

المسألة ٩٣ :

الإضافة^(١)

تقسيمها :

تنقسم قسمين ؛ محضة ، (وتسمى : معنوية ، أو حقيقية) وغير محضة ،

(١) فيما يلي إيضاح لمدلولها النحوي الدقيق ، ول بعض المصطلحات الهامة التي تتصل بها :

أ - في جملة مثل : « الوالد مُنصف » ، أو : « أنصفَ الوالد » يكون المراد هو : الحكم على الوالد بالإنصاف . أى : إسناد الإنصاف إليه . وإن شئت فقل : نسبة الإنصاف إليه .

وفي جملة أخرى مثل : « الصفيحُ حَسَنٌ » أو : « يحسُنُ الصفيحُ » يكون المراد أيضاً هو : الحكم على الصفيح بالحسن ، أى : إسناد الحسن إليه ، أو : نسبته له . وكذلك لو قلنا : « الحقود غير مستريح » أو : « الحقود لا يستريح » ، فإن المراد هو : الحكم بعدم الراحة على الحقود ، أى : إسناد عدم الراحة إليه ، أو : نسبة عدم الراحة له ، ونفيها عنه . وهكذا الشأن في كل جملة اسمية أو فعلية ، مثبتة ، أو منفية ؛ فالمراد من الجملة لا بد أن يكون هو : « الحكم » ، أى : « الإسناد » ، أى : « النسبة » . وهذه الألفاظ الثلاثة متحدة في مدلولها الذي هو : (المعنى المفهوم من الجملة ؛ إثباتاً أو نفيّاً) . ويعبر عنه النحاة بأنه : (الربط المعنوي بين طرفي الجملة ربطاً يقتضى أن يقع على أحدهما معنى الآخر ، أو ينفي عنه) .

ويجوز على ألسنتهم كثيراً ذكر : « النسبة الأساسية » أو : « النسبة الكلية » ؛ يريدون بها ذلك المعنى ، أو : الربط المعنوي الذي لا يمكن أن تخلو منه جملة مستقلة بمعناها - كالجملة غير الشرطية - ، ولا أن تسمى جملة إلا به . وقد يختصرون فيقولون : « النسبة » . دون وصفها بصفة « الأساسية » أو بـ « الكلية » ؛ لاصطلاحهم على أنها المقصودة عند الإطلاق ؛ أى : عند حذف الوصف والتحديد .

ب - على ضوء ما سبق نفهم أن المراد الأصيل من الجملة الحقيقية المستقلة هو : « النسبة الأساسية » أو : « الكلية » .

لكن الملحوظ عند سماع جملة مثل : « أقبل ضيف » أن تتعدد الاحتمالات الذهنية في أمر هذا الضيف : ما اسمه ؟ ما بلده ؟ ما صلته بنا ؟ ما غرضه ؟ ما شأنه ؟ وكل هذا وأكثر منه لا يفهم من هذه الجملة وحدها ، ولا تدل عليه النسبة الأصلية فيها . ومن ثم كانت الجملة في حاجة إلى زيادة لفظية تؤدي إلى زيادة معنوية ؛ كأن نقول : أقبل ضيف عظيم ؛ فننسب العظمة للضيف . فهذه نسبة أيضاً ، ولكنها نسبة جزئية أو فرعية ، ليست أصيلة كالسابقة ؛ إذ لا يتوقف - في الغالب - =

= على هذه النسبة الجزئية أو : الفرعية ، المعنى الأساسى للجملة ، ولا يختل بحذفها ؛ فمن الممكن - غالباً - الاستغناء عنها بالاستغناء عن الزيادة اللفظية التى جلبتها .

وكذلك لو قلنا : أقبل الضيف مبتسماً ، أو فرحت بالضيف يوماً ... أو غير هذا من الزيادات اللفظية الفرعية التى منها : الحال ، والتمييز ، والمفعولات ، والتوابع ، وغيرها من سائر « المُكَمَلات » التى تزداد على طرفى الجملة الأصلية ؛ فتكسبها معنى جزئياً جديداً ، قد يمكن الاستغناء عنه .

والنحاة يسمون هذه النسبة الجزئية ، أو الفرعية : « القيد » ، أو : « النسبة التقييدية » يريدون بها : « النسبة التى جاءت لإفادة التقييد » ، أى : لإفادة نوع من الحصر ، والتحديد ، ذلك أن اللفظ قبل مجيئها كان عاماً مطلقاً يحتمل أنواعاً وأفراداً كثيرة ؛ فجاءت التكملة (أى : القيد) فنعت التعميم والإطلاق الشاملين ، وجعلت المراد محدداً محصوراً فى مجال أضيق من الأول ، ولم تترك المجال يتسع لكثرة الاحتمالات الذهنية التى كانت تتوارد من قبل .

ج - من أمثلة التكملات كلمة : « الغرفة » فى نحو : « أضاء مصباح الغرفة » فلو لم نذكر هذه الكلمة لكانت الجملة فى حاجة إلى زيادة لفظية تتبعها زيادة معنوية جزئية ، تزيل التعميم والإطلاق عن المراد من كلمة : « مصباح » ؛ إذ لا ندرى : أهو مصباح للغرفة ، أم للطريق ، أم للمصنع ، أم للنادى . . . ؟ فلما جاء القيد - وهو كلمة : « الغرفة » - أزال تلك الاحتمالات ، وقصر الفهم على واحد منها ؛ فأفاد التقييد ؛ بأن جعل العام المطلق محدوداً محصوراً . ومثل هذا : قرأت أدب العرب - تختمت بأدب العرب . . . و . . . فقد تبع الزيادة اللفظية الجزئية زيادة معنوية جزئية .

وما يلاحظ أن التكملة (أى : القيد) مجرورة فى أمثلة هذا القسم : « ج » لا تفارق الجر مطلقاً . أما فى غيرها فقد تكون التكملة مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، أو مجزومة . . . على حسب حاجة الجملة . وتسمى التكملة الجزئية التى تلازم الجر دائماً : « المضاف إليه » ويسمى اللفظ الذى قبلها ، والذى جاءت لتقييده ، وتحديد مدلوله : « المضاف » ويطلق عليهما معاً : « المتضايقان » ، و « الإضافة » هى : الصلة المعنوية الجزئية التى بين المتضايقين ، (وهما : المضاف ، والمضاف إليه) : ويقول النحاة فى تعريفها :

« إنها نسبة تقييدية بين اسمين ، تقتضى أن يكون ثانيهما مجروراً دائماً » . نعم ، قد يكون المضاف إليه جملة - كما سيجىء البيان فى ص ٢٨ وله إشارة فى ص ٧٨ و ٨٣ - و ٨٤ - ولكن الجملة فى هذه الحالة بمنزلة المفرد ، أى : الاسم الواحد ؛ فحلها الجر ، أما المضاف فلا بد أن يكون فى جميع حالاته اسماً يعرب على حسب الحاجة ، ولا يصح أن يكون فعلاً ، أو حرفاً ، أو جملة . (انظر ص ٧ ج) .

وما تقدم نعلم ؛ أن التكملة تسمى : « القيد » ، أو : النسبة « التقييدية » وليست مقصورة على الإضافة ، بل تشمل جميع المُكَمَلات . وأن التكملة فى الإضافة تسمى : « المضاف إليه » ولا بد أن يسبقه : « المضاف » وكلاهما لا بد أن يكون اسماً واحداً ، وقد يكون « المضاف إليه » جملة بمنزلة =

(وتسمى : لفظية ، أو : مجازية ^(١)) — ولها ملحقات ^(٢) — .
 فالأولى : ما كان فيها الاتصال بين الطرفين قوياً ؛ وليست على نية
 الانفصال ^(٣) ؛ لأصالتها ، ولأن المضاف — في الغالب — خال من ضمير
 مستتر يفصل بينهما .

والأكثر أن يكون المضاف في الإضافة المحضة واحداً مما يأتي :
 ١ — اسم من الأسماء الجامدة الباقية على جمودها ^(٤) ، كالمصادر ^(٥) ، وأسماء

= الاسم الواحد أى : المفرد — كما سبق — وكذلك نعلم أن المضاف إليه مجرور دائماً ، أما المضاف
 فلا يلزم حالة إعرابية واحدة ؛ بل يعرب على حسب حالة الجملة التي يكون فيها .
 والأغلب في المضاف أن يكون مربباً . وقد يكون اسماً مبنياً ؛ مثل : « حيث » ، و « إذا »
 الشرطية ، و « كم » الخبرية ، (كما سنعرف في هذا الباب) . ومثل بعض أنواع مبنية على فتح الجزأين
 من المركب المزجي العددي في نحو : هذه خمسة عشر محمدية ؛ —

طبقاً لما هو مذكور في باب العدد — ج ٤ م ١٦٤ ص ٤٠٠ .
 « ملاحظة » : يتردد في النحو اسم : « الشبيه بالمضاف » وهو يختلف اختلافاً واسعاً عن « المضاف » .
 وتفصيل الكلام على هذا الشبيه ، وعلى أحكامه ، مدون في ج ١ م ٥٦ باب : « لا » النافية للجنس ،
 عند الكلام على حكم اسمها ، ص ٦٩١ .

(١) يريدون « بالمحضة » : التي بين طرفيها قوة اتصال وارتباط ، وليست على نية الانفصال ؛
 لأصالتها ، ولأنها لا يفصل بين طرفيها (وهما : المضاف والمضاف إليه) ضمير مستتر كالضمير الذي
 يفصل في الإضافة غير المحضة ؛ فيجعلها كأنها غير موجودة ؛ بسبب وجود هذا الفاصل الملحوظ ،
 وإن كان مستتراً — كما سيجيء — في ص ٣٤ — عند الكلام عليها

ويريدون « بالمعنوية » : أنها تحقق الغرض المعنوي الذي يراد منها تحقيقه ؛ وهو استفادة المضاف
 من المضاف إليه التعريف ، أو التخصيص — كما سيأتى في ص ٢٣ — ، ولأنها تتضمن معنى حرف
 من حروف الجر سنعرفه بعد في ص ١٦ .

ويريدون بالحقيقية : أنها تؤدي الغرض المعنوي السابق حقيقة ، لا مجازاً — والمجاز المنوع هنا
 هو الآتي في ص ٣٣ وليس هو المعروف في البلاغة — ، ولا حكماً أو تقديراً . (وهذا خير ما يفسر به
 وصفها بالحقيقية) . . .

وستجىء إشارة لكل هذا بمناسبة أخرى في (ص ٢٣ و ٣٣) .

(٢) ستجىء الملحقات في ص ٤٠ — د —

(٣) يتضح المراد من « نية الانفصال » ومن خلو الكلام من الضمير المستتر بما يجيء في ص ٣٤ .

(٤) أى : غير المؤولة بالمشتق .

(٥) وسيجىء في باب النعت عند الكلام على وقوع المصدر نعتاً ، أن هناك مصادر مسموعة
 أضيفت إلى معرفة ، فلم تكتسب منها التعريف بسبب أنها مصادر مؤولة بالمشتق ؛ فإضافتها غير
 محضة . (انظر ص ٤٦٤) .

المصادر^(١) ، وكثير من الظروف ، والجوامد الأخرى ، نحو : لا يتم حُسْن الكلام إلا بحسن العمل - لو استعان الناس كعون النمل ما وُجِدَ بينهم شقي ، ولا محروم - عند الشدائد تُعرَف الإخوان - لسان العاقل وراء قلبه ، وقلب الأحق وراء لسانه -

ومن الأمثلة للجوامد المضافة ، الباقية على جمودها ، الكلمات : أرض - بعض - جسم - فؤاد - في قول الشاعر :

أيها الراكب الميتم^(٢) أرضي اقر^(٣) من بعضي السلام لبعضي
إن جسمي - كما علمت - بأرضي وفؤادي ومالكه بأرضي

ب - المشتقات الشبيهة بالجوامد ؛ (وهي المشتقات التي لا تعمل مطلقاً^(٤) ، ولا تدل على زمن معين) كصيغ أسماء الزمان ، والمكان ، والآلة ؛ مثل الكلمات : مَسْكَن ، مَزْرَعَة ، مِحْرَاث ، مَنَجْل ، مِذْرَاة ، مَغْرِب . . . في نحو : (الفلاح كالنحلة الدعوب النافعة ؛ يغادر مسكنه قبل الشروق ، قاصداً مزرعته ؛ يعمل فيها ويكد ؛ فلا تراه إلا قابضاً على محراثه ، أو منحنيًا على فأسه ، أو حاصداً بمنجله ، أو مُذَرِّياً بمِذراته ، أو متعهداً زروعه . . . ويظل على هذا الحال حتى المغرب ؛ فيرجع من حيث أتى ، دون أن يُعَرِّج على مَلْعَب ، أو مَلْهَى ، أو مُقَهَّي يسهر فيه ، ثم يقضي الليل هادئاً نائماً حتى يوافيه الصباح الجديد) .

ويدخل في هذا النوع : المشتقات التي صارت أعلاماً ؛ وفقدت خواص الاشتقاق ، بسبب استعمالها الجديد في التسمية^(٥) ؛ مثل الأعلام : محمود - حامد - حسن . . .

(١) سبق الكلام على اسم المصدر وإيضاح خصائصه في ج ٢ ص ١٧٤ م ٧٥ . وسيجيء الكلام عليه وعلى المصدر في باب خاص بهما . (ص ١٨١ و ٢٠٧) . (٢) القاصد .

(٣) المراد : اقرأ ، سهلت الهمزة ؛ - بأن صارت ألفاً ؛ أي : اقرأ . - ثم بنى فعل الأمر على حذف هذه الألف ، كالشأن في كل فعل أمر معتل الآخر ، فإنه يبنى على حذف حرف العلة .

(٤) سيجيء لها إشارة أخرى في ص ٣٠ من هذا الجزء عند الكلام على المشتقات (اسم الفاعل و . . . و . . .) .

(٥) كما سيجيء في هامش ص ١٨٢ .

ح - المشتقات التي لا دليل معها على نوع الزمن الذي تحقق فيه معناها^(١) ؛ نحو : قائدُ الطائرة مأمونُ القيادة ؛ فإن كلمة : « قائد » اسم فاعل مضاف ، وليس في الجملة دليل على نوع زمن القيادة ؛ أهو الماضي ، أم الحال ، أم الاستقبال ؟ وكذلك كلمة : « مأمون » التي هي اسم مفعول . . . (وتسمى هذه المشتقات الحالية من الدلالة الزمنية : بـ « المشتقات المطلقة الزمن^(٢) ») .

د - المشتقات الدالة على زمن ماضٍ^(٣) فقط ؛ نحو : عابر الصحراء أمس - كان مملوء النفس - أمنًا واطمئنانًا .

هـ - أفعال التفضيل - على الرأي المشهور^(٤) - وهو من المشتقات التي لها بعض^(٥) عمل - مثل : أُعجبت بشوقي ؛ أشهر الشعراء في عصره ، وقولهم : أكملُ المؤمنين إيمانًا أحسنهم أخلاقًا .

و - إضافة الوصف إلى الظرف مع وجود القرينة الدالة على المضي أو على الدوام ؛ مثل : أزال ساطع الصباح البهيج حالكَ الليل البهيم ، وكقوله تعالى عن نفسه : (مالك يوم الدين) .

(١) كما سيجيء في « ب » من ص ٤٠ .

(٢) سيجيء الكلام عليها في أبوابها الخاصة ، من هذا الجزء ، ولها إشارة في ص ٣٠ .

(٣) لا يكتفى دلالتها على الزمن الماضي وحده ، بل لا بد مع ذلك أن تفقد العمل ؛ لفقد بعض شروطه . (وستجىء في ص ٢٣٨) .

(٤) راجع الصبان والتصريح - وغيرهما - في هذا الموضع . ثم حاشية ياسين على التصريح ج ٢ باب : « أفعال التفضيل » ، عند الكلام على إضافته للنكرة . ويرى شارح المفصل (ج ٣ ص ٤) ومن معه أن إضافته غير محضة ، ويطيل الإيضاح لهذا ، ويؤكدده .

(٥) كعمله الجرفي المضاف إليه ، والنصب في تمييزه ، ولأنه يرفع الفاعل ، ولا ينصب المفعول به ؛ ففى مثل : « مرت برجل أفضل القوم » مما سمع فيه أفعال التفضيل مضافاً إلى المعرفة مع أن المفضل نكرة - يعرب أفعال التفضيل بدلاً من المفضل ، لا صفة له ، بناء على الرأي الأشهر السالف ؛ لكيلا تقع المعرفة نعتاً للنكرة . نعم إن البدل المشتق قليل ؛ - كما يقول الصبان عند كلامه على الإضافة غير المحضة - ، ولكنه جائز مع قلته ومخالفته للأكثر ، (كما في ص ٣٨) ويعرب نعتاً بناء على الرأي الآخر . لأنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه ... وإذا أضيف : « أفعال » المراد به التفضيل ، وجب أن يكون بعضاً من المضاف إليه وفرداً من جنسه ؛ نحو : محمد أفضل الناس ، أو : أفضل القوم ، فلا يصح : الحصان أفضل الطيور ، ولا الطائر أفضل الخيول ، - كما سيجيء تفصيل هذا في ص ٤٠٢ من بابه - .

والثانية : ما يغلب أن يكون فيها المضاف وصفاً^(١) ، عاملاً ، دالاً على الحال ، أو الاستقبال ، أو الدوام . (ويسمى هذا الوصف : « المشبه للفعل المضارع في العمل والدلالة الزمنية ») ، وينحصر في اسم الفاعل ، واسم المفعول ، بشرط أن يكونا عاملين ، دالّين على الحال ، أو الاستقبال . وفي الصفة المشبهة - في الرأي الراجح بين آراء أخرى قوية^(٢) - ولا تكون إلا للدوام غالباً ؛ نحو : (استجب لطالب الحق اليوم ، قبل أن ينتزعه بعامل القوة غداً) - (إذا شاهدت غلاماً مشرد النظرات ، موزع الفكر ، مسلوب الهدوء ، فاعلم أنه بائس يستحق العطف ، أو جان يستحق الزرابة) - (عظيم القوم من يهوى عظيمات الأمور) . ويلحق بالإضافة غير المحضة بعض إضافات أخرى سيجىء الكلام عنها في موضعه المناسب^(٣) عند تناول ما سبق بالإيضاح .

ولا بد في جميع حالات الإضافة المحضة وغير المحضة من أن يكون المضاف اسماً^(٤) وكذا المضاف إليه . وقد يقع المضاف إليه - أحياناً - جملة ؛ فيكون في حكم المفرد - كما سنعرف -^(٥) :

الأحكام المترتبة على الإضافة^(٦) :

يترتب على الإضافة بنوعيتها أحكام ؛ بعضها واجب ، وبعضها جائز . وأشهر الأحكام الواجبة أحد عشر^(٧) :

(١) ومن غير الغالب أن يكون المضاف غير وصف ؛ كبعض الصور المتعددة الآتية في : « د » ص ٤٠ وما بعدها ، ومنها الصورة التي تستعمل في مدح شخص ، أو : ذمه ، أو : الدعاء عليه وهي (في ص ٤٦) : « لا أبا لفلان » - على اعتبار زيادة اللام بين المتضايقين - وتفصيل الكلام عليها في ج ١ م ٨ في الأسماء الستة .

(٢) انظر ص ٣٧ و ٢٩ و ٣٠٧ .

(٣) في « د » من ص ٤٠ . مما يسمى بالأنواع الشبيهة بالإضافة غير المحضة .

(٤) كما أشرنا في هامش ص ٢ ويحيى في ص ٧ .

(٥) في ص ٢٨ و ٨٤ .

(٦) للأحكام التفصيلية الآتية مدخض مناسب في ص ٧٠ .

(٧) هذه الأحكام حتمية (أى : واجبة للمراعاة والتطبيق) أما الأحكام الأخرى الجائزة فأشهرها

أربعة ، ستذكر بعدها مباه

أربعة ، ستذكر بعدها مباه

الأول : أن يكون « المضاف إليه » مجروراً دائماً^(١) ، لا فرق بين أن يكون مجروراً في اللفظ ؛ (نحو قول الشاعر :

على قَدَرِ أهلِ العزمِ تأتي العزائمُ وتأتي على قدرِ الكرامِ المكارمُ
ونحو : من وثق بأعوانِ السوءِ ليقى منهم شرَّ المصائبِ . . .) ، ومجرور المحل^(٢) ؛ نحو : مَنْ التَّمَسَّ تقويمَ ما لا يستقيمَ كان عابثاً ، وإخفاقه محققاً .
ونحو : نِعِمَّ العرَبِيَّ ؛ يُسْرِعُ للنجدة حين يدعوه الداعي . . . و . . .
فكلمة : « ما » مضاف إليه مبنية على السكون في محل جر . والضمير « الهاء »
- في إخفاقه - مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر . والجملة المضارعية :
« يدعو » مضاف إليه في محل جر .

وإذا كان المضاف إليه هو : « ياء المتكلم »^(٣) فإنه يستوجب أحكاماً أخرى غير الكسر ، ستجىء في باب خاص به^(٤) .

أما المضاف فلا بد أن يكون اسماً - كما سبق - ويعرب على حسب حالة الجملة ؛ فيكون مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو غير ذلك . . . والكثير أن يكون معرباً . ومنه ما يكون مبنياً ، ولا يمنع البناء من أن يكون مضافاً ؛ مثل : حين - حيث - إذ - إذا - لَدُنْ . . . و . . .^(٥) وغيرها مما سينمر بعضه في هذا الباب . . .

والمضاف هو عامل الجر في المضاف إليه^(٦) - تبعاً للرأى المشهور - . . .

(١) ومعناه يخالف معنى المضاف ؛ لأن الإضافة - ولا سيما المحضة - تقتضى مغايرة المتضايفين في مدلولهما ؛ (كما سيجىء ، في رقم ٦ من هامش ص ٤٠) إلا بعض حالات هناك ، ولا بد أن يكون المضاف إليه اسماً ، ولو تأويلاً ؛ كما في هامش ص ٢ وفي ص ٦ .

(٢) يكون مجروراً في اللفظ إذا كان معرباً ، ويكون مجرور المحل إذا كان مبنياً ؛ كالضمانر ، والموصولات و . . . أو كان جملة ، فالبنى والجملة كلاهما في محل جر .

(٣) الإضافة لياء المتكلم المحذوفة أو المنقلبة ألفاً تسمى : « الإضافة المقدرة » .

أما الإضافة للياء المذكورة فنوع من « الإضافة الظاهرة » . - كما سيجىء في « ب » من ص ١٧٣ - . وهذا تقسيم آخر للإضافة . . . (٤) ص ١٦٩ .

(٥) لما تقدم إشارة في آخر : « ج » من هامش ص ٢ .

(٦) قلنا في الجزء الثاني (باب حروف الجر ، هامش ص ٣٣٨ م ٨٩) إن جر الاسم بالإضافة هو سبب من أسباب ثلاثة أصيلة ، كل واحد منها يوجب جره ، أولها : جره بحرف الجر ، =

الثاني : وجوب حذف نون المثني ، ونون جمع المذكر السالم ، وملحقاتهما –
إن وقع أحدها مضافاً محتوماً بتلك النون . فمثال حذفها من آخر المثني المضاف
قول الشاعر :

العينُ تعرفُ منْ عَيْنَيْ مُحَدَّثِيهَا إنْ كان من حزبيها أو منْ أعاديها

ومثال حذفها من آخر الملحق بالمثني ^(١) قول الشاعر :

بَدَتِ الحَقِيقَةُ غَيْرَ خَافٍ أَمْرُهَا وَاثْنَا ^(٢) عَلَى يَشْهَدَانِ بِمَا بَدَا

ومثال حذفها من جمع المذكر : الجنود حارسو الوطنِ ، باذلو أرواحهم

= وثانيها : جره بالإضافة ، وثالثها : جره بالتبعية لمتبوع مجرور ، كأن يكون التابع نعتاً ، أو : معطوفاً ، أو : توكيداً ، أو بدلاً ، والمتبوع في كل تلك الحالات مجرور ؛ فيجب جر التابع محاكاة له .

وهناك سببان آخران للجبر ؛ أحدهما الجر على : « التوهم » ؛ ومن صواب الرأي إهماله ، وعدم الاعتداد به (كما قلنا في ج ١ ص ٦٠٩ م ٤٩ حيث توضيحه ، وتفصيل الكلام عليه) .

والآخر الجر على : « المجاورة » ؛ والواجب التشدد في إغفاله ، وعدم الأخذ به مطلقاً . (كما أشرنا في الموضع السابق وفي ج ٢ م ٨٢ ص ٣٢٣ وص ٤٠١ م ٨٩) . أما الداعي لاتخاذ سبباً للجبر فورود أمثلة قليلة جداً ، وبعضها مشكوك فيه – ، قد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر لجره ، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشرة ؛ منها : (هذا جحرٌ ضبٌ خربٍ) ، بجر كلمة : « خرب » ، مع أنها صفة « لجحر » ولا تصلح صفة « لضب » ؛ لأن الضب لا يوصف بأنه خرب ، ومنها :

« يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلَّهم . . . » بجر كلمة : « كل » ، مع أنها توكيد لكلمة : « ذوى » المنصوبة ؛ إذ لو كانت توكيداً لكلمة : « الزوجات » لقال كلهن . وقد تأول النحاة المثال الأول بأن أصله : هذا جحرٌ ضبٌ خربٍ الجحرُ منه ، أو خرب جحره ، ثم حذف ما حذف ، وبقى ما بقى ، واشتد الجدل في نوع المحذوف وصحة الحذف وعدم صحته ، على الوجه المبين في المطولات (ومنها مع الهوامع ج ٢ ص ٥٥) وقالوا في المثال الثاني إنه خطأ أو ضرورة .

واتفق كثير من أئمة النحاة على أن الجر بالمجاورة ضعيف ، أو ضعيف جداً . وجاء في « المحتسب » لابن جني – ج ٢ ص ٢٩٧ – ما نصه : (إنخفض بالحوار – أى : بالمجاورة – في غاية الشذوذ) « اه بل جاء في كتاب « مجمع البيان ، لعلوم القرآن » – ج ٣ ص ٣٣٥ – ما نصه : (إن المحققين من النحويين نفوا أن يكون الإعراب بالمجاورة جائزاً في كلامهم . . .) . اه ، أى : في كلام العرب ؛ وعلى هذا لا يصح القياس عليه ، ولا يستعمل إلا في المسموع (كما جاء في خزنة الأدب ، للبغدادى ، ج ٢ ص ٣٢٤) .

(١) من الملحق بالمثني : « اثنان » و « اثنتان » وقد سبق تفصيل الكلام على المثني وملحقاته في ج ١ ص ٧٦ م ٩ .

(٢) أى : عيناه ، أو : صاحباه .

في حمايته . ومثال حذفها من الملحق ^(١) به قولهم : أَحَبَّ الناس للمرء أهلوهُ ؛ فلا يَقْضِ سِنِي حَيَاتِهِ في معاداتهم ، أو مقاطعتهم . وقول بعضهم يصف شهراً من شهور الصيف : لقد اشتدت وَقْدَتُهُ ، وتَأَجَّجَ سعيره ، وأحرقتنا ثلاثُوهُ . وكان الأصل ^(٢) قبل الإضافة : عينين — اثنان — حارسون — باذلون — أهلون — سنين — ثلاثون .

فإن كانت النون الأخيرة ليست للتثنية ولا لجمع المذكر السالم ، ولا للملحقتهما لم يجر حذفها من المضاف ؛ كالنون التي في آخر المفرد ، مثل : سلطان — حنان — ، وكالتى في آخر جمع التكسير ، مثل : بساتين — رياحين ؛ تقول : سلطان الضمير أقوى من سلطان القانون — حنان الآباء والأمهات لا يسمو إليه حنان أحد — كان العرب القُدَامَى مفتونين ببساتين الشام ورياحينها ، يكثررون القول في وصفها ، والتغنى بمباهجها .

(١) ومن الملحق بجمع المذكر السالم : أرضون — سِنُون — عالمون — أهلون (وقد سبق الكلام على هذا الجمع وملحقاته في ج ١ ص ٨١ م ١١) .
(٢) يجب أن يحذف مع نون المثني وجمع المذكر حرف اللام الذي يقع فاصلاً بينها وبين ياء المتكلم الواقعة مضافاً إليه ، في مثل : هذان أستاذاي ، وهؤلاء أستاذي .
ومثل قول الشاعر :

خَلِيلِيْ إِنْ الْمَالِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا لَمْ يَنْلُ مِنْهُ أَخٌ وَصَدِيقٌ

وقولهم : إِنْ مَكْرِسِيْ أَهْلٌ تَنْضَلُ لَا أَنْسَاءُ .

والأصل : أستاذان لي ، أستاذون لي ، خَلِيلَيْنِ لي ، مَكْرِسَيْنِ لي ، ثم حذفت اللام مع النون . وقيل إنها حذفت للتخفيف . وسواء أكان هذا أم ذاك فلا بد من حذف اللام مع النون ، فلا قيمة للخلاف
كما سيأتى في باب : « المضاف للياء » . (رقم ١ من هامش ص ١٧٨) .

.

زيادة وتفصيل :

١ - هناك حالة يجوز فيها حذف النون وعدم حذفها من آخر المثني وجمع المذكر السالم ، مع عدم إضافة كل منهما . وتحقق هذه الحالة في الإضافة غير المحضة حين يكون المضاف وصفاً عاملاً بعده معموله . والغالب^(١) في هذا الوصف أن يكون صلة « أل » ؛ نحو : اشتهر المتقنان العمل - اشتهر المتقنون العمل . . . فعند إثبات النون في الوصف - كما في المثال - يتحتم إعراب كلمة : « العمل » مفعولاً به للوصف . وعند حذفها - مثل : اشتهر المتقناً العمل ، اشتهر المتقنو العمل - يجوز في كلمة : « العمل » أمران ؛ أحدهما : الجرّ على اعتبارها مضافاً إليه ، والوصف قبلها هو المضاف ، حذفت من آخره نون التثنية ، أو الجمع ؛ بسبب إضافته .

والثاني : النصب على اعتبارها مفعولاً به للوصف ، حذفت النون من آخره للتخفيف ، لا للإضافة ؛ إذ الوصف في هذه الصورة ليس مضافاً ، وإنما حذفت من آخره « النون » - بالرغم من عدم إضافته - ؛ متابعة لبعض القبائل التي تجيز حذفها من آخر المثني ، وجمع المذكر السالم ، بشرط أن يكون كل منهما وصفاً عاملاً - يغلب^(١) أن يكون صلة « أل » وبعده مفعوله غير مجرور ؛ كما شرحنا .

(١ و ١) لأنها قد تحذف في حالات أخرى (سبق بيانها في ج ١ م ٥٦ ص ٦٩١ باب : لا النافية للجنس) .

وإنما قلنا : الغالب في الوصف أن يكون صلة « أل » اعتماداً على ما قاله الصبيان هنا وفي الجزء الأول (في باب : الإعراب ؛ عند الكلام على حركة نون المثني والجمع) حيث صرح فيهما بأن الوصف صلة . ومعلوم أن الوصف لا يكون صلة إلا لأل . أما غير الغالب فعدم وقوعه صلة لها ، وهذا يفهم من كلامه في باب الإعراب السالف في الموضع المشار له ، كما يفهم من ج ٢ آخر باب الإضافة عند كلامه على مواضع الفصل بين المتضايفين بشبه الجملة .

.....

 لكن من الخير إهمال هذه الصورة اليوم ، وعدم محاكاتها – وإن كانت
 محاكاتها جائزة – لما قد تحدثه من لبس وإبهام ينافيان الغرض الصحيح من
 اللغة ، وما يجب أن توصف به . وإنما عرضناها ، كما نعرض نظائر لها في بعض
 الأحيان ؛ للسبب الذي نردده كثيراً ، وهو : الاستعانة بها على فهم الوارد منها .
 في النصوص القديمة ، دون الموافقة على محاكاتها .

الثالث : وجوب حذف التنوين إن وجد في آخر المضاف قبل إضافته ؛ كقولهم : بناءُ الظلمِ إلى خرابٍ عاجلٍ ، وكلُّ بنيانٍ عدلٍ فغيرُ منهدمٍ . فقد حذف التنوين من الكلمات المعربة : (بناء - كل - بنيان - غير . . .) ، بسبب الإضافة . ولو زالت الإضافة لعاد التنوين .

الرابع : وجوب حذف « أل » من صدر المضاف ، بشرط أن تكون زائدة ^(١) في أوله للتعريف ، أو لغيره ، وأن تكون الإضافة محضة ، نحو : بلادنا تاجُ الفخارِ للشرق ، وهي درّةٌ عقده . والأصل : البلاد - التاج - الدرّة - العقد . فحذفت « أل » من أول كل مضاف .

فإن كانت « أل » غير زائدة ؛ (نحو : ألف ، وألّساب) ^(٢) لم تحذف .

أما إن كانت الإضافة غير محضة فيجب حذف « أل » أيضاً - إلا في الحالات الأربع التالية ^(٣) .

أ - أن توجد في المتضايقين معاً (أى : في المضاف والمضاف إليه ، معاً) ، نحو : الوالدان هما الرحيمان القلب - العلماء هم المؤسسو الحضارة .

ب - أن توجد في المضاف دون المضاف إليه ، ويكون المضاف إليه مضافاً إلى اسمٍ مبدوء بها ؛ نحو : أعاونُ المؤسسى نهضةِ البلادِ ، وأعتقد أنهم الرائدو خيرِ الوطنِ .

ج - أن توجد في المضاف دون المضاف إليه ويكون المضاف إليه مضافاً

(١) أى : بشرط أن تكون غير لازمة ، واللازمة - هنا - هي المعدودة من بنية اللفظ ، أى : من حروفه التى لا بد من وجودها ليؤدى المراد الأصيل منه ، كالتى لا تفارق الأعلام مطلقاً ؛ مثل : (الكن ، ألفسى - والطف - ، وإلهام ، وألوان ، وألحان) - أعلاما . . .

(٢) جمع : لب ، بمعنى : عقل .

(٣) مما تجب ملاحظته : أن « الإضافة » تعتبر محضة لا يجوز فيها وجود « أل » في « المضاف » إذا كان هذا المضاف « المشتق » دالاً على الزمن الماضى فقط مع عدم استيفائه لبقية الشروط اللازمة للإعمال ، (والتى يحىء بيانها في ص ٢٤٦ ؛ - كما سبق في ص ٥ و ٦) - فلا يصح : جاء العابر النهر أمس . فلا بد لصحة الجمع بين « أل » و « الإضافة » في المشتق العامل (كاسم الفاعل و . . .) أن يكون عاملاً زمنه للحال أو الاستقبال أو الاستمرار الذى يشمل الأزمنة الثلاثة ؛ نحو : انظر العابرَ النهرِ الآن - انظر العابرَ النهرِ غداً ، إن الله المدبر الأمور .

إلى ضمير يعود على لفظ مشتمل عليها ، نحو : المجد أنتم المدركو قيمته ،
والفضل أنتم الباذلو غايته .

د - أن توجد في المضاف دون المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف مثنى
أو جمع مذكر سالمًا ؛ نحو : أنتم الصانعا معروف - أنتم الصانعو معروف .
ومنه قول الشاعر :

وما لي كلام الناس فيما يريبتني أصول ، ولا للثقائليه أصول
وفي غير هذه الحالات الأربع الخاصة بالإضافة غير المحضة يجب حذف « أل »
كما قلنا . ففي كلمات مثل : العزيز - الشاهد - السارق - الأفضل . . . و . . .
وأشباهها نقول فيها عند إضافتها : عزيز قوميه مطاع فيهم - شاهد زور أكبر
ضرراً من سارق مال - أفضل مواهب المرء عقله . . . و . . .

زيادة وتفصيل :

١ - الكوفيون يجيزون في الإضافة المحضة دخول « أل » على المضاف ، بشرط أن يكون اسم عدد ، وأن يكون المضاف إليه هو المعدود ، وفي أوله « أل » أيضاً ؛ فلا بد من وجودها فيهما معاً ، نحو : قرأت الثلاثة الكتب في السبعة الأيام . وحجتهم في هذه الإجازة السماع عن العرب ، وورود عدّة أمثلة صحيحة تكفي عندهم للقياس عليها . والبصريون لا يجيزون هذا ، مستندين في المنع إلى أن العدد مع المعدود هو ضرب من المقادير ، والمقادير لا يجوز فيها ما سبق ؛ فكما لا يصح أن يقال : اشتريت الرطل الفضة ، - بالإضافة - لا يصح كذلك أن يقال : الثلاثة الكتب ، بالإضافة ؛ حملاً للتنظير على نظيره ، وقياساً للشيء على ما هو من بابهِ . فعلة المنع عندهم : « التنظير » .

والحق أن حجة الكوفيين هي الأقوى ؛ لاعتمادها على السماع الثابت ، وهو الأصل والأساس الذي له الأولوية والتفضيل ؛ فلا مانع من الأخذ به لمن شاء غير أن المذهب البصري أكثر شهرة ، وأوسع شيوعاً ؛ فمن الخير الاكتفاء بمحاكماته ؛ لتماثل أساليب البيان اللغوي ، وتوحد ، حيث يحسن التماثل والتوحد^(١) .

ب - في مثل : « جاء المكثرمك » . - من كل وصف عامل مبدوء : « بآل » ومفعوله ضمير بعده^(٢) - يعرب هذا الضمير (وهو هنا : الكاف)

(١) وهذا ما دعانا إلى استحسن الرأي البصري ، والاقتصار عليه عند الكلام على المعرف « بآل » إذا أريد إضافته . (البيان ، والصور المتعددة ، ج ١ ص ٣٢٠ م ٣٢) .

(٢) ومنه قول الشاعر :

ألا أيهذا الزاجري احضِرْ الوغى وأن أشهد اللذات، هل أنت مخلصي؟

ومثل البيت الأخير من أبيات « شوقي » التالية ، يخاطب أبا البنات ، الذي لم يرزق بنين :

إن البنات ذخائرٌ من رحمة وكنوزٌ حبٍّ صادق ، ووفاء
السّاهرات لعلّة ، أو كِبَرَة والصّابرات لشدة وبلاء . . . -
والباقيات حين ينقطع البكا والزائرات في العراء النائي

(الكبرة : الشيخوخة - العراء النائي : الخلاء والفضاء البعيان . والمراد بهما : المقابر) .

مفعولاً به في محل نصب ، ولا تصح الإضافة ؛ لوجود : « أل » في صدر المضاف ؛ إذ هذه الصورة ليست من الصور السالفة ^(١) التي تباح فيها الإضافة مع وجود : « أل » في المضاف .

ويتعين في الضمير (الكاف) الجر المحلى بالإضافة إن كان الوصف مجرداً من : « أل » في مثل : « جاء مكرمك » ، لفقد التنوين ؛ إذ لم نقل : جاء مكرم إيتاك . أما إن كان مفعول الوصف ظاهراً بعده فإن آثار الإضافة ستظهر عليه جلية ؛ وتبين بجره ، مع حذف التنوين من الوصف المضاف ، وإلا فلا إضافة ، فينصب المفعول به بعد الوصف . . .

ومثل الضمير (الكاف) في وجوب النصب : الضمير « الهاء » في : « أَوْضَعَهُ » من قولهم المأثور : « لا عهد لي بالأم قفأ منه ، ولا أَوْضَعَهُ » . بفتح العين - كما وردت سماعاً - ف « الهاء » هنا مثل « الكاف » في المثال السابق . إلا أن « الكاف » مفعول به ، و « الهاء » مشبه بالمفعول به هنا ، لأن اسم التفضيل لا ينصب مفعولاً به . وليست كلمة « أَوْضَعَ » مضافة ، و « اذاء » مضافة إليها ؛ لأنها لو كانت مضافة لوجب جرّها بالكسرة لا بالفتحة التي سُمِعَتْ بها . على أنه لا مانع من جرّها في استعمالنا الآن على الإضافة ^(٢) .

وفي مثل : « مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره » ، يجوز جر : « أحمر » بالفتحة ؛ على اعتباره معطوفاً على كلمة « أبيض » ، و « الهاء » بعده في محل نصب ؛ على « التشبيه بالمفعول به » للصفة المشبهة : (وهي أحمر) ويجوز جر : « أحمر » بالكسرة : على اعتباره معطوفاً على أبيض أيضاً ، مضافاً ، و « الهاء » مضاف إليه ، مبنية على الضم في محل جر ^(٣) .

(١) في ص ١٢ وما بعدها .

(٢) لهذه المسألة اتصال وثيق بالحكم الهام الذي يجيء في ص ٢٢ ، باب : « أفعال التفضيل » خاصاً به إذا كان معطوفاً على « أفعال » آخر .

(٣) وقد نص على هذا صاحب المفردات ونقله عنه الصبان في هذا الموضع من الباب .

الخامس : وجوب اشتمال الإضافة المحضة على حرف جر أصلي^(١) ، مناسب ،
اشتمالا أساسه التخيل والافتراض ، لا الحقيقة والواقع ؛ فيلاحظ وجوده ،
مع أنه غير موجود إلا في التخيل ، أو : في النية^(٢) — كما يقولون — .

والغرض من هذا التخيل : الاستعانة بحرف الجر على توصيل معنى ما قبله إلى
ما بعده ؛ كالشأن في حرف الجر الأصلي^(٣) ، وأيضاً الاستعانة على كشف الصلة
المعنوية بين المتضايقين ، (وهما : المضاف والمضاف إليه) ، وإبانة ما بينهما
من ارتباط مُحْكَم ، وملابسة (أى : مناسبة) قوية لا تتكشف ولا تبين
إلا من معنى حرف الجر المشار إليه^(٤) . بشرط أن يكون هذا الحرف خفياً
متخيلاً ، مكانه بين المضاف والمضاف إليه ، وأن يكون أحد ثلاثة أحرف
أصلية ؛ هي : « من » — « في » — « اللام »^(٥) .

(١) أما غير المحضة فالصحيح أنها لا تشتمل على حرف جر (خفى ملحوظ) . وقيل : إنها
تشتمل على « اللام » والأول هو الأرجح الذي يجب الاقتصار عليه .

(٢) هذا تعبير النحاة .

(٣) أوضحنا هذا في باب حروف الجر ، ج ٢ م ٨٩ ص ٣٤٠ .

(٤) يرى بعض النحاة أن الإضافة المحضة ليست على تقدير حرف خفى ، ولا على ملاحظة وجوده
مع اختفائه . وحجته : أنه لو كان هناك حرف خفى ملحوظ ما وقع فرق في المعنى بين : كتاب محمد ،
وكتاب لمحمد ؛ فيتساوى المعنيان ، مع أنهما غير متساويين في الواقع ، لأن كلمة : « كتاب » الأولى
معرفة ، والثانية نكرة ؛ وفرق كبير في المعنى بين المعرفة والنكرة .

وقد دفعوا حجته بمنع المساواة ؛ قائلين : إن المراد من كون الإضافة على معنى حرف — كاللام —
مثلاً — مجرد ملاحظة معنى : « اللام » . وهذه الملاحظة المجردة لا تمنع من تعريف المضاف ، ولا من
تخصيصه ، على الوجه الآتي في الحكم السادس — ص ٢٣ — ما دام حرف الجر مخفياً لا يظهر في الجملة
بين المتضايقين . أما إذا ظهر بينهما فإن الأمر يتغير ؛ فتخلو الجملة عندئذ من اسم المضاف والمضاف إليه ؛
لأن كلا منهما يفقد اسمه هذا بسبب ظهور حرف الجر ، ويزول ما كان يكتسبه المضاف من المضاف
إليه من تعريف أو تخصيص ؛ حيث لا يوجد الآن إضافة مطلقاً .

فجرد الملاحظة لا يستلزم المساواة التامة بين « كتاب محمد » و « كتاب لمحمد » من كل وجه
إذ المراد من « كتاب محمد » ، بمعنى : « كتاب لمحمد » ملاحظة معنى « اللام » فقط دون التصريح بها ،
ودون منع تعريف أو غيره مما يستفيد المضاف من المضاف إليه . فالأمر مقصور على مجرد تفسير جهة
الإضافة في المثال المذكور وأشباهه ؛ من ناحية الملك ، أو : الاختصاص ، ونحوه ، ليس غير .

(٥) وبسبب هذا الأثر المعنوي ، مزيداً عليه الأثر الموضح في الحكم السادس التالي — ص ٢٣ —

سميت « إضافة معنوية » — كما سبق في رقم ١ من هامش صفحة ٣ ، وكما يبيح في صفحة ٢٤ .

وإنما انحصر الاختيار في هذه الثلاثة لأنها — دون غيرها — أقدر على تحقيق الغاية المعنوية ؛ فالحرف : « من » يدل على أن المضاف بعض المضاف إليه . . . ، والحرف : « في » يدل على أن المضاف إليه يحوى المضاف كما يحوى الظرفُ المظروف . . . والحرف : « اللام » يدل على ملكية المضاف إليه للمضاف ، أو اختصاصه به بنوع من الاختصاص . . . فمثال : « من » قول أعرابية لابنها الخارج إلى القتال ، وقد رأته متزينًا :

حرامٌ على من يرومُ انتصاراً ثيابُ الحرير ، وحلّى الذهبُ
أى : ثيابُ من الحرير ، وحلّى من الذهب . ومثال « في » قول الشاعر :

ولقد ظفرتُ بما أردت من الغنى بكفاحِ صبحٍ ، واجتهادِ مساءٍ
أى : بكفاح في صبح ، واجتهاد في مساء . ومثال « اللام » قول الشاعر في وصف الصحف :

لسانُ البلادِ ، ونَبْضُ العبادِ وكهفُ الحقوقِ ، وحربُ الجَنَفِ^(١)
أى : للبلاد — للعباد — للحقوق — للجنف .

ومن الواجب التنبيه لما قلناه من أن الحرف الجار — في الأمثلة السالفة وأشباهها — لا وجود له في الحقيقة الواقعة ، ولا في التقدير الذى يقوم مقامها ، وإنما وجوده مقصور على التخيل ، ومجرد النية . ولهذا لم يعمل الجار في المضاف إليه ، — في رأى المشهور — ولم يحتاجا معاً إلى عامل يتعلقان به ؛ إذ التعلق لا يكون إلا للجار والمجرور الحقيقيين الأصليين . وبالرغم من أن هذا الحرف خيالى محض فإن التصريح به جائز في أكثر الإضافات المحضة^(٢) . . .

لكن أبصّلح كل حرف من تلك الأحرف الثلاثة لكل إضافة محضة ؛ بحيث يصح أن يحل هذا الحرف محل ذاك ، والعكس ، بغير ضابط ولا اشتراط شىء ، أم أن الأمر في الاختيار مقيد بشرط خاص ، وخاضع لضابط معين ؟ .

وبعبارة أخرى : أيباح استعمال كل واحد من الأحرف الثلاثة في كل إضافة

(١) الميل عن الحق — الظلم .

(٢) سيجىء في قسم « ا » ص ٢١ بعض الصور التى لا يصح فيها التصريح بحرف الجار .

محضة ، أم أن لكل إضافة محضة حرفاً واحداً يناسبها ، ولا يصلح لها سواه ؟ .

نعم لكل واحدة منها حرف يناسبها ، ولا يجوز اختيار غيره ، وإلا فسد المعنى المراد . ولهذا قالوا إذا صلح لواحدة أكثر من حرف جر وجب أن يختلف المعنى باختلاف الأحرف الجارة الصالحة ؛ لأن لكل حرف من الثلاثة معنى خاصاً به ، لا يؤديه غيره ، فلا يمكن أن تتفق المعاني في إضافة واحدة مع اختلاف هذه الأحرف .

وفيما يلي بيان الضابط الذى يراعى عند اختيار أحد الأحرف الثلاثة :
(وقد جرى الاصطلاح النحوى عند اختيار حرف منها أن يذكر اسم الحرف ؛
فيقال : الإضافة على معنى « من » ^(١) - أو : الإضافة على معنى « فى » -
أو الإضافة على معنى « اللام ») .

١ - تكون الإضافة على معنى : « من » ، إن كان المضاف إليه جنساً عاماً يشمل المضاف ، ويصح إطلاق اسمه على المضاف . وإن شئت فقل : أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، مع صلاحية المضاف لأن يكون مبتدأ خبره المضاف إليه ^(٢) ، من غير فساد للمعنى ، مثل : ثياب حرير ، حلّى ذهب . . . فالحرير : مضاف إليه ، وهو جنس عام ، يشمل أشياء كثيرة ؛ منها الثياب ، وغيرها . والذهب جنس عام يشمل أشياء متعددة ، منها الحلّى وغيره ، فالمضاف فى الحالتين - ونظائرهما - بعض مما يشمله المضاف إليه ، ولو سمي باسم المضاف إليه لكانت التسمية صحيحة ، ولو وقع المضاف مبتدأ خبره المضاف إليه ما فسد المعنى ، فيصح ؛ الثيابُ حريرٌ - الحلّى ذهبٌ . . .

(١) هى « من البيانية » التى سبق بيانها وبيان أحكامها الأخرى فى باب حروف الجر - ٢

ص ٣٣٨ م ٩٠ .

(٢) إلا فى المسألة التى فى هامش الصفحة الآتية .

.
.

زيادة وتفصيل :

من الإضافة التي على معنى : « من » إضافة الأعداد إلى المعدودات ؛ نحو :
اشتريت أربعة كتب . ويدخل في هذا النوع إضافة العدد إلى عدد آخر ؛
نحو : عندي من الكتب ثلاثمائة ^(١) .

ومنها : إضافة المقادير إلى الأشياء المقدرة ؛ نحو : بعت فدان قطن .

وإذا كانت الإضافة على معنى : « من » جاز في المضاف إليه أوجه إعرابية
أخرى ، فيجوز أن يعرب بدلا ، أو عطف بيان ، وتزول بوجودهما الإضافة
وتكون حركة آخره تابعة لحركة المتبوع الذي كان مضافاً في الأصل . كما يجوز أيضاً
— إن كان زكرة — نصبه على الحال أو التمييز بعد الاستغناء عن الإضافة ؛
ففي مثل : هذه ساعة فضة ، يصح إعراب : « فضة » مضافاً إليه مجروراً ،
والمضاف هو كلمة : « ساعة » — خبر مرفوع ، مجرد من التنوين . ويصح في
كلمة : « فضة » إعرابها بدلا ، أو عطف بيان ، فتكون مرفوعة ، تبعاً لكلمة
« ساعة » المرفوعة ، والتي يجب أن يرجع إليها التنوين في هذه الصورة بعد زوال
الإضافة . ويصح أيضاً إعراب كلمة : « فضة » حالاً أو تمييزاً ؛ فيجب نصبها
كما يجب تنوين كلمة : « ساعة » في هذه الصورة أيضاً ، بعد زوال الإضافة .

ولكل صورة إعرابية من الصور الصحيحة السالفة معنى يختلف عن الآخر ؛
لأن المعنى الذي يؤديه البدل أو عطف البيان يغير ما يؤديه الحال أو التمييز ، وكذا
ما يؤديه هذان . . .

* * *

(١) عرفنا أنهم اشترطوا في الإضافة التي على معنى : « من » أن يكون المضاف إليه جنساً
للمضاف . . . ، وأن يصح وقوع المضاف إليه خبراً عن المضاف . لكن هذا لا يتحقق في إضافة
العدد للعدد ؛ إذ لا يصح أن يقال : « الثلاث مائة » . . . غير أنهم قالوا إن إضافة العدد
للعدد هي على معنى « من » ولا يضر عدم صحة الإخبار في الظاهر ؛ لأن المراد بالمضاف إليه هنا الجمع
فيشمل المضاف . فالمقصود من المائة (وهي المفرد المضاف إليه) المئات ؛ فكأنك تقول : الثلاث
مئات . . . وبهذا التأويل يتحقق الشرط السالف .

وقد يقال : لا داعي للتأويل والتقدير ما دامت العرب قد نطقت بهذا . . .

ب - تكون الإضافة على معنى : « في » إن كان المضاف إليه ظرف زمان أو مكان واقعاً فيه المضاف ^(١) : نحو : يحرص كثير من الناس على رحلة الشتاء إلى المشاتي ، ورحلة الصيف إلى السواحل البحرية . أى : رحلة في الشتاء ، ورحلة في الصيف . ونحو : قول شوقي في وصف الظبي :

« عروسُ البیدِ ، الفاتن كالغید . . . إذا شرع في السماء رَوْقِيَّه ^(٢) ، خلَّتَه دُمِيَّةٌ محرابٍ ، أو شجيرةٌ عليها ترابٌ » . يريد : عروس في البید - دمية في محراب . . .

ح - تكون الإضافة على معنى « اللام » إن كان معناها هو الذي يحقق القصد ، دون معنى : « من » أو « في » ؛ كالإضافة التي يراد منها بيان الملك ، أو الاختصاص ، في مثل : يضع العربي يده في يد أخيه ، ويعاهده على النصر والتأييد والفداء . أى : يد له في يد أخيه . وقول شوقي يخاطب أبا الهول ^(٣) :

أبا الهولِ ، أنت نديم الزمانِ نَجِيّ الأوانِ ^(٤) ، سمير العصر ^(٥)

أى : نديم للزمان - نجى للأوان - سمير للعصر ، فالإضافة في هذه الصور وأشباهها على معنى : « اللام » ولا تصلح أن تكون على معنى « من » أو : « في » .

والغالب في اللام الملحوظة أن تكون لبيان الملك أو الاختصاص ^(٦) . فإن صلح في مكانها ملاحظة حرف آخر وجب أن يقوم المعنى على ملاحظة الحرف الذي يحقق القصد ؛ لأن لكل حرف - كما أشرنا ^(٧) - معنى يؤديه ؛ فالحرف الذي يؤدي المعنى الذي يريده المتكلم يكون هو الحرف المطلوب .

(١) ليس من اللازم أن يكون المضاف إليه ظرفاً حقيقياً للزمان أو المكان تنطبق عليه شروطهما ، وإنما الغرض أن يكون وعاءاً للمضاف ، وغلاًفاً محتويه . ويمكن أن تكون الظرفية مجازية .

(٢) قرنيه . - تشنية : قرن -

(٣) تمثال فرعون من أقدم آثار الفراعين ، وأروعها سورة ، وأكملها إتقاناً ، رأسه رأس إنسان وجسمه جسم أسد .

(٤) بمعنى : الدهر . أو : جمع عصر .

(٥) انظر رقم (١) في الصفحة التالية - وقد سبق شرح هذا في الجزء الثاني ، باب : « حرف

الجر » - ص ٣٦٤ م ٩٠ .

(٦) في ص ١٨ .

.....
.....

زيادة وتفصيل :

(١) قد تكون الإضافة على معنى : « اللام » ولكن لا يصح التصريح^(١) بهذا الحرف ، مثل : يوم السبت - يوم الأحد . . . و . . . ومثل : علم الحساب - علم الهندسة . . . و . . . وفي هذه الحالة يكتفى من اللام بتحقيق الغرض من مجيئها ؛ وهو : إفادة الاختصاص .

وهناك صور أخرى لا يصح التصريح فيها باللام إلا إذا تغير لفظ المضاف وحل محله لفظ آخر يرادفه أو يقاربه ؛ ومن هذه الصور : ذو مال - عند على - مع الوالد - كل رجل . . . فتصير بعد التغير الذى لا يفسد المعنى : صاحب مال - مكان على - مصاحب الوالد - أفراد الرجل .

(٢) الأصل أن تكون النسبة الإضافية قوية ، أى : أن تكون الصلة المعنوية بين المضاف والمضاف إليه وثيقة ، والربط بينهما محكمًا بحيث يظهر ويتحقق جليًا معنى الحرف : « من » أو : « فى » أو : « اللام » على حسب القصد . وهذه الإضافة تسمى : « الإضافة قوية الملازمة » (أى : قوية المناسبة) .

وقد تقوم دواع بلاغية تقتضى أن تكون الصلة بين المضاف والمضاف إليه ضعيفة ، لكنها واضحة مفهومة ، ويعبرون عنها بأنها « الإضافة لأدنى ملازمة »^(٢) ومن أمثلتها : « قمر القاهرة ساحر ، وشمس حُلوان^(٣) رائحة » . فقد أضيف القمر إلى القاهرة ، ونسب إليها ؛ إضافة على معنى « اللام » . فأين ما تفيده الإضافة التى على معنى « اللام » من المِلْك أو الاختصاص ؟ . . . إن صلة القمر بمدينة القاهرة ضعيفة لا تستحق تلك الإضافة ، ولا هذه النسبة ؛ إذ يشاركها فيها آلاف من البلاد الأخرى ؛ فلا داعى لاستئثارها بالقمر . غير أن

(١) أشرنا لما يأتى فى رقم ٢ من هامش ص ١٧ .

(٢) وهى جائزة فى السعة والضرورة . (أى : فى النثر والشعر ، وملحقاته . . .) .

(٣) إحدى ضواحي القاهرة ، جنوباً .

هناك داعياً بلاغياً اقتضى هذه النسبة وتخصيص القمر بالقاهرة ؛ هو : إفادة أنه يمنحها مالا يمنح سواها ، ويضني عليها جمالا قلَّ أن تفوز به مدينة أخرى . فكأنه خاص بها ، مقصور عليها . ومثل هذا يقال في المثال الثاني وأشباهه ^(١) . . .

(١) كقوله تعالى : « كأنهم لم يلبثوا إلا عشيةً أو ضحاها » . فقد أضيف الضحا إلى : « ها » التي هي ضمير العشية ، فالتقدير : كأنهم لم يلبثوا إلا عشية ، أو ضحا العشية . ولا صلة هنا تربط المضاف بالمضاف إليه ربطاً معنوياً قوياً يحقق معنى الحرف إلا صلة واهية ؛ هي : أن الضحا أول النهار والعشية آخره ؛ فبينهما أزمنة أخرى ، لكل زمان منها اسم الخاص . ولكن البلاغة اقتضت إغفال هذه الأزمنة ، وإجراء إضافة لأدنى ملازمة بين المضاف والمضاف إليه . وكقولهم : (نجم الأحق) ؛ وهو نجم كان إذا أشرق ورآه بعض الحمق ، هداً واستراح ، وخفت حدة حمقه . وكذلك ما جاء في « الكامل » للمبرد (ج ١ ص ٢٤٣) ، من قول الشاعر :

أَهَابُوا بِهِ ؛ فازداد بُعْدًا ، وَصَدَّه عَنْ الْقُرْبِ مِنْهُمْ ضَوْءُ بَرْقٍ وَوَابِلُهُ
فقد أضاف الشاعر كلمة : « وابل » إلى ضمير « البرق » ؛ فكأنه أضافها إلى البرق نفسه ؛ قائلا « وابل البرق » مع أن « الوابل » ليس للبرق . قال المبرد : قد يضاف ما كان كذلك على السعة كقول الشاعر :

حَتَّى أَنْخَتَ قَلُوصِي فِي دِيَارِكُمُو بخير من يَحْتَدِي نَعْلًا وَحَافِيهَا
فأضاف « الحافي » إلى « النعل » وهو يريد : حاف منها

السادس : استفادة المضاف من المضاف إليه تعريفًا أو تخصيصًا ؛ بشرط أن تكون الإضافة محضة ؛ فيستفيد الأول من الثاني ، ويبقى الثاني على حاله ^(١) لم يفقد شيئًا بسبب الاستفادة منه .

وإيضاح هذا : أنه - في الإضافة المحضة - إذا كان المضاف نكرة : وأضيف إلى معرفة - فإنه يكتسب منها التعريف مع بقائها معرفة ؛ كقولهم : كلامُ المرءِ عنوان لعقله ، وعقله ثمرةٌ لتجاربه . فالكلمات : (كلام - عقل - تجارب) - هي في أصلها نكرات ، لا تدل كلمة منها على معين ، ثم صارت معرفة بعد إضافتها إلى المعرفة ، واكتسبت منها التعيين الذي يزيل عن كل واحدة منها إبهامها وشيوعها . ومثل كلمة : « يد » المضافة للمعرفة في قول الشاعر :

الغِنَى في يد اللِّيمِ قَبِيحٌ قدرَ قبح الكَرِيمِ في الإِملاقِ

فإن كان المضاف معرفة باقية على التعريف لم يصح - في الأغلب - إضافته إلى المعرفة ^(٢) ؛ لأنه لا يستفيد منها شيئًا ، ولهذا السبب لا يصح - أيضًا - إضافة المعرفة الباقية على تعريفها إلى النكرة .

أما إذا كان المضاف نكرة وأضيف إلى نكرة فإنه يكتسب منها - مع بقائها على حالها - « تخصيصًا » يجعله من ناحية التعيين والتحديد في درجة بين المعرفة والنكرة ؛ فلا يَرْقَى في تعيين مدلوله إلى درجة المعرفة الخالصة الحالية من الإبهام والشيوع ، ولا ينزل في الإبهام والشيوع إلى درجة النكرة المحضة الحالية من كل تعيين وتحديد . ومن أمثله قولهم : (فلانٌ رجلٌ مرعوءٌ ، وكعبةٌ أملٌ ، وغايةٌ فضلٍ) . . . فالكلمات : (رجل - كعبة - غاية) . . . نكرات محضة قبل إضافتها . فلما أضيفت إلى النكرة قلَّتْ أفراد كل مضاف بعد الإضافة ؛

(١) إذا توالى الإضافات - نحو : هذا بيت والدٍ محمودٍ ، وقرأت أكثر قصائدِ ديوانِ شعريِ المتنبي . . . - انتقل التعريف أو التخصيص من المضاف إليه الأخير إلى الذي قبله ، فالذي قبله حتى يصل إلى المضاف الأول .

(راجع الصبان ج ١ آخر باب أداة التعريف . وكذا المفصل ج ٦ ص ٣٤) .

(٢) قد يصح إضافة العلم بعد تنكيهه ، وإزالة علميته ، لداعٍ من الدواعي التي تقتضي إضافته . وفي ج ١ ص ٢٠٤ م ٢٣ بيان هذا وتفصيله .

فكلمة : « رجل » تدل على أفراد لا حصر لها ؛ منها رجل مرءوة ، رجل علم ، رجل حرب . . . إلى غير هذا من رجال لا عِداد لهم ، فإذا قلنا : « رجل مرءوة » انحصر الأمر في نوع معين من أفراد الرجل ، ولم يبق مجال لدخول أفراد أخرى ؛ كرجل علم ، أو حرب ، أو زراعة ، أو . . . وكذا كلمة : « كعبة » و « غاية » وأشباهها ؛ فكل كلمة من هذه الكلمات قد اكتسبت نوعاً من « التخصيص » أفادها بعض التجديد الذي خفف من درجة إبهامها وشيوعها ، وإن كانت لم تستفد التعريف الكامل ، ولم تبلغ في التعيين درجة المعرفة الأصلية . . .

واستفادة المضاف من المضاف إليه التعريف^(١) أو التخصيص على الوجه المشروح — هي الأثر المعنوي الثاني الذي ينضم إلى الأثر المعنوي الناشئ من الحكم الخامس^(٢) ، فيحدث من انضمامهما معاً إدراك السبب الحقيقي في تسمية هذا النوع من الإضافة المحضة : « بالإضافة المعنوية » كما أشرنا من قبل^(٣) .

وهناك ألفاظ مسموعة ملازمة للتأكيد في الأغلب ؛ لا تفيدها الإضافة المحضة تعريفاً ، ولا تخصيصاً — في أكثر الاستعمالات — ؛ ولذا تسمى : « بالألفاظ المتوغلة^(٤) في الإبهام » ؛ ومنها : (غير — حسب — مثل —

(١) سبق شرح النكرة والمعرفة في ج ١ ص ١٤٤ م ١٧ ومن ذلك الشرح السابق نعلم أن المعارف مختلفة في درجة التعريف وقوتها ، متفاوتة من هذه الناحية ، وأن المضاف إلى معرفة هو في درجة المضاف إليه ، إلا المضاف للضمير ؛ فإنه في درجة العكس على الصحيح . . .

(٢) انظر ص ١٦ .

(٣) في رقم ١ من هامش ص ٣ وفي رقم ٥ من هامش ص ١٦ .

(٤) سبقت الإشارة للألفاظ المتوغلة في الإبهام (أي : المتعمقة المتغلغلة في داخله) في رقم ٣ من هامش ص ١٩٠ من الجزء الأول (م ١٧) ثم الجزء الثاني في بابي : « الظرف والاستثناء م ٧٩ و ٨٢ ص ٢٨٠ و ٣٢١ » . وقلنا في باب الظرف ، ص ٢٣٨ م ٧٩ ما ملخصه : (إن اللفظ المتوغل في الإبهام هو : الذي لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه ، وإنه في أكثر أحواله لا يستفيد من المضاف إليه تعريفاً ، إلا بأمر خارج عن الإضافة ؛ كوقوع كلمة : « غير » بين ضدين معرفتين (كما نص على هذا « العكبري » في أول كتابه : (إملأ ما من به الرحمن . . . — أول سورة الفاتحة — ج ١ ص ٥) في مثل : رأيت العلم غير الجهل ، وعرفت العالم غير الجاهل ، وقوله تعالى : « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ») فوقع كلمة « غير » بين ضدين معرفتين أزال إبهامها ؛ لأن جهة المفارقة تتعين . بخلاف خلوها من ذلك في مثل : أبصرت رجلاً غيرك . فكل رجل سواك هو غيرك ؛ فلا تعيين ولا تخصيص . . . وبهذه المناسبة نعرض لكلمة « غير » من ناحية دخول « أل » عليها أو عدم دخولها فننقل ما جاء في المصباح المنير ، في مادة « غير » ، ونصه : (تكون وصفاً للنكرة ، تقول : جاءني رجل غيرك . وقوله تعالى : « غير المغضوب عليهم » إنما وصف بها المعرفة لأنها أشبهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة .

= فعوملات معاملتها ، ووصف بها المعرفة . ومن هنا اجترأ بعضهم فأدخل عليها الألف واللام ، لأنها لما شابهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة جاز أن يدخلها ما يعاقب الإضافة وهو الألف واللام . ولك أن تمنع الاستدلال ، وتقول : الإضافة هنا ليست للتعريف ، بل للتخصيص . والألف واللام لا تفيد تخصيصاً فلا تعاقب إضافة للتخصيص ولا تدخله الألف واللام (١٠٠) . هـ .

وجاء في الصبان - عند الكلام على ما يسميه بعض النحاة : « الإضافة شبه المحضة » ، وما كان منها شديد الإبهام لا يقبل التعريف ، كغير ، ومثل ، وشبه - ما نصه وقد نقله عن غيره : « ينبغي أن هذه الكلمات كما لا تتعرف بالإضافة إلا فيما استثنى لا تتعرف « بآل » أيضاً ؛ لأن المانع من تعريفها بالإضافة مانع من تعريفها « بآل » . ونقل الشنوافي عن السيد أنه صرح في حواشي الكشف بأن « غير » لا تدخل عليها « آل » إلا في كلام المولدين) « ١٠٠ هـ . وسيجيء الكلام عليها بمناسبة أخرى في ص ١٣١ .

وكذلك الشأن في كلمة : « مثل » إذا أضيفت لمعرفة بغير وجود قرينة تشعر بمثالة خاصة ؛ فإن قولنا : « مثل محمد » يشمل أفراداً لا عداد لها ؛ منها واحد في طوله ، وآخر في عمله ، وثالث في علمه ، ورابع في حسنه ، و وهكذا بما لا آخر له . فالإضافة للمعرفة لا تعرفها ، ولا تنزيل إبهامها ؛ ولهذا وقعت نعتاً للنكرة في قوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئةً مثلها ؛ فن عفا وأصلح فأجره على الله ؛ إن الله لا يحب الظالمين . . .) أما إن أضيفت إلى معرفة ، وقارنها ما يشعر بمثالة خاصة فإنها تتعرف ، نحو : راقى هذا الخط ، وسأكتب مثله . وهذا معنى قولهم : إذا أريد بكلمة « غير » و « مثل » مغايرة خاصة ، ومثالة خاصة - حكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون ذلك في كلمة : « غير » إذا وقعت بين متضادين . وأما قوله تعالى : « . . . صالحاً غير الذي كنا نعمل » حيث وقعت كلمة . « غير المتوسطة بين المتضادين » المضافة للمعرفة صفة لنكرة - فتعرب هنا بدلاً ، وإن كانت جامدة ، ولا داعي لإعرابها صفة (راجع العكبري ، في أول الفاتحة ، ثم الأشموني والصبان ، أول باب الإضافة ، عند الكلام على الإضافة غير المحضة) .

« ملاحظة » : تصدى لبحث هذه المسألة مؤتمر المجمع اللغوي المنعقد بالقاهرة في دورته الخامسة والثلاثين (شهر فبراير سنة ١٩٦٩) وارتضى الرأي القائل : إن كلمة « غير » للواقعة بين متضادين تكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة : ويصح في هذه الصورة التي تقع فيها بين متضادين وليست مضافة أن تقترن بآل فتستفيد التعريف . وفيما يلي النص الحرفي لقرار المجمع منقولاً من مجلته (الجزء الخامس والعشرين الصادر في نوفمبر سنة ١٩٦٩ ص ٢٠٢) بناء على اقتراح لجنة الأصول بالمجلس التي تقول : « (تختار اللجنة - وفاقاً لجماعة من العلماء - أن كلمة : « غير » إذا وقعت بين ضدين لا قسم لهما ، تتعرف بإضافتها إلى الثاني منهما إذا كان معرفة . وإذا كانت « آل » تقع في الكلام معاقبة للإضافة فإنه يجوز دخول « آل » على « غير » فتفيد التعريف في مثل الحالة التي تعرفت فيها بالإضافة إذا قامت قرينة على التعمين . . . » (١٠٠ هـ .

واللفظ المتوغل في الإبهام لا يصلح - في أكثر حالاته - لأن يكون نعتاً ، أو منعوتاً ، ومنه : « قبل » و « بعد » ، ما عدا بعض ألفاظ منها « غير » و « سوى » فيصلحان للنعت - كما سيجيء في باب : النعت ، ص ٤٦٦ .

بقى أن نذكر ما قرره النحاة بشأن الألفاظ المبهمة التي لم تستفد التعريف من المضاف إليه المعرفة . فسيبويه والمبرد يقولان إن الإضافة في هذه الحالة غير محضة ، فائدتها التهنيف ، وما يتصل به مما عرفناه ، وما يجيء مفصلاً في ص ٣٠ . وغيرهما يقول : إنها محضة ومعنوية تفيد التخصيص ، وإن كانت لا تفيد التعمين .

ناهيك^(١) . . . فإنها نكرات (في أغلب حالاتها) وإن أضيفت لمعرفة ؛ نحو :
غيرك - حسبك - مثلك . . .

ومنها : المعطوف على مجرور « رُبَّ » ، والمعطوف على التمييز المجرور بعد « كَمْ » ، نحو : رُبَّ ضيفٍ وأخيه هنا - كمَّ رجلٍ وكُتُبِهِ رأيت - . وسبب ذلك أن المجرور بعد « رُبَّ » و « كَمْ » ، لا يكون إلا نكرة ؛ فما عطف عليها فهو نكرة كذلك ؛ لأنه في حكم « المعطوف عليه » من ناحية أن عامل الجرفيه هو العامل في المعطوف عليه ؛ فـ « المعطوف والمعطوف عليه » لا بد أن يكون نكرة ، أو في حكم النكرة ليصلح معمولاً للعامل المشترك .

وقيل إن المعطوف في الحالتين السالفتين يكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة ، ولاداعي للتمسك بتنكيره بسبب العامل : « رُبَّ » أو « كَمْ » ؛ لما تقرر^(٢) من أن التابع قد يُغْتَفَرُ فيه ما لا يغتفر في المتبوع . وسبق^(٣) أن الأخذ بهذا الرأي أولى .

ومنها : كلمة : « وَجَدَ » و « جَهَدَ » ، و « طاقَ » ، في مثل قولهم :
(يحترق الحاسد وحده ، ويتمنى جَهْدَهُ أن تزول نعمة المحسود ، ويجتهد طاقَتَهُ أن يُلْحَقَ به النقائص والعيوب) . وهى - فى أكثر استعمالاتها - أحوال مؤولة . والحال فى أصله لا يكون إلا نكرة ، وتأويل تلك الكلمات : « منفرداً » - « جاهدأ » - « مُطِيقاً »^(٤) .

وإلى هنا انتهى الكلام على « الإضافة المحضة » ، من ناحية ما يكتسبه المضاف

= هذا ، ومن الألفاظ السماعية المتوغلة فى الإبهام : شَبَكَ (بكسر فسكون أو بفتح الأول والثانى) - ضَرَبَكَ - تَرَبُّكَ - نَحَوَلَهُ - نَدُّكَ ؛ وكلها بمعنى : نظيرك فى علم أو سن ، أو نحوهما - خَدَنَكَ ، بمعنى : صاحبك - (شَرَعَكَ - قَدَّرَكَ - طَنَكَ) - والثلاثة ، بمعنى حَسَبُكَ . ولا يقاس على هذه الألفاظ غيرها بما لم يرد به السماع . وهناك أمور خاصة تتعلق بالظروف المهمة وأحكامها سبقت فى ج ٢ ص ٢٠٣ و ٧٨ ص ٢٣٨ م ٧٩ وسيجىء هنا بعض أحكام مناسبة تختص بالابهام ص ٦٦ و ٨٠ و ٨٧ .
(١) معناها فى مثل : ناهيك السفر . . . - ، السفر ناهيك عن التطلع لغيره ؛ لكفايته . وقد سبق بيان معناها وإعرابها فى ج ١ ص ٣٢٦ م ٣٣ .

(٢) انظر ج ١ ص ٤٤٤ م ٤٨ و ج ٢ ص ٢٦٢ م ٨١ .

(٣) هنا وفى ج ١ م ٩٠ ص ٤٠٥ .

(٤) سبقت لها الإشارة فى ج ٢ ص ٢٩٧ م ٨٤ .

من التعريف أو التخصيص ، وننتقل إلى « غير المحضة » للكلام عليها من هذه الناحية ^(١) :

(١) فيما سبق يقول ابن مالك مختصراً :

نُونًا تَلِي الْإِعْرَابَ ، أَوْ تَنْوِينًا مِمَّا تُضَيِّفُ ، أَحَدُفٌ ، كَطَوْرٍ سِينًا
أى : احذف مما تضيفه : « نونا » تلى الإعراب (وهى نون المثني ، ونون جمع المذكر السالم ، وملحقتهما .
وتقع بعد علامة الإعراب ؛ لأنها تقع بعد ألف المثني ، ويائه ، وبعد واو جمع المذكر السالم ، ويائه .
وهذه الحروف هى علامة إعرابهما) .

وكذلك احذف : « التنوين » الذى فى آخر الاسم الذى تريد إضافته . ومثّل لحذف التنوين من
المضاف بكلمة : « طور » عند إضافتها إلى كلمة : « سينا » . و « الطور » اسم جبل فى صحراء
« سينا » أو : « سيناء » وهى من الحدود المصرية فى الشمال الشرقى ، ثم قال :

وَالثَّانِي أَجْرُزٌ ، وَأَنُو : « مِنْ » ، أَوْ : « فِى » إِذَا
لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ . وَ : « اللَّام » خُذَا :
لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ . وَأَخْصُصْ أَوَّلًا

أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِى تَلَا

يريد : اجرر الثانى دائماً ، وهو المضاف إليه . وعند جره وإتمام الإضافة انو وتخيّل وجود الحرف :
« من » أو « فى » إذا لم يتحقق المعنى المراد إلا على نية أحدهما . فإن لم يصلح أحدهما فخذ - بعد ذلك -
اللام ، وانوها فى كل موضع سوى الموضع الصالح لأحد ذينك الحرفين . أى : أن اللام لا تنوئى فى الموضع
الذى يصلح له الحرف « من » أو « فى » . وقد عرفنا أن هذه الحروف لا تجر المضاف إليه ، ولا تحتاج معه
إلى عامل يتعلقان به . وإنما الذى يجره هو المضاف .

ثم قال : اخصص الأول (وهو المضاف) أو : عرفه بالذى تلاه ، (وهو المضاف إليه) . يريد :
أن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه . وهذا كله فى الإضافة المحضة ؛ فيشخص المضاف
النكرة بالمضاف إليه النكرة ، ويتعرف المضاف بالنكرة بالمضاف إليه المعرفة . أما المعرفة الباقية على
تعريفها فلا تضاف لمعرفة ولا لنكرة . وقد سبق شرح هذا مفصلاً .

زيادة وتفصيل :

إذا كانت الإضافة « محضة » والمضاف إليه جملة ، فإن هذه الجملة في حكم المفرد المضاف إليه ؛ لأنها تُؤَوَّل بمصدر لفعالها ، مضاف إلى فاعله إن كانت الجملة فعلية ، وبمصدر خبرها مع إضافته إلى مبتدئه إن كانت اسمية . ولا يحتاج هذا المصدر المؤول إلى أداة سبك ، فالأولى : مثل : أزورك حين يوافق الوالد . وتأويلها : أزورك حين موافقة الوالد . والثانية : أزورك حين الوالد موافق ، وتأويلها : أزورك حين موافقة الوالد .

ويترتب على ما سبق أن المصدر الناشئ من التأويل يكون معرفة إن أضيف لمعرفة ، ونكرة متخصصة إن أضيف لنكرة ^(١) . نعم إن الحمل نكرات في حكمها ^(٢) ولكن لا ينظر لهذا هنا . ووقوع الجملة صفة للنكرة المحضة في كل الأحوال لا يقدح في هذا ؛ لأنها تكون صفة باعتبار ظاهرها ، وقطع النظر عن تأويلها بمصدر مضاف لمعرفة أو نكرة .

* * *

(١) وستجىء إشارة لهذا ولفائدة الإضافة للجملة - وشروط هذه الجملة - في ص ٨٤ وفي رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وقد سبقت أيضاً في آخر باب الموصول ج ١ ص ٢٩٥ م ٢٩ .

(٢) إيضاح هذا في باب النعت عند الكلام على وقوع الجملة نعتاً (في ص ٤٨٠) أما الحكم على الجملة نفسها بأنها نكرة أو معرفة ففي « و » من ص ٤٨٠ - ولهذا إشارة في ج ٢ هامش ص ٣١١ م ٨٤ ، وفي باب : « النكرة والمعرفة » ج ١ ص ١٤٢ م ١٧ .

عودة إلى الإضافة غير المحضة :

عرفنا^(١) أن الإضافة غير المحضة : هي التي يتغلب أن يكون المضاف فيها (وصفياً^(٢) عاملاً) ، (وزمنه للحال ، أو : الاستقبال ، أو : الدوام) . ومتى اجتمع الأمران - الوصفية العاملة ، والزمنية المعيّنة - كان المضاف مشتقاً يشبه مضارعه في نوع الحروف الأصلية التي تتكون منها صيغتهما ، وفي المعنى ، والعمل ، وكذلك في نوع الزمن - غالباً - وهذا كله يتحقق في المضاف إذا كان اسم فاعل يعمل عمل فعله ، أو اسم مفعول كذلك ، فكلاهما وصف عامل ، زمنه للحال أو للاستقبال على حسب المناسبات . كما يتحقق في الصفة المشبهة^(٣) الأصلية أيضاً ؛ لأنها تعمل عمل فعلها اللازم ، وتفيد في أكثر حالاتها الدوام والاستمرار ، وهذان يقتضيان أن تشتمل دلالتها على الأزمنة الثلاثة : (الماضي ، والحال ، والمستقبل) ، إذ لا يتحقق معنى الدوام والاستمرار بغير عناصره الأساسية الثلاثة . فلا يمكن أن تكون للماضي وحده - وإلا كانت إضافتها محضة - ولا للمستقبل وحده . وكذلك لا يمكن أن تخلو من الدلالة على زمن الحال ؛ فلا بد أن تشتمل الدلالة على الثلاثة ؛ الماضي والحال والاستقبال ، إلا أن دلالتها على الحال أقوى تحقّقاً ووجوداً من دلالتها على غيره ، وبسبب هذا كانت إضافتها غير محضة في رأى كثير من النحاة^(٤) . . .

أما باقى المشتقات غير ما ذكرناه هنا بقيوده ؛ من اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة - فإنضافته محضة ، لانطباق شروطها عليه ، دون شروط الأخرى . فمثال اسم الفاعل : يشكو راكب الباخرة اليوم بطئها بالنسبة للطائرة . وغداً يشكو راكب الطائرة بطئها بالنسبة « للصاروخ » ؛ فكلية : « راكب » في الجملتين مضافة . وهى في الأولى اسم فاعل للزمن الحالى ، وفي الثانية اسم

(١) فى ص ٦ .

(٢) أى : اسماً مشتقاً . . .

(٣) فى هذا الجزء - ص ٢٨١ - باب خاس بها ؛ يبين خصائصها وأحكامها التى منها : أنها

لازمة كفعلها ، وأنها تدل على الحال دائماً وتدل معه على غيره - كما سيجىء - لأنها تفيد الدوام فى أكثر أحوالها ، والدوام يستلزم الحال ، مزيداً عليه زمن آخر .

(٤) بيان الرأى الحق فى هذه المسألة فى ص ٣٧ .

فاعل للزمن المستقبل . وكقولهم : من تراه جاحداً النعمة الساعة تراه فاقدَهما غداً .
ويدخل في اسم الفاعل صيغ^(١) المبالغة العاملة أيضاً ؛ كقولهم : في هذا الشهر
يتفرغ فلان للعبادة ؛ فتراه صوّام الفمِ نهراً عن الطعام ، حذراً اللسان من اللغو ،
حبس النفس عن الهوى . ومثال اسم المفعول : مجهول القدر اليوم قد يصير
معروف المكان غداً . . ومثال الصفة المشبهة قولهم :

— عزيز النفس من يابى الدنيا —

فإن فقد المضاف أحد الشرطين كانت الإضافة محضة ؛ كأن يفقد
الوصفية لكونه اسماً جامداً ، غير مؤول بالمشتق ؛ كالمصدر في نحو : بذلُ الودِّ
والنصيحة لمن لا يستحقهما كبذر الحبِّ في الصخر الأصم . أو يفقد العمل دون
الوصفية بسبب أنه من المشتقات التي لا تعمل مطلقاً ؛ (كأسماء الزمان . والمكان
والآلة) . أو يكون في أصله من المشتقات العاملة ، ولكنه فقد شرطاً من شروط
العمل ؛ فلا يعمل ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول إذا كانا للماضي^(٢) الخالص
دون دلالة على الحال أو الاستقبال ؛ نحو : باذل الخير أمس . يسعد اليوم بما قدّم
وماضى أعماله عنوان صفحته التي كان بها مسروراً أو محزوناً .

• • •

أثر الإضافة غير المحضة :

لا تأثير لها في المعنى — في أغلب الحالات — لأنها ليست على نية حرف من
حروف الجر الثلاثة التي يفيد كل منها الفائدة التي أوضحناها فيما سلف ،^(٣)
ولأنها لا تكسب المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً ، والتعريف والتخصيص

(١) لها بحث خاص يجيء . في ص ٢٥٧ .

(٢) وكذلك إن لم يدل على زمن مطلقاً . فعند عدم دلالتها على الزمن ويخلو الأسلوب مما يدل عليه
تكون إضافتهما محضة ، كما تقدم في ص ٥ .

(٣) في ص ١٦ ؛ والذي يدل على أنها ليست على نية حرف الجر إمكان الاستغناء عنها في كل
أسلوب من أساليبها من غير أن يتأثر معناه ، — في الأغلب — ومن غير أن تزداد عليه كلمة ، أو تنقص
منه ، أو يتغير ترتيب كلماته . وبذلك يخص هذا الاستغناء . بالأطلاق على الوصف اسم : « المضاف »
ولا نطلق على معموله اسم المضاف إليه ؛ وإنما نعرب الوصف على حسب حاجة الجملة ، من غير
تسميته مضافاً ، ونجعل المضاف إليه المجرور معمولاً للوصف ؛ إما فاعلاً له مرقوعاً ، وإما مفعولاً به ؛
على حسب حاجة الوصف ، ويزول الجر السابق . فهذه الإضافة غير لازمة ، ولا دائمة ، ولا يتأثر
— في الأغلب — المعنى المعين بوجودها أو بالعدول عنها ؛ بل إن العدول عنها هو الأصل (كما في ص ٣٤) —

أثران معنويان لا صلة للإضافة غير المحضة بجلبهما للمضاف ، وعلى هذا لا نصيب لها من التأثير المعنوي الذي « للمحضة » .

والدليل على أنها لا تفيد « المضاف » تعريفاً - دخول « رُبَّ » عليه مع إضافته للمعرفة ^(١) . مثل : (رُبَّ مخرج الزكاة ، مسرورٍ بإخراجها - قد أبطل ثوابها بالمن والاذى) . فلو أن المضاف - وهو : مُخرج - اكتسب التعريف من المضاف إليه ما دخلت عليه « رُبَّ » ؛ لأنها لا تدخل إلا على النكرات ^(٢) .
وشيء آخر ؛ هو أن هذا المضاف إلى المعرفة يصح أن يقع نعتاً للنكرة ، فكيف يقع نعتاً للنكرة إذا صحَّ أنه يكتسب من المضاف إليه التعريف ويصير معرفة ، والمعرفة لا تكون نعتاً للنكرة ^(٣) ؟ ومن الأمثلة لوقوعه نعتاً للنكرة : أتخير للصدقة زميلاً مخلص المودة ، مأمون العثرات . باذل الجهد في الإخاء ^(٤) .

كما أن الدليل على أنها لا تفيد المضاف تخصيصاً هو أن الأصل قبل

= لأن الوصف شبيه بالفعل ؛ يعمل عمله ، من الرفع أو النصب ، والفعل لا يعمل الجر . فكذا ما يشبهه ؛ بخلاف المحضة فهي لازمة لأداء المعنى المراد ، ولا سبيل للمحافظة عليه إلا بتغيير يتناول الأسلوب في كلماته ، أو في ترتيبها ، أو فيهما معاً .

(١) ومن الأدلة أيضاً وقوع المضاف لمعرفة حالاً في الإضافة غير المحضة - مع أن الحال المطردة لا تكون إلا نكرة - كقول المتنبي بلسان عجوز وقبي :
خُلقت ألوفاً ؛ لو رجعت إلى الصبا لفارقت شبي مومع القلب باكياً

(٢) سبق تفصيل الكلام عليها في ج ٢ ص ٣٨١ م ٩٠ . وبعض الأمثلة الماثورة يجيء هنا في هامش ص ٣٥ .

(٣) ومثلها الاسم النكرة الذي دخله التخصيص فإنه لا يقع نعتاً للمعرفة في الصحيح .
إلا مسألة يصح أن يقع فيها المشتق الذي إضافته غير محضة ، وكذلك غيره من النكرات ، نعتاً للمعرفة ، هي أن يكون المنعوت منادى ، نكرة مقصودة ، وينتهي نكرة (كالوصف المضاف إضافة غير محضة . . .) نحو : يا ساكت مستمع الخطيب الآن ، أو المستمع الخطيب الآن . فالمشتق نعت ونكرة ، مع أن المنعوت نكرة مقصودة معرفة بالقصد والنداء . فاختلف النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً ، وقد قالوا : إن هذا الاختلاف في المسألة السالفة مقبول ، لأن تعريف النكرة المقصودة تعريف غير أصيل ، فهو طارئ ، والتعريف الطارئ الذي كتعريفها يتسامح فيه ، فتوصف بالمعرفة أو بالنكرة ، ولا يصح هذا في غيرها من المعارف - (راجع التصريح ج ٢ باب النداء عند الكلام على القسم الثاني ، وكذا الخصري والصبان ، باب : تابع المنادى . ودمجى لهذا إشارة في باب النعت هنا . - ص ٥٥٠ - وفي ج ٤ باب حكم تابع المنادى م ١٣٠ رقم ٨ من هامش ص ٤٢)

(٤) في باب النعت - أمثلة ماثورة . عند الكلام على النعت بالمشتق - ب ص ٤٦٥ -

الإضافة في أمثل : (أتخير زميلاً مخلصاً المودة ، باذل الجهد ، . . .) هو :
مخلصاً المودة - . . . باذلاً الجهد . . . بنصب كلمتي « المودة » و « الجهد »
مفعولين للوصف ، والمفعول به يخصص الوصف ؛ فتخصيص الوصف ثابت
ومتحقق قبل أن يصير مضافاً ويصير معموله مضافاً إليه مجروراً .

١ - وإنما فائدتها : « التخفيف اللفظي » ؛ بحذف نون المثني ، وجمع المذكر
السالم وملحقتهما من آخر المضاف إذا كان وصفاً عاملاً . وكذلك حذف التنوين
من آخره ؛ فكل من النون والتنوين يُحذف ثقلًا على اللسان عند النطق بالوصف مع
معموله من غير إضاقتهم . فإذا جاءت الإضافة زال الثقل ، وخف النطق .
يتضح هذا الثقل في مثل : (أنما خطيبانِ الحفل غداً ، وساحرانِ الأبواب فيه .
ولا أشك أن سامعينِ الخطاب ، وعارفينِ الفضل - سيُعجبون بكم أشد الإعجاب)
وفي مثل : (تخيرت زميلاً ، مخلصاً المودة ، باذلاً الجهد . . .) .

ويختفي الثقل حين نضيف الوصف إلى معموله ، ونحذف النون والتنوين
من آخر الوصف المضاف ؛ فنقول : (أنما خطيباً الحفل غداً ، وساحراً الأبواب
فيه ، ولا أشك أن سامعينِ الخطاب ، وعارفينِ الفضل - سيُعجبون بكم أشد
الإعجاب) . كما نقول : (تخيرت زميلاً مخلصاً المودة ، باذل الجهد . . .)

ب - وقد تكون فائدتها الفرار من القبح الذي يلزم بعض الصور الإعرابية
الجائزة مع قلتها وضعفها . فمن الجائز الضعيف في أساليب الصفة المشبهة أن
نقول : الصديق سمح الطبع ، عف اللسان ، مخلص المودة ، بإعراب كلمة :
« الطبع » المرفوعة فاعلاً للصفة المشبهة قبلها . وكلمة : « اللسان » فاعلاً مرفوعاً
للصفة المشبهة قبلها . وكذلك كلمة : « المودة » وأشباهها . ففي هذا الإعراب
الجائز نوع من القبح جعله ضعيفاً ؛ هو : خلو أسلوب الصفة المشبهة من
ضمير يعود على الاسم الذي يقع عليه معناها ومدلولها^(١) . ومن الجائز نصب تلك
الكلمات الثلاث المرفوعة ، وإعرابها : « شبيهة بالمفعول به » وليست مفعولاً به ؛

(١) لأن أسلوب الصفة المشبهة في أكثر الاستعمالات الفصيحة لا يكاد يخلو من هذا الضمير
الذي يعد بمنزلة الرابط بين الصفة المشبهة وما تجرى عليه . (أي بين الصفة المشبهة وما ينطبق عليه مدلولها
ومعناها) . كما سيجيء في بابها - ص ٣٠٩ و ٣١٠ - م ١٠٥ .

لأن الصفة المشبهة تصاغ من الفعل اللازم ؛ فهي كفعالها لا تنصب المفعول به .
 فإذا وقع بعدها معمولها وكان نكرة منصوباً أعرب « تمييزاً » ، أو : « شبيهاً
 بالمفعول به » ، وإن كان معرفة أعرب شبيهاً بالمفعول به ؛ كالكلمات الثلاث
 السالفة ؛ فإنها لا تصلح تمييزاً ؛ لعدم تنكيرها . فضبطها بالنصب - مع
 جوازه - يؤدي إلى ما يسمى : « الشبيه بالمفعول به » . وهذا النوع قد يختلط أمره
 على كثير ؛ فيقع في وهمهم أنه مفعول به ، مع أنه ليس بالمفعول به الصريح .

وإذا كان الرفع والنصب قبيحين في تلك الكلمات - ونظائرها - فإن الجر
 بالإضافة خال من ذلك القبح ، وفيه ابتعاد عما يُستكره^(١) كقول الشاعر :
 وإذا جميل الوجه لم يأت الجميل فما جماله ؟

ولما كانت فائدة هذه الإضافة مقصورة على التخفيف بحذف التنوين ونون
 المثني ، وجمع المذكر السالم ، من آخر المضاف ، وعلى التحسين المترتب على
 إزالة القبح ، وهما أمران لفظيان - سميت : « إضافة لفظية » ؛ لوقوع أثرها
 المباشر على الألفاظ دون المعاني ؛ إذ أنها - في الأغلب - لا تؤثر في المعاني ؛
 كما سبق (فلا تفيد المضاف تعريفاً ، ولا تخصيصاً ، ولا تتضمن معنى
 حرف من حروف الجر الثلاثة المعروفة . . .) وقد يسمونها - لهذا - : « إضافة
 المجازية »^(٢) ؛ لأنها لغير الغرض الحقيقي من الإضافة ، وهو الغرض المعنوي الذي
 أوضحناه .

أما تسميتها : « بغير المحضة » فلأن المضاف فيها لا بد أن يكون في

(١) هذا تعليل نحوي . وهو - على حسنه المصنوع - ليس مقنعاً . والتعليل الحق هو الاستعمال
 العربي المأثور ، الذي يتغلب فيه الجر على الرفع والنصب في تلك الأمثلة ونظائرها . أما العرب أهل اللغة
 الأصيلة فلا علم لهم بشيء مما نحن بصدده ، (من مفعول ، وشبهه ، وعائد ، ورابط ، وصفة مشبهة ، ..
 و . . .) ولو أنهم نطقوا بالمعمول مرفوعاً أو منصوباً أكثر من نطقهم به مجروراً لكان التعليل الحق
 - لاستحسان الرفع والنصب - هو محاكاة العرب ، ليس غير .

(٢) كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٣ وفي ص ٢٣ - ويقولون : ليس المراد « بالمجازية » أنها
 بمعنى « المجاز » المعروف في البلاغة ، الذي يحتاج إلى علاقة وقرينة ... وإنما المراد أنها إضافة في الظاهر
 والصورة ، لا في الحقيقة والمعنى .

الأغلب^(١) وصفاً عاملاً — كما سبق — وأكثر الأوصاف العاملة يرفع ضميراً مستتراً عند الإضافة . وهذا الضمير المستتر — برغم استتاره — يفصل بين الوصف المضاف ، ومعموله المضاف إليه ، ويجعل الإضافة غير خالصة الاتصال ، وغير متمكنة من أداء مهمتها بسبب الفاصل ؛ إذ الأصل الغالب في الإضافة الأصلية ألا يقع بين طرفيها فاصل يضعف قوة الارتباط والاتصال بينهما .

وشىء آخر ؛ هو أنه يمكن العدول عن الإضافة اللفظية ، بالرجوع إلى الأصل الذى كان قبلها من غير أن يتأثر المعنى — فى الأكثر — ؛ وذلك بجعل المضاف إليه معمولاً مرفوعاً ، أو منصوباً ، على حسب حاجة الوصف بعد إزالة تلك الإضافة ؛ ولهذا يصنفونها بأنها على : « نية الانفصال » ، يريدون : أنها فى النية والتقدير ليست موجودة ، وليست ملحوظة ؛ لأن الذى يُلحَظ ويُعتبر موجوداً تتجه إليه النفس هو الأصل الأصيل ؛ فى مثل : (الصديق خالصٌ النصيح) — بالإضافة — يكون التقدير الملحوظ فى النفس هو : (الصديق خالصٌ النصيح) ، والمعنيان متَّحدان . ولكن الأسلوب الثانى الحالى من الإضافة هو الأصل الذى يُنْوى ويلاحظ ؛ بسبب اعتبار الوصف شبيهاً بالفعل فى بعض نواحيه التى منها العمل . والفعل يرفع دائماً ، وقد يرفع وينصب ، وهو فى كل حالاته لا يعمل الحرّ ، فالأنسب فيما يشبهه أن يكون كذلك ، والمخالفة — لداع أقوى — هى مخالفة للأصل ، والداعى لها أمر طارئ له اعتباره ، ولكنه لا ينسبنا الأصل الأول المكين ، ومن ثمَّ كان هو الملحوظ مع وجود الإضافة غير المحضة ، وكانت معه على نية الانفصال^(٢) .

مما تقدم يتَّضح — مرة أخرى — السبب فى تسمية النوع الأول : « بالإضافة المحضة » ، أو : « المعنوية » ، أو : « الحقيقية »^(٣) وما يترتب على هذا من آثار مختلفة ، منها : عدم زيادة « أل » فى أول المضاف ، فى حين يجوز — أحياناً —

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٦ .

(٢) ينطبق على هذا التعليل ما سبق فى رقم ١ من هامش الصفحة الماضية .

(٣) سبق إيضاح آخر لهذا فى رقم ١ من هامش ص ٣ وفى ص ٢٤ . وص ٣٠ .

زيادتها في المضاف إذا كانت الإضافة غير محضة ؛ كما شرحنا^(١) .

(١) في ص ١٢ . وفيما سبق من الأحكام يشير ابن مالك إلى بعضها تاركاً بعضاً آخر ؛ فيقول :

وإن يُشَابِهَ الْمُضَافُ « يَفْعَلُ » وَصَفًا - فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

كَرَبٌ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوِّعِ الْقَلْبِ ، قَلِيلِ الْحِيلِ

يريد : أن المضاف إذا كان وصفاً مشبهاً : « يفعل » (أى : مشبهاً للفعل المضارع في العمل والدلالة على الحال والاستقبال ...) ، فإنه لا يعزل عن التنكير ؛ أى : لا يفارق التنكير مطلقاً ؛ سواء أكان مضافاً إلى معرفة أم إلى نكرة ؛ لأن هذه الإضافة لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً . وضرب لهذا أمثلة تؤيد ما يقول : هى : « رب راجينا » فالمضاف - وهو كلمة « راج » - اسم فاعل لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير : « نا » بدليل ، دخول « رب » على هذا المضاف ؛ وهى لا تدخل إلا على النكرات . ومن الأمثلة الواردة قول شاعرهم :

يَا رَبِّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَاقَى مَبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحَرْمَانَا

وكذلك المضاف : « عظيم » ؛ فإنه صفة مشبهة ، أضيفت إلى المعرفة بعدها ؛ فلم تكتسب منها التعريف ، بدليل أن كلمة : « عظيم » هذه تعرب نعتاً لكلمة : « راج » النكرة ، ولا يمكن أن تكون المعرفة نعتاً للنكرة - إلا في مسألة سبقت في رقم ٣ من هامش ص ٣١ - ، وكذلك : « مروّع » فإنها اسم مفعول مضاف للمعرفة بعده ، ولم يكتسب منها التعريف ؛ بدليل إعرابه صفة لكلمة : « راج » النكرة ، كما سبق . ومثله كلمة : « قليل » فإنها صفة مشبهة مضافة للمعرفة بعدها ، ولم تكتسب منها التعريف ؛ بدليل إعرابها نعتاً لكلمة : « راج » . ومثلها : « هدياً » في قوله تعالى : (هدياً بالغ الكعبة) . ثم بين أن الإضافة التى من هذا النوع تسمى : « لفظية » وأما التى من النوع الآخر فتسمى : « محضة » و « معنوية » فاللفظية : لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، بخلاف الأولى حيث يقول :

وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا : « لَفْظِيَّةٌ » وَتِلْكَ « مَحْضَةٌ » وَمَعْنَوِيَّةٌ

وأوضح بعد هذا أن زيادة : « أل » جائزة في أول المضاف الذى إضافته لفظية - ، بشرط أن تزداد أيضاً في الثانى (أى : في المضاف إليه) أو فى الذى أضيف إليه الثانى . . . يقول :

وَوَصِّلْ « أَلْ » بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرٌ إِنَّ وَصِلْتَ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعْرُ

أَوْ بِالَّذِى لَهُ أُضِيفَ الثَّانِى كَزَيْدِ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِى

ساق مثالين ؛ أحدهما مثل : (: راقى عناية الجعد الشعر بتصفيفه ،) للمضاف المبدوء « بآل » (وهو : الجعد) ؛ وللمضاف إليه : المبدوء بها أيضاً (وهو : الشعر) ؛ فهى داخلة عليهما معاً . والآخر ؛ وهو : « زيد الضارب رأس الجانى » للمضاف المبدوء « بآل » (وهو : الضارب) ، وللمضاف إليه ، الخالى منها مباشرة (وهو : رأس) ولكنه مضاف ، وبعده المضاف إليه : (الجانى) المبدوء بها . . .

= ثم ذكر بعد هذا حالة أخرى يصح أن يكون فيها المضاف وحده مبدوءاً بـ «أل» ؛ وهي الحالة التي يكون فيها المضاف وصفاً مثنى ، أو جمعاً اتبع . بـ «أل» المثنى (أى : تحققت فيه الشروط الواجبة في المثنى) ؛ وهو جمع المذكر السالم ؛ يقول :

وَكُونُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ مُثْنًى أَوْ جَمْعاً ، سَبِيلُهُ اتَّبَعَ

يريد : يكفي وقوع «أل» في صدر المضاف الذي إضافته غير محضة بدون اشتراط شيء آخر سوى اشتراط أن يكون ذلك المضاف وصفاً مثنى ، أو جمعاً تحققت فيه شروط التثنية (وهو جمع المذكر السالم) . وقد ترك بقية الحالات الأخرى التي تدخل فيها «أل» على المضاف إذا كانت الإضافة غير محضة وما يتبع هذا من شروط وتفصيلات أوضحناها في الصفحات السابقة .

زيادة وتفصيل :

١ - في هذا الجزء أبواب خاصة بالمشتقات ، لكل منها باب مستقل شامل ، وسنكتفي هنا بلمحة موجزة تناسب ما نحن فيه ، ولا تغني عن الرجوع إلى تلك الأبواب .

اسم الفاعل : اسم مشتق ، يدل على أمرين معاً : (معنى مجرد ، وصاحب هذا المعنى) . ولا بد في اسم الفاعل أن يشتمل على حروف مضارعه الأصلية ، وأن يماثله في ترتيبها ، وترتيب حركاتها ، وسكناتها ؛ مثل : قاعد - ويقعد - ذاهب - ويذهب - منصت وأنصت - متعلم ويتعلم فهو يفيد حدوث معناه ، ولا يفيد الدوام أو الثبوت ، إلا إذا تخلى عن دلالاته الخاصة ، وانتقل إلى اختصاص آخر ؛ هو : اختصاص « الصفة المشبهة » . وهي : اسم مشتق ؛ يدل على أمرين معاً : (معنى مجرد ، ولكنه ثابت دائم ، أو كالدائم ، وصاحب هذا المعنى) . فدلالاتها على الزمن شاملة أنواعه الثلاثة ، بسبب ذلك الدوام ^(١) ، ولا بد أن تشتمل على الحروف الأصلية لمضارعها ، ولكنها - في الغالب - لا تماثله في ترتيب الحركات والسكنات إلا إذا كانت في الأصل اسم فاعل أريد به الدوام ^(٢) . فمثال الصفة المشبهة الأصلية : فَرِحَ ويفرح - حَسَنَ ويحسن - بليغ ويبلغ ومثال الصفة المشبهة التي كانت في أصلها اسم فاعل يفيد الحدوث ، ثم أريد بها الدوام والثبوت بعد ذلك ، كلمة : بِاسِمَ - مشرق - محارب ؛ في مثل : فلان باسم الثغر - مشرق الوجه - محارب الطغيان .

وإذا كانت الصفة المشبهة دالة على ثبوت معناها ودوامه ، - غالباً - ، فإن زمنها بمقتضى هذه الدلالة لا بد أن يشمل - كما سبق ^(٣) - الماضي ، والحال ، والمستقبل . فكيف تكون إضافتها « غير محضة » ، مع أننا اشترطنا في « غير المحضة » : أن يكون الزمن فيها الحال ، أو الاستقبال ؟

الحق : أن إضافتها قد تكون محضة في بعض الصور ، وغير محضة في

(١) كما سبق، في ص ٢٩ .

(٢) كما سبق في هامش ص ٢٣٨ وفي ص ٢٤٢ و ٣٠٨ .

(٣) في هذه الصفحة وكذا في ص ٢٥٠ .

أخرى^(١) ؛ فقد قالوا : إن الاستمرار (أو : الدوام) يحتوى على الأزمنة الثلاثة دائماً . لكن قد توجد قرينة تُقَوِّى جانب الزمن الماضى على غيره — وللقرينة المقام والاعتبار الأول دائماً — فتضاف الصفة وتعمل الجر مع تلك القرينة ؛ إذ تتغلب الإضافة ؛ وتكتسب الصفة التعريف من المضاف إليه ؛ ككلمة : « مالك » فى قوله تعالى : « الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين » . . . فكلمة : « مالك » وصف مشتق ؛ زمنه يشمل الماضى ، والحال ، والمستقبل ؛ لأن الله متصف بصفة التملك فى جميع الأزمان . وقد وجدت قرينة تدل على تغليب الزمن الماضى ؛ فصارت الإضافة بسببها محضة^(٢) ؛ وهذه القرينة هى : أن كلمة : « مالك » نعت للفظ الجلالة : (الله) وهو أعرف المعارف ، فلا يمكن أن يكون نعته نكرة ؛ فلا بد أن تكون كلمة : « مالك » ، معرفة . فمن أين جاءها التعريف ؟ لا سبيل لاكتسابها التعريف إلا من المضاف إليه ، وقد اكتسبه أيضاً من الإضافة إلى ما بعده . وكل هذا يقتضى أن تكون إضافة الصفة هنا محضة .

ولو أعربنا كلمة : « مالك » بدلاً ، أو : عطف بيان ؛ لكان فى هذا الإعراب — مع جوازه — عدول عن الظاهر الشائع ؛ وهو : إعراب المشتق نعتاً ، لا بدلاً ، ولا عطف بيان ، إذ يغلب على الأول الاشتقاق ، وعلى الأخيرين الجُمُود — كما تقدم^(٣) — هذا إلى أن إضافة الوصف إلى الظرف الدال بالقرينة على الماضى أو على الدوام محضة^(٤) ، عند جمهور النحاة .

أما إذا تغلب جانب الحال أو الاستقبال ، بأن قامت قرينة تؤيد أحدهما — فالإضافة غير محضة ؛ فلا يتعرف بها الوصف ، ولا يتخصص . ويجوز إزالتها ، وإعمال الوصف فى معموله عملاً آخر غير الجر ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى :

(١) انظر ص ٦ و ٣٠٧ .

(٢) لما سبق فى : « د » من ص ٥ من أن إضافة المشتق الماضى الزمن محضة .

(٣) فى رقم ٥ من هامش ص ٥ ويحيى فى ص ٦٦٥ .

(٤) وقد سبق الإشارة لهذا فى « و » ص ٥ .

« فائقُ الإصباح ، وجاعلُ الليلِ سَكْنًا^(١) » ؛ فجعلُ الليلِ سَكْنًا أمرٌ لا يقتصر على زمان دون آخر ؛ فقد وقع في الماضي ، وهو يقع الآن ، وسيقع بعد ذلك . غير أن الكلام فيه ما يقوى جانب الحال والمستقبل على الماضي ، ويجعل الإضافة غير محضة ؛ هو أن المحضة تقتضى — غالبًا — أن يكون المضاف اسمًا جامدًا ، أو في حكم الجامد ، فلا يعمل ؛ وهذا يؤدي إلى اعتبار كلمة : « جاعل » في حكم الجامد ؛ فلا تنصب مفعولاً به ، ولا مفعولين ، وإلى إعراب كلمة : « سَكْنًا » المنصوبة ، مفعولاً به لعامل محذوف ، تقديره « يجعل » ، أو ما يمثله ، وكأن الأصل : جاعلُ الليلِ يجعله سَكْنًا . وفي كل هذا عدول عن النسق الظاهر ، والإعراب الواضح الذي يُدخل الوصف « جاعل » هو وفعله في سلك الألفاظ العاملة التي تنصب مفعولين . وقد أضيف الوصف إلى أحدهما ، ونصب الثاني مباشرة ، فلا حاجة إلى تأول وتقدير يبعدان عن هذا السنن الواضح .

وشىء آخر ؛ هو : أن زمن الوصف في الآية دائم مستمر ؛ يشمل الماضي والحال ، والمستقبل . ولكن هذا الدوام الزمني ليس متصل الأجزاء بغير انقطاع ، وإنما يتخلله انقطاع يزول ، ثم يعود مرة ، فأخرى ؛ فحين يجعل الله الليل سَكْنًا يكون الليل موجوداً ، وحين لا يجعله سَكْنًا يختفى . ثم يجعله مرة أخرى ؛ ثم يزيله ، ثم يعيده ؛ وهكذا ، دَوَّالْيَلِك ؛ . . . فالاستمرار موجود حقاً ؛ ولكنه على ما وصفنا ؛ من توالى الإيجاد والإزالة بغير توقف ، ومن تجدد الظهور والاختفاء بغير انقطاع^(٢) أما الدوام المتصل على حالة واحدة ، — هي : جعل الليل سَكْنًا في جميع لحظات الزمان وأوقاته — فلا وجود له .

ولما كان الانقطاع والتجدد هما من خصائص الفعل المضارع ، وزمن المضارع هو الحال أو الاستقبال — كان الوصف (المشتق) الذي يشاركه فيهما شبيهاً به من الناحية المعنوية ، ومحمولاً عليه في ناحية أخرى ، هي

(١) شيئاً يستريح إليه المتعب بالنهار ، ويسكن للراحة والاطمئنان فيه . (انظر ج « ص » ٤٠)

(٢) وهذا يسمى : الاستمرار المتجدد ، أو الاستمرار التجددى . وله إشارة أخرى في رقم ٤ من

الدلالة الزمنية أيضاً . أى : أنه شبيه به فى الدلالة على التجدد والحدوث ، وفى الدلالة الزمنية المعينة . وإذا كانت دلالة الوصف الزمنية على هذه الشاكلة فإن إضافته غير محضة ^(١) .

ب — إذا كان الوصف المضاف مطلق الزمن ؛ أى : لا دليل معه يبين نوعاً من أنواع الزمن الثلاثة — كانت إضافته محضة ؛ نحو : « صاحب السلطان كراكب السفينة » ^(٢) . . . ؛ فلا قرينة فى المثال تدل على ربط المعنى المقصود بزمن معين ؛ ماض ، أو حال ، أو مستقبل ، أو ما يشمل الثلاثة . . . (وقد سبقت الإشارة لهذا) ^(٣) .

ح — أشرنا ^(٤) إلى أن إضافة الوصف إلى الظرف نوع من الإضافة المحضة وأوضحنا شرط ذلك ؛ كالمثال السابق : « مالك يوم الدين » أى : مالك الأمر والنهى فى يوم الدين . بخلاف : « جاعل الليل سكناً » لأن الليل مفعول به ، فى الأصل قبل الإضافة ، وليس ظرفاً ، وإلا فسد المعنى ^(٥) .

* * *

د — من الإضافة غير المحضة ما يأتى من الأنواع الملحقه بها ^(٦) ؛ وهى :

(١) إضافة الاسم إلى اسم آخر كان قبل الإضافة نعتاً للمضاف ؛

(١) كل ما سبق تعليل خيالى — مقبول هنا — للأمر الواقع المستمد من الكلام العربى . والعلة الأولى هى الكلام العربى نفسه ، وأنه يسير على النظام الذى سبق تعليله ، برغم أن العرب لا تعرف اصطلاح الإضافة المحضة ، ولا غير المحضة .

(٢) يريدون بذلك : أن راكبها لو سلم من الغرق لم يسلم من الفرق . أى : من الخوف .

(٣) فى « ج » من ص ٥ .

(٤) فى « و » ص ٥ . وفى ص ٣٨ .

(٥) إذ المراد — عند أصحاب هذا رأى — : جعل الليل نفسه بظلامه وانقطاع الحركة والعمل فيه ، وبخصائصه الأخرى — هو للسكن ، لا أن السكن واقع فيه . (وسبقت إشارة للآية فى آخر ص ٣٨) .

(٦) وبعض صوره لا يختلف فيه معنى المتضايقين ، مع أن الأصل فى الإضافة بنوعيتها ، ولا سيما

المحضة . — كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٧ — أن يختلف فيها معنى المتضايقين ، ومدلولهما . ويدور الجدل فى الأنواع التى سنذكرها — وهى التى أشرنا إليها إشارة عابرة فى تلك الصفحة وسنفصلها هنا ، وبعد الفراغ من تفصيلها نعرض — فى ص ٤٧ وما بعدها — للجدل وموضوعه ، ونبدى رأى فيه ، وفى كل ما تناوله .

(وهذا بما يعبرون عنه بأنه إضافة الاسم المنعوت إلى نعته) . كقولهم : « صلاة الأولى » تذهب الحصول — كان الخلفاء السابقون يقصدون « مسجد الجامع » ليذيعوا على الناس ما يريدون إذاعته — إني أحرص على « ديانة القيمة » ، لأسعد .

والأصل : الصلاة الأولى ، أو : صلاة الساعة الأولى — المسجد الجامع أو : مسجد الوقت الجامع — الديانة القيمة ، أو : ديانة الملة القيمة ^(١) .

(٢) إضافة الاسم إلى اسم آخر كان قبل الإضافة منعوتاً للمضاف . فصار بعدها هو : المضاف إليه . (أى : إضافة النعت إلى منعوته) كقوله تعالى : « إن هذا للهو حَقُّ اليقين » . وقوله تعالى : « وإِنَّهُ لَحَقُّ اليقين » والأصل في الآيتين : اليقينُ الحقُّ ، فتقدمت الصفة على الموصوف . وصارت مضافاً ، وصار الموصوف مضافاً إليه مجروراً . ومثله ما جاء في خطبة قائد بين جنوده : « إن العدو لن يعبأ بكم إلا إذا أحسن منكم صادق الجهاد ، وعظيم البلاء ، وملائم قلبه فزعاً ، وضربتموه كما تضرب عوادي الوحوش ، وطردهموه كما تطرد غرائب الإبل ، وتركتم جنوده بين صريع وأسير . . . » أى : الجهاد الصادق — البلاء العظيم — الوحوش العوادي — الإبل الغرائب . . .

(٣) إضافة المسمى إلى الاسم ^(٢) ؛ نحو : شهر ^(٣) رَجَبٍ معظم في

(١) في الأمثلة السالفة حذف المضاف إليه المنعوت ، وأقيم النعت مقامه ، فصار مضافاً إليه .

(انظر ما يتصل بهذا في ص ٥٠) .

(٢) وعكسه (وهو إضافة الاسم إلى المسمى) مثل إضافة : « لا وعند » طبقاً لما سيحىء في

ص ١١٩ .

(٣) جاء في التصريح — ج ٢ باب التوكيد عند الشاهد : « يا ليت عدةً حول كله رجب . » ما نصه : (قال الدنوشري : هل « رجب » منصرف ، وكذلك « صفر » أو لا ؟ قال سعد الدين في حاشيته على الكشف : إن أريد بهما معين فهما غير منصرفين وإلا فنصرفان . قال ناصر الدين اللقاني : وكأن وجه ذلك أن المعين معدول عن الرجب وعن الصفر ، كما قالوا في « سحر » إنه معدول عن السحر فيما أريد به « سحر » بغيره ؛ ففيهما العلمية والعدل . وقد يقال إن المانع هو العلمية والتأنيث باعتبار المدة .) . اهـ ، وستجىء إشارة لهذا في باب المنوع من الصرف ج ٤

ص ١٩٦ م ١٤٧ .

الجاهلية والإسلام - شجر التفاح كثير في الشام. وهذه هي إضافة : « البيان
أو : « الإضافة البيانية » التي يقصد منها إيضاح الأول وبيانه بالثاني^(١) وهي
كثيرة في استعمالنا ؛ كإضافة الأيام والعلوم إلى أسمائها ؛ مثل : يوم الخميس -
يوم الجمعة - علم الحساب - علم الهندسة . . . ولها أمثلة أخرى وردت
في المطولات ، منها قولهم : لقيته ذات مرة ، أو ذات ليلة - مررت به ذات
يوم - داره ذات اليمين ، أو ؛ ذات الشمال - مشيناً ذا
صباح^(٢) . . .

ومن المفيد المهم أن ننقل هنا ما دونه ابن يعيش شارح المفصل^(٣) خاصاً
بهذا . قال ما نصه (مع حذف بعض الأمثلة ، اكتفاء ببعض) :

« اعلم أنهم قد أضافوا المسمى إلى الاسم مبالغة في البيان ؛ لأن الجمع
بينهما أكد (أقوى) من إفراد أحدهما بالذكر . وفي ذلك دليل من جهة
النحو على أن الاسم عندهم غير المسمى ، إذ لو كان إياه لما جاز إضافته إليه ،
وكان من إضافة الشيء إلى نفسه . فالاسم هو اللفظ المعلق على الحقيقة ؛
عيناً كانت تلك الحقيقة ، أو معنى ؛ تمييزاً لها باللقب مِمَّا يشاركها في النوع ،

(١) فرق بعض النحاة بين الإضافة التي « للبيان » ، والإضافة البيانية ؛ بأن التي للبيان يكون
بين جزأها عموم وخصوص مطلق ، وأن « البيانية » يكون بين جزأها عموم وخصوص من وجه . وهذا
الخلاف شكلي ؛ لا أثر له ؛ لأنه محصور في المراد من اصطلاح معين عند كل فريق . هذا وقد سبق
(في ج ١ ص ١٩ م ٢) معنى العموم والخصوص المطلق والوجهي .

(٢) « ذا » و « ذات » - ولهما بيان آخر خاص بإضافتهما ، في ص ٧٤ - من الظروف غير
المتصرفة بشرط إضافتهما للزمان ، دون غيره ؛ فيلتزمان النصب على الظرفية الزمانية إلا على لغة ضعيفة
رفضها جمهور النحاة . ومن الأمثلة العالية ما يسائر هذه اللغة . كما أن « ذات » قد تضاف إلى كلمة :
« اليمين » أو « الشمال » وهما من الظروف المكانية ، فتصير ظرفاً مكانياً متصرفاً ومنصرفاً . وقد تكون
اسماً محضاً مستقلاً ، معناه حقيقة الشيء وماهيته والنسب إليها : « ذَوَوِي » باعتبار أصلها ، أو :
« ذاتي » باعتبار لفظها الحالي . - (طبقاً لما سبق في ج ١ م ٢٦ ص ٣٥٨ ، أما البيان التفصيل
ففي باب النسب ج ٤ م ١٧٨ ص ٥٥٤) .

(٣) في ج ٣ ص ١٢ .

والمسمى تلك الحقيقة ؛ وهى ذات ذلك اللقب ، أى : صاحبه (١) . فمن ذلك قولهم : «لقيته ذات مرة» والمراد : الزمن المسمى بهذا الاسم الذى هو : مرة . ومثله : (ذات ليلة - ومررت به ذات يوم - وداره ذات الشمال - وسرنا ذات صباح) كل هذا معناه وتقديره : داره شمالاً ، وسرنا صباحاً . ، بالطريق التى ذكرناها . إلا أن فى قولنا : ذات صباح ، وذات مرة - تفخيماً للأمر . « ومن ذلك قول الشاعر :

عزمت على إقامة ذى صباحٍ لأمر ما يُسَوِّدُ من يسودُ
المراد : على إقامة صاحب هذا الاسم ، وصاحبه هو : صباح ؛ فكأنه قال : على إقامة : صباح
« ومثله قول الكميت :

إليكم ذوى آلِ النبيّ تطلعتْ نوازعُ من قلبى ظمَاءٌ وألْبَبُ (٢)
فالمراد : يا آل النبي ، أى : يا أصحاب هذا الاسم الذى هو آل النبي ، ولو قال : « آل النبي » لم يكن فيه ما فى قوله : « يا ذوى آل النبي » من المدح والتعظيم . - ثمة هذا الأسلوب ظاهرة ؛ لأنه لما قال يا ذوى آل النبي - جعلهم أصحاب هذا الاسم ؛ وهو آل النبي . ومن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحاً معظماً ، محالة
(مثله قول الأعشى :

فكذبوها بما قالت : فصَبَّحهم ذوآلِ حَسَّانٍ يُزْجِي الموت والشرَّعا (٣)
أى : صبحهم الجيش الذى يقال له : آل حسان .
« ومثله قول الآخر :

(١) بمعنى أنها الذات المختصة به ، المرادة منه .

(٢) الألب جمع : لب ، والقياس : ألْب بالإدغام الذى منع منه ضرورة الشعر) .

(٣) (يزجى = يسوق . الشرع : كعنب ، جمع شرع ؛ بكسر فسكون - وهو الثار والوتر) .

إذا ما كنتُ مِثْلَ ذَوْبٍ عَدِيٍّ ودينارٍ ، فقامَ عَلى ناعِي
 أى : مثل كل واحد من الرجلين المسميين « عدياً » و « ديناراً » . . .
 « وحكى عن العرب : هذا ذو زيد ، ومعناه : هذا صاحب هذا الاسم ،
 وقد كثر ذلك عندهم . وربما لَطُفُفُ^(١) هذا المعنى على قوم ؛ فحملوه على
 زيادة . « ذى » ، و « ذات » . والصواب ما ذكرناه (ا هـ) .

وهذا كلام جليل فى إيضاح تلك الأساليب التى أضيف فيها المسمى إلى
 الاسم ؛ لتحقيق غرض بلاغى هام ، كالإيضاح مع التوكيد . . .
 ومن أمثلتها الواردة أيضاً قولهم : « اذهب بذى تسلم » — اذهب بذى تسلمان —
 اذهبوا بذى تسلمون . . . » . أى : اذهب بسلامتك التى تلازمك ولا تفارقك
 اذهبوا بسلامتكما — اذهبوا بسلامتكم^(٢) . . .

(٤) إضافة الموصوف إلى اسم قائم مقام الصفة ؛ كقول الشاعر :
 علا زيدا نيا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ، ماضى الشفرتين يمتا فى . . .^(٣)
 أى : علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ؛ فحذف الصفتين ،
 وجعل الموصوف خلفاً عنهما فى الإضافة . ويرى بعض النحاة أن البيت ونحوه
 هو من إضافة الشئ إلى ملابسه^(٤) بعد تنكير العلم ، وإضافته إضافة محضة من
 غير حاجة لتأويل بما ذكر^(٥) . والرأيان صحيحان .

(١) خَفِيَّ ودَقَّ .

(٢) وسيجىء الإيضاح الأوفى لهذا ، والإعراب ، فى المكان المناسب ، ص ٩٥ .
 وكذلك سبقت الإشارة لكلمة : « ذا » و « ذات » وما يتصل بهما لمناسبة فى باب الظرف
 (ج ٢ ص ٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢٢٩ م ٧٩) ولمناسبة أخرى فى ج ١ (بابى الأسماء الستة ، والموصول)
 وفى باب الموصول الكلام على جمع « ذو » وإفرادها وعلى « ذو » الطائفة التى بمعنى « الذى » وفروعه ،
 وحكمها .

(٣) سبق هذا البيت فى الجزء الأول (م ٢٣ ص ٢٦٥) لمناسبة أخرى هنالك ؛ هى بيان السبب
 فى إضافة العلم أحياناً ، أو فى تعريفه بإحدى وسائل التعريف ، مع أن الأصل فى العلم أن يكون معرفة .

(٤) أى : ما له به نوع اتصال لأدنى ملابسه . وقد سبق بيان هذا النوع فى رقم ٢ من ص ٢١ .

(٥) إيضاح هذا فى باب العلم ج ١ ص ٢٠٧ م ٢٢ .

(٥) إضافة المؤكّد إلى المؤكّد ، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان المبهمة (أى : التى لا تُحدّد ببدء وانتهاء معروفين ؛ مثل كلمة : حين - وقت ... - زمن - أيام ... ونحوها مما سبق الكلام عليه في الجزء الثانى ، باب : « الظروف ») ، نحو : إذا اشتدت وقدة الصيف أسرع الناس إلى سواحل البحار ؛ ليقيموا بها ما وسعهم الأمر ، وحينئذ ينعمون بجو معتدل ، وهواء رطب منعش ... أى : حين إذ يقيمون ... ينعمون ؛ فحذفت الحملة المضارعية الأولى ، وهى المضاف إليه ، وعوّض عنها التنوين . فالمؤكّد هو : « الحين » وهو زمن مبهم . والمؤكّد هو : « إذ » الظرفية المضافة إلى الحملة المضارعية المحذوفة ^(١) . والمراد من لفظ : « الحين » المبهم هو المراد من لفظ : « إذ » المخصصة بالحملة التى أضيفت إليها ، فالظرف الزمنى الثانى مؤكّد للأول ؛ لاتفاق معناه ، والمراد منهما ، مع مجيئه بعده ^(٢) .

ويرى بعض النحاة - بحق - أن مثل هذا يُعدّ من إضافة العام إلى الخاص ، لا المؤكّد إلى المؤكّد ، لتخصيص الظرف الثانى - كما قلنا - بالحملة التى أعربت مضافاً إليه ، وهى الحملة المضارعية التى حذفت وقام مقامها التنوين عوضاً عنها ...

ومن النادر أن تكون إضافة المؤكّد إلى المؤكّد في غير أسماء الزمان المبهمة ؛ كقول الشاعر :

فقلتُ انْجَوا عنها نَجَواً الجَلَدِ ، إنّه سِيرَضِيكُما مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُهُ ^(٣)

(١) مع ملاحظة أن الظرف لا يسمى ظرفاً - اصطلاحاً - إلا إذا كان منصوباً (لفظاً أو محلاً) على الظرفية . فإذا صار مضافاً إليه ، أو مبتدأ ، أو شيئاً آخر غير النصب على الظرفية ، فإنه لا يسمى في الاصطلاح ولا يعرب ظرفاً .

(٢) ومن الأمثلة أيضاً البيت الآتى في صفحة ٥٦ وهو :

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَّاهُ ؛ فَنَعْمَ مَا نَجَّاهُ

وشرح البيت وموضع الشاهد فيه موضعان هناك ...

(٣) قاله أعرابي نزل عنده ضيفان ، فذبح لهما ناقة . فقالا : إنها مهزولة . فقال لهما البيت ... ومعنى : انجوا : اسلخا . . . يقال : نجوت الجلد ، بمعنى : سلخته و « السنام » : الجزء المنحنى المرتفع في ظهر البعير والناقة ، وهو مقر الدهن ، و « الغارب » أعلى الظهر بين السنام والعنق .

يريد : اسلُخا عن الناقة نَجَاً الجلد — والنجا ، بالقصر — هو : الجلد .
 (٦) إضافة الاسم المُلغى^(١) إلى الاسم المُعْتَبَر^(٢) ؛ كقوله تعالى :
 « مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ .. فِيهَا أَنْهَارٌ .. » ، ومثل : مررت بكم
 فَأَلْقَيْتُ اسْمَ السَّلَامِ عَلَيْكُمْ . والأصل : الجنة التي وعد المتقون . . . — أَلْقَيْتُ
 السَّلامَ عَلَيْكُمْ^(٣) . . .

(٧) إضافة الاسم المُعْتَبَر إلى الاسم المُلغى كقول الشاعر :
 أَقَامَ بِيغْدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقُهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبَرَّحٌ^(٤)
 (٨) ومن الإضافة غير المحضة قولهم : « لَا أَبَا لِفُلَانٍ » ؛ لوجود الفاصل بين
 المتضايقين . وقد سبق^(٥) — في مناسبة أخرى — الكلام على هذا الأسلوب من
 ناحية الإضافة ، ومن ناحية إعرابه ومعناه .
 (٩) ومن الإضافة غير المحضة إضافة صدر المركب المزجي إلى عجزه —
 مسايرة لبعض اللغات الجائزة فيه — نحو : قامت الطائرة من « أَفْغَانِ سِتَّانٍ »
 فوصلت إلى « بُورِ سَعِيدٍ » في بضع ساعات .

(١) الزائد الذي يمكن حذفه فلا يتأثر المعنى الأصلي بحذفه .

(٢) الأصلي الذي لا يمكن حذفه إلا بفساد المعنى .

(٣) ومن هذا قول لَبِيدِ بْنِ رَبِيعَةَ لِبَنَتَيْهِ ، حين حضرته الوفاة ، ينصح لهما بعدم اللطم ، إن هو
 مات ، وبترك الجزع . وحسبهما البكاء المجرد حولاً كاملاً . ثم هو يسلم عليهما . . . ؛ يقول :

إِلَى الْحَوْلِ ، ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ

وكذلك : « فَنِ الْغُصُونِ » في شعر نقله القرطبي في مقدمة تفسيره (ج ١ ص ٢١) جاء فيه :

مَا هَاجَ شَوْقُكَ مِنْ هَدِيلِ حَمَامَةٍ تَدْعُو عَلَى فَنَنِ الْغُصُونِ حَمَامَا

(٤) وهذه الزيادة على اعتبار ألا توجد بلدة اسمها : « بغداد » ؛ ولا أخرى اسمها : « دمشق » ،
 غير هاتين . أما عند علم المتكلم بوجود غيرها فالإضافة محضة ، من نوع إضافة العلم إلى ما يخصه بعد
 أن فقد علميته ؛ بسبب اشتراكه بين أفراد متعددة —

(كما سبق في باب العلم ج ١ م ٢٣ رقم ٢ من هامش ص ٢٦٤ . —)

(٥) في ج ١ ص ٧٥ م ٨ عند الكلام على الأسماء الستة وفي ج ١ ص ٥٢٨ م ٥٦ باب « لا » .

وإنما كانت الإضافة هنا لفظية لأن كلاً من الجزأين يكمل الآخر كما يكمل الحرف الواحد في الكلمة الواحدة نظائره فيها ، كالحاء ، أو الشين ، أو الباء . . . في كلمة : « خشب » — مثلاً — .

وفائدة هذه الإضافة التخفيف الناشئ من التركيب ، مع التنبيه إلى شدة الامتزاج ^(١) .

(١٠) ومن الإضافة غير المحضة : « الكسنية » على الوجه الذي سبق تفصيله وإيضاحه في الجزء الأول ^(٢) . . .

* * *

إلى هنا انتهت تلك الإضافات الملحقمة « بغير المحضة » . ونعود إلى ما أشرنا إليه ^(٣) من الجدل الدائر حولها . ويتركز فيما يأتي :

أمحضة هي أم غير محضة ؟ أهى نوع ثالث مستقل بنفسه ، ولكن إضافته « شبيهة بالمحضة » ؛ ويجب أن يسمى بهذا الاسم ؟ .

ثم لهذا النوع — عندهم — اعتباران ؛ أحدهما الاتصال ؛ لأن المضاف غير مفصول من المضاف إليه بالضمير الذي يلاحظ ويُنَوَى في الإضافة غير المحضة ، كما سلف بيانه . والآخر : الانفصال ، لأن المعنى لا يصح إلا بتأول

(١) كما يرجع في ج ٤ باب المنوع من الصرف . . م ١٤٨ ص ٢١٧ .

(٢) في الجزء الأول (م ٢٣ ص ٢٧٧ عند الكلام على « العلم » ونقلنا بعضه في « ا » من ص ٤٢٩ فقلنا ما نصه في الجزء الأول : « أما الكنية فهي علم مركب تركيباً إضافياً بشرط أن يكون صدره (وهو المضاف) كلمة من الكلمات الآتية : (أب ، أم) ، (ابن ، بنت) ، (أخ ، أخت) ، (عم ، عمة) ، (خال ، خالة) . . . وليس منه أب لمحمد ، وأم لهند ، وغيرهما من كل ما لا إضافة فيه على الوجه السابق . . . » .

ثم قلنا في رقم « ا » من ص ٤٢٩ ما نصه : (والكنية — مع تركيبها الإضافي — معدودة من قسم العلم الذي معناه إفرادي ؛ فكل واحد من جزأها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلمية ؛ فإذا وقع بعدها تابع — كالنعت — مثلاً في قولنا : جاء أبو علي الشجاع — فإن النعت (وهو هنا كلمة : « الشجاع ») يعتبر في المعنى نعتاً للثنين معا ، أى : للمضاف والمضاف إليه ، ولا يصح أن يكون نعتاً لأحدهما فقط ، وإلا فسد المعنى ، لكنه يتبع في الإعراب المضاف وحده . . . و . . .) ا راجع النص كاملاً .

(٣) في رقم ٦ من هامش ص ٤٠ .

وتكلف يخرجان الإضافة عن ظاهرها ^(١). فأيهما الصحيح ؟ . وبعد كل ما سبق
أقياسية هي أم سماعية ؟ .

لكل رأى أدلته التي يقويها أصحابه بتأويل الأسلوب تأويلاً يبعده عن ظاهره ،
وبتخرجه إلى حيث يريدون من إثبات رأيهم ودعاه . . .

والأمر لا يحتاج إلى هذا العناء الجدلي الذي له أسبابه التاريخية النحوية التي
لا تعنيننا اليوم ؛ فحسبنا أن نترك فضول التأويل والتخريج ، ونُعَوِّل على ظاهر
الأسلوب الإضافي تعويلاً لا يعارض المراد منه — فنجد تلك الإضافات المتعددة
قد انحصرت في قسمين :

أولهما : يكون فيه المضاف والمضاف إليه بمعنى واحد ، مع اختلاف
لفظهما . أى : أن اللفظين مختلفان ، ولكن مدلولهما متحد ، كإضافة المسمى
إلى الاسم (فى مثل : شهر رمضان — شجر البرتقال — علم الهندسة . . .) ، ومثل
هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً ، لأن المضاف من حيث
المعنى هو نفس المضاف إليه ، أو بمنزلة ، والشئ لا يتعرف ولا يتخصص
بنفسه ، أو بما هو بمنزلة نفسه ؛ فلا يمكن أن تكون الإضافة فى هذا القسم
« محضة » ؛ إذ « المحضة » لا بد أن تفيد المضاف تعريفاً أو تخصيصاً إذا كان
غير متوغل فى الإبهام ، وأن تتضمن معنى حرف من أحرف الجر الثلاثة
المعروفة ^(٢) ، و « الإفادة والتضمين » ، يقتضيان أن يكون معنى المضاف غير معنى
المضاف إليه .

ثانيهما : يكون فيه أحد الاسمين المتضايفين أصلياً والآخر زائداً (يمكن
الاستغناء عنه من غير أن يتأثر المعنى المراد بحذفه) نحو : مرت بكم فألقيت اسم
السلام عليكم . . . فكلية : « اسم » زائدة ؛ لا فائدة منها مستجدة ، وإذا كانت
كذلك فكيف تعتبر إضافتها محضة ؟ .

إن الإضافة المحضة تؤثر فى الأسلوب تأثيراً معنوياً ؛ لا غنى عنه — كما
قلنا — فحيث يمكن الاستغناء عن أحد طرفى الإضافة لا تكون الإضافة محضة .

(١) راجع الهمع والصبان .

(٢) بيانها فى : (ا و ب و ج) ص ١٨ و ١٩ و ٢٠ .

أما قياسية تلك الإضافات الملحقة بغير المحضة ، أو عدم قياسيتها ، فكثرة النحاة تَمَصَّرُها على المسموع ، ولا تبيح فيها القياس . إلا الكوفيين فيبيحون القياس على المسموع ، بشرط اختلاف لفظي المضاف والمضاف إليه ، بحجة أن الوارد من تلك الإضافات كثير كثرة تكفي للقياس عليه ، وأن الحاجة قد تدعو لاستخدام القياس ؛ للانتفاع بفائدة تلك الإضافات المتعددة الأنواع ، فإنها لا تخلو من فائدة معنوية — كالإيضاح مع التوكيد — ، برغم أن هذه الفائدة المعنوية تختلف نوعاً ومقداراً — عن الفائدة المعنوية التي للإضافة المحضة ^(١) . . .

ورأى الكوفيين سديد مفيد . وفي الأخذ به هنا تيسير محمود تتطلبه حياة الناس كما طلبته قديماً . لكن من المستحسن — وبخاصة القسم الثاني — أن نأخذ به في أضيق الحدود ؛ حين تشتد إليه الحاجة ، وتقوم قرينة على بيان المراد منه ، بحيث لا يشوبه لبس أو غموض .

وقد صرح بعض كبار النحاة باستحسان الرأي الكوفي ، ففي شرح شواهد العيني للبيت المرقوم (٤٤٨) وهو الذي سبق هنا في الإضافة الخامسة (ص ٤٥) وصدره (فقلت : انجؤاً عنها نَجَاً الجلد إنه . . .) ما نصه :

(الشاهد في : « نجا الجلد » حيث أضاف المؤكَّد إلى المؤكَّد ؛ لأن « النجا » — بالقصر — هو الجلد . والأحسن ما قاله الفراء : إن العرب تضيف الشيء إلى نفسه عند اختلاف اللفظين كقوله تعالى . . . « حق اليقين » ^(٢) . . .) اه وقال الأشموني عند الكلام على بيت ابن مالك ^(٣) :

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى ، وَأَوَّلُ مُوْهِمًا إِذَا وَرَدَ
ما نصّه : « لَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا اتَّحَدَ بِهِ مَعْنَى ؛ كالمُرادف مع مرادفه ؛

(١) ومع أن السماع يؤيدهم يزيدون فيستخدمون « قياس التنظير » فيقولون : إن العرب أجازت عطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان : كقول قائلهم : « وألفى قولها كذباً وميئناً » . . . والمين هو الكذب . والأصل في عطف النسق المنافية . والمضاف والمضاف إليه كالمعطوف والمعطوف عليه ؛ لهذا قال « ياسين » في هذا الموضع من حاشيته على « التصريح » : (إنهم استدلوا بالسمع والقياس ، ووافقهم في التسهيل) . اه .

ولما تقدم إشارة في رقم ٨ من ص ٦٦٠ .

(٢) انظر رقم ٤ من هامش ص ٥١ :

(٣) استجى له إشارة أخرى في هامش ص ٦٥ .

والموصوف مع صفته ؛ لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه ؛ فلا بد أن يكون غيره في المعنى ؛ فلا يقال ، قمحٌ برٌّ ، ولا رجلٌ فاضلٌ ، ولا فاضلٌ رجلٌ . وإذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله ؛ فمما أوهم إضافة الشيء إلى مرادفه قولهم : « جاءني سعيدٌ كُرُزٌ » . وتأويله : أن يراد بالأول المسمى ، وبالثاني الاسم ؛ أي : جاءني مسمى هذا الاسم ^(١) . ومما أوهم

(١) للاسم مع المسمى حالات مختلفة ؛ فقد يكون الاسم هو المسمى نفسه وذاته ، وقد يكون غير المسمى ، و ... ، عرض لتفصيل الكلام على هذا الموضوع تفصيلاً وافياً ابن السيد البطليوسي الأندلسي في رسالة خاصة نقلتها : « مجلة المجمع اللغوي بدمشق » ، في الجزء الثاني من مجلد السابع والأربعين ص ٣٣٣ . ونقلنا النص التالي : « (الباب الأول : في تبين كيف يكون الاسم غير المسمى . . . ، إن الاسم الذي يقال إنه غير المسمى هو الاسم الذي يراد به التسمية ، والعبارة عن المعنى الذي يروم المتكلم تقريره في نفس من يخاطبه . وهذا الاسم هو المراد بقولهم للرجل : « ما اسمك ؟ وعرفني باسمك . » ؛ لأنه ليس يسأله أن يعلمه بذاته ما هي ؟ وإنما يسأله أن يعلمه بالعبارة المعبر بها عنه ، المشار بها إلى ذاته . وكذلك قولهم . « محوت اسم علي من الكتاب » ، وأثبت اسمه في الديوان » فالاسم في هذا كله غير المسمى اضطراراً ؛ لأن اللفظة ليست الشخص الواقع تحتها . والاسم والتسمية في هذا الباب لفظان مترادفان على معنى واحد ؛ كما يقال : سيف ، وصمصام ، وحسام . والاسم ها هنا وإن كان يفيد ما يفيد التسمية فيبينهما فرق ؛ وذلك أن التسمية مصدر ، من قولك : سميت الشيء أسميه تسمية ، فأنا : مسم ، وهو : مسمى ؛ كقولك : سويته ، أسويه ، تسوية ؛ فأنا : مسو ، وهو : مسوي . والاسم ليس بمصدر ؛ إنما يراد به الألفاظ المعبر بها عن الأشياء ، كمحمد ، وعلى ، وجوهر ، وعرض . ويدلك على الفرق بينهما أن التسمية تعمل عمل الفعل ، والاسم لا يعمل عمل الفعل ؛ ألا ترى أنك تقول : عجبت من تسمية زيد ابنه كلباً ؛ كما تقول عجبت من تسوية زيد الثوب . ولا تقول : عجبت من اسم زيد ابنه كلباً . وهذا كما تقول : « عجبت من قوت زيد عياله » - بفتح القاف - فإن ضمت القاف لم يجز ؛ لأن « القوت - بفتح القاف - مصدر قاته ، يقوته ، قوتاً . و « القوت » - بضم القاف - الطعام نفسه ؛ فجرى مجرى الاسم في الامتناع من العمل ، لأنه نوع من أنواع الاسم .

ومما جاء من هذا الباب قوله تبارك وتعالى : (والله الأسماء الحسنی ، فادعوه بها) يريد : التسميات . ومن ذلك قوله عليه السلام : « إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة » . ولو كان الاسم هنا هو المسمى بعينه لكان الله تسعة وتسعين شيئاً . وهذا كفر بإجماع ... و ... و ... ومن ذلك قول الشاعر :

وسميته يحيى ليحيا ، ولم يكن لرد قضاء الله فيه سبيل

ولو كان الاسم هنا هو المسمى لوجب أن يموت من سمي : « يموت » . ويحيا من سمي « يحيى » . . . وهذا النوع كثير في القرآن والحديث وكلام العرب يفنى ما ذكرناه منه عن الإكثار منه (اهـ) . ثم عرض بعد ذلك لأنواع أخرى ؛ منها ما يكون فيه الاسم هو المسمى ، كلاهما ملازم الآخر لا يفارقه مطلقاً ، مثل كلمة : « حي ، أو « متحرك » . فن المستحيل أن توجد الحياة بغير الجسد الذي تحل فيه ، ومن المستحيل أن توجد الحركة مستقلة بنفسها بغير جسم تظهر فيه . إلى غير ذلك مما عرضه .

إضافة الموصوف إلى صفته قولهم : « حبةُ الحمقاء » ، و « صلاةُ الأولى » ،
و « مسجدُ الجامع » ، وتأويله أن يقدر موصوف ، أى : حبة البقلة الحمقاء ،
وصلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع^(١) . ومما أوهم إضافة الصفة إلى
الموصوف قولهم : جَرَدُ قطيفة^(٢) « وسَحَقَ عمامة^(٣) » ، وتأويله : أن يُقَدَّر موصوف
أيضاً ، وإضافة الصفة إلى جنسها ، أى : شئٌ جَرَدٌ من جنس القطيفة ، وشئٌ
سَحَقٌ من جنس العمامة . اهـ كلام الأشمونى .

ثم قال ما نصه :

« أجاز الفراء إضافة الشئ إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين . ووافقه
ابن الطِّرَّاء ، وغيره ، ونقله في « النهاية » عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك ما ورد في
الآيات القرآنية من نحو : « وَلَدَارُ الْآخِرَةِ » — « حَقُّ الْيَقِينِ » — « حَبْلُ
الْوَرِيدِ » — « جَنَاتٍ وَحِبِّ الْحَصِيدِ » وظاهر التسهيل وشرحه موافقته^(٤) (اهـ . الأشمونى .
ويقول الرضى في شرح الكافية^(٥) — بعد أن شرح مذهب الكوفيين وغيرهم
وعرض أمثلة مما سبق — ما نصه : « والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه »^(٦) .

(١) انظر ما سبق متصلاً بهذا في رقم ١ من ص ٤٠ .

(٢) بمعنى : قطيفة مجردة .

(٣) بمعنى : عمامة مجردة .

(٤) ومن الأمثلة القرآنية أيضاً قوله تعالى : « (فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ ...) » قال « المصباح
المنير » في مادة : « عرم » ما نصه « (العرم قيل : جمع « عَرِمَة » مثل : كَلِمٌ وكَلِمَة ، وهو : السد ، وقيل :
السيل الذى لا يطاق دفعه . وعلى هذا فقوله تعالى : « فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ » بإضافة الشئ إلى
نفسه ؛ لاختلاف اللفظين) ، اهـ وجاء في المصباح المنير أيضاً ما نصه في مادة : « ظهر »

« (أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى . المراد : نفس الغنى . ولكن أضيف للإيضاح والبيان ؛
كما قيل : ظهر الغيب ، وظهر القلب » . والمراد : نفس الغيب ، ونفس القلب . ومثله : « نسيم الصَّبَا » ،
وهى نفس الصَّبَا . قاله الأخفش ، وحكاها الجوهري عن الفراء أيضاً . والعرب تضيف الشئ إلى نفسه ،
لاختلاف اللفظين ؛ طلباً للتأكيد . قال بعضهم : ومن هذا الباب : حقُّ اليقين ، ولدار الآخرة ...) » اهـ

(٥) ج ١ ص ٢٨٨ .

(٦) وزاد على هذا قوله : « ولو قلنا إن بين الاسمين في كل موضع فرقاً لاحتجنا إلى تعسفات

وقد أطلنا الكلام في أمر الإضافات السالفة لنفصل في أمرها بحكم قاطع
 — وهو إباحتها — فيُحَسِّمُ النزاع ، ويوقف الجدل الذي امتد حتى وصل إلينا
 عنيفاً ، واستخدمه اليوم — بغير حق — بعض الباحثين في إصدار أحكام بالفساد
 والخطأ على بعض الإضافات الشائعة ، مثل : « استرحنا من عناء التعب » ، —
 و « نعيمنا برغد الرخاء » .

* * *

السابع : عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم ظاهر ، أو بضمير بارز^(١) ، أو بغيرهما ، لأن المتضايين بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين ، لا يصح أن يتوسط بينهما فاصل . غير أن هناك مواضع يجوز فيها الفصل في السعة^(٢) — فأباحثها في الشعر ، وملحقاته ، أقوى — . ومواضع أخرى يجوز فيها الفصل للضرورة^(٣) .

أ — فأما مواضع الفصل في السعة فمنها :

(١) أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه هو فاعله في الأصل قبل الإضافة ، والفاصل بينهما إما مفعول به للمصدر^(٤) ؛ كقول الشاعر :

حملتُ إليه من ثنائي حديقة سقاها الحيجا سقى الرياض السحائب والأصل : سقى السحائب الرياض . وقول الآخر :

عَتَوْا إِذْ أَجْبَنَاهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَافَةً فَسُقْنَاهُمْ سُوقَ الْبُغَاثِ الْأَجَادِلِ^(٥) يريد : سوق الأجادل البغاث ، فوقع الفصل في المثالين بين المصدر وفاعله بمفعوله المنصوب .

وإما ظرف للمصدر ؛ كقولهم : ترك يوماً نفسك وهواها ، سعى لها في

(١) أما المستتر فقد يفصل في الإضافة غير المحضة — كما عرفنا في ص ٣٤ .

(٢) أى : في النثر المرسل ؛ حيث يجد الناثر من فسحة القول ، وحرية التعبير ، والتصرف — ما لا يجده الشاعر — ونحوه — المقيد بقيود الشعر ، وضوابطه ؛ من وزن ، وقافية ، وخصائص شعرية ترهقه ، وتضييق بها حريته في التعبير ، ولهذا منحوه أنواعاً من التيسير لم يمنحوها الناثر ، وأباحوا أن يقع في الشعر — وملحقاته — بعض أمور معينة لا تباح في النثر المرسل ؛ تخفيفاً على الشاعر ، ونزولاً على حكم الضرورة . وسموا تلك الأمور المحددة : « الضرورات الشعرية ، ونظائرها » . ولا شك أن ما يباح في النثر مباح في النظم بالأولوية . هذا ، وفريق من البصريين يمنع الفصل بين المتضايين في السعة ، وسيجيء في ص ٥٨ .

(٣) أى : الضرورة الشعرية ، وما يلحق بها ، مما أوضحناه في ج ٤ م ١٤٨ ص ٢٠٦ باب : « لا ينصرف » . حيث البيان الكامل للضرورة ، وملحقاتها .

(٤) بشرط أن يكون المفعول غير جملة ؛ فلا يجوز : سرقى قولٌ : — الدينُ حقٌ — الملحد ، أى : قول الملحد : الدينُ حقٌ .

(٥) معنى البيت : إن الأعداء عتوا ، (أى : أفسدوا) بعد أن رحمناهم ، وأجبناهم إلى السلم رافة بهم . فلم نجد بداً أن نطاردهم ونسوقهم أمامنا كما تسوق الأجادل البغاث . (الأجادل . جمع أجْدَل ، ويسمى : الصقر ؛ وهو من جوارح الطيور القوية التي تحسن اصطياد الطيور الضعيفة . والبغاث : طائر ضعيف ، يصاد ، ولا يصيد ، ولا ينتفع صائده بشيء منه) .

رَدَّاهَا . فقد فصل الظرف : (يوماً) بين المصدر وفاعله ، وهما : تَرَكَ
نَفْسِكَ . . . (١)

(٢) أن يكون المضاف اسم فاعل للحال أو الاستقبال ، والمضاف إليه
هو مفعوله ، والفاصل بينهما ؛ إما : مفعوله الثاني ، وإما الظرف ، وإما الجار
والمجرور المتعلقان بهذا المضاف ، فمثال الفصل بالمفعول الثاني قول الشاعر :

ما زال يوقنُ من يتوَّمُّك بالغنى وسواك مانعٌ - فضله - المحتاجُ
أى : مانعُ المحتاجِ فضله . والأصل قبل الإضافة مانعُ المحتاجِ فضله ؛
فاسم الفاعل هنا ناصب مفعولين ، ثم أضيف إلى أولهما ، وبقي الثاني منصوباً ،
ولكنه تقدم وفصل بين المتضايقين . ومثال الظرف قول الشاعر :

وداعٍ إلى الهيجا وليس كفاءها كجالبٍ - يوماً - حتفه بسلاحه
والأصل : كجالبٍ حتفه يوماً . . . ، ومثال الجار والمجرور المتعلقين به
قوله عليه السلام : هل أنتم تاركو - لى - صاحبي . والأصل : تاركو
صاحبي لى .

(٣) الفصل بالقسم ، أو : بإمّا ، أو : بالجملة الشرطية ؛ سواء أكان
المضاف شبه فعل (٢) أم غيره ؛ فمثال القسم : شرٌّ - والله - البلادِ بلادٌ لا عدل
فيها ولا أمن . ومثال « إما » قول الشاعر :

هُمَا خُطَّتَا (٣) - إمّا إسارٍ (٤) ومِنَّةٍ (٥) وإمّا دمٍ ، والقَتْلُ بالحرِّ أجْدَرُ
أى : هما خُطَّتَا إسار . . . وقد حذف نون المثني المضاف وفصلت
بينه وبين المضاف إليه كلمة : « إما » . ومثال الشرط ما نقل من نحو : هذا
غلامٌ - إن شاء الله - أخيك . والأصل : هذا غلام أخيك إن شاء الله .

(٤) الفصل بـ « ما » الزائدة حين يكون المضاف منادى ، وحرف النداء هو :
« يا » ؛ كقول الشاعر :

(١) والأصل : تَرَكَ نَفْسِكَ شَأْنَهَا ، وحذف المفعول أو : مضاف لمفعوله وفاعله مخنوف ،
أى : تركك نفسك .

(٢) المراد به هنا : نوعان - فقط - من الأسماء التى تشبه الفعل فى معناه وعمله ، هما : المصدر ،
واسم الفاعل للحال أو الاستقبال .

(٣) أصل الكلام : خطتان ؛ تشبیه خطة ، بمعنى : حالة وطريقة .

(٤) أى : أسر ، وهو : وقوع المحارب مغلوباً فى يد عدوه المنتصر .

(٥) امتنان بإطلاق السراح ، ومنح الحرية .

ياشاةَ - مَا - قَنَصَ لِمَن حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتٌ عَلَى وَلِيَّتِهَا لَمْ تَحْرُمَ

(٥) الفصل بالتوكيد اللفظي بشرط أن يكون المضاف منادى قد تكرر لفظه للتوكيد اللفظي ، من غير أن يضاف اللفظ الذي جاء للتوكيد ، نحو :
(يا صلاح - صلاح - الدين الأيوبي ، ما أطيب سيرتك) ؛ على اعتبار أن كلمة : « صلاح » ، الأولى منادى ، منصوب ، مضاف ، وكلمة : « الدين » مضاف إليه ، وكلمة : « صلاح » الثانية هي التوكيد اللفظي للأولى ، وقد فصلت بين المتضايقين^(١) .

* * *

ب - وأما مواضع الفصل المباح في الضرورة فمنها :
(١) وقوع المضاف اسما - مُشَبَّهًا بالفعل في العمل ، رافعًا بعده فاعله الذي يفصل بينه وبين المضاف إليه ؛ كقول الشاعر :
فَرَى أَسْهَمًا لِّلْمَوْتِ تُصْمِي^(٢) وَلَا تُنْمِي^(٣)
وَلَا نَرْعَوِي^(٤) عَن نَّقْضِ أَهْوَاؤُنَا الْعَزْمِ - أهواؤنا العزم
فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بكلمة : « أهواؤنا » وهي فاعل المصدر المضاف . والأصل : عن نقض العزم أهواؤنا . أى : عن أن تنقض أهواؤنا العزم .

(٢) أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبيًا من المضاف ، (أى : أن يكون الفاصل معمولًا لعامل آخر غير هذا المضاف) ؛ كالفصل بالفاعل الأجنبي في قول الشاعر :

(١) وكان من الجائز أن تنون ، ولكن حذف تنوينها بقصد المشاكلة بين الاسمين . ولهذا المثال ، وأشباهه - طرق مختلفة في ضبطه وإعرابه . وبيانها المفصل في موضعها الأنسب من باب المنادى (ج ٤ ص ٤٠ و ٤١ م ١٣٠) ، ومن تلك الطرق اعتبار الاسم المكرر زائدًا زيادة محضة بين المتضايقين لا يوصف فيها بإعراب ولا بناء . عند من يجيز زيادة الأسماء .

(٢) تصيب فتقتل الصيد ، والصائد يراه .

(٣) أنمى الصياد الصيد ، رماه فأصابه ، فذهب الصيد بعيداً عنه ومات . فعنى لا تنمى ، لا تخطئ الإصابة القاتلة .

(٤) لا نرعى : لا نرجع عن الفى ، ولا نرتدع .

أَنْجَبَ (١) أَيَّامَ - وَالِدَاهُ بِهِ - إِذْ نَجَلَاهُ (٢) ؛ فَتَنِمُ مَا نَجَلَاهُ
والأصل : أنجب والداه به أيام إذ (٣) نجلاه . . . فقد فصل الفاعل (٤) وهو
(والداه) بين المضاف : - أيام - وبين المضاف إليه وهو : « إذ نجلاه » ،
والفاصل هنا ليس معمولاً للمضاف .

(٣) الفصل بالمفعول الأجنبي ؛ كالذى فى قول الشاعر يصف فتاة :

تَسْقِي امْتِيَا حَاً (٥) نَدَى - الْمَسْوَاكَ - رِيْقَتِهَا
كَمَا تَضْمَنَ مَاءَ الْمُرْنَةِ الرَّصَفُ (٦)

يريد : أنها تسقى المسواك ندى ريقتها . فقد توسط المفعول به الأجنبي ،
(وهو : المسواك) بين المضاف والمضاف إليه ، وفصل بينهما ، مع أنه معمول
للفعل : « تسقى » وليس معمولاً للمضاف .

(٤) الفصل بالظرف الأجنبي (٧) ؛ كالذى فى قول الشاعر يصف رسوم
الدار بأنها :

كَمَا خُطَّ (٨) الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ (٩) أَوْ يَزِيلُ (١٠)

(١) أنجب الرجل : ولد له ولد نجيب .

(٢) ولداه ، ورزقا به .

(٣) « أيام » ، مضاف ، و « إذ » مضاف إليه ، من إضافة العام للخاص ، أو المؤكّد
للمؤكد . (وقد سبق الكلام عليها مع الإشارة لهذا البيت فى النوع الخامس ص ٤٥) و « إذ » مضاف ،
والجملة بعدها مضاف إليه .

(٤) الفاصل فى البيت هو الفاعل ومعه الجار والمجرور ، فيؤخذ من هذا البيت الذى استشهد به
النحاة على الفصل بالفاعل ، جواز الفصل بالفاعل فقط ، أو به ومعه الجار والمجرور .

(٥) الامتياح : استخدام السواك لتنظيف الأسنان ، ويعرب هنا : حالا مؤولة ، أى : ممتاحة .
وهذا الإعراب أحسن من غيره .

(٦) الحجارة المتراسة المتلاصق بعضها إلى بعض . والماء المتراكم فوقها ، أو النافذ منها . ، يكون
أنقى وأصفى من غيره ، المفرد : رَصْفَة .

(٧) أى : الذى ليس معمولاً للمضاف .

(٨) كُتِبَ .

(٩) أى : يقرب الكلمات والحروف بعضها من بعض .

(١٠) يَزِيلُ (بفتح الياء) يباعد ويفرق .

والأصل : كما خُطَّ الكتاب يوماً بكفَّ يهودى ؛ فوقع الظرف الأجنبي فاصلاً بين المضاف وهو : « كف » ، والمضاف إليه ، وهو : « يهودى » .

(٥) الفصل بالجار مع مجروره الأجنبيين ، كما فى قول الشاعرة ^(١) :

هما أخوا- فى الحرب - من لا أخالَه^٢ إذا خاف يوماً نَبْوةً^٣ ، ودعاهما .
تريد : هما أخىوا من لا أخالَه فى الحرب . وقول الآخر ^(٢) :

كأن أصوات- من إيغالهن^(٣) ، بنا- أواخر الميس^(٤) أصوات الفراريج^(٥)

يريد : كأن أصوات أواخر الميس . . .

(٦) الفصل بنعت المضاف ؛ مثل :

ولكئن حلفت على يديك لأحلفن^٦ يمين أصدق من يمينك- مقسم

أى : يمين مقسم ، أصدق من يمينك .

(٧) الفصل بالنداء ، كالذى فى قول الشاعر :

وفاق^(٦) - كعب^(٧) - بُجَيْرٌ منقذٌ لك من^٨

تعجيل تهلكة^(٨) ، والخلد فى سقرا^(٩)

أى : وفاق بُجير يا كعب . . .

* * *

(١) هو لامرأة من بنى قيس . كما جاء فى الجزء الأول من كتاب : « الموشح » للسرزبانى ، عند الكلام على الشاعر : أبو حية النميرى .

(٢) هو : ذو الرمة . (٣) مبالغتهن فى السير .

(٤) الميس : شجر تصنع منه الرحال . والمراد هنا : الرحال .

(٥) جمع فرّوج ، وهو فرخ الدجاج . والشاعر يشبه أصوات الرحال وقت سير الإبل المسرة بأصوات الفراريج -

(راجع مجمع البيان ، لعلوم القرآن ، ص ٣ ص ٤) .

(٦) موافقة . (٧) يا كعب .

(٨) هلاك . (٩) سقر : جهنم .

وأصل القصة : أن « كعباً » و « بجيراً » أخوان ، أبوهما : « زهير بن أبى سلمى » الشاعر الجاهلى المشهور . وقد أسلم « بجير » قبل أخيه ، فأراد أن يسلم أخوه ، فقال شعراً يحجب إليه الإسلام ، ويحذره سوء العاقبة إن خالف ، ومنه هذا البيت . ومعناه : موافقة بجير - يا كعب - تنقذك من الهلاك ، ومن الخلود فى سقر .

تلك أشهر مواضع : « الفصل » - بنوعيه - بين المضاف والمضاف إليه كما رأها كثرة النحاة .

لكن فريقاً من نحاة البصرة لا يبيحون الفصل في السَّعة ، ويتقصرون على الضرورات . والأخذ برأيهم أفضل ؛ حرصاً على وضوح المعاني ، وجرياً على مراعاة النسق الأصيل في تركيب الأساليب . فما لا شك فيه أن الفصل بين المتضايقين لا يخلو من إسدال ستارٍ مّا على المعنى لا يرتفع ولا يزول إلا بعد عناء فكرٍ يقصر أو يطول ، وأن الأسلوب المشتمل على : « الفصل » غريب على اللسان والآذان ، ولا سيما اليوم .

سواء أخذنا بهذا الرأي الأفضل أم بذاك - وكلاهما جائز - فلا مناص لمن يبيح الفصل أن يبيحه حين تقوم القرينة عليه ، ويتضح المعنى معه ، في غير إبهام ولا غموض^(١) .

(١) وفي الفصل ومواضعه يقول ابن مالك في آخر باب : « الإضافة » أبياته التالية . المختصرة الملتوية (وقد منها من موضعها الذي في ص ؟ لتساير الترتيب المعنوي الأنسب للسائل المترابطة التي يتم بعضها بعضاً ، على أنا وضعنا هنا على يسار كل بيت رقمه الذي يدل على ترتيبه في الباب ؛ كما رتبته الناظم) .

فَصْلٌ مُضَافٌ ، شِبْهُ فِعْلٍ مَا نَصَبٌ
مَفْعُولًا ، أَوْ : ظَرْفًا : أَجْزٌ . وَلَمْ يُعَبَّ : ٣٤
فَصْلٌ يَمِينٌ . وَأَضْطَرَّارًا وَجَدًا
بِأَجَنْبِيٍّ ، أَوْ : بِنَعْتٍ ، أَوْ : نِدَا - ٣٥

التقدير : أجز فصل ما نصبه المضاف الذي يشبه الفعل ، حالة كون المنصوب مفعولا به ، أو ظرفاً . (يريد : إذا كان ذلك المنصوب مفعولا به ، أو ظرفاً) فكلية : « فصل » مفعول للفعل : « أجز » . و « فصل » مضاف ، وكلية : « مضاف » ، التي بعدها هي المضاف إليه . « شبه » نعت لكلمة : مضاف . و « فعل » مضاف إليه مجرور . « ما » اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل للمصدر الذي هو كلمة : « فصل » . و « نصب » جملة فعلية ، لا محل لها ، صلة الموصول . والمفعول ضمير محذوف ، والتقدير : نصبه . و « مفعولا » ، حال من الضمير المحذوف ، و « أو » حرف عطف . « ظرفاً » معطوف على « مفعولا » .

ثم يقول : واضطراراً وجد الفصل بأجنبي . والمعنى : يجوز الفصل بين المضاف المشبه للفعل ، =

زيادة وتفصيل :

من مواضع الفصل للضرورة : الفصل بين المتضايفين بالفعل الزائد (أى :
الذى يمكن حذفه مع فاعله ^(١) بغير أن يفسد المعنى) ومنه قول العربى يسأل
عن أهله :

بأى - تراهم - الأَرْضِين حَلُّوا ؟ أبا الدَّبَرَان ، أم عَسَفُوا الكَفَّارَا
يريد : بأى الأَرْضِين ؟ فجملة : « تراهم » ^(٢) زائدة ، فاصلة بين المتضايفين . ثم
يسأل : أحلوا المكان الذى يسمى : الدَّبَرَان - بفتح الباء - أم قصدوا المكان
الآخر المسمى : الكَفَّار ؟ .

وأيضاً الفصل بالمفعول لأجله ؛ كقول الشاعر :
أشَمَّ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبَّوسٌ معاودٌ - جرأةٌ - وقت الهوادر
والأصل : مُعَاوِدٌ وقت الهوادر ؛ جرأةٌ . أى : يعاود الحرب وقتَ ظهور
أعناق الخيل ، لجرأته فى الحرب ^(٣) .

وكذلك الفصل بلام الجر الزائدة بين المضاف المندى والمضاف إليه ^(٤) كقول
الشاعر :

* يا بوئس للحربِ ضَرَّارًا لأَقْوَامِ *

* * *

= والمضاف إليه بشئ نصبه ذلك المضاف ، لكن بشرط أن يكون هذا الفاصل المنصوب مفعولاً به ،
أو ظرفاً . وقد أوضحنا هذه القاعدة بالشرح والتفصيل ، وبالتفصيل المناسب
ثم بين بعد ذلك أن الفصل بين المتضايفين جائز باليمين . أما فى حالة الضرورة فقد وجد الفصل
بالأجنبى (وهو الذى ليس معمولاً للمضاف) أو بالنعته ، أو بالنداء . هذا والنعته والنداء يدخلان فى
الفصل بالأجنبى ؛ ولكنه خصهما بالذكر مبالغة فى إيضاحهما . ثم إن تخصيص هذه المسائل بحالة الضرورة
يدل على أن ما سرده قبلها يكون فى السعة .
(١) إن كان له فاعل ، لأن بعض الأفعال الزائدة لا فاعل له ، وإذا حذف الفعل مع فاعله كان
المحذوف جملة .

(٢) ليس من اللازم ما يقولونه من أنها زائدة هنا .

(٣) أشار الصبان إلى أن صدر البيت ورد مكان المعجز فى بعض المراجع

(٤) سبقت إشارة لهذا الكلام على لام الجر ج ٢ م ٩٠ ص ٣٦٧ وهناك تكملة هذا الشرط ،

وتفصيل الكلام على البيت ، وعلى لام الجر .

الثامن : استفادة المضاف من المضاف إليه وجوب التصدير^(١) ، وانتقال هذا الوجوب من الثانى للأول . فإذا كان المضاف إليه لفظاً من الألفاظ التى يجب تصديرها فى جملتها - كألفاظ الاستفهام . . . و . . . - فإنه يفقد التصدير حين يصير مضافاً إليه ، وينتقل وجوب التصدير إلى المضاف الذى ليس من ألفاظ الصدارة الحتمية ؛ ولهذا وجب تقديم المبتدأ فى مثل : كتاب مَنْ معك ؟ والخبر فى مثل : صباح أى يوم السفر ؟ والمفعول به فى مثل : دعوة أيّهم تُجيب ؟ والجار والمجرور فى مثل : مِنْ بلاد أى الأنصار أقبلت ؟ وهكذا . . . وأصل الكلام : معك كتاب مَنْ ؟ - السفرُ صباح أى يوم ؟ - تجيب دعوة أيّهم ؟ - أقبلت من بلاد أى الأنصار ؟ . فى الأمثلة السابقة تقدّم وجوباً كل من المبتدأ ، والخبر ، والمفعول به ، والجار مع مجروره . . . و . . . مع أن كل واحد من هذه الألفاظ ليس من الألفاظ الواجبة التصدير لذاتها ؛ ولكنه استفاد حق التصدير الواجب من المضاف إليه ، وسلبه هذا الحق ، إذ المضاف إليه هنا أداة استفهام ، وأدوات الاستفهام واجبة التصدير بنفسها قبل أن تصير : « مضافاً إليه » فحين صارت مضافاً إليه فقدت هذا التصدير الواجب ، وانتقل منها إلى المضاف .

التاسع : وجوب تقديم المضاف ، على المضاف إليه ، وكذلك على معمولات المضاف إليه^(٢)، إن وجدت . فلا يجوز أن يتقدم المضاف إليه ، ولا شىء من معمولاته (سواء أكانت هذه معمولات مفردة ، أم جملة ، أم شبه جملة) ، إلا حالة واحدة يجوز فيها تقديم المفعول ؛ هى : أن يكون المضاف كلمة : « غير » التى يقصد بها النفى^(٣) ، فى نحو : (أنا مرشدُ الغرباء . . .) لا يصح : (أنا الغرباء مرشدُ . . .) وفى نحو : « أنا مثلُ كاتبِ سطوراً » ، لا يصح أن يقال : (أنا - سطوراً - مثلُ كاتبِ) أما فى نحو : (أنا غيرُ منكرٍ فضلاً -) فيجوز : (أنا - فضلاً - غيرُ منكرٍ) ؛ لأنه يجوز : (أنا فضلاً لا أنكر) . ومنه قول الشاعر :

(١) بشرط أن يكون المضاف إليه واجب الصدارة .

(٢) علامتها : أن يصح إحلال حرف نفي وفعل مضارع محل كلمة : « غير » والمضاف إليها ، مع استقامة المعنى .

إنَّ امرأً نَحَصْتَنِي عَمَدًا مَوْدَّةً عَلَى التَّنَائِي لَعْنَدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

والأصل : لغير مكفور عندي ؛ فقدّم : « عندي » وهو معمول المضاف إليه ، على المضاف وهو : « مكفور » ، ليتحقّق الشرط ؛ فكأنّه قال : لعندي لا يكفر . فإن لم يقصد بكلمة : « غير » النفي لم يتقدم عليها معمول المضاف إليه . كما في مثل : « فاز المتسابقون غير راكب فرساً » فلا يصح : فاز المتسابقون فرساً غير راكب ؛ لعدم قصد النفي بكلمة : « غير » ، لأنّه لا يصلح وضع حرف النفي والمضارع موضعها مع مجرورها ؛ فلا يقال : فاز المتسابقون لا يركب فرساً ، لعدم الرابط المناسب في الجملة الحالية .

ومما تقدم نفهم المراد من قول النحاة : « إن المضاف إليه لا يعمل شيئاً في المضاف ، ولا فيما قبل المضاف ، إلا في صورة واحدة ^(١) » .

العاشر : وجوب استفادة المضاف الذي ليس مصدراً ، من المضاف إليه المصدرية ، في بعض الصور ؛ (كأن يكون المضاف في أصله اسم استفهام ، أو صفة لمصدر محذوف) ^(٢) ، مثل قوله تعالى : « وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلبٍ ^(٣) ينقلبون » ، والأصل : وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أيّ منقلب ؟ أو : سيعلم الذين ظلموا ينقلبون منقلباً أيّ منقلب . فكلمة : « أي » مفعول مطلق ^(٤) فهو — هنا — نائب عن المصدر ، وقد اكتسب المصدرية من المضاف إليه .

الحادى عشر : وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه الظرفية بشرط أن يكون المضاف هو لفظ : « كل » ، أو : « بعض » أو ما يدل على الكلية أو الجزئية ؛ وأن يكون المضاف إليه ظرفاً في أصله ^(٥) ؛ كقولهم : قد تخفى خديعة

(١) أما تقديم معمول المضاف إليه على عامله فقط ؛ (أي : على هذا « المضاف إليه » وحده)

فنوع من الفصل بين المتضايفين ، سبق حكمه في ص ٥٣ .

(٢) وقد تقدمت في باب : « المفعول المطلق » — ج ٢ م ؟

(٣) منقلب : مصدر ميمي ، بمعنى : انقلاب .

(٤) ناصبه هو الفعل المضارع : « ينقلبون » .

(٥) إذا خرج الظرف عن نصبه على الظرفية إلى غيرها ولو إلى جره بالإضافة أو غيرها ، لم يصح تسميته ظرفاً في حالته الجديدة

— كما فصلناه في باب الظرف ، ص ٢ —

اللّهم بعض الأحيان ، ولكنها لا تخفى كل الأحيان ^(١) .

* * *

إلى هنا انتهت الأحكام الحتمية المطردة . وبقيت الأحكام الأربعة الأخرى التي أشرنا إليها من قبل ^(٢) ، وهي التي يجوز مراعاتها وعدم مراعاتها ؛ وتدخل تحت العنوان الآتي مباشرة ^(٣) .

(١) (وقد تقدم هذا الحكم مفصلاً في باب الظرف ص ج ٢ ٢٠٨ م ٧٩) .

(٢) في رقم ٧ من هامش ص ٦ .

(٣) وهو عنوان : « زيادة وتفصيل » ص ٦٣ - . وترتيب تلك الأحكام . : الثاني عشر ، والثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر .

.....

زيادة وتفصيل :

الثاني عشر : جواز استفادة المضاف المذكر من المضاف إليه التأنيث وذلك بشرطين :

أولهما : أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو مثل جزئه ^(١) ، أو كلاً له .

وثانيهما : أن يكون المضاف صالحاً للحذف ، وإقامة المضاف إليه مقامه من غير أن يتغير المعنى . فمضى تحقق الشرطان كان اكتساب المضاف التأنيث قياسياً ، مع قلته وضعف درجته البلاغية بالنسبة لعدم التأنيث ، ولكنها « قلة نسبية » ^(٢) لا تمنع القياس ، فمثال المضاف الذى هو جزء من المضاف إليه : أسرع بعض السحاب حين ساقتها بعض الرياح . فقد لحقت تاء التأنيث آخر الفعلين : « أسرع » و « ساق » ؛ لتدل على تأنيث فاعلهما ؛ وهو كلمة « بعض » مع أن كلمة : « بعض » مذكّرة في ذاتها ، لكنها اكتسبت التأنيث من المضاف إليه بعدها ؛ وهو كلمة : « السحاب » و « الرياح » فصحّ تأنيث الفعل مراعاة لتأنيث فاعله المضاف المستوفى الشرطين ؛ لأنّ الفاعل المضاف هنا بعض من المضاف إليه ، ومن الممكن حذف المضاف ، والاستغناء عنه بالمضاف إليه من غير أن يفسد المعنى ؛ فيقال : أسرع السحاب حين ساقتها الرياح . ومثل هذا قول الشاعر :

وتَشْرِقُ بالقول الذى قدْ أذعتهُ
 كما شَرِقْتُ صدرُ القناة من الدم

(١) جزء الشيء هو ما يدخل في تركيب ذلك الشيء ، بحيث لا يتم التركيب الكامل إلا به ؛ كالرأس ، أو : الرجل ، أو اليد ؛ بالنسبة للإنسان . أى : أن « الكل » لا يتحقق وجوده كاملاً إلا بذلك الجزء . وقد يراد به : الفرد الداخِل في تكوين الجماعة . أما الشبيه بالجزء فهو ما تجميعه « بالكل » صلة قوية عارضة - غير صلة الجزئية - من كل ما يدل على الاتصال العرضي ، والارتباط السببي الطارئ (أى : على الارتباط غير الأصيل) مثل اللون ، أو : الخلق ، أو : الحب ، أو : الثياب ، أو نحوها ، مما له صلة بالكل من غير أن يدخل في تركيبه الأساسى .

(٢) شرحنا القلة بنوعيتها في رقم ٣ من هامش ص ٧٩ .

فقد أنث الفعل الماضي : « شَرِق » لتأنيث فاعله المضاف المستوفى الشرطين - وهو : « صدُر » - تأنيثاً مكتسباً من المضاف إليه الذى هو كلٌّ للمضاف .

ومثال المضاف الذى يشبه جزء المضاف إليه قول الشاعر :

وما حُبَّ الديار شَغَفْنُ^(١) قَلْبِي ولكنَّ حُبَّ من سكن الديار
فكلمة : « حُب » - الأولى - مبتدأ مذكر ، خبره الجملة الفعلية :

« شَغَفْنُ » والرابط بين المبتدأ وخبره : ضمير النسوة : « النون » وصح أن يكون العائد على المبتدأ المذكر ضميراً مؤنثاً لأن المبتدأ المذكر مضاف ، وكلمة : « الديار » مضاف إليه مؤنثة ، فاكتسب منها التأنيث . والمضاف هنا وهو كلمة : « حُب » ليس جزءاً من المضاف إليه ، ولكنه يشبهه فى أن له اتصالاً عرضياً ، وارتباطاً سببياً به ؛ فالصلة بين الحب وديار الأهل والأصدقاء معروفة ، والشرط الثانى متحقق هنا ؛ فمن الممكن حذف المضاف ، والاكتفاء بالمضاف إليه من غير فساد للمعنى ؛ فيقال : الديار شغفن قلبى .

ومثال المضاف الذى هو « كُلُّ » للمضاف إليه قول الشاعر يصف نباتاً ناضراً :

جادت عليه كلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً^(٢) فتركن كلَّ حديقة كالدَّهْمِ

فقد لحقت تاء التأنيث آخر الفعل : « جادَ » للدلالة على تأنيث فاعله ؛ وهو : « كل » ، مع ان هذا الفاعل مذكر فى ذاته . ولكنه مضاف ، اكتسب تأنيثه من المضاف إليه . أى : من : كلمة « عين » المؤنثة . فصح لذلك تأنيث فعله . وقد تحقق الشرطان ، لأن المضاف كلٌّ عامٌ يشمل المضاف إليه ، ولا يفسد المعنى بحذف المضاف هنا وإقامة المضاف إليه ؛ فيقال : جادت عليه عين ثرة^(٣) ومثل هذا قوله تعالى : « يوم تسجد كلُّ نفسٍ ما عملت من خيرٍ مُحَضَّراً » ...

(١) أَصْبَنَ شَغَافَ قَلْبِي . (والشَّغَاف بفتح الشين المشددة ، وفتح الغين) غشاء يلف القلب .

(٢) عين ثرة ؛ أى : بئر منهرة ؛ فيأضة الماء .

(٣) يتصل بهذا الحكم شيء آخر ؛ هو وقوع لفظ « كل » مضافاً ، يليه « المضاف إليه » ،

ثم « نعت » بعدهما . فلايهما يكون هذا النعت ؟

الجواب فى « ج » من ص ١٦٧ .

فَقَدْ أَنْثَ المضارع : (تجد) لتأنيث فاعله المضاف - المستوفى الشرطين - تأنيثاً مكتسباً من المضاف إليه ؛ لا تأنيثاً ذاتياً^(١) .

فإن فَقَدْ المضاف أحد الشرطين لم يكتسب التأنيث من المضاف إليه ، فمثال ما فقد الشرط الأول : قولهم : « أعجبتني يوم العروبة » ، فلا يصح : أعجبتني يوم العروبة ، لأن المضاف ليس كلا ، ولا بعضاً ، ولا كالبعض ، مع أنه صالح للحذف ، فيقال : أعجبتني العروبة^(٢) . ومثال ما فقد الشرط الثاني : سرتني ربان الباخرة ، فلا يصح سرتني ربان الباخرة ، إذ لا يمكن حذف المضاف وإقامة

(١) وفي هذا التأنيث المكتسب يقول ابن مالك :

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوْهَلًا
(موهل - بفتح الهاء - بمعنى : مؤهل ، أى : صالح . أو هلت الرجل للعمل ؛ جعلته صالحاً له ، وأهلاً لمزاولته) . يريد : أن الثاني - وهو المضاف إليه - قد يفيد الأول التأنيث ؛ إن كان الأول صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني ؛ كما شرحنا . وقد أهمل الشرط الأول .

وكلمة : « ربما » قد تفيد التكثير فالقياس عليه صحيح . وقد يكون معناها التقليل ، وأن استفادة التأنيث السالفة قليلة . وهذا صحيح ، ولكنها قليلة لاتمنع القياس عليها ؛ إذ هي « قليلة نسبية » ، لا « ذاتية » (وقد شرحناها في رقم ٣ من هامش ص ٧٩ وأشرنا هناك إلى المرجع ، وإلى ص ٥٨٥ من الجزء الرابع ، باب جميع التكسير » م ١٧٢ حيث البيان المقيد عن المطرد ، والقياس ، والأكثر ، و..و . وما يصح أن يقاس عليه وما لا يصح .) - فليست قليلة في ذاتها لا يصح القياس عليها ، ولكنها قليلة بالنسبة للكثرة التي لا يكتسب فيها المضاف التأنيث من المضاف إليه ، ومع أنها قليلة نسبية تكفى للقياس عليها ، نرى الأحسن العدول عن محاكاتها قدر الاستطاعة .

ويل هذا البيت في الترتيب بيت سبق شرحه في المكان الأنسب من ص ٢٩ . . . - وهو :

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى ، وَأَوَّلُ مُوْهَمًا إِذَا وَرَدَ

(٢) هذا نص كلام « الخضرى » والمثال منقول عنه . وهو مثال لا يخلو من « شبه الجزء » ولكن هذه المشابهة ضئيلة لا يلتفت إليها ؛ إذ تعذر الوصول إلى إضافة خالية من تلك المشابهة خلواً تاماً ، لا ارتباط فيه بين المتضايفين ولو كانت الإضافة غير محضة : فالمقصود : المشابهة القوية كما أشرنا قبلاً .

للتحوال - ثالث

المضاف إليه مكانه مع المحافظة على المعنى الأول^(١)

الثالث عشر : استفادة المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير بالشرطين المذكورين في الحكم الثاني عشر . ولكن هذه الاستفادة قليلة في النصوص الماثورة قلة لا تبيح القياس عليها ؛ فمثال المضاف المؤنث الذي هو جزء من المضاف إليه المذكور قولهم : مُضْعَعَةُ اللسان جالبٌ للبلاء ؛ ودافعٌ للنقَم ، ومثال المضاف الذي يشبه جزء المضاف إليه المذكور قول الشاعر :

رؤية الفكر ما يشول له الأمل
رُمعينٌ على اجتنباب التواني

وقول الآخر :

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى
وعقل عاصي الهوى يزدد أد تنويرا

ومثال المضاف الذي هو « كل » للمضاف إليه : عامة الإقليم منصرف إلى الإصلاح والتعمير ، فكلمة : « عامة » مبتدأ مؤنث ، لكنه اكتسب التذكير من المضاف إليه ، فجاء الخبر (وهو : منصرف) مذكراً لذلك^(٢) . . .

الرابع عشر : جواز استفادة المضاف المعرب من المضاف إليه البناء ، وذلك في ثلاثة مواضع :

أولها : أن يكون المضاف اسماً معرباً متوغلاً في الإبهام^(٣) غير زمان ؛ (ككلمة : غير — شبه — مثل . . .) والمضاف إليه مبنياً ، كالضمير —

(١) بمناسبة الحكم « الثاني عشر » والحكم « الثالث عشر » الذي يليه مباشرة نشير إلى « الملاحظة » المدونة في رقم ٢ التالي تتضمن حكم كلمتي : « أحد ، وإحدى » المضافتين من جواز تذكيرهما وتأنيسهما في بعض استعمالاتها . . .

(٢) « ملاحظة » : أشرنا في الجزء الأول (م ٣٤ ص ٥٨ موضوع : « المطابقة بين المبتدأ والخبر » إلى تأنيث كلمتي : « أحد ، وإحدى » المضافتين ، وتذكيرهما . وقلنا ما نصه بين الأحكام الهامة المعروضة هناك : « من الخبر الذي يجوز فيه التذكير والتأنيث كلمتا : « أحد وإحدى » المضافتين إذا كان المضاف إليه لفظاً يخالف المبتدأ في التذكير أو التأنيث ؛ فيجوز في الكلمتين موافقة المبتدأ أو الخبر ؛ مثل : المال أحد السعادتين ، أو إحدى السعادتين ؛ بتذكير : « أحد » مراعاة للمبتدأ : « المال » وهو مذكر ، وبالتأنيث مراعاة للمضاف إليه المؤنث ، وهو كلمة : « السعادتين » ومثل : الكتابة أحد اللسانين ، أو إحدى اللسانين ؛ بالتأنيث أو بالتذكير ، طبقاً لما سلف هناك . اهـ

(٣) تقدم الكلام في هذا الباب - ص ٢٤ - على الأسماء المتوغلة في الإبهام ، وسنعود لها بمناسبة أخرى تأتي في ص ٨٠ - و « هـ » من ٨٧ - و ٩١ - و ١٣١ - و ١٤١ وما بينها .

واسم الإشارة ، و . . . و . . . (١) فيجوز في المضاف إبقاؤه على إعرابه كما كان ، أو بناؤه على الفتح ؛ نحو : أجيب داعي المروءة ، ولو دعاني غيره ما أجبت . فكلمة « غير » فاعل ؛ إما معرب مرفوع مباشرة ، وإما مبني على الفتح - لإضافته إلى المبني وهو الضمير - في محل رفع ، فالأمران جائزان - (عند غير ابن مالك فإنه لا يبيح بناء المضاف بسبب إضافته لمبني ، كما سبق في باب : « الظرف ») . ونحو ؛ مِثْلُكَ لا ينام على ضم يراد به . فكلمة : « مثل » مبتدأ ، إما معرب مرفوع مباشرة ، وإما مبني على الفتح في محل رفع ؛ فالأمران جائزان ، (عند غير ابن مالك) ، ومثل هذا قول الشاعر :

وما لامَ نفسي مِثْلُهَا لى لائم ولا سدَ فقرى مِثْلُ ما ملكت يدي

فكلمة : « مثل » في الشطرين فاعل ، وهى إما معربة مرفوعة بالضممة مباشرة ، وإما مبنية على الفتح في محل رفع . وسبب بنائها على الفتح إضافتها للمبني ، وهو الضمير « ها » في الشطر الأول ، واسم الموصول « ما » في الشطر الثانى .

ثانيها : أن يكون المضاف زماناً مبهماً (٢) معرباً في أصله ، والمضاف إليه مفرداً (٣) مبنياً ؛ مثل : « إذ » ؛ كقوله تعالى : « فلما جاء أمرنا نجينا صالحاً والذين آمنوا معه برحمة منا ، ومن خزي يومئذ . . . » وقوله تعالى عن هول يوم القيامة : « يود المجرم لو يفتدى من عذاب يومئذ ببنيه . . . » . فكلمة : « يوم » في الآيتين ؛ يجوز فيها الأمران ؛ الجر مباشرة مع الإعراب ، أو البناء على الفتح في محل جر . وهى في الحالتين اسم زمان مبهم مضاف (٤) وبعدها المضاف إليه : « إذ » . وإنما كان « اليوم » هنا مبهماً لأن المراد منه

(١) ويشترط بعض النحاة ، لانتقال البناء من المضاف إليه للمضاف أن يكون المضاف إليه مذكوراً - لا محذوفاً . والصحيح أن هذا الشرط مرفوض ؛ (طبقاً للبيان الآتى في رقم ٢ من هامش ص ١٣٢)

(٢) المراد بالزمان هنا : ما يشمل ظرف الزمان ، وما يدل على الزمان من غير ظرفية . - كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٨٦ -

(٣) أى : غير ضمير وإشارة ، وغير جملة ، وهما الموضعان : السابق والآتى . ويشترط في اسم الزمان ألا يكون مثني ؛ وإلا وجب إعرابه - (كما في رقم ٤ من هامش ص ٨٩) .

(٤) وهو في الوقت نفسه مضاف إليه أيضاً ، وقبله المضاف : (خزي - عذاب) .

مجرد الزمن من غير تعيين « يوم خاص » ، ولا تحديده بعدد محدود من الساعات .
ثالثها : أن يكون المضاف زماناً مبهماً معرباً في أصله ، والمضاف
إليه جملة فعلية فعلها مبنى ؛ بناءً أصلياً^(١) ، أو عارضاً^(٢) ؛ فمثال الأصلي
قول الشاعر :

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصَّبَا وقلتُ : أَلَمَّا أَصْحُ^(٣) والشيبُ وازعُ ؟
ومثال العارض قول الشاعر :

لَأَجْتَذِيَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحْلَمًا على حينِ يَسْتَصْبِيَنَّ كُلَّ حَلِيمٍ
فيجوز في كلمة : « حين » في البيتين إما الإعراب والجر المباشر « بعَلَى »
ولما البناء على الفتح في محل جر . والبناء أحسن .

فإن كان المضاف المعرب زماناً مبهماً والمضاف إليه جملة اسمية ، أو جملة
مضارعية ، مضارعها معرب — جاز في المضاف الأمران أيضاً : (الإعراب أو
البناء على الفتح) . ولكن الإعراب أفضل^(٤) . فمثال الجملة الاسمية قول الشاعر :
أَلَيْمٌ تَعْلَمِي — يَا عَمْرُكَ اللهُ^(٥) — أُنِي كريمٌ علَى حينِ الكرامِ قليلُ
وقول الآخر :

تذكرَ ما تذكرُ ، من سُلَيْمِي على حينِ التواصلِ غيرُ دانٍ
ومثال الجملة المضارعية التي مضارعها معرب قوله تعالى : « هذا يومٌ ينفع
الصادقين صدقُهُم » فيجوز في كلمة « حين » الإعراب والبناء لوقوع المضاف
إليه جملة اسمية ، وكذلك يجوز في كلمة : « يوم » الأمران : لوقوع المضاف

(١) هو بناء الماضي .

(٢) هو البناء الطارئ على المضارع ؛ بسبب اتصاله بنون التوكيد ، أو نون النسوة .

(٣) بمعنى : ألم أتيقظ من الغفلة ؟

(٤) انظر ما يختص بهذا الحكم في : « هـ » من ص ٨٧ .

(٥) « يا » حرف تنبيه . أو حرف نداء ، والمنادى محذوف . و « عمرُك الله » تحتل أمراً كثيرة
في معناها وإعرابها . من أوضحها : إعراب كلمة « عمر » مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ، والتقدير أعمر
عمرُك بالله ؛ أي : أعمر قلبك بتذكير الله ، « والله » منصوب على نزع الخافض .

إليه جملة مضارعية مضارعها معرب . والإعراب في الحالين أعلى - كما سبق ،
وكما سيجىء في مكان آخر من هذا الباب ^(١) .

الخامس عشر : جواز حذف تاء التأنيث من آخر المضاف ، بشرط أمن
اللبس عند حذفها ، وعدم خفاء المعنى . ومن هذا قوله تعالى : « . . . وأَوْحَيْنَا
إِلَيْهِمْ فَعْلَ الْخِيرَاتِ ، وإِقَامَ الصَّلَاةِ ، وإِيتَاءَ الزَّكَاةِ . . . » . وقول الشاعر :
إِنْ الْخَلِيطُ ^(٢) أَجَدُّ وَأَ ^(٣) الْبَيْتُ إِذْ رَحَلُوا وَأَخْلَفُوكَ « عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا
وَالْأَصْلُ : إِقَامَةُ الصَّلَاةِ - وَعِدَّةٌ ^(٤) الْأَمْرِ ؛ فحذفت تاء التأنيث ، من
المضاف ؛ تخفيفاً في النطق ، ولم يترتب عليه لبس ولا خفاء في المعنى . أما إذا
ترتب على الحذف شيء من هذا فإنه يمتنع ؛ فلا يجوز الحذف في مثل : ثمرة
- خمسة ، ونحوهما .

والأفضل الأخذ بالرأى السديد الذي يمنع القياس على هذا الحذف ، منعاً
باتاً ، ويحصره في دائرة السماع وحدها .

* * *

(١) ص ٧٨ وفي رقم ٤ من ص ٨٩ .

(٢) الأسرة ، أو الشركاء ، أو : الرفاق ، أو : غيرهم من كل جماعة متشابهة في أمرها .

(٣) جددوا .

(٤) مصدر : « وعد - يعد » وسيجىء في الجزء الرابع (م ١٨٤ - باب . الإعلال بالحذف)
وجوب حذف « الواو » التي هي فاء الفعل الثلاثي ، المفتوح العين في الماضي ، مكسورها في المضارع
فيجب حذف هذه الواو من المضارع والأمر ؛ مثل : وعد يعد - وصف يصف . . . وكذلك يجب حذفها
من مصدره بشرط أن يكون هذا المصدر على وزن « فَعْلَلَةٌ » (بكسر أوله وسكون ثانيه) وأن تكون التاء
التي في آخره هي تاء العوض عن الواو المحذوفة ، فيقال : عِدَّة - صِفَة . . . في : وعد - وصف . . .

الملخص

ما تقدم هو أشهر أحكام الإضافة ، جمعنا شتيتيه ^(١) في مكان واحد ، ليسهل الرجوع إليه ، والانتفاع به ^(٢) .
فإن أردنا تركيزه في خمسة عشر حكماً - منها أحد عشر حتمية ، وأربعة جائزة - وهي كما يلي مرتبة ترتيبها في الشرح السالف :

- (١) وجوب جر المضاف إليه في جميع أحواله .
- (٢) وجوب حذف نون المثنى وجمع المذكر السالم إن وقع أحدهما مضافاً . ويسرى هذا الحكم على ملحقاتهما .
- (٣) وجوب حذف التنوين من آخر المضاف .
- (٤) وجوب حذف « أل » الزائدة من صدر المضاف ، إلا في بعض حالات معدودة .
- (٥) وجوب اشتغال الإضافة المحضة على حرف جر أصلي متخيّل .
- (٦) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه تعريفاً أو تخصيصاً ، بشرط أن تكون الإضافة محضة .
- (٧) وجوب الاتصال وعدم الفصل بين المتضايقين إلا في حالات معينة
- (٨) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه التصدير الحتمى .
- (٩) وجوب تقديم المضاف على المضاف إليه ؛ وعلى معمولاته ، إلا في حالة واحدة .
- (١٠) وجوب استفادة المضاف الذى ليس مصدراً من المضاف إليه المصدرية .
- (١١) وجوب استفادة المضاف من المضاف إليه الظرفية بشرطين .

* * *

- (١٢) جواز استفادة المضاف المذكور من المضاف إليه التأنيث ، بشرطين .
- (١٣) جواز استفادة المضاف المؤنث من المضاف إليه التذكير بالشرطين .
- (١٤) جواز استفادة المضاف المعرب من المضاف إليه البناء .
- (١٥) جواز حذف تاء التأنيث من آخر المضاف بشرط أمن اللبس .

(١) ما تفرق منه .

(٢) وقد جمع أكثرها من غير إيضاح واف صاحب « المفنى » في الباب الرابع من الجزء الثانى .

المسألة ٩٤ :

تقسيم الاسم من ناحية وقوعه مضافاً ، وعدم وقوعه .

الاسم نوعان : نوع يتمتع أن يكون مضافاً ، ومنه أغلب المبنيات ، كالمضمرات ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الموصول . وأسماء الشرط . وأسماء الاستفهام ، . . . ويستثنى من الثلاثة الأخيرة : « أئ » الموصولة ، والشرطية ، والاستفهامية ؛ فإنها تقع مضافاً - كما سيجيء في حكمها^(١) - :

ونوع آخر لا يتمتع بإضافته ؛ فيضاف جوازاً ، أو وجوباً . ومن المضاف جوازاً أكثر الأسماء المضافة إلى المفرد^(٢) الظاهر ، أو إلى الضمير ؛ كالتى فى قولهم : من خير ضروب الشجاعة كلمة حق^٣ يقال فى مجلس حاكم جائر ، هواه متسلط ، وسيفه طائش

أما الذى يضاف وجوباً فأقسام أربعة ؛ ملخصها : (ما تجب إضافته لمفرد^(٢) مع جواز قطعه عن الإضافة لفظاً^(٣) دون معنى ؛ سواء أكان المفرد اسماً ظاهراً أم ضميراً) . (وما تجب إضافته للمفرد أيضاً ، ولكن مع امتناع قطعه عن الإضافة اللفظية) . (وما تجب إضافته للجملة - الاسمية أو : الفعلية - وبعضه قد يصح قطعه فى اللفظ عن الإضافة) - . (وما تجب إضافته للفعلية وحدها مع جواز قطعه عن الإضافة) . . . - وفيما يلى التفصيل :

فأولها : ما يضاف وجوباً إلى الاسم المفرد الظاهر أو إلى الضمير ، مع جواز قطع المضاف عن الإضافة لفظاً - فقط - دون معنى^(٣) (وذلك

(١) فى ص ١٠٤ وما بعدها .

(٢ و ٢) المفرد هنا ؛ ما ليس جملة .

(٣ و ٣) المضاف لفظاً ومعنى هو : ماله « مضاف إليه » مذكور صراحة فى الكلام ، متم للمعنى المقصود من المضاف . أما المضاف معنى فقط فهو : ماله مضاف إليه ، ولكنه محذوف لداع ، مع قيام قرينة تدل عليه . وهو مع حذفه ملاحظ فى إتمام معنى المضاف وإكماله له كما يلاحظ وهو موجود ، - وستأتى إشارة لهذا فى رقم ٤ من هامش ص ١٠٤ - .

يحذف المضاف إليه ، والاستغناء عنه بالتنوين الذى يحىء عوضاً عنه ، ودالاً عليه ، مع إرادة ذلك المحذوف وتقديره ، الحاجة المعنى إليه ؛ فيكون المضاف فى هذه الحالة مضافاً فى المعنى دون اللفظ ، ويبقى له حكمه فى التعريف أو التنكير كما كان^(١) . مثل الكلمات : (كل^(٢)) - بعض -

(١) وقد ارتضى بعض النحاة أن يسمى هذا النوع من التنوين فى آخر الأسماء المعربة : « تنوين للعوض والأمكنية معاً » لأنه عوض عن المحذوف ، ولأن الاسم الذى يحويه اسم معرب منصرف - راجع حاشية الخضرى ، أول باب المنوع من الصرف - .

وهذا رأى أوضح وأدق من رأى الآخر القائل : إنه للأمكنية فقط ؛ بحجة وقوعه فى اسم معرب منصرف لا بد من وجوده فى آخره ، إلا إذا جاء بعده مضاف إليه ؛ فيحذف التنوين لوجوب حذفه عند وجود المضاف إليه ؛ فإذا حذف المضاف إليه عاد ذلك التنوين للظهور مرة أخرى بعد اختفائه ؛ فهو ليس تنويناً جديداً النوع ، وإنما هو تنوين الأمكنية الذى يلحق آخر الأسماء المعربة المنصرفة كالتى هنا ؛ اختفى بسبب الإضافة ، فلما زال السبب رجع إلى مكانه ظاهراً كما كان -

وقد سبق فى ج ١ ص ٣٢ م ٣ . الكلام على أنواع التنوين المختلفة ، وأشرنا إلى هذا النوع من للتنوين وأبدينا رأى فيه .

(٢) بشرط ألا تكون كلمة : « كُـلٌّ » ، للتوكيد ؛ مثل : أجامل الأصدقاء كلهم ، ولا ألذمت . مثل : شجاع الرأى هو الرجل كلُّ الرجل . فإن كانت للتوكيد أو النعت وجب إضافتها لفظاً ومعنى - (كما سيجىء هنا ، وفى بابهما ص ٤٦٦ و ٥٠٠) ولا يجوز قطعها عن الإضافة

هذا ، وكلمة : « كُـلٌّ » فى لفظها مفردة دائماً ومذكورة . وقد يطابقها ما بعده فى هذين الأدريز أولاً يطابق ، على حسب البيان الذى فى رقم ١ من هامش ص ٤٥١ و ٤٩٦ والذى يتممه ما فى ص ٦٢ وما فى « ج » من ص ١٦٧ .

أما حكم « كُـلٌّ » و « بعض » من ناحية تعريفهما أو تنكيرهما إذا انقطعا عن الإضافة بأن حذف المضاف إليه - فقد سبق له بيان مفيد ، فى ج ١ م ٣ ص ٣٨ عند الكلام على تنوين العوض ، وفى التصريح كلام عن ذلك (وقد نقله الصبان) ونصه : « ذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما معرفتان بنية الإضافة ؛ ولذلك يأتى الحال منهما ؛ فتقول : مررت بكل قائماً ، وبعض جالس . والأصل فى صاحب الحال التعريف . وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان ، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول : إن نصفاً ، وسدساً ، وثلاثاً ، وربعاً ، ونحوها معارف ؛ لأنها فى المعنى مضافات ، وهى إذ تعرب حالا - نكرات بالإجماع ؛ لوقوعها أحوالاً . ورد بأن العرب تحذف المضاف إليه وترياه ، وأحياناً لاتريده . ودل بحجى الحال بعد : « كل وبعض » على إرادته . ا هـ .

والمفهوم أن هذا الخلاف حين يكون المضاف إليه معرفة - كما صرح بعضهم - فإن كان نكرة (وهذا جائز ؛ كما سيجىء فى « ب » ص ١١٥) - فلا خلاف ؛ فى تنكيرهما ؛ إذ المضاف إليه حين يكون نكرة لا يفيد المضاف تعريفاً .

وبناء على رأى سيبويه والجمهور لا يصح إدخال : « أل » التى للتعريف على « كل ، وبعض » المعرفتين فى تلك الصورة ، ويصح عند الفارسي ، ومن معه . وفى رأيه تيسير ، وله أنصار من قدامى النحاة واللغويين . يقول الخضرى - ٢ أول باب « البدل » : (جوزه بعضهم ، ؛ لعدم ملاحظة إضافة) ا هـ .

- راجع ماله صلة بهذا الحكم فى البيان السابق بالجزء الأول فى الموضع المشار إليه -

أى^(١) . ومثل ؛ (غير - مع - الجهات الست) ، ونحوها . لكن لكلمة : « غير » وأشباهاها أحكام خاصة تختلف عما سبق ، وسيجيء ذكرها^(٢) .

نقول مع الإضافة : كل أمرئ بما كَسَبَ رَهِينٌ . ومثل :

قد كنتُ أَشْفَقُ مَنْ دَمَعِي عَلَى بَصْرِي . فالיוםَ كلُّ عزيزٍ بعدكم هانا
بعضُ العتابِ دواء ، وبعضُهُ بلاء - أَيْ نَبِيلٌ تُصَاحِبُهُ يُخْلَصُ لَكَ -
الأعمالُ قِيَمُ الرجال ؛ فَأَيُّهَا تُمَارِسُهُ يَنْبِئُ عَنْكَ

ويجوز في الكلمات المضافة السابقة - وأشباهاها - القطع عن الإضافة ؛ نحو :
(قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ) - (حَسَنًا زَيْنُكَ !! بعضُ الشرِّ أهونُ من بعضٍ)
(أَيْتًا تَعْمَلُ تَلْقَ الْجَزَاءَ) والأصل : (كل إنسان . . .) (مِنْ بَعْضِهِ) . . . (أَيْ عَمَلٍ تَعْمَلُ . . .) فحذف المضاف إليه مع إرادته ، وجيء بالتثوين عوضًا عنه .

ويشترط في قطع كلمة : « كل » عن الإضافة ألا تكون توكيداً ، ولا نعتاً
فإن كانت كذلك وجب إضافتها لفظاً ، وعدم قطعها ؛ نحو : فاز المخلصون
كلُّهم - أنت الأمين كُلُّ^(٣) الأمين^(٤) .

(وهناك شروط وأحكام خاصة لإضافة « أَيْ » ، وكذا : « غير » ، ومع ،
والجهات الست » - كما قلنا - سيجيء إيضاحها ، وبسط الكلام عليها في الموضع
المناسب من هذا الباب^(٥) .

وثانيها : ما يضاف وجوباً للمفرد أيضاً - دون الجملة - ولكن لا يجوز

(١) الشرطية ، أو : الموصولة ، أو الاستفهامية . أما التي تكون نعتاً أو حالا فواجبة الإضافة لفظاً ومعنى ، - كما يجيء ، في ص ١٠٤ - .

(٢) في ص ١٢٤ و ١٣١ وما بعدهما .

(٣) « كل » هنا ، نعت للأمين قبلها . وسيجيء تفصيل الكلام عليها في النعت (ص ٤٥١)
وفي التوكيد (ص ٤٩٢) وفي هذه الصفحة بيان كثير من واقعها الإعرابية ومطابقة الضمير المائد
عليها .

(٤) لهذا إشارة في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة .

(٥) ص ١٠٤ و ١٣٠ وما بعدهما ؟ وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا وَبَعْضُهَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا ،
أَيْ : بعض الأسماء لا بد من إضافته حتما . ومع أن إضافته حتمية قد يكون منه ما يقع لفظاً =

قطعه عن الإضافة لفظاً ؛ فيجب أن يظل مضافاً في اللفظ ، وله أربع صور :

١ - أن يضاف إلى اسم ظاهر مفرد^(١) ، مع امتناع القطع ؛ مثل الكلمات :
(أولُو^(٢) - أولات^(٣)) . - (ذو^(٤) - ذات^(٥)) . . . ، وفروع هَذَيْنِ ؛
وهي : ذَوَا - ذَوُو - ذواتا - ذوات (. . . نحو : الآباء أولُو فضل -
الأمهات أولاتُ نعمة - ذو النصيحة أخُ بارٌّ - العُروبة رابطة ذاتُ
قوة . . . و . . . و . . .

ب - أن يضاف إلى ضمير المخاطب - في الغالب - دون غيره من الضمائر ،
مع امتناع القطع ، كالمصادر المثناة في لفظها ، دون مَعْنَاهَا : وهي المصادر
التي يراد منها التكرار الذي يزيد على اثنين^(٦) . مثل : لَبَّيْكَ^(٧) ، وَسَعْدَيْكَ

= مفرداً ؛ لانقطاعه عن الإضافة ، لفظاً ، لا معنى ؛ فهو في أصله واجب الإضافة لفظاً ومعنى ، ولكنه
قد ينقطع عن الإضافة لفظاً دون معنى ؛ بأن يحذف المضاف إليه مع إرادته في المعنى . مثل كلمة :
كل - بعض - أي . . . إلى غير هذا مما شرحناه .

(١) أي : ليس جملة . كما أشرنا في رقم ٢ من هامش ص ٧١ .

(٢) بمعنى : أصحاب . . . (٣) بمعنى : صاحبات . . .

(٤) بمعنى : صاحب كذا . . . ولها إيضاح سيجيء في ص ٩٥ وآخر سبق في ص ٤٢ وفي
الجزء الأول في باب الأسماء الستة .

(٥) بمعنى صاحبة . . . ولهذا إيضاح سبق في ص ٤٢ ، وفي ج ١ في باب : الموصول .

(٦) جاء في الصبيان - ونقله عنه الحضري باختصار قليل - ما نصه الحرفي عن المصدر « لبيك » :

(أصله : أَلْبُ لَكَ إلباين . أي : أقيم لطاعتك إلباباً كثيراً ؛ لأن التثنية للتكرير - نحو قوله
تعالى : « ثم ارجعْ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ » ، أي : كَرَّاتٍ - فحذف الفعل « ألب » وأقيم المصدر مقامه ، .
وحذفت زوائده ، وحذف الجار من المفعول « الكاف » وأضيف المصدر إليه ، كل ذلك ليسرع المجيب
إلى التفرغ لاستماع الأمر والنهي . ويجوز أن يكون من « لَبَّ » بمعنى : « أَلْب » فلا يكون محذوف
الزوائد . قاله الرضي . ومثله في حذف الزوائد الباقي) . إ هـ كلام الصبيان .

وإذا كان من الصحيح اعتباره - مباشرة - مصدراً للفعل : « لَبَّ » أي : لبّ لباً ، بمعنى :
« ألب إلباباً » ، كمد يدك عليه الكلام ، وكما صرحت به كتب اللغة ، فما الداعي للعدول عن هذا الرأي
الصحيح الذي لا يستدعي حذفاً ولا بعداً ؟ لا داعي . . .

(٧) سبق بيان آخر لهذه المصادر - وغيرها - في ج ٢ م ٧٦ ص ١٩١ في آخر باب :

« المفعول المطلق » .

وَحَنَانِيكَ ، وَدَوَالِيكَ ، وَهَذَا ذِيكَ نحو : (لَبَّيْكَ أَيُّهَا الداعي للخير ؛ بمعنى : أقيمُ على إجابتك إقامة بعد إقامة) - (سَعْدَيْكَ أَيُّهَا المستعين ؛ بمعنى : أَسْعِدُ إِسْعَاداً^(١) لك بعد إسعاد . . . والأكثر في استعمال ؛ : « سَعْدَيْكَ » أن تكون بعد « لَبَّيْكَ » - (حَنَانِيكَ أَيُّهَا الحزين بمعنى : أَتَحْنُنُ تَحْنُنًا عليك بعد تحنن) ، ومثل :

حَنَانِيكَ^(٢) مَسْئُولًا ، وَلَبَّيْكَ دَاعِيًا وَحَسْبِي مَوْهُوبًا ، وَحَسْبُكَ وَاهِبًا ومثل :

تَأْكُلُ الْأَرْضَ ثُمَّ تَأْكُلُنَا الْأَرْضُ ضُ ، دَوَالِيكَ ، أَفْرَعًا وَأَصُولًا بمعنى تداول بعد تداول ؛ أى : تواليًا بعد توال ، - (وَهَذَا ذِيكَ أَيُّهَا الصارخ ، بمعنى : أَسْرِعُ إِسْرَاعًا بعد إِسْرَاع)^(٣)

ولما كانت هذه الألفاظ مثناة في ظاهرها دون معناها - إذ المراد منها الكثرة والتكرار الذى يزيد على اثنين ، كما قلنا - اعتبروها ملحقة بالمشئى فى إعرابه ، مراعاة لمظهرها وأصلها ، وليست مشئى حقيقياً من ناحية معناها . ويُعربونها مفعولاً مطلقاً^(٤) لفعل من لفظها ، إلا : « هَذَا ذِيكَ » فإنه من معناه وهو : أَسْرِعُ ؛ إذ لا فعل له من لفظه^(٥)

ومن الشاذ الذى لا يقاس عليه إضافة إحدى الكلمات السالفة - وأشباهها -

(١) أى ، أساعد مساعدة

(٢) هى فى البيت كلمة : استعطاف للمخاطب ، بمعنى : تحننُ حناناً بعد حنان . وكقولهم : حنانيك ، بعض الشر أهون من بعض .

(٣) ومن الأمثلة : حِجَازِيكَ ، أى : محاجة بعد محاجة . وحِذَارِيكَ ، أى : حذراً بعد حذر .

(٤) وهذا الإعراب أفضل من إعرابها حالا مؤولة ؛ لأن هذه الألفاظ معارف ؛ بسبب إضافتها للضمير ، والأصل فى الحال أن تكون نكرة بغير تأويل ، لا معرفة ، قدر الاستطاعة . وتفضيل إعرابها مفعولاً مطلقاً إنما يكون حيث يقتضيه المعنى ، فإذا اقتضى المعنى بيان الهيئة - وهذا من خصائص الحال - وجب النزول على ما يقتضيه .

(٥) نقل بعضهم - والأخذ بهذا أحسن - أن لها فعلاً من لفظها هو : هَذَّ ، يَهْذُ - هَذَا

- بمعنى - : أسرع ، يسرع - إِسْرَاعًا . ومن معانيها : كف - يكف .

إلى ضمير غير ضمير المخاطب ، أو إلى اسم ظاهر ، كالقليل الوارد في « لبيك » ، فقد سمع فيها : « لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي » بالإضافة لضمير الغائب . كما سمع فيها بالإضافة إلى اسم ظاهر في قول أعرابي استعان بآخر اسمه : « مِسُور » في دفع غرامة مالية فادحة ، فأعانه ، فأراد الأعرابي المستعين أن يَسْجُزِيَه خيراً على صنيعه ؛ فوعد بتلبية يَدَّيْ مِسُور إذا دعاه لأمر هام :

دَعَوْتُ - لِمَا نَابَنِي - مِسُورًا - فَلَبَّيْ (١) . فَلَبَّيْ يَدَّيْ مِسُورِ (٢)

فالمضاف هنا هو كلمة : « لَبَّيْ » ، والمضاف إليه اسم ظاهر ، هو كلمة : « يَدَّيْ . . . » المثناة . (وأصلها : « يَدَّيْنِ » ، حذفت النون للإضافة . وخص « اليمين » بالذكر لأنهما اللتان قَدَّمتا المال والمعونة للمستعين ، وبهما يكون إنجاز الأمور) .

وقول الآخر :

لَبَّيْ نَدَاكَ . لَقَدْ نَادَى فَأَسْمَعَنِي يَفْدِيكَ - سَنَ رَجُلٍ - صَحْبِي وَأَفْدِيكَ
ح - أن يضاف إلى الضمير مطلقاً : (سواء أكان للمتكلم أم لغيره ، وللمفرد أم لغيره ، وللمذكر أم لغيره . . .) مع امتناع القطع أيضاً ؛ مثل كلمة « وَحْدٌ » (٣) وكلمة : « كُلٌّ » المستعملة في التوكيد ؛ كدعاء بعضهم : (رَبَّنَا .

(١) مفعول هذا الفعل محذوف ، والتقدير : فلباني ، أو : فلبى ندائي .

(٢) فتلبية بعد تلبية ليدى مسور ، أبادر إليه إذا ناداني كما بادر إلى . فكلمة : « لَبَّيْ » مفعول مطلق ، مضاف لاسم ظاهر .

(٣) ما إعراب كلمة : « وَحْدٌ » ؟ وما نوع المضاف إليه بعدها ؟ جواب هذا في « الجمع » - ج ٢ ص ٥٠ باب : « الإضافة » - حيث يفهم منه أن : « وَحْدٌ » منصوب لزوماً . . . ، إما لأنه مفعول مطلق لفعل من لفظه ، يقال : وَحْدَ الرجل - بفتح الحاء - يَحْدُ - بكسرها - إذا انفرد ، وإما لأنه حال ، وإما على نزع الحافض . . . وقيل غير هذا . ولكن الآراء كلها تتفق على النصب ، مع اختلافها في سببه ، وفي عامله . ثم جاء في « الجمع » بعد ذلك مباشرة ما نصه - مع زيادة بضع كلمات للإيضاح - : (هو لازم الإفراد والتشكيك ؛ لأنه مصدر ، وقد يشئ شذوذاً ، أو يجر بعل ، فقد سمع : جلسا على وَحْدَيْهِمَا ، وقلنا ذلك وَحْدَيْنَا ، واقتضيت كل درهم على وَحْدِهِ ، وجلس على وَحْدِهِ . وقد يجر بإضافة ، والمضاف هو كلمة : نَسِيج ، أو قَرِيع - بوزن « كَرِيم » فيها - أو جُحَيْش ، أو عَيْيَر ، مصغرين ، مع إلحاق علامات التشنية ، والجمع بهذه الكلمات على الأصح ، يقال : هو نَسِيج وَحْدِهِ ، وقَرِيع وَحْدِهِ ، إذا قصد قلة نظيره في الخير - وأصله في الثوب ، لأنه إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله غيره . و « القريع » السيد .)

(وهو جُحَيْش وَحْدِهِ ، وعَيْيَر وَحْدِهِ إذا قصد قلة نظيره في الشر ، وهما مصغر « عَيْر » بمعنى : =

عليك وحدك أعتمد ، ومن اعتمد عليك فلن يكون وحدَه في معركة الحياة الطاحنة ؛ فلا تركني وحدى يا خير ناصر ومجيب (. . . ومثل قوله تعالى : « قل إن الأمر كله لله » ، وقوله تعالى : « وعلم آدم الأسماء كلها . . . » ، وقوله : « فسجد الملائكة كلهم أجمعون . . . » ^(١) و . . .

د - أن يضاف إلى اسم ظاهر ، أو ضمير ، مع امتناع القطع فيهما أيضاً ؛ كالكلمات : كِلَا - كِلْتَا - عند - لدى - سِوَى - قُصَارَى الشيء - حُمَادَى الشيء ؛ (ومعنى كل من هذين : غايته) . . . نحو : قول الشاعر :

كَلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضْدًا ^(٢) في النائبات ، وإِلَام ^(٣) الملمات ^(٤)
وقول الآخر :

كَلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ وَنَحْنُ - إِذَا مِتْنَا - أَشَدُّ تَغَانِيًا وَنَحْوُ : (كَلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا . . . - كَلْتَا هُمَا نَاضِرَةٌ يَانِعَةٌ . . .)
- (عند الشدائد تُعرَف الإخوان . وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو) -
(لدى الأمين تُصان الودائع ، ولديه تُحفظ الأسرار) - (قُصَارَى جَهْدِ الْمُنَافِقِ

= حمار ، و « جحش » وهو ولده ، (يذم بهما المنفرد باتباع رأيه) ويُنَال : هما نسيجا وحدهما ، وهم نسيجا وحدهم ، وهى نسيجة وحدها ، وهكذا . . . وقيل ، لا يتصل بكلمة « نسيج » . وأخواتها العلامات الدالة على التشنية والجمع ؛ فيقال : هما نسيج وحدهما . وهكذا .

وكلمة : « قَرِيع » لم يذكرها في التسهيل ، وذكرها أبو حيان ، وشيخه الشاطبي ، وزاد الشاطبي : رُجِيْلٌ (وحده) « آه كلام الهمع ، ونقله عنه الصبان مختصراً .

(١) يقول ابن مالك فيما سبق خاصاً بإضافة بعض الأسماء إلى ضمير المخاطب وحده ، أو إليه وإلى غيره من الضمائر :

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتَّمًا امْتِنَعُ إِيْلَاوُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ كَوَحْدٍ .. لَبِيٍّ .. وَدَوَالِيٍّ .. سَعْدَى .. وَشَدُّ إِيْلَاءٍ « يَدَى » . لِ « لَبِيٍّ »

أى : أن بعض الأسماء التى يتحتم إضافتها حيث وقعت من الأسلوب قد يمتنع أن يليه الاسم الظاهر . يريد : أن المضاف إليه بعد تلك الأسماء لا يكون اسماً ظاهراً ، وإنما يجب أن يكون ضميراً . وسرد بعض تلك الأسماء التى لا تضاف لاسم ظاهر ؛ ومنها : « وحد - لى » ، وحكم بالشذوذ على وقوع المضاف إليه اسماً ظاهراً ، وهو : « يد » بعد كلمة : « لى » .

(٢) مُعِينًا ، وسنداً ناصراً . (٣) نزول . (٤) الشدائد .

كسبٌ مؤقت، وخسارة دائمة. وقُصاراك ألاّ تنخدع بظاهره) — (حُمَادَى
المنافق كسبٌ سريع، وبلاء مقيم. وإن شئت فقل: حُمَادَاه ربح عاجل، وضياح
آجل) — (لا أبتغي سوى مرضاة الله؛ فكل شيءٍ سواها تافه رخيص).

مما تقدم يتضح أن كل حالات القسم الثانى الأربعة، لا يجوز فيها قطع
المضاف عن الإضافة مطلقاً.

(هذا، وسيجىء^(١) إيضاح الكلام على إضافة: «كلا، وكلتا» وما يتصل
بموضوعهما. ثم على كلمات أخرى ملازمة للإضافة).

وثالثها: ما يضاف وجوباً إلى جملة^(٢) اسمية، أو فعلية، ومنه «حيث»
و«إذ»^(٣). «وإذا»^(٤)

١ — فأما: «حيث» فأشهر استعمالاتها أن تكون ظرف مكان^(٥)... يضاف
للجملة^(٥) الاسمية، أو الفعلية، — والفعلية أكثر — سواء أكانت مثبتة أم منفية؛

(١) فى ص ٩٨ وما بعدها.

(٢) سيجىء فى «ب» من الزيادة (ص ٨٤) فائدة الإضافة للجملة دون المفرد، وأن المضاف فى
هذه الحالة واجب البناء إن كانت إضافته للجملة واجبة.
ويشترط فى الجملة الواقعة مضافاً إليه أن تكون خبرية؛ فلا تصح أن تكون إنشائية،
ولا أن تكون شرطية مبدوءة بـ «إن» الشرطية، أو ما يشبه «إن» فى التعليقات — طبقاً لما جاء فى «اللمع»
و«الصبيان» فى باب الجوازم، عند الكلام على ما يجزم فعلين —، كما يشترط أن تكون غير مشتملة على
ضمير يعود على المضاف؛ لأن المضاف إلى الجملة مضاف فى التقدير إلى مفرد هو مصدر منها
(على الوجه المبين فى ص ٨٤) فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف إليه، إلى المضاف كذلك
لا يعود منها إليه.

هذا إلى أن اشتغالها على ضمير يعود على المضاف قد يوهم — فى بعض الحالات — أنها نعت أو شيء
آخر غير المضاف إليه؛ فيتغير المعنى المقصود تبعاً لذلك؛ لأن معنى المضاف إليه يختلف عن معنى
النعت وغيره.

(٣) فى اللغة أسماء تشبه «إذ» فى دلالتها، وبعض أحكامها، سيجىء الكلام عليها
فى «٥٥» من ص ٨٧.

(٤) من النادر الذى لا يحسن القياس عليه أن تقع شيئاً آخر؛ كظرف زمان، أو غيره.
وليس بين الظروف المكانية — على الأرجح — ما يضاف للجملة إلا «حيث» (كما سيجىء فى صفحة ١٢٢)
وإذا أضيفت إلى جملة اسمية وجب — وقيل: لا يجب، وإنما يستحسن — ألا يكون الخبر فيها جملة
فعلية. والأشهر بناؤها على الضم.

وقد سبق الكلام عليها من ناحية الظرفية فى ج ٢ ص ٢٣١ باب الظروف.

(٥) مع ملاحظة الشروط التى تقدمت فى رقم ٢ و ٤ من هذا الهامش، وملاحظة شرط آخر
نص عليه المبرد فى كتابه: «المقنضب» — ج ٢ ص ٥٤ — هو ألا تكون محتومة بما الزائدة.

ومن الأمثلة قوله تعالى لأهل الجنة : « فَكُلُوا مِنْهَا — حَيْثُ شِئْتُمْ -- رَغَدًا » :
وقول الشاعر :

وقد يَهْلِك الإنسان من باب أمنه وينجو بإذن الله من حيث يحذر^(١)
وقول بعض الأدباء : « هنا تطيب الحياة ، حيثُ الشملُ ملتئمٌ » ، وفيضُ
الود غامرٌ ، وحيثُ الجمعُ مؤتلفٌ ، وإخوان الصفاء كثيرٌ .

وهي في كل أحوالها مبنية على الضم ؛ لما تَقَرَّر من أن الاسم الذي يُضاف
للجملة وجوباً يبنى وجوباً كذلك^(٢) ، ولا يجوز قطعها عن الإضافة لفظاً .

ويبيح فريق من النحاة إضافتها للمفرد مع بقائها مبنية على الضم ؛ نحو : أنا
مقيم حيثُ الهدوء ، وحيثُ الاطمئنان . وحيثه أن الأمثلة المسموعة الدالة على
إضافتها للمفرد أمثلة فصيحة ، وأنها على قلتها كافية للقياس عليها لأنها قلة
نسبية ، وليست قلة ذاتية^(٣) ، ولا داعي عنده لتأويل تلك الأمثلة^(٤) ، أو الحكم

(١) وبثل هذا قول الآخر يصف حبه ووفاءه :

تَغْلُغَلْ حَيْثُ لَمْ يَبْلُغْ شَرَابٌ وَلَا حَزَنٌ ، وَلَمْ يَبْلُغْ مَرُورٌ

(٢) لهذا الحكم بيان خاص بالظرف : « إذ » يجيء في ص ٨٣ .

(٣) أشرنا (في رقم ١ من الهامش ص ٦٥) وفي ص ٥٨٥ ج ٤ م ١٧٢ إلى : « القلة النسبية
والقلة الذاتية » ، — (وكذا في مواطن متفرقة من أجزاء الكتاب ومنها ص ٤٢٢ م ٩٠ ج ٢) . -- وقلنا
عن الأولى : إنها قلة من الأساليب الصحيحة تواجه كثرة من تلك الأساليب تخالفها في حكم . وكلا
النوعين في ذاته كثير العدد ، يصح محاكاته والقياس عليه ، ولكن أحدهما أكثر عدداً من الآخر ؛
فالآخر قليل بالنسبة للآخر . فالموازنة العددية بينهما تدل على زيادة أحدهما ونقص الآخر عنه ،
ولكنه نقص لا يمنع من القياس عليه أو محاكاته ؛ وهذا هو المراد من قولهم : « (إن التخريج على القليل
إذا كان قياسياً فصيحاً ، سائغ) » ا هـ — راجع حاشية الصبان ، ج ٢ باب : « الحال » عند الكلام
على تقدم الحال على صاحبها المجرور . . .

أما « القلة الذاتية » فقلة عددية أيضاً ؛ ولكنها بارزة واضحة في ذاتها ، لا تحتاج إلى موازنة بينها
وبين غيرها ؛ لصلتها العددية ؛ بحيث يمكن الحكم سريعاً بعدم صلاحيتها للقياس عليها أو محاكاتها .
— انظر ص ٣٢٥ — والحق أن تحديد هذه القلة الذاتية موضع خلاف شديد حتى اليوم . — وسيجيء في
ج ٤ ص ٥٨٥ باب جمع التكسير ، م ١٧٢ بيان مفيد عن معنى المطرد ، والكثير ، والآخر ،
والقياس ، والقليل ، والنادر ، والشاذ ، وما يقاس عليه وما لا يقاس .

(٤) ومن الأمثلة المسموعة . قول الشاعر :

أما ترى حيثُ سهيلٌ طالعاً نجم يضيء كالشهاب لامعاً

وقول الآخر :

ويبطعونهم تحت الحُبَا بعد ضربهم بببيض المواضي حيثُ لى العمائم

عليها بالشذوذ ، ويؤيده أن بعض النحاة - بناء على هذا المسموع - يجوز فتح همزة « أن » بعدها ، فتكون « حيث » في هذه الحالة مضافة ، داخلية على المفرد ؛ وهو : « المصدر المنسبك من « أن » مع معموليها » . كما يجوز كسر همزة « إن » ؛ فتكون داخلية على جملة ؛ هي : « المضاف إليه » . وهذا رأى شديد ، فيه تسمح وتيسير ؛ إذ يجرى اليوم على مقتضاه كثرة المثقفين ، وإن كان الأولى والأفضل محاكاة الأسلوب الأوضح والأقوى .

* * *

ب - وأما : « إذ » ^(١) فهي في أكثر أحوالها ظرف للزمان الماضي المبهم ^(٢) ، ومعناها : زمن ، أو : وقت ، أو : حين ؛ وتضاف للجملة بنوعيها ^(٣) وجوباً كقول المادح :

فرحنا إذ قدمت قدوم سعد
وإذ رؤياك ^(٤) في الأيام عيد
فقد أضيفت في أول البيت لجملة فعلية ماضوية ، وأضيفت في آخره لجملة اسمية . وإذا أضيفت لجملة فعلية وجب أن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى معاً ؛ كالمثال السابق ، أو معنى فقط (بأن يكون الفعل مضارعاً في لفظه دون زمنه ؛ فيصح أن يوضع مكانه ماضيه الحقيقي الزمن فلا يتغير المعنى ^(٥)) ؛

(١) سبق الكلام عليها بمناسبات أخرى في ج ١ ص ٢٦ م ٣ - وفي ج ٢ ص ٢٥٨ م ٧٩ باب : « الظرف » ، وفيه أحكام هامة لم تذكر هنا . ومن تمام الاستفادة الرجوع إليه ، وربط المسائل المشتركة المعروضة هنا وهناك

(٢) سبق الكلام عليه - في ج ٢ ص ٢٠٣ م ٧٨ وص ٢٢٥ م ٧٩ - بما ملخصه : أنه نكرة لا تدل على عدد محصور ، ولا على زمن محدود بأول معين ، وآخر مضبوط ؛ كالأمثلة المعروضة هنا (وقت - زمن - حين . . .) ويدخل في المبهم ما يدل على وجه من الزمان دون وجه ، مثل : عشية - صبح - غداة - .

وايضاً سبقت الإشارة للمبهم في هذا الجزء ص ٢٤ و ٦٦ وله إشارة في ص ٩١ وهامش ص ١٣٢ . (٣) مع ملاحظة ما تقدم من الشروط والإيضاحات في رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وملاحظة شرط آخر - نص عليه المبرد في كتابه المقتضب ، ج ٢ ص ٥٤ - هو : ألا يتصل بآخرها « ما » الزائدة . فهي في هذا مثل : « حيث » - كما تقدم في رقم ٥ من هامش ص ٧٨ .

(٤) الرؤيا هنا ، بمعنى : الرؤية الحسية التي هي المشاهدة البصرية في اليقظة ، فليست الرؤيا مقصورة على المنام ، كما يتوهم بعض الأدباء ، وقد نص بعض اللغويين على صحة استعمالها حسياً ومناماً ، (أى : في الحالتين .)

(٥) وقد اجتمعت الحالات الثلاث السالفة في قوله تعالى عن رسوله الكريم : « (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ؛ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ ، إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ؛ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ ..) » فقد أضيفت لجملة ماضوية ، ثم لجملة اسمية ، ثم لجملة مضارعية في اللفظ دون المعنى . - وستأتي الآية المناسبة أخرى في رقم ٣ من هامش ص ٨٦ -

كالذى فى قوله تعالى : « وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل » ، لأن الزمن الذى رُفعت فيه القواعد كان سابقاً على نزول الآية بما اشتملت عليه من مضارع وغيره . فلو وضع الماضى الحقيقى الزمن هنا مكان المضارع ما تغير المعنى ^(١)

وسبب هذا الوجوب أن « إذ » — فى الأغلب — ظرف لازمن الماضى المبهم ؛ فيجب أن يماثلها المضاف إليه فى نوع الزمن : كى لا يقع بينهما تعارض ، وأن يماثلها عاملها أيضاً ؛ ولهذا قالوا : (إن الجملة المضارعية لا تقع « مضافاً إليه » بعدها ، إلا حين يكون المضارع ماضى المعنى ، فيكون فى ظاهره مضارعاً وفى معناه ماضياً ^(٢)) كالأية ، وأن عاملها لا بد أن يكون دالاً على الماضى ؛ إذ لا يعمل فيما يدل على الماضى إلا مثله) .

هذا إن أضيفت لجملة فعلية ، أما إن أضيفت لجملة اسمية فيجب — وقيل : لا يجب ، وإنما يستحسن — أن يكون معنى هذه الجملة الاسمية قد تحقق قبل النطق بها ، أو أنه سيتحقق فى المستقبل على وجه لا شك فيه ^(١) . ومن المستقبح — وقيل : من الممنوع — أن يكون خبر المبتدأ فى هذه الجملة الاسمية —

(١ و ١) الأغلب أن « إذ » ظرف للماضى المبهم ، وقد تكون — على الأصح — هى ونظيراتها ، ظرفاً لازماً للمستقبل بمعنى : « إذا » حين تقوم القرينة الدالة عليه ؛ كالتى فى قوله تعالى : « الذين كذبوا بالكتاب ، وبما أرسلنا به رسلنا ، فسوف يعملون ؛ إذ الأغلال فى أعناقهم والسلاسل ، يُسْحَبُونَ فى الحميم ثم فى النار . . . » فكلمة « إذ » فى الآية ظرف للمستقبل بمعنى : « إذا » التى للظرف المستقبل ، بقرينة أن الوصف ليوم القيامة ، وبقريئة المضارع قبلها . أو يقال فى الآية ونظائرها : لما كان المعنى بعدها محقق الوقوع . — اعتبروا زمنه بمنزلة الماضى تأويلاً ، فهو من تنزيل المستقبل المضمون تحققه منزلة الماضى ، ويلجئون إليه لسبب بلاغى ؛ هو : القطع بأنه آت لا محالة . وغاية الرايين واحدة . وعلى هذا تكون « إذ » الظرفية لازماً الماضى إما حقيقة لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، وإما تأويلاً حين يكون المضاف إليه جملة مضارعية زمنها مستقبل ، ومعناها مضمون الوقوع ، أو جملة اسمية مضمونة التحقق . أو نقول : إنها بمعنى : « إذا » فى هاتين الحالتين . (انظر « ج » ص ٨٥ و « هـ » من ص ٨٧) .

(٢) ولو تأويلاً ، بأن يكون مغناه محقق الوقوع ، لا شك فى أنه سيتحقق حتماً — طبقاً لما سبق فى رقم ١ — كآية الروم ، (وهى مذكورة بتامها فى رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية) وتتضمن أنهم غلبوا ، ولكنهم سيغلبون بعد ذلك فى بضع سنين . ثم قال : « ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله » ، أى : ويوم إذ يغلبون . والمضارع هنا سيتحقق مغناه فى المستقبل ، لأن خبر الله عن شيء مستقبل لا بد أن يتحقق .

جملة ماضوية ؛ كالتى فى قولنا : حضرت إذا الجو اعتدل — كما سنعرف — ^(١) .
 ويجوز قطعها عن الإضافة لفظاً لا معنى ؛ فيحذف المضاف إليه (وهو)
 الجملة ، ويجىء التنوين عوضاً عن هذه الجملة المحذوفة ، كقوله تعالى : « ويومئذ
 يفرح المؤمنون بنصر الله ... » ^(٢) والأصل قبل الحذف : ويوم إذ يغلبون ^(٣)
 يفرح المؤمنون بنصر الله ^(٤)

وقطع « إذ » عن الإضافة لفظاً إنما يقع — فى الغالب — حين تقع « مضافاً
 إليه » والمضاف اسم زمان ؛ نحو : يومئذ ... — حينئذ ... — ساعتئذ ... ومن النادر
 الذى لا يقاس عليه غير هذا ؛ كما فى قول الشاعر :
 نهيتك عن طلابك أم عمرو بعافية وأنت إذ ^(٥) . . . صحيح
 والأشهر فى « الذال » عند التنوين تحريكها بالكسر للتخلص من التقاء
 الساكنين .

(١) فى « ج » ص ٨٥ . حيث بيان السبب .

(٢) وقد يحذف شطر الجملة الواقعة مضافاً إليه ، مع ملاحظة هذا المحذوف ، وتخيل وجوده ،
 إذ لا يتم المعنى إلا به ؛ كقول الشاعر :
 كَانَتْ مَنَازِلَ أَلْفٍ عَهْدُهُمْ إِذْ نَحْنُ—إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوَانًا
 فالتقدير : عهدهم إخواناً دون الناس إذ نحن إذ ذاك متحابون . فكلمة : « إذ » الأولى ظرف للفعل :
 « عهد » ، و « إخواناً » : مفعوله . و « نحن » مبتدأ ، خبره محذوف ، تقديره : متآلفون . والجملة
 من المبتدأ والخبر فى محل جر هى المضاف إليه . أما المضاف فكلمة : « إذ » الأولى أما كلمة : « إذ »
 الثانية فظرف للخبر المحذوف ، وهى مضاف ، و « ذا » مبتدأ ، خبره محذوف ، والتقدير : « كذلك » ،
 والجملة من المبتدأ وخبره المحذوف هى المضاف إليه ؛ فالأصل ؛ إذ ذاك واقع ، أو : كائن . . . ومثله :
 « والعيش منقلب إذ ذاك أفناناً » ، أى : إذ ذاك كذلك ؛ فليست مضافة لمفرد وإلا لم يتم
 المعنى الأساسى .

(٣) راجع الآية كاملة أول سورة الروم ونصها :

(أَلَمْ غَلِبَتِ الرُّومُ فى أَدْنَى الْأَرْضِ ، وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ،
 فى بِضْعِ سِنِينَ ، لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ، وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ
 بِنَصْرِ اللَّهِ) .

(٤) انظر رقم ١ و ٢ من هامش ص ٨١ .

(٥) التقدير : وأنت إذ نهيتك . . .

ولما كانت « إذ » واجبة الإضافة للجملة ، كانت واجبة البناء ؛ تبعاً لذلك ^(١) ،
لما تقدم ^(٢) من أن كل اسم واجب الإضافة للجملة ؛ يجب بناؤه ؛ سواء أكان
المضاف إليه (وهو : الجملة) مذكوراً ، أم محذوفاً قد عوض عنه التنوين ^(٣) . ولا شأن
لهذا التنوين بالإعراب أو البناء : فقد يوجد في آخر الأسماء المعربة وفي آخر المبنية ،
لأن أمره مقصور على التعويض ؛ كما عرفنا ^(٤) .

* * *

(١) - والبيان في ص ٧٨ ، وهو مع الشروط في رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وفي « ب » من ص ٨٤ -
ويقولون إن السبب في بنائها هو مشابهتها للحرف في الافتقار اللازم . وقد ناقشنا موضوع المشابهة (في ج ١
ص ٥٥ م ٦) ، وإنتهينا فيه إلى أن السبب الحق هو استعمال العرب ؛ ليس غير .

(٢) في رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وفي ص ٧٩ .

(٣) وفيما يضاف وجوباً إلى الجملة الاسمية والفعلية يقول ابن مالك :

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلَةِ : « حَيْثُ » و « إِذْ » . وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ
إِفْرَادُ « إِذْ »

والمعنى : ألزم النحاة : « حيث » - و « إذ » الإضافة إلى الجمل ؛ محاكاة للكلام العربي
الصحيح - بالشروط التي سبق إيضاحها في رقم ٢ و ٤ و ٥ من هامش ص ٧٨ .
ثم قال : وإن ينون « إذ » (وذلك بعد حذف المضاف إليه ، ومجيء التنوين عوضاً عن المحذوف)
كان من المحتمل الجائز إفرادها ، أى : قطعها عن الإضافة لفظاً ، لا معنى - كما شرحنا - وقد أكل
البيت الثاني بأحكام سنعرفها فيما يأتي مباشرة .

(٤) سبق إيضاحه ص ١ ص ٢٧ م ٣ .

زيادة وتفصيل :

١ - إذا أضيفت أسماء الزمان إلى جملة وجب أن تكون هذه الجملة غير شرطية^(١) ، وأن تكون مستوفية ببقية الشروط التي سلفت^(٢) .

ب - قلنا^(٣) إن الجملة الواقعة : « مضافاً إليه » هي في حكم « المضاف إليه » المفرد ؛ (أى : الذى ليس جملة) وأنها في تأويله من غير وجود أداة صابكة ، وذكرنا شروطها . ومن الممكن الوصول إلى هذا المضاف إليه الحكمى أو المؤول بغير حرف مصدرى سابك ، إما بالإتيان بمصدر الفعل في الجملة الفعلية مضافاً إلى فاعله ، وإما بمصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ في الجملة الاسمية ، ففى مثل : (وقفت حين أقبلَ الوالدُ - أسارع وقت يدعو الداعى للخير - أتكلم زمن الكلامُ مطلوبٌ ، وأستمع زمن الاستماعُ محمودٌ) . . . - يكون التقدير : (وقفت حين إقبالِ الوالد - أسارع وقت دعاء الداعى - أتكلم زمن طلب الكلام ، وأستمع زمن حمْد الاستماع) . وقد تقدّم^(٢) أن الذى يضاف للجملة وجوباً - لا جوازاً - يبنى وجوباً أيضاً .

وإذا كان الشأن فى الجملة الواقعة « مضافاً إليه » ما عرفنا ، فهل تفيد المضاف تعريفاً أو تخصيصاً ؟ .

الأحسن الأخذ بالرأى القائل^(٤) إن الحكم فى هذا متوقف على حالة المصدر الناشئ من التأويل (أى : على حالة المضاف إليه الحكمى ، أو : المؤول) فإن أضيف هذا المصدر إلى (فاعل أو مبتدأ) معرف اكتسب من المضاف إليه التعريف ، وانتقل منه للمضاف ، وإن أضيف إلى واحد منهما منكر ، اكتسب منه التخصيص وانتقل منه أيضاً للمضاف ؛ فشأنه شأن كل مصدر مضاف إلى المعرفة أو النكرة . .

(١) راجع التمع والصبان فى باب « الجوازم » عند الكلام على الأدوات التى تجزم فعلين

(٢ و ٢) فى رقم ٢ من هامش ص ٧٨ وفى ص ٧٩ .

(٣) فى « ج » من ص ٢ - وفى ص ٢٨ -

(٤) قد سبق فى ص ٢٨ .

بقي سؤال هام : لمّ الالتجاء إلى « المضاف إليه » الجملة ، دون الالتجاء المباشر إلى « المضاف إليه » المفرد الذي تؤوّل به ، ومعلوم أن الجملة إذا وقعت « مضافاً إليه » صارت في حكم المفرد وتأويله — كما تقدم ؟ — .

السبب : أن الجملة حين تقع « مضافاً إليه » — مباشرة — تفيد ما يفيد المفرد الذي تكون في حكمه ، تقديرأ ، ويحل محلها بعد أن تؤوّل به ، ولكنها تزيد فائدة أخرى لا يؤديها هذا المفرد ؛ هي : أنها تدل على مضي الزمن إن كانت ماضوية ، وعلى حاليتته أو استقباله وتجده أو عدم تجده إن كانت مضارعية ، وتدل على مجرد الثبوت وما يتصل به إن كانت اسمية ، فالمضاف إليه — وهو هنا المفرد الناشئ عن الجملة بعد تأويلها — مصدر يفيد مجرد الحدث ؛ (أي : المعنى الخالي من الدلالة على الزمن وما يلابسه ، ومن الدلالة على الثبوت وما يلازمه) ، بخلاف المضاف إليه إذا كان جملة فعلية ؛ فإنها تدل على الحدث مزيداً عليه الزمن بملاساته ، وإذا كان جملة اسمية ؛ فإنها تدل على المعنى مع إفادة الثبوت

ح — عند إضافة « إذ » لجملة اسمية ، الخبر فيها جملة فعلية ، يجب — وقيل : لا يجب ، وإنما يستحسن — ألا يكون الفعل ماضياً ؛ وعلى هذا يمتنع عندهم — أو يقبح — : جئت إذ الغائب جاء ، كما سبقت الإشارة ^(١) ؛ وحيثهم : أن « إذ » للزمان الماضي في أغلب استعمالاتها ، والفعل الماضي مناسب لها في الزمان ، فلا يسوغ الفصل بينهما وهما في جملة واحدة . أما إذا كان الفعل بعدها مضارعاً (ولا بد أن يكون بمعنى الماضي ، ولو تأويلاً — كما سلف ^(١) —) ففصله عنها وعدم فصله سواء ؛ كلاهما حسن ، نحو : سعدنا بترهة الأمس بين الجداول والبساتين ؛ إذ المياه تنعشنا بتدفقها وجريانها ، والأزاهر بطيها وأريجها . وإذ تداعبنا النسائم بلمساتها الندية المترفة

د — « إذ » ظرف ملازم للبناء ، في محل نصب على الظرفية ، ولا يخرج عن النصب المحلّي على الظرفية إلا حين يقع « مضافاً إليه » والمضاف لفظ دال

على الزمان^(١) ، كحينئذ ، ويومئذ . . . ففي هذه الحالة لا يكون ظرفاً^(٢) ، ولا يكون في محل نصب ؛ وإنما يكون مبنياً في محل جر ؛ مضافاً إليه . فأمره مقصور إما على البناء في محل نصب على الظرفية ، وإما على البناء في محل جر بالإضافة ، ولا محل له - عند كثرة النحاة - إلا أحد هذين ؛ فلا يكون مفعولاً به ، ولا بدلاً ، ولا غيرهما . وأما قوله تعالى : « واذكروا إذ أنتم قليل . . . » وقوله تعالى : « واذكروا في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً » فإن « إذ » ظرف لمفعول به ، محذوف ، وليست مفعولاً به في الآية الأولى ولا بدلاً في الآية الثانية . فالتقدير : واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم قليل . . . - واذكر قصة مريم إذ انتبذت . . . (أى : ابتعدت واعتزلت الناس . . .) لأن المعنى على ظرفية المفعول به المحذوف ، لا على مجرد المفعولية الأخرى ؛ أو : البدلية . . . فالمراد : اذكروا النعمة التي نالتكم في زمن معين ، هو زمن قللتكم - واذكروا قصة مريم في زمن انتبذها ، وليس المراد هنا اذكروا مجرد زمن القلة ، أو : مجرد زمن الانتباز ؛ لأن تذكر الزمن المجرد لا يفيد في تحقيق الغرض المعنوي المراد هنا^(٣) .

(١) أوضحنا - في رقم ٢ من هامش ص ٦٧ - أن الاسم الدال على الزمان يشمل ظرف الزمان ، وهذا ينصب على الظرفية ، ولا يخرج عنها إلا إلى شبه الظرفية ، وهو - في الغالب - : الجر بالحرف « من » كما يشمل كل : اسم آخر يدل على الزمان من غير ظرفية ، مثل : حين ، لحظة . . .

(٢) للسبب الذي تقدم في رقم ٥ من هامش ص ٦١ .

(٣) لا يوافق على هذا صاحب : « المعنى » ، وآخرون . ف ضربوا مثلاً لكلمة « إذ » الظرفية بقوله تعالى عن النبي عليه السلام : « إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا . . . » - وقد سبقت هذه الآية لمناسبة هامة أخرى في رقم ٥ من هامش ص ٨٠ - ول « إذ » الواقعة مفعولاً به بقوله تعالى : « واذكروا إذ كنتم قليلاً فكشركم . . . » ومثل هذا يقع كثيراً في أوائل القصص في القرآن ؛ فتكون - في رأيهم - « مفعولاً به » لفعل محذوف تقديره : « اذكر » ، أو نحوه . . . كقوله تعالى : « وإذ قال ربك للملائكة . . . » « وإذ قلنا للملائكة . . . » - « وإذ فرقنا بين البحر . . . » ول « إذ » الواقعة « بدلاً » بقوله تعالى « واذكروا في الكتاب مريم . إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً » وحجتهم في عدم إعرابها ظرفاً في الآيات السائفة أن إعرابها يقتضي الأمر بالتذكر في ذلك الزمن الماضي ، مع أن الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد مضى قبل توجيه الخطاب للمكلفين منها ؛ فيتعارضان ؛ وإنما المراد : تذكر الوقت نفسه ، لا التذكرفيه . وخالفهم الكثيرة بأن وقوع « إذ » الزمانية « مفعولاً » أو « بدلاً » أو شيئاً آخر غير الظرف والمضاف إليه - ليس مسموعاً عن العرب . وطال الجدل بين الفريقين . والحق أن « إذ » قد تكون « مفعولاً به » إذا كان المراد وقوع أثر العامل عليها ، لا فيها . وقد يكون =

وقد تجىء : « إذ » لإفادة التعليل ؛ كقوله تعالى : « وإن ينفعكم اليوم - إذ ظلمتُمْ - أنكم في العذاب مشتركون » ، أى : لأجل ظلمكم ، وبسببه . ولا تصلح هنا للظرفية ، لأن الظلم لا يكون يوم القيامة ، وإنما كان في الدنيا . وتعتبر في هذا الحالة : إمّا حرفاً زائداً للتعليل - وهو الأيسر - ، وإما ظرف زمان ، والتعليل مستفاد من قوة الكلام ، لا من اللفظ ^(١) .

وقد تجىء لإفادة المفاجأة ^(٢) ، بعد : « بينمّا » ^(٣) ، أو : « بينمّا » ^(٣) ، نحو قول الشاعر :

استَقْدِرَ ^(٤) الله خيراً ، وارضَينَ به فبينما العسيرُ إذ دارت مياسيرُ
وبينما المرءُ في الأحياءِ مغتبطُ . إذ صار في الرّمسِ ، تَغْفُوهُ الأعاصيرُ
ونحو : بينا نحن جلوس إذ أقبل غريب فأكرمناه . . .

والأحسن في هذا - وأشباهه - اعتبارها حرفاً معناه المفاجأة ، أو : حرفاً زائداً لتأكيد معنى الجملة كلها ؛ لا ظرف زمان ولا مكان .

هـ - سبق ^(٥) أن : « إذ » تكون في أغلب استعمالاتها - ظرفاً للزمان الماضي المبهم ^(٦) ، ومعناها : وقت ، أو : زمن ، أو : حين . . . أو . . . وأنها في هذه

= « بدلا » أو غيره إذا اقتضى المعنى خروجها عن الظرفية لشيء آخر . فلا داعى للتأويل من غير حاجة .

(١) يتضح هذا في مثل قولنا : « عوقب اللص إذ سرق » . باعتبار « إذ » للزمان ، فيؤدى ظاهر العبارة - إلى أن السرقة هي سبب العقاب ، وعلته .

(٢) أى : مفاجأة ما بعدها لما قبلها وقت تحقق معنى السابق . بمعنى : هجوه عليه بغتة عند ودوع معنى المتقدم .

(٣ و ٣) إذا اتصلت « ما » الزائدة ، أو « الألف » الزائدة بآخر الظرف : « بين » وجب أن يكون له الصدارة في جملته مع إضافته لهذه الجملة : (راجع الأحكام المتعددة في البيان الخاص . بهذا في ج ٢ باب : « الظرف » م ٧٩ ص ٢٦٨) ومنه قولهم في وصف أحد العظماء : « بينما هو حلیم أواب ، إذا هو أسد وثاب » . وجاء في القاموس ما نصه : (وبيننا وبيننا من حروف الابتداء) هـ أى من كلمات الصدارة .

(٤) أسأله أن يقدره لك .

(٥) في ص ٨٠ .

(٦) وردت إشارة للزمان المبهم وبعض أحكامه ، في رقم ٤ من هامش ص ٢٤ وفي ص ٦٦ و ٦٧ و ٩١ و ١٣٠ و ١٤٠ .

الحالة تضاف وجوباً للجملة بنوعيتها ، ولا بد في هذه الجملة أن يكون معناها ماضياً^(١) ولو تأويلاً ، أى : أنه قد تحقق فعلاً ، أو بمنزلة المتحقق ويتساوى في هذا الجملة الاسمية والفعلية

ونذكر هنا أن في اللغة كثيراً من الأسماء التي قد تشابه « إذ » في دلالتها السابقة ؛ (وهي : الدلالة على الزمن الماضي المبهم بصورة التي شرحناها) وقد تخالفها ، ومن هذه الأسماء التي قد تشابه حيناً وقد تخالف حيناً آخر : وقت - زمن - عصر - لحظة - برهة - حين وكذلك : يوم ، وساعة ، بشرط ألا يراد بواحد منهما مدة زمنية محدودة بساعات محصورة ودقائق معدودة ؛ وإنما يراد بكل واحد منهما ومما سبق ، مدة زمنية محضة ، لا تتقيد بعدد مضبوط من الساعات والدقائق ونحوها مما يفيد الحصر والتحديد .

وحكم هذه الأسماء - ونظائرها - أنها حين تكون بمعنى : « إذ » يجوز^(٢) أن تضاف إلى ما تضاف إليه « إذ » من الجملة بنوعيتها ، كما يجوز أن تضاف للمفرد ، أو لا تضاف مطلقاً . ولكنها إن أضيفت إلى الجملة يجب أن يتحقق في هذه الجملة بنوعيتها كل ما يجب تحقيقه حين يكون المضاف هو « إذ » وذلك بأن يكون معنى الجملة قد وقع فعلاً أو سيقع حتماً^(٣) و و - كما شرحنا - وأن تكون الجملة مستوفية الشروط التي تجعلها صالحة للوقوع مضافاً إليه^(٤) .

ومما تقدم نعلم أن بعض أسماء الزمان قد يشبه « إذ » في الدلالة المعنوية وفي الإضافة ، وآثارها ، مع مراعاة الفروق الأربعة الآتية :

(١) أن « إذ » لا تكون إلا في محل نصب على الظرفية ، أو في محل جر على الإضافة (تبعاً لرأى الكثرة ، وقد أبدينا ما فيه)^(٥) . أما « شبيهاتها » فتصلح للأمرين السالفين ، ولغيرهما مما يقتضيه الأسلوب ، فتقع مبتدأ ، وخبراً وفاعلاً ومفعولاً به وهذا شأن كل اسم من أسماء الزمان المختلفة ، ليس ظرفاً .

(١ و ١) طبقاً للبيان الذي سبق في ص ٨٠ ، وللتفصيل الذي في هامش ص ٨١ .

(٢) فليس بالواجب .

(٣) وقد سبقت الشروط في رقم ٢ من هامش ص ٧٨ .

(٤) في ص ٨٦ وفي رقم ٣ من هامشها .

(٢) أن إضافة : « إذ » الظرفية للجملة واجبة محتومة ، لفظاً ومعنى معاً ، أو معنى فقط — كما سبق^(١) — . أما إضافة « شبيهاتها » فجائزة للجملة ، وللمفرد ، ويجوز عدم إضافتها مطلقاً . . .

(٣) أن إضافة « إذ » للجملة الفعلية ، توجب أن تكون هذه الجملة الفعلية إما ماضوية لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط (بأن تكون الجملة الفعلية فعلها مضارع في الظاهر ، ولكن معناه ماض ، ومن الممكن أن يحل الماضي محله ، كآية السالفة ، وهي « وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ») — وإما ماضوية تأويلاً ، بأن يكون معنى المضارع مضمون التحقق في المستقبل .

وأما إضافتها للجملة الاسمية فلا تصح إلا حين يكون مدلولها قد وقع في الزمن الماضي وتحقق ؛ فإن كان سيقع في المستقبل وجب أن يكون وقوعه محققاً قاطعاً ؛ ليكون بمنزلة ما وقع في الماضي من ناحية التحقق واليقين ؛ وبهذا تكون « إذ » الأصلية في الظرفية هي للماضي حقيقة أو تأويلاً ، كما أشرنا^(٢) .

أما « شبيهاتها » فقد تكون للزمن الماضي وقد تكون لغيره . وقد تضاف للجملة جوازاً ، لا وجوباً . فإذا كانت « الشبيهات » للزمن الماضي وأضيفت لجملة فعلية أو اسمية كان حكم الجملة هنا كحكمها هناك من الناحية الزمنية ، أي : أن شأن الجملة (وهي : المضاف إليه) واحد مع « إذ » ومع الشبيهات بها الدالة على الزمن الماضي ؛ فإذا كانت الجملة فعلية وجب أن تكون ماضوية ، ولو تأويلاً وإن كانت اسمية وجب أن يكون مدلولها قد وقع فعلاً ، أو تأويلاً بأنه سيقع على وجه محتوم : كشأنها مع « إذ » .

(٤) بناء « إذ » واجب في جميع أحوالها بسبب إضافتها إلى الجملة^(٣) . . . أما شبيهاتها فيجوز فيها — عند إضافتها للجملة — البناء على الفتح^(٤) ، أو

(١) في ص ٨٠ و ٨١ وهامشها .

(٢) في رقمي ١ و ٢ من هامش ص ٨١ .

(٣) طبقاً لما سلف في ص ٨٣ .

(٤) انظر الحكم الرابع عشر في ص ٦٦ . ولا يصح البناء على غير الفتح . ويشترط لبنائها أن

تكون غير مثناة ، فإن كانت مثناة وجب إعرابها ، — طبقاً للمبين هنالك — .

.....

الإعراب على حسب ما يقتضيه الأسلوب . غير أن البناء على الفتح أحسن عند إضافتها إلى جملة فعلية ، فعلها مبنى أصالة ، كالماضي ، أو مبنى عرضاً ؛ كالمضارع المبني لاتصاله بإحدى النونين ، والإعراب أحسن عندما يكون المضاف إليه جملة مضارعية مضارعها معرباً ، أو جملة اسمية ^(١)

ونلاحظ أن جواز البناء والإعراب ليس مقصوراً في الشبهات على الحالة التي تكون فيها دالة على الزمن الماضي ، وإنما هو عام ينطبق عليها في حالتها دلالتها على الماضي أو غيره . إلا أنها في حالة الدلالة على الماضي الحقيقي ، أو التأويل - وقد شرحناهما ^(٢) - تكون بمعنى : « إذ » وفي حالة الدلالة على المستقبل تكون بمعنى : « إذا » الخاصة به . ومن الأمثلة :

أ - انقضى حينٌ عجيبٌ على الإنسانية ؛ حينٌ ساد الجهل ، وشاع الظلم ، وانتشرت الأوهام . وقد اختفى اليوم كثيرٌ من تلك البليات ، « وسيقبل حينٌ آخر ؛ يكون الناس فيه أقرب إلى السعادة ، وأدنى إلى الاطمئنان ، حين تخضع الأمم والأفراد لدواعي المساواة ، وأحكام العدالة ، حين لا قوىٌ مُسيطرٌ ، ولا ضعيفٌ مستذلٌ . ومثل قول الشاعر :

ألم تعلمي - يا عمر كـ ^(٣) الله - أني كريم على حين الكرام قايـلٌ

وقول الآخر :

ولستُ أبالي حينَ أقتلُ مسلماً على أي حال كان في الله مَصْرَعِي

ب - مضى وقتٌ وجاء آخر ؛ وقتٌ أكرم الناس فلاناً لماله ، ووقتٌ أكرم الناس فلاناً لأعماله - سيُقبل الوقت المأمول بعجائبه ؛ وقتٌ يصل الناس إلى كشف الفضاء المجهول ، وغزو الكواكب ، وقتٌ لا أرضٌ ممهدة وحدها ، ولا أجرام سماوية محتفظة بأسرارها

ج - أين نحن من أمس ؛ زمن كان العلمُ أملاً بعيداً ، وغاية لا تدرك ؟ وما شأنه في حاضرنا ، زمن يناله من يريده ، ويدركه من يرغب فيه ، زمن الأسبابُ ميسرةٌ ، والوسائلُ مبدولة وهكذا

(١) سبقت الإشارة المفيدة لهذا في ص ٦٨ . (٢) في ص ٨١ وهامشها .

(٣) سبق إعراب هذا الأسلوب في رقم ٥ من هامش ص ٦٨ ، حيث ذكر البيت لمناسبة هناك .

فإن فقدت هذه الأسماء دلالتها على الماضي — ولو تأويلاً — أو إبهامها ، لم تكن محتومة الشبه « بإذ » ، في الإضافة التي أوضحناها ونوعها ، ولم تجر مجراها وجوباً . فعند فقدانها للدلالة على الماضي تضاف — جوازاً — إلى الجملة الفعلية فقط ، وتكون بمعنى : « إذا » — كما تقدم — ؛ نحو : أجيئك حين يجيء الصديق الغائب ، وأزورك زمن يزورنا . ويجرى عليها في هذه الحالة من ناحية إعرابها وبنائها ما كان يجري عليها من قبل مما شرحناه . ولا يصح — عند الأكثرين — أن تضاف في هذه الحالة إلى الجملة الاسمية ؛ لأنها تكون بمعنى : « إذا » الدالة على المستقبل الخالص ، والتي لا تضاف للاسمية ^(١) — .

وعند فقدانها الإبهام يصح أن تضاف للمفرد ، أو لا تضاف إليه ، على حسب المعنى ؛ ولا يصح أن تضاف لجملة ، مثل شهر — حول — سنة — عام وغيرها من المعدادات المحددة ، نحو : شهر رمضان مبارك ، وحولنا الحال طيب .

وهذه المناسبة تذكرنا بالمسائل الثلاث التي سبقت قريباً ^(٢) ، والتي يجوز أن يستفيد فيها المضاف المعرب من المضاف إليه البناء (بالشروط والانتفصيات الخاصة بكل مسألة) ، وهي إضافة اسم الزمان المبهم ، المعرب في أصله . . . إلى جملة

(١) — كما سيجيء في ص ٩٣ — وهذا رأى جمهرة النحاة . لكن وردت أمثلة مسموعة وقع فيها المضاف إليه جملة اسمية ؛ منها قوله تعالى : (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ) .
وقول الشاعر المسمى بسواد .

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ
ولا مانع من الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس على هذا ؛ بشرط أن يكون فى الكلام ما يدل على أن معناه سيقع فى المستقبل ، وأنه محقق الوقوع ؛ فيكون المستقبل فيه بمنزلة الماضى ، لتحقيق وقوعه ؛ كما فى الآية والبيت ؛ فإن فتنة النار مستقبلة محققة ، وكذلك الشفاعة يوم القيامة ؛ سواء أكانت تغنى أم لا تغنى ، ولا داعى للتأويل . (وانظر رقم ١ و ٢ من هامش ص ٨١) .

(٢) فى ص ٦٦ ،

وهناك أحكام خاصة بالمبهم فى رقم ٤ من هامش ص ٢٤ وفى ص ٦٦ و ٦٧ و ٩٠ و ١٣٠ و ١٣٩ .

فعلية، وإضافته إلى مفرد مبنى، مثل : حينئذ ويومئذ، وإضافة الاسم المعرب المتوغل في الإبهام والذي لا يدل على زمان - إلى مفرد مبنى، كإضافة : غير - مثل - شبه . . . و . . . ، إلى الضمائر أو غيرها من المبنيات ^(١).

* * *

(١) يقول ابن مالك في أسماء الزمان الشبهات بكلمة : « إذ » .

... وما « كَإِذْ » مَعْنَى ، كَإِذْ أَضِيفَ جَوَازًا ؛ نَحْوُ : حِينَ جَاءَ ، نُبِذَ يريد : ما كان مثل « إذ » في كونه اسم زمان ماضٍ مبهم ، فإنه يضاف جوازاً - لا وجوباً - إلى مثل ما تضاف إليه « إذ » من الحمل الفعلية والاسمية ؛ مع ملاحظة ما قد يكون بين الإضافتين من فوارق أوضحناها في ص ٨٨ وما بعدها . وضرب مثلاً لما يشبه « إذ » هو : حين جاء الخائن نبذ شأنه . . . أى : ما كان مثل « إذ » في المعنى فإنه يضاف مثلها للجمل ، ولكن إضافته جائزة ، لا واجبة .

وَأَبْنِ ، أَوْ أَعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا وَأَخْتَرْ بِنَا مَتَلُوْ فِعْلٍ بُنِيَا وَقَبْلَ فِعْلٍ مُّعَرَّبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ أَعْرِبْ . وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْسَدَا (يفسد = يُفْسَلَط) أى : ابن أو أعرب ما جرى عليه شبه « إذ » ولكن المختار بناء ما يتلوه فعل مبنى ، وإعراب ما بعده مبتدأ أو فعل معرب . ومن بنى في جميع الحالات فلن يُفْسَلَط .

ورابعها — ما يضاف وجوباً إلى الجملة الفعلية دون غيرها . ومنه : « إذا »^(١)
 الشرطية الدالة على الزمان المستقبل ، نحو قول الشاعر :
 وإذا تباعُ كريمةٌ أو تُشتَرى فسواك بائعها وأنت المشتري
 ووقوع الماضي في جملة شرطية أو جزائها لا يخرجها عن الدلالة على الزمن
 المستقبل ؛ (لأنها تجعل زمن الماضي للمستقبل ، شأنها في هذا شأن جميع
 أدوات الشرط غير الامتناعي) ، نحو : إذا غدر المرء بصاحبه كان بسواه أغدر .
 وقولهم : إذا عثر الكريم أخذ بيده الكرام^(٢)
 ومنه : « لَمَّا »^(٣) الظرفية ؛ كقوله تعالى : « فلمّا جاء أمرنا نجّيناً صالحاً
 والذين آمنوا معه برحمة منّا » ، وقول الشاعر :
 عتبتُ على عمرو ، فلما فقدتهُ وجربت أقواماً بكيت على عمرو
 ومنه ألفاظ أخرى منشورة في المراجع اللغوية والأدبية^(٤) .

(١) وهي مبنية دائماً — .

وقد سبق الكلام على : « إذا » بتفصيل مناسب (في ج ٢ ص ٢٦٠ م ٧٩ باب : الظرف) يشمل
 سرد معانيها ، وأحوالها ، وأحكامها المختلفة . وسيجيء الكلام عليها بمناسبة أخرى ، ولغرض آخر ؛ هو :
 « الشرطية » في ج ٤ ص ٣٣٣ م ١٥٦ باب : « الجوازم » — .
 واكتفى ابن مالك ببیت واحد سجل فيه أنها من الأسماء التي تضاف إلى الأفعال لزوماً ، ولم يزد شيئاً ؛
 حيث يقول :

وَالزَّمُوا « إِذَا » إِضَافَةً إِلَى جُمْلِ الْأَفْعَالِ ؛ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى

(هن إذا اعتلى : تواضع وتساهل إذا أظهر رفيقك أو غيره الاعتلاء ؛ أي : التكبر) .
 (٢) ويجوز أن يحذف المضاف إليه (أي : الجملة) ويحيى التنوين عوضاً عنه ؛ كقولهم :
 من يحمّد الفضل فليس إذاً يعمّد من أهله . التقدير : فليس إذاً (يحمّده) يمدُّ من أهله . فحذفت
 الجملة الواقعة مضافاً إليه ، وجاء التنوين عوضاً عنها .

(راجع ج ١ من التصريح والصبيان في مبحث تنوين العوض) .

(٣) تسمى : « لما الحينية » ؛ لأنها بمعنى كلمة : « حين » عند من يجعلون « لما » ، اسماً .
 وقد سبق — في ج ٢ ص ٢٧٥ م ٧٩ باب : « الظرف » — إيضاح الكلام عليها بتفصيل لاغنى عنه ،
 ولا سيما البيان الخاص بشرطها ، وجوابها ، ونوعهما ، وتقدم هذا الجواب . وسيجيء لها إشارة مفيدة —
 بمناسبة الكلام على أنواع « أن » — ج ٤ ص ٢٢١ م ١٤٨ باب : إعراب الفعل .

وهي غير « لَمَّا » الحرفية الجازمة التي سيجيء الكلام عليها في ج ٤ م ١٥٣ ص ٣٠٥ — وغير « لما »
 الحرفية التي بمعنى « إلا » المفيدة للاستثناء والتي سبق إيضاحها في بابها (ج ٢ م ٨١ ص ٢٥٤ . .)
 (٤) سنذكر بعضها في « ب » من الزيادة والتفصيل .

زيادة وتفصيل :

١ - أشرنا ^(١) إلى أسماء الزمان التي تشبه « إذ » في الدلالة على الزمان ، الماضي ، المبهم ، ومنها : حين - وقت - زمن - لحظة - ... ، ونعيد ما قلناه هناك من أنها تضاف جوازاً إلى ما تضاف إليه : « إذ » ؛ من الحمل الاسمية ، والفعلية ، بشرط دلالة هذه الحمل على الماضي والإبهام معاً ، بالتفصيل والإيضاح السالفين . فإن فقدت الماضي المقصود لم تكن بمعنى « إذ » وإنما تصير بمعنى « إذا » الدالة على الزمن المستقبل الخالص ، فعند إضافتها تضاف - مثلها - إلى الحمل الفعلية ، دون الاسمية ^(٢) . نحو : أسافر غداً حين تبدأ العطلة ، وسأركب الطائرة زمن أجدّها مهياً . . .

وتحتفظ هذه الأسماء الزمانية لنفسها بجواز البناء والإعراب عند إضافتها للجملة ؛ سواء أكانت بمعنى : « إذ » أم بمعنى « إذا » ؛ فهي جائزة البناء والإعراب في حالتها دلالتها على الماضي ، أو على الاستقبال ، إلا أن البناء أحسن حين يكون المضاف إليه جملة فعلية فعلها مبنى . والإعراب أحسن حين يكون فعلها معرباً ، وحين يكون المضاف إليه جملة اسمية - كما سبق تفصيله هناك - . أما إذا فقدت الإبهام فيجوز إضافتها للمفرد ، أو عدم إضافتها إليه على حسب المعنى ، ولا يصح إضافتها للجملة ^(٣) . . .

ب - قد أضيف إلى الجملة الفعلية جوازاً ألفاظ مسموعة غير زمانية ، ولكنها تشبه الزمانية في أنها بمنزلة الزمن والوقت لارتباطها به . ومنها كلمة : « آية » ؛ بمعنى : « علامة » . والوقت علامة لمعرفة الحوادث وترتيبها ، كما أن العلامة تتصل بالوقت ، فصحّ إضافة : « آية » إلى الجملة الفعلية كما يضاف الوقت إليها : لأنهما في النتيجة ينتهيان إلى شيء واحد ^(٣) . . . قال قائلهم :

(١) في « ٥ » من ص ٨٧ .

(٢ و ٢) يلاحظ التفصيل الذي في ص ٨٠ وهامش ص ٨١ .

(٣) هذا تعليلهم الصناعي . والتعليل الحق هو استعمال العرب .

ألا من مبلغ عني تميمًا بآية ما يُحبون^(١) الطعاما
بآية يُقدِّمون^(١) الخيل شعشًا كأنَّ على سَنَابِكها مُداما

وكلمة : « آية » المسموعة بهذا القصد لا تُضاف جوازاً إلا للجملة الفعلية ، بشرط أن يكون فعلها متصرفاً ، سواء أكان مقروناً « بما » النافية^(٢) ، أو المصدرية ، أم غير مقرون . إلا أن أن بعض النحاة يوجب تقدير « ما » المصدرية الظرفية عند عدم وجودها ، أو تقدير كلمة : « وقت » قبل الجملة الفعلية ؛ لتكون الإضافة من نوع إضافة أسماء الزمان التي شرحناها . وهذا خلاف شكلي ؛ لا أثر له .

لكن كلمة : « آية » لا يسرى عليها ما يسرى على أسماء الزمان السالفة من جواز الإعراب والبناء عند إضافتها للجملة ، وإنما يبقى لها حكمها الذي كانت تستحقه قبل إضافتها . وعلى هذا تكون كلمة : « آية » في البيت الثاني معربة مضافة إلى الجملة المضارعية ، والمراد : أبلغهم كذا ، بعلامة إقدامهم الخيل شعشًا متغيرة من التعب وهي معربة مضافة في البيت الأول إلى المصدر المؤول من « ما » المصدرية^(٣) والجملة المضارعية . والمراد ؛ إذا رأيت تميمًا فبلغهم عني الرسالة . فكأن قائلًا قال : بأى علامة تُعرف تميم ؟ فأجاب : بعلامة ما يحبون الطعام .

ومن تلك الألفاظ السماعية كلمة : « ذى » في قولهم : (اذهب بذى تسلم^(٤)) واذهبًا بذى تسلمان ، واذهبوا بذى تسلمون) ، والمسموع في كلمة : « ذى » الجر « بالباء » في هذا الأسلوب . والمعنى : اذهب بأمر هو سلامتك التي تلازمك ،

(١ و ١) ورواية أخرى يبتدئ المضارع فيها بثناء الخطاب ، بدلا من ياء الغائب .

(٢) مثل قولهم : بآية ما كانوا ضعافاً ولا عزلاً .

(٣) يصح أن تكون « ما » زائدة . والجملة المضارعية بمدّها هي المضاف إليه . ويجرى تأويل

المضاف إليه على الطريقة التي سبق شرحها في تأويل الجملة الواقعة مضافاً إليه ، ص ٨٤ .

(٤) هذا الأسلوب هو الذي وعدنا (في رقم ٢ من هامش ص ٤٤) أن يكون إيضاحه هنا .

ولا تفارقك ؛ فكأن القائل يريد : اذهب ومعك أمر ؛ وهذا الأمر هو ؛ سلامتك الملازمة لك . ولما كانت الإضافة للجملة الفعلية هي في تقدير الإضافة للمفرد (وذلك بالإتيان بمصدر الفعل مضافاً إلى فاعله ؛ — كما سبق ^(١)) — كان التأويل : اذهب بأمر سلامتك ، أى : اذهب ومعك أمر هو سلامتك المصاحبة لك — اذهباً بأمر سلامتكما — اذهبوا بأمر سلامتكم . . .

ويرى بعض اللغويين أن « ذى » فى الأساليب المسموعة السابقة معناها : « الذى » فالمراد : اذهب بالذى تسلم به ، أى : بسلامتك ؛ مصحوباً بها ، أو أن معناها : الوقت .

والمعاني الثلاثة متقاربة ، وفيها تكون الإضافة من نوع إضافة « المسمى إلى الاسم » سماعاً ^(٢) . فالمسمى هو : « ذى » ، بمعنى : الأمر ، وهذا الأمر المعين وذاته . . . اسمه : « السلامة » ^(٣) ، أو : بمعنى « الذى » أو الوقت . والمراد منهما : السلامة أيضاً ^(٤) .

(١) فى آخر هامش ص ٢ — والبيان فى : ص ٢٨ وفى « ب » من ص ٨٤ . . .

(٢) سبق لها الإشارة بمناسبة أخرى فى ص ٤٢ .

(٣) راجع فيما سبق ج ٣ ص ١٨ من شرح المفصل ، والجمع ج ٢ ص ٥١ (باب

الإضافة) .

(٤) فالبناء للمصاحبة ، أو : بمعنى « فى » . . .

الضمير مطلقاً، مع امتناع القطع.
(وَحْدَ.....)

ضمير المخاطب مع امتناع القطع.
(لَيْتَ.....)

اسم ظاهر مفرد مع امتناع القطع
(أَوَّلُ.....)

اسم ظاهر أو ضمير مع امتناع القطع
(كَلَّا - كَلَّا)

اسم ظاهر، أو ضمير، مع جواز القطع
عن الإضافة. (كَلَّ - بَعْضٌ.....)

مفرد

وجوباً

بضفاف

الانقسام

جسواً
كثير من الأسماء
المعربة

لايضفاف
(كأكثر البنات)

جملة

فعليّة فقط
(أنا... وما يشبهها)

اسمية أو فعلية
(أنا... وما يشبهها)

وفيما يلي حصص مركز (١) لكل ما تقدم من أقسام المضفاف ، وأنواع المضفاف إليه .

المسألة ٩٥ :

أسماءٌ أخرى واجبة الإضافة :

(كَلَا ، وَكِلْتَا^(١) - أَيْ - لَدُنْ ، وعند - غَيْرَ ، ونظائرها - . . .) .

« كَلَا » : اسم مفرد في اللفظ ، مثنى في المعنى ؛ لأنه يدل بصيغته على

اثنين مذكرين ؛ نحو : كَلَا طَرَفَتِي الأُمُورِ ذَمِيمٌ ، ونحو :

إِنَّ الْمَعْلَمَ وَالطَّيِّبَ كِلَاهُمَا لَا يَنْصَحَانِ ؛ إذا هما لم يُكْرَمَا

و « كِلْتَا » : اسم مفرد في اللفظ ، مثنى في المعنى ؛ لأنه يدل بصيغته على

اثنين مؤنثين ؛ نحو : كِلْتَا الْخَصَلَتَيْنِ رَذِيلَةٌ ؛ الضَّعْفَةُ وَالْكَبِيرُ . ونحو :

الثروة والشهرة ، كِلْتَاهُمَا من أسباب الجاه .

ولأن « كَلَا وَكِلْتَا » مفردين لفظًا ، مُثْنَيْنِ معنى^(٢) ، جاز في خبرهما ،

- وفي كل ما يحتاج إلى المطابقة بينه وبينهما - مراعاة لفظهما ، وهو الأفصح ،

ومراعاة معناهما وهو فصيح ؛ كقولهم : (كَلَا الرَّجُلَيْنِ عَظِيمٌ ؛ من دعا للخير ،

ومن استجاب له) - (كَلَا الْقَائِدَيْنِ بَطْلَانٌ ؛ هذا يقود جيوشه في غمرات الحروب

وهذا يقود أعوانه في ميادين الإصلاح) - (كِلْتَا الزَّعِيمَتَيْنِ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لأَعْمَالِ

البر ، ولم تدخر وَسْعَةً) - (كِلْتَا الْمَدِينَتَيْنِ وَقَفَتَا في وجه العدو الْمُغِيرِ حتى ارتد

خاسرًا . . .) .

و « كَلَا » و « كِلْتَا » من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظًا ومعنى معًا ،

ولا بد في المضاف إليه بعدهما أن يجمع ثلاثة شروط .

(١) سبق الكلام عليهما بمناسبة أخرى (هي : بيان حكمهما الإعرابي . . .) في ج ١ ص

١١١ م ٩ - المثنى وملحقاته . وهما في لفظهما المفرد مع إفادتهما معنى : التثنية « شبيهتان بلفظة :

« كل » ؛ في أن لفظها مفرد ، لكنها تدل على معنى غير مفرد ، هو ؛ معنى الجمع .

(٢) تتضح هذه الدلالة في مثل : الرجلان كلاهما مسافران . فالمعنى الرجلان الاثنان

مسافران . وفي مثل : الرجلان كلاهما مسافر ، يكون المعنى : الرجلان كل واحد منهما مسافر ،

أى : أنه يصح أن يحل محلها إما كلمة : (الاثنان) ، وإما : (كل واحد منهما) . وهذا

على حسب الأساليب ؛ كما في المثالين السالفين . والنتيجة في الحالتين واحدة ؛ وهي دلالتها على

اثنين . ومثلها : « كِلْتَا » .

الأول : أن يكون دالاً على اثنين أو اثنتين ؛ سواء أكان اسماً ظاهراً ، أم ضميراً^(١) بارزاً ، كقوله تعالى : « كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا . . . » . وقوله تعالى : « وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ، وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ، إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ، فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَف . . . » . وإنما كانت دلالة على التثنية شرطاً لأن الغرض من « كِلَا » و « كَلَّمَا » هو تقوية التثنية في هذا المضاف إليه ، وتأكيدها ، فإذا لم يكن مثل وقع التعارض بين المضاف والمضاف إليه .

الثاني : أن يكون كلمة واحدة . (وهذه الكلمة الواحدة هي التي تقوم بالدلالة على المثني ؛ من غير سرد أفراده متعددةً ، ولا ذكرها متفرقة) فلا يجوز قرأت كلتا المجلة والرسالة ، ولا عاونت كلا الأخ والصدیق . وقد وردت أمثلة قليلة مسموعة لم يتحقق فيها هذا الشرط ، فلم توافق كثرة النحاة على القياس عليها ، منها :

كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَصْدًا ۖ ۖ ۖ فِي النَّائِبَاتِ ، وَالْمَامِ الْمَلِمَاتِ
والثالث : أن يكون معرفة كالأمثلة السالفة ، فلا يجوز أن يكون نكرة عامة ؛ كالتى فى مثل : حضر كلا رجلين ، وانصرفت كلتا امرأتين ؛ فإن كانت النكرة مختصة فالأحسن الأخذ برأى من يجوز وقوعها مضافاً إليه بعد « كلا وكلتا » ؛ فيصح المثالان السابقان — وأشباههما — بعد التخصيص ؛ فيقال : حضر كلا رجلين عالمين ، وانصرفت كلتا امرأتين أدبيتين^(٢) .

(١) إذا كان المضاف إليه اسماً ظاهراً دالاً على اثنين سمى : « مثنى لفظاً ومعنى » أما إن كان ضميراً بارزاً دالاً على اثنين ، أو : اسم إشارة للمفرد ولكنه يدل على اثنين بقرينة خارجة عن لفظه ؛ فإنه يسمى : « مثنى معنى » فقط . ومتى كانت دلالة على التثنية بقرينة خارجية ؛ كاسم الإشارة — سميت « دلالة مجازية » (كما سيأتى فى الزيادة . وكما سبق البيان فى ج ٩ ص ١٠٨ وهامشها رقم ١ وفى ص ١١١)

(٢) وإلى الشروط الثلاثة أشار ابن مالك باختصار حيث يقول :

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرِّفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ أَضْيَفِ « كِلْتَا » وَ « كِلَا »
يريد : أضيفت « كلتا وكلا » لمفهم اثنين (أى : لما يدل على اثنين) مع تعريفه ، وعدم تفرق أفرادها .

زيادة وتفصيل :

١ - اشترطنا هنا ^(١) أن يكون « المضاف إليه » دالاً على اثنين ، أو اثنتين ، سواء أكان اسماً ظاهراً أم ضميراً بارزاً . هذه الدلالة قد تكون بلفظه الصريح في التثنية ، الحقيقي فيها (لا المجازي) نحو قوله تعالى : « كَلِمَاتُ الْيَوْمِ آتَتْ أَكْلَهُمَا » ، وقوله : « إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا » . فالمضاف إليه وهو كلمة : « اليتيمين » ، وكلمة : « هما » - من الألفاظ الصريحة في التثنية ، التي تؤدي معناها على وجه الحقيقة لا المجاز . وقد تكون الدلالة بلفظه الحقيقي ، ولكنه مشترك اشتراكاً معنويّاً بين المثني والجمع ، كالضمير : « نا » فإنه صالح من جهة المعنى للأمرين ؛ كقول الشاعر :

كَلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدَّ تَغَانِيّاً

وقول الآخر :

كُونُوا كَمَنْ وَأَسَى أَخِيهِ بِنَفْسِهِ نَعِيشُ جَمِيعاً ، أَوْ نَمُوتُ كَلَانَا

وقد تكون بلفظه الذي دخله التوسع والمجاز ؛ فصار يدل على اثنين دلالة أساسها التوسع والمجاز ، لا الحقيقة اللغوية ، كقول الشاعر :

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَالْشَّرِّ مَدًى (٢) وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ (٣) وَقَبِيلٌ (٤)

فكلمة : « ذا » تدل في حقيقتها اللغوية على المفرد المذكر ، ولكنها تدل هنا بمعناها على المثني ؛ لأنها إشارة إلى ما ذكر ؛ وهو : الخير والشر ؛ فالمراد : « كلا » ما ذكر من الخير والشر . . . وهذه الدلالة مجازية (٥) ؛ لأن دلالة « ذا » على غير الواحد مجازية ؛ كالتثنية ؛ في هذا البيت ، وكالجمع في قول لبيد :

(١) في ص ٩٩ . (٢) غاية ينتهي عندها . (٣) ما يستقبلك من الشيء .

(٤) طريق واضح . أو : جهة . والمعنى : إن كلا من الخير والشر له نهاية ، وكلاهما أمر واضح

يستقبل الناس ، وهو معروف لهم ؛ كالطريق الواضح المطروق . أو : كلا الخير والشر ذوي نهاية ، وله وجهة ينصرف إليها .

(٥) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

ولقد سئمتُ من الحياة وطولها

 وسؤال هذا الناس كيف لسيّد ؟
 ب - لا تضاف « كلا وكلتا » لشيء من الضمائر إلا لوأحد من ثلاثة ؛
 هي : « نا » ، و « الكاف » المتصلة بالميم والألف ، و « الهاء » المتصلة بالميم
 والألف . (أى : كلانا - كلاهما - كلتانا - كلتا كما - كلتاها) .
 ح - حكم « كلا » و « كلتا » من الناحية الإعرابية موضح فى مكانه
 المناسب من الجزء الأول ^(١) عند الكلام على المثنى ، وملاحقته . ومضمونه : أن لهما
 حالتين ؛ إحداهما : إعرابهما إعراب المثنى ، والأخرى إعرابهما إعراب الاسم
 المقصور :

(١) فيعربان إعراب المثنى بشرط إضافتهما إلى ضمير دال على التثنية ؛
 سواء أكانتا للتوكيد أم لغيره . فتى أضيفت إحداهما للضمير الدال على التثنية
 وجب إعرابهما إعراب المثنى . فمن أمثلة استعمالهما للتوكيد : (أعجبنى النابغان
 كلاهما - أكرمت النابغيتين كليهما - أثبتت على النابغيتين كليهما) -
 (فازت الطبيبتان كلتاها - مدحت الطبيبتين كليهما - أصغيت إلى الطبيبتين
 كليهما) . ومن أمثلة استعمالهما فى غير التوكيد مع إعرابهما كالمثنى : جاء كلاهما
 أو كلتاها - رأيت كليهما ، أو : كليهما ، استمعت إلى كليهما ، أو : كليهما .
 ولا بد عند استعمالهما للتوكيد أن يكون الضمير المضاف إليه مطابقاً للاسم
 المؤكّد قبلهما ^(٢) (أى : أنه لا بد من وجود الضمير المضاف إليه ، ومن وجود
 المؤكّد قبلهما ، وتطابق المؤكّد والمؤكّد فى التثنية ، والإعراب ، والتذكير ، والتأنيث) ؛
 كقولهم فى الدعاء ؛ « لازمئك الحسنيتان » ^(٣) كلتاها ، . . . وأمنت
 البليتين ^(٤) كليهما . . . وقولهم فى الدعاء للمسافر : صاحبك الأحمد أن ^(٥)

(١) ص ١١٢ م ٩ . وهناك تفصيلات هامة تقتضى الرجوع إليها .

(٢) كما سيجىء فى باب التوكيد (ص ٥٠٨) عند الكلام على استعمالهما .

(٣) الصحة والثروة . (٤) المرض والفقر .

(٥) الأمن والسلامة .

كلاهما - وسلمت من الأرذالين كليهما^(١) .

ومما تجب ملاحظته أن استعمالهما في التوكيد يوجب إضافتهما إلى الضمير المطابق للمؤكد السابق ، لكن لا يلزم من إضافتهما للضمير المطابق أن يكونا للتوكيد ؛ فقد يتعيّنان للتوكيد كما في الأمثلة السابقة ، وقد يتعين إعرابهما شيئاً آخر غير التوكيد ؛ كما في قولنا : الوالدان كلاهما نافع ، والأختان كلاهما مثقفة ؛ فيتعين إعرابهما في هذين المثالين - وأشباههما - مبتدأ ، ولا يصح التوكيد ، كى لا يترتب عليه إهمال المطابقة بين المبتدأ والخبر ، بقولنا : (الوالدان نافع - الأختان مثقفة) ؛ فيقع الخبر مفرداً مع أن مبتدأه مثني ، وهذا غير جائز في مثل ما نحن فيه .

وقد يجوز إعرابهما توكيداً أو غير توكيد في مثل : الوالدان كلاهما نافعان - الأختان كلاهما مثقفتان ؛ فيصح إعرابهما توكيداً ؛ لإضافتهما للضمير المطابق للمؤكد السابق ، والاسم الظاهر بعدهما خبر للمبتدأ ، مطابق له . كما يصح إعراب « كلا وكلتا » في المثالين مبتدأً ثانياً ، مضافاً للضمير ، والاسم الظاهر بعدهما هو الخبر لهما . والجملة الاسمية منهما ومن خبرهما خبر المبتدأ الأول . فالإعرابان جائزان ، وتفضيل أحدهما متوقف على وجود قرينة ترجحه على الآخر .

فالأحوال ثلاثة عند إضافتهما للضمير مع وجود لفظ سابق يصلح أن يكون مؤكداً يرجع إليه الضمير عند إضافتهما ويطابقه ؛ هي : وجوب إعرابهما توكيداً فقط ؛ وامتناع إعرابهما توكيداً ، وجواز الأمرين .

(٢) فإن لم يضافا للضمير مطلقاً (بأن أضيفا إلى اسم ظاهر) - لم يكونا للتوكيد ، ولم يصح إعرابهما كالمثني ، بل يجب إعرابهما إعراب المقصور (وهو الإعراب بحركات مقدرة على الألف الثابتة ، الملازمة لآخرهما في جميع الحالات) ؛ نحو : كلا القطبين ثلجى مقفر - إن كلا القطبين ثلجى مقفر - ذاع عن كلا القطبين أنه ثلجى مقفر - كلتا المنطقتين القطبيتين غير مأهولة - إن كلتا المنطقتين غير مأهولة - سمعت عن كلتا المنطقتين . . .

.....

 كل ما سبق هو الأشهر الذى يحسن الاقتصار عليه . وهناك آراء أخرى فى
 إعرابيهما ؛ فبعض العرب يعربهما إعراب المثنى فى كل الحالات من غير
 تفرقة بين توكيد وغيره . وبعضهم يعربهما إعراب المقصور فى كل الحالات من
 غير تفرقة كذلك ... و ...

* * *

أىّ — أنواعها الملازمة للإضافة خمسة^(١) ؛ كل نوع منها مبهم ؛ (لأنه صالح لكل شيء من الأمور الحسية والمعنوية . ولا تعيين له إلا بالمضاف إليه) ؛ وهى : « أىّ » الاستفهامية ؛ مثل : أىّ عمل تختاره ؟ — أى الرجال المهذب ؟ — أى الناس تصفوا مشاربهم ؟ .

و « أىّ » الشرطية ؛ مثل : أىّ نفع يلتمسه المرء بضرر غيره ينقلب وبالأعلى عليه .

و « أىّ » الموصولة ، مثل : يعجبني السباقون ، وسأصافح أيّهم هو أسبق (بمعنى : الذى هو أسبق) .

و « أىّ » التى للنعت^(٢) ؛ مثل إنّ الصادق عظيم أىّ عظيم .
و « أىّ » التى للحال ، مثل : قبلت كلام الناصح الأمين : أىّ ناصح أمين .
ومن الخمسة السابقة نوعان ملازمان للإضافة ؛ لفظاً ومعنى معاً ؛ هما :
النعتية والحالية^(٣) ، أما الثلاثة الأخرى فملازمة للإضافة إمّا لفظاً ومعنى معاً كأمثلتها السابقة ، وإمّا : معنى^(٤) فقط ؛ مثل (الأعمال كثيرة ؛ فأىّ تختاره ؟) — (من ألوان النفع ما يؤذى ؛ فأىّ يلتمسه المرء بضرر غيره ينقلب وبالأعلى عليه) — (يعجبني السباقون ، وسأصافح أيّاً هو أسبق) وفيما يلي بيان أوفى :

* * *

١ — « أىّ » الاستفهامية^(٥) : وهى معربة ، واجبة للإضافة لفظاً ومعنى ،

(١) هناك ذوع سادس لا يضاف أبداً ؛ هو : « أىّ » : التى تكون وصلة لنداء ما فيه : « أل » (وتفصيل الكلام عليها فى باب « النداء » ، أول الجزء الرابع) . وقد سبق الكلام على الستة ملخصاً لمناسبة أخرى فى باب الموصول ج ١ ص ٢٦٠ ، ٢٦٢ م ٢٦ .

(٢) تفصيل الكلام عليها فى ص ١١١ ، ولها إشارة فى باب النعت ص ٤٦٨ .

(٣) كما سبقت الإشارة فى رقم ١ من هامش ص ٧٣ وفى الجزء الأول ص ٢٦٠ م ٢٦ .

(٤) تقدم (فى رقم ٣ من هامش ص ٧١) أن « المضاف لفظاً ومعنى » هو : ما له مضاف إليه مذكور صراحة فى الكلام ، متمم للمعنى المقصود من المضاف . وأن « المضاف معنى » فقط هو : ما له مضاف إليه ، ولكنه محذوف لداع مع قيام قرينة تدل عليه ، وهو مع حذفه ملاحظ فى إتمام معنى المضاف وإكماله ، كما يلاحظ عند وجوده . وقد يجيء التنوين عوضاً عن المحذوف .

(٥) « ملاحظة » : الأحكام الآتية مقصورة على « أىّ الاستفهامية » غير المستعملة فى : « الحكاية » أما المستعملة فى « الحكاية » فقد تخالف هذه فى بعض الأحكام ، طبقاً للمذكور فى باب : « الحكاية » .

أو معنى فقط . وتضاف إلى ما يأتي ليزيل إبهامها :

(١) النكرة مطلقاً (أى : متعدد أو غير متعدد) ؛ فتشمل النكرة الدالة على الإفراد ، والدالة على التثنية ، أو على الجمع ، بنوعيهما ؛ نحو : أى رجل فاز بالسبق ؟ أى رجلين فازا بالسبق ؟ أى رجال فازوا بالسبق ؟ أى فتاة فازت ؟ . . . أى فتاتين ؟ . . . أى فتيات ؟ . . . ومن المفرد قول الشاعر :

أَتَجَزَّعُ مِمَّا يُحْدِثُ الدَّهْرُ لِلْفَتَى ؟ وَأَيُّ كَرِيمٍ لَمْ تُصِبهُ الْقَوَارِعُ ؟

وقد اجتمعت إضافتها للنكرة المفردة والنكرة المجموعة في قول الشاعر يتحنن لبعض لياليه الحالية :

أهّا لها من ليال !! هل تعود كما كانت ؟ وأيُّ ليالٍ عاد ماضيها
لم أنسها مذ نأت غنى بيهجتها وأيُّ أنسٍ من الأيام ينسيها ؟

فهى في الأساليب السابقة — ونظائرها — اسم استفهام يُسأل به عن المضاف إليه النكرة كله ^(١) . وهى في الوقت نفسه مطابقة لمعناه تمام المطابقة . ولهذا كانت بمعنى : « كُـلُّ » الذى يقصد به المضاف إليه جميعه ، على حسب المراد من العموم فى المفرد ، أو : المثني ، أو : الجمع . فالمراد من « أى » هنا هو المراد من المضاف إليه النكرة كاملاً ، ومدلولهما واحد ^(٢) . والمعنى فى الأمثلة السابقة : أى واحد من الرجال فاز ؟ أى اثنين منهم فازا ؟ أى جماعة منهم فازوا . . . وهكذا ^(١) .

(٢) المعرفة ^(٢) بشرط أن تكون دالة على متعدد ، ولا فرق فى التعدد بين أن يكون حقيقياً ، أو : تقديرياً ، أو : بالعطف بالواو .

١ — فالتعدد الحقيقى ما يدل بلفظه الصريح المذكور فى الجملة ، على تثنية ،

(١ و ١) المراد : إن كان « المضاف إليه » النكرة واحداً فالمراد منها عموم ذلك الواحد ؛ لا بعضه ، ولا جزء منه . وإن كان « المضاف إليه » مثني فالمراد منها الاثنان كاملين ؛ لا بعضهما ولا فرد منهما ، وكذلك إن كان جمعاً ؛ فإن المراد منها الجمع كله . . . وسبب ذلك ما عرفناه من إبهام « أى » الذى يزيل إبهامها هو « المضاف إليه » فلا بد أن يتساويا فى المعنى ؛ لكىلا تختلف الدلالة نوعاً ، أو مقداراً بين المفسر والمفسر ، والمبين والمبين .

(٢ و ٢) يترتب على إضافتها للنكرة أو للمعرفة أحكام تختلف فى الحالتين . وسيجىء البيان

أو : جمع ؛ نحو : أى الفريقين أحق بالإعجاب ؟ . . . و . . . أيكم أحسنُ عملاً ؟ أى الرجال المهذب ؟ .

ب - والمتعدد التقديرى : هو ما يدل بلفظه على مفرد له أجزاء متعددة ^(١) ، بعضها هو المقصود بالاستفهام عنه عند الإضافة ؛ فيكون « المضاف إليه » مفرداً فى ظاهره ؛ ولكنه متعدد فى التقدير ؛ بسبب تلك الأجزاء التى يتكون منها ؛ ويقوم المعنى على أساس ملاحظتها وتقدير وجودها ، برغم أنها غير موجودة فى الكلام ؛ فكأن : « أى » ليست مضافة إلى معرفة مفردة ، وإنما هى مضافة - تقديراً - إلى معرفة متعددة . وإن شئت فقل : إنها ليست مضافة إلى المعرفة المفردة مباشرة ، وإنما هى مضافة إلى كلمة محذوفة ، هى كلمة : « أجزاء » ، أو ما يشابهها ؛ مثل : أى الشجرة أنفع ؟ أى الوجه أجمل ؟ أى التمثال أدق ؟ تريد : أى أجزاء الشجرة أنفع ؟ أى أجزاء الوجه أجمل ؟ أى أجزاء التمثال أدق ؟ فكلمة : « أى » فى الأمثلة السابقة - ونظائرها - مضافة إلى معرفة مفردة ، لها أجزاء هى الملحوظة عند الإضافة ، وعند السؤال بكلمة : « أى » التى معناها والمراد منها هو معنى المضاف إليه ؛ لما سبق من أنها مبهمة ، والذى يزيل إبهامها هو المضاف إليه ، فلا بد أن يتساويا معنى ؛ إذ لا يصح أن يختلف الموضح والموضح فى المعنى أو فى مقداره .

ولما كان المراد من المضاف إليه - فى الاستفهام - هو جزؤه ^(٢) لا كله ، وجب أن يكون المراد منها هو ذلك الجزء أيضاً . ولهذا يقال عنها إنها بمعنى : « بعض » من كل ، (يريدون : بعض المضاف إليه . . .) ويجيبون عنها بالأجزاء أيضاً ؛ فيجيب عما سبق بأنه : (جذعها ، أو : ثمرها . . .) - أو : (العين ، أو : الأنف . . .) - أو : (الرأس ، أو : الظهر . . .) فكأن المضاف إليه متعدد ، أو أن « أى » مضافة ، والمضاف إليه كلمة محذوفة ملحوظة فى النية ، تدل على متعدد ، والتقدير : أى أجزاء كذا . والأمران سيّان .

(١) قد يدل المتعدد التقديرى على أنه مفرد له أنواع متعددة ، لأجزاء متعددة ؛ فتكون الأنواع هى المقصودة عند الإضافة ، ويجرى عليها حكم الأجزاء ؛ نحو : أى الدينار دينارك ؟ أى الكسب أطيب ؟
(٢) أو نوعه ، طبقاً للمبين هنا ، وفى هامش الصفحة الآتية .

ح - والتعدد بالعطف يتحقق هنا بأن يُعطف على المعرفة المفردة معرفة مفردة أخرى بحرف العطف « الواو » دون غيره من حروف العطف - فينشأ من العطف التعدد المطلوب (أى : الذى يجعل المضاف إليه فى حكم المتعدد) ، مثل : أى زراعة الفاكهة وزراعة القطن أربح ؟ تريد : أيُّهُما . ؟ بمعنى : أى واحدة من زراعة الفاكهة والقطن أربح ؟ ومثل قول الشاعر :

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ ؛ أَيَّ وَأَيُّكُمْ غِدَادَةَ التَّقِيَيْنَا - كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا ؟
فإنه يريد : أيننا ^(١) و

و « أى » فى جميع هذه الصور التى تضاف فيها لمعرفة ، هى اسم استفهام ، يُسأل به عن المضاف إليه المراد منه بعضه - كما تقدم - ، ومعناها فى الوقت نفسه ينصب على بعضه هذا ، أى : جزئه ، لا على كله ؛ فليس يراد منها معناه كاملاً .

* * *

(١) ليس من اللازم فى حالة التعدد بالعطف . تكرار : « أى » بإعادتها بعد الواو ؛ فيصح تكرارها وعدمه فى مثل : أى زراعة الفاكهة والقطن أربح ؟ أو : أى زراعة الفاكهة وأى زراعة القطن أربح . وإنما يجب تكرار « أى » وإعادتها بعد الواو إذا كان المعطوف عليه الأول ضميراً للمتكلم نحو :

فَلَيْسَ لِقَيْتِكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَحْرَابِ ؟

وقال بعض المحققين : لا داعى للتقييد بهذا الشرط ، ورأيه حسن .

زيادة وتفصيل :

« أَى الاستفهامية » لفظها مفرد مذكر دائماً ، أما معناها فيختلف بحسب ما تضاف إليه ^(١) .

ا - فإن أضيفت إلى مُنْكَر كانت بمعنى المضاف إليه كاملاً ، ولذا تعتبر بمعنى : « كُـلٌّ » - كما سبق ^(٢) - وفي هذه الحالة يجوز في خبر : « أَى » وفي الضمير العائد إليها ، وفي كل ما يحتاج للمطابقة معها : إما مراعاة لفظها في الإفراد والتذكير في كل الحالات ، وإما مراعاة معناها الذى يوافق المضاف إليه في إفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، وتذكيره ، وتأنيثه ، وهذا هو الأكثر والأفصح ؛ نحو : أَى زميل أقبل ؟ أَى زميلين أقبل ، أو : أقبلا ؟ - أَى زملاء أقبل ، أو : أقبلا ؟ - أَى زميلة أقبل أو أقبلت ؟ . . . - أَى زميلتين أقبل ، أو أقبلتا . . . ؟ أَى زميلات أقبل ، أو : أقبلن ، أو : . . . وهكذا . . .

ب - وإن أضيفت إلى مُعْرِف كان المراد منها بعضه ، ولذا تعتبر بمنزلة كلمة : « بعض » ، أو تعتبر كأنها مضافة لكلمة محذوفة ، تقديرها : « أجزاء » ، مثلاً . كما شرحنا ^(٢) ، فيجب - فى الأفصح الأغلب - مراعاة لفظ : « أَى » فى إفراده وتذكيره عند الإخبار عنها ، وعود الضمير إليها ، وكل ما يحتاج للمطابقة . ولا عبرة بتثنية المضاف إليه أو جمعه أو تأنيثه ^(٣) .

* * *

(١) ومثلها الشرطية . - كما سيجىء عند الكلام عليها فى ص ١٠٩ .

(٢ و ٢) فى ص ١٠٥ - حيث بيان المراد من كلمة : « كُـلٌّ »

(٣) لمناسبة أخرى ذكرنا ما سبق فى ج ١ ص ٢٦٣ م ٢٦ باب الموصول .

ب - أى الشرطية : اسم شرط جازم ، معرب ، يجزم فعل الشرط والجواب معاً ؛ كقولهم : (أى صاحب يصحبك لغاية يرجوها ، يهجرُك بعد إدراكها) . وهو يفيد تعليق الجواب على الشرط ؛ فإذا وقع الشرط وتحقق ، وقع الجواب - غالباً - وتحقق تبعاً لذلك ؛ وإلا فلا يقع ^(١) . . .

وهذا الاسم فى دلالة عام مبهم ؛ فهو صالح لأن يراد منه كل أمر من الأمور الحسية والمعنوية . ولكن هذا التعميم والإبهام يزول بالمضاف إليه ؛ فإنه يحدد المراد ويعينه ؛ (كالشأن فى جميع أنواع « أى » المضافة) .

ومن الواجب إضافة « أى » لفظاً ومعنى معاً ، كالمثال السابق ، أو معنى فقط ؛ نحو : (أى . . . يصحبك لغاية يهجرُك بعد إدراكها) .

(١) ويجوز إضافتها لنكرة مطلقاً (دالة على أفراد ، أو : على تشية ، أو : جمع) ؛ نحو : أى ضعيف يستعن بى أعاونهُ - أى ضعيفين يستعينا بى أعاونهُما - أى ضعاف يستعينا بى أعاونهُم - أى ضعيفات يستعنين بى أعاونهُن . . . و . . .

وإذا أضيفت « أى » إلى النكرة كان معناها ، ومدلولها المراد هو : المضاف إليه جميعه ، وهو النكرة كاملة ، ولهذا تكون « أى » بمنزلة كلمة : « كل » ، مثل قول الشاعر :

أى حين تُلِمَّ بى تلقَ ما شئت من الخير ؛ فاتخذنى خليلاً

(٢) وكذلك يجوز إضافتها إلى معرفة بشرط أن تكون هذه المعرفة دالة على متعدد حقيقى ، أو : « تقديرى » ، أو « بالعطف بالواو » ، (والمراد به : عطف معرفة مفردة ^(٢) على الأولى بالواو خاصة . . .) ، وقد شرحنا أنواع التعدد الثلاثة ، ومعنى كل ^(٣) . فمن أمثلة المتعدد الحقيقى : أى الرجال يكشُرُ مزحه تَضِعُ هيبته . ومن أمثلة التعدد التقديرى : أى الوجه يعجبُك يعجبُننى ؛ بمعنى :

(١) كما سيجىء البيان فى الباب الخاص : (عوامل الجزم : ج ٤) .

(٢) وهى التى لا تدل على متعدد .

(٣) فى رقم ٢ من ص ١٠٥ .

أى أجزاء الوجه . ومن أمثلة العطف — ولا يكون ، إلا بالواو خاصة — ، أى وأيك يتكلم يحسن اختيار كلامه ؛ بمعنى : أينما . . . ، ونحو : أى الزراعة وأى الصناعة يخلص له صاحبه يدرك أبعد الغايات ، بمعنى : أيهما . . .

وإذا أضيفت إلى معرفة كان معناها والمراد منها هو بعض المضاف إليه لا كله ، ولذا تكون « أى » ، بمعنى : بعض .

« فأى » الشرطية كالاتفهامية فى وجوب الإضافة لفظاً ومعنى معاً ، أو معنى فقط ، وفى إضافتها إلى النكرة مطلقاً وإلى المعرفة بشرط التعدد ، وفى أنها فى الحالة الأولى تكون بمعنى : « كل » ، وفى الثانية بمعنى : « بعض » .

والشرطية — كالاتفهامية — لفظها مفرد مذكر دائماً . ومعناها يختلف بحسب ما تضاف إليه ؛ فإن أضيفت لنكرة جاز فى خبرها ، وفى الضمير العائد إليها ، وفى كل ما يحتاج إلى المطابقة معها — مراعاة لفظها ، أو : مراعاة المضاف إليه (وهو الأحسن) على الوجه الذى وفيناه من قبل فى « أى الاتفهامية » ^(١) وإن أضيفت لمعرفة وجب (فى رأى الأحسن) مراعاة لفظها دون المضاف إليه .

هذا ، ومراعاة اللفظ أو المعنى . مقصور على الاتفهامية والشرطية . كما أسلفنا .

* * *

ح — « أى » الموصولة : اسم مبهم ، بمعنى : « الذى » ؛ نحو : أصحاب من الإخوان أيهم هو أكرم خلقاً ؛ بمعنى : الذى هو أكرم خلقاً فيهم ، وهى معربة فى كل حالاتها ، إلا فى حالة واحدة ^(٢) . ولا بد من إضافتها لفظاً ومعنى معاً — كالمثال السابق — أو معنى فقط ؛ نحو : أحمد من الرجال أيًا هو أشد عزمًا . وأصدق قيلًا . والأصل : أيهم هو أشد ويزيل إبهامها المضاف إليه والصلة معاً ، وأحدهما لا يكتفى . ولا تضاف إلى النكرة — فى

(١) فى ص ١٠٨ .

(٢) هى التى تكون فيها مضافة وصدر صلتها ضمير محذوف — وتفصيل للكلام . على إعرابها

وبنائها مدون فى ج ١ باب الموصول م ٢٦ .

الرأى المعنوي عليه^(١) - وإنما تضاف إلى المعرفة ، بشرط أن تدل المعرفة على متعدد حقيقي ، أو تقديري ، أو بالعطف بالواو - على الوجه المشروح فيما سلف^(٢) - ؛ فمثال التعدد الحقيقي ؛ يعجبني أيكم هو حريص على رفعة وطنه - ومثال التعدد التقديري : أصلح أيّ التمثال هو معيب ، بمعنى : أيّ أجزاء التمثال . . . ومثال التعدد بالعطف بالواو : اقتن أيّ القلّسم وأيّ الثوب هو أبدع . ولا بدّ في المطابقة من مراعاة لفظها .

* * *

د - « أيّ » التي تقع نعتاً للنكرة : اسم معرب ، مبهم ، يزيل « المضاف إليه » إبهامه . والغرض منها : الدلالة على بلوغ المنعوت الغاية الكبرى ؛ مدحاً أو ذمّاً ؛ نحو : أعجبت برجلين من أعظم رجالات التاريخ ؛ هما العادلان : عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز ، وأولهما صحابي جميل أيّ صحابي ، والآخر خليفة أموي أيّ خليفة ، وكقول الشاعر :

دعوتُ امرأ أيّ امرئ فأجابني وكنت وإياه ملاً ذاً وموئلاً

ونحو قولهم : أودى الظلم بكثير من الدول ، وقضى على أهلها ما انغمسوا فيه من ترف ، وما انتشر بينهم من فساد . فلقد كان ظلماً أيّ ظلم ، وترفاً أيّ ترف ، وفساداً أيّ فساد .

وتختص « أيّ » النعتية بأحكام ثلاثة مجتمعة هي : وجوب إضافتها لفظاً ومعنى معاً ، وأن يكون المضاف إليه نكرة - في الأغاب - ؛ مفردة أو غير مفردة ، وأن تكون هذه النكرة مماثلة للمنعوت في التنكير^(٣) ، وفي اللفظ والمعنى

(١) لأن معنى « أيّ » هو معنى « الذي » المراد منها واحد معين ؛ فلا بد أن يكون المضاف إليه واحداً معيناً : (معرفة) ذلك أن « أيّ » مبهم ، يزيل إبهامها المضاف إليه مع صلتها ، كما عرفنا . . . فهو مع الصلة المفسر والموضح لها . ولما كان معناها معنى « الذي » المعرفة وجب أن يكون المضاف إليه معرفة أيضاً ؛ لكيلا تختلف الدلالة بين المفسر والمفسر ، وهذا لا يجوز . ويجب عند المطابقة مراعاة لفظها فقط .

(٢) في رقم ٢ من ص ١٠٥ .

(٣) هذا يقتضي أن يكون المنعوت نكرة كذلك . وسيأتي في « الزيادة » ص ١١٥ وما بعدها رأى آخر هام ، حاسم ؛ لا يشترط التنكير فيه ، ولا في المضاف إليه - ولهذا الرأى إشارة في باب النعت ، ص ٤٥٢ - ثم انظر « ب » ص ١١٥ .

معاً ، أو فى المعنى فقط ، نحو : استمعت إلى شاعرة أى شاعرة ، وإلى فتاة أى شابة . ونحو : مررت بشاب أى فتى ، وطبيب أى نيطاسى . ولا يجوز استمعت إلى شاعرة أى مهندسة ، ولا إلى فتاة أى عالمة ، ولا إلى رجل أى طبيب . . .

* * *

زيادة وتفصيل :

١ - سبق القول ^(١) أن كلمة : « أَى » هذه ، إن أُضيفت إلى نكرة ، وكانت النكرة اسماً مشتقاً - كان المقصود من المدح أو الذم أمراً واحداً ، هو المعنى المجرد المفهوم من الاسم المشتق . (أَى الأمر المعنوى الذى يدل عليه هذا المشتق ، بغير نظر إلى ذات أو غيرها) ، فإذا قلنا : رأينا فارساً أَى فارس . . . فالمقصود هو المدح بالفروسية وحدها ، المفهومة من المشتق : « فارس » . وإذا قلنا : احترسنا من خائن أَى خائن ، فالمعنى المراد من الذم هو مجرد الوصف بالخيانة المفهومة من المشتق : خائن .

أما إذا أُضيفت « أَى » إلى نكرة غير مشتقة فإن المدح أو الذم يشمل جميع الأوصاف التى يصح أن توصف بها هذه النكرة ؛ فمن يقول لآخر : « إني مسرور بك ؛ فقد رأيتك رجلاً أَى رجلاً . . . » فكأنما يقول : رأيتك رجلاً جمع كل الصفات الطيبة التى يُمدح بها الرجل . ومن يقول عن امرأة بغیضة : « إنها امرأة أَى امرأة . . . » فإنما يقصد أنها جمعت كل الصفات الرديئة التى تدم بها المرأة .

والأغلب فى هذه النكرة (التى هى الموصوف ^(٢)) أن تكون مذكورة فى الكلام ، ومن الشاذ الذى لا يقاس عليه - فى رأى كثير من النحاة - ورود السماع بها محذوفة فى قول الشاعر :

إذا حارب الحجاج أَى منافق علاه بسيف كلما هزّ يقطع

ويقول السيوطى : « إن هذا فى غاية الندور » ^(٣) فلا يصح - عندهم -

(١) فى ج ١ باب الموصول ، م ٢٦ ص ٣٣٠ .

(٢) والتى ليست مصدراً ؛ لأن المصدر قد يحذف ، وتنوب عنه صفته .

(٣) عبارة السيوطى فى شرحه اللمع (ج ١ ص ٩٣ - باب : الموصول عند الكلام على

النكرة الموصوفة « بأى ») هى :

(الغالب ذكر هذه النكرة ، وقد تحذف ؛ كقوله : « إذا حارب الحجاج أَى منافق . . . »

أَى : منافقاً أَى منافق ، وهذا فى غاية الندور) ا هـ . مع أنه قال فى المتن قبل ذلك مباشرة فى حذف

هذه النكرة الموصوفة بكلمة : « أَى » النعتية التى نحن بصدد ما نصه : (حذفها نادر ، وقيل :

سائق) ا هـ . ثم انظر ص ١١٥ وهامشها حيث رأى الحاسم .

محركاته . ثم يزيدون التعليل بما نصه ^(١) : (فارقتُ « أَيْ » سائر الصفات في أنه لا يجوز حذف موصوفها وإقامتها مقامه ؛ لا تقول : مررت بأى رجل ؛ لأن المقصود بالوصف بأى هو المبالغة وتقوية المدح أو الذم . والحذف يناقض هذا) اهـ .

فمن المحتم عندهم إضافتها لفظاً ومعنى ، وأن يكون الموصوف بها مذكوراً . لكننا رأينا موصوفها محذوفاً سماعاً في البيت السالف ، ورأيناه محذوفاً كذلك في كلام لعل بن أبى طالب ، نصّه ^(٢) .

(« اصحبُ الناس بأى خلق شئت يصحبوك بمثله . ») اهـ . يريد : بخلق أى خلق . وهى لا تصلح هنا أن تكون موصولة . لأن الموصولة لا تضاف عند الجمهور إلى نكرة . كما لا تصلح نوعاً آخر . فورد موصوفها محذوفاً في الشعر وفي نثر الإمام على أفصح الباغاء ، يبيح استعمالها مع حذفه ولو كان هذا الاستعمال قليلاً بالنسبة للرأى الآخر . وفوق هذا كله نجد الضوابط النحوية العامة لا تمنع حذفه ؛ فمن الجائز — طبقاً لتلك الضوابط — اعتبار « أى » في مثل الأساليب السالفة صفة لموصوف محذوف ، ولا ضعف في هذا مطلقاً ، ولا شيء يمنع من الأخذ به ؛ قياساً على ما جاء في « أى » من قوله تعالى في سورة الانفطار : (يأيتها الإنسان ما غرك ربك الكريم الذى خلقك فسواك فعدلك في أى صورة ما شاء ركبك . . .) ، فقد قال المفسرون في إعرابها أقوالاً مختلفة ، ومنها ما جاء في تفسير الألوسى لتلك الآية ، ونصّه :

(« في أى صورة ما شاء ركبك » — أى : ركبك ، ووضعك في أى صورة اقتضتها مشيئته تعالى وحكمته جل وعلا من الصور المختلفة ؛ في الطول ، والقصر ، ومراتب الحسن ، ونحوها . فالجار والمجرور متعلق : « بركبك » . و « أى » للصفة ، مثليها في قوله :

أرأيت أى سوافٍ ونجادٍ برزت لنا بين اليتوى وزرودٍ

ولما أريد التعميم لم يذكر موصوفها . وجملة : « ما شاء » صفة لها ، والعائد

(١) كما جاء في : « الدرر اللوامع » ، ج ١ ص ٧١ .

(٢) نقلاً عن ص ٧٨ من كتاب : « سجع الحمام في حكم الإمام » إخراج وتحقيق على

الهندى ، وزميليه .

.

محذوف . . . و « ما » مزيدة . . . و جاز . . . و جاز . . .
 وقيل : « أي » موصولة صلتها : « ما شاء » كأنه قيل : « ركبك في الصورة
 التي شاءها » . وفيه : أنه صرح أبو علي في التذكرة بأن « أيًا » الموصولة لا تضاف
 إلى نكرة ، وقال ابن مالك في باب الإضافة ، من الألفية :

. واخصُصَنَ بالمعرفة موصولة . وبالعكس الصفة

ثم . . . ثم . . . إلى أن قال الألوسي :

« ويجوز أن يكون الجار متعلقًا « بعدلك » وحينئذ يتعين في « أي » الصفة ؛
 كأنه قيل : فعذلك في صورة أي صورة ، أي : في صورة عجيبة ، ثم
 حذف الموصوف ؛ زيادة للتفخيم . و « أي » هذه منقولة من الاستفهامية ،
 لكنها لانسلاخ معناها عنها بالكلية عمل فيها ما قبلها . ويكون « ما شاء ركبك »
 كلامًا مستأنفًا ، و « ما » موصولة ، أو موصوفة ، مبتدأ ، أو مفعولا مطلقًا
 « لركبك » . أي : ما شاء من التركيب ركبك فيه ، أو : تركيبًا شاء ركبك » اهـ .
 كلام الألوسي .

وحسبنا أن ينطبق على كلامنا ما ينطبق على القرآن الكريم أفصح كلام
 عربي ، وأن نجد بين النحاة من يقول إن حذف الموصوف « بأي الوصفية »
 سائغ ^(١) . . .

ب - اشترطت كثرة النحاة في « أي » النعتية تنكير المضاف إليه والمنعوت .
 ولكن آخرين لم يشترطوه فيهما ؛ كما في بعض المطولات ، ومنها : « شرح

(١) انظر رقم (٣) من هامش ص ١١٣ . وقد أخذ بهذا الرأي مؤتمر « مجمع اللغة العربية »
 في دورته الخامسة والثلاثين بالقاهرة (في شهر فبراير سنة ١٩٦٩) . وفيما يلي النص الحرفي لرأيه
 منقولاً من مجلته (العدد الخامس والعشرين الصادر في فبراير سنة ١٩٦٩ ص ١٩٦) :
 (شاع بين الكتاب مثل قولهم : « اشتر أي كتاب » باستعمال « أي » مضافة إلى اسم نكرة .
 ومثل قولهم : « اشتر أي الكتب » بإضافتها إلى معرفة . ومثل قولهم : « لا تبال أي تهديد » بإضافتها
 إلى مصدر . والمقصود في كل هذه الاستعمالات هو : الإبهام ، والتعميم ، والإطلاق . ولا بأس
 بتجوز ذلك كله : استناداً إلى أن « أي » تحمل في مختلف دلالاتها - ومنها الوصفية - معنى
 « الإبهام » ، وأن حذف موصوفها مما قيل بجوازه . ويجوز أن تضاف إلى معرفة ، وحينئذ يكون
 موصوفها معرفة ، ذكر أو حذف ، وأنها تدل على التبويض في استعمالها نائبة عن المصدر ، ويمكن
 أن يقاس عليه أحوالها الأخرى » اهـ .

التصريح « ، فقد جاء في الجزء الثاني منه في : باب — الإضافة عند الكلام على «أى»
النعية — ما نصه : (قال المصنف في الحواشي : لا أجد مانعاً أن يقال مررت بالرجل
أى الرجل ، وبالغلام أى الغلام ، كما جاز أطعمنا شاة كل شاة ، وهم القوم كل
القوم ، فأضيفت — كل — إلى النكرة والمعرفة) اهـ .

يريد أن كلمة : « كل » هنا للدلالة على الغاية الكبرى في المنعوت ، وقد
أضيفت للنكرة والمعرفة ؛ فهي في تأدية المعنى مثل : « أى » ؛ فحق « أى » أن
تكون مثلها في الإضافة للنكرة والمعرفة ^(١) . وهو رأى حسن فيه تيسير . ولكن
الأول أحسن وأعلى ؛ لأنه المسائر للمسموع الأفصح . فليست إجازته قائمة
على مجرد حمله على نوع آخر جائز ، كالذى اعتمد عليه رأى الآخر ، ولم يؤيده
بأمثلة مسموعة .

ومن أمثلة وقوعها نعتاً : أن يكون المنعوت مصدراً مبيّناً قد حذف ونابت
عنه صفته ^(٢) نحو : — تعلمت أى تعلّم ^(٣) . والأصل : تعلمت : تعلّما أى
تعلّم .

* * *

(١) سبق الكلام — في ص ٧٢ — على إضافة « كل » و « بعض » ، ونوع هذه الإضافة ،
وما يترقب عليها من صحة دخول « أل » عليهما أو عدم صحتها . . .

(٢) لأنها من الأشياء التي تصلح للنيابة عنه . وقد سبق في الجزء الثاني ص ١٧٣ م ٧٥ من باب
المفعول المطلق — سرد تلك الأشياء ، وتجيء في ص ٦٨ و ٩٤ إشارة لهذا .

(٣) هذا التعبير صحيح فصيح ، وبيان الكلام عليه وعلى ما يصلح للنيابة عن المصدر المؤكد
والمبين — مدون في موضعه من الجزء الثاني ص ١٧٢ م ٧٥ .

هـ - « أَى » التى تقع حالا : اسم معرب ، مبهم ، يدل على ما تدل عليه الحال من بيان هيئة صاحبها المعرفة فى الغالب .

ويزول الإبهام عن « أَى » بالمضاف إليه - كباقي أنواع « أَى » المضافة - ويشترط فى هذا « المضاف إليه » أن يكون نكرة مذكورة فى الكلام - فلا يجوز فى « أَى » الحالية قطعها عن الإضافة - ؛ نحو : لله أبو بكر أَى خليفة ، ونخالد بن الوليد أَى قائد (١) .

وفىما يلى تلخيص ما سبق (٢) من أنواع : « أَى » المضافة ، وحكم إضافة كل ، والغرض منه ، وبيان المضاف إليه :

(١) لم أصادف نصاً يعرض للفظ : « أَى » الحالية من ناحية تذكيره ، ولا للضمير العائد عليه ، وقد يكون السبب أن للضمير يعود على صاحب الحال ، فلا حاجة لعودته إلى « أَى » .
(٢) وقد أشار إليه ابن مالك إشارة بمجمل موجزة ، حيث يقول :

وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعْرَفٍ أَيًّا . وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأُضِفْ
أَوْ تَنَوَّ الْأَجْزَاءَ ، وَاخْصُصْ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً أَيًّا . وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةَ

يريد : لا يجوز إضافة « أَى » للمفرد المعرفة إلا مع تكرارها ، أو مع نية الأجزاء (بتقدير مضاف إليه محذوف ، يدل على الأجزاء ، أو : مع ملاحظة ما فى المضاف إليه من أجزاء ، إن كان ذا أجزاء) وهو يقصد بالحكم السالف « أَى » الاستفهامية ، والشرطية ، والموصولة ، لأن هذه الثلاثة هى التى تضاف لمعرفة . أما « أَى » التى تقع وصفاً (ويريد بها : التى تقع حالا ، أو نعمتا) فلا تضاف إلا للنكرة ، - فى الأغلب - « فهى عكس الموصولة كما يقول . وكما يفهم من كلامه أن الثلاثة الأولى تضاف للمعرفة ، وأن الأخيرتين لا يضافان إليها - يفهم كذلك أن الاستفهامية والشرطية يضافان للنكرة أيضاً ، بدليل أنه صرح بعد ذلك بتخصيص الموصولة بالمعرفة ؛ والموصوفة (بنوعها النعتية ، والحالية) بالنكرة . فهذا التخصيص يدل على أن الاثنتين الأوليين غير مخصصتين بمعرفة ولا بنكرة . ويؤيد هذا بيته التالى :

وَأِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمَلَّ بِهَا الْكَلَامَا

يريد : كمل الكلام بها وبما أضيفت إليه مطلقاً ، سواء كان المضاف إليه نكرة أم معرفة . وقد شرحنا المعرفة التى تقع مضافاً إليه للثلاثة الأولى ، وشرطها .

أما قوله : « موصولة » « أيا » فكلمة « موصولة » حال مقدمة من كلمة « أيا » والأصل . واخصص بالمعرفة « أيا » - موصولة .

نوع « أَى »	حكم إضافتها	الغرض من « أَى »	بيان المضاف إليه
الاستفهامية	واجبة الإضافة لفظاً ومعنى معاً ، أو : معنى فقط ؛ لينزيل المضاف إليه في الحالتين إبهامها	السؤال عن المضاف إليه ، مع تَضَمُّنِهَا معناه كاملاً أو مجزأ ، على حسب حاله من التنكير أو التعريف ، — طبقاً للتفصيل الذى عرضناه —	النكرة مطلقاً ، والمعرفة بشرط تعددها . وتكون أَى مع النكرة بمعنى : « كل » ومع المعرفة بمعنى : « بعض » . وللمعنى المراد أثره المختلف فى المطابقة
الشرطية	كالسابقة .	تعليق جوابها على شرطها . مع أدائها معنى المضاف إليه ضمناً	كالسابقة .
الموصولة	كالسابقة . ولكن إبهام الموصولة لا يزول إلا بالمضاف إليه وبالصلة معاً ؛ وأحدهما لا يكتفى .	بمعنى « الذى » الدالة على واحد معين .	المعرفة — فى رأى المعتمد — بشرط تعددها . ويجب عند المطابقة مراعاة لفظها .
النعية	واجبة الإضافة لفظاً ومعنى معاً ؛ لينزيل المضاف إليه فى الحالتين إبهامها .	وصف منعوها النكرة — وهذا هو الأكثر — بالغاية الكبرى ، مدحاً أو ذمماً .	النكرة ، بشرط مماثلتها المنعوت فى لفظه ، ومعناه ، (وتنكيره — فى الأكثر — وهناك رأى آخر . .
الحالية	كالنعية .	بيان هيئة صاحب الحال المعرفة .	النكرة .

«ملاحظة» : من هذا الجدول ومما سبقه من شرح ، يتبين أن : لكلمة « أَى » المضافة ثلاث حالات — فى أشهر اللغات ، وأفصحها — هى الإضافة للنكرة والمعرفة ؛ وذلك فى الشرطية والاستفهامية ، والإضافة للمعرفة فقط — تبعاً للرأى الأقوى — ؛ وذلك فى الموصولة ، والإضافة للنكرة فقط ؛ وذلك فى التى تقع

نعتاً^(١) ، أو حالاً .

* * *

لَدُنْ^(٢) ، وَعِنْدَ^(٣) - ظرفان مبهمان ، ملازمان في أكثر حالاتهما للإضافة لفظاً ومعنى معاً .

وفائدتهما : الدلالة على مبدأ الغاية^(٤) الزمانية أو المكانية ؛ نحو :

(١) في الرأي الشائع فيه ، دون رأى آخر .

(٢) فيه لغات كثيرة ، فيكون على وزن : عَصْدُ - جَيَّير - وبَيَّيد - وقلت وقد تحذف نونه ويصير على وزن : هَلْ - أو قل - أو : هَلْ ويحسن - اليوم - الاقتصار على الأكثر شيوعاً ؛ كالأولى ، وما عداها نستعين به على فهم ما ورد منه في النصوص العربية القديمة .

وإذا أضيف بعد حذف نونه وجب إرجاع النون .

(٣) سبقت الإشارة لهذين الطرفين بمناسبة أخرى في باب الظروف (ج ٢ ص ٢٣١ م ٨٩) وتركنا هنا بعض ما سجلناه هناك ؛ اكتفاء بما سبق .

(٤) لإيضاح معنى « الغاية الزمانية والمكانية » نسوق بعض الأمثلة التي توضيحها ، منبهين إلى أن الغاية لها معان أخرى تختلف باختلاف الموضوعات ، وتذكر في مناسباتها (كما سجلنا هذا في ج ٢ ص ٢٣١ م ٧٩ من الطبعة الأخيرة ، وكما سيجيء في هامش ص ١٤١ حيث أوضحنا معنى « الغاية » هناك بما يناسب الموضوع) .

١ - في مثل : سافرت من لدن بيتنا إلى الضاحية ، تشتمل الجملة على الفعل : « سافر » ، والسفر يقتضى الانتقال من مكان إلى آخر . فلا بد لتحقيقه من نقطة مكانية معينة يبتدئ منها السفر ، وأخرى ينتهى إليها . أى : لا بد له من مكان ابتداء ، ومكان انتهاء ، محددين ، مضبوطين كالذكورين هنا ، وهما : البيت والضاحية ، وبين نقطتي الابتداء والانتهاء مسافة محصورة بينهما ، لا محالة . ويطلق على مجموع الثلاثة اسم اصطلاحى ، هو : « الغاية المكانية » أى : « المسافة المكانية » أو « المقدار المكانى » ، وهى تشمل كما نرى مكاناً محدوداً ، محصوراً ، له بداية ونهاية معينتان ، ومسافة تصل هذه بتلك . وقد دخل لفظ « لدن » على كلمة هى بداية الغاية ؛ قدخوله على هذه الكلمة - وعلى نظائرها - يرشد إلى أنها أول جزء من أجزاء الغاية ، أو أنها نقطة البداية .

ولو قلت : سافرت من لدن الصبح إلى العصر ، لدل الفعل : « سافر » على أن السفر استغرق زمناً محدداً معيناً ، له بداية معروفة ، ونهاية زمنية معروفة كذلك ؛ فله نقطتان - إحداهما للابتداء ، والأخرى للانتهاء - زمنيتان مضبوطتان ، وينحصر بينهما مقدار زمنى يصلهما . ويتكون من مجموع الثلاثة (أى : من نقطة البداية ، ونقطة النهاية ، وما بينهما) ما يسمى فى الاصطلاح : « الغاية الزمانية » بمعنى : « المقدار الزمانى » . ودخول لفظ « لدن » على الكلمة التى بعده يرشد إلى أن هذه الكلمة نفسها هى نقطة البداية ؛ أى : أول جزء من أجزاء الغاية .

لكن قد يخطر على البال السؤال الآتى : إذا كان لفظ « لدن » للدلالة على بداية الغاية فما الداعى =

مشيت من لَدُن الجبل إلى النهر ، وقضيت في المشي من لَدُن صَبَاحنا إلى

لمحىء الحرف . « من » قبله ومعناه الابتداء أيضاً ؟ أجاب النحاة عن هذا إجابة غير مقنعة ؛ فقالوا : إن دلالة : « لدن » على بداية الغاية ليست مألوفة في الأسماء ؛ فجاء الحرف « من » ليكون بمنزلة الدال على ذلك ، ولهذا يكون في الأعم الأغلب مذكوراً (راجع حاشية ياسين على شرح التصريح في هذا الموضع) .

والسبب الحق هو استعمال العرب القدامى ، دون تعليل آخر .

(ب) ما سبق يقال في الظرف : « عند » ؛ فلو وُضعناه مكان « لدن » في الأمثلة السالفة - وأشباهاها - لم يتغير الأمر ؛ ففي مثل : « قرأت الكتاب من عند المقدمة إلى الخاتمة » ، نجد الفعل : « قرأ » لا يتحقق معناه كاملاً إلا بنقطة مكانية معينة تبتدى منها القراءة ؛ هي المقدمة ، ونقطة أخرى تنتهى إليها ؛ هي الخاتمة ، وبين النقطتين المكانيتين مسافة مكانية تصل بينهما هي المسافة الأخرى المحددة المكتوبة ، ومن اجتماع الثلاثة : (أى من نقطة البداية المكانية ، ونقطة النهاية المكانية ، وما بينهما) يتكون ما يسمونه : « الغاية المكانية » التى يحىء الظرف « عند » ليدل على أن المضاف إليه هو نقطة البداية فيها .

وإذا قلت : « قرأت الكتاب من عند العصر إلى المغرب » نشأت الغاية الزمانية التى تتكون من اجتماع تلك الثلاثة ، ويدخل الظرف . « عند » على أول جزء منها فيكون وجوده دليلاً على أن ما بعده (وهو المضاف إليه) نقطة البداية الزمانية . . .

ويفهم مما سبق أن « لدن » ، و « عند » اسمان يدلان على ما بعدهما . . . فسمى كل منهما : نقطة البداية نفسها ، وليس « الابتداء » الذى هو أمر معنوى . ولهذا كانا اسمين - عند النحاة - دون « من » و « منذ » الحرفين اللذين معناهما الابتداء المعنوى . فإضافة « لدن » ، وعند « إنما هى من إضافة الاسم إلى مسماه .

(هذا ، وقد أطلنا الكلام - في ج ١ ص ٥٦ م ٦ - عن سبب تفرقتهم بين كلمة : « ابتداء » واعتبارها اسماً ، وكلمة : « من » الجارة المفيدة للابتداء واعتبارها حرفاً) .

كذلك يتضح الفرق بين « الغاية » ومبدأ الغاية ، الذى يدل عليه « لدن » أو « عند » ؛ فالغاية تشمل الأجزاء الثلاثة ، أما مبدأ الغاية فهو الجزء الأول منها دون الجزأين الآخرين . وكذلك يتضح المراد من قولهم : (إن : معنى « لدن » و « عند » هو الدلالة على مبدأ الغايات الزمانية أو المكانية) . ويصح وضع أحدهما مكان الآخر ؛ فيقال : جئت من عند الصديق ، أو : من لدن الصديق . وفى القرآن الكريم : « آتيناهُ رحمةً من عندنا ، وعلمناه من لَدُنَّا عِلاًماً » فلو وضع أحد الظرفين مكان الآخر لحاز ، ولم يمنع منه مانع إلا كره التكرار اللفظى بغير داع بلاغى .

(ح) إذا دخل « لدن » ، أو « عند » على بداية الغاية فليس من اللازم أن يذكر معها اللفظ الدال على النهاية ، إذ يكفى أن يشتمل الكلام على البداية وحدها ما دام المقام يكتفى به .

(د) ليس الأمر في كل ما سبق مقصوراً على الأفعال التى تعمل في الظرف وتحتاج في تحقيق معناها إلى غاية زمانية أو مكانية ، وإنما الأمر يشمل كل عامل آخر لا يتحقق معناه كاملاً إلا بملاحظة الغاية ، يتساوى في هذا أن يكون العامل فعلاً ، أو شبه فعل ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو غير ذلك مما يعمل . . .

الضحا . ويصح في المثالين وضع الظرف : « عند » مكان « لَدُنْ » . ولكن استعمال « عند » في بدء الغاية الزمنية قليل ، وهو — مع قلته — قياسى ؛ كالحديث الشريف : الصبر عند الصدمة الأولى . وقولنا : السفر عند الساعة الثامنة .

و « لَدُنْ » ، و « عند » يختلفان — بعد هذا — في أمور ، أشهرها ستة : الأول : أن « لدن » ظرف يكاد يلزم الدلالة على بدء الغايات . وقد يستعمل أحياناً للدلالة على مجرد الحضور . أما « عند » فيستعمل كثيراً في الدلالة على بدء الغايات ، وفي الدلالة على الحضور المجرد ، مثل : جلست عندك . فإنَّ تحقق معنى الجلوس لا يقتضى ابتداءً مكانياً معيناً ، أى : لا يستلزم تعيين نقطة البدء المكاني ؛ إذ لو كان له ابتداء مكاني لوجب أن يكون له انتهاء مكاني أيضاً ؛ لعدم وجود ابتداء بغير انتهاء . فأين مكان انتهاء الجلوس في المثال السابق وأشباهه ؟ لا وجود له . وعلى هذا لا ابتداء له أيضاً . فن القليل أن يقال : جلست من لدنك . وتشدّد بعض النحاة فمنعه ، وليس بممنوع ؛ ولكنه قليل جائز .

الثاني : أن « لَدُنْ » مبنى على السكون في أكثر لغات العرب . أما « عند » فتحرب عندهم .

الثالث : أن « لدن » قد يتجرد للظرفية المباشرة^(١) ، ولكن الأغلب أن يخرج منها إلى « شبه الظرفية » ؛ بالجر « بمن » (فيكون ، مبنياً على السكون في محل جر « بمن »)^(٢) . أمّا « عند » فينصب كثيراً على الظرفية المباشرة ، أو يجر « بمن » . والغالب أنه لا يدل على بدء الغايات إلا إذا كان مسبوقاً بهذا الحرف الجار ، فإن لم يكن مسبوقاً به كان — في الغالب — للدلالة على مجرد الحضور ، لا لبدء الغاية . وجره « بمن » على كثرته قليل بالنسبة لجر « لَدُنْ » به .

الرابع : أن « لدُنْ » يضاف^(٣) للمفرد — كالأمثلة السالفة — ويضاف

(١) فيكون مبنياً على السكون في محل نصب .

(٢) ومن الأمثلة لهذا قوله تعالى : (إن الله لا يظلمُ شيئاً ذرةً) ، وإنَّك تُحسِنُ يَصْصِفُهَا ، وَيُؤْتِي مِّنْ لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا .

(٣) وهو مضاف مع بنائه .

للجملة بنوعيتها أيضاً . وإذا أضيف للجملة كان مقصوداً على بداية الغاية الزمانية دون المكانية ؛ إذ الأرجح أن الظروف المكانية لا يضاف منها شيء للجملة إلا : « حيث » — كما سبق ^(١) . فمن أمثلة إضافته للجملة الفعلية قول الشاعر :

صريعٌ غَوَّانٍ راقِههنَّ ورقنَّه لَدُنْ ^(٢) شَبَّ ، حتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَائِبِ
ومثال الاسمية : وتَذْكُرُ نَعَمَاهُ لَدُنْ أَنْتِ يَنَافِعُ . . .

وعلى هذا يكون المضاف إليه بعد « لَدُنْ » مجروراً لفظاً إن كان اسماً معرباً ، ومجروراً محلاً إن كان اسماً مبنياً أو جملة .

أما « عند » فلا يضاف للجملة ، فالمضاف إليه بعده مجرور لفظاً إن كان اسماً معرباً ، ومحلاً إن كان مبنياً .

الخامس : أن « لدن » قد يستعمل مفرداً ^(٣) مع ظرفيته ؛ بشرط أن يقع بعده كلمة ؛ « غُدْوَةٌ » — من غير فاصل بينهما — منصوبة ، أو مرفوعة نحو : مكثت هنا لدن غدوة حتى الغروب . فالنصب على اعتبارها خبراً لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : لدن كان الوقتُ غدوةً . . . والرفع على أنها فاعل لكان التامة المحذوفة التي معناها : ظهرَ « ووجد » ؛ والتقدير : لَدُنْ كانت غُدْوَةٌ ، أى : ظهرت غدوةٌ ووجدتُ . وعلى هذين الإعرابين يكون الظرف « لَدُنْ » مضافاً للجملة تقديرًا . وليس مفرداً . أما على إعراب : « غُدْوَةٌ » المنصوبة تمييزاً ، سماعياً ، صاحبُه « لَدُنْ » المفرد ، أو منصوبة على « التشبيه بالمفعول به » ^(٤) فلا يكون « لَدُنْ » مضافاً على الصحيح . والأخذ

(١) في رقم ٤ من هامش ص ٧٨ .

(٢) الظرف « لدن » تنازعه ثلاثة عوامل : هى : صريع — الفعل : « راق » الأول — الفعل : راق ، الثانى .

(٣) أى : غير مضاف لفظاً ولا معنى .

(٤) يقولون فى هذا الإعراب كلاماً يجدر بنا إهماله ، وعدم التعويل عليه ، هو : أن « لدن » فى آخرها نون ساكنة ، قبلها دال تفتح ، أو تضم ، أو تكسر ، وقد تحذف نونها ؛ فحرف الدال فى ضبطه المتعدد شابه الحركات الإعرابية فى التبدل . وكذلك شابهت النون التنوين ؛ من جهة جواز حذفها ؛ فصارت : « لدن غدوة » فى اللفظ مثل : راقود خلا ؛ فنصب « غدوة » على التمييز للمفرد بـ « لدن » مثل نصب كلمة : « خلاً » براقود . أما نصبه على التشبيه بالمفعول به فلا أنه عندهم مثل : أنا =

بالإعرابين الأولَيْنِ ، أفضل ، لبعدهما عن التكلف ، والتعقيد ، والضعف .
ويصح في كلمة : « غُدْوَة » الجر على اعتبار « لدن » مضافاً أيضاً و « غُدْوَة »
هى المضاف إليه المجرور .

أما « عند » فلا ينقطع عن الإضافة إلا إذا ترك الظرفية وصار اسماً محضاً ؛
كأن يقول شخص : « عندى مال » . فيقول له آخر : « وهل لك عند » ؟ فكلمة
« عند » هنا مبتدأ مرفوع . ومثل : « الكتابُ عندى » . فيقال : « هل يصونه
عندك » ؟ فكلمة : « عند » فاعل مرفوع . وهى فى المثالين — وأشباههما —
اسم خالص الاسمية ، لا علاقة له بالظرفية .

السادس : أن « لدن » لا يكون إلا فضلة ؛ لأنه ظرف غير متصرف (فهو
مقصود على النصب على الظرفية ، أو الخروج منها إلى الجر بمن) بخلاف
« عند » فإنه قد يكون عمدة فى مثل : « السفر من عند البيت » . فالجار والمجرور
هما — أو متعلقهما — الخبر . ولما كان الخبر عمدة ، وكلمة : « عند » جزء منه
وقد اشتركت فى تكوينه ، صارت مشتركة — تبعاً لذلك — فى وصفه بأنه عمدة .
ولا يصح أن يقال : « السفر من لدن البيت » ، لأن هذا يخرج « لدن » من نوع
الفضلة إلى العمدة ^(١) .

* * *

مكرم عليا . فإن « نون لدن » تثبت تارة وتحذف أخرى ، كنون التنوين فى اسم الفاعل فعلمت عمله . . .
و . . . (راجع المطولات ومنها شرح التصريح فى هذا الباب والموضع .) وهو كلام جدلى محض ، بعيد عن
الواقع الحق . وقد ذكرناه ليطلع عليه المتخصصون ، ثم يهملوه إن شاءوا . لأن السبب الحق هو كلام العرب .
(١) وفى « لدن » يقول ابن مالك :

وَالزُّمُوْا إِضَافَةً « لَدُنْ » فَجَرٌ وَنَصْبُ « غُدْوَةٍ » بِهَا عَنْهُمْ نَدْرُ
يريد : أن العرب ألزموها لفظ « لدن » الإضافة ، فجر المضاف إليه . (يشير بهذا إلى أن عامل
الجر فى الإضافة هو المضاف نفسه) ثم استدركه فقال : إنه قد يتجرد من الإضافة وينصب فى النادر كلمة
معينة ، هى : « غُدْوَة » دون غيرها .

زيادة وتفصيل :

يقول بعض النحاة : لو عطف على : « غُدُوَّةٌ » المنصوبة - (نحو :
أختار السباحة لدنْ غُدُوَّةٍ وعَشِيَّةٍ) - أو جاء لها تابع آخر ، جاز نصب التابع
مطلقاً^(١) ، مراعاة للفظ المتبوع الآن ؛ وجاز جره مراعاة لأصل المتبوع ؛ إذ الأصل
في كلمة : « غُدُوَّةٌ » أن تكون « مضافاً » إليه مجروراً . فلا مانع عندهم من
جرّ التابع على « تَوَهَّم » أن المتبوع مجرور ، ولم يوافق على هذا الرأي آخرون
بحجة جدلية .

والحق أن الالتجاء إلى الإعراب « التوهمي » كالاتجاء إلى الإعراب
« للمجاورة » كلاهما التجاء إلى ما لا يصح الاستناد إليه . (وقد كررنا هذا في
مواضع مختلفة ، ومنها رقم ٦ من هامش ص ٧ السابقة^(٢) ، وص ٦٠٩ ج ١
م ٤٩) وبخاصة إذا عرفنا أن أصحابه لا يؤيدونه بالأمثلة الواردة التي تكفي
للإقناع بقياسيته .

* * *

(١) معطوفاً أو نوعاً آخر من التوابع .

(٢) وفيها بيان مناسب عنه ، ورأى بعض الأقدمين فيه .

مع^(١) - لهذه الكلمة أحوال ثلاثة ؛ تضاف في اثنتين ، وتفرد في واحدة ،
 الأولى : الظرفية ؛ بأن تكون ظرف مكان يدل على اجتماع اثنين واصطحابهما ،
 أو ظرف زمان يدل على ذلك ، أو ظرفاً محتملاً للأمريين ، عند عدم القرينة التي
 تُعينه لأحدهما^(٢) فقط . فمثال دلالة على المكان وحده قولهم : (التواضع مع
 التَّكَلُّفِ زهر مُصْطَنَعٌ ؛ لا في العيون نَضِرُ ، ولا في الأنوف عَطِيرٌ)
 وقولهم : (لا راحة لراضٍ مع ساخط ، ولا لكريم مع دنيء) . ومثال دلالة
 على الزمان وحده : يغادر الطير عشه مع الصباح الباكر ، ويعود إليه مع إقبال
 الليل^(٢) . . .

وليس من من اللازم عند استعماله في الزمان أن يكون الاجتماع والتلاقي متصلين
 فعلاً ؛ وإنما يكفي أن يكونا متقاربين غاية التقارب ، حتى كأنهما متصلان من

(١) سبقت لها إشارة موجزة لمناسبة أخرى في باب : « الظرف » ج ٢ م ٧٩ ص ٢٧٨ .

(٢ و ٢) لبيان ما سبق نقول : إن كل اجتماع والتقاء بين اثنين لا بد أن يكون في زمان واحد ،
 ومكان واحد ؛ ومحال أن يتم الاجتماع والتلاقي بغير الأمرين مقترنين حتماً . ففي مثل : قعد الزميل مع
 زميله في الغرفة - لا يمكن أن يتحقق قعودهما مجتمعين إلا في زمان واحد يطويهما ، ومكان واحد يحويهما .
 ومن المستحيل أن يوجد الزمان بغير المكان ، أو العكس .

فإذا أردنا أن ندل على وقوع اصطحاب واجتماع بين اثنين في أمر - كالحلوس ، مثلاً - كان أمامنا
 أساليب متعددة لأداء هذا المعنى . ولكن أبلفها وأدقها هو اختيار اللفظة الواحدة المختصة بتأدية هذه
 الدلالة ؛ وهي لفظة : « مع » فنقول : جلس الأخ مع أخيه في بيتهما ؛ بدلاً من أن نقول : ظهر الأخ وأخوه
 في مكان واحد هو البيت ، جلسا فيه في وقت واحد . . . أو : نحو هذا ، من الأساليب التي قد يصيبها
 التفكك والضعف ؛ بسبب إهمال الكلمات الخاصة التي هي نص في معان معينة . ونقول : أكل الصديق
 مع صديقه ، بدلاً من أكل الصديقان في مكان واحد ، وزمان واحد . . . أو : مصطحبين زماناً ومكاناً
 في أثنائه . فالاجتماع - كما أسلفنا - لا بد أن يشمل الأمرين ؛ الزمان والمكان حتماً . غير أن المقام
 يقتضى - أحياناً - الاهتمام بأحدهما وتوجيه المعنى إليه دون الآخر ؛ لوجود قرينة لفظية أو غير لفظية توجب
 الاختصار على واحد ، كما في المثالين السالفين ؛ فالفعل في كل منهما قرينة تدل في السياق الخاص على أن
 القصد متجه للمكان ، مقصور عليه وحده ، من غير اعتبار للزمان الملازم للمكان . أما في مثل استيقظت
 من النوم مع الفجر ، وقصدت لعملى مع الشروق - فإن القرينة اللفظية في السياق تدل على أن الغرض
 المقصود هو الزمان وحده ؛ إذ لا أهمية للمكان هنا كعدم أهمية الزمان هناك ، فالقارئ اللفظية أو غير
 اللفظية هي وحدها - كشأنها دائماً - التي تتحكم في تخصيص كلمة : « مع » بالمكان أو الزمان . وهذا
 هو المراد من قولهم : « إنها ظرف زمان أو مكان » . ولكنه قول مختصر يراد منه ما شرحناه . فإن لم توجد
 تلك القرينة كانت « مع » محتملة للأمريين ، صالحة لكل منهما من غير ترجيح .

شدة التقارب الزمني ، مع أنهما غير متقاربين في الواقع ؛ كقولهم في وصف حركات الحصان السريع : (إنها كثرَ مع فَرّ ، وإقبال مع إدبار^(١) . . .) فاجتماع الكر والفَر في زمان واحد محال ، وكذلك اجتماع الإقبال والإدبار ؛ فالمراد من الاجتماع الزمني في مثل هذا هو : شدة التقارب . وكقولهم للحزين الضائق : « لا تحزن ؛ فإن مع العسر يسراً ، وإن مع اليوم أخاه الغد ، يقبل بالخير والإسعاد » . فالعسر واليسر لا يجتمعان في زمان واحد لإنسان . وكذلك اليوم والغد . . . وإذا المراد من الاصطحاب الزمني والاجتماع قد يكون حقيقياً ، وقد يكون بمعنى التقارب الشديد .

ومثال صلاحه للأمرين قولهم : (احتفينا بالعلماء الأجانب مع علمائنا ، وكرّمناهم مع النابغين من رجالاتنا) .

وكلمة : « مع » بدالاتها السالفة ، ظرف غير متصرف ، ملازم - في الأغلب - للإضافة لفظاً ومعنى ؛ ولإعراب ؛ فهو منصوب على الظرفية بالفتحة . وقليل منهم يبنيه على السكون في كل حالاته ، إلا إذا وقع بعده حرف ساكن فيبنيه على الكسر ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ، أو على الفتح للخفة^(٢) فيقول مع البناء على السكون : (لا آمن مع ظلم الوالي ، ولا عمران مع طغيانه) . ويقول عند التقاء الساكنين :

قد يدرك المتأني بعض حاجته وقد يكون معَ المستعجل الزلل
بناء كلمة : « معَ » على الفتح أو الكسر .

الثانية : أن تكون ظرفاً بمعنى : « عند »^(٣) ، ومرادفة لها ، في إفادة معنى الحضور المجرد ، فتكون ظرفاً لا دلالة فيه على اجتماع ومصاحبة ، وتكون مغربة ، مضافة ، واجبة الجر « بمن » الابتدائية ؛ نحو : (الكفيل على اليتيم يرعاه ،

(١) الكر : الهجوم ، والفَرّ : الفرار . ومنها قول امرئ القيس يصف حصانه : - وله إشارة في ص ١٢٩ -

مِكرٌ ، مِفرٌ ، مقبل . مُدبرٌ ، معا كجُلُود صخرٍ حَطَّه السيلُ من عل
(٢) إذا بنى على الفتح عند هؤلاء وهو مضاف ، فكيف نعلم أن الفتحة في آخره فتحة إعراب أو فتحة بناء ؟ يكون التمييز بالقرائن ؛ كأن نعلم أن الناطق به فرد من تلك القبائل القليلة التي تبنيه ، أو ممن يحاكيهم .

(٣) سبق الكلام عليها في ص ١٢١ وفي ج ١ ص ٢٢٢ م ٨٩ .

ويعصون ماله. وإذا أراد البذل والعطاء فلينفق من مَعِهِ ، لا من مَعَ اليَتِيمِ) :
 الثالثة : أن تكون اسماً لا ظرفية معه ، ومعناها : « جميع » أى : « كل »
 وتدل على مجرد اصطحاب اثنين — أو أكثر — واجتماعهما فى وقت واحد ، أو
 وقت متعدد ، وفى هذه الحالة تكون معربة ، منصوبة ، منونة على أنها حال ،
 أو : خبر ، وهى فى الصورتين مؤولة بالمشتق ، ومفردة : (أى : لاحظ لها من
 الإضافة مطلقاً ^(١)) وكذلك لاحظ لها من الدلالة على اتحاد فى الزمان أو
 المكان بعد أن تجردت للاسمية المحضة ، إلا بقرينة ^(٢) ، فثالها حالاً للمثنى : أقبل
 الزعيمان معاً ؛ وقول الشاعر :

فلما تفرقنا كأنى ومالكاً — لطول اجتماع ^(٣) — لم نبيت ليلةً معاً

ومثالها حالاً لجماعة الذكور :

وأفنى رجالى فبادوا معاً فأصبح قلبى بهم مُستَفَز ^(٤)
 ومثالها حالاً لجماعة الإناث : إذا حنَّت ^(٥) الأولى سَجَعْن ^(٦) لها معاً ^(٧) ...

(١) تلزم إضافة الظرف : (مع) حين يذكر قبله أحد المصطحبين ، نحو : كنت مع الأخ
 أقرأ . فإن سبقه المصطحبان لم يبق ما يضاف إليه ؛ فينصب منوناً . نحو : سار القائد والجيش معاً .

(٢) انظر « ا » من الزيادة .

(٣) اللام هنا بمعنى : « مع » أو : « بعد » . — كما سبقت الإشارة فى ج ٢ باب : « حروف
 الجر » ، م ٩٠ ص ٣٧١ —

(٤) استفزه الأمر : أزعجه .

(٥) الكلام عن الحمام . حنت الحمامة ، أى : ترنمت بصوت فيه رقة وحنان .

(٦) اشتركن فى الترنيمة بقوة وتوالٍ .

(٧) ومن أمثلتها حالاً لجماعة الإناث قول الشاعر فى وصف إبل :

لا ترتجى حين تلاقى الدائداً أسبعةً لاقت معاً ، أم واحداً

فكلمة : « معاً » حال من فاعل الفعل « لاقى » وهو ضمير مستتر تقديره : « هى » يعود على « الإبل »
 التى تدل على جماعة . فالضمير عائد على جماعة مؤنثة . ومعنى « لا ترتجى » : لا تخاف . فالرجاء معناه
 الخوف بشرط أن يسبقه نى ، كما جاء فى كتاب معانى القرآن للفراء ص ٢٨ .

ومثالها خبراً : المجاهدان ، أو : المجاهدون معاً ، أى : موجودان معاً^(١) ..
 أو : موجودون معاً . والمراد : مجتمعان ، ومجتمعون . . . ونحو قول القائل :
 أفيقوا بني حرب ، وأهواؤنا معاً وأرحامنا موصولة لم تنقضب
 أى : وأهواؤنا مجتمعة ، وأرحامنا لم تنقطع .
 وقوله : أوفى صحابي حين حاجتنا معاً . . .^(٢)

(١) وما يصلح للحال والخبر - ولكنه أوضح في الحال - قول الأفوه الأودرى من شعراء الجاهلية ،
 يصف أهل الفساد من قومه :

فينا معاشر لم يبنوا لِقَوْمِهِمْ وَإِنْ بَنَى قَوْمُهُمْ مَا أَفْسَدُوا عَادُوا
 لَا يَرْشُدُونَ ، وَلَنْ يَرْعَوْا لِمُرْشِدِهِمْ فَالْجَهْلُ مِنْهُمْ مَعًا وَالْغَى مَعْتَادُ
 - انظر الإعراب في : « ب » من الزيادة والتفصيل . -

(٢) يقول ابن مالك في الكلام على « مع » :

و« مَع » : « مَع » فِيهَا قَلِيلٌ ، وَنُقِلَ فَتَحَّ وَكَسُرُ لِسْكَونٍ يَتَّصِلُ
 يريد : أن كلمة « مع » فيها لغة أخرى قليلة هي : « مع° » - بسكون العين ، بدلا من فتحها - ،
 وأنه نقل عن العرب في هذه الساكنة العين ، فتحها وكسرها إذا جاء بعدها ساكن متصل بها ، أى : غير
 مفصول منها بفواصل بينهما .

(وتقدير الشطر الأول : « مَع° » - قليل فيها : مَع°) .

زيادة وتفصيل :

١ - قد تكون « مع » بمعنى : « جميع ، أى : (كل) » - كما عرفنا -
فهل يتساويان فى المعنى تماماً ؟ .

قال اللغويون : إن الأساس فى كلمة : « مع » هو أن تدل على اتحاد الوقت
بين الشيئين ، أو الأشياء ، ما لم تقم قرينة على عدم الاتحاد ؛ كالقرينة التى فى
قول امرئ القيس يصف حصانه :

« مكرّ ، مفرّ ، مُقبل ، مُدبر ، معاً » . . . ، لاستحالة التكرّر والفرّ ،
والإقبال والإدبار فى وقت واحد^(١) . أما كلمة « جميع » فقد تقوم معها القرينة
التي توجب الاتحاد الزمنى ، أو تمنعه ، أو تجيزه . ففى مثل : (تتحرك كواكب
المجموعة الشمسية جميعاً) . . . يكون التحرك واقعاً لا محالة فى وقت واحد ؛
بخلاف : تزور الشمس والقمر جميعاً غرفتي ظهراً ، فإن اتحاد الوقت محال . أما
فى مثل : زرنى عمى وخالى جميعاً ؛ فيجوز الاتحاد وعدمه . فالفرق بين أكلنا معاً
وأكلنا جميعاً . . . ، أن : « معاً » يفيد الاجتماع فى حال الفعل وزمنه . وأن
« جميعاً » هو بمعنى : « كلنا » سواء اجتمعنا فى زمن الفعل أم لا .

ب - لا طائل فيما يدور بين النحاة من جدل حول الأصل الأول لكلمة :
« مع » الباقية على ظرفيتها ؛ أهى ثنائية الوضع منذ جرت على ألسنة العرب الأوائل ؟
أم ثلاثية الوضع ، قد حذف حرفها الأخير « الثالث » ، وأن أصلها : « معى » ،
فلما نقصت بحذف حرفها الأخير (الياء) سميت منقوصة^(٢) لذلك ؟ أم أن بعض
أنواعها ثنائى ، وبعضها ثلاثى ؟ .

آراء متعددة خيرها رأى القائل : إن الباقية على ظرفيتها ثنائية الأصل ،
معربة ، منونة ، ويحذف التنوين عند الإضافة ، فإذا لم تضاف - أحياناً -
وكانت منونة منصوبة فهى ظرف باق على ظرفيته - فى بعض الآراء - ، متعلق

(١) انظر ما يتصل بهذا معنى وضبطاً ، فى ص ١٢٦ وهامشها .

(٢) المراد بالمنقوص هنا ما حذف منه الحرف الأخير ، لعل صرفية أو لغير علة وهو غير

المنقوص الذى مر فى باب الإعراب والبناء ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ .

بمحذوف ، إما حال ، وإمّا خبر على حسب السياق . . . ، ولن يترتب على
الاقتصار على هذا الرأي وإهمال غيره إساءة تلحق الأسلوب في معناه ، أو في
ضبط كلماته ، بل يترتب عليه راحة من تعليقات شاقة مصنوعة ، لا تقوم
على أساس قوى ، أو دليل يسائر العقل والواقع . فوق ما فيه من تيسير
وراحة (١) .

هذا ، إن بقيت على ظرفيتها - تبعاً لذلك الرأي . أما إن خرجت عنها ،
وتجردت للاسمية المحضة وظلت منونة منصوبة - كما هو المسموع فيها - فقد
تعرب حالا ، أو خبراً على حسب مقتضى السياق ، فإن كانت « حالا » فهي
معربة . إما بالفتحة الظاهرة في آخرها ، على اعتبارها اسماً ثنائياً ليس محذوف
الآخر ، وإما بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء ساكنة مع التنوين ،
على اعتبارها اسماً ثلاثياً آخره ياء ، وأصده « مَعَيَّ » : فهي مثل : فتى ؛
أصلها : « فَتَى » . قلب الياء ألفاً وتحذف هذه الألف في النطق لا في الكتابة
عند تنوين الكلمة ؛ تقول : هذا فتى - رأيت فتى - أصغيت إلى فتى .

هذا إن كانت « حالا » . أما إن كانت خبراً فلا بدّ من اعتبارها ثلاثية
الأصل مرفوعة بضمّة مقدرة على الألف المحذوفة لفظاً ، لا خطأً (٢) ولا يمكن
إعرابها خبراً وفي آخرها الفتحة والتنوين إلا على تقديرها ثلاثية الحروف . أما من
يعربونها خبراً مع ثنائيتها فيحتمون بقاءها على الظرفية ، وتعليقها بمحذوف هو الخبر ،
ويمنعون خروجها عن الظرفية إلى الاسمية .

• • •

(١) لم نذكر هذه الآراء - كما نفعل أحياناً - لأن هذه واضحة الضعف ، ليس لها أثر عملي
فذكرها والرد عليها يخلق رأياً جديداً يزيد عددها ، ويوسع الجدل فيها . وهذا أحد الأسباب التي تثير
الشكوى - بحق - من المطولات القديمة . أما تعدد الآراء واتساع الجدل فيما يجدى ؛ (كتيسير ، أو تحديد
حكم ، أو استنباط آخر . . . أو . . .) فرغوب فيه ؛ - بل هو هدف أساسي من أهداف المتخصص
المتجرد لمهمته ، يصل منه إلى كشف غايات حميدة ، واستنباط نتائج نافعة .

(٢) لأنها مذكورة خطأ ، مكتوبة ياء ؛ طبقاً لقواعد رسم الحروف .

غير - اسم محض^(١)، يدل على مخالفة ما قبله لما بعده في ذاته، وحقيقة تكوينه،
أوفى وصف من الأوصاف العَرَضِيَّة التي تطرأ على الذات . فمثال الأول : (الحيوان
غير النبات) ، أى : ذات الحيوان وحقيقته الأصلية مخالفة لذات النبات ولحقيقته
الأصلية . ومثال الثانى ؛ (خرج الفائز بوجه غير الذى دخل به ، ونظر الأمر
بعين غير التى كان ينظر بها .) فليس المراد أن ذات الوجه وحقيقته قد تغيرت ،
ولا أن ذات العين وحقيقتها استحالت فصارت شيئاً مغايراً للأولى مغايرة تامة ،
وإنما المراد أن الوجه طرأ على ظاهره أمر عَرَضِيٌّ ؛ كالسرور ، والانشرح
والإشراق وأن العين طرأ عليها صفة جديدة عَرَضِيَّة ؛ كالثبات ،
والصفاء ، وعدم الحركة الزائغة المضطربة

و « غير » فى أكثر أحوالها^(٢) - ملازمة للإضافة ؛ إما لفظاً ومعنى معاً ؛
كالأمثلة السابقة ، وكقول القائل : (غيرى على السلطان قادر . . .) وإما معنى
فقط ؛ وهذه الحالة صورتان :

الأولى : أن يحذف المضاف إليه بشرط أن يكون معلوماً ، ملحوظاً لفظه فى
النية والتقدير ، كأنه مذكور ، وأن تكون كلمة : « غير » مسبقة بإحدى أداتى
النفي : « ليس » أو : « لا »^(٣) دون غيرهما من أنفاظ النفي ؛ نحو : (شبح الفقر
غادٍ ورائحٌ على ثلاثة ليس غيرٌ ؛ مسرف ، ومقامر ، وعاطل ،) أى : ليس غير
الثلاثة . ونحو : (الصبر صبران لا غيرٌ ؛ صبرٌ تَجَلَّدٌ يكون من القوى المرهوب ،

(١) اسم محض ، أى : لا ظرفيه فيه . وتدخل فى عداد الأسماء غير التامة (وهى : الأسماء الدالة
على الغايات بالمعنى المشروح فى هامش ١٤١ ؛ مثل : قبل ، وبعد ، وأشباههما - ولتلك الأسماء غير
التامة إشارة عابرة فى رقم ٢ من هامش ص ١٤٢ ورقم ٤ من هامش ص ١٦٥ وقد سبقت الإشارة إلى :
« غير » وإلى أحكام أخرى تختص بالأسماء المبهمة ؛ كتعرفها بالإضافة وعدم تعرفها وعدم دخول « أل »
عليها مع تفصيل الكلام على « غير . » من هذه الناحية . (فى ص ٢٤ و ٦٦ و ٨٠ و ١٣٢ . وإلى أشهر وجوه
استعمالها بمناسبة أخرى فى ج ٢ باب الاستثناء ص ٢٦٨ م ٨٢ ، وص ٢٧٣ ، وما بعدها) .

(٢) لأنها قد تنقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى فى إحدى حالاتها ، كما سيجىء فى الصورة
الثالثة ص ١٣٣ .

(٣) يعارض بعض النحاة فى : « لا » النافية ، ويرى الاقتصار على : « ليس » دون سواها من
أدوات النفي . ولكن الثقات يبيحون تقديم « لا » النافية ، ويدفعون معارضته بالمنقول الصحيح من كلام
العرب . ويجيزون القياس عليه ؛ سواء أكانت : « لا » نافية للجنس أم نافية لغيره ؛ فالشرط أن تكون
نافية مطلقاً .

وصبرٌ تَبَلَّدَ يكون من العاجز المغلوب) ؛ أى : لا غير الصبرين .

الثانية : أن يحذف المضاف إليه المعلوم ، مع ملاحظة معناه دون لفظه .
وفيما يلي إيضاح وتفصيل للصورتين :

لكلمة : « غير » من ناحية الإعراب والبناء أربع ^(١) حالات : تعرب في ثلاث منها ، وتبنى في واحدة .

(١) فتعرب عند إضافتها لفظاً ومعنى معاً ، كما في الصورة الأولى ، وأمثلتها . وتضبط في حالة إعرابها بالرفع ، أو بالنصب ، أو بالجر على حسب حالة الجملة ، ولا يدخلها التنوين .

(٢) وتعرب كذلك إذا حذف المضاف إليه للدليل يدل عليه ، ونوى لفظه ^(٢) للحاجة إليه ، أى : لوحظ نص لفظه حرفاً حرفاً ، دون غيره من الألفاظ ؛ فكأنه مذكور ^(٣) ، مع أنه غير مذكور في الكلام . ولا يجوز حذفه في هذه الحالة إلا بعد تحقق الشرطين السالفين ؛ (وهما : ملاحظته في التقدير ، ووقوع كلمة : « غير » بعد : « ليس » أو بعد : « لا » النافيتين ، كما سبق إيضاح هذا والتمثيل له) . وملاحظته هنا لا بد أن تتجه إلى لفظه نصاً ؛ فيكون هذا اللفظ نفسه ، وبحروفه معاً ، وهو الذى تتجه إليه النية والتقدير .

وتضبط « غير » هنا بالرفع أو النصب أو الجر على حسب جملتها . ولا يدخلها التنوين ؛ لأنها كالمضافة لفظاً لا يطرأ عليها تغير مطلقاً بعد حذفه ، وإنما تظل على حالتها الأولى قبل حذفه .

(١) بل الأنسب أن تكون ثلاثة ؛ لما سيجىء في الزيادة والتفصيل « ب » ص ١٣٥ .

(٢) كل هذا بشرط ألا يكون « المضاف إليه » مبنياً ، وإلا جاز بناؤها على الفتح ؛ تطبيقاً لما شرحناه في مواضع مختلفة ، (منها : الحكم الرابع عشر ص ٦٦) إذ لو كان مبنياً لجاز أن ينتقل منه البناء إلى : « غير » فيجوز فيها بعد هذا السريان الإعراب أو البناء ، ولا يكون الإعراب واجباً (كما سذكروه في « ١ » من ص ١٣٥) . ولا التفات هنا - وفيما يأتى - للرأى القائل : « البناء لا يسرى للمضاف المبهم - وشبهه - من المضاف إليه المبنى المحذوف ، بحجة أن الحذف يضعفه ، فلا يقوى على التأثير في المضاف » . . . فإن هذا رأى تخيل محض ؛ يخالف لقاعدة عامة مستمدة من نصوص كثيرة واردة . ولذا أهمله كثير من النحاة .

(٣) وتبقى أحكام الإضافة بعد حذفه على حالها ، ومنها : عدم تنوين المضاف .

(٣) وتعرب أيضاً على حسب حاجة الجملة إذا قُطعت عن الإضافة نهائياً ؛ (بأن حذف المضاف إليه ، ولم يُنَوّ لفظه ولا معناه ^(١) ؛ فكأنه غير موجود من الأصل ، وهذا حين يستغني عنه المعنى المطاوب ، ولا يتجه الغرض إلى ذكره ؛ (لأنه معلوم ، أو لسبب بلاغى آخر) ، نحو : من زرع الإساءة حصّد الشقاء ليس غيراً . أى : ليس الحصّد مغايراً ^(٢) . وفي هذه الحالة تكون معربة ، منونة ، نكرة .

(١) لم ينو لفظه ولا معناه ، أى : لم يلاحظ وجوده مطلقاً من هاتين الناحيتين . فحكمه كحكم الذى لم يوجد من الأصل .

(٢) إذا لم يلاحظ لفظاً ولا معنى كان بمنزلة الذى لم يوجد من الأصل - كما سبق في رقم (١) - . ويكون المراد من كلمة « غير » هو : المعنى الاشتقاقى العام ، أى : مجرد المغايرة المطلقة التى لا تتجه إلى شيء معين ، ولا تقع على أمر محدد غير مختلط بغيره ، ولا مبهم ، وتكون « غير » في هذه الحالة متضمنة معنى المشتق . يوضح هذا ما يأتى من الأمثلة التى لا بد منها لبيان ما فيه من دقة وخفاء .

أ - إذا قلت : (اقتصرت اليوم على أكل الفاكهة ، ليس غير الفاكهة) - كان الذى واقعاً على غير الفاكهة ، أى : واقعاً على كل شيء مغاير للفاكهة . فالفاكهة لا تدخل في نطاق الأشياء المنفية ؛ فكأنك تقول : ليس المأكول شيئاً مغايراً أو مخالفاً للفاكهة ؛ فهى المأكولة وحدها .

ب - أما إذا قلت : اقتصرت اليوم على أكل الفاكهة ، ليس غير ، أو : ليس غيراً . بالتنوين فهما ، مع حذف المضاف إليه ، واعتباره كأن لم يوجد من الأصل ، فيكون المراد من كلمة : « غير » المعنى الاشتقاقى العام الذى تتضمنه ، وهو : « المغاير والمخالف » ؛ فكأنك تقول : ليس المأكول مغايراً . هذا المغاير « عام مبهم » يشمل المغاير للفاكهة ، والمغاير للأكل ، والمغاير لأصول الصحة ، والمغاير للزمن ... والمغاير للقدرة المالية . . . فليس في الجملة ما يقيد النص على مغايرة معينة محددة ؛ وإنما فيها عموم وإبهام يريدان المتكلم لحكمة بلاغية يرمى إلى تحقيقها .

ج - يشابه ما سبق ويزيده وضوحاً قولنا : حضر القطار قبل الميعاد ، وسافر بعد الميعاد ، بإضافة « قبل » و « بعد » إلى مضاف إليه مذكور ؛ فالقبليّة والبعدية إنما هما بالنسبة للمضاف إليه ، فهما مقيدان به حتماً ، وليساً بمطلقين ولا مبهمين لكن إذا قلنا : حضر القطار قبلاً وبعداً بالتنوين والتنكير ، فإن الأمر يتغير ؛ فتزول تلك « النسبة الجزئية » أو « الفرعية » الناشئة من الإضافة ، ويرتفع القيد الذى يقيد المضاف ؛ فيصير عاماً مبهماً ، بعد أن كان خاصاً مقيداً ؛ ويكون اسماً متضمناً معنى المشتق ؛ في أصنى الآراء - فمعنى قولنا « حضر القطار قبلاً » ، هو : « حضر القطار متقدماً » فهذا التقدم عام مبهم يشمل أن يكون متقدماً على ميعاده . أو : على نظيره من القطر الأخرى ، أو : على مكان وقوفه ، أو . . . أو . . . وكذلك يكون معنى قولنا : « حضر القطار بعداً » هو « حضر القطار متأخراً » . وهذا التأخر عام مبهم ؛ يشمل التأخر عن ميعاده ، أو عن نظيره ، أو : عن مكان وقوفه . . . فالقبليّة والبعدية إنما يراد بهما معناهما الاشتقاقى المجرد الذى يتضمنه الاسم . فالأمر فيهما وفي « غير » سواء من هذه

(٤) أما الحالة الواحدة التي تُبنى فيها وجوباً فحين تكون مضافة ، والمضاف إليه محذوف قد لُحِظ ونُوى معناه^(١) دون لفظه ، وفي هذه الحالة تبنى على الضم ، نحو : (شرُّ الأصدقاءِ المعتدي ليس غيرُ) ؛ أى : ليس غير المعتدي ، أو ليس غير الآثم ، أو : ليس غير الجاني^(٢)

ومما سبق ندرك الفرق بين المحذوف الذى يُنَوَّى لفظه ، والمحذوف الذى يُنَوَّى معناه ؛ فالأول : لا بد فيه من ملاحظة لفظ المحذوف ، ونصه الحرفى . والثانى : لا بد فيه من ملاحظة معناه فقط ؛ بتخير كلمة أخرى تؤدي معناه ، وتخالف لفظه . فالغرض من أنها بمعناه : أن تتمم مثله المعنى الجزئى الذى كان يتممه مع المضاف الموجود ؛ وأن يحقق النسبة الجزئية^(٣) التى كان يحققها من غير اختلاف بينهما فى الأداء المعنوى . أما اللفظ فيجب أن يكون مختلفاً .

هذا ، ومن الممكن إدماج الحالات الأربع السابقة فى حالتين :

الأولى : البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه . دون لفظه .

والأخرى : الإعراب فيما عداها .

* * *

= الناحية التى لا وجود فيها للمضاف إليه لا لفظاً ولا معنى ، بالرغم من أن كلمة : « غير » ليست ظرفاً ، وهما فى أصلهما من الظروف التى تسمى : « ظروف الغاية » وتحمل عليها : « غير » فى هذه الغاية ، كما تحمل هذه الظروف على « غير » فتشابهها فى حالات الإعراب والبناء . وسيجىء الكلام عليها فى ص ١٤١ .

(١) أى : نوى ولوحظ وجود لفظ آخر ، أى لفظ ، يؤدي معناه - (كما سنذكره ، وكما سيجىء الكلام عنه فى الزيادة والتفصيل ص ١٣٥) - وإنما ينوى معناه إذا دعت إليه الحاجة .

(٢) سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١٣٢ بيان حالة أخرى تبنى فيها جوازاً - لا وجوباً - ويكون

بناؤها على الفتح .

(٣) سبق - فى ص ١ - إيضاح معنى النسبة الجزئية

زيادة وتفصيل :

١ - يترتب على التفرقة بين ملاحظة المحذوف بلفظه السابق نصًّا ، أو عدم ملاحظة ذلك - آثار متعددة ؛ منها : أن ملاحظة لفظه السابق تقتضى التمسك بمعناه . إذ لو وضع في مكانه لفظ آخر لحاز أن يكون اللفظ الآخر مخالفًا له في المعنى - ولو قليلًا - ؛ فيفسد الغرض المقصود من الأداء .

ومنها : أن المحذوف قد يكون معرفة أو نكرة ؛ فينتقل أثر هذا إلى المضاف قطعًا ما دام لفظ المضاف إليه معينًا ملحوظًا ؛ والإضافة محضة . فلو لم يُلحَظ لحاز أن محل محله ما يخالفه في التعريف والتنكير ؛ فيتأثر المعنى بنتيجة هذه المخالفة .

ومنها : أن المضاف إليه المحذوف قد يكون مبنياً ؛ فيجوز - عند ملاحظة لفظه نصًّا أن ينتقل منه البناء إلى المضاف المبهم ، - ونحوه - . وقد أشرنا (١) قريباً إلى وجوب إهمال الرأي الذى يمنع انتقال البناء إلى المضاف من المضاف إليه المبنى المحذوف ؛ بزعم أنه ضعيف ؛ بسبب حذفه ؛ فلا ينتقل منه البناء للمضاف . . . وهو زعم مردود .

ب - أوضحنا المراد من « المضاف إليه » المحذوف الذى نُوى لفظه نصًّا ؛ والذى نُوى معناه دون لفظه . وما قلناه هو ما ارتضاه « الصبان » و « الخضرى » - وغيرهما - ، وانتهينا إلى استخلاصه من الجدل الكثير الذى يغشيه . والحق أن النفس غير مطمئنة لما ارتضياه ، بل إن « الخضرى » - وغيره - لا يزال قلق النفس ؛ فقد فرغ من الكلام عن « المضاف إليه » الذى ذكر ولم يحذف . . . وعن « المضاف إليه » الذى حذف ولم يُنَوَ لفظه ولا معناه ، . . . ثم انتقل إلى الكلام عن المضاف إليه « الذى حذف لفظه » ، وهذا المحذوف قد يُنَوَ لفظه نصًّا ، وقد يُنَوَى معناه فقط ، فما حكم المضاف - من ناحية إعرابه وبنائه - مع هذا « المضاف إليه » المحذوف . . . ، الذى يُنَوَى لفظه نصًّا ، أو يُنَوَى معناه فقط ؟ أياكون من هذا المضاف نوع معرب فقط ، ونوع

مبنى فقط ، أم الإعراب والبناء جائزان عند حذف المضاف إليه ونية لفظه نصاً ،
أو معناه دون لفظه ؟ يجب بما نصه :

(الاقتصار على حالة واحدة يجوز فيها الإعراب والبناء هو — وإن كان
خالياً من التكلف — مخالف لإجماعهم « فيما نعلم » على تعدد الحالتين ، وأن
حالة البناء لا يجوز فيها الإعراب وبالعكس) ^(١) . اهـ .

وهذه حجة بادية الوهن ، إن صح أن تسمى هذه حجة . لعدم اعتمادها
على الدليل الحاسم ، وهو المسموع الكثير من كلام العرب . ولا شك أن الرأي
الذي يجيز إعراب المضاف وبناءه عند حذف المضاف إليه مطلقاً (أى : سواء
نوى لفظه ، أم نوى معناه) رأى شديد ، فوق أنه خال من التكلف والتعقيد ،
وقاض على القسم الغامض الملتوى ؛ قسم المضاف إليه الذى حذف ونوى معناه
فقط ، وبذا تكون الأقسام ثلاثة ، لا أربعة ، وهذا أحسن ، ولا سيما إذا عرفنا
أن بعض أئمة النحاة قد صرح بأن المعنى لا يختلف فى حالتى بناء المضاف ،
وإعرابه ، ووصف الرضى هذا التصريح بأنه : « هو الحق » ^(٢) .

ح — تطبيقاً على ما سلف فى : « ا » وما قبلها من أحوال : « غير » —
يجوز فى مثل : قرأت من الكتب سبعة ليس غير — اتباع ما يأتى فى ضبط
كلمة : « غير » ، وفى إعرابها :

(١) أن نقول : « ليس غير » على اعتبارها اسم : « ليس » مرفوعة بالضممة
من غير تنوين ، لأنها مضافة معربة ، والمضاف إليه محذوف ، قد نوى لفظه
نصاً ، والخبر محذوف ؛ فالتقدير : ليس غير السبعة مقروءاً .

(٢) أن نقول : « ليس غير » ، على اعتبارها خبر : « ليس » منصوباً

(١) راجع الخضرى فى هذا الموضع من باب « الإضافة » عند بيت ابن مالك :

واضمم بناء غير . . . إلخ .

(٢) راجع حاشية « يامين » على شرح « التصريح » ، فى هذا الموضع .

(٣) بشرط ألا يكون اللفظ مبنياً ؛ إذ لو كان مبنياً لحاز أن يسرى منه البناء للمضاف المبهم

— ونحوه — كما عرفنا فى رقم ٢ هامش ص ١٣٢ — تطبيقاً للحكم الرابع عشر الذى سبق فى ص ٦٥ .

مضافاً والاسم محذوف ، وكذلك المضاف إليه مع نيّة اللفظ ، فيكون التقدير :
ليس المقروءُ غير السبعة .

(٣) أن نقول : « ليس غيراً » ، بالتنوين ، على اعتبارها : نكرة معربة ،
خبر : « ليس » . فالاسم محذوف ، وكذلك المضاف إليه مع عدم ملاحظة لفظه
ولا معناه . والتقدير : ليس المقروءُ غيراً .

(٤) « ليس غيرٌ » بالتنوين أيضاً على اعتبارها اسمها معرباً ، والخبر
محذوف ، والمضاف إليه محذوف كذلك ، لم ينو لفظه ولا معناه . والتقدير :
ليس غيرٌ مقروءاً .

(٥) « ليس غيرٌ » بلا تنوين باعتبارها اسم : « ليس » ، مبني على الضم
في محل رفع ، والمضاف إليه محذوف ، قد نوى معناه فقط . والخبر محذوف أيضاً .
والتقدير : ليس غيرٌ المذكور مقروءاً .

(٦) « ليس غيراً » ، باعتبارها اسم « ليس » ، مبني على الفتح في محل
رفع ، بشرط أن يكون المضاف إليه محذوفاً مع ملاحظة لفظه نصاً ، ومبنيّاً
(لينتقل منه البناء إلى كلمة : « غير » - كما عرفنا -) والخبر محذوف أيضاً .
والتقدير : ليس غيراً مقروءاً .

(٧) « ليس غيراً » ، باعتبارها خبر « ليس » مبنية على الفتح في محل
نصب ، والمضاف إليه محذوف ، مبني حتماً ، قد لوحظ لفظه السالف نصاً ،
والاسم محذوف ، والتقدير : ليس المقروءُ غيراً . . .

وفي الجدول الآتي تركيز - بشكل آخر - للصور السالفة .

الصورة	حكم : « غير »
ليس غير ...	اسم « ليس » معرباً ، مرفوعاً بالضمّة من غير تنوين ، والمضاف إليه محذوف نوى لفظه فقط . والخبر محذوف .
ليس غير ...	اسم « ليس » مبنياً على الضم في محل رفع ، والمضاف إليه محذوف نوى معناه فقط . والخبر محذوف .
ليس غير ...	اسم « ليس » معرباً ، مرفوعاً ، مع التنوين ، والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه . والخبر محذوف
ليس غير ...	خبر « ليس » ، مضافاً معرباً ، منصوباً بغير تنوين ، والمضاف إليه محذوف قد نوى لفظه . والاسم محذوف .
ليس غير ...	خبر « ليس » مبنياً على الفتح في محل نصب ، والمضاف إليه محذوف مبنى حتماً ، وقد نوى لفظه المبني . والاسم محذوف .
ليس غير ...	اسم « ليس » مبنياً على الفتح في محل رفع ، والمضاف إليه محذوف مبنى ، وقد نوى لفظه المبني . والخبر محذوف .
ليس غيراً ...	خبر « ليس » معرباً منصوباً منوناً ، والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه . والاسم محذوف .

د - إذا حلت : « لا » النافية للجنس محل : « ليس » جاز في « غير » البناء على الضم في محل نصب على اعتبارها مضافة ، اسم « لا » والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه ، والخبر محذوف أيضاً . ويجوز بناؤها على الفتح في محل نصب على اعتبارها اسم : « لا » والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه ، فكأنها غير مضافة ، ففتحتها في هذه الحالة ^(١) كفتحة اسم : « لا » في قولنا : لا مطر . والخبر محذوف فيهما .

ويجوز نصبها مباشرة إن كانت مضافة لغير مبنى والمضاف إليه مذكور ،

(١) وتبنى أيضاً على الفتح جوازاً إذا كانت مضافة لمبنى ؛ تطبيقاً للقاعدة التي تجيز بناء الأسماء المبهمة . ومنها : « غير » ، وأسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت لمبنى . وقد سبق الكلام عليها في هذا الباب ص ٦٦ . وأشرنا إليها ، في ص ١٣٢ و ١٣٥ و ١٣٦ و ...

أو محذوف نوى لفظه نصًّا . وهى فى الحالتين معربة منصوبة . ونكتفى بالحالات السالفة . . .

هـ - إذا كانت « لا » لنى الواحدة (وهى التى تعمل عمل « ليس » بشروط خاصة سبق الكلام عليها فى بابها)^(١) جاز فى « غير » البناء على الضم فى محل رفع على اعتبارها اسم « لا » . والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه ، والخبر محذوف وجاز أن تكون معربة مرفوعة بغير تنوين باعتبارها اسم « لا » إن كان المضاف إليه مذكوراً ، أو محذوفاً قد نوى لفظه . ويجوز تنوينها إذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه .

وفى الصور السالفة ما يغنى عما لم نذكره ، أو يصلح أن يكون مرشداً إليه . « ملاحظة » : الصور السالفة كلها فى : « ح » - ص ١٣٦ - والآتية بعدها فى : « د ، هـ » إنما تتحقق على أساس التقسيم الشائع الرباعى . أما على أساس التقسيم الثلاثى - وهو الأحسن - حيث يصير المحذوف الذى نوى قسمًا واحدًا فإن الإعراب والبناء يصلحان له .

و - إذا كانت « لا » للننى المطلق^(٢) أفادت هنا مع الننى العطف ، فكلمة : « غير » بعدها منفية ومعطوفة تسرى عليها جميع الأحكام التى تسرى على المعطوف ؛ ففى مثل : « أنفقت عشرةً لا غير » : يجوز اعتبار « غير » معربة منصوبة بغير تنوين ؛ لأنها معطوفة على عشرة ، ومضافة . والمضاف إليه محذوف قد نوى لفظه ؛ ويجوز اعتبارها معطوفة مبنية على الفتح فى محل نصب لأنها مضافة والمضاف إليه محذوف مبنى ، أو غير مبنى لكن نوى معناه . ويجوز إعرابها ونصبها منونة والمضاف إليه محذوف لم ينو لفظه ولا معناه .

وفى نحو : زارنى ثلاثة لا غير ، يجوز فى كلمة « غير » أن تكون معربة مرفوعة بغير تنوين ، على اعتبارها معطوفة مضافة . والمضاف إليه محذوف نوى لفظه . ويجوز أن تكون مبنية على الضم فى محل رفع على اعتبارها معطوفة مضافة ، والمضاف إليه محذوف نوى معناه .

(١) ج ١ ص ٤٤٠ م ٤٨ .

(٢) وهى التى تنى ولكن لا تعمل شيئاً .

ويجوز أن تكون معربة مرفوعة منونة على اعتبارها معطوفة مضافة ، والمضافُ إليه محذوف لم ينو لفظه ولا معناه .

ويجوز أن تكون مبنية على الفتح في محل رفع مضافة ، والمضاف إليه محذوف مبنى .

ز - إذا كانت : « غير » ليست مسبقة بكلمة : « ليس » ، أو : « لا » النافيتين ؛ فأشهر وجوه استعمالها أن تكون للنعت ، أو الاستثناء ؛ على التفصيل المبين في ج ٢ ص ٣١٨ م ٨٢ .

ح - إذا كانت كلمة : « غير » مسبقة « بليس » أو « لا » النافيتين على الوجه السابق ؛ فإنها تصير من الأسماء الدالة على « الغاية » وتدخل في عدادها ، فتشبه الظروف الخاصة « بالغاية » ^(١) والتي سنوضحها فيما يلي .

* * *

(١) سبقت الإشارة إلى « غير » وبعض الأمور الخاصة بالأسماء المبهمة ، في صفحة ٢٤ و ٦٦

« نظائر غير »

يراد بهذه النظائر : الأسماء الملازمة - في أكثر حالاتها - للإضافة ، وتنطبق عليها أحكام الإعراب والبناء التي تنطبق على كلمة : « غير » وقد شرحناها .

وهذه الأسماء نوعان ، نوع خالص الاسمية ؛ فلا يفيد معها ظرفية زمانية ولا مكانية ، شأنه في هذا شأن : « غير » فإنها متجردة للاسمية المحضة ، وهذا النوع قليل ، مثل كلمة : « حسب » .

ونوع آخر يفيد مع الاسمية ظرفية زمانية أو مكانية ويدل على ما يسمى : « الغاية »^(١) ، ومنه الظروف التي تسمى : « ظروف الغايات »^(٢) مثل : قبل -

(١) للغاية هنا معنى غير الذي سبق في مواضع أخرى (كما أشرنا في هذا الباب في رقم ٤ من هامش ص ١١٩) قال شارح المفصل ج ٤ ص ٨٥ في معناها ما نصه - وقد نقلناه في ج ٢ ص ٢٣١ م ٧٩ لمناسبة هناك - : « (قيل لهذا الضرب من الظروف : " غايات " ؛ لأن غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء . وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها " أى : نهايتها " آخر المضاف إليه ؛ لأنه الذي يتم به الكلام ، وهو نهايته . فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام ، - أى : نهايته - فلذلك من المعنى قيل لها : " غايات ") . . . ثم قال : (وحكم : أول - وحسب - وليس غير - ولا غير - . . . حكم قبل وبعد . . .) ا هـ .

وقد ساق هذا الكلام شرحاً لكلام الزنجشیری في المرجع السالف ، ونصه الحرفي :

(الظروف منها : « الغايات » ، وهي : قبل ، وبعد ، وفوق ، وتحت ، وأمام ، وقُدّام ، ووراء ، وخلف ، وأسفل ، ودون ، وأول ، وعل - ومن النادر ألا تكون مجرورة بالحرف : « من » - وقد جاء ما ليس بظرف غاية ؛ نحو : حسب - ولا غير - وليس غير . . . والذي هو حد الكلام وأصله أن ينطق بهن مضافات . فلما اقتطع عنهن ما يضمن إليه وسكت عليهن - صرن حدوداً ينتهي عندها . فلذلك سمين غايات) . . . ا هـ .

وملخص ما يريد المتن وشرحه هو :

أ - أن غاية الشيء هي آخره ونهايته :

ب - وأن غاية الظرف المضاف ليست هي المقصودة ، إنما الغاية المقصودة هي آخر المضاف إليه ؛ إذ به يتم المعنى الفرعي ، وتحقق « النسبة الجزئية » المرادة من الإضافة .

ج - وقد يحذف المضاف إليه ، ولكنه يظل ملاحظاً في النية والتقدير ، بالرغم من حذفه ، وفي هذه الحالة يصير آخر الظرف المضاف هو النهاية التي تغني عن نهاية المضاف إليه المحذوف . أى : أن الظرف المضاف يصير هو الغاية والختامة والنهاية بدلا من ذلك المحذوف الماحوظ . . .

(ومثل هذا في التصريح أيضاً .) وما تقدم يوضح تعريفاً آخر لظروف الغايات ، نصه : (هي الظروف المبنية على الضم لحذف المضاف إليه ؛ فتصير غاية وظرفاً بعد حذفه) ا هـ .

- وقد ورد هذا التعريف في « المنى » أول الجزء الثاني في الفصل المعقود للتدريب على « ما » حيث جاء بالهامش النص السابق للعلامة الأمير .

(٢) وكثير من ظروف الغايات (مثل : قبل وبعد) يدخل في عداد الأسماء المبينة التي لا تقع =

بعد - دون - الجهات الست (وهى : فوق - تحت - يمين - شمال - أمام - خلف . . .) وما بمعنى هذه الجهات ؛ مما هو وارد مسموع ^(١) ، (مثل : قدّام - وراء - أسفل - عُلّ ؛ بمعنى : فوق) .

فهذه الأسماء بنوعيتها ^(٢) - المحض وغير المحض - يجوز فى كل منها فى أغلب استعمالاته ، ما يجوز فى كلمة : « غير » من الإعراب فى حالات ثلاث ، والبناء فى واحدة ^(٣) ، أخرى . وإن شئت فقل : من البناء فى حالة واحدة ، والإعراب فيما عداها . فهى شبيهة بكلمة : « غير » فى تلك الحالات ، كما أن كلمة : « غير » شبيهة بها فى الغاية ^(٤) .

ومن هذه الظروف التى سردناها : المتصرف (أى : الذى يكون ظرفاً وغير ظرف ؛ كابتداء ، وخبر ، وفاعل . . . و . . .) . ومنها غير المتصرف ^(٥) (الذى لا يترك النصب على الظرفية إلا إلى الجر « بيمين ») ^(٦) .

= نعمتاً ولا منعوتاً ، (كما أشرنا فى هامش ص ٢٥ ، وكما سيأتى فى النعت ص ٤٦٦ رقم ٢ وسبق إيضاح آخر لها فى باب الظرف ج ٢ ص ٢٢٠ م ٧٩) .

(١) قال الرضى : (المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة هو : قبل - بعد - تحت - فوق - أمام - قدّام - وراء - خلف - أسفل - دون - أول - عُلّ - عُلّو . ولا يقاس عليها ما هو بمعناها ؛ نحو : يمين - شمال - آخر ، ونحو ذلك) فقول ابن مالك : يمين - شمال - . . . هو عند بعضهم غير مقبول ، لأنه غير مسموع . وقد دافع عن ابن مالك آخرون ، ووصفوه بأنه الإمام النحوى الثقة (راجع حاشية « ياسين » على التصريح فى هذا الموضع) .
والذى ترتاح له النفس هو رأى ابن مالك .

(٢) وتسمى أيضاً : « الأسماء غير التامة » وهى هنا التى لا تدخل فى عداد الأسماء الدالة على الغاية (انظر رقم ١ من هامش ص ١٣١ ورقم ٤ من هامش ص ١٦٥) .

(٣) راجع « ب » من ص ١٣٥ حيث الاعتراض على بعض هذه الحالات .

(٤) سبقت الإشارة لهذا فى هامش ص ١٣٣ .

(٥) فوق وتحت ، لا يتصرفان فى رأى كثير من النحاة . وأرى أنهما يتصرفان أحياناً إذا صار كل منهما اسماً متجرداً عن الظرفية . ومن هذا فى « تحت » قوله عليه السلام : (لا تقوم الساعة حتى يهلك الوُعُول وتظهر التحوت) . الوُعُول : السيادة الأشراف ، المفرد : وعُلّ . قال فى كتاب : « الغريبين - للهوى » ما نصه فى مادة : « تَحَتَّ » (أراد بالتحوت : أرذل الناس ، ومن كانوا تحت أقدامهم .) وجاء فى هامشه : (قال ابن الأثير فى النهاية ص ١٨٢ ، جعل « تحت » الذى هو ظرف نقيض « فوق » اسماً ، فأدخل عليه لام التمريف ، وجمعه . ا هـ . . . ويعرب هنا فاعلاً . . . - (يمين وشمال) كثيراً التصرف - (قبل ، وبعد ، وباقي الظروف) ، متوسطة التصرف .

(٦) الغالب فى : « من » الداخلة على « قبل » ، و « بعد » وعلى أكثر الظروف غير المتصرفة ، أن تكون « للظرفية » (أى : بمعنى : فى) كقوله تعالى : ومن بيننا وبينك حجاب ومجيئها لابتداء الغاية قليل ، كجئت من عندك - وهب لى من لذلك - وهو مع قلتة قياسى .

وقد سبق هذا فى ج ٢ باب حروف الجر عند الكلام على : « من » . (راجع الألويسى على القطر

والظرف بنوعيه - المتصرف وغير المتصرف - حين يكون ظرفاً معرباً ،
يكون منصوباً على الظرفية ، أو مجروراً « بِمِنْ » إن وجدت قبله ، وحين
يكون مبنياً على الضم يكون في محل نصب ، أو في محل جر « بِسِمِنْ » إن
وجدت قبله (١) .

نخذ مثلاً الظرف : « قبل » ، فعناه الدلالة على سبق شيء على آخر ،
وتقدمه عليه في الزمان ، أو المكان الحسى ، أو المعنوى ؛ فهو من الظروف
الزمانية أو المكانية الملازمة - في أغلب استعمالاتها - للإضافة ؛ نحو قوله
تعالى : « وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا » ،
ونحو : قَدَّرَ لِرَجْلِكَ قَبْلَ الْخَطْوِ مَوْضِعَهَا ، ونحو : « بَيْتِي قَبْلَ
النَّهْرِ بِخَطَوَاتِ . ونحو : الْخَلْقُ الْكَرِيمُ قَبْلَ الْمَالِ . . . وتنطبق عليه تلك الأحوال
الخاصة بالإعراب والبناء ، وهي التي تقدمت في « غير » .

(١) فيكون معرباً منصوباً على الظرفية أو مجروراً « بِمِنْ » إذا أضيف في
الصورتين وذكر المضاف إليه ؛ كالأمثلة السابقة .

(٢) وكذلك يكون منصوباً على الظرفية أو مجروراً « بِمِنْ » إن حذف
المضاف إليه ، ونوى لفظه نصاً لحاجة تدعو إليه ؛ نحو : أَهْدَى إِلَى
كِتَابِ أَدَبٍ ، وكتاب تاريخ ؛ فبدأت القراءة بكتاب الأدب قبلاً ، . . . ، أو :
من قبلاً . . . ، أى : قبل كتاب التاريخ . . . أو من قبل . . . ، كتاب
التاريخ . وفي هاتين الصورتين لا يُنَوَّن المضاف ، ولا يتغير منه شيء ، لأنه
لا يزال مضافاً كما كان ، والمضاف إليه محذوف بمنزلة الموجود .

(٣) ويكون معرباً منصوباً على الظرفية أو مجروراً بِمِنْ ، ومنوناً
في الصورتين - ، إذا حذف المضاف إليه ، ولم يُنَوَّن لفظه ولا معناه ؛ لحكمة
بلاغية يريد بها المتكلم ؛ فهو بمنزلة الذى لم يوجد من الأصل ؛ نحو : (داويت
الملل بنزهة بحرية في ليلة قمرية فاتنة ؛ وكنت قبلاً هامد الجسم ، كليل

(١) الأسماء المجردة (التي لا تدل على ظرفية) ، لا تنصب على الظرفية مباشرة . وإنما تقع مواقع
إعرابية أخرى . كما سيتضح عند الكلام عليها قريباً . ويلاحظ أيضاً ما رأيناه (في ب ص ١٣٥)
من اعتبار الحالات ثلاثاً ، بدلاً من أربع ؛ للأسباب الموضحة هناك .

(الذهن . . .) وفي هذه الحالة يكون معنى : « قبل » هو معنى المشتق ؛ فيفيد سبباً مطلقاً ، وتقدماً عاماً غير مقيد بشيء ، ولا منسوباً لآخر ؛ ذلك أن من يقول : حضرت قبل مجيء القطار يريد : كان حضورى سابقاً على مجيء القطار ، متقدماً بالنسبة لهذا المجيء المعين ؛ فسببُ الحضور هنا ليس سبباً مطلقاً عاماً يشمل كل الأحوال ، ولكنه سببٌ مقيد مقصور على حالة واحدة ؛ هي حالة مجيء القطار ؛ فالحضور سابق بالنسبة لهذه الحالة وحدها دون غيرها . أما حين يقول : حضرت « قبلاً » فإن الظرف يفيد السبق المطلق ، والتقدم العام ؛ فكأنه يقول : « حضرت متقدماً » ؛ أو : « سابقاً » ، وهذا يشمل السبق والتقدم على مجيء القطار ، وعلى مجيء المسافرين ، وعلى مجيء الوقت المناسب ، وعلى كل مجيء آخر من غير تقييد بحالة خاصة معينة كالحالة الأولى التي توجب التقييد بالمضاف إليه ^(١) . (ومثل هذا يقال في باقي الأسماء

(١) إذا كان معنى « قبل » هو معنى المشتق فهل تكون متخلية عن الظرفية نهائياً ، وتصير اسماً محضاً يفيد السبق والتقدم ؛ فعناها هو : « سابق » ؛ أو : « متقدم » ؟ أتكون كذلك أم تظل باقية على ظرفيتها مع تضمينها معنى المشتق ؛ فتنصب على الظرفية ، أو تجر بمن إن وجدت ؟ .

يرى بعض المحققين الرأي الأول ، ويرى غيرهم أنها تتضمن معنى المشتق مع بقائها على ظرفيتها . والرأي الأول أدق وأحكم ، والاقتصار عليه أفضل ، لأنه يسائر القواعد العامة في تنوين هذه الظروف (أى : عند تنكيرها) ولا تتجه إليه الاعتراضات التي تتجه للثاني . وعلى هذا إذا نصب : « قبل » فلن يكون منصوباً على الظرفية ، وإنما يكون منصوب اللفظ على الحال المؤولة ، أو على غيرها مما يقتضي النصب ، إلا إن سبقته « من » الجارة فإنها تعرب حرف جر زائد ، وتعرب كلمة : « قبل » مجرورة اللفظ بها ، منصوبة المحل ، باعتبارها حالا مؤولة ، أو شيئاً آخر - غير الظرفية - يحتاج إليه الكلام منصوباً ؛ فتكون « قبل » منصوبة محلاً . ومثلها بقية الظروف الدالة على الغاية ، وستجىء . ومن الخير أن ننقل ما سجله الرضى في هذا ، ونصه :

(قال بعضهم : إنما أعربت - يريد : « قبل » وأخواتها - إذا حذف المضاف إليه ، ولم ينول لفظه ولا معناه - لعدم تضمن معنى الإضافة ؛ فعنى : كنت قبلاً ، أى : قديماً ، ومعنى : أبدأ به أولاً ، أى : متقدماً ، ومعنى : من قبل ومن بعد ، أى : متقدماً ومتأخراً ؛ لأن من زائدة) .

وجاء في تقرير ياسين تعليقاً على هذا ما نصه : « يعنى أن القائل بالتذكير لعدم تضمن الإضافة يرى أنهما غير واقعين على الزمان بل معناهما اسم مشتق نكرة واقع على ذات أو معنى - غير زمان - منصوب على الحال أو غيرها » .

وقد أشرنا إلى أن هذا - وكل ما سبق - يقال في أخوات : « قبل » من سائر الظروف الآتية .

والظروف التي تناظر : « غير » ^(١) .

(٤) أما الحالة التي يُبْنَى فيها على الضم فحين يضاف ، ويحذف المضاف إليه وَيُنْتَوَى معناه ، الحاجة تدعو إليه ؛ فيكون الظرف مبنياً على الضم في محل نصب على الظرفية ، أو محل جرّ إن سبقت « من » ^(٢) . . .

* * *

للأسماء المحضة (التي لا تدل على ظرفية ؛ مثل : « حسب » وشبيهاتها من الأسماء الخالصة من الظرفية ، الملازمة للإضافة - في الأغلب - . . .) أحكام خاصة سيجيء بيانها . وما عدا تلك الأسماء فجميع الأحكام التي تنطبق على الظرف : « قبل » ، تنطبق أيضاً - كما قلنا - على باقي الظروف التي يقول عنها النحاة حينئذ إنها نظائر : « قبل » ، وحينئذ إنها نظائر : « غير » وقد سردناها ^(٣) ، ولا خلاف بين أكثرها - في شيء من تلك الأحكام الإعرابية ، والأحوال الأربعة التي شرحناها : وإنما تختلف في معانيها فلكل واحد منها معنى يؤديه ، ودلالة معينة يحققها على الوجه الذي سنوضحه .

فأما « غير » و « قبل » فقد عرفنا معناهما .

* * *

وأما : « بَعْد » فظرف معناه - الغالب - الدلالة على تأخر شيء عن آخر في زمانه أو مكانه ^(٤) ؛ . . . سواء أكان التأخر حسيّاً أم معنويّاً ؛ فهو من

(١) فالمراد من الظرف : « قبل » في هذه الحالة - كما يقول النحاة - هو : « المعنى الاشتقائي للعام » أي : مجرد التقدم والسبق المبهين العامين على الوجه الذي أوضحناه هنا وفي (رقم ٢) من هامش ص ١٣٣ لمناسبة أخرى هي : أن الظرف في هذه الحالة يتضمن معنى المشتق .

(٢) هنالك حالة أخرى تبنى فيها جميع الأسماء المهمة وأسماء الزمان المهمة على الفتح فقط ، قد ترددت كثيراً في هذا الباب (كما في ص ٢٤ و ٦٦) وغيره . وهي الحالة التي تضاف فيها تلك الأسماء والظروف إلى مبنى ، فيجوز عندئذ أن يتسرب البناء من المضاف إليه إلى المضاف فيبنى جوازاً على الفتح .

(٣) في آخر ص ١٤١ وأول ص ١٤٢ .

(٤) تكلمنا في الجزء الثاني - باب : الظرف - عن « بعد » وقلنا إن اعتباره للزمان أو المكان هو للرأي السديد الذي يجب الاقتصار عليه دون الرأي الذي يجعله مقصوراً على أحدهما وحده فقد جاء في المهم - (ج ١ ص ٢٠٩ ، باب : الظرف) ما نصه : (« بعد » ظرف زمان ، لازم للإضافة . . .) =

ظروف الزمان أو المكان الملازمة في أغلب أحوالها— للإضافة ، ومن أمثلته قوله تعالى :
« اعلّموا أن الله يُحْيِي الأَرْضَ بعدَ موتِها » . وقوله تعالى : « سيجعلُ اللهُ بعدَ
عُسْرٍ يُسْرًا » وتطبق عليه الحالات الأربع السالفة ^(١) . . .

وأما « فوق » فمعناه : الدلالة على أن شيئاً أعلى من الآخر حسّاً أو
معنى : فهو ظرف مكان ملازم للإضافة في أكثر الحالات ، ومن أمثلته قوله :
تعالى : « أفلمْ يَنْظُرُوا إلى السَّماءِ فوقَهُمْ كيفَ بَنَيْنَاهَا وزَيَّنَّاهَا . . . » ،
وقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ . . . » ،
وقوله تعالى : « وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ، وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ^(٢) » . . .
وتنطبق عليه الحالات الأربع السالفة . . .

• • •

= ولم يذكر شيئاً يدل على أنه قد يكون للمكان . وكذلك صاحب « المصباح المنير » يقول في مادة :
« بعد » ما نصه : (بعد : ظرف مبهم ، لا يفهم معناه إلا بالإضافة لغيره . وهو زمان متراخ عن السابق
فإن قرب منه قيل : « بُعَيْدُهُ » بالتصغير ، كما يقال قبل العصر ؛ فإذا قرب منه قيل : « قُبَيْلُ
العصر » بالتصغير ، أى : قريباً منه . ويسمى هذا : « تصغير التقريب ») ا هـ وجاء في حاشية ياسين على
التصريح — ص ٢٨ ، باب : حروف الجر — عند الكلام على الحرف « من » منقولاً عن بعضهم : أن
الأولى في استعماله أن يكون للمكان . وبعد كل ما تقدم من الآراء يبدو الحق في جانب الرأي الذي
يراه صالحاً للحالتين ، ولا داعي لتكلف التأويل الذي يجعله مقصوراً على أحدهما .

(١) تكلمنا على الظرف « بعد » وحكمه وبعض استعمالاته الأدبية بإيضاح مناسب في الجزء
الثاني م ٧٩ ص ٢٦٥ باب الظرف ، وكان مما ذكرناه : من أى الصور والجلالات ما يكثر في افتتاح
الخطب والرسائل الأدبية ونحوها ؛ من مثل : تحية الله وسلامه عليكم . وبعد ، فإن إدراك الغايات رهن
باتخاذ الوسائل الناجمة وقول صاحب القاموس في ديباجة قاموسه ما نصه : (الحمد لله منطلق
البلغاء وبعد ، فإن للعلم رياضاً . . .) ا هـ . قال شارح الديباجة حين عرض لهذه العبارة
قبل ذلك في تقييداته الأولى التي سماها « شرح ديباجة القاموس » للهوريني — قال ما نصه : « (بعد ،
كلمة يفصل بها بين الكلامين عند إرادة الانتقال من كلام إلى غيره ، وهى من الظروف ؛ قيل زمانية ،
وقيل مكانية ، وعامله محذوف . قاله الدماميني . والتقدير : أقول بعد ما تقدم من الحمد والصلاة والتسليم
على نبيه العظيم (فإن) بالفاء ، إما على توهم : « أمّا » أو على تقديرها في نظم الكلام ، وقيل : إنها
لإجراء الظرف مجرى الشرط ، وقيل إنها عاطفة . وقيل زائدة . . .) ا هـ .

(٢) وقوله عليه السلام : خصلتان ليس فوقهما شيء من الشر ؛ الشرك بالله ، والإضرار لعباد
الله . وخصلتان ليس فوقهما شيء من البر ؛ الإيمان بالله ، والنفع لعباد الله .

وأما : « دون » فظرف مكان ملازم للإضافة في أكثر حالاته . ومعناه الغالب
الدلالة على المكان الأقرب إلى مكان المضاف إليه ؛ نحو : جلست دون
الضيف : أى : فى أقرب مكان إليه . وقد يستعمل فى المكان المعنوى المفضول ^(١)
نحو : الحسن دون الأحسن ، واللاحق دون السابق . . . وقد يستعمل فى عدم
مجاورة الشئ السابق عليه فى الكلام ، وعدم تركه إلى غيره ؛ نحو : قدمت للتقريب
كامل العون دون تقصير ، وأولائته صادق الرعاية دون إهمال . . . وينطبق
عليه ما سبق على نظائره .

* * *

وأما الجهات الست فمعناها معروف ، هى والألفاظ الأخرى التى تشاركها
فى المعنى والدلالة ، وفى ملازمة الإضافة فى أكثر حالاتها ، وفى الأحكام . إلا أن :
« عُلِّ » ^(٢) يحتاج لمزيد بيان .

* * *

عُلِّ : ظرف مكان يفيد الدلالة على العلو ، أى : الدلالة على أن شيئاً
أعلى من آخر . فهو يوافق الظرف « فوق » فى معناه ؛ وهو : « العلو » كما
يوافقه فى البناء على الضم حيناً ، وفى الإعراب حيناً آخر ، ولكن بالتفصيل التالى :
الذى يوضح أوجه التخالف بينهما .

١ - يبنى « عُلِّ » على الضم إذا كان معرفة ، (أى : دالا على علو خاص
معين) ، وحذف المضاف إليه ، ونوى معناه ؛ فلا بد للبناء على الضم من
اجتماع الشرطين ؛ نحو : تمتعت بالأزهار من أسفل دارى ومن علِّ . (أى :
ومن فوق) . فكلمة : « عُلِّ » مبنية على الضم فى محل جر ، لأنها معرفة ،
بسبب دلالتها على شئ محدد ، جاء تحديده وتخصيصه من قرينة كلامية ؛ هى :
أ أسفل الدار ، ولأن المضاف إليه محذوف قد نوى معناه : والأصل : من علِّ الدار

(١) أى : الذى يوجد مكان آخر يفوقه ويفضله فى الدرجة والمنزلة .

(٢) فيه لغات ؛ أشهرها : عُلِّ - عال - علا : كعصا - وسيجىء لهذا إشارة فى رقم ٢ من

هامش الصفحة التالية وفى رقم ٤ من هامش ص ١٧٧ وفيهما بيان لنوع من التغير يلحقه عند إضافته
لياء المتكلم .

المعينة ، ولا يشترط التعيين في بناء « فوق » على الضم .

ويُعرب : « عَلَّ » وينون إذا كان زكرة ؛ (أى : إذا كان دالا على علو مجهول ، غير معين ، وليس مضافاً لفظاً ولا معنى . . .) ، نحو ، سقط الطائر من على ، وقول امرئ القيس يصف حصانه :

مِكْرَ مِفْرَ مُقْبِل مُدْبِر مَعَا كَجُلْمُودِ صَخْر حَطَّه السَّيْلُ مِنْ عَلٍ^(١)

فكلمة : على ، معربة منونة مجرورة « بمن » . ومعناها في المثالين - وأشباههما - شيء عال مرتفع بالنسبة لآخر ، ولا تخصيص ولا تعيين في هذا الشيء المرتفع ؛ فقد يكون المراد : من فوق جبل ، أو من فوق بيت . أو شجرة . . .

ب - أن « عل » لا يستعمل في حالتى بنائه وإعرابه إلا مجروراً « بمن » دائماً ؛ كالأمثلة السالفة . وأنه لا يستعمل مضافاً^(٢) لفظاً في أفصح الأساليب شيوعاً . وليس الشأن كذلك في « فوق » فإنه يستعمل كثيراً مضافاً وغير مضاف ، مجروراً « بمن » وغير مجرور بها .

• • •

(١) أصلها : « على » - بالتنوين - وحذف من البيت مراعاة للشعر .

(٢) وعلى هذا لا داعى لوضعه في الظروف الملازمة للإضافة في أكثر الحالات . إلا على الرأى الذى يجيز إضافته أحياناً ؛ كقولهم أخذت الكرسي من على الدار ، وهو رأى يرفضه جمهور النحويين ؛ بحجة أن المسموع من الكلام الفصيح لا يؤيد استعماله . فالأولى هنا : اتباع الجمهور .

وفى لفظه لغات مختلفة ، أشرنا إليها في رقم ٢ من هامش الصفحة السالفة ، منها عَلا - على وزان : عصا - والذين يجيزون إضافته يوجبون فى هذه اللغة قلب ألفه ياء عند إضافته لياء المتكلم ، فيقولون : « علكى » .

طبقاً للبيان والإعراب المذكورين فى رقم ٤ من هامش ص ١٧٧ .

ومثله فى وجوب قلب ألفه ياء الظرف : « لدى » عند إضافته لياء المتكلم ، أو لغيرها من الضمائر طبقاً للبيان الذى سيجىء فى رقم ٣ و ٤ من هامش ص ١٧٧ . أما طريقة إعرابه فقد سبقت مفصلة فى ج ١ م ١٦ « ب » من ص ١٧٨ آخر الكلام على الامم المعتل الآخر .

وأما : « حسب » فاسم لا يدل على ظرفية زمانية ولا مكانية^(١) . وأصح استعمالاته استعمالان :

أولهما : أن يكون مضافاً لفظاً ومعنى ؛ نحو : أعرفُ كتاباً حسبَ القارئ . وفي هذا الاستعمال يكون لفظه جامداً مؤولاً بالمشتق ، بمعنى : « كاف » (اسم فاعل من الفعل : كَفَى) . فالمراد من المثال السابق : أعرفُ كتاباً كافٍ القارئ ، أى : يكفيه ويغنيه عن غيره . وفي هذه الصورة يكون معرباً ، مفرداً نكرة ، ولا يفارق التنكير ، ولو أضيف إلى معرفة كالمثال السابق ، وكقول الشاعر :

وما أبغى سوى وطني بديلاً فحسبي ذاك من وطن شريف

لأنه بمنزلة اسم الفاعل العامل : « كاف » وسم الفاعل العامل^(٢) لا يكتسب التعريف بالإضافة لسرقة . كما أوضحنا من قبل^(٣) .

ولما كان لفظ : « حسب » جامداً ، ولكنه هنا مؤول بالمشتق من ناحية المعنى - جاز عند استعماله مراعاة لفظه ، ومراعاة معناه .

فأمّا مراعاة لفظه فتجيز معاماته معاملة الأسماء الجامدة ؛ فيقع في كثير من مواقعها الإعرابية المختلفة . والصحيح الفصيح أن يقتصر من تلك المواقع الإعرابية على المبتدأ ، أو : الخبر ، أو : اسم الناسخ ، أو : الجر بحرف الجر الزائد : « الباء » . ومن أمثله مبتدأ البيت السالف ، وكذلك قوله تعالى في المنافق الذي يضمّر الكفر ويظهر الإيمان : « وإذا قيل له اتقِ اللهَ أخذتهُ العزةُ بالإثم ؛ فحسبه جهنمٌ » ، ومن أمثله خبراً قوله تعالى : « ومن يتقِ اللهَ فهو حسبه »^(٤) . . . ومن أمثله اسماً للناسخ قوله تعالى : « وإن يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنْ حَسِبَكَ اللهُ » ومن أمثله مجروراً بحرف جرّ زائد :

(١) ولكنه ذكر هنا مع ظروف الغايات لأنه يشبهها (طبقاً لما أوردنا في هامش ص ١٤١ وفي غيرها وفي بعض حالات إعرابية أخرى تجيء) .

(٢) إذا كان لغير الماضي - كما عرفنا في ص ٦ .

(٣) في ص ٦ و ٢٣ .

(٤) وقد يصلح مبتدأ أو خبراً عند عدم المانع ؛ كقول الشاعر :

فلا تحسدن قوماً على فضل نعمة فحسبك حاراً أن يقال حسود

بِحَسْبِكَ^(١) العلم ؛ فإنه قوةٌ من لا قوة له . ولا يحسن وقوع « حسب » في موقع إعرابي غير ما سبق ، حتى لقد منعه بعض النحاة منعاً باتاً ، مجازة للكثير المسموع .

وأما مراعاة معناه فتجيز معاملته معاملة اسم الفاعل العامل النكرة الذي بمعناه (وهو : كاف^(٢)) ، مع الاقتصار من مواقعه الإعرابية على وقوعه نعتاً لنكرة ، أو حالا من معرفة ، نحو : استمعت إلى خطيب حسبك من خطيب ؛ وإلى « شوقي » حسبك من شاعر .

وموجز القول : أن « حسب » إذا أضيف لفظاً ومعنى جاز وقوعه مبتدأ ، وخبراً ، واسماً للناسخ ، ومجروراً بالباء الزائدة ، وصفة للنكرة ، وحالا من المعرفة . . .

ثانيهما : أن يكون : « حسب » مضافاً معنى لا لفظاً (وذلك بأن يحذف المضاف إليه ويسوَّى معناه فقط) . وفي هذا الاستعمال يكون لفظه جامداً مؤولا بالمشتق ، ومفرداً مُنَكَّراً مبنياً على الضم ، ويتضمن النفي فيصير المراد منه : « ليس غير » أو : « لا غير » ، ويقع صفة لنكرة ، أو : حالا من معرفة أو : مبتدأ بشرط اقترانه بالفاء ، أو : خبراً . وليس له - في الفصيح - موقع آخر ؛ نحو : إن لكل إقليم حاضرة حسب ، بمعنى : لا غير^(٣) . وهي صفة « لحاضرة » . مبنية على الضم في محل نصب . ونحو : اتسعت لحديقة حسب^(٤) أى : لا غير . وهي حال مبنية على الضم في محل نصب . . . ونحو : قرأت ثلاثة كتب ، فحسب . أى : ليس غير . ويقولون في هذه « الفاء » إنها زائدة :

(١) انظر ما يتصل بهذا من ناحية التعريف والتخصيص في رقم ٤ من هامش ص ٢٤ عند الكلام على « غير » .

(٢) دخول « إن » وغيرها من العوامل اللفظية ؛ كالباء في مثل : « بحسبك » العافية ، دليل استند إليه القائلون بأن « حسب » ليس اسم فعل بمعنى : يكنى ؛ لأن العوامل اللفظية لا تدخل على اسم الفعل . والحق أن هذه حجة تصلح للترجيح لا للتحتميم ؛ لأن العرب الأوائل حين يتكلمون لا يعرفون هذه الحجج ، فلا يخضع كلامهم لها .

(٣) والأصل : حسبه ، أى : كافيته .

(٤) والأصل : حسب الغرض ، أى : كافية الغرض .

لتزيين اللفظ^(١) و «حسب» مبتدأ مبنى على الضم في محل رفع ، حذف خبره .
والأصل : فحسب الثلاثة مقروء^٢ ؛ بمعنى : لا غير الثلاثة مقروء . ويجوز
العكس بشرط حذف الفاء فيكون المبتدأ هو المحذوف ، والتقدير : المقروء
حسب . . . ، أى : المقروء حسبي مثلاً .

وبسبب الاستعمال الأول دخل : « حسب » في عداد الأسماء الملازمة للإضافة
في أغلب استعمالاتها . وبسبب الاستعمال الثانى - وهو : البناء - دخل في عداد
النظائر التى تشبه « غير » و « قبل » ، لأنه قطع عن الإضافة لفظاً لا معنى .

* * *

وأما : « أول » - فله استعمالات أشهرها ثلاثة :

(١) أن يكون اسماً لا ظرفية فيه ، معناه : إمّا مبدأ الشئ الذى يقابل
آخره ، نحو : أول الغيث قطر^٣ ثم ينهمر ، أى : بدايته التى هى ضد
نهايته . ومن هذا قول الشاعر :

عرف الناس أن حاتم طي^٤ أول في الندى ، وأنت الثانى

وإما معنى كلمة : « قديم » الذى يقابل معنى حديث ؛ نحو : بيت
المقامر خيل^(٢) ؛ ليس فيه أول ولا آخر . أى : ليس فيه قديم ولا حديث .
وإما متضمناً معنى كرامة : « سابق » أى : « متقدم » الدالة على الوصف ،
نحو : تنقلت في البلاد عامماً أولاً^(٣) ، أى : عامماً سابقاً أو متقدماً من غير

(١) وزيادتها لازمة بنص صريح في ص ٢١ من حاشية الألوسى على : « القطر » . وقد نقلنا
النص في ج ١ ص ٣٠٥ م ٣٠ باب : « المعرف بأل » . عند قول ابن مالك
(« أل » حرف تعريف أو اللام فقط ...) ، وأيضاً قد يفهم هذا اللزوم من حاشية الأمير على :
« المغنى » ج ١ عند الكلام على : « قط » في باب : « القاف » . ولكنه ليس في صراحة النص السابق .
(٢) خال .

(٣) بالتزوين ، وبه يتحقق أحد الفروق بين هذه الصورة والأخرى الآتية في رقم ٢ من الصفحة
التالية . ويقولون في سبب تنوينه ، إنه قد يؤنث بالتاء ، فيقال : سنة أولة ، وسنوات أولات ، ووزن
« أفعل » لا يمنع من الصرف إلا بشرط ألا تلحقه تاء التأنيث إذا أريد به مؤنث . كما سيجىء في
باب : « الممنوع من الصرف » : ج ٤ .

وقد سبقت الإشارة لبعض استعمالاته في ج ٢ ص ٢٢٥ : ٢٢٧ م ٧٩ .

تعيين ولا تخصيص للعام السابق . وفي هذه الصورة يكون مؤولا بالمشتق ، وهو اسم الفاعل هنا .

ولفظ « أول » في كل ما سبق معرب منصرف .

(٢) أن يكون اسماً جامداً لا ظرفية فيه ، ولكنه مؤول بالمشتق ^(١) ، يتضمن معنى كلمة : « أسبق » الدالة على التفضيل . وهو في هذا الاستعمال معرب ، تطبق عليه أحكام « أفعل التفضيل » ؛ كمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل . وكدُخول « من » جارة للمفضل عليه ، وكعدم نأنيثه بالتاء « . . . و . . . » وغير هذا مما يجيء في باب « التفضيل » ^(٢) ؛ نحو : أنت في الإحسان أول من هذين الزميلين ، أى : أسبق منهما .

(٣) أن يكون ظرفاً للزمان بمعنى : « قبيل » الزمانية ؛ كقولك لمن يدعى أنه رأى النجم قبل غيره : أنا رأيت النجم أول الراصدين ، ثم رأوه بعدى . أى : قبلهم . وفي هذا الاستعمال يجرى على لفظ « أول » الأحكام الأربعة السابقة التي تجرى على « غير » و « قبل » ونظائرها .

أ - فيعرب : « أول » إذا كان مضافاً لفظاً ومعنى ؛ نحو أسرع للصارخ أول المستمعين ، ثم توالوا بعدى .

ب - ويعرب أيضاً إذا كان مضافاً ، وحذف المضاف إليه ، ونوى لفظه نصاً ، نحو : أسرع للصارخ أول . . .

ج - ويعرب أيضاً إذا حذف المضاف ولم ينو لفظه ولا معناه ؛ نحو : أسرع للصارخ أولاً . (ويكون المراد هنا : المعنى الاشتقاقى المجرد ، على الوجه الذى أوسعنا الكلام فيه ^(٣) . أى : سابقاً ، متقدماً) .

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ١٤١ مع ملاحظة الفرق بين هذه الصورة والى سبقتها في رقم ١ .

(٢) وهل هو في هذه الحالة « أفعل للتفضيل » لا فعل له من لفظه ؟

قيل : نعم ، وقيل : إنه جار مجراه في الوزن ، وفي تجرده من التاء ، ودخول « من » على المفضل عليه . هذا خلاف شكله لا أثر له في صحة الاستعمال .

(٣) انظر رقم ٢ من هامش ص ١٣٣ ورقم ١ من هامش ص ١٤٤ .

د - ويبنى على الضم إذا حذف المضاف ونوى معناه ، نحو : أسرعت
للصارخ أول^(١) . . .

* * *

(١) وفيما سبق من الأحكام الخاصة بكلمة : « غير » ونظائرها يقول ابن مالك باختصار :

واضمم بناءً : « غيراً » أن عَدِمْتَ مَا لَهُ أَضْيَفٌ ، نَاوِيًا مَا عُدِمَا

يقول : اضمم لفظ « غير » ضمة بناء إن فقدت ما أضيف له « غير » . أى : إن فقدت المضاف إليه ، بمعنى : لم تجده في الكلام ، لأنه محذوف ، وقد نويت معنى هذا المحذوف ، - بالرغم من أنه لم يصرح بأن للذى تنويه هو معنى المحذوف ، لا لفظه . - يريد : ابن « غير » على المضم إن حذف المضاف إليه ونوى معناه .

أما الحالات الأخرى غير الضم فيفهم بعضها من البيتين اللذين بعده ، وهما :

قَبْلُ ، كَغَيْرُ ، بَعْدُ ، حَسْبُ ، أَوَّلُ ، وَدُونُ ، وَالْجِهَاتُ أَيْضاً ، وَعَلُ
وَأَعْرَبُوا نَصْباً ، إِذَا مَا نُكِّرَا قَبْلاً ، وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

يريد : أن اللفظ : « قبل » يشبه : « غير » في الحكم السابق وهو البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه . وهناك ألفاظ تشترك مع « قبل » في هذا أيضاً . وقد عطفها عليه بالواو المحذوفة أو المذكورة ؛ والأصل : قبل ، وبعد ، وحسب ، وأول ، ودون ، والجهات ، وعلى - كغير ، فكلية : قبل مبتدأ ، والجار والمجرور : « كغير » خبره . وبقى الألفاظ معطوفة على : « قبل » بالواو المحذوفة أو المذكورة .

ثم بين في البيت الأخير أن النحاة أعربوا لفظ « قبل » وبقية الأسماء التي بعده بالنصب مع التنكير . وهذا لا يكون إلا إن حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه ، فهذا حكم ثان يجعله عاماً على كل تلك الألفاظ ، مع أنه ينطبق على بعضها مثل « قبل » و « غير » ولا ينطبق على بعض آخر ؛ مثل : حسب - على - كما أنه ذكر بعض الأحكام ، وترك بعضاً آخر هاماً ، وتفصيلات ضرورية . وقد تداركنا ذلك كله .

زيادة وتفصيل :

— تتصدى المراجع اللغوية والنحوية لبعض الأساليب المشتملة على لفظ « أول » وتوضح معناه ، وموقعه الإعرابي في كل أسلوب . ومع تنوع تلك الصور ، وكثرة الآراء والاضطراب فيها ، نستصني منها ما يأتي ، ليكون معيناً على فهم غيره في ضوء القواعد النحوية العامة ، والأصول اللغوية المختلفة ، ومن الجائز توجيه الصور الآتية توجيهات معنوية وإعرابية أخرى .

(١) « ودعت الغائب منذ عام أول » ، يجوز في كلمة : « عام » أن تكون خبراً مرفوعاً عن « منذ » — وكلمة : « أول » صفة لها ، فكأن الكلام : ودعت الغائب منذ عام أول من عامنا الحاضر ، أى : منذ عام سابق على عامنا الحالى .

(٢) ودعت الغائب منذ عام أول فكلمة : « أول » ظرف زمان بمعنى : « قبل » . والمراد : ودعت الغائب منذ عام قبل العام الحالى ، فحذف المضاف إليه ، ونوى لفظه ، فبقى المضاف ؛ وهو كلمة : « أول » على حاله من الضبط الذى كان عليه قبل الحذف . (تطبيقاً لما مر من أحكام « قبل » ، وبعد » ونظائرها . . .) ، فهو ظرف زمان منصوب على الظرفية مباشرة .

(٣) ابدأ يومك بالصلاة أول . فكلمة : « أول » ظرف زمان بمعنى : « قبل » مبنية على الضم في محل نصب على الظرفية . والأصل : ابدأ يومك بالصلاة أول الأعمال ، أى : قبل الأعمال الأخرى ، فحذف المضاف إليه ، ونوى معناه ، فبنى على الضم وجوباً ؛ تطبيقاً لأحكام « قبل وبعد » المشار إليها . . . فإن ظهر المحذوف وجب النصب على الظرفية الزمانية ، نحو : ابدأ يومك بالصلاة أول الأعمال ، أى : قبل الأعمال . . . كما سبق . . .

(٤) ما رأيت الأخ مذ أمس^(١) . أى : مذ ابتداء اليوم الذى قبل يومنا الحاضر ، فإن لم أره يوماً آخر قبل أمس قلت : ما رأيت الأخ مذ أول من أمس . فكلمة : « أول » خبر المبتدأ « مذ » والمعنى : ما رأيت الأخ مذ الأول من أمس ،

(١) في ج ٢ م ٧٩ ص ٢٦٤ الكلام على : « أمس » والإشارة لبعض الاستعمالات التالية ، ومنها استعمالات أخرى هامة .

أى : مذ اليوم الأسبق من أمس ، وهو اليوم المعين المعروف ، الذى يسبق أمس مباشرة .
 فإن لم أره يومين قبل أمس قلت : لم أره مذ أول من أول من أمس . (ولا يصح
 أن أزيد على اليومين قبل أمس) . فكلمة : « أول » الأولى خبر ومعناها :
 الأسبق أيضاً . وكلمة : « أول » الثانية مجرورة بالفتحة ، ممنوعة من الصرف ؛
 ومعناها : أسبق . والمراد : لم أره منذ يوم أسبق من يوم آخر أسبق من أمس ^(١) .
 ونعود فنشير مرة أخرى إلى جواز أوجه معنوية وإعرابية غير ما عرضناه .

ب - أشرنا من قبل (فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٦٧ - باب الظرف) إلى ما تسجله
 المراجع النحوية من الكلام على أصل لفظ « أول » وأن أصله : « أوّال » بهمزة بعد
 الواو ، بدليل جمعه على « أوائل » . فقلبت الهمزة الثانية واواً ، وأدغمت هذه الواو فى
 الأولى . وقيل : أصله : « ووال » ، قلبت الهمزة واواً ، وأدغمت فى الواو قبلها .
 وقلبت الواو الأولى همزة ، ولم يجمع على « ووائل » فراراً من ثقل اجتماع الواوين فى
 أول اللفظ .

ولا شك أن هذه كلها فروض خيالية ، لا يعرفها العرب . ولكن النحاة
 ابتكروها للوصول إلى أغراض نافعة ؛ كمعرفة أصول الكلمة وزوائدها ، وتطبيق
 أحكام الإعلال والإبدال عليها ، والاهتداء إلى الكشف عن معناها فى المراجع
 اللغوية ... و ... وهذا حسن .

ح - وهل يستلزم ذكر الأول وجود ثان ؟ الصحيح أنه لا يستلزم . إلا إن
 وجدت قرينة تدل على وجود ثان بعد الأول ^(٢)

(١) راجع لسان العرب فى مادة « أمس » ومادة : « وأل » وكذلك : « التاج » ثم حاشية :
 « ياسين » على التصريح « طبعة الحلبي » بعد تدارك ما فيها من خطأ مطبعي .

(٢) مما يتصل بكلمة : « أول » ما جاء فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٢٨ وكذا فى ص ٤٣٣ مبحث

د - « ملاحظة » : رأى بعض النحاة^(١) تقسيم الاسم من ناحية إضافته وعدم إضافته ، تقسيمًا موجزًا ، ولكنه شامل ، وملخصه :

(١) ما تجب إضافته للمفرد الظاهر أو المضمير إضافة لفظية ، ويصح قطعه عن الإضافة لفظًا ، وهو : غير ، ومع ، والجهات ، ونحوها ؛ كلفظة « كل » التي ليست للتوكيد ولا للنعت .

(٢) ما تجب إضافته للمفرد الظاهر أو المضمير إضافة لفظية ، ولا يصح قطعه ؛ مثل : كلا ، وكأنا ، عند .

(٣) ما تجب إضافته للمفرد الظاهر ولا يصح قطعه ؛ وهو : أولو - أولات - ذو ، ذات وفروعهما ؛ كذوآ ، وذوات... - « كل » التي تعرب نعتًا .

(٤) ما تجب إضافته لفظًا للمضمير مطلقًا - مخاطبًا أو غير مخاطب - مثل : وحد ، وكل ، التي للتوكيد .

(٥) ما يجب إضافته للمضمير المخاطب ؛ مثل : لبيك ، وأخواتها ... ولا يجوز القطع .

(٦) ما تجب إضافته للجملة مطلقًا (أى : اسمية أو فعلية) ولا يقطع عنها ، وهو : حيث . فإنها لا تضاف فى الأعم الأغلب إلا للجملة ، ولا يصح قطعها عن الإضافة .

(٧) ما تجب إضافته للجملة مطلقًا مع صحة جواز قطعه عن الإضافة لفظًا ؛ وهو « إذ » .

(٨) ما تجب إضافته لفظًا للجملة الفعلية - دون غيرها - وهو : « إذا » وأيضًا « لَمَّا » الحينية عند من يقول باسميتها .

(٩) ما تمتنع إضافته ، كالضمائر ، وأسماء الإشارة ، وكذلك غير « أى » من أسماء الشرط ، والاستفهام ، والموصول .

(١٠) ما يجوز إضافته وعدم إضافته ، وهو بقية الأسماء الأخرى التي لا تدخل تحت قسم مما سلف ، وهى الأكثر .

(١) هو الحضرى - ج ٢ عند بيت ابن مالك :

المسألة ٩٦ :

حذف المضاف . حذف المضاف إليه .

نعت أحدهما .

١ - يجوز حذف المضاف حذفاً قياسيًّا ، بثلاثة شروط :

أولها : وجود قرينة تدل على لفظه نصًّا ، أو لفظ آخر بمعناه ، بحيث لا يؤدي حذفه إلى لبس أو تغيير في المعنى ؛ نحو : حدثني التجارب أن من يَبْغِي سلاح الباطل يُقْتَل بسلاح الحق . والأصل : حدثني أهل التجارب
والقرينة الدالة على المضاف المحذوف قرينة عقلية ، هي أن التجارب لا تتحدث ، وإنما الذي يتحدث : أصحابُها والمتصلون بها فلا بد لصحة المعنى الحقيقي - لا المجازي - من تقدير مضاف محذوف ، وهو مع حذفه ملحوظ . ومن الأمثلة قوله تعالى : (وجاء ربك . . .) ، وقوله : (واسأل القرية . . .) ، وقوله : (ليس البر أن تولّوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله . . .) ، والأصل : وجاء رسول ربك - واسأل أهل القرية - ولكن البر من آمن بالله^(١) . . .

فإن أوقع حذفه في لبس أو تغيير في المعنى لم يحز . كقول شوقي : « ذكروا للبخل مائة علة ، لا أعرف منها غير الجبيلة . . . » فلا يجوز حذف المضاف ؛ وهو كلمة : « مائة » ، أو كلمة : « غير » ؛ لأن حذف الأولى يوقع في لبس وغموض ؛ إذ لا دليل على المحذوف بنصه أو بمعناه . فلا ندرى أهو كلمة : مائة ، أم ألف ، . . . ، أم غير ذلك ؟ وحذف الثانية يفسد المعنى فساداً كاملاً ، لأنه يؤدي إلى تقيض المطلوب ، فنل هذا الحذف لا يجوز قياساً ، ويجب الاقتصار فيه على المسموع من العرب الأوائل وحدهم . ومنه

(١) والقرينة العملية الحاسمة في هذه الأمثلة هي أنا لا نرى الله يجيء أمامنا ، وأن القرية من حيث هي طوبى ؛ وحجارة ؛ ومواد بناء ، لا يتجه إليها سؤال حقيق ، لا مجازي - ويستحيل أن يكون منها جواب ، وأن البر أمر معنوي لا يكون الخبر عنه هنا أمراً حسيّاً مجسماً (أى : ذاتاً ، وجشة) .

حذف كلمة « ابن » في قول الشاعر :

لا تَلْسَمْنِي - عَتِيقُ - حَسْبِي الَّذِي بِي
 إِنَّ بِي - يا عَتِيقُ - مَا قَدْ كَفَّانِي

يريد : يا بن أبي عتيق (١) .

ثانيها : أن يقوم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف ، ويحل محله في الإعراب - وهذا هو الغالب (٢) - فيكون فاعلاً مكانه في مثل قوله تعالى : « وجاء ربك » . والأصل كما قلنا : وجاء رسول ربك ؛ فحذف الفاعل المضاف ، وحل في مكانه المضاف إليه ، وصار فاعلاً مرفوعاً .

وقد يكون مفعولاً به ، كقوله تعالى : « وأشربوا في قلوبهم العجل » ، والأصل : حب العجل ، فحذف المضاف المفعول به ، وحل محله المضاف إليه ، وصار مفعولاً به منصوباً ، وقد يكون مفعولاً مطلقاً ؛ نحو قول الشاعر :

ألم تَغْتَمِضْ عيناك ليلة أرمدًا (٣) وبت كَمَّابَاتِ السَّلِيمِ (٤) مُسَهَّدًا
 والأصل : ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمد ، فحذف المضاف وهو المفعول المطلق ، وحل محله المضاف إليه ؛ وهو كلمة : « ليلة » ؛ فصارت مفعولاً مطلقاً (٥) بدله .

وقد يكون مبتدأ ، نحو قوله تعالى : « الحج أشهر معلومات » . . . أي : زمن الحج ، أو موسم الحج . . .

وقد يكون خبراً للمبتدأ ؛ كقولهم : شر المنايا ميت بين أهله ، أي : مَنِيَّةُ ميت بين أهله (٦) .

(١) وهذا ثابت من التاريخ ، فقد أخبرنا أن القائل هو : عمر بن أبي ربيعة ، وأن المخاطب هو : ابن أبي عتيق . وكلمة : « ابنة » مثل كلمة : « ابن » لا يصح حذفها وهي مضافة إلا سماعاً .

(٢) كان هذا غالباً فقط للسبب الذي في رقم ٥ من هامش الصفحة التالية .

(٣) الأرمد : المريض مطلقاً . أو : المريض بمرض في عينيه .

(٤) من لدغته أفعى . وهي من تسمية الأضداد ، رجاء أن ينجو ويسلم من عاقبة ما أصابه .

(٥) تتوقف صحة المعنى على هذا التقدير ، ولا يستقيم المعنى بجعل « ليلة » ظرف زمان ؛ فليس

المراد : ألم تغمض عيناك ليلة الأرمد . أي : في ليلة الأرمد ؟

(٦) يريدون : من لم يشترك في الحرب ، وقتال الأعداء .

وقولهم في وصف الدنيا : « هي إقبال وإدبار » . والأصل : هي ذاتُ إقبال . . . ، أو خبراً للناسخ ، كقوله تعالى في الآية السالفة : (ولكن البرّ من آمنَ بالله . . .) .

وقد يكون ظرفاً ؛ نحو : وصلت إلى عملى طلوعَ الشمس . أى : وقت طلوعِ الشمس . أو مفعولاً لأجله ؛ نحو : أطعتُ الوالدَ إرضاءً هـ ، أى : قصدَ إرضاءه . أو : مفعولاً معه ، نحو : رجعتُ للبيت والليل ، أى : ومجىءَ الليل . أو حالا ، نحو : تفرق الأعداءُ أيادى سبأ ، والأصل : مثلَ أيادى^(١) سبأ . . . أو : صفة ؛ نحو : سخرت من قومٍ أيادى سبأ . أى : مثلَ أيادى . . . أو مجروراً ؛ كقوله تعالى : (ومن يفعلْ ذلك فليس من الله في شيء) أى : من مرضاة الله . . . وقول الشاعر^(٢) :

وكيف تواصل من أصبحتُ خلالها^(٣) كأبى مَرَحَبٍ^(٤)
أى : كخلالة أبى مرحب . . . ، فحذف المضاف في كل هذا — وأشباهه — وحل المضاف إليه محله في اسمه الإعرابى ، وحركته الإعرابية . . .

ومن الجائز أن يحذف المضاف ، ويبقى المضاف إليه على حاله من الجر من غير أن يقوم مقام المحذوف في موقعه الإعرابى وحركته . ولكن هذا قليل بالنسبة للأول^(٥) . ويشترط لصحته ، والقياس عليه شرطان :

(١) لا تعرب كلمة : « أيادى » هي الحال مباشرة ؛ لأنها معرفة بالإضافة للمعرفة ، والغالب في الحال الأصلية أن تكون نكرة ، لذا كانت حالا مؤولة ؛ بمعنى : متبددين . أو : حالا من طريق قيامها مقام المضاف . المحذوف الذى هو كلمة : « مثل » المتوغلة في أغلب حالاتها في الإبهام ؛ كما عرفنا في باب الحال ، ج ٢ م ٨٤ ص ٢٩٧ — وكذلك حين تكون نعتاً لنكرة .

(٢) هو النابغة الجعدي .

(٣) الخلالة — مثلثة الحاء — الصداقة .

(٤) أبو مرحب : كناية عربية قديمة عن الظل ؛ ومن شأن الظل التنقل وعدم الثبات .

(٥) كيف يجوز أن يبقى المضاف إليه على حاله من الجر مع أننا اشترطنا — في الصفحة السالفة —

لحذف المضاف إقامة المضاف إليه مقامه في إعرابه ؟

أجابوا : إن هذا الشرط مستمد من الأعم الأغلب الوارد في الكلام الفصيح ؛ فاشتراطه إنما هو

لتحقيق الأعم الأغلب ، لا لتحقيق جميع الحالات التى يجوز فيها حذف المضاف . ونتيجة هذا أنه يجوز حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه مجروراً بالشرطين المذكورين بعددٍ لقياسيته — مع اعتبار هذا مخالفاً للأعم الأغلب ، برغم صحته ، وقياسيته .

أحدهما : أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على كلمة مضافة مذكورة ،
تُمثله (لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط) ، أو تقابله ^(١) ، لتكون دليلاً عليه بعد حذفه ،
والآخر : أن يكون حرف العطف متصلاً بالمضاف إليه ، - الذى حذف قبله
المضاف - أو منفصلاً منه « بلا » النافية ؛ إن اقتضاها المعنى ؛ نحو : كل فتى
محاسبٌ على عمله ، وفتاةٌ على عملها . والأصل : وكل فتاة . فحذفت كلمة :
« كل » الثانية : وهى المضاف ؛ بعد أن تحقق شرطاً ^(٢) الحذف (وهما :
الاتصال ، وعطفها على نظيرتها فى اللفظ والمعنى) ؛ وهى : « كل » الأولى ^(٣) .
ونحو قول الشاعر :

أكلَ امرئٌ تحسبين امرأً ؟ ونارٍ ^(٤) تَوَقَّدُ ^(٥) بالليلِ نارا ؟

أى : وكلَّ نارٍ . . . ومثال الفصل بينهما « بلا » النافية قول الشاعر :

ولم أرَ مثلَ الخيرِ يتركه الفتى ولا الشرَّ يأتيه امرؤٌ وهو طائعٌ

(١) المراد بالمقابلة ما يشمل الضدين والنقيضين .

(٢) هذان هما الشرطان لقياسية الجر بعد حذف المضاف ، ولا داعى لاشتراط تقدم النى أو الاستفهام أو غيرها مما زاده بعض النحاة .

(٣) فالمعطف عطف جملة على جملة ، ولا يصح أن يكون عطف مفردات ؛ باعتبار أن : « فتاة » معطوفة ، مباشرة ، على « فتى » لأنه يؤدى إلى فساد التركيب ؛ إذ يصير : كل فتى وفتاة محاسب على عمله . . . و . . . فتختل المطابقة بين المبتدأ والخبر

(٤) قالوا فى إعراب كلمة : « نار » الأولى : إنها مضاف إليه مجرور بالمضاف المحذوف ؛ وهو : « كل » . ولم تكن مجرورة بالمعطف على كلمة : « امرئ » المجرورة بالمضاف لئلا يلزم المعطف على معمولى عاملين مختلفين ، لأن كلمة : « امرئ » المجرورة ، معمولة للفظ : « كل » المضاف المذكور ، وكلمة : « امرأ » المنصوبة مفعول ثان : « لتحسبين » فهى معمولة للفعل ، ومفعوله الأول هو : « كل » امرئ المقدم عليه ، فلو عطفنا بالواو كلمة : « نار » المجرورة على « امرئ » المجرورة بالمضاف : « كل » ، وعطفنا بهذه الواو أيضاً « ناراً » المنصوبة على : « امرأ » المنصوبة - لترتب على هذا أن نعطف بحرف واحد شيئين على معمولين مختلفين ضبطاً وهما لعاملين مختلفين ، وهذا ممتنع عند كثرة النحاة : لأن العاطف عندهم نائب عن العامل ، والعامل الواحد لا يعمل جراً ونصباً معاً ، ولا ينوب عن عاملين . فالالتجاء إلى تقدير مضاف محذوف أولى ؛ إذ لا خلاف بينهم على صحته . أما الالتجاء إلى المعطف على معمولى عاملين مختلفين ففيه خلاف ، والكثرة لا ترضاه ، وما لا خلاف فيه أحق بالاتباع مما فيه خلاف . . . (راجع التصريح - وغيره - فى هذا الموضع) .

(٥) أصلها : تتوقد : حذفت إحدى التاوين : للتخفيف .

أى : ولا مثل الشر . وقولهم : ما كُلُّ سوداءَ فَحمةٌ ، ولا بيضاءَ شحمةٌ .
 أى : ولا كل بيضاءَ شحمةٌ^(١) ، ويرى بعض النحاة عدم اشتراط الاتصال .
 وهو رأى فيه تيسير وتوسعة ، لا مانع من الأخذ به ، برغم أنه ليس الأفصح
 الأعلى .

ومثال المحذوف المعطوف على مذكور لا يماثله وإنما يقابله . قراءة من قرأ
 قوله تعالى : (تريدونَ عرضَ الدنيا ، والله يريدُ الآخرةَ)^(٢) .

ثالثها : أن يكون المضاف إليه من الأشياء التى تصلح لأن تحل محل
 المضاف المحذوف فى إعرابه ؛ كالأمثلة السالفة ، فلا يصح حذف المضاف إذا
 كان المضاف إليه جملة ؛ (لأنها لا تصلح فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا مبتدأً . . .
 و . . . و . . .) كالتى فى قوله تعالى : (فسبحان الله حين تُسْمِنونَ وحين
 تُصْبِحونَ . . .) ، فالمضاف إليه هو الجملة الفعلية . والمضاف هو : كلمة
 « حين » ولا يجوز الحذف^(٣) .

فإذا لم يتحقق شرط أو أكثر ، من الشروط الثلاثة لم يصح الحذف
 القياسى^(٤) .

• • •

(١) ستجىء مناسبة لهذا المثال فى ص ٥٦٥ وله إيضاح فى ٦٣٨ .

(٢) الآخرة ، - بالجر ، فى قراءة من قرأها كذلك - مضاف إليه . والتقدير : تريدون عرض
 الدنيا ؛ (أى : الطارئ عليها ، الذى لا يدوم ، ولا يبق) . والله يريد دائماً الآخرة ، أو خالده
 الآخرة ، فالمضاف إليه المحذوف ، وهو : دائم ، أو : خالد - مقابل للمذكور ، وهو : « عرض » ،
 وليس يماثله .

(٣) كذلك لا يجوز الحذف إذا كان المضاف إليه مبدوءاً « بآل » والمضاف منادى . فلا يصح :
 يا العالم . تريد : يا مثل العالم .

(٤) فيما سبق يقول ابن مالك :

وَمَا يَكِلِي الْمَضَافُ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا
 ما يلى المضاف ، (أى : ما يأتى بعد المضاف ، والمراد به : المضاف إليه) يكون خلفاً عنه
 فى الإعراب ، وقائماً مقامه عند حذفه ؛ فيعرب بما كان يعرب به المضاف المحذوف ؛ فيصير فاعلاً بدله ،
 أو : مفعولاً ، أو : مبتدأً ، أو خبراً . . . و . . . واكتفى بهذا ، دون أن يذكر شيئاً من الشروط .
 وقد أوضحناها : ثم قال :

النحو الوافى - ثالث

زيادة وتفصيل :

١ - إذا حذف المضاف ، بعد تحقق الشروط الثلاثة المطلوبة جاز - وهو الأكثر - عدم الالتفات عليه عند عودة الضمائر ، ونحوها مما يقتضى المطابقة ؛ (كالتعريف والتكثير ، والإفراد ، وغيره . . .) فكأنه لم يوجد ، ويجرى الكلام على هذا الاعتبار . وجاز مراعاته كأنه موجود مع حذفه . وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بِأَسْنَا ^(١) بَيَّاتًا ^(٢)) ، أَوْ هُمْ قَتَائِلُونَ ^(٣) . والأصل : وَكَمْ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ . . . فرجع الضمير : « ها » : مؤنثاً إلى القرية . ورجع الضمير : « هم » مذكراً لا اعتبار المحذوف وملاحظته . ولا تناقض بين الاثنين لاختلاف الوقت .

ومن ملاحظة المحذوف قول حسّان في مدح الغسانيين :

يَسْقُونُ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ ^(٤) عَلَيْهِمْ

بَرَدَى ^(٥) يُصَفِّقُ ^(٦) بِالرَّحِيقِ ^(٧) السَّلْسَلِ ^(٨)

= وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ (الذى أبقوا) أى : الذى أبقوه بعد حذف المضاف . والمراد : المضاف إليه . (قبل حذف ما تقدم) أى : قبل حذف المتقدم ، وهو : المضاف .

يريد : أن للعرب قد يحذفون المضاف ويتركون المضاف إليه على حاله من الجر كما كان قبل حذف المضاف .

لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَآثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ أى : بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على كلمة مذكورة مماثلة في لفظها ومعناها للمعطوف المضاف ، وقد شرحنا هذا ، وفصلناه .

(١) عذابنا . (٢) ليلا .

(٣) فائمون في القيلولة ، وهى وسط النهار . (٤) واد قرب دمشق .

(٥) نهر يخترق دمشق . ولفظه مؤنث ؛ لوجوه ألف التأنيث في آخره .

(٦) يمزج . (٧) الخمر . (٨) العذب .

يريد : ماء بردى . والضمير في : « يُصَفَّق » مذكر ، إذ لوحظ في مرجعه المحذوف أنه مذكر .

ومن ملاحظة المحذوف المؤنث وعود الضمير عليه مؤنثاً دون اعتبار للمذكور قول الشاعر :

مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةٍ حَفْصَةَ^١ وَالْمِسْكُ مِنْ أَرْدَانِهَا^(١) نَافِحَةً

أى : رائحة المسك فائحة من أكمامها^(٢)

(٢) قد يحذف مضافان أو أكثر فيقوم الأخير مقام الأول . فمثال حذف مضافين قوله تعالى : (. . . وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتَكُمْ تُكَدِّبُونَ . . .) الأصل : وَتَجْعَلُونَ بَدَلَ شُكْرِ رِزْقِكُمْ تَكْذِيبَكُمْ ؛ فحذف كَلِمَتِي : « بدل - وشكر » ، وكلاهما مضاف ، وأقام المضاف إليه الأخير وهو ؛ « رزق » - مقام الأول ؛ وهو : « بدل » .

ومثال حذف ثلاثة قوله تعالى عن الرسول الكريم وأن جبريل اقترب منه : « ثُمَّ دَنَا^(٣) فَتَدَلَّى^(٤) ؛ فَكَانَ قَابَ^(٥) قَوْسَيْنِ^(٦) أَوْ أَدْنَى^(٦) » ،

(١) جمع : رُدْن ، بمعنى : كم .

(٢) ما سبق هو حكم الضمير العائد على المضاف المحذوف ، المستوفى لشروط الحذف . أما حكم عودة الضمير على المضاف المذكور فهو حكم هام سبق تفصيله ، وبيانه ؛ سواء أكان المضاف هو لفظ « كل » و « بعض » أم غيرهما من صوره المختلفة التي في مكانه الأنسب ، (وهو : « ه » - مبحث : مرجع الضمير) في الجزء الأول ، (في آخر المسألة ١٩ ص ٢٣٠ - و « ز » من ص ٢٣٦ ، مبحث تعدد المرجع) .

(٣) أى : اقترب جبريل من النبي .

(٤) فزاد من القرب .

(٥) قدر . والمراد : قدر مسافة قوسين متلاصقين ، فقد كان من عادة أهل الجاهلية عند تحالفهم أن يحضروا قوسين ، ويلصقوا إحداها بالأخرى ؛ حتى كأنهما قوس واحد ؛ رمزاً للاتفاق واتحاد الكلمة ، وتقارب النفوس والقلوب .

(٦) أقرب .

.....

 والأصل : فكان الرسول قدرَ مسافةٍ قُرْبِ قابِ قوسين . فكلمة : « الرسول »
 المحذوفة اسم كان ، والضمير حلَّ محلَّها ، وصار هو الاسم . وحذفت المضافات
 الثلاثة : (قدر - مسافة - قرب -) وحلَّ المضاف إليه الأخير ،
 (وهو كلمة : قاب) ، محل المضاف إليه الأول ، (وهو : قدر) وصار
 خبراً مكانه .

ب - يجوز حذف المضاف إليه ، ولهذا صور ثلاث^(١) :

الأولى : أن يحذف المضاف إليه ، ويُنَوَى معناه ؛ فيُبْنَى المضاف على الضم (ولا يصح أن يكون معرباً ، و منوناً) .. وهذه الصورة تتحقق حين يكون المضاف كلمة : « غير » أو ظرفاً من الظروف الدالة على الغاية مثل : قبل - بعد ، . . . أو اسماً آخر يشبهها : مثل : حسب . . . وسواها مما صردناه وشرحناه قريباً^(٢) : نحو : استشار المريض الطبيب ليس غير ، ولم يستمع لأحد قبل . والأصل - مثلاً - : ليس أحد غير الطبيب ، ولم يستمع لأحد قبل الطبيب . فلما حُذِفَ المضاف إليه ونوى معناه بُنِيَتْ « غير » ، و « قبل » على الضم . . .

الثانية : أن يحذف المضاف إليه ولا يُنَوَى لفظه ولا معناه ، فيرجع المضاف إلى حالته الإعرابية قبل الإضافة ، ويرد إليه ما حذف للإضافة ؛ كالتنوين . . . و . . . فكأن الكلام في أصله خال من الإضافة ؛ نحو قوله تعالى : (وكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى) ، أى : وكل فريق . وقوله تعالى : (أَيُّهَا مِمَّا تَدْعُوا^(٣)) فله الأسماء الحسنى) ، ونحو : تشعبت فروع التخصص فبعض زراعى ، وبعض طبي ، وبعض هندسى . . . أى : فبعض الفروع . . .

ويتحقق هذا في الأسماء بنوعيتها : التامة^(٤) وغير التامة (ولا سيما ما كان منها دالاً على الإحاطة والشمول ، أو البعضية ؛ كما في الأمثلة) .

الثالثة : أن يحذف المضاف إليه ويُنَوَى ثبوت لفظه ؛ فيبقى المضاف على حاله التى كان عليها قبل الحذف ؛ فلا يتغير إعرابه ، ولا يُرَدُّ إليه ما حذف

(١) إذا كان المضاف إليه هو « ياء المتكلم » تميز بأحكام خاصة ، هامة تجيء في ص ١٦٩ وما بعدها - م ٩٧ -

(٢) في ص ١٣١ و ١٤١ وما بعدها .

(٣) « أيا » أداة شرط ؛ للعموم والإبهام . « تدعوا » فعل شرط ، مضارع ، مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة فاعل « وما » زائدة .

(٤) (٤) في رقم ١ من هامش ص ١٣١ أن المراد بالأسماء التامة هنا ما لا تدل على الغايات ، المشروحة في هامش ص ١٤١ .

أما غير التامة فهي قبل وبعد وأشباههما و . . . مما شرحناه في هذا الباب في ص ١٣١ وما يليها .

للإغفاءة - كالتنوين . . . وإنما تظل أحكام الإضافة سارية بعد الحذف كما كانت قبله .

ويشترط في المضاف المذكور إن كان اسماً تاماً^(١) أن يُعْطَفَ عليه اسم عامل في لفظ مشابه للمضاف إليه المحذوف في صيغته ومعناه ؛ ليبدل على المحذوف نصاً ؛ فيكون في قوة المذكور ، نحو : أنفقت ربعَ ونصفَ المال ، أى : أنفقت ربع المال ونصف المال . فحذف المضاف إليه الأول بعد تحقق الشرط المطلوب ، وهو وجود اسم معطوف : (نصف) وهذا المعطوف عامل في لفظ آخر (نعى به : المال) وهو مشابه للمحذوف في صيغته ومعناه ؛ فاستغنياً بالمذكور عن المحذوف ؛ أى : أن المضاف إليه الثانى دل على الأول المحذوف^(٢) ، ومثل قول الشاعر :

سَقَى الْأَرْضِينَ الْغَيْثُ سَهْلَ وَحَزَنَهَا^(٣)
فَنِيَّطُ^(٤) عُرَى^(٥) الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ^(٦)
أى : سهلها وحزنها . وقول الفَرَزْدَقِ :
يا من رأى عارضاً يُسَرِّ به بين ذراعَى وجبهة الأسد

(١) أما ظروف الغايات ؛ (مثل : قبل ، بعد ، ونظائرها) فلا يشترط فيها هذا ، كما تقدم عند الكلام عليها . (وقد سبق شرح الأسماء التامة ، والغايات في هوامش ص ١٣١ و ١٤١ و ١٦٥ . . .) .

(٢) هنالك تقدير آخر فيه تكلف . . . ومما خصه ، أن الأصل : أنفقت ربع المال ونصفه . ثم تأخر المضاف إليه ، فصارت الجملة : أنفقت ربع - ونصفه - المال - ثم حذفت الهاء تحسیناً للفظ . ولا داعى لهذا التكلف والالتواء الذى لا فائدة منه .

ويقول الفراء : إذا كان الاسمان المضافان متصاحبين فى الاستعمال الكلامى الكثير كاليد والرجل ، و « قبل وبعد » أضيفا معاً للمضاف إليه المذكور ، ولا شئ محذوف ، ولا متقدم أو متأخر عن مكانه . وفى هذا راحة وتيسير ، ولكن الأول أدق . برغم أن نتيجة الآراء الثلاثة واحدة .

(٣) الحزن : الأرض الغليظة ، الصلبة . (ضد السهلة) .

(٤) فتعلقت .

(٥) جمع : عُرْوَة ، وهى الجزء البارز من الإناء وغيره ، كى يمكن إمساكه الإناء منه ، وكأنه حلقة مستديرة - أو نحوها - مما يكون متصلاً بظاهر الإناء ، كى تمسكه اليد فى سهولة .

(٦) الضرع : المكان الذى يتجمع به لبن الحيوانات اللبنية فى آخر بطنها ، والمراد ، هنا تلك الحيوانات نفسها .

أى : بين ذراعى الأسد ، وجبهة الأسد . ولا فرق في المعطوف العامل بين أن يكون مضافاً يعمل الجرح في المضاف إليه — كالمثالين السالفين ، — وأن يكون عاملاً آخر غير مضاف ؛ نحو ، قول الشاعر

عَلَّقْتُ أَمَالِي فَتَعَمَّتِ النِّعَمُ بمثل أو أنفعَ من وَبَلٍ ^(١) الدَّيَمُ ^(٢)

أى : بمثل ، أو : بأنفع ^(٣) . . .

وقد يحذف المضاف إليه ^(٤) ويبقى المضاف على حاله إذا كان هذا المضاف معطوفاً على مضاف إلى مثل المحذوف ، — وهذه الصورة عكس السابقة — ومنها الحديث الذى رواه البخارى عن أحد الصحابة ونصه : غزونا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سبع غزوات وثمانى ، بفتح الياء بغير تنوين . والأحسن الاقتصار فى هذا النوع على المسموع .

* * *

ح — إذا وقع بعد المركب الإضافى (كعبد العزيز — وشمس الدين — وسيف الله . . . وأنواع العلم الكنية . . .) نعت ^(٥) ، فهو للمضاف ؛ لأن المضاف

(١) الويل : المطر الشديد .

(٢) جمع : ديمة ، وهى المطر الذى يطول زمنه بغير رعد ولا برق .

(٣) اكتفى ابن مالك فى الإشارة إلى الأحوال السابقة بقوله الموجز :

وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

بشَرْطٍ . عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضْفَتِ الْأَوَّلَ

يقول : إن الثانى ، (وهو : المضاف إليه) يحذف ولا يتأثر الأول (وهو المضاف) بالحذف ، بل يبقى على حاله الأول حين اتصاله بالمضاف إليه المحذوف . وهذا بشرط أن يكون المضاف الباقي على حاله معطوفاً عليه ، والمعطوف مضاف إلى لفظ مثل المحذوف الذى أخيف إليه الأول الباقي بعد الحذف .

ثم انتقل بعد هذا إلى الكلام على الفصل بين المتضايفين فقال بيتين سبق شرحهما فى موضعهما الأنسب من ص ٥٨ وهما :

فَضْلُ مِضَافٍ شَبِهَ فِعْلٍ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجَزَ ، وَلَمْ يُعَبَّ :

فَضْلُ يَمِينٍ . واضطراراً وَجِدَا . بِأَجْنَبِيٍّ ، أَوْ : بِنَفْعَتِ ، أَوْ : نَدَا

(٤) إذا كان غير ياء المتكلم . فإن كان ياء المتكلم فله الأحكام الخاصة الآتية فى ص ١٦٩ و ١٧٢ .

(٥) انظر فى ص ٤٤٤ ما يتصل بحكم النعت وغيره من التوابع إذا كان المتبوع كنية .

هو المقصود الأساسي بالحكم ، أما المضاف إليه فهو قيد له — كما تقدم (١) — ويستثنى من هذا الحكم حالتان :

الأولى : أن يقوم دليل على أن المقصود بالنعته هو المضاف إليه ؛ نحو : أسرع إلى معاونة الصارخ الملهوف ، ولا تتوان في بذل الجهود الصادقة لإنقاذه .

الثانية : أن يكون المضاف هو لفظة : « كل » (٢) ، فالأحسن في هذه الحالة مراعاة المضاف إليه ؛ لأنه المقصود الأساسي . أما المضاف : « كل » فجاء به لإفادة الشمول والتعميم ؛ نحو : كل فتاة مهذبة هي دِ عامة لرقى وطنها ، وإسعاد أهلها . . . ومراعاة المضاف : « كل » ضعيفة هنا .

وتطبيقاً على ما سلف يعرض النحاة (٣) لإعراب بعض النعوت ؛ فيجيزون في كلمة : « الأعلى » من قوله تعالى : (سَبِّحْ اسمَ رَبِّكَ الأعلى) أن تكون نعتاً لكلمة : « اسم » ، أو لكلمة : « رب » لأن الغرض هو تنزيه المسمى (أى : المولى جل شأنه) . ولا مانع أن يكون الغرض تنزيه اسمه عن الأوصاف والتأويلات التي لا تليق بهذا الاسم المعظم ، وعن إطلاقه على غيره سبحانه . . .

وأما نحو : جاءني رسولٌ على الظريف . . . فالنعت للمضاف ، ولا يكون للمضاف إليه . إلا بدليل ؛ لأن المضاف إليه جاء لغرض التخصيص . ولم يجيء لذاته . بخلاف النعت في مثل : و « كلُّ فتى يتَّقِي فائزٌ » . . . فإن النعت للمضاف إليه ؛ لأن المضاف جاء لإفادة التعميم ، لا للحكم عليه . وغير هذا ضعيف ، ما لم تقم قرينة توجهه إليه بغير لبس ولا خفاء — كما أسلفنا — « ملاحظة » — إذا كان العلم كُنية — والكنية لا تكون إلا مركباً إضافياً — وجاء تابع له من نعت ، أو غيره ، وجب مراعاة ما يأتي في « ا » من ص ٤٤٤ .

(١) في الصفحة الثانية من هذا الجزء .

(٢) للكلام على إضافة « كل » إشارة في ص ٦٣ و ٧٢ و ١١٦ و ٥١٣ ولوقوعها نعتاً في ص ٤٦٣ و ٤٦٧ و ٥١٣ .

(٣) راجع فيما يأتي الجزء الثاني من « المغنى » باب : « التوابع » .

المسألة ٩٧ :

المضاف إلى ياء المتكلم^(١) .

تقتضى الإضافة أحكاماً عامة عرفناها في بابها^(٢) . وفي مقدمة تلك الأحكام :
إعراب المضاف على حسب حاجة الجملة التي يكون فيها ، وجرّ المضاف إليه
دائماً

لكن الإضافة لياء المتكلم تستلزم أحكاماً أخرى في ضبط ياء المتكلم ،
وضبط الحرف الذي قبلها من آخر المضاف^(٣) . وفيما يلي البيان :

أولاً^(٤) - : يجب كسر آخر المضاف ، وبناء ياء المتكلم على السكون أو الفتح
في محل جرّ ، في أربع حالات :

- (١) أن يكون المضاف اسماً مفرداً صحيح^(٥) الآخر ؛ ككلمة : « نفس » ،
و « وطن » و « روح » ، و « مال » في نحو : وقفت نفسي على خدمة وطني ،
وسأبذل روحي ومالي في حمايته ، وقول الشاعر :
أأكذبُ عامداً من أجل مالٍ ؟ فليس بنافعي - ماعشت - مالي^(٦)
وإعراب المضاف في هذا النوع كالذي يليه ؛ وسيأتى البيان .

(١) لهذا الباب صلة وثيقة بباب : « المنادى المضاف لياء المتكلم » ج ٤ ص ٤٣ م ١٣١ -
ويعتبر كل منهما متمماً الآخر .

(٢) في ص ٦ وما بعدها .

(٣) سبق تلخيص مفيد لها في ج ١ رقم ٨ من ص ١٨١ م ١٦ .

(٤) سيجيء الحكم الثاني في أول ص ١٧٧ .

(٥) وكذلك ما يدخل في حكمه . وسيأتى في « ح » ص ١٧٣ - وصحيح الآخر هو : ما ليس

في آخره حرف من أحرف العلة الثلاثة ؛ (وهي : الألف - والواو - والياء) ، ومعتل الآخر ؛ هو :

ما في آخره حرف من أحرف العلة الثلاثة . - كما في ج ٤ هامش ص ٤٣ و ٧٩ - .

(٦) وزن الشعر يمنع تحريك الياء هنا . - أي : أن الحركة ممنوعة للضرورة - .

(٢) أن يكون المضاف اسماً مفرداً معتلاً شبيهاً بالصحيح^(١) ككلمة « صفو » و « بغى » في مثل : لا يؤلنى ويكدّر صفوى كبغى على الناس ، ولاسيا الضعفاء .

ونقول في إعراب المضاف في هذا النوع وما قبله في حالة الرفع : إنه مرفوع بضمزة مقدرة^(٢) ، منع ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء ، نحو : علمى وحده أنفع لى من مالى وحده - صفوى يكدره بغى . .

ونقول في حالة النصب : إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء ؛ نحو : إن أخى الحق من يزيد صفوى ! ويمنع بغى .

أما في حالة الجر - نحو : (أتعلم من تجارى ما لا أتعلمه من كتبي - الصوت العذب يخفف من شجوى . .) فقد نقول : إنه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء ، أو نقول : إنه مجرور بالكسرة الظاهرة

(١) المعتل الشبيه بالصحيح ما في آخره حرف متحرك من حرق العلة : (الواو أو الياء) مع سكون ما قبله ؛ نحو : (سقى - ظبى) - (شجى - صفى) - ونحو : (حوارى - عشى - خفى - وكل ما هو مختوم بياء مشددة للنسب ؛ كعبرى ، أو غير النسب ؛ مثل : كرسى ، ونحوهما من كل مختوم بياء مشددة ، ليس تشديدها نتيجة إدغام ياءين .

ولهذا المعتل الشبيه بالصحيح المشتمل على ياء مشددة : وتشديدها ليس نتيجة إدغام ياءين - . حكم يتلخص فيما يأتى :

إذا كان المضاف - مختوماً قبل إضافته بياء مشددة ، مثل : كرسى - حوارى - . . . فإنه بعد إضافته تتجمع في آخره ياءات ثلاث متوالية وهذا ممنوع - غالباً - وللفرار منه يجب الالتجاء إلى واحدة مما يأتى :

إما حذف ياء المتكلم (وهى المضاف إليه) مع بقاء ما قبلها مكسوراً في كل الحالات ؛ لتكون الكسرة دليلاً على الياء المحذوفة ، نحو جلست على كرسى . . . بغير تنوين ، والأصل كرسى . . . وإما قلب ياء المتكلم ألفاً ، وحذف الألف مع فتح ما قبلها ؛ لتكون الفتحة دليلاً على الألف المحذوفة المنقلبة عن ياء المتكلم ؛ نحو ؛ جلست على كرسى . . . والأصل : على كرسياً . . . وإما حذف إحدى الياءين الأوليين وإدغام الثانية في ياء المتكلم فتنشأ ياء مشددة مكونة من ياءين ، السابقة منهما ساكنة ، والمتأخرة (وهى ياء المتكلم) مفتوحة . ولا فرق في الصورة الظاهرة - لا في الحقيقة - بين هذه الحالة والتي قبلها . والأفضل الاختصار على الحالة الأولى . مع صحة استعمال الآخرين .

(٢) للإعراب المقدر (أى : التقديرى) وكذا الإعراب المحلى ، مواضع خاصة بكل منهما ، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما في موضعه الخاص ، وقد سبق بيان تلك المواضع تفصيلاً ، وتوضيح أثرهما في الباب الخاص بهما ، (وهو : باب « المغرب والمبنى » ج ١ ص ٥٢ م ٦ وفى ص ١٢٩ م ١٦) .

مباشرة ، ولا داعى لتقدير كسرة مع وجود أخرى ظاهرة . وهذا أنسب ^(١) ، لبعده من التكلف والتعقيد . والأخذ به أولى فى هذه الصورة وأشباهها ؛ لأنه يغنىنا عن التقدير قدر الاستطاعة .

(٣) أن يكون المضاف جمع تكسير صحيح الآخر ؛ مثل كلمة : « رفّاق » فى نحو : تخيرت رفّاقى ممن طابت سيرتهم ، وحسنت سيرتهم . وإعرابه - رفّعاً ، ونصباً ، وجراً - كسابقه .

(٤) أن يكون المضاف جمع مؤنث سالمًا ؛ نحو : تسابقت زميلاتى فى ميادين العمل النافع - أكبرت زميلاتى - أعرف لزميلاتى حقهن فى الإكبار
 وحكمه : الرفع بضمّة مقدرة منع من ظهورها الكسرة العارضة . والنصب والجر بالكسرة الظاهرة ؛ طبقاً للرأى الأسهل ، أو بالكسرة المقدرة التى منع من ظهورها الكسرة العارضة ، طبقاً للرأى الآخر .

زيادة وتفصيل :

١ - إذا كانت الإضافة محضة جاز في الحالات السابقة واحد من أمور أربعة أخرى :

إما حذف ياء المتكلم ، مع بقاء الكسرة التي قبلها لتدل عليها ، وإما قلب الكسرة التي قبل الياء فتحة ، وقلب ياء المتكلم ألفاً ؛ ففي نحو : « نفسي ووطني » من المثال السابق ^(١) نقول : وقفتُ نفسٍ على خدمة وطنٍ ، ^(٢) أو : وقفتُ نفساً على خدمة وطناً ...

وإما حذف هذه الألف مع بقاء الفتحة التي قبلها دليلاً عليها ؛ نحو وقفتُ نفساً على خدمة وطنٍ .

وإما حذفها ومجيء تاء التانيث ^(٣) عوضاً عنها ؛ بشرط أن يكون المضاف منادى ، ولفظه : « أب » ، أو : « أم » - نحو : يا أبت ، يا أمت ^(٤) ... ولا يجوز الجمع بين التاء والياء .

وكل ما تقدم بشرط أن يكون أمر الياء المنقلبة ألفاً أو المحذوفة - واضحاً ، فلا يحدث لبس أو فساد للمعنى بسببه . وبالرغم من جواز هذه الأمور الأربعة وصحتها عند تحقق هذا الشرط فالأفضل - اليوم - التخفيف منها ومن محاكاتها ؛ لأنها - مع صحتها وجوازها - لا تخلو من غموض وخفاء يتنافيان مع الغرض الصحيح من اللغة ، واستخدامها أداة بيان وإيضاح . وحسبنا فهم ماورد بها من الكلام القديم ؛ ولهذا نعرضها .

(١) في ص ١٦٩ وهو : وقفت نفسي على خدمة وطني . . .

(٢) وكدة وله تعالى : « (ذلك لمن خاف متعدي) » وخاف وعيد . « أي : وعيدى . ولولا أن ياء المتكلم محذوفة لوجب نصب كلمة : « وعيد » كما يقضى سياق الآية في سورة « إبراهيم » . وفي هذه السورة تكرر حذف ياء المتكلم مع بقاء الكسرة قبلها .

(٣) مبنية على الفتح ، أو على الكسر ، وكلاهما قوى كثير . أو على الضم ، وهو قليل ، (كما سيجيء في ج ٤ ، باب « النداء » م ١٣١ ص ٤٦ ، حيث الكلام على طريقة كتابتها .)

(٤) المنادى في هاتين الصورتين منصوب بفتحة ظاهرة دائماً - على الرغم من أن تاء التانيث توجب فتح ما قبلها حتماً - ؛ إذ لا داعي للإطالة بأنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة التاء . وهذا المنادى مضاف ، وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه وجاءت تاء التانيث - وهي حرف - عوضاً عنها ، مع بقائها حرفاً للتانيث كما كانت ، وليست بالمضاف إليه -

كما سيجيء في ج ٤ في باب المنادى المضاف لياء المتكلم م ١٣١ ص ٤٦ .

فإن كانت الإضافة غير محضة مثل : « مصاحب » ؛ في نحو : الوالد مصاحبى غداً في الرحلة ، — لم يجز شئ من هذه الأمور الأربعة . ووجب إثبات ياء المتكلم مع بنائها على السكون — وهو الأكثر — أو على الفتح ، وكسر ما قبلها في الحالتين ؛ لأن الكسرة هي التي تناسبها .

* * *

ب — النحاة يعتبرون الإضافة لياء المتكلم المذكورة في الجملة نصاً ، نوعاً من « الإضافة الظاهرة » . ويسمون الإضافة إلى ياء المتكلم المنقبة ألفاً ؛ أو المحذوفة بعوض أو بغير عوض — « الإضافة المقدرة » ^(١) .

* * *

ح — يدخل في حكم الصحيح عند إضافته لياء المتكلم الأسماء الخمسة الآتية : (أب — أخ — حم — فم — هن) ، ودخلها قائم على رأى الشائع الذى يحسن الاقتصار عليه عند إضافتها ، وهو يقضى بعدم إرجاع الحرف الأخير المحذوف من تلك الأسماء ، وباعتباره عند إضافتها كأن لم يكن ؛ فهي أسماء معربة بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة . فبالرغم من أن أصلها : (أبو — أخو — حمو — هنو — فوه . . .) — بالرغم من ذلك الأصل نقول — فى رأى الشائع — عند إضافتها : أبى — أخى — حمى — هنى — فى . . . بزيادة ياء المتكلم ، مبنية على السكون ، مع كسر ما قبلها .

أما « ذو » التى تعرب إعراب الأسماء الخمسة السابقة فلا يصح إضافتها لياء المتكلم — كما سبق فى بابها ، ج ١ ص ٧٠ م ٨ —

وهناك رأى آخر ؛ لا يحسن الأخذ به ، وإنما نذكره — كالمعتاد فى أمثاله — لفهم به ما ورد مما ينطبق عليه فى الكلام المأثور ، دون محاكاة ، وهو رأى مستنبط من بضعة أمثلة قليلة مسموعة عن بعض قبائل . ومقتضاه : وجوب إرجاع الحرف المحذوف من تلك الأسماء الخمسة عند إضافتها ، وتسكينه ، واعتبار الاسم المضاف بعد إرجاع المحذوف وتسكينه ، نوعاً من المعتل الآخر يجب معه بناء ياء المتكلم على

(١) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٧ .

الفتح ، وقلب حرف العلة الذى قبلها ياء ساكنة تدغم فى ياء المتكلم المبنية على الفتح^(١) وعلى هذا تكون الأسماء السالفة المضافة معربة بحركات مقدرة ، منع من ظهورها السكون الذى فوق الياء الأولى ، وهو السكون الآتى للإدغام ، ولا يصح أن تكون فى حالة الرفع مرفوعة بالواو — كالأشأن فى الأسماء الخمسة ، لأن شرط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف ألا تكون مضافة لياء المتكلم . والذين يقولون إن المحذوف من كلمة : « فم » ياء ، لاواو ، يرجعون هذه الياء ويدغمونها فى ياء المتكلم^(٢) ، ، ولا يختلف الإعراب هنا عن سابقه .

(وستجىء إشارة لبعض ما سبق فى باب المنادى المضاف لياء المتكلم — ج ٤ ص ٤٣ م ١٣١) .

د — بمناسبة ما سبق من الكلام على إضافة الاسم المعتل الآخر بالواو المحذوفة . . . لم أرفها بين يدي من المراجع حكماً للاسم المعرب المعتل الآخر بالواو الثابتة عند إضافته لياء المتكلم^(٣) . ولعل السبب أن هذا النوع من الأسماء المعتلة لا يعرفه العرب الأقدمون ؛ إذ لم يرد منه إلا بضع كلمات معربة ؛ تكاد لا تزيد على ثلاثة ، لهذا لم يدخله النحاة فى اعتبارهم عند تقسيم الاسم المعتل الآخر وأحكامه ؛ فقسموه إلى المعتل بالألف ، وإلى المعتل بالياء ، وتركوا الاسم المعتل الآخر بالواو^(٤) . لكننا اليوم لانستطيع إهماله ؛ لشيوعه بيننا ، وكثرة التسمية به ، فمن أسماء الناس المتداولة : حميدو — زندو — زوغو — روميو — غاليلىو — كاسترو — . . .

(١) وهل يكسر ما قبل هذه الياء المشددة تشديد إدغام ؟ لعل الأنسب هو الكسر ، مراعاة للضوابط العامة ، وإن كنت لا أعرف فيه نصاً خاصاً بهذه المسألة .

(٢) راجع الصبان ج ١ عند الكلام على الأسماء الخمسة ، وبيت ابن مالك : « وشرط ذا الإعراب أن يضمن لا . . . » و ج ٢ فى آخر باب « المضاف إلى ياء المتكلم » . ويكملها ما جاء فى الطبع ج ٢ ص ٥٤ .

(٣) أما معتل الآخر بالألف أو بالياء فيجىء حكمه فى ص ١٧٧ .

(٤) لنا فى هذا رأى (سجلناه فى ج ١ ص ١٢٢ ، ١٢٥ م ١٥) مقتضاه أنه لا يمكننا إغفال هذا القسم اليوم . ووضعنا له الحكم المناسب . وأوضحنا هناك ما يؤيد هذا الحكم ، كما تكلمنا على حكم تشنيته وجمعه فى الجزء الرابع (م ١٧١ بهامش ص ٤٥٧) .

ومن أسماء البلاد المشهورة : أدكو - أدفو - وهما بلدان مصريان - أركنو
(اسم واحة مصرية) - كزمو - طوكيو - برنيو - كنفو - إكوادورو . . . ولأشك
أن الحاجة . قد تدعو إلى إضافة اسم من هذه الأسماء وأشباهها - إلى ياء المتكلم ،
فما الحكم الذي يختار للتطبيق هنا ؟

قد يكون بإضافة ياء المتكلم إلى آخر الاسم مباشرة مع إبقاء الواو ساكنة ،
مراعاة لأصلها ، ودلالة عليه ؛ (لأن تحريكها بالكسر يبعد الذهن عن إدراك
هذا الأصل ، ويوقع في اللبس) ؛ فنقول حميدوي - زندوي . . . و . . .
ولكن في هذا الرأي - مع توضيحه المراد - مخالفة لقاعدة الإعلال التالية هنا .

وقد يكون بقلب الواو ياء ساكنة ، وإدغامها في ياء المتكلم المبنية على الفتح
فتنشأ ياء مشددة مفتوحة (تتكون من الياء الأولى الساكنة ، والثانية المبنية على الفتح)
مع كسر ما قبل الياء المشددة . وإن يقع لبس بين هذه الياء وياء النسب ، لأن
الأولى لازمة التشديد مع الفتح دائماً ، أما ياء النسب ، فلازمة التشديد أيضاً ،
ولكنها ترفع أو تنصب أو تجر على حسب الجملة . . .

ولعل الأخذ بهذا أولى ؛ لما فيه من مراعاة الأصول العربية الوثيقة ، والقواعد
العامّة في « الإعلال » ، وتطبيقها على الكلمات الدخيلة التي تقضى الضرورة
باستعمالها . ومن تلك الأصول : (أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما
بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسر ما قبلهما ، إلا لما منع -
كما سنعرف قريباً ^(١)) . على أن الأخذ بهذا الرأي أو بسابقه - أو بغيرهما - يحتاج
إلى إقرار وشيوع بين المتخصصين في شؤون اللغة .

هـ - من الألفاظ المستعملة : « ابنم » المبدوء بهمزة الوصل ، والمختوم بالميم
الزائدة ؛ فيجوز عند إضافته لياء المتكلم إبقاء الميم الزائدة ، وحذفها ، مع إسكان الياء ،
وكسر ما قبلها في الحالتين ؛ فنقول : ابنمى ، أو : ابني .

و - عند الوقوف على ياء المتكلم يجوز زيادة هاء السكت ^(٢) بعدها مع بناء
الياء على الفتح ؛ كقوله تعالى : « وأما من أوتي كتابه بشماله فيقول يا ليتني

(١) في رقم ٢ من هامش ص ١٧٨ . أما التفصيل ففى باب : « الإعلال والإبدال » من

(٢) وهي ساكنة في الأغلب .

.

 لم أوتَ كتابيَّهٗ ، ولم أدْرِ ما حسَابيَّهٗ ، يا ليتها كانت القاضيةَ ، ما أغْنَى
 عني ما ليَّهٗ ، هَلَاكَ عني سُلْطَانيَّهٗ « ، ومنه قول عائشة في وصف أبيها :
 « أبيَّهٗ ، وما أبيَّهٗ . . . » .

ثانياً^(١) : يجب تسكين آخر المضاف ، وبناء المضاف إليه (وهو : ياء المتكلم) على الفتح - فقط - في محل جر في الأحوال الأربعة الآتية^(٢) :

(١) أن يكون المضاف اسماً مقصوراً^(٣) ؛ مثل كلمة : « هُدًى » في نحو : هُدًى خير الوسائل للسعادة . ومن العرب من يقلب ألف المقصور ياء ، ويدغمها في ياء المتكلم ؛ فيقول : هُدًى خير الوسائل للسعادة . ولكن هذا الرأي - مع جواز محاكاته - لا يحسن اليوم الأخذ به ؛ منعاً لفوضى التعبير^(٤)

(٢) أن يكون المضاف اسماً منقوصاً^(٥) ؛ مثل كلمة : « هاد » ؛ في نحو : العقل هادى إلى الرشاد . . . (والمنقوص : اسم معرب ، آخره ياء لازمة ، مكسور ما قبلها ، غير مشددة ؛ مثل : الهادى - الداعى - الوالى . . .^(٦)) فهذه الياء عند الإضافة وحذف « أل » تسكن ، وتُدغم في ياء المتكلم التى يجب بناؤها على الفتح في محل جر : فيحدث من إدغامهما ياء مشددة) .

(٣) أن يكون المضاف مثنى - أو شبهه ؛ كاثنين - مرفوعاً أو غير

(١) أما الحكم الأول فقد سبق في ص ١٦٩ .

(٢) مع ملاحظة ما سبق في « ب » من الزيادة والتفصيل ص ١٧٣ .

(٣) هو الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة ، مثل : الهدى : الرضا . . . وتفصيل الكلام

عليه في ج ١ ص ١٢٢ م ١٥ .

(٤) وفي هذه الحالة يكون معرباً بالياء التى أصلها الألف ، بدل حركات الإعراب التى كانت

مقدرة على الألف . فهو مما ناب فيه حرف عن حركة - طبقاً للبيان السابق في موضعه الأنسب - ج ١

ص ١٠٦ م ٧ « ب » - لكن يكاد يقع الاتفاق على قلب الألف ياء في الظرف . « علًا » (كمصا)

(وهو لغة في : « علٌ » بمعنى : « فوق » وقد سبق الكلام عليه في الظروف ص ١٤٧ - كما سبق بيان

إعرابه مفصلاً في ج ١ م ١٦ ص ١٧٨ في آخر الكلام على الاسم المعرب المعتل الآخر) . عند إضافته

لياء المتكلم في لغة من يجيز إضافته ؛ نحو : أحجب الشمس من على . وكذلك الظرف « لَدَى » ،

ومن الواجب أن تقلب ألف « لدى » ياء عند إضافته لياء المتكلم ، أو لغيرها من الضائير : نحو :

لدى العون لمن يستعيننى ، ولديك الإكرام لمن يقصدك كما سبقت الإشارة . أما « على » و « إلى » .

الحرفان الجاران فيجب قلب ألفهما ياء عند جرهما الضمير مطلقاً .

(٥) من الحالتين الأولى والثانية يتضح حكم الاسم المعرب المعتل الآخر بالألف أو بالياء

عند إضافته لياء المتكلم . أما حكم الاسم المعرب المعتل الآخر بالواو فقد سبق في « د » من

ص ١٧٤ .

(٦) تفصيل الكلام عليه في ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ .

مرفوع^(١) مثل كلمة: « يَدَانِ » في نحو: لَا أَتَطَّلَعُ إِلَّا لَمَّا كَسَبَتْ يَدَايَ . وَلَا أَعْتَمِدُ فِي رِزْقِي إِلَّا عَلَى يَدَايَ . وكقول الشاعر:

أَيَا أَخَوَيَّ الْمُتَزِمَيَّ مَلَامَةً أَعِيدُكُمَا بِاللَّهِ مِنْ مِثْلِ مَا بَيَا

(وبلاحظ أن ياء المثني - وشبهه - في حالة نصبه وجره تدغم في الياء الواقعة مضافاً إليه ، فتظل الأولى ساكنة ؛ وتبنى الثانية على الفتح في محل جر . ومن إدغامهما تنشأ الياء المشددة - كالتى في البيت السالف - أما في حالة رفع المثني - وشبهه - فتبقى ألفه على حالها ، وبعدها ياء المتكلم - وهى المضاف إليه - مبنية على الفتح في محل جر ، ولا بد من حذف نون المثني المضاف مهما اختلفت استعمالاته .

(٤) أن يكون المضاف جمع مذكر سالماً - أو شبهه ؛ كعشرين - مرفوعاً أو غير مرفوع ؛ مثل كلمتى : « مَشَارِكُونَ » و « مُعَاوِنِينَ » في خطبة قائد في جنوده وقد انتصر : « أَنْتُمْ الْيَوْمَ مُشَارِكِيَّ فِي لَذَةِ الْإِنْتِصَارِ وَفَخْرِهِ ، كَمَا كُنْتُمْ مُعَاوِنِيَّ فِي صَدِّ الْعَدُوِّ ، وَالْفَتْكِ بِهِ ، فَرُحْنِي بِمُشَارِكِيَّ ، وَمَرْحَابِهِمْ) .

والأصل : أَنْتُمْ مُشَارِكُونَ لِي ؛ ثم حذفت النون - وجوباً للإضافة ، وكذا اللام^(١) . فصارت : مُشَارِكُوِي ، ثم قلبت الواو ياء^(٢) ، ساكنة وأدغمت هذه الياء الساكنة في الياء المفتوحة (المضاف إليه) وكُسِر ما قبلها ؛ لأن الكسرة هى التى تناسب الياء ، فصارت مُشَارِكِيَّ . . .

(١ و ١) تحذف مع النون اللام التى تفصل بينهما وبين ياء المتكلم التى تليها ، طبقاً للبيان الذى سبق (فى رقم ٢ من هامش ص ٩) ويرى بعض النحاة أن اللام محذوفة هنا للتخفيف . وهذا خلاف لاقية له . والأفضل والأيسر أن يقال : إنها حذفت للإضافة ؛ لأنها لا تحذف إلا عند وجود الإضافة .

(٢) تطبيقاً لقاعدة صرفية لها شروط وتفصيلات موضحة فى مكانها من باب : « الإعلال والإبدال » - ج ٤ - وموجز القاعدة :

أنه : إذا اجتمعت الواو والياء وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، وكسر ما قبلهما ، إن لم يوجد مانع آخر . يمنع من الكسر . كيعض أمثلة هنا ؛ وهى الآتية مباشرة : (مرتَجَى - مرتَضَى - مصطفى . . .) .

أما « معاوئي » ، المنصوبة في المثال ، فأصلها : « معاوئين لي » ؛ حذفت النون واللام للإضافة ، ثم أدغمت هذه الياء الساكنة في الياء المفتوحة ، التي هي المضاف إليه : فصارت معاوئياً . . . ومثل هذا يقال في « مشاركي » المحجورة ، حيث الحذف والإدغام كذلك .

ومما سبق نعلم أيضاً أن « الياء » المشددة التي تنشأ من إضافة جمع المذكر السالم - وشبهه - يجب كسر ما قبلها إن كان مضموماً قبل الإضافة لياء المتكلم . . وإن شئت فقل : يجب كسر ما قبلها إن كان جمع المذكر السالم - وشبهه - مرفوعاً بالواو ، وقبل هذه الواو ضمة .

فإن لم يكن قبل الياء المشددة ضمة ، بل قبلها كسرة بقي اللفظ على حاله ، كما في كلمتي : « معاوئياً » ، ومشاركياً » السالفتين . وإن كان فتحة ، بقي على فتحه ؛ أيضاً ؛ منعاً للإلباس ^(١) ؛ مثل الكلمات : (المرتضون - المرتسجون - المصطفون - المستقون تقول ^(١) عند إضافتها : هؤلاء مرتضى - كان مرتسجياً من خياركم - وإن السابقين في الحلبة مصطفى ومُنْتَقَى ^(٢) .

(١ و ٢) فألف المقصور الزائدة على ثلاثة تحذف وتبقى الفتحة ؛ قبلها دليلاً عليها . ثم تقلب واو جمع المذكر السالم ياء ساكنة ، وتدغم الياء في الياء .

(٢) يقول ابن مالك في باب : « المضاف لياء المتكلم » ما نصه :

آخِرَ مَا أَضِيفَ لِيَا كَسِرُ ، إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا ، كَرَامٍ وَقَذَى
أَوْ يَكُ كَابِنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ ، فَذَى جَمِيعُهَا يَاءٌ بَعْدُ فَتَحُهَا اخْتِذَى

(« القذى » : الأجسام الصغيرة التي تقع في العين فتؤلها . « قذى » : فهذه . « اختذى » : اتبع .) يريد : اكسر آخر الاسم الذي أضيف للياء - وهي ياء المتكلم - بشرط ألا يكون هذا الاسم معتل الآخر ؛ كرام (اسم فاعل من : رمى) وقذى . والتمثيل « برام » فيه إشارة للمنقوص ، والتمثيل « بقذى » فيه إشارة للمقصور . فالمراد بالمعتل هنا : المقصور والمنقوص . وكذلك لا يكون كابنين ، « وزيدنين » يشير إلى المثني ، وجمع المذكر ، وشبههما . فهذه الأربعة جميعها تكون بعدها « ياء المتكلم » - وهي المضاف إليه - مفتوحة - كما شرحنا - ثم قال :

وَتُدْغَمُ يَاءُ فِيهِ وَالْوَاوُ ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَائِ ضُمُّ فَاكْسِرُهُ يَهْنُ -

أي : الياء التي في آخر المضاف . فتدغم في ياء المتكلم في جميع ما سبق . وكذلك تدغم الواو أيضاً . والمراد أن ياء المتكلم تدغم في ياء المثني المنصوب ، وفي ياء جمع المذكر المنصوب ، وكذلك تدغم في واو -

.....

= جمع المذكر المرفوع بعد انقلاب واوه ياء . فإن وجدت ضمة بعد انقلاب واو الجمع ياء وإدغامها في ياء المتكلم - وجب قلب هذه الضمة كسرة ، ليهون النطق ؛ (أى : يسهل) بالكسرة قبل الياء المشددة ، بدلا من الضمة .

ويلاحظ أن مراده من « الياء » في قوله : « تدغم الياء » الياء التى فى المضاف ، وأن مراده من التفسير فى كلمة « فيه » عائد على الياء التى هى مضاف إليه

المسألة ٩٨ :

أبنية المصادر (١)

المصادر الصريحة ثلاثة أنواع قياسية :

أولها : « المصدر الأصلي » ، وهو ما يدل على معنى مجرد ، وليس مبدوءاً
« بحيم » زائدة ، ولا مختوماً بياء مشددة زائدة ، بعدها تاء تأنيث مربوطة ؛ ومن

(١) إذا أطلق المصدر كان المراد النوع الأول من الثلاثة الآتية ، وهو : « الصريح الأصلي » دون
المؤول ، ودون النوعين الآخرين . - كما سيجيء في ص ١٨٥ و ١٨٨ و ٢٠٧ -
وهنا موضع الكلام على المصادر الثلاثة الصريحة ، وكل واحد منها يصح أن يتعلق به شبه الجملة.
مع ملاحظة ما سبق في باب : « المفعول المطلق » (ج ٢ م ٧٤ ص ١٦٦) من أمور هامة تختص
بالمصدر من ناحية تقسيمه إلى : مؤكد لعامله ، ومبين للنوع ، ومبين للعدد ... ، ومن ناحية ذكر
عامله أو حذفه ... إلخ ...

أما المصدر المؤول فقد سبق تفصيل الكلام عليه (في ج ١ م ٢٩ ص ٢٩٥ آخر باب : الموصول)
حيث سردنا الحروف المصدرية ، ومهمة كل منها ؛ وصلته ، وطريقة السبك ، وما يمتاز به المصدر
المؤول دون الصريح ، وسائر أحكامه المختلفة ...

وقد وضع ابن مالك في « ألفيته » هذا الباب بعد بابي « إعمال المصدر » و « إعمال اسم الفاعل »
واسم المفعول » ولعل حجته ما رده بعض النحاة من أن الإعمال أمر نحوي وثيق الصلة بالأبواب التي
سبقت ، وأن الأبنية والصيغ أمر صرفي يجيء في المنزلة التالية لمسائل للنحو وأبوابه . وهذه حجة واهية -
فيما نرى - إذ الترتيب المنطقي يقتضي تقديم الأبنية والصيغ لإعمالها وأحكامها وكل ما يختص بها منصباً
على شيء معلوم مفهوم . ولا يعقل سرد الأحكام الخاصة بشيء دون أن يكون معلوماً من قبل . لهذا لم تأخذ
بترتيب ابن مالك هنا ، وقدمنا باب أبنية المصادر ...

كلمة عن الحمد والاشتقاق ، ومكان المصدر منها :

الاسم قسمان : (١) جامد ؛ وهو : ما لم يؤخذ من غيره . (أى : أنه وضع على صورته الحالية
ابتداء . فليس له أصل يرجع إليه ، ويُنسب له .) مثل : شجرة - قلم - أمد - حجر - ...
ومثل : فهم - نبوغ - ذكاء - سماحة ... والجامد قسمان : « اسم ذات » ؛ وهو : ما يدل على شيء
مجسم محسوس ، كالأمثلة الأربعة الأولى ، وما شابهها من أسماء الأجناس الحسية (وهي التي لها كيان
مجسم يُدخلها في دائرة الحس) ، « واسم معنى » ؛ وهو : ما يدل على شيء عقلي محض (أى : شيء معنوي
يدرك بالعقل ، ولا يقع في دائرة الحس) كالأمثلة الأربعة الأخيرة وأشباهاها مما ليس مجسماً
ولا مشخصاً ؛ كسائر أسماء الأجناس المعنوية ...

أمثله : عِلْم - فَهْم - تقدّم - استضاءة - إبانة . ومثل : بلاء - فضال -

= (ب) مشتق : وهو ما أخذ من غيره ؛ بأن يكون له أصل ينسب له ، ويتفرع منه ، ويتردد ذكر المشتق أحياناً باسم : « الوصف أو الصفة » وهذان غير الوصف أو الصفة المراد منهما النعت الآتي في ص ٤٣٤ - ولا بد في المشتق أن يقارب أصله في المعنى ، وأن يشاركه في الحروف الأصلية . وأن يدل - مع المعنى - على ذات أو على شيء آخر يتصل به ذلك المعنى بوجه من الوجوه ، كأن تكون الذات هي التي فعلته (كما في اسم الفاعل) أو هي التي وقع عليها ؛ (كاسم المفعول) أو غير ذلك من زمان ، أو مكان ، أو آلة . . . مما سيجيء تفصيله في أبواب المشتقات . . .

والمشتقات الأصلية التي تدل على معنى وذات أو شيء آخر ، سبعة ؛ هي : اسم الفاعل - اسم المفعول - الصفة المشبهة - أفعال التفضيل - اسم الزمان - اسم المكان - اسم الآلة . أما المصدر الميمي فالصحيح أنه ليس من المشتقات - كما سيجيء في ص ١٨٦ وفي الباب الخاص به ص ٢٣١ - وأما المصدر الصناعي فجاءد مؤول بالمشتق - كما سيأتى في ص ١٨٧ - ويتوسع كثيراً في المراد من المشتق حتى يشمل ثلاثة أشياء أخرى تدل على معنى وزمن مجردين من الذات وغيرها ، وهي : الفعل الماضي ، والمضارع ، والأمر ، والقرائن هي التي تحدد المراد من نوع المشتق ، أهو مما يدل على المعنى والذات معاً ؟ أم على المعنى والزمان معاً ؟ أم المعنى وشيء آخر ؟

وإذا استعمل المشتق علماً فإنه يصير بمنزلة الجاءد ، فيفقد خواص المشتق وأحكامه : وتطبق عليه أحكام الجاءد التي منها : أنه إذا أضيف كانت إضافته محضة ، بالتفصيل والشروط السابقة في ص ٤ (راجع هامش ص ٨٨ ج ١ م ١٠) .

وهناك بعض أسماء جامدة قد تلحق - أحياناً - بالمشتق الدال على الذات والمعنى ؛ وتسمى : « الأسماء الجاءدة الملحقة بالمشتق » ، أو : « الأسماء المشتقة تأويلاً » ، ومنها : اسم الإشارة ، ومنها : الاسم الجاءد المنسوب ، والاسم الجاءد المصغر ، وأكثر ألفاظ « الموصول » ؛ كالموصلات المبدوءة بهمزة وصل . وسيجيء البيان في باب النعت - ص ٤٥٨ - فكل هذه أسماء جامدة ، ملحقة بالمشتق . ويلاحظ أن هذه الأسماء : « الملحقة بالمشتق » ، أو « المشتقة تأويلاً » إنما تكون كذلك في بعض الحالات دون بعض ؛ فليست ملحقة بالمشتق في جميع حالاتها ؛ وإنما تلحق به حيث تكون في موضع لا يصلح فيه إلا المشتق ، كالنعت مثلاً ؛ إذ الأصل في النعت أن يكون مشتقاً ، ولا مانع أن يكون لفظاً ملحقاً بالمشتق كالألفاظ السابقة . . .

(وفي مجلة المجمع اللغوي ج ١ ص ٣٨١ بحث مستقل في الاشتقاق . وفي الجزء الثاني منها بحث آخر ، في ص ١٩٥ ، ٢٤٥) .

أصل المشتقات :

١ - المصدر الصريح - في الرأي للشائع المختار - هو أصل المشتقات العشرة ، ومنه تتفرع . ولا يعنيها اليوم سرد كل الأداة التي قام عليها اختياره وتفضيله وبنا أقواها . وهو قولهم : إنه « بسيط » ؛ لدلالته على المعنى المجرد ، « والبسيط » أصل المركب « الفعل الماضي » الذي يعده آخرون - كالكوفيين - الأصل ؛ بحجة أنه يدل على المعنى ؛ فهو يدل على ما يدل عليه المصدر =

فضل - صلاح . . . في قول شوقي يخاطب رجال الصحف الوطنية :

=زيادة ، وبتغيير يسير يدخل على بنيته يحى المضارع أو الأمر . . . ؛ فالمصدر لهذا أحق عندهم بأن يكون الأصل . . . ، ولا يعني هذا ولا غيره بعد اشتهاى الرأى الأول وشيوعه من غير ضرر لغوى فى الأخذ به . فالخلاف لا قيمة له ؛ - كما سيجىء البيان فى هامش ص ٢١٠ . - ولا سيما أن المشتقات الواردة عن العرب - وهى كثيرة - لا دليل معها ، على الأصل الذى تفرعت منه .

ب - وإذا كان المصدر الصريح هو أصل المشتقات العشرة ، فهل الاشتقاق من غيره ممنوع ؟ بعبارة أخرى : هذا المصدر يدل على المعنى المجرد ؛ فلا دلالة له على ذات ، أو زمان ، أو مكان ، أو تذكير ، أو تأنيث ، أو عدد . . . ، وهذا هو الغالب : لأنه قد يدل على المرة أو الهيئة ، كما سيجىء فى ص ٢٢٥ - أما المصدر المؤول فيدل على زمن ، وفيه (كما سبق فى ج ١ ص ٣٠٢ م ٢٩ . . . و . . .) فهل يترتب على هذا أن يكون الاشتقاق مأخوذاً من أسماء المعانى المصدرية وجدها دون الاشتقاق من أسماء « الذوات » التى يسمونها أسماء : « الأعيان » (يريدون : الأشياء المحسوسة المحسوسة) ودون الاشتقاق من أسماء المعانى التى ليست بمصادر ، كاشتقاق من أسماء الأعداد وغيرها مما سياتى ؟ (مع ملاحظة أن بعض القدماء كان يطلق كلمة : « الأخذ » على الاشتقاق من غير المصادر الصريحة . - كما فى كتاب « أصول اللغة الذى أصدره المجمع فى القاهرة سنة ١٩٦٩ ص ٢٢) .

الجواب عن هذا : أن الاشتقاق من أسماء الأجناس الخاصة بالمعانى المصدرية جائز لا يكاد يمنع مانع . أما الاشتقاق من أسماء الأجناس الحسية ؛ فنوعان :

١ - نوع جرى الترجيح قديماً وحديثاً - على قبوله ، وهو اشتقاق صيغة « مفعلة » - بفتح الميم والعين - من الجامد الثلاثى الحسى للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشئ الحسى المجسم ؛ « كمفعلة » ؛ لمكان يكثر فيه العنب ، و « مخشبة » لمكان يكثر فيه الخشب . . . (وهكذا مما سيجىء تفصيله وإيضاح حكمه فى مكانه المناسب من باب : « اسم الزمان والمكان » ص ٣١٨ و « ح » ص ٣٢٦) ولا بد فى هذا النوع من أن تكون الصيغة مقصورة على « مفعلة » ؛ دون غيرها . وأن تكون من ثلاثى حسى جامد ؛ لتحقيق الدلالة على المكان والشئ الحسى الذى يكثر به ، كما سنبينه فى الموضع المشار إليه .

ب - ونوع يخالف ما سبق . واتجه رأى الأغلبية من القدماء إلى منعه ، والتشدد فى حظر القياس عليه . وقد عرض المجمع اللغوى القاهرى لهذا النوع ، وأطال البحث فيه ، وعقد بشأنه فصلاً طويلاً تروى صفحاته على ست وثلاثين (فى الجزء الأول من مجلته ، فى ص ٢٣٢ وما بعدها) بعنوان : « الاشتقاق من أسماء الأعيان » وقد وفى البحث حقه ، وأولاه من العناية ما هو به جدير ، وعرض مئات من الكلمات المسموعة عن العرب الفصحاء ، مشتقة من أسماء الأجناس الجامدة العينية ، غير الثلاثية واستخلص منها قراراً نصه الحرفى - كما جاء فى المرجع السابق : - (اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان ، والمجمع يحيز هذا الاشتقاق للضرورة فى لغة العلوم) . ١ . هـ .

ومن هذا النص يتبين أنه غير مقصور على صيغة معينة ، ولا نوع خاص من المشتقات العينية بالرغم من مخالفته لنص آخر سذكروه بعد ، وبالرغم من أنه مقصور على لغة العلوم . وقد سجل المجمع فى بحثه عدم حاجة الفن والأدب إلى استخدامه ؛ لكثرة الوسائل اللغوية الأخرى التى تنفى عنه . وكان =

حَمِدْنَا بِبَلَاءِ كَمُو فِي النُّضَالِ وَأَمْسِ حَمِدْنَا بِبَلَاءِ السَّلَفِ
وَمَنْ نَسِيَ الْفَضْلَ لِلْسَّابِقِينَ فَمَا عَرَفَ الْفَضْلَ فَمَا عَرَفَ
أَلَيْسَ إِلَيْهِمْ صِلَاحُ الْبِنَاءِ إِذَا مَا الْأَسَاسُ سَمًا بِالْغُرْفِ ؟

= الأولى أن يجعله عاماً بعد أن عرض مثبات من الكلمات المنقولة عن العرب ، والتي استند إليها في قراره . .
وكثير منها ليس مقصوداً على ما يستخدم في لغة العلوم وحدها ؛ فالاستناد إلى تلك الكثرة الوافرة يجعل القياس
عليها صحيحاً قوياً ، ويقتضى أن يكون ذلك القياس عاماً شاملاً لغة العلم وغيره . هذا إلى أن قصره على لغة
العلم وحده وفصلها من لغة الأدب عسير أشد العسر في معاهد التعليم ، وفي الخطابة ، وفي غيرها من كل
ما يقوم على اللغة الصحيحة ، وتشابك فيه لغة العلم ولغة الأدب . وهانحن أولاء نرى الاشتقاق من أسماء
الأعيان قد شاع بين طوائف المثقفين في الشؤون المختلفة ، غير مقصور على نوع معين ، واشتهر حتى صار
بمنزلة : « الاصطلاح » ومن الخير قبوله ما دام لا يؤدي إلى خفاء أو لبس .

وقد أصلح المجمع قراره السابق وجعله مطلقاً غير مقيد بشيء مما سبق ؛ فقد جاء في ص ٦٩ من
كتاب المجمع الصادر في سنة ١٩٦٩ مشتملاً على القرارات الجمعية الصادرة من الدورة التاسعة والعشرين
إلى الدورة الرابعة والثلاثين ما نصه تحت عنوان : (الاشتقاق من أسماء الأعيان دون قيد الضرورة) بناء
على رأى لجنة الأصول ، وهو :

(قرر المجمع من قبل إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم ، كما أقر قواعد
الاشتقاق من الجامد . واللجنة تأسيساً على أن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثير كثرة ظاهرة ، وأن
ما ورد من أمثله في البحث الذي احتج به المجمع لإجازة الاشتقاق ، يربى على المائتين - ترى التوسع في هذه
الإجازة يجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزاً من غير تقييد بالضرورة) « اهـ .

وقد وافق المجمع ومؤتمره على رأى اللجنة ، وصدر قرارهما في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين
سنة ١٩٦٨ . أما قواعد الاشتقاق المشار إليها في القرار السالف فقد ورد بيانها في الكتاب المجمع الذي تقدم
ذكره ؛ ففي ص ٦٢ منه النص الآتي تحت عنوان : « قواعد الاشتقاق من الجامد العربي والمعرب » ومعها
البحوث الخاصة بها .

أولاً - في الاسم الجامد العربي :

(١) إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي لازم من الاسم العربي الجامد الثلاثي مجرد ومزيده فالباب فيه
« نَصَرَ » ويعدى إذا أريدت تعديته بإحدى وسائل التعدية ، كالهزمة والتضعيف . . . ؛ مثل : قَطَنْتُ
الْأَرْضَ قَطَطُنْ ، كَثُرَ قَطْنُهَا . وَقَطَنْتُهَا زَرْعَهَا قَطْنًا .

(٢) أما إذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي متعد فالباب فيه « ضَرَبَ » مثل : قَطَنْتُ الْأَرْضَ أَقْطِنُهَا
زَرْعَهَا قَطْنًا .

(٣) وفي كلتا الحالتين يستأنس بما ورد في المعجمات من مشتقات للأسماء العربية الجامدة ؛
لمتحديد صيغة الفعل ؛ تبعاً لما ورد من هذه المشتقات .

(٤) ويشق الفعل من الاسم العربي الجامد غير الثلاثي على وزن « فَعْلَمَل » متعدياً ، وعلى وزن
« تَفَعَّلَمَل » لازماً . وإذا كان الاسم رباعياً الأصول ، أو رباعياً مزيدياً ، مثل : درهم وكبريت ، اشتق منه على
وزن « فَعْلَمَل » بعد حذف الزائد من المزيد ؛ فيقال دَرَهَمُ الزَّهْرِ وَكَبُرَتُ ، أى : صار كالدرهم والكبريت =

. . . ومثبات أخرى . وهذا النوع - وحده - هو المقصود من كلمة :
« مصدر » حين تذكر مطلقة بغير قيد يبين نوعاً معيناً . أما غيره فلا بد أن
يذكر معه ما يبين نوعه .

= وإذا كان خماسياً ؛ مثل سَفَرَجَل ، اشتق منه على وزن « فَعْلَل » بعد حذف خامسه ، فيقال
سفرج النبت ، بمعنى : صار كالسفرجل .

(٥) وتؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال على حسب القياس الصرفي .

ثانياً - في الاسم الجامد المعرب :

(٦) ويشق الفعل من الاسم الجامد المعرب الثلاثي على وزن « فَعْلَل » بالتشديد متعدياً ، ولازمه
« تَفَعَّل » .

(٧) ويشق الفعل من الاسم الجامد المعرب غير الثلاثي على وزن « فَعْلَل » ولازمه « تَفَعَّلَل » . . .)

أ ه المنقول من كتاب المجمع

هذا ، ولعل قرار المجمع يشمل - فيما يشمل - الاشتقاق من أسماء المعاني التي ليست مصادر ؛
كلاشتقاق من أسماء العدد ؛ فإن هذه أسماء معان جامدة وليست بحسية ، ولا بمصادر ، وكلاشتقاق من
أسماء الأزمنة وأسماء الصوت ، وهما من أسماء المعاني الجامدة أيضاً . وفي مجلة المجمع (ج ١ ص ٣٨١) بحث
مفيد في هذا ، وفي الاشتقاق وأنواعه عامة . وقد سبقت الإشارة إليه وإلى أن بعض اللقضاء كان يسمى
الاشتقاق من غير المصادر الصريحة : « الأخذ » .

بناء على ما سبق من جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان يقال (كما جاء في مجلة المجمع اللغوي القاهري ،
ص ٨ من العدد الخاص بالبحوث والمحاضرات التي أقيمت في مؤتمر الدورة الثلاثين لسنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤)
« مغنط من المغناطيس ، وقصدر من القصدير ، كما قيل قديماً ذَهَب من الذهب ، وكَبُرَت
من الكبريت . . . » أ ه .

وجاء في العدد الخاص بمؤتمر الدورة التاسعة والعشرين - ص ٥ - ما نصه في الاشتقاق السالف من
الاسم الجامد : (أن يكون الثلاثي اللازم من باب : « نصر » والمتعدى من باب : « ضرب » وغير الثلاثي
من باب : « فَعْلَل » في المتعدى : و « تَفَعَّل » في اللازم) . أ ه . وقد سبقت الأمثلة .

« ملاحظة » : يتصل اتصالاً وثيقاً بما سبق ما قرره المجمع من صحة اشتقاق « فَعْلَل » من العضو
للدلالة على إصابته . ونص القرار - (كما جاء في ص ٣٩ من كتابه الذي أخرجه سنة ١٩٦٩ باسم :
« كتاب في أصول اللغة » مشتملاً على مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى
الدورة الرابعة والثلاثين) بعنوان : (اشتقاق « فَعْلَل » من العضو للدلالة على إصابته) قال بعد العنوان :
« كثيراً ما اشتق العرب من اسم العضو « فعلا » للدلالة على إصابته . وقد نص أبو عبيد على أن ذلك عام
في كل ما يشكى منه في الجسد ، وكذلك نص ابن مالك في التسهيل على أنه مطرد » أ ه . لهذا ترى لجنة
الأصول بالمجمع قياسيته . ووافقها المجلس والمؤتمر على رأيها ، وصدر قرارها بالموافقة في جلسة المؤتمر الثامنة
من دورة ٢٩ سنة ١٩٦٣ هذا وفي الكتاب المسمى السالف بالبحوث المفيدة التي اعتمد عليها المجمع ومؤتمره في
إصدار القرار السالف ، مدعومة بعشرات من الكلمات المسموعة التي تؤيده ، من مثل : جَلَدَه - رَأْسَه -
بَطْنَه . . . ، أي : أصاب جلده - ورأسه - وبطنه . . . و . . .

ويدخل في نوع المصدر الأصلي المصدر الدال على « المرة ^(١) والهيئة » فوق دلالة على المعنى المجرد ، ولكنه لا يذكر إلا مقيداً بذكر المرة أو الهيئة ^(٢) .

ثانيها : المصدر الميمي ^(٣) ، وهو : (ما يدل على معنى مجرد ، وفي أوله « ميم » زائدة ، وليس في آخره ياء مشددة زائدة بعدها تاء تأنيث مربوطة ^(٤)) ، ومن أمثله : مَطْلَب - مَضْيَعَة - مَجْلَبَة - مَعْدَل . . (بمعنى : طلب - ضياع - جلب - عدول) في قول بعض الحكماء : « ينبغي للعاقل إذا عجز عن إدراك مَطْلَبِهِ ألاَّ يسرف في الهم » ، فإن الإسراف فيه مضیعة للحزم ؛ مَجْلَبَة لليأس ، مَعْدَل عن السداد . وإذا ضاع الحزم ، وأقبل اليأس ، واختفى السداد - فرت فرص النجاح ، وساءت الحياة » .

وهو قياسي ، ويلزم الأفراد ، والراجح أنه لا يُعَدُّ من المشتقات ^(٥) . وسيجيء تفصيل الكلام على طريقة صياغته ، وفائدته ، وبقية أحكامه الأخرى ^(٦) :

ثالثها : المصدر الصناعي ؛ - وهو قياسي - ويطلق على : كل لفظ (جامد أو مشتق ، اسم أو غير اسم) زيد في آخره حرفان ، هما : ياء مشددة ، بعدها تاء تأنيث مربوطة ؛ ليصير بعد زيادة الحرفين اسماً دالاً على معنى مجرد لم يكن يدل عليه قبل الزيادة . وهذا المعنى المجرد الجديد هو مجموعة الصفات الخاصة بذلك اللفظ ، مثل كلمة : إنسان ، فإنها اسم ، معناه الأصلي : « الحيوان الناطق »

(١) سيجىء الكلام عليه في ص ٢٢٥ .

(٢) في ص ٢٠٧ تعريف مفيد آخر للمصدر .

(٣) ان بحث مستقل في ص ٢٣١ .

(٤) يسميها بعضهم : « تاء التأنيث » ، ويسميها غيرهم : « تاء النقل » من حالة إلى أخرى ؛ كالنقل من المذكر للمؤنث ، أو من الوصفية (الاشتقاق) إلى الاسمية المحضة ... (كما في مجلة المجمع اللغوي ، ج ١ ص ١٤ ، وانظر رقم (١) من هامش الصفحة الآتية) والأمران سيان . ولكن التسمية الأولى أشهر وأوضح . وهي بكل اسمائها علامة قاطعة على التأنيث اللفظي (وقد فصلنا هذا في ج ٤ م ١٦٩ ص ٥٤٢ باب : التأنيث ، وفي هامش ص ٥٤٦ و ٥٤٧ .)

(٥) كما سبق في « ب » هامش ص ١٨٢ ، وكما سيجىء في ص ٢٣٤ و ٢٣٥ لكن يصح أن يتعلق به شبه الجملة ؛ كالشأن في المصادر الأصلية الصريحة .

(٦) في ص ٢٣١ .

فإذا زيد في آخره الياء المشددة ، وبعدها تاء التانيث المربوطة ^(١) ، صارت الكلمة : « إنسانية » وتغيرت دلالتها تغيراً كبيراً ؛ إذ يراد منها في وضعها بالحديد معنى مجرد ، يشمل مجموعة الصفات المختلفة التي يختص بها الإنسان ؛ كالشفقة ، والحلم ، والرحمة ، والمعاونة ، والعمل النافع . . . و . . . ولا يراد الاقتصار على معناها الأول وحده ، ومثلها : الاشتراك والاشترابية - الأسد والأسدية - الوطن والوطنية - التقدم والتقدمية - الحزب والحزبية - الوحش والوحشية - الرجوع والرجعية - و وهكذا

وليس لهذا النوع من المصدر القياسي صيغ أخرى ، ولا دلالة غير التي شرحناها . ولا أحكام نحوية تخالف الأحكام العامة التي لكل اسم من سائر الأسماء ، إلا أنه اسم جامد ، مؤول بالمشتق ، يصح أن يتعلق به شبه الجملة ، - كما سبق ^(٢) - ويصح أن يكون نعتاً ، وحالاً . . . و . . . ^(٣) بخلاف النوعين السابقين ، فهما اسمان جامدان ، ولكل منهما أحكام خاصة به ، وأوزان وطرق لصياغته ^(٤) على حسب البيان التالي :

(١) وتسمى « تاء النقل » ؛ لأن الاسم قبل مجيئها كان مخنوماً بياء النسب التي تجعله في حكم المشتق. فلما جاءت هذه التاء نقلته إلى الاسمية المحضة ، وخلصته للدلالة على الحدث ، أي : على المعنى المجرد .

(٢) في « ب » من هامش ص ١٨٢ . . .

(٣) عرضت المراجع القديمة لهذا المصدر الصناعي القياسي بما لا يخرج عما قدمناه . وكذلك عرض له مجمع اللغة القاهري عرضاً موجزاً في دور انعقاده الأول ، وفيما يلي النص الحرفي - كما ورد في محضر الجلسة الثانية والثلاثين من محاضر جلسات دور الانعقاد الأول ص ٤٢٦ - على لسان أحد الأعضاء قال :

(حاجتنا إلى المصدر الصناعي ماسة في علم الكيمياء وغيره من العلوم . وقد قال العلماء إنه من المولد المقيس على كلام العرب . وتخرجه سهل ، لأن هذا المصدر مكون من اللفظ المزيد عليه ياء النسب ، وتاء النقل ، على رأى أبي البقاء في : « الكليات ») . اهـ . - وتقدم المراد من تاء النقل في رقم ٤ من هامش الصفحة السالفة -

ثم جاء في المحضر بعد ذلك ما نصه : (أن عضواً آخر قرأ نصوصاً من شرح القاموس في مادة : « كيف » ونصوصاً أخرى من « كليات أبي البقاء » وأن مناقشة الأعضاء في هذه للنصوص انتهت إلى القرار الآتي وهو : « إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزداد عليها ياء النسب والتاء » (١ هـ . وقد وافق عليه المجلس نهائياً طبقاً لهذا ، ولما في ص ٢١ من كتاب المجمع المشتمل على القرارات للعلمة من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين .

(٤) الأصل في المصدر الصريح بأنواعه الثلاثة السالفة الحالية من الدلالة على المرة أو الهيئة أن يدل على المعنى المجرد . . . (وهو - كما في ص ١٨١ وب من ص ١٨٣ - المعنى العقلي المحض الذي لا وجود له في غير الذهن) ، فلا يدل - بصيغته - على ذات ، ولا على زمن ، ولا أفراد ، ولا تشنية ، ولا جمع =

=ولا تأنيث ، ولا تذكير ، ولا علمية ، ولا شيء أكثر من ذلك المعنى المجرد. والمعاني المجردة كثيرة ، لا تكاد تحصر ، والحاجة إلى استعمالها شديدة. ومن العسير على غير العرب الأوائل معرفة المصدر الصحيح للفعل ، والاهتداء إليه بين غيره من المصادر الأخرى الكثيرة المتنوعة. بل إن العرب الأوائل - وهذا أمر يجب التنبيه له - نطقوا المصادر بفطرتهم ارتجالاً ، دون أن يعرفوا أسماءها الاصطلاحية ، وأحكامها المختلفة ، ونحو هذا مما وضع عند تدوين العلوم العربية ، ولا سيما النحو .

فلوضع ضوابط للكشف عن هذا المصدر ، والاهتداء إليه في يسر وسهولة وتوفيق ، عكف اللغويون والنحويون - منذ عصور بعيدة - على فصيح الكلام العربي المأثور ، وعرضوا للمصادر الواردة بأكثره خلال ما عرضوا له من المسائل ، ودرسوها دراسة وافية من نواحيها المختلفة ، وبذلوا فيها الجهد - كما دأبهم - مصممين أن يصلوا من وراء هذه الدراسة الصادقة المضنية إلى تجميع أكثر المصادر الواردة ، واستخلاص ظواهرها وخواصها ، ثم تصنيفها أصنافاً متماثلة ، لكل صنف أوصافه وخصائصه التي ينفرد بها ، وتشاركها فيها أفرادها واحداً واحداً ، دون غيرها ، بحيث يصح أن ينطبق على كل صنف عنوان خاص به ، تندرج تحته أفرادها ، ولا يشاركها فيه أفراد صنف آخر ، له عنوانه الخاص ، وله أوصافه وخصائصه التي تغاير ذلك . كما هو الشأن في كل القواعد والضوابط العلمية .

وقد نجحوا فيما أرادوا . فجمعوا المصادر المأثورة جمعاً حميداً - قدر استطاعتهم - ثم صنفوها ، ونوعوها ، وجعلوا لكل صنف ونوع قواعد وضوابط مركزة ؛ تضم تحتها أفرادها الكثيرة ، المبعثرة ، وتنطبق عليها وعلى نظائرها مما نطق به العرب ، وما ستنطق به - قياساً على ما نطقت به العرب - أجيال قادة لأعداد لها من خلفائهم ؛ فهذا صنف لمصدر الثلاثي المتعدي ، وهذا صنف آخر لمصدر الثلاثي اللازم . وكلاهما قد يكون دالاً على حركة ، أو صوت ، أو غيرها . . . - وصنف ثالث لمصدر الرباعي أو الخماسي والعارف بتلك الضوابط والقواعد يستطيع أن يهتدي إلى صيغة « المصدر الأصلي » الذي يريده في سرعة وتوفيق .

ونخلص من هذا إلى أمرين هامين :

أولهما : أن تلك الضوابط والقواعد التي وضعوها ، وحصروا بها أنواع المصادر ، وأوزانها ، ونسقوا صنفوها ، ونظموا استعمالها - مستنبطة من أكثر الكلام العربي فصاحة ، وصحة ، وشيوعاً ؛ فتطبيقها مباح لكل عارف بها ، محسن لاستخدامها ، من غير أن يلزمه أحد الرجوع إلى أصولها الأولى التي استنبطت منها ، (وهي ؛ المصادر الواردة في الكلام العربي الأصيل) ؛ فإن هذا الرجوع عبث واضح ، وجهد ضائع بعد أن استنفد الأئمة والعلماء جهدهم في استنباط قواعدهم وضوابطهم من ذلك الكلام الفصيح ، وانتزعوا أحكامهم من أصيله للغالب ، في دقة وحیطة ، وبإلغ أمانة . فالعمل بما استنبطوه إنما هو تطبيق صحيح على ذلك الكثير المسموع ، أو مجازاة سليمة للشائع الوارد عن العرب ، ومحاكاة سائغة لا مكان معها لإيجاب الرجوع إلى « الأصل » الأول ، وتحتمل المعاودة إليه قبل استعمال الضوابط والقواعد ؛ ففي هذا الرجوع إضاعة للجهد والوقت ، فلن تأتى المعاودة بجديد . وقد يكون في هذا الإيجاب والتحتم - فوق ما فيه من إضاعة الجهد ، والوقت ، والمال - تعجيز لغير المتفرغين المشتغلين « بالنحويات » عامة ، و « النحويات » =

= خاصة. فليس بد من الأخذ بالحر بما استنبطه ثقات العلماء الحاذقين، والاستناد إلى ما قالوه؛ فإذا قرروا - مثلاً - أن مصدر الفعل الماضي الرباعي الذي على وزن : « فَعَّلَ » هو : « التفعيل » وجب الإيمان بما قرروا ؛ فنقول في مصادر : قَوِّم - عَظِّم - كَسَّر - كَرَّم - . . . وأمثالها : تقويم - تعليم - تكسير - تكريم وهكذا من غير بحث عنه في كلام عربي قديم . أو في مرجع لغوي ، أو غيره . . . فلا داعي لهذا البحث مع وجود القاعدة وانطباقها . وإذا قالوا : إن مصدر الفعل الثلاثي المتمدى هو : « فَعَّلَ » وجب الاطمئنان لقولهم ، والأخذ به ، وتطبيقه - في غير تردد - على كل فعل ثلاثي متعد ، نريد الوصول إلى مصدره ، نحو : سمع سمعاً - فهم فهماً - كتب كتباً - ونظائر هذا من مثات - بغير رجوع إلى مرجع لغوي أو غير لغوي ، ولو كان الرجوع إليه لا يكلفنا جهداً ، أو وقتاً ، أو مالا . وبهذه الطريقة المُثَلَّمِي نجنب أنفسنا الشطط ، وذوقها مساءة العاقبة التي تترتب على إهمال رأى للثقاة البارعين من العلماء المتخصصين المتفرغين إهمالاً يستحيل معه أن تستقيم أمور اللغة ، أو يستقر لها وضع صالح ، وحياة قوية ناهضة . فالواجب أن نعتمد على القاعدة في الوصول إلى المصدر القياسي ، للفعل ، ولا نبالي بعد ذلك أله مصدر سماعي آخر أم لا ؟

وما سبق مستمد من أقوال أئمة كبار يقررون : « أن استعمال المصدر القياسي جائز وإن سمع غيره » وفي مقدمتهم : « الفراء » الذي وصفه الإمام اللغوي النحوي : « ثعلب » - كما جاء في مقدمة كتاب معاني القرآن ، للفراء - أحد أئمة الكوفة - بقوله : (لولا الفراء لما كانت عربية : لأنه خلصها وضبطها . ولولا الفراء ما كانت عربية ؛ لأنها كانت تتنازع ، ويدعيها كل من أراد ، ويتمكلم الناس فيها على قدر عقولهم وقرائحهم فتذهب . . .) والذي وصفه عالم آخر (كما جاء في معجم الأدباء - ج ٢٠ ص ١١٠) بقوله : « لو لم يكن لأهل بغداد من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان بهما الافتخار على جميع الناس » . ١ هـ . وقيل عنه أيضاً - كما جاء في تهذيب التهذيب ، ج ١١ ص ٢١٢ - « الفراء أمير المؤمنين في النحو » . ١ هـ ، وفي تاريخ بغداد : « (كان يقال : النحو الفراء ، والفراء أمير المؤمنين في النحو .) » . وقد وصفه بحق أحد أعضاء المجمع اللغوي القاهري . بأنه « إمام الكوفيين ، ووارث علم الكسائي ، ولا تثريب علينا إذا أخذنا بمذهبه » - راجع ص ١٠٨ من محاضر جلسات الدور الرابع - .

ومنهم المبقرى : « ابن جني » . في كتابه الخصائص (ج ١ ص ٣٦٢ و ٣٦٧ و ٤٣٩ ،) ومن أوضح النصوص في هذه الصفحات ما جاء في ص ٣٦٧ من الباب الذي عنوانه : (باب في اللغة تؤخذ قياساً) « وقد سجلته مجلة المجمع اللغوي في أحد أعدادها وسجلته محاضر جلساته في دور الانعقاد الرابع ص ٤٥ . وسجلناه في آخر الجزء الثاني من كتابنا . ثم هو صاحب المذهب الذي أخذه عن المازني ، وبصه - كما ورد في ص ٤٤ من تلك المحاضر ، وفي ج ١ ص ٣٦٧ من كتابه - : « ما قيس على كلام العزيز فهو من كلام العرب » . وهو القائل : « (ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع ، فإذا حذا إنسان على مثاهم ، وأم مذهبهم ، لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعاً ، ولا أن يرويه رواية .) » . ومثل هذا ما جاء =

في « المصباح المنير » ، مادة : « خلف » - ونصه : « (عدم السماع لا يقتضى عدم الاطراد مع وجود القياس .) » ا هـ . وأقوى من هذا كله ما دونه أبو البركات بن الأنباري - المتوفى سنة ٥٧٧ هـ - في كتابه : « لمع الأدلة » ، في أصول النحو « (الفصل الحادى عشر ص ٩٥) وفي مطلعته يقول ما نصه : « (اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ؛ ولهذا قيل في حده : « النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقرار كلام العرب ؛ فن أنكر القياس فقد أنكر النحو . ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره ؛ لثبوته بالدلائل القاطعة ، والبراهين الساطعة . . .) » ا هـ . وقد رأى المجمع اللغوى الاعتماد على ما قاله ابن جنى وعلى أدلته في كثير من المسائل الأخرى - كما في (ج ١ ص ٢٢٦) من مجلته . ومن القائلين بقياسية المصدر : الزمخشري ، ومكانته في العلوم العربية والشرعية معروفة (راجع كلامه ص ١٣ من كتاب « القياس والسماع ، لأحمد تيمور) .

لكل هذا لم يكن مقبولا رأى « سيبويه » ومن انضم إليه قديماً وحديثاً ، مخالفين رأى « الفراء » ومن وقف إلى جانبه ؛ إذ يرى سيبويه أن الضوابط التي تحدد وتضبط مصادر الفعل الثلاثى لا يصح استخدامها قياساً مطرداً قبل الرجوع إلى السماع ، ويجب الاقتصار على المسموع وحده بعد البحث عنه والعثور عليه . وإنما تستخدم الضوابط والأقيسة للوصول إلى المصدر حين لا يكون للفعل مصدر مسموع من العرب ، فإذا ورد فعل لم يعرف عن العرب كيف نطقوا بمصدره جاز استخدام القياس بتطبيق الضابط والقاعدة . أما مع ورود المصدر المسموع المعروف فلا يجوز ؛ لأننا مقيدون « بالمصدر » الذى نطق به العرب الخالص ، وعرفناه عنهم ، ولا داعى معه لخلق مصدر جديد لم ينطقوا به نصاً .

وهذا رأى غريب يعوق الانتفاع باللغة ، ويسلمها إلى الجمود والتخلف . وأعجب من هذا ، وأوغل في الغرابة أن يكون هناك رأى آخر يحرم استخدام الصيغ القياسية مطلقاً (أى مع وجود أخرى سماعية أو عدم وجودها ، وسيجىء في ص ٢٩١) . والفراء وأنصار رأيه يخالفون . ولعل أظهر حججهم أن فى رأى سيبويه إعنائاً من غير داع ؛ لأن القاعدة - أى قاعدة - إنما هى حكم عام مستنبط ، كما شرحنا - من الكثير الوارد عن فصحاء العرب ، وضابط منتزع من الغالب الذى استعملوه . فكيف يراد منا أن نمتنع عن القياس على ذلك الكثير حين يوجد ما يخالفه ولو كان شاذاً ، وأن نقصر على هذا المخالف وحده ، دون استخدام القياس الذى يجرى على نهج الكثير الفصيح المخالف له ؟ كيف يتمحتم علينا استعماله ولو كان شاذاً ، ويحرم علينا صوغ ألفاظنا وعباراتنا على النهج الغالب فى كلام العرب الخالص مع علمنا أن الشاذ هو القليل النادر فى كلامهم ؟ ومع علمنا - كما تقدم - أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ؛ كما سجاه ابن جنى فى المراجع السابقة ، وكما يقرره جمهرة النحاة فى مراجعهم ، ومنه ما نقله الجمع - فى باب الحال ج ١ ص ٢٤٧ - عن أبي حيان ونصه : « (إنما نبى المقاييس العربية على وجود الكثرة .) » - كما سيأتى هنا - وما نقله أيضاً - فى باب التصريف ج ٢ ص ٢١٧ - من مذاهب القياس وفيها يقول ما نصه : « (المذهب الثالث : التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله فى كلامها كثيراً واطرد فيجوز لنا إحداث نظيره ، وإلا فلا . . .) » ا هـ .

فليس استخدامنا المصدر القياسي مع وجود السماعي إلا كاستخدامنا الألفاظ والكلمات التي نجرى عليها الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم في أساليبنا الخاصة التي ننشئها إنشاء يختار كل منا على حسب هواه ، ونؤلفها تأليفاً مبتكراً لم تنطق به العرب نصاً ، ولم تعلم عنه شيئاً ، وإن كان لا يخرج في هيئة تكوينه ، ومادة كلماته ، وترتيبها ، وضبط حروفها - على النسق الوارد عنهم ، ولا يتعدى حدودهم العامة ، فهي أساليبنا ، ومن صنعنا ، وهي في الوقت نفسه أساليب عربية صميّة ، وتسمى بهذا الاسم ؛ لجريانها على النظام العربي الأصيل في مفرداتها ، وطرائق تركيبها ، وضبط حروفها ؛ فلا مسوغ عند هؤلاء لمنع استخدام المصدر القياسي مع وجود السماعي المعروف .

وشيء آخر : هو أن قصر القياس في هذا الباب على الأفعال التي لم يرد لها مصادر مسموعة ، يقتضيها أن نرجع لكل المظان المختلفة ، ونطيل البحث ؛ حتى نطمئن إلى عدم وجود مصدر سماعي للفعل ؛ كي نستطيع استعمال المصدر القياسي . وفي هذا من الجهد المضني والوقت . لا يقدر عليه خاصة الناس ، بله عامتهم . ولو أخذنا به قبل استعمال كل مصدر حملنا أنفسنا ما لا تطيق ، ودفعناها إلى اليأس ، والانصراف عن لغتنا ، وأنكرنا واقع الحياة الذي قضى باستقلال العلوم والفنون ، وتفرغ طوائف العلماء للفروع المستقلة ، والاعتماد على رأيهم الخاص فيما تفرغوا له ، واستحالة أن يتخصصوا معه في « اللغويات » . ثم ما هو المراد الدقيق من عدم معرفة المصدر الوارد للفعل ؟ ما حدود هذا ؟ وما ضبطه ؟ وكيف يتحقق مع تفاوت الناس علماً ، وعملاً ، واقتداراً على استحضار المراجع وغيرها ؟ . . .

إن رأى القراء وأنصاره رأى سديد ؛ فيه رفق ، وحكمة ، ومسايرة واضحة لطبائع الأشياء . وليس فيه ما يسيء إلى اللغة ، أو يسد المسالك أمام الراغبين فيها ، المقبلين على اصطناعها وإعلاء شأنها . ولهذا يجب الأخذ به وحده ، والاقتصار عليه ، حفاظاً على حياة اللغة ، وإبقائها - على الأيام - فتية متجددة الشباب والنفع . وقد يكون المصدر الذي نصنعه ولم ينطق بلفظه العرب نصاً - غريباً على السماع ، ولكن هذه الغرابة والوحشة يزولان بالاستعمال .

ثانيهما : أن الراجع إلى الكلام العربي الأصيل ، أو المطولات اللغوية . قد يجد مصادر أخرى مسموعة لا تساير تلك الضوابط والقواعد برغم دقتها وإحكامها . وهذه المصادر الأخرى هي التي يسمونها : « مصادر سماعية » ، أو : « مصادر شاذة » أو : « مصادر قليلة الاستعمال » ؛ أو ما شاكل هذا من الأسماء الدالة على قلتها وعدم صحة القياس عليها . . .

والحكم الصحيح على مثل هذه المصادر السماعية أنه يجوز استعمال كل واحد منها - بذاته - مصدرأ سماعياً مقصوراً على فعله الخاص ؛ فلا يجوز استخدام وزنه في إيجاد صيغة كصيفته لفعل آخر غير فائه المعين ، ويجوز - أيضاً - استعمال المصدر القياسي لفعله ، فاستعمال المصدر السماعي لفعل معين لا يمنع استعمال المصدر القياسي لهذا الفعل ؛ فن شاء أن يصطنع المسموع أو القياسي فله ما شاء ، ويجرى هذا على كل فعل له مصدران مقيس ومسموع ، فإن استعمال أحدهما مباح . وإلا كلفنا جمهرة الناس ما لا تطيق - كما تقدم - ؛ إذ نطالبها بمعرفة المسموع لكل قياسي ، والاقتصار على هذا المسموع وحده . وفي هذا من التمجيز وتعطيل القياس أفدح الضرر .

ومما يؤيد استعمال القياس مع ورود السماع - وما أكثر ما يؤيده - ما جاء في « القاموس المحيط » ،
- للفيروزابادي - ج ١ مادة : « سجد » من كلمات وردت في صيغة اسم الزمان أو المكان بالكسر ،
وكان قياسها الفتح ، ومنها : مسجد - مشرق - مفرق و... مطلع - مسقط - مجز - مسكن -
منبت - منسك - مرفق ... (ولهذا الحكم الخاص بالكلمات السالفة بيان وتحقيق مفيدان - في
ص -) .

وبعد أن سردها قال ما نصه : « (ألزموها كسر العين ، والفتح جائز ، وإن لم نسمعه .) » اهـ . .
وكذلك ما جاء في « تاج العروس » ، شرح القاموس ، مادة : « حج » حيث نقل عن السابقين أن المصدر
السماعي الدال على المرة للفعل : « حَجَّ » هو : « حِجَّة » - على وزان : « فِعْلَةٌ » . ، بكسر ، فسكون ،
ففتح - بالرغم من أن هذه الصيغة خاصة بالمصدر الدال على « الهيئة » فقط في غير هذا . ولكنها استعملت
مصدراً لهذا الفعل يدل على « المرة » فقط ، ولا يدل على الهيئة مطلقاً . ثم قال بعد ذلك ما نصه الحرفي خاصاً
بصيغة « المرة » : قال الكسائي : كلام العرب كله على فعلت فَعْلَةٌ - بفتح ، فسكون ، ففتح - في
المرة ، إلا حجبت حِجَّةً ، ورأيت رِثِيَّةً (اهـ ثم أردف صاحب التاج هذا بقوله مباشرة ما نصه : « (فتبين
أن « الفعلة » للمرة تقال بالوجهين ؛ الكسر على الشذوذ ، ولا نظير له في كلامهم ، والفتح على
القياس) » . اهـ فهو يبيح القياس وتطبيق القاعدة مع وجود السماع المخالف لها ، الوارد عن العرب . ومعنى
هذا أن ورود السماع لا يلغى القياس ، ولا يمنع استخدام القاعدة المخالفة .

وكذلك جاء في القاموس مادة : « فسد » ما نصه : (لم يسمع انفسد) اهـ ، فقال شارحه : (والقياس
لا يأباه) .

هذا ، وكما ينطبق حكم السماع والقياس على المصادر المختلفة ينطبق على غيرها مما له سماع وقياس ...
كجموع التكسير ، وسيجيء في بابها بالجزء الرابع - وكالمشتقات ، وسواها . . . ولا معنى لقصر هذا
الحكم على نوع دون نوع يماثله ، أو مسألة دون أخرى تشابهها . قال الصبان (ج ٤) في باب « جمع
التكسير » تعليقا على بيت ابن مالك الذي صدره : « (ر والزمه في نحو طويل . . .) » وعلى كلام
أبي حيان ، ... ، ما نصه : « (إذا سمع في جمع التكسير غير قياسه امتنع النطق بقياسه ، وهذا أحد
قولين في المصدر الوارد على خلاف قياسه ، وهو نظير ما نحن فيه .) » اهـ . . . ويقول صاحب كتاب
« القياس في اللغة العربية للخضر » ، ص ٤١ - ما نصه : « (أما الألفاظ التي لم ترد إلا على الوجه المخالف
للقياس ؛ نحو : « عِيَّيد » - تصغير عيد - فية تنصرف فيها على ما ورد عن العرب ، إلا أن يبدو لك أن
تتعلق بمذهب من يجيز إجراء الألفاظ على مقتضى القياس زيادة على الوجه الثابت من طريق السماع .) » اهـ .
وسيجيء - في ج ٤ أول باب : « جمع التكسير » - أن فريقا من أئمة النحاة - في مقدمتهم الكسائي
زعيم المدرسة الكوفية - الذي أوضحنا منزلته في هامش ص ١٨٩ - ، يجيز استعمال السماع والقياس
في الجموع ، والمصادر ، وغيرهما . فقد جاء في مقدمة : « القاموس المحيط » ، في الأمر الخامس

١ - أوزان المصدر الأصلي ؛ (وهو المصدر الحقيقي الذى يراد عند الإطلاق ؛
أى : عند عدم التقييد ببيان نوع معين من أنواعه ^(١)) :

المصدر الأصلي إما أن يكون لفعل ماض ثلاثى ، أو غير ثلاثى ؛ علمًا
بأن الفعل - ماضيًا وغير ماض - لا تتجاوز صيغته ستة أحرف . وأن الثلاثى
لا بد أن يكون مفتوح الأول ^(٢) . أما ثانية فقد يكون مفتوحًا ، أو مضمومًا ،
أو مكسورًا ؛ فأوزانه ثلاثة ^(٣) فقط ؛ هى : فَعَل - فَعِل - فَعُل .

والأساس الأول فى معرفة مصادر الثلاثى ، وإدراك صيغها المختلفة إنما
هو الاطلاع على النصوص اللغوية الفصيحة ، وكثرة قراءتها ، حتى يستطيع القارئ
بالدُّربة والمِرانة أن يهتدى إلى المصدر السماعى الصحيح الذى يريد الاهتداء
إليه . أما الأوزان والصيغ القياسية الآتية فضوابط أغلبية صحيحة تفيد كثيرًا
فى الوصول إلى المصدر القياسى ؛ فيكتفى به من شاء ، ولكن الاطلاع والقراءة أقوى
إفادة ، وأهدى سبيلًا . وفيما يلى أوزان المصادر القياسية للفعل الثلاثى المتعدى
واللازم :

(١) إن كان الماضى ثلاثيًا متعديًا غير دال على صناعة ؛ فمصدره

= من الأمور التى اختص بها « القاموس » ما نصه عند الكلام على ضبط المضارع : « (السماع مقدم على
القياس عند غير الكسائى . وأجاز الكسائى القياس مع السماع أيضاً - على ما قرر فى الدواوين
الصرفية .) » ١ هـ .

ويجب التنبيه إلى ما أوضحناه ؛ وهو أن استعمال المصدر « المسموع » مقصور على فعله ، دون باقى
الأفعال ؛ فلا يجوز صوغ مصدر قياسى لفعل آخر على وزن هذا المصدر المسموع ، بخلاف المصدر
القياسى فإن صياغته غير مقصورة على فعل واحد ، بل هى عامة شاملة لكل فعل توافرت فيه الشروط ، وأدخلته
تحت العنوان العام الذى ينطبق عليه وعلى نظائره المصدر القياسى ، وهذا الحكم عام فى كل مسموع يخالف
للقياس وليس مقصوراً على المصادر المسموعة . فيجب قصر المسموع على نفسه وحده دون استنباط حكم
عام منه يمتد إلى غيره .

« ملاحظة » : من الألفاظ التى تتردد فى النحو : المترد ، القياس ، الأغلب ، الكثير ، القليل ،
النادر ... وبعض ألفاظ اصطلاحية أخرى ؛ منها ما يفيد القياس ، ومنها ما يمنع . وتوضيح هذا كله مدون
فى الجزء الرابع ، باب « جمع التكسير » ص ٥٨٥ م ١٧٢ .

(١) إيضاح هذا فى ص ١٨١ وما بعدها .

(٢ و ٣) من النادر أن يكون غير ذلك ؛ ومنه ساكن الوسط فى مثل : نِعِم ، يَشْتَم ...
النحو الوافى - ثالث

القياسي : « فَعَلَّ » ، نحو : أَخَذَ أَخْذًا - فَتَحَ فَتْحًا - حَمِدَ حَمْدًا
سمع سَمْعًا^(١)

فإن دل على صناعة فصدره الغالب : « فَعَمَّالَةٌ » ، نحو : صَاغَ الْحَبِيرُ
المعادن صِيَاغَةً دَقِيقَةً - حَاكَ الْعَامِلُ الثَّوبَ حَيَّيَاكَةً مُتَقَنَةً ، ثُمَّ خَاطَهُ الصَّانِعُ
خَيَّيَاطَةً جَمِيلَةً^(٢) .

ويلاحظ أن الثلاثي المتعدي لا يكون إلا مفتوح العين أو مكسورها . أما
مضمومها فلا يكون إلا لازماً ، نحو : حَسَّنَ - ظَرَّفَ - شَرَّفَ . . .

* * *

(٢) وإن كان الماضي ثلاثياً ، لازماً ، مكسور العين ، غير دال على
لون ، أو على معالجة^(٣) ، أو على معنى ثابت ، فصدره القياسي : « فَعَعَلَّ »
نحو : تَعَبَ تَعَبًا - جَزَعَ جَزَعًا - وَجِعَ وَجَعًا - أَسِفَ أَسْفًا .

فإن دل على لون ، فالغالب في مصدره : « فُعَلَّةٌ » ؛ نحو : سَمِرَ
الْفَتَى سُمْرَةً - خَضِرَ الزَّرْعُ خُضْرَةً .

(١) سيجيء (في ج ٤ م ١٨٤ ص ٦٠٧) أن الواو التي هي « فاء » الفعل الثلاثي ، مفتوح العين
في الماضي ، مكسورها في المضارع ؛ (مثل : وَعَدَ - يَعِدُ) يجب حذفها في المضارع والأمر ، وكذا في
المصدر ، بشرط أن يصير هذا المصدر على وزن : « فِعْعَلَّةٌ » (بكسر ، فسكون ، ففتح) لغير الهيئة ،
ونحتمياً بالتاء في آخره عوضاً عن هذه الواو المحذوفة ؛ فيقال : وَعَدَ - يَعِدُ - عِدَّةٌ . . . ولا تحذف
الواو من المضارع إلا بشرط أن يكون حرف المضارعة (وهو الحرف الذي يبتدئ به المضارع) مفتوحاً ،
وأن تكون عين المضارع مكسورة . ومن الأمثلة قول الشاعر :

مَتَى وَعَدْتِكَ فِي تَرْكِ الْهَوَى عِدَّةٌ فَاشْهَدْ عَلَيَّ بِالزُّورِ وَالْكَذِبِ

وقول الناصح : لَا تَعِدْ عِدَّةً لَا تَثِقُ مِنْ نَفْسِكَ بِإِنجَازِهَا ، وَلَا يَفْرُتُكَ الْمَرْتَقَى - وَإِنْ كَانَ سَهْلًا - إِذَا
كَانَ الْمُنْعَدُّ وَعَرًا . وهذه المسألة تفصيلات وأحكام موضحة هناك .

(٢) وفيما سبق يقول ابن مالك :

« فَعَعَلَّ » قِيَّاسٌ مَصْدَرُ الْمُعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ ؛ كَرَدَّ رَدًّا

(٣) وهي المحاولة الحسية ، وبذل الجهد العمل الجسمي للوصول إلى غاية ما ، واتخاذ الوسيلة
للتغلب على صعوبتها .

وإن دلّ على معالجة فصدره : « فُعُول » ؛ نحو : قدِمَ قُدُومًا - صَعِدَ صُعُودًا - لصِقَ لُصُوقًا .

وإن دلّ على معنى ثابت فقياسه : « فُعُولَة » ؛ نحو : يَبِسُ يَبُوسَة ^(١) . . .

* * *

(٣) وإن كان الماضي الثلاثي لازماً ، مفتوح العين ، صحيحها ، غير دال على إباء وامتناع ، ولا على اهتزاز وتنقل وحركة متقلبة ، ولا على مرض ، ولا سير ، أو صوت ، ولا على حرفة أو ولاية - فإن مصدره القياسي : « فُعُول » نحو : قَعَدَ قَعُودًا - سَجَدَ سَجُودًا - رَكَعَ رُكُوعًا - خَضَعَ خَضُوعًا
فإن كان معتل العين فالغالب في مصدره أن يكون على : « فَعَل » ، مثل : نام نومًا - صام صومًا . أو على « فِعَال » ، نحو : صام صيامًا قام قيامًا وإن دلّ على إباء وامتناع فصدره : « فِعَال » نحو : أبتى إباءً - نفرَ نِفَارًا - شَرَدَ شِرَادًا - جمَعَ جِمَاحًا .

وإن دلّ على تنقل وحركة متقلبة فيها اهتزاز فصدره : « فَعَلَان » ؛ نحو : طاف طَوَافًا - جال جَوَلَانًا ^(٢) - غلّى غَلَيَانًا .

وإن دلّ على مرض فصدره : « فُعَال » ، نحو : سَعَلَ سُعَالًا - رَعَفَ ^(٣) الأتف رُعَافًا .

وإن دلّ على نوع من السَّير فصدره : « فَعِيل » ، نحو : رحَلَ رَحِيلًا - ذَمَلَ ^(٤) ذَمِيلًا .

(١) وفي هذا النوع يقول ابن مالك :

و « فَعِلُ اللّازِمُ بَابُهُ » : « فَعَلُ » كَفَرَحٍ ، وَكَجَوَى ، وَكَشَلَلٍ
تقول : فرح المنتصر فرحاً عظيماً - وجَوَىَّ المحب جَوَىً ، بمعنى اشتدت به حُرقة الحب (وأصل جَوَى : «جَوَى» ، على وزن : فَعَعَلَ ... تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها . قلبت ألفا ، فالتق ساكنان ؛ الألف والتنوين ؛ حذفت الألف لالتقاء الساكنين ؛ فصارت : جَوَى ...) وشَلَلٌ المريض شَلَلًا ، أصابه مرض الشلل . وهو المرض الذي يمنع الأعضاء عن الحركة .

(٢) أما المصدر «تَجَوَّلَ» -بفتح التاء - فيجىء الكلام عليه في رقم ١ من هامش ص ٢٠٠ وبيان أن فعله هو : « جال » أو « تجوَّل » ...

(٣) سال منه الدم . (٤) مشى مشياً فيه رفق ولين .

وإن دل على نوع من الصوت فمصدره : « فَعِيل » و « فُعَال » ؛ نحو :
صرخ الطفلُ صرِيحًا وصرُوحًا ، ونَعَبَ (١) الغرابُ نعيبًا ونُعَابًا . وقد اشتهر
« فَعِيل » مصدرًا لبعض الأفعال أكثر من « فُعَال » ؛ مثل صهلت الخيل
صهيلًا - أزلت (٢) القدور أزيًا .

(ويؤخذ مما سبق أن وزن : « فُعَال » يكون مصدرًا لما يدل على مرض أو
صوت ، وأن وزن « فَعِيل » يكون مصدرًا لما دل على سير أو صوت أيضًا) .
وإن كان دالًّا على حرفة أو ولاية فمصدره : « فِعَالَة » ؛ نحو : تسجَرَ
تجارة - سَفَرَ سِفارة - أَمَرَ إمارة - نَقَبَ نِقابة (٣) .

* * *

(٤) إن كان الماضي ثلاثيًا ، لازمًا ، مضموم العين (٤) فمصدره :
إما : « فَعَالَة » ، وإما : « فُعُولَة » . فيكون « فَعَالَة » إذا جاءت الصفة
المشبهة منه على وزن « فَعِيل » ؛ نحو : مَلُحَ فهو مَلِيح - ظَرُفَ فهو
ظَرِيف - شَجُعَ فهو شَجِيع . . . فالمصدر : مَلَاحَة - ظَرَاقَة - شَجَاعَة .
ويكون : « فُعُولَة » إذا جاءت الصفة المشبهة منه على : « فَعَل » ، نحو :
سَهْلَ فهو سَهْلٌ - عَذُبَ فهو عَذْبٌ - صَعُبَ فهو صَعْبٌ . . . فالمصدر :
سَهْوَة - عُدْوَة (٥) - صُعُوبَة . . . وهذا الضابط في الحالتين أغلبي
منقوض بأمثلة أخرى ، مثل : ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ ، مع أن المصدر الشائع
هو ضَخامة . وملُحَ الطعام - أَى : صار مِلحًا - ، ومصدره : المُلُوحَة . مع أن
الصفة المشبهة منه ليست على فَعَل ولا فَعِيل (٥)

تلك هي الأوزان القياسية للفعل الثلاثي بنوعيه ؛ المتعدي واللازم ؛ وهي
أوزان أغلبية . وقد يرد في الكلام المأثور ما يخالفها ، فيجب قبوله على اعتباره
مسموعًا يصح استعماله - بنصّه - مصدرًا لفعله الخاص به ، دون استخدام

(١) صاح .

(٢) ارتفع لها صوت من شدة الغليان .

(٣) بمعنى : رأس رياسة ، أَى : صار رئيساً .

(٤) أشرنا في ص ١٩٤ إلى أن الثلاثي ، مضموم العين ، لا بد أن يكون لازماً .

(٥ و ٥) راجع الخصرى في هذا الموضع .

صيفته ووزنها في أفعال أخرى ، أو القياس عليها في فعل غير فعله . وهذا الوزن السماعي لا يمنع استعمال الصيغة القياسية ؛ كما أوضحنا أول الباب (١) ومن أمثلة السماعي : سَخِطَ سَخْطاً ، ذَهَبَ ذَهَاباً - شَكَرَ شُكْرًا - عَظُمَ عَظْمَةً . . . وغير هذا كثير ؛ جعل النحاة يقررون ما سبق من أن أوزان المصادر القياسية للماضي الثلاثي ؛ أوزان جارية على الأغلب ، ولا تفيد الحصر ؛ لوجود كثير سماعي غيرها (٢) ؛ حتى قيل إنها لا تكاد تنضبط (٣) ، واقتصر بعض النحاة على سرد تسع وتسعين صيغة تخالف كل واحدة منها القياس

(١) في ص ١٩١ عند الكلام على : « ثانيهما » .

(٢) انظر « الملاحظة » التي في هاش ص ١٩٣ .

(٣) وفي مصادر الثلاثي اللازم مفتوح العين يقول ابن مالك :

و « فَعَلَّ » اللازمُ مِثْلُ : قَعَدَا لَهُ « فُعُولُ » باطراد كَعَدَا
مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً « فِعَالاً » أَوْ : « فَعْلَان » فَادَّرَ ، أَوْ « فُعَالاً »
أى : أن مصدر « فَعَلَّ » اللازم ، مفتوح العين ، هو : « فُعُولُ » باطراد ؛ كَعَدَا غَدُوءاً ؛ (بمعنى ذهب في وقت الغدوة ، وهي أول النهار) وهذا يكون في الحالة التي لا يستوجب فيها الفعل مصدراً آخر على وزن : « فِعْعَال » أَوْ : « فَعْلَان » أَوْ « فُعْعَال » وقد بين في البيتين التاليين هذه الحالة بقوله :

فَأَوَّلُ لِيَذَى امْتِنَاعٍ كَأَبَى وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبًا
يريد : أن الوزن الأول وهو « فِعْعَال » يكون مصدراً لكل فعل دل على امتناع ، نحو : أبى إباء ، وأن الوزن الثاني ؛ « فَعْلَان » يكون مصدراً لكل فعل دل على حركة وتقلب واضطراب . مثل جال جَوْلَانًا - طاف طَوَّافًا - أما الوزن الثالث وهو : « فُعْعَال » فقد بين فعله بقوله :

لِلدَّاءِ « فُعْعَالُ » ، أَوْ : لِصَوْتٍ وَشَمِلُ صَوْتًا وَسَيْرًا : « الْفَعِيلُ » ، كَصَهْلُ
(للداء : أى : للداء والمرض) ففعله يدل على داء ومرض ؛ نحو : سعل سُعَالًا ، أو يدل على صوت ،
نحو : نعب ، نعيباً ، وقد يستعمل « الفعيل » مصدراً للفعل الدال على الصوت أو على السير ، نحو صهل الحصان سهيلاً - رحل الفريـب رحيلًا . ثم بين أن ما جاء مخالفًا لأنواع المصادر القياسية فأمره مقصور على النقل ، أى : على السماع . يقول :

وَمَا أَتَى مُخَالَفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ ؛ كَسَخِطَ ، وَرَضَا

لأن فعلهما ثلاثي مكسور العين ، فإن كان متعدياً فقياس مصدره : « فَعَعِل » كما عرفنا . فيقال فيهما سَخِطَ - وَرَضَى ، وإن كان لازماً فقياس مصدره ، فَعَعِلَ ، كَفَرَّحَ ، وَغَضَبَ . . . فجاء السماع فيهما مخالفًا القياس في الحالتين . ثم أشار إلى مصدر الثلاثي مضموم العين (وهو لازم حتماً ، كما سبق ، في =

الخاص بمصدر فعلها» . . . (١) أما المصادر القياسية لغير الثلاثي فمضبوطة محصورة - غالباً - وقل أن تخرج على الضوابط والحدود الموضوع لها . كما سنرى .

« ملاحظة » : وردت ألفاظ سماعية ، كل واحد منها يؤدي معنى المصدر ولكن بصيغة اسم المفعول من الثلاثي ، فهي في حقيقة أمرها مصادر سماعية من جهة المعنى ، جاءت ألفاظها على وزن : « مفعول » ؛ منها : معقول - مسجلود (في قولهم : فلان لا معقول له ولا مجلود له ؛ أى : لا عقل له ولا جلد . .) مفتون (٢) - ميسور (٣) - معسور (٤) . وكل ما سبق مقصور على السماع . ويرى سيبويه : أن تلك الألفاظ - ونظائرها - ليست مصادر في المعنى ، وأن كل واحد منها هو اسم مفعول في صيغته وفي معناه ؛ فيجب عنده تأويل الكلام الذي يحويه تأويلاً يساير اسم المفعول في المبنى والمعنى ، دون التفات إلى المصدر (٥) .

* * *

مصادر الماضي غير الثلاثي :

(١) إن كان رباعياً على وزن : « فَعَّلَ » (٦) مضاعف العين ، صحيح اللام (أى : صحيح الآخر) غير مهموزها - ، فمصدره القياسي : « تفعيل » مثل : قوم تقويماناً ، وقصّر تقصيراً ؛ في قولهم : من قوم نفسه أدرك بالتقويم ما يبتغى ، ومن قصّر في إصلاح عيبه قعد به تقصيره عن بلوغ الغاية . وقد يكون على وزن : « فِعْعَال » كقوله تعالى : « وكذبوا بآياتنا كذباً اباً » ،

= ص ١٩٤ وفي رقم ٤ من هامش ص ١٩٦ (

« فُعُولَةٌ » « فَعَالَةٌ » لِنَفْعَالَا كَسَهْلَ الْأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلًا

يريد : أن لهذا الفعل اللزوم ، مضموم العين ، مصدران ، هما « فُعُولَةٌ » ؛ مثل : سهل الأمر سهولة . . . و « فَعَالَةٌ » نحو : جزل جزالة ؛ بمعنى جاد وأعطى ، أو بمعنى : عظم . . .

(١) راجع شرح التصريح في هذا المكان .

(٢) فتنة ، (خبيرة) . (٣) يُسْهِرُ (سهّل) . (٤) عُسْر .

(٥) لما سبق إشارة في « ص ٢٧٢ من باب : اسم المفعول .

(٦) الأكثر في هذه الصيغة أن تكون للكثير والمبالغة - قياساً - كما يبيح في الصفحة التالية ،

وكما سجله المجمع اللغوي القاهري فيها - وفي « التفعّال » القياسية أيضاً على الوجه المبين بعد .

وقد يكون على «فِعَال» بتخفيف العين ؛ كَقَرَّاعَة من قرأ : « وكذبوا بآياتنا كذبا »
 فإن كان معتل اللام فمصدره « التفعيل » أيضا ، ويجب حذف ياء « التفعيل »
 والاستغناء عنها بزيادة تاء التأنيث في آخر المصدر — وزيادتها في هذه الصورة
 لازمة — فيصير : « تَفْعَلَة » ؛ نحو : رَضِيَ تَرْضِيَة ، وَزَكَى تَزْكِيَة ، وَوَرَى
 تَوْرِيَة ؛ مثل : (رَضِيَ الأخ البار أخاه تَرْضِيَة كريمة ، وَزَكَاه تَزْكِيَة صادقة ،
 وحين رأى منه بادرة إساءة ، وَرَى ^(١) تَوْرِيَة تمنعه من التمادي) .

وأصل الأفعال : من غير التضعيف : رَضِيَ — زَكَى — وَرَى — فهي
 معتلة اللام ومصادرهما مع التضعيف من غير حذف وتعويض هي : تَرْضِيًا
 — تَزْكِيًا — تَوْرِيًا . . . حذفت الياء الأولى التي هي « ياء التفعيل » وعوض
 عنها — وجوبا — تاء التأنيث في آخر المصدر : فصار : تَرْضِيَة — تَزْكِيَة —
 تَوْرِيَة . . . كما عرفنا . ومن الشاذ عدم الحذف . أو عدم التعويض .

وإن كان مهموز اللام ^(٢) فمصدره « التفعيل » ، أو : التفعلة — وهذه
 هي الأكثر — نحو : برأ تبريئًا وتبرئة ، وجزأ تجزيئًا وتجزئة ، وهنأ تهنيئًا
 وتهنيئة ، وخطأ تخطيئًا وتخطئة ^(٣) .

« ملاحظة » : مذهب البصريين أن « التفعال » — بفتح التاء وإسكان
 الفاء — مثل ^(٤) : ، تَذَكَّر ، بمعنى : التذكَّر ، هو مصدر : « فَعَلَ » (المفتوح

(١) دفع ، أو أشار .

(٢) أى : أن الحرف الأخير من أصول الكلمة همزة ؛ نحو : برأ — خبا — هنى .

(٣) يجوز في الكلمات : تبريئًا — تجزيئًا — تهنيئًا — تخطيئًا — وما شابهها — أن يقال فيها تبريئًا —
 تجزيئًا — تهنيئًا — تخطيئًا . . . فقد جاء على هامش القاموس في مادة : « خطأ » عند الكلام على
 « خطية » ما نصه الحرفي .

(٤) عبارة الجوهري : « خطيئة » هي « فعيلة » ، ولك أن تشدد الياء ، — يريد أنك تقول :
 « خطيئة » بقلب الهمزة ياء ثم تدغم الياءين — ؛ لأن كل ياء ساكنة قبلها كسرة ، أو واو ساكنة قبلها
 ضمة ، وهما زائدتان للمد لا للإلحاق ، ولا هما من نفس الكلمة — فإنك تقلب الهمزة بعد الواو واوًا ،
 وبعد الياء ياء ، وتدغم . فتقول في مقروه : مَقْرُوءٌ ، وفي خبيء : خَبِيءٌ . « ا هـ .

(٤) ومن الأمثلة أيضًا : « تَطْيَار » مصدر بمعنى : « طيران » في قول عمرو السدوسي :

فَأَصْبَحْتُ مِثْلَ النَّسْرِ طَارَتْ فِرَاحُهُ إِذَا رَامَ تَطْيَارًا يُقَالُ لَهُ قَع-
 و « تَعْقَاد » مصدر بمعنى : « العَقْد » في قول المرقش السدوسي :

الأول والثاني بغير تشديد الثاني) - وجيء بالمصدر على ذلك الوزن للتكثير .
وقال الفراء وجماعة من الكوفيين : إنه مصدر : « فعَّل » - مفتوح العين
المشددة - ورجحه ابن مالك وغيره ؛ لكون هذا المصدر للتكثير ، و « فعَّل »
المضعف العين للتكثير أيضاً ، ولكونه نظير « التفعيل » في الحركات ، والسكنات ،
والزوائد ؛ ومواقعها ^(١)

وأسماعى هو أم قياسي ؟ قولان ، أظنه - رُهما أنه قياسي ^(٢) . أما « التفعُّال »
بكسر التاء ، كالتبَّيان والتَّلقاء فليس بمصدر ، بل بمنزلة اسم المصدر ^(٣) .
وإن كان الماضي رباعياً على وزن : « أفعلَّ » صحيح العين فصدره على :
« إفعال » نحو : أجمل الخطيب القول إجمالاً محموداً ، وأحسن الإلقاء إحساناً
بارعاً . فإن كان معتل العين نقلت في المصدر حركة عينه إلى فاء الكلمة ، وحذفت
العين ، وعوض عنها - غالباً - تاء التأنيث في آخره ، نحو : أقام إقامة -
أبان إبانة - أعان إعانة والأصل : إقوام - إبيان - إعوان . فعَيْنُ
المصدر حرف علة متحرك بالفتح وقبله حرف صحيح ساكن ؛ فنقلت حركة
حرف العلة - العين - إلى الساكن الصحيح قبله ؛ (تطبيقاً للأساليب العربية
وضوابطها) . وحُذِف حرف العلة الأول للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فصار

لا يَمْنَعُكَ مِنْ بُغَا ءِ الْخَيْرِ تَعْقَادُ التَّمَائِمِ

جاء في كتاب الامتناع والمؤانسة (لأبي حيان التوحيدي - ج ٢ ص ٢ الليلة السابعة عشرة) بيان لكلمة
« تذكَّار » وأنها مصدر له نظائر على وزنه .

(١) من الأمثلة أيضاً : تَجَوَّال وتَطَوَّاف - بفتح التاء فيهما - وقد عرض لهما الصبان (ج ٣
باب : « ما لا ينصرف » في آخر الكلام على صيغة منتهى الجموع) وسجل ما نصه « (إنهما مصدران
لحال وطاف . وقيل : لتجول وتطوَّف .) » ا هـ .

(٢) أخذ مجمع اللغة العربية القاهري بهذا الأظهر بعد دراسة وافية ، ورجوع لآراء المتقدمين
ومنها : « (ما قاله صاحب التسهيل ، ونصه : « قد يغنى في التكثير عن « التفعيل » ، « تفعُّال » فقال
شارحه ابن أم قاسم ما نصه : (ظاهر كلام النحويين أنه مقيس ، وقد نص بعضهم على أنه مقيس) » ا هـ .
راجع ص ٢٥٧ الجلسة السابعة من محاضر الدورة العاشرة .

(٣) ما سبق منقول عن الصبان في هذا الوضع . لكن ما المراد مما هو بمنزلة اسم المصدر ؟
لعله يريد : أنه اسم مصدر (وسيجيء الكلام عليه في ص ٢٠٧) والمراجع اللغوية - كالقاموس وشرحه
- مختلفة في الحكم على هاتين الكلمتين ؛ فقول : إنهما مصدران على الشذوذ - بسبب كسر التاء - وقيل :
اسما مصدر ، وقيل . . . غير ذلك . . .

اللفظ إقام - إبان - إعان ، ثم زيدت تاء التأنيث في آخره ؛ عوضاً عن المحذوف ؛ فصار المصدر : إقامة - إبانة - إعانة . . . ومن الجائز ألاّ تزداد هذه التاء . ولكن الغالب زيادتها ، كما سبق .

وإن كان رباعياً مجرداً على وزن « فَعْلَل » فصدره الغالب : « فَعْلَلَة » . وقد يكون على « فَعْلَل » ^(١) مع قلته ، نحو : دحرجت الكرة دحرجة ودحرجاً - سَرَهَفَت ^(٢) الصبي ، سَرَهَفَةً وسَرَهَفًا - بهرج ^(٣) المنافق حديثه بهرجة ، وبهراجاً ^(١) .

ومثله الماضي الرباعي الذي على وزن : « فَوَعَلَ » و « فَيَعَلَّ » فإن مصدرهما القياسي الغالب : « فَعْلَلَة » - وهذه أكثر - ، و « فَعْلَل » ؛ نحو : حوَقَلَ ^(٤) حوقلة وحيقالا - وبَيَطَرَ ^(٥) بَيَطَرَةً وبَيَطَاراً .

وإن كان رباعياً على وزن : « فاعَلَ » غير معتل الفاء بالياء - فصدره « فِعَال » و « مُفَاعَلَة » ، نحو : خاصمت الباغي مخاصمة ، أو : خِصَامًا . صارعت الطاغية مصارعة ، أو : صِرَاعًا . . . فارقت أهل السوء مفارقة ، أو : فِرَاقًا . . . و « المفاعلة » أكثر وأعم اطراداً ^(٦) . . .

فإن كان رباعياً معتل الفاء بالياء فصدره « المفاعلة » ، نحو : يامنت ميامنة ، وياسرت مياسرة ، (أى : ذهبت جهة اليمين ، وجهة اليسار) .

* * *

(١ و ١) إذا كان « فَعْلَل » مصدرًا مضاعفًا ؛ كالزَلزال ، والوَسْوَاس ، ونحوهما - جاز فتح أوله وكسره . وقد يراد - كثيراً - بالمفتوح اسم الفاعل في المعنى ؛ نحو : أعوذ بالله من شر الوسواس . يكره الناس الصَّلصال المزعج برنينه ، والوعواع الصاخب بنباحه . . والمراد : الموسوس - المصلصل ؛ بمعنى : الرزان - الموعور ، بمعنى النابح . (وعوع الكلب ، نبج) . وكل هذا قياسي .

(٢) أحسنت غذاءه . (٣) أتى فيه بالزائف والباطل .

(٤) قال : لا حول ولا قوة إلا بالله .

(٥) عالج الخيل والدواب ، وما ليس بإنسان من أنواع الحيوان .

(٦) ومن أمثلتها المسموعة أيضاً : « متاركة » في قول شاعرهم :

متاركة اللئيم بلا جواب أشد على اللئيم من الجواب

(٢) وإن كان خماسياً ، على وزن : « تَفَعَّلَ » فصدره « تَفَعَّلَ » نحو : تعلَّم الراغب تعلُّماً — ثم تخرَّج تخرُّجاً — وتَدَرَّب تدرباً . . .
وإن كان خماسياً مبدوءاً بهمزة وصل على وزن : « انْفَعَلَ » فصدره « انْفَعَلَ » (والوصول إليه يكون بكسر ثالث الفعل ، وزيادة « ألف » قبل الحرف الأخير) نحو : انشرح صدري انشراحاً عظيماً حين رأيت عدونا ينهزم انهزاماً ساحقاً .

وإن كان خماسياً مبدوءاً بهمزة وصل ، على وزن : « افْتَعَلَ » فصدره : افْتَعَلَ ؛ (والوصول إليه يكون بكسر الثالث من الفعل ، وزيادة « ألف » قبل حرفه الأخير) نحو : إذا اقتصد الفقير بلغ باقتصاده الغنى — من اعتمد على نفسه كان خليقاً أن يدرك باعتماده ما يريد .

وإن كان خماسياً على وزن « تَفَعَّلَل » فإن مصدره يكون على وزن : « تَفَعَّلَل » ، بضم الحرف الرابع ؛ نحو : تدحرج الحجر تدحرجاً .

* * *

(٣) وإن كان سداسياً مبدوءاً بهمزة وصل ، على وزن : « اسْتَفَعَلَ » وليس معتل العين — فصدره : « اسْتَفَعَلَ » (والوصول إليه يكون بكسر الحرف الثالث من الفعل ، وزيادة « ألف » قبل حرفه الأخير) ؛ نحو : استحسنان ، واستقباح — وأشباههما — مثل : إني أستحسن قراءة الأدب الرفيع استحساناً لا يعادله إلا سماع الأغاني العالية الشجية ، وأستقبح تافه الكتب استقباحاً لا يعادله إلا الأغاني الماجنة الخليعة . . .

فإن كان على وزن « اسْتَفْعَلَ » مع اعتلال عينه ، نقلت في المصدر حركة عينه إلى الساكن الصحيح قبلها ، وحذفت العين ، وجاءت تاء التأنيث في آخره عوضاً عنها ، وهو عوض لازم ، نحو : استعاد المريض قوته استعادة ، والأصل : استعواداً ، جرى فيها ما أسلفنا .

زيادة وتفصيل :

ضم الحرف الرابع في الفعل الخماسي المبدوء بتاء زائدة للوصول إلى مصدره ، ليس مقصوراً على « تَفَعَّلَ » وإنما يجري عليه وعلى ما يماثله ، من كل فعل مبدوء بتاء زائدة ، وعدد حروفه ، وحركاتها ، وسكناتها - يماثل « تَفَعَّلَ » من غير تقييد بنوع الحركات والسكنات ؛ فليس من اللازم أن يكونا على وزن صرفي واحد ؛ إنما اللازم أن يقابل المتحرك متحركاً ، والساكن ساكناً ، وهذا الضابط يشمل عشرة أوزان غالبية :

- | | | | |
|--------|---------------|-------|---|
| (١) | تَفَعَّلَ | ؛ مثل | : تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً . |
| (٢) | تَفَاعَلَ | ؛ مثل | : تَغَاوَلَ تَغَاوُلاً . |
| (٣) | تَفَعَّلَ | ؛ مثل | : تَلَمَّعَ تَلَمُّعاً . |
| (٤) | تَفَيَّعَلَ | ؛ مثل | : تَبَيَّطَرَ تَبَيَّطُراً . |
| (٥) | تَمَفَّعَلَ | ؛ مثل | : تَمَسَّكَ تَمَسُّكاً . |
| (٦) | تَفَوَّعَلَ | ؛ مثل | : تَجَوَّرَ تَجَوُّراً . |
| (٧) | تَفَعَّنَلَ | ؛ مثل | : تَقَلَّنَسَ تَقَلَّنُساً . |
| (٨) | تَفَعَّوَلَ | ؛ مثل | : تَرَهَّوَكَ تَرَهُّوكاً (١) . |
| (٩) | تَفَفَّعَلَتْ | ؛ مثل | : تَعَفَّرَتْ تَعَفُّراً . |
| (١٠) | تَفَعَّلَى | ؛ مثل | : تَسَلَّقَى تَسَلُّقياً (٢) . لكن تقلب |
- الضمة هنا قبل الياء كسرة .

* * *

(١) ماج واضطراب في مشيه .

(٢) أى : استلقى على ظهره .

تلك هي أشهر المصادر القياسية للفعل الماضي الرباعي ، والخماسي ، والسداسي ^(١) .
وهي على ضبطها واطرادها لم تَسَلِّمْ من مصادر مسموعة تخالفها ؛ نحو :

(١) لبعض المعاصرين تلخيص موجز للمصادر المختلفة ، سلك فيه مسلكاً غير الذي جرت عليه المطولات . ومسلكه حميد ، وتلخيصه - على إيجازه - نافع مفيد ؛ قال ما نصه في مصادر الثلاثي الكثيرة ، إن الغالب :

- أ - فيما دل على حرفة أن يكون على وزن ؛ « فَعَالَة » ؛ كزِرَاعَة ، وتِسْجَارَة ، وحِيَاكَة .
- ب - وفيما دل على امتناع أن يكون على وزن ؛ « فَعْمَال » ؛ كإِبَاء ، وشِرَاد ، وجِيْمَاح .
- ج - وفيما دل على اضطراب أن يكون على وزن ؛ « فَعْمَلَان » ؛ كغُلَيَّامَان ، وجَدْوَلَان .
- د - وفيما دل على داء أن يكون على وزن ؛ « فُعْمَال » ؛ كصُدَاع ، وزُكَام - ودُوَار .
- هـ - وفيما دل على سِيَر أن يكون على وزن ؛ « فَعْمِيل » ، كرحِيل ، وذَمِيل ، ورَسِيم (والأخيران نوعان من السير) .

- و - وفيما دل على صوت أن يكون على وزن ؛ « فُعْمَال » أو ؛ « فَعْمِيل » ؛ كصُرَاخ ، وزَيْر .
 - ز - وفيما دل على لون أن يكون على وزن ؛ « فُعْمَلَة » ؛ كحُمُرَة ، وزُرْقَة ، وخُضْرَة .
- فإن لم يدل على شيء مما سبق فالغالب :

- أ - في ؛ « فَعْمَل » أن يكون مصدره على ؛ « فَعْمَلَة » أو « فَعْمَلَة » ؛ كسَهْمُولَة ؛ وَنَبَاهَة .
 - ب - وفي ؛ فَعْمَل اللازم أن يكون مصدره على ؛ « فَعْمَل » كفَرَح - وعَطَش .
 - ج - وفي فَعْمَل اللازم أن يكون مصدره على ؛ « فَعْمُول » كقُعُود ، وخُرُوج ، ونُهُوض .
 - د - وفي المتعدي من « فَعْمَل » و « فَعْل » أن يكون مصدره على ؛ « فَعْمَل » ؛ كفَهْم ، ونَصْر .
- وأما الفهل الرباعي :

- أ - فإن كان على وزن ؛ « أَفْعَل » فصدره على ؛ « إِفْعَال » ، كأكْرَم إكْرَاماً .
- ب - وإن كان على وزن ؛ « فَعْل » فصدره على ؛ « تَفْعِيل » ؛ كقَدَّمَ تقدِيماً .
- ج - وإن كان على وزن ؛ « فاعَل » فصدره على ؛ « فَعْمَال » أو ؛ « مُفَاعَلَة » ، كقاتل قتالاً وقاتلة .
- د - وإن كان على وزن ؛ « فَعْمَلَل » فصدره على ؛ « فَعْمَلَلَة » كدَحْرَج دَحْرَجَة . ويحيى على وزن ؛ « فَعْمَلَل » أيضاً إن كان مضاعفاً ؛ كوسوس وسوسة ، ووسواساً .

وأما الخماسي والسداسي فالمصدر ، فهما يكون على وزن ماضيه ، مع كسر ثالثه ، وزيادة ألف قبل آخره إن كان مبدوءاً بهمزة وصل ؛ كأنطلق انطلاقاً ، واستخرج استخراجاً . ومع ضم ما قبل آخره فقط إن كان مبدوءاً بتاء زائدة ؛ كتقدَّم تقدُّماً - وتدحرج تدحرجاً . ثم قال :

« تنبيه » الفعل إذا كانت عينه ألفاً تحذف منه ألف الإفعال والاستفعال ، ويعوض عنها تاء في الآخر ؛ كأقام إقامة ، واستقام استقامة . وإذا كانت لامه « ألفاً » ففى ؛ « فَعْل » تحذف ياء التفعيل ، ويعوّض عنها تاء أيضاً ؛ كدزكّى تزكّية . وفى « تفعل » ، و « تفاعل » تقلب الألف ياء ، ويكرر ما قبلها ؛ كتأنى تأنيّاً ، وتغاضى تغاضياً . وفى غير ذلك تقلب همزة إن سبقتها « ألف » ، كأتق إلقاء ، ووالى ولاء ، وانطوى انطواء ، واقتدى اقتداء ، وارعوى ارعواء ، واستولى استيلاء ، واحلولى احليلاء . اهـ .

حَوْقَلَ الطَّائِعَ حَيْقَالاً^(١) - تَنْزَرَى^(٢) سُرِيرَ الْفُطْلِ تَنْزِيّاً - تَمَلَّقَ الْمُنَافِقَ
تَمِلّاً قَا وَالْقِيَاسُ : حَوْقَلَةٌ - تَنْزِرِيَّةٌ - تَمَلَّقَا^(٣) . . .

* * *

(١) سبق في ص ٢٠١ الحكم بقلة المصدر : « حَيْقَالٌ » : دون المصدر : « حَوْقَلَةٌ » - وكلاهما قياسي -
(٢) تحركه .

(٣) في بيان المصادر القياسية لغير الثلاثي يقول ابن مالك في مصدر الرباعي الذي على وزن
« فَعَّلَ » ، والرباعي الذي على وزن : « أَفْعَلَّ » والخماسي الذي على وزن : « تَفَعَّلَ » .

وغيرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقْيَسُ مَصْدَرِهِ كَقُدُّسِ التَّقْدِيسِ
وزَكُّهُ تَزَكِيَّةٌ ، وَأَجْمَلًا إِجْمَالٌ مِنْ تَجْمُلًا تَجْمَلًا

يريد : أن « فَعَّلَ » صحيح اللام مصدره « التفعيل » ، مثل : قُدُّسُ التَّقْدِيسِ . ومعتل اللام مصدره :
« تَنْزِلَةٌ » ، نحو : زَكَّى تَزَكِيَّةً ، أما : « أَفْعَلَّ » فصدره : « إِفْعَالٌ » ، نحو : أَجْمَلُ إِجْمَالًا .
وأما « تَفَعَّلَ » فصدره : « التفعُّل » ، نحو : التَّجْمُلُ . وإليها أشار بقوله : إِجْمَالٌ مِنْ « تَجْمُلًا تَجْمَلًا »
أى : أَجْمَلًا إِجْمَالٌ مِنْ تَجْمَلٍ تَجْمَلًا . ثم أشار إلى الرباعي المعتل العين والسادسي المعتل العين كذلك
فبيّن أن عنيهما تحذف ، ويعوض عنها - غالباً - التاء ، قال :

وَأَسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً ، ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً ، وَغَالِبًا - ذَا - التَّاءَ لَزِمَ :
أى : وغالباً أن هذا النوع يكون مختموماً بالتاء . والمراد من « استعاذ » السادسي معتل العين ، ومن « أقام » :
الرباعي كذلك . وذكر مصدر الخماسي والسادسي المبدوء بهمزة وصل ، وأنه يكون بفتح الحرف الذي قبل
آخره ومده ، فينشأ من مده ألف زائدة مع كسر الحرف الذي يلي الحرف الثاني . يريد : مع كسر
الحرف الثالث :

وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدٌّ وَافْتَحَا مَعَ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتَتَحَا :
بِهَمْزٍ وَصَلٍ ، كَاصْطَفَى . وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّلَمَا
أى : ما يليه الآخر (ويقع بعده الحرف الأخير) مده ، وافتحه ، واكسر الحرف الذي يتلو الثاني من
فعل خماسي أو سادسي ، مبدوء بهمزة وصل ، فينشأ من هذا كله المصدر القياسي ، نحو اصطفي العاقل
إخوانه اصطفاءً ، واستهوى أفئدتهم بكريم خلقه استهواءً .

وأشار إلى أن مصدر الخماسي الذي على وزن : « تَفَعَّلَلَّ » مثل : « تَلَمَّلَلَّم » يكون بضم ما يربع فعله ،
أى : بضم ما يكون رابعاً ، فينشأ المصدر المطلوب وهو : « تَلَمَّلَلَّم » . ثم بين أن « فَعْلَلَلَّة » هي المصدر
القياسي للفعل : « فَعْلَلَلَّ » ، وقد يكون مصدره قليلاً « فَعْلَلَلَّ » : يقول :

« فَعْلَلَلَّ » أَوْ « فَعْلَلَلَّة » لِـ « فَعْلَلَلَّ » وَاجْعَلْ مَقْيَسًا ثَانِيًا ، لَا أَوَّلًا

ثم عرض لمصدر « فاعل » فقال إنه : « الفِعْعَالُ » و « المفاعلة » ، وصرح بأن ما جاء مخالفاً للمقيس =

.....

= من المصادر السالفة كلها ، مقصور على السماع ، لا يقاس عليه ، ونصُّ تصرُّحه :
لِفَاعِلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ

أى : ساواه .

ثم ختم ابن مالك الباب ببيتين في بيان الوزن الذى يصاغ عليه المصدر الدال على « المرة والهيئة »
- وسيجىء شرحهما في مكانهما المناسب من ص ٢٣٠ - هما :

وَ « فَعْلَةٌ » لِمَرَّةٍ كَجَلَسَتْ وَ « فِعْلَةٌ » لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَتْ
فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِ « التَّا » الْمَرَّةِ وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةٌ ؛ كَالْخِمْرَةِ

المسألة ٩٩ :

إعمال المصدر ، واسمه ^(١) .

(١) عرفنا - في ص ١٨١ و ١٩٣ - أن المصدر إذا أطلق كان المراد المصدر الصريح الأصلي دون المؤول وغيره من المصادر الميمية والصناعية ، وأوجزنا القول عن المصدر واسمه في (ج ٢ ص ١٧٤ م ٧٥) لمناسبة هنالك تتصل بالمفعول المطلق ؛ و وعدنا أن نوفيها في هذا الجزء .

فأما صيغ المصدر القياسية والسماعية ، وطريقة صياغة القياسي منها ، وأوزانها وكل ما يتصل بذلك - فله باب خاص أعده النحاة لذلك ، بعنوان : « باب أبنية المصادر » - وقد سبق في ص ١٨١ م ٩٨ - وأما تعريفه وإعماله وأحكامه فنعود الآن لبسط الكلام عليها . (و يلاحظ أن « اسم المصدر » مقصور على السماع) .

١ - فالمصدر الصريح الأصلي : (أى : غير المؤول ، وغير الميمي ، والصناعي ، كما قدمنا في ص ١٨١ ، وأشرنا إليه هنا) هو : (الاسم الذي يدل - في الغالب - على الحدث المجرد ، ويشتمل على كل الحروف الأصلية والزائدة التي يشتمل عليها الفعل الماضي المأخوذ منه . وقد يشتمل هذا المصدر على أكثر منها دون أن يشتمل على الميم الزائدة في أوله ، وهي التي يبتدئ بها « المصدر الميمي » ، ودون أن يختم بالياء المشددة تليها تاء التأنيث ، وهما اللذان يختم بهما المصدر الصناعي » .

وهذا التعريف - وهو بمعنى التعريف الذي سبق في ص ١٨١ - يتضمن أمرين معاً ؛ أحدهما : يتعلق بدلالته المعنوية ، والآخر : يتعلق بصيغته اللفظية . فأما من ناحية دلالاته المعنوية فإنه يدل في الغالب على مجرد الحدث . أى : يدل على أمر معنوي محض ، لا صلة له بزمان ، ولا بمكان ، ولا بذات ، ولا بعلمية ، ولا بتذكير ، أو تأنيث ، ولا بإفراد ، أو تشنية ، أو جمع أو غيره - إلا إن كان دالاً على « مرة ، أو هيئة » كما سيحىء في ص ٢٢٥ - .

وأما من ناحية تكوينه اللفظي فلا بد أن يكون جامداً مشتملاً على جميع حروف فعله الماضي ، أو على أكثر منها - كما سبق ، وكما تجيء أمثلته - ولا يمكن أن ينقص عنه في الحروف . خذ مثلاً المصدر : « تحسَّن » فإنه يدل على أمر عقلي محض ، ندركه بعقولنا ، ولا نستطيع أن نحسه بحاسة من حواسنا ؛ إذ لا وجود لشيء في خارج عقولنا يقال له : « تحسَّن » يمكننا أن نراه ، أو نلمسه ، أو نسمعه ، أو نذوقه ، أو نشمه . فليس له وجود مادي تقع عليه إحدى الحواس ؛ وإنما وجوده محصور في الذهن وحده ، وهذا معنى كونه حدثاً مجرداً ، أو أمراً معنوياً محضاً ، أو نحو هذا من الأسماء . ثم إن هذا اللفظ الجامد (وهو : تحسَّن) لا يدل على زمن مطلقاً (ماض ، أو حال ، أو مستقبل) ، ولا يدل كذلك على مكان ، ولا ذات (وهي : الجسم ، أو : المادة المجسدة .) وليس علماً على شيء خاص معين ، يدل عليه كما يدل العلم على صاحبه . فكل أمره مقصور على الدلالة المعنوية السابقة . وهو إلى ذلك مشتمل على جميع حروف فعله الماضي : تَحَسَّنَ ومن أجل هذا كله يسمى : « مصدرأ » لانطباق التعريف عليه . -

بمخلاف المصدر المأول بـ فإنه يدل على زمن ، وغيره - كما سبق في ج ١ ص ٣٠٢ م ٢٩ - وبما يزيد الأمر وضوحاً : ما يأتي :

(١) حين نقول : « تَحَسَّنَ » أو : « يَتَحَسَّنُ » أو : « تَحَسَّنَ » نجد كل كلمة مستقلة من هذه الكلمات لا بد أن تدل على أمرين معاً ؛ هما : المعنى المحض السالف (أى : الحدث المجرد) والزمان (ماضياً - أو حالاً - أو مستقبلاً . . . و . . .) ولا يمكن أن تؤدي أدراً واحداً دون الآخر ؛ ولذلك لا تسمى : « مصدراً » ، وإنما تسمى : « فعلاً » . فالمصدر الصريح - غير الدال على المرة أو الهيئة - يؤدي شيئاً واحداً من شيئين يؤديهما الفعل ، وهذا الشيء الواحد هو ما سوى الزمان . وفيه يقول ابن مالك في بيت سبق شرحه (في باب المفعول المطلق ج ٢ ص ١٥٥ م ٧٤) .

المصدرُ اسمٌ ما سوى الزَّمانِ مِنْ مَدْلُولِ الفِعْلِ ؛ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ

(٢) وأذا حين نقول : « متحسناً » نفهم من هذه الكلمة - دون الاستعانة بغيرها - أمرين معاً ؛ وهما : المعنى المحض (أى : الحدث المجرد) الذي أوضحناه ، و « الذات » أى : المادة المجسدة المجردة ، أو : « الجسم » الذي يتصف بالتحسن ، فلا بد من المعنى والذات معاً . ولهذا لا تصلح كلمة « متحسناً » لأن تسمى : « مصدراً » ولا فعلاً ، وإنما تسمى : اسم فاعل . . . - وسيجيء الكلام عليه في ص ٢٣٨ - .

(٣) وفي مثل : أعطيت المحتاج عطاءً يكفيه ، نجد كلمة : « عطاء » تدل على معنى مجرد محض ، ولا تدل معه على شيء آخر . ولكنها لا تشتمل على جميع الحروف التي في فعلها المذكور في جملتها ؛ إذ الهمزة الأولى غير موجودة لفظاً ولا تقديرًا . ومن هنا لانستطيع أن نسمى كلمة : « عطاء » مصدرًا للفعل الماضي : « أعطى » وإنما نسميها : « اسم مصدر » ؛ وسنعرّفه هنا . ومثلها : كلمة « سلام » و « عون » في نحو : سلمت على اللاجئ سلام الأخ ، وعاونته عون الشقيق ؛ فإن كل واحدة منهما لا تصلح مصدرًا للفعل المذكور معها (برغم أنها تصلح لغيره) لأن حروفها خالية لفظاً وتقديرًا من بعض حروف فعلها ، فكلمة : « سلام » تشتمل على « لام » واحدة مع أن فعلها المذكور في جملتها مشتمل على لام مشددة تعد لامين . وكلمة : « عون » خالية من الألف التي في فعلها المذكور معها ، فكلاهما ليس مصدرًا ، وإنما يسمى : « اسم مصدر » - وسيجيء في الصفحة الآتية إيضاحه ، وأنه سماعى - .

(٤) وفي مثل : دُهْنٌ وكُحْلٌ - بفهم أولهما - من كل ما يشتمل على حروف فعله ولكنه ذات لا نسميه مصدرًا .

(٥) وفي مثل : بَرَّةٌ ؛ بمعنى : البرِّ ، وسُبْحَانٌ بمعنى : التسبيح ، وحَمَادٌ ، بمعنى : الحمد - نجد هذه الكلمات وأشباهها ، تدل على الحدث المجرد ، ولا تدل معه على ذات ، ولا زمان ، ولا غيره ولكننا لا نستطيع أن نسميها « مصادر » ؛ لأن كل واحدة منها صارت علم جنس « يدل على المعنى الخاص به ؛ فكلمة : « برة » علم جنس على « البرة » بمعنى : البر ، و « سبحان » علم جنس على : التسبيح ، و « حماد » علم جنس على : الحمد ؛ فهي ونظائرها أسماء مصادر (سبق الكلام عليها =

= في الجزء الأول ص ٢٠٩ م ٢٢ في علم الجنس . . . ،

وقد قلنا إن المصدر لا بد أن يشتمل على كل حروف فعله الماضي ، أو على أكثر منها . والمراد اشتماله عليها لفظاً أو تقديرًا . فاللفظي أن تكون جميع الحروف موجودة منطوقاً بها ؛ نحو : أخذت أخذاً - تعلم الصبي تعليماً - والتقديرى : أن يكون الحرف محذوفاً قد عوض عنه حرف آخر ، كمجئ التاء التانيث في آخر المصدر عوضاً عن واو الفعل ، في مثل وعد ، عدة ، وكالتاء أيضاً حين تكون في أوله عوضاً ، مثل سلم تسليمًا ، وعلم تعليمًا ؛ فإن إحدى اللامين حذفت من المصدر وجاءت في أوله التاء عوضاً . أو يكون الحرف محذوفاً للتخفيف وكثرة الاستعمال ، مع ظهوره أحياناً في بعض اللهجات واللغات ؛ مثل : ضارب ضرباً - قاتل قتالاً . . . والأصل : ضيراباً وقيتالاً ؛ فقلبت الألف ياء لوفوتها بعد الكسرة ، ثم حذفت تخفيفاً ، ومن العرب من كان يظهرها .

ومثال اشتمال المصدر على حروف أكثر من حروف فعله الماضي : إكرام ، وإجمال - وأشباههما فإنهما مصدران للفعلين : « أكرم وأجل » وقد زيد في وسط كل مصدر منهما الألف . ومثل : « فَرَقان » مصدر « فَرَق » فقد زيد في وسطه الألف . ومثل الألف التاء في كلمة : « معاونة » مصدر : عاون .

ب - وأما اسم المصدر (وهو مقصور على السماع) فقالوا في تعريفه : « إنه ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه ، وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً من بعض حروف عامله - الفعل ، أو غيره - دون تعويض » . وذلك كعطاء ؛ فإنه مساو لإعطاء في المعنى ، ومخالف له بنقص الهمزة الأولى لفظاً وتقديراً من غير أن يعوض عنها شيء . فإن خلا منه لفظاً ولم يخل تقديراً فليس اسم مصدر ؛ وإنما هو مصدر - كما تقدم - مثل كلمة قتال ؛ فإن أصلها : قيتال ، على الوجه الذى شرحناه في هذه الصفحة ، وإن خلا منه لفظاً ولكن مع تعويض عنه فليس باسم مصدر ، وإنما هو مصدر أصيل ؛ نحو : عدة ، مصدر الفعل « وعد » فقد حذفت الواو ، وجاءت التاء في آخر الاسم عوضاً عنها ؛ كما قلنا آنفاً . فلا بد في اسم المصدر من نقص بعض حروفه الأصلية أو الزائدة . وأن يكون النقص بغير تعويض عنه ، وبغير وجود المحذوف مقدراً . إن الفرق اللفظي بين المصدر الأصلي واسم المصدر واضح مما سبق (ولا سيما قصر « اسم المصدر » على السماع ، أما المصدر الأصلي فنه القياسى ومنه السماعى ..) ولكن الفرق المعنوى بينهما في حاجة إلى تجلية وإبانة . فما معنى : « أن اسم المصدر يساوى المصدر في الدلالة على معناه » ؟

ذهب النحاة في الإيضاح مذاهب لا تخلو من غموض أو نقص . ولعل خيرها ما جاء في كتاب : « الأشباه والنظائر » للسيوطي ، منسوباً لابن النحاس : قال ما نصه : (الفرق بينهما أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره ؛ كقولنا : إن كلمة : « ضَرَب » هي مصدر في قولنا : يعجبنى ضرب زيد عمراً . فيكون مدلوله : « معنى » (يقصد : أن مدلول كلمة « المصدر » ومفهومها ومسماهما ، هو أمر معنوى محض ، وأنه هو المصدر حقيقة ، لا مجازاً . أما اللفظ المذكور في الجملة ، المركب من حروف هجائية معينة ، فليس بالمصدر الحقيقي) وسمّوا ما يعبر به عنه مصدراً ، « مجازاً » ، (أى : تسمية مجازية ، لا حقيقية) - نحو : « ضَرَب » في قولنا : إن : « ضَرَباً » مصدر منصوب ، إذا قلت : ضربت ضرباً ؛ فيكون مسماه لفظاً) . اهـ .

= فهو يريد : أن كلمة « ضرباً » هي المسمى اللفظي المجازي لكلمة : « مصدر . ومقتضى هذا أن كلمة . « مصدر » اسم له مدلولان أو مفهومان ، وإن شئت فقل : له مسميان ، أحدهما : معنوي محض ؛ هو الحدث المجرد ، وهذا الحدث هو المسمى الحقيقي - لا المجازي - لكلمة : مصدر . والمسمى الآخر لفظي ؛ هو اللفظ الذي ننطق به ، أو نكتبه ، والذي نقول في إعرابه : إنه مصدر منصوب ، وهو المصدر المجازي المراد منه المصدر الحقيقي المعنوي - ثم قال بعد ذلك :

(واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره ؛ كسبَّحان ؛ المسمى به : « التسبيح » الصادر عن الشخص المسبَّح - مثلاً - لا لفظ التاء ، والسين ، والباء ، والياء ، والحاء ، بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ، ومعناه البراءة والتنزيه) اهـ - راجع ياسين على التصريح -

ويفهم مما سبق أن اسم المصدر كالمصدر المجازي السالف ؛ كلاهما يدل مباشرة على الحدث المجرد من غير واسطة . ولكن كثيراً من المحققين يقولون إن اسم المصدر يدل مباشرة على لفظ المصدر لا على الحدث المجرد ، وأن دلالة على لفظ المصدر تؤدي - تبعاً - إلى الدلالة على معنى المصدر ، وبذا تكون دلالة على الحدث المجرد دلالة غير مباشرة ، وإنما هي بالواسطة ؛ إذ هي من طريق المصدر .

(راجع الخضرى والصبان في هذا الموضع من الباب) .

ومن أوضح أسماء المصادر كل اسم يدل على معنى مجرد ، وليس له فعل من لفظه يجري عليه ؛ كالقَهْقَرَى ؛ فإنه لنوع من الرجوع ، ولا فعل له - في المشهور - يجري عليه من لفظه . وكذلك كل اسم يدل على معنى مجرد ، ويجرى على وزن مصدر الثلاثي ، مع أن الفعل المذكور معه في الجملة غير ثلاثي ؛ مثل : تَوْضُأً وضوئاً ، وأَعَانَ عوناً ، وما شابههما من الوارد المسموع - كالشأن في جميع أسماء المصادر فإنها مقيدة بالسماع - .

بقيت مسألة هامة ، تتلخص في : أن بعض الباحثين المحققين ينكر وجود قسم مستقل يطلق عليه : « اسم المصدر » . وحجته : ما سبق هنا ، وأن تعريف المصدر الأصيل ينطبق عليه . وهذا رأي قوى ودفعه عسير . ومسألة أخيرة : (أشرنا إليها في ص ١٨٣) ، نوردتها بمناسبة دلالة المصدر - في الغالب - على شيء واحد من شيئين يدل عليهما الفعل ؛ فإن هذه الدلالة تشير سؤالا : أيهما أصل للآخر ؟ فالبصريون يقولون : المصدر . ويحتجون بأدلة ، أقواها : أنه يدل على شيء واحد ؛ هو : المعنى المجرد ؛ فهو « بسيط » .. والفعل الماضي يدل على شيئين ؛ المعنى والزمن ؛ فهو مركب . و « البسيط » أصل المركب . والكوفيون يقولون : الفعل الماضي هو الأصل الذي يدخله بعض التغيير . فتتفرع منه المشتقات ؛ لأنه يدل على ما يدل عليه المصدر كزيادة ؛ والذي يتضمن غيره والزيادة عليه يعد أصلا له .

وهذا - وغيره مما ذكره الفريقان - لا يعلو أن يكون أدلة جدلية دفاعية ، لها طلاوة الجدل القوي ، وليس لها قوة الحجة المنطقية ، ولا صحة البرهان . إذ ليس لدينا في المشتقات الكثيرة المسموعة عن العرب ما يدل من قرب أو بعد على الأصل الذي تفرع منه هذا المشتق . أما المسألة في واقعها فليست إلا مجرد اصطلاح محض . غير أن كلمة : « المصدر » في أصحها اللغوي معناها : « الأصل » وقد شاعت بهذا المعنى بين أكثر النحاة . وأطلقوها اصطلاحاً على أنها أصل للفعل وللمشتقات كلها . فلا ضرر من الأخذ بهذا . والاقتصار عليه .

يعمل المصدر عمل الفعل ^(١) في حالتين :

الأولى : أن يُحذف الفعل ، وينوب عنه مصدره في تأدية معناه ، وفي التعبدى واللزوم ، وكثير من أنواع العمل ، نحو قول الشاعر :

يَا قَابِلَ التَّوْبِ . غُفْرَانًا مَآثِمَ ، قَدْ أَسْلَفْتُهَا ، أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجِلٌ

وقول الآخر :

شكراً لربك يوم الحرب نعمته فقد حماك بعز النصر والظفر
ونحو : تَعَظِيمًا والديك ، وتكريمًا أهالك ، وإشفاقًا على ضعيفهم
المحتاج . والأصل : اغفر مآثم ^(٢) اشكر لربك - عظم والديك -
كـرِّمَ أهالك ، وأشفق على ضعيفهم . فحذف فعل الأمر وجوباً ، وناب
عنه مصدره ، فعمل عمله في رفع الفاعل المستتر هنا ، وفي نصب المفعول به ،
إن كان الفعل المحذوف ينصب مفعولاً به ؛ كالفعلين : عَظَّم ، وكـرِّمَ ، وفي
أكبر الأعمال الأخرى التي يعملها الفعل ؛ كالعمل في النعت ، وكتعلق الجار
والمحذور به في المثال الأخير ، وكغيرهما من باقى المعمولات ؛ فكل هذا عمله
المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوباً . (وقد سبق ^(٣) تفصيل الكلام على هذا
الموضع ، وبيان الحذف الجائز فيه والواجب ، والقياسى وغير القياسى ، وكيفية
إعراب هذا المصدر وباقى معمولاته ، وكل ما يتصل به من هذه النواحي المختلفة .)

(١) يخالف المصدر فعله في أمور ؛ أهمها : أن المصدر لا يعمل إلا بالشروط التي سنذكرها ،
وأن فاعله يكثر حذفه جوازاً ، وإذا حذف لا يتحمل المصدر ضمير المحذوف ؛ إلا إذا كان المصدر نائباً
عن فعله (على الوجه المشروح في باب المفعول المطلق ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦) .

أما رفع المصدر لنائب الفاعل فالمختار جوازه عند أمن اللبس ، نحو : عجبت من قياس بالطيارة
الصحراء ، ومن إقامة فيها معامل النقط . أى : من أن تقاس الصحراء بالطيارة ، وأن تقام معامل النفط
فيها . بخلاف الفعل ، فإنه يعمل وجوباً بغير شرط ، ويتحمل وجوباً ضمير مرفوعه المحذوف ؛ فاعلاً
كان أو نائب فاعل .

(٢) أى : ذنباً ؛ (المفرد : مآثم ؛ بمعنى : إثم ؛ وهو : الذنب) .

(٣) في ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦ موضوع : « حذف عامل المصدر ، وإقامة المصدر نائباً

الثانية :

أن يكون المصدر صالحاً — في الغالب ^(١) — للاستغناء عنه ، بأن يحل محله فعل من معناه ، مسبوق « بأن » المصدرية ^(٢) ، أو : « ما » المصدرية ، فيُسَبِّقُ الفعل « بأن » المصدرية حين يكون الزمن ماضياً . أو مستقبلاً . ويُسَبِّقُ « بما » المصدرية حين يكون ماضياً ، أو حالاً . أو مستقبلاً ، ولكنها أوضح وأقوى في الزمن الحالى . حيث لا تصلح له « أن » ، (لأنها لا تصلح إلا للماضى والمستقبل ^(٣)) ؛ بخلاف « ما » فإنها صالحة للثلاثة . فمن أمثلة الماضى : ساءنا بالأمس مدح المتكلم نفسه . التقدير : ساءنا بالأمس أن مدح المتكلم نفسه . أو : ما مدح . . . ومن أمثلة المستقبل : سنسر غداً باجتياز الاختراع مرحلة الاختبار . وقولهم :

تَأَنَّ ، وَلَا تَعْجَلْ بِلَوْمِكَ صَاحِبًا لَعَلَّ لَهُ عُذْرًا وَأَنْتَ تَلُومُ ^(٤)

والتقدير : (. . . بأن يجتاز الاختراع مرحلة الاختبار ، أو : بما يجتاز . . . — بأن تلوم صاحباً أو : بما تلوم صاحباً . . .) ومثل : لا شيء أنقص للأحرار من إفشائهم الأسرار ، أى : من أن ينفشوا الأسرار ، أو : مما ينفشون ، ومن أمثلة الزمن الحالى : نعيشنا الآن إشاعة الشمس الدفء . والتقدير : نعيشنا الآن ما تُشيع الشمس الدفء .

ومن هنا يتبين أن المصدر يصلح للعمل في الأزمنة الثلاثة بالطريقة المفصلة السالفة ؛ دون غيرها . والذي يعينه لنوع خاص منها هو : القرينة .

* * *

(١) انظر « ا » في الزيادة الآتية .

(٢) « أن » المصدرية تشمل الناصبة للمضارع ، والخففة من الثبلة . مع ملاحظة أن الناصبة لا تقع في مواضع ، منها : عدم وقوعها بعد ما يدل على اليقين . أما الناسخة فتقع .

(وقد سبقت الإشارة في الجزء الأول ص ٤٨٤ م ٥٣ إلى علامة كل واحدة ، وموضع استعمالها ، وسيجيء في الجزء الرابع في باب : « إعراب الفعل . . . ونواصبه ») .

(٣) وهى تدخل على الماضى فيبقى زمنه على حاله . وعلى المضارع فيصير خالصاً للاستقبال .

(٤) الذى يعين المصدر للمستقبل هنا ما فى البيت من صيغة الأمر والنهى ، وهما للمستقبل المحض فيجب مسايرة المصدر لهما فى نوع الزمن .

زيادة وتفصيل :

١ - قلنا : إن الحالة الثانية هي التي يصلح فيها المصدر للاستغناء عنه « بأنّ والفعل » الذي بمعناه ، أو : « ما والفعل » . . . هذا الاستغناء أمر غالبيّ - فقط - كما نصوا على ذلك . وذكرنا أمثلة لغير الغالب ؛ منها قول بعض العرب : « سمعُ أذني أخاك يقول ذلك » فكلمة : « سمع » مصدر ، مبتدأ مضاف إلى فاعله : « أذن » - وكلمة « أخا » مفعول للمصدر . . . والجملة المضارعية من الفعل : « يقول » وفاعله في محل نصب « حال » سدت مسد الخبر^(١) وأغنت عنه . ومثل قولنا : (كان استقبالك الضيوف حسناً - إن إكرامك الوفود حميداً لا إعراض عن أحد) . . فهذه المصادر - وأشباهاها - عاملة في بعض كلام العرب ، مع أنه يمتنع تأويلها بالفعل الذي قبله الحرف المصدرى « أن » ، أو « ما » ، لا لتزام أغلب العرب عدم وقوع الفعل المسبوق بأحد الحرفين في هذه المواضع ؛ فلم يعرف عنهم وقوعه مبتدأ خبره حال سدت مسد الخبر ، مثل : أن تسمع أذني أخاك يقول ذلك ، ولم يعرف عنهم أيضاً وقوع « أن » المصدرية - بنوعيتها المخففة من الثقيلة ، والناصفة للمضارع - مع صلاتها بعد « كان » و « إن » إلا مفصولة بالخبر ، كقوله تعالى : « إن لك ألاّ تجوع فيها ولا تعرى » ، ولا وقوع الحرف المصدرى وصلاته بعد « لا » ، غير المكررة . أي : أنه لا يتحقق في هذه المواضع الاستغناء عن المصدر بالفعل المسبوق « بأن ، أو ما » المصدريتين^(٢) .

وليس من اللازم كذلك أن يتحقق هذا لعمل المصدر في شبه الجملة بنوعيه ، فقد يعمل فيهما من غير إحلال ما ذكر محله . أما عمله القياسي في غير شبه الجملة فيستلزم صحة الإحلال بالتفصيل السالف .

ب - من المصادر التي لا تعمل مطلقاً المصدر المؤكّد لعامله المذكور

(١) سبق بيان الحال التي تسد مسد الخبر ، بأنواعها ، وإعرابها ، وشرح أحكامها في ج ١ ص ٥٢٢ م ٣٩ - مواضع حذف الخبر وجوباً .

(٢) سبق هذا الحكم في ج ١ م ٢٩ - باب الموصولات الحرفية رقم ٤ من هامش ص ١٠٤

بعنوان : « ملاحظة » .

في الجملة ؛ مثل : (خرج الإنسان من نطاق الكرة الأرضية خروجاً) ؛ لأن إعماله يقتضي - مراعاة للغالب - أن يصلح في مكانه إحلال الفعل مع « أن » المصدرية ، أو « ما » المصدرية ؛ فيكون التقدير ؛ خرج الإنسان أن خرج ، أى : خروجه ، فيصير المصدر المنسبك مضافاً إلى ضمير كان في الأصل فاعلاً له . وهذه الإضافة تخرجه من المصدر المؤكد : - وهو مصدر مبهم - ، إلى مصدر مضاف لفاعله ، والمصدر المضاف نوعي ، لا توكيدي ؛ كما عرفنا في باب : « المفعول المطلق »

ولكن هناك نوعاً من المصدر يؤكد عامله المحذوف وجوباً ، ويعمل عمله - . وقد سبق إيضاح هذا النوع ، وسرد فروعه وأحكامه ^(١) - . كذلك المصدر العددي ؛ فإنه لا يعمل - في الغالب الراجح - ؛ لأن مجيء « أن » أو « ما » وصلتهما يزيل العدد حتماً ^(٢) ، ويضعفه ؛ ليحُلَّ محله ، فلا يوجد في التركيب الجديد ما يدل على العدد . أما المصدر النوعي فيعمل في بعض حالات قليلة - ولكنها قياسية - منها : أن يكون مضافاً لفاعله ^(٣) ولو كان هذا المصدر مفعولاً مطلقاً - نحو : زرعنا حقلنا زراعة الفلاح حقله . . . أى : مثل زراعة الفلاح حقله ، فقد عمل في فاعله المضاف إليه ، وعمل النصب في مفعوله . وقد تكلمنا ، بمناسبة أخرى ^(٤) - على أقسام المصدر ما يعمل منها ، وما لا يعمل .

(١) في ج ٢ ص ١٧٨ م ٧٦ .

(٢) أكثر هذه التعليقات مصنوع ، ومن السهل نقضه . والتعليل الحق هو : استعمال العرب .

(٣) وقد ينصب المفعول به أولاً ينصبه ، كما سبقت الإشارة لهذا (في ج ٢ - رقم ٤ من هامش

ص ١٧٢ م ٧٤ باب : المفعول المطلق) .

(٤) ج ٢ ص ١٧١ م ٧٤ باب : المفعول المطلق .

ح - شروط أخرى :

الشرط السابق لإعمال المصدر هو شرط « وجودي » ، أو « إيجابي » كما نقول اليوم ، (أى : لا بد من تحققه ووجوده) وهناك شروط أخرى يسميها النحاة شروطاً عَدَمِيَّة (أو : سلبية ، بمعنى : أنه لا بد من عدم وجودها) ، وأهمها :

(١) ألا يكون مصغراً ؛ فلا يجوز : فَتُحْكُكُ الباب بعنف أمر لا يَسُوغ .
تريد : فتحك الباب ^(١) .

(٢) ألا يكون ضميراً ، فلا يجوز : حي الأوطانَ عظيمٌ ، وهو بلاداً أجنبيةً أقلٌ . تريد : وحى بلاداً أجنبيةً أقل ؛ فتاب الضمير عن المصدر المحذوف . وهذا غير جائز إلا عند الكوفيين ، ورأيهم - هنا - ضعيف ؛ لأن الضمير النائب عن المصدر المحذوف لا ينوب عنه في العمل - ، طبقاً للرأى الأصح ، الأغلب الذى يؤيده الوارد الكثير - .

(٣) ألا يكون مختوماً بالتاء الدالة على الوحدة ^(٢) ؛ فلا يصح : ابتهجت بضربتك العدو الغادر ، لأن ضربة ، مصدر مختوم بالتاء الزائدة الدالة على المرة الواحدة ^(٣) . فإن كانت التاء من صيغة الكلمة وليست للوحدة ، نحو : « رحمة » و « رهبة » - جاز أن يعمل ؛ نحو : رحمتك الضعفاء دليل نبلك

(٤) ألا يتأخر عن معموله الذى ليس شبه جملة ؛ فلا يصح : أعجبتنى

(١) ورد في السماع إعماله مصغراً في مثل : رُوِيَِدَ المستفهم ، بمعنى : أمهل المستفهم . « فرويد » . اسم فعل أمر . ويصح اعتباره مصدر نائباً عن فعل الأمر ، وأصله « إرواد » وفعله : « أرود » ثم صغر المصدر : « إرواد » تصغير ترخيم بحذف زوائده فأنتهى إلى : « رويد » .

- كما سيجىء في باب اسم الفعل ، ج ٤ ص ١٠٨ م ١٤١ - .

(٢) أى : على المرة الواحدة - وسيجىء الكلام عليه في ص ٢٢٥ م ١٠٠ - .

(٣) لأن الدلالة على العدد تعارض الدلالة الأصلية للمصدر ؛ وهى الحدث المجرد من كل شيء

آخر ؛ كعدد ، ونحوه - .
كما سبق عند الكلام عليه في « ب » من هامش ص ١٨٣ - .

.....
.....

— المريض — مساعدتُك) . والأصل : أعجبتني مساعدتُك المريض .
أما المعمول شبه الجملة فالأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيح تقديمه ؛ لوروده فى القرآن الكريم^(١) ، فى قوله تعالى : (فلما بلغ — معه — السعى ...) وقوله تعالى : (لا يَبْغُونَ — عنها — حولا) ، وقوله تعالى : (ولا تأخذُكُمُ بهما — رافةٌ فى دين الله) ، وقولهم : « اللهم اجعل — لنا من أمرنا — فرجاً » وقول الشاعر :

وبعض الحِلم عند الجهل للذلة إذعان

والأصل : السعى معه — حولا — عنها — رافة بهما — فرجاً لنا من أمرنا — إذعان للذلة ولا داعى للتكلف والتأويل للمنع ، من غير داع ، وبخاصة فى القرآن .

(٥) ألا يكون مفصولا من معموله — المفعول ، وغير المفعول — بفواصل أجنبي^(٢) ، ولا بتابع^(٣) ، ولو كان هذا التابع نعتاً أو غيره من التوابع الأربعة ، فلا بد أن تقع بعده — مباشرة — كل معمولاته من غير فاصل أجنبي بينها ؛ لأن الفصل بالأجنبي ممنوع مطلقاً . . . فلا يجوز : إني أقوى على تأدية فى الصباح أعمالاً مختلفة ؛ أى : على تأدية أعمالاً مختلفة فى الصباح . كما^(٥) لا يجوز : إني أبادر إلى تلبية صارخاً المستغيث . أى : إلى تلبية المستغيث صارخاً و

(١) ولأن شبه الجملة يقع فيه التوسع والتساهل فى كلام العرب ؛ هذا إلى وروده . تقدماً فى الآيات والأمثلة التالية — ولهذا إشارة فى رقم ١ من هامش ص ٢٦٣ — .

(٢) أى : بفواصل ليس معمولاً لهذا المصدر .

(٣) وإذا كان للمصدر معمولات لم يحز العطف عليه إلا بعد استيفائه جميع معمولاته .

وفى رقم ١ من هامش ص ٣٦ ؛ حكم الفصل بين التابع ومتبوعه ، ثم (انظر الحالة الثانية التى فى ص ٦١٠) .
(٤) لهذا تأخر النعت عن المعمول شبه الجملة فى قول الشاعر :

إنَّ وجدى بك الشديد أرانى عاذراً من عهدت فيك عذولا

(٥) وهذا يستلزم عدم الفصل بالأجنبي بين المعمولات .

(٦) ألا يكون مثني أو جمعاً (فيجب أن يكون مفرداً) ومن الشاذ
إعمال غير المفرد ؛ كقول الشاعر :

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زادتُ تَجَارِبُهُمْ أبا قُدَّامة إِلَّا المَجْدَ والفَنَعَ^(١)
فكلمة : « أبا » (من أبا قدامة) مفعول به للمصدر المجموع جمع تكسير ،
وهو : « تجارب »^(٢) . وأجاز بعض النحاة إعمال الجمع . ورأيه حسن ، لورود
السماع به في بضعة أمثلة ، ولما فيه من تيسير يفيد ولا يضر .
(٧) ألا يكون محذوفاً والمعمول غير شبه جملة ؛ فإن كان شبه جملة جاز
إعمال المصدر المحذوف ؛ ولهذا أجازوا أن يكون الجار والمجرور في :
(بسم الله الرحمن الرحيم) . متعلقاً بمصدر محذوف ، والتقدير : ابتدأني
باسم الله .

* * *

(١) الفنع : الكرم والخير .

(٢) راجع للمعنى .

أقسام المصدر العامل المقتدر بالحرف المصدرى وصلته :

ثلاثة أقسام قياسية :

(١) مضاف ، وهو أكثرها عملاً ، وأعلاها فصاحة ؛ نحو قوله تعالى :
(فإذا قضيتُم مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْركُمْ آبَاءَكُمْ ، أو أَشَدَّ ذِكْراً) ،
المصدر الأول : « ذِكْر » مضاف للضمير : « الكاف » ، ومعها الميم ^(١) .
وإذ أضيف المصدر فقد يضاف لفاعله وينصب المفعول به ^(٢) إن وُجد ؛
فيكون الفاعل مجروراً في اللفظ ، مرفوعاً في المحل ، كقولهم : (مصاحبةُ المرءِ
العقلاءَ أَلْزَمُ ، ومجانبةُ المرءِ السفهاءَ أَسْلَمُ .) فقد أضيف كل من المصدرين :
« مصاحبة » ، و « مجانبية » لفاعله : « المرء » وجره لفظاً فقط ؛ لأنه مرفوع
مَحْكَلاً ، وَنَصَبَ المفعول بعد ذلك ؛ وهو : « العقلاء » و « السفهاء » ، ومثل
قول الشاعر :

وَأَقْتُلْ داءِ رُؤْيَا العَيْنِ ظالماً يَسِيءُ ، وَيُتْلِي فِي المحافلِ حَمْدَهُ

فالمصدر — وهو ؛ رؤية — أضيف لفاعله — « العين » المجرور لفظاً ،
المرفوع محلاً ، ونصب المفعول به (ظالماً) . ومثل :

يا مَنْ يَعْزُّ عَلَيْنَا أَنْ نُفَارِقَهُمْ وَجَدَانُنَا كُلَّ شَيْءٍ بَعْدَكُمْ عَدَمٌ

فالمصدر : « وجدان » أضيف لفاعله : « نا » — على الوجه السالف — ونصب
المفعول به : « كل » .

فإذا جاء تابعٌ للفاعل — كالنعت ، أو : التوكيد ، أو : العطف ، أو :
البدل — جاز في التابع الجر ؛ مراعاة للفظ الفاعل المتبوع ، وجاز الرفع
مراعاة لمحل هذا الفاعل ؛ ففي المثال الأول : نقول : مصاحبة المرءِ العاقلِ
العقلاءَ أَلْزَمُ ، ومجانبة المرءِ المهدَّبِ السفهاءَ أَسْلَمُ ، يجر كلمتي : « العاقل »

(١) ومن الأمثلة : « رعاية » — توتى . . . — منة ، في قول شاعرهم :

رعاية الله خير من توقينا ومنة الله بالإحسان تغنيننا .

(٢) وهذا إن كان فعله متعدياً لواحد ، أو كان متعدياً لأكثر على الوجه المبين في رقم ٣ من هامش
الصفحة الآتية . فإن كان الفعل لازماً جاز إضافته لفاعله ، أو للظرف .

والمهذب ؛ أو برفعهما ، على الاعتبارين السالفين ^(١) .

وقد يضاف المصدر للظرف ^(٢) ؛ فيجره ، ويرفع الفاعل وينصب المفعول به إن وجيد ؛ نحو : إهمال اليوم المريض الدواء معوّق للشفاء .

وقد يضاف المصدر لمفعوله ؛ فيصير المفعول به مجروراً في اللفظ منصوباً في المحل ^(٣) ، ويحيى الفاعل بعدهما مرفوعاً إن وجيد ؛ كقولهم : (صيانة ^(٤) الحواس الشاب ، وديعة تنفعه في شيخوخته ^(٥)) . والأصل : صيانة الشاب الحواس - ؛ فأضيف المصدر : « صيانة » إلى مفعوله : « الحواس » فصار المفعول به مجروراً لفظاً ، منصوباً محلاً . وتلاهما الفاعل مرفوعاً ^(٦) . فإذا جاء للمفعول به تابع - من التوابع الأربعة - جاز في التابع الجرّ مراعاة للفظ المفعول به ، أو النصب مراعاة لمحلّه . فنقول في المثال السالف : صيانة الحواس الخمس الشاب ، دين عليها بجر كلمة : « الخمس » أو نصبها . . . « ملاحظة » : إنما يضاف المصدر لفاعله وينصب المفعول به ، أو : العكس ، حين يقتضى المقام ذكرهما ، وإلا فقد يحذف أحدهما ، أو :

(١) ومن ذلك قول العرب - كما جاء في كتاب : « معاني القرآن » للفراء ج ١ ص ١٦ - : عجت من تساقط البيوت بعضها على بعض ، (بالرفع) ، أو بعضها على بعض (بالكسر) . فرفع كلمة : « بعض » على اعتبارها بدلاً من البيوت المرفوعة المحل . لأنها مجرورة لفظاً في محل رفع فاعل المصدر . . . (٢) إذا صار الظرف « مضافاً إليه » زال عنه اسم الظرف ؛ إذ لا يصح تسميته ظرفاً - كما كررنا في مناسبات مختلفة - إلا في حالة واحدة ؛ هي نصبه على الظرفية .

(٣) فإن كان المصدر متعدياً لمفعولين أو ثلاثة جاز إضافته لأحدها ونصب ما عداه ، ثم يرفع الفاعل ، ويجوز إضافته للفاعل ، ونصب المفعول به الواحد أو الأكثر ، كما يجوز إضافته للظرف ، مع بقاء الفاعل مرفوعاً - إن وجد - وترك ما يوجد من مفعول به أو أكثر منصوباً (إن وجد) .

(٤) أى : محافظته على سلامتها .

(٥) المراد : أن من صان حواسه في شبابه تصونه في شبابه وكهولته ؛ فلا يشكو الأمراض وضعف هذه الحواس ؛ لأنه لم يهملها ، ولم يسرف في الانتفاع بها زمن شبابه ؛ فظلت سليمة حتى وصل إلى زمن الهرم والكبر .

(٦) ومن الأمثلة الواردة التي أضيف فيها للمفعول به ، ورفع الفاعل قول الشاعر :

نَجْدُ رِقَابِ الْأَوْسِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ كَجَدِّ عَقَاقِيلِ الْكُرُومِ خَبِيرُهَا

فقد أضيف المصدر : « جد » إلى مفعوله : « عقاقيل » ، وجاء فاعله - وهو : خبير - مرفوعاً بعدهما . « عقاقيل للكروم : ما زرع من فروع العنب) .

يحذفان معاً . فمن إضافة المصدر لفاعله مع حذف المفعول به الذى لا يتعلق
الغرض بذكره ؛ قوله تعالى : (وما كان استغفار إبراهيم لأبيه . . .) والأصل :
استغفار إبراهيم ربّه لأبيه . كما يجوز العكس بحذف الفاعل مع ذكر المفعول
به : كقوله تعالى : « لا يسألم الإنسان من دعاء الخير » ، أى : من دعائه الخير .

(٢) مُنَوَّن ، ويلى السابق فى كثرته وفصاحته ، نحو قوله تعالى :
(. . .) أو إطعام فى يوم ذى مسغبة^(١) ، يتيماً . . .) ، فكلمة :
« يتيماً » ، مفعول به للمصدر : « إطعام » ومنه قول الشاعر :

بِضَرْبِ بِالسَّيْفِ رُمُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ^(٢) عَنْ الْمَقِيلِ^(٣)
فكلمة : رُمُوسَ ، مفعول به للمصدر : « ضَرْب » .

(٣) مبدوء « بَالٌ » وهو — مع قياسيته كسابقيته — أقل منهما استعمالاً
وبلاغة . ومن أمثله قول الشاعر يندم :

ضَعِيفُ النُّكَايَةِ^(٤) أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ^(٥)
فكلمة : « أَعْدَاء » مفعول به للمصدر : « النكايه » .

* * *

إعمال اسم المصدر^(٦) :

اسم المصدر نوعان : علم ، وغير علم ، فالأول لا يعمل^(٧) ؛ ومن أمثله :
« بَرَّة » علم جنس على : « البِر » ، و « فِجَار » علم جنس على : الفِجْرَة
بمعنى : « الفجور » ، بشرط أن يكون فعلهما : « أَفْجَرَ » و « أَبَرَّ » فى

(١) ذى مسغبة : صاحب مجاعة . (أى : أنه جائع) .

(٢) الهام : الروس . المفرد : هامة .

(٣) المقييل : مكان الاستقرار والثبات . والمراد هنا : العنق ، إذ يستقر الرأس فوقه .

(٤) التنكيل والتعذيب .

(٥) معنى البيت : هذا الشخص قليل التنكيل والتعذيب لأعدائه ؛ خوفاً على حياته منهم ، لظنه أن
الفرار من ميدان القتال يطيل الأجل ويؤخر الموت .

(٦) سبق تعريفه مفصلاً ، وبيان الفرق بينه وبين المصدر فى هامش ص ٢٠٧ و ٢٠٨ .

(٧) لأن العلم — فى جميع صورته ومواقفه الإعرابية المختلفة — لا يعمل مطلقاً ، ولو كان فى
أصله مشتقاً .

مثل : أفجرَ فلان فلاناً ، وأبره ؛ بمعنى : صيَّره ذا فجور ، وبرَّ . فإن كان فعلهما « فَجَرَ » و « بَرَّ » فهما مصدران مباشرة^(١) .

أما غير العَلَمَ فيعمل بالشرط الذى يعمل به المصدر الذى ليس نائباً عن فعله ؛ (وهو : إحلال الحرف المصدرى « أن » أو : « ما » وصلتهما محله^(٢)) .

وإعمال اسم المصدر — مع قياسيته — قليل . والأفضل العدول عنه إلى المصدر قدر الاستطاعة ، ومن أمثلة إعماله قول الشاعر :

بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تُرَيْنَ لِغَيْرِهِمُ الْوُفَا
وقول الآخر :

إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءُ لَمْ يَجِدْ عَسِيرًا مِنَ الْأَمَالِ إِلَّا مُيَسَّرًا
فكلمة : « الكرام » مفعول به لاسم المصدر : « عِشْرَةٌ » ، وفعله هنا : « عاشَرَ » . وكلمة : « المرء » مفعول به لاسم المصدر : « عَوْنٌ » وفعله هنا : عَاوَنَ^(٣) .

(١) انظر رقم ٣ و ٥ من هامش ص ٢٠٨ .

(٢) وبيان هذا فى ص ٢١٢ .

(٣) اقتصر ابن مالك على أربعة أبيات فى تدوين كل الأحكام السالفة ؛ أولها :

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ مضافاً ، أو مُجَرِّداً ، أو مَعَ « أَلْ »
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ « أَنْ » أو : « مَا » يَحُلُّ محله ، ولا سَمَ مصدرٍ عَمَلٌ

يريد : ألحق المصدر بفعله فى العمل ، فاجعله مثله فى التعدى واللزوم وغيرهما مما أوضحناه . وهذا الإلحاق بفعله يشمل الأحوال الثلاثة للمصدر ؛ إذ يكون مضافاً ، أو مبدوءاً بأل ، أو مجرداً من أل والإضافة ؛ فيكون منوناً .

ثم بين أنه يعمل عمل فعله بشرط أن يمكن إحلال فعل مسبق « بأن » أو « ما » المصدريتين محله . فإن لم يمكن إحلال أحد الحرفين المذكورين مع صلته محل المصدر لم يعمل شيئاً . وهذا كلام مبهم مجمل أوضحناه وفصلناه فى الشرح . ثم قال :

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلٌ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلُهُ

عرفنا أن المصدر العامل يجوز أن يضاف إلى فاعله وينصب المفعول ، أو العكس ، وهو هنا يقول :-

.....

بعد إضافة المصدر إلى ما أضيف له ، وبعد جره للمضاف إليه - كل عمله بعد ذلك بالنصب أو بالرفع ، وذلك بأن تأتى باللفظ منصوباً مفعولاً به إن كان المصدر قبله مضافاً للفاعل المجرور في اللفظ ، المرفوع في المحل . أو أن تأتى بكلمة مرفوعة فاعلاً ، إن كان المصدر قبلها مضافاً للمفعول به وصير هذا المفعول مجروراً في اللفظ منصوباً للمحل . وختم الباب بقوله :

وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتِّبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

يريد : إن جاء تابع للمضاف إليه المجرور فجُرَّ (فاجرُرْ . . .) هذا التابع ؛ مراعيًا لفظ المجرور ، سواء أكان مرفوعاً محلاً ؛ لأنه فاعل ، أو منصوباً محلاً ؛ لأنه مفعول به . وبين أن هذا الجر مراعاة اللفظ ليس محتوماً ؛ فن يراعى المحل المرفوع أو المنصوب فعمله حسن ، ورأيه سيئ .

.....
.....

زيادة وتفصيل :

١ - بعض النحاة يجعل لاسم المصدر قسمًا ثالثًا يسميه : « المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة » . ومن أمثلته : المحمّدة ، أى : الحمد ، والمضرب ، أى : الضرب ، ومُصَاب ، (بمعنى : إصابة) فى قول الشاعر :

أَظْلُومٌ ^(١) إِنْ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ ، تَحِيَّةٌ - ظَلَمُ

لكن يرى المحققون أن المبدوء بالميم كالأمثلة السابقة - ونظائرها - هو نوع من المصدر يسمى : « المصدر الميمى » (وله أحكام خاصة ستجىء فى بابهِ) ^(٢) وائس باسم مصدر . وهذا الرأى هو الشائع اليوم ، والأخذ به واجب ، وإعماله عمل فعله كثير بالطريقة التى سنشرحها هناك ^(٢)

أما المبدوء بميم زائدة للمفاعلة فمصدر أصيل نحو : قاومت الباطل مقاومة عنيفة ، وناصرت أهل الحق مناصرة لا توائى فيها ولا قصور .

ب - اسم المصدر العامل ثلاثة أقسام ، كالمصدر العامل :

(١) مضاف ، وهو الأكثر ؛ نحو : ناصرت الوطن نصرًا حرّ وطنه - وهدمت الباطل هدم الخيمة صاحبها .

وإضافته - كما رأينا - قد تكون لفاعله مع نصب المفعول به ، وقد تكون للمفعول به مع رفع الفاعل . ويجوز فى تابع المضاف إليه الجر مراعاة للفظه ، كما

(١) المعنى : يا ظلوم . إن إصابتكم رجلا أهدى إليكم السلام للتحية ، ظلم دنكم . فكلمة « رجلا » مفعول به للمصدر الميمى : « مصاب » على الرأى الأحسن . وكلمة : « ظلم » خبر « إن » . - وسيعاد ذكر البيت فى هامش ص ٢٣٦ بمناسبة هنالك .

و « ظلوم » اسم امرأة . قال الشنقيطى - صاحب الدرر اللوامع على همع الهوامع - ج ٢ ص ١٩٦ مانصه : (أكثر الرواة على أن الرواية : « أظلوم » كما جاء فى الأصل ، وبعضهم قال : إن الصحيح « أظلم » بالياء المشناة التحتية) ثم نقل الخلاف فى قائل البيت وارتضى أن الصحيح نسبته إلى الحارث بن خالد ابن العاص من قصيدة مطلعها :

أَقْوَى مِنْ آلِ ظَلِيمَةِ الْحَرَمِ فَالْعَيْرَانِ ، فَأَوْحَشَ الْحَطْمُ

.....

يجوز مراعاة محله في الرفع والنصب على الوجه الذي سبق في المصدر^(١) .
 (٢) منوّن ؛ نحو : طربت لنصر حرّ وطنه انتصاراً باهراً .
 (٣) ومحلّى بأل ؛ مثل : عاونت الصديق كالعون الأهل ...
 ح - من أحكام اسم المصدر العَلَمُ أنه لا يضاف ، ولا تدخل عليه « أل »
 التي للتعريف ، ولا يقع موقع الفعل ، ولا يوصف ، ولا يقصد به الشيوع ...^(٢)

(١) في ص ٢١٨ .

(٢) راجع ما نقله الصبان في هذا الموضع عن « الجمع » .

المسألة ١٠٠ :

المصدر الدال على المَرَّة ، والدال على الهيئة

عرفنا^(١) أن المصدر الأصلي لا يدل بذاته إلا على : « المعنى المجرد » فلا علاقة له — في الغالب — بزمان ، ولا مكان ، ولا تأنيث ، ولا تذكير ، ولا علمية ولا عدد ، ولا هيئة ، ولا شيء آخر غير ذلك المعنى المجرد .

لكن من الممكن تناوله ببعض التغيير اليسير والزيادة اللفظية القليلة ، فلا يقتصر — بعدهما — على المعنى المجرد ، وإنما يدل عليه وعلى شيء آخر معه هو : « المَرَّة الواحدة » ، أو : « الهيئة »^(٢) ، بمعنى : أن المصدر الأصلي يدل بعد هذا التغيير ، والزيادة اللفظية — إما على المعنى المجرد مزيداً عليه الدلالة العددية التي تبين الوَحْدَةَ ، (أى : أنه واحد ، لا اثنان ، ولا أكثر . .) . وإما على المعنى المجرد مزيداً عليه وصفه بصفة من الصفات ؛ كالحسن ، أو : القبح ؛ أو : الطول ، أو : القِصَر . . . أو غير ذلك مما يتصل بهيئته ، وشكله ، وأوصافه ، لا بعدد مراته^(٣) .

فالمصدر الأصلي في دلالاته الأساسية الأولى خال من التقييد ، بخلافه إذا دل على المرة أو الهيئة فإنه يكون في « المَرَّة » مقيداً — مع الحدث — بالدلالة على أن هذا الحدث مرة واحدة ، وفي « الهيئة » يكون مع الحدث مقيداً بوصف خاص^(٤)

(١) في رقم ٤ من هامش ص ١٨٧ — أما الكلام المفصل عن أصل المشتقات فقي ص ١٨٢ —

(٢) أى : هيئة الحدث وكيفيته وشكله . وفسر بعضهم الهيئة بأنها : « النوع » .

(٣) فائدة المصدر الدال على « المرة » ، أو على « الهيئة » أنه يدل على شيئين معاً بأوجز لفظ ، وأقل كلمات . ومن الممكن الوصول إلى هذه الدلالة بتعبير آخر ، ولكنه سيكون تعبيراً أكثر ألفاظاً وكلمات . أما المصدر الأصلي فلا يدل إلا على شيء واحد — في الغالب — هو المعنى المجرد الخالي من كل تقييد وتحديد .

(٤) ومتى دل المصدر الأصلي على المرة بالطريقة التي شرحناها — فإنه يصير من قسم المصدر الأصل الذي يدل معناه على المرة ، مع توكيد معنى عامله أيضاً ؛ أى : أنه يدل على الأمرين معاً . —
المنحرف الوافي — ث

وإذا دل المصدر الأصلي - بعد التغير - على المعنى المجرد مزيداً عليه الدلالة على الوحدّة - وهي « المرة » - أو على « الهيئة » فإنه يظل محتفظاً باسمه كما كان . ولكنه يشتهر باسم : المصدر الدال على « المرة » ، أو على « الهيئة » فهو في الحالتين مصدر أصلي^(١) له اسمه ، وكل أحكام المصدر الأصلي^(٢) . إلا أن الدال على « المرة » لا يعمل - كما سبق^(٣) - .

١ - فإذا أردنا الدلالة على « المَرَّة » الواحدة من المصدر الأصلي لفعل ثلاثي فوق دلالاته على المعنى المجرد : (أتينا بمصدره المشهور ، مهما كانت صيغته ، ومهما كان وزنه) - (وجعلناه على وزن : « فَعَلَّ » ، ولو بحذف أحرفه الزائدة إن اقتضى الأمر هذا) - (وزدنا في آخره تاء التأنيث) : فيصير الوزن : « فَعْلَةٌ » ، وهي صيغة المصدر المطلوب الدال على « المرة » فوق دلالاته على المعنى المجرد ؛ ولا تتحقق هذا الصيغة إلا بتحقيق الأمور الثلاثة السالفة . فالوصول إلى الصيغة الدالة على « المرة » من المصادر : أخذ - قعود - فَرَح - جَوَّالان وأشباهها . . . ، يجب : (تجريد كل مصدر أصلي من حروفه الزائدة ، إن وجدت) ، ثم (تحويل صيغته بعد ذلك إلى : « فَعْلٌ ») ، ثم (زيادة تاء التأنيث في آخرها) ؛ فتصير : أخذة - قَعْدَةٌ - فَرَحَةٌ - جَوَّلة ؛ وهذه المصادر الأصلية تدل هنا على

= ويكون بيان المرة هو الأهم - طبقاً لما سبق في باب : « المفعول المطلق » ، ج ٢ م ٧٤ ص ١٦٩ - وكذلك حين يدل على الهيئة ، فإنه يصير من قسم المصدر الذي يدل معناه على الهيئة مع توكيد معنى عامله ، ويكون بيان الهيئة هو الأهم ؛ طبقاً للبيان المشار إليه آنفاً .

(١) كما سبقت الإشارة لهذا (في رقم ٤ من الهامش السابق وفي رقم ٤ من هامش ص ١٨٧) قال الصبان في هذا الموضع ما نصه : « (مقتضى ما سبق أن « فَعْلَةٌ » التي للمرة كَجَلَسَةٍ ، هي من المصادر ؛ فيكون للفعل : جلس - مثلاً - مصدران ؛ أحدهما دال على « المرة » ؛ وهو « جَلَسَةٌ » ؛ والثاني لا دلالة عليها وهو : « جلوس ») ا هـ .

وأيّن المصدر الميمي ؟ الحق أن لكل فعل ثلاثة أنواع من المصادر - (كما أوضحنا في ص ١٨١) - أولها : المصدر الأصلي الصريح الذي لا يدل إلا على المعنى المجرد . وثانيهما : المصدر الأصلي الذي يدل على المعنى المجرد مزيداً عليه « المرة » أو « الهيئة » . وثالثها المصدر الميمي . أما المصدر الصناعي فليس مصدراً للفعل ، ودلالاته تختلف عن دلالة غيره . ولا يكون هو ، ولا الميمي دالين على المرة أو الهيئة . (٢) ومنها : أن يتعلق به شبه الجملة .

(٣) في رقم ٣ من ص ٢١٥ . حيث بيان السبب (وسيجيء - في رقم ٢ من هامش ص ٢٣٠ - أن المصدر الميمن للنوع قد يعمل . . .) .

المعنى المجرد ، وعلى المرّة معاً ؛ نحو : أخذت من المال أخذة - قعدت على الأريكة قعدة - تجددت لنا فرحة بالنصر ، قمت بجولة حول المدينة . والمعنى : أخذة واحدة - قعدة واحدة - فرحة واحدة - جولة واحدة ^(١) .

فإن كانت صيغة المصدر الأصلية موضوعة في أصلها على وزن : « فَعْلَة » : نحو : نظرة - هفوة - رافة - صيحة ... لم تدل بنفسها في هذه الصورة على المرّة ، ووجب زيادة لفظ آخر معها ليبدل على « المرّة » أو قيام قرينة أخرى تدل عليها . والغالب في اللفظ الآخر أن يكون نعتاً . فنقول مثلاً : ربما تنفع النظرة الواحدة في ردع المسيء - قد تعقب الهفوة الواحدة عواقب خطيرة - إن رافة واحدة بضعيف قد تضمه إلى أعوانك المخلصين - أهلك الله بعض الغابرين بصيحة لم تتكرر ^(٢)

ولا بد في صياغة « فَعْلَة » الدالة على « المرّة » من تحقق شرطين : أن تكون لشيء حسيّ ، صادر من الجوارح الظاهرة والأعضاء الجسمية ، وأن يكون ذلك الشيء المحسوس غير ثابت ؛ فلا تصح صياغة « فَعْلَة » للدلالة على أمر معنوي عقليّ محض ، كالذكاء ، أو : العلم ، أو : الجهل ، أو : النبوغ ولا تصح صياغتها من الأوصاف الثابتة ، كالظرف ، والحسن . والملاحة ، والقبح ، والطول ، والقصر

وإن كان الفعل الماضي غير ثلاثي فالوسيلة للدلالة على المرة من مصدره الأصلي هي : زيادة تاء التانيث في آخر هذا المصدر مباشرة ، دون زيادة ، أو حذف ، أو تغيير آخر . مثل : « إنعام » مصدر الفعل الرباعي : « أنعم »

(١) ومن الشاذ المسموع قول العرب : حجّ فلان حجة (بكسر الحاء) - ومنه . شهر ذي الحجة فجاءوا بالمصدر الدال على المرة مصوغاً على وزن : « فَعْلَة » (بكسر ، فسكون) وهذه الصيغة هي الخاصة بالهية . وبالرغم من هذا السماع الوارد عنهم لا مانع أن نقول في المرة : « حَجَّة » بفتح أول الكلمة تطبيقاً لصيغة : « فَعْلَة » الخاصة بالمرة ؛ عملاً بما يبين المفيد الذي عرضناه في ص ١٩١ .

ومن المسموع أيضاً رأيت رؤية (بوزن فَعْلَة) مراداً بها المرة ، ولا مانع من استعمال القياس فيهما أيضاً - راجع « تاج العروس » ، مادة : « حج » . هذا ، وقد نقل ابن خالويه في كتابه المسمى : « ليس في كلام العرب » أن فتح الراء مسموع أيضاً .

(٢) انظر آخر الملاحظة الآتية في ص ٢٢٩ .

و « تَبَيَّنَ » مصدر الفعل الحماسي : « تَبَيَّنَ » ، و « استفهام » مصدر
 للفعل السداسي : « استفهم » فإن صيغها الدالة على « المرة » هي : « إنعامه »
 — تَبَيَّنَ (١) — استفهامه . . . نحو ، إن إنعام الله تملأ النفس انشراحاً —
 تَبَيَّنَ الحق جلبت الخير ، ودفعت البلاء — استفهامه وهداية (٢) ، خير من
 صمت وضلالة .

فإن كان مصدر الفعل غير الثلاثي مشتملاً في أصله على تاء التانيث فإنه
 لا يصلح للدلالة المباشرة على المرة ، ويجب زيادة لفظ آخر معه ، أو قيام
 قرينة تدل عليها . نحو : « استعانة » تقول : استعانة واحدة بأريحي قد تمنع
 خطراً داهماً . والغالب في اللفظ الآخر أن يكون نعتاً ، كالمثال السالف .

* * *

ب — وإذ أردنا أن ندل على « الهيئة » بمصدر الثلاثي — فوق دلالة على المعنى
 المجرد — صغناه بالطريقة السالفة على وزن : « فِعْلَةٌ » ، (بأن نجى بمصدر
 الفعل الثلاثي ، دون غيره من الأفعال التي ليست ثلاثية ونحذف ما فيه من
 الحروف الزائدة إن وجدت ،) ثم (نزيد في آخره تاء التانيث) ، ثم (نجعله
 على صورة : « فِعْلَةٌ ») فهذه أمور ثلاثة لا بد من تحققها ؛ فنقول في مصادر الثلاثي
 السالفة : إخْذَةٌ — قِعْدَةٌ — فِرْحَةٌ — جِيلَةٌ (٣) . . . ؛ نحو : إخْذَةُ القُطْ
 فريسته مزعجة — قِعْدَةُ الوقور جميلة — فِرْحَةُ العاقل يزيناها الاعتدال — جِيلَةٌ (٣)
 الرحالة شاهدة برغبته في كشف المجهول . والمعنى : هيئة أخذ القط ، وطريقته في
 الأخذ . . . — هيئة قعود الوقور ، وطريقته ، وشكل قعوده . . . — هيئة فرح
 العاقل وصورته في أثناء فرجه . . . — هيئة جولان الرحالة ، وشكل جَوْلَانِهِ ،
 ومنظره . . .

فإن كانت صيغة المصدر الأصلي موضوعة في أصلها على وزن : « فِعْلَةٌ »
 الخاص « بالهيئة » ؛ نحو : عِزَّةٌ — نِشْدَةٌ (٤) — رِخْوَةٌ (٥) . . . وجب

(١) يجب فتح ما قبل تاء التانيث هنا وفي كل موضع آخر .

(٢) أي : مع هداية : بمعنى أنها تؤدي إليها .

(٣ و ٣) أصلها : « جَوْلَةٌ » ، (جلبت الواو الساكنة ياء بعد الكسرة . . .) .

(٤) نشد الرجل مأربه نَشْدًا ، ونَشْدَةٌ : طلبه وسعى وراءه .

(٥) استرخاء .

التصرف بإيجاد ما يضمن الدلالة على « الهيئة » ؛ كزيادة بعض الألفاظ للدلالة عليها ؛ أو إقامة قرينة ، — أى قرينة — ترشد إليها ، وإلى ما يراد منها من حسن ، أو قبح ، أو : زيادة ، أو نقص . . . أو غير هذا من الأوصاف التي يراد وصف المصدر بها ، مثل : العزة الجاهلية تحمل صاحبها على الطغيان — نيشدة المآرب بالحكمة كفيلة بإدراكها .

ويلاحظ أن الدلالة على « الهيئة » بالصيغة المباشرة السالفة ، إنما تقتصر على مصدر الفعل الثلاثي ؛ مع زيادة التاء في آخر هذا المصدر إن لم تكن موجودة ؛ فنهما تتكون الصيغة الدالة بنفسها على المعنى المجرد وعلى « الهيئة » معاً . أما الأفعال التي ليست ثلاثية فلا تصاغ — قياساً — من مصادرها الأصلية صيغة تدل على « الهيئة » ، وإنما يزداد على المصدر الأصلي قرينة ، أو لفظ يدل على الوصف المراد ، من غير التزام قرينة معينة ، أو لفظ معين . فعند إرادة الدلالة على الهيئة من المصادر : تكلم — استمع — اندفاع — وأشباهاها . . . نقول : التكلم الكثير مدعاةً للملل — الاستماع الحسن أمانة العقل الراجح — الاندفاع الطائش مقدمة البلاء العاجل .

ومجمل القول : إذا كان المصدر الأصلي موضوعاً في أصله على وزن : « فَعْلَةٌ » كعِزَّة — وأردنا أن يدل على « المرة » وجب تحويله إلى صيغة « فَعْلَةٌ » فنقول : ثارت في رأس الجاهلي عِزَّة أبعدته عما يحسن بالعقل . وكذلك إن كان موضوعاً في أصله على وزن — : « فَعْلَةٌ » ؛ كَرَحْمَةٍ ، وأردنا أن يدل على « الهيئة » فإننا نحوله إلى صيغة : « فَعْلَةٌ » ؛ فنقول : رَحْمَةٌ ، مثل : (رَحْمَةٌ تداوى ، ورَحْمَةٌ تَجْرَحُ^(١)) .

* * *

ونخلاصة ما سبق :

(١) أن الفعل الثلاثي يصاغ — بشرطين — مصدره الأصلي الشائع على وزن : « فَعْلَةٌ » للدلالة على أمرين معاً ؛ هما : المعنى المجرد ، و« النمرة » .

(١) هذه حكمة قديمة ، معناها أن هيئة الرحمة ، والطريقة التي تظهر بها ، وتقدم لمستحقها — قد تكون طريقة كريمة تفيده ، وتزيل أو تخفف آلامه ومتاعبه . وقد تكون طريقة جافة خشنة تؤله ، وتجرح شعوره .

ويتوصل إليهما من مصدر غير الثلاثي بزيادة تاء التأنيث على هذا المصدر .
 (٢) ويصاغ مصدر الثلاثي على وزن « فِعْلَةٌ » للدلالة على أمرين معاً ؛
 هما : المعنى المجرد ، والهيئة . ولا يصاغ المصدر للهيئة مباشرة من غير الثلاثي .
 (٣) مصدر المرة والهيئة هو مصدر أصلي يحتفظ باسمه ، وبخصائصه ^(١)
 التي عرفناها ، وبعمله . إلا أن المصدر الدال على المرة لا يعمل ^(٢) .
 (٤) إذا كانت صيغة المصدر الأصلية موضوعة في أصلها على صورة
 المصدر الذي نريد أن يدل على المرة أو على الهيئة ، وجب إدخال تغيير
 أو زيادة عليها أو المحيىء بقريضة تتدل على المراد ، وتُرشد إلى المرة أو الهيئة ،
 طبقاً للتفصيل الذي سبق . . . ^(٣)

(١) ومنها أن يتعلق به شبه الجملة ، وأنه مع دلالاته على المرة أو الهيئة هو مؤكد لعامله أيضاً -
 طبقاً لما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٢٢٥ - والتفصيل في باب : (المفعول المطلق) ج ٢ م ٧٤
 ص ١٩٩ •

(٢) راجع إيضاح هذا في رقم ٣ من هامش ص ٢١٥ ، وفي ص ٢٢٦ . . . من هذا الجزء .
 وكذلك في ص ٢٠٠ م ٧٤ ج ٢ (باب المفعول المطلق) حيث قلنا هناك مانصه : (قد يعمل المبين للنوع
 أحياناً ، كأن يكون مضافاً لفاعله ، ناصباً مفعوله أو غير ناصب ؛ نحوه : تأملت من إيذاء القوى الضعيف -
 حزنت حزن المريض . وهذا العمل على قلمته قياسي) .

(٣) وفي اسم المرة واسم الهيئة وصياغتهما من مصدر الثلاثي يقول ابن مالك في ختام باب :
 « أبنية المصادر » بيتين سجلناهما هناك في ص ٢٠٠ .

وَ « فَعْلَةٌ » لِمَرَّةٍ كَجَلَسَتْ وَ « فِعْلَةٌ » لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَتْ

ويقول في صياغتهما من مصدر غير الثلاثي :

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِـ « التَّاءِ » الْمَرَّةُ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ ؛ كَالْخِمْرَةِ

أى : الدلالة على « المرة » من مصدر غير الثلاثي - تكون بزيادة التاء في آخر المصدر . أما « الهيئة »
 فلا تجيء منه مباشرة ، وشذ مجيئها منه ، كقولهم فلان حسن الخِمْرَةِ ، وهي حسنة النعْشَةِ : والفعل منهما
 خماسي ، هو : اختمر ، بمعنى : لف الرأس بثوب ونحوه . وانتقب بمعنى لبس النقاب ، وهو البرقع .

المسألة ١٠١ :

ب^(١) - المصدر الميمي

يصاغ من المصدر الأصلي للفعل الثلاثي وغير الثلاثي صيغة قياسية ، تلازم الأفراد^(٢) والتذكير^(٣) ، وتؤدي ما يؤديه هذا المصدر الأصلي من الدلالة على المعنى المجرد ومن العمل - كما سيأتي - لكنها تفوقه في قوة الدلالة وتأكيدها^(٤) .

(١) سبق الكلام على : « ا » في ص ١٩٣ ، وهو وزن المصدر الأصلي ، كما سبق الكلام على النوع الثالث ؛ وهو : « المصدر الصناعي » في ص ١٨٦ .

(٢) يدل على هذا ما سجله النحاة في باب البدل - كما سيجيء في رقم ٢ من ص ٦٧٦ - .

(٣ و ٤) وقد وردت هذه الصيغة لبيان السبب ، وقال الرضى في شرح الشافية ، آخر باب المصدر ما نصه : (يجيء « المفعلة » ، لسبب الفعل ؛ كقولهم عليه السلام : « الولد مَبْخَلَةٌ ، مَجْبِيْنَةٌ ، مَحْزَنَةٌ » .) ا هـ . وقول عنتر العبي :

نُبِّثْتُ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرٍ نَعَمْتِي والفكر مَخْبِثَةٌ لِنَفْسِ الْمَنَعَمِ

وقولهم أيضاً : الشكر مَبْخَلَةٌ لِنَفْسِ الْمَفْضَلِ

والمفهوم أن هذا المعنى مقصور على السماع . وكذلك صيغته المحتومة بالتاء ؛ حيث يتشدد غالب النحاة (بغير داع قوى) فيجعلها سماعية ، على الرغم من الأمثلة الكثيرة الواردة بالتاء - وأتى رآها مؤتمر الجمع اللغوي كافية للقياس عليها ، كما سيجيء في ٣ ص ٢٣٥ - مثل : مقالة - مسرة - مهلكة - منصبة - مخافة - و . . . كقول الشاعر :

مقالة السوء إلى أهلها أسرع من منحدر سائل

وقول الآخر :

لا تنم واغتنم مَسْرَةً يوم إن تحت التراب نوماً طويلاً

وقول دَعْبِل :

أَلَمْ أَقُلْ لَكَ : إن البغي مهلكة والبغي والعُجْبُ إفساد لأقوام ؟

وقول على رضي الله عنه فيما ورد منسوباً له : ايس لواضع المعروف في غير حقه ، وعند غير أهله ، من الحظ إلا مَحْصَدَ اللثام ، وثناء الأشرار ، ومقال الجهال .

وقوله أيضاً : الحمد لله المعروف من غير رؤية ، الخالق من غير مَنَصْبَةٍ . وقول الأحنف بن قيس :
وب حلم قد تجرعت ؛ مخافة ما هو أشد منه .

وتسمى هذه الصيغة : المصدر الميمي ^(١) . وتعرب - في الأغلب ^(٢) - على حسب حاجة الجملة .

(١) وللاوصول إليها من الفعل الثلاثي غير المضعف ^(٣) نأتي بمصدره القياسي المشهور - مهما كانت صيغته - وندخل عليه من التغيير اللفظي ما يجعله على وزن « مَفْعَل » - بفتح الميم والعين - وهذه هي الصيغة القياسية للمصدر الميمي في جميع حالات ^(٤) الفعل الماضي الثلاثي غير المضعف . ما عدا حالة واحدة ^(٥) ؛ وهي التي يكون فيها الفعل الماضي الثلاثي صحيح الآخر ، معتل الفاء ^(٦) بالواو التي تحذف ^(٧) في مضارعه ؛ (لوقوعها بين الفتحة والكسرة ؛ مثل : وصل - وصف - وعد - وثب - وجد - . . . فإنها أفعال واوية الفاء ، ومضارعها مكسور العين ، محذوف الواو ، وهو : يصل - يصف - يعد - يثب - يجِد . . .) - وفي هذه الحالة الواحدة تكون على وزن : « مَفْعِل » بكسر العين ^(٨)

(١) انظر ما يتصل بهذه التسمية في « ١ » من ص ٢٢٣ - سبق في ص ١٨١ - الكلام المفصل عن المصدر الأصيل ، وعن أصل المشتقات .

(٢) البيان في رقم ٦ من هامش ص ٢٣٥ .

(٣) مضعف الثلاثي : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، مثل الفعل : مدّ - فرّ - سرّ . . .

(٤) أى : سواء أكان الفعل الثلاثي غير المضعف متعدياً ، أم لازماً - صحيحاً ، أم معتلاً - مضموم العين أم مفتوحها أم مكسورها . (إلا حالة واحدة ستذكر) .

(٥) وهناك حالة أخرى يجوز فيها فتح العين وكسرها ، وسيجيء الكلام عليها في ملاحظة خاصة

- ص ٢٣٦

(٦) هو : معتل الأول ، ويسمى : « مثالا » . وسيجيء في رقم ٤ من هامش الصفحة الآتية أن بعض القبائل يجعل المثال هنا كغيره .

(٧) بأن يكون مضارعه مكسور العين ؛ فتقع الواو فيه بين الفتحة والكسرة ، وهذا يؤدي - في

لغالب - إلى حذفها كالأمثلة المعروضة . فلا بد في صيغة : « مَفْعِل » - بكسر العين - من تحقق -

ثلاثة شروط ، أن يكون الثلاثي معتل « الفاء » بالواو - وأن يكون مضارعه مكسور العين - وأن يكون

حرف العلة (الواو) محذوفاً فيه . فإن خلا شرط من الثلاثة فالقياس : « مَفْعَل » ؛ كأن يكون صحيح

« الفاء » ، مثل : كتب ، أو يكون معتل الفاء بالياء ؛ مثل : يبس - يقن - يقيظ - . . . أو يكون

معتل الفاء بالواو ولكن مضارعه غير مكسور العين ؛ فلا تحذف فيه الواو ، قياساً ؛ مثل : وجع

يوجعُ - وحل يوحل - وله - يولّه ، بمعنى : فقد عقله لحزن أو فرح أو نحوه . . .

وإن كان معتل الفاء واللام فصيغته : « مَفْعَل » بفتح العين .

(٨) مع ملاحظة حالة المضعف التي يجوز فيها فتح العين وكسرها وستأتي .

فمن أمثلة « مَفْعَل » - بفتح الميم والعين - : مَلْعَب ، بمعنى ؛ لَعِب - مَسْقَط ؛ بمعنى : سقط - مَصْعَد ؛ بمعنى : صعود - مَأْكَل ؛ بمعنى : أكل - مَغْنَم ، بمعنى : غَنَم - مَائِثَم ، بمعنى : إثم - مَخْبِثَة ، بمعنى : خُبْث - منطِق ، بمعنى : نطق - مَقْدَم ؛ بمعنى قدوم - مَعَاب ^(١) ؛ بمعنى : عيب . وأفعالها الماضية : لعب - سقط - صعد - أكل - غنم - أثم - خبث - قدم - عاب . يقال : : فلان رياضي يحسن مَلْعَب الكرة - سقط البرد ، وكان مَسْقَطه عَنيفاً - صعدت إلى قمة الجبل مسترشداً في مَصْعَدِي بخير - أهلك فلانا مَأْكَلُهُ الحرام . . . ومثل قولهم : ليس في الشر مَغْنَم ، ولا لوم على امرئ إلا في مَائِثَم ، والكفر مخْبِثَة لنفس المُنْعَم . وقول الشاعر :

لا يملأ الهول صدرى قبل مَقْدَمه ولا أضيق به ذرعاً ^(٢) إذا وقعا .

وقول الآخر :

أنا الرجل الذي قد عبتموه وما فيه لَعْيَاب مَعَاب ^(٣)

ومن أمثلة : « مَفْعِل » - بكسر العين - مَوْصِل ؛ بمعنى : وصول - مَوْصِف ؛ بمعنى ؛ وصف - مَوْعِد ؛ بمعنى : وعد و فيقال : كان مَوْصِلِي للصديق تنفيذاً للموعد الذي بيننا ، وكان مَوْصِفُه لمكان التلاقي واضحاً ؛ فلم أخطئه . . . أي : كان وصولي للصديق تنفيذاً للوعد الذي بيننا ، وكان وصفه ^(٤)

فإن كان الثلاثي مضعف العين جاز في مصدره الميمي أن يكون مفتوح العين

(١) أصلها : « مَعْيَب » - على وزن : مَفْعَل - ثم تناولها التغيير الصرفي الذي انتهى بها إلى : « معاب » . (بأن نقلت فتحة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ، فهي متحركة بحسب الأصل ، وما قبلها متحرك أخيراً ؛ فتقلب الياء ألفاً .) .

(٢) الذرع : الطاقة والاحتمال . وضاق . بالأمر ذرعاً : ضعفت طاقته عن احتماله ، ولم يجد منه خلاصاً .

(٣) سيعاد البيت لمناسبة أخرى في ص ٢٣٦ .

(٤) بعض القبائل العربية الفصيحة لا يفرق بين معتل الفاء وصحيحها وإنما يجعل صيغة المصدر الميمي واحدة لجميع أنواع الثلاثي ، هي : « مَفْعَل » بفتح الميم والعين . ورأيه - على صحة محاكاته - مخالف لأكثر القبائل التي يشيع العمل برأيها اليوم وقبل اليوم . ومن المستحسن الاكتفاء بمتابعة الأكثرية .

أو مكسورها^(١) كالْمَفْعِرَ - بفتح الفاء وكسرها - في قولهم : لا ينفع الجاني
المَفْعِرَ من قصاص الدنيا ، فتصاخص الآخرة أشد . . .
أما ما ورد من الألفاظ المسموعة خارجاً في صياغته على الضابط الموضح في
الحالتين السابقتين ؛ مخالفًا له - فحكمه : جواز استعماله بالصيغة الواردة ، أو
إخضاعه للضابط ، وتطبيق القاعدة عليه ؛ فيصاغ صياغة جديدة على حسب
مقتضاها . . .

(٢) وإن كان الماضي غير ثلاثي فصدره الميمى يصاغ على صورة مضارعه ،
مع إبدال أول المضارع ميماً مضمومة ، وفتح الحرف الذى قبل آخره إن لم يكن
مفتوحاً^(٢) فى مثل الأفعال : عَرَّفَ ، تَعَاوَنَ - استفهم يكون
المضارع : يُعَرِّفُ - يتعاون - يستفهم . وتكون صيغة المصدر الميمى : مُعَرِّفٌ
- مُتَعَاوِنٌ - مُسْتَفْهِمٌ يقال : (كان مُعَرِّفَكَ للنظرية العلمية واضحاً ،
والتعاون بيننا فى فهمها خير وسيلة لتحقيق الغرض ، والإجابة على كل مستفهم
أنارت غوامض البحث) . تريد : (كان تعريفك - والتعاون بيننا - . . . والإجابة
عن كل استفهام .) ومثل قول الشاعر :

أَلَا إِنَّمَا النِّعْمَى تَجَازَى بِمِثْلِهَا إِذَا كَانَ مُسْدَاهَا إِلَى مَا جِدَّ حُرُّ
أى : إسداؤها .

* * *

وملخص ما سبق من حيث : الصياغة القياسية ، والحكم ، والدلالة :
(١) أن المصدر الميمى للماضى الثلاثى غير المضعف يصاغ دائماً على
وزن « مَفْعَل » - بفتح الميم والعين - إلا إن كان الماضى صحيح الآخر معتل

(١) صرح بجواز الأمرين صاحب « المصباح المنير » فى فصول آخر كتابه - ص ٩٦٢ : عند الكلام
على صوغ المصدر الميمى واسم الزمان والمكان - وساق مثالا نصه : (فر مَفْعَرًا ومَفْعِرًا) .
(٢) وقد يستتبع هذا تغييراً صرفياً فى بعض الحالات ؛ كالذى فى كلمة : مُقَام - بضم الميم -
فى قول الشاعر :

وإن مُقَامَ الحر فى دار ذلة لِيَدْفَعُ عَنْهُ الفقر شر من الفقر
فعلها : « أقام » ، والمصدر الميمى منه هو : « مُقَيِّمٌ » على وزن : مُفْعَل . ثم ينقلب حرف العلة
- الواو - أيضاً . . . (انظر رقم ١ من الهامش السابق) .

الأول بالواو التي تحذف عند كسر عين مضارعه ، فيجىء مصدره الميمى على « مَفْعِيل » بكسر العين ^(١) .

أما المصدر الميمى للثلاثى المضعف فيجوز فيه فتح العين وكسرها .

(٢) وأن المصدر الميمى لغير الثلاثى يصاغ على صورة مضارعه ، مع إبدال الحرف الأول ميماً مضمومة ، مع فتح الحرف الذى قبل آخره ^(٢) .

(٣) وأن المصدر الميمى يلزم الإفراد ^(٣) والتذكير ، ولا تلحقه تاء التأنيث إلا سماعاً فى رأى كثير من النحاة . ويخالفهم — بحق — آخرون ^(٤) . والراجع أنه لا يعد من المشتقات ، ولكن يصح أن يتعلق به شبه الجملة — كما سبق ^(٥) — .

(٤) أنه يعرب على حسب حاجة الجملة إليه إلا ما كان منه مسموعاً بالنصب ^(٦) .

(١) هذا هو القياس فى الحالتين . أما السماع فقد يجىء بغيرهما ؛ كصيغة : « مَفْعَلَة » فى الحديث الذى سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣١ ونصه : (الولد مَبْنُوعَة ، مَجْنُونَة ، مَحْزَنَة) وفى غيره مما ذكرناه .

(٢) فهو من مصدر غير الثلاثى كاسم المفعول من غير الثلاثى ، وكاسم الزمان والمكان كذلك . والتمييز بينها يكون بالقرائن التى تعين أحدها .

(٣) كما سيجىء فى رقم ٢ من ص ٦٧٦ ، لمناسبة هنالك .

(٤) فى الاقتصار على السماع تشدد بغير حجة قوية ؛ إذ الأمثلة الفصيحة الواردة بالتاء كثيرة كثرة تبيح القياس عليها . وقد عرض مؤتمر الجمع اللغوى (المنعقد بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٧١) لهذه المسألة واطلع على عشرات من الكلمات المسموعة بالتاء ، سجلها فى محاضر جلساته ، وأصدر قراراً حاسماً فى جواز إلحاق تاء التأنيث بالمصدر الميمى عامة . انظر ما يتصل بهذا فى « ا » من ص ٢٢٣ . وفى رقم (٣ و ٤) من هامش ص ٢٣١ بعض الأمثلة المختومة بالتاء .

(٥) فى رقم « ب » من هامش ص ١٨٢ . ومع أنه لا يعد من المشتقات يجوز أن يتعلق به شبه الجملة : لما فى المصدر الميمى من رائحة الفعل التى تكفى مسوغاً للتعلق . (راجع رقم ١ و ٢ من هامشى ص ٢٥١ و ٣٢١) .

(٦) يقع المصدر الميمى فى جميع المواقع الإعرابية المختلفة (فيكون مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلاً ، وإلخ) .

وهناك ألفاظ مسموعة بالنصب فى أكثر أحوالها باعتبارها مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ، أو مفعولاً به لفعل محذوف كذلك . ومن الأول قولهم لمن يريد أن يؤدى عملاً : « افعل ، وكرامة » ، ومسرة ، أى : =

(٥) ومن حيث العمل فإنه يعمل عمل مصدره ^(١) .

(٦) أما من حيث الدلالة فيدل على المعنى المجرد - كالمصدر الأصلي - ويمتاز الميمى بقوة دلالة وتأكيدها . ولا يدل على بيان السبب إلا سماعاً .

* * *

« ملاحظة » : جاء فى بعض المراجع اللغوية ما نصه ^(٢) :

(إن كان الماضى الثلاثى معتل العين بالياء فالمصدر الميمى مفتوح العين ، واسم الزمان والمكان مكسور كالصحيح ؛ نحو : مال مَمَالاً ، وهذا مَمِيله . . هذا هو الأكثر . وقد يوضع كل واحد موضع الآخر ؛ نحو المَعاش والمَعِيش ، والمَسَار والمَسِير . قال ابن السكيت : لو فُتِحَا جميعاً فى اسم الزمان والمكان ، وفى المصدر الميمى ، أو كسرا معاً فيهما - أى : فى الاسم والمصدر - لحاز ؛ لقول العرب : المَعاش والمَعِيش ؛ يريدون بكل واحد : المصدر واسم الزمان والمكان ، وكذا المَعاب والمَعِيب ، قال الشاعر :

أنا الرجل الذى قد عبتموه وما فيه لعياب معاب ... ^(٣)

= وأكرمك كرامة وأسرک . مسرة ... ومن الثانى كلمة : « مرحباً » يقال للترحيب بالشيء ، أى : أنه صادف مكاناً رجباً ، ولقى موطناً واسعاً . ومنه قول القائل :

مرحباً بالخطب يبْلُونى إذا كانت العليا فيه السببا

- وقد سبق تفصيل هذا النوع فى ج ٢ باب المفعول المطلق « م ٧٦ ص ١٩٢ -

(١) ومن أمثلة إعماله قول الشاعر يخاطب امرأة اسمها : « ظلوم » :

أَظْلُومُ ، إن مُصَابِكُم رجلا أهدى السّلام تحيةً - ظُلمُ

يريد : إن إصابتكم رجلاً أهدى السّلام تحيةً - ظلم . وكلمة : « ظلم » خبر « إن » وقد سبق - فى ص ٢٢٣ - رواية أخرى فى البيت ، هو بيان قائله ، وشرحه .
وقول الآخر :

وأمر تشتهيه النفس حُلُو تركت مخافة سوء السّماع

أى : خوفاً سوء السّماع .

(٢) المصباح المنير - ص ٩٦٢ - من الفصول الأخيرة .

(٣) سبق هذا البيت لمناسبة أخرى فى ص ٢٣٣ .

وقول الآخر :

أزمان قوْمي والجماعة كالذي منع الرُّحالة أن تميل مَمِيلا
 أى : أن تميل ميلا . والرُّحالة : الرحل ، والسرج أيضا . وقال ابن القوطية
 أيضا : من العلماء من يجيز الفتح والكسر فيهما ؛ مصادر كن أو أسماء
 زمان ومكان ؛ نحو : المسمال والمسميل ، والمتببات والمتبيت . (« اه .

المسألة ١٠٢ :

اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة .

تعريف كل ، وصوغه ، وإعماله .

اسم الفاعل . تعريفه :

(اسم مشتق ، يدل على معنى مجرد ، حادث^(١) ، وعلى فاعله) . فلا بد أن يشتمل على أمرين معاً ؛ هما : المعنى المجرد الحادث ، وفاعله ، مثل كلمة : « زاهد » ، وكلمة : « عادل » في قول القائل : (جئني بالنمير الزاهد ، أجئك »

(١) أى : عارض ، يطرأ ويزول ؛ فليس له صفة الثبوت والدوام ، ولا ما يشابههما . ويسمى بعض النحاة في التعريف عن كلمتي : « اسم ، مشتق » بحجة أنه لا يوجد : (لفظ يدل على معنى مجرد غير دائم ، وعلى فاعله) إلا وهو اسم مشتق . وهذا صحيح . ولكننا ذكرناهما مبالغة في الإيضاح . أما المعنى المجرد ، أو الحدث المحض . . . فقد بسطنا الكلام فيه في هامشي ص ١٨١ و ٢٠٧ - ودلالة اسم الفاعل على هذا المعنى المجرد هي دلالة مطلقة ؛ أى : صالحة للقلة والكثرة ، إلا إذا وجدت قرينة توجه المعنى لأحدهما وحده - كما سيجيء في الصفحة الآتية - .

وأما المقصود من المشتق فهو : المأخوذ من كلمة أخرى مع تقاربهما لفظاً ومعنى . كما سبق . - وفي ص ١٨٢ بيان مفصل عن أصل المشتقات وعددها . . . و . . - وأما المعنى الحادث ، (أو : غير الدائم ، وغير الشبيه بالدائم) فهو الأمر الطارئ الذي يحدث ويزول من غير أن يدوم ، أو يطول ثباته وبقاؤه حتى يقارب الدائم ، ومن غير أن يشمل الماضي .

وقد ارتضى صاحب « التسهيل » تعريفاً آخر لاسم الفاعل لا يخرج - مع طوله - عن التعريف السابق ، ولكنه يزيده إيضاحاً . فن زيادة الفائدة أن ذكره . نقلاً عن حاشية الخضرى - قال :

« إنه الصفة الدالة على فاعل الحادث ، الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها في حالتى التذكير والتأنيث - كما سيجيء في ص ٣٠٨ - المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي . فخرج بالدالة على الفاعل ، اسم المفعول ، وما بمعناه ؛ كمحمود ، وقتيل . وبالجارية على المضارع الجارية على الماضي ؛ كفـرح ، وغير الجارية على فيـعل ؛ ككريم ، وبالتأنيث نحو : « أهـيف » ؛ فإنه لا يجرى على المضارع إلا في التذكير ؛ لأن مؤنثه هيفاء . ولمعناه أو معنى الماضي لإخراج نحو : ضامر الكشح ، مما يدل على الاستمرار . ويخرج به أيضاً : أفل التفضيل ؛ لأنه للدوام ، كما خرج بما قبله . » فهذه المخرجات ، ما عدا الأول والأخير - وهما اسم المفعول ، واسم التفضيل - صفات مشبهة ، =

بالمستبد العادل .) فكلمة : « زاهد » تدل على أمرين معاً ؛ هما : الزهد مطلقاً ، والذات التي فعلته أو ينسب إليها ، وكذا كلمة : « عادل » تدل على أمرين معاً ؛ هما العدل مطلقاً والذات ، التي فعلته أو ينسب إليها ، ومثلهما كلمتي : « واش » وسائل » في قول المعرّي :

أعندى وقد مارست كل خفية يصدق واش^(١) ، أو يخيب سائل ودلالة اسم الفاعل على المعنى المجرد الحادث ، أغلبية ؛ لأنه قد يدل^(٢) .
— قليلاً — عن المعنى الدائم ، أو شبه الدائم ، نحو : دائم — خالد — مستمر — مستديم... و...^(٣)

ودلالته على ذلك المعنى المجرد مطابقة (أى : لا تفيد النص على أن المعنى قليل أو كثير . .) فصيغته الأساسية محتملة لكل واحد منهما^(٤) ، إلا إن وجدت قرينة تُعين أحدهما دون الآخر .

= لا اسم فاعل . هذا هو الاصطلاح المشهور . وأما ما يأتي في : « أبنية أسماء الفاعلين » من أنه يطلق عليها اسم الفاعل فباعتبار اصطلاح آخر ، وهو مجاز — كما سيأتى —
« وإن شئت فقل : اسم الفاعل ما دل على فاعل الحدث ، وجرى مجرى الفعل في إفادة الحدث . فخرج بالأول اسم المفعول ، وبالثاني الصفة بجميع أوزانها ، وأفعل التفضيل » اه .
واستعمال ذلك الاصطلاح شائع قبل « ابن مالك » ، ومنه ما جاء في « أمالي القالى » — ج ٢ ص ١٨٤ ونصه : (قال أبو علي ؛ غمّض وغمّض — بفتح الميم وضمها — فن قال غمّض ؛ بضم الميم ، قال في الفاعل : غمّض . ومن قال : غمّض . بفتح الميم ، قال في الفاعل غامض) اه فالمراد بالفاعل في الأول : الصفة المشبهة ، وفي الثاني : اسم الفاعل .

(١) أصلها : واشى* ، على وزن : فاعل ، حذفت الضمة لثقلها على الياء . ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، طبقاً للبيان الذي سبق عند الكلام على المنقوص ج ١ م ١٦ ص ١٧٣ .
(٢) شرط هذه الدلالة أن تكون هي المعنى الصريح لصيغته اللفظية ، أو أن توجد قرينة أخرى توجه المعنى إلى الدوام وشبهه ، مع بقاء اسم الفاعل في الحالتين على صيغته وصورته الخاصة به ، وأحكامه النحوية التي تفرّد بها (انظر الزيادة الآتية في ص ٢٤٢) .

(٣) وكذلك في الحالة التي يصير فيها : « صفة مشبهة » وستأتى في الزيادة — ص ٢٤٢ .

(٤) جاء في ص ١٣٠ من شرح ذرة الغواص ، ما نصه : « (قال ابن برى : . . . إن باب « فاعل » كضارب ، وقاتل . . . ، عام لكل من صدر منه الفعل ، قليلاً كان أو كثيراً ؛ فلا يمنع أن يقع « فاعل » موقع « فَعَّال » ، المختص بالكثير ؛ لعمومه . ألا ترى أن قوله تعالى : (والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم . .) لا يقتضى أن يكون السائل هنا من قل سؤاله ؟ — ومثله في صفات الباري : الخالق والخالق ، والرازق والرازق . . والمراد بأحدهما ما يراد بالآخر :) » اه وفي حاشية ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى (ج ٢ ص ٢١٧ ما نصه : « (قال الشاطبي في شرح الألفية : اسم الفاعل دال =

صوغه (١) :

١ - يصاغ من مصدر الماضي الثلاثي ، المتصرف ، على وزن : « فاعِل » ؛
بأن نأتي بهذا المصدر - مهما كان وزنه - وندخل عليه من التغير ما يجعله
على وزن : « فاعِل » . ولا فرق في الماضي بين المتعدي واللازم ، ولا بين
مفتوح العين ، ومكسورها ، ومضمومها (٢) ؛ نحو : (فتح ، يفتح ، فتحاً ،
فهو : : فاتح - قعد ، يقعد ، قعوداً ؛ فهو : قاعد) - (حسب ،
يحسب ، حسباناً ؛ فهو : حاسب - نعيم ينعم ، نعيماً ؛ فهو : ناعم)
- (كرم ، يكرم ، كرمماً ؛ فهو كارم - حسن ، يحسن ، حسناً ؛
فهو : حاسن) ؛ بشرط أن يكون الكرم والحسن أمرين طارئين ، لا دائمين (٣)

... على الفعل ، كثيراً كان أو قليلاً : فيقال « فاعِل » لمن تكرر منه الفعل وكثر ، ولمن وقع منه فعل ما ...
فإذا أرادوا أن يشعروا بالكثرة وضعوا لها مثالا دالاً عليها ؛ مثل : فَعُول (« ا ه . . . ») ولهذا إشارة
في ص ٢٥٧ وهامشها .

(١) عقد ابن مالك باباً مستقلاً لإعمال اسم الفاعل ، وضمنه إعمال اسم المفعول (وسيجيء شرحه
في هامش ص ٢٥٠) . ثم عقد باباً آخر (سيجيء شرحه أيضاً في هامش ص ٢٨٩) لأبنيتهما وصيغتهما ،
وأبنية الصفة المشبهة ، فاصلاً بينهما بباب آخر ؛ هو : « باب أبنية المصادر » . وهذا ترتيب ارتضاه
لسبب ذكرناه في أول باب « أبنية المصادر » ص ١٨١ ولم نقبله هناك ، ولا نستحسنه هنا ؛ إذ الكلام
على أحكام الشيء وإعماله لا بد أن يجيء بعد معرفة ذلك الشيء وإدراك كنهه ، وهذا يقتضى تقديم الكلام
على صيغه وأبنيته أولاً . كذلك لا نستحسن عقد بابين مستقلين ؛ أحدهما للمصغف والأبنية . والآخر للإعمال
والأحكام : لما في هذا من التشعيب والتشتيت من غير مسوغ

(٢) مضموم العين لا يكون إلا لازماً . (انظر البيان الخاص باللازم في هامش ص ٢٨٩) .

(٣) نص على هذا كثيرون - في باب « أبنية أسماء الفاعلين . . . » ؛ منهم « الخضرى »
و « الصبان » ، وصاحب حاشية « التصريح » ؛ ومنهم : « صاحب المصباح المنير » في فصل الفعل
ودلالته ، ودلالة المشتقات ، بآخر كتابه ، ص ٩٤٧ وما بعدها ، وكذلك محمد الرازى في كتابه :
« غرائب آى التنزيل » المطبوع على هامش كتاب : « إملأها من به الرحمن . . . » للعكبرى ، ص ١٣٣
حيث عرض للآية الكريمة : (وضائق به صدرك) وأوضح السبب في التعبير بكلمة : « ضائق »
دون « ضيق » بما نصه :

(إن ضيق صدر الرسول عارض غير ثابت ، لأن النبي عليه السلام كان أفسح الناس صدرأ . ونظيره
قولك : فلان سائد وجائد . فإذا أردت وصفه بالسيادة والحدوث الثابتين المستقرين ، قلت : سيد وجواد .
كذا قال الزمخشري .) ا ه .

ويقول ابن يعيش في الآية السالفة : (ضائق به صدرك) إنه عدل عن « ضَيِّق » إلى : « ضائق » =

وكذلك بقية المعاني السابقة ، حين يكون المراد النص " على حدوث المعنى .

ويجب أن يستحقق في صيغة : « فاعل » المذكورة أمران ، أن يكون ماضيها الثلاثي متصرفاً ، وأن يكون معنى مصدره غير دائم . لأن الماضي الجاهل (مثل : نعيم ، وعسى ، وليس . . .) لا يكون له مصدر ، ولا اسم فاعل ، ولا شيء من المشتقات الأخرى . ولأن المصدر الدال على معنى دائم ، أو شبه دائم - لا يشتق منه ما يدل نصاً على الحدوث ، وعدم الدوام ، وهو : اسم الفاعل . إنما يشتق من ذلك المصدر شيء آخر يدل على الدوام أو شبهه ؛ « كالصفة المشبهة » ^(١) ، ولما صيغ متعددة بتعدد الاعتبارات المختلفة ، وأحكام خاصة بها ، سنعرفها في بابها ^(٢) .

= ليدل على أن هذا الضيق عارض في الحال ، غير ثابت ... ؛ ومثل هذا يقال في كلمة : « فارح » من قول أشجع السلمي يرثي عمرو بن سعيد الباهلي :

(وما أنا من رز - وإن جل - جازع ولا بسرور بعد موتك فارح

وراجع ما يأتي في ص ٢٩٢ حيث البيان والإيضاح .

(١) لها باب خاص يجيء في ص ٢٨١ .

ومثلها اسم التفضيل ، فإنه يدل على الدوام ، طبقاً للبيان الذي في رقم ١ من هامش ص ٢٨٢ ،

ولما سيجيء في بابه ص ٣٩٤ .

(٢) ص ٢٨١ .

زيادة وتفصيل :

١ - قلنا : إن صيغة « فاعل » المراد بها : « اسم الفاعل » لا تشتق إلا من مصدر فعل ماضٍ . ثلاثي . متصرف . ويتساوى في هذا كل أنواع الماضي (الثلاثي المتصرف . المتعدي واللازم . مفتوح العين . ومضمومها ، ومكسورها) . فلا مكان للتوهم بأن بعض أنواع الماضي الثلاثي المتصرف اللازم لا يصاغ من مصدره اسم الفاعل على صيغة « فاعل » للدلالة على الحدوث نصاً . إذ من أين يجيء التوهم بعد أن قطع الأئمة بالحكم العام السابق ، وبقياسية : كرم الرجل : فهو : كارم - بخيل فهو : باخل - شرف فهو : شارف ، (أى : صار صاحب شرف) - وحسن فهو : حاسن - وغنى فهو : غان وأمثال هذا مما فعله ثلاثي متصرف . لازم . يدل على معنى طارئ غير ثابت ، ولا شبهه بالثابت . أمّا إن كان المعنى ليس طارئاً حادثاً وإنما هو دائم أو شبه دائم - فيجب التصرف ؛ إمّا بتغيير صيغة « فاعل » الدالة على الحدوث إلى أخرى دالة على الثبوت أو شبهه : كأن نقول : كريم - بخيل - شريف - حسن - غنى - (كما سيجيء في باب الصفة المشبهة) وإما بإيجاد قرينة - لفظية أو معنوية - تدل على أن صيغة : « فاعل » لا يراد منها الحدوث ؛ وإنما يراد منها الثبوت . ومن القرائن اللفظية : إضافة اسم الفاعل من الثلاثي اللازم إلى فاعله ^(١) ، نحو : لي صديق ، راجح العقل ، رابط الجأش ، حاضر البديهة . . . والأصل : راجح عقله .

(١) إضافة اسم الفاعل إلى فاعله تخرجه - حتماً - من باب من غير تغيير في صيغته التي هو عليها عند إضافته لفاعله ، وتدخله في باب : « الصفة المشبهة » ؛ فتسرى عليه كل أحكامها المعروضة في بابها (وستجىء الإشارة لهذا في ص ٢٥٦ و ٢٦٥ و ٢٩٢ والبيان الوافي في « د » ص ٢٦٥) نلخصه فيما يأتي :

١ - إن كان فعله لازماً ثلاثياً أو غير ثلاثي فلا يكاد يوجد خلاف في جواز إضافته إلى فاعله عند الرغبة في إبعاده عن باب اسم الفاعل وإدخاله في باب الصفة المشبهة على الوجه السابق لتحقيق الغرض المعنوي الذي تحقّقه تلك الصفة : متى تم إدخاله في باب الصفة المشبهة زال عنه اسمه القديم ، وصار اسمه عند فريق من النحاة « الصفة المشبهة » وعند فريق آخر « الملحق بها » وهذا الخلاف في التسمية لا أثر له في المعنى ولا في الإعراب .

رابط^(١) جأشهُ ، حاضرة^(٢) « بديهته . ومنها : أن تكون صيغته اللفظية صريحة الدلالة على الدوام أو شبهه^(٣) .

ومثال القرينة المعنوية قوله تعالى : « مالك يوم الدين » ، وقول المؤمن : رباه ، آمنت بك ، خالق الأكوان ، لا شريك لك ، وخفتك قاهر الطغاة لا يعجزك شيء وقول شوقي :

= والفريقان متفقان على أن صورته الأولى لا تتغير ، بالرغم من تغير اسمه .

ب - وإن كان فعله متعدياً لأكثر من مفعول به لم يجوز إضافته لفاعله . (راجع ما يتمم هذا في رقم ٣ من هامش ص ٢٥٦) .

ح - وإن كان فعله متعدياً لمفعول به واحد فالصحيح جواز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله للفرض السالف ، وهو إدخاله في باب : « الصفة المشبهة » ليؤدي ما تؤديه ، مع بقاءه على صورته الأولى . أما المفعول به الذي ينصبه هذا الفعل فالغالب الفصيح حذفه والاستغناء عنه متى وجد اسم الفاعل المضاف لفاعله ، والذي انتقل نهائياً إلى باب : « الصفة المشبهة » . ويجوز على قلة يباح الأخذ بها أن ينصبه اسم الفاعل الذي صار صفة مشبهة . وإنما ينصبه بشرط : أمن اللبس عند ذكره فلا يختلط بغيره ، وبشرط تغيير اسمه فلا يسمى « مفعولاً به » ، وإنما يسمى : « الشبيه بالمفعول به » كما يقال في إعرابه إنه منصوب لاعتباره « شبيهاً بالمفعول به » ؛ كالشأن في إعرابه مع الصفة المشبهة الأصلية . وسبب الاشتراط أن اسم الفاعل في هذه الصورة الجديدة ليس اسم فاعل إلا في الصورة الشكلية والصيغة الظاهرة دون الحقيقة الواقعة ، وهي المعنى الذي انتهى إليه ، وصار بسببه صفة مشبهة أو ملحقة بها ، والصفة المشبهة وما ألحق بها - كاسم الفاعل في حالته التي نتكلم عنها - لا تنصب المفعول به الأصلي .

ولما كان كثير من أساليب الفصيحة المأثورة ، قد ظهر فيها بعد هذه الصفة وملحقاتها مفعول فعلها منصوباً وهو لا يصلح أن يكون حالاً ، ولا تمييزاً . ولا شيئاً آخر من المنصوبات غير المفعول به - لما النحاة إلى التوفيق بين الدواعي المختلفة ، لمنع التعارض بينها ؛ فأجازوا وقوع المفعول به بعد هذه الصفة المشبهة ، بشرط أن يتغير اسمه ؛ فيسمى : « الشبيه بالمفعول به » لا « مفعولاً به » واشترطوا وقوعه بعد ملحقاتها أن يسمى أيضاً : « الشبيه بالمفعول به » لا مفعولاً به ، وألا يؤدي إلى لبس في الحالتين . وقالوا : إن الأفصح بعد ملحقات الصفة المشبهة حذفه ؛ مبالغة في أمن اللبس ، بالرغم من صحة ذكره - وسيجيء إيضاح آخر لهذا في هامش ص ٢٦٤ و ٢٦٥ - .

(١) ربط جأشهُ رباطة - بالكسر - اشتد قلبه - كما في القاموس - اهـ فالفعل هنا لازم .

(٢) طبقاً للبيان السابق في ص ٢٣٩ .

قف « بـروما »^(١) وشاهد الأمر، واشهد أن للملك مالكا، سبحانه

فهذه الأوصاف المتصلة بالله، من الملك^(٢) والخلق، والقهر — ليست طارئة، ولا عارضة، ولا مؤقتة بزمن محالود تنقضي بانقضائه؛ لأن هذا لا يناسب المولى جل شأنه. ومن ثم كانت تلك الصيغ في معناها ودلالاتها: « صفات مشبهة » وليست « اسم فاعل »، إلا في الصورة اللفظية، والأحكام النحوية الخاصة به برغم أنهما على صيغة: « فاعل »؛ فهذا الوزن وحده ليس كافياً في الدلالة على الحدوث أو على الثبوت والدوام؛ فلا بد معه من القرينة التي تغيّن أحدهما، وتزيل عنه اللبس والاحتمال؛ كي يمكن القطع بعد ذلك بأنه في دلالة المعنوية — لا الشكلية — اسم فاعل، أو صفة مشبهة.

• • •

(١) يسميها العرب القدماء: رومية.

(٢) بمعنى الملك.

ب- ويصاغ اسم الفاعل من مصدر الماضى غير الثلاثى بالإتيان بمضارعه ،
 وقلب أول هذا المضارع ميا مضمومة ، مع كسر الحرف الذى قبل آخره ،
 إن لم يكن مكسوراً من الأصل . فإذا أردنا الوصول إلى اسم الفاعل من الفعل :
 « قاوم » أتينا بمضارعه ، وهو : « يقاوم » ، وأجرينا عليه ما سبق ؛ فيكون
 اسم الفاعل هو : « مُقاوم » ، وفى مثل : يَتَبَيَّن - وهو مضارع للماضى :
 « تَبَيَّن » - نقول : مُتَبَيِّن . . . نحو : الفريسة مقاومة المفترس ،
 والغلب مُتَبَيِّن للقوى . وفى مثل : أذل وأعز ؛ ومضارعهما يُذل
 ويُعز . . . نقول : « مُذل » و « مُعز » كقول عائشة - رضى الله عنها -
 فى رثاء أبيها : « نضر الله وجهك يا أبت ، فقد كنت للعنينة مُذلاً بإدبارك
 عنها ، وللآخرة مُعزاً بإقبالك عليها »

ح- متجىء الصيغة من مصدر الفعل غير الثلاثى بالطريقة السالفة
 لا يكفى - من غير قرينة - للقطع بأنها صيغة « اسم فاعل » ؛ فقد يوهمنا مظهرها
 أنها كذلك ، مع أنها فى حقيقتها « صفة مشبهة » ، بسبب دلالتها على معنى ثابت .
 ومن هذا : الصيغة المضافة إلى فاعلها^(١) فى مثل : (النجم مستدير الشكل ، متوقد
 الجرم ؛ مستضىء الوجه . والكوكب مستدير الشكل ، منطفىء الجسم ، مظلم
 السطح) . والأصل : مستدير شكله ، متوقد جرمه ، مستضىء وجهه ، منطفىء
 جسمه ، مظلم سطحه . وأفعالها هى : (استدار - توقد - استضاء - انطفأ -
 أظلم . . . و . . .) . فقد قامت فى الأمثلة السابقة قرينة لفظية ، (هى إضافة
 الصيغة إلى فاعلها على الوجه المشروح) وقرينة معنوية ، (هى اليقين الشائع
 بدوام تلك الأوصاف) وتدل كل منهما وحدها على أن الصيغة ليست اسم فاعل ؛
 بالرغم من صورتها الظاهرة . وإذا لا بد من قرينة تقوم بجانب الصيغة هنا -
 كما قامت فى صيغة « فاعل » المشتق من مصدر الثلاثى - ؛ لتبعد الوهم ،
 وتحدد النوع ؛ أهو اسم فاعل نصاً ، أم صفة مشبهة قطعاً .

د- لا بد من زيادة تاء التانيث فى آخر « اسم الفاعل » للدلالة على

(١) إيضاح هذا فى هامش ص ٢٤٢ وما تشير إليه من صفحات أخرى ، ولا سيما ص ٢٦٥ .

تأنيثه ، سواء أكان فعله ثلاثياً أم غير ثلاثي ؛ إلا في المواضع التي يحسن ويكثر
 ألا تزداد فيها ^(١) ، ومنها : اسم الفاعل الخاص بال مؤنث ؛ كالمرأة مثلاً - أي : الخاص
 بأمر مقصور عليها ، يناسب طبيعتها وتكوينها الجسمي ؛ - فلا يحتاج لعلامة تدل
 على التأنيث ، وتمنع اللبس ؛ مثل : الحامل ، والمرضع ، في نحو : « ولدت
 الحامل ، وصارت مرضعاً » ^(٢) .

هـ - كسر الحرف الذي قبل الآخر في اسم الفاعل من مصدر الفعل غير
 الثلاثي - قد يكون كسراً ظاهراً كما في مثل : (متوقّد - منطقيّ - مظلم ...)
 وقد يكون مقدرّاً كما في مثل : (مستضيء ، - مستدير - مختار ؛ .) فأصلها :
 مُسْتَضِيءٌ ، مُسْتَدِيرٌ - مُخْتَارٌ فقلبت الواو في الكلمتين الأولىين ياء
 بعد نقل كسرتها إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ تطبيقاً لقواعد صرفية في « الإعرال » .
 وكذلك قلبت الياء في « مختير » ألفاً : لوقوعها متحركة بعد فتحة ...

* * *

إعماله :

يجري اسم الفاعل مجرى فعله في العمل ، وفي التعدى والازوم ، ولحن
 بتفصيلات وشروط تختلف باختلاف حالي تجرده من : « أل » الموصولة ^(٣)
 أو اقترانه بها ^(٤) .

(١) هي مدونة في باب : « التأنيث » ج ٤ ص ٥٤٢ م ١٦٩ .

(٢) إنما يكون الأحسن والأبلغ حذف تاء التأنيث من كلمة : حامل إذا كانت بمعنى :
 « حُبْلَى » فيكون الشأن في « حامل » كالشأن في « لابن ، وتامر » أي : صاحب لبن وتمر . أي :
 منسوب لهما . أما إن كانت بمعنى التي تحمل شيئاً فوق رأسها أو ظهرها أو نحوهما فلا تحذف التاء .

وكذلك تحذف استحساناً من كلمة : « مرضع » إن أريد بها التي من شأنها وبمقتضى طبيعتها الجسمية
 أن تكون صالحة للإرضاع ، ولو لم تزاوله فعلاً ، وكذا المرأة المنسوبة للإرضاع ؛ كالتى تتخذ حرفة ،
 أو تشتهر به . أما التي ترضع الطفل فعلاً ، بأن تلمقه ثديها فيتناوله بفمه ، فهي مرضعة .

وسيجيء الإيضاح الكامل لهذا في موضعه المشار إليه من الجزء الرابع .

(٣) لأن « أل » الداخلة على المشتقات العاملة هي : الموصولة - غالباً - كما سيجيء في رقم ١ من
 هامش ص ٢٥٤ ، وكما سبق عند الكلام على « أل » في باب « الموصول » ج ١ . وهل هي في الوقت نفسه
 تفيد التعريف ؟ رأيان .

(٤) في الصفحة التالية تفصيل الكلام على حالة التجرد « ا » أما حالة الاقتران ففي : « ب »

١ - فإن كان مجرداً منها رفع فاعله بغير شرط إن كان الفاعل ضميراً مستتراً^(١) أو ضميراً بارزاً^(٢) ، وعمل كذلك في باقي المعمولات التي ليست فاعلاً ظاهراً ، ولا مفعولاً به .

أما الفاعل الظاهر فلا يرفعه إلا إذا كان اسم الفاعل مستوفياً للشروط الآتية^(٣) ، وفي مقدمتها اعتماده على أحد الأشياء المذكورة هناك . نحو : أقادِمُ صديقُنَا الآن ؟

وأما نصبه المفعول به فلا يجوز إلا بعد استيفائه تلك الشروط ، ومنها الاعتماد أيضاً ، وأن يكون : بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو الاستمرار المتجدد^(٤) الذي يشمل الأزمنة الثلاثة ، مثل : (من يكن اليوم مهملاً عمله يجد نفسه غداً فاقداً رزقه) . ومثل : (ما أعجب الصانع الماهر ، مديراً مصنعه في حزم ، مُدبراً أمره في يقظة) .

ويقولون في سبب إعماله : إنه جريانه - غالباً - على مضارعه الذي بمعناه^(٥) ، وإن هذه الشروط تُقرب به من الفعل ، وتبعده من الاسمية المحضة . . .

(١) إذا كان فاعله ضميراً مستتراً وجب أن يكون ضمير غائب ، طبقاً للبيان الذي في « ح » من الزيادة ص ٢٥٢ .

(٢) إلا إن كان اسم الفاعل مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر فالأكثر اعتماده على نفي أو استفهام كالشأن في جميع المشتقات العاملة (وسيجيء هذا في « أ » من ص ٢٥٢) .

(٣) في ص ٢٤٩ . والاعتماد هنا يختلف عنه في باب : « المبتدأ والخبر » - طبقاً للبيان الآتي في « أ » ص ٢٥٢ - .

(٤) الاستمرار التجديدي معناه : أن الأمر يحدث ثم ينقطع ، ثم يعود ثم ينقطع ، وهكذا دواليك ، كاستمرار الليل والنهار . وهناك الاستمرار الدوامي ؛ وهو الذي لا انقطاع فيه ؛ نحو : مرتفع القامة ، واسع الفم (وقد سبقت الإشارة الموضحة لهذا في ص ٣٩ ، وله إشارة أخرى في رقم ٢ من هامش ص ٢٨٢) .

(٥) يريدون : أن اسم الفاعل في هذه الصورة يوافق مضارعه في المعنى ، وفي الحدث - والتجدد ، وفي عدد الحروف ، وفي هيئتها (بأن يكون الساكن في أحدهما مقابلاً في ترتيبه لساكن في الآخر ، وكذلك المتحرك فيهما) هذا إلى الاشتراك في الحروف الأصلية . خذ مثلاً لذلك اسم الفاعل : « مُخْبِر » فإنه موافق لمضارعه : « يُخْبِر » في كل ما سبق ؛ فمعناها واحد ، وكلاهما أربعة أحرف ، ثانيها ساكن وما عداه متحرك ؛ فكل حرف ساكن أو متحرك يماثله في الحركة والسكون نظيره في الترتيب . وكلاهما يشابه الآخر في الحروف الأصاية . ومثله اسم الفاعل : « فاقِد » فإنه جار على مضارعه فيما سبق . وهكذا . مسافر ويسافر - ويتدحرج ويتدحرج - ومتعلم ويتعلم ، والسبب اسالف مستنبط من الاستعمال العربي الذي هو السبب الأول الأصيل .

ولهذا يمكن أن يحمل محله المضارع الذى بمعناه .

فإن لم يكن اسم الفاعل المجرد من « أل » الموصولة مستوفياً الشروط الآتية - ومنها الاعتماد - لم يرفع فاعلاً ظاهراً ولم ينصب مفعولاً به . وإن لم يكن بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو الاستمرار المتجدد ؛ بأن كان بمعنى الماضى المحض ، لم ينصب المفعول به إلا بشرطين :

أولهما : تحقق الشروط الآتية ، ولا سيما الاعتماد .

وثانيهما : صحة وقوع مضارعه موقعه من غير فساد المعنى . نحو : (كانت الأمطار أمس غاسلةً الأشجار ، منقيةً مياهها الهواء) ، إذ يصح : كانت الأمطار أمس تغسل الأشجار وتنقى مياهها الهواء . ولا يصح : هذا حاصد قمحاً أمس ؛ إذ لا يقال : هذا يحصد قمحاً أمس .

وأما عمله فى شبه الجملة بنوعيه وفى باقى المعمولات الأخرى التى ليست بفاعل ظاهر ، ولا بمفعول به منصوب - فلا يشترط فيها شئ ، لأن الشروط مطلوبة لإعماله فى الفاعل الظاهر ، والمفعول به المنصوب ، - كما أسلفنا - وهذا أمر يجب التنبيه له .

وإنما أهمل اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى ، فلم ينصب المفعول به مباشرة من غير اشتراط شئ - كما نصّب فعله المتعدى - لأنه لا يجزى على لفظ الفعل الماضى الذى بمعناه ، فهو يشبهه معنى ، لا لفظاً ؛ ولهذا لا يجوز أن ينصب المفعول به مباشرة عند عدم تحقق الشروط ؛ فيجب فى هذه الصورة الإضافة ، بأن يكون اسم الفاعل مضافاً ، ومعمولاه مضافاً إليه مجروراً^(١) ، ولا يصح تسمية هذا المعمول مفعولاً به ، ولا إعرابه كذلك . . والإضافة فى

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٥٥ .

وملخص ما تقدم : أن اسم الفاعل المجرد من « أل » الموصولة فى حالتى مضيه وعدم مضيه يرفع الفاعل الضمير ؛ مستتراً وبارزاً . لكنه لا يرفع الفاعل الظاهر فى الحالتين إلا بتحقيق الشروط ؛ ومنها : الاعتماد ، ولا ينصب المفعول به مباشرة - كما ينصبه فعله - إلا إذا كان لغير الماضى ، مع استيفائه بقية الشروط الأخرى التالية . فإن كان بمعنى الماضى لم ينصب المفعول به إلا بعد استيفاء تلك الشروط مزيداً عليها صحة وقوع مضارعه موقعه . أما العمل فى بقية المعمولات الأخرى فلا يحتاج لاشتراط شئ ، فهو كالفاعل الضمير ، سواء أكان اسم الفاعل بمعنى الماضى أم غيره .

هذه الصورة إضافة محضة ، لا يجوز فيها وجود « أل » في اسم الفاعل ما دام بمعنى الماضي فقط - كما تقدم في باب الإضافة^(١) -

وفيما يلي تلك الشروط التي أشرنا إليها :

(١) أن يسبقه شيء يعتمد عليه ؛ كالأستفهام المذكور نصاً ، مثل قول

الشاعر :

أمنجز أنتمو وعداً وثقت به أم اقتفيتم جميعاً نهج عرقوب ؟
أو الاستفهام المقدر في مثل : غافر أخوك الإساءة أم مُحاسِبٌ عليها ؟
فإن الأصل : أغافر أخوك . . . ؟ بدليل وجود « أم » المعادلة^(٢) . . .
أو النداء في مثل : يا بانيئاً^(٣) مستقبلك بيمينك ستدرك غايتك . أو النفي^(٤)
في مثل : ما مخلف عهدَه شريف ، وقول الشاعر :

سليم دواعي الصدر^(٥) ، لا باسطاً أذى ولا مانعاً خيراً ، ولا قاتلاً هَجْراً^(٦)
أو : أن يقع نعتاً لمنعوت مذكور ؛ في مثل : الحسد نارٌ قاتلةٌ صاحبَها . أو لمنعوت
محذوف لقريئة ؛ مثل : كم معذب نفسه في طلب الحرية لبلاده يرى العذاب
من أجلها نعيمًا ، وكم مُبَدَّد ثروته في سبيلها يرى التبديد ذُخْراً . أو يقع
حالاً في مثل : سُحْقًا وبعُدًا للمال جالبًا الذلَّ والشقاء لصاحبه . أو يقع خبراً
لمبتدأ ، أو لناسخ ، أو مفعولاً لناسخ ؛ مثل : هذا منفقٌ مالاٌ في وجوه
البر - اشتهر العربيُّ بأنه حَمَامٌ عشيرته ، أحسب الحرَّ موطئنا نفسه على
احتمال المشقات في سبيل حريته ، وكنت أزعم المشقة موهبةً عزيزته ؛ فإذا هي

(١) راجع « د » من ص ٥ ورقم ٣ من هامش ص ١٢ .

(٢) في ص ٥٨٥ - باب العطف - إيضاح الكلام على : « أم » وبيان أحكامها .

(٣) يرى النحاة في مثل هذه الصورة أن اسم الفاعل المنادى بمنزلة نعت لمنعوت محذوف ؛
والتقدير : يا شخصاً بانيئاً . فالمسوغ عندهم هو وقوعه نعتاً لا منادى . والخلاف شكلي لا يلتفت إليه ؛
لأنه لا يغير الحكم ، ولا أثر له مطلقاً .

(٤) ويشمل النفي التقدير الذي في مثل : إنما محسن على صنيعه ؛ لأن مدناه : ما محسن على

إلا صنيعه ، وفي مثل : غير مهمل واجبه عاقل .

(٥) دواعي الصدر : الأمور والدوافع التي تحرك القلب .

(٦) قولاً رديئاً سيئاً .

أكبر حافر - أعلمت الجنود القائد مضاعفًا الثناء عليهم . . .
(٢) ألا يكون مُصَغَّرًا ، فلا يصح : يقف حوَّيْرَسٌ زرعًا ؛ أى :
يقف حارس زرعًا .

(٣) ألا يكون له نعت يفصل بينه وبين مفعوله ؛ فلا يصح : يُقبل
راكب مسرعٌ سيارةً . فإن تأخر النعت عن مفعول اسم الفاعل جاز ؛ نحو ؛
يُقبل راكبٌ سيارةً مسرعٌ . ويجوز الفصل بالنعت إن كان معمول اسم الفاعل
شبه جملة ، لا مفعولا به ؛ نحو : (لا تستشر إلا قادرًا - ناصحًا - على
حلّ المشكلات ، ولا تركز إلى صداقة ساعٍ - طامعٍ - وراء مآربه) .
والأصل : قادرًا على حل المشكلات ، ناصحًا - ساعٍ وراء مآربه ، طامع .

(٤) ألا يفصل بينه وبين مفعوله فاصل أجنبي (وهو الذى ليس معمولاً
لاسم الفاعل ، وإنما يكون معمولاً لغيره) ؛ فلا يجوز ؛ هذا مكرمٌ -
واجبها - مؤدية . والأصل : هذا مكرمٌ مؤديةٌ واجبها ؛ ففصلت كلمة :
« واجب » بين اسم الفاعل ومفعوله ، مع أنها ليست معمولاً لاسم الفاعل :
« مكرم » ؛ وهذا لا يصح .

وهناك حالة يصح فيها الفصل بالأجنبي ؛ هى : أن يكون الفاصل
الأجنبي شبه جملة ، أو أن يكون معمول اسم الفاعل شبه جملة ، لا مفعولا به ؛
نحو : الرحيم مساعدٌ - عن النهوض - عاجزاً . ونحو : إن هذا الشاهد ناطق -
نافعٌ - بالحق - والأصل : الرحيم مساعدٌ عاجزاً عن النهوض - إن هذا
الشاهد ناطق بالحق نافع ^(١) .

* * *

(١) فيما سبق يقول ابن مالك فى الباب الذى عنوانه : « إعمال اسم الفاعل » ؛ . وضمنه
إعمال اسم المفعول أيضاً :

كَفَعْلِهِ اسْمٌ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيهِ بِمَعْزِلٍ
وَوَلَّى اسْتِفْهَامًا ، أَوْ : حَرْفِ نِدَا أَوْ : نَفْيًا ، أَوْ : جَا صِفَةً ، أَوْ : مُسْنَدًا

يقول : اسم الفاعل فى العمل - من ناحية التعدى وال لزوم - كفعله ، بشرط أن يكون بمعزل عن
الزمن الماضى ، أى : بمكان بعيد عنه . والمراد : أنه لا يكون للزمان الماضى . ويشترط أن يلى =

.....

= استفهاماً (أى : يقع بعد استفهام) أو : بعد حرف نداء ، أو : بعد نفي ، أو : أن يكون اسم القاعل صفة. (والمراد بها هنا : النعت ، والحال) . أو مسنداً . والإسناد المقصود يتحقق بكونه خبراً للبتداء أو للناسخ ، كما يتحقق بكونه مفعولاً لناسخ من النواسخ التى تنصب مفعولين أو أكثر . (والجار والمجرور : « عن مضيه » متعلقان بكلمة : « معزل » : فإن اسم المكان فيه زائحة للفعل ، برغم أنه مشتق لا يعمل ؛ فيجوز أن يتعلق به شبه الجملة ، كما فى رقم ٥ من هامش ص ٢٣٥ وفى رقم ٢ من هامش ص ٣٢١ ، وكما سبق فى ج ٢ ص ٣٤٣ م ٨٩ عند الكلام على تعلق شبه الجملة ، - وراجع الخضرى عند كلامه على البيت السالف -) . هذا ما تضمنه البيتان . وفيهما قصور واضح تداركناه فى الشرح .

أو يقع نعتاً فى المعنى لمنعوت محذوف معروف . وهذا الذى يشير إليه ابن مالك بقوله بعد البيتين السابقين :

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحذُوفٌ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلُ الَّذِي وُصِفَ

زيادة وتفصيل :

ا - يختلف الاعتماد هنا عنه في باب : المبتدأ والخبر ؛ فهو هناك مقصور على النفي والاستفهام دون غيرهما - كما أشرنا^(١) - ؛ فوجود أحدهما شرط « أغلبي » لكى يرفع الوصف فاعلا يغنى عن الخبر . وقد يمكن الاستغناء عن هذا الشرط هناك . فيرفع الوصف فاعله الذى يستغنى به عن الخبر بدون اعتماد على نفي أو استفهام ، كما أوضحنا الحكم وتفصيله في موضعه المناسب من باب : المبتدأ والخبر^(٢) .

ب - إذا وقع الوصف (ومنه اسم الفاعل . .) مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر فإنه يحتاج إلى شروط أغلبية^(٣) أخرى ؛ أهمها : ألا يكون مُعَرِّفاً ، ولا مثنى ، ولا مجموعاً ؛ لأن الوصف - فيما يقولون - بمنزلة الفعل ، والفعل لا يُعَرِّف ، ولا يثنى ، ولا يجمع . وتفصيل هذا في مكانه من الباب المشار إليه^(٤)

ج - إذا رفع اسم الفاعل ضميراً مستتراً وجب أن يكون مرجع هذا الضمير غائباً^(٥) ؛ لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره إلا على الغائب ؛ ففى مثل : أنا ظان محمد قائماً - يكون التقدير : أنا رجل ظان . . . ؛ فالضمير فى : « ظان » تقديره : « هو » ، يعود على ذلك المحذوف ، ولا يصح تقديره : أنا^(٦) . . . فقد قال النحاة إن الضمير قد يختلف مع مرجعه فى مثل : أنا عالم فائدة التعاون ، وأنا مؤمن بحميد آثاره ، فالضمير فى كلمتى : « عالم ومؤمن » مستتر يتحتم أن يكون تقديره : « هو » كما عرفنا . لكن ما مرجعه ؟

يجيبون : إن أصل الجملة : أنا رجل عالم فائدة التعاون ، وأنا رجل مؤمن بحميد آثاره . فالضمير للغائب ، تقديره ؛ « هو » عائد هنا على محذوف حتماً ،

(١) فى رقم ٢ من هامش ص ٢٤٧ .

(٢) ج ١ ص ٣٢٤ م ٢٣ .

(٣) أى : مراعى فيها أنها الأغلب .

(٤) باب : المبتدأ والخبر - ج ١ م ٣٤ .

(٥) أى : يجب أن يكون ما يعود عليه هذا الضمير غائباً .

(٦) راجع الخضرى ج ١ باب « ظن » عند بيت ابن مالك : وخص بالتعليق والإلغاء ما . . .

.....

ولا يصح عودته على الضمير : « أنا » المتقدم ، كما لا يصح أن يكون الضمير
 المستتر تقديره : « أنا » ، بدلا من : « هو » لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره
 إلا على الغائب ، وهذا يقتضى أن يكون الضمير المستتر للغائب أيضاً .

الظاهر أن هذا الحكم ليس مقصوداً على اسم الفاعل ، بل يسرى على غيره
 من المشتقات المتحملة ضميراً مستتراً ؛ فيجب إرجاعه للغائب كذلك .

...

ب - وإن كان اسم الفاعل مقترناً « بأل » الموصولة^(١) فإنه يعمل مطلقاً
 بغير تقييد بزمن معين^(٢) ، ولا بشرط من الشروط السالفة التي منها : الإعتداد ،
 وعدم التصغير ونحو : ما أعجب رائدنا هذا ، فهو الناظم أمس -
 قصيدة رائعة ، وهو الناطق - الآن - الحكمة والبيان ، وهو المواجه خصمه
 - غداً - بالحجة والبرهان^(٣) وكقول المتنبي :

القاتل السيف في جسم القتيل به وللسيوف - كما للناس - آجال

* * *

بعض أحكام اسم الفاعل العامل :

(١) إذا كان اسم الفاعل مستوفياً شروط إعماله لنصب المفعول به جاز
 نصب هذا المفعول مباشرة - بشرط أن يكون اسماً ظاهراً - وجاز جرّه باعتباره
 « مضافاً إليه » واسم الفاعل هو « المضاف » ، ففي نحو : ما أنت اليوم مصاحب
 الغادر - يصح نصب كلمة : « الغادر » باعتبارها مفعولاً به لاسم الفاعل ،
 ويجوز جرّها باعتبارها مضافاً إليه . فإذا جاء تابع للمفعول به المنصوب مباشرة
 وجب في هذا التابع النصب ، مراعاةً للفظ المتبوع المنصوب ، ولا يصح
 إلا النصب . أما عند جر المتبوع بالإضافة فيجوز في تابعه الأمران ، إما مراعاة
 الأصل السابق وهو النصب ، لأن المضاف إليه كان مفعولاً به في أصله - وإما
 مراعاة الأمر الواقع الآن ، وهو : الجر . ففي مثل : ما أنت مصاحب الغادر

(١) لأن : « أل » الداخلة على المشتقات العاملة هي الموصولة ، غالباً ، - (كما أشرنا في رقم ٣
 من هامش ص ٢٤٦) - وهل هي في الوقت نفسه معروفة ؟ رأيان .

(راجع الكلام عليها في ج ١ باب الموصول ص ٣٢٠ م ٢٦) .

(٢) لأنه مع فاعله سيكون صلة « لأل » الموصولة ، فهو بمنزلة الفعل ، والفعل ، يعمل ماضياً
 وغير ماض ، وكذلك ما كان بمنزلة ، وحل محله . والتعليل الصحيح هو : استعمال العرب .

(٣) وفي المقترن « بأل » يقول ابن مالك :

وإن يكن صلة « أل » ففي المضي وغيره إعماله قد ارتضى

يريد : أن اسم الفاعل إذا كان مبدوءاً « بأل » الموصولة فإنه يعمل في حالتي التعدي وال لزوم عمل
 فعله ، من غير تقييد بنوع زمن أو غيره ، فيعمل بغير شرط سواء أكان الزمن ماضياً أم غير ماض .

والمناق - يتعين نصب المعطوف ، وهو كلمة : « المناق » تبعاً للمعطوف عليه المنصوب ؛ وهو كلمة : « الغادر » . وفي مثل : ما أنت مصاحبُ الغادرِ والمناقِ ، يجرّ المعطوف عليه - يجوز في المعطوف النصب ، ويذكر في إعرابه : أنه منصوب ، تبعاً لأصل المعطوف عليه ، كما يجوز فيه الجرّ تبعاً لحالة المعطوف اللفظية .

ويجوز في مفعول اسم الفاعل أن تدخل عليه لام التقوية ^(١) ، فتحره ؛ نحو : أنت متقنٌ « العمل » ، أو للعمل . . . ، ونحو قوله تعالى : (فَعَالٌ ^(٢) لِمَا يُرِيد) ، والأصل : فعَالٌ ^(٢) ما يريد .

فإن كان لاسم الفاعل المستوفى الشروط مفعولان أو ثلاثة ، وأضيف إلى واحد منها - وجب ترك الباقي مفعولاً به منصوباً كما كان . نحو : أنا ظانٌ الحوِّ معتدلاً - أنت مُخبرُ الصديقِ الزيارةَ قريبةً ؟ وفعلهما : « ظنَّ » الناصب لمفعولين ، و « أخبر » الناصب لثلاثة ؛ فاسم الفاعل المستوفى لشروط نصب المفعول به مماثل لفعله في نصب المفعول به ، أو : المفعولين ، أو : الثلاثة وعند إضافته لمفعول به منها يظل الباقي على حاله منصوباً ^(٣) .

وقد يضاف اسم الفاعل للخبر ؛ لشبهه بالمفعول به ؛ مثل : أنا كائنٌ

(١) سبق إيضاحها في ج ٢ ص ٣٤٨ م ٩٠ باب : حروف الجر .

(٢ و ٢) صيغة : « فَعَالٌ » هذه إحدى صيغ المبالغة التي هي نوع من اسم الفاعل . وستأتي في

ص ٢٥٧ .

(٣) وإذا كان اسم الفاعل غير مستوفٍ لشروط نصب المفعول به - كأن يكون بمعنى الماضي مع خلوه من : « أل » - وكان فعله ناصباً مفعولين أو ثلاثة وجب في هذه الحالة أن يضاف اسم الفاعل إلى ما يليه مما هو في أصله مفعول به للفعل ، ويترك الباقي منصوباً على حاله . وإن وجد فاعل ظاهر وجب تركه مرفوعاً (ولا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله إذا بقي اسم الفاعل محتفظاً باسمه وبمعناه سواء أكان فعله لازماً أم متعدياً ؛ (كما سيجيء في الحكم الثاني بالصفحة التالية ، والبيان في ص ٢٦٥) نحو : هذا مُعطى محتاجٌ أمس درهماً - وسُعلم حامداً أمس محموداً قادماً . والناصب لهذه المفعولات الباقية على حالها من النصب فعل محذوف يرشد إليه اسم الفاعل الحالي الذي لا يعمل . وأجاز بعض النحاة أن يكون الناصب هو اسم الفاعل المذكور ؛ لأنه اكتسب بالإضافة شبهةً بالمقرون « بآل » الموصولة ، والمقرون « بآل » هذه يعمل ، ولو لم يستوف الشروط - طبقاً لما تقدم - ؛ كما إذا كان بمعنى الماضي . وهذا رأى فيه تيسير ، يحسن الاقتصار عليه ؛ لبعده من التكلف . (وللحكم السابق تكملة هامة في هامش ص ٢٤٣) .

أنحك . فإن كان مفعول اسم الفاعل ضميراً متصلاً ، وجب جره بالإضافة^(١) نحو ؛ والدك مكرمك ، ولا يجوز إعرابه مفعولاً به إلا في رأى مرجوح .

(٢) عرفنا^(٢) أنه : لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه مع احتفاظه باسمه وبقائه اسم فاعل . لكن إن دل على الثبوت وقامت قرينة تدل على هذا من غير أن تتغير صيغته وصورته اللفظية الظاهرة ، صار صفة مشبهة يجرى عليه كل أحكامها - ومنها : أن يكون لازماً لا ينصب مفعولاً به أصيلاً ، وأن تجوز إضافته إلى فاعله^(٣) ، وهذا أحد الأحكام التي يختلف فيها اسم الفاعل العامل ، والمصدر العامل^(٤) .

(١) تطبيقاً لقاعدة وصل الضمير التي مرت تفصيلاتها في (ج ١ ص ١٨١ م ٢٠) . فإن كان الضمير معمولاً لوصف يعرب - غالباً - صلة « أل » وهذا الوصف للمثنى أو لجمع المذكر السالم وملحقتهما ؛ نحو : والدك المكرمك - أهلك المكرمك فالأحسن - عند حذف نون التثنية والجمع - اعتبار الضمير « مضافاً إليه » (كما سبق البيان في باب الإضافة ، ص ١٠) ونقلنا : أن بعض النحاة يجيز اعتبار الضمير مفعولاً به للوصف ، (وهو هناك اسم فاعل) ، والنون محذوفة للتخفيف لا للإضافة . ونقلنا إن الخير في الاقتصار على الإعراب الأول ؛ منعاً للإلباس والغموض المخافيان للغرض الأصيل من اللغة . كما قلنا إن هذه النون قد تحذف في حالات أخرى ، (عرضناها في ج ١ م ١١ ص ١٤٢ وتشمل حالة في باب « لا » النافية للجنس - ج ١ م ٥٦ هامش ص ٦٢٩ -) .

(٢) في هامش ص ٢٤٢ . والتفصيل في « د » من ص ٢٦٥ .

(٣) لهذا إيضاح وتفصيل هامان ، سجلناهما في هامش ص ٢٤٢ وفي ص ٢٦٥ .

(٤) قال شارح المفصل (ج ٦ ص ٦١) - بتصرف - الفرق بين المصدر العامل واسم الفاعل العامل من وجوه أشهرها خمسة :

« أولها » : أن « أل » في المصدر مقصورة على التعريف غالباً ، ولكنها في اسم الفاعل للتعريف ، وهي اسم وصول في الوقت نفسه . - وهذا رأى شارح المفصل ويخالفه آخرون (راجع ج ١ ص ٢٥١ م ٢٦ باب الموصول) .

« ثانيها » : أن المصدر العامل يضاف إلى فاعله حيناً ، وإلى مفعوله حيناً آخر ، ولكن اسم للفاعل لا يضاف لفاعله ، إلا إذا ترك اسمه ، وصار نوعاً من الصفة المشبهة - كما سبق ، في هامش ص ٢٤٢ .

« ثالثها » : أن المصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة . أما اسم الفاعل فلا يعمل إلا في الحال أو في المستقبل بشروط ، وقد يعمل في غيرهما ، ولكن بشروط أيضاً .

- طبقاً للتفصيل الذي سبق في إعماله ، ص ٢٤٦ .

« رابعها » : أن المصدر لا يتقدم عليه شيء من معمولاته . . . (إلا شبه الجملة ، بالإيضاح الذي -

(٣) جميع ما تقدم من الأحكام ، والشروط ، والتفصيلات الخاصة باسم للفاعل المفرد تسرى باطراد عليه إذا صار مثنى ^(١) لمذكر أو مؤنث ، أو جمعاً لمذكر أو مؤنث سالمين ، أو جمع تكسير . فلا فرق بين مفردة ومثناه وجمعه في شئ مما سبق ^(١) خاصاً بإعماله ، أو عدم إعماله ، مقترناً « بآل » أو غير مقترن بها .

* * *

صيغة المبالغة : (تكوينها ، والغرض منها) .

(٤) يجوز تحويل صيغة : « فاعل » - وهي صيغة : « اسم الفاعل » الأصلية من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف - إلى صيغة أخرى تفيد من الكثرة والمبالغة الصريحة في معنى فعلها الثلاثي الأصلي ما لا تفيد إفادة صريحة صيغة : « فاعل » ^(٢) السالفة ، مثال هذا أن نتحدث عن شخص يزرع الفاكهة ، فنقول : فلان زارعٌ فاكهةً . فإذا أردنا أن نبين في صراحة لاحتمال معها ، كثرة زراعته الفاكهة ، ونبالغ في وصفه بهذا المعنى - نقول : فلان زَرَّاعٌ فاكهةً - مثلاً - . فكلمة : « زَرَّاع » تفيد من كثرة زراعته ، ومن المبالغة في مزاولة الزراعة ما لا تفيد كلمة : « زارع » مع أن الكلمتين من فعل ثلاثي واحد ؛ هو : « زَرَعَ » وكلتاها تدلّ على أمرين ؛ معنى مجرد ؛ هو : « الزرع » وذات فعلته . ولكنهما تختلفان بعد ذلك في درجة الدلالة على المعنى المجرد ، (أى : في

= تقدم في رقم ٤ من ص ٢١٥) أما اسم الفاعل المقرون « بآل » فلا يتقدم عليه إلا شبه الجملة وأما غير المقرون بها فيجوز أن يتقدم عليه الجملة وغيره . (إلا في بعض حالات تجيء في ص ٢٦٣ - ١ -) . « خامسها » : أن اسم الفاعل يتحمل الضمير ؛ لأنه جار على فعله ، والفعل يتحمل الضمير ، أما المصدر الذي لا ينوب عن فعله فلا يتحمل الضمير ، والفاعل معه يكون ملاحظاً في النية ، مقدراً غير مستتر فيه . . . (ويرى بعض النحاة أنه مستتر فيه) .

هذا ملخص ما جاء في المرجع السالف بتصريف قليل يقتضيه التحقيق .

(١ و ١) وهذا إذا صح تشنيته وجمعه ؛ فهناك حالات يغلب عليه فيها أن يلتزم الإفراد والتنكير ، وقد أشرنا إلى بعضها في : « ب » من ص ٢٥٢ . (ومنها : أن يكون مبتدأ مستغنياً بمرفوعه عن الخبر ، على لوجه المشروح في ج ١ ص ٣٢٤ م ٢٣) .

(٢) لأن صيغة اسم الفاعل الأساسية مطلقة . (أى : لا تدل بذاتها على قلة أو كثرة) فهي صالحة للأمرين ، ما لم تقم قرينة تعين أحدهما دون الآخر - وقد سبق البيان الكامل في ص ٢٣٩ وفي هامشها - رقم ٤ - .

النحو الوافي - ثالث

مقدار قلته ، وكثرته ، وضعفه ، وقوته) ؛ فصيغة : « فاعل » التي هي وزن « اسم الفاعل » من الثلاثي ، لا تدل وحدها على شيء من ذلك إلا من طريق الاحتمال ، ولا تدل دلالة صريحة خالية من هذا الاحتمال ، على قوة ، ولا ضعف ، ولا كثرة ، ولا قلّة في المعنى المجرد ؛ فكلية « زارع » لا تدل بلفظها — بغير قرينة أخرى — على أكثر من ذات متصفة بأنها تفعل الزراعة . وليس في صيغة الكلمة دليل صريح على أن تلك الذات تفعل الزراعة قليلاً أو كثيراً ، بخلاف صيغة « فَعَّال » — مثلاً — فإنها تدل بنصها وصيغتها الصريحة على الكثرة والمبالغة في ذلك الفعل ، أي : في المعنى المجرد . ولهذا تسمى : « صيغة مبالغة » ومن ثَمَّ كان الذي يستخدم صيغة « فاعل » يرى إلى بيان أمرين : « المعنى المجرد مطلقاً ، وصاحبه » ، دون اهتمام ببيان درجة المعنى ؛ قوة وضعفًا ، وكثرة وقلة . بخلاف الذي يستخدم « صيغة المبالغة » . فإنه يقصد إلى الأمرين مزيداً عليهما بيان الدرجة (١) ، كثرة وقوة .

وما قيل في : « زارعٌ فاكهةٌ وزراعٌ فاكهةٌ » يقال في : ناظمٌ شعراً ، ونظامٌ شعراً — صانعٌ خيراً ، وصنّاعٌ خيراً — قائلٌ الصدق ، وقوّالٌ الصدق ، وهكذا يمكن تحويل صيغة « فاعل » الدالة على اسم الفاعل من الثلاثي المتصرف إلى صيغة : « فَعَّال » أو غيرها من الصيغ المعروفة باسم : « صيغ المبالغة »

وأشهر أوزانها خمسة قياسيةّة ؛ هي :

✓ « فَعَّال (٢) » ؛ نحو : ما أعظم الصديقَ إذا كان غير قوّالٍ سوءاً ، ولا فَعَّالٍ إساءةً ، وقول الشاعر :

وإني لقوّالٌ لذي البَثِّ (٣) مرحباً وأهلاً إذا ماجاء من غير مرصّد (٤)

✓ و « مِفْعَال (٥) » ؛ نحو : الطائر مِحْذَارٌ صائِدُهُ ، مِخْوَافٌ أعداءه .

(١) ولهذا لا تصاغ من مصدر فعل لا يقبل الزيادة والتفاوت ، طبقاً للبيان الذي في : « هـ » من ص ٢٦٩ وانظر الملاحظة الآتية في ص ٢٦٢ .

(٢) قد تكون صيغة : « فَعَّال » للنسب أحياناً ، طبقاً للبيان الآتي في « و » من ص ٢٦٩ .

(٣) الحزن . (٤) ميعاد .

(٥) هذه الصيغة مشتركة بين صيغ المبالغة واسم الآلة الذي سيجيء الكلام عليه في باب خاص ص ٣٢٣ م ١٠٧ فهي صيغة مشتركة في البابين . والتفريق بينهما يكون خاضعاً للقرائن .

و « فَعُول » ؛ نحو: البارُّ وَصُولُ أَهْلِهِ . وقول الشاعر يخاطب سيِّداً كريماً:

ضُرُوبٌ بِنَصْلِ السِّيفِ سُوقَ سِمَانِهَا^(١) إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرُ
وقول الآخر يفتخر:

إِذَا مَاتَ مِنَّا سَيِّدٌ قَامَ سَيِّدٌ قَعُولٌ^(٢) بَمَا قَالَ الْكَرَامُ فَعُولٌ^(٣)

ومثل:

ذَرِينِي ؛ فَإِنَّ الْبَخْلَ - يَا أُمَ مَالِكٍ - لَصَالِحٍ أَخْلَاقِ الرِّجَالِ سَرُوقُ
و « فَعِيل » ؛ نحو: أَقْدُرُ^(٤) من يكون سميعاً خيراً، نصيراً عدلاً^(٥)
وقول الشاعر:

فَتَاتَانِ : أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبَّهُ الْبَدْرَا
و « فَعِيل » ؛ نحو: يَسُوءُنَا أَنْ نَرَى جَاهِلًا مَزَقًا أَوْرَاقَتَهُ ، رَامِيًا بِهَا فِي
الطَّرِيقِ . وقول الشاعر:

حَذِرُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ ، وَآمِنُ مَا لَيْسَ يُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ
هذه هي الصيغة الخمس القياسية . وهناك بعض صيغ قليلة مقصورة على
السمع عند أكثر القدماء ؛ أشهرها من الفعل الماضي الثلاثي: « فَعِيل »^(٦) ،

(١) الضمير عائد على الإبل ونحوها بما يُعْقَرُ لِيُشَوَّى ، أو يطبخ فيؤكل .
(٢) كثير القول . (٣) كثير الفعل . (٤) أعظم .
(٥) متى تزداد التأنيث على صيغة « فعيل » ومتى لا تزداد ؟ لهذا بيان مفيد يجيء في ج ٤ - باب

« التأنيث » م ١٦٩ .

(٦) يخالف هذه الأكثرية في رأيها فريق آخر ، منهم : « ابن قتيبة » في كتابه : (أدب الكاتب ، باب : اختلاف الأبنية في الحرف الواحد ؛ لاختلاف المعاني) حيث يقول ما نصه : « (ما كان على « فَعِيل » فهو مكسور الأول ، لا يفتح منه شيء ، وهو لمن دأب منه الفعل ؛ نحو : رجل بيكثير ، كثير السكر - وخمير ، كثير الشرب الخمر ، وفخير كثير الفخر - وعشيق ، كثير العشق - وسكيت ، دائم السكوت - وضليل وصريع وظالم ، ومثل ذلك كثير . ولا يقال ذلك لمن فعل الشيء مرة أو مرتين حتى يكثر منه ، ويكون له عادة ...) » أهـ فهو يقرر أن صيغة : « فَعِيل » كثيرة في المبالغة ، وإذا ثبتت كثرتها كان القياس عليها جائزاً . وقد جعل المجمع اللغوي القاهري هذه الصيغة قياسية ، وليست مقصورة على السماع ، كما يرى النحاة الأقدمون . ونص قراره (كما جاء في الصفحة التاسعة ، من تقرير لجنة الأصول المرفوع إلى المؤتمر اللغوي الذي انعقد في آخريناير سنة ١٩٦٧ فوافق عليه) هو : « (في اللغة أنماظ على صيغة « فَعِيل » من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدى للدلالة على المبالغة . وكثرتها تسمح بالقول بقياسيتها ، ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي - لازماً أو متعدياً - لفظ على صيغة « فَعِيل » - بكسر الفاء وتشديد العين - لإفادة المبالغة) » . أهـ . وقد ذكر هذا القرار مرة أخرى ومعه بعض للبحوث والمذكرات العلمية التي اعتمد عليها المجمع ومؤتمره في ص ٣٤ من الكتاب الذي أصدره المجمع سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب في أصول اللغة » مشتملا على القرارات من دورة ٢٩ إلى ٣٤ .

و « مِفْعَل » ؛ نحو : إنه شَرِيب أهوال ، ومِسْعَر^(١) حروب . وفعلهما
لثلاثي ؛ شَرِب ، وسَعَرَ . ومن غير الثلاثي : دَرَاك - سَأَرَ - مِعْوَان^(٢) -
مِهْوَان - نَدِير - سَمِيع - زَهْوُوق . وأفعالها الشائعة : أَدْرَكَ - أَسَارَ (بمعنى :
تَرَكَ في الكأس بقية) أَعَانَ - أَهَانَ - أُنْذَرَ - أَسْمَعَ - أَزْهَقَ .

أحكامها : لصيغ المبالغة القياسية أحكام ، أهمّها :

١ - أنها لا تصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثي ، متصرف ، متعد ، ما عدا
صيغة : « فَعَعَال » فإنها تصاغ من مصدر الفعل الثلاثي اللازم^(٣) والمتعدي ؛
كقوله تعالى : (وَلَا تَطِيعُ كُلَّ حَلَآفٍ^(٤) مَهِينٍ^(٥)) ، هَمَّازٍ^(٦) ،
مَشَاءٌ^(٧) بِنَتْمِيمٍ^(٨) ، مَنَآعٍ^(٩) لِلْخَيْرِ ، مُعْتَدٍ أَثِيمٍ . . .) وقولهم :
فلان بَسَّامُ الشَّجَرِ ، ضَحَّكَ السَّنْ ، وقول الشاعر :

(١) مسعر الحرب : من يكثر إشعالها ، وإيقاد نيرانها .

(٢) ومنه قول شاعرهم :

وكنْ على الخير مِعْوَانًا لذي أَمَلٍ يرجو نذاك ؛ فإن الحرَّ مِعْوَانٌ
ومثله « مِتْلَف » (من أتلف) في قول أبي فِرَاس الحمداني :

وللوفر مِتْلَفٌ ، وللحمد جامع وللشر تَرَآك . وللخير فاعل

(٣) يرى بعض اللغويين أن المسموع كثير من صيغة « فَعَعَال » المشتقة من مصدر الفعل الثلاثي
اللازم للدلالة على المبالغة ؛ ولذا يجيز - لشدة الحاجة إليها - اشتقاقها من مصدر الثلاثي اللازم
أيضاً ، ومنه الآية التالية . وهو رأى حسن ارتضاه المجمع اللغوي ، وسجله في مجلته ج ٣
ص ١٤ ، ١٥ .

وفي المراجع اللغوية صيغ متنوعة مسموعة - غير صيغة « فَعَعَال » - لم تستوف شروط الصياغة ،
فيجب الوقوف فيها عند حد السماع . ومن أمثلتها « ضَحُوكٌ وَعَبُوسٌ » في قول شاعرهم :

ضحوك السنّ إن نطقوا بخير وعند الشر مطراق عبوس

فقد صاغ من الثلاثي اللازم كلمتي : « ضحوكٌ وعبوسٌ » مع أن فعليهما لازم ، كما صاغ كلمة
« مطراق » مع أن فعلها الشائع رباعي ؛ هو : أَطْرَقَ ، بمعنى : سكت ، ونظر إلى الأرض .

- وسيعاد البيت في ص ٢٦٦ . مناسبة هناك - . ومثل : « بَشُوشٌ » في قول عنترة :

ألقى صدور الخيل وهي عوابس وأنا ضحوك نحوها وبشوش

(٤) كثير الحلف . (٥) حقير دنيء .

(٦) كثير الهمز (أي : كثير الطعن والضرب ، والإيذاء . . .)

(٧ و ٨) كثير المشي بالنميمة (وهي : السعي بين الناس بالإفساد) .

(٩) كثير المنع . . .

وإني لَصَبَّارٌ على ما ينوبني وحسبك أن الله أثني على الصبر
ولست بنظَّارٍ إلى جانب الغنى إذا كانت العلياء في جانب الفقرِ

ب - وأنها لا تجرى على حركات مضارعها وسكناته ، بالرغم من اشتغالها على حروفه الأصلية ، ولهذا كانت محمولة، في عملها على اسم الفاعل لا على فعله

ح - وأنها - في غير الأمرين السالفين - خاضعة لجميع الأحكام التي يخضع لها اسم الفاعل بنوعيه المجرد من : « أل » ، والمقرون بها ، فلا اختلاف بينهما إلا في الأمرين المتقدمين ، وكذلك في شكل الصيغة ، وفي أن صيغة المبالغة بنصبها الصريح أكثر مبالغة ، وأقوى دلالة في معنى الفعل ^(١) من صيغة اسم الفاعل المطلقة ، وما عدا هذا فلا اختلاف بينهما في سريان الأحكام والشروط وسائر التفصيلات التي سبق الكلام عليها في اسم الفاعل ^(٢) . . .

(١) وهو المعنى المجرد .

(٢) في الأحكام المتعددة السابقة يقول ابن مالك أبياتاً نذكرها بترتيبها في « ألفيته » ، وإن لم نلتزم ترتيبه في عرض مسائلها ، وشرحها ؛ إذ اخترنا ترتيباً آخر يصل المسائل المرتبطة بعضها ببعض . قال في صيغ المبالغة :

فَعَالٌ ، أَوْ مِفْعَالٌ ، أَوْ فَعُولٌ في كثرةٍ عن « فَاعِلٍ » بديلُ
فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ وفي « فَعِيلٍ » قَلٌّ ذَا ، و « فَعِيلٍ »

يريد : أن . صيغة فَعَالٌ ، ومِفْعَالٌ ، وفَعُولٌ ، تغنى - عند إرادة الكثرة - عن صيغة « فاعل » وأنها تذكر من أجل ذلك بدلا من صيغة فاعل ، وكل واحد من هذه الألفاظ يستحق ما يستحقه « فاعل » من العمل عند استيفاء الشروط . ثم بين أن استعمال صيغتي : « فَعِيلٍ » و « فَعِيلٍ » قليل في المبالغة .

ثم انتقل إلى تسجيل قاعدة أخرى ؛ هي : أن اسم الفاعل - ومثله صيغ المبالغة - لا تتغير أحكامه إن كان غير مفرد ؛ فالأحكام السابقة كلها مطردة في المفرد وغير المفرد ، إلا بعض حالات وكلاهما سواء في الخضوع لتلك الأحكام والتفصيلات التي سبق بيانها عند الكلام على اسم الفاعل المفرد ، وشروط إعماله مقترناً وغير مقترن . . . إلى غير ذلك من سائر القواعد التي سلفت . قال في هذا :

وما سوى المفرد مثله جُعِلَ في الحُكْمِ والشروطِ . حيثما عمل
ثم تعرض لاسم الفاعل العامل النصب مصرحاً بجواز نصب مفعوله ، أو جره مضافاً إليه . فإن -

ملاحظة : ورد في المسموع الذي لا يقاس عليه بعض صيغ المبالغة خالياً من معنى : « المبالغة » ، مقتصرًا في دلالة المعنوية على المعنى المجرد الذي لا مبالغة فيه ؛ فهو يدل على ما يدل عليه اسم فاعله الخالي من تلك المبالغة المعنوية : مثل كلمة : « ظلوم » في قول الشاعر :

وكل جَمالٍ للزوال مآله وكل ظَلُومٍ سوف يُبالي بظالم

فإنها ليست للمبالغة ؛ إذ المقام هنا يقتضي أن يكون المراد من لفظ : « ظلوم » هو : « ظالم » ؛ وليس كثير الظلم ؛ لأن كلاً من الاثنين سياقي ظالماً . من غير أن يتوقف هذا اللقاء إلا على مجرد وقوع الظلم من أحدهما ، دون نظر لقلّة الظلم أو كثرتة (١) .

=نصب أكثر من مفعول جاز جر واحد ووجب نصب الباقي . قال :

وانصِبْ بِذِي الإِعمالِ تِلْوَها ، واخْفِضْ وَهُوَ لِنَصِبِ ما سِواه مُقْتَضِي (« ذى الإِعمال » : صاحب الإِعمال ، أى : المستوفى شروط العمل ، وهو اسم الفاعل . « تِلْوَها » تالياً - أى : المفعول به الذى يتلوها) .

وبين بعد ذلك أن تابع الاسم المجرور على الوجه السالف يجوز فيه الجر ، ويجوز فيه النصب : واجرُرْ أوانصِبْ تابع الذى انخَفَضَ كَمبتغى جاءَ ومالاَ من نَهَضَ والأصل : من نهض مبتغى جاءَ ومالا . فعطف كامة : « مالا » على كلمة : « جاء » المجرورة بالإضافة ، ولكنها منصوبة باعتبارها مفعولا به لاسم الفاعل في الأصل قبل الإضافة .

(١) ينطبق هذا على كلمة : « فخور » في قوله تعالى : (إن الله لا يحب من كان مختالا فخوراً .) « فليس المراد هنا كثرة الفخر لأن الله يكره صاحب الفخر مطلقاً ؛ بغير نظر إلى كثرة فخره أو قلته .

زيادة وتفصيل :

١ - إذا كان اسم الفاعل - ومثله صيغ المبالغة - مقرونًا « بأل » لم يجوز تقديم شيء من معمولاته عليه ، إلا شبه الجملة . لأن « أل » الداخلة عليه موصولة ، واسم الفاعل مع فاعله بمنزلة الصلة لها ؛ والصلة لا تتقدم هي ولا شيء منها ولا من معمولاتها على الموصول . إلا شبه الجملة ^(١) ؛ لأنه محل التساهل ؛ فيصح أن يقال : أنا لك المرافق ، ومعك الدائب ، أى : أنا المرافق لك - الدائب معك . . .

أما إن كان مجرداً منها فيجوز تقديم المعمول : مفعولاً كان أو غير مفعول ^(٢) إلا في بعض حالات ، فمثال التقديم الجائز : الحديقة - عطراً - فهأحة . والأصل : الحديقة فواحة عطراً .

ومن الحالات التي لا يجوز فيها التقديم أن يكون اسم الفاعل مجروراً بالإضافة ، أو بحرف جر أصلي ، نحو : يروقى رسم مصور طيوراً - ألا تغضب من معذب الحيوان ؟ فلا يجوز : يروقى - طيوراً - رسم مصور . ألا تغضب - الحيوان - من معذب ، بخلاف المجرور بحرف جر زائد . فيجوز أن يتقدم عليه معموله ؛ نحو : ما العزيز - الهوان - بقابل . والأصل : ما العزيز بقابل الهوان .

وأجاز قوم تقديم المعمول إن كان اسم الفاعل : « مضافاً إليه » ، و « المضاف » كلمة : غَيْر « أو : « حق » ، أو : « جيد » ، أو : مثل ، أو : أول ، نحو : (المنافق - الوعد - غير منجز) . (هذا - الأعداء - حق قاهر ، أو : جيد قاهر) ، والأصل : المنافق غير منجز الوعد . هذا حق قاهر الأعداء ، أو : جيد قاهر الأعداء . (شاعرنا دراً مثل ناظم) ، (العرب ضيفاً أول ناصر) . وهذا الرأي حسن ؛ لما فيه من تيسير وأحسن منه براعة استخدامه في أنسب الأساليب له ، وأليق المواقف .

(١) راجع ج ١ ص ٢٧٦ م ٢٧ وسبقت الإشارة للسبب في رقم ١ من هامش ٢١٦ .

(٢) راجع هامش ص ٢٥٦ الوجه الرابع .

.....
.....

و يجوز أيضاً تقديم معموله على مبتدأ يكون اسم الفاعل خبراً له ، نحو :
الضيوف أنت مصافح . والأصل : أنت مصافح الضيوف .

ب - يجوز إعمال اسم الفاعل - أحياناً - وهو محذوف ، مثل : أعلياً
أنت مساعدُه ؟ فقد اشتغل اسم الفاعل المذكور بضمير الاسم السابق ،
واستغنى بنصبه عن نصب الاسم السابق : فلم يبق إلا أن يكون الناصب للاسم
السابق عاملاً آخر ، محذوفاً ، يفسره المذكور على الوجه المعروف في باب :
« الاشتغال » ^(١) والتقدير : أمساعدٌ عليّاً أنت مساعده ؟ . ومثله أيضاً : أعلياً
أنت مساعدٌ أخاه ، والتقدير : أمساعدٌ عليّاً أنت مساعد أخاه . ومثله في
كل ما سبق صيغ المبالغة .

ح - عرفنا أن اسم الفاعل يدل - غالباً - هو وصيغ المبالغة ، على
الحدوث وعدم الدوام ، وعرفنا طريقة صوغه . . .
لكن قد يراد منه النص على الثبوت والدوام مع قيام قرينة تدل على هذا ،
فيصير صفة مشبهة ^(٢) ؛ ويسمى باسمها - بالرغم من بقائه على صورته الأصلية ^(٣) ؛
ويجوز عليه أحكام الصفة المشبهة ؛ فيجوز في السببي ^(٤) بعده إن كان معرفة :

(١) في هذا المثال - وأشباهه - نجد الاسم السابق منصوباً مع أن الضمير الراجع إليه مجرور .
لكنه مجرور في حكم المنصوب . لأن كلمة : « مساعد » في حكم الفعل ، وتنوينها ملحوظ وإن لم يكن
ملفوظاً ؛ فالضمير هنا كالضمير في مثل : أعلياً مررت به - مجرور وهو في الحكم منصوب . كما
سبق في باب الاشتغال ج ١ . (راجع شرح المفصل ج ٦ ص ٦٩) .

(٢) سيجيء في ص ٢٨١ م ١٠٤ باب خاص بها يتضمن تعريفها ، وتفصيل أحكامها ،
والتغير في دلالة اسم الفاعل والصنمة المشبهة .

(٣) كما سبق في ص ٢٤٣ و ٢٥٦ ويحيى في ص ٢٩٢ .

(٤) لا بد لكل اسم مشتق عامل ، من صاحب يقوم به معنى المشتق ، مثل : محمد عالم -
على محسن ، الجو معتدل - فالكلمات : محمد - على - الجو - هي الصاحب الأصل الذي قام به
معنى المشتق قياماً مباشراً . تتصلاً بذاته ، وقد يقوم المعنى بشيء آخر يتصل بالصاحب الأصل بنوع
اتصال ، ويرتبط به من بعض النواحي ، كأن نقول : محمد عالم أبوه - على محسن أخوه - الجو
معتدل حرارته ، فالأب والأخ والحرارة . . . ، ليست الصاحب الأصل للوصف المشتق ؛
ولمّا ترتبط معه برابط يجمع بينهما ؛ كالأبوة ، والأخوة ، والتبعية في أمـر ما . هذا الرابط يسمى :
« السببي » . ولا بد فيه من ضمير يعود على الأصل . وقد تقوم « أل » خلفاً عن الضمير في مذهب =

الرفع والنصب والجر ، نحو : هذا عابد طائع ، مرتفع الجبهة ، طاهر القلب ،
 ناصع صمحة ؛ فيجوز في السببي هنا ، (وهو : الجبهة - القلب - صفحة)
 الرفع على أنه فاعل للصفة المشبهة . والجر على اعتباره مضافاً إليه ، والنصب
 على أنه شبيه بالمفعول به وليس مفعولاً به ^(١)

فإن كان السببي نكرة - جاز نصبه على أنه تمييز ، أو على أنه شبيه بالمفعول
 به . ومقتضى ما سبق أن السببي المعرفة والنكرة يجوز فيه دائماً الرفع على الفاعلية ،
 والجر على الإضافة ^(٢) ؛ كما يجوز فيه النصب أيضاً ؛ ولكن المنصوب في حالة
 التعريف يعرب شبيهاً بالمفعول به ، وفي حالة التنكير يعرب شبيهاً بالمفعول به ،
 أو : تمييزاً .

د - لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه (سواء أكان فعله ثلاثياً أم
 غير ثلاثي ، لازماً أم متعدياً) . إلا إذا أريد منه الثبوت والدوام ، وقامت القرينة
 على هذا ؛ فيصير صفة مشبهة ، تجرى عليه كل أحكامها ، ومنها : أن يحكم
 عليه باللزوم فلا ينصب المفعول به الأصيل ولو كان فعله متعدياً ، وهذا على
 حسب البيان المشروح فيما سبق ^(٣) وفيما يلي :

= الكوفيين - كما سيجيء في ص ٢٦٨ وفي رقم ٤ من هامش ص ٢٧٧ وفي رقم ٢ من هامش ص ٣١٠ -
 وقد اشترطوا وجوب السببية في مرفوع اسم الفاعل إذا جرى اسم للفاعل على موصوف ؛ نحو :
 الرجل صادق أبوه ، - كما سيجيء في هامش ص ٣١٠ . -

(١) لأن « الصفة المشبهة » الأصيلية - كما سبق البيان في هامش ص ٢٤٢ - كفعلها
 لا تنصب المفعول به ، لأنها تصاغ من مصدر فعل ثلاثي لازم . فلما كان السببي بعدها منصوباً ،
 ولا يصلح لإدخاله تحت نوع آخر من المنصوبات - أعربوه « شبيهاً بالمفعول به » إن كان معرفة ،
 ولم يعربوه مفعولاً به ؛ لأن المفعول به لا بد أن يقع عليه أثر فعل الفاعل ، وهذا لا يقع عليه أثر
 الصفة المشبهة ، وهي بمنزلة الفعل في هذه الحالة . ومن ثم لم يحملوه في التسمية على المفعول به الذي
 ينصبه اسم الفاعل مع أن الصفة المشبهة إنما سميت باسمها لشبهها اسم الفاعل في كثير من الأمور ،
 (وسيجيء بيان واف عن هذا كله في بابها) . أما إن كان نكرة فيجوز نصبه على التشبيه بالمفعول
 به ، أو على التمييز .

(٢) بشرط خلو المضاف مما يعارض الإضافة ؛ كالتنوين . ؟ .

(٣) في هامش ص ٢٤٢ .

.

اسم الفاعل المضاف لفاعله بقصد النص على الثبوت والدوام بقريئة ،
 فيترك الحدوث ، وينتقل إلى معنى الصفة المشبهة - ثلاثة أنواع (وكذا صيغة
 المبالغة ، وهذه لا تصاغ إلا من الثلاثي) .

أولها : نوع مأخوذ من الفعل اللازم - الثلاثي وغير الثلاثي - مثل :
 عال وشامخ . . في نحو : هذا على القامة ، شامخ الأنف (وفعلهما :
 عَلَاً - شَمَخَ) . ومثل « تائب » في قول الشاعر :

تباركت ؛ إني من عذابك خائفٌ وإني إليكم تائبُ النفسِ باخع^(١)
 (والفعل : تاب) وقول الآخر بمدح :

ضحك السنّ إن نطقوا بخير وعند الشرّ مطراق عبوس . . .^(٢)
 ولا يكاد يوجد خلاف في جواز انتقال هذا النوع من حالة الحدوث إلى معنى
 الصفة المشبهة .

ثانيها : نوع مأخوذ من فعل متعد لمفعول به واحد : والراجع في هذا
 النوع جواز انتقاله إلى معنى الصفة المشبهة ، بشرط أن يكون اللبس مأموناً ؛
 (وهو : التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول به) . فإذا لم يؤمن اللبس
 لم تجز الإضافة ؛ كقولهم : فلانٌ راحمُ الأبناء ، نافع الأعوان ، يريدون :
 أن أبنائه راحمون وأعوانه نافعون . فإذا كان المقام مقام مدح الأبناء والأعوان -
 جاز ؛ للدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل ؛ كصدورها ممن يتردّ على قول
 القائل : (ليس أبنائه فلان بمفطورين على الرحمة ، ولا أعوانه بمطبوعين على النفع) ،
 أو ممن يتردّ على قول القائل : (أبنائه فلان قساة ، وأعوانه ضارون ، بسجيّتهم . . .)
 ففي هذا المثال وأشباهه مما يحذف فيه المفعول به ويؤمن فيه اللبس لقريئة لفظية ،
 أو : معنوية ، يجوز في السببي - ككلمة : « الأبناء » وكلمة : « الأعوان » -
 إما الرفع ؛ على أنه فاعل للصفة المشبهة (وهي : راحم - نافع) ، وإما النصب

(١) قاتل لها حزناً .

(٢) والفعل : (أطرق - عبّس) وقد سبق هذا البيت في رقم ٣ من هامش ص ٢٦٠ لمناسبة

على أنه شبيه بالمفعول به ، ولا يصلح تمييزاً إن كان معرفة ، كما في المثال . وإما
الجر ، على أنه مضاف إليه . وهذه الأوجه الإعرابية الثلاثة هي التي تجرى على
معمول الصفة المشبهة الأصلية^(١) ، كالتى فى مثل : (فلان جميل الوجه ، حسن
الهيئة ، حلوا الحديث) ومن أمثلة هذا النوع :

ما الراحمُ القلبِ ظلاماً وإن ظلماً ولا الكريمُ بمنّاع وإن حُرماً

وفى هذا النوع من الإضافة إلى المرفوع يكثر حذف المفعول به ، الذى
كان معمولاً لاسم الفاعل قبل إضافته لفاعله ، وقبل أن يصير بهذه الإضافة
صفة مشبهة . ويصح ذكر هذا المفعول به فى رأى الراجح — مع إعرابه « شبيهاً
بالمفعول به » ، لا مفعولاً به أصيلاً ، مثل : « (فلان راحمُ الأبناء الناسَ ، ونافعُ
الأعوان أفراداً كثيرة) . فكلمتا : « الناس » و « أفراداً » شبيهتان بالمفعول به .
ولاداعى لمنع هذا الشبيه المنصوب من ذكره وظهوره فى الجملة ، بزعم أن
منصوب الصفة المشبهة — إذا كان شبيهاً بالمفعول به — لا يزيد على واحد كما
قرره النحاة . وقرارهم حق ؛ فننصوبها الشبيه بالمفعول به لا يزيد على واحد .
والذى فى المثال السابق — ونظائره — لم يزد على واحد . ولكن المانعين يتوهمون أن
الواحد يشمل « المضاف إليه » بعد الصفة المشبهة ؛ لأن هذا « المضاف إليه » يجوز
نصبه على التشبيه بالمفعول به قبل إضافته^(٢) ، فاعتبروه بمنزلة « الشبيه بالمفعول به » .
برغم أنه : « مضاف إليه » مجرور ، وبَسَوْا على هذا عدم صحة المنصوب

(١) لا يقال فى هذا النوع : إن فعله متعمد فى أصله ؛ فكيف يصح تحويله إلى صفة مشبهة ،
وهى لا تصاغ إلا من الثلاثى اللازم كما سبق ؟

فقد أجابوا أن المراد باللزوم إما اللزوم : « الأصل » (بأن يكون الفعل موضوعاً فى أصله لازماً)
وإما اللزوم : « التنزيل ، أو : الحكى » (بأن يحذف مفعول الفعل المتعمد حذفاً غالباً فى بعض
حالاته كالتى هنا) وإما اللزوم : « التحويل » (بأن يكون الفعل متعمداً ولكنه يحول إلى صيغة
« فَعَلْ » — بضم العين ، وهى صيغة لازمة — ؛ لفرض معين ، كالمذح ، أو الذم) ونتيجة الثلاثة واحدة ؛
هى أن التعمد غير معتبر هنا . فلا تنصب الصفة المشبهة بالمفعول به الأصيل كما ينصبه فعلها حين
تكون منقولة عن اسم الفاعل ، ولكنها قد تنصب على « أنه شبيه بالمفعول به » ، وليس مفعولاً به —

(كما سبق الإيضاح فى هامش ص ٢٤٢ ، وستجىء إشارة هنا ، وفى رقم ٤ من هامش ص ٣٠٦)

(٢) انظر رقم ٣ و ٤ من ص ٣١٤ .

الآخر معه ؛ لئلا يزيد منصوب الصفة المشبهة على واحد إذا كان شبيهاً بالمفعول به .

قال « الصبان » في هذا الموضع^(١) : لا داعي للأخذ بالوهم السابق ، ولا بما يترتب عليه ، فالصحيح عنده في هذه الصورة وأشباهها جواز الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المنصوب الواحد بعده ، والذي يعرّب « شبيهها بالمفعول به » وفي رأيه تيسير ، واستبعاد لشرط أن يكون الفعل محذوف المفعول به — كما اشترطه بعضهم — .

ثالثها : نوع مأخوذ من فعل متعدّد لمفعولين ، أو ثلاثة : نحو : (أنا طان رفيقاً أقادماً ، ومُخَبَّرُ الأصدقاء السرورَ شاملاً بقدمه) . ولا يكاد يوجد كبير خلاف في منع انتقال هذا النوع إلى معنى الصفة المشبهة من طريق إضافته لفاعله ؛ لأن الوصف ينصب مفعولين أو أكثر كفعله ، ومنصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد على الوجه الذي أوضحناه في النوع السالف . . . هذا ، ولأكثر النحاة فلسفة خيالية فيما تقدم ؛ فهم يقولون^(٢) : إن إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه تتم على الصورة السابقة في ثلاث مراحل مرتبة^(٣) :

أولها : تحويل الإسناد عن المرفوع إلى ضمير الموصوف .

وثانيها : نصب المرفوع بعد ذلك على التشبيه بالمفعول به .

وثالثها : جره على الإضافة .

ففي مثل : الطبيب رائف القلب ، يكون الأصل : الطبيب رائف قلبه ؛ — برفع كلمة : « قلب » — ثم يتحول الإسناد عن المرفوع السببي ، وينتقل إلى الضمير المضاف إليه ؛ وهو : « الهاء » ويستتر هذا الضمير في الوصف : « رائف » ، ويعوّض منه « أل » في رأى الكوفيين^(٤) ، وينصب المرفوع الذي تحول عنه الإسناد ؛ لأنه صار بعد تحويل الإسناد عنه أشبه بالفضلة ؛

(١) آخر باب : إعمال اسم الفاعل .

(٢) كما سيجيء في « ب » ص ٣١٥ في الصفة المشبهة .

(٣) والضمير في هذه المراحل قد يشابه الصورة الآتية في ص ٣١٠ ، وقد يمتنع به في هذه

المراحل ، طبقاً لما سيجيء في ص ٣٠٥ .

(٤) كما سلف في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ ، وكما يجيء ، في رقم ٤ من هامش ص ٢٧٧ .

بسبب استغناء الوصف عنه بضمير الموصوف ؛ فينصب مثلها ، ويصير : « الطبيب رائف القلب » . ثم يجر بالإضافة ؛ فراراً من القبح البادى فى إجراء الوصف اللازم أو ما يشبهه مجرى المتعدى . (والمراد بما يشبهه ^(١) : الوصف المتعدى لمفعول واحد ، ومفعوله محذوف) . فيصير : « الطبيب رائف القلب » .

ويقولون فى تعليل هذه المراحل الثلاث ^(٢) المتخيلة : إنه لا يصح إضافة الوصف لمرفوعه مباشرة ؛ لأنه عينه فى المعنى ؛ فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه ^(٣) ، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه ، فلم يبق طريق إلى إضافته لمرفوعه إلا ذلك الطريق الذى وضحنا مراحله . ويستدلون على الإضافة بكثير من الأمثلة المأثورة تؤيد ^(٤) رأيهم .

وكل هذا كلام افتراضى ؛ لا تعرفه طوائف العرب ؛ أصحاب اللغة ، ورجعها الأول الصحيح . فإغفاله خير . وإن يترتب عليه ضرر .

هـ — لا تجيء « صيغ المبالغة » إلا من مصدر فعل قابل للزيادة ، فلا يقال : مَوَات ولا قَتَالَ ، فى شخص مات أو قُتِل ، إذ لا تفاوت فى الموت والقتل .

و — سيجىء ^(٥) أنه كثر فى الأساليب الفصيحة المسموعة استعمال صيغة : « فَعَال » للدلالة على « النسب » — بدلاً من يائه — وكثر هذا فى الحِرَاف ؛ فقالوا : حدّاد لمن حرفته « الحدادة » ، ونجّار لمن حرفته « النجارة » . . وكذا : لبّان ، ويقال ، وعطّار . ونحوها من كل منسوب إلى صناعة . والأحسن الأخذ بالرأى القائل بقياس هذا فى النسب إلى الحِرَاف ، لأن الكثرة الواردة منه تكفى للقياس عليه .

(١) انظر هامش ص ٢٦٧ .

(٢) أشرنا فى آخر الهامش السالف إلى أن بعض هذه المراحل قد يمتنع ؛ طبقاً لما سيجىء فى

ص ٣٠٥ .

(٣) وهذه حجة ضعيفة بعد ما تقدم فى ص ٤٠ وما بعدها من جواز هذه الإضافة .

(٤) سنعرض بعضها فى ص ٢٨٥ ونزيد الأمر وضوحاً عند الكلام عليه فى الصفة المشبهة

ص ٢٩٤ .

(٥) فى ج ٤ باب : « النسب » م ١٧٩ « ح » من ص ٦٨٤ .

.....

وجعلوا من استعمالها في النسب قوله تعالى : (وَمَارِبُّكَ بِظِلَالٍ لِلْعَبِيدِ) أى : بمنسوب إلى الظلم ، وحجتهم أن صيغة « فعَال » هنا لو كانت للمبالغة وليست للنسب لكان النفي منصّباً على المبالغة وحدها ؛ فيكون المعنى : وما ربك بكثير الظلم ؛ فالمنفى هو الكثرة وحدها دون الظلم الذى ليس كثيراً . وهذا معنى فاسد ؛ لأن الله لا يظلم مطلقاً ، لا كثيراً ولا قليلاً .

المسألة ١٠٣ :

اسم المفعول .

تعريفه :

اسم مشتق^(١) ، يدل على معنى مجرد ، غير دائم^(٢) ، وعلى الذى وقع عليه هذا المعنى . فلا بد أن يدل على الأمرين معاً^(٣) ، (وهما : المعنى المجرد ، وصاحبه الذى وقع عليه) . مثل كلمة : « محفوظ » ، و : « مصروع » فى قولهم : العادل محفوظ برعاية ربه ، والباغى مصروع بجناية بغيه . « فمحفوظ » تدل على الأمرين ؛ المعنى المجرد ، (أى : الحفظ) والذات التى وقع عليها الحفظ وكذلك « مصروع » تدل على الأمرين أيضاً ؛ المعنى المجرد ؛ (أى : الصرع) ، والذات التى وقع عليها . ومثل هذا يقال فى كلمة : « منسوب » من قول الشاعر :

لا تَلُمُ المرءَ على فعلِهِ وَأَنْتَ منسوبٌ إلى مثله^(٤)
وهكذا

ودلالته على الأمرين السالفين مقصورة على الحدوث - أى على : الحال - فهى لا تمتد إلى الماضى ، ولا إلى المستقبل ، ولا تفيد الدوام إلا بقريضة فى كل صورة . صوغه^(٥) :

١ - يصاغ قياساً على وزن : « مفعول » من مصدر الماضى الثلاثى

(١) فى ص ١٨٢ بيان مفصل عن أصل المشتقات .

(٢) أى : لا يلزم صاحبه . وسيجىء أيضاً أن هذا المعنى المجرد يفيد الحدوث ، فلا يمتد إلى الماضى ولا إلى المستقبل إلا بقريضة .

(٣) يمكن استجلاء المراد من بعض ألفاظ التعريف على ضوء ما سبق فى تعريف اسم الفاعل ص ٢٣٨ .

(٤) وبعد هذا البيت :

من ذمّ شيئاً وأتى مثلهُ فإنما يُزرى على عقلِهِ

(٥) أشرنا فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣٩ إلى أن ابن مالك وضع فى « ألفيته » بابين ؛ أحدهما =

المتصرف^(١)؛ مثل : « محفوظ » من « حَفِظَ » و « مصروع » من « صَرَعَ »
و « منسوب » من « نَسَبَ » ، و « معلوم » من « عَلِمَ » ، و « مجهول » من « جَهِلَ »
و « معروف » ، من « عَرَفَ » . ومثل « محمود » ، من حميد في قول الشاعر :

لعلَّ عَتَبَكَ محمودٌ عواقبُهُ وربما صَحَّتْ الأجسامُ بالعللِ

ب - ويصاغ قياساً من مصدر الماضي غير الثلاثي بالإتيان بمضارعه
وقلب أوله ميماً مضمومة مع فتح ما قبل الآخر .

فللوصول إلى اسم المفعول من : « سَارَعَ » نجى بمضارعه : « يسارع » ،
ثم ندخل عليه التَّغْيِيرَ السَّالِفَ ، فيكون اسم المفعول : « مُسَارِع » ، نحو :
الخير مسارعٌ إليك . واسم المفعول من : « هَدَّمَ » هو : مهْدَمٌ ، نحو :
عمرحُ البغي مهْدَمٌ ، واسم المفعول من : « أَوْجَعَ » هو : مُوجَعٌ ؛ كما في قول
الشاعر^(٢) الكهل الوفي :

خُلِقْتُ أَلُوفاً ؛ لو رجعتُ إلى الصُّبَا لفارقتُ شَيْبَى مَوْجَعِ القلبِ ، باكياً

وهكذا : استخرج - يستخرج - مستخرج ، نحو : المستخرج من
النَّفْطِ في بلادنا يكفي حاجتنا . ومثل : « مَنْزَهَةٌ » و « مَكْرَمَةٌ » في قول أبي تمام
في وصف قصائده :

مَنْزَهَةٌ عَنِ السَّرِقِ الْمَوْرِي^(٣) مَكْرَمَةٌ عَنِ الْمَعْنَى الْمَعَادِ

* * *

= عنوانه : « إعمال اسم الفاعل » ولكنه ضمنه إعمال اسم الفاعل واسم المفعول معاً ، فهو باب ينحاوي
على إعمالهما . وقد مر شرح أبياته في مناسباتها الخاصة ابتداء من ص ٢٤٩ ، وثانيتها عنوانه :
« أبنية أسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والصفات المشبهة بها » وسيجيء شرح أبياته في مناسباتها ابتداء من
هامش ص ٢٨٩ . وفصل بين البابين بآخر عنوانه : « أبنية المصادر » وقد ارتضى هذا الترتيب لحكمة
رآها ، قد تكون - كما يقول بعض النحاة - الرغبة في موالاة مواضع الإعمال للمصدر وللمشتقات ،
حتى إذا فرغ من الكلام على شئون الإعمال لهذه العوامل الاسمية التي بينها كثير من الترابط والتشابه -
انتقل إلى الكلام على أبنيتها وصيغها . وقد سبق أن أشرنا أننا لا نرتضى هذا الترتيب ؛ لما فيه من توزيع
الأحكام والصيغ على بابين مستقلين ومنفصلين عن الإعمال ؛ إذ الأنسب تعريف كل عامل مع ذكر
صيغه وأحكامه في باب واحد .

(١) أما الماضي الجامد فليس له مصدر ، ولا اسم مفعول ، ولا اسم فاعل ، ولا صفة مشبهة ،

(٢) هو : المتنبي .

ولا غيرها من المشتقات . . .

(٣) السرق الموري : السرقة التي يخفيها السارق .

زيادة وتفصيل :

ا - فتح الحرف الذى قبل الآخر قد يكون ظاهراً كالأمثلة السالفة ، وقد يكون مقدراً ؛ مثل : مُسْتَعَان - مُنْقَاد .. أصلهما : مُسْتَعَوْن - مُنْقَوَد .. قلبت الواو ألفاً بعد فتح ما قبلها بنقل حركتها إليه ؛ تطبيقاً لقاعدة صرفية^(١) .

ب - إذا كان اسم المفعول مؤنثاً وجب زيادة تاء التأنيث فى آخره ؛ كما فى آخر : (مُنْزَهَةٌ ، ومُكْرَمَةٌ) من بيت أبى تمام السابق .

ح - قد وردت صيغ سماعية تؤدى ما يؤديه اسم المفعول المصنوع من مصدر الثلاثى وليست على وزنه ؛ فهى نائبة عن صيغة « مفعول » فى الدلالة على الذات والمعنى . ومن تلك الصيغ : « فَعِيل » ، بمعنى : مفعول ؛ نحو : كَحِيل : بمعنى : مكحول . و « فِعْل » ، كذَبَح : بمعنى مذبوح . و « فَعَلَّ » كَقَنَصَ ، بمعنى : مقنوص . و « فَعَّلَ » ؛ كَعُرِفَ ، ومُضْغَعٌ ، وأَكَلَ ، بمعنى : مغروفة ، وممضوغة ومأكولة . . . وهذه الصيغ وأمثالها غير مقبسة . لكن هل تعمل عمل اسم المفعول كما تؤدى معناه ؟ الأحسن الأخذ بالرأى القائل : إنها تعمل عمله - بشروطه - فترفع نائب فاعل حتماً ، وقد تنصب مفعولاً به - أو أكثر - إن كان فعلها المبني للمجهول كذلك ؛ فحكمها حكم المبني للمجهول . وفى هذا الرأى توسعة لمن شاء اتباعه^(٢) .

غير أن حكماً سيجىء^(٣) لا يسرى عليها ؛ هو أن اسم المفعول يجوز أن يضاف لمرفوعه بشرط أن تكون صيغته أصلية^(٤) ، فإن كانت نائبة عن

(١) فى باب : « الإعلال والإبدال » - ج ٤ - .

(٢) سيجىء كلام ابن مالك على صياغة : « اسم المفعول » ، وعلى صيغة : « فَعِيل » فى الباب الذى خصه بأبنية المشتقات - هامش ص ٢٨٩ وما بعدها .

(٣) فى ص ٢٧٥ .

(٤) هى التى تكون من الثلاثى على وزن : « مفعول » ، ومن غير الثلاثى على وزن المضارع بعد إبدال أوله ميماً مضمومة مع فتح الحرف الذى قبل الآخر . أما غير الأصلية . فقد أوضحناها فى هـ ج هـ هنا .

.....

الأصلية - كفعّل ؛ بمعنى : مفعول ، وغيرها مما سبق - فلا تضاف
 لمرفوعها .

د - سبقت الإشارة^(١) إلى أنه وردت صيغ مسموعة على وزن :
 « مفعول » ، ولكن معناها هو معنى المصدر ؛ فهي في حقيقة أمرها مصادر
 سماعية على وزن المفعول ، منها : معقول - مجلود - مفتون - ميسور - معسور .
 أى : عقل - جلد - فتنة ؛ بمعنى : خبيرة - يسر (سهل) - عسر
 (ضد : سهل) ومن كلامهم « فلان لا معقول له ولا مجلود » . وقد سبق شرح هذا
 وشرح بقية الكلمات الأخرى في ص ١٩٨ وأوضحنا رأى سيبويه هناك .

(١) في ص ١٩٨ تحت عنوان : ملاحظة .

إعماله :

يجرى على اسم المفعول كل ما يجرى على اسم الفاعل من الاقتران « بأل » وعدم الاقتران بها ، ومن الشروط اللازمة لعمله

فإن كان مقرونًا « بأل » عمِلَ مطلقًا ، (بغير اشتراط شيء) . وإن لم يكن مقترنًا بها وجب تحقق كل الشروط التي سبقت لإعمال اسم الفاعل ^(١) ، وفي مقدمتها : الاعتماد ، وعدم التصغير ، وأن يكون بمعنى الحال ، أو الاستقبال أو الاستمرار التجددي فإذا استوفى شروط الإعمال كلها عمِلَ مايعمله مضارعه المبني للمجهول ؛ فيحتاج - وجوبًا - لنائب فاعل مثله : ويكتفى بنائب فاعله إن كان مضارعه مكتملًا بنائب الفاعل ^(٢) . نحو : يُسَاعِدُ القويُّ زميله - يُسَاعِدُ الزميلُ - هل القويُّ مساعِدُ زميله ؟ ولما سبق يمكن أن يحلَّ محلَّ اسم المفعول مضارع بمعناه مبني للمجهول .

وإذا كان مضارعه ناصبًا مفعولين ثم حذف فاعله فإن أحد المفعولين ينوب عنه ، ويصير مرفوعًا مثله ، ويبقى المفعول الآخر على حاله منصوبًا ، وكذلك اسم المفعول ؛ نحو : يَظُنُّ الرجلُ العومَ نافعًا - يَظُنُّ العومُ نافعًا - هل المظنونُ العومُ نافعًا ؟

وإن كان فعله متعديًا لثلاثة ثم حذف فاعله وناب أحد المفعولات عنه صار مرفوعًا مثله . ووجب نصب ما عداه ؛ وكذلك الشأن في اسم المفعول ؛ نحو : تُخَبِّرُ المُرَاصِدُ الطيارين الجوَّ هادئًا - يُخَبِّرُ الطيارون الجوَّ هادئًا - هل المخبرُ الطيارون الجوَّ هادئًا ؟ .

ويجوز - بقليل - في الأحوال السابقة كلها أن يضاف اسم المفعول إلى نائب فاعله الظاهر ؛ بشرط أن تكون صيغة اسم المفعول أصلية ^(٣) فيصير نائب الفاعل مضافًا إليه ، مجرور اللفظ ، ولكنه مرفوع المحل ؛ مراعاة

(١) ص ٢٤٦ وما بعدها ، وفي « ب » من ص ٢٥٤ .

(٢) وهذا يتحقق حين يكون المضارع من الأفعال التي تنصب مفعولا به واحداً قبل بنائه للمجهول ، وقد حذف فاعله ، وقام المفعول به الواحد مقامه ، وناب عنه ؛ وصار مرفوعاً ، ولم يبق ، في الكلام مفعول به آخر .

(٣) شرحنا الأصلية في رقم ٤ من هامش ص ٢٧٣ ، وغير الأصلية في « ح » من تلك الصفحة .

لأصله^(١) ؛ نحو : إن القوى مُسَاعِدُ الزميلِ ، هل يَشِيعُ مَظْنُونُ العومِ نافعاً ؟
 أمْخَبَّرُ الطيارينَ الجوَّ هادئاً ؟ . فإن لم تكن صيغته أصلية امتنع أن يضاف
 لمرفوعه . وإذا جاء تابع لهذا المضاف إليه جاز جره مراعاة للفظ المضاف
 إليه ، أو رفعه ؛ مراعاة لأصله ؛ نحو : إن القوى مُسَاعِدُ الزميلِ والزميلةُ — هل
 يشيع مَظْنُونُ العومِ البارِعُ نافعاً ؟ — أسْخَبَّرُ الطيارينَ المسافرين — أو المسافرين —
 الجوَّ هادئاً ؟ بجر التابع أو رفعه في كل ذلك وأشباهه .

ما سبق حين يكون مضارعه متعديًّا . فإن كان لازماً قد حذف فاعله وناب
 عنه شيء آخر غير المفعول به ؛ كالظرف ، أو الجار مع مجروره أو المصدر ...
 فإن اسم المفعول يكون لازماً أيضاً ، ويحتاج لنائب فاعل من هذه الأشياء
 الصالحة للنياحة عند عدم وجود المفعول به ، نحو : (اعتكف المريض في الغرفة ،
 يُعْتَكِفُ في الغرفة ، هل الغرفة مُعْتَكَفٌ فيها ؟) — (اتسع المجالُ أمامَ
 المخلص — يُتَسَّعُ أمامَ المخلص — هل المُتَسَّعُ أمامَ المخلص)^(٢)

هذا ، واسم المفعول حين يضاف بقلة إلى مرفوعه — نحو : الغرفة مفتوحةُ
 النوافذِ ، وقول المتنبي — وقد سبق — :

خُلِيتِ أُلُوفاً ، لو رجعت إلى الصُّبا لفارقت شيبى مُوجِعَ القلبِ ، باكبيا
 والأصل : مفتوحةُ نوافذُها — موجِعُ قلبي) — يظل مع إضافته لمرفوعه دالاً

(١) هذا الحكم مأخوذ من كلام ابن مالك الآتي : حيث يقول :

وكلُّ ما قُرِّرَ لِاسْمٍ فاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفاضُلٍ

(٢) فيما سبق من الكلام على اسم المفعول ، وأنه يجري عليه ما يجري على اسم الفاعل ، وأنه
 كالمضارع المبني للمجهول في أنه يرفع نائب فاعل ، لا فاعلاً — يقول ابن مالك في الباب الذي عنوانه :
 « أعمال اسم الفاعل » وضمنه أعمال اسم المفعول —

وكلُّ ما قُرِّرَ لِاسْمٍ فاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفاضُلٍ
 فهو كَفِعِلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي معناه ؛ كَالْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفَى
 (بلا تفاضل ، أى : بلا زيادة في أحدهما على الآخر) . وإعراب المعطى كفافاً يكتفى ؛

« المعطى » : مبتدأ ، « أل » فيه موصولة يعود عليها الضمير الذي في كلمة : « معطى » ، وهذا
 الضمير نائب الفاعل ، وأصله المفعول الأول لكلمة : « معطى » ، « كفافاً » : المفعول الثاني .
 « يكتفى » هذه الجملة المضارعية خبر المبتدأ .

على الحدوث ، كما كان قبل الإضافة إليه^(١) . إلا إن قامت قرينة تدل على أن المراد منه الثبوت والملازمة الدائمة ، فيصير صفة مُشبهة ؛ لما أوضحناه^(٢) من أن الأصل في اسم المفعول أن يدل على معنى حادث غير دائم الملازمة لصاحبه (فهو — عند عدم القرينة — يدل على مجرد الحدوث الذي لا يشمل الماضي ولا المستقبل ولا يفيد الاستمرار .) فإن قُصِدَ به النص على الثبوت والدوام — وقامت قرينة تدل على هذا — صار صفة مُشبهة^(٣) ؛ فيسمى باسمها ، ويخضع لأحكامها ؛ بالرغم من بقاءه على صورته الأصلية ؛ إذ لا يصح تغيير صورته بسبب انتقال معناه من الحدوث إلى الدوام والاستمرار .

والكثير الغالب في اسم المفعول عدم إضافته إلى مرفوعه إلا إذا أريد تحويله إلى الصفة المشبهة ، ليدل مثلها على معنى ثابت دائم ، لاحداث ؛ وبشرط وجود القرينة التي تدل على ثبوته ودوامه . وإذا صار صفة مُشبهة جاز في السببي^(٤) الواقع بعده الرفع ، على اعتباره « فاعلاً » ولا يصح اعتباره نائب فاعل للصفة المشبهة^(٥) التي جاءت على صورة اسم المفعول . ويجوز فيه النصب على اعتباره « شبيهاً بالمفعول به » إن كان معرفة ، و « تمييزاً » أو : « شبيهاً بالمفعول به » إن كان نكرة ، ويجوز فيه الجر على اعتباره مضافاً إليه ، ففي مثل : أنت مرّموق المكانة دائماً ، مسموع الكلمة ؛ مُحَصَّنٌ خَلَقًا ، مكَمَّلٌ علمًا — يجوز في الكلمات :^(٥) (المكانة — الكلمة — خَلَقًا — علمًا) الرفع على اعتبارها فاعلاً

(١) وهذه الإضافة مع الدلالة على الحدوث قليلة — كما سيبيء — وهي مع قلتها جائزة . لكنها لا تساير الكثير من الأساليب الفصيحة المأثورة .

(٢) في ص ٢٧١ .

(٣) يحسن الاستئناس فيما يأتي بنظيره السابق في اسم الفاعل في « ج » من ص ٢٦٤ فكلاهما موضح للآخر .

(٤) أوضحنا للسببي تفصيلاً في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ ثم في ص ٣١٠ وملخصه : أنه الذي ليس أجنبياً من الموصوف : فيشمل ما يحوى ضمير الموصوف لفظاً ؛ نحو : الوالد مسموعة كلمته . أو تقديرأ ، نحو : الوالد مسموع الكلمة ، أي : مسموع للكلمة منه . وقيل إن « أل » خلف عن الضمير ؛ تبعاً لرأى الكوفيين الذي سبقت الإشارة إليه في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ وفي ص ٢٦٨ .

(٥) لأن الصفة المشبهة لا ترفع نائب فاعل مطلقاً .

للصفة المشبهة ، ويجوز فيها الجرّ ، لاعتبارها مضافاً إليه ، ويجوز فيها النصب ؛
إما على التشبيه بالمفعول به إن كانت معرفة ، وإما على التمييز أو على التشبيه
بالمفعول به إن كانت نكرة . ولا مناص من قيام قرينة تدل على أن المراد من
الصيغة هو الصفة المشبهة ، وليس اسم المفعول .

أما إذا أضيف اسم المفعول لمرفوعه بغير إرادة تحوياله إلى الصفة المشبهة
وبغير القرينة الدالة على إفادة الدوام — وهذه الإضافة قليلة جائزة ، كما سبق —
فإنه يظل محتفظاً باسمه وبكل الأحكام الخاصة به ، وقد عرفناها .

ولا بد في اسم المفعول الذي يصير صفة مشبهة من أن يظل على صيغته
الأصيلة التي أوضحناها ، لا الصيغة التي تنوب عنها ، وأن يكون فعله — في
أصله — متعدياً لمفعول واحد ؛ ليكون هذا المفعول الواحد هو السببي الذي
يصح في إعرابه الأوجه الثلاثة السالفة ؛ كالمثال السابق ؛ وكقولهم : لا ينقضي
يوم لا أراك فيه إلا علمت أنه مبتورُ القدرِ ، منحوسُ الحظ^(١) .

فإن كان فعله لازماً لم يصلح أن يصاغ منه اسم المفعول الصالح للانتقال
إلى الصفة المشبهة . وكذلك إن كان فعله متعدياً لأكثر من واحد ؛ فإنه —
في الرأي الشائع — لا يصلح^(٢) ؛ سواء أذكر مع السببي مفعول آخر أم لم
يذكر .

ومن الأمثلة لاسم المفعول المراد منه الصفة المشبهة^(٣) ماورد عنهم في
رفع السببي على الفاعلية ، وهو :

بشوبٍ ، ودينارٍ ، وشاةٍ ، ودرهمٍ . فهل أنت مرفوعٌ بما هاهنا راسٌ^(٤) ؟

(١) نَحَسَّ السعد الحظ . جفاه وتركه .

(٢) حجة المانعين هو ما سبق مفصلاً في ص ٢٦٧ وفيها الرد عليهم ، ومنه يفهم أنه لا مانع
أن يكون الفعل متعدياً لاثنين فقط ، يكون أحدهما السببي المجرور ، ويبقى الآخر منصوباً ؛ على
اعتباره شبيهاً بالمفعول به ، لا مفعولاً به أصيلاً .

(٣) إذ المقصود إفادة الثبوت .

(٤) ورد البيت بهذا النص في بابي صوغ : « اسم المفعول ، والصفة المشبهة » ببعض المراجع
النحوية ؛ (كالتصريح واللمع . . .) ولكنه ورد بنص آخر في الجزء الأول من كتاب : « معاني
القرآن » للفراء — سورة البقرة ص ٥٢ ، قال :

فكلمة : « رأس » فاعل للصفة المشبهة التي هي كلمة : مرفوع .
وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به :

لو صُنْتَ طَرْفَكَ لَمْ تُرْعَ بِصَفَاتِهَا بَدَتْ مَجْلُوءَةً وَجَنَاتِهَا^(١)
وفي جرّه :

تَمَنَّى لِقَائِي الْجَوْنَ^(٢) مَغْرُورٌ نَفْسِهِ فَلَمَّا رَأَى ارْتَاعَ ثُمَّتَ^(٣) عَرْدًا^(٤)
وهكذا^(٥)

* * *

= فَأَبْلَغُ أَبَا يَحْيَى إِذَا مَا لَقِيْتَهُ عَلَى الْعَيْسِ فِي آبَاطِهَا عَرَقُ يَبْسُ
بِأَنَّ السُّلَامِيَّ الَّذِي بَضْرِيَّةً أَمِيرَ الْحَمَى قَدْ بَاعَ حَتَّى بَنَى عَيْسَ
بثوب ، ودينار ، وشاة ، ودرهم فهل هو مرفوع بما ها هنا رأس ؟
العرق اليبس : الجفاف - السلمي : رجل منسوب إلى موضع بنجد ، يقال له : سلام - ضرية :
قرية نجدية في طريق القادمين من البصرة إلى مكة . - وكلمة : « عيس » مجرورة ، مع أن السين في
آخر أبيات القصيدة كلها مرفوعة . وهذه المخالفة في الشعر تسمى - الإقواء .
(١) الدليل على النصب أن الأنسب أن تكون منصوبة بالكسرة لتساير آخر الشطر الأول الذي
وقعت فيه كلمة : « صفاتها » مجرورة بالكسرة .

(٢) من معاني « الجون » في اللغة : الأبيض أو الأسود ، وهو هنا : اسم رجل .

(٣) بمعنى : « ثم » حرف عطف ، والتاء للتأنيث .

(٤) فر هربا .

(٥) فيما سبق من إضافة اسم المفعول لمرفوعه يقول ابن مالك من غير تفصيل :

وقد يضافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى : كَمَحْمُودٍ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ
يشير بكلمة « ذا » إلى اسم المفعول لاتجاه الكلام السابق إليه . وأصل مثال الناظم الورع
محمود مقاصده ، لحقه ما ذكرناه في الزيادة التالية .

زيادة وتفصيل :

يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه بالشروط والتفصيلات التي سلفت ^(١) ولكن بالطريقة التي ارتضوها ، وقد شرحناها ^(٢) وافية في إضافة اسم الفاعل لمرفوعه ؛ أي : بعد تحويل الإسناد عن السببي إلى ضمير الموصوف ، ثم نصب السببي على التشبيه بالمفعول به ، ثم جره على الإضافة بعد ذلك ، كمثال الناظم ، وهو : محمود المقاصد الورع . فأصله : الورع محمود مقاصده . فكلمة : « مقاصده » مرفوعة على النيابة « لمحمودة » ثم صار : الورع محمود « المقاصد » بالنصب ؛ ثم صار : . . . محمود المقاصد ، بالجر .

والسبب عندهم : ما تقدم ^(٣) من أن الوصف هو عين مرفوعه في المعنى ؛ فلو أضيف إليه من غير تحويل للزم إضافة الشيء إلى نفسه من غير مسوغ — وهي — في الأغلب — غير صحيحة . ولا يصح حذفه ؛ لعدم الاستغناء عنه . فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف ثم ينصب السببي لصيرورته فضلة حينئذ ، بسبب استغناء الوصف بالضمير ، ثم يجر السببي ، فراراً من قبح إجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنتين ^(٤) . . .

وقد قلنا ^(٤) إن هذه الأمور الثلاثة بترتيبها السابق فلسفة خيالية يرددها كثير من النحاة ؛ (كصاحب التصريح ، وعنه أخذ الصبان) . ولا شيء منها يعرفه العربي الأصيل ، فليس في إهمالها إساءة .

* * *

(١) في ص ٢٧٥ وما بعدها .

(٢ ، ٢) ص ٢٦٨ وما يليها .

(٣) من المفيد الرجوع إلى ص ٢٦٧ وما يليها .

(٤) في ص ٢٦٩ .

المسألة ١٠٤ :

للصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي لواحد^(١)

تعريفها :

نسوق الأمثلة التالية لكشف دلالتها ، وإيضاح مافى معناها من دقة :
سئل أحد الأدباء القُدَامَى أن يصف : « أبا نُؤَاس » ؛ فكان مما قال :
« عرفتَه جميلَ الصورةِ ، أبيضَ اللونِ ، حسنَ العينينِ والمَضْحَكِ ،
حُلُوَ الابتسامةِ ، مَسْنُونُ الوجهِ^(٢) ، ملتف الأعضاء ، بين الطويل والقصير ،
جيدَ البيان ، عذبَ الألفاظ . . . و . . . » .

❏ في هذا الوصف كثير مما يسمى : « صفة مشبهة » ؛ مثل : جميل -
أبيض - حسن - حُلُو . . . و . . . فما الذى تدل عليه كل كلمة من هذه
الكلمات ، ونظائرها ؟

لنأخذ مثلاً كلمة : « جميل » فإنها اسم مشتق ، يدُل على أربعة أمور
مجتمعة :

أولها - المعنى المجرد الذى يُسَمَّى : « الوصف » ، أو : « الصفة » . وهو
هنا : الجسمال .

ثانيها - الشخص ، أو غيره من الأشياء التى لا يقوم المعنى المجرد إلا بها ،
ولا يتحقق وجوده إلا فيها . وإن شئت فقل : هو الموصوف الذى يتصف بهذا
الوصف ، (الصفة) . . . ، ولا يمكن أن يوجد الوصف مستقلاً بنفسه بغير
موصوفه .

والمراد به فى المثال : الشخص الذى تنسب له الجمان ، ونصيفه به .

(١) فى ص ٢٩٤ و ٣٠٠ وهما مشهما ، سبب هذه التسمية . - وفى ص ١٨٢ بيان مفصل
عن أصل المشتقات .

(٢) وجه مسنون : أملس جميل .

ثالثها - ثبوت هذا المعنى المجرد (الوصف ، أو : الصفة) لصاحبه في كل الأزمنة ثبوتاً عاماً ؛ أى : الاعتراف بتحقيقه ووقوعه شاملاً الأزمنة الثلاثة المختلفة ؛ فلا يختص ببعض منها دون آخر ، بمعنى أنه لا يقتصر على الماضي وحده ، ولا على الحال وحده ، ولا على المستقبل كذلك ، ولا يقتصر على زمنين دون انضمام الثالث إليهما ؛ فلا بد أن يشمل الأزمنة الثلاثة ؛ بأن يصاحب موصوفه فيها . فوصف شخص بالجمال ، على الوجه الوارد في العبارة السابقة ، معناه الاعتراف بالجمال له ، وأن هذا الجمال ثابت متحقق في ماضيه ، وفي حاضره ، وفي مستقبله ، غير مقتصر على بعض منها (ولهذا نتيجة حتمية تجيء في الأمر الرابع التالى :) .

رابعها - ملازمة ذلك الثبوت المعنوى العام ، للموصوف ودوامه ؛ لأنه - كما أوضحناه - يقتضى أن يكون المعنى المجرد ، الثابت وقوعه وتحقيقه ، ليس أمراً حادثاً الآن ، ولا طارئاً ينقضى بعد زمن قصير . وإنما هو أمر دائم مُلَازِمٌ صاحبه (الموصوف) طول حياته ، أو أطول مدة فيها حتى يكاد يكون بمنزلة الدائم^(١) ، إذ ليس بمعقول أن يصحبه في ماضيه وحاضره ومستقبله من غير أن يكون ملازماً له ، أو كالمُلازم^(٢) ؛ فالجمال - مثلاً - لا يفارق صاحبه ، وإن فارقهُ^(٣) فزمن المفارقة أقصر من زمن الملازمة الطويلة التي هي بالدوام أشبه . ومن ثمَّ كان هذا الأمر الرابع نتيجة للثالث^(٤) .

(١) ويشبهها في هذا الدوام والاستمرار « أفعل التفضيل » - كما في رقم ٢ من هامش ص ٢٥١ وكما سيجىء في باب ٣٩٥ - .

(٢) يدخل في حكم الملازمة بعض الأوصاف التي لا تفارق صاحبها ، ولكن آثارها لا تظهر إلا في مناسبات خاصة بها ؛ فثلها يطرأ ، ويزول ، ثم يتجدد . . . وهكذا ، مما يسمى : « الاستمرار المتجدد » ، أو : الاستمرار التجددى . ومن هذا النوع كثير من العادات والسجايا ؛ كالفرح ، والغضب ، والشعب ، نحو : فلان فرح ، أو : غضوب ، أو شعبان . . . فهذه صفات تظهر في مناسباتها - كما سيجىء في الأمر الأول من ص ٢٨٥ وفي الثالث من ص ٣٠٧ .

(٣) تكون هذه المفارقة لسبب طارئ مؤقت - في الغالب - كمرض ، أو خوف ، أو شيخوخة . . .

(٤) ولا بد من النص على هذا الأمر الرابع ؛ إذ لا يلزم من حصول الأمر الثالث وتحقيقه أنه يلزم صاحبه ملازمة دائمة ؛ فن الممكن حصول الأمر في الماضي وفي الحال وفي المستقبل من غير أن يلزم صاحبه الملازمة المستمرة - أو شبهها - في كل حالة ؛ ومن الممكن أن يقع فيها كلها مجتمعة من غير أن يستمر في المستقبل كذلك .

فكلمة : « جميل » ، في الكلام السالف - وأشباهه - تدلّ على :

(١) معنى مجرد (أى : على وصف ، أو : صفة) ؛ هو : الجمال

(٢) وعلى صاحبه الموصوف به .

(٣) وعلى ثبوت ذلك المعنى له وتحققه ثبوتاً زمنياً عاماً . (يشمل الماضي

والحاضر ، والمستقبل) .

(٤) وعلى دوام الملازمة ، أو ما يشبه الدوام ^(١) .

والناطق بتلك الكلمة إنما يُريد الأمور الأربعة مجتمعة ، إن كان خبيراً باللغة ،

وبدلالة الألفاظ فيها .

ومثل هذا يقال في كلمة : « أبيض » ؛ فهي اسم مشتق يدلّ على ما يأتي :

(١) معنى مجرد (أى : وصف ، أو : صفة) ، هو : البياض .

(٢) الشيء الذى لا يقوم ولا يتحقق المعنى المجرد إلا بوجوده فيه (أى : الموصوف

الذى يراد وصفه بصفة : « البياض ») وهو هنا الشخص الذى نريد أن ننسب

له تلك الصفة ؛ ونصفه بها .

(٣) أن ذلك المعنى المجرد (الوصف ، أو : الصفة) ، ثابت له متحقق

في كل الأزمنة ثبوتاً عاماً ؛ فليس خاصاً بزمن من الثلاثة دون غيره ، أو بزمنين

فالبياض ، يصاحب المتصف به في ماضيه ، وحاضره ، ومستقبله .

(٤) أن هذا الثبوت العام يلزم صاحبه ، ولا يكاد يفارقه ، لأن مصاحبه

إياه في الأزمنة الثلاثة تقتضى أن يكون ملازماً له أو فى حكم الملازم ، برغم أنه

قد يفارقه حيناً .

فالناطق بكلمة : « أبيض » فى التركيب السابق - ونظائره - إنما يريد

بها الدلالة على تلك الأمور الأربعة مجتمعة ، إن كان يفهم أسرار العربية ،

ويجيد اختيار الألفاظ التى توضح تلك الأسرار .

وما يقال فى كلمتى : « جميل » ، و « أبيض » - يقال فى : « حسن »

و « حلّو » ، . . . و . . . وأمثالهما . . .

من كل ما تقدم يتبين المراد من قول النحاة فى تعريف الصفة المشبهة

(١) إلا إن وجدت قرينة تمنع الدوام وشبيهه ، كما سيجىء فى ص ٣٠٧ . - وانظر رقم ١

الأصيلة إنها : (اسم مشتق ؛ يدل على ثبوت صفة لصاحبها ^(١) ثبوتاً عاماً) ^(٢)

أنواعها ، وطريقة صوغ كل نوع :

الصفة المشبهة بثلاثة أنواع قياسية ^(٣) ؛

أولها وأكثرها : « الأصيل » ، وهو المشتق الذى يصاغ أول أمره من مصدر الفعل الثلاثى ، اللازم ، المتصرف ؛ ليدل على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتاً عاماً - وقد شرحناه بالأمثلة - ولهذا النوع أوزان وصيغ كثيرة خاصة به ، وسندكر أشهر القياسى منها

ثانيها : الملحق بالأصيل من غير تأويل ، - ويلى الأول فى الكثرة - وهو : « المشتق الذى يكون على الوزن الخاص باسم الفاعل أو باسم المفعول ^(٤) » ، من غير أن يدل دلالتهم على المعنى الحادث وصاحبه ، وإنما يدل - بقرينة - على أن المعنى ثابت لصاحبه ثبوتاً عاماً . وقد عرفنا طريقة صياغته فى الباب الخاص بكل منهما ^(٥) .

وحكم هذا النوع أنه قياسى ، وأنه بمنزلة الصفة المشبهة ؛ فله اسمها ، ودلالتها ، وأحكامها المختلفة ، دون أوزانها ؛ لأنه يظل على صيغته الخاصة باسم الفاعل أو اسم المفعول ، ويلزم وزنه السابق ، على الوجه الذى شرحناه فى باب كل منهما ^(٥) .

ثالثها وأقلها : الجامد المؤول بالمشتق ، وهو : « الاسم الجامد الذى يدل دلالة الصفة المشبهة مع قبوله التأويل بالمشتق ^(٦) » .

وحكمه : أنه قياسى يظل على لفظه الجامد القابل للتأويل ، ويؤدى معناها ، ويعمل عملها دون أن تتغير صيغته .

(١) وقد يقتضون فى التعريف على : أنها اسم مشتق يدل على ثبوت صفة لصاحبها . أو : اسم مشتق يدل على الثبوت ولا بأس بالإيجاز إن كان المراد معه واضحاً - موافقاً لما شرحناه - .

(٢) أى : شاملاً الأزمنة الثلاثة شمولاً مستمراً ثابتاً - كما شرحنا - .

(٣) بيان قياسيتها فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩١ .

(٤) سواء أكان فعلهما ثلاثياً أم غير ثلاثى .

(٥ و ٥) فى هامش ص ٢٤٢ وفى « د » من ص ٢٦٤ وفى « د » من ص ٢٦٥ ، ثم فى

ص ٢٧٧ .

(٦) ولذا يصح وقوعه نعتاً كما سيجىء فى ص ٤٦٣ « باب النعت » .

وبالرغم من قياسيته يحسن الإقلال منه قدر الاستطاعة ، وقد يزداد على آخره
ياء مشددة للنسب ، فتقرّبه . من المشتقات ؛ نحو : تناولنا شراباً عسلاً
طعمه ، أو : تناولنا شراباً عسلياً طعمه . ويجوز في معموله (وهو هنا كلمة :
طعم) ما يجوز في معمول الصفة المشبهة من الرفع ، أو : النصب ، أو : الجر ،
على التفصيل المذكور في إعمالها — وسيأتى ^(١) — ، فنقول : تناولنا شراباً عسلاً
طعمه ؛ بالرفع — عسلاً طعماً ، بالنصب — عسل الطعم ، بالجر بالإضافة .
مع جواز زيادة الياء المشددة في كل حالة ، وعليها تقع علامات الإعراب .
ومن أمثله قول الشاعر يهجو :

فَرَّاشَةُ الْحِلْمِ ، فرعونُ العذاب ، وإن تطلبُ نداه فكلبٌ دونه كلبٌ
والمراد بفراشة طائش ، وبفرعون . . . أليم ، أو : شديد .
والمعاني الثلاثة على التأويل بالمشتق ، وقول الآخر :

فلولا الله والمهرُ المفدى لأبُتَ وأنت غريبال الإهاب
والمراد : مُشَقَّبُ الجلد . وهذا على التأويل بالمشتق أيضاً .

* * *

والآن نعود إلى صياغة النوع الأول الأصيل ، وأوزانه :
لما كانت الصفة المشبهة الأصلية لا تصاغ قياساً إلا من مصدر الفعل
الماضي الثلاثي ، اللازم ، المتصرف تَحَتَّمُ أن يكون فعلها كسائر
الأفعال الثلاثية . إما مكسور العين (أى : على وزن : « فَعِلَ ») ، وهو أكثر
أفعالها المتصرفة التي يقع الاشتقاق من مصدرها ، وإما مضموم العين ، (أى :
على وزن « فَعِلْ ») ويلى الأول في كثرة الصياغة من مصدره ، وإما مفتوح
العين ، (أى : على وزن : « فَعِلْ ») ، وهو أقل أفعالها ، بل أندرها .
وأوزانها القياسية من هذه الأنواع الثلاثة كثيرة نعرض أشهرها ، وضوابطه فيما يلي :
(١) فإن كان الماضى الثلاثى اللازم على وزن « فَعِلَ » — بكسر العين —
وكان دالا على فرح ، أو حزن ، أو أمر من الأمور التي تطرأ وتزول سريعاً ،

ولكنها تتجدد^(١) ، وتتردد على صاحبها كثيراً ، لأنه اعتادها — فالصفة المشبهة على وزن : « فَعِيل » للمذكر ، و« فَعِيلَة » للمؤنث — ويلاحظ أن هذين الوزنين ليسا مقصورين على الصفة المشبهة من مصدر الفعل « فَعِيلَ » فقد يكونان من مصدر « فَعُلَ » أيضاً ، كما سنعرف — نحو : فَرِحَ فهو فرِحٌ — طَرِبَ فهو طَرِبٌ — بَطِرَ فهو بَطِرٌ — حَذِرَ فهو حَذِرٌ — تَعِبَ فهو تَعِبٌ . ومن هذا قولهم : الحَذِرُ آمِنٌ ، والضَّجِيرُ مكروبٌ ، والبَطِرُ مهْدٌ بزوال النعم . وقول الشاعر :

وَيْلٌ لِلشَّجِيِّ^(٢) مِنَ الْخَلِي^(٣) فَإِنَّهُ نَصِبُ الْفَوَادِ ، بِحَزْنِهِ مَهْمُومٌ

وإن كان دالاً على خلوه ، أو امتلاء ، ونحو هذا مما يطرأ ويتكرر ولكنه يزول ببطء — فالصفة المشبهة على وزن : « فَعْلَان » ، ومؤنثها — في الغالب — على وزن : « فَعْلَائِي » — نحو : عطِشَ فهو عطشان — ظَمِيَ فهو ظمآن — صَدِيَ فهو صدّيان — شَبِعَ فهو شبعان — رَوَى فهو رَيّان — يَنْقِطَ فهو ينقِطان — عَرِقَ فهو عرقان — ومن هذا قولهم في الهجاء : فلان شبعان البطن ، صدّيان الروح ، نائم العقل ، ينقِطان الهوى . . .

(١) ويسمى استمرارها : متجدداً ، أو : تجديداً — كما أوضحنا في ص ٣٩ وفي رقم ٤ من هامش ص ٢٤٧ وفي رقم ٢ من هامش ص ٢٨٢ .

(٢) الحزين المهموم .

« ملاحظة » : في كلمة : « شَجِي » ونظائرها بيان لغوي مفيد ، نعرضه فيما يأتي : جاء في القاموس المحيط (ج ٤ مادة : شجاء) ما نصه : « (شجاء : حَزَنُهُ وَطَرَبُهُ ؛ كَأَشْجَاهُ فِيهِمَا . ضِدٌّ . . . وَشَجِيٌّ بِهِ ، كَرَضِيٌّ شَجِيٌّ . وَالشَّجِي الْمَشْغُول . وَشَدَّ يَأْوُهُ فِي الشَّعْرِ . . .) » هـ كلام القاموس .

لكن قوله : « شَدَّ يَأْوُهُ فِي الشَّعْرِ » تقييد غير صحيح ؛ فقد جاء في : « الاقتضاب » ، في شرح أدب الكتاب تأليف ابن السيد البطليوسي ، في باب : ما يشدد ، والعامّة تخففه — ص ١٩٧ — ما نصه :

« (أَكْثَرُ اللَّتَوِيّاتِ مِنْ إِنْكَارِ التَّشْدِيدِ فِي لَفْظَةِ : « الشَّجِي » وَذَلِكَ عَجِيبٌ مِنْهُمْ ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ أَنَّهُ يُقَالُ : شَجَوْتُ الرَّجُلَ أَشْجَوْهُ إِذَا أَحْزَنْتَهُ ، وَشَجِيٌّ يَشْجِي شَجِيّاً إِذَا حَزَنَ . فَإِذَا قِيلَ : « شَجِي » بِالْتَّخْفِيفِ كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ « شَجِي » يَشْجِي ؛ فَهُوَ شَجِيٌّ ؛ كَقَوْلِكَ : « عَمِي يَعْمِي فَهُوَ عَمِي » . وَإِذَا قِيلَ : « شَجِي » بِالتَّشْدِيدِ ، كَانَ اسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْ : « شَجَوْتُهُ » أَشْجَوْهُ ؛ فَهُوَ مَشْجُوٌّ وَشَجِيٌّ . كَذَلِكَ مَقْتُولٌ وَقَتِيلٌ ، وَمَجْرُوحٌ وَجَرِيحٌ . . .

ثم انبرى بعد ذلك يسرد أمثلة مسموعة للتشديد تؤيد رأيه . « ا هـ . وقريب من هذا المثل في معناه قولهم أيضاً : « مَا أَهْوَنَ عَلَى النَّائِمِ الْقَرِيرِ سَهْرُ الْمَسْهَدِ الْمَكْرُوبِ » .

(٣) الخالي من الهم والحزن .

فإن كان دالا على أمر خَلَقِي يَبْقَى ويدوم ، (مثل : لون ، أو عيب ، أو حلية ، وكل هذا خَلَقِي يَبْقَى ويثبت) فالصفة في الغالب — على وزن : « أَفْعَل » للمذكر ، و « فَعْلَاء » للمؤنث ؛ نحو : حَمِيرٌ فهو أحمر — خَضِرٌ فهو أخضر — عَرِجٌ فهو أعرج — عَوِرٌ فهو أعور — حَوِرٌ^(١) فهو أحور — كَحِيلٌ فهو أكحل . . . ومنه قولهم : اشتهرت الخيول العربية برشاقة الجسم ، وضمور البطن ، وأنها دَعَجَاء^(٢) المقلّة ، كحلاء العين ، وطفاء الأهداب^(٣) . . .

فالصفات المشبهة التي ماضيها مكسور العين — تدور معانيها الغالبة حول ثلاثة أشياء ، أمور تطراً وتزول سريعاً ولكنها تتردد كثيراً ، أو أمور تطراً وتكرر ، وتزول ببطء . أو : أمور تثبت وتبقى — في الغالب — .

(٢) إن كان الثلاثي اللازم على وزن : « فَعْلٌ » — بضم العين — فالصفة المشبهة كثيرة الأوزان ؛ فقد تكون على وزن : « فَعِيلٌ » ؛ مثل : شَرُفٌ فهو شريف — نَبُلٌ فهو نبيل — قُبُحٌ فهو قبيح . أو : على وزن : « فَعْلٌ » ؛ مثل : ضَخْمٌ فهو ضخم — شَهْمٌ فهو شهيم — صَعْبٌ ؛ فهو صعب .

أو على وزن : « فَعْلٌ » ، مثل : حَسَنٌ فهو حسن — بَطُلٌ^(٤) فهو — بَطْلٌ — .

أو على وزن : « فَعَالٌ » ؛ مثل : جَسَبُنٌ فهو جَسَبَانٌ — رَزُنْتُ المرأة فهي رَزَانٌ^(٥) — حَصْنْتُ فهي حَصَّانٌ ، أى : عفيفة .

أو على وزن : « فُعَالٌ » ؛ مثل شَجُعٌ فهو شُجَاعٌ — فَرْتُ الماءُ (بمعنى : عَذُب) ، فهو فُرَاتٌ .

(١) الحَوَرُ : شدة بياض العين مع شدة سوادها .

(٢) الدَّعَجُ : سعة العين مع شدة سوادها . (دَعَجَ ، دَعَجَا ؛ فهو أدعج ، وهى : دعجاء) .

(٣) غزيرة شعر الجفون (وطيف وطفأ ؛ فهو : أوطف ؛ وهى : وطفاء) .

(٤) صار بطلاً .

(٥) بمعنى : متوقرة ، غير طائشة . والكثير قصر هذا الوزن على المؤنث .

أو على وزن : « فَعُلَّ » : مثل : صَلَّبَ فهو صَلْبٌ - أو على وزن : « فَعِلَّ » ؛ نحو مَلَّحَ الماء فهو مِلْحٌ .

أو على وزن : فَعِلَّ ، مثل : نَجَسَ الصيد فهو نَجِسٌ .

أو على وزن : « فاعِل » ؛ مثل : طَهَّرَ فهو طاهرٌ .

وليست الأوزان السابقة مقصورة على الصفة المشبهة المصوغة من مصدر :

« فَعُلَّ » بضم العين ، بل بعضها مقصور عليها ؛ وهو : « فَعَلَّ »

كحَسَّنَ ، و « فَعَّال » : كجَبَّان ، و « فَعَّال » : كشجاع . . . وبعضها غير

مقصور ولا مختص ؛ لأنه مشترك بين فَعُلَّ - بضم العين - وفَعِلَّ ، بكسرها :

ومن هذا :

« فَعِيل » ، مثل : بَخِلَ الوضيع فهو بَخِيلٌ . كَرُمَ الماجد فهو

كريمٌ - .

ومنه : « فَعُلَّ » ، مثل : سَبَطَ فهو سَبِطٌ ^(١) ، ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ ،

ومنه : « فَعِلَّ » مثل : صَفَّرَ جيبُ المسرف ؛ فهو صفَرٌ ، - مَلَّحَ ماء

البحر فهو مِلْحٌ .

ومنه : « فَعُلَّ » ؛ مثل : حَرَّ القويُّ فهو حُرٌّ ، (والأصل : حَرَرٌ) -

صَلَّبَ الحديد ، فهو صَلْبٌ .

ومنه : « فَعِلَّ » ، كفرح المنتصر فهو فَرِحٌ - نجَسَ الطعام الحرام فهو

نَجِسٌ .

ومنه : « فاعِل » ، مثل : صَحِبَ الضوء الشمس فهو صاحبٌ - طَهَّرَ

ثوب المصلى فهو طاهرٌ .

(٣) وإن كان الثلاثي اللازم على وزن « فَعَلَّ » بفتح العين وهو أندر

أفعالها - كما أسلفنا - فالصفة المشبهة على وزن فيَعِلَّ ؛ نحو : مات يموت

فهو ميت ^(٢) .

(١) طويل .

(٢) ومثله : ساد يسود ؛ فهو : سَيِّدٌ . وإنما كان ساد ومات على وزن « فعل » بفتح

للعين ، لأن مضارعهما بضم العين ، وهذا لا يجيء إلا من ماخض مفتوح العين أو مضموم العين ،

ومضموما لا يصلح هنا ، لأنه - في الغالب - للمدح أو الذم ، على غير ما هنا .

تلك أشهر الصيغ والأوزان القياسية للصفة المشبهة (١).

وهناك صيغ أخرى سماعية ، متناثرة في الكلام العربي الفصيح ومراجعته ؛

(١) وقد عرض ابن مالك - كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٢٣٩ ورقم ٥ من هامش ص ٢٧١ - لصياغة الصفة المشبهة في باب مختلط ، عقده لصياغتها وصياغة اسم الفاعل واسم المفعول ، عنوانه :

« أَبْنِيَّةُ أَسمَاءِ الْفَاعِلِينَ ، وَالْمَفْعُولِينَ ، وَالصِّفَاتِ الْمَشَبَّهَةِ بِهَا » .

ونص ما جاء على حسب ترتيب أبياته :

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمٌ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ ؛ كَغَذَا
(غذا الماء : سال - غذوت الوليد أطعمته ، أو رببته . فالفعل لازم ، ومتعد .)

يقول : صغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتصرف على مثال « فاعِلٍ » أي : على وزن فاعل . وضرب مثلاً للفعل الثلاثي هو : « غذا » ويصلح مثلاً للثلاثي المتعدي واللازم ، إشارة إلى أن اسم الفاعل لا يختلف وزنه باختلاف تعدى الثلاثي أو لزومه . فالمهم أن يكون ثلاثياً ، أو على وزن « فَعْلَل » - بفتح العين - كما يفهم من المثال ، ومن الكلام الآتي بعد . ثم قال :

وَهُوَ قَلِيلٌ فِي : « فَعْمَلْتُ » ، و « فَعِلْتُ » غير معدِّي ، بل قِيَّاسُهُ « فَعِلْتُ »
أي : أن صيغة « فاعِلٍ » قليلة إذا جاءت من مصدر الفعل « فَعْلَل » أو « فَعْمَل » اللذين ؛ نحو : حمُضٌ فهو حامض ، وطمع فهو طامع . وبين أن اسم الفاعل من مصدرهما يجيء على وزن « فَعْلَل » ؛ نحو : نجس فهو نجس ، - فَرَحَ فهو فرح ، و بطِرَ فهو بطِر . والحق أن هذه الصيغة ليست باسم فاعل حقيقي ، وإنما هي صفة مشبهة - وقد سبق البيان في هامش ص ٢٣٨ - وكذلك الصيغ الآتية التي عرضها في البيت التالي وفعالها هو « فَعْلَل » مكسور العين أيضاً . يقول :

« وَأَفْعَلٌ » « فَعْلَانُ » نحو : أَشِيرٌ ونحو : صَدَيَانُ ، ونحو : الْأَجْهَرُ

يريد : أن « أفْعَل » و « فَعْلَان » شأنهما كشأن : « فَعْلَل » فكل من الثلاثة عنده هو اسم الفاعل من مصدر « فَعْلَل » الثلاثي لازم مكسور العين ، وضرب لها أمثلة هي أَشِيرَ الْأَحَدِي فِيهِ أَشِيرٌ ، وَصَدَى الضَّالِ فِي الصَّحَرَاءِ فَهُوَ صَدَيَانُ ، (كعطش فهو عطشان ؛ وزناً ، ومعنى ، وحكماً) . وجهير الرجل (لم يقدر على الإبصار في الشمس) فهو أجهر . وكل هذه صفات مشبهة ، وليست باسم فاعل حقيقي ، كما قد يفهم من ظاهر كلام ابن مالك (انظر هامش ص ٢٣٨) ، ولعل قصده - كما قال بعض الشراح - أن تلك الأفعال تدل في الغالب على معان لازمة أو ما يشبهها ، فيناسبها أن يصاغ منها صفات مشبهة بتلك الأوزان ، لا أسماء فاعلين . ثم قال :

« وَفَعْلٌ » أَوْلى و « فَعْمِلٌ » بِفَعْمَلٍ كَالضَّخْمِ ، وَالْجَمِيلِ ، وَالْفِعْلِ جَمُلٌ

أي : أن الماضي الثلاثي إذا كان على « فَعْمَل » - بضم العين - فالأولى أن يكون اسم فاعله على وزن « فَعْمَل » أو « فَعْمِل » ؛ مثل : ضَخِمُ الْفِيلِ فهو ضَخْمٌ ، وَجَمُلُ الْغَزَالِ فهو جَمِيلٌ . . . =
النحو الوافي - ثالثه

فإذا عرف المتكلم صيغة مسموعة مخالفة للصيغة القياسية جاز له استعمال ما يشاء منهما ، ولكن الأفضل الاقتصار على المسموعة ، ولا سيما الصيغة المشهورة .

= ثم بين في البيت الآتي أن مجيء اسم الفاعل من مصدر ذلك الفعل على وزن : « أفعل » ، أو : « فَعَلَّ » قليل ، نحو : خضب فهو أخضب . وبطل العربي فهو بطل ، وكذلك بسين أن اسم الفاعل - أحياناً قليلة - لا يجيء من مصدر : « فَعَلَّ » على صيغة « فاعل » التي هي الغالبة فيه ؛ نحو ، شاب الرجل فهو أشيب ، وشاخ الشاب فهو شَيْخ ، فقد استغنى عن صيغة فاعل بأخرى . وفي هذا كله يقول :

« وَأَفْعَلٌ » فِيهِ قَلِيلٌ ، وَ « فَعَلٌ » وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى « فَعَلٌ »

(غَنَى يَغْنَى ؛ بمعنى : استغنى .) ونكرر ما سبق أن كل الصيغ التي من مصدر الثلاثي وليست على وزن : « فاعل » ، هي - على غير ما يفهم من ظاهر كلام ابن مالك - « صفات مشبهة » ، وليست « اسم فاعل » إلا من طريق التسمية المجازية التي شاعت قديماً حتى صارت اصطلاحاً عندهم - طبقاً للبيان السالف في هامش ص ٢٣٨ .

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي ، فقال إنها : على وزن مضارعه ، مع كسر متلو الأخير (أى : كسر الحرف الذي يتلوه الأخير ، ويجيء بعده) وضم ميم زائدة تجيء أول المضارع بدلاً من حرف المضارعة ، نحو : (ساءد ، يساعد ، مُساعد) - (تكرم ، يتكرم ، مُتكرم) - (واصل ، يواصل ، مواصل . . .) يقول :

وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذى الثلاث ؛ كالمواصل
مع كسر متلو الأخير مُطلقاً وضم ميم زائد قد سبقاً

يريد : زنة اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثي هي زنة مضارعه ، بشرط كسر الحرف الذي قبل الأخير في المضارع ، وضم حرف الميم الزائد الذي يسبق بقية حروف المضارع ؛ (لأنه يتصدر الفعل ، ويحل محل حرف المضارعة) . نحو : المواصل ، والفعل رباعى ؛ هو ؛ واصل ، ومضارعه يواصل ، واسم الفاعل : مواصل . وقد تحقق المطلوب ؛ بكسر الحرف الذي قبل الأخير ، وحذف حرف المضارعة من الأول ، وإحلال الميم المضمومة الزائدة محله (وقد تكلمنا على كل ما سبق في ص ٢٣٦) .

ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على صيغة « اسم المفعول » من مصدر الفعل غير الثلاثي ؛ فأوضح أنها هي صيغة اسم الفاعل من مصدر غير الثلاثي ، ولكن بعد أن يفتح الحرف الذي قبل الآخر . فلا فرق بين صيغتهما ، وطريقة الوصول إليهما إلا في أمر واحد : هو أن الحرف الذي قبل الآخر مكسور في صيغة اسم الفاعل ، مفتوح في صيغة اسم المفعول ، نحو : مُساعد ، ومُساعد - مُتكرم ، ومواصل - ومواصل - منتظر . ومنتظر... أما صيغة اسم المفعول من مصدر الفعل الثلاثي فهي على وزن : « مفعول » باطراد ؛ كالوزن الذي نأتى به من : « قصد » فنقول : مقصود . أو من « كتب » فنقول : مكتوب . وفيما سبق يقول :

أما إذا لم توجد صيغة مسموعة ، أو وُجدت ولكنه لا يعرفها ^(١) فليس أمامه إلا استخدام الصيغة القياسية ^(٢) .

* * *

= وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرَ صارَ اسمَ مفعولٍ : كمثِل : المنتظرُ
وفي اسمِ مفعولِ الثلاثيَّ اطرَدَ زِنَةُ مفعول ، كَاتٍ مِنْ : قَصْدُ
أى : كالوزن الآتى من الفعل : قَصَدَ ، وأشار بعد هذا إلى أن اسم المفعول من الثلاثي قد يكون على وزن « فَعِيل » ، لا مفعول ؛ فيعمل عمله - بشرطه - وأن هذا نقلٌ عن العرب ، وسماع منهم ؛ فهو مقصور على النقل والسماع ، ولا يجوز القياس عليه ، بل يجب الوقوف عند ماورد منه ، لا نزيد عليه شيئاً . وقد مثل له : بفتاة كحيل ؛ بمعنى مكحولة العينين ، وفقى كحيل ؛ بمعنى : مكحولهما . (ويلاحظ أن صيغة : « فعيل » التى بمعنى : « مفعول » يستوى فيها المذكر والمؤنث - غالباً - ، فتستعمل بلفظ واحد لهما من غير زيادة تاء تدل على التأنيث ، بشروط وتفضيلات يجيء الكلام عنها فى الجزء الرابع ، « الباب الخاص بالتأنيث » وأهم هذه الشروط ألا يذكر قبلها الشيء الذى نتحدث عنه أو نصفه ، أى : الموصوف الذى يقوم به معناها ويتحقق فيه مدلولها) يقول :

وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ نحوُ : فَتَاةٌ أَوْ فَتًى كَحِيلٍ

وقد تكلمنا على كل ما سبق خاصاً باسم المفعول فى ص ٢٧١ . ذو فعيل : أى صاحب هذا الوزن . موازينه -)

(١) لحفاؤها عن العلماء ، لا لقصور وجهل من المتكلم .

(٢) الصفة المشبهة قياسية (كما صرح بهذا فى أول بابها الأشمونى - وغيره - كالتصريح فى أول باب : « كيفية أبنية أسماء الفاعلين ، . . . وفى أول باب : الصفة المشبهة » -) فيجوز صياغتها على وزن إحدى الصيغ التى عرضناها ، بشرط أن تتحقق الشروط والأوصاف الخاصة بهذه الصيغة . ولا التفتات إلى رأى القائل بوجوب الاقتصار على الصيغ السماعية إن وجدت ؛ لأن الأخذ بهذا رأى معطل للقياس ؛ مناف لمعناه الحقيقى ، وللغرض منه . فوق ما فيه من إعنات ومشقة لا يحتملها جمهرة الخاصة ، بله العامة ؛ إذ يطالب بالرجوع إلى المراجع اللغوية ، وجميع المظان الحاوية لمفرداتها ، للبحث عن الصيغة السماعية قبل استعمال القياسية . فإذا ثبت عدم وجود صيغة سماعية جاز استعمال القياسية . . . وليس هذا بمعقول ولا سائغ ، بل ليس من صالح اللغة تضييقها على هذا الوجه المعوق لها ، المائل دون استعمالها ، من غير فائدة مرجوة فى هذا التحجير والإرهاق .

وأعجب من هذا رأى آخر يحرم استخدام الصيغ القياسية ، مطلقاً (مع وجود أخرى سماعية أو عدم وجودها ، كالذى قيل فى صوغ المصدر ص ١٨٨ وما بعدها) . زاعماً أن إيجاد الصيغة القياسية ، إنما هو إيجاد وخلق للفظ لم ينطق به العرب أصحاب هذه اللغة ، المستأثرون بخلق مفرداتها وكلماتها . وهو زعم خاطيء دفعناه مراراً فى أجزاء هذا الكتاب ، وأوضحنا أسباب خطئه ، قاصدين أن نكشف خطره وضرره ، كى لا يجد له فى أيامنا واهماً يأخذ به .

وهذه المناسبة تحملنا إلى أن نعود فنردد هنا أيضاً ما سبق أن عرضناه - فى رقم ٣ من هامش ص ١٨٨ - من إباحة استخدام المصدر - وغيره - استخداماً قياسياً مطرداً . ونشير بوجه خاص إلى كلام ابن جنى المدون هناك ، وهو كلام هام مفيد .

زيادة وتفصيل :

وبهذه المناسبة نشير إلى حكم سبق^(١) فنردده لأهميته ؛ وهو : أن الصفة المشبهة قد يراد منها النص على الحدث ، — لحكمة بلاغية ، مع قيام قرينة تدل على هذا المراد — فتصير اسم فاعل ؛ لها اسم ، ومعناه ، وحكمه ، وتنتقل إلى صيغته الخاصة به ، (وهى صيغة « فاعل » من مصدر الثلاثى) ، فلا بد أن تترك اسمها ، وصيغتها ، ومعناها ، وحكمها ، وتصير إليه فى كل شأن من شئونه بغير إبقاء على حالها السابق . فإذا أردنا النص على وصف رجل بالفصاحة ، وبيان أنها صفة ثابتة ملازمة له ، رداً على من قال إنها طارئة عليه ، مؤقتة — أتينا بالصفة المشبهة ، (دون اسم الفاعل الحادث) ؛ لأنها المختصة بهذه الدلالة ، وتخيـرنا من صيغها وأوزانها الصيغة الملائمة للمراد . فقلنا : « فصيح » وأجريننا على هذه الصيغة اسم « الصنمة المشبهة وكل أحكامها ، بشرط إرادة النص ، ووجود القرينة الدالة عليه .

لكن إذا أردنا الدلالة على الحدث نصاً ، وأن الفصاحة طارئة غير ملازمة — أتينا باسم الفاعل الحادث ، دون الصفة المشبهة ؛ لأنه المختص بهذه الدلالة نصاً . وجئنا بصيغته الخاصة من مصدر الثلاثى ، وهى صيغة « فاعل » ، فقلنا : « فاضح » غداً ، مثلاً ، وأجريننا عليها اسمه ، وكل أحكامه وحده — كما أسلفنا^(١) . — وربما تترك الصفة المشبهة دلالتها على الدوام ، وتدل على المضى وحده — وهذا نادر^(٢) . — أو تدل على الحال وحده ، أو المستقبل كذلك ، من غير أن تترك صيغتها ، وإنما تظل عليها مع تغـيـر الدلالة ، وكل هذا حين توجد قرينة تدل على

(١ و ١) فى ص ٢٤١ و ٢٤٢ حيث البيان والدليل .

(٢) لتحقيق هذه المسألة يمكن الرجوع إلى : « الخضرى » فى أول باب : « الإضافة » عند قول ابن مالك : (وإن يشابه المضاف يفعل . . .) حيث صرح أنها لا تكون للماضى وحده مطلقاً . . . كما يمكن الرجوع للصبان أول باب : « الصفة المشبهة » حيث صرح بأنها مع القرينة قد تكون للماضى وحده ، أو للحال وحده ، أو للمستقبل كذلك . وساق مثالا هو « كان زيد حسناً ففُجِع ، أو سيصير حسناً ، أو هو الآن فقط حسن » فى الحكم خلاف ، والمختار ما قررناه من الندرة . — ثم انظر رقم ١ فى هامش الصفحة التالية ؛ لأهميته .

أن المراد هو الاقتصار على : المضى ، أو على الحال ، أو على الاستقبال ، وليس المراد الدوام^(١) ؛ بالرغم من بقاء الصيغة على صورتها ؛ نحو : (هذا المتسابق سريع العدو في الساعة الماضية ، بطيء الحركة الآن ، وسيبدو بعد قليل فسيح الخطو ، بعيد القفز ، عظيم الأمل في الفوز) . ولكن بقاءها على صيغتها مع تغير دلالتها بسبب اقتصارها على زمن معين خاص ، -- ولا سيما الماضي -- رأى ضعيف^(٢) ؛ لا يحسن اتباعه ولا القياس عليه ؛ بالرغم من وجود القرينة الدالة على تغير الدلالة . أما إذا لم توجد القرينة فيجب تغيير الصيغة بتحويلها إلى صيغة : « فاعِل »^(٣) .

واسم الفاعل من الثلاثي إذا أريد به - الدلالة على الثبوت - بشرط وجود قرينة - ، فإنه يصير صفة مشبهة يحمل اسمها دون اسمه ، ويدل دلالتها ، ويخضع لأحكامها وحدها . وتتغير صياغته ؛ فتصير من الثلاثي على وزن من أوزانها القياسية ، وقد يظل محتفظاً بصيغته التي كان عليها قبل الانتقال^(٤) ، إلى الدلالة الجديدة ، بشرط وجود القرينة ؛ كما في مثل : أهذا الطبيب رحيب الصدر ؟ فيجواب : نعم ، راحب^(٥) الصدر . وقد بسطنا القول في كل هذا في موضعه من البابين .

* * *

(١) جاء في «التصريح ، شرح التوضيح» - ج ٢ باب : «أبنية أسماء الفاعلين ..» أمثلة متعددة لها ، قال بعد سردها ما نصه : « (جميع هذه الصفات المتقدمة الدالة على الثبوت ، صفات مشبهة باسم الفاعل إلا إذا قصد بها الحدوث ؛ فهي أسماء فاعلين .) » اهـ . وجاء في الحاشية تعليقاً على هذا نصه : « (- قوله : إلا إذا قصد بها الحدوث - قضيته : إن تلك الصيغ تستعمل للحدوث ، وإن لم تحول إلى فاعل . فقولهم : « إذا قصدوا الحدوث حوات إلى فاعل » . . . ليس بواجب إلا إن أريد النص على الحدوث كما يدل عليه قول الرضي ؛ استدلالاً لشيء ذكره . ولهذا اطرء تحويل الصفة المشبهة إلى : « فاعل » كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث) » اهـ .

(٢) وسيجيء في ص ٣٠٧ .

(٣) كما سيجيء في رقم ٣ من ص ٣٠٧ . وانظر رقم ١ هنا .

(٤) كما سبق في هامش ص ٢٤٢ و « ج » من صفحتي ٢٤٥ و ٢٦٤ .

(٥) بإضافة اسم الفاعل إلى فاعله لتكون هذه الإضافة هي القرينة المطلوبة .

إعمالها :

الصفة المُشَبَّهة الأصيلية^(١) مشتقة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم ؛ فحقها أن تكون كفعالها ؛ ترفع فاعلاً حتماً ، ولا تنصب مفعولاً به . لكنها خالفت هذا الأصل ، وشابهت اسم الفاعل المتعدي لواحد ؛ (فإنه - كفعله المتعدي - يرفع فاعلاً حتماً ؛ وقد ينصب مفعولاً به) ، وصارت مثله ترفع فاعلاً حتماً ، وقد تنصب معمولاً^(٢) لا يصلح إلا مفعولاً به ، ولكن هذا المعمول حين نصبه لا يسمى مفعولاً به ، وإنما يسمى : « الشبيه بالمفعول به »^(٣) ؛ إذ كيف يعتبر مفعولاً به وفعالها لازم ، لا ينصب المفعول به ؟ لهذا يقولون في إعرابه حين يكون منصوباً ، إنه : « منصوب على التشبيه »^(٤) بالمفعول به .

ولا تنصب هذا الشبيه إلا بشرط : « اعتمادها »^(٥) ؛ سواء أكانت مقرونة ؛ « بأل » أم غير مقرونة . مثل الكلمات : القول - الطبع - القلب . . . في قولهم : (إنما يفوز برضا الناس الحلو القول ، الكريم الطبع ، الشجاع القلب . .) . ولا يشترط هذا الشرط لعملها في معمول آخر (غير الشبيه بالمفعول به) : كالحال ، والتمييز ، وشبه الجملة . . .

(١) سبق في ص ٢٨٤ أن الصفة المشبهة ثلاثة أنواع : أصيل ، وملحق به ، ومؤول .

(٢) وهذا من أسباب تسميتها بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد . وسيجيء التفصيل في ص ٢٨٨ وما بعدها وفيها أنواع المعمولات التي تنصبها .

(٣) كما سيجيء في رقم ٣ ص ٣٠٠ .

(٤) أشرنا إلى هذا في مناسبة سابقة (هامش ص ٢٤٢ و ٢٦٥) فقلنا إن السبب هو :

صوغ الصفة المشبهة من مصدر فعل ثلاثي لازم ، وقد ورد السبب بعدها منصوباً لا يصلح أن يعرب نوعاً آخر من المنصوبات غير المفعول به ، فأعربوه « شبيهاً بالمفعول به » ولم يعربوه مفعولاً به ؛ لثلاث مخالفات فعلها . وأيضاً فالمفعول به يقع عليه أثر فعل الفاعل . أما معمول الصفة المشبهة هذا فلا يقع عليه الأثر ، فلم يجعلوا اسمه « مفعولاً به » كاسم المنصوب الذي نصبه اسم الفاعل ، مع أن الصفة المشبهة سميت باسمها لشبهها باسم الفاعل في كثير من أحواله ، ومنها عمل النصب . ففي مثل : الحاكم ضارب المذنب ، يعرب « المذنب » مفعولاً به مباشرة ؛ لأنه وقع عليه الضرب . لكن إذا قلنا : الحاكم مسموح الطبع ، لا يعرب « الطبع » إلا شبيهاً بالمفعول به ؛ لأن السامعة لم تقع عليه وإنما قامت به ، وفرق كبير بين الاثنين أوضحناه من قبل (في ج ٢ ص ٥٣ م ٦٥) . ومثل هذا حسن الرأي ، جميل المظهر . . . (راجع شرح المفصل ج ٦ ص ٨١) .

(٥) سبق بيان الاعتماد في ص ٢٤٩ .

لأن كلمة « معمول » ليست مقصورة الدلالة على هذا الشبيه ، ولا على النوع المنسوب منه . بل إن معمولها الشبيه البارز - ويسمى أيضاً ، السببي^(١) - يجوز فيه ثلاثة أوجه^(٢) ؛ أن يكون مرفوعاً على اعتباره فاعلاً لها ، ويجوز أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به إن كان هذا المعمول (أى : السببي) ذكراً ، أو معرفة : كالأمثلة السابقة ، أو منصوباً على التمييز بشرط أن يكون نكرة^(٣) ؛ (نحو . . . الحلو قولاً - الكريم طبعاً - الشجاع قلباً) . ويجوز أن يكون مجروراً بالإضافة : (نحو : . . . الحلو القول - الكريم الطبع - الشجاع القلب) ، أى : أن هذا المعمول السببي يجوز فيه - دائماً - ثلاثة أوجه إعرابية ؛ (إمّا الرفع على الفاعلية^(٤)) ، (وإما النصب على التشبيه بالمفعول به ، إن كان المعمول - أى : السببي - معرفة أو نكرة ، ويصح في المعمول النكرة دون المعرفة ، نصبه تمييزاً) (وإما الجر على الإضافة) ولا فرق في هذه الأوجه الثلاثة بين أن تكون الصفة المشبهة ممترونة « بأل » أو مجردة منها ، كما تقدم ، ولا بين أن يكون هذا المعمول ممتروناً بها أو مجرداً منها . إلا أن المعمول الممترون بها لا يعرب تمييزاً - كما عرفنا -

وفي جميع حالاتها لا يشترط لإعمالها : « الاعتماد » ، إلا في الحالة الواحدة التي سبقت ، وهي التي تنصب فيها « الشبيه بالمفعول به »^(٥) .

(١) تكرر في مناسبات مختلفة إيضاح معنى « السببي » والمراد منه ؛ كالذي في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ .

(٢) هناك معمولات يمتنع فيها الرفع ، وأخرى يجب . وسيجيء ذكرها في ص ٣٠٤ وما بعدها . وهناك معمولات مجرورة وأخرى منصوبة ، غير الشبيه بالمفعول به ، منها : الحال ، والتمييز ، والظروف وغيرها مما سيجيء في ص ٣٠٩ والمعمولات كلها بحالاتها الإعرابية المختلفة لا تقتضي اعتماد الصفة المشبهة إلا الشبيه بالمفعول به - كما سبق ، وكما سيجيء في رقم ٣ من ص ٣٠٠ .

(٣) لأن التمييز في الأغلب لا يكون إلا نكرة .

(٤) في حاشية يلمسين أول هذا الباب عند تعريف الصفة المشبهة : « أن نحو : زيد حسن » ليس صفة مشبهة ، ثم جاء بعد ذلك مباشرة ما نصه : (إن النحاة لا يسمونها صفة مشبهة إلا إذا خفضت أو نصبت .) « ا هـ .

ويفهم من هذا أنها لا تسمى صفة مشبهة في مثل : « فلان حسن وجهه » ونحوه من كل ما وقع فيه فاعلها اسماً ظاهراً أو مستتراً . وهذا رأى مرفوض - بحق - إلا عند ابن هشام .

(٥) راجع ص ٢٩٤ ورقم ٣ من ص ٣٠٠ .

وينشأ من هذا التفريع صور متعددة أكثرها صحيح ، وأقلها غير صحيح .
ومن المشقة والإرهاق أن نتصدى لحصر صورهما ، ونحدد عددهما على الوجه
الذى فعله بعض الخياليين ؛ فأوصلهما إلى مئات ، بل ألوف^(١) ، وانتهى به
التحديد إلى ما لاخير فيه .

وإذا كان التحديد على الوجه السالف خياليًا مرهقًا ، فإن الحرص على
سلامة الأداء ، وصحة التعبير — يقتضينا أن نعرف الصور الممنوعة ؛ كي
نتجنبها ، ونصون أنفسنا من الخطأ . وقد وضع لها النحاة ضابطًا نافعًا ، يسهل
فهمه واستيعابه ، فتمالوا^(٢) :

يُمْتَنَعُ جَرُّ الْمَعْمُولِ فِي كُلِّ صَوْرَةٍ جُمِعَتْ مَا يَأْتِي كَامِلًا ؛ حَيْثُ لَا يَصِحُّ
إِضَافَةُ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ إِلَى مَعْمُولِهَا :

(١) إفراد الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ (بأن تكون غير مثناة ، وغير جمع مذكر
سالم) .

(٢) اقترانها « بأل » .

(٣) تجرد معموها من « أل » ، ومن الإضافة إلى ما فيه أل ، ومن
الإضافة إلى المختوم بضمير يعود على ما فيه « أل » .

(٤) تجرد الموصوف من « أل » .

فيمتنع الجر في : غرّد محمود الرخيم^(٣) صوته ، ولا يمتنع في : غرد الطائرُ
الرخيمُ صوته . فإذا كانت الصفة « بأل » ، وكذلك معموها صح الجر بالإضافة
مثل : لا تجادل إلا السمحَ الخلقَ ، العَفَّ القولَ ، الأمينَ الزَّلَّالَ .

ويجوز الجر بالإضافة أيضًا إذا كانت الصفة مقرونة « بأل » والمعمول
مجردًا ، لكنه مضاف إلى المقترن بها : مثل : هذا الحكيمُ إعدادُ الخططِ ،
الحسنُ تدبيرُ الأمورِ . كما يجوز الجر إن كانت الصفة مقرونة بأل ومعمولها
مجرد من : « أل » ، ولكنه مضاف لمضاف إلى ضمير يعود على المقرون بها ،

(١) كما جاء في حاشية الصبيان وغيره من المطولات .

(٢) راجع حاشية الخضرى .

(٣) الضمير عائد على « محمود » : وهو خال من : « أل » .

مثل : راقنى الطاووس البديعُ لونَ ريشه ؛ فإن الضمير الذى فى آخر كلمة : « ريش » عائد على الطاووس وفيه « أل » . وهكذا . .

هذا هو الضابط العام الذى يرشدنا إلى المعمول الذى يتمتع جره بالإضافة ، ويوضح الصور الكثيرة التى لا يجوز فيها إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها . وأقرب هذه الصور للخاطر : الأربعة الآتية ^(١) ، وهى حالات جرٍّ ممنوع حين يكون فيها الموصوف مجرداً من : « أل » .

(١) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى ضمير الموصوف الخالى منها ؛ نحو : إبراهيم النبيلُ خَلَقَهُ .

(٢) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى مضاف لضمير الموصوف الخالى منها ؛ نحو : إبراهيم النبيلُ خَاقَ والدِهِ .

(٣) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، مضاف إلى الخالى من « أل » والإضافة ؛ نحو : هذا النبيلُ خَاقَ والدِهِ .

(٤) أن تكون الصفة مقرونة « بأل » والمعمول مجرد منها ، خال من « أل » والإضافة ؛ نحو : هذا النبيلُ خَلَقَ .

• • •

(١) عدها الأشموني تسعاً نكتنى بالإشارة إليها . وفى الصفحة التالية تقسيم آخر حسن .

زيادة وتفصيل :

١- سالك بعض النحاة مسلكاً حسنًا آخر ، لبيان أكثر الصور الصحيحة والمنوعة التي تتردد على الخواطر ؛ فقال :
الصفة المشبهة إما أن تكون مقرونة « بأل » ، وإما أن تكون مجردة منها .
فإذا كانت مقرونة « بأل » فلمعمولها ستة أحوال يمتنع الجهر في بعضها :
(١) أن يكون مقرونًا « بأل » أيضًا مثل : أحبُّ الكتابَ العظيمَ
الفائدة .

(٢) أن يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف للمقرون بها : مثل :
أحب الكتابَ العظيمَ فائدة البحوث .
(٣) أن يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف لضمير يعود على الموصوف
مثل : أحب الكتابَ العظيمَ فائدته .
(٤) أن يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف لمضاف للمقرون بضمير
يعود على الموصوف ؛ مثل : أحب الكتابَ العظيمَ فائدة بحوثه .
(٥) أن يكون مجرداً من « أل » ولكنه مضاف إلى الخالي من « أل »
والإضافة ؛ مثل : أحب الكتابَ العظيمَ فائدة بحوث .
(٦) أن يكون مجرداً من « أل » ومن الإضافة معاً ؛ نحو : أحب الكتابَ
العظيمَ فائدة .

وهذه الحالات الست قد يكون المعمول في كل واحدة منها مرفوعاً ، أو
منصوباً ، أو مجروراً ، فمجموع الصور ثمانى عشرة صورة . وبعضها يمتنع
فيه جر المعمول .

هذه أحوال المعمول وصوره حين تكون الصفة مقرونة « بأل » . فإن كانت
مجردة منها فله ست حالات هي الحالات السالفة نفسها مع تجريد الصفة من
« أل » وبعد هذا التجريد يكون المعمول في كل حالة مرفوعاً أو منصوباً ،
أو مجروراً ، فله ثمانى عشرة صورة أيضاً ، بعضها يمتنع جره كذلك . فمجموع صورته

في حالتى اقتران الصفة « بأل » وعدم اقترانها هو : ست وثلاثون صورة بعضها يمتنع جره .

وأظهر الممنوع منها هو الأربعة التى سبق إيضاحتها قبل هذه الزيادة مباشرة^(١) . (وهناك غيرها ممنوع ولكن لا حاجة للإنتقال بسرده ، لقلة وروده على الأذهان ، وذكرته فى الأساليب الناصعة) .

ب - ما ليس ممنوعاً من الصور يجوز استعماله . ولكنه - مع جواز استعماله - متفاوت فى درجته ، حسناً وقبحاً ، وقوة وضعفاً :

(١) فمن التبيح أن ترفع الصفة المقرونة « بأل » أو المجردة منها ، فاعلا نكرة ؛ نحو : صلاح الحسن وجه " ، أو الحسن وجه أب . . . أو : صلاح حسن وجه ، و . . .

ومن التبيح أيضاً أن تكون الصفة مقترنة بأل ، أو مجردة ، ومرفوعها مقروناً « بأل » ، أو مجرداً منها . ولهذا صور أربع .

(٢) ومن الضعيف : أن تكون الصفة المشبهة نكرة ومعمولها معرفة منصوبة أو مجرورة ، إلا إذا كان المعمول « بأل » ، أو مضافاً لما فيه « أل » .

ومن الضعيف أيضاً : أن تكون الصفة « بأل » مضافة إلى معمولها الخالى منها . ولكنه مضاف لضمير يعود على المقرون بها .

وما عدا حالتى التبيح والضعف . - مما ليس ممنوعاً - حسن قوى .

* * *

المسألة ١٠٥ :

أوجه التشابه والتخالف بينها وبين
اسم الفاعل المتعدى لواحد^(١)

بجدر بنا الآن — وقد عرفنا أحوال كل منهما ، وقياسيته ، وفرغنا من شرح
أحكامهما — أن نعرض لموازنة نافعة بينهما .
١ — إنها تشبهه في أمور ، ومن أجل هذه الأمور مجتمعة^(٢) سميت :
« الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد » . وأهم هذه الأمور المشتركة
بينهما :

(١) الاشتقاق . فإن لم تكن مشتقة — كما في بعض أنواعها^(٣) القليلة —
فليست بصفة أصيلة مُشَبَّهة باسم الفاعل ، وإنما هي صفة مشبهة على وجه
من التأويل ، نحو : عرفت رجلاً أسداً أبوه ، أو نعيم رآخادمه ، أو ثعلباً حارسه ...
ونحو : هذه قمرٌ وجهُها ، حريرٌ شعرها ، (ويجوز في كل هذا النوع زيادة
ياء النسب في آخره) والمعنى التأويلي شجاع أبوه — غادر خادمه — ماكرٌ
حارسه — مضى أو جميل وجهها ، ناعم شعرها
وهذا النوع المؤول^(٣) قياسيٌّ — على قاته — ولكن يحسن التخفيف منه
قدر الاستطاعة .

(٢) الدلالة على المعنى وصاحبه .

(٣) عملها النصب في « الشبيه بالمفعول به » بشرط اعتمادها . ولكن هذا
الاعتماد عامٌ في المقرونة « بآل » والمجردة منها . (وقد سبق بيان هذا عند الكلام

(١) أما غير المتعدى فلا تشبهه ؛ لأنها تعمل النصب فيما يسمى : الشبيه بالمفعول به . وأما الفعل
اللازم فلا ينصب المفعول به ، ولا ما يشبهه . أما المتعدى لأكثر من واحد فلا تشبهه ؛ لأن الصفة
المشبهة الأصيلة مشتقة من فعل لازم .

(٢) مجموعها كاملاً هو السبب في التسمية ؛ لا بعضها .

(٣ و ٣) راجع الكلام عليه في ص ٢٨٤ .

على إعمالها ، كما سبق ^(١) تفصيل الاعتماد وما يتصل به في موضعه المناسب من باب اسم الفاعل ^(٢) ، ومنه يعلم أن الاعتماد ضرورى لعمل اسم الفاعل النصب إذا كان غير مقترن « بأل » . . . أما هي فالاعتماد ضرورى لها في الحالتين ^(٣) ، إذا أريد أن تنصب الشبيه

وما يجب ملاحظته أن الاعتماد شرط في نصب الصفة المشبهة لما يسمى : « الشبيه بالمفعول به » ، أما غيره فتعمل عملها فيه بدون شرط ؛ كالرفع في فاعلها ، والجر فيما أضيف إليها ، والنصب في كل المنصوبات الأخرى ؛ ومنها : الحال ، والتمييز ، والمفعول لأجاء ، والظرف ، والمفعول المطلق ^(٤) ، وكل معمول مرفوع ، أو مجرور ، أو منصوب . إلا المنصوب على « التشبيه بالمفعول به » فلا بد فيه من الاعتماد .

(٤) قبول التثنية . والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، مثل : (جميل ، جميلة — (جميلان ، جميلاتان) — (جميلون ، جميلات) ، ومثل : (حسن ، حسنة) — (حسنان ، حسنتان) — (حسنون — حسنات) ، وهكذا

فإن لم تصلح للتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث — فليست صالحة لأن تكون صفة مشبهة ؛ مثل كاتمي : « قُنُعَان ^(٥) » ، و « دِلَاص ^(٦) » فكلاهما تستعمل بلفظ واحد للمفرد وفروعه ، والمذكر والمؤنث ، تقول : (رجل . . . ، أو رجلان . . . ، أو رجال . . . ، أو امرأة . . . ، أو امرأتان ، أو نسوة) — قُنُعَان ، في كل حالة مما سبق . (وهذه درع . . . أو هاتان درعان

(١) في ص ٢٩٤ و ٢٩٥ .

(٢) في ص ٢٩٤ .

(٣) فاقترانها بأل — أيضاً — يقتضى الاعتماد ؛ بناء على رأى القسوى الذى يجعل « أل » فيها

للتعريف . (انظر رقم ٢ ص ٣١٣) .

(٤) تنصب المفعول المطلق في مذهب يحسن الأخذ به .

(٥) القُنُعَان (بضم القاف ، وسكون النون) من يستطيع إقناع غيره بكلامه ، ويحمله على

الرضا برأيه .

(٦) درع دِلَاص : براءة لينة .

..... أو هؤلاء دروع ...) - دلاص ، في كل حالة أيضاً . ومثل كلمة :
 « مَرُضِع » في نحو : ما أعظم حنان ، مرضع الأولاد . فإن هذه الكلمة
 لا تلحقها علامة التأنيث - غالباً - ^(١) ، لأنها خاصة بالمتوث ، ولا تستعمل
 بهذا المعنى في المذكر .

* * *

(١) لإلحاق التاء بهذه الكلمة أو عدم إلحاقها بيان جليل في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٦ .

.....
.....

زيادة وتفصيل :

بمناسبة الإشارة إلى تأنيث « الصفة المشبهة » وتذكيرها نعرض للحالات التي يجب أن تطابق فيها الموصوف وحده ، أو السببي وحده ، والحالات التي يجوز فيها مطابقة هذا ، أو ذاك . ويشترط أن تكون الحالات السالفة وأحكامها مقبولة على تأنيث الصفة المشبهة وتذكيرها حين ترفع السببي للمنعوت :

(١) إذا رفعت الصفة المشبهة سببياً للمنعوت ، وكانت صالحة ^(١) في لفظها ومعناها للمذكر والمؤنث جاز أن تطابق هذا أو ذاك ، سواء أكانا مذكرين معاً . أم مؤنثين معاً ، أم مختلفين تذكيراً وتأنيثاً ، فمثال المذكرين معاً . هذا عالم عظيم نفعه . ومثال المؤنثين معاً : هذه عالمة عظيمة والدتها . ومثال المنعوت المذكر والسببي المؤنث : هذا عالم عظيم تلميذاته ، أو عظيم تلميذاته . ومثال المنعوت المؤنث والسببي المذكر : هذه عالمة عظيم اختراعها ، أو عظمة اختراعها .

وسبب الإباحة في هذه الحالة أن الكلمة صالحة ^(١) للأمرين — مع زيادة تاء التأنيث في المؤنث — وانتماء القبح اللفظي والمعنوي ^(٢) منها . بخلاف الصور الآتية ، فإن فيها قبحاً ، ولذا تمتنع المطابقة .

(٢) إذا كان لفظها — دون معناها — مختصاً بأحدهما وجب — في الأغلب — أن يكون المنعوت مثلها في التذكير ، أو في التأنيث ، ولا يصح — في الرأي الأغلب — أن تقع نعتاً لما يخالف لفظها في التذكير ، أو التأنيث ؛ مثل كلمة :

(١) صلاحها بأن تكون صيغتها مما يستعمل لنعت المذكر حيناً ، ولنعت المؤنث حيناً آخر ؛ فلا يكون وزنها أو معناها مختصاً بأحدهما ، لا يستعمل في الآخر .

(٢) « ملاحظة » : بالرغم من جواز الأمرين في الصور السالفة يحسن مراعاة السببي تذكيراً وتأنيثاً . وذلك بوضع فعل مكان الصفة المشبهة وتطبيق ما يجري على هذا الفعل من ناحية التذكير والتأنيث على الصفة المشبهة ؛ فإذا وجب تأنيث الفعل أو جاز أو امتنع كان الشأن في حكم الصفة المشبهة مثله . وبهذا يتوحد الحكم هنا وفي باقي أنواع النعت السببي الذي يحىء في ص ٤٥٢ .

عجزاء^(١) و ، نحو ، تلك فتاة عجزاء أختها . فلا يصح : ذلك فتى عجزاء أخته .

(٣) وكذلك إن كان معناها — دون لفظها — مختصاً بأحدهما ، فلا يصح — في الأغلب — أن تقع زعمًا لما يخالف معناها في التذكير أو التأنيث ، مثل : كلمتي : خـمـي ، ومـرضـع^(٢) في قول بعض المؤرخين : يصف بيت أحد المماليك . . . وشاهدت مملوكًا خـصـيًا خادمه ، وأميرة مرضعًا جاريتها فلا يصح : مملوكة خـصـيًا خادمها ، ولا أميراً مرضعًا جاريتها .

(٤) وكذلك إن كان لفظها ومعناها مختصين بأحدهما ؛ كأكرمـر (وهو خاص بالذكور) ، ورتقاء (وهو خاص بالنساء) ؛ نحو : انصرف رجل أكرمـر وليدُه — وعجبت أم رتقاء وليدتها . فلا يصح — في الأغلب — انصرفت امرأة أكرمـر ابنها — ولا : عجب والد رتقاء بنته . .

ومن النحاة من يجعل الحالات الثلاث الأخيرة كالحالة الأولى ، فيجيز أن تقع الصفة بعد موصوف يخالفها لفظًا فقط ، أو معنى فقط ، أو لفظًا ومعنى معًا ، فلا فرق عنده في جميع الأحوال الأربعة السابقة من حيث التذكير والتأنيث ، فيجيز أن تكون الصفة مطابقة فيهما للموصوف أو للسببي . وهذا الرأي — على قلة أذمه — سائغ لما فيه من التيسير ، ومنع التشعيب ، مع موافقته لبعض النصوص العربية الفصيحة . ولكن الرأي الأول أكثر شيوعًا في النصوص العالية المأثورة التي تمتاز بسمو عبارتها ، وقوة بلاغتها ، وبعدها من القبح اللفظي . كل ما سبق مقصور على الحالات التي ترفع فيها الصفة المشبهة سببي المنعوت . لكن هناك بعض حالات خاصة تحتاج إلى إيضاح^(٣) ؛ ففي مثل : « مررت

(١) امرأة عجزاء : أي : كبيرة العجيزة ؛ (وهي : المتقدمة .) ولا يقال في الفصح رجل : أعجز .

(٢) لكلمة « مرضع » بيان خاص بمعناها وبإلحاق تاء التأنيث بآخرها ، أو عدم إلحاقها — في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٦ .

(٣) ما يأتي هو ما أشرنا إليه في رقم ١ من هامش ص ٢٦٨ .

بفتاة حسن الوجه « يكون السببي (وهو : الوجه) واجب الرفع - ، لا يجوز فيه الجر بالإضافة ؛ لأن الجر بالإضافة يقتضي إزالة الإسناد عنه (بالطريقة التي سبق شرحها في ص ٢٦٨ ، . . . والتي ستأتي في « ب » ص ٣١٠) ، وتحويله إلى ضمير الموصوف وهو الضمير المستتر في الصفة ، ومتى تحملت الصفة المشبهة هذا الضمير المستتر وجب - في المثال السالف وأشباهه - تأنيثها بالتاء ؛ مراعاة للمنعوت ؛ فعدم التأنيث في المثال السابق وأشباهه دليل على أن المعمول ليس « مضافاً إليه » مجروراً ؛ وإنما هو فاعل واجب الرفع .

وقد يتعين عدم الرفع ؛ كما في : « امرأة حسنة الوجه » ؛ لأن « الوجه » لو كان فاعلاً لوجب تذكر الوصف للسبب السالف . وقد يجوز الأمران - الرفع والجر - كما في : « مررت برجل حسن الوجه » .

فالصفة المشبهة إذا تحملت ضميراً مستتراً للموصوف وجب مطابقتها في التأنيث والتذكير لذلك الموصوف ، ووجب أن يكون معمولها غير فاعل ^(١) . . .

* * *

(١) - ملاحظة - : راجع كل الحالات السابقة وتوابعها في حاشية الصبان ، آخر الباب عند قول ابن مالك : « فارفع بها » . . .

ب - وتخالفه في أمور وأحكام هامة ؛ توضح حقيقة كل منهما ، وتميزه من الآخر . منها :

(١) اشتقاقها من الفعل اللازم حقيقة ، أو من المتعدي الذي هو في حكم اللازم وفي منزلته - فمثال الأول : حَسَّنَ ، وجميل ؛ في نحو : « الغزال حَسَّنَ الصورة » ، جميل العينين » ، وفعالهما : حَسَّنَ وجميل (بضم عينهما) وهما فعلان لازمان . وكذلك سَمَحَ ، وجامد ، في قول الشاعر :

السَّمَحُ في الناس محبوب خلأئقه والجامد^(١) الكفُّ ما ينفك ممقوتاً وفعالهما : « سَمَحَ ، وجَمَدَ » وهما لازمان .

ومثال الثاني : « هذا فارع^(٢) القامة » ، على الرأس ؛ إذا أريد بكل من : « فارع » و « عال » الثبوت والدوام^(٣) ، لا التجدد والحدوث . وفعالهما : « فرَع » و « عَالَ » وكلاهما متعد . ولكن مجيء الصفة المشبهة من مصدره - عند إرادة الثبوت نصاً - جعله بمنزلة اللازم ، إذ أنها لا تصاغ أصالة إلا منه ، ولا تصاغ من المتعدي إلا على هذا الاعتبار الذي يجعله بمنزلة اللازم^(٤) . أما اسم الفاعل فيصاغ من اللازم والمتعدي بغير تقييد بأحدهما .

(٢) تعدد صيغها القياسية وكثرة الأوزان المسموعة ؛ بخلاف اسم الفاعل فإن له صيغة قياسية واحدة إذا كان فعله ثلاثياً ؛ هي صيغة : « فاعل » . وأخرى على وزن مضارعه مع إبدال أوله ميماً مضمومة وكسر الحرف الذي قبل الآخر - كما عرفنا - إن كان فعله غير ثلاثي . والصيغتان محدودتان مضبوطتان .

(١) جامد الكف هو : البخيل . وكلمة : « جامد » في أصلها اسم فاعل ، ولكنها هنا صفة مشبهة ، بقرينة لفظية ؛ هي إضافتها إلى الفاعل ، (واسم الفاعل إذا أضيف لرفوعه صار صفة مشبهة ؛ طبقاً لما تقرر في بابهِ . .) وأخرى معنوية ، هي : أن الحمود - بمعنى : البخل - صفة من الصفات الثابتة التي تلازم صاحبها غالباً .

(٢) طويل مرتفع . . .

(٣) يدل على هذا هنا إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ؛ لأن إضافته لرفوعه تصيره صفة مشبهة .

(٤) راجع إيضاح هذا وبيان أنواع اللزوم في هامش ص ٢٦٧ ودن تلك الأنواع : أن يحول الثلاثي المتعدي ، إلى صيغة « فعل » (بضم العين) بقصد المدح أو الذم أو غيرهما ، فيصير لازماً بالتحويل (لأن هذه الصيغة لا تكون إلا لازمة) . وعندئذ تجيء الصفة المشبهة من مصدره قياساً ، ومن ثم كان « الرحمن » ، و « الرحيم » ، و « العليم » . . . و - ونظائرها من صفات المولى - معدوداً - من الصفات المشبهة ، . . . مع أن فعلها الأصلي : هو : « رحيم » ، « عليم » وهما فعلان متعديان .

(٣) دلالتها على معنى دائم الملازمة لصاحبه ، أو كالدائم ؛ فلا يقتصر على ماض وحده ، أو حال وحده ، أو مستقبل كذلك ، أو على اثنين دون الثالث ، فلا بد أن يشمل معناها الأزمنة الثلاثة مجتمعة مع دوامه أو ما يشبه الدوام — ، كما شرحنا — . وهذا يعبر عنه بعض النحاة بأنه : « دلالتها على معنى في الزمن الماضي المتصل بالحاضر^(١) الممتد ، مع الدوام » ، لأن اتصال الماضي بالحاضر ، ودوام هذا الحاضر ، وامتداده — يستلزم اتصال الأزمنة الثلاثة حتمًا . فغاية العبارتين واحدة . وعلى هذا لا يصح أن يقال في الرأي الأقوى الذى يجب الاقتصار عليه : الوجه حسن "أمس — أو الآن — أو غدًا" . أما على الرأي الضعيف الذى سبق أن أشرنا بإهماله^(٢) ، فيجوز (بشرط وجود قرينة) بقاء الصفة المشبهة على صيغتها مع تغير دلالتها إلى الماضي ، أو الحال ، أو المستقبل . وأما على الرأي القوي فنقول في هذه الصور وأمثالها مما يقتصر فيه المعنى على نوع من الزمن دون اكتمال الأنواع كلها : الوجه حاسن "أمس — أو : الوجه حاسن "الآن — أو : الوجه حاسن "غدًا" : وذلك بتحويل صيغة الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل ، وإخضاعها لأحكامه كلها . وهذا الرأي وحده أحق بالأخذ . وقد سبق أن أوضحنا^(٣) أن من يريد الدلالة على ثبوت الوصف ودوامه نصًا فعليه أن يجيء بالصفة المشبهة ، ومن يريد الدلالة نصًا على حدوثه وتتميمه بزمن معين دون باقى الأزمنة فعليه أن يجيء باسم الفاعل . وأنه لا بد مع الإرادة من قرينة تبين نوع الدلالة ؛ أهمى الثبوت والدوام ، أم الحدوث . ولا فرق في دلالتها على دوام الملازمة بين أن يكون الدوام مستمرًا لا يتخلله انقطاع ؛ (كطويل القامة — حاو العينين) ، وأن يتخلله انقطاع أحيانًا ، (نحو : سريع الحركة ، بطيء الغضب ،) فيمن طبعه هذا ، فإن الانقطاع الطارئ — ولو تكرر — لا يخرج الصفة عن أنها في حكم الملازمة لصاحبها ، إذ أنها من عاداته الغالبة عليه^(٤) .

(١) أى : بالزمن الحالى .

(٢) فى ص ٢٩٣ . مع الرجوع إلى رقم ١ من هامش ص ٢٩٣ .

(٣) فى ص ٢٤٢ عند الكلام على اسم الفاعل ، وأحكامه . ثم فى ص ٢٩٣ .

(٤) على الوجه الذى سبق فى هامش ص ٢٨٢ .

(٤) مجاراتها لمضارعها في حركاته وسكناته حيناً ، وعدم مجاراته أحياناً إن كان فعلها في الحالتين ثلاثياً . (والمراد بالمجارة أمران : أن يتساوى عدد الحروف المتحركة والساكنة في كل منهما ، وأن يكون ترتيب المتحرك والساكن فيهما متماثلاً ، فإن كان الثاني ، أو الثالث أو : الرابع - أو غيره - في أحدهما متحركاً كان في الآخر كذلك . أو كان ساكناً فهو ساكن في الآخر . وليس من اللازم أن يتفق نوع الحركة في كل منهما ؛ فقد يكون الأول منفتحاً في أحدهما ، مضموماً في الآخر - مثلاً -)

فمن أمثلة المجارة بينهما قولهم في الـدم : فلان ساكن الريح^(١) ، أشأم الطالع ، والمضارع من الثلاثي هو : يَسْكُن - يَشْؤُم . ومن الأمثلة المخالفة - رخيص - ثمين - نجيب - هجين - لطيف ، وغيرها مما في قول شوقي :

« الوطن كالبنيان ؛ فقير إلى الرأس العاقل ، والساعد العامل ، وإلى العشب الوضيعة ، والسقف الرفيعة . وكالروض محتاج إلى رخيص الشجر وثمرته ، ونجيب النبات وهجينه ؛ إذ كان ائتلافها في اختلاف رياحينه ؛ فكل ما كان منها لطيفاً موقعه ، غير ناب موضعه - فهو من نوابغ الزهر قريب ، وإن لم يكن في البديع ولا الغريب . . . » . وأفعالها المضارعة التي لا تجاريها (وهي من الثلاثي) : يرخُص - يثْمُن - يَنْجُب - يهْجُن - يَلْطُف

أما الصفة المشبهة من مصدر غير الثلاثي^(٢) فلا بد من مُجاراتها لمضارعها ؛ إذ هي في الأصل اسم فاعل أو اسم مفعول من غير الثلاثي وهما من غير الثلاثي يجاريان المضارع حتماً ، ثم أريد من كل منهما الثبوت ؛ فصار صفة مشبهة على هذا الاعتبار - كما عرفنا - لأن الصفة المشبهة لا تصاغ أصالة إلا من ثلاثي ؛ فوجب أن تكون من غير الثلاثي مجارية لمضارعها . ومن الأمثلة : فلان مستقيم الخطّة - معتدل النهج - مسدّد الرأي . ومضارعها : يستقيم - يعتدل - يسدد

(١) أي : ثقل الظل .

(٢) وهذا إن كانت في أصلها اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، وقد تحول كل منهما إليها في الدلالة .

أما اسم الفاعل فلا بد أن يجارى مضارعه دائماً^(١) - نحو : ذاهب ،
ويذهب - فاهم ويفهم - سامع ويسمع . ونحو : مكافح ويكافح - مرتفع
ويرتفع - متمهل ويتمهل .

(٥) امتناع تقديم معمولها عليها إن كان « شبيهاً بالمفعول به »^(٢) ، أما
غيره فيصح : كشبه الجملة ، والمنصوبات الأخرى التي ينصبها الفعل القاصر
والمتعدى والتي يجوز تقديمها : كالمفعول لأجاءه ، والحال ، و . . . و . . . فلا
يصح الغزانُ العينَ جميلٌ ؛ بنصب كلمة : « العين » على التشبيه بالمفعول به
للصفة المشبهة بعدها .

أما اسم الفاعل فيجوز تقديم معموله عليه في حالات كثيرة إذا كان^(٣)
غير مترون « بأل » مثل : العواصفُ شجراً مقتلعةً ، والسحب الكثيفة نورَ
الشمس حاجبةً . والأصل : مقتلعةً شجراً - حاجبةً نور الشمس .

وكذلك يجوز في الصفة المشبهة تقديم معمولها عليها إن كان شبه جملة أو
فضلة ينصبها العامل المتعدى واللازم ولا يمنع من تقديمها مانع آخر كما قلنا .
ومن أمثلة هذا قوله تعالى : « . . . وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير »
فشبه الجملة : « على كل شيء » متعلق بالصفة المشبهة : « قدير » وكذلك
ما ورد في وصفهم عمرَ رضى الله عنه : « كان بالضعفاء رحيم القلب ، لين الجانب ،
وعلى الطغاة شديد البأس ، قاسى الفؤاد . وأمام الشدائد - ثقةً
بالله - ثبتت الجنان ، قوى الإيمان . . . » والأصل : كان رحيم القلب
بالضعفاء - شديد البأس على الطغاة - ثبت الجنان أمام الشدائد ، ثقةً بالله .

(٦) وجوب سببية معمولها المجرور ، أو المنصوب على التشبيه بالمفعول
به . فلا بد أن يكون معمولها سببياً في الحالتين ، وكذلك إذا كان معمولها

(١) كما أشرنا في ص ٣٧ وفي هامش ص ٢٣٨ .

(٢) وبمقتضى القواعد العامة لا يجوز تقديم معمولها المرفوع ، ولا المضاف إليه .

(٣) وقد عرضنا لتلك الحالات في باب ص ٢٦٣ .

مرفوعاً ، والصفة جارية على موصوف . والمراد بالسببي ^(١) : الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود على صاحبها ^(٢) ، اتصالاً لفظياً أو معنوياً . فمثال اللفظي : لنا صاحب سمحٌ خليقته ، حلوٌ شمائله ، كريم طبعه ، تهفو القلوب إليه كأنما بينه وبينها نسب ، وقول الشاعر :

لقد كنتُ جلدًا قبل أن تُوقد النوى على كبدى نارًا بطيئًا خمودها
فكل كلمة من الكلمات : خليقة ، شمائل ، طبع ، خمود — . . . معمول للصفة المشبهة التي قبله ، وهو معمول سببي ، لأنه اسم ظاهر ، متصل بضمير يعود — مباشرة — على المتصف بمعنى تلك الصفة .

ومثال المعنوي قول الفَرَزْدَق في مدح زين العابدين بن الحسين :

سهلُ الخليقة — لا تُخشي بوادره تزيينه الخصماتان : الحلم ، والكرم
لا يُخلف الوعد ، ميمونٌ بغرته رحبُ الفناء ، أريبٌ حين يعتزم

والأصل : سهلُ الخليقة منه — رحبُ الفناء منه ، أى : من زين العابدين في المثالين . فالضمير محذوف مع حرف الجر ، وهو مع حذفه ملحوظ كأنه موجود ^(٤) . أو أنه لا حذف في الكلام . وأن « أل » الداخلة على السببي تغني عن الضمير ^(٥) .

أما اسم الفاعل فيعمل في السببي والأجنبي ، مثل : مُكْرَم — مَكْرَمَة — مُنْكَرَة — عاطفة . . . في قولهم : (تكريم العظيم ثأبيد له ، ونصر للفضيلة ، وتكريم الحقير إغراء له ، ومشاركة في جرائمه ، فشتان بين مُكْرَم عظيمًا

(١) سبق إيضاح السببي مرة أخرى بتمثيل جلي في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ . واشتراط سببية المَعْمُول مقصور على حالتين نصبه على التشبيه بالمفعول به ، أو جره بالإضافة . أما المَعْمُول المرفوع أو المنصوب على اعتبار وجه آخر ؛ كباقي المكملات المنصوبة — فلا يشترط فيه السببية ؛ فيجوز أن يكون أجنبيًا في الحالتين ؛ نحو : أجميل النجمان ؟ وما مظلم الفرقدان : (وهما ، نجمان متقاربان) والوالد بك فرح . ولكن تجب السببية في مرفوعها — كما قلنا — إذا جرت الصفة على موصوف أى على شيء يجري عليه معناها ؛ نحو : البابل جميل تغريده ، وكذلك اسم الفاعل ؛ نحو : الرجل قادم أبوه .

(٢) هو الموصوف ، أى الذى يتصف بمعناها . وقد يغنى عن الضمير « أل » على الوجه الكوفي المبين في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ . وفي رقم ٤ التالى .

(٣) واسع العقل .

(٤) لاحظ الشبه بين الضمير في هذه الصورة وبينه في المراحل الثلاث التي سلفت في ص ٢٦٨ .

(٥) كما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٢٦٤ وص ٢٦٩ ورقم ٤ من هامش ص ٢٧٧ — وهذا

يَسْتَحِقُّ التَّكْرِيمَ وَتُكْرِمُ صَغِيرًا هُوَ أَوْلَى بِالزَّرَايَةِ وَالتَّحْقِيرِ . وَمَا الْجَمَاعَةُ النَّاهِضَةُ إِلَّا الْمَكْرُمَةُ عِظَمَاءَهَا ، الْمُنْكَرَةُ أَرَادَاتِهَا ، الْعَاطِفَةُ أَقْوِيَاؤُهَا عَلَى ضَعْفَائِهَا .
(٧) اسْتِحْسَانُ إِضَافَتِهَا إِلَى فَاعِلِهَا الْمَعْنَوِي ^(١) وَجَرَّهَ بِالْإِضَافَةِ ^(٢) ؛ سِوَاءِ أَكَانَتْ الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي تَلَازِمُ صَاحِبَهَا وَلَا تَفَارِقُهُ ، مِثْلُ : الْبَدَوِيُّ طَوِيلُ الْقَامَةِ ، عَرِيضُ الْجَبْهَةِ ، أَسْمَرُ اللَّوْنِ - أَمْ كَانَتْ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي تَلَازِمُهُ طَوِيلًا وَقَدْ تَفَارَقَهُ نَحْوُ : الْعَرَبِيُّ قَوِيُّ السَّمْعِ ، حَدِيدُ ^(٣) الْبَصَرِ خَفِيفُ الْحَرَكَةِ . . . وَالْأَصْلُ : الْبَدَوِيُّ طَوِيلٌ قَامَتُهُ ، عَرِيضٌ جَبْهَتُهُ ، أَسْمَرٌ لَوْنُهُ ، قَوِيٌّ سَمْعُهُ ، حَدِيدٌ بَصَرُهُ . . . وَ . . .

أَمَّا اسْمُ الْفَاعِلِ فإِضَافَتُهُ إِلَى مَرْفُوعِهِ مَمْنُوعَةٌ فِي أَكْثَرِ أَحْوَالِهِ الَّتِي يَدُلُّ فِيهَا عَلَى الْخُدُوثِ ، لَا عَلَى الدَّوَامِ . وَقَدْ سَبَقَ تَفْصِيلُ هَذَا ^(٤) حَيْثُ أَوْضَحْنَا أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ الدَّالُّ عَلَى الْخُدُوثِ ، وَفَعْلُهُ لَازِمٌ أَوْ مُتَعَدٍّ لِأَكْثَرِ مِنْ مَفْعُولٍ ، لَا يَجُوزُ إِضَافَتُهُ لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ - قَدْ يَجُوزُ إِضَافَتُهُ لِمَفْعُولٍ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ . . . لِلدَّلَالَةِ عَلَى الثَّبُوتِ . . . وَ . . . إِلَى آخِرِ مَا سَرَدْنَاهُ هُنَاكَ ، وَأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا تَرَكَ الدَّلَالَةَ عَلَى الْخُدُوثِ إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى الثَّبُوتِ وَالدَّوَامِ لَا يَبْقَى لَهُ اسْمُهُ ، وَلَا أَحْكَامُهُ ، وَإِنَّمَا يَنْتَقِلُ إِلَى الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ ، فَيُسَمَّى بِاسْمِهَا ، وَيَخْضَعُ لِأَحْكَامِهَا دُونَ أَنْ تَتَغَيَّرَ صِبْغَتُهُ .

* * *

= الرَّأْيُ الْكَوْفِيُّ أَحْسَنُ ؛ نَحْلُوهُ مِنَ الْحَذَفِ وَالتَّقْدِيرِ . وَكُلُّ مَا يُقَالُ لِلْفَضْلِ مِنْهُ مُرَدُّودٌ ، إِذْ لَيْسَ فِيهِ ضَعْفٌ . وَعَلَى هَذَا يَكُونُ السَّبَبِيُّ هُوَ الْاسْمُ الظَّاهِرُ الْمُتَّصِلُ بِضَمِيرِ صَاحِبِ الصِّفَةِ ، أَوْ بِمَا يَغْنَى عَنْ الضَّمِيرِ . وَقَدْ اجْتَمَعَ الْأَمْرَانِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (سُوَيْدُ بْنُ أَبِي كَاهِلٍ) يَصِفُ ثَغْرِفَتَاةً :

أَبْيَضُ اللَّوْنِ ، لَذِيذُ طَعْمِهِ طَيِّبُ الرِّيقِ إِذَا الرِّيقُ خَدَعُ
(خَدَعُ : فَسَدَ) .

(١) الْمُرَادُ بِالْفَاعِلِ الْمَعْنَوِيِّ الْاسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا ، الْمُتَّصِفُ بِمَعْنَاهَا ، الَّذِي يَعْرِبُ فَاعِلًا حَقِيقِيًّا لَهَا لَوْ جَعَلْنَاهَا فَعْلًا .
(٢) سَيَجِيءُ سَبَبُ الاسْتِحْسَانِ فِي ص ٣١٦ .

(٣) قَوِيٌّ .
(٤) فِي ص ٢٤٢ وَ ٢٦٥ .

زيادة وتفصيل :

١ - بقيت - أمور وأحكام أخرى تنفرد بها الصفة المشبهة ^(١) ، ولا يشاركها فيها اسم الفاعل ، منها :

(١) فيما سبق من الأحكام الخاصة بإعمال الصفة المشبهة يقول ابن مالك في باب عقده لها ؛ عنوانه : « الصفة المشبهة باسم الفاعل » . ولكنه باب مختصر ؛ لم يستوف تلك الأحكام . قال في تعريفها .

صِفَةُ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ
يريد : الصفة التي يستحسن أن يجز بها فاعلها في المعنى ، هي : « الصفة المشبهة باسم الفاعل » ، وهي تجز باعتبارها مضافاً . وفاعلها المعنوي هو المضاف إليه . وقد شرحنا هذا الاستحسان (في رقم ٧ من ص ٣١١ وفي « ب » من ص ٣١٥ الآتية) وقال بعد ذلك :

وصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

أى : أنها تصاغ من مصدر الثلاثي اللازم للدلالة على معنى متصل بالزمن الحاضر ، (أى - الحال) اتصال دوام وملازمة ؛ فيشمل الأزمنة الثلاثة (على الوجه المشروح في : « ثالثاً ، ورابعاً » من ص ٢٨٢) ومثل لها بمثالين ؛ أحدهما : صفة مشبهة ، كانت في أصلها اسم فاعل ، ثم أريد منه الثبوت والدوام ؛ فصار صفة مشبهة ، في معناه وأحكامه . وبقي على وزنه وصيغته الأولى الخاصة باسم الفاعل ؛ هو : طاهر القلب ، والثاني : صفة مشبهة أصيلة في صيغتها ، وفي معناها ؛ هو : جميل الظاهر . ثم قال :

وعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعْدَى لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حَدَّاهُ

(قد حَدَّاهُ : أصله : قد حد ، زيدت ألف في آخر الفعل لأجل الوزن الشعري . والمراد : على الرسم والضبط والتحديد الذي قد حدد لكل منهما ، ووضعت له الشروط الخاصة به) .

يقول : ما ثبت لاسم الفاعل المتعدى - والمراد : المتعدى لواحد فقط - يثبت لها ؛ بشرط مراعاة الحدود والضوابط التي وضعت لكليهما ، والتي منها : أن منصوبها لا يسمى مفعولاً به . وإنما يسمى : « المنصوب على التشبيه بالمفعول به » . وهذا إن كان المنصوب معرفة ؛ فإن كان نكرة ، فهو تمييز =

(١) عدم تعرفها بالإضافة (في رأى الراجح بين آراء قوية أيضاً أشرنا إليها من قبل^(١)) أما هو فيتعرف بها إذا كان بمعنى الماضي فقط ، أو أريد به الاستمرار فيلحظ في هذا الاستمرار جانب المضي وحده .

(٢) « أل » الداخلة عايمها قد تعتبر للتعريف وموصولة معاً - في رأى - وأداة تعريف فتتط في رأى أقوى .

أما الداخلة عليه فتُعرف واسم موصول معاً (كما سبق في بابها . وفي ج ١ ص ٢٧٨ م ٢٧) .

= أو منصوب على التشبيه أيضاً ، ومنصوب اسم الفاعل المتعدي لواحد يسمى : « دفعلوا به » وكذا بنية الفوارق بينهما ، فيجب مراعاتها . ثم بين شرطين من شروط إعمالها ؛ هما عدم سبق معمولها عايمها . وكونه سببياً ؛ يقول :

وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجِبْ

(أى : مجتنب أن يسبقها ما تعمل فيه ، ووجب كون معمولها ذا سببية) . ولم يذكر التفصيلات اللازمة . وانتقل بعد ذلك إلى كيفية ضبط هذا المعمول . فأدجبه في ثلاثة أبيات حرمت كثيراً من الوضوح والتوفية ؛ هى :

فَارْفَعْ بِهَا ، وَانْصِبْ ، وَجُرِّمْ « أَلْ » وَدُونِ « أَلْ » - مصحوب « أَلْ » وما اتصل :

يعنى : ارفع بالصفة المشبهة ، أو : انصب ، أو جر . . . ، وكل هذا جائز مع وجود « أَلْ » في الصفة المشبهة ، ودون وجودها . لكن ما الذى سترفعه الصفة أو تنصبه أو تجره ؟ بينه بأنه المعمول المصحوب « أَلْ » (أى : المقترن بها) ، وأنه أيضاً هو المعمول الذى اتصل

بها ، مضافاً ، أو مجرداً ، ولا تجرُّ ربها مع « أَلْ » سماً من « أَلْ » خلا :

ومن إضافة لتأليها ، وما لم يخلُ فهو بالجواز وسما

يريد : أنه المعمول الذى اتصل بالصفة مع إضافته ، أو مع تجريده من « أَلْ » والإضافة - كما أوضحنا كل هذا بالأمثلة الكثيرة (في ص ٢٩٤) - وانتقل بعد ذلك إلى بيان حالات لا يجوز فيها الجر . فقال : لا تجر بالصفة المشبهة المقرونة « بأل » سما (اسما) خلا من « أَلْ » أو خلا من الإضافة إلى تألى « أَلْ » فعنده أن معمول الصفة المشبهة لا يصح أن يكون مجروراً بها . وهى مقترنة « بأل » مع خلوه من « أَلْ » ، أو عدم إضافته لما فيه « أَلْ » . فإن لم يخل جاز الجر . وفي هذا الكلام نقص كبير .

(٣) مخالفتها فعلها اللازم أصالة ، فتنصب معمولها على التشبيه بالمفعول به دون فعلها ؛ فإنه قاصر لا ينصب المفعول به ^(١) ، ولا شبهه . أما اسم الفاعل فلا يخالف فعله في التعدى وال لزوم .

(٤) إعراب معمولها المنصوب مُشَبَّهًا بالمفعول به — وليس مفعولا به — سواء أكان المفعول معرفة أم نكرة ، وتمييزاً فقط إن كان نكرة ^(١)

أما معموله فمفعول به مباشرة ، ما دام منصوباً قد وقع عليه فعل الفاعل .
(٥) تأنيثها يكون أحياناً بألف التأنيث ؛ نحو : هذه بيضاء الصفحة .
أما هو فلا تدخله ألف التأنيث .

(٦) عدم مراعاة محل معمولها المجرور بإضافته إليها ، المتبوع بعطف ؛ أو غيره من التوابع . بخلاف اسم الفاعل .

(٧) عدم إعمالها محذوفة ؛ فلا يصح هذا حسن القول والفعل ، بنصب « الفعل » ، على تقدير : وحسن الفعل ؟ أما هو فيجوز : أنت ضارب اللص والخائن ، بنصب الخائن . كما يجوز في باب : « الاشتغال » أن يقال : أضعيفاً أنت مساعده ، أى : أمساعداً ضعيفاً . . . ؟) بتقدير اسم فاعل محذوف بعد الهمزة ، ولا يصح : أوجئها هذه المرأة جميلته ^(٢) .

(٨) عدم الفصل بينها وبين معمولها المرفوع أو المنصوب ^(٣) بظرف أو جار ومجرور — في رأى الأرجح — إلا عند الضرورة ، بخلافه .

(٩) وجوب تغيير صيغتها إلى صيغة اسم الفاعل إن تركت الدلالة على الثبوت — بقرينة — إلى الدلالة على الحدوث . أما هو فقد يبقى على صيغته إن ترك الدلالة على الحدوث — بقرينة — إلى الدلالة على الثبوت .

(١٠) جواز إتباع معموله بالنعته أو غيره من باقى التوابع . أما معمولها فلا يُتَّبَعُ بنعت ، أى : لا يصح نعته .

* * *

(١ و ١) انظر ما يتصل بهذا فى ص ٢٦٦ و ٢٦٧ وفى رقم ٤ من هامش ص ٢٩٤ .

(٢) يوضح هذا ما سبق فى : « ب » ٢٦٤ .

(٣) أما الفصل بينها وبين معمولها المجرور فتحكمه حكم الفصل بين المتضايقين ، وقد سبق فى

ب - يذكر النحاة تعليلاً جدلياً^(١) لاستحسان إضافة الصفة المشبهة لفاعلها دون إضافة اسم الفاعل لفاعله ، ونلخصه هنا (بالرغم من أنه جدل منقوض بجدل مثله ، ومعارض بأمثلة كثيرة ، أوردها المعترضون ، وضمنوها بطون المطولات ، وأن التعليل الحق هو استعمال العرب ليس غير) :

إن إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ممنوعة - على وجه يكاد يقنع عليه الاتفاق - إذا بقي على دلالة الحدث نصاً ، وكان فاعله لازماً ، أو متعدياً لأكثر من مفعول به ؛ لأن إضافته في هاتين الصورتين توقع في اللبس . فتوهم أنه أضيف ليجارى الصفة المشبهة - حيث تضاف لفاعلها كثيراً - وأنه ترك دلالته على الحدث والتجدد ليصير دالاً على الثبوت والدوام مثلها ؛ فأضيف إضافتها ليؤدى دلالتها .

أما إن كان فعله متعدياً لواحد ؛ فقد يمتنع إضافته إذا أوقعت في لبس . كما في مثل : البارّ مكرمٌ أبوه فاو قلنا : البارّ مكرمٌ الأب - لحاز أن يقع في الوهم أن الإضافة هي للمفعول ، لا للفاعل ، وأن الأصل : البارّ مكرمٌ أباه ، بل إن إضافته قليلة حين يكون فعله متعدياً لواحد ، ومعناه من المعانى التى لا تقع على الذوات ، (أى : على الأجسام) ؛ حيث اللبس مأمون ، والإبهام غير راقع . مثل : محمد كاتبٌ أبوه ، فلا يصح : محمد كاتبٌ الأب - إلا على قلة كما سبق - مع أنه لا لبس ولا إبهام في الإضافة ؛ إذ الكتابة لا تقع على الذوات .

أما السبب في عدم صحة هذا - إلا على قلة - فلأن الصفة الدالة على الثبوت لا تضاف إلى فاعلها إلا بعد تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها ، واستتار الضمير فيها (كما أشرنا في ص ٢٦٨) ، إذ لو لم يتحول الإسناد بالطريقة السالفة للزم إضافة الشيء إلى نفسه ، لأن الصفة هي نفس مرفوعها في المعنى ، وهو أمر غير جائز ، إلا في مواضع^(٢) ليس منها الموضع الحالى . ويؤيد هذا - عندهم - تأنيث الصفة المشبهة بالتاء في مثل : مررت بالفتاة

(١) أشرنا إليه في ص ٢٦٨ .

(٢) سبقت في باب الإضافة « د » ص ٤٠ .

الحسنة الوجه^(١) ؛ فلو لم تكن الصفة مسندة إلى ضمير الفتاة لوجب تذكرها كما تذكر مع فاعلها المرفوع ؛ لهذا كان من المستحسن - وقيل : من الواجب - في مثل : أقبلت الفتاة الجميلة وجهها - أن تضاف الصفة إلى فاعلها ؛ فيقال : أقبلت الفتاة الجميلة الوجه ، لأن في الإضافة تخفيفاً وتقليلاً من عدة أمور تتشابه في أن كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد ، ففي المثال السابق قبل الإضافة (وهو : مررت بالفتاة الحسن وجهها) - الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد ، وكذلك الصفة مع الموصوف ، والفعل مع فاعله ، والمضاف مع المضاف إليه . وكل هذه الأمور المتشابهة المجتمعة تقتضي التخفيف ولم يمكنهم أن يزيلوا منها شيئاً إلا الضمير حيث تصرفوا في شأنه ؛ فنقلوه ، وجعلوه فاعلاً بالصفة ، فاستتر فيها : لأن الصفة في هذه الصورة تعد بمنزلة الجارية على من هي له^(٢) ، حيث رفعت ضميره ، ومن ثم استحسنتم الإضافة في المثال السالف ، وفي نحو : أقبلت الفتاة الجميلة وجهها ، فيصير : أقبلت الفتاة الجميلة الوجه ، ولم تستحسن ، أولم تصح في : محمد كاتب الأب (وأصله قبل الإضافة : محمد كاتب أبوه) . لقلة الأشياء المتشابهة التي تقتضي التخفيف .

وسبب آخر - عندهم - هو : أن الإسناد في مثل : الفتاة الجميلة الوجه - بإضافة الصفة إلى فاعلها - قد تغير ؛ فصار الجمل مسنداً إلى الضمير العائد إلى الفتاة كلها بعد أن كان الإسناد متجهماً إلى وجهها فقط ، وهو جزء منها ، أي : أن الإسناد في ظاهره هو للكل ، ولكن المراد منه الجزء على سبيل المجاز ؛ لأن من جمل وحسن بعضه ساغ أن يسند الجمل والحسن إلى كله ، مجازاً ؛ لحكمة بلاغية ؛ قد تكون المبالغة أو نحوها . . . وهذا لا يستساغ في مثل : محمد كاتب الأب (والأصل : محمد كاتب أبوه) : لأن من كتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد غير مقبول ، سرى من المضاف ؛ وهو « الأب » إلى المضاف إليه ؛ وهو : « الهاء » . فهو

(١) إيضاح هذا في ص ٣٠٣ .

(٢) سبق إيضاح الكلام على الضمير العائد على من هو له أو غير من هو له في ج ١ ص ٣٥٣٣٥ .

من الإسناد إلى المضاف إليه ، مع إرادة المضاف . وشتان بين الإسنادَيْن
 والمجازين ؛ فالإسناد في الأول واقع بين الكل والجزء الذي هو بعضه ، فيصح
 إطلاق كل منهما وإرادة الآخر ، بخلاف الثاني فهو بين الأبوة والنبوة .
 هكذا يقولون^(١) ، وهو تعليل جدلي محض كما قلنا . وفيه مخالفة لما أجازوه
 من قبل ، من إضافة الشيء إلى نفسه أحياناً^(٢)

(١) راجع حاشية التصريح في هذا المكان .

(٢) كالذي في ص ٤١ و ٥١ وما بينهما .

المسألة ١٠٦ :

اسم الزمان ، واسم المكان^(١)

تعريفهما :

اسمان يصاغان من المصدر الأصلي^(١) للفعل بقصد الدلالة على أمرين معاً ، هما : المعنى المجرد الذى يدل عليه ذلك المصدر ، مزيداً عليه الدلالة على زمان وقوعه ، أو مكان وقوعه .

أويقال : اسم الزمان ما يدل - بكلمة واحدة - على المعنى المجرد وزمانه^(٢) ، واسم المكان ما يدل - بكلمة واحدة - على المعنى المجرد ومكانه^(٣) .

ومن الميسور الوصول إلى هذه الدلالة بتعابير أخرى خالية من الاسمين السالفين . ولكنها تعبيرات لن تبلغ فى الإيجاز مبلغ اسم الزمان واسم المكان ، فزىة كل منهما أنه يؤدي بكلمة واحدة مالا يؤديه غيره إلا بكلمات متعددة .

صوغهما :

١ - طريقة صياغتهما ، والوصول إليهما من الماضى الثلاثى ، غير معتل العين بالياء^(٤) ، تتحقق بالإتيان بمصدره القياسى - مهما كانت صيغته - ثم

(١ و ١) لم يعرض لهما ابن مالك فى : « ألفيته » . وعرضنا لهما هنا استيفاء للمشتقات . وقد سبق فى ص ١٨٢ بيان مفصل عن المشتقات ، وعن أصلها ؛ أهو المصدر الصريح ، أم الفعل الماضى ؟ وأن بعض القدامى يطلق كلمة : « الأخذ » على الاشتقاق من غير المصدر الصريح .

(٢) وفى حالة نصبه التى يكون مشتركاً فيها مع حروف عامله يعرب ظرف زمان ؛ كقولهم : قعدت مقعد الضيف ، أى : زان قعوده . فكلمة : « مقعد » ظرف زمان منصوب . (راجع الخضرى والصبان ج ١ أول باب الظرف) .

(٣) وإذا كان منصوباً مشتركاً مع عامله فى حروفه فإنه يعرب ظرف مكان - كما تقدم فى باب الظرف فى الجزء الثانى - ؛ نحو : قعدت مقعد الغائب ، أى : مكان قعوده .

(٤) أما صوغهما من الثلاثى معتل العين بالياء فقد سبق حكمه فى ص ٢٢٩ تحت عنوان :

« ملاحظة » - كما أشرنا فى ص ٣٠٨ - .

جعلها على وزن : « مَفْعَل » ^(١) - بفتح الميم والعين - في جميع الحالات ،
 ما عدا حالتين ، تكون الصيغة فيهما على وزن « مَفْعِل » ^(١) - بكسر العين - :
 الأولى : الماضي الثلاثي صحيح الأحرف الثلاثة ، مكسور العين في
 المضارع ؛ مثل : جلس يجلس - رجَعَ يرجع - قَصَدَ يقصد - حسب
 يحسب...و...

الثانية : الماضي معتل الفاء بالواو ^(٢) ، صحيح اللام ^(٣) ، بشرط أن يكون
 مضارعه مكسور العين ^(٤) ، تحذف فيه الواو لوقوعها بين الفتحة والكسرة ، مثل :
 وألَّ يَسْلُ ^(٥) - وثِقَ يَثِق - وجَمَّ يَجِم ^(٦) - وخَزَّ يَخِز ^(٧) - وَعَدَّ
 يَعِد -

فمن أمثلة « مَفْعَل » - بفتح العين - للزمان : مطلع الفجر خير وقت
 للقراءة والاطلاع النافع - لكثير من الطيور هجرة سنوية ؛ فراراً من البرد .
 فإذا أقبل المشتى ، وحلَّ المهجر ، رحلت إلى بلد أكثر دفئاً ، وأنسب

(١ و ١) سيجىء في « ب » من ص ٣٢٥ حكم زيادة تاء التأنيث في آخر هذه الصيغة .

(٢) بعض النحاة قد صرح بأن يكون حرف اللمة الذي في أول الفعل الثلاثي هو « الواو » وبعضهم
 أطلق ولم يعين نوع الحرف ، مكثفياً بأن يذكر أن الفعل معتل الأول . لكن السيوطي قد نص على أن
 الماضي المعتل الفاء بالياء ، الصحيح اللام - مثل : يَتَقَيَّظ - يَمِين - يَسِير ، تكون الصيغة منه
 على وزن : « مَفْعَل » بفتح العين . (الجمع ج ٢ ص ١٦٨) .

(٣) لأن معتل الفاء واللام معاً يجب فيه فتح « العين » تطابقاً للقاعدة العامة ؛ وهي : أن الثلاثي
 معتل اللام يجب أن تكون صيغة مصدره الميمي واسم زمانه واسم مكانه على وزن « مَفْعَل » - بفتح العين -
 دائماً ؛ سواء أكان بعض أصوله الأخرى حرف علة أم حرفاً صحيحاً : فاعتلال « لاو » - ولو انفردت
 بالاعتلال - كاف لتطبيق القاعدة السالمة وجوباً .

(٤) بعض النحاة لا يشترط في معتل الفاء بالواو أن يكون مضارعه مكسور العين ، ولا ما يترتب
 على كسرها من حذف الواو في المضارع أحياناً كثيرة . فيقولون « الموجيل والموحيل » . بالكسر فيهما ،
 على اعتبار أن عين الفعل المضارع فيهما مفتوحة (أى : وَجِيلٌ يُوَجِّلُ وَحِيلٌ يُوَحِّلُ) وأمثالهما . وبناء
 على هذا يجوز في اسم الزمان واسم المكان من الثلاثي المعتل الأول بالواو أن تكون صيغته على وزن
 « مَفْعِل » - بفتح العين وكسرها - . (وقد قال شارح المفصل - ج ٦ ص ١٠٨ - إن الفتح
 أقس ، والكسر أفصح) . فالأمران صحيحان قويان .

(٥) وألَّ يَسْلُ ، بمعنى : التحا يلتجئ .

(٦) وجَمَّ من الأمر وجوماً ، كرهه ، أو : تركه مضطراً . أو : سكت على غيظ .

(٧) طعن برمح ونحوه .

جَوْاً . والمراد : زمن طلوع الفجر - زمن الشّتو (بمعنى : الشتاء) ، زمن
الهجر ، (بمعنى الهجرة) . وأفعالها الثلاثية هي : طَلَعَ - شَتَا - هَجَرَ .

ومن أمثلة « مَفْعِل » - بكسر العين - للزمان : كلمتا مغرس ، وموعد في
قولهم : لِيَغْرِسَ الشجر مواسم معينة ؛ فإذا حان المغرس ، وحلّ مواعده ،
أسرع الزرّاع إلى غرس ما يريدون .

ومن أمثلة « مَفْعَل » - بفتح العين - للمكان : (مَدْخَل - مَطْعَم -
مَطْبَخ - مَكْتَب - مَلْعَب - مَشْرَب - مَنْأى - مَسْرَح - مأوى . . .) في
قول القائل : « زرت بيتاً لأحد الرفاق ؛ فراقى جماله ؛ وتماّم نظافته ، وبراعة
تنسيقه ، ووفاءه بمطالب الحياة السعيدة ؛ فهذا مَدْخَلُ الأضياف ، يُسَلِّمُهُم
إلى غرفة استقبال أنيقة . وهذا مَطْعَمٌ واسع ، حسن الترتيب ، يُحْمَلُ إليه
شهى الطعام من مَطْبَخِ آية فى النظافة . وفى جانب هادئ غرفة واسعة جعلها رب
البيت مَكْتَباً له ، تُطَلُّ على حديقة عامرة بعيون الأزاهر . وفى أحد الأطراف
مَلْعَبٌ فسيح ، مُهْدَت طرّقه ، وفرشت أرضه بالكأ الناعم الأخضر .
وفى ركن منه مَشْرَبٌ للدافئ والبارد . وفى مَنْأى عنه مَسْرَحٌ ومأوى للطيور
الأيّفة ، وبعض الحيزانات المستأنسة . . . »

والمراد ؛ مكان الدخول - مكان الطعام - مكان الطبخ - مكان الكتابة -
- مكان اللعب - مكان الشرب - مكان النَّأى ، أى : البعد - مكان السَّرْح
أى : الرعى - مكان الإيواء . . .

ومن أمثلة « مَفْعِل » - بكسر العين - للمكان ؛ مجلس - مرجع -
مقصد - موثق - موثّل - مَوْرَث ؛ كقولهم ، فى وصف أمير المؤمنين
على بن أبى طالب : كان واضح الجلال ، عظيم الهيبة . مجلسه مجلس علم
ووقار ؛ لا تسمع فيه لغواً ، ولا تأثيماً ، والإمام فيه مرجعُ الفتوى ، ومقصد
المستفهم ، وموثّق الشاك ، وموئّل اللائد . . .

أى : مكان الجلوس - مكان الرجوع - مكان المقصد - مكان الوثوق - مكان
الوأل ، (أى : الالتجاء) .

أما صيغتهما والوصول إليهما من الماضي الثلاثي المعتل العين بالياء فقد سبق بيانها (١) .

ب - فإن كان الماضي غير ثلاثي فطريقة صوغيهما تتحقق بالإتيان بمضارعه ؛ ثم قلب أوله ميمًا مضمومة ، وفتح الحرف الذي قبل الآخر ، فتنشأ صيغة صالحة لأن تكون اسم زمان واسم مكان (٢) ، ويكون توجيهها لأحدهما خاضعاً للقرائن اللفظية أو غير اللفظية ، فالقرينة وحدها هي التي تتحكم في هذه الصيغة ؛ فتجعلها لأحدهما دون الآخر .

فمن الأمثلة : مُسْتَسَيِّ وَمُصْبَح - (أَمْسَى ، يُمَسِي ، مُسْتَسَيِّ - أصبح ، يصبح ، مُصْبِحًا) ، نحو : الحمد لله مُسْتَسَيِّانَا وَمُصْبِحُنَا ، ونحو قول التاجر : مَتَجَرَى مُصْبَحِي وَمُسَيِّ . والمراد : الحمد لله في وقت إمساتنا وإصباحنا - متجرى مكان إصباحي وإمساتي .

ونحو : الفلك دَوَّار في حركة دائبة ، فليس له مُنْقَطَع يتوقف عنده إذا حَانَ ، وَلَا مُتَوَقَّف يستريح ساعته إذا حَلَّتْ . والمراد : ليس له زمان انقطاع ، ولا زمان توقف .

ومن الأمثلة : كُوخ تَمْلُؤُه السكينة والطمأنينة والوثام ، خَيْرُ مُسْتَقَرٍّ وأعظم مُقَامًا من قصر فُخِيم يسوده القاق ، والفزع ، ودواعي الشقاق . والمراد : خير مكان للاستقرار ، وأعظم مكان للإقامة .

حكمهما :

اسم الزمان والمكان مشتقان يصح أن يتعاق بهما شبه الجملة (٣) .

(١) في ص ٢٣٦ بعنوان : « ملاحظة » .

(٢) وصالحة أيضاً لأن تكون مصدرًا ميميًا ، وأن تكون اسم مفعول - لأن هذه المشتقات الأربعة مشتركة في صيغتها التي تصاغ من مصدر غير الثلاثي ، متحدة في طريقة الوصول إلى إيجاد هذه الصيغة . وعلى هذا يكون التفريق والتمييز المعنوي بينهما موكولا للقرائن ، خاضعاً لوجيها .

(٣) يجوز أن يتعلق بهما شبه الجملة ؛ لأن فيهما رائحة الفعل ، وهي تكنى مسوغاً للتعليل ؛ (كما سبق في هامش ص ٢٥١) .

ولكنهما لا يعملان شيئاً من عمل فعلهما ؛ فلا يرفعان الفاعل - أوزائبه ،
ولا ينصبان المفعول به ، ولا غيره .

ويصح - عند الحاجة - زيادة تاء التأنيث في آخر صيغة « مَفْعِل » - بفتح
العين ، وكسرها - بشرط أن تكون الصيغة للمكان ، مراداً تأنيث معناه ؛ وسيجيء
البيان الخاص بهذا ^(١) .

(١) في « ب » من ص ٣٢٥ مشتملاً على قرار المجمع اللغوي في ذلك .

زيادة وتفصيل :

١ - يقول فريق من النحاة : إن في اللغة أسماء للزمان أو للمكان على وزن « مَفْعِل » - بكسر العين - سماعاً عن العرب . وكان القياس الفتح ؛ ومنها : المشرق - المغرب - المطلع - المسجد - المرفق^(١) - المنسك^(٢) - المفرق^(٣) - المجزر^(٤) - المسقط^(٥) - المنبت^(٦) - المسكن - المحشر - الموضع - مجمع الناس - المخزن - المركز - المرسن^(٧) - المنفذ^(٧) المعدن - المأوى ، إذا كان خاصاً بالإبل تتأوى إليه

والملاحظ أن النحاة كثير من مراجعهم حين يسردون الكلمات السالفة يصفونها بأنها وردت عن العرب بالكسر ، وأن قياسها الفتح ، ويكتفون بهذا ، دون أن يعرضوا ببيان شاف لأمرين هامين .

أولهما : ما تنص عليه المراجع اللغوية من ورود السماع الصحيح بالكسر وبالفتح في أغلب تلك الكلمات (دون الاختصار على أحد الضبطين)^(٨) مثل : مسجد - موضع - منبت - مطلع - مسقط - مظنة ، مشرق ، مغرب ، مسكن مجمع الناس - مغرب - مرفق - منسك^(٩) - محشر ... فورود السماع بالفتح أيضاً أدخل تلك الكلمات في مجال الضابط العام ، وجعله منطبقاً عليها . وإذا لا معنى لإبرازها ووصفها بأنها : « وردت مكسورة » ، وكان قياسها الفتح . فقد ثبت أنها وردت بالفتح أيضاً ؛ فاجتمع في الفتح السماع وانطبق الضابط

(١) مكان الرفق (والرفق : ضد العنف والقسوة) . ويطلق اليوم على المكان الذي يكون مقر المنفعة العامة ، كرفق الكهرباء ، أو مرفق السكك الحديدية .
(٢) المعيد .
(٣) مكان الفرق في وسط الرأس . . .
(٤) مكان الذبح .
(٥) مكان السقوط .

(٦) لموضع الرسن ، وهو الحبل الذي تقاد به الدابة . . . (٧) موضع النفوذ .
(٨) ومن هذه المراجع التي نصت على مجيئها بالفتح والكسر نصاً صريحاً : « المصباح المنير »
أخرج ٢ ص ٩٦٤ الفصل الخاص بصيغة مفعول للزمان والمكان والمصدر الميمي .
(٩) ومن الكلمات الواردة بالفتح والكسر غير ما سبق ، ما سجله السيوطي في كتابه : المزهرة - ٢ ص ٦٣ في باب : ضوابط واستثناءات في الأبنية وغيرها - وهي : (المطلع ، المفرق ، المحشر ، المنبت ، المذمة ، المحل . . .) .

العام عليه ، (أى : اجتمع فيه السماع والقياس) كما أن ورود السماع بالكسر يميز فيها استخدام الكسر أيضاً ؛ مراعاة للمسموع ، دون أن يوجب الاقتصار عليه . بل إن ورود السماع بالكسر وحده لا يوجب الاقتصار عليه وإهمال القياس ^(١) . فكيف وقد اجتمع لها السماع والقياس معاً ؟

ثانيهما : أن كثيراً من أفعال تلك الألفاظ يصح في مضارعه كسر العين طبقاً للوارد عن العرب ؛ كمضارع الأفعال الصحيحة : (رفّق - فرق - جزّر - حشّر . . .) فليست عين المضارع فيها مقصورة في اللغة على الفتح أو على الضم ؛ بل يجوز فيها الكسر أيضاً ، طبقاً للوارد . وإذا جاز فيها الكسر كانت صيغة الزمان والمكان بكسر العين قياسية مطردة ؛ وتكون كنظائرها الكثيرة المكسورة التي تخضع للضابط العام ، وتنطبق عليها القاعدة الخاصة بطريقة الصوغ المطرد ، ولا يكون ثمة معنى لإبرازها من بين نظائرها ، وتخصيصها بأنها : « وردت مسموعة بالكسر ، وكان قياسها الفتح » . فذلك أن الفتح والكسر سماعيان وقياسيان معاً فيها ..

وخلاصة ما تقدم أن تلك الكلمات التي تنمأ فريق من النحاة على أنها مسموعة بالكسر ، وأن قياسها الفتح ، ليست مخالفة للقياس الأصيل ، ولا خارجة عن نطاق القاعدة العامة المتعلقة بالصياغة المطردة ، إما لأنها مسموعة بالفتح أيضاً كورودها مسموعة بالكسر ، وإما لأن عين مضارعها مسموعة بالكسر وغير الكسر ، ومتى ورد فيها الكسر صح مجيء الصيغة مكسورة العين ، وفاقاً للقاعدة العامة ، والقياس المطرد . . . ^(٢)

(١) طبياً للبيان الشامل الذي سبق - في هامش ص ١٩١ وما بعدها - وهو عام في كل ما ينطبق عليه سماع وقياس من المصادر ، والجموع ، وغيرها . . . وفيه نص خاص بالكلمات التي وردت هنا ؛ والتي وصفوها بأنها : « وردت مسموعة بالكسر ، وكان قياسها الفتح . . . » ، فقد قال عنها « القاموس المحيط » في مادة : « سجد » ما نصه : (ألزموها كسر العين والفتح جائز ، وإن لم نسمعه) ، أما بقية الأدلة على الموضوع العام فهناك بيانها الأكل .

(٢) هذا إلى ما نقلناه عن القاموس - في رقم ١ السابق من الحكم عليها . بحكم عام شامل ؛ هو قوله : « الفتح جائز ، وإن لم نسمعه » .

ب - وردت صيغ - كثيرة لاسم المكان ، قليلة لاسم الزمان ، - من مصدر الثلاثي على وفاق القاعدة ، ولكنها مختومة بتاء التأنيث للدلالة على تأنيث المعنى المراد من الكلمة .. (إذ يقصد منها : البقعة ، بمعنى المكان) . فما ورد في الكلام العربي الفصيح : المَزَلَة (بكسر الزاي) لموضع الزَّال - المَظَنَة بفتح الظاء ^(١)) لمكان الظن - المَشْرِقَة (بفتح الراء) لموضع شروق الشمس والقيود فيها - موقِعة الطائر (بفتح القاف) ، للمكان الذي يقع فيه - المَشْرِبة للغُرْفَة - المَدْبَغَة - المَزْرَعَة - المَزْلَقَة - المَنامة . . . وكثير مثل هذا يزيد على المائة ولكنه يكاد يقتصَر على المكان . فهل يجوز القياس على هذا الوارد من المكان ، مراداً منه : « البقعة » ، بزيادة تاء التأنيث على صيغة « مَفْعَلَة » التي هي بفتح العين أو التي بكسرهما ، لتَصِير « مَفْعَلَة » - بفتح العين أو كسرهما ^(٢) - مع بقاء الدلالة على ما كانت عليه ؟

اختلف قدماء النحاة في الرأي ، فتمليلهم يميز القياس ، وأكثرهم يميل - بغير داع قوي - إلى المنع ؛ لتوهمه أن هذا الكثير - المسموع المختوم بالتاء في صيغة اسم المكان - قليل لا يكفي للقياس عليه .

والحق أن الرأي الذي يبيح القياس عليه سديد موفق ، إذ كيف يوصف الوارد من تلك الأمثلة المكانية بالقلة مع أنه يبلغ العشرات ^(٣) ؟ نعم إنها قلة ، ولكنها : « نسبية » ، (أي : بالنسبة للصيغ الواردة من غير تاء التأنيث) ، والقلة النسبية « على هذا الوجه تبيح القياس العام ، وتجزئ المحاكاة من غير تقييد ^(٤) ، وإن كانت لا تبلغ في درجة القوة والفصاحة مبلغ الأولى ^(٥) ، فاختلفت الدرجة في القوة والفصاحة لا يمنع من صحة القياس والمحاكاة . ولا داعي للتضييق الذي لا يدفع عن اللغة أذى ، ولا يجلب لها نفعاً . فالأنسب إباحة القياس في صيغة « مَفْعَلَة »

(١) وقد سمع فيها الكسر أيضاً .

(٢) دالة على المؤنث ، المراد به البقعة ، بمعنى المكان .

(٣) قال شارح « القاموس المحيط » في مادة « أسد » : إن بعضهم جعله مقيساً ؛ لكثرة أمثاله .

(٤) انظر البيان الخالص بهذا في رقم ٤ من هامش ص ٧٩ .

(٥) هذا رأي بعض أئمة العربية ممن يفسرون القياس (كما جاء في مجلة المجمع اللغوي ج ١ ص ٢٣٢) بأنه الجري على مقتضى الكثرة في جنسها ، لا الأغلبية العامة . وبه أخذ المجمع اللغوي

في كثير من أحكامه وقراراته ، بعد أن بين قوته ، ورجاحة أدلته ، وشدة الحاجة للأخذ به .

— بفتح العين أو كسرهما — تبعاً للقواعد السابقة الخاصة بصياغتها ، مع الاختصار في القياس على اسم المكان ، لأن أمثله الواردة هي التي بلغت في الكثرة حداً يبيح القياس عليها ، دون اسم الزمان ، حتى لقد علل النحاة واللغويون التأنيث بأنه إرادة البقعة لا المكان^(١) — وهي غير « مفعلة » الآتية هنا في « ح » .
وأهم مما سبق وأقوى في إباحة القياس أن النحاة يقررون أن إلحاق تاء التأنيث بالمشتقات قياسي لتأنيث معناها ، وأن هذا الإلحاق قياسي مطرد في جميع أنواعها ، إلا بعض صيغ معينة ، ليس منها صيغة اسم الزمان والمكان — كما سيجيء في باب التأنيث ، ح ٤ م ١٦٩ ص ٤٤٠ .

هذا ، وقد أباح مؤتمر المجمع اللغوي القاهري (في دورته الثالثة والثلاثين التي بدأت في آخر يناير سنة ١٩٦٧ زيادة التاء للتأنيث في « مفعلة » (صيغة اسم المكان) مطلقاً ، (أي : سواء كثر في المكان الشيء أو لم يكثر) وعرض عليه من المسموع الصحيح الوارد لها نحو : ستة وعشرين ومائة (١٢٦) كلمة ختمت فيها صيغة المكان بتاء التأنيث^(٢)

ح — قد يصاغ من الاسم الجاهل الثلاثي^(٣) الحسي^(٤) صيغة على وزن :

(١) جاء هذا التعليل في بعض المراجع الكبيرة ، (ومنها : شرح المفصل ج ٦ ص ١٠٩ موضوع : اسم الزمان والمكان) . وسيبويه أحد الأئمة الذين يجيزون في الكلمة ملاحظة لفظها أو ملاحظة معناها ، فيعود عليها الضمير ، وأسماء الإشارة ، ونحوها مما تقع فيه المطابقة — بالتذكير أو التأنيث ؛ مراعاة لأحد الاعتبارين السابقين مع وجود قرينة تمنع اللبس والاشتباه . نحو : (أتتني كلام أسرت بها) ، مراعيًا المعنى ، أي : أتتني رسالة ، أو عبارة . أو مقالة . ويصح : أتاني كلام أسره ، مراعيًا اللفظ ؛ وهو : الكلام . وبمثل : (« حاشا » يكون حرف جر ، ويكون فعلًا ماضيًا . وإذا كانت فعلًا ماضيًا فالكثير الفصيح ألا تقع بعد « ما » المصدرية . . .) فالتأنيث ملحوظ فيه : الكلمة ، والتذكير ملحوظ فيه اللفظ ، أو الحرف . والأفضل اليوم — بل الواجب — عدم الأخذ برأي سيبويه هنا إلا في « مفعلة » التي نحن بصدددها . أما غيرها فيقتصر فيه على ما سمع أو ورد فيه نص خاص باستعماله ، دون إطلاق هذا الحكم وتعميمه . فالواجب تقييده بما سلف ، منعاً لإفساد البيان اللغوي ، وحرصاً على سلامة اللغة .

(٢) راجع القرار وما يتصل به في ص ٤٣ من الكتاب الذي أخرجه المجمع سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب في أصول اللغة ، مشتملا على مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع — ومؤتمره من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين . »

(٣) الثلاثي أصالة أو تحويلاً — بالتفصيل المبين في الصفحة الآتية —

(٤) — سواء أكان حيواناً ، أم نباتاً ، أم جماداً — وقد أشرنا لهذا في « ب » من هامش =

« مَفْعَلَةٌ » - بفتح الميم والعين دائماً - بقصد الدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء ^(١) الحسى المجسم ، (أى : الذى ليس معنويًا) ^(٢) . فإذا وُجد مكان يكثر فيه : « وَرَق » - مثلاً - صُغْنَا « مَفْعَلَةٌ » من : « وَرَق » فقلنا : « مَوْرَقَةٌ » ؛ للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء الحسى المسمى : « بالورق » . وإذا وجد مكان يكثر فيه : « عَنَب » ، صغنا من كلمة : « عنب » « مَعْنَبَةٌ » ، للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء المجسم المسمى : « بالعنب » . وإذا وجد مكان يكثر فيه : « بَلَح » ، صغنا من كلمة : « بلح » ؛ « مَبْلَحَةٌ » للدلالة على المكان الذى يكثر به البلح . وهكذا تصاغ « مَفْعَلَةٌ » - من الاسم الثلاثي الجامد للدلالة على أمرين معاً ، هما : المكان وما يكثر فيه من شيء حسى معين ، (كما سبقت الإشارة لهذا ^(٣)) .

فالمراد : هو وصف بُقْعَةٍ ، أو قطعة من الأرض بكثرة ما فيها من شيء خاص مجسم . ومن الأمثلة أيضاً : مَأْسَدَةٌ ، لأرض يكثر فيها الأسد - مَذْأَبَةٌ ؛ لأرض يكثر فيها الذئب - مَذْهَبَةٌ ؛ لأرض يكثر فيها الذهب - مَقْمَحَةٌ ؛ لأرض يكثر فيها القمح - مَرْمَلَةٌ ؛ لأرض يكثر فيها الرمل . إلى غير ذلك من الأسماء الثلاثية الجامدة الحسية . ويسمى الاشتقاق بالطريقة السالفة : الاشتقاق من أسماء الأعيان ^(٤) الثلاثية . أما غير الثلاثية فلا يصاغ منها « مَفْعَلَةٌ » لهذا المقصد . إلا إن كان الاسم مشتملاً على بعض الحروف الزائدة التي يمكن حذفها ، وتجريده منها ، وإبقاؤه على ثلاثة أحرف أصلية تُشتق منها تلك الصيغة بغير لبس ؛ مثل : « مَبْطِخَةٌ » لأرض يكثر فيها : « البطيخ » و « مَغْزَلَةٌ » لأرض يكثر فيها الغزال ، و « مَحْصَنَةٌ » لأرض يكثر فيها الحصان . فالأمر في هذه الصيغة مقصور على الثلاثي ؛ إما أصالة ، وإما

= ص ١٨٠ . حيث الكلام على أصل « المشتقات » بتفصيل مفيد، وأن بعض القدماء كان يطلق كلمة : « الأخذ » على الاشتقاق من غير المصدر الصريح كالجامد الحسى و . . . و . . .

(١) هذه الكثرة شرط لا بد من تحققه قبل الصياغة المطلوبة .

(٢) أما المعنوي (كالمصدر) فهو أصل الاشتقاق .

(٣) سبقت الإشارة لهذا في « ب » من هاشم ص ١٨٣ .

(٤) الأعيان ، أو : الذوات : جمع عين وذات ، وهى الشيء المجسم المشخص . وهذا النوع من الاشتقاق مخالف للنوع الآخر المأخوذ من المصادر ؛ إذ المصدر أمر معنوي محض .

تحويلاً ؛ بأن يتجرد المزيد من أحرف زيادته ويصير ثلاثياً ؛ اتباعاً للمأثور
الغالب عن العرب .

أما المجرد من غير الثلاثي فيُسلَك معه مسالك أخرى في التعبير عن هذه
الدلالة على حسب اختيار المتكلم وقدرته البلاغية ؛ دون استخدام لتلك
الصيغة ، إذ لا يكاد يوجد خلاف في منع صياغة : « مَفْعَلَة » من المجرد الذي
تزيد حروفه الأصلية على ثلاثة ^(١) .

بقي أن نشير إلى مسألتين هامتين :

الأولى : أقياسية تلك الصيغة أم مقصورة على السماع ؟ لقد ارتضى المجمع
اللغوي التماهي قياسيها ، ونص قراره ^(٢) :

” (جاءت أمثلة من تلك الصيغة عن العرب : ولنا أن نتكلم بما جاء عنهم .
وهل لنا أن نقيس عليه ؛ فنقول مثلاً : « مَغْزَلَة » للأرض التي يكثر فيها
الغزال ، وقد جرد لفظ : « الغزال » من زيادته ، ومَخْشَة للأرض التي يكثر
فيها : الخس ، و « مَتَبَرَة » للأرض التي يكثر فيها : التبر – إذا كان
العرب لم يقولوا هذا ؟

(١) قال الرضى في شرحه للكافية في الباب الذي عنوانه : (ما كثر بالمكان يبنى على مَفْعَلَة) .

ما نصه : « لم يأتوا بمثل هذا – يقصد أنهم لم يأتوا بمَفْعَلَة – في الرباعي فما فوقه ؛ نحو :
للمُفْدَع ، والشعلب ، بل استغنوا بقولهم : كثير الشعالب . أو تقول : مكان مُشْعَلِب ومُعْقِرِب
ومُضْفَدَع ومُطْحَلِب بكسر اللام الأولى – (يريد : اللام الأولى في الوزن الصرفي للكلمات الرباعية)
– على أنها اسم فاعل – قال لبيد :

يَمْنُنْ أَعْدَادًا « بَلْبُنَى ؛ أَوْ « أَجَا » مَضْفِدَاتُ كُلِّهَا مَطْحَلِبَةٌ

أ . هـ . ص ١٨٨ من الطبعة التي أخرجها : الزفزاف وزميله .

وقد جاء في شرحها للبيت السالف أن معنى : « يمنن » هو : قصدن – ومعنى الأعداد : (بفتح
الهمزة) هو : الماء الذي لا ينقطع . المفرد : عدد ؛ بكسر أوله – ولُبْنَى وأجا : جبلان – مضفدات :
كثيرة الضفادع – مطحلبة : كثيرة الطحالب . . .

(٢) ورد قراره مسجلاً في ص ١٢ من محاضر جلسات الدورة الثالثة المطبوعة بالمطبعة الأميرية

سنة ١٩٣٨ . وله إشارة عابرة في ص ٤٣ من الكتاب الذي أخرج المجمع سنة ١٩٦٩ مشتملاً على القرارات
المجمعية من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين .

« في المسألة رأيان مبنيان على الاختلاف في التقدير :

« أحدهما : أن هذا البناء - مع كثرته - من قبيل المسموع . ومعنى هذا أن الكثرة لم تصل إلى حد أن يقاس عليها .
« والآخر : أن الكثرة وصلت إلى حد أن يقاس عليها . وله من كلام بعض^(١) الأئمة الكبار ما يعضده .

« وقد أخذ المجمع بالرأى الثاني ؛ لأنه قوى ، والحاجة داعية إلى القياس على ما قال العرب) « اه^(٢) .

(١) ومن هؤلاء صاحب : « المكمل ، شرح المفصل » حيث يقول ما نصه : (« اعلم أنهم إذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شيء بمكان وضعوا لها « مَفْعَلَةٌ » وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي ، كقولك أرض مَسْجُوعَةٌ ، أى : يكثر فيها . . .) اه . وسرد بعد هذا أمثلة كثيرة .

(٢) للقرار المجمعى السابق ما يشبه التتمة المستقلة ، صدرت بعده بأمد طويل ؛ ففي الجلسة التالية للمؤتمر المجمعى بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٩ عرض استفسار لأحد الأعضاء ، نصه :

« (كان المجمع الموقر قد اتخذ القرار الآتى : (تصاغ : « مَفْعَلَةٌ » - بفتح العين - قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذى تكثر فيه الأعيان ؛ سواء أكانت من الحيوان ، أم من النبات ، أم من الجماد . . .) . وقد يسر هذا القرار لواضعى المصطلحات العلمية وضع كثير من الألفاظ العربية على هذا الوزن أمام أشباهها من الألفاظ الأعجمية ؛ مثال ذلك : مَلْبَنَةٌ - مَرْبَدَةٌ - مَقْطَنَةٌ - مَوْزَدَةٌ - مَقْصَبَةٌ . . .

« وفي أثناء معالجتى لهذه الألفاظ - وما يشابهها - برزت عقبة لم أستطع تذليلها ، ولذلك رأيت عرضها على مؤتمر المجمع الموقر ؛ وهى تلمخص بالسؤال الآتى :

إذا لم يكن لاسم العين الثلاثى فعل وكانت عين الاسم حرف علة ، (كما فى كلمات : تَوْتُ - خَوَّخَ ، جَوَّزَ ، وأشباهها) فما هو حرف العلة فى اسم المكان الذى يصاغ من اسم العين على وزن مَفْعَلَةٍ ؟

« وبعد . أرجو المذاكرة فى هذا الموضوع ، أو إحالته على اللجنة المختصة ؛ بغية اتخاذ قرار يبين السبيل أمام الباحثين فى المصطلحات العلمية .) اه .

وقد أحيل الاستفسار إلى لجنة الأصول ؛ فدرسته واتخذت فيه قراراً قدمته للمؤتمر فوافق عليه ، ونص القرار : (القاعدة فى صوغ : « مَفْعَلَةٌ » مما وسطه حرف علة هى : « الإعلال » فيقال فى مثل : « تَوْتُ » ، و « خَوَّخَ » ، و « تَيْن » : متانة ، ومخاخة ، ومتانة . لكن وردت فى اللغة ألفاظ كثيرة بالتصحيح لا الإعلال ؛ مثل : مَشْوَبَةٌ - مَشْوَرَةٌ - مَصْبِيْدَةٌ - مَقْوَدَةٌ - مَبْبُولَةٌ . ويرى النحاة أن الاحتفاظ بالأصل يلجأ إليه أحياناً . ولا شك أن بقاء الكلمة من غير إعلال أبين فى الدلالة على المعنى . ولإعلال فى هذا الباب غير مستحكم . وقد نقل عن أبى زيد النحوى إجازة التصحيح فى « أفعِل » ، و « استفعل » ؛ كأغيم ، وأغيل ، واستحوذ ، واستقوم ، واستجوب ، =

الثانية : أن هذه الصيغة تختلف في مدلولها وفي المراد منها عن صيغتي :

= واستصوب وإذا أجزى التصحيح في الأفعال فالإجازة في الأسماء مقبولة ؛ لأن الأسماء في هذا الباب محمولة على الأفعال ، في الإعلال (أ هـ) .

هذا نص الاستفسار ، وقرار اللجنة والمؤتمر بشأنه ، (كما وردت نصوصها الحرفية في ص ٥٠ من مجموعة البحوث ، والمحاضرات لمؤتمر المجمع ، في دورته السادسة والعشرين ، سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠) .
وإني ألحظ في هذا القرار غموضاً وتعارضاً يتطلبان التجلية والتوفيق . فالقرار ينص على أن القاعدة هي : الإعلال . وهذا حكم يقتضينا التمسك بالقاعدة ، وعدم الخروج عليها ، ما دامت قد استحقت اسمها : وما خالفها فشاذا يحفظ ولا يقاس عليه - كما يـقـاـون - .

لكن القرار يعود بعد ذلك فيقول : وردت ألفاظ كثيرة في اللغة بالتصحيح لا بالإعلال فما مراده بالكثرة ؟ إن كانت قد بلغت الحد الذي يصح القياس عليه لم تكن القاعدة السالفة (وهي قاعدة : « الإعلال ») فريدة يجب الاقتصار عليها ؛ وإنما تكون إحدى قاعدتين ، يجوز القياس على كل منهما ؛ هما : « التصحيح والإعلال » . وإن كانت لم تبلغ حد الكثرة المطلوبة وجب الاقتصار على الأولى عند التطبيق ، واعتبار ما ورد من الثانية شاذاً .

ثم ما المراد من أن الأصل يُلجأ إليه أحياناً ؟ أهذا الالتجاء واجب أم جائز ؟ وما تحديد هذه الأحيان ؟ ومن الذي له الحق في تحديدها ؟

وإذا كان بقاء الكامة من غير إعلال أبين من غير شك (كما يقول القرار) في الدلالة على المعنى من الإعلال - فلماذا نترك الأبين إلى غيره ؟ وكيف يختار أئمة النحو ضابطاً عاماً يؤدي إلى غير الأبين مع ترك ما يؤدي إلى الأبين ؟ وإذا كان الإعلال في هذا الباب غير مستحكم (كما يقول القرار) فلم التمسك به ، وبناء القاعدة عليه ؟ وإذا كان المنقول عن أبي زيد - كما يشير القرار - جواز التصحيح في « أفعلّ » و « استفعل » ، فهل يجوز التعميم بحيث يشمل التصحيح غيرهما أيضاً ، بالرغم من أن أبا زيد قصر الأمر عليهما دون غيرهما ؟ وبالرغم أيضاً مما قاله ابن جني في كتابه الخصائص (ج ١ ص ٩٩) ونقله السيوطي - وغيره - في كتابه : « الأشباه والنظائر » وفي كتابه المزهري (ج ١ ص ١٣٦) عند الكلام على المطرد في الاستعمال مع شذوذه في القياس ؛ مثل : استحوذ واستصوب ؟ فقد قال ما نصه : (اعلم أن الشيء إذا طرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السماع الوارد فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره ، ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ ، واستصوب أديتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السماع فيهما إلى غيرهما ؛ ألا تراك لا تقول في استقام استقام ، ولا في استساغ استساغ ، ولا في استباع استبيع ، ولا في أعاد أعوّد لو لم نسمع شيئاً من ذلك . قياساً على قولهم أخوهم الرمث) (الرمث : نبت حامض . وأخوص : صار كالخوص -) فهل يجوز التعميم برغم كل ما سبق مما نقلناه ؟

وما المراد من قول التقرير : . . . إذا أجزى التصحيح في الأفعال فالإجازة في الأسماء مقبولة . . . ؟ فهل اطرء التصحيح في الأفعال حتى تحمل عليه الأسماء فيه ؟ وإذا كان مطرداً أو كثيراً إلى الحد الذي يبيح قياس الأسماء عليه فلم منعه القدماء إلا في المسائل المحدودة التي نصوا عليها ؟ . . . تلك هي بعض =

« مَفْعَل » ، و « مَفْعَلَة » الخاصتين « باسم المكان » فهاتان الصيغتان مشتقتان من المصدر ، وتدلان على المكان وعلى المعنى المجرد الذى يحدث به . أما تلك فتصاغ من الثلاثى المحسوس للدلالة على المكان وعلى شئء حسى معين يكثر به ، لا على شئء معنوى ، فالفرق كبير بين الدالتين . والفرق أكبر وأوسع فى الأصل الذى يشتقان منه ، وفى طريقة الصياغة ، ووزن الصيغة ، كما يتبين هذا جلياً فى الشرح الخاص بكل .

* * *

د - ملخص ما سبق من أوزان المصدر الميمى^(١) واسمى الزمان والمكان إذا كانت أفعالها الماضية ثلاثية ، وماضى المصدر الميمى غير مضعف - هو : (١) إذا كان الماضى الثلاثى معتل اللام ، (مثل : دعا - سعى . . .) فالصيغة للمشتقات الثلاث هى وزن : « مَفْعَل » - بفتح ، فسكون ، ففتح - تقول : مَدْعَى - مَسْعَى . . .

(٢) إذا كان الماضى الثلاثى صحيح الأحرف ومضارعه مضموم العين أو مفتوحها : (مثل : نظر ينظر - فتح يفتح . . .) فالصيغة للثلاثة على وزن : « مَفْعَل » أيضاً ، كالسابقة .

(٣) إذا كان الماضى الثلاثى صحيح الأحرف ، ومضارعه مكسور العين ؛ (مثل : جالس يجلس - عَرَفَ يعرف . . .) فالميمى على وزن : « مَفْعَل » أيضاً ، واسم الزمان والمكان على وزن : « مَفْعَل » بكسر العين .

= الجوانب التى تحتاج إلى التجلية والبيان ، مع ترك جوانب أخرى من ذلك القرار يغشيها الغموض أيضاً . ولا سيما إذا عرضنا لرأى سيبويه فى مثل تلك الكلمات التى لم يجر عليها الإعلال بالنقل من مثل : استحوذ - استصوب . . . فهو يقول ما ملخصه : سمعنا جميع الشواذ المذكورة معللة أيضاً على القياس إلا استحوذ ، واستروح الريح ، وأغيلت . . . ثم قال : ولا مانع من إعلاها وإن لم يسمع ؛ لأن الإعلال هو الكثير المطرد . - راجع ص ٤٧ من كتاب : ليس من كلام العرب لابن خالويه .

ويدور بخلقى أن القرار لو اقتصر على سرد القاعدة التى جاءت فى صدره ، وزاد عليها إباحة التصحيح فى حالة واحدة هى : أن يخفى معنى الكلمة بالإعلال أو ياتبس بغيره ، ولا منجاة من الخفاء واللبس إلا بالتصحيح - لو فعل هذا - لكان سليماً من الغموض ، بعيداً من التعارض ، مسائراً بعض المذاهب اللغوية العامة .

(٤) إذا كان الماضي الثلاثي معتل الفاء بالواو . صحيح اللام ، وهضارعه مكسور العين تحذف فيه الواو ؛ (مثل : وعد يَعد . .) فالصيغة للثلاثة هي : « مفعِل » بكسر العين .

ويتبين مما سبق أن صيغة الثلاثة لا تختلف إلا في صورة واحدة هي التي يكون فيها الماضي الثلاثي صحيح الأحرف مكسور العين في المضارع ، فيصاغ المصدر الميمي على وزن « مفعَل » - بفتح العين - ويصاغ اسما الزمان والمكان على وزن « مفعِل » . بكسر العين . ويجوز في المصدر الميمي أيضاً أن يكون على وزن : « مفعَل » - بفتح العين أو كسرهما - إن كان ماضيه مضعفاً^(١) .

كل ما سبق حين يكون الماضي ثلاثياً فإن كان غير ثلاثي فيصاغ الثلاثة - وكذا اسم المفعول - على وزن المضارع مع إبدال أوله ميماً مضمومة وفتح الحرف الذي قبل آخره ، وتكون القرائن هي المُميزة بين الأنواع الثلاثة والدالة على النوع المناسب للسياق دون غيره من الثلاثة الأخرى .

المسألة ١٥٧ :

اسم الآلة

تعريفه :

اسم يصاغ - قياساً - من المصدر الأصلي^(١) للفعل الثلاثي المتصرف - لازماً ، أو متعدياً - بقصد الدلالة على الأداة التي تستخدم في إيجاد معنى ذلك المصدر ، وتحقيق مدلوله .

وليس الوصول إلى تلك الدلالة المعنوية مقصوداً على صيغة اسم الآلة القياسية ، فمن الممكن الوصول إلى تلك الدلالة بأساليب مختلفة ، ليس في واحد منها الصيغة القياسية التي تخص « اسم الآلة » ولكن هذا الوصول يتطلب ألفاظاً ، وكلمات متعددة لا يتطلبها صوغ اسم الآلة القياسي ؛ فإنه يقوم بهذه الدلالة المعنوية بكلمة واحدة ، فزيته أنه يؤدي باللفظة المنفردة ما لا يؤديه غيره إلا بالكلمات المتعددة .

صوغه :

صياغته القياسية لا تكون إلا من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف - مطلقاً^(٢) - يصاغ من غيره .

وأوزان اسم الآلة ثلاثة قياسية ؛ هي : مِفْعَل - مِفْعَال - مِفْعَلَة . وطريقة صوغها أن نجيء بذلك المصدر مهما كان وزنه - وندخل عليه من التخيير ما يجعله على وزن إحدى الصيغ الثلاث^(٣) . مثال ذلك :

(١) نَشَرَ النِّجَار الخشب نشرًا ، فآلة النشر هي : مِشْشَر . أو : مِشْشَار ، أو : مِشْشَرَة .

(١) في ص ١٨٢ تفصيل الكلام على أصل المشتقات ؛ مصدرًا وغير مصدر . . . ولم يعرض ابن مالك في « ألفيته » ، لاسم الآلة . وقد عرضنا له استيفاءً للمشتقات .

(٢) أي : سواء أكان الفعل متعدياً أم لازماً ، كما تقدم . وانظر : « ب » - ص ٢٢٦ - حيث البيان الخاص بصوغه من اللازم .

(٣) زاد عليها مجمع اللغة العربية أوزاناً أخرى تجيء في ص ٣٣٧ .

(٢) بَرَد الصانع الحديد برّداً ، فالآلة البرّد هي : مِبْرَد ، أو : مِبْرَاد ،
أو : مِبْرَدَة .

(٣) ثَقِبْت سِدَاد القارورة ثَقْبًا — فالآلة الثقب هي : مِثْقَب ، أو :
مِثْقَاب ، أو مِثْقَبَة .

(٤) سَخُنَ الماء سَخَانًا وَسُخُونَةً — فالآلة التي تتحقق بها السخونة ،
هي : مِسْخَن ، أو : مِسْخَان ، أو : مِسْخَنَة .

(٥) سَلَكْتَ الطريق سلوكًا ، أَيْ : ذهبت فيه ونفذت منه . فالآلة
التي يتحقق بها الذهاب والنفاذ ، هي : مِيسْلَك ، أو : مِيسْلَاك ، أو :
مِيسْلَكَة .

(٦) سَمَحْتُ للمحتاج ببعض الغلة سُمُوحًا ، وَسَمَّاحًا ، وَسَمَّاحَة ،
فالآلة التي يتحقق بها السَّمَاح وتستخدم في الإعطاء والتناول ، هي : مِيسْمَح
أو : مِيسْمَاح ، أو : مِيسْمَحَة وهكذا .

حكمه :

اسم الآلة لا يعمل عمل فعله ؛ فلا يرفع فاعلاً أو نائب فاعل ، ولا ينصب
مفعولاً به ، ولا غيره ؛ فهو واسم المكان واسم الزمان المشتقات الثلاث التي لا تعمل
عمل فعلها^(١) .

ويلاحظ أن صيغة « مِفْعَال » مشتركة بين « اسم الآلة » ، و « صيغة
المبالغة » ؛ فهي من الأوزان الصالحة لهذه ولتلك — كما سبق^(٢) — والتفرقة بينهما
في الدلالة تكون بإحدى القرائن اللفظية أو المعنوية ؛ كالشأن في كل صيغة مشتركة ،
أو لفظ يصلح لمعنيين أو أكثر ؛ فالقرينة وحدها هي التي تتحكم في التوجيه
هنا أو هناك ، ففي مثل : (تخيرت للخشب الخزل مِيشَارًا قويًا يمزقه) — تكون
صيغة « مِفْعَال » اسم آلة : بخلافها في مثل : (ما أعجب فلانًا في التحدث عن

(١) وكذلك المصدر المصوغ للدلالة على المرة — كما سبق في رقم ١ من هامش ٢٢٤ — ومع أن هذه

الأربعة لا تعمل ، يجوز أن يتعلق بها شبه الجملة لما فيها من رائحة الفعل (راجع هامش ص ٢٢١) .

(٢) في رقم ٤ من هامش ص ٢٥٨ .

نفسه ، ونشر أخباره ، وانتهاز الفرص للإعلان عن شؤنه !! إنه جدير بأن يسمى :
 مَنشاراً) — فإنها صيغة مبالغة في النشر . ومثل : كلمة : « مَذياع » ؛ فقد
 يراد منها الآلة الصماء التي تستخدم في نقل الأخبار المذاعة . وقد يُراد
 منها الشخص المتكلم في تلك الآلة^(١) . فمثال الحالة الأولى تدل عليها القرينة :
 توقف المَذياع لتحلل في أسلاكه . ومثال الثانية التي تدل عليها القرينة أيضاً :
 ما أفصح المَذياع ، وما أعذب صوته ، لم يتأجلج ، ولم يتردد ، ولم يشوه كلامه
 بلحن أو خطأ ، مع أنه كان يرتجل بغير إعداد .

(١) هذا من الوجهة اللغوية . وقد جرى العرف اليوم على تسمية الآلة « بالمذياع » وتسمية
 الشخص : بالمُذيع .

زيادة وتفصيل :

١ - وردت ألفاظٌ مسموعةٌ شذت صيغتها عن القياس ؛ منها : « المُنْخُل » ؛ للأداة التي يُنْخَل بها الدقيق . « والمُدُق » ؛ للأداة التي تدق بها الأشياء الصُّلْبَةُ ، « والمُدْهَن » ؛ للأداة التي تستخدم في الدهان . « والمُكْحَلَة » ؛ للأداة التي تستخدم في الكحل ، أو للوعاء الذي يوضع فيه . و « المُسْعَط » ؛ للأداة التي يُسْعَط بها العليل ، أو الصبي ، أى : يوضع بها الدواء في أنفه (وكل ما سبق بضم أوله وثالثه إلا « المُدُق » فبضم أوله وثانيه) ، « وإِرَاث » للأداة التي تُوقِد النار

ولما كانت تلك الأوزان - وأشباهها - خارجة عن الصيغ القياسية ، جاز استعمالها كما وردت مسموعة عن العرب ، وجاز - كما سيتبين بعد ^(١) - اشتقاق صيغة قياسية من مصدر أفعالها الثلاثية المتصرفة تؤدي معناها ومهمتها ، بحيث تجيء الصيغة الجديدة على وزن « مَفْعَل » أو : « مِفْعَلَة » ، أو : مِفْعَال وهي الأوزان الثلاثة القياسية لاسم الآلة .

ب - في محاضر جلسات المجمع اللغوى القاهرى ، في دور انعقاده الأول (ص ٣٧١) ، بحث واف على اسم الآلة ، ونصوص متعددة من المراجع المطولة الأصيلة التي تصدت لبيان أحكامه . ومن ذلك البحث وما تبعه من بحوث فرعية ، وما أثاره من جدل عنيف . ومناقشات مستفيضة مسجلة هناك - يتبين أن بين العلماء خلافاً شديداً يكاد يتركز في ثلاث مسائل :

أولها : أياكون اشتقاق اسم الآلة من مصدر الثلاثى المتصرف ، المتعدى واللازم ، أم من مصدر المتعدى فقط ، كما يميل إليه أكثر السابقين ؟ وهل يشتق من أسماء الأعيان ؟

ثانيها : أيجوز اشتقاق من مصدر الأفعال غير الثلاثية ، أم أمره مقصور على الثلاثية وحدها ؟

ثالثها : أيجوز التماس مع وجود صيغة مسموعة تخالفه ، أم يجب الاقتصار عليها ؟

ونخير إجابة عن تلك الأسئلة — وهي إجابة مُستمدة في أكثرها من البحوث والمناقشات التي دارت بالمجمع ، ثم من مراجع واعتبارات أخرى — هي :
(١) جواز الاشتقاق من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف اللازم والمتعدي ، دون مصدر الأفعال غير الثلاثية ، ودون أسماء الأعيان . فيجب الاقتصار في هذين على المسموع وحده .

(٢) ويجوز التماس بصوغ اسم الآلة من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف مع ورود صيغة مسموعة تخالفه . لكن الأحسن الاقتصار على هذه الصيغة المسموعة ، وبخاصة إذا كانت شائعة .

* * *

« ملاحظة » : جاء في مجلة المجمع اللغوي ، القرار الآتي نصه ^(١) :
” (يضاف إلى الصيغ الثلاث المشهورة في اسم الآلة ، (وهي . مفعَل — مفعَلَة — مفعَلال ، وكذا : « فَعَّالَة » التي أقر مجلس المجمع قياسيتها من قبل) . . . صيغ أخرى ؛ هي :

أ — فَعَّال ؛ مثل : إرَّاث (لما تُورَث به النار ، أي : توقد) .

ب — فَعَّاعِلَة ؛ مثل : ساقِيَّة .

ج — فاعول ؛ مثل : ساطور .

وبهذا تصبح الصيغ القياسية لاسم الآلة سبع) “ اهـ .

وفي الصيغ الأربع الجديدة التي اشتمل عليها هذا القرار ما يقتضي التأمل والتلبث . فصيغة : « فَعَّالَة » المقترحة ؛ (اعتماداً على كثرتها في الاستعمال القديم والحديث ؛ ومن الحديث : ثَلَّاجَة — خَرَّامَة — خَرَّاطَة — كَسَّارَة : لآلة الثلج ، والحَرَم ، والحَرط ، والكسر ، إنما تصاغ على أصل عربي فصيح ؛ هو صيغة : « فَعَّال » المؤنثة ، المشتقة للدلالة على المبالغة ، أو على النسب لأمر من

(١) راجع ص ٢٥٠ من مجلة المجمع اللغوي ، العدد الخاص بالبحوث والمحاضرات التي أقيمت في مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين ، سنة ١٩٦٢ — ١٩٦٣ . وكذلك ص ١٩ من كتابه الذي أخرجه سنة ١٩٦٩ باسم « كتاب في أصول اللغة » مشتملاً على مجموعة القرارات التي أصدرها من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين وفي هذا المرجع القرار متبوعاً بالأدلة والبحوث العلمية التي تؤيده .

الأمور — طبقاً لما سيجيء في باب : « النسب ^(١) » — ثم تستعمل بعد ذلك مجازاً (لغرض بلاغى) فى الدلالة على الآلية أو السببية . وهذا الاستعمال المجازى مباح فصيح فى كل عصر ، بشرط توافر ركنى المجاز (وهما : العلاقة ، والقريينة) ومن المعروف بلاغة أن المجاز إذا اشتهر صار حقيقة عرفية فصيحة ؛ يُنسَى معها « العلاقة والقريينة » ، طبقاً لما قرره البلاغيون ، فلا حاجة — إذاً — لقرار بزيادة تلك الصيغة على صيغ اسم الآلة . هذا إلى أنها لا تكون نصّاً فى دلالتها على الآلية — أحياناً — وبذا تختلف عن الصيغ المسموعة .

أما الصيغ الثلاث الجديدة التى زيدت أيضاً (ا — ب — ج) فأمر قياسيتها غير واضح ؛ فهل المراد أن يصاغ على وزنها أسماء آلات من كل ما يصاغ منه اسم الآلة ؟

إن كان هذا هو المراد — وهو ما يتمتّضيه حكم القياس — كان غريباً ؛ لأن الاستعمال العربى القديم لتلك الكلمات كان متجهماً فى بعضها إما للمجاز على الوجه الذى شرحناه ؛ كاستعمالهم كلمة : « الساقية » ، وإما للأداة الخاصة فى بعض كلمات أخرى معينة دون غيرها كما فى كلمة « إرآث » و « ساطور » ، ونحوهما من عشرات الكلمات المتباينة التى استعملوا — بقلّة — كل واحدة منها أداة دون أن تخضع تلك الكلمات كلها لكثرة استعمالهم أو لصيغة واحدة تجمعها ، أو وزن واحد تدرج تحته ؛ فالحكم بالقياس على تلك الصيغ الثلاث واستعمالها من غير طريق المجاز مخالف للمراد من القياس اللغوى ، ومؤدّ للاضطراب . هذا إلى أنه يمكن الاستغناء عن الصور الجديدة كلها باختيار صيغة من الصيغ القديمة تستعمل أداة موصلة للمعنى المراد من كل صيغة من هذه الصيغ المستحدثة .

المسألة ١٠٨ :

التعجب

معناه :

إذا رأينا في أحد الكواكب أشباحاً تحاول الاتصال بنا ، أو : شاهدنا بترأ
تَغِيض^(١) فجأة ، أو : مطراً ينهمر في يوم صحو^(٢) ، أو : سيارة جديدة
تتوقف عن المسير بغير سبب معروف - كان هذا أمراً باعثاً للدَّهَش ، وانفعال^(٣)
النفس به ، واستعظامها إياه ؛ لخفاء سرّه عليها ، وعدم وجود نظير له ، أو قلة
نظائره . وقد يعبر عنه الناس بأنه ؛ أمر عجيب ، أو : غريب ، أو : مُثِير . . .
أو نحو هذا من العبارات التي يريدون منها ما يسميه اللغويون : « التعجب » ،
ويعرفونه بأنه :

« شعور داخلي^(٤) تنفعل به النفس حين تستعظم أمراً نادراً ، أو لا مثيل له ؛
مجهول الحقيقة^(٥) ، أو خفي السبب^(٦) . ولا يتحقق التعجب إلا باجتماع هذه
الأشياء كلها .

أسلوبه :

له أساليب كثيرة^(٧) تنحصر في نوعين :

- (١) يحف ماؤها .
- (٢) لا غيم فيه ، ولا مطر ، ولا برد .
- (٣) تأثر .
- (٤) وقد يترتب عليه ظهور آثار خارجية ؛ كالتى تبدو على الوجه ، أو غيره .
- (٥) أى : الذات . بأجزائها التي تتركب منها .
- (٦) لهذا يقال : إذا ظهر السبب بطل العجب ؛ ولهذا أيضاً لا يوصف المولى جل شأنه بأنه
متعجب ؛ إذ لا يخفى عليه شيء ، وإذا ورد في كلامه ، أو في الحديث الشريف ، أو غيرهما ما يدل
على أنه يتعجب ، فالمراد : إما توجيه السامعين إلى إظهار العجب والدهشة ، وإما المراد : اللازم ؛
وهو الرضا والتعظيم ، أو : نحو ذلك من الأغراض البلاغية .
- (٧) والغرض الأساسى من كل منها هو : « التعجب » . لكن بعضها قد يتضمن أحياناً كثيرة
التعجب وغرضاً آخر معه ؛ هو : « المدح » ، أو الذم » : كما سيتبين في هذا الباب ، وفي باب « نعم
وبش » عند الكلام على الأفعال التي تجرى مجراها - ص ٣٧٠ - .

أحدهما : مطلق ؛ لا تحديد له ولا ضابط ؛ وإنما يُشْرَك لمقدرة المتكلم ، ومنزلته البلاغية ، ويفهمهم بالقرينة .

والآخر : « اصطلاحى » ، أو : « قياسى » مضبوط بضوابط وقواعد محددة ، ولا تكاد تختلف فى استعماله أقدار المتكلمين .

ومن أمثلة الأول : « لله دَرَّ^(١) فلان » ، فى قول القائل :

لِلَّهِ دَرُّكَ ! ! أَيُّ جَنَّةٍ^(٢) خَائِفٍ وَمَتَاعٍ دُنْيَا . أَنْتَ لِلْحِدْثَانِ^(٣)

ومنها : « يالك ، أو ياله ، أو : يالى » . . . كقول الشاعر :

فِيَالِكَ بَحْرًا لَمْ أَجِدْ فِيهِ مَشْرَبًا وَإِنْ كَانَ غَيْرِي وَاجِدًا فِيهِ مَسْبَحًا

ومنها : « شَدَّ^(٤) » فى نحو : شَدَّ ما يفخر اللئيم بأصوله إن كانت له أصول ، ويتمدح بفعاله إن كان له فعل محمود .

ومنها كلمة : « عَجَبَ » ، مصدرًا ، ومشتقاته ، مثل : عَجِبَ ، و :

« عَجِبَ » فى نحو : قوطم : عجبت لمن يشتري الممالك بماله ، ولا يشتري الأحرار بكرم فعاله . وقول الشاعر :

أَقَاطِنُ^(٥) قَوْمٌ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظَعْنًا^(٦) ؟

إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِبُ عَيْشُ مَنْ قَطْنَا

ومنها : الاستفهام المقصود منه التعجب ؛ كقوله تعالى : « كَيْفَ تَكْفُرُونَ

بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ؟ » ؛ وكقول شوقي يخاطب تمثال أبى الهول^(٧) :

إِلَامَ رَكُوبُكَ مَتْنِ الرَّمَالِ . لِيَطَى الْأَصِيلِ ، وَجَوَّبَ السَّحَرِ ؟

(١) أصل هذا الأسلوب ومعناه مدون فى ج ٢ م ٦٠ ص ٢١ .

(٢) وقاية .

(٣) حوادث الدهر ومصائبه .

(٤) فعل ماض . يفيد التعجب من شدة الأمر وكثرته .

(٥) أمقيم ؟

(٦) ارتحالا وسفرا .

(٧) تمثال رأسه كراس إنسان ، وجسمه على هيئة جسم الأسد . أقامه أحد الفراعين فى صحراء

الأهرام ، بالجيزة . (قرب القاهرة) .

ومنها : « سبحان الله » التي تصاحبها قرينة تدل على أن المقصود منها التعجب ؛
كقول رجل سئل عن اسمه : (سبحان الله ! تجهلني ، والحيل والليل والبيداء
تعرفني . . .)

إلى غير ذلك من كل لفظ يدل على التعجب^(١) وتُفهَم منه هذه الدلالة
بقرينة ، من غير أن يكون من النوع « الاصطلاحي » . (القياسي)

أما النوع « الاصطلاحي » ، أو القياسي ، فصيغتان^(٢) . « ما أفعلَ به »
و « أفعلَ به » . وهذان وزنان يستعملان عند إرادة التعجب من شيء تفعل
به النفس على الوجه الذي شرحناه ؛ فعند التعجب من الجمال الباهر — مثلاً — ،
أو الضخامة البالغة ، أو : القِصَر المتناهي . . . أو غيره . . . تأتي بأحد أساويين
قياسيين .

أولهما^(٣) : فعل ماض ، ثلاثي^(٤) ، يشتمل على المعنى الذي يراد التعجب
منه ، ثم نجعل هذا الماضي على وزن : « أفعلَ » . وقبله : « ما » الاسمية
التي هي مبتدأ ، وعلامة التعجب ؛ ولذا تسمى : « ما التعجبية » — وتقديماً لها
على هذا الماضي واجب — ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً ، تقديره : « هو » يعود
على : « ما » ، وبعده اسم منصوب هو في ظاهره وفي إعرابه مفعول به^(٥) . ولكنه في
المعنى فاعل^(٦) ؛ إذ كان في الجملة — وفي الحقيقة — قبل التعجب فاعلاً ؛
نحو : ما أجمل الوردَةَ الناضرة ! — ما أضخمَ هرمَ الحيزة ! ما أقصرَ

(١) مثل كلمة : « واهاً » في نحو : واهاً لسلمي ثم واهاً واهاً ! ! ومثل حرف النداء في :
يا جاورتاً ما أنت جارة ! !

(٢) هناك صيغة ثالثة قياسية يأتي الكلام عليها في (ج) من ص ٣٤٧ .

(٣) الثاني في ص ٣٤٤ . وكلاهما يجب تصحيح عينه المعتلة إن كانت مستعينة للإعلال
بالنقل — طبقاً للبيان الآتي في : « ا » ص ٣٤٧ .

(٤) وقد يصاغ من الرباعي الذي على وزن : « أفعلَ » ، على الوجه الآتي في ص ٣٤٨ .

(٥ و ٥) لهذا لا يصلح التعجب إن كان المفعول به حقيقياً في أصله (قد وقع عليه فعل الفاعل)
في مثل : سقى المطر الزرع ؛ لا يصح أن يقال : ما أسقى الزرع ؛ بقصد التعجب الواقع على الزرع
لأن المفعول به هنا حقيق ، وليس فاعلاً في المعنى — انظر « ا » من ص ٣٤٧ .

سكان المناطق القطبية ! فكلمة : « ما » في هذه الأمثلة وأشباهها - مبتدأ^(١) ،
والجملة الفعلية بعدها خبرها ، ثم المفعول به الذى هو فاعل فى المعنى : فالأصل
جَمَلَت الوردَةُ - ضَخِمَ المَهرمُ - قَصُرَ سكانُ المناطق القطبية -
وعند إرادة التعجب من كِبَر قارة آسيا ، وَسَعَتْها ، وغزارة سكانها ،
وعلو جبالها . . . و . . . نَقول ما أكبرها !! وما أوسع رُقعةَها !! وما أغزر
سكانَها !! وما أعلى جبالها !! . . . والإعراب كما سبق تماماً ، وكذلك
المفعول به .

و « ما » التعجبية فى هذه التراكيب - ونظائرها - هى نوع من « النكرة
التامة »^(٢) ، وتتضمن - بذاتها^(٣) - معنيين معاً ، أو : أنها ترمز إليهما معاً ،
هما : (توجيه الذهن إلى أن ما بعدها عجيب ، وأن الذى أوجده أمر عظيم)
ويصفها النحاة بأنها « نكرة تامة » . والماضى بعدها جامد لا محالة^(٤) ، مع أنه فى
أصله ثلاثى متصرف ، ولكنه يفقد التصرف باستعماله فى التعجب رباعياً على
وزن « أفعلّ » كما يفقد - فى الأرجح - الدلالة على الزمن إن لم توجد قرينة
تدل على الزمن^(٥)

(١) انظر « ا » من الزيادة التالية - فى ص ٣٤٣ - .

(٢) يريدون بالتنكير ، أنها بمعنى : « شئ » أى شئ . وبالتام : أنها لا تحتاج إلا للخبر ،
فلا تحتاج بعدها إلى نعت أو غيره من القيود . وتنكيرها أفادها إبهاماً جعلها فى أسلوب التعجب بمعنى :
« شئ عظيم » . وعلى هذا تكون « النكرة التامة » هى النكرة المحضة الخالصة من كل قيد ، أما المقيدة
بنعت أو غيره من القيود فتسمى : « نكرة ناقصة » - وبيان هذا فى ج ١ ص ١٧ - .

(٣) أى : بلفظها وتكوينها ، لا بإفظ أو شئ آخر غيرها .

(٤) ولا يدل - عند المحققين - على زمن ؛ لأن الجملة التعجبية متجردة لمخض « الإنشاء »
المقصود منه « التعجب » ، فلا دلالة فيها على زمن عندهم (كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤٤
وفى رقم ١ من هامش ص ٣٤٩ وفى رقم ٤ من هامش ص ٣٦١) - وعدم دلالتها على الزمن مشروط
بألا تشتمل على لفظة : « كان » أو « يكون » أو غيرهما من الألفاظ أو القرائن التى أريد منها أن تدل
على زمن محدد معين ، طبقاً للبيان الخاص بهذا فى الصفحات السالفة ، وفى صدر الجزء الأول عند
الكلام على الأفعال - م ٤ - .

(٥) كما سيجىء فى ص ٣٤٧ و ٣٤٩ و ٣٥٧ .

زيادة وتفصيل :

١ - لسنا بحاجة إلى الأخذ برأى من يقول : إن «ما» التعجبية اسم موصول ، مبتدأ ، والجملة بعدها صلاتها ، والخبر محذوف . ولا برأى آخر يقول : إنها نكرة ناقصة (تحتاج إلى نعت بعدها) والجملة بعدها نعت لها ، والخبر محذوف ، ولا استفهامية ... ولا ... ولا ... ، فكل هذه الآراء تحمل في طياتها كثيراً من التعسف ، وتقوم على الحذف والتأويل من غير داع ، ومن غير أن تمتاز بمزية تصرفنا عن الإعراب الأول الذي يتضمن كل مزاياها ، ويخلو من عيوبها . فعلى التمسك به وحده ، وأن نختصر في الإعراب ، فنقول : «ما» تعجبية ، قاصدين مع هذا الاختصار أنها نكرة تامة مبتدأ - من غير حاجة للتصريح بما اصطالحنا عليه

ب - ورد عن العرب قولهم : (ما أميلح فلاناً وما أحيسنه) بـ تصغير الفعلين الماضيين : « أميلح وأحسن » عند استخدامهما في التعجب ، مع أن الأفعال لا تُصغَر . . . فهل يصح تصغير غيرهما من الأفعال الماضية المستخدمة في التعجب ، والتي على وزن « أفعل » ؛ قياساً على هذين الفعلين الماضيين ؟ الرأي الشائع عدم الجواز ، ولكن سيبويه وبعض البصريين وفريق من غيرهم يبيحه . وفي الأخذ بهذا الرأي - أحياناً - تيسير وتوسعة لا ضرر منهما (١)

• • •

ثانيهما (١) : فيل ثلاثى لازم مشتمل على المعنى الذى يراد التعجب منه ،
ونجعل هذا الفعل على وزن : « أَفْعِلْ » ، وبعده باء الجر ، تجر اسماً ظاهراً ،
أو : ضميراً متصلاً بها ، وكلاهما هو الذى يختص بمعنى الفعل . فى
الأمثلة السابقة يقال : أَجْمِلْ بالوردة الناضرة ! أضخم بهرم الحيزة !
أَقْصِرْ بسكان المناطق القطبية ! . أَكْبِرْ بقارة آسيا ! وَأَوْسِعْ برقعتهما!
وَأَغْزِرْ بسكانها ! وَأَعْلِ بجبالها ! أو : أَكْبِرْ بقارة آسيا ! وَأَوْسِعْ بها !
وَأَغْزِرْ بسكانها ! وأكثر بهم !

أما إعراب : « أَجْمِلْ بالوردة الناضرة » ففيه وفى نظائره إعرابان :

١ - أن نقول « أَجْمِلْ » ، فعل ماض على صورة الأمر ، (أى على شكله
الظاهر فقط (٢) ، دون الحقيقة المعنوية) . . « بالوردة » الباء ، حرف جر زائد (٣) .
« الوردة » فاعل مجرور بالباء لفظاً ، ولكنه فى محل رفع على الفاعلية . « الناضرة »
نعت ، إمّا مجرور بالكسرة تبعاً للفظ الفاعل المنعوت ، وإمّا مرفوع بالضممة تبعاً
لمحل المنعوت ، ويكون المراد هو : جَمِلْتُ الوردة ، أى : صارت ذات جمال
عجيب ، وضخم الهرم ، أى : صار ذا ضخامة عجيبة . وقَصُرَ سكان المناطق
القطبية . أيضاً وهكذا باقى صيغ « أَفْعِلْ » التى جاءت فى ظاهرها
على صورة الأمر ، وهى فى الحقيقة فعل ماض ؛ يراد منه فى ظاهره وفى حقيقته
التعجب . ومثّل النعت هنا غيره من التوابع ؛ فكل منها يجوز فيه الجر والرفع .
هذا إعراب الفاعل المجرور بالباء حين يكون اسماً ظاهراً معرباً ، أما
حين يكون اسماً مبنياً ؛ كالضمير البارز ، أو غيره من المبنيات (ومن الأمثلة

(١) أما أولهما فى ص ٣٤١ وكلاهما يجب توضيح عينه المعتلة كما أشرنا هناك - طبقاً للبيان
الآتى فى : « ١ » ص ٣٤٧ .

(٢) جاء على صورة الأمر لإنشاء « التعجب » ؛ فالجملة كلها إنشائية محضة ، ولا دلالة فيها
- عند المحققين - على زمن ، إلا إن وجد تقييد يدل على الزمن (كما أشرنا فى رقم ٤ من هامش ص ٣٤٢
وكما سيبنى فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٩ و ٣٥٣ و ٣٦٢) - وهو مبنى على السكون حيناً ، وعلى
حذف آخره حيناً آخر على حسب أحكام بناء الأمر

(٣) وزيادته فى هذا الموضع لازمة ؛ فلا يمكن الاستغناء عنه بشرط أن يكون المجرور به اسماً
صريحاً ، لا مصدرأهـ وولا من « أن أو أن » وصلتهما ؛ إذ فى هذه الصورة المصدرية يجوز - إلا مع
« أن » - النسخة فى رأى - حذف حرف الجر - انظر رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية - .

كما سبق عند الكلام على « باء الجر » ج ٢ هامش رقم ١ من ص ١٥٣ م ٧١ و ٣٥١ م ٨٩ -
وكما سيبنى البيان فى رقم ١ من هامش ص ٣٦٢ .

الآية الكريمة : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ » . . . وبعض الأمثلة التي سلفت فإنه يكون مبنياً ويذكر في إعرابه : « أنه مجرور بكسرة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها علامة البناء الأصلي في محل رفع » ^(١) فهو - كسابقه - في أنه مجرور اللفظ ، مرفوع المحل ، وفي أنه يجوز في تابعه الأمران : الرفع والجرح .

ب - أو نقول : « أَجْمِلْ » فعل أمر حقيقى ، وفاعله ضمير مستتر تقديره : أنت ، يعود على مصدر الفعل المذكور (وهو : الجمال) و « بالوردة » الباء حرف جر أصلى ، وهى ومجرورها أصليان متعلقان ^(٢) بالفعل . والمراد الملحوظ : يا جمال أجمل بالوردة ؛ أى : لازمها ، ولا تفارقها . فالخطاب الملحوظ موجه لمصدر الفعل المذكور ، بقصد طلب استمراره ، ودوام بقاءه معه ^(٣) . ومثل هذا يقال فى الأمثلة الأخرى ، والفاعل مفرد مذكر للمخاطب دائماً لأنه ضمير مستتر للمصدر المخاطب فى كل الأحوال .

والإعرابان صحيحان ^(٤) . والمعنى عليهما صحيح أيضاً ؛ فلا خلاف بينهما

(١) يلاحظ أن الضمير الواقع فاعلاً فى آية : (أسمع بهم وأبصر) إنما جاء خلفاً عن « واو الجماعة » للغائبين ؛ إذ الأصل بناء على التقدير السالف : « سمعوا » ولما كانت واو الجماعة لا تكون فى محل جر امتنع وقوعها بعد « باء الجر » الزائدة لزوماً . ولم يكن بد من التوفيق بين الأمرين بالاستغناء عن واو الجماعة والإتيان بالضمير « هم » مكانه ؛ لأنه الضمير الذى يصلح للرفع وللجر مع دلالة على جماعة الغائبين .

(٢) لازمان لا يمكن الاستغناء عنهما ، إلا فى حالة واحدة يمكن فيها حذف الباء « فى رأى الأغلب - حين تجر مصدراً ، وولا . . . » (وسيجىء تفصيل الكلام عليها عند بيان الحكم التاسع من أحكام التعجب ص ٣٦٢ م ١٠٩ . وسبقت الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش الصفحة للسالفة ، وفى ج ٢ ص ١٣٥ م ٧١) .

(٣) ويصح أن يكون موجهاً للمخاطب الذى يراد منه أن يتعجب . مع وجوب إبقاء الضمير على حاله من الإفراد والتذكير . وهذا الوجه هو الذى ينطبق فى يسر وغير تكلف على مثل قول الشاعر :

إِذَا عُمِّرَ الْإِنْسَانُ تَسْعِينَ حِجَّةً فَأَبْلِغْ بِهَا عُمْرًا ، وَأَجْدِرْ بِهَا شُكْرًا

(٤) وبهما قال الأقدمون ، ولكل رأى أنصاره وأدلته المقبولة ؛ فلا معنى لتجريح أحدهما كما يفعل بعض المتسرعين . ومن الإنصاف القول بأن المذهبين مقبولان ولكن كثيراً من أدلتها وتعليقاتها مصنوع ، لا يثبت على التمهيص ؛ ولا يعرفه العربى صاحب هذه اللغة ولا يدور بخلده ، فوق أنه لا يساير القواعد النحوية الأصلية المنتزعة من كلامه . فن أنير إهمال الجدلّيات والتعليقات الزائفة التى تتردد فى نواح كثيرة من هذا الباب وغيره .

في تأديّة الغرض . إلا أن الإعراب الثاني أيسر ، وأوضح ، وهو إلى عقول ناشئة المتعلمين أقرب . ويزداد يسراً ووضوحاً حين يكون الفاعل المجرور بالباء اسماً مبنياً كالضمير ، وغيره من المبنيات التي تحتاج في إعرابها إلى تطويل .

ويلاحظ أن صيغة : « أفعل » هذه جامدة - كأختها الأولى - مع أن فعلهما الأصلي ثلاثي متصرف ، ولكنه يفقد التصرف بسبب استعماله في التعجب - كما أوضحنا (١) - .

(١) في ص ٣٤٢ ، وبايجى في ص ٣٤٩ ، ٣٥٧ وفي الأحكام السابقة يقول ابن مالك في باب عنوانه : « التعجب » .

بـ « أفعل » انطق بعد : « ما » ؛ تعجباً أو جى بـ « أفعل » قبل مجرورٍ بـبـ أى : انطق بصيغة : « أفعل » لأجل التعجب ، بشرط أن تكون هذه الصيغة واقعة بعد كلمة « ما » (وهى : « ما » التعجبية) وإن شئت فجى بصيغة أخرى هى : « أفعل » وبعدها المتعجب منه (أى من شئ فيه) . مجرور بالباء . ثم قال :

وتِلَوْ « أفعل » انصبته ، كما أوفى خليلينا ! وأصدق بهما !

أى : (انصب ما يجى بعد « أفعل » . والذي يجى بعد « أفعل » هو المفعول به المتعجب منه ، (أى : من شئ فيه) ثم ساق في آخر البيت مثالين ؛ أحدهما : للمتعجب منه (أى : من شئ فيه) المنصوب بعد « أفعل » ؛ وهو : « خليلينا » . والثاني المتعجب منه المجرور بالباء بعد « أفعل » وهو « أصدق بهما » . ثم ساق بيتاً ثالثاً ضمنه حكماً سنذكره في مكانه من الأحكام بصفحة ٣٦٠ ؛ هو جواز حذف المتعجب منه إذا دل عليه دليل ، ولم يتأثر المعنى بحذفه ؛ يقول :

وحذف ما منه تعجبت استبح إن كان عند الحذف معناه يضح

يضح . أى : يتضح . والفعل : « وضع يضح » ، والأصل : يوضح ، ثم حذفت الواو خضوعاً لقاعدة صرفية تقضى بحذفها إذا وقعت ساكنة في المضارع وقبلها فتحة وبعدها كسرة - وسيدكر البيت لمناسبة أخرى في ص ٣٦٠ .

ثم ذكر بعد هذا بيتاً يقرر فيه أن هذين الفعلين ممنوعان من التصرف ؛ فهما جامدان بحكم قديم محتموم قرره النحاة : ونص البيت :

وفي كلا الفعلين قدماً لزماً منع تصرف بيحكم حتماً

(في ترتيب البيت التواء ، والأصل : ولزم منع تصرف في كلا الفعلين بحكم حتم قدماً ؛ أى : قديماً . وسيجى إيضاح لهذا البيت في مكانه الأنسب عند الكلام على أحكام التعجب (ص ٣٥٧) .

زيادة وتفصيل :

١ - همزة الماضي : « أَفْعَلْ » في التعجب هي لتعدية الصيغة التي يكون فعلها الثلاثي إمّا لازماً في الأصل ، وإمّا متعدياً ، ولكنه يفقد التعدية عند أخذ الصيغة منه ؛ فتحل محلها تعدية جديدة تغايرها . فمثال الأول : ما أظرف الأديب !! فإن الفعل : « ظَرَفَ » لازم أصالة ؛ فصار متعدياً . ومثال الثاني : ما أنفع الحذر !! فإن الفعل : « نفع » متعد في أصله . وتزول عند أخذ الصيغة منه ، فتصب مفعولاً به جديداً كان في الأصل فاعلاً ، إذ الأصل : نفع الحذر . فكلمة « الحذر » فاعل يصير مفعولاً به بعد التعجب ^(١) .

أما همزة « أَفْعِلْ » ، فللمصيرورة على اعتباره ماضياً على صورة الأمر ...

ويجب تصحيح العين في الصيغتين إن كانت في غير التعجب تستحق الإعلال بالنقل ؛ مثل : ما أطول النخلة ، وأطول بها ^(٢) . ومن هذا قولهم : « ما أحوج الجبان إلى أن يرى ويسمع عجائب الشجعان » وكذلك يجب فك « أَفْعِلْ » المضعف ، نحو : أشد بحمرة الورد . وقول الشاعر :

أعزز علكي بأن تكون عليلاً أو أن يكون لك السقام نزيلاً

ب - يشيع في هذا الباب ذكر : « المتعجب منه » (وهو المفعول المنصوب أو المجرور بالباء) والتعبير الأنسب : هو : « المفعول المتعجب من شيء يتصل به » لأن التعجب في مثل : ما أنفع العلم !! ، إنما هو من نفع العلم ، لا من العلم ذاته . ولا بأس بالتعبير الشائع على اختصاره المقبول ؛ لأن المراد منه مفهوم .

ج - هناك صيغ أخرى للتعجب ^(٣) ، وأشهرها : « فَتَعْلَ » ^(٤) - بضم

(١) كما سبق في ص ٣٤١ .

(٢) عملاً بالضابط العام في الإعلال بالنقل - وسيجيء تفصيل الكلام على هذا الضابط في موضعه المناسب (ج ٤ م ١٨٣ - ص ٧٣٣) .

(٣) سيجيء تفصيل الكلام عليها في ص ٣٨٤ م ١١١ من باب : « نعم وبش » .

(٤) جاء في الأشموني - ج ٢ آخر باب « تعدى الفعل ولزومه » - ما نصه عند الكلام على =

.....
.....

العين - وهو فعل لازم ؛ نحو : كَسَبُرَتْ كلمةً تَخْرُجُ من فم الجاحد ،
وَحَبَبْتُ لفظاً يجرى على لسانه .

ومنها : « أَفْعَلْ » بغير « ما » التعجبية ، وأصله فعل ثلاثى زيد فى أوله
همزة التصيير ؛ نحو : أَحَسَنْتَ قولاً ، وَأَبْرَعْتَ عملاً . أى : ما أحسن قولك ،
وما أبرع عملك . . . وفعلها الثلاثى حَسَّنَ وبرَعَ .

والمشهور أن الصيغة الأولى قياسية ، والثانية سماعية ذكرناها لندرك أمثلتها
المسموعة .

* * *

٦

= السبب الثانى الذى يجعل الفعل المتعدي لازماً :

(التحويل إلى « فَعْلٌ » - بضم العين - لقصد المبالغة والتعجب ، نحو : ضَرَبَ الرجل ،
وفُهِمَ ... بمعنى : ما أَضْرَبَهُ وأفهمه !) . ١ هـ ، فلم يأت فى كلامه ولا فى حاشية الصبان ما يدل
صراحة على أن المبالغة والتعجب يلزمان مدحاً أو ذمماً ، مع أن النحاة صرحوا بأن تحويل الفعل الثلاثى
إلى « فَعْلٌ » - بضم العين ... بقصد المدح أو الذم يستلزم التعجب حتماً - كما سيبنىء فى ص ٣٨٤ .

شروط الفعل الذى يبنى منه الصيغتان القياسيتان بناء مباشراً :

يشترط فيه ثمانية شروط :

(١) أن يكون ماضياً ^(١) .

(٢) ثلاثياً ؛ فلا يصاغان من فعل زادت حروفه على ثلاثة ؛ مثل :
دحرج - تعاون - استفهم . . - إلا إن كان الرباعى قبل التعجب على وزن :
« أفعلّ » فيجوز - فى رأى الأنسب ^(٢) - صياغتهما منه بشرط أمن اللبس ؛
كالأفعال (أعطى - أقفر - أظلم - أولى . .) فيقال : ما أعطى التقيّ
- ما أقفر الصحراء - ما أظلم عقول الجهلاء - ما أولى الناصح بردع نفسه .
ومن الشاذ قولهم : ما أخصرّ كلام الحكماء ، فبنوه من « اختصر » الخماسى
المبنى للمجهول أيضاً ^(٣) .

(٣) متصرفاً فى الأصل تصرفاً كاملاً ، قبل أن يدخل فى الجملة
التعجبية . (أما بعد دخوله فيها فيصير جامداً ^(٤)) . فلا يصاغان من : ليس
- عسى - نعم - بشئ . . . ونحوها من الأفعال الجامدة تماماً ، ولا من نحو :
« كاد » التى هى من أفعال المقاربة ؛ لأن « كاد » هذه ناقصة التصرف ليس لها
إلا المضارع - فى الأغلب - .

(٤) أن يكون معناه قابلاً للتفاضل والزيادة ؛ ليتحقق معنى « التعجب » ؛
فلا يصاغان مما لا تفاوت فيه ، نحو : فنى - مات - غرق - عسى ؛ إذ
لا تفاوت فى الفناء ، ولا فى الموت ، ولا الغرق ، ولا العمى ، وحيث يمتنع
التفاوت والزيادة فى معنى الفعل يمتنع الداعى للعجب ، إذ يكون المعنى مألوفاً .

(١) مع ملاحظة أن الفعل الذى يدخل فى صيغة التعجب يفقد - غالباً - الدلالة على الزمن
عند عدم القرينة - فى رأى المحققين - ويتجرد منها إلا فى صورة واحدة تقدمت .

(طبقاً لما أشرنا إليه فى هامش ص ٣٤٢ ، نقلاً عن الجزء الأول حيث البيان وذكر المراجع
فى صدره عند الكلام على الأفعال . وسيجىء الإيضاح فى هامش ص ٣٥٣ وص ٣٦١) .

(٢) وبه أخذ المجمع اللغوى - طبقاً لما جاء فى ص ١٢١ من كتابه الذى أخرجه سنة ١٩٦٩ -
باصم : « كتاب فى أصول اللغة » . . .

(٣) ففيه شذوذان ؛ أنه غير ثلاثى ، وأنه مبنى للمجهول . وسيجىء أنهما لا يصاغان . من المبنى
المجهول .
(٤) كما سبق فى هامش ص ٣٤٢ ويحىء فى ص ٣٥٧ .

(٥) ألا يكون عند الصياغة مبنياً للمجهول بناء يطرأ ويزول ، كالأفعال :
عُرِفَ - عَلِمَ - فَهِمَ . . . وغيرها مما يبنى للمجهول حيناً ، وللمعلوم
حيناً آخر ، دون أن يلزم البناء للمجهول في كل الأحوال .

أما الأفعال المسموعة التي يقال إنها تلازم البناء للمجهول . (مثل : زُهِىَ -
هَزِلَ . . .) ^(١) فالأنسب الأخذ بالرأى الذى يجيز الصياغة منها بشرط أمن
اللبس ^(٢) ؛ فيقال : ما أزهى الطاووس ! وما أهزل المريض ! . . .

(٦) أن يكون تاماً ، (أى : ليس ناسخاً) ؛ فلا يصاغان - فى الرأى
الأقوى - من « كان ، وكاد » ، وأخواتهما . . .

(٧) أن يكون مثبتاً ، فلا يصاغان من فعل منفى ؛ سواء أكان النفى
ملازماً له ، أم غير ملازم ؛ مثل : ما عاج الدواء ، بمعنى : ما نفع ، ومثل
ما حضر الغائب ، فالفعل الأول ، وهو : « عاج » الذى مضارعه : « يتعيج »
- ملازم للنفى فى أغلب أحواله ، لا يفارقه إلا نادراً ، والفعل : « حضر » فى
هذا التركيب وأشباهه مسبوق بالنفى ، ويستعمل بغير النفى كثيراً ، وكذلك أفعال
أخرى متعددة .

(١) تقدم بيانها ، وحكمها ، وتحقيق هام خاص بها ، (فى ج ٢ ص ١٠٢ م ٦٧ باب :
للنائب عن الفاعل) ومن هذا التحقيق الخاص يتبين خطأ القول بوجود أفعال ملازمة للبناء للمجهول
دائماً (بعدها مرفوعها فاعل بها ؛ كما يزعمون) ، وأن الأفعال المعروفة ببنائها للمجهول دائماً ليست إلا
كغيرها من سائر الأفعال الأخرى ؛ تبنى حيناً للمعلوم ، وحيناً للمجهول ، على حسب مقتضيات
المعنى ، ودواعى الاستعمال الصحيح . أما قصر عدد معين من الأفعال على البناء للمجهول دائماً دون
استعماله للمعلوم فغلط شائع . وبناء على هذا التحقيق الهام والتصحيح المفيد يجوز أن يصاغ من
مصادر تلك الأفعال مباشرة - من غير وسيط . - « صيغتا التعجب » القياسى ، وأن يصاغ من
مصدرها مباشرة : « أفعل التفضيل » . وفوق هذا يؤيد فريق من النحاة - ومنهم ابن مالك - صياغة
التعجب من مصدر تلك الأفعال بفرض أنها ملازمة للبناء للمجهول . أما الأفعال الأخرى التي ليست
ملازمة للمجهول فلا يصح التعجب المباشر منها - اتفاقاً - إذا كانت مبنية للمجهول عند الصياغة
للتعجب بناء عارضاً ، لا ملازماً فى رأى من يقول بهذه الملازمة التي قرر المحققون خطأها .

(٢) وهذا رأى المجمع اللغوى أيضاً - كما جاء فى ص ١٢١ من كتابه المجمع الذى أصدره

سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب فى أصول اللغة » .

(٨) ألا تكون الصفة المشبهة^(١) منه على وزن : « أفْعَل » الذى مؤنثه : « فَعْلَاء » ، نحو (عَرَج ، فهو : أعرج ، وهى : عَرَجاء) — (خَضِر ، فهو : أخضر ، والحديقة خضراء) . (حَمِرَ الجلد ؛ فهو : أحمر ، والوردة حمراء) — (حَوِرَ فهو : أحور ، وهى : حوراء) . . . وهكذا من كل صفة مشبهة تدل على لون ، أو : عيب ، أو : حلية ، أو : شىء فِطْرِي^(٢) . . .

* * *

(١) سبق الكلام عليها وعلى أوزانها فى ص ٢٨١ م ١٠٤ .
 (٢) لا ترتاح النفس للتعليقات التى ذكروها لمنع الصياغة من هذا القسم بأنواعه المختلفة ، التى لا ينطبق عليها الشرط الثامن ، ولا سيما التمليل بخوف اللبس بين صيغتي : « أفْعَل » التى تستعمل إحداها فى التعجب ، والأخرى فى الصفة المشبهة فإن هذا اللبس وهم لا يتحقق ؛ إذ كيف يتحقق وإحداهما فيعمل ، والأخرى اسم ، ولكل منهما أحكام تغاير الأخرى . فالقارئ قوية تمنعه . ولا علة إلا علة الاستعمال العربى المجرد . وهو — فيما يبدو لنا — لا يمنع من صياغة التعجب من تلك الأشياء ، وكذا « التفضيل » — كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٩٨ — وذلك لسببين : أولهما : ورود السماع بقدر من تلك الأشياء يكفى للقياس عليه . وثانيهما : شدة الحاجة إلى التعجب منها فى عصرنا ؛ بسبب ما كشفه العلم الحديث من التفاوت الواسع فى معنى كل منها ، والاختلاف البعيد بين أذواعه ودرجاته . وليس من الممكن إغفال هذا التفاوت والاختلاف فى استعمالاتنا التى تساير الحياة . ومثل هذا يقال فى صوغ « التفضيل » من الأفعال الدالة على تلك المعانى ، بالرغم من أن للنحاة ما يشبه العذر فى بعض أنواع « التفضيل » ، ولكنه عذر يمكن دفعه — كما سيجىء البيان المفيد فى رقم ١ من هامش ص ٣٩٨ .
 ويصرح بعض أئمة الكوفيين : كالكسائى ، وهشام الضرير وغيرهما ، برأى حسن يوافق ما سبق ؛ هو صحة مجىء التعجب مما يدل على الألوان والمعاهات ، ووافقهم الأخفش من البصريين فى المعاهات ، دون الألوان . وبراى الكوفيين أخذ المجمع اللغوى — كما جاء فى ص ١٢١ من كتابه السالف — .
 وفى الشروط السابقة يقول ابن مالك (سارداً سبعة ، أما الثامن وهو : « الفعل الماضى » فمفهوم من السياق) :

وَصُفُّهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ ، صُرْفًا قَابِلَ فَضْلٍ ، تَمَّ ، غَيْرِ ذِي انْتِفَا
 وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا وَغَيْرِ سَالِكِ سَبِيلِ فُعَلًا

يريد : صنفهما من صاحب الحروف الثلاثة (وهو الماضى الثلاثى) — المتصرف — القابل للتفاوت — التام — غير المنقضى — والذى صفته المشبهة ليست مثل : « أشهل » (شهيل الرجل ، فهو : أشهل ، الأنثى شهلاء ، أى : قل سواد عينه ، وخالطها حمرة) ، وغير مبنى على صيغة : « فُعِل » ؛ وهى صيغة بناء الماضى الثلاثى للمجهول ، فهذه سبعة شروط لم يذكر بينها أنهما يصاغان من فعل ، لا من اسم ولا من حرف ؛ لأن هذا الذى تركه مفهوم مما سرده ، كما قلنا .

زيادة وتفصيل :

زاد بعض النحاة شرطاً آخر خالف به الأكثرين ؛ هو : ألا يُستغنى
عن الصياغة منه بصيغة أخرى مسموعة ؛ فلا يصح : ما أقياه ! ! في التعجب
من قيلواته^(١) لأنهم استغنوا عنها بقولهم : ما أكثر قائلته . ولا يصح ما أسكره ،
ولا ما أقعده ، ولا ما أجلسه ، لأنهم استغنوا عنها بقولهم : ما أشد سكره -
ما أكثر قعوده - ما أحسن جلوسه .

والحق أن هذا شرط غير مقبول^(٢) ؛ إذ يقتضينا أن نرهب أنفسنا بالبحث
المضني في جميع المظان لمعرفة ما استغنوا به عن الصيغة القياسية ؛ وهذا تكايف
لا يطاق ، ولا يمكن تحقيقه ، وفيه تعويق للتعبير ، وتعطيل للقاعدة ، وتحويل
للقياس عن معناه السديد .

• • •

(١) وهي وقت اشتداد الحر ظهراً . والفعل الماضي : قال .

(٢) ولم يأخذ المجمع اللغوي بهذا الشرط .

كيفية التعجب إذا كان الفعل غير مُستَوْفٍ للشروط الثمانية :

(١) إن كان الفعل جامداً ؛ مثل : نِعم ، وبشس ... ، أو غير قابل للتفاوت ؛ مثل : مات - فَتَنِي ... و... ، فلا يصاغ منه صيغة تعجب .

(٢) إن كان الفعل زائداً على ثلاثة (مثل : انتصرَ وتَغَلَّبَ) أو : كان الوصف منه على « أَفْعَلْ فَعَلَاء » (مثل : حَوَّرَ وَخَضِرَ) لم تجيء منه الصيغة مباشرة. وإنما تجيء من فعل آخر مستوفٍ للشروط ؛ صالح لما نريده ؛ (نحو : قَوِيَ - ضَعُفَ - حَسُنَ - قَبَّحَ - عَظُمَ - حَقُرَ ...) فنقول : (ما أقوى - ما أضعفَ - ما أحسنَ - ما أقبحَ - ما أعظمَ - ما أحقرَ - ما أشدَ - ما أكبرَ - ما أصغرَ) . . . ونحو ذلك مما يناسب ؛ أو نقول : (أقو - أضعفَ - أحسنَ - أقبحَ - أعظمَ - أحقرَ . . .)

ثم نجيء بعد هذه الصيغة بمصدر الفعل الذي لم يستوفِ الشروط بسبب زيادته على ثلاثة أحرف ، أو بسبب أن الوصف منه على : « أَفْعَلْ فَعَلَاء » ونضعه بعد صياغة الفعل الجديد المناسب ، المستوفى . وننصب هذا المصدر بعد « ما أَفْعَلْ » ونجره بالباء بعد « أَفْعَلْ » ؛ نحو : ما أقوى انتصارَ الحق ! وما أضعفَ تغلبَ الباطل ! - أقو بانتصار الحق ! ، وأضعف بتغلب الباطل ! ... ونحو : ما أجمل حوَرَ العيون ! ، أجمل بِحوَرَ العيون ! - ما أنضَرَ خضرة الزرع ! . أنضِرْ بخضرة الزرع ! . والأفعال غير المستوفية هي : (انتصرَ - تغَلَّبَ - حَوَّرَ - خَضِرَ) . أما الأفعال التي تخيرناها للصياغة مكانها فهي : (قَوِيَ ، ضَعُفَ ، جَمُلَ ، نَضِرَ . . .)

(٣) إن كان الفعل منفياً أخذنا الصيغة من الفعل المناسب الذي نختاره بالطريقة السالفة ، ووضعنا بعدها مضارع الفعل المنفى مسبقاً « بأن » المصدرية ، والنقى ؛ ففي نحو : ما فاز الرأي الضعيف ، نقول : ما أجمل ألا يفوز الرأي للضعيف^(١) ! . وفي نحو : ما حضر خطيب الحفل ، نقول مثلاً : ما أقبح ألا

(١) كان الفعل ماضياً منفياً قبل التعجب ، فصار بعده مضارعاً ، مسبقاً « بأن المصدرية » ؛ وهي تخلصه للاستقبال . فهل بين الصورتين اختلاف في الزمن ؟ أجابوا : إن الصيغة مع التعجب = للنحو الوافي - ثالث

يحضر خطيبُ الحفل . والمصدر المؤول من « أنْ والفعل » في هذه الأمثلة وأشباهها في موضع نصب مفعول به .

وإنما أتينا « بأنْ والفعل » لنستطيع المحافظة على بقاء الفعل الأصلي منفياً ، إذ لو أخذنا منه صيغة التعجب مباشرة لزال نفيه ، ولم يظهر الشأن في التعجب أهو منى أم غير منى ؟

ويجوز أن نقول في الصور السابقة : أَجْمِلْ بِالْأَلْفِ يَفُوزُ الرَّأْيُ الضَّعِيفُ ! — أَقْبَحْ بِالْأَلْفِ يَحْضُرُ خَطِيبُ الْحَفْلِ ! ؛ فيكون المصدر المؤول مجروراً بالباء . فالمصدر المؤول من : « أنْ والفعل » المنى وفاعله إما أن يكون في محل نصب بعد : « ما أفعل » وإما أن يكون في محل جر بالباء بعد : « أفعل » .

ويجوز في الفعل المنى أن نجىء بمصدره الصريح — بدلاً من المصدر المؤول — مسبقاً بكلمة : « عَدَم » الصريحة في معنى النفي (أو بما يشبهها) ومجروراً بالإضافة إليها ؛ ففي مثل : ما صرخ المتكلم وما همس ، نقول : ما أحسنَ عَدَمَ صُراخِ المتكلم ، وما أجملَ عَدَمَ همسه — أحسنَ بعدم صراخ المتكلم ! ، وأجملَ بعدم همسه ! .

(٤) إن كان الفعل مبنياً للمجهول بناءً عارضاً يطرأ ويزول أخذنا الصيغة من الفعل الذي نختاره بالطريقة التي شرحناها ، ووضعنا بعدها الفعل المبني للمجهول ، مسبقاً « بما المصدرية » ^(١) ، ففي نحو : عُرِفَ الْحَقُّ ، وهُدِيَ إِلَيْهِ الضَّالُّ : نقول : ما أحسن ما عُرِفَ الْحَقُّ ! وما أنفع ما هُدِيَ إِلَيْهِ الضَّالُّ — أو : أحسنَ بما عُرِفَ الْحَقُّ ! — وأنفعُ بما هُدِيَ إِلَيْهِ الضَّالُّ ! ، فالمصدر المؤول من « ما » وصلتها مفعول به بعد الصيغة الأولى ، ومجرور بالباء بعد الصيغة الثانية .

صارَت خالصة لإنشاء التعجب المحض إنشاء غير طلبى ، وتركزت للدلالة على الزمان : كالثان الغالب في التعجب عند عدم وجود ما يدل على تقييد زمنى مقصود .

(وقد أشرنا لهذا في هامش ص ٣٤٢ ، ويجىء إيضاح لها في رقم ٤ من هامش ص ٣٦١ وفي هذا

الهامش صورة مستثناة لا تتجرد من الزمن) .

(١) وهى الغالبة في هذا الموضوع دون غيرها .

ولأنما أتينا « بما » المصدرية محافظة على بقاء الفعل مبنياً للمجهول ، ولولاها لزال بناؤه للمجهول فلا يتبين أسلوب التعجب للمجهول هو أم للمعوم ؟ أما الفعل الملازم للبناء للمجهول سماعاً عند من يقول بهذه الملازمة ^(١) فقد سبق ^(٢) أن الأنسب الأخذ بالرأى الذى يميز الصياغة من مصدره مباشرة .

(٥) وإن كان الفعل ناسخاً ، (أى : غير تام) فإن كان له مصدر وجب أن نضع مصدره بعد صيغة التعجب التى نأخذها من الفعل الآخر الذى نختاره على الوجه المشروح فيما سلف ، ففى مثل : كان العربى رحلاً بطبعه ، نقول : ما أكثر كون العربى رحلاً بطبعه ! — أو : أكثر يكون العربى رحلاً بطبعه ! وإن لم يكن له مصدر أخذنا الصيغة من الفعل الآخر الذى نختاره ، ووضعنا بعدها الفعل الأصيل الذى ليس له مصدر ، وقبله « ما » المصدرية فينشأ منها ومن الفعل والفاعل بعدها مصدر مؤول هو مفعول به منصوب بعد : « ما أفعل » ومجرور بـ « الباء » بعد : « أفعل » . ففى مثل : كاد الكذب يهلك صاحبه ، نقول : ما أسرع ما كاد الكذب يهلك صاحبه وهكذا

هذه هى الطرائق الموصلة للتعجب إذا كان الفعل غير مستوف للشروط . أما إذا كان مستوفياً للشروط كلها فإن الصيغتين القياسيتين ^(٣) تؤخذان منه مباشرة . ولا مانع من التعجب منه بالطريق غير المباشر أيضاً ؛ وذلك بالإتيان بفعل آخر مناسب . (نحو : حسن — قبُح — قوى — وغيرها من الأفعال الثلاثية التى تناسب المراد) ، ثم نأخذ منه الصيغة التعجبية ، ونجعل بعدها مصدر الفعل المستوفى للشروط ، إمّا منصوباً بعد « ما أفعل » وإمّا مجروراً بالباء بعد « أفعل » ، ففى مثل : برع الذكى ، وسبق أنداده ، نقول : ما أعظم براعة الذكى ! ، وما أوضح سبقه أنداده ! أو أعظم براعة الذكى ! وأوضح بسبقه أنداده فليس من اللازم — والفعل مستوف للشروط — أن نأخذ

(١) انظر تخطيط هذا الرأى فى رقم ١ من هامش ص ٣٥٠ .

(٢) فى ص ٣٥٠ .

(٣) وهناك الصيغ المشار إليها فى « ج » من ص ٣٤٧ .

منه صيغة التعجب مباشرة ، وإنما يجوز أن نأخذها منه أو من طريق فعل مختار آخر كما أوضحنا (١)

(١) وفي طريقة التعجب إذا كان الفعل غير مستوف للشروط يقول ابن مالك :

وَأَشْدَدَ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شَبَّهُهُمَا يَخْلُفُ مَا - بَعْضُ - الشُّرُوطِ - عَدَمًا

يريد : أن صيغة : « أَشْدَدُ » (على وزن : أَفْعِلْ) وصيغة : « أَشَدَّ » (على وزن : « أَفْعَلْ ») ؛ لأن أصلها قبل الإدغام : « أَشْدَدَ » (أو شبه هاتين الصيغتين مما يؤخذ من فعل آخر مستوف للشروط ، تخلف الصيغة التي لا يمكن صوغها مباشرة من الفعل الذي عدم بعض الشروط ، أي : فقد بعض الشروط ؛ فهي تحل محلها . (وكلمة : « أَوْ » في البيت : حذفت همزتها ونقلت حركتها لاواو الساكنة قبلها ؛ محافظة على وزن الشعر) .

ثم بين أن مصدر الفعل العادم للشروط ينصب بعد الصيغة الجديدة التي جئنا بها إن كانت على وزن : « أَفْعَلْ » ، ويجز هذا المصدر بالباء إن كانت على وزن : « أَفْعِلْ » يقول :

وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ ، يَنْتَصِبُ وَبَعْدُ : « أَفْعِلْ » جَرُّهُ بِ « الْبَاءِ » يَجِبُ

بعد ، أي : بعد الصيغة الجديدة ... ثم قرر أن ما جاء مخالفاً لما سبق فهو محكوم عليه بالندود (القلة القليلة جداً) ، وأنه لا يقاس على المأثور منه (أي : المسموع منه عن العرب) :

وَبِالنُّدُورِ أَحْكَمُ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ وَلَا تَقِشْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَثَرٌ

المسألة ١٠٩ :

الأحكام الخاصة بالتعجب .

أشهر أحكامه ما يأتي :

(١) وجوب اعتبار فعليهما جامدين بعد صياغتهما للتعجب^(١) . (مع أنهما في أصلهما الثلاثي قبل التعجب مشتقان حتماً) ولهذا لا يجوز أن يتقدم عليهما « المتعجب منه »^(٢) ، فلا يصح : العلم ما أنفع !! والجهالة ما أضر !! بتقديم المعمولين : « العلم والجهالة » . كما لا يصح بالعلم أنفيع !! وبالجهالة أضرر !! ولا يصح أن تلحقهما علامة تذكير ، أو تأنيث ، أو إفراد ، أو تثنية ، أو جمع ؛ فلا بد من بقائهما على صيغتهما في كل الأحوال من غير زيادة . ولا نقص ، ولا تغيير في ضبط الحروف : ولكن إذا اتصل بآخرهما ضمير بارز يعود على المتعجب منه وجب أن يكون هذا الضمير مطابقاً لمرجعه ، نحو : الزارع ما أنفعه ! ، والزارعة ما أنفعها ! والجنديان ما أشجعهما ! والوالدات ما أشفقهن ! و . . . و . . .

(٢) وجوب إفراد فاعلهما المستتر^(٣) ، وتذكيره ، فلا يكون لغير المفرد المذكور . وإذا كان ضميراً مستتراً فهو واجب الاستتار .

(٣) امتناع الفصل بين فعل التعجب ومعموله إلا بشبه الجملة ، أو

(١) كما سبق في ص ٣٤٢ و ٣٤٦ و ٣٤٩ وفي عدم تصرفهما يقول ابن مالك :

وَفِي كَلَا الْفِعْلَيْنِ قَدْماً لَزِمَا مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ حُتْمَا

وقد سبقت الإشارة لهذا البيت بمناسبة أخرى في ص ٣٤٦ .

(٢) لأن الجامد لا يتقدم عليه معمواه ، في الأغلب - كما سيجيء البيان في رقم ٢ من هامش ص ٤٠٠ .

(٣) أما غير المستتر فلا يسرى عليه هذا الحكم كالذي في قوله تعالى (أسمع بهم وأبصر) - وقد سبق إعراب هذه الآية في ص ٣٤٤ وستذكر لمناسبة أخرى في ص ٣٦٠ وفي رقم ٤ من هامش ص ٣٦١ -

بالنداء ؛ - أو « كان » الزائدة بالإيضاح الآتى بعد ^(١) . فلا يجوز : (ما أضيع
- حقاً - المودة عند من لا وفاء له ، وما أبعد - يقيناً - المجاملة ممن لا حياء
عنده) . ويجوز : (ما أضيع - في بلدنا - المودة عند من ولا فاء له ! وما أبعد
- بيننا - المجاملة ممن لا حياء له !) . كما يجوز : السباحة تدفع إلى أداء الحقوق ،
والشح يصد عنها ؛ فأكرم - يا أخى - بها ! وأقبح يا زميلى به !) . . .
ومن أمثلتهم فى الفصل بالجار والمجرور قولهم : (ما أهون على النائم القرير سهر
المستهد المكروب . . . ^(٢)) وقول الشاعر :

بنى تغلب ، أغرز على بأن أرى دياركمو أمست وليس بها أهل
وبالظرف قول الشاعر :

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها وأخر - إذا حالت - بأن أتحولا
ويشترط فى شبه الجملة الذى يجوز الفصل به أن يكون متعلقاً بفعل التعجب ^(٣) -
كالأمثلة السالفة - ، فلو كان متعلقاً بمعمول فعل التعجب أو بغير فعل التعجب
لم يصح الفصل به - ففى مثل : (ما أحسن الحليم عند دواعى الغضب ! -
وما أشجع الصابر على الكفاح !) - لا يجوز : (ما أحسن عند دواعى الغضب
الحليم ، ولا : ما أشجع على الكفاح الصابر .) لأن الظرف متعلق بكلمة :
« الحليم » ، والجار والمجرور متعلقان بكلمة : « الصابر » .

وقد يجب الفصل بالجار ومجروره المتعلقين بفعل التعجب ، إذا كان
معمول فعل التعجب مشتملاً على ضمير يعود على المجرور ، نحو : ما أليق
بالطبيب أن يترفق ! ، وما أحق بالمريض أن يصبر ! . . . فالمصدر المؤول من
« أن » والفعل « هو معمول لفعل التعجب ، ومشتمل على ضمير يعود على
المجرور . . . ^(٤) ومنه قول الشاعر :

(١) فى الحكم الثامن ، ص ٣٦١ .

(٢) سبق هذا المثل فى آخر رقم ٢ من هامش ص ٢٨٦ .

(٣) قد يتعدى فعل التعجب إلى مفعوله بحرف جر معين تبعاً لفعله الأصيل قبل التعجب . . .

وسمى بيان هذا فى الزيادة ص ٣٦٣ .

(٤) فى الحكيم السابقين يقول ابن مالك باختصار فى ختام الباب :

خليلي ما أحرى بذى اللب أن يرى صبوراً. ولكن لا سبيل إلى الصبر

(٤) عدم جواز العطف - مطلقاً - على فاعل « أفعل - » في التعجب وكذلك لا يجوز إتباعه ، فالتوابع كلها ممنوعة إذا كان هو المتبوع وحده . أما إن كان المتبوع هو الجملة التعجبية كلها (فعلها وفاعلها) فلا يمتنع ؛ فيصح عطف جملة جديدة على الجملة التعجبية ؛ كقول الشاعر :

أولئك قومي بارك الله فيهمو على كل حال ما أعف وأكرم...
فقد عطف الجملة الثانية (المكونة من الفعل الماضي : « أكرم » وفاعلها) على الجملة التعجبية التي تسبقها (والتي تتكون من الماضي « أعف » وفاعلها) . وكما يجوز الإتيان بالعطف بجملة يجوز الإتيان بالتوكيد اللفظي بجملة تؤكد الجملة التعجبية كلها توكيداً لفظياً . ويجوز الإبدال منها كذلك (بدل جملة من جملة) . أما الإتيان بالنعته فلا يصح ؛ لأن المتبوع (وهو : المنعوت) لا يكون جملة .

(٥) وجوب أن يكون المعمول (أى : المتعجب منه) معرفة ، أو نكرة مختصة ، فمثال المعرفة ما تقدم من الأمثلة الكثيرة ، وقول الشاعر :

ما أصعبَ الفعلَ لمن رامهُ ! وأسهلَ القولَ على من أراد !
ومثال النكرة المختصة بوصف أو إضافة أو غيرهما مما يفيد الاختصاص :
ما أسعد رجلاً عرف طريق الهدى فسار فيه ! وما أشقى إنساناً تبين الرشد من الغي ، فانصرف عن الرشد ، واتبع الضلال !

وفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدِّمَ مَعْمُولُهُ ، وَوَضْلُهُ بِهِ الزَّمَا

أى : معمول الفعل في هذا الباب لا يتقدم على فعله . والزم وصل المعمول بفعله ، بحيث لا يفصل بينهما فاصل إلا ما أشار إليه في البيت الأخير التالي :

وَفَضْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ مُسْتَعْمَلٍ ، وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرَّ

أى : أن الفصل بشبه الجملة مستعمل في الكلام الماثور ، والخلاف بين النحاة ثابت في أمر القياس عليه . ولكن الرأي الرشيد جواز القياس عليه . وكذا الفصل بالنداء فيه خلاف ، والصواب جوازه . وهل يجوز الفصل بالظرف ومعه المار والمجرور ؟ في هذا خلاف : والأرجح المنع .

ولولا هذا الشرط لكان التعجب لغواً ؛ إذ لا فائدة من قولنا : ما أسعد رجلاً . . . ما أشقى إنساناً . . . ويتساوى في هذا الحكم معمول « أَفْعَلْ » وَأَفْعِلْ » .

(٦) جواز حذف المعمول المتعجب^(١) منه في إحدى حالتين ؛ (سواء أكان منصوباً بأفْعَلْ ، أم مجروراً بالباء بعد أفْعِلْ » .

أولاهما : أن يكون ضميراً يدل عليه دليل بعد الحذف ؛ كقول الشاعر :
جزى الله عني - والجزاء بفضله - ربيعة ، خيراً . ما أعف ! وأكرم !

أى : ما أعفها وأكرمها . وقول الآخر :

أرى أم عمرو دمعها قد تحدرًا بكاءً على عمرو . وما كان أصبراً !
أى : أصبرها .

ثانيتها : أن تكون صيغة التعجب هي : « أَفْعِلْ » وقد حذف معمولها المجرور وحذف معه حرف الجر ، وقبلها صيغة للتعجب على وزن : « أَفْعِلْ » أيضاً ، ولهذا الصيغة الأولى معمول مذكور ، مماثل للمعمول المحذوف مع حرف الجر . . . وقد عطفت الصيغة الثانية مع فاعلها على الأولى مع فاعلها ؛ عطف جملة على جملة^(٢) ؛ كقوله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ »^(٣) ، أى : وأبصر بهم . ونحو : أحسن بصاحب المروءة وأكرم ! ؛ أى : وأكرم بصاحب المروءة ، وقول الشاعر :

أعزز بنا ! ، وأكف ! إن دُعينا يوماً إلى نصرَةٍ من يَلِينا^(٤) . . .

(١) سبقت الإشارة - في « ب » من ص ٢٤٧ - إلى ما يتردد في هذا الباب من قولهم : « المتعجب منه » وأنهم يريدون : المعمول الذي له صلة بالأمر الذي يدعو للتعجب .

(٢) لم يشترط بعض النحاة شيئاً من هذا كله ، واكتفى باشتراط وجود قرينة تدل على المحذوف ، وقالوا هذا الرأي أحسن وأوجه .

(٣) سبق هذا المثال لمناسبة أخرى في ص ٢٤٤ وفي رقم ٣ من هامش ص ٢٥٧ .

(٤) وإلى هذا أشار ابن مالك ببيت سبق شرحه في ص ٢٤٦ ، هو :

وحذف ما منه تعجبت استببح إن كان عند الحذف معناه يَضِغُ

(٧) تجرد فعل التعجب - في الأغلب^(١) - من الدلالة على زمن ؛ لأن الجملة التعجبية كَلَّمَهَا إنشائيةٌ محضةٌ ، الغرض منها إنشاء التعجب ، فركبت الدلالة الزمنية ، وانساخت منها ، واقتصرت على تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله ، وهو « الإنشاء غير الطلبي » ، المقصود منه إعلان التعجب ، كما أسلفنا^(٢) .

(٨) جواز الفصل بين « ما » التعجبية وفعل التعجب « بكان » الزائدة^(٣) كقول الشاعر يحنّ إلى أهله ورفاقه :

ما كان أجملَ عهدَهم وفعالَهم ! من لى بعهد في الهناء تَصَرَّما ؟
وقول الآخر :

ما كان أحوَجَ ذا الجمالِ إلى عَيْبٍ يُوقِيهِ مِنَ الْعَيْنِ
وقد تقع « كان » التامة المسبوقة بما المصدرية بعد صيغة التعجب ؛ نحو :
ما أحسن ما كان الإنصافُ^(٤) .

(١) قلنا : « في الأغلب » لوجود حالة قد يدل فيها على الزمن هي المشار إليها في رقم ٣ من هامش ص ٣٤٢ . . .

(٢) انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٤٢ حيث الحالة التي يدل فيها على الزمن - وهامش ص ٣٥٣ ، ورقم ٤ الآتي هنا .

(٣) سبق تفصيل الكلام على زيادتها ، وما يستتبعه من أحكام في - ١ ص ٤١٨ م ٤٤ وفي هامش ص ٣٩ منه .

(٤) « ما » مصدرية ، « كان » فعل ماض تام ، بمعنى : « وجد وظهر » ، « الإنصاف » فاعلها . والمصدر المؤول ، فمفعول فعل التعجب . والتقدير : ما أحسن وجود الإنصاف في الماضي : فإن قصد الاستقبال جيء بالفعل التام : « يكون » بدلا من الفعل : « كان » . ووجود الفعل الماضي « كان » والمضارع : « يكون » يقيد التعجب بزمن معين ، وهذا - وإن كان قليلا - جائز ؛ فن الجائز تقييد فعل التعجب بزمن ماض والحجى بالفعل « كان » ، أو : « أمسى » للنص على هذا التقييد بالماضي ، وبكلمة : « الآن » ، أو ما بمعناها للنص على التقييد بالزمن الحالى ، وبالفعل : « يكون » ونحوه - كالطروف المستقبلية للدلالة - على الاستقبال ، ومنه قوله تعالى « أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا » والمهم وجود قرينة تدل على التقييد المقصود . وبغير التقييد تتجرد الجملة التعجبية من الدلالة الزمنية (كما رددنا في هامش ص ٣٤٢ و ٣٤٩ و ٣٥٣ و . . .)

- (راجع الأشرفي والصبان آخر هذا الباب) -

(٩) جواز حذف الباء الداخلة على معمول « أَفْعِلْ » بشرط أن يكون ما تجره مصدراً مؤولاً من : « أنْ المصدرية » . و « الفعل » ، أو : « أنْ » مع معموليها^(١) ، نحو : أحب أن تكون المقدم ! ، وقول الشاعر :

أَهْوَنُ عَلَى إِذَا امْتَلَأَتْ مِنَ الْكَرَى أَنِّي أَبَيْتُ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ
والأصل : بأن تكون . . . وبأنى . . .

• • •

= وقد تقع « كان » بلفظ الماضي زائدة بين « ما » التعجبية وفعل التعجب . والأحسن في هذه الصورة أن تكون مهملة لا عمل لها مطلقاً ، ولا فائدة منها إلا الدلالة على أن زمن التعجب ماضٍ (طبقاً للبيان والتفصيل السابقين في ج ١ م ٤٤ « زيادة كان » وكذلك م ٤ عند الكلام على الأفعال .

(١) يرى بعض النحاة (كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٣٤٤ وكما سبق في ج ٢ ص ١٣٥ م ٧١) أن حذف « الباء » بمنوع هنا قبل المصدر المؤول من « أنْ » ومعموليها ؛ بحجة أنه غير مسموع بخلاف حذفها قبل المصدر المؤول من « أن والفعل والفاعل » فهو مسموع إلى الحد الذي يبيح القياس عليه . وهذا رأى رفضه آخرون - ورأيهم حق - لأن حذف حرف الجر طرد قبل : « أنْ وأنْ » المصدريتين ؛ فلا معنى لإخراج « أنْ » هنا ، وبخاصة مع وجود أمثلة مسموعة ، ولو قليلة ، لأن قلتها في موضع بعينه لا تقدر في الاطراد المستند من أغاب الحالات .

لكن إذا حذفت « باء الجر » أتلاحظ وتُقدّر بعد الحذف ، فيعرب ما بعدها على اعتبارها كالمذكورة ، أم لا تلاحظ ولا تقدر ؛ فيعرب ما بعدها على اعتبار عدم وجودها وعدم ملاحظتها ؟ قولان . ولعل الأول هو الأنسب ، لمسايرته الحالات الأخرى التي ليست للتعجب ، فيكون الأمر طرداً في التعجب وغيره .

ومن الضرورات الشعرية المستقبحة التي لا يرتضيها كثير من النحاة - حذف « باء الجر » من المتعجب منه إذا لم يقع بعدها « أنْ » ، أو « أنْ » وإذا حذفت - مع الاستقباح - فما حكم الاسم الظاهر بعدها ؟ قيل يرفع ؛ لأنه في الأصل بمنزلة الفاعل ، وقيل ينصب ؛ لأنه بمنزلة المفعول به .

زيادة وتفصيل :

١ - عرفنا^(١) أن صيغة : « أَفْعَلْ » تحتاج إلى معمول بعدها منصوب ، يعرب مفعولاً به ، وأن صيغة : « أَفْعِلْ » تحتاج إلى معمول بعدها مجرور بالباء ، وأنهما يحتاجان - أحياناً - إلى شبه جملة بعدهما ، وقد يفصل شبه الجملة بينهما وبين معمولهما و

وقد تحتاج صيغة التعجب إلى معمولات أخرى غير التي سبقت ، كالحال والتمييز ، والاستثناء

وقد تحتاج إلى معمول مجرور بحرف جر معين^(٢) ، مجازاة لفعلها الأصلي قبل التعجب ؛ ويصير الجار والمجرور متعلقين بها . (أى : بصيغة فِعْلُ التعجب)^(٣) . لكن ما هو هذا الحرف المعين من حروف الجر ؟^(٤) .

إن كان فعل التعجب دالا على حب ، أو كره ، أو ما بمعناها ؛ - كالود ، والبغض - فحرف الجر المناسب : هو : « إلى » بشرط أن يكون ما بعد « إلى » فاعلا في المعنى لا في اللفظ ، وما قبلها مفعولاً في المعنى لا في اللفظ ؛ نحو : ما أحب العلم إلى النابغين !! ، وما أبغض النقص إلى القادرين !! . ففعل التعجب : « أحب » قد نصب مفعوله . واحتاج إلى جار ومجرور تبعاً لأصله ، فجاء بهما . وحرف الجر هو : « إلى » لأن فعل التعجب دال على « الحب » ، وما بعد « إلى » مجرور بها . لكنه فاعل معنوى ، لا نحوى ، لأن النابغين -

(١) في ص ٣٤١ .

(٢) كما أشرنا في رقم ٣ من هامش ص ٣٥٨ .

(٣) إذا كان المفعول به لصيغة الماضي « أَفْعَلْ » ضميراً بعده تمييز ، فما نوع هذا التمييز ؟ أتمييز مفرد أم تمييز جملة ؟ وكذلك ما نوع التمييز بعد الضمير المجرور بالباء في صيغة : « أَفْعِلْ به » ؟

الإجابة في : « باب التمييز » - ج ٢ م ٨٨ ص ٣٤٣ .

(٤) انظر - أ - من ص ٤٣٢ حيث الكلام على تعدية « أَفْعِلْ التفضيل » بحرف الجر ، فيتبين التشابه والتخالف بين « التعجب والتفضيل » في هذه التعدية .

والقادرين هم الفاعلون لحب العلم ؛ وبغض النقص . وما قَبِلَ إلى : (العلم -
النقص) هو المفعول المعنوي - لا النحوي ؛ لأنه الذي وقع عليه الحب - والبغض .

ولهذا ضابط سبق بيانه^(١) ؛ هو : أن يُحذف فعل التعجب ومعه « ما
التعجبية » إن وجدت ، ويوضع مكانهما فعل آخر من مادته ومعناه ، يكون
فاعله النحوي هو الاسم المجرور بإلى ، ومفعوله هو الاسم الواقع بينها وبين فعل
التعجب . فإن استقام المعنى على هذا صح مجيء « إلى » ، وإلاّ وجب تغييرها .
ففي المثال السابق نقول : أحَب ، أو : يحب النابغون العلم ، ويكره القادرون
النقص . وقد استقام المعنى فدلّت استقامته على صحة مجيء « إلى » .

فإن كان ما بعدها ليس فاعلاً في المعنى ، وإنما هو مفعول معنوي وما قبلها
هو الفاعل المعنوي وجب الإتيان « بلام البحر » ، بدلاً من : « إلى » ؛ نحو :
ما أحبّ الوالدة لمولودها ! ، فالوالدة هي الفاعل المعنوي - لا النحوي - الذي
فَعَلَ الحب أو قام به الحب . والمولود هو المفعول المعنوي - لا النحوي - الذي
وقع عليه الحب ؛ لصحة قولنا : أحبّت ، أو تحبّ الوالدة مولودها ... فمعنى :
« إلى » ، و « اللام » ، في مثل هذا الموضع هو : « التبيين » ، أي : بيانُ الفاعل
المعنوي والمفعول المعنوي ، وتمييز كل منهما من الآخر .

ب - إن كان أصل فعل التعجب فعلاً متعدياً بنفسه لواحد فإنه يصير لازماً
يتعدى بحرف جر خاص هو : « اللام » كذلك ، مثل : ما أضرب الناس للجاسوس !!
وإن كان أصل فعل التعجب فعلاً لازماً يتعدى إلى معموله بحرف جر
معين وجب أن يجارى أصله في التعدى بهذا الحرف إلى معموله ؛ نحو : ما أغضب
الناس على الخائن . وقول شوقي :

ما أجمل الهجرة بالأحرار إن ضنّت الأوطان بالقرار

لأنه يقال : غضب الله على الكافر ... - جَمِلُ المرء بخُلُقِه ...

ج - قد يصاغ فعل التعجب من فعل ينصب بنفسه مفعولين ^(١) مثل « كَسَا » ، و « ظن » في نحو : كَسَا الغنى فقيراً ثياباً - ظن البخل الجود تبذيراً .

ولفعل التعجب الذى يصاغ من المتعدى لمفعولين أربع حالات ^(٢) .

الأولى : أن يكتفى بفاعل المتعدى فينصبه مفعولاً به ؛ نحو : ما أكسى الغنى ! ! ، ما أظن البخل ! ! فكلمتا : « الغنى والبخل » كانتا فى الأصل قبل التعجب فاعلاً ؛ فصارتا بعده مفعولاً به لفعل التعجب الذى اكتفى بهذا المفعول به ، واقتصر عليه .

الثانية : أن يزيد على الفاعل السابق الذى صار مفعولاً به - أحد المفعولين الأصليين مجروراً باللام ؛ فنقول : ما أكسى الغنى للفقير ! ! - ما أظن البخل للجود ! ! فكلمتا : « البخل » ، و « الجود » كانتا قبل التعجب مفعولين للفعل المتعدى لاثنتين ، ثم صارتا بعد التعجب مجرورين باللام ، ومتعلقين مع مجرورهما بفعل التعجب .

الثالثة : أن يزيد على الحالة السابقة المفعول الأصل الثانى ؛ فنقول ما أكسى الغنى للفقير ثياباً ! - ما أظن البخل للجود تبذيراً ! .

الرابعة : حذف لام الجر السابقة ونصب الثلاثة مباشرة بشرط أمن اللبس ، نحو : ما أكسى الغنى الفقير الثياب ! ! وما أظن البخل الجود تبذيراً . فإن خيف اللبس أدخلت لام الجر على المفعولين الأصليين ؛ نحو : ما أظن الرجل لأخيك ، لأبيك ، والأصل : ظن الرجل أخاك أباك . . .

لكن « أفعل » فى التعجب لا ينصب إلا مفعولاً به واحداً ، وفى الأمثلة السابقة استترى حقه بنصبه المفعول به الذى كان فى الأصل فاعلاً . فما الذى

(١) سواء أكان أصلهما المبتدأ والخبر كالفعل : « ظن » أم لم يكن أصلهما ذلك ، كالفعل : « كَسَا » .

(٢) كثر الخلاف والاضطراب بين المراجع المطولة بشأن هذه الحالات . وأصفاها - مع إيجازه - ما جاء فى شرح : « التصريح » . وقد نقلنا هنا صفة ما تضمنته المطولات .

نصب المفعول الثاني ، إن وجد ، وكذلك الثالث ؟

إن البصريين يتمدرون فعلاً — — أو ما يشبهه — ينصب المفعول الثاني إن وجد ، وكذلك الثالث ؛ ويسترشدون في تقديره بفعل التعجب المذكور قبله ؛ فيقولون في تأويلهم : (ما أكسى الغنى يكسو الفقير !! — أو : ما أكسى الغنى يكسو الفقير ثياباً !!) — (ما أظن الغنى ! . . . يظن الجود . . . — أو ما أظن الغنى يظن الجود تبذيراً !!) . . .

والكوفيون لا يقدرّون محذوفاً ولا يتأولون ، ويقولون : حقاً أن « أفعل » في التعجب لا ينصب إلا مفعولاً به واحداً ، لكنه في هذه الصور وأمثالها ينصب أكثر من مفعول به واحد .

ولا أثر للخلاف في المعنى ، ولكن في رأى الكوفيين يسر وقبول — لبعده من التكلف ، والحذف ، والتقدير .

• • •

ألفاظ المدح والذم . . .

(ومنها : « نِعْم » ، و « بَيْشَس » ^(١) ، وما جرى مجراهما) .

في اللغة ألفاظ وأساليب كثيرة ؛ تدل على المدح ، أو الذم . بعضها يؤدي هذه الدلالة صريحة ؛ لأنه وُضِعَ لها من أول الأمر ذَصًّا ، وبعضها لا يؤديها إلا بقرينة ^(٢) . فمن الأول الذي يؤديها صريحة قولك : (أمدحُ - أثني - أستحسن . . . - أذم ، أهجو ، أستقبح) . . . وأشباهاها ، وما يشاركها في الاشتقاق ، نحو : أمدح في الرجل تجلده ، وحسن بلائه ، وأذم فيه يأسه ، وفتور عزيمته - أثني عليك بما أحسنت ، وأهجو من قبض يده عن الإحسان . . .

ومنها : الحميل - العظيم - الفاضل - الماجد - البخيل - الحقود - الخائن . . . وغيرها من ألفاظ المدح والذم الصريحة .

ومن الثاني الذي يحتاج لقرينة : وفرة لا تكاد تعدّ ؛ في مقدمتها : أساليب النفي ، والاستفهام ، والتعجب ^(٣) ، والتفضيل ، ونحوها ؛ فإنها أساليب قد تضم - أحياناً - إلى معناها الخاص دلالتها على المدح أو الذم ، بقرينة ؛ كقولك في إنسان يتحدث الناس بفضائله ومزاياه ، أو : بنقائصه وعيوبه : « ما هذا بشراً » . تريد في حالة المدح : أنه مملوك ، مثلاً ، وفي حالة الذم : أنه شيطان . ومثل قول شوقي :

هل المُلْكُ إلا الجيشُ شأنًا ومظهرًا ؟ ولا الجيشُ إلا رَبُّه حين يُنسَبُ ؟

(١) فيهما لغات ؛ أشهرها : (كسر الأول مع سكون الثاني) ، (وفتح الأول مع كسر الثاني) ، (وفتح الأول مع سكون الثاني) ، (وكسر الأول والثاني معاً) .

والأفصح والأشهر عند استعمالها في المدح والذم الاقتصار على اللغة الأولى .

(٢) حالية ، أو كلامية .

(٣) انظر رقم ٦ من هامش ص ٣٣٩ .

وقوله :

إِلَامَ^(١) الْخُلْفُ بَيْنَكُمْ ؟ إِلَامَا ؟ وَهَذِي الضُّجَّةُ الْكُبْرَى عَلَامَا^(٢) ؟
وَفِيمَ يَكِيدُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ ؟ وَتُبْدُونَ الْعِدَاوَةَ وَالْخِصَامَا ؟
وقول المتنبي : * مَا أَبْعَدَ الْعَيْبَ وَالنَّقْصَانَ مِنْ شَرِّ فِي !! *

وقوله في ذم قائد الجيش الرومي :

فَأَخْبِثْ بِهِ طَالِبًا قَهْرَهُمْ !! وَأَخْبِثْ بِهِ تَارِكًا مَا طَلَبَ !
وقول أعرابي سئل عن حناكمين : أَمَّا هَذَا فَأَحْرَصُ النَّاسِ عَلَى الْمَوْتِ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَأَمَّا ذَاكَ فَأَحْرَصُ النَّاسِ عَلَى الْحَيَاةِ فِي سَبِيلِ الشَّيْطَانِ ...
ومن النوع الأول الصريح : « نِعْم » ، و « بَشْ » وما جرى مجراهما من
الألفاظ التي تدلّ نصّاً على المدح العام^(٣) أو : الذم العام^(٣) ، وتمتاز
« نِعْم وبَشْ » من باقى نوعيهما الصريح بأحوال وأحكام خاصة بهما ، دون نظائرهما
من النوع الصريح ، وأشهر هذه الأحوال والأحكام ما يأتى :

(١) دلالة « نِعْم » على المدح العام ، و « بَشْ » على الذم العام . . .^(٣)

(١) إلى أى شيء ؟ فكلمة : « م » أصلها : « ما » الاستفهامية التي تحذف ألفها عند الجر وعدم
الوقف عليها . أما عند الوقف فتحذف الألف ، وتحل محلها « هاء » السكت . ولكنها لم تحذف فى آخر
الشطرتين ؛ مراعاة لقواعد القافية ، كى تماثل آخر الأبيات التالية لها . والخطاب موجه للمصريين .

(٢) على أى شيء ؟ ويقصد بالضجة الخلاف الحزبى الطاغى فى عصره ، والخصومات العنيفة
بين الأحزاب المصرية بسبب بعض المشروعات السياسية ، ومنها : المشروع الذى كان سبباً فى احتدام
النزاع ؛ وهو : للذى اشتهر باسم : « تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » . اعترفت فيه إنجلترا - وكانت
تحتل مصر إذ ذاك - باستقلال البلاد المصرية ولكن بقيود وشروط .

(٣) والمراد بالعموم هنا فى المدح وفى الذم أنه ليس مقصوراً على شيء معين ، ولا على صفة
خاصة ، ولا يتجه إلى أمر ، دون آخر ، ولا يتضمن معنى التعجب - كما نص على هذا « الخضرى » فى
آخر الباب - ؛ بل يتجه بغير تعجب إلى كل أمور المدوح أو المذموم ؛ فالمدح العام يشمل الفضائل
كلها ؛ مبالغة ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالعلم ، أو الكرم ، أو الشجاعة . . . والذم العام
يشمل العيوب كلها مبالغة ، ولا يقتصر على بعض منها ؛ كالكذب ، أو الجهل ، أو السفه . . . ومن
الأمثلة قوله تعالى : (وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ ، فَنِعْمَ الْمَوْلَى ، وَنِعْمَ الْمَصِير) وقوله تعالى : (أَفَمَنْ
اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كُنْ بَاءً بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ وَمَا وَاهُ جَهَنَّمَ ، وَبَشْ الْمَصِير) فالمدح والذم هنا مختلفان بسبب =

واعتبار كل لفظ منهما في هذه الحالة وحدها فعلاً ماضياً ، لازماً^(١) جامداً ، لا بد له من فاعل . ومع أن كلاً منهما يعرب فعلاً ماضياً فإنه متجرد من دلالة الزمنية ، ومنسلخ عنها بعد أن تكونت منه ومن فاعله جملة « إنشائية غير طلبية » ؛ يُقصد منها إنشاء المدح العام ، أو الذم العام ، من غير إرادة زمن ماض أو غير ماض ... فكلاهما انتقل إلى نوع خاص من « الإنشاء المحض غير الطائي » لا دلالة فيه على زمن^(٢) مطلقاً ، نحو : نعم أجزا المخلصين — بشئ مصير المتجبرين .

ولحمودهما في هذه الحالة وحدها لا يكون لهما مضارع ، ولا أمر ، ولا شيء من المشتقات وتلحقهما تاء التأنيث — جوازاً — إذا كان فاعلهما اسماً ظاهراً مؤنثاً^(٣) ، ويصح حذفها بكثرة ، ولو كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً ؛ نحو : نِعْم . : أو : نِعِمَّتْ فتاة العمل والنشاط ، وبشئ . . . ، أو : بثت فتاة البطالة والحمول . أما في غير هذه الحالة الخاصة بالمدح والذم فهما فعلا ماضيان ، متصرفان ، دالان على زمن مضى : نحو : نَعِمَ العيش ينعم ، فهو ناعم ؛ أي : لان واتسع . وبشئ المريض يبشئ ؛ فهو : بائس . . .

(٢) قَصُرَ فاعلهما على أنواع مميّنة ، أشهرها ما يأتي :

١ — المَعْرِفُ « بأل » الجنسية^(٤) ، أو : « العهدية »^(٥) ، نحو : نِعِمَّ الوالد

= « العموم » عنهما في الأفعال الأخرى التي تجرى مجرى « نعم وبشئ » حيث يكون المدح والذم في تلك الأفعال الأخرى خاصين ومتضمنين التعجب ، (طبقاً لما سيجيء في ص ٣٨٤) .

وإنما يستفاد العموم مع « نعم ، وبشئ » عند الإطلاق وعدم التقييد ؛ فإن وجد تقييد زال التعميم ؛ نحو : نِعِمَّ الغنى محسناً . (١) انظر ما يختص بهذا في رقم ٣ من ص ٣٧٣ .

(٢) انظر الصبيان في هذا الموضع ، أما البيان الكامل وذكر المراجع الأخرى فو صدر الجزء الأول — م ٤ — عند الكلام على أقسام الفعل .

(٣) وكذلك إذا كان « المخصوص » مؤنثاً فإنه يجوز تذكير الفعل وتأنيثه وإن كان الفاعل مذكراً ؛ طبقاً لما سيجيء بيانه في ص ٣٧٨ . وقد سبق في باب الفاعل (م ٢ ص ٦٦ و ٦٧ و ٧٠) بيان الحالتين السالفتين ، وحكم تاء التأنيث من جهة ذكرها وحذفها .

(٤) هي الداخلة على نكرة لإفادة العموم والشمول مع التعريف ، ويغلب أن يصلح في مكانها كلمة : « كل » فلا تدخل على ما لا يقبل التعريف في أغلب استعمالاته ؛ مثل « غير » — مع ملاحظة ما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٢٤ — ، ولا على المعرفة مثل : « الله » .

(٥) (وانظر المراد من الجنس والعهد في هذا الباب في « ١ » من ص ٣٧٤ ، ثم ما يتصل بالمسألة في ص ٣٧٥ و ٣٧٦) .

وقد سبق تفصيل الكلام على أنواع « أل » وأحكامها في باب المعارف بالجزء الأول ، م ٣١ .

الشفيق ، وبش الولد العاق . وقول الشاعر :

حياةٌ على الضيمِ بش الحياةُ ونعم المماتُ إذا لم نَعِزْ^(١)

ب - المضاف إلى المعرف « بأل » السابقة ، نحو : نِعم رجلُ الحربِ خالدٌ ، وبش رجلُ الجبنِ والكذبِ مُسيئٌ لِمِمةٌ . . .

ح - المضاف إلى المضاف إلى المعرف بها ، نحو : نِعم قارئُ كتبِ الأدبِ ، وبش مهملُ أمرِ اللغةِ .

د - الضمير المستتر وجوباً بشرط أن يكون ملتزماً بالإفراد والتذكير^(٢) ، وعائداً على تمييز بعده^(٣) ، يفسر ما في هذا الضمير من الغموض والإبهام ، نحو : نِعم قومًا العربُ ، وبش قومًا أعداؤُهُم . ففي كل من : « نِعم » و « بش » ضمير مستتر وجوباً^(٤) تقديره : « هو » مراداً منه الممدوح ، أو المذموم ، ويعود على التمييز (قومًا) أى : نِعم القومُ قومًا . . . - وبش القومُ قومًا . . .

ولا بد من مطابقة هذا التمييز لمعناها ، (أى : لا بد من مطابقته لما يسمى : « المخصوص » بالمدح أو الذم ، بحيث يتطابقان تذكيراً ، وتأنيساً ، وإفراداً ، وغير أفراد) ، نحو : نِعم رجلين : القائدُ والجنديُّ - نِعم رجالاً : الحلبيُّ ، والصبورُ ، والمتواضعُ - نِعم ، أو : نِعمتُ ، فتاةٌ : المجاهدةُ - نِعم ، أو : نِعمتُ ، فتاتين : المجاهدتان - نِعم ، أو : نِعمت فتيت المجاهدات .

(١) إذا لم نَعِزْ (مع تخفيف الزاي ، للقافية - والأصل : التشديد -) إذا لم نكن أصحاب عزة ، أى : قوة ، وكرامة ، وهيبة .

(٢) اشتراط التذكير ليس متفقاً عليه ؛ وإنما هو رأى الأكثرية القائلة بأن الفاعل الاسم الظاهر يراد به الجنس فى ضمن جميع الأفراد ، وكذلك الفاعل الضمير يراد به الجنس فى ضمن جميع الأفراد ؛ بأن يجعل راجعاً إلى التمييز المراد به الجنس ؛ لكونه على نية « أل الجنسية » ؛ إذاً الأصل - مثلاً - نِعم الرجل .

(٣) فلا يصح تقديم التمييز هنا على الفعل . وهذا أحد المواضع التى يجوز أن يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة . (وقد تقدم تفصيل الكلام عليها فى الجزء الأول ص ١٨٤ م ٢٠) ثم انظر رقم ٤ من هامش هذه الصفحة .

(٤) ومن النادر الذى لا يقاس عليه إبرازه مجروراً بالباء الزائدة فى مثل قولهم : نِعم بهم قومًا . وقد ذكرنا هذا رأى للاستعانة به على فهم الوارد المسموع دون محاكاته .

ولا بد أن يكون التمييز صالحاً لقبول «أل» المعرّفة^(١) ، فلا يصلح أن يكون من الكلمات المتوغلة - غالباً - في الإبهام ؛ ككلمة : غير ، ومثل : وشبه^(٢) ... ويجوز - في الرأي الراجح - أن يجتمع في أساوب المدح أو الذم الفاعل الظاهر والتمييز^(٣) ؛ نحو : نِعِمَّ الشجاعُ رجلاً يقول الحقَّ غيرَ هَيَّابٍ ، وقول الشاعر :

(١) والأحسن اعتبار هذا التمييز من نوع : تمييز « الذات » ؛ (أى : تمييز « المفرد » ، لتمييز « النسبة » ، (طبقاً للبيان التفصيلي الذي سبق في باب : « التمييز » ، ج ٢ م ٨٨ عند الكلام على أقسام التمييز ص ٣٨٩ و ٣٩١ وما بعدهما) .

ومن أحكام هذا التمييز أنه - على الصحيح - لا يجوز حذفه مع استتار الضمير الفاعل العائد عليه ؛ لكيلا يبقى الفاعل الضمير مبهماً ، ليس له ما يفسره ؛ فالتمييز يفسر الفاعل المستتر . فإن وجدت قرينة تدل على التمييز بعد حذفه ، وتكون عوضاً عنه صح الحذف ؛ كالتاء في قولهم : إن زرت الصديق فيها ونِعمتْ ؛ أى : نعمت زيارة زيارتكَ ، ومنه قوله عليه السلام : (من توضأ يوم الجمعة فيها ونِعمتْ ، ومن اغتسل فالفصل أفضل) أى : فبالرخصة أخذ ، ونعمت رخصة الوضوء .

ولا يصح تقديمه على « نعم وبئس » - كما أسلفنا - ، ولا تأخيره عن « المخصوص » بالمدح والذم ؛ ولهذا حكموا بالشذوذ على مثل : نعم محمد رجلاً ، باعتبار « محمد » هو « المخصوص » . أما باعتباره فاعلاً فلا يصح ؛ لأنه ليس من الأنواع السالفة التي تصلح فاعلاً في هذا الباب . ويصح أن يكون لهذا التمييز نعت أو غيره من التوابع ، ومن أمثلة النعت قولهم :

« إن الكذوب لبئس خللاً يُصْحَبُ »

كما يصح أن يفصل بينه وبين الفاعل فاصل ، كقوله تعالى : (بئس للظالمين بدلاً) ، ويجوز تشنيته وجمعه - كما أشرنا - وبسبب هذا الجواز امتنع إبراز الفاعل المستتر ، وتشنيته وجمعه ، اكتفاءً بتثنية التمييز وجمعه ؛ فلا يصح : نِعِمَّا - ونَعْمُوا .. - في الرأي الراجح .

(٢) فيما سبق يقول ابن مالك بإيجاز :

فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ « نِعَم » و « بئس » رَافِعَانِ اسْمَيْنِ
مُقَارِنَيْنِ « أَل » أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا ؛ كَنِعَمِ عُقْبَى الْكُرْمَا
وَيَرْفَعَانِ مُضَمَّرًا يَفْسَرُهُ مُمَيِّزٌ ، كَنِعَمِ قَوْمًا مَعَشَرَهُ

تضمنت الأبيات الثلاثة أن « نعم وبئس » فعلان جامدان ، وأنها يرفعان فاعلين مقترنين بـ « أَل » أو مضافين للمقترن بـ « أَل » أو ضميراً يفسره مميّز (تمييز ، كنعم قوماً معشره) ، وترك الناظم بقية أنواع الفاعل التي في الصفحات التالية .

(٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَجَمَعَ تَمَيِّيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشتهر

نَعَمْ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدُ لَوْ بَدَلْتُ رَدُّ التَّحِيَةِ نَطْقًا أَوْ بِإِيمَاءٍ^(١)...

هـ - كلمة : « ما »^(٢) أو : « مَنْ »^(٣) ، نحو : (نَعِمَ ما يقول الحكيم المجرب ، وبئس ما يقول الغرّ الأحمق) ، ونحو : (نَعِمَ من تصحبه عزيزاً . وبئس من ترافقه منافقاً) . . . وقيل : إن « ما » تميز ، والفاعل ضمير مستتر تفسره « ما » وكذلك : « مَنْ » .

(١) عند الجمع بينهما قد يكون التمييز غير دال على معنى زائد على الفاعل ؛ نحو : نعم الرجل رجلاً عمر ؛ فيكون من نوع التمييز الذي يفيد مجرد التوكيد ؛ كالذي في قول أبي طالب عم الرسول عليه السلام .

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية ديناً . . . (كما سبق في باب التمييز ج ٢ م ٨٧ ص ٣٢٧) . ويجوز أن يكون دالاً بنفسه على معنى زائد على معنى الفاعل ؛ نحو : « نعم الفتى فتى صلاح » ، إذا كان المراد أنه فتى حقاً ، أى من ناحية الفتوة ، يظهر عليه أماراتها . ويجوز أن تكون زيادة المعنى ليست ناشئة منه مباشرة ، وإنما هي من أحد توابعه أو معمولاته ، نحو نعم الرجل رجلاً مجاهداً صلاح (٢) وفيها يقول ابن مالك :

وَ « مَا » مُمَيِّزٌ ، وَقِيلَ : فَاعِلٌ فِي نَحْوِ : نَعِمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ

في « ب » من ص ٣٧٤ أشهر إعرابات « ما » بعد نعم وبئس .
ويقول علماء رسم الحروف إن « ما » إذا كانت معرفة تامة فقد تكون : « تامة عامة » ومعناها : « الشيء » ، ولفظ : « الشيء » يلاحظ عند التقدير . وعلامتها ألا يكون قبلها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى ، كقوله تعالى : (إِنَّ تَبَيُّدُهَا لَشَدِيدٌ) (الصدقات فتسعيماً هي) التقدير : نعم الشيء هي . . . وقد تكون معرفة « تامة خاصة » ، وعلامتها : أن يسبقها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى ، وتقدر من لفظ ذلك الاسم ؛ نحو : أصلحت الخط إصلاحاً نعيماً ، التقدير : نعم الإصلاح . هذا كلامهم . ويقول أكثرهم إن : « ما » في الصورتين توصل خطأً بآخر الفعل : « نعم وبئس » وتلغم هي « وديم » نعم ، وتكسر عندئذ « العين » للتخلص من السكون النائي من الإدغام .
غير أن الحكمة في هذا الاتصال الكتابي غير سائغة عند فريق آخر ؛ إذ هي : مجرد المحاكاة لسابقين ممن كتبوها في الطور الأول وقت استحداث الخط . فالخير في فصلها ، (بالرغم من أننا فصلناها مرة في أعلى هذه الصفحة ، ووصلناها في هامشها) إلى أن يستقر الاصطلاح على وضع جديد موحد .
ومثلها عندهم في الاتصال « نعيم » كلمة « ما » النكرة الناقصة وهي النكرة الموصوفة التي معناها الذي تقدر به : « شيء » ؛ مثل : إن قراءة الكتب الأدبية نعماً يقوم الألسنة . . . والحكمة والرأي هنا مشاهما فيما سبق .

(٣) وتكون : « من » موصولة ، أونكرة تامة ، أونكرة موصوفة ، ولا تكون معرفة تامة .

و « الذى » (اسم موصول) ؛ نحو : نعم الذى يصون لسانه عما لا يحسن ،
وبش الذى يغتاب الناس .

ز - النكرة المضافة لنكرة ، أو غير المضافة ؛ كقول الشاعر :

فَنِعَمُ صَاحِبٍ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عِثَانُ بْنُ عَفَانَا
ومثل : نعم قائد أنت . . .

والنوعان الأخيران (وهما : الذى • والنكرة) ، أقل الأنواع استعمالاً ، وسُمُّوا
بلاغياً ، مع جوازهما .

(٣) عدم نصبهما المفعول به ؛ لأن كلاّ منهما فى هذا الاستعمال فعل
ماض - جامد - لازم - كما تقدم ^(١) - ... ولكن يصح زيادة « كاف الخطاب »
الحرفية فى آخرهما ، نحو : نِعْمَكَ الرجل عثمان ، وبشك الرجل زياد . وهذه
الكاف حرف محض لمجرد الخطاب ؛ فلا يعرب شيئاً ، ولكنه يتصرف على حسب
نوع المخاطب ^(٢) . وزيادته - مع جوازها - قليلة فى الأساليب البليغة ^(٣) .

(١) فى رقم ١ من ص ٣٦٨ .

(٢) تذكيراً ، وتأنيساً ، وإفراداً ، وتثنية ، وجمعاً . . .

(٣) سبق بيان هذا مفصلاً فى ج ١ ص ٢٣٨ م ١٩ - باب : الضمير ، بمناسبة للكلام على :

« كاف الخطاب » الحرفية .

زيادة وتفصيل :

١ - إذا كانت : « أل » جنسية في مثل : (نعم الوالد على) - ونظائره طبقاً لما أوضحناه^(١) ، فقد يراد منها الدلالة على الجنس حقيقة ؛ فكأنك تمدح كل والد . ويدخل في هذا التعميم على ، ثم تذكره بعد ذلك خاصة ؛ فكأنك مدحته مرتين ؛ إحداهما مع غيره ، والأخرى وحده .

وقد يكون المراد الجنس مجازاً ؛ فكأنك جعلت المدوح بمنزلة الجنس كله للمبالغة في المدح .

أمّا إذا كانت « أل » للعهد^(٢) ، فقد تكون لشيء معهود في الذهن لم يذكر خلال الكلام ؛ فتكون للعهد الذهني . فإن ورد في الكلام فهي للعهد الذكري . كالذي في قولهم : خير أيام الفتى يومٌ نفعَ فاتبع الحقَّ ، فنعيم المستبَع و « أل » الجنسية أقوى وأبلغ في تأدية الغرض ، والعهدية أوضح وأظهر .

ب - إذا وقعت كلمة : « ما »^(٣) بعد : « نعم وبش » جاز فيها إعرابات كثيرة ؛ وأشهرها ما يأتي :

(١) إعرابها حين يليها اسم منفرد (مثل : الزراعة نعِم ما الحرفة) - إما نكرة تامة فاعلاً ، وإما نكرة تامة : تمييزاً ، وفاعل « نعم » ، و « بش » في هذه الصورة ضمير مستتر يعود على هذا التمييز ، وتعرب الكلمة المنفردة التي بعدها (وهي : الاسم المنفرد) خبراً لمبتدأ محذوف ، أو مبتدأ والجملة قبلها خبر عنها - كما سنعرف في إعراب المخصوص - .

(٢) إعرابها حين يليها جملة فعلية ، (مثل : نعِم ما يقول العقلاء ، وبش ما يقول السفهاء ...) ، إما نكرة ناقصة ، تمييزاً ، والفاعل ضمير مستتر يعود عايتها . والجملة بعدها صفة لها . وإمّا معرفة^(٣) ناقصة ، فاعلاً ، والجملة بعدها صلتها .

(١) راجع : « أ » ص ٣٦٩ .

(٢) انظر بعض أنواع « ما » في رقم ١ من هامش ص ٣٧٢ ثم ما يأتي في الصفحة التالية .

(٣) اسم موصول .

(٣) إعرابها حين تنفرد فلا يليها شيء ؛ (نحو : الرياضة نعما ، والإسراف فيها بشما) إمّا أن تكون نكرة تامة فاعلا ، وإمّا تمييزاً ، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها .

ففي كل الأحوال السابقة يجوز أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود على « ما » . لا فرق بين أن تكون نكرة تامة ، وناقصة ، ومعرفة تامة . كما يجوز أن تكون « ما » باعتباراتها المختلفة فاعلا .

فإذا اعتبرناها نكرة ناقصة فالجملة بعدها صفتها ، وإذا اعتبرناها معرفة ناقصة فالجملة بعدها صلتها ، وإذا وقع بعدها كلمة منفردة ، أو لم يقع بعدها شيء ، فهي تامة ، تعرب فاعلا ، أو تعرب تمييزاً والفاعل ضمير .

ولما كان كل نوع من أنواع « ما » مختلفاً في دلالاته اللغوية عن النوع الآخر ، كان تعدد هذه الأوجه الإعرابية جائزاً حين لا توجد قرينة توجه المعنى إلى أحدها دون الآخر ؛ فإذا وجدت القرينة وجب الاختصار على ما تقتضيه ، فليس الأمر على إطلاقه — كما قد يتوهم بعض المتسرعين — ؛ ففي مثل : (لا أجده ما أتصدق به إلا اليسير ؛ فيجيب السامع : نعم ما تجود به) . تكون « ما » هنا نكرة موصوفة ؛ فكأنه يقول : نعم شيئاً أي شيء تجود به ، وفي مثل ؛ أعطيتك الكتاب الذي طلبته ؛ فتقول : نعم ما أعطيتني ، فكلمة « ما » موصولة ، وهكذا . . . وإلا كانت الألفاظ ودلالاتها فوضى . والقرائن والأسرار اللغوية لا قيمة لها ، ومثل هذا يقال في « أل » السابقة ، — من ناحية أنها للعهد أو الجنس . . . — وفي غيرها من كل ما يجوز فيه أمران ، أو أكثر وتقوم بجانبه قرينة توجه إلى واحد دون غيره .

(٤) امتناع توكيد فاعلهما المفرد الظاهر توكيداً معنوياً ، فلا يصح نعم الرجل كلهم^(١) محمد ، ولا بثس الرجل أنفسهم على . كما لا يصح : نعم الرجل كله محمد ، ولا بثس الرجل نفسه على^(٢) . . . فإن كان فاعلهما مثني أو جمعاً جاز ، نحو : نعم الصديقتان كلاهما ، محمد وعلى — نعم الأصدقاء كلهم محمد وعلى وحامد . . . ومثلهما المثني والجمع للمؤنث . . .

أما التوكيد اللفظي فلا يمتنع ، وكذلك : (البذل ، والعطف^(٣)) . وأما النعت فيجوز إذا أريد به الإيضاح والكشف ، لا التخصيص^(٤) ، كقول الشاعر :
لَعَمْرِي — وما عَمْرِي عَلَى بِهِيْنِ لِبِشْسِ الْفَتَى الْمَدْعُوِّ بِاللَّيْلِ حَاتِمُ

(١) « كلهم » بالجمع — مراعاة لمعنى الفاعل — لالفظه — لأنه بمعنى الجنس المشتمل على أفراد كثيرة ، كما سبق في « أ » من ص ٣٦٩ . (انظر رقم ٢ التالي) .

(٢) لا يصح التوكيد المعنوي إذا كان لفظه للجمع كالمثالين الأولين لأن فيه تناقضاً بين ظاهره اللفظي الدال على الجمع ، وظاهره الفاعل الدال لفظه على الأفراد . كما لا يصح أيضاً إذا كان لفظه للمفرد ، منعاً لمتناقض بين ظاهره اللفظي ومعنى الفاعل الملحوظ فيه الجنس كله ، وأنه بمنزلة الجنس كله .

هذا على اعتبار « أل » جنسية ؛ أما على اعتبارها للعهد فلم يقطعوا فيه برأى ، وإنما قالوا لا يستبعد جوازه (راجع الصبان — وغيره — في هذا الموضع) ، وهذه فتوى مضطربة . والأحسن الأخذ بالرأى الذي لا يبيح التوكيد المعنوي مطلقاً ؛ لأن الغرض منه لا يتحقق هنا مع « أل » ؛ العهدية ؛ إذ مقام المدح والذم لا يتطلب الإحاطة والشمول فنأتى له بلفظ : « كل أو جميع ، أو عامة ، » . . . أو نحوها من ألفاظ التوكيد الدالة على الشمول ، وليس المقام بمقام رفع احتمال الشك عن ذات الفاعل فنأتى له بلفظ التوكيد الذي يزيل الشك عنها ؛ مثل كلمة : « نفس » ، أو ما يشبهها . . .

(٣) اشترط بعض النحاة في (البذل والعطف) أن يكون كل منهما صالحاً لمباشرة « نعم » (بأن يكون معرفاً « بأل » . أو مضافاً إلى المعرف بها ، ولو بواسطة . . . و .) وبعض آخر لم يشترط هذا ؛ محتجاً بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع . ولم يوضح لنا أحد الفريقين موقفه من السماع الكثير الوارد عن العرب ؛ لتكون الحجة قاطعة . لهذا كان من التيسير المقبول الأخذ برأى من لا يشترط ماسبق .

(٤) لأن تخصيصه مناف للشمول والتعميم عند من يجعل « أل » جنسية ، فإذا أريد به الكشف والإيضاح على تأويل أنه الجامع لكل الصفات ، صح النعت به . وأما القائلون بأنها للعهد فلا يشترطون هذا ، ويبيحون النعت . فهنا صورتان ؛ يجوز النعت مع التأول في إحداها ، وعدم التأول في الأخرى . ومن الخير ترك هذا العناء كله ، والاقتصار على النتيجة النافعة التي ينتهي إليها الرأيان وهي : النعت ، وإهمال ما يحف به من جدال .

وقال الآخر :

نعم الفتى المُرَّى^(١) أنت ، إذا همو حضروا لدى الحَجَرَات^(٢) نارا الموقد
فإن كان الفاعل ضميراً مستتراً فلا يجوز أن يكون له تابع من نعت ، أو
عطف ، أو توكيد ، أو بدل .

(٥) حاجتهما - في الغالب - إلى اسم مرفوع بعدهما هو المقصود بالمدح
أو الذم ، ويسمى : «المختص بالمدح والذم» . وعلامته : أن يصلح وقوعه مبتدأ ،
خبره الجملة الفعلية التي قبله مع استقامة المعنى ، نحو : (نِعْمُ المغرد البابلُ -
بشئ الناعب الغرابُ) ؛ فالبلبل هو : المختص بالمدح ، والغراب هو : المختص
بالذم ، وكلاهما يصلح أن يكون مبتدأ ، والجملة الفعلية قبله خبره ؛ فنقول :
البلبلُ نِعْمُ المغرد - الغرابُ بشئ الناعب .

ويشترط في هذا المختص أن يكون معرفة ، أو نكرة مختصة بوصف ، أو
إضافة ، أو غيرهما من وسائل التخصيص^(٣) . . . وأن يكون أخص من الفاعل^(٤) ،
لا مساوياً له ، ولا أعم منه^(٥) ؛ وأن يكون مطابقاً له في المعنى ؛ (فيكون مثله
في مدلوله تذكيراً ، وتأنيثاً ، وإفراداً ، وثنية ، وجمعاً) . . . وأن يكون متأخراً
عن الفاعل ؛ فلا يتوسط بينه وبين فعائه^(٦) ، - ويجوز تقدمه على الفعل
والفاعل معاً - كما يجب تأخره عن التمييز إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً له تمييزاً ؛

(١) المنسوب لقبية مَرَّة - . والمقصود به : سينان بن أبي حارثة المرى .

(٢) الحجرات ، جمع : حَجْرَة (بفتح الحاء والجيم) وهي شدة برد الشتاء . وقد تقرأ : حُجَرَات
جمع : حُجْرَة : يضم فسكون .

(٣) أو يصلح أن يكون خبراً إذا جعلنا الفاعل مبتدأ موصوفاً بكلمة : « الممدوح » أو كلمة :
« المذموم » على حسب المعنى ؛ (لأن مفسر الفاعل كالفاعل) ، نحو : نعم الصانع خليل ، وبشئ
المصنوع النسيج ، أى : (الصانع ، الممدوح خليل) (المصنوع ، المذموم النسيج) وسيجيء الكلام ،
على إعراب المختص في ص ٣٧٨ .

(٤) لأن المراد من الفاعل هو الجنس كله - طبقاً للرأى الأغلب - .

(٥) حاجتهم في أن يكون أخص : أن يحصل التفصيل بعد الإجمال ؛ ليكون أوقع في النفس . . .
والحجة الحقيقية وحدها هي استعمال العرب ، كالشأن في باقي الحجج التالية .

(٦) بزعم أن هذا ادعى للتشويق ، لكن يجوز أن يتقدم على الفعل والفاعل وفي هذه الصورة
لا يسمى : مخصوصاً . والسبب في المنع هو استعمال العرب - ليس غير - ويجب إهمال مثل هذه التعليقات .

نحو : نعم رجلاً المخترع .

أما إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً فيجوز تقديم « المخصوص » على التمييز وتأخيرته ، فنقول : نعم العالم رجلاً إبراهيم ، أو : نعم العالم إبراهيم رجلاً . وإذا كان المخصوص مؤنثاً جاز تذكير الفعل وتأنيثه ، وإن كان الفاعل مذكراً ، نحو : نعم الخزاء الهدية ، ونعم الشريك الزوجة ، أو نعمت ، فيهما والتذكير في هذه الحالة أحسن ليطابق الفاعل ^(١) .

* * *

حذف المخصوص :

يجوز حذف : « المخصوص » ، إن تقدم على جملته لفظ يدل عليه بعد حذفه ، ويغنى عن ذكره متأخراً ، ويمنع اللبس والخفاء في المعنى ؛ ويسمى هذا اللفظ ؛ بـ « المُشعر بالمخصوص » ؛ سواء أكان صالحاً لأن يكون هو « المخصوص » أم غير صالح ^(٢) ؛ ويعرب على حسب الحالة ؛ مثل : سمعت شعراً عذباً لم أتعرف صاحبه ، ثم تبين أنهُ السُّحُرى ؛ فنعم الشاعر . أى : فنعم الشاعر السُّحُرى . وقوله تعالى في نبيّه أيوب : « إني وجدناه صابراً ، نعم العبد ... » ، أى : نعم العبد الصابر ، ويصح : نعم العبد أيوب . وعلى التقدير الأول يكون « المشعر » — وهو كلمة : « صابراً » — من النوع الذى لا يصلح أن يكون « مخصصاً » : لأنه نكرة غير مختصة ، بخلافه على « التقدير الثانى » .

* * *

إعراب المخصوص :

المشهور إعرابان ؛ أحدهما : أن يكون مبتدأ مؤخرأ ، والجملة الفعلية التى قبله خبر عنه ، كما في المثالين السالفين ^(٣)

وثانيهما : اعتباره خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره : « هو » ، أو : هى أو غيرهما مما يناسب المعنى ، ويقتضيه السياق ، فيكون في المثالين السابقين ^(٣)

(١) لهذا إشارة في رقم ٣ من هامش ص ٣٦٩ .

(٢) وهذه الصورة قليلة .

(٣ و ٣) في رقم ٥ من ص ٣٧٧ .

مثلاً : نعم المغرد هو البلبل ، وبئس الناعب هو الغراب . أى : الممدوح البلبل ، والمذموم الغراب . فالمراد من الضمير هنا : « الممدوح » أو : « المذموم » .
وهناك إعراب ثالث ؛ هو : أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ؛ تقديره :
« الممدوح » أو : « المذموم » .

تلك هى الأوجه الثلاثة المشهورة ، ويلاحظ أن كلاً منها قائم على الحذف والتقدير ، أو التقديم والتأخير ، مع الركاكة والضعف ، مع أن هناك رأياً قديماً آخر ، أولى بالاعتبار ؛ نلاحظه من تلك العيوب وغيرها ؛ هو : إعراب المخصوص « بدلاً »^(١) من الفاعل ؛ فيكون : « البلبل » بدلاً من : « المغرد » ، ويكون : « الغراب » بدلاً من : « الناعب » هكذا

وحبنا الأخذ بهذا رأى السهل الواضح فى تقديرنا .

يجوز فى هذا المخصوص أن تعمل فيه النواسخ ؛ نحو ؛ نعم مداوياً كان الطبيب ؛ فهو اسم « كان » والجملة قبها خبرها^(٢)

* * *

(١) الأحسن أن يكون بدل كل من كل على جميع الاعتبارات ، لأن المراد من البديل هو المراد من المبدل منه . ومن العجيب أن يكون هذا رأى قلة من النحاة ، مع وضوحه ، وقوة انطباق قواعد البديل عليه ، وعدم تناقضه مع قاعدة أخرى . وأما ماوجه إليه من عيب فقد دفعه العائون أنفسهم ، وانتهوا إلى خلوه من العيوب (كما يدل على هذا ماورد فى المطولات ، ومنها حاشية الصبان فى هذا الموضع ، وقد نقل عن بعض المحققين جواز البدلية ، وسجله فى آخر باب عطف البيان) فلماذا لم يجعلوه فى قوة غيره ؟ بل لماذا لم يقدموه على غيره ؟ ولا تريد أن نسجل هنا تلك العيوب وطرق دفعها ؛ كى لا نسجل مالا طائل وراءه . ومن شاء أن يطلع عليها فليرجع إليها فى مظانها التى ذكرناها واتى لم تذكرها .

(٢) وفى المخصوص وإعرابه يقول ابن مالك :

وَيُذَكَّرُ « الْمَخْصُوصُ » بَعْدُ مَبْتَدَأً أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا
أى : يذكر المخصوص بعد الفاعل ، ويعرب مبتدأ ، أو خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ، لا يجوز أن يظهر . ويقول فى حذفه :

وَأِنْ يُقَدَّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَالْعِلْمِ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى

يريد : إن تقدم على المخصوص ما يشعر بمعناه ويدل عليه من غير لبس ، أو فساد - كفى وأغنى عنه وجاز حذفه ، كالأمثلة التى سبقت فى الشرح . أما مثال : العلم نعم المقتنى والمقتنى فالمخصوص قد تقدم فصارت الظاهر هو المشعر ، والأصل : « نعم المقتنى والمقتنى العلم » ، فأغنى عن المخصوص ، منعاً للتكرار الذى لا فائدة منه هنا ، و « المقتنى » : الشيء الذى يُتَمَخَذُ قِسْمِيَّةً ، أى : الشيء الغالى ، الذى يحرص الناس على ادخاره والاحتفاظ به . و « المقتنى » الذى يُقْتَنَى ؛ أى : يتبع وتراعى أحكامه

ومن النوع الأول الصريح^(١) : الفعل : « حَبَّ » يكون للمدح العام مع الإشعار بالحُبِّ ، ويكثر أن يكون فاعله كلمة : « ذا » التي هي اسم إشارة^(٢) نحو : حبذا الموسيقى إسحاق ، وقول الشاعر :

يا حبذا النيل على ضوء القمر وحبذا المساء فيه والسحر

فإن جاء بعده الفاعل « ذا » ، وقبله : « لا » النافية كان للذم العام ، نحو : لا حبذا البخيل^(٣) مادر^(٤) .

ولنما كان معنى الفعل : « حَبَّ » هو : المدح مع الإشعار بالحب والقرب من القلب ، لأنه فعل مشتق من مادة : « الحب » وفاعله اسم إشارة للقريب . وهو ينفرد بهذه المزية دون « نِعِم » .

ومما يدل على الذم العام الصريح أيضاً الفعل : « ساء » تقول : ساء البخيل مادر^(٥) . كما تقول : بشس لبخيل مادر^(٦) وقول الشاعر :

أألوم من بخلت يده وأغتدى للبخل ترّباً^(٧) ؟ ساء ذاك صنيعا !
فمعناها واحد ، هو : الذم العام^(٨) ، وكذلك أحكامهما

ومما تقدم فاعلم أن « حبذا » جملة فعلية — على الرأى الأرجح — الفعل : فيها : « حَبَّ » ، وهو هنا ماض جامد^(٩) ، وفاعله هو كلمة : « ذا » اسم الإشارة ، مبنية

(١) أى : الذى يدل على المدح أو الذم دلالة صريحة بغير قرينة . . . (انظر ص ٣٦٧) .

(٢) وعندئذ تتصل بآخره فى الكتابة وجوباً ؛ طبقاً لقواعد رسم الحروف . ومن الأدلة أيضاً قول

الشاعر :

حبذا ليلة تغفلت عنها زمنى فانتزعتهما من يديه

تغفلته : خدعته وهو غافل . أما الحرف « يا » فيجىء تفصيل الكلام عليه فى مكانه الأنسب ، وهو باب : « النداء » — ١٢٧ م ٤ ص ٥ — ومنه يتبين أن الحرف : « يا » هذا : حرف تنبيه ، أو حرف نداء . . .

(٣) اسم رجل يضرب به المثل قديماً فى البخل .

(٤) صديقاً وصاحباً .

(٥) إلا إن لوحظ فى الفعل « ساء » أنه محول من أصله إلى صيغة « فَعَّلَ » بقصد الذم الخاص

مع التعجب ، كما سيجىء الكلام على تحويل الأفعال الثلاثة إلى هذه الصيغة ص ٣٨٤ و ٣٨٥ .

(٦) هو فى الأصل مشتق . ولكنه صار جامداً ، كامل الممود بعد انتقاله إلى حالته الجديدة التى

قصد بها إنشاء المدح فصار مع فاعله جملة إنشائية خالية من الدلالة الزمنية على الوجه الذى شرحناه

فى رقم ١ من ص ٣٦٨ .

على السكون في محل رفع . « الموسيقى » هو المخصوص بالمدح ، ويعرب مبتدأ خبره الجملة التي قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، أو غير هذا مما فصلناه ^(١) في إعراب « مخصوص : نعم وبئس » إلا البديل فلا يصح هنا .

ومن أحكام هذا المخصوص أيضاً أنه لا يصح تقدمه على الفاعل وحده ، دون الفعل ، ولا على الفعل والفاعل معاً ، فلا يصح : حَبَّ عَلَى ذَا ، ولا على حَبَّذَا ، لأن تقدمه غير مسموع في الكثير الفصيح من كلام العرب ؛ فصارت : « حبذا » معه ثابتة الموضع والصورة كالمثل ؛ والأمثال لا تتغير مطلقاً . هذا إلى أن تقدمه قد يوهم (في مثل الصورة الثانية التي يكون فيها المخصوص مفرداً مذكراً) — أن الفاعل ضمير مستتر ، وأن « ذا » مفعول لا فاعل . وفي هذا إفساد للمعنى . لكن يصح أن يتقدم على التمييز أو يتأخر عنه ؛ نحو : حبذا رجلاً العصامي ، أو : حبذا العصامي رجلاً . ويصح الفصل بالنداء بينه وبين « حبذا » كما يصح حذفه إن دلَّت عليه قرينة لفظية أو حالية . ^(٢) كقول الشاعر :

ألا - حبذا . لولا الحياء ، وربما مَنَحْتُ الهوى ما ليس بالمتقارب

(١) في آخر ص ٣٧٨ .

(٢) كثير من النحاة يمنع أن يكون للفاعل « ذا » تابع من التوابع الأربعة شأنه في هذا شأن فاعل « نعم » وبئس ، إذا كان ضميراً مستتراً . فإذا وقع بعد « ذا » اسم فهو « المخصوص » وهذا الرأي سديدهنا ؛ لأن حاجة اسم الإشارة للمخصوص الذي يوضحه ويزيده جلاء أشد من حاجته إلى البديل ، أو غيره من التوابع . ويجب الأخذ بهذا الرأي في صورتى « حب » المنفية وغير المنفية ، ما دام الأسلوب لإنشاء المدح أو الذم . لهذا يقولون في كلمة : « المجاهد » في مثل : حبذا المجاهد — إنها المخصوص ، ويعربونها إعرابه ، ولا يعربونها بدلاً . لكن يجوز توكيد جملة : حبذا « توكيداً لفظياً ، ومنه قول الشاعر :

ألا حبذا ، حبذا ، حبذا حبيبٌ تحملتُ منه الأذى

وما يقوى منع إعرابه عطف بيان أن عطف البيان لا بد أن يكون كتبوعه — في الرأي الأصح — تعريفاً وتذكيراً — كما سيبنى في ص ٥٥٥ — وقد وردت أمثلة كثيرة فصيحة وقع فيها مخصوص حبذا فكرة ، منها قول جرير :

وحبذا نفحات من يمانية تاتيك من قبل الريان أحياناً

فلو أعربنا كلمة : « نفحات » عطف بيان لخالفت متبوعها — وهو اسم الإشارة — في تعريفه .

والأصل مثلاً : ألا حبذا أخبار الحُبِّ ، أو النساء . . . لولا الحياء ، ولا يصح أن تعمل فيه النواسخ ، بخلاف مخصوص « نعم » — كما سبق ^(١) . —

ومثل الإعراب السابق يقال في : لا حبذا البخيلُ مَادِرٌ ، مع إعراب « لا » حرف نفي ، فليس ثَمَّةً خلاف بين الصيغتين في شيء إلا في وجود « لا » النافية قبل : « حبذا » مباشرة (أى بغير فاصل مطلقاً) ^(٢) . . . وبسببها تصير الجملة لإنشاء الذم لا المدح . ولا يصح أن يحل حرف نفي آخر محل : « لا » في هذا الموضع . ومن الأمثلة الجامعة للصورتين قول الشاعر :

ألا حبذا عاذري في الهوى ولا حبذا الجاهلُ العاذلُ

وقول الآخر :

ألا حبذا أهلُ المَلَا ، غيرَ أنه إذا ذُكرتْ مِىُّ فلا حبذا هِيا
وإذا كان فاعل ، « حَبَّ » — في حالتى النفى وعدمه — هو كلمة :
« ذا » وجب أمران ؛ فتح الحاء في « حَبَّ » ^(٣) . . . وأن يبقى الفاعل : « ذا »
على صورة واحدة لا تتغير في الحالتين ؛ هى صورة الإفراد والتذكير مهما كان
أمر المخصوص من الإفراد ، أو : التثنية ، أو : الجمع ، أو : التذكير ،
أو : التأنيث . . . نحو : حبذا الطيبة فاطمة — حبذا الطبيبتان الفاطمتان —
حبذا الطبيبات الفاطمات — حبذا الطبيب محمد — حبذا الطبيبان الحمدان —
حبذا الطبيبون — أو الأطباء — الحمدون ، فلا يصح إخراج « ذا » عن الإفراد

(١) فى ص ٣٧٩ .

(٢) ويصح وقوع الحرف « يا » قبل « حبذا » المثبتة . وفيما سبق خاصاً بالفعلين : « ساء » وحب » يقول ابن مالك :

وَاجْعَلْ كِبَيْشَسَ سَاءً . وَاجْعَلْ : « فَعْلًا » مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ — كَنِعَمَ ، مُسَجَّلًا

وسيجىء شرح هذا البيت فى هامش ص ٣٩١ ، ثم يقول بعده :

وَمِثْلُ « نِعَم » ، « حَبَّذَا » ، الْفَاعِلُ « ذَا » وَإِنْ تَرَدَّدَ ذِمًّا فَقُلْ : « لَا حَبَّذَا »

أى : مثل : « نعم » مع فاعلها فى إنشاء المدح ، جملة ، « حبذا » : وهى جملة فعلية ، للفاعل فيها هو كلمة : « ذا » . أما عند إرادة الذم فقل : « لا حبذا » بزيادة « لا » النافية .

(٣) يشترط وصلها : بـ « ذا » كتابة — كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٨٠ .

والتذكير ؛ لأنها دخلت في أسلوب يشبه المثل ، والأمثال لا تتغير مطلقاً ، ولا تخالف الصورة الأولى التي وردت بها عن العرب ^(١)

فإن كان فاعل : « حَبَّ » اسماً آخر غير كلمة : « ذا » فإنه لا ياتزم صورة واحدة ، وإنما يساير المعنى ، فيكون مفرداً أو غير مفرد ، مذكراً ، أو غير مذكر ، كل هذا على حسب ما يقتضيه المعنى . وعندئذ يجوز رفعه أو جره بباء زائدة في محل رفع ، كما يجوز في « حاء » الفعل : « حَبَّ » أن تضبط بالفتحة أو الضمة ، مثل : حَبَّ المضيءُ القمرُ - حَبَّ المضيئان القمران - حَبَّتْ المضيئات الأقمار وهكذا ^(٢) . . . (لأنه يجري على « حَبَّ » من ناحية ضبط فائها وعينها ما يجري على مثلها من الفعل الذي يُحوّل إلى « فَعَلَّ » وسيجيء الكلام عليه ^(٣)) .

(١) يقول ابن مالك :

وأوّل : « ذا » المخصوص ، أيّا كان ، لا تعدّل بـ « ذا » فهو يضاهي المثل (أول ذا . . . : أتبع كلمة « ذا » . . . وجيء بعدها بالمخصوص ، أيّا كان . في أي مكان وصورة وجد من الأسلوب الخاص بالمدح والذم ، أي : سواء أوجد للمفرد وفروعه أم للمذكر وفروعه - لا تعدّل بذا : لا تمل بلفظ « ذا » إلى غيره ، ولا تنصرف عنه إلى سواء . والمراد لا تدخل عليه تغييراً مطلقاً - يضاهي : يشابه) .

(٢) يقول ابن مالك في الفاعل إذا كان غير كلمة « ذا » ؛ وفي رفعه أو جره بالباء الزائدة ،

وفي ضبط « حاء » الفعل معه ومع « ذا » :

وماسوى « ذا » أرفع بحَبٍّ ، أو : فَجَرُّ بـالْبَاءِ ، ودُون « ذا » انضمام الحاكِّ (الفاء في : « فجر » زائدة ، أو في جواب شرط مقدر ، أي إن شئت فجر ، لأن حرف العطف لا يدخل على مثله) : يقول : أرفع الفاعل إذا كان اسماً غير كلمة « ذا » ، أو : جره بالباء الزائدة . ودون « ذا » أي : في غير الفاعل : « ذا » ، كثر انضمام الحاء في فعله « حب » ويفهم من هذا أن ضم الحاء لا يصح إذا كان الفاعل هو كلمة : « ذا » كما شرحنا .

(٣) في ص ٣٩٠ .

المسألة ١١١ :

الأفعال ^(١) التي تَجْرَى مَجْرَى : « نِعم » و « بئس »

الأصل العام : أن يقتصر كل فعل تحتويه الجملة المفيدة على تأدية معنى واحد مناسب ؛ يُكْتَفَى به ، ولا ينضم إليه معنى آخر . وينطبق هذا الأصل العام على أكثر الأفعال الثلاثية ، حيث يقتصر كل فعل منها على تأدية معناه الخاص الواحد من غير دلالة معه على مدح ، أو : ذم . أو : تعجب . . . كالأفعال : فرح - قعد - فَهَم . . . ومثات غيرها - فإن كل فعل منها يؤدي معناه المعين ؛ (وهو : الفرح ، القعود ، الفهم . . .) تأدية مجردة من الإشعار بمدح ، أو ذم ، أو تعجب ؛ فلا صلة لها بشيء من هذه المعاني الثلاثة .

لكن من الممكن أن يدخل شيء من التغيير على صيغة كل فعل من الأفعال السابقة - ونظائرها - ليصير على وزن معين ، فيؤدي معناه الأصلي الخاص مع زيادة في الدلالة ؛ تتضمن المدح بهذا المعنى اللغوي الخاص ، أو الذم به ، كما تتضمن - في الوقت نفسه - الإشعار بالتعجب في الحالتين . فالزيادة الطارئة على المعنى اللغوي الأصلي للفعل بعد تغيير صيغته - تتضمن الأمرين معاً . وإن شئت فقل : إن الفعل الثلاثي في صيغته الجديدة ، الناشئة من التغيير يؤدي ثلاثة أمور مجتمعة ؛ هي : معناه اللغوي الخاص ، مزيداً غايه المدح بهذا المعنى الخاص ، أو الذم به على حسب دلالاته الأصلية ، وأيضاً إفادة التعجب في حالتي المدح والذم ^(٢) .

والمدح والذم هنا خاصتان ؛ لأنهما يقتصران على المعنى اللغوي للفعل ، وهذا المعنى معين محدود ، ولهذا يكون المدح به أو الذم خاصاً ، مع إفادة التعجب

(١) قد نضيق بهذه الأفعال وأحكامها ، وننفر - أحياناً - من جرمها بعد تحويلها للمدح أو للذم وما يصحبهما ، بالرغم من أن هذا التحويل قياسي . فحبذا الاقتصار على فهم الوارد منها ، والاستغناء عن محاكاته ؛ - مع صحة محاكاته - نزولاً على الدواعي البلاغية العالية . - كما سنشير في رقم ١ من هامش ص ٣٨٧ وكذلك في ص ٣٩٣ .

(٢) سبق الإشارة لهذا .

« ملاحظة » : انظر حكماً آخر يتصل بهذا التحويل - سيجيء في « ج » ص ٣٨٩ - .

في كل حالة ، فلا إهمال للمعنى الخاص^(١) الأساسي للفعل ، ولا تغميم فيه ولا شمول ، ولا خلط من التعجب ، فالأسلوب هنا باسماً على الأمور الثلاثة السالفة مختلف عنه مع « نعم وبش » ؛ لأن معناه : المدح والذم العامين الشاملين ، الحالين من إفادة التعجب^(٢)

وإنما يقوم الفعل الثلاثي^(٣) بتأدية معناه الخاص مع تلك الزيادة في الدلالة إذا تحقق في صوغه أمران :

أولهما : أن يكون مستوفياً كل الشروط التي يجب اجتماعها في الفعل الذي يصلح أن تصاغ منه — مباشرة — صيغة التعجب^(٤) ، وفي مقدمتها : أن يكون ثلاثياً .

ثانيهما : أن يكون على وزن : « فَعَلَّ » — بضم العين — ؛ سواء أكان مَصْغُوعاً على هذا الوزن من أول الأمر نقلاً عن العرب ؛ مثل : شَرُفَ ، وَكْرُمَ ، وَحَسُنَ ، أم لم يكن ؛ كفهيم^(٥) ، وَجْهَلِ ، وَبَرَعَ ؛ فيصير : فَهْمٌ — جَهْلٌ^(٦) — بَرَعٌ

(ومعلوم أن الفعل الثلاثي لا يخرج — في الأغلب^(٧) — عن ثلاثة أوزان ؛ تنشأ من تحريك عينه بالفتح ؛ (نحو : ذَهَبَ) ، أو بالكسر ؛ (نحو : عَلِمَ) أو بالضم ؛ (نحو : ظَرَفَ) . أمّا أوله فمفتوح في أغلب الحالات^(٨) والأوزان التي

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٦٨ ففيها إشارة وإافية ، موضحة لهذا . أما بيان الفروق المختلفة كلها فتأتي في : « أ و ب » من ص ٣٨٨ .

(٢) إلا الفعل : « ساء » فحكمه في ص ٣٩٢ .

(٣) سبق بيانها وشرحها في ص ٣٤٩ و ٣٨٥ من باب : التعجب ؛ — وليس من اللازم لتحقيق الشرط الأول (وهو أن يكون الفعل ماضياً) أن يكون هذا الماضي المراد تحويله حلق الفاء ؛ — كما يرى بعض النحاة — فقد يكون ، أو : لا يكون (وحروف الحلق ستة ؛ هي : الهمزة — العين — الفين — الحاء — الخاء — الهاء) .

(٤ و ٥) يرى بعض النحاة : أنه لا يجوز تحويل (عَلم ، وَجْهَلِ ، وَسَمِعَ) إلى : « فَعَلَّ » وحجته : أن هذا التحويل غير مسموع . وفي رأيه تفسير لا داعي له ، لمعارضته حكمة القياس ، والغرض منه ، ولأنه سمع تحويلها — كغيرها — عن بعض القبائل العربية .

(٥) هناك أفعال صحيحة العين ، ساكنتها أصالة وهي قليلة العدد ، ومنها : « نَعِمَ وبَشِ » وليس منها الأفعال المعتلة العين ؛ مثل : غاب — قام — نام . . . ؛ فإن سكونها طارئ لأن عينها في الأصل متحركة .

(٦) قلنا : « في أغلب الحالات » لأن قليلاً من الأفعال الماضية مكسور الأول ؛ مثل : نَعِمَ — بَشِ . . .

يكون فيها مبنياً للمعلوم . والثلاثي مضموم العين لا يكون إلا لازماً ؛ ولهذا يصير الفعل المتعدي لازماً إذا تحول من صيغته الأصلية إلى صيغة : **فَعَلَّ** .

وصوغه على وزن : **« فَعَلَّ »** - (بقصد تأديته لمعناه اللغوي المعين ؛ مع المدح الخاص به ، أو الذم الخاص ، ومع الإشعار بالتعجب ^(١) فيهما) - يقتضى الأحكام والتفصيلات الآتية :

١ - اعتبار الفعل بعد تلك الصياغة لازماً ؛ مجرداً من الدلالة الزمنية ، وجامداً كامل الحمد (فلا مضارع له ؛ ولا أمر ، ولا غيرهما من بقية المشتقات) .

ب - صحة تحويل الفعل الثلاثي الصحيح ^(٢) ، غير المضعف ^(٣) ، تحويلاً مباشراً - إلى صيغة : **« فَعَلَّ »** بضم العين ؛ فيفيد بعد التحويل معناه اللغوي مقروناً بالمدح أو الذم الخاضعين بمعناه ، مع التعجب في كل حالة ؛ تبعاً لمعناه اللغوي الأصلي قبل التحويل ؛ ففي مثل : (**فَتَهَيَّمَ** المتعلم - **عَدَّلَ** الحاكم ، نقول : **فَتَهَيَّمَ** المتعلم - **عَدَّلَ** الحاكم ؛ فيفيد التركيب الجديد معنى الفعل في اللغة ، مزيداً عليه مدح المتعلم بالفهم فقط ، ومدح الحاكم بالعدل فقط ، مع التعجب في الحالتين) . وفي مثل : (**جَهَّلَ** ^(٤) المهمل - **حَسَدَ** الأحمق . . . نقول **جَهَّلَ** المهمل ؛ **حَسَدَ** الأحمق ؛ فيفيد الأساوب معنى الفعل ، مزيداً عليه ذم المهمل بسبب جهله فقط ، وذم الأحمق بسبب حسده فقط . مع التعجب في الصورتين) . . . ولا فرق في هذا التحويل وآثاره بين الثلاثي مفتوح العين ، أو مكسورها ، أو : مضمومها .

ويجوز في الفعل بعد تحويله إمّا إبقاؤه على صورته الجديدة ، وإمّا تسكين

(١) وهو بدلالته على معناه مزيداً عليه التعجب مع المدح أو الذم الخاصين ، يختلف عن : « نعم وبئس » - كما شرحنا - .

(٢) ما ليس في أصوله حرف علة . أما المعتل فتجىء أحكامه في ص ٣٩٢ .

(٣) مضعف الثلاثي ما كانت عينه ولامه من جنس واحد . (وسيجىء الكلام على تحويل المضعف في ص ٣٩٠) .

(٤) انظر ما يختص بتحويل الأفعال : (**عَلِمَ** - **جَهَّلَ** - **سَمِعَ**) إلى : **« فَعَلَّ »** - في رقم ٤ من هامش الصفحة السالفة .

عينه المضمومة ، كما يجوز تسكين عينه بعد نقل حركتها (وهى الضمة) ، إلى أوله ؛ فنقول فى الصورتين الأخيرتين : (فَهَهُمَ الْمُتَعَلِّمُ - عَدُلَ الْحَاكِمُ - جَهْلَ الْمَهْمَلُ - حَسَدَ الْأَحْمَقُ) . . . أو : (فَهُنَّ . . . - عُدَل . . . - جُهْل . . . - حُسَدُ ^(١)) .

وإذا تَمَّ تحويل الفعل على الوجه السالف صار بمنزلة : « نَعِم ، وبَشْ » فى الحمود ، وفى أصل دلالتهما وهى مجرد المدح أو الذم - مع مراعاة الفوارق بينهما ^(٢) - ، ويجرى عليه من الأحكام النحوية المختلفة ما يجرى عليهما ، فيحتاج إلى فاعل من نوع فاعلهما الذى سبق بيانه ، وقد يحتاج إلى تمييز ، وإلى « مخصوص » كما يحتاجان . ويسرى على فاعله وتمييزه ومخصوصه كل الأحكام التى تسرى حين يكون الفعل : « نَعِم أو بَشْ » . فإذا قلت فى المدح : فَهَهُمَ الْمُتَعَلِّمُ حَامِدٌ ، وفى الذم : خَبَبْتُ الْمَاكِرَ سَعِيدٌ ، فكأنك قلت : نعم الفاهم حامد ، وبَشْ الماكر سعيد - مع ملاحظة الفرق المعنى الذى أوضحناه - .

وهكذا يُطَبِّقُ على الفعل الصحيح الثلاثى غير المضعف ^(٣) ، بعد تحويله إلى : « فَهَلْ » جميع ما يطبق على : « نَعِم وبَشْ » ، ويخضع النوعان لأحكام واحدة ما عدا بعض الفروق المعنوية السالفة وبعض فوارق فى فاعله ^(٤) ستأتى .

* * *

(١) بالرغم من جواز الأمرين - تسكين العين على الوجه السالف ، أو نقل حركتها إلى أول الفعلين - يحسن تركهما اليوم فى استعمالنا ، وعدم الالتجاء إلى استعمالهما قدر الاستطاعة ، وحسبنا الاستعانة بهما على فهم الوارد المسموع ، دون محاكاته ؛ فراراً من الغموض الشديد ، واللبس القوى . . . كما سبقت الإشارة فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ -

(٢) من الفوارق ما يأتى فى الزيادة ص ٣٨٨ وهى مختصة بالفاعل ، وأن المدح والذم بصيغة الفعل الذى تم تحويله خاصان ، وليس عامين ، وأنهما يتضمنان التعجب ، بخلافهما مع : « نَعِم وبَشْ » . حيث يقتصر معناهما على المدح العام ، والذم العام ، فلا يتضمنان تعجباً .

(٣) سيجىء الكلام على المضعف فى ص ٣٩٠ .

(٤) فى الزيادة ص ٣٨٨ .

زيادة وتفصيل :

١ - تبين مما تقدم^(١) أن الفعل الذى يتم تحويله إلى « فَعَلَ » على الوجه المشروح إنما يدل - فوق معناه اللغوى الأصيل - على مدح خاص أو ذم خاص ، وأنه لا بد من إشرابه معنى « التعجب » فى الحالتين . وبالتخصيص فيهما والتعجب يخالف « نعم وبش » ، لأن معنهما المدح العام والذم العام ولا يتضمنان تعجباً .
ب - وينفرد « فاعل » الفعل الذى تم تحويله بأمور لا تكون فى فاعل : « نعم وبش » .

منها : صحة وقوعه اسماً ظاهراً خالياً من « أل » ومما يشترط فى فاعل نعم ، ...^(٢) نحو : قوله تعالى : « وَحَسِّنْ أَوْلِيَّكَ رَفِيقًا » ، ومثل عَدْلَ عُمَرَ . ومنها : كثرة جره بالباء الزائدة إن كان اسماً ظاهراً ، فيُجَرُّ لفظاً ويرفع مَحَلًّا ، نحو : حَمْدُ بِالْجَارِ مَعَاشَرَةً ، وسَعْدُ بِالرَّفِيقِ مَزَامَلَةً . أى : حَمْدُ الْجَارِ مَعَاشَرَةً ، وسَعْدُ الرَّفِيقِ مَزَامَلَةً .

ومنها : صحة رجوعه - إن كان ضميراً - إلى شئ سابق عليه ؛ فيطابقه حتماً ، أو إلى التمييز المتأخر عنه فلا يطابقه . تقول : الأمين وَثُقَ رجلاً ؛ فى الفعل : « وَثُقَ » ضمير يجوز عودته على : « الأمين » المتقدم ، أو : على التمييز : « رجلاً » المتأخر عنه ، ولهذا الرجوع إلى أجدهما أثره فى المطابقة بين الفاعل الضمير ومرجعه ؛ إذ عند رجوعه للسابق تجب مطابقته فنقول : الأمينان وَثُقَا رجلين - الأمناء وَثُقُوا رجلاً - الأمانة وَثُقَتْ فتاة - الأمينتان وَثُقَتَا فتاتين - الأمينات وَثُقْنَ فتيات . أما عند عودته إلى التمييز المتأخر فلا تصح المطابقة ؛ بل يلتزم الإفراد والتذكير ؛ شأنه فى هذا شأن فاعل « نعم وبش » إذا كان ضميراً مستتراً ، فنقول فى كل الصور السالفة : « وَثُقَ » ، بغير إدخال تغيير عليه يدل على تأنيث ، أو تشنية ، أو جمع .

وفىما سبق يقول : « ابن عقيل والأشمونى » وحاشيتاهما ، عند شرحهما لكلمة : « مسجلاً » فى آخر بيت ابن مالك الذى نصه : - كما سبق فى ص ٣٨٢ - .

(واجعل كبئس ساء . واجعل «فَعْلًا» من ذى ثلاثة كنعم مُسَجَّلًا) إن معناها هو : مطلقاً عن التقييد بحكم دون آخر . . . ثم قال الخضرى مانصه ^(١) : «لكنَّ «فَعْلًا» يخالف «نعم وبئس» فى ستة أمور :

اثنان فى معناه : إشرابه التعجب ، وكونه للمدح الخاص — أو للذم الخاص ^(٢) — «واثنان فى فاعله الظاهر ؛ جواز خلوه من «أل» نحو : وحسن أولئك رفيقاً ، وكثرة جره بالباء الزائدة ، تشبيهها بأسمـع بهم ؛ كقولهم :

حبّ بالزور ^(٣) الذى لا يرى منه إلا صفحة أو لِمَام ^(٤) «واثنان فى فاعله المضممر ؛ جواز عوده ومطابقته لما قبله ؛ ففى : «محمد كرم رجلاً» يحتمل عود الضمير إلى : «رجلاً» كما فى نعم ، . . . وإلى «محمد» كما فى فعل التعجب ، لتضمنه معناه . وتقول : الحمدون كرم رجلاً — . . . على الأول ^(٥) وكرموا رجلاً على الثانى ^(٥) فقول المصنف : «كنعم مسجلاً» ليس على سبيل الوجوب فى كل الأحكام . والكلام فى غير «ساء» . أما «ساء» فيلازم أحكام «بئس» . . . » اه كلام الخضرى .

ح — بمناسبة ما تقدم يقول الصرفيون إن أبواب الفعل الثلاثى المستعملة أصالة بحسب حركة العين فى الماضى والمضارع — ستة ، الخامس منها هو باب : «فَعْلٌ يَفْعُل» بضم العين فيهما معاً ؛ كحسن يحسن ، وشرف يشرف أو كرم يكرم . . . ويردفون كلامهم بتقرير أمرين ^(٦) :

أولهما : أن هذا الباب «الخامس» مقصور فى أصله على الأوصاف الفطرية والسجائيا الخلقية الدائمة ، أو التى تلازم صاحبها زمنياً طويلاً .

ثانيهما : صحة تحويل كل فعل ثلاثى من الأبواب الأخرى إلى هذا الباب ليدل الفعل بعد هذا التحويل على أن معناه صار كالغريزة والسجية فى صاحبه .

* * *

(١) وهو المفهوم أيضاً من كلام الأشمونى والصبان . (٢) انظر الصبان فى هذا أيضاً .

(٣ ، ٤) سيماد البيت مشروحاً فى ص ٣٩١ لمناسبة هناك .

(٤) أى : على التقدير الأول الذى يعود فيه الضمير المستتر على التمييز بعده بغير أن يطابقه ؛ فيظل الضمير مفرداً ، مذكراً .

(٥) أى : على التقدير الثانى الذى يرجع فيه الضمير المستتر إلى مرجع قبله فيطابقه .

(٦) سجلهما صاحب شذا العرف فى أول كتابه ص ١٨ عند كلامه على : الباب الخامس من

التقسيم الثالث للفعل بحسب التجرد والزيادة . . . » .

ج - فك الإدغام إن كان الفعل : « مضعفاً » ، مثل : فرّ - لَسَجَ . . .
ويرد إلى أصله قبل الإدغام ، فيصير : فَرَرَّ^(١) - لَسَجِجَ^(٢) ، ثم يُحوّل إلى :
« فَعَلَّ » : فيصير : فرّر - لَسَجُجَ . . . ثم يعود إلى الإدغام ، فيصير كما
كان^(٣) : « فَرَرَّ » - لَسَجَ ، تقول في الدم - مثلاً - فَرَرَّ الرجلُ جباناً - لَسَجَ
الْقِطُّ مُوَاءً ، أو : فَرَرَّ بالرجلِ جباناً - لَسَجَ بالقِطِّ مُوَاءً .

و يجوز حذف الفتحة من أول الفعل لتحل مكانها الضمة التي في عين
الفعل عند تحويله إلى : « فَعَلَّ » ، وتسكن عين الفعل^(٤) ، فتصير الجملة :
فَرَرَّ الرجلُ جباناً ، لَسَجَ القِطُّ مُوَاءً - أو : فَرَرَّ بالرجلِ جباناً ، لَسَجَ بالقِطِّ
مُوَاءً .

ومن المضعف الذي تجرى عليه هذه القواعد - الفعل : « حَبَّ »^(٥) عند
تحويله إلى : « فَعَلَّ » بقصد المدح ، بشرط ألا يكون فاعله كلمة : « ذا »
في مثل : « حَبَبْنَا » لأنَّ « حَبَّ » في هذه الصورة المركبة مع « ذا » يجب فتح
الحاء فيها ، وبقاء « ذا » على حالها من الإفراد والتذكير في كل الأساليب ، مهما
كان حال الممدوح من ناحية إفراده ، وعدم إفراده ، وتذكيره أو تأنيثه ، كما يجب
في هذه الصورة أيضاً وصل الفعل : « حب » بفاعله : « ذا » كتابة ، وتركيبهما
معاً تركيباً خطياً كما سبق^(٦) .

أما إن كان الفاعل اسماً ظاهراً غير كلمة « ذا » فإن الفعل « حَبَّ » يخضع
لما أشرنا إليه ؛ من فتح الحاء أو ضمها ، كما يجرى على فاعله الأحكام الخاصة
بالمحوّل ، والتي أوضحناها . تقول حَبَّ الجندى رجلاً ، أو : حُبَّ بالجندى
رجلاً . ومنه قول الشاعر :

(١) من باب : ضرب .

(٢) من باب : تعيب .

(٣) ويكون التمييز بين دلالتى الفعل بالقرائن الأخرى ؛ فهي التي تدل على أنه باقى يؤدي معناه
الأصلى ، أو أنه انتقل إلى « فَعَلَّ » ليؤدى معنى المدح أو الذم .

(٤) كما سبق في ص ٣٨٧ .

(٥) تفصيل الكلام عليها في ص ٣٨٠ .

(٦) في رقم ٢ من هامش ص ٣٨٠ وفي رقم ٣ من هامش ص ٣٨٢ .

حب^(١) بالزَّور^(٢) الذي لا يُرى منه إلا صفحة^(٣) أولِمْام^(٤) وهكذا^(٥) . . .

* * *

- (١) بضم الحاء أو فتحها ؛ طبقاً لما شرحناه . - وقد سبق البيت لمناسبة أخرى في ص ٣٨٩ -
 (٢) الزَّور : (يستوى فيه المفرد وغيره) ، ومعناه الزائر .
 (٣) صفحة الشيء : جانبه .
 (٤) جمع لِمَمَة (بكسر اللام وتشديد الميم) ، وهى شعر الرأس الذى يصل إلى شحمة الأذن .
 (٥) وإلى ما سبق من الكلام على تحويل الفعل إلى « فَعْلُ » على الوجه الذى شرحناه يقول ابن مالك بيتاً مختصراً - سبقت الإشارة إليه (فى هامش ص ٣٨٢) ؛ هو :

واجْعَلْ كِبَيْشٍ « ماءً » واجْعَلْ « فَعْلًا » مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَنِعَمٍ ، مُسْجَلًا
 (مسجلا : حراً لا يعوقه ولا يقيد قيد) .

يطلب أن تكون : « ساء » مثل : « بشس » فى معناها وأحكامها . وأن يكون « فَعْلُ » (وقد زاد فى آخره ألفاً لوزن الشعر ،) من كل فعل ثلاثى ، مثل : « نعم » فى معناها ، وفى أحكامها ، من غير تقييد يجعل بينهما فرقاً فيما سبق . هذا رأيه وليس غرضه « نعم » وحدها ، وإنما مثلها : « بشس » أيضاً . والحق أن هناك فروقاً ، بين « نعم » وهذا الفعل المحول وقد سردناها فى ص ٣٨٩ .

أما « ساء » فالخلاف شديد فيه ؛ أهو مثل : « بشس » تماماً فى المعنى والأحكام ، أم هو مثلها فى المعنى ، ولكنه فى الأحكام كالأفعال المحولة ؟
 وقد أوضحنا كل ذلك فى الشرح .

زيادة وتفصيل :

إن كان الفعل المراد تحويله معتل « الفاء » مثل : وثيق - وفيد
 فحكمه حكم الصحيح . وإن كان معتل العين بالألف ، مثل صام - هام -
 نام - بقى على حاله ، وقدر فيه التحويل تقديرًا عقليًا محضًا عند وجود قرينة تدل
 على قصد المدح أو الذم ؛ ليكون لهذا التقدير أثره الواقعي في الفاعل ، وفي
 المخصوص ، وإن شئت فقل : إن حكمه هو حكم الصحيح أيضًا مع نية
 التحويل الذى ترشد إليه القرينة . ويدخل في هذا النوع الفعل : « ساء » فيصح أن
 يلاحظ فيه التحويل عند قيام قرينة ؛ فيستعمل استعمال الأفعال التى تحوالت ،
 ويصح ألا يلاحظ فيه ذلك ؛ لأنه موضوع فى أصله للذم العام الصريح ^(١) مثل :
 « بشس » ؛ فتجرى عاياه أحكام « بشس » من نواحيها المختلفة .

وإن كان الفعل معتل اللام - فقط - بالواو ، أو بالألف التى أصلها الواو :
 مثل : سَرَوْ ^(٢) - غَزَا ظهرت الواو فى الكلام مفتوحة وقبلها الضمة ، ولو لم
 تكن الواو موجودة من الأصل - ويجوز تسكين ما قبل الواو مباشرة ^(٣) ؛ فنقول :
 سَرَوْ - غَزَوْ ، أو : سَرَوْ - غَزَوْ .

وإن كان الفعل معتل اللام بالياء ؛ نحو : خَشِيَ ، ورَمَى ^(٤) ، قلبت الياء
 واوًا قبلها ضمة ، ويجوز تسكين ما قبلها ^(٣) ؛ فتصير : خَشَوْ ، أو خَشَوْ ،
 رمَوْ ، أو رمَى .

وإن كان الفعل معتل العين واللام معًا ، وحرف العلة فيهما هو « الواو » ؛
 مثل : قَوَى (من القوة ، أصله : قَوَوْ) ، فإن الواو الأولى تتحرك بالكسرة ؛
 لتقلب بعدها الواو الثانية ياء ؛ فتصير : « قَوَى » فكأن الفعل بقى على حاله .
 وإن كان معتل العين واللام معًا بالواو فالياء ، نحو : شَوَى : قلبت الياء

(١) كما سبق فى ص ٣٨٠ .

(٢) سَرَوْ الرجل : صار سَرِيًّا ، أى : غنيًّا شريفًا .

(٣ و ٣) راجع التصريح (عند الكلام على : « حِذَا » آخر هذا الباب) وكذا الخضرى .

(٤) لأن الألف التى فى آخر الفعل أصلها ياء .

عند التحويل واوًا ، لوقوعها متطرفة بعد ضمة ، ثم أدغمت الواو في الواو ، فتصير : « شَوَّ » . ويجوز عدم القلب واوًا فتبقى الياء مع تسكين ما قبلها فتقول : شَوَّى . وكذلك نقول في قَوَّى : قَوَّى ، ولا يجوز القلب والإدغام في هذه الحالة لأن السكون ليس أصليًا .

وإن كان معتل العين واللام معًا بالياء ؛ نحو : حَيَّ ، وعَيَّ . . . لم يصح تحويله ^(١) . . .

هذا ملخص ما جاء في المطولات المتداولة خاصًا بتحويل الفعل المعتل مع تعدد الآراء ، وشدة الخلاف فيه . ولا أعرف أن النحاة نقلوا لأكثر هذه الصور أمثلة مسموعة تؤيد كلامهم . فهل هي صور خيالية تدريبية ؟ لا يحسن اليوم استعمال شيء منها ؛ سواء أكانت خيالية محضة أم لها مسموع يؤيدها ؛ لأنها ثقياة ، مجافية للأسلوب الأدبي الرفيع ، والذوق البلاغي السائع . وفي الميادين اللغوية الأخرى ما يغني عنها تمامًا — كما أشرنا من قبل ^(٢) — .

* * *

(١) راجع الجمع ، وشرح التصريح في باب : « نعم وبئس » عند الكلام على تحويل الثلاثي إلى : « فَعْلٌ » . وكذلك الصبيان في هذا الموضع ، ثم حاشية ياسين على شرح التصريح في أول باب التعجب .

(٢) في رقم ١ من هامش ص ٣٨٤ وفي رقم ١ من هامش ص ٣٨٧ .

المسألة ١١٢ :

أَفْعَلُ التَّفْضِيلُ ^(١) .

يتضح معناه من الأمثلة الآتية :

في هذه الأمثلة كلمات مشتقة على وزن : « أَفْعَل » ؛ (هي : أَكْبَر - أَقْدَم - أَوْسَع - أَسْرَع - أخطر . . .) فما المعنى الذى تؤديه كل واحدة فى جملتها ؟	الشمس أَكْبَرُ من الأرض . أهرام ^(٢) الجيزة أَقْدَمُ من مدينة القاهرة . المحيطات أَوْسَعُ من اليابسة . الطائرات أَسْرَعُ ^(٣) وسائل الانتقال . المنافق أخطر من العدو والظاهر .
---	--

إن كلمة : « أكبر » - فى المثال الأول - تدل على أمرين مَعًا ؛ هما : اشتراك الشمس والأرض فى معنى معين ؛ هو : « الكِبَر » ، وأن الشمس تزيد على الأرض فى هذا المعنى .

وكلمة : « أقدم » - فى المثال الثانى - تدل على أمرين مَعًا ؛ هما : اشتراك الأهرام والقاهرة فى معنى معين ؛ هو : « القِدَم » وأن الأهرام تزيد عليها فى هذا المعنى .

وكلمة : « أوسع » - فى المثال الثالث - تدل على اشتراك المحيطات واليابسة فى معنى معين ؛ هو : السَّعة ، والمحيطات تزيد عليها فيه . . . ومثل هذا يقال فى الباقي . . . وفى نظائره .

فكل كلمة من هذه الكلمات المشتقة - ونظائرها - تسمى : « أَفْعَلُ

(١) ربما كان الأنسب أن يذكر مع المشتقات . ولكننا وضعناه هنا اتباعاً لترتيب ابن مالك

فى : « ألفيته » .

(٢) جمع : هَرَم ؛ بناء فرعونى قديم ، له شكل هندسى ؛ خاص .

(٣) الماضى : سَرَّعَ ، مثل : صَغَّرَ .

التفضيل^(١) « وتعريفه : (أنه اسم ، مشتق ، على وزن : « أفْعَل » يدل
— في الأغلب^(٢) — على أن شيئين اشتركا في معنى ، وزاد أحدهما على الآخر فيه) .
فالدعائم أو الأركان التي يقوم عليها التفضيل الاصطلاحي — في أغلب حالاته —
ثلاثة :

(١) صيغة : « أفْعَل » ، وهي اسم ، مشتق .

(٢) شيئان يشتركان في معنى خاص .

(٣) زيادة أحدهما على الآخر في هذا المعنى الخاص .

والذى زاد يسمى : « المُفَضَّل » ، والآخر يُسمى : « المُفَضَّل عليه » ،
أو : « المفضل » . ولا فرق في المعنى والزيادة فيه بين أن يكون أمراً حميداً ،
أو ذمياً^(٢) .

ويدل أفْعَل التفضيل — في أغلب صورته — على الاستمرار والدوام^(٣) ،
مالم توجد قرينة تعارض هذا ، فشأنه في الدوام والاستمرار شأن الصفة المشبهة
على الوجه المشروح في بابها^(٤) .

* * *

طريقة صياغته :

يُصاغ « أفْعَل التفضيل » من مصدر الفعل الذى يراد التفضيل فى معناه ،
بشرط أن يكون هذا الفعل مستوفياً كل شروط « التعجب » التى عرفناها^(٥) فى

(١) هذه التسمية اصطلاحية ، أى : الصيغة التى على وزن : « أفْعَل » ؛ لتدل على التفضيل
أو المفاضلة ؛ (وهى : الزيادة فى أمر حسن أو قبيح ؛ كما سيبنى عند تعريفه) . أما « التفضيل »
غير الاصطلاحي فليس له ضوابط معينة ، وإنما هو متروك لبراعة المتكلم ، ومقدرته البلاغية التى تمكنه
من اختيار الألفاظ والأساليب الدالة على المفاضلة بين شيئين فى أمر ، وزيادة أحدهما على الآخر فى
هذا الأمر ، من غير استخدام للطريقة الاصطلاحية .

(٢ و ٢) فى الزيادة والتفضيل — ص ٤٠٦ — بيان مفيد عن المقصود بالاشتراك ، وعن الزيادة ،
وأن « أفْعَل » التفضيل قد يفيد البعد لا الاشتراك ، ثم أمور أخرى هامة .

(٣) نص على هذا صاحب التسهيل (راجع هامش ص ٢٣٨) .

(٤) فى ص ٢٨١ م ١٠٤ .

(٥) ص ٣٤٩ .

بابه . . . (بأن يكون فعلاً ثلاثياً^(١) ، متصرفاً ، تاماً ، مبنياً للمعلوم^(٢) . . .
 و . . . و . . . و . . .) . فالشروط التي يجب توافرها لصياغة « أفعل التفضيل »
 هي - نفسها - الشروط التي لا بد من توافرها لصوغ « فعلى التعجب » ؛
 مثل الأفعال : سمع - عدل - فهم - بعد - بقى - خبث . . . و . . .
 ومن الأخيرين جاء : « أبقى - وأخبث » في قول الشاعر :

الخير أبقى^(٣) ، وإن طال الزمان به والشر أخبث ما أوعيت من زاد
 فإن كان الفعل غير مستكمل الشروط ، وكان السبب هو جموده أو عدم
 قبول معناه للمفاضلة (كالفعل : مات - فسنى - عدم . . .) لم يجز التفضيل
 منه مطلقاً ؛ (بطريق مباشر ، أو غير مباشر) ؛ لأنه بجموده لا مصدر له^(٤) ،
 ولأنه بعدم قبوله للمفاضلة يفقد الأساس الذي يقوم عليه التفضيل في أغلب
 حالاته .

أما إن كان السبب فقد شرط آخر غير الشرطين السابقين فإن^(٤) صياغة
 « أفعل » تمتنع من مصدره مباشرة^(٥) ، وتصاغ - كالتعجب - من مصدر

(١) إن كان الفعل رباعياً على وزن : « أفعل » ففيه الخلاف السابق في التعجب ص ٣٤٩ .
 ومن المسموع الذي فعله رباعى قولهم : * (هو أعطاهم للدرهم ، وأولاهم بالمعروف) . وهذان شاذان
 عند من يمنع ذلك مطلقاً ، وعند من يمنعه إذا كانت الهدزة للنقل . أما قولهم : هذا المكان أقفر من غيره
 فشاذ عند من يمنعه مطلقاً ، لأن همزته ليست للنقل .

(٢) مع ملاحظة الخلاف في أمر المبنى للمجهول ، ونتيجته ، وأثر ذلك في الحكم ؛ على الوجه
 الذى سبق تمحيصه في ص ٣٥٠ - مع الرجوع إلى البحث الهام الذى يعارض أن يكون في اللغة العربية
 أفعال ملازمة للبناء للمجهول دائماً (وقد تقدم في ج ٢ م ٦٧ ص ١٠٢ -) .

(٣) أصل الكلام : أبقى من غيره ، فالمفضل عليه محذوف ؛ طبعاً لما سيجىء ، في ص ٤٣٠ .
 (٤ و ٤) يرى بعض النحاة أن الفعل المنفى كالجامد لا يجىء منه التفضيل مطلقاً - بطريقة
 مباشرة أو غير مباشرة - لأن المصدر المؤول يكون في حالة النفي معرفة ؛ فلا يصح أن يكون تمييزاً .
 لكن التحقيق صحة مجيء التفضيل فيه بالطريقة غير المباشرة ؛ إما لصحة مجيء كلمة : « عدم » قبله
 وإما لصحة تنكيره ، فليس من اللازم أن يكون معرفة في كل الأحوال .

(٥) ومن الشاذ استعمال كلمتي : « خير » و « شر » - في التفضيل ؛ لأن صيغتهما الحالية الظاهرة
 تخالف صيغته ، نحو : الكسب القليل خير من البطالة ، والبطالة شر من المرض . وقولهم : (خير الناس
 أذفهم للناس ، وشرهم أقربهم إلى الإساءة والعدوان) وقول الشاعر :

إذا كان وجه العذر ليس ببين فإن اطراح العذر خير من العذر

وقول الآخر :

فعل آخر مناسب للمعنى ، مستوف للشروط ، ويوضع بعد صيغة « أفعل » مصدر الفعل الأول - الذى لم يكن مستوفياً للشروط ، - منصوباً على التمييز .
فمثلاً الفعل : تعاون ، لا . . . يُصاغ من مصدره « أفعل » التفضيل مباشرة ؛ لأنه فعل خماسى ؛ فنصوغه بطريقة غير مباشرة « بأن نأخذه من مصدر فعل آخر مناسب (مثل : كَبِر - كَثُر - زَفَعَ . . .) ونجعل بعده مصدر الفعل

= وشر العالمين ذوو خمول إذا فاخرتهم ذكروا الجدودا

وخير الناس ذو حسب قديم أقام لنفسه حسباً جديداً

أى : أخير وأشر ؛ حذف هزتهما لكثرة الاستعمال حذفاً شاذاً . ومن الجائز إرجاعها عند استعمالها ، فقد ورد الكلام الفصيح مشتملاً عليها . وفعلهما المسدوع «خارياً خيراً ، وشرّاً يشرّاً» ويرى بعض اللغويين أنهما اسمان جامدان لا فعل لواحد منهما فجاء التفضيل منهما شاذ عنده . ففيهما على هذا الرأى شذوذان ؛ صوغهما من الجامد ، وسقوط هزتهما . أما على الرأى الأول - وهو الصحيح - ففيهما شذوذ واحد ؛ هو سقوط هزتهما ، لأن لكل منهما فعلاً وقد اجتمع فى آية قرآنية استعمال كلمة « خير » لغير التفضيل ، ثم للتفضيل ، فى قوله تعالى : (. . . إنَّ يَسْعَى اللّٰهُ فِى قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِيكُمُ خَيْرًا مِّمَّا أَخَذَ مِنْكُم . . .) .

ومثلهما فى حذف الهمزة شذوذاً : «حَبُّ» فى قول القائل : (وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا دُنِعَا) ، أى : أحب شيء . . . وجاء فى ص ٦٠ من مجلة المجمع اللغوى القاهرى : (عدد البحوث والمحاضرات التى أقيمت فى مؤتمر الدورة الثلاثين ، لسنة ١٩٦٣-١٩٦٤) ما نصه على لسان أحد الأعضاء : (قالوا إن الهمزة حذفت فى التفضيل من كلمتى : « خير وشر » لكثرة الاستعمال ، وذلك ادعاء لا دليل عليه ، ولا يتناسب مع معانى لفظى : « خير وشر » لأنهما يفيدان التفضيل أو الزيادة بمادتهما ، كما تفيد ذلك ألفاظ كثيرة بوضعها اللغوى : مثل زائد ، وناقص ، وعال ، وسافل . . . وإن استعمال هاتين الكلمتين فى معنى « أفعل » إنما كان على معنى الاستغناء بهما عن بناء وزن « أفعل » من مادتهما ؛ لأن قصد المفاضلة الذى يصاغ له « أفعل » قد حصل من أصل المادة بحيث لو بنى منها وزن « أفعل » لكان تحصيلاً للحاصل ، أو تفضيلاً على تفضيل ، وهذا هو ظاهر كلام ابن مالك فى الكافية) . اهـ .

ولا أثر لهذا الرأى يترتب عليه حكماً خاصاً . سوى الحكم بمنع استعمال : « أخير ، وأشر » بغير حجة قوية ؛ إذ كيف يمتنع استعمالهما ولكل منهما فعل ثلاثى يصح صوغ التفضيل من مصدره قياساً كسائر الأفعال الثلاثية الصالحة لذلك ؟ وأيضاً فاللفظان مسموعان بصيغة التفضيل ولا اعتراض على استعمال الكلمة المسموعة بنصها الوارد . وفوق هذا فالكلمات التى سبقت هنا لتأييد المنع (ومنها : زائد ناقص - عال - سافل . . .) كلمات يصح صوغ التفضيل من مصادرها قطعاً . فلا دليل فيها على المنع . . .

وشذ كذلك صوغ « أفعل » من اسم العين ، (أى : من الاسم الدال على ذات ، وشيء مجسم) فقد ورد : « هو أحذلك البعيرين » أى : أكثرهما أكلاً ؛ فبنوا « أفعل » من شيء مجسم : هو ، الحذلك . كما شذ قولهم : هذا الكلام أخصر من ذاك فبنوه من الفعل : « اختصر » المبني للمجهول ، الزائد على ثلاثة ؛ فاجتمع فيه شذوذان . . . وهكذا ، . . . وكل ما جاء مخالفاً للشروط فإنه يحكم عليه بالشذوذ ؛ فيستعمل كما ورد من غير أن يقاس عليه غيره .

الأول (وهو التعاون) تمييزاً منصوباً ؛ فنقول : فلان أكبر تعاوناً من أخيه ، أو : أكثر تعاوناً ، أو : أنفع تعاوناً ، أو : أقل . أو : أضعف ، . . . أو ما شاكل هذا مما يساير المعنى .

والفعل : « خَضِرَ » لا يصاغ من مصدره مباشرة « أَفْعَلَ » للتفضيل ؛ لأنه يدل على اَوْن ظاهر ؛ فنصوغه — بالطريقة السالفة ، « غير المباشرة » — من مصدر فعل آخر مناسب ، ونجعل بعد « أَفْعَلَ » مصدر الفعل الأول ، وهو : « الخُضْرَة » منصوباً على التمييز . فنقول : ورقُ الليمونِ أشد خُضْرَةً من ورق القصب . . . (١)

(١) ومن المسموع في الألوان : « أسودُ من حَمَلِك الغراب » — « أبيضُ من اللبن » ، وكل هذا من الشاذ عندهم ؛ يحفظ ولا يقاس عليه . وحكم الشذوذ هنا غير مفهوم ما دامت الكلمة نفسها قد استعملت صيغتها نصّاً في المفاضلة اللونية ؛ فهل يراد عدم التوسع في استعمالها في سواد شيء أو بياض شيء غير الشيء الذي وردت فيه نصّاً ؟ نعم ، وهذا تضيق لا داعي له . بل إن منع التفضيل من كل ما يدل على لون تضيق لا داعي له أيضاً ، ولا سيما بعد ورود السماع به واشتداد الحاجة إلى القياس على ذلك الوارد ، بسبب ما كشف عنه العلم في عصرنا ، ودلت عليه التجربة الصادقة من تعدد الدرجات في اللون الواحد ، وفي العاهة الواحدة ، وتفاوتها تفاوتاً واسع المدى كالمعروف اليوم في البياض ، والحمرة ، والخضرة ، والسواد . . . وسائر الألوان . وكذلك المعروف عند الأطباء في العاهات ، كعاهة العمى — مثلاً — فنه عمى الألوان ، وعمى الضوء . . . وكذا أكثر العاهات . وكل ما سبق يقتضى التفضيل بين درجات اللون الواحد — أحياناً — والعاهة الواحدة أو العيب الواحد أيضاً . ومثل هذا يقال في للتعجب — كما سبق في بابه . —

والحجة التي يحتجون بها لمنعه — (وهي : أن صيغة « أَفْعَلَ » هي أيضاً صيغة الصفة المشبهة القياسية للألوان ؛ فيلتبس الأمر بين المعنيين) — حجة واهية يمكن دفعها بالقرائن ، ومنها : « من » الداخلة على المفضل عليه في مثل : فلان أبيض من فلان ، وهذا الزرع أخضر من ذلك ؛ فيكاد يمتنع اللبس في هذا النوع من التفضيل الذي يشتمل أسماويه على كلمة : « من » هذه . نعم قد تشبه أحياناً بكلمة : « من البياضية » ، ولكن هذا الاشتباه يمكن دفعه أيضاً ، والتغلب عليه بالقرينة التي تزيله .

وكذلك الشأن في النوعين الآخرين من أنواع « أفعل التفضيل » وهما : « المقرون بأل » ، و « المضاف » فإن احتمال اللبس فيهما قليل ، وهو على قلته نما يمكن دفعه بالقرينة التي تحدد الغرض ، وتوجه — في كل ما سبق — إلى أحد المعنيين دون الآخر ؛ كما يحصل في غير هذا الباب ، وبخاصة بعد موافقتهم على قياسية المعنوي (الذي سيجيء الكلام عليه بعد هذا مباشرة) ، ومن ثم كان المذهب الكوفي الذي يبيح الصياغة من الألوان والعيوب والعاهات أقرب للسداد واليسر . وعليه قول المتنبي : — وهو كوفي — في الشيب :

ابْعَدْ ، بَعْدَتْ بِيَاضًا لَا بِيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ =

والفعل : عَرَجَ ، لا يصاغ — مباشرة — من مصدره « أفعَل » ، لأنه فِعْلٌ يدل على عيب ظاهر ، وإنما نصوغ « أفعَل » بالطريقة السالفة « غير المباشرة » ؛ فنقول : هذا الفتى أوضح عَرَجًا من غيره .

وبهذه المناسبة نذكر أن الأفعال الدالة على الألوان والعيوب لا يصاغ من مصدرها « أفعَل التفضيل » مباشرة إذا كانت الألوان والعيوب حسية ظاهرة . أما إن كانت معنوية داخلية فيصح أن يصاغ منها مباشرة ؛ مثل : فلان أبلَسُهُ من فلان ، أو : أحرق من فلان ، أو : أرعن منه ، أو : أهوج منه ، أو : أخرق منه ، أو : أعجم منه ، أو : أبيض سريرة منه ، أو : أسود ضميراً منه (١)

يتبين من كل ما تقدم أننا نتوصل بالطريقة « غير المباشرة » ، إلى التفضيل إذا فَعَلَد الفعلُ المتصرف القابل للمفاضلة ، بعض الشروط الأخرى . — ولا مانع من استخدام هذه الطريقة أيضاً مع الفعل المستوفى — وهى نفسها التى أوصدنا إلى التعجب مما لم يستوف فعله بعض الشروط . وقد سبق شرحها فى بابها — فنستعين بها هنا على الوجه السالف لتوصلنا إلى التفضيل كذلك .

= جاء فى شرح المكبرى لديوان المتنبى (ج ٤ ص ٣٥) عند شرح البيت السالف ما نصه : (« وأما قول أصحابنا الكوفيين فى جواز « ما أفعله » ، فى التعجب من البياض والسواد خاصة من دون سائر الألوان فالحجة لهم فى مجيئه ؛ نقلاً وقياساً . فأما النقل فقول طرفة ، وهو إمام يستشهد بقوله :

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهمو فأنت أبيضهم سربال طباخ

فإذا كان يرتضى قوله فالأولى أن يرتضى قوله فى كل ما يصدر منه ، ولا ينسب هذا إلى شذوذ وقول الآخر :

جارية فى درعها الفصففاض أبيض من أخت بنى إباح

وأما القياس فإنما جوزناه فى السواد والبياض لكونهما أصل الألوان ومنهما يتركب سائر الألوان . إذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لم يثبت لسائر الألوان (١٠٥١ هـ) .
والحق أن الاختصار على هذين اللونين لا معنى له بعد ما قدمنا . (انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٥١) .

(١) راجع حاشية « ياسين » على شرح التصريح ، أول باب : « أفعَل التفضيل » .

ومما تجب ملاحظته: أن صيغة «أَفْعَلْ التفضيل» ، ومعناها ، وأحكامها ، تختلف اختلافاً كثيراً عن صيغتي «التعجب» ومعناها ، وأحكامهما في أمور عرضنا لها هنا وهناك . ومنها : أن المصدر هنا ينصب على اعتباره ، تمييزاً ، وَيُنْصَبُ هناك على اعتباره مفعولاً به ^(١)

ومتى تمت صيغة ؛ «أَفْعَلْ» على الوجه السالف صارت اسماً جامداً ؛ ويرتب على جموده أمران :

أولهما : ألاّ توجد له صيغة أخرى تدل على التفضيل الاصطلاحي ؛ فليس له بعد هذه الصياغة - ماض ، ولا مضارع ، ولا مصدر ، ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا شيء آخر من المشتقات أو غير المشتقات ؛ لأن التفضيل الاصطلاحي مقصورٌ على صيغة : «أَفْعَلْ» وحدها ، وهي جامدة ؛ كما أوضحنا ، ولا يتقدم عليها شيء من معمولاتها - طبقاً لما يلي ^(٢) -

(١) وفي صياغة «أفعل» يقول ابن مالك في باب خاص عقده باسمه :

صُعْ مِنْ مَصُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ : «أَفْعَلْ» لِلتَّفْضِيلِ ، وَأَبَ اللَّذْ أَيْ

أى : صنع «أفعل» للدلالة على التفضيل - من مصدر الفعل الذى يصاغ منه التعجب . وامنع هنا الصياغة من مصدر الفعل الذى منع الصوغ منه هناك (فعنى : ائب اللذأبى : امنع الذى منع) ثم قال :

وَمَا بِهِ إِلَى تَعْجُبٍ وَصِلُ لِمَانَعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صَلُ

يريد : ما يتوصل به - من طريق غير مباشر بسبب مانع يمنع التعجب المباشر - صلُ به إلى التفضيل عند وجود مانع .

(٢) وهذا حكم عام في كل العوامل الجامدة - كما سبق في ص ٣٥٧ ، وفي رقم ٢ من هامشها - إلا بعض حالات معدودة - نصوا عليها في مواضعها الخاصة بمناسباتها ، ومنها الحالة الآتية في ص ٤٠١ وأخرى في هامش ص ٤٠٤ ؛ توجب التقدم .

ومنها : جواز التقدم على «أفعل التفضيل» للضرورات الشعرية - ونحوها مما يدخل في حكم الضرورة - إذا كان معموله شبه جملة ، كالذى في قول القائل :

وللحلم أوقات وللجهل مثلها ولكن أوقاتي إلى الحلم أقرب

والأصل : أقرب إلى الحلم . . . (والجهل هنا : الغضب والانتقام) .

ثانيهما : ألا يتقدم عليه — في حالة الاختيار — شيء من معمولاته ، إلا حالة واحدة^(١) سيجيء الكلام عليها في القسم الأول الآتي .

* * *

أقسامه ، وحكم كل قسم :

هو ثلاثة أقسام :

(١) مجرد من « أل » والإضافة . (٢) مقترن « بأل » .

(٣) مضاف .

فأما القسم الأول المجرد من « أل » والإضافة « فمثل : « أفضل » ، و « أنفع » في قول بعضهم لظريف : لا أدري ! أجيدك أفضل من مزحك ، أم مزحك أنفع من جِدك . ومثل : « أحسن » في قول الشاعر :

وإني رأيت الضرَّ أحسنَ منظرًا من مرأى صغيرٍ به كبرٌ
(٢)

وحكم هذا القسم أمران :

(١) وجوب إفراده وتذكيره في جميع حالاته .

(٢) وجوب دخول « من » جارة للمفضَّل عليه (أى : للمفضول) .

١ — فأما الأمر الأول (وهو : وجوب إفراده وتذكيره) ، فيقتضى أن تكون صيغته واحدة في كل استعمالاته وأو كان مسنداً لمؤنث ، أو لمثنى ، أو لجمع ، فلا بد أن تلازم هذه الحالة دائماً ؛ نحو : الجسمَل أصبر من غيره على العطش — الجسمَلان أصبر من غيرهما — . . . الجسمال أصبر من غيرها . . .

(١) في ص ٤٠٣ — رقم ٢ — وهناك حالة أخرى سبق عرضها موضحة مفصلة (في باب

« الحال » ج ٢ م ٨٤ ص ٣٠٣ « د » . وكذلك في رقم ٣ من هامش ص ٣٠٠ من ذلك الجزء والباب) وملخصها : — وهذا الملخص لا يغنى عن الأصل السابق — أن أفعال التفضيل قد يلقى حالين ؛ إحداها تدل على أن صاحبها في طور من أطواره أفضل من نفسه أو غيره في الحال الأخرى . فالأحسن أن تتقدم إحداها على عاملها (وهو أفعال التفضيل) وتتأخر الثانية عنه ؛ نحو : الحقل قُطنا أنفعُ منه قمحا — الفدان عنباً أحسنُ منه قطنا — المتعلم تاجراً أقدرُ منه زارعاً . وأجاز بعض النحاة تأخير الحالين معاً عن أفعال التفضيل بشرط أن تقع بعده الأولى مفصلة من الثانية بالمفضل عليه . . . راجع ج ٢)

(٢) ومثل قول الشاعر :

الموت أحسن بالنفس التي ألفتُ عزَّ القناعة ، من أن تسأل القوتا

— الناقية أصبر من غيرها . . . — الناقتان أصبر من غيرهما . . . — النوق أصبر من غيرهن . . .

ب — وأما الأمر الثاني وهو : دخول : « مِّنْ » ^(١) جارة للمفضل عليه (أى : للمفضول) فأمر واجب أيضاً ، بشرط أن يكون قصد التفضيل باقياً . ولهذا كان وجودها دليلاً على إرادة التفضيل ، وعدم انسلاخ « أفْعَلْ » عنه . وهى مختصة بهذا القسم وحده ، وبدخولها على المفضول دون غيره ، ولا وجود لها فى القسمين الآخرين . — كما سيجىء عند الكلام عليهما — ولا يجر المفضول غيرها من حروف الجر . ومن الأمثلة — غير ماسبق — قول المتنبي :

وما ليلٌ بأطولَ من نهارٍ يظلُّ بلحظِ حُسَّادى مشوباً
وما موتٌ بأبغضَ من حياةٍ أرى لهمو معى فيها نصيباً

ودخول « مِّنْ » جارة للمفضل عليه يستلزم أحكاماً لهما ؛ منها :

١ — جواز حذفهما معاً ، بشرط وجود دليل يدل عليهما ؛ كقوله تعالى :
(وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى) ، أى : والآخرة خير من الدنيا ، وأبقى منها . وقد
اجتمع الحذف والإثبات فى قوله تعالى : (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً ، وَأَعَزُّ نَفَرًا) ،
أى : أعز نفراً منك . وقول الشاعر :

ومن يصبرُ يجدُ غِبَّ صبره أَلَذُّ وَأَحْلَى مِنْ جَنَى النحلِ فى الفمِ

أى : أَلَذُّ مِنْ جَنَى النحل . . .

وإذا حذفنا من اللفظ كانا ملحوظين فى النية والتقدير ؛ وصارا بمنزلة
المذكورين ^(٢) .

(١) ومعناها هنا : الابتداء أو المجاوزة ، فإذا كانت للابتداء فهى لا ابتداء الارتفاع إذا كان السياق للمدح ؛ نحو : النشيط أفضل من الحامل ، ولا ابتداء الانحطاط إذا كان السياق للذم ؛ نحو : المنافق أضر من العدو . وإذا كانت للمجاوزة فعناها أن المفضل جاوز المفضول فى الأمر المحمود أو المذموم . . . و « مِّنْ » ههنا غير « مِّنْ » التى تجىء للتعديدية المجردة (أى : التعديدية التى لا دلالة معها على التفضيل مطلقاً ؛ لأنه غير مراد) ومن صورها ما يجىء فى « الملاحظة » الخاصة : ص ٤٠٥ .
(٢) يقول ابن مالك فى (أفعل التفضيل المجرد) ، ووصله بالحرف : « من » لفظاً أو :
تقديراً :

وأكثر مواضع حذفهما حين يكون « أفعل » خبر مبتدأ ، أو خبر ناسخ ، أو مفعولا ثانياً لفعل ناسخ (مثل ظن وأخواتها . . .) أو مفعولا ثالثاً لفعل ينصب ثلاثة (كالفعل : وأرى . . .) ؛ نحو : قَرَعَ الحجة بالحجة أنفع . . . وهو بالعالم أليق . . . — ربّما كان ازدراء السفية أنجع في إصلاحه . . .

فلو طالعت أحداث الليالى وجدت الفقر أقربها انتياباً^(١)

وأنّ البرّ خيرٌ في حياة وأبقى بعد صاحبه ثوابا

— أعلمت الجازع احتمال المشقة أجدر بأصحاب العزائم والهمم . . .
ويقل حذفهما إذا كان « أفعل » حالا . نحو : توالى النغمات أنعش القلب وأندى للفؤاد ، وأذهب للأسى . . . ومثل قول الشاعر :

دَنَوْتُ وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَدْرِ — أَجْمَلًا فَظَلَّ فَوَادِي فِي هَوَاكَ مَضَلَّلًا

يريد : دَنَوْتُ أَجْمَلٍ مِنَ الْبَدْرِ ، وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَدْرِ ، فكلمة « أَجْمَل » حال من الفاعل : « التاء » . وهذا النوع من الحذف — على قلته — قياسى تجوز محاكاته . وكذلك يقل حذفهما إن كان « أفعل » نعتاً لمنعوت محذوف مع عاماه لقريئة ، نحو : اتجه . . . أوسع مساحةً ، وأكثر خصباً ، وأرحب للغريب صدرأً . والأصل : اتجه ، واقصد بلداً أوسع مساحة . . . و . . . والأحسن عدم جواز القياس على هذا النوع ؛ لكثرة الحذف فيه ، وتوقع اللبس في فهمه . . .

(٢) ومن الأحكام : وجوب تقديمهما أحياناً على عاملهما وحده ، وهو : « أفعل » دون تقديمهما على الجملة كلها . وإنما يجب التقديم على عاملهما إذا كان المجرور اسم استفهام ؛ كهذا السؤال : فلان ممّن أفضل ؟ والأصل : فلان أفضل ممّن ؟ أو كان المجرور مضافاً إلى اسم استفهام ، نحو : فلان من ابن من أفضل ؟ .

= وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صَلَهِ أَبَدًا تَقْدِيرًا ، أَوْ لَفْظًا بِـ « مِنْ » إِنْ جُرِّدَا

ثم يقول في بيت سيماد ذكره لمناسبة أخرى في ص ٤١٦ :

وَلِإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ أَوْ جُرِّدَا أَلْزِمَ تَذْكِيراً وَأَنْ يُوَحِّدَا

(١) ترددنا على الناس ، ذهاباً ومجيئاً إليهم .

والأصل فلان أفضلُ من ابنِ مَنْ ؟ ولا يجوز التقديم في غير حالتى الاستفهام
السالفتين ^(١) إلا للضرورة الشعرية كقول القائل :

وإنَّ عناءَ أنْ تُناظرَ جاهلاً فيحسب - جهلاً - أنه منك أعلمُ
وقول الآخر :

إذا سايرت أسماءُ يوماً ظعينةً ^(٢) فأسماءُ - من تلك الظعينة أملحُ
والأصل : (أعلم منك) - وأيضاً (فأسماءُ أملح من تلك الظعينة) . فقد تقدم
الحرف « من » مع مجروره ، مع أن الكلام خبرى ، وليس إنشائياً
استفهامياً ^(٣)

٣ - ومنها : امتناع الفصل بينهما وبين « أفعل » إلا بمعموله ، أو : « لو »
وما يتبعها ، أو : النداء - فمثال الفصل بالمعمول قوله تعالى : (النَّبِيُّ أَوْلىٰ
بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ) ، وقول الشاعر :

وظلُّم ذوى القُرْبَى أَشدُّ مضاضةً على المرء من وقع الحسام المهند
وقول الآخر :

لولا العقول لكان أدنى ^(٤) ضيغماً أدنى ^(٥) إلى شرف من الإنسان ^(٦)

(١) هناك حالة أخرى يتقدم فيها معمول « أفعل التفضيل » على عامله أفعل التفضيل . وقد
سردنا ملخصها في رقم ١ من هامش ص ٤٠١ ، وقلنا إن هذا المامخص لا يغنى عن البيان والتفصيل
المذكورين في باب الحال ، (ج ٢ م ٨٤ ص ٣٠٣ « د » ورقم ٣ من هامش ص ٣٠٠ هناك) .
(٢) المرأة في هودجها ، (تكريماً وصيانة لها)

(٣) وفي تقديم « من » مع مجرورها في حالتى الاستفهام يقول ابن مالك في بيته السابع والثامن
- وسيدكران لمناسبة أخرى في ص ٤١٩ - :

وإنْ تَكُنْ بِتِلْوَ « مِنْ » مُسْتَفْهِمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا - ٧
كَمِثْلِ : مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ ؟ وَلَدَى إِيخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا - ٨
أى : إن تكن مستفهماً بالاسم التالى : « مِنْ » ، وهو مجرورها ، فقدمها وجوباً في كل
الحالات . ثم قال : ورد التقديم نزراً (أى نادراً) في حالة الإخبار . أى في حالة الكلام الخبرى ،
لا الإنشائى الذى شرحناه .

وبما يلاحظ أن المثال الذى فى البيت الثانى معيب ؛ للسبب الموضح فى الصفحة الآتية :
(٤) أقل . (٥) أقرب .

(٦) سيدكر هذا البيت لمناسبة أخرى فى ص ٤٣٣ .

ومثال الفصل بكلمة : « لو » وما يتبعها قول الشاعر :

ولفوك أطيب - لو بذلت لنا - من ماء موهبة^(١) على خمر
ومثال النداء : أنت على أداء المهام الجسام أقدر - يا صديقي - من
صفوة الأخلاء .

وقول الشاعر :

لم ألق أخبث - يا فرزدق - منكمو ليلا ، وأخبث بالنهار نهارا
فلا يجوز الفصل بينهما بأجنبي (وهو الذى ليس معمولاً لأفعل) ولا بشيء
غير ما سبق ؛ ولهذا حكموا بالخطأ أو الشذوذ على مثل : ممن أنت أفضل ؛ لأن
الجار والمجرور : (ممن) متعلقان « بأفضل »^(٢) ، و « أنت » مبتدأ خبره :
« أفضل » وقد فصل المبتدأ بين « أفضل » والجار مع مجروره ، مع أن المبتدأ أجنبي
من أفضل ، (أى : ليس معمولاً له) .

« ملاحظة » : قد يصاغ « أفعل التفضيل » من مصدر فعل يتعدى بحرف
الجر « من » ؛ كالفعل : قَرُبَ ، بَعُدَ . . فعند التفضيل يحىء هذا الحرف
مع مجروره ، إما متقدمين على « من » الجارة للمفضول ومتوسطين بينها وبين
« أفعل » ؛ نحو : المجرب أقرب من الصواب من الناشئ ، وإما متأخرين
عنهما ؛ نحو : المجرب أقرب من الناشئ من الصواب^(٣) . . .

* * *

(١) نقرة في جوف الصخر يخزن فيها الماء ليبرد .

(٢) ويجب تقديمها عليه وحده في هذه الصورة .

(٣) وهذا النوع الخاص بالتعدى يخالف النوع الذى سبق في ص ٤٠٢ وهو الخاص بدخول

« من » على المفضل عليه - كما ستجىء الإشارة لهذا في ص ٤١٢ .

زيادة وتفصيل :

١ - عرفنا ^(١) أن : « أفعل التفضيل » يدل - في الأغلب - على اشتراك شيئين في معنى خاص ، وزيادة أحدهما على الآخر فيه ، و فما ضابط الاشتراك ؟ ! .

ليس للاشتراك ضابط معين يحدد أنواعه ، وإنما يكفي أن يتم على وجه من الوجوه يكون به واضحاً ومفهوماً للمتخاطبين ، ولو كان اشتراكاً ضدّيّاً ، أو تقديرّيّاً ، كقول إنسان في عدوين له : هذا أحسب إلى من ذلك . وفي نوعين من الشر : هذا أحسن من هذا . يريد في المثال الأول : هذا أقل بغضاً عندي ، ويريد في المثال الثاني : هذا أقل شراً من الآخر ؛ فليس في نفس المتكلم قدر مشترك من الحب والحسن لهذا ، أو لذاك . وإنما القدر المشترك هو الكره والقبح اللذان يضادان الحب والحسن . فالاشتراك إنما هو في أمر مضاد في معناه لمعنى : « أفعل » المذكور في الجملة ، مع تفاوت النصيب بينهما ، ووجود الزيادة في أحدهما وحده ؛ فأحدهما عدوٌ خفيف العداوة أو القبح ، والآخر : شديدتهما ، فالزيادة موجودة ولكنها في أحد الأمرين المشتركين في معنى مضاد لمعنى : أفعل .

ومن غير الغالب ألا يكون بينهما اشتراك مطلقاً إلا على نوع جائز من التأول توضحه القرائن ؛ كقولهم : - الثلج أشد بياضاً من المسك - الصيف أحرّ من الشتاء - السكر أحلى من الملح - العسل أحلى من الخل . يريدون : أن بياض الثلج أشد في ذاته من سواد المسك في ذاته - والصيف في حرارته أشد من الشتاء في برده - والسكر في حلاوته أقوى من الملح في ملوحته - والعسل في حلاوته أشد من الخل في حموضته ، وهكذا . . . ؛ فليس بين كل اثنين مما سبق اشتراك في المعنى إلا في مطلق الزيادة المجردة ، ودرجتها الذاتية المقصورة على صاحبها . . . ؛ فالصلة بين كل اثنين مقصورة على هذه الزيادة المجردة ، وبينهما بعد ذلك تباين تام يختلف عن التضاد السابق الذي يقوم بجانبه

(١) في ص ٣٩٥ وشرنا في رقم ٢ من هامشها إلى أهمية ما يأتي هنا في الزيادة والتفصيل .

نوع من الاشتراك في أمر يتصف به الاثنان ، وإن كان هذا الأمر مخالفًا
معنى « أفعل » .

ب - من الأساليب الصحيحة : فلان أعقل من أن يكذب - وأمثال هذا -
فهل معناه تفضيل فلان في العقل على الكذب ؟ وهذا معنى فاسد ؛ .

خير ما يقال في هذا وأمثاله : أن « أفعل التفضيل » يفيد هنا أمرين معًا ؛
هما إفادة البعد عما يتبعه ، وأن سبب هذه الإفادة هو المعنى اللغوي الأساسي المفهوم
من مادة « أفعل » المعروض في الحملة الأصالية ، فالمراد : فلان أبعد الناس من
الكذب ؛ بسبب عقله . وفي مثل : فلان أجل من الرياء ، وأعظم من الخيانة . .
يكون المقصود : فلان أبعد الناس من الرياء ؛ بسبب جلاله ، وأبعد من الخيانة
بسبب عظمته . . . ومثل هذا يقال في بيت الشاعر :

الحق أكبر من أن تستبد به . . . يد ، وإن طال في ظلم تماديها

فالغرض إعلان البعد عن تلك الأشياء مع بيان سبب البعد . وأفعل التفضيل
في تلك الأساليب ونظائرها يفيد ابتعاد الفاضل من المفضول ، ولا تكون « مِـن »
تفضيلية جارة للمفضول ، وإنما هي مع مجرورها متعلقان « بأفعل » الذي هو
بمعنى : متباعد ؛ لأنها حرف الجر الذي يتعدى به الفعل « بعد » وباقي المشتقات
التي من مادته ؛ ومنها هنا : « أفعل » لتضمنه معنى « أبعد » بمعنى : « بعد »
فهى متعلقة به من غير أن يدل على تفضيل ؛ كمنظيرتها في قولنا : أنا بعيد من
الظالمين ، بمعنى : متباعد .

وقيل إنه مستعمل في بعض مدلوله دون بعض ؛ فهو يدل على زيادة البعد ،
دون أن يكون هناك مفضول حقيقي ، ولا « مِـن » الداخلة عليه . . .
ومضمون الرايين واحد^(١) . . .

ح - يجب تصحيح عين أفعل التفضيل إذا كانت قبل التفضيل مستحقة
للإعلال ، ونحو : الأديب أقوم لسانًا ، وأبين قولاً من غيره ، فيجب أن
تسلم الواو والياء .

(١) وهناك بعض آراء أخرى عرض لها « المعنى » في « الباب الخامس » من الجزء الثاني ، عند
كلامه على الجهة الرابعة من جهات الاعتراض . . .

د - إذا كان أفعل التفضيل المجرد^(١) واجب الإفراد والتذكير فما بالُ العرب تقول : مرّ بنا سِرْبٌ من الظباء ، بعده أسرابٌ أُخَرٌ ؛ فيأتون بكلمة : « أُخَر » مجموعة ومؤنثة ؛ (إذ هي جمعٌ ، مفردة : « أُخْرَى » ، « وأُخْرَى » مؤنثٌ لكلمة « أُخَر » الذي أصله « أُخَر » على وزن : « أفْعَل » المذكور الدال على التفضيل ؛ فهو من القسم المجرد) . فلم كانت « أُخَر » مجموعة ومؤنثة في المثال السالف - وأشباهه - مع أن القاعدة تقتضي الإفراد والتذكير ، وأن يُقال : أسرابٌ « أُخَر » (التي أصلها : « أُخَر » كما أسلفنا)^(٢) .

أجاب النحاة : إن كلمة : « أُخَر » ليست مما نحن فيه ؛ لأسباب ثلاثة مجتمعة :

أولها : أنها في استعمالاتها الصحيحة المختلفة - ومنها المثال السالف وأشباهه - لا تدل على التفضيل ؛ (أى : لا تدل على المشاركة والزيادة) وإنما تدل على المغايرة المحضة ، والمخالفة المجردة من كل معنى زائد عليها ، فالكلام الذي تكون فيه يقتضى معنى المغايرة وحدها ، لا معنى المفاضلة ، أو نحوها . وهذا شأنها في الاستعمالات الواردة ، فمعنى سربٍ أُخَرٍ وأسرابٍ أُخَرٍ هو : سربٍ مغايرٍ ، وأسرابٍ مغايراتٍ ، بدون تفضيل فيهما .

وثانيها : أنها - في كلام العرب - لا يقع بعدها : « مِنْ » الجارة للمفضول ، لا لفظاً ولا تقديرًا .

وثالثها : أنها - في كلامهم الفصيح تطابق وهي نكرة^(٣) .

(١) سبق الكلام عليه ، في ص ٤٠١ .

(٢) أى : أن الأصل أن يقال مثلاً : هذا ظبي أُخَر (وأصلها : أُخَر) وهذه ظبية أُخَر (أُخَر) لكنهم تركوا الأصل ، وقالوا : ظبية أُخْرَى ؛ فأتوا بكلمة : « أُخْرَى » التي هي المفردة المؤنثة لكلمة : أُخَر .

والأصل أيضاً أن يقال : هذان ظبيان أُخَر (وأصلها : أُخَر) وهاتان ظبيتان أُخَر (ولكنهم تركوا الأصل ، وقالوا : أُخَران ، في تشنية المذكر ، وأُخَرِيَّتان في تشنية المؤنث . وكذلك الأصل أن يقال : هؤلاء ظباء أُخَر (أُخَر) وهؤلاء ظبيات أُخَر (أُخَر) . لكنهم تركوا الأصل أيضاً ، وقالوا : أُخَر ، التي هي جمع مؤنث ، مفردة : أُخْرَى .

(٣) أى : أنها لو كانت للتفضيل وهي نكرة ، لوجب عدم مطابقتها ؛ كى تسائر المسموع الكثير .

فلهذه الأمور الثلاثة لا تكون من القسم الأول الذى يدور فيه الكلام ؛ بل إنها ليست للتفضيل مطلقاً^(١) — كما تقدم — ؛ وإنما هى كلمة معدولة ، (أى : محوالة) عن كلمة : « آخِر » التى أصلها « أَّخَر » جاءت لتؤدى معنى ليس فيه تفضيل ، ذلك أن العرب حين أرادوا استخدام كلمة : « آخِر » فى معناها الأصيل — وهو المغايرة المحضة الحالية من معنى التفضيل — عمدوا بها عن وزنها الأول ؛ بأن أدخلوا عليها شيئاً من التغيير ، وحوالوها إلى هذا الوزن الجديد ؛ وهو : « أَّخَر » ، لتؤدى معنى خالياً من التفضيل لا يمكن أن تؤديه إذا بقيت على الصيغة الأولى . ويقول السيوطى^(٢) ، قولاً أشبه بهذا ؛ نصه :

(كان مقتضى جعل « أَّخَر » من باب « أفعل التفضيل » أن يلزمه فى التنكير لفظ الإفراد والتذكير ، وألا يؤنث ، ولا يثنى ، ولا يجمع ، إلا معرفاً ، كما كان أفعل التفضيل ؛ فمُنِّع هذا المقتضى ، وكان بذلك معدولاً عما هو به أولى ؛ فإذلك منع من الصرف)^(٣)

فالذى دعا النحاة لهذا التحليل والتعليل هو ما رأوه من جمعها وتأنيتها مع انطباق أوصاف القسم الأول عليها — فى الظاهر — فليجئوا إلى مسألة العدول والتحويل ليتغلبوا على هذه العقبة ويجعلوا قاعدة : « أفعل التفضيل المجرد » مطردة .

قد يكون كلامهم سائغاً من الوجهة الجدلية المحضة ، لكنه من الوجهة الحقيقية مردود ، ذلك أن العرب لا تعرف شيئاً مما قالوه ، ولم يدُر بخلدائها قليل أو كثير منه حين نطقوا بالتعبير السابق وأشباهه . فإبعاداً لهذا التكلف ومسايرة للأمر الواقع ، يحسن الأخذ ببعض مما قاله النحاة — بحق — وهو : أنها ليست للتفضيل فلا تنطبق عليها أحكامه ، أو أنها خالفت القاعدة ؛ فهى من الشاذ

(١٦١) الجمع ج ٢ ص ١٠٤ .

(٢) يقول المكبرى — فى كتابه : « إملأ ما من به الرحمن » ج ١ ص ٤٥٦ ، سورة البقرة — ما نصه فى كلمة : « آخر » (لا تنصرف للوصف والعدل عن الألف واللام ؛ لأن الأصل فى « فعل » صفة أن تستعمل فى الجمع بالألف واللام ؛ كالكُبَيْرَى والكُبَيْر ، والصغرى والصَغَرَى) . هـ . وهذا التعليل مردود كغيره بما ذكرناه هنا .

الذى يحفظ ، ولا يقاس عليه . ولا عبرة بما عرضه من أسباب أخرى ؛ فهي أسباب ضعيفة لا تثبت على التمحيص ، ومن السهل دفعها ؛ وقد دفعها بعض النحاة فعلاً بما يُرْهِقُ سرده من غير نفع عملي ، فخير لنا أن نقر الواقع ، من غير تكلف ولا جدل زائف .

هـ - ونزولاً على قاعدة الأفراد والتذكير السالفة عاب بعض النحاة على أبي نُوَاس ذكر كلمتي : « صُغْرَى » و « كُبْرَى » مؤنثتين للتفصيل ، مع أنهما مجردتان في قوله ^(١) :

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ وَالْقِيَاسُ : أصغر وأكبر . . لأنهما صيغتان للتفصيل ، مجردتان . والقاعدة تقضى بالتزام التذكير والأفراد في هذه الحالة . . .

ومما قيل في دفع هذا العيب : إن الشاعر لم يقصد التفصيل مطلقاً ، ولا الحديث عن شيء أصغر من شيء آخر ، أو أكبر منه ؛ وإنما قصد صُغْرَى أو كُبْرَى من حيث هي : لا باعتبار موازنتها بغيرها ؛ كمن يُشاهد طفلة تُحاول الركوب فيُساعدها ويقول : ساعدتها لأنها : « صُغْرَى » ، أى صغيرة ، وكمن يُشاهد سيدة عجوزاً ؛ فيُعاونها على النزول من السيارة ، ويقول : عاونتها لأنها كُبْرَى ؛ أى : كبيرة السن ؛ فليس في كلامه هذا ، ولا في المقام ما يدل على تفصيل أو موازنة بين اثنين يزيد أحدهما على الآخر في هذا المعنى .

وإذا كان الأمر على ما وصفنا فليس التأنيث لحنًا ، لأن « أفعل » إذا كان مجرداً غير مقصود منه التفصيل (« فالأكثر فيه عدم المطابقة ؛ حملاً على أغلب أحواله ، وقد يطابق ، لعدم مجيء « من » لفظاً ومعنى . واعتماداً على هذا السبب في المطابقة يُخَرِّجُ بيت أبي نُوَاس السالف ، ومثاه قول العلماء العَرُوضِيِّين : « فاصلة صُغْرَى وَكُبْرَى » ، خلافاً لمن جعله لحنًا ^(٢) ») .

(١) يصف كأساً مملوءة بشراب ذهبي اللون ، تعلوه الفقاقيع .

(٢) حاشية الخضرى مع توضيح بعض كلماتها - (في هذا الباب عند الكلام على أفعل التفصيل المضاف والمقرون بـ) . ومثل هذا في شرح التوضيح . وقال الأشموني في هذا الموضع ما نصه : « . . . وإذا صح جمع « أفعل التفصيل » ؛ لتجرده من معنى التفصيل جاز أن يؤنث ؛ فيكون قول ابن هاني : « كأن صغرى وكبرى من فقاقعها . . . » صحيحاً هـ .

وهذا دفع حق ، وهو خير من القول بأن في الكلام حذفاً وزيادة يؤديان إلى إخراج الكلمتين من هذا القسم ، وإدخالهما في قسم آخر من أقسام « أفعل » التفضيل ؛ كقسم المضاف ^(١) إلى المعرفة ؛ بحيث يؤدي إلى الحكم بصحةهما ، وأن الأصل : « كأن » صغرى فقاقعها وكبرى من فقاقعها . . فكأمة : « من » زائدة (مع أنها - في الغالب - لا تزداد إلا بعد نفي بشرط أن يكون مجرورها نكرة) ، و « فقاقعها » الأولى محذوفة للدلالة الثانية عليها ، ففي الكلام حذف من جهة ، وزيادة من جهة أخرى . . . وما أشد حاجتنا إلى إهمال مثل هذا مما لا داعي له .

وأعجب منه قولهم في الدفاع عن الشاعر : « إن أفعل التفضيل المجرد يصح تأويله بما لا تفضيل فيه ؛ فيطابق حينئذ كما في المضاف إلى المعرفة » ، وقد جاء هذا الكلام في التسهيل ^(٢) . ولا أدري : أيغيب عن أحد وجه ضرره وأثره السيئ في اللغة ؟ إذ كيف تؤدي اللغة مهامها - وما أجملها - إذا كان من الجائز دون قيد ولا شرط . تأويل اللفظ الذي يشوبه خطأ لغوي تأويلاً يصاح عيبه من غير داع معنوي لذلك ؟ .

* * *

(١) سيجىء الكلام على المضاف بنوعيه في ص ٤١٦ و ٤١٨ .

(٢) ونقله : الهمع ، وياسين في حاشيته على التصريح ، وكذا الصبان .

القسم الثانى :

أن يكون أفعِل التفضيل مقرونًا « بأل » . وهذا يوجب أمرين :
أحدهما : أن يكون مطابقًا لصاحبه فى التذكير ، وللتأنيث ، والإفراد ،
وفروعه ؛ نحو : قوله تعالى : « سَبِّحْ اسمَ رَبِّكَ الأعلى » — اليد العُلْيَا خير من
اليد السفلى ^(١) . الشقيقتان هما الأفضلان — الشقيقتان هما الفضليتان ^(٢) — الأشقاء
هم الأفضلون ، أو الأفاضل ^(٣) — الشقيقات هن الفضليات . . .

والآخر : عدم مجيء « مِن » الجارة « للمفضَّل عليه » ؛ لأن « المفضَّل عليه »
لا يُذكر فى هذا القسم ^(٤) . أما الجارة لغيره فتجىء ؛ كالتى فى قول الشاعر :
فهمُ الأقربون من كل خيرٍ وهمُ الأبعدون من كل ذمٍّ
فالجار والمجرور — فى الشطرين — لا شأن له بالتفضيل : لأن : « مِن »
المذكورة هى التى تدخل على المجرور للتعدية ^(٥) ، إذ : « الأقرب » و « الأبعد »
يحتاجان إلى معمول مجرور « بِمِن » كفعلهما : « قَرُبَ وَبَعُدَ » فليست : « مِن »
بعدهما هى التى تدخل على المفضول ، وتجره ؛ إنما هى ومجرورها نوع آخر .

* * *

(١) العليا : مؤنث الأعلى ، والسفلى : مؤنث الأسفل . والألفاظ الأربعة صيغ تفضيل .

(٢) تثنية : فضلى ، مؤنث : أفضل .

(٣) انظر رقم ٢ من هامش ص ٤١٤ ؛ ففيه البيان .

(٤) إذ تغنى عنه « أل » ؛ لأنها للعهد (وليست موصولة كالدخلة على اسم الفاعل ، واسم
المفعول) والتى للعهد تشير إلى شئ معين تقدم ذكره لفظاً أو حكماً . وتعيينه يشعر بالمفضول ؛ ولهذا
قالوا : (لا تكون « أل » فى « أفعِل التفضيل » إلا للعهد ؛ لئلا يعرى عن المفضول) — راجع الصبان ،
ج ٣ أول باب أفعِل التفضيل — وإذا لا يصلح أن يقال : على الأفضل من أمين . وأما قول الأعشى :

ولستَ بالأكثرَ منهم حصًى وإنما العزَّة للكأثر

فقول عندهم بتأويلات مختلفة ؛ منها : زيادة « أل » فى لفظ : « الأكثر » ، ومنها : أن الجار
والمجرور متعلق بكلمة محذوفة تماثل المذكورة ، والأصل : « بالأكثر أكثر منهم » ... ومنها أن « من »
بمعنى « فى » وكل هذه التأويلات مرفوضة لا يعرف عنها الشاعر (الأعشى) شيئاً ؛ فهى إما لغة ،
وإما شاذة . . .

(٥) وهى التى سبقت الإشارة إليها فى ص ٤٠٧ ، وتخالف الدخلة على المفضل عليه ، والتى

سبق بيانها فى ص ٤٠٢ .

زيادة وتفصيل :

قال صاحب التصريح^(١) : إن « أفعل التفضيل » المقترن بأل يطابق موصوفه لزوماً . . . ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع ، وأردف هذا بالنص الآتي :

(« قال أبو سعيد علي بن سعيد في : كفاية المستوفى ، ما ملخصه : ولا يستغنى في الجمع^(٢) والتأنيث عن السماع ؛ فإن الأشراف والأظرف لم يُقْتَل فيهما : الأشراف والأشرف ، والأظرف ، والأظرف ، كما قيل ذلك في الأفضل والأطول . وكذلك الأكرم والأعجب ، قيل فيهما : الأكارم والأعاجد ، ولم يسمع فيهما : الكرمى والمجدى » .) هـ .

هذا ما قاله وما نقله صاحب « التصريح » وقد يكون من السداد إهماله ، وترك الأخذ به ؛ لما فيه من تضيق وتفسير بغير حق ؛ إذ يفرض على المتكلم أن يبحث جهد طاقته عن الصيغة المسموعة ؛ فإن اهتدى إليها بعد العناء استعملها ، وإن لم يجدها لم يستعمل القياس مع شدة حاجته إلى استخدامه للوصول إليها .

على أن بذل الطاقة واحتمال العناء لا يوصلان أحياناً إلى الصيغة المسموعة ، لا لعدم وجودها ، ولكن لتعذر الاهتداء إلى مكانها ، برغم العناء المرهق المبذول في سبيلها . وهل أدل على هذا من أن صاحب الرأي السالف يقرر عدم ورود السماع بكلمات معينة منها : « الكرمى » ، مؤنث : « أكرم » ، وأن غيره يقرر عدم ورود كلمات أخرى ، منها : « الرذلى » ، والجُمْلَى ، (مؤنث : الأردل والأجمل) على حين يسجل أبو علي القالى في الجزء الأول من كتابه : « الأمالى »^(٣) ما نصّه : (« قال بعض بنى عَقِيل وبنى كلاب : هو الأكرم ، والأفضل ، والأحسن ، والأردل ، والأندل ، والأسفل ، والألام . وهى : الكرمى والفُضْلَى ، والحسنَى ،

(١) ج ٢ - باب : « أفعل التفضيل » عند الكلام على النوع المقرون بأل .

(٢) المفهوم من سياق الكلام في : « التصريح » أن مراده بالجمع السماعي مقصور على « جمع التكسير » دون غيره ؛ إذ لا خلاف في قياسية جمعى التصحيح بالشروط الخاصة بكل منهما . - وقد سبقت عند الكلام عليهما في الجزء الأول . - هذا ، ولم يتعرض النص السالف للمثنى . فهل يريد بالجمع ما يشمل المثنى أيضاً كالشأن في عبارات بعض اللغويين ؟

(٣) ص ١٥٢ .

والرُّذَلَى ، واللُّؤْمَى ، وهنَّ الرُّذَالُ ، والنُّذَالُ واللُّؤَمُ . . .) « ا ه ؟ . فقد سجل أنها مسموعة هي ونظائر لها . ومن تلك النظائر الأخرى المسموعة : العُظْمَى - الصغرى - الكبرى - الوثقى - الفضلى - القُصْوَى - الأولى - الجُلَى - الدنيا - الوسطَى - الأخرى - العليا - السفلى - الكُوسَى (كثيرة الكياسة) الطَوَاى (أنثى الأطول) - الضِّيقى (شديدة الضيق) . . . و . . . ولكل صيغة مما سبق مقابل على وزن « أفعل » لمذكرها . ولو حصرنا ما نقله صاحب الأمالي ، وما نقله غيره في مواطن مختلفة ، وما رأيناه بأنفسنا في المراجع اللغوية . . . لكان من هذه الكلمات المبعثرة مجموعة كثيرة العدد ، تبيح القياس عليها ؛ لكثرتها التي تتجاوز المائة . ولا حاجة بنا إلى تأويلها ، أو التمثل لإبعادها عن « التفضيل » وعن نوعه الذى نحن فيه ؛ فإن تأويل النحاة - كما بسطوه هنا - يقوم على الجدل المحض الذى لا يعضده الحق .

وشىء آخر : أنه لو صح الأخذ برأى المانعين وحدهم ما كان للقياس حكمه ولا فائدة ؛ لأن القياس مستمد من الكثير المسموع ، وقد تحقق هذا الكثير هنا . فكيف نمنع القياس فى بعض الصور التى ينطبق عليها ؟ وكيف نحرم تطبيقه والانتفاع به ، زاعمين وأهمين أن صيغة الكامة ذاتها - بحروفها وتكوينها المادى - غير مسموعة ؟ فلم الاستنباط ، ووضع القواعد والضوابط العامة ؟ . وكيف يتحقق القياس ؟ . . . (١)

لهذا كان مجمع اللغة العربية « سديد رأى حين قرر قياسية جمع « الأفعال » الذى للتفضيل المقرون بأل على « الأفاعل » ، كما قرر صياغة مؤنثه على « الفُعَلَى » قياساً كذلك (٢) . . .

(١) يؤيد هذا ما سبق أن قلناه فى قياسية مصدر الفعل الثلاثى ص ١٨٤ وما بسطه ابن جنى - وغيره - فى الجزء الأول من كتابه : « الخصائص » فى الفصل الرشيد المحكم الذى نشير إليه كثيراً ، وعنوانه : « اللغة تؤخذ قياساً » وقد نشرناه كاملاً فى آخر الجزء الثانى .

(٢) طبقاً لما فى ص ١٥١ من الكتاب الذى أصدره المجمع سنة ١٩٦٩ ؛ فى تلك الصفحة تحت عنوان : (فى أفعل التفضيل - جمع : « الأفعَل » على الأفاعِل ، وصوغ مؤنثه على : « الفُعَلَى ») ما نصه منسوباً إلى لجنة الأصول بالمجمع ، ومصحوباً بالأسانيد والبحوث المؤيدة له : « (يختلف النحاة فى جمع التفضيل المقترن بالألف واللام على : « الأفاعِل » ، وفى تأنيثه على « الفُعَلَى » . فمنهم من ذهب إلى أن جمعه على « الأفاعِل » وتأنيثه على « الفُعَلَى » مقصوران على =

طالما رددنا - في هذا الكتاب - أن الحرص على سلامة اللغة أمر محمود ،
 بل مفروض ، ولكن بشرط ألا يكون بوسائل تعوق الانتفاع بها ، وتزهد فيها ،
 من غير فائدة ترجى ، ولا ضرر يدفع .
 نعم قد يقع جرس هذه الصيغ الجديدة القياسية غريباً أول الأمر على الأسماع ؛
 كتلك الصيغ التي نقلها صاحب الأمالي عن بني عَقِيل ، وبني كلاب ولكن
 لا يصح أن تحول غرابة الجرس بين الكلمة والانتفاع الضروري بها ، فما أكثر
 الكلمات اللغوية الغريبة في جرسها على الأسماع ، وقد تكون غريبة عند قوم مقبولة
 عند آخرين . على أن تداول الكلمة الغريبة كفيل بصقلها وإزالة غرابتها ، ولكن
 يطول الزمن على تداولها ، فما أسرع دورانها وشهرتها ، بسبب الحاجة إلى استخدامها ،
 وتريد الألسنة لها . . .

* * *

= السماع . ومنهم من ذهب إلى أن ذلك قياسي ؛ مستندي إلى أن اقترانه «بأل» يبعده عن الفعلية من حيث إن الأفعال لا تدخلها الألف واللام ، وذلك يدنيه من الاسمية . ولما كان هذا الرأي أقرب إلى التيسير قررت اللجنة أنه يجوز جمع «أفعل التفضيل» المقترن بالألف واللام على «الأفاعِل» ، ويلحق به في ذلك المضاف إلى المعرفة ، وأنه يجوز تأنيثها على «الفعلَى» . () هـ .

وقد وافق المجمع ومؤتمره على قرار اللجنة في الجلسة السادسة من المؤتمر الثالث والثلاثين بدورة

القسم الثالث :

أن يكون مضافاً^(١) ، ويشترط في هذا القسم شرطان عامتان لا بد منهما في « أفعل التفضيل » المضاف مطلقاً (أى : سواء أكانت إضافته للمعرفة أم للنكرة) .

أحدهما : ألا يقع بعد أفعل التفضيل « مِنْ » الجارة للمفضول ، فلا بد أن يخلو الكلام منها ومن مجرورها ؛ فلا يصح : محمود أفضل الطيارين من حامد . أما الجارة لغيره فتوجد : نحو : أبى أقرب الناس منى .

ثانيهما : أن يكون المضاف بعضاً^(٢) من المضاف إليه ، بشرط إرادة التفضيل وبقاء معناه^(٣) ووجوده ؛ فلا يصح : الطيار أفضل امرأة .

فتى تحقق الشرطان العامتان ، وكانت إضافته لنكرة ، وجب حكمان :

أولهما : إفراده وتذكيره — كالمجرد^(٤) — .

والآخر : مطابقة المضاف إليه لصاحب^(٥) أفعل التفضيل ، (أى :

للموصوف^(٦) الذى يتجه إليه معنى : « أفعل » ويتصف به) ؛ فى التذكير .
والتأنيث ، وفى الإفراد وفروعه ، وفى جنسه أيضاً . .

(١) إذا أضيف كانت إضافته غير محضة ، وقيل : محضة على الوجه المبين فى ص ٥ . وقد سبق بيانها وتفصيل أحكامها أول هذا الجزء .

(٢) وسيجىء فى الزيادة (ص ٤٢١) اشتراط أن يكون « أفعل » بعض المضاف إليه ، مع بيان المراد من هذه البعضية .

() وقد سبق لهذه المسألة المهمة توضيح آخر يتممها فى ج ٢ باب : التمييز ص ٣٣٢ « ب » م ٨٨ .

(٣) وهو المفاضلة الدالة على زيادة شئ على آخر ؛ وبهذا تكون المفاضلة قائمة وموجودة .

(٤) وفى حكم أفعل التفضيل المجرد من « أل » والإضافة ، أو المضاف إلى نكرة — وأن هذا

الحكم هو الإفراد والتذكير — يقول ابن مالك فى بيت سبق ذكره فى هامش ص ٤٠٣ :

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ أَوْ جُرِّدَا أُلْزِمَ تَذْكِيراً ، وَأَنْ يُوَحِّدَا

(٥) المضاف هو : « أفعل » والذى يتجه إليه معناه هو صاحبه الذى يتصف به ؛ فكلاهما

واحد من جهة المدلول والمعنى .

(٦) أى للشئ الذى يقوم به معنى « أفعل » ، فليس المراد بالموصوف والصفة هنا المنعوت والنعوت

الاصطلاحيين .

ومن أمثلته قول المتنبي :

وأحسن وجه في الورى وجهٌ مُحسنٍ وأيمن كَفٌّ فيهمو كَفٌّ منعمٍ

وتقول : هذان الوجهان أحسن وجهين . . وهاتان الكفان أيمن كفتين -
وجه الشرفاء أحسن وجوه ، وأكفُّهم أيمنُ أكفٍّ^(١) .

فالأمر التي يجب اجتماعها كاملة عند إضافته للنكرة^(٢) - أربعة ؛ هي :

(١) امتناع « مِن » الجارة للمفضول .

(٢) كون المضاف بعض المضاف إليه عند إرادة التفضيل .

(٣) إفراد « أفعل » وتذكيره .

(٤) مطابقة المضاف إليه لصاحب « أفعل » في الجنس ، وفي الإفراد

والتذكير ، وفروعهما .

(١) جاءت المطابقة السابقة - في أغلب صورها التي منها التذكير والتأنيث - نتيجة لاشتراط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، (فلا يقال : سعيد أفضل امرأة) ؛ لما تقرر : أن أفعل التفضيل المضاف لنكرة لا بد أن يكون بعضاً من المضاف إليه - في الأصح - بشرط أن يكون معنى المفاضلة قائماً . وقد اشترط بعضهم لوجوب هذه المطابقة أن يكون المضاف إليه جامداً ؛ ليخرج مثل قوله تعالى : « أسفل سافلين » ، لعدم وجود صاحب « أفعل » والأحسن إهمال هذا الشرط أما كلمة « أسفل » في الآية فصفة لجمع محذوف .

هذا ، ومن المهم فهم الأساليب التي يكون فيها « أفعل التفضيل » مضافاً لنكرة مطابقة للموصوف الذي يتصف بمعنى أفعل التفضيل ، (أى : مطابقة لصاحب أفعل التفضيل) ؛ فإن المراد يكون إثبات المزية للمفضل على جنس المضاف إليه واحداً واحداً إن كان المضاف إليه مفرداً ، واثنين اثنين إن كان المضاف إليه مثنى ، وجماعة جماعة إن كان جمعاً . وما يزيد الأمر وضوحاً الأمثلة الآتية :

المصلح أفضل رجل - المصلحان أفضل رجلين - المصلحون أفضل رجال - المصلحة أفضل امرأة - المصلحتان أفضل امرأتين - المصلحات أفضل نساء . . . فالمراد : المصلح أفضل من جميع الرجال إذا فُضِّلوا رجلاً رجلاً - والمصلحان أفضل من جميع الرجال إذا فُضِّلوا رجلاً رجلاً - والمصلحون أفضل من جميع الرجال إذا فُضِّلوا رجلاً رجلاً - والمصلحة أفضل من جميع النساء إذا فُضِّلن امرأة امرأة ، والمصلحتان أفضل من جميع النساء إذا فُضِّلن امرأتين امرأتين ، والمصلحات أفضل من جميع النساء إذا فُضِّلن نساء ، نساء ، مجتمعات . . . وهكذا الأمثلة الأخرى ونظائرها . (انظر ص ٤٢١ الآتية لإدراك الفرق بين ما هنا ، وما هناك) .

(٢) انظر حكم العطف على هذه النكرة في ص ٤٢٢ .

وإن كانت إضافته لمعرفة وجب تحقيق الشرطين العامين المشار إليهما آنفاً .
وتجوز فيه بعد ذلك من ناحية التذكير والإفراد وفروعهما — المطابقة وعدمها ،
بشرط أن يكون الغرض من « أفعال التفضيل » باقياً — وقد شرحنا هذا الغرض — ولكن
ترك المطابقة في التثنية والجمع هو الأكثر ، إذ الأوضح أن يكون مفرداً مذكراً في
جميع استعمالاته . فمثال المطابقة : عمر أعدّلُ الأمراء — العمران ^(١) أعدلا الأمراء —
الخلفاء الراشدون أعدلوا الأمراء — فاطمة فضلى الزميلات — الفاطمتان فضلياً
الزميلات — الفاطمات فضليات الزميلات . . .

ومثال عدم المطابقة : عمر أعدل الأمراء — العمران أعدل الأمراء — الخلفاء
الراشدون أعدل الأمراء . . . فاطمة فضلى الزميلات — الفاطمتان فضلى
الزميلات — الفاطمات فضلى الزميلات . . .

أما إن كان الغرض الأصلي هو عدم المفاضلة مطلقاً ^(٢) أو : كان الغرض هو
بيان المفاضلة المجردة ^(٣) فتجب المطابقة للموصوف في الصورتين ^(٤) في الإفراد والتذكير
وفروعهما ، مع جواز أن يكون أفعال التفضيل المضاف بعضاً من المضاف إليه ، أو
غير بعض . فمثال مالا يراد منه المفاضلة مطلقاً قول أحد الرحالين يصف الأقرام في
المناطق الشمالية :

("... رأيت أهلها صغار الأجسام ، قصاراً ، لا يكاد أحدهم يزيد
على خمسة أشبار ، وليس لهم حكومة ، ولكن عندهم قاض واحد يرجعون إليه ،
ويحترمون رأيه . وقد قابلته مرة فقال لى المترجم : هذا أفضل القضاة عندنا ، وأوسع الرجال
خبرة قضائية في بلدنا ، وأرجحهم عقلاً ...) " . فالمراد : فاضل — واسع — راجح ...

(١) عمر بن الخطاب ، وعمر بن عبد العزيز .

(٢) أى : عدم إرادة الزيادة ، وأن « أفعال » بمعنى الفاعل ، أو الصفة المشبهة . وهذا يقتضى
ألا يوجد المفضول ، ولا « من » الجارة له . فقد سبق — فى « ب » من ص ٤٠٢ — أن « أفعال »
لا يمكن تجريده من معنى المفاضلة مع وجود « من » الجارة للمفضول .

(٣) أى : إثبات الزيادة المحضة التى لا يقصد منها زيادة شئ على المضاف إليه وحده ،
وإنما يقصد منها مجرد الزيادة عليه وعلى غيره .

(٤) والأحسن الأخذ بالرأى القائل بقياسيتهما (بشرط وجود القرينة الموضحة للمراد منهما ؛
لكثرة مجيئهما ، فى أفصح الكلام ، وأخذاً بالأيسر الذى لا ضرر فيه) .

ولا يراد التفضيل : إذ لا وجود لقاض آخر يكون هو المفضل . . .

وفي غير المفرد نقول : هذان أفضلًا القضاة — هؤلاء أفضلو القضاة . أو : أفاضلهم . . . هذه فضلتى القاضيات — هاتان فضلتى القاضيات — هؤلاء فضلتى القاضيات — . . . بالمطابقة في كل ذلك . ومثلها عند إرادة المفاضلة المطلقة ؛ نحو : الحق أحق الأقوال بالاتباع . والدين أولى الأصول بالتمسك به . فليس المراد في هذا المثال وأشباهه المفاضلة بين الأقوال بعضها وبعض ، أو بينها وبين الأفعال ، ولا بين الحق والباطل ، وأن كلا منهما جدير بالاتباع ، ولكن الحق أجدر ، ولا بين أصول الدين والكفر وفروعهما ، وأن كلا منها يستحق التمسك به ولكن الدين أولى . . . ليس هذا هو المراد ، وإلا فسد الغرض ، وإنما المراد أن الحق في ذاته ، والدين في ذاته ، من غير نظر لشيء آخر غيرهما — هما الأحقَّان والأوليان .

ومثل هذا يقال : الوالد أحسن الناس منزلة — الوالدان أحسن الناس منزلة — الوالدون أحسن الناس منزلة ، أو : أحسنو الناس منزلة — الوالدة حسنى النساء منزلة — الوالدتان حسنيتا النساء منزلة — الوالدات حسنيات النساء منزلة ^(١) . . .

(١) يقول ابن مالك في بيان أن المقرون « بأل » يطابق وجوباً ، وأن ما أضيف إلى معرفة يجوز فيه وجهان ؛ هما المطابقة وعدمها بشرط أن تنوى من ، أى : بشرط إرادة التفضيل ، (أما عند عدم إرادة التفضيل فالواجب المطابقة — كما شرحنا —) :

وتَلَوْ « أَل » طَبَقُّ ، وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أَضِيفَ — ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ

أى : أن « أفل » الذى يتلوا « أَل » ويقع بعدها تجب مطابقتها لصاحبه ، وأن ما أضيف لمعرفة فيه وجهان منقولان عن صاحب رأى ومعرفة بلغة العرب وأحكامها . ثم قال :

هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى : « مِنْ » ، وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبَقُّ مَا بِهِ قُرِنَ

(فهو طبق : مطابق للذى قرن التفضيل به ، أى : للموصوف الذى يقصد به التفضيل ، وبعد ذلك ذكر بيتين سبق شرحهما والإشارة لهما (في ص ٤٠٤) ؛ وهما :

وَإِنْ تَكُنْ بِتَلَوْ « مِنْ » مُسْتَفْهِمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا

كَمِثْلٍ : مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ ؟ وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا

وفي الصورتين المذكورتين لا يلزم - كما سبق - أن يكون المضاف بعض
المضاف إليه^(١).

* * *

(١) لهذه المسألة إيضاح واف سيجيء في الزيادة والتفصيل (آخر ص ٤٢٣) ، فمثال دخوله في جنس المضاف إليه وأنه بعضه : محمد عليه السلام أفضل قریش : تريد أفضل رجالهم واحداً واحداً ، وأفضل الناس من بينهم . ومثال عدم دخوله في المضاف إليه ، وأنه ليس بعضاً منه : يوسف أفضل إخوته (بوجود الضمير في إخوته ، يعود عليه) ، أى : أنه أفضلهم واحداً واحداً ، لأننا إذا قلنا : من أخوة يوسف ؟ لا يدخل فيهم يوسف ، ولا يعد من بينهم ؛ فلا يكون أفضلهم ؛ لأن إضافة الإخوة للضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف . بخلاف ما لو قلنا : يوسف أفضل الأخوة ، أو أفضل أبناء يعقوب (راجع ص ٤٢٣ من الزيادة والتفصيل) .

زيادة وتفصيل :

لا يضاف « أفعل » الدال على التفضيل إلا إذا كان بعضاً من المضاف إليه المفضل (كما سبق)^(١) . وهذه « البعضية » تتحقق بإحدى صورتين :

(١) أن يكون « أفعل » جزءاً^(٢) والمضاف إليه كلاً ، نحو : الرأس أنفع الجسم — والمخ أعظم الرأس . . .

(٢) أن يكون « أفعل » فرداً من بين أفراد كثيرة يشملها المضاف إليه . ولا بد في هذه الصورة أن يكون المضاف إليه جنساً يندرج تحته أفراد متعددة ، منها المضاف ؛ نحو : الهرم المدرج أقدم الأهرام^(٣) — أبو الهول أجمل التماثيل . يكاد النيل يكون أكبر الأنهار العالمية — أضرب التبركات ما كان مالا لا علم معه ، ولا خلق .

وأحبّ أوطان البلاد إلى الفتى أرض ينال بها كريم المطلب

فكل من : (الأهرام — التماثيل — الأنهار — التبركات — أوطان البلاد . .) جنس يشمل أفراداً كثيرة .

وليس من اللازم لتحقيق « البعضية » أن يكون المضاف إليه معرفة ؛ فقد يكون نكرة ، نحو : الهرم المدرج أقدم هرم — أبو الهول أجمل تماثيل — القلب أعظم عضو . وإذا كان المضاف إليه مفرداً نكرة — كهذه الأمثلة — كان معناه معنى الجمع ، ومترلته مترلة الجنس متعدد الأفراد ، فيتحقق الشرط الأساسي السالف الذي يقتضى أن يكون « أفعل » بعضاً من المضاف إليه ، أى : أنه بمترلة قولك : الهرم المدرج أقدم الأهرام هرمًا — أبو الهول أجمل التماثيل واحداً واحداً — القلب أعظم الأعضاء عضواً عضواً . فالمراد بالمضاف إليه المفرد النكرة إنما هو جنسها ؛ ولهذا قطعوا بأن المراد من : فلان أفضل رجل هو أنه أفضل الناس إذا عُدوا رجلاً رجلاً . أى : أفضل من كل رجل^(٤) . . .

(١) في ص ٤١٦ وما بعدها .

(٢) الجزء ما يتركب منه ومن أمثاله « كُـلٌّ » ولا وجود لكل الحقيقي إلا بجميع أجزائه .

(٣) جمع : هَرَم . (٤) راجع ص ٤١٧ وهامشها رقم : ١ لإدراك الفرق بين الحالتين .

ويقول الصبان عند الكلام على إضافة « أفعل » للنكرة ما نصه :

(زيدٌ أفضلُ رجل ، أصله : زيد أفضل من كل رجل ؛ فحذف : « من كل » اختصاراً ، وأضيف : « أفعل » إلى : « رجل » . وجاز كونه مفرداً مع كون « أفعل » بعض ما يضاف إليه — فالأصل أن يكون جمعاً — لفهم المعنى ، وعدم التباس المراد . ووجب تنكيره ؛ لأن القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلا نكرة ؛ فإن جئت بأل رجعت إلى الجمع ، وإن جمعت أدخلت « أل ») . . . اهـ .

ثم انتقل إلى مسألة هامة ؛ هي العطف على « أفعل » فقال ما نصه « :

« إن عطفت على المضاف إلى النكرة مضافاً آخر إلى ضميرها قلت : هذا أفضل رجل وأعقله ، وهذه أكرم امرأة وأعقله ، بتذكير الضمير وإفراده في المفرد وضده ، والمذكروضده ؛ على التوهم ؛ كأنك قلته من أول الكلام ^(١) . فإن أضفت « أفعل » إلى معرفة ثنيت ، وجمعت ، وأثت ؛ وهو القياس . وأجاز سيبويه الإفراد تمسكاً بقوله :

ومِيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جَيِّدًا وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَذَالًا ^(٢)

أى : أحسن من ذكر ^(٣) . . . وظاهره وجوب تذكير الضمير وإفراده في نحو : هذه أكرم امرأة وأعقله ، وهذان أكرم رجلين وأعقله . . . وهكذا . . .) اهـ . ثم قال بعد هذا مباشرة : « والوجه عندى جواز المطابقة إن لم تكن واجبة ، أو أولى » اهـ . قال ياسين في حاشيته على التصريح تعليقا على رأى سيبويه : « وحاصله : أن إفراد الضمير مع عوده على غير مفرد إنما هو على تأويله باسم الموصول . وعليه يتخرج ما يقع في عبارات المصنفين » اهـ .

ورأى الصبان أقرب إلى السداد ؛ لموافقة القواعد العامة الخاصة بالمطابقة ،

(١) يريد : كأن المعطوف ليس معطوفاً ، وكأنك نطقت به ابتداء كما تنطق بأفعل المضاف للنكرة .
(٢) مؤخر الرأس .

(٣) وما قاله « الصبان » نقل مثله « ياسين » . وعلى هذا يكون الضمير المفرد العائد على غير المفرد هو بمعنى اسم الموصول — كما سيجىء — .

وبُعده عن اللبس ، ولأن الآراء الأخرى لم تدعّمها النصوص المتعددة التي تكفي لتأييدها فيما اطلعنا عليه من مراجع .

ويتصل بتلك المسألة الهامة أمر آخر هو حكم أفعال التفضيل المعطوف في الصورة السالفة — من ناحية ضبطه ، والأوجه الإعرابية الجائزة فيه ، وقد سبق بيان بعض الصور^(١) .

ومما يجب التنبيه له أن هذه البعضية لا تكون حتمية إلا إذا كان « أفعال » باقية على دلالة التفضيل الخاص — كما قدمنا^(٢) — وعندئذ يكون المضاف إليه هو : « المفضل » ويتعين أن يكون « أفعال » . بعضاً منه . أما إذا لم تكن الدلالة على التفضيل باقية ، أو كانت عامة يقصد منها الزيادة على المضاف إليه وعلى غيره فإن المضاف إليه لا يكون مفضولاً ، ولا يشترط في المضاف حينئذ أن يكون بعضاً منه ؛ فقد يكون بعضاً أو لا يكون ؛ ومثال ما ليس بعضاً : « يوسف أفضل إخوته » . تريد : أنه فاضل فيهم ، ولا تريد التفضيل ، ولا أنه يزيد عليهم في الفضل^(٣) . قال شارح المفصل ما نصه^(٤) :

« . . . قد علم أن « أفعال » إنما يضاف إلى ما هو بعضه ، فليعلم أنه لا يجوز أن تقول : « يوسف أحسن إخوته » ، وذلك أنك إذا أضفت الإخوة إلى ضميره خرج من جملتهم ، وإذا كان خارجاً منهم صار غيرهم ، وإذا صار غيرهم لم يجوز أن تقول : « يوسف أحسن إخوته » كما لا يجوز أن تقول : « الياقوت أفضل الزجاج » ؛ لأنه ليس من الزجاج . فحينئذ يلزم من المسألة أحد أمرين كل واحد منهما ممتنع ؛ أحدهما : ما ذكرناه من إضافة « أفعال » إلى غيره ، إذ إخوة زيد غير زيد . والثاني : إضافة الشيء إلى نفسه ؛ وذلك أننا قلنا إن زيدا من جملة الإخوة — نظراً إلى مقتضى إضافة « أفعال » — ثم أضفت الإخوة إلى ضمير زيد ، وهو من جملتهم — كنت قد أضفته إلى نفسه ؛ بإضافتك إياه ؛ إلى ضميره

(١) في : « ب » ص ١٤ — باب الإضافة .

(٢) في ص ٤١٦ ، الشرط الثاني .

(٣) سبقت إشارة لهذا في ص ٤١٩ .

(٤) ج ٣ ص ٨ لابن يعيش .

.....

وذلك فاسد^(١) ، فأما على النوع الثاني^(٢) وهو أن يكون « أفعل » فيه للذات بمعنى :
 « فاعل » فإنه يجوز أن تقول : « يوسف أحسن إخوته » ولا يمتنع فيه كإمتناعه من القسم
 الأول ؛ إذ المراد أنه فاضل فيهم ؛ لأنه لا يلزم في هذا النوع أن يكون « أفعل »
 بعض ما أضيف إليه . وعليه جاء قولهم لنُصِيبَ الشاعر : « أنت أشعر أهل
 جلدتك » لأن أهل جلدته غيره ، وإذا كانوا غيره لم تَسُغْ إضافة « أفعل » -
 إليهم ؛ لما ذكرته ، ويجوز على الوجه الثاني ؛ لأنه بمعنى الشاعر فيهم ، أو :
 شاعرهم . . . » اهـ .

* * *

(١) لإضافة الشيء إلى نفسه حكم آخر سبق بيانه وتوضيحه في « د » ص ٤٠ وما بعدها .

(٢) « أفعل » على قسمين :

أولهما : ما يدل على التفضيل . والثاني ما لا دلالة فيه على تفضيل ، وإنما يدل على وصف قائم بالذات ،

خال من المفاضلة خلواً تاماً . كالذي سبقت الإشارة إليه في : « هـ » من ص ٤١٠ وفي ص ٤١٨ .

وفى يلي بيان الأقسام السالفة ، وملخص أحكامها :

القسم	حكم : « أفعل » وما يتصل به .
الأول : المجرد من «أل» والإضافة	(١) إفراده وتذكيره . (٢) وجوب دخول « من » جارة للمفضول . (٣) جواز حذف « من » مع مجرورها ، بشرط وجود دليل يدل عليهما بعد الحذف . (٤) وجوب تقديمهما في صورتين . (٥) عدم الفصل بينهما وبين « أفعل » إلا ببعض أشياء معدودة ؛ هي : (معمول « أفعل ») ، أو : (« لو ») مع ما دخلت عليه ، أو : (النداء) .
الثاني : المقترن «بأل»	(١) وجوب مطابقتها . (٢) عدم مجيء « من » والمفضول معاً . ولا مانع من مجيء « من » التي للتعدية .
الثالث : المضاف	(١) عدم إدخال « من » على المفضول . (٢) أن يكون المضاف بعض المضاف إليه إن كانت المفاضلة باقية على حقيقتها . (٣) وجوب إفراد « أفعل » وتذكيره إن كان مضافاً لنكرة ، وأن تكون هذه النكرة من جنس ^(١) موصوفه - (أى : من جنس صاحب أفعل التفضيل) - ، بشرط وجود المفاضلة . وأن تكون مطابقة لموصوفه (وهو : صاحب أفعل التفضيل) . في الإفراد والتذكير ، وفروعهما . فإن كانت إضافته لمعرفة مع دلالة على التفضيل كان الحكم كما يأتي : (١) وجوب تحقق الشرطين السالفين (١ و ٢) . (٢) جواز المطابقة وعدمها في التذكير والإفراد ، وفروعهما . لكن الأفصح التزام الإفراد والتذكير في كل حالته . (٣) وجوب المطابقة في الإفراد والتذكير وفروعهما إن كانت المفاضلة مجردة ^(٢) ، أو لم تقصد المفاضلة مطلقاً . وجواز تطابق المضاف إليه والموصوف في الجنس وعدم تطابقهما .

(١) انظر المراد من الموصوف هنا في رقم ٦ من هامش ص ٤١٦ .

(٢) سبق شرحها في رقم ٣ من هامش ص ٤١٨ .

من هذا الملخص وما سبقه يتبين ما يأتي فيما يختص « بأفعل » .

(١) وجوب إفراده وتذكيره إن كان مجرداً ، أو مضافاً لنكرة .

(٢) جواز مطابقتها وعدمها في الأفراد وفروعه والتذكير والتأنيث إن

كان مضافاً لمعرفة ، والمفاضلة باقية . لكن التزام الأفراد والتذكير

أفصح . وتجب البعضية في هذه الصورة .

(٣) وجوب مطابقتها في باقي الأحوال . أى : حين يقترن « بأل » ،

أو يضاف لمعرفة والمفاضلة الحقيقية الخاصة غير قائمة . وفي هذه

الإضافة الحالية من المفاضلة يجوز أن يكون بعضاً من المضاف

إليه ، وغير بعض .

• • •

عَمَل « أَفْعَل » التفضيل .

« أَفْعَل » التفضيل أحد المشتقات التي يصح أن يتعلق بها شبه الجملة ، والتي يصح أن تعمل ؛ فيكون معمولها مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً .

فمثال يتعلق شبه الجملة به ما قاله أحد الوصافين في الإمام عليّ : « سمعته قبيل المعركة يخطب في جنوده ، فكان أفصح في القول لساناً ، وأعلى في الكلام بياناً ، ورأيتة يخوض الوغى ؛ فكان أجراً عند الإقدام قلباً ، وأقوى لدى شداتها عزماً » ... ؛ فالجار والمجرور : (في القول) ، متعلقان بأفصح . والجار والمجرور : (في الكلام) ، متعلقان بأعلى . والظرف : « عند » متعلق : « بأجراً » . والظرف : « لدى » متعلق : « بأقوى » .

أما عمله الرفع أو النصب أو الجر ، ففيه البيان التالي :

أولاً : عمله الرفع :

(١) يرفع الضمير المستتر باتفاق ، نحو : العظيم أنبل نفساً ، وأشرف قصداً ، وأكثر تعلقاً بجلال الأمور ، ففي كل من « أنبل » و « أشرف » ، و « أكثر » ضمير مستتر وجوباً تقديره : « هو » ، يعود على : العظيم .

(٢) ويرفع الضمير البارز أحياناً — وهذا قياسي — نحو : مرت بزميل أفضل منه أنت ، بجر كلمة : « أفضل »^(١) ، على اعتبارها نعتاً لزميل ، و « منه » : جار ومجرور متعلق بأفضل . و « أنت » : فاعل^(١) أفعل التفضيل .

(٣) وقد يرفع الاسم الظاهر — قياساً — إذا صح أن يحل محل « أفعل » التفضيل فعلاً بمعناه من غير فساد في المعنى أو في تركيب الأسلوب . فإن لم يصح كان رفعه الظاهر نادراً لا يحسن القياس عليه .

(١ و١) ويجوز رفع « أفضل » على اعتباره خبراً مقدماً ، و « أنت » مبتدؤه . والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لزميل . وعلى هذا الإعراب لا يكون « أفعل » قد رفع ضميراً باً ، أ :

وقد وضعوا للحالة الأولى ضابطاً مُطَرِّداً ، هو : أن يكون « أفعل التفضيل » - في الأغلب - نعتاً والمنعوت اسم جنس ، قبله نفي أو شبهه ^(١) . وأن يكون الاسم الظاهر المرفوع بأفعل التفضيل أجنياً ^(٢) منه ، ومفضلاً على نفسه ومفضولاً أيضاً - باعتبارين مختلفين - نحو : ما رأيت رجلاً أكملَ في وجهه الإشراقُ منه ^(٣) في وجه العابد الصادق . فكلمة : « أكمل » أفعل تفضيل ، نعت . والمنعوت قبلها اسم جنس منفي في جملته ، وهو : « رجل » - و « الإشراقُ » فاعل لأفعل التفضيل ، وهذا الفاعل مفضَّل ومفضول معاً ، فهو مفضَّل باعتباره في وجه العابد ، ومفضول باعتباره في وجه غير وجه العابد . وهذا معنى قولهم : مفضل على نفسه ومفضول باعتبارين . وقد تحقق الضابط في المثال السالف ؛ ومن ثمَّ رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر . ومن الأمثلة : ما شاهدت عيوناً أجملَ فيها الحورُ منه في عيون الأطباء . . . فأفعل التفضيل هو : « أجمل » ، ومنعوته : « عيوناً » اسم جنس منفي في جملته ، وفاعله الظاهر هو : « الحور » ، ولهذا الفاعل اعتباران ، فهو مفضَّل إن كان في عيون الأطباء ، ومفضول إن كان في عيون غيرها . فقد تحقق في هذه الصورة الضابط الخاص كما تحقق في سالفتها .

وفي صورتين يمكن أن يحل محل « أفعل » فعلٌ بمعناه من غير أن يترتب على هذا فساد ، نحو : ما رأيت رجلاً يكمل في وجهه الإشراق . . . وما شاهدت عيوناً يحمل فيها الحور . . .

فإن لم يصلح أن يحل هذا الفعل محله لم يرفع اسماً ظاهراً ، إلا نادراً لا يقاس عليه ، - كما سبق - وإنما يرفع ضميراً مستتراً وجوباً ؛ نحو : المشي أنفع من السباحة ، ففي « أنفع » ضمير مستتر وجوباً يعود على المشي ، ولا يجوز في الرأي الراجح أن يرفع اسماً ظاهراً ؛ لأنه لا يصح أن يحل محله فعل بمعناه ؛ كما لا يصح أن يقال - في الرأي الراجح أيضاً - استمعت إلى فتى أعلمُ منه أبوه برفع كلمة « أبوه » على أنها فاعل لأفعل التفضيل ^(٤) : « أعلم » إلا على لغة ضعيفة مرجوحة .

(١) كالنهي ، والاستفهام الذي بمعنى النفي ، وسيجيء التمثيل لهما في « ا » ص ٤٣٠ .

(٢) بأن يكون خالياً من الضمير الذي يعود على الموصوف ويدل على صلة بين « أفعل » ، ومنعوته .

(٣) أي : من الإشراق (انظر « ب » في الزيادة ، ص ٤٣٠) .

(٤) لا يصح هذا : لأن أفعل التفضيل - في المثال وأشباهه - ليس مفضلاً على نفسه ، وإنما

هو مفضل على غيره .

ومن الأمثلة التي يرفع فيها الظاهر وينطبق عليها الضابط : (ما سمعت ببلاد أكثر فيها الثراء المدفون منه في البلاد العربية) . ومنها مثلهم المردّد منذ عهد بعيدة حتى سمّوا مسألة الرفع باسمه ، وهو : (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين فلان) . . . ويرمزون لكل ما سبق بقولهم : (إن أفعّل التفضيل لا يرفع الظاهر إلا في مسألة : « الكحل ») . يريدون المثال السالف المشتمل على كلمة : « الكحل » وغيره مما يشابهه من الأمثلة التي ينطبق عليها الضابط العام كما ينطبق على مثال الكحل (١) . . .

* * *

(١) يقول ابن مالك فيما سبق من رفع أفعّل التفضيل للظاهر كثيراً إذا صح أن يحل محله فعل بمعناه ، وقليل لا يقاس عليه إذا لم يصح :

وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَرٌ . وَمَتَى عَاقَبَ فَعَلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا

يريد : أن رفع « أفعّل » التفضيل للاسم الظاهر نزر (قليل) فلا يصح القياس عليه . لكن متى عاقب أفعّل التفضيل فعلاً ، (أى : وليه « أفعّل » وأتى بعده فعل مكان الفعل) ، فإن رفعه الظاهر في هذه الصورة قد ثبت نقله كثيراً عن العرب . وضرب لهذا الكثير مثلاً :

كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

والأصل : لن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الفضل بالصديق ، ثم دخله الحذف الذي شرحناه والذي سيجيء في الزيادة . ومن الممكن أن يحل محله فعل بمعناه هو : يحق .

.

زيادة وتفصيل :

١ - من أمثلة النهي : لا تخالف شريفاً أحبَّ إليه الخير منه إليك . ومن الاستفهام الذى بمعنى النفي : هل امرأة أحق بها الحمدُ منه بالأم ؟ .

ب - من كل الأمثلة السالفة يتبين أيضاً أن الاسم الظاهر الذى هو فاعل لأفعل التفضيل يقع بين ضميرين ؛ أولهما : يعود للمنعوت . وثانيهما : يعود للفاعل الظاهر .

ويجوز حذف أولهما فقط ، أو ثانيهما فقط ، أو : هما معاً . فيجوز حذف الأول العائد على الموصوف - إن دل دليل على حذفه^(١) ؛ مثل ما رأيت رجلاً أكملَ - ... الإشراقُ منه فى وجه العابد - ما شاهدت عيوناً أجملَ ... الحورُ منه فى عيون الأطباء . والتقدير : أكملَ فى وجهه الإشراق ... - وعيوناً أجملَ فيها الحورُ ... والمخدوف هنا ملحوظ كأنه مذكور^(١) .

ومن الأمثلة الدقيقة الواردة عن القدماء : ما رأيت قوماً أشبهَ بعضَ بعضٍ منه فى قومك . التقدير : ما رأيت قوماً أبينَ فيهم شبه بعضٍ ببعضٍ منه فى قومك .

ويجوز حذف الضمير الثانى العائد على فاعل اسم التفضيل بشرط أن تدخل « مِنْ » الجارة على واحد مما يأتى :

(١) إما على اسم ظاهر مماثل للفاعل فى لفظه ومعناه ، فنقول : ما رأيت رجلاً أكملَ فى وجهه الإشراق من إشراق وجه العابد - ما شاهدت عيوناً أجملَ فيها الحورُ من حورِ عيون الأطباء . والأصل ؛ ما رأيت رجلاً أكملَ فى وجهه الإشراق منه فى وجه العابد وما شاهدت عيوناً أجملَ فيها الحور منه فى عيون الأطباء .

(٢) وإما على المحلّ - أى : المكان - الذى يقوم به الفاعل ؛ ويحل فيه ، كالوجه فى المثال السابق ؛ فإنه المحل الذى يقوم به الإشراق ، ويحل فيه . وكالعيون ؛ فإنها محل الحور ومكانه تقول ما رأيت رجلاً أكملَ فى وجهه الإشراق

(١ و ١) لأن المخدوف لدليل يدل عليه يُعمد بمنزلة المقدّر ، (الملحوظ) ، والمقدّر كالمملفوظ

من وجه العابد — ما شاهدت عيوناً أجمل فيها الحورُ من عيون الأطباء . . . و . . .
ففي هذه الصورة حُذِف مضاف واحد ؛ إذ الأصل : من إشراف وجه العابد — ومن
حور عيون الأطباء .

(٣) وإما : على صاحب ذلك المحل الذى يقوم به الفاعل ، ويحل فيه .
(أى : على شىء كلى له أجزاء متعددة ، منها المحل الذى يحل فيه الفاعل) كالوجه
فى المثال الأول ، والأطباء فى المثال الثانى . . . و . . . تقول ما رأيت رجلاً أكمل فى
وجهه الإشراف من العابد — ما شاهدت عيوناً أجمل فيها الحورُ من الأطباء . وفى
هذه الصورة حُذِف مضافان ؛ إذ الأصل ؛ من إشراف وجه العابد . . . — ومن
حور عيون الأطباء .

ويجوز حذف الضميرين معاً إذا حذف من الجملة كل ما يجىء بعد الفاعل
الظاهر ؛ فلا يذكر بعده شىء منها . وهذا بشرط أن يتقدم المفضل نفسه على
« أفعل » التفضيل ؛ فيستغنى « أفعل » بفاعله عما يكون بعده ؛ نحو : ما شىء
كالغزال أحسن به الحور^(١) . أو يتقدم محل المفضل على « أفعل » ؛ نحو :
ما شىء كعين الغزال أحسن بها الحور .

وربما دخلت « من » فى اللفظ على المفضل (لا المفضول) ، نحو : ما أحد
أحسن به الصبر من المتعلم .

وحبذا التخفيف من استعمال هذه الأساليب الأخيرة ، بل تركها قدر
الاستطاعة .

(١) ويقولون إن الأصل : ما شىء أحسن به الحور من حسن حور الغزال ، حذف المضاف
وهو : « حسن » ، وحل المضاف إليه : (حور) محله ، فصار الكلام : من حور الغزال . ولما كان
الحور منسوباً للغزال ، ومتصلاً به ملابساً له صح حذفه استغناء عنه بالمضاف إليه الذى سيجل محله أيضاً ؛
فصار الكلام : ما شىء أحسن به الحور من الغزال .

ثانياً : عمله النصب :

ينصب أفعل التفضيل المفعول لأجله ، والظرف ، والحال ^(١) ، . . . وبقية المنصوبات ؛ فتكون معمولة له ، إلا المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول معه . أما التمييز الذي هو فاعل في المعنى فيصح أن يكون منصوباً بأفعل التفضيل نحو : المتعلم أكثر إفادةً وأعظم نفعاً . فإن لم يكن فاعلاً في المعنى وكان « أفعل » التفضيل مضافاً صح أن ينصبه ، نحو : المتنبى أوفر الشعراء حكمةً (وقد سبق ضابط كل ^(٢)) .

* * *

ثالثاً : عمله الجر :

يعمل الجر في المفضول إذا كان مضافاً إليه ، نكرة كان أم معرفة . نحو : الجندى أسرع رجلٍ للدفاع عن وطنه — القائد أقدرُ الجنودِ على إدارة رحى الحرب ...

* * *

تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر :

١ — إذا كان أفعل التفضيل ^(٣) من مصدر فعل متعد بنفسه ، دال على الحب أو البغض أو ما بمعناهما . كانت تعديته باللام بشرط أن يكون مجرورها مفعولاً به في المعنى ^(٤) ، وما قبل : « أفعل » هو الفاعل المعنوي ؛ نحو : الشرق أحسبُ للدين من الغربي ، وأبغضُ للخروج على أحكامه . إذ التقدير : يحب الشرق الدين ، ويبغض الخروج على أحكامه .

وتجىء « إلى » بدل اللام إن كان المجرور هو الفاعل المعنوي وما قبل « أفعل »

(١) وقد ينصب حالين معاً ؛ (طبقاً للبيان السابق في رقم ١ من هامش ص ٤٠١) ولا مانع من وقوع الحال — هنا — جامدة غير مؤولة بالمشتق ، كما هو مدون بباب الحال ، ص ٢ — .

(٢) ج ٢ م ٨٨ باب التمييز .

(٣) التعجب والتفضيل سيان في أكثر ما يأتي . (راجع ص ٤٠٦) .

(٤) وذلك بإحلال فعل مناسب مكان أفعل التفضيل ، يكون بمعناه .

وقد سبق شرح هذا ، وما يجيء بعده في ج ٢ باب حروف الجر ، عند الكلام على معنى :

اللام وإلى . ص ٣٤٤ وما بعدها ، و ٣٤٧ م ٩٠) .

هو المفعول المعنوي ؛ نحو : المال أحب إلى الشحيح من مُتَع الحياة . والتقدير : يحب الشحيحُ المالَ أكثر من متع الحياة^(١)

ب - وإن كان فعله متعدياً بنفسه ، دالاً على : « علم » كانت تعديته بالباء ؛ نحو : صديقي أعلم بي ، وأنا أعرف به وأدري بأحواله . فإن كان دالا على معنى آخر كانت تعديته باللام ، نحو : الحرُّ أطلبُ للثأرِ وأدفعُ للإهانة ، إلا إن كان الفعل يتعدى بحرف جر معين فإن « أفعل » يتعدى به كذلك ، نحو : كان أبو بكر أزهد الناس في الدنيا ، وأبعدهم من التعلق بها : وأشفقهم على الرعية ، وأنحاهم عن الظلم ، وأذلم لنفسه في طاعة ربه . وقول الشاعر :

أَجْدَرُ الناسَ بحُبِّ صادقٍ باذِلُ المعروف من غير ثمنٍ

ومثل البيت الذي سبق لمناسبة أخرى^(٢) وهو :

لولا العقول لكان أدنى^(٣) ضيغمٍ أدنى^(٤) إلى شرف من الإنسان

وإن كان فعله متعدياً لاثنيين عُدِّي لأحدهما باللام ونصب الآخر مفعولاً به ؛ العامل محذوف يفسره المذكور ؛ (لأن « أفعل » التفضيل لا ينصب المفعول به كما سبق) .
نحو : فلان أكسى للفقراء الثياب . التقدير : أكسى للفقراء بكسوهم الثياب^(٥) .

(١) ومن هذا قول الشاعر :

وأحبُّ أقطار البلاد إلى الفتى أرض ينال بها كريم المطلب

(٢) في آخر ص ٤٠٤ . (٣) أقل . (٤) أقرب .

(٥) لم لا يكون منصوباً هنا « بأفعل » استثناء من عدم نصبه المفعول به مباشرة ، قياساً على الرأي الكوفي الذي سبق في ص ٣٦٦ في صيغة : أفعل « التي للتعجب ، وهي صيغة لازمة أيضاً . ونستريح من التقدير ؟

الحق أن كلا الإعرابين معيب ؛ إما لتعدية « أفعل » وهو لازم ، وإما لتقدير شيء محذوف . ولكن الأول أخف نوعاً ؛ لسرعة اتجاه الخاطر إلى العامل الظاهر ، وأنه صاحب العمل لا المقدر .

المسألة ١١٤ :

التوابع الأربعة الأصلية^(١).

١ - النعت . (ويسمى أيضاً : الصفة ، أو : الوصف)

(١) « التابع » الأصل هنا : لفظ متأخر دائماً ، يتقيد في نوع إعرابه ، بنوع الإعراب في لفظ معين متقدم عليه ، يسمى : « المتبوع » - كما سيأتى - بحيث لا يختلف اللاحق عن السابق في ذلك النوع . فإذا كان النوع الإعرابي في اللفظ المعين السابق ، هو : الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ، وجب أن يكون الثاني مسايراً له في هذا ؛ سواء أكان النوع الإعرابي في الأول لفظياً ، نحو : أقبل الأخ^٢ الوفي^٣ . أم : تقديرية ؛ نحو : أقبل الفتى الوفي^٤ ، أم محلياً ؛ نحو : أقبل سيبويه الوفي^٥ . فلفظ : « الوفي » متقيد بالرفع (في الأمثلة الثلاثة) بحالة لفظ خاص قبله . ونقول : أكبرت الأخ^٦ الوفي^٧ - أكبرت الفتى الوفي^٨ - أكبرت سيبويه الوفي^٩ بنصب : « الوفي » في الأمثلة الثلاثة ؛ مسايرة لذلك اللفظ الخاص . كما نقول قدرت في الآخر الوفي^{١٠} مروته - قدرت في الفتى الوفي^{١١} مروته - قدرت في سيبويه الوفي^{١٢} مروته . . . ، بجر : « الوفي » في الأمثلة الثلاثة أيضاً ؛ مجازاة لذلك اللفظ السابق .

وتقول : أفرح^{١٣} وأطرب^{١٤} برؤية الأوفياء ، ولن أفرح^{١٥} وأطرب^{١٦} برؤية الأعداء ، ولم أفرح^{١٧} وأطرب^{١٨} بسماع السوء ؛ فالفعل : « أطرب » ، قد رفع مرة ، ونصب أخرى ، وجزم ثالثة ؛ تبعاً لفعل سابق ، وتقيداً به . . .

وهكذا يتقيد اللاحق بالسابق في نوع الإعراب ، فيكونان معاً مرفوعين ، أو : منصوبين ، أو : مجرورين ، أو مجزومين . ثم هنا بعد ذلك يشتركان في الاسمية ، أو الفعلية ، أو الحرفية (كالتوكيد اللفظي للحرف) . وقد يختلفان أحياناً ، (كما في بعض حالات العطف وستجىء في ص ٦٤٢) . وما يجب الالتفات إليه أن التابع لا يتقيد بالمتبوع في : « البناء » ، ولا في ضده : « الإعراب » ولا يسايره فيهما ؛ ذلك لأن « البناء » ، أو : الإعراب لا ينتقل مطلقاً من المتبوع إلى التابع ؛ فلكل واحد من هذه الناحية استقلاله التام عن الآخر ، بحيث لا يحكم على أحدهما بأنه « مبنى أو : معرب » إلا لوجود سبب خاص به ؛ قائم بذاته يقضى بهذا أو بذاك ، دون نظر للآخر . وقد أسلفنا أن المتقدم يسمى : « المتبوع » ، والمتأخر يسمى : « التابع » . ولا بد من تأخره عن متبوعه دائماً .

والتوابع الأربعة الأصلية : « النعت » ، - (ويسمى أيضاً : « الوصف » ، أو : « الصفة » ، فعنى الكلمتين هنا غير معناهما السابق في « ب » ، من هامش ص ١٨٢ ، مراداً منه هناك : المشتق) - « والتوكيد » ، « والعطف بقسميه » ، و « البدل » . (وسيجىء هنا تفصيل الكلام على كل واحد منها في باب خاص) .

ويلاحظ أن كل تابع من هذه التوابع الأربعة الأصلية يختلف اختلافاً كلياً عن التابع العارض الذي سيجىء في ص ٤٦٩ . كما يختلف عن التابع العارض الذي سبق (في الجزء الأول م ١٦ ص ١٨١ رقم ٦ موضوع : « الاسم المعرب ، المعتل الآخر ») بإهمال حركة الحرف الأخير من الكلمة وجعلها بمثابة لحركة الحرف الذي يجىء بعده كقراءة من قرأ : الحمد لله رب العالمين ، بكسر الدال تبعاً لحركة اللام . =

= بعض أحكام التوابع :

إذا كان من الواجب اتفاق التابع والمتبوع في نوع الإعراب فن الواجب اختلافهما - حتماً - .
في سببه ؛ فسببه في المتبوع قد يكون الفاعلية ؛ أو : الابتدائية ؛ أو : الخبرية ؛ أو : المفعولية
أو : الجر بالإضافة ، أو : بالحرف ، أو : الحزم بالحرف . . . أو غير ذلك من الأسباب المؤدية
إلى الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الحزم ، أما في التابع فسببه واحد ، هو : « التبعية »
(لأنه نعت ، أو عطف ، أو توكيد ، أو بدل) ، ويتبين مما سبق أن التابع لا يجوز تقديمه على
المتبوع مطلقاً . لكن قد يجوز تقدم معمول التابع في بعض الحالات التي ستجىء في أبوابها ، بالرغم
من أن البصريين يمنعون تقدم هذا المعمول ، دون الكوفيين - كما سيجىء في ص ٤٣٦ - .

ومن أحكام التوابع : صحة القطع في ثلاثة منها ، هي : « النعت » - (إلا كلمة : كُـلٌّ - انظر
ص ٤٦٧ و ٥١٣ -) ، « وعطف البيان » ، وكذا : « البدل » (على الوجه الموضح في « هـ » من
ص ٦٧٧) . والصحيح أن القطع يدخل كذلك « عطف النسق » ؛ طبقاً للرأى الآتي في رقم ١٠ من
ص ٦٦١ ، هذا ، وفي ص ٤٨٦ وهامشها إيضاح القطع ، وبيان المراد منه .

ومن أحكامها أيضاً : أنها إذا اجتمعت ، أو اجتمع عدد منها ، وجب مراعاة الوجه الأفضل في
ترتيبها ؛ وذلك بتقديم النعت ، يليه عطف البيان ، فالتوكيد ، فالبدل ، فعطف النسق ؛ كما في البيت التالي :

قَدَّمَ النعت ، فالبيان ، فأكد ثم أبدل ، واختم بعطف الحروف

ومن أحكامها أيضاً : ما نصوا عليه من أن التابع لا يفصل بين الموصول وصلته - طبقاً لما تقدم في
ج ١ م ٢٧ ص ٣٥١ - وأنه يصح الفصل بين التابع والمتبوع بفواصل غير أجنبي مخض ؛ كمعمول الوصف
في قوله تعالى : (ذلك حشرٌ - علينا - يسيرٌ) ومعمول الموصوف في نحو : تعجبنى معاودتك ضعيفاً
الكبيرة . وعامله ؛ نحو : المريض أكرمت الحريح . ومفسر عامله ؛ كقوله تعالى : (إن امرؤ هلك
ليس له ولد ...) والتقدير : إن هلك امرؤ هلك ، ومعمول عامل الموصوف ؛ كقوله تعالى : (سبحان
الله عما يصفون عالم الغيب) ، والمبتدأ الذي يشتمل خبره على الموصوف ؛ كقوله تعالى : (أفى الله شك فاطر
السموات والأرض) ، والخبر ؛ نحو : الصانع ناجح الخالص . والقسم ؛ نحو : الولد - والله - البار
محبوب ، وجواب القسم ؛ كقوله تعالى : (بلى ، وربى لآتية نذكركم ، عالم الغيب والشهادة) ، والاعتراض
كقوله تعالى : (وإنه لقسمٌ - لو تعلمون عظيمٌ) والاستثناء ؛ نحو : ما عرفت أحداً إلا الوالدين كامل
الشفقة . والمضاف إليه ؛ نحو : أبو بكر الصديق أول الخلفاء (ويلاحظ أن المنعوت المضاف - ومنه
« الكنية » - له حكم خاص لفظي ومعنوي ، يجىء في ص ٤٤٤) .

ولا يجوز فصل المنعوت المبهم - كاسم الإشارة ونحوه - من نعمته الذي لا يستغنى عنه ؛ فلا يقال : أكرمت
هذا عليا النابغ . والأصل : أكرمت هذا النابغ عليا ، ومثله : الشَّعْرُ رَئى العَبُور . . . ؛ فلا يصح
الفصل بين « العبور » ومنعوتها . واسم الموصول - وهو من الأسماء المهمة - لا يصح الفصل بالنعت
بينه وبين صلته ، (كما سبق هنا وفي باب : « الموصول » ، ج ١ م ٢٧) فيصح : أبصرت الذي في
الحديقة المسرور ، ولا يصح : أبصرت الذي المسرور في الحديقة .

= وكذلك لا يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه إذا كان المعطوف متمماً للمعطوف عليه النعت ، ولا يستغنى المنعوت عنهما معاً ، (أى : عن النعت ومعها ما يكمله) ؛ ففى مثل : إن امرأ يتعلم ولا يعمل بعمله خاسر . . . لا يصح أن يقال : إن امرأ يتعلم خاسر ولا يعمل بعمله ، لأن المعطوف والمعطوف عليه هما جزءان لنعت واحد فى المعنى .

وكذلك لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بتابع مطلقاً ؛ نعتاً أو غير نعت - (طبقاً لما سبق فى رقم ٥ من ص ٢١٦) - وكذلك لا يجوز الفصل بين النعت ومنعوته إذا كان النعت له معنى ، ويلزم التبعية فى الأغلب ، فلا يستقل بنفسه فى الاستعمال بغير منعوته : مثل كلمة : « يَتَقَّقُ » فى مثل : « هذا الورق أبيض يَتَقَّقُ » أى : خالص البياض ، وكذا غيره مما يلزم التبعية . . . ، وليس من اللازم فى التابع ولا فى المتبوع أن يكون لفظاً مفرداً ؛ فقد يكون مفرداً ؛ وقد يكون جملة ، أو شبه جملة ، على حسب التقييد والتفصيل الموضح فى أبواب التوابع الأربعة .

ويصح الفصل بين النعت ومنعوته بكلمة : « كان » الزائدة بلفظ الماضى ؛ مثل : سميت لزيارة صديقٍ كان مريضاً - كما سبق فى باب كان ، ج ١ - . ومن أمثلة الفصل بين التوكيد والمؤكد (بفتح الكاف المشددة) قوله تعالى : (. . . ولا يحزننَّ وَيَرْضَيْنَّ بما آتيتهنَّ كلهنَّ) ، فكلمة : « كل » مرفوعة ؛ لأنها توكيد لنون النسوة (الفاعل) وليست توكيداً للضمير المنصوب المتصل بالفعل : « آتيت » والصحيح عدم جواز الفصل بين التوكيد والمؤكد إذا كان لفظ التوكيد هو كلمة : « كل » التى تليها كلمة : « أجمع » لتقويتها فى التوكيد ، وما يقع بعد « أجمع » من ألفاظ التوكيد الملحقة التى تساق لتقوية التأكيد - وستجىء فى ص ٥١٧ - .

كذلك يصح الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بكلمة : « كان » الزائدة بلفظ الماضى ، مثل : الصديق الحق مخلص فى الشدة كان والرخاء . ويصح الفصل بينهما بالنداء ؛ كما فى قوله تعالى : « (وإذ يرفع إبراهيمُ القواعدَ من البيتِ وإسماعيلُ . رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ؛ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » - رَبَّنَا - واجعلنا مسلمينَ لك ، ومن ذريتنا أمةً مسلمةً لك ، وأرنا مناسِكَتنا ، وتُبْ علينا ؛ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ - رَبَّنَا - وابعثْ فيهم رسولا منهم . . . ») والأصل من غير الفصل بالنداء : (إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ، واجعلنا مسلمينَ لك . . .) - (إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ، وابعثْ فيهم رسولا منهم) فجاء النداء - وهو « ربنا » - وفصل بين المتعاطفين مرتين فى آخر الآيات . ومن أمثلة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ . . .) بنصب كلمة : « أرجل » ؛ عطفاً على : « وجوه » .

وهناك حالتان يجب فيهما - طبقاً للأرجح - الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، ستذكران فى ص ٦٣١ وما بعدها (من باب العطف) ومعهما حالتان أخريان يستحسن فيهما الفصل . وأن ما عدا الحالات السالفة يجوز فيه الفصل بشرط ألا يكون الفاصل طويلاً - وفى ص ٦٣١ البيان - .

ومن أمثلة الفصل بين البدل والمبدل منه قوله تعالى : (قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ، نِصْفَهُ . . .) . وقد أشرنا - فى ص ٤٣٥ - إلى أن البصريين لا يجيزون أن يتقدم معمول التابع على المتبوع ، وخالفهم الكوفيون ؛ فيجيزون أن يقال : حضر طعامك رجل يأكل ؛ بنصب كلمة : « طعام » المعمولة =

تعريفه :

تابع يكمل متبوعه^(١) ، أو سبب^(٢) المتبوع ، بمعنى جديد يناسب السياق ، ويحقق الغرض . وأشهر الأغراض الأساسية التي يفيدها النعت ما يأتي^(٣) .

(١) الإيضاح^(٤) إن كان المتبوع معرفة ، كقول شوقي في الرسول عليه السلام :

= لفعل : « يا كل » وقد وافقهم الزمخشري في قوله تعالى : (وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً) فجعل الجار ومجروره متعلقين بكلمة « بليغاً » . وهذا رأى حسن ، لما فيه من تيسير .

من كل ما تقدم يتضح جواز الفصل بين التابع ومتبوعه بغير الأجنبي المحض . أما الأجنبي المحض فلا يصح الفصل به ؛ ففي مثل : مررت برجل عاقل على فرس أبلق ... لا يصح أن يقال : مررت برجل على فرس عاقل أبلق . . . وهكذا :

والصحيح أن الدامل في التابع هو العامل في المتبوع ، ولا تختلف التوابع في هذا ويتحتم أن يكون المتبوع اسماً إذا كان التابع نعتاً ، أو توكيداً معنوياً ، أو عطف بيان . أما إن كان التابع توكيداً لفظياً ، أو عطف نسق ، أو بدلا ، فقد يكون المتبوع اسماً أو غير اسم . وكل ما تقدم إنما هو خاص بالتابع والمتبوع من ناحيتهما اللفظية . أما حكمهما من ناحيتهما المعنوية فقد يتفقان تماماً في معناهما ؛ كبديل الكل من الكل ، وقد يختلفان تماماً ، كما في حالة العطف بالحرف : « لا » وقد يتفقان مع تفاوت كبير ؛ كالنعت الذي للتوضيح . . . وفيما سبق يقول ابن مالك :

يَتَّبَعُ فِي الإِعْرَابِ الْأَسْمَاءُ الْأَوَّلُ نَعْتُ ، وَتَوَكِيدٌ ، وَعَطْفٌ ، وَبَدَلٌ

يريد : أن هذه الأربعة تتبع في إعرابها الأسماء الأول ، أي : الأسماء التي سبقتها وتقدمت عليها ، وهي الأسماء المتبوعة . واقتصر على الأسماء دون غيرها لأن هذه هي الأكثر .

والتوابع الأربعة فضلات يصح الاستغناء عنها ؛ إذ ليس واحد منها يؤدي في جملته معنى أساسياً فتوقف عليه فائدتها الأصلية ، إلا النعت ؛ فإنه قد يتم - أحياناً - الفائدة الأساسية على الوجه الذي سيجيء في ص ٤٤٠ .

ونكرر ما سبقت الإشارة إليه (في آخر هامش ص ٤٣٤ وتفصيله في ص ٤٦٩) وهو أن كل تابع من هذه التوابع الأربعة مغاير كل المغايرة لنوع التابع الآتي في ص ٤٦٩ .

(١) لا بد في المتبوع هنا - وهو المنعوت - أن يكون اسماً ، كما أشرنا . وقد يكون هذا الاسم مضافاً ؛ كالكنية ولها حكمها الخاص الذي يجيء بيانه في ص ٤٤٤ .

(٢) السبب هو : الاسم الظاهر المتأخر عن النعت ، المشتمل على ضمير يعود على المتبوع المتقدم ، ويدل على ارتباطه به بنوع من الارتباط ؛ كالبنوة ، أو الأخوة ، أو الصداقة (انظر ص ٤٥٢) .

(٣) وما عداها من الأغراض الأخرى - كالتفصيل ، والإبهام . . . قليل لا أهمية له ؛ بل إنه داخل فيما سيأتي .

(٤) الإيضاح : إزالة الاشتراك اللفظي الذي يكون في المعرفة ، ورفع الاحتمال الذي يتجه إلى مدلولها ومعناها ؛ فكلمة مثل : « أحمد أو محمود » أو : غيرهما من المعارف . . . قد يشترك في

أَشْرَقَ النُّورُ فِي الْعَوَالِمِ لَمَّا بَشَّرَتْهَا بِأَحْمَدَ الْأَنْبَاءِ
الْيَتِيمِ، الْأُمِّيِّ، وَالْبَشَرِ الْمَوْحِي إِلَى الْعُلُومِ وَالْأَسْمَاءِ
 أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ، آيَتُهُ النَّظَرُ قُ مَبِينًا، وَقَوْمُهُ الْفَصَحَاءُ
 وَنَحْوُ: فَتَحَ مَصْرَ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ، الصَّائِبُ رَأْيُهُ، الْمُحْكَمُ تَدْبِيرُهُ....
 فَالْكَلِمَاتُ الَّتِي تَحْتَهَا خَطٌ (فِي مَا سَبَقَ) نَعُوتٌ تَوْضِيحٌ مَنْعُوتُهَا الْمَعْرِفَةُ.

(٢) التَّخْصِصُ ^(١) إِنْ كَانَ الْمَتَّبِعُ نَكْرَةً؛ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
بُنَى، إِنْ الْبِرِّ شَيْءٌ هَيِّنٌ وَجْهٌ طَلِيقٌ، وَكَلَامٌ لَيِّنٌ
 وَنَحْوُ: كَمَ مِنْ كَلِمَةٍ خَفِيفٍ وَزَنْهَا، أَوْدَتْ بِجَمَاعَةٍ وَفِيرٍ عَدَدُهَا !! .

= التَّسْمِيَةُ بِهَا أَكْثَرُ مِنْ شَخْصٍ، فَهِيَ - مَعَ أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ تَدُلُّ عَلَى مُعَيَّنٍ - قَدْ تَحْمِلُ أحياناً ذَوْعاً مِنَ الْإِبْهَامِ،
 أَوْ الْإِجْمَالِ، يَحْتَاجُ إِلَى مَزِيدٍ بَيَانٍ وَإِضْاحٍ؛ فَيَجِيءُ النَّعْتُ لِتَحْقِيقِ هَذَا الْغَرَضِ؛ فَنَقُولُ: أَحْمَدُ الْعَالَمِ
 مُحْتَرَمٌ، وَمُحَمَّدُ الْمُحْسَنِ مُحَبَّبٌ.

مِلَاحَظَةُ هَامَةٌ: النَّعْتُ إِنَّمَا يَوْضَحُ مَتَّبِعَهُ - وَيَخْصِمُهُ كَذَلِكَ - بِأُمُورٍ عَرْضِيَّةٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا مَعْنَى النَّعْتُ،
 وَتَكُونُ مِمَّا يَطْرَأُ عَلَى الذَّاتِ، كَالْعِلْمِ، وَالْفَهْمِ، وَالذِّكَاةِ... أَمَّا تَوْضِيحُ الذَّاتِ نَفْسَهَا بِلَفْظٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا
 وَتَكُونُ هِيَ الْمُرَادَةُ مِنْهُ مَبَاشَرَةً، لَا أَنَّ الْمُرَادَ أَمْرَ عَرْضِيٍّ يَطْرَأُ عَلَيْهَا - فَمِنْ اخْتِصَاصِ عَطْفِ الْبَيَانِ، وَالتَّوْكِيدِ
 اللفظي، وكذا التَّوْكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ، فَإِنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ التَّوَابِعِ الثَّلَاثَةِ هُوَ عَيْنُ الْأَوَّلِ «الْمَتَّبِعِ»
 - كَمَا سَيَجِيءُ فِي أَبْوَابِهَا ص ٥٢٥ و ٥٣٨ و ٥٤٢ و ٥٥١ و ٥٥٣ - أَمَّا التَّوْكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ بِلَفْظٍ:
 «كُلٌّ» أَوْ: «جَمِيعٌ» أَوْ: «عَامَةٌ» فَإِنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ هُوَ: «إِفَادَةُ الشُّمُولِ»، وَلَيْسَ الدَّلَالَةُ عَلَى الذَّاتِ
 نَفْسَهَا - وَالْبَيَانُ فِي ص ٥٠٩ -.

- رَاجِعِ الصَّبَانَ أَوَّلَ بَابِ النَّعْتُ -

(١) مَدْلُولُ النِّكَرَةِ (كَرَجُلٍ، وَشَجَرَةٍ، وَكوكب...) يَشْمَلُ أَفْرَاداً كَثِيرَةً قَدْ يَصْعَبُ حَصْرُهَا؛
 فَإِذَا وَصِفَتْ أَمَكْنَ تَقْلِيلُ أَفْرَادِهَا، وَتَضْيِيقُ عَدَدِ مَا تَشْمَلُ عَلَيْهِ تَضْيِيقاً نَسْبِيّاً، (أَيُّ: بِالنِّسْبَةِ لِحَالِهَا
 قَبْلَ النَّعْتُ)؛ فَكَلِمَةُ: رَجُلٌ، تَشْمَلُ مَا لَا يَعْدُ مِنَ الرِّجَالِ، عَالَمُهُمْ، وَجَاهِلُهُمْ، غَنِيَهُمْ،
 وَفَقِيرُهُمْ، صَحِيحُهُمْ وَمَرِيضُهُمْ... وَ... لَكِنْ إِذَا قُلْنَا هَذَا رَجُلٌ عَالَمٌ، تَخْصَصَتِ الْكَلِمَةُ
 بِذَوْعٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الرِّجَالِ دُونَ غَيْرِهِ، بَعْدَ أَنْ كَانَتْ تَشْمَلُهُ، وَتَشْمَلُ أَنْوَاعاً كَثِيرَةً مَعَهُ. (رَاجِعِ ص ٢٣)
 وَالنَّعْتُ يَخْصَصُ مَتَّبِعَهُ - كَمَا يَوْضَحُهُ - بِأُمُورٍ عَرْضِيَّةٍ مِمَّا يَطْرَأُ عَلَى الذَّاتِ، طَبَقاً لِلْمِلَاحَظَةِ السَّابِقَةِ فِي
 آخِرِ رَقْمٍ ٤ مِنْ هَامِشِ الصَّفْحَةِ السَّالِفَةِ.

(٣) مجرد المدح^(١) ؛ كقولهم : من أراد من الملوك والولاة ، أن يسعد أمته ، ويقتوى دولته — فليسلك مسالك الخليفة العادل عمر بن الخطاب .

ونحو : رضى الله عن هذا الخليفة الشامل عدله ، الرحيم قلبه . . .

(٤) مجرد الذم^(١) ؛ كقولهم : من أراد من الولاة أن يملأ النفوس حنقاً ، والقلوب بغضاً — فليسنهج نهج والى الأمويين الحمججاج بن يوسف ، الطاغية .

ونحو : كان الحمججاج والى القاسى قلبه ، الطائش سيفه ، الجامح هواه . . .

(٥) الترحم^(٢) ؛ نحو : ما ذنب البائس الجريح قلبه يقسو عليه الزنيم^(٣) ، والطائر المهيض^(٤) جناحه يعذبه الشرير ؟ . . .

(٦) التوكيد ؛ نحو : كان خالد بن الوليد يضرب خصمه الضربة^(٥) الواحدة^(٥) فتقضى عليه .

ونحو : أعجبت بخالد الواحدة^(٥) ضربته ، الفريدة^(٦) طعنته^(٧) . . .

(١ و ١) يتجرد النعت للمدح الخالص أو الذم الخالص ، حين يكون معناه اللغوى أو المراد الأصل منه غير مقصود ، وتقوم القرينة الدالة على أن المقصود أمر آخر ؛ هو : المدح أو الذم ؛ فشهرة عمر بالعدل ، والحمججاج بالطغيان ؛ شهرة لا تكاد تخفى على أحد ، جعلت القصد من كلمتى : « العادل » و « الطاغية » فى المثالين ، إنما هو أمر آخر غير معناهما اللغوى الأصيل ؛ ذلك الأمر هو : المدح فى الأول ، والذم فى الثانى ، ولولا هذا لكان مشتتلا على لفظ لا يفيد معنى جديداً ، وهذا معيب بلاغة .

(٢) إظهار الرحمة والحنان لغيرك .

(٣) اللئيم المعروف ببلوئه وشره .

(٤) المكسور .

(٥ و ٥ و ٥) إنما كان النعت فى هذا المثال — وأشباهه — للتوكيد ، لأن صيغة « فَعْلَةٌ » التى فيه تدل على المرة الواحدة من غير حاجة إلى كلمة أخرى . فإذا جاء بعدها كلمة : « الواحدة » لم تفد معنى جديداً ، وإنما تؤكد المعنى القائم . ومثلها كلمة : الفريدة ؛ لأنها بمعنى : المنفردة ، أى : الواحدة . وكذلك ما أشبهها من الكلمات الأخرى .

ومن أمثلة النعت الدال على التوكيد قولهم : أمس الدابر لا يعود ، وغداً القادم لن يتوقف . « فالدابر » و « القادم » نعتان للتوكيد ؛ لأن « أمس » لا بد أن يكون دابراً ، (أى : منقضيّاً) ، والغدا لا بد أن يكون قادماً . . .

(٦) الوحيدة .

(٧) وفى تعريف النعت بنوعيه يقول ابن مالك :

(٧) وقد يتم النعتُ الفائدةَ الأساسية بالاشتراك مع الخبر . مع أن الأصل في الخبر^(١) أن يتم هذه الفائدة وحده . لكنه في بعض الأحيان لا يتمها إلا بمساعدة لفظ آخر كالنعت ؛ كقوله تعالى يخاطب المعارضين : (بل أنتم قوم عادون . . .) ، أى : ظالمون . وقوله تعالى : (بل أنتم قوم تجهلون . . .)^(٢) وقول الشاعر :

ونحن أناسٌ لا توستطَ عندنا لنا الصدر دون العالمين أو القبر

وقول الآخر :

ونحن أناسٌ نحبّ الحديث ونكره ما يوجب المأثما

إذ لا تتحقق الفائدة بأن يقال : أنتم قوم — نحن أناس . . . ؛ لأن هذا معلوم

= فالنعتُ تابعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ ، أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ

(بوسمه : أى : بزيادة سمة عليه ، وهى الزيادة المعنوية الناشئة من النعت ، والمنصبة على المنعوت . « اعتلق » : بمعنى اتصل به بعلاقة ، والذي يتصل بالنعت بعلاقة هو : سببيه . فالمراد : أن النعت تابع يتم المنعوت الذى سبقه ، أو : يتم ما اتصل بالمنعوت .

(١) سواء أكان خبر مبتدأ أم خبر ناسخ .

(٢) إيضاح هذا فى باب المبتدأ والخبر (ج ١ ص ٣١٩ م ٣٢) . وقلنا هناك لا فرق فى الحكم بين خبر المبتدأ ؛ كالأمثلة المذكورة ، وخبر الناسخ كقول الشاعر :

ولا خير فى رأىٍ بغير رويّة ولا خير فى رأىٍ تعاب به غدا

إذ لا فائدة من قولنا : لا خير فى رأى . . . بل لا يصح أن يقال هذا إلا مع التكملة ، وهى هنا النعت ؛ (وهو : شبه الجملة فى الشطر الأول ، والجملة الفعلية فى الشطر الثانى) .

ومن شبه الجملة الواقع خبراً مفتقراً إلى النعت بعده ليتم به المعنى الأساسى قوله تعالى : (فويل للمُصلّين ؛ الذين هم عن صلاتهم ساهون ، الذين هم يَـرْآءُونَ ، ويمنعون الماعون . . .) فلا يمكن أن يصح المعنى الأساسى هنا بغير النعت وما يتصل به .

بداهة من القرائن العامة المحيطة بالمتكلم^(١)

تقسيم النعت ، وحكم كل قسم :

(١) ينقسم النعت باعتبار معناه إلى : نعت حقيقى ، وإلى نعت سببى^(٢) .

١ - فالحقيقى هو : ما يدل على معنى فى نفس منعوته الأصيلى^(٣) ، أو فيما هو بمنزلة وحكمه المعنوى .

وعلامته : أن يشتمل على ضمير مستتر - أصالة ، أو تحويلاً - يعود على ذلك المنعوت .

ولبيان هذا نسوق الأمثلة التالية :

يقول بعض الشعراء فى وصف نوع من حكم الملوك إنه :

نَكَدٌ خَالِدٌ ، وَبُؤْسٌ مُقِيمٌ شَقَاءٌ يَجِدُّ مِنْهُ شَقَاءٌ

فكلمة : « خالد » نعت حقيقى ، منعوته الأصيلى هو : « نَكَدٌ » . وهذا النعت يؤدى معناه فى نفس منعوته الأصيلى مباشرة ، ويشتمل على ضمير مستتر يعود إليه .

وكلمة : « مقيم » نعت حقيقى ، ومنعوته الأصيلى هو : بُؤْسٌ « وهذا النعت يؤدى معناه فى نفس منعوته الأصيلى مباشرة ، ويشتمل على ضمير مستتر يعود إليه

(١) ومثل كلمة : « خُلْبَاءٌ » فى قول الشاعر :

لَا يَكُنْ وَعْدُكَ بَرْقًا خُلْبَاءٌ إِنْ خَيْرَ الْقَوْلِ مَا الْفَعْلُ مَعَهُ

والبرق الخلب : الذى لا مطر معه . ومثل جملتى : « يفاد ، ويصان » فى قول الشاعر :

لَيْسَ الْغَنَى مَالًا يَفَادُ وَيُقْتَنَى إِنْ الْغَنَى خُلُقٌ يَصَانُ عَنِ الدَّنَسِ

(٢) تفصيل الكلام على السببى فى ص ٤٥٢ - وسيجىء فى الزيادة ص ٤٥٦ تقسيم معنوى آخر .

(٣) المراد بنفس المنعوت ما ليس سببياً له . ويلاحظ ما سبق (فى رقم ١ من هامش ص ٤٣٨) من أن النعت لا يتعرض للذات فى صميمها ، وكيانها الأساسى ، وإنما يختص بالأمور العرضية التى تطرأ عليها .

وتقول : استمعت إلى خطيب فصيح اللسان ، عذب البيان ، قوى الحجة .
أو : استمعت إلى خطيب فصيح لساناً ، عذب بياناً ، قوى حجةً .

فكلمة : « فصيح » نعت حقيقي ، والمنعوت هو : خطيب ، وليس منعوتاً أصلياً ؛ ولكنه بمنزلة الأصلي وفي حكمه ، لأن الجملة كانت في أساسها الأول : استمعت إلى خطيب فصيح لسانه ^(١) فالفصيح هو اللسان لا الخطيب . لكن جرى على الجملة تغيير اقتضى أن يترك الضمير البارز مكانه ، وينتقل إلى النعت ، ويستتر فيه ، ويصير مسنداً إليه ^(٢) ، فاعلاً ، ويعرب الاسم الظاهر بعد النعت مضافاً إليه مجروراً ، ويصح أن يعرب تمييزاً منصوباً ، إن كان نكرة . أو منصوباً على التشبيه بالمفعول به إن كان نكرة أو معرفة . وصارت كلمة : « فصيح » - وهي النعت - مشتملة على ضمير مستتر محوّل ^(٣) ، إليها من مكان آخر ، وبسبب انتقال هذا الضمير إلى مكانه الجديد صار النعت يدل على معنى في المنعوت بعد أن كان يدل على معنى في شيء آخر له صلة بالمنعوت . فالمنعوت في الحالة الجديدة صار منعوتاً بعد تحويل وإسناد جديدين ، حين تَمَّ اتجه المعنى إليه ، مع أنه ليس المقصود في الحقيقة بالنعت . لكن الصلة بين هذا النعت والاسم الظاهر بعده قوية ، ومن أجلها كان النعت بمنزلة الاسم الظاهر ، وفي حكمه المعنوي . ومثل هذا يقال : في عذب البيان ، وقوى الحجة

* * *

(١) لأن الأصل أن ترفع الصفة المشبهة فاعلها . . . فهي محتاجة إليه كالفعل أشد من احتياجها إلى غيره .

(٢) مجازاً ؛ وذلك للسبب الذي تكرر إيضاحه في إضافة اسم الفاعل لفاعله (ص ٢٤٢ و ٢٦٧ و ٢٩٢ وفي إضافة اسم المفعول ص ٢٧٥ و ٢٨٠ والصفة المشبهة ص ٣١٢) ومن ثم كانت تسمية النعت في هذه الحالة نعتاً حقيقياً هي تسمية « مجازية » للسبب الذي شرحناه في الأبواب المذكورة ، وهو جريانه على غير من هو له ؛ إذ حول فيه الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف ، وصار الظاهر مجروراً بالإضافة . ويجوز نصبه تمييزاً إن كان نكرة . كما يجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان نكرة أو معرفة . أما النعت الحقيقي الأصلي فيجرب في الضمير على الموصوف الذي هو له مباشرة ، فليس فيه رائحة مجاز ، أي : أن النعت يرفعه أصالة . أما في الأخرى فيرفعه بعد التحويل . (٣) أي : منقول . . .

حكم النعت الحقيقي :

الأغلب مطابقتها للمنعوت^(١) وجوباً في : التذكير والتأنيث ، وفي التعريف والتنكير ، وفي الإفراد وفروعه ، وفي حركات الإعراب الثلاث . نحو : هذا خطيبٌ فصيحٌ — هذان خطيبان فصيحان — هؤلاء خطباء فصحاء — هذه خطيبة فصيحة — هاتان خطيبتان فصيحتان . . . هؤلاء خطيبات فصيحات . . . وكذا الباقي .

وبناء على هذا الأغلب لا بد أن يطابق النعت الحقيقي منعوته في أربعة^(٢) أمور تجتمع فيه من العشرة السالفة^(٣) ، وأن يكون رافعاً ضمير الموصوف ، أصالة أو تحويلاً . بالطريقة التي شرحناها

(١) إلا في المسائل الآتية في الزيادة والتفصيل . (ب - ص ٤٤٤ و ج - ص ٤٤٥) .

(٢) واحد من حركات الإعراب الثلاث ، وواحد من التعريف والتنكير ، وواحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الإفراد وفروعه .

(٣) ما عدا المسائل الآتية في « ب » و « ج » من الزيادة والتفصيل .

زيادة وتفصيل :

١ - قد يكون المنعوت كُنية . وقد أوضحنا - فيما تقدم^(١) - أن تركيبها إضافي ولكنها معدودة من قسم العلم الذي معناه إفرادي ؛ فكل واحد من جزأها لا يدل بمفرده على معنى يتصل بالعلمية . فإذا وقع بعدها تابع - كالنعت في قولنا : جاء أبو علي الشجاع - فإن النعت وهو هنا كلمة : « الشجاع » يعتبر في المعنى نعتاً للاثنين معاً ؛ (أى : للمضاف والمضاف إليه) . ولا يصح أن يكون نعتاً لأحدهما دون الثاني ، وإلا فسد المعنى . لكنه يتبع في الإعراب المضاف وحده ؛ فلفظه تابع في حركة إعرابه للمضاف ، وأما معناه فواقع على المضاف والمضاف إليه^(٢) معاً . وهذا الحكم يسرى على النعت بنوعيه ؛ الحقيقي والسببي - وستجىء له إشارة في السببي . في رقم ٢ من هامش ص ٤٥٢ .

وكذلك يسرى على العطف ؛ (طبقاً لما سيجىء في بابه ، رقم ٩ من ص ٦٦١) .

وعلى التوكيد (كما في ب ص ٥٠٧) .

وعلى البدل (كما في رقم ٣ من هامش ص ٦٦٦) . .

ب - هناك منعوتات معارف تقتضي أن يكون نعتها معرفة أيضاً ، ولكن من نوع معين من المعارف لا يصلح لها غيره ، مثل كلمة : « أى ، وأية » عند ندائهما ؛ فإنهما يتعرفان بالنداء ، ولا يوصفان إلا باسم معرف « بأل » أو باسم موصول ، أو باسم إشارة مجرد من كاف الخطاب ؛ نحو : يأيتها الوفي ما أنبلك - يأيتها التي أحسنت ... - يأيتها الوفي ... ومثل اسم الإشارة ، فإنه لا يوصف مطلقاً - منادى وغير منادى - إلا بمعرفة ، مبدوءة « بأل » ؛ نحو : يا هذا الناقد تلطف .

- وسيجىء تفصيل الحكم في باب النداء ج ٤ ص ٣٦ و ٣٧ م ١٣١^(٢) -

(١ و ١) انظر الكلام على الكنية ونعتها - ج ١ م ٢٣ ص ٢٧٧ باب : « العلم » . وقد سلف

هنا في « ج » من ص ١٦٧ حكم النعت بعد المركب الإضافي ، ومنه العلم الكنية .

(٢) بهذه المناسبة نثقل بعض ما جاء في الموضع المذكور خاصاً بكلمة : « أى وأية » عند ندائهما

من وجوب إفرادهما ؛ سواء أكانت صفتها مفردة أم غير مفردة ؛ نحو : يأيتها الناصح اعمل بنصحتك أولاً - يأيتها المتنافسان ترفعاً عن الحق - يأيتها الطلاب أنتم ذخيرة البلاد و

.....
.....

ح - يستثنى من المطابقة الحتمية أمور :

منها : بعض ألفاظ مسموعة^(١) لا مطابقة فيها في الجمع ؛ فالنعت جمع ، والمنعوت مفرد ؛ منها قولهم : هذا ثوبٌ أخلاقٌ - وبرمةٌ أعشارٌ - ونطفةٌ أمشاجٌ^(٢) ... و ...
ومنها : الألفاظ التي تلزم - في الأغلب - صيغة واحدة في التذكير والتأنيث ،

= « أما من جهة التأنيث والتذكير فالأفضل الذي يحسن الاختصار عليه عند النداء - وإن كان ليس بواجب - هو أن تماثل كل منهما صفتها . فثال التذكير ما سبق . ومثال التأنيث : يأيها الفتاة أنت عنوان الأسرة - يأيها الفتاتان أنما عنوان الأسرة - يأيها الفتيات أنتن عنوان الأسرة . ويجوز في «أى» عدم المماثلة لنعتها المؤنث ؛ فيصح أن تستعمل معه ومع نعتها المذكور بصورة واحدة خالية من قاء التأنيث ، ولا يصح هذا في «أية» المختومة بالتاء ؛ فلا بد من تأنيث صفتها المؤنثة .

« ولا بد من وصف «أى وأية» عند نداءهما ، إما باسم تابع في ضبطه لحركتها اللفظية الظاهرة وحدها ، - (ويجوز بعض النحاة النصب مراعاة للمحل . ورأيه مردود) - معرف «بأل» الجنسية في أصلها ، وتقصير بعد النداء للعهد الحضورى . وإما باسم موصول مبدوء بـ «أل» . وإما باسم إشارة مجرد من كاف الخطاب . ويتعتمد في الرأي الأشهر والأولى أن يكون اسم الموصول واسم الإشارة تابعين في حركتهما لحركة المنادى الشكلية الظاهرة ، (أو المحلية ؛ طبقاً للرأى السالف المردود) ؛ فيكون كل منهما في محل رفع فقط ؛ تبعاً لصورة المنعوت المنادى ؛ نحو : يأيها العالمُ الخفاقُ تحيةٌ ، ويأيها الراية العزيزة سلمتِ على الأيام ، أو : يأيها الذي يخفق فوق الرموس تحية ، ويأيها التي ترفرفين سلمت . . . ونحو :

أيها ذا الشاكي وما بك دائم كن جميلاً تر الوجود جميلاً

« فإن كانت : «أل» غير جنسية ؛ بأن كانت زائدة في أصلها ولكنها صارت بعد النداء للعهد ، أو للمعنى الأصل ، أو للقلبية ، أو ... ، لم يصح النعت بما دخلت عليه ، فلا يقال : يأيها السيف ، ولا يأيها الحرب . . . لرجلين اسمهما سيف ، وحرب . ولا : يأيها المحمدان . . . أو المحمدون . . . وكذلك لا يقال : يأيها ذاك العالم ؛ لاشتغال الإشارة على كاف الخطاب ؛ إذ لا يصح اشتغال الجملة الواحدة - في غير الندبة - على خطابين لشخصين مختلفين (طبقاً لما في ح ٤ رقم ٦ من هامش ص ٣١ عند الكلام على القسم الرابع : « المضاف ») .

« وإذا وصفت «أى وأية» باسم الإشارة السالف فالأغلب وصفه أيضاً باسم مقرون «بأل» كالبيت المتقدم . . . » ١ هـ ، المنقول الموجز . (١) أى : مقصورة على السماع ؛ فلا يزداد عليها .

(٢) الأخلاق : جمع خَلَقَ ، وهو : البالي . والأعشار جمع : عَشِير - بضم فسكون - والأمشاج ، جمع : مشيج ، أو : مشجج - بفتح الأول والثاني - . . . ، وهو المختلط .

كصيغة : « فَعُول » بمعنى : « فاعل » ؛ مثل صَبُور ؛ بمعنى : صابر : فهذه الصيغة - في الأغلب - لا تلحقها علامة تأنيث ، وإنما تلازم التذكير ؛ إفراداً ، وتثنية ، وجمعاً - بالشروط والتفصيلات الآتية في باب « التأنيث »^(١) - تقول : هذا رجل صبور - هذه فتاة صبور - هذان رجلان صبوران - هاتان فتاتان صبوران ، هؤلاء رجال صَبْرٌ - وفتيات صَبْرٌ .

ومن تلك الألفاظ : المصادر التي تقع نعتاً ، ويغلب عليها الإفراد والتذكير ؛ طبقاً للبيان الخاص بها ، وسيجيء^(٢)

ومنها : أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل^(٣) ؛ فيجوز في نعته

(١) ج ٤ ص ٤٤١ م ١٦٩ . وفي ذلك الموضع نص قرار أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة يبيح زيادة تاء التأنيث في آخر صيغة « فَعُول » بمعنى « فاعل » . وقد سجلناه هناك .

(٢) في رقم ٧ من ص ٤٦٠ و « أ » من ص ٤٦٤ .

(٣) المراد هنا بجمع المذكر لغير العاقل ما يشمل : « جمع التكسير للمذكر غير العاقل » ، (أى : جمع التكسير الذى يكون مفردة مذكراً غير عاقل ؛ مثل : كُتِبَ - أقلام - مياه . . .) وما يشمل أيضاً : « الملحق بجمع المذكر السالم » مما يكون مفردة مذكراً غير عاقل أيضاً . . . مثل : أَرْضُون جمع أرض ، ووابلون ، جمع وابل ؛ بمعنى : مطر غزير ، وعِلْيُون ، جمع : عِلْيٌ للمكان العالى . . . فلا يدخل فيما سبق جمع المذكر السالم الأصيل ؛ لأن مفردة عاقل - في الأغلب - . وقد اشترطنا أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل ، لأن هذا هو المفهوم من النص الصريح الوارد

في حاشية ياسين أول باب : « النعت » - ج ٢ - وهو أيضاً المفهوم من أمثلته ، حيث قال ما نصه :

(بقی اشياء مستثناة من المطابقة - أى : من مطابقة النعت وجوباً للمنعوت . في الجمع - كما بيناه في حواشى الألفية . ومن ذلك صفة مذكر ما لا يعقل ؛ قال ابن الحاجب في أمالى القرآن : « أنت فيها بالخيار ؛ إن شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث ؛ وإن شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث ؛ فتقول : هذه الكتب الأفاضل ، والفضليات ، والفضل ، والفضلى . فالأفاضل على لفظه في التذكير . « والفضليات والفضل » : إجراء له مجرى جمع المؤنث ؛ لكونه لا يعقل . و « الفضلى » إجراء له مجرى الجماعة . وهذا جار في الصفات والأخبار ، والأحوال ؛ ولذلك جاء : « آخر » نعتاً للأيام - يعنى في قوله تعالى : (فَمِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) جمع : أخرى - ولولا ذلك لم يستقم . ولذلك لو قلت : « جاءنى رجال ورجال أخر » لم يجوز حتى تقول : أواخر ، أو آخرون ؛ لأنه ممن يعقل . - يريد : أن مفردة هو « آخر » للعاقل - . . .) اه كلام ابن الحاجب .

الحقيقي أن يكون مفرداً مؤنثاً ، وجمع مؤنث سالماً ، وجمع تكسير للمؤنث ، كما يجوز أن يكون جمع تكسير للمذكر ، إن لاحظنا في المنعوت مفردة المذكر

= ومن معاملة جمع مالا يعقل من المذكر معاملة المفرد المؤنث قوله تعالى : (ولا تَسْمَطُوا الصِّفَاءَ أموالكم التي جمل الله . . .) في قراءة الجمهور ، وقراءة : « اللواتي » شذوذاً هي من معاملته معاملة جمع المؤنث . . . هـ كلام ياسين .

ذلك هو نص كلامه ، ومفهومه واضح . لكن المفهوم الواضح - من بعض المراجع الأخرى أن الحكم السالف يسرى كذلك على الجموع الدالة على المؤنث إذا كان مفرداً مؤنثاً لا يعقل ؛ سواء أكانت تلك الجموع للتكسير أم كانت مخنومة بالألف والتاء المزيديتين ؛ نحو : السفن جارية ، أو : جاريات ، أو : جوارٍ . والسفينات جارية ، أو جاريات ، أو جوار . . . وهكذا ورد الحكم السالف في تلك المراجع خالياً من التقييد بالمذكر ، مقتصرأ على أنه جمع لما لا يعقل ؛ فيشمل الجموع المختلفة لغير العاقل ؛ تكسيراً كانت أم غير تكسير .

وما تقدم يتبين خطأ الرأي الذي يوجب الجمع في « فعلاء » مؤنث « أفعل » إذا كانت نعتاً لجمع مالا يعقل في مثل : عندى ثلاثة أثواب بيض ، وأربعة حممر ، فن الخطأ - طبقاً لذلك الرأي - أن يقال : بيضاء ، حمراء . وقد تصدى لهذه المسألة بعض المحققين القدامى وانتهى في تحقيقه إلى أن الأفراد ليس خطأ ، وأيد رأيه بالأمثلة الواردة المسموعة ، وبكلام فريق آخر من النحاة السابقين . وإن كان الأفصح عند هؤلاء المحققين هو الجمع كقوله تعالى : (وغرّابيب سود) ولكن الأفصح لا يمنع استعمال الفصيح وغيره مما هو جائز . وقد بحث المجمع اللغوى القاهرى هذه المسألة ، وأبدى فيها رأياً حاسماً ؛ هو الأخذ بما قال المحققون من الجواز ، وتصحيح النعت بصيغة « فعلاء » مؤنث « أفعل » إذا كان منعوتها جمعاً لما لا يعقل . (وقراره هذا مسجل في ص ٥٣٧ من مجموعة محاضر جلساته في الدورة الرابعة عشرة - ومثل هذا يقال في وقوع تلك الصيغة خبراً وحالا ، ونحوها . . .)

أما الجموع التي يكون مفرداً مذكراً عاقلاً فحكمها ما يأتي :

أ - إن كانت جموع تكسير لمذكر عاقل جاز في نعتها أمران ؛ أحدهما : أن يكون النعت جمع تكسير مناسباً ، أو جمع مذكر سالماً ، نحو : ما أنفع العلماء الأعلام ، أو : ما أنفع العلماء العالمين . والآخر : أن يكون مفرداً مؤنثاً مناسباً ؛ نحو : ما أعظم الرجال المكافحة في ميادين الإصلاح .

ب - إن كانت جموع مذكر سالماً أصلياً فنعته جمع مذكر سالم ، أو جمع تكسير للمذكر ؛ نحو إن المصلحين الجديرين بالإكبار هم الذين يرفعون شأن بلادهم ، ويبتغون بالإصلاح رضا الله . أو إن المصلحين العظماء هم الذين . . .

ج - إن كانت جموع مؤنث سالماً - وسيجيء المراد من هذا المجموع المؤنث - للعلاء فالتحقيق أنه =

غير العاقل ، نحو : اقتنيت الكتب الغالية ، أو : اقتنيت الكتب الغاليات ،
أو الغوالى . ومثل : اقتنيت الكتب الأحاسن ، جمع الأحسن^(١)

ومنها : أن يكون المنعوت « اسم جنس جمعياً » يفرق بينه وبين واحده
بالتاء المربوطة الدالة على الوحدة ؛ مثل : تفاح وتفاحه ؛ فيجوز فى صفته
— كما سبق عند تفصيل الكلام عليه^(٢) — إما الإفراد مع التذكير على اعتبار

=يجوز فى نعمته — وكذا فى خبره وحاله — أن يكون مفرداً مؤنثاً ، أو جمعاً للتكسير
مؤنثاً ، أو جمعاً مختوماً بالالف والتاء المزيدين للتأنيث ؛ فقد جاء فى تفسير البيضاوى لقوله تعالى :
(لهم فيها أزواج مطهرة) ما نصه :

« مطهرة » ، وقرئ : « مطهرات » وهما لغتان ، فصيحتان ، ويقال : النساء فعلت ، وفعلن ،
وهن فاعلة ، وفواعل ، قال الشاعر :

وإذا العذارى بالدخان تافعت واستعجلت نصب القدور فلتت . . .) اهـ البيضاوى

وتعليقاً على هذا جاء فى حاشية الشهاب على البيضاوى ما نصه : (« قوله : هما لغتان فصيحتان » ، يعنى
أن صفة جمع المؤنث السالم والضمير العائد إليه مع الفعل يجوز أن يكون مفرداً مؤنثاً ، وجمعاً مؤنثاً ؛
فتقول : النساء فعلت والنساء فعلن ، ونساء قانتات ، ونساء قانئة ») . اهـ الشهاب على البيضاوى .

وجاء فى تفسير النسبى بعد تلك الآية ما نصه : (لم تجمع الصفة كالموصوف لأنهما لغتان فصيحتان) اهـ النسبى .
والمجموع المؤنث يشمل جمع التكسير للمؤنث ، كما يشمل المجموع بالالف والتاء المزيدين . والبيت
السابق منسوب فى ديوان الحماسة (ج ١ ص ٢١٣) للشاعر : سلمى بن ربيعة . وجاء فى تفسير « أبو السعود »
للآية مثل ما فى البيضاوى ، وزاد عليه بعد قوله : « وهما لغتان فصيحتان » ما نصه : « الجمع على اللفظ ،
والإفراد على تأويل الجماعة . . » اهـ

هذا حكم نعت الجمع المؤنث للعقلاء ، وينطبق على غيرهم انطباقاً أتم وأقوى . أى : أن هذا الحكم
ينطبق على الجمع الذى مفردة مؤنث مطلقاً ، — عاقلاً وغير عاقل — بالرغم من أن الشائع بين كثير من
النحاة أن المطابقة واجبة بين النعت ومجموته ، إذا كان جمعاً مفردة مؤنث عاقل ، ولا قوة لرأيهم أمام النص
الصريح السالف . وأمام نص قوى آخر ؛ فقد قرأ بعض القراء آية سورة « النساء » وهى قوله تعالى :
« وأمهاتكم التى أرضعنكم » . . . مكان : « اللاتى » . (راجع التفصيل فى ج ١ م ٢٦ ص ٣٤٣
باب : الموصول) .

(١) وهذا الحكم — بصورة المختلفة السالفة — ليس مقصوداً على النعت وإنما يشاركه فيه الخبر
والحال — كما سلف — ؛ بشرط أن يكون المبتدأ وصاحب الحال جميعين لمذكر غير عاقل كما فى المنعوت .
(راجع حاشية ياسين فى هذا الموضع) . (٢) ج ١ م ١ ص ٢١ .

اللفظ ؛ لأنه جنس ، أو الإفراد مع التأنيث على تأويل معنى الجماعة ؛ نحو قوله تعالى : (أعجاز نخلٍ منقَعَرٍ ...) ، وقوله تعالى : (أعجاز نخلٍ خاوية) وإما جمع الصفة جمع تكسير ، أو جمع مؤنث سالمًا ؛ نحو قوله تعالى : (السَّحَابُ الثَّقَالُ ..) ، وقوله تعالى : (والنخلَ باسقات لها طلعٌ نضيدٌ) ... ومثل النعت فيما تقدم : الخبر ، والإشارة إليه ، والضمير العائد عليه ...

هذا ، ولا يصح أن يفرق بين مذكوره ومؤنثه بالتاء المربوطة للتأنيث ؛ فلا يقال - في الغالب - للمفردة المؤنثة : حمامة - بطة - شاة ... ولا يقال للمفرد المذكر : حمام - بط - شاء ... منعًا للالتباس في كل ذلك ، وإنما يلزم مفردة صورة واحدة في التأنيث والتذكير يجيء بعدها النعت الدال على النوع ؛ فيقال : حمامة أنثى وحمامة ذكر ... و ...

ومنها : أن يكون المنعوت معرفًا بأل « الجنسية »^(١) ؛ فيجوز نعته بالنكرة المختصة^(٢) ؛ (لتقارب درجتهما) أو بما يقوم مقامها ؛ وهو الجملة^(٣) . ومن الأمثلة قولهم : ما ينبغي للرجل مثلك أن يفعل كذا ؛ ... لأن كلمة : « مثل » لا تتعرف إلا بالطريقة الموضحة فيما سلف^(٤) . وكقوله تعالى : (وآيةٌ لهم الليل نسلخ منه النهار) ، فجملة : نسلخ المكونة من المضارع وفاعله - تصلح صفة^(٥) والموصوف هو : « الليل » المعروف « بأل » الجنسية . ومثل جملة « يسب »^(٥) في قول الشاعر :

ولقد أمرُّ على اللّثيم يسبني فأعيف ، ثم أقول لا يعنيني

ومنها : النعت إذا كان اسم عدد ، وكان منعوته في الأصل^(٦) معدوداً محذوفاً

(١) في ص ٣٠٨ ج ١ م ٣٠ تفصيل الكلام عليها .

(٢) هي التي قل شيوعها وإبهامها ؛ بسبب إضافتها ، أو : إعمالها ، أو : نعتها ، أو : شيء آخر يقلل إبهامها وعمومها .

(٣) السبب في ص ٢٨ و ٤٧٩ . (٤) في رقم ٤ من هامش ص ٢٤ .

(٥ و ٥) وكذلك تصلح حالا - طبقاً لما مر في باب : « أل » - وفي باب الحال وصاحبه .

(٦) انظر الكلام على حذف المنعوت في ص ٤٩٣ .

أو مذكوراً ؛ فالمحذوف نحو : اشتريت عدة كتب ، قرأت منها في هذا الأسبوع ثلاثاً أو ثلاثة ؛ فيجوز في النعت أن تلحقه تاء تأنيث وأن يتجرد منها ؛ أى : كتباً ثلاثاً ، أو ثلاثة ^(١) ، ومثال المذكور : قرأت كتباً ثلاثاً أو ثلاثة .

ومنها : النعت إذا كان منعوته تمييزاً منصوباً مفرداً لأحد الأعداد المركبة ، أو : العقود ، أو : المعطوفة ؛ فيجوز في النعت الإفراد ، مراعاة للفظ المنعوت (التمييز) كما يجوز فيه الجمع ؛ مراعاة لمعنى المنعوت فإنه يتضمن اسم العدد ؛ تقول : هنا خمسة عشر رجلاً عالماً ، أو علماء ، وعشرون طالباً ذكياً ، أو أذكياً ، وثلاثة وعشرون كاتباً ، أو كتبة ^(٢) .

ومنها : أفعال التفضيل إذا كان مجرداً من « أل » والإضافة ، أو كان مضافاً لنكرة ؛ فإنه في هاتين الصورتين يلتزم الإفراد والتذكير — بالإيضاح الذى سبق فى باب ^(٣) — : تقول : استمعت لخطيب أفصح من غيره — لخطيبين أفصح من غيرهما — لخطباء أفصح من غيرهم — لخطيبة أفصح من غيرها . لخطيبتين أفصح من غيرهما — لخطيبات أفصح من غيرهن ؛ كما تقول : استمعت لخطيب أفصح خطيب — لخطيبة أفصح خطيبة وكذلك باقى الصور من غير تغيير فى كلمة « أفصح » التى هى نعت واجب الإفراد والتذكير مهما كان المنعوت ، — بشرط مراعاة الإيضاح المشار إليه ^(٤)

ومنها : أن يكون المنعوت منادى نكرة مقصودة ؛ فيجوز فى نعته أن يكون معرفة أو نكرة ؛ بالتفصيل الذى سبق فى مكانه ^(٥) .

د — قد يكون النعت مجروراً لمجاورته لفظاً مجروراً ، لا لمتابعة المنعوت . ويذكرون لهذا مثالا كثر تردیده حتى ابتذِلَ ، وهو : (هذا جحرُ ضب)

(١) انظر رقم ٩ من ص ٤٦٢ .

(٢) راجع باب العدد ج ٤ ص ٣٩٧ م ١٦٤ وص ٤٠٥ م ١٦٥ . حيث البيان والتفصيل .

(٣) ص ٤٠١ .

(٤) وما يستثنى من وجوب المطابقة أيضاً بعض صور للصفة المشبهة سبقت الإشارة إليها فى ص ٣٠٣ .

(٥) سبق بيان هذا وإيضاحه فى رقم ٣ من هامش ص ٣١ . ويجىء فى ج ٤ باب حكم تابع المنادى

.....

 (خَرَبَ) . يعربون كلمة : « خَرَبَ » صفة « لَجَّحَرُ » ، لا لضَب ؛ كي لا يفسد المعنى ، ويجرّون النعت تبعاً للفظ : « ضَبَّ » الذى يجاوره . وقد أولوه تأويلات أشهرها : أن الأصل : هذا جحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جحرُهُ ، ثم طرأ حذف وغير حذف ، ويطيلون الكلام والحدل .

والحق أن هذا النوع الغريب من الضبط بسبب « المجاورة » والنوع الآخر الذى سببه : « التوهم » جديران بالإهمال ، وعدم القياس عليهما ، بل عدم الالتفات إليهما مطلقاً — كما قال بعض المحققين ممن سجلنا رأيهم — . وقد أشرنا إلى هذا مواضع مختلفة من أجزاء الكتاب ^(١) .

ه — تقدم أن المطابقة الواجبة بين « النعت الحقيقى » ومنعوته تشمل الأفراد وفروعه التى هى : « التثنية والجمع » . والمراد هنا : التثنية والجمع الاصطلاحيان عند النحاة ؛ بأن يكون المثنى مختوماً « بالألف والنون » ؛ أو : بالياء والنون ، ويسمى « المثنى غير المفرّق » . وأن يكون جمع المذكر السالم — مثلاً — مختوماً « بالواو والنون » ، أو الياء والنون ، ويسمى « جمع المذكر غير المفرق » أيضاً . أما المثنى المفرّق . ، مثل : محمد ومحمد — العاقل والعاقل ، وجمع المذكر المفرق ؛ مثل : محمد ومحمد ومحمد ، العاقل والعاقل والعاقل — فلهما حكم آخر ؛ يجيء الكلام عليه عند تعدد النعت ^(٢)

ويدخل فى حكم المفرد كل اسم دالّ على مفرد حقيقة ، ولفظه على صورة المثنى ، أو الجمع ، مثل الأعلام : حمدان — محمدَيْن — خلدون — سعادات — مكارم فيجب فى النعت أن يطابقه فى الأفراد . أى : أنه إذا سُمى بالمثنى أو بالجمع فالمسمى مفرد فى معناه ، ويجب أن يكون نعته الحقيقى مفرداً مثله .

* * *

(١) منها : (ج ١ ص ٤٥٤ م ٤٩) (وج ٢ ص ٣٢٠ م ٨٩) (وج ٣ باب الإضافة ص ٨) .

(٢) ص ٤٨١ .

ب - والنعت السببي :

هو الذى يدل على معنى فى شىء بعده ، له صلة وارتباط بالمنعوت ؛ نحو :
هذا بيت متسع أرجاؤه ، نظيفة غرفه ، بديعة فرشته .

وعلامته : أن يذكر بعده اسم ظاهر - غالباً^(١) - مرفوع به ، مشتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشرة ، ويربط بينه وبين هذا الاسم الظاهر الذى ينصب عليه معنى النعت . كما فى الأمثلة السالفة ... (متسع .. - نظيفة .. - بديعة .. -) .

وحكمه : أنه يطابق المنعوت فى أمرين معاً :

(١) حركة الإعراب ، - وما ينوب عنها - .

(٢) التعريف والتنكير .

ويطابق سببيته فى أمر واحد ؛ هو : التذكير ؛ والتأنيث . وحكم النعت فى هذا التذكير والتأنيث حكم الفعل الذى يصح أن يحل محله ويكون بمعناه ؛ فإذا أمكن أن يوضع مكان النعت فعل بمعناه مسند للسببي ، وصح فى هذا الفعل التأنيث والتذكير ، أو وجب أحدهما - كان حكم النعت كذلك^(٢) .

أما من جهة أفراد النعت السببي ، وتثنيته ، وجمعه :

١ - فيجب إفراده إن كان السببي غير جمع ، بأن كان مفرداً ، أو مثنى ؛ إذ لا تتصل بالنعت السببي علامة تثنية ؛ فحكمه فى هذا أيضاً كحكم الفعل الذى يصلح لأن يحل محله .

ففى مثل : (يعجبني الحقل الناضر زرعهُ) ؛ ... يجب فى كلمة « الناضر »

(١) والاسم الظاهر هو : « السببي » . ومن غير الغالب أن يرفع ضميراً بارزاً ؛ نحو : جاءنى خادم امرأة مكرمه هى - جاءتنى خادمة رجل مكرمها هو - فكرمة - فى المثال الأول - بالرفع صفة للمضاف (خادم) وقد جرى الضمير المنفصل المرفوع على غير من هو له ؛ لأن الخادم ليس هو المكرم فى الحقيقة ، وإنما المكرم هو : المرأة . لذلك وجب إبراز الضمير المرفوع ؛ لعودته على غير من هو له ؛ إذ لو لم يبرز لحصل اللبس فى صور كثيرة بسبب أن الوصف فى ظاهره للمضاف إليه ، والغرض كونه للمضاف . (وقد سبق إيضاح الكلام على الضمير الجارى على غير صاحبه فى ج ١ ص ٣٣٥ م ٣٥ عند الكلام على أقسام الخبر) . ومثل هذا يقال فى المثال الثانى .

(٢) يجب عند تطبيق هذه القاعدة ملاحظة أمرين ؛ أولهما : الحكم الخاص بالنعت الذى منعوته كنية . وقد أوضحنا هذا الحكم فى : « ١ » من ص ٤٤٤ ، وثانيهما : الحكم الخاص بالنعت . إذا كان صفة مشبهة . وقد سبق إيضاحه فى ص ٣٠٢ .

الرفع ؛ تبعاً للمنعوت^(١) وهو : (الحقل) ؛ كما يجب فيها التعريف تبعاً له أيضاً .
ولو كان المثال : (يعجبني حقل ...) ؛ لوجب أن يقال في النعت : ناضر^{*}
زرعُهُ ؛ بالرفع ، وبالتنكير ؛ تبعاً للمنعوت .

وفي مثل : (هذا رجل عاقلة أخته ، وهذه فتاة محسنة أختها) — يجب^(١) الإفراد
والتأنيث فيهما ؛ مراعاة للسببي^(٢) ؛ بالرغم من أن كلمة : « عاقلة » هي نعت لرجل ؛
المذكور . إذ لو حل مكان النعت فعل لوجب تأنيثه^(٣) ؛ فنقول : هذا رجل عقلتُ
أخته — هذه فتاة أحسنت أختها .

ويجب التذكير والإفراد في مثل : هذا رجلٌ محسن أخوه — وهذه فتاة
محسنٌ أخوها ، بالرغم من أن كلمة : « محسن » الثانية . هي نعت ، للفتاة —
لأنه لو حل الفعل محل النعت لوجب تذكيره ، فنقول : هذا رجل أحسن أخوه —
هذه فتاة أحسن أخوها .

أمّا في مثل : هذا حقل ناضر زروعه ... ، فيصح ناضر ، أو ناضرة ؛
لأنه لو حل مكان النعت فعلٌ لقلنا : هذا حقل نَضَرْتُ زروعه ، أو نَضَرَ
زروعه ؛ بوجود علامة التأنيث أو بعدمها .

ونقول عند إفراد السببي وتثنيته : هذا زميل مجاهد أبوه — هذان زميلان
مجاهدٌ أبواهما — هذه زميلة مجاهدٌ أبوها — هاتان زميلتان مجاهدٌ أبواهما ...
فلا يتصل بالنعت علامة تثنية ؛ إذ الفعل الصالح لأن يحل محله لا يصح أن
يتصل به — في الأغلب — علامة تثنية .

وهكذا يكون إحلال الفعل محل النعت السببي ، وإسناده للسببي — مرشداً إلى
الطريقة التي تراعى في النعت من جهة تذكيره ، وتأنيثه ، وإفراده ؛ تبعاً للسببي
المذكور أو المؤنث ، المفرد أو المثنى .

ب — فإن كان السببي مجموعاً جمع تكسير جاز في النعت أمران ؛ إما
إفراده ، وإمّا مطابقتها للسببي ، نحو : هؤلاء زملاءُ كرامٍ أبائهم ، أو : هؤلاء

(١ و ١) في الرأي الأحسن .

(٢) مع وجوب مطابقة النعت للمنعوت في الأمرين الآخرين اللذين فيهما المطابقة الحتمية .

(٣) المراد : لوجب أن تتصل بالفعل علامة التأنيث ؛ لأن فاعله سيكون هو « السببي » ، المؤنث
تأنيثاً حقيقياً يوجب تأنيث فعله .

زملاءُ كريمٌ آباؤهم . فإن كان مجموعاً مذكر سالماً ، أو : جمع مؤنث سالماً فالأفصح أفراد النعت وعدم جمعه^(١) ، نحو : هؤلاء زملاءُ كريم والدوهم — هؤلاء زميلات كريمه والداتهن . . .

أما تعريف النعت أو تنكيره ، وحركة إعرابه وما ينوب عنها — فيتبع في هذا كله المنعوت من غير تردد ، — كما أسلفنا — .

* * *

وملخص ما سبق :

١ — انقسام النعت باعتبار معناه إلى قسمين : حقيقي وسببي .

ب — النعت الحقيقي هو : ما يدل على معنى في نفس متبوعه الأصلي ، أو فيما هو في حكمه . وإن شئت فقل : هو ما أسند إلى ضمير مستتر أصالة أو تحويلاً ، يعود إلى المنعوت .

وحكمه : أن يتبع المنعوت في أربعة أشياء :

(١) حركات الإعراب ، — وما ينوب عنها — .

(٢) الأفراد وفروعه .

(٣) التعريف والتنكير .

(٤) التذكير والتأنيث . . .

ح — النعت السببي : ما رفع اسماً ظاهراً — في الغالب — يقع عليه معنى النعت ، وبه ضمير يعود على المنعوت مباشرة .

وحكمه : أن يتبع المنعوت في أمرين محتومين ؛ هما :

حركات الإعراب — وما ينوب عنها — ، والتعريف والتنكير . . .

أما التذكير والتأنيث فيتبع فيهما السببي ؛ وجوباً في بعض حالات ، وجوازاً في غيرها^(١) .

وأما التثنية فلا يثنى .

وأما الجمع فيجوز جمعه وإفراده في كل الحالات تبعاً للسببي ، ومطابقة له .

(١ و ١) — إلا إذا راعينا اللغة التي تجيز أن يتصل بالفعل علامة تثنية أو جمع ، تبعاً للفاعل . المسند إليه أو لنائب الفاعل . فبمقتضى هذه اللغة يجوز أن يكون النعت مثني ، أو مجموعاً ؛ مطابقةً سببيه فيهما . ومن الخير العدول عن هذه اللغة ؛ لما أبديناه عند الكلام عليها (في باب الفاعل ج ٢ م ٦٦ ص ٧٠) .

إلا أن الأفراد أفصح وأقوى^(١) حين يكون السببي جمع مؤنث سالماً ، أو جمع مذكر سالماً .

د - فحكم النعت بنوعيه من جهة المطابقة وعدمها هو : المطابقة الحتمية في أمرين :

أحدهما : حركات الإعراب - وما ينوب عنها - ، والآخر : التعريف والتنكير .
أما التذكير والتأنيث فحكمه فيهما حكم الفعل الذي يصلح أن يحل محله . وأما الأفراد وفروعه ، فالحقيقي يطابق فيها جميعاً . والسببي يطابق - حتماً - في الأفراد ، ولا يصح أن يطابق في التثنية . ويجوز في جمع التكسير المطابقة وعدمها ، وأما في غيره فالأحسن الأفراد^(٢)

(١) والاقتصار عليه أفضل .

(٢) وهذا ما يريده ابن مالك بقوله :

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَا : كَأَمْرُ بِقَوْمٍ كَرَمًا
وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ : فَاقْفُ مَا قَفَوْا

(ما لما تلا ؛ أى : ما ثبت للذى تلاه النعت . والذى تلاه النعت هو المنعوت . « اقفُ » : اتبع .
« ما قفوا » : ما اتبعوه . أى : اتبع ما اتبعه العرب في ذلك) .

يريد : أن النعت يعطى في التعريف والتنكير حكم ما تلاه : فهو فيهما كالمنعوت ، وضرب لهذا مثلاً : هو امرر بقوم كرماء ، فكرماء نعتاً ؛ لأن المنعوت وهو « قوم » ، نكرة أيضاً .

أما حكم النعت لدى التوحيد ، (أى : عند الأفراد) . وعند التذكير وسواهما من فروعهما - فهو حكم الفعل ؛ فاتبع في ذلك ما اتبعه العرب في أمر النعت المذكور ، أو في أمر الفعل مع تطبيقه على النعت . وكلامه هذا يحتاج لتفصيل ضرورى . . . وقد عرضناه في الشرح .

زيادة وتفصيل :

ينقسم النعت باعتبار معناه أيضاً إلى ما يأتي :

(١) نعت تأسيسى ، (أو : مؤسس) وهو الذى يدل على معنى جديد لا يفهم من الجملة بغير وجوده ، نحو : راقى الخطيب الشاعر . فكلمة : « الشاعر » نعت أفاد معنى جديداً لا يستفاد إلا من ذكرها .

(٢) نعت تأكيد : (أو : مؤكّد) ؛ وهو الذى يدل على معنى يفهم من الجملة بدون وجوده ، نحو : تخيرت من الأطباء النطاسى البارع . فالبارع نعت مفهوم المعنى من كلمة : « النطاسى » التى بمعناه ، ومن الجملة قبله أيضاً ؛ لأن التخير ، لا يكون - فى الأغلب - إلا للبارع .

(٣) نعت التوطئة ، أو التمهيد ؛ بأن يكون النعت جامداً ، وغير مقصود لذاته ، والمقصود هو ما بعده ، وإنما ذكر السابق ليكون توطئة وتمهيداً لنعت مشتق بعده يتجه القصد له ، نحو : استعنت بأخٍ مخلص . فكلمة : « أخ » الثانية نعت غير مقصود لذاته ، وإنما المقصود هو المشتق الذى يليه ، ولذا يسمى النعت الجامد هذا بالنعت الموطئ^(١) - كما سلف هنا . وسبقت له الإشارة

(١) فى مثل هذا التركيب يختلف النحاة فى إعراب الكلمة الثانية (وهى : « أخ » ونظائرها الواقعة موقعها من مثل هذا الأسلوب) . فكثرتهم لا تجيز إعرابها توكيداً لفظياً ، ولا بدلاً مطابقاً ، بحجة أن إعرابها توكيداً لفظياً سيجعلها مقيدة بالنعت ، مع أن الكلمة الأولى المتبوعة مطلقة خالية من التقيد ، وإذا لا تصلح الثانية توكيداً لفظياً للأولى ، لأنها ليست مرادفة لها ، وكذلك لا تصلح بدلاً مطابقاً ، لأنها ليست مساوية للأولى ، ولأن النعت - لأهميته - مقدم فى الترتيب على البدل - كما سبق فى ص ٤٣٥ - وصحح فريق آخر أن تكون بدلاً مطابقاً ، مستدلاً بقوله تعالى : (لَعَنَ سَفْعَنَ* بالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةً كاذبة خاطئة) ، فالثانية عنده بدل كل

وصحح آخرون أن تكون توكيداً لفظياً (طبقاً للبيان الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٥٢٥) أو : عطف بيان ، أو بدل بعض ولكل أدلته الجدلية العنيفة ، وردوده القوية التى =

.

في ١ - باب : « لا » وستجىء في رقم ٦ من ص ٤٤٥ .

. . .

= يحتج بها على غيره نشهد هذه الجدلليات ملخصة في آخر باب : « لا » النافية للجنس (ج ١ من كتابي : التصريح ، والصبان ، ومختصرة في حاشية : الحضري) .

وصفوة ما نستخلصه من تلك المناقشات الدقيقة : جواز تلك الإعرابات كلها ، وأن الأحسن إعراب الثانية نعماً موطئاً ؛ نخلوه من شوائب الضعف التي تشوب سواء ... (انظر ما يتصل اقصالاً قوياً بهذا في رقم ٢ و ٤ و ٥٠٠ من هامش ص ٦٤٣ - حيث الكلام على عطف البيان . . .) .

(٢) تقسيم النعت باعتبار لفظه :

ينقسم النعت باعتبار لفظه إلى مفرد ، وجملة ، وشبه جملة .

١ - الأشياء القياسية التي تصلح أن تكون نعتاً مفرداً^(١) هي :

الأسماء المشتقة^(١) العاملة ، أو ما في معناها^(٢) . (والمقصود بالعاملة : اسم الفاعل -

صيغ المبالغة - الصفة المشبهة - اسم المفعول^(٣) - أفعل التفضيل . أما غير العاملة -

كاسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة - فلا تقع نعتاً) .

والمقصود بما في معناها : كل الأسماء الجامدة التي تشبه المشتق في دلالتها على

معناه ، والتي تسمى : الأسماء المشتقة تأويلاً . فإنها تقع نعتاً أيضاً . وأشهرها :

(١) أسماء الإشارة غير المكانية ؛ مثل : « هذا » وفروعه ، وهي معارف

فلا تقع نعتاً إلا للمعرفة ؛ نحو : استمعت إلى الناصح هذا . أى : إلى الناصح

المشار إليه ؛ فهي تؤدي المعنى الذي يؤديه المشتق^(٤) .

أما أسماء الإشارة المكانية (مثل : هنا - ثم) . . . فظروف مكان ، لا تقع

بنفسها نعتاً ؛ لأن مهمتها تختلف عن مهمة النعت : ولكنها تتعلق بمحذوف يكون

هو النعت : مثل : أسرع العطاش إلى ماء هنا ، أى : موجود هنا - أو نحو هذا

التقدير - ومن التيسير المقبول أن يقال للاختصار : « الظرف نعت » ...

كما سبق إيضاح هذا في مواضع مختلفة^(٥)

(٢) ذو ، المضافة^(٦) ، بمعنى : صاحب كذا - فهي تؤدي ما يؤديه المشتق

(١ و ١) أما النعت بغير المفرد فيأتى في : « ب و ج » ص ٤٧٢ و ٤٧٦ - هذا والمشتقات هي :

ما أخذت من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه . وقد سبق تفصيل الكلام عليها وعلى أنواعها وأحكامها ... في هذا الجزء ص ٣٧ و ١٨٢ وما بعدهما .

(٢) قال الدماميني : (المتبادر من هذا أنه يشترط في النعت كونه مشتقاً ، أو مؤولاً به ، وهو

رأى الأكثرين . وذهب جمع محققون - كابن الحاجب - إلى عدم الاشتراط ، وأن الضابط هو دلالة على

معنى في تبوعه ؛ كالرجل الدال على الرجولية ...) ا هـ . راجع حاشيتي الصبان والخضري ، لكن المثال المعروض بالدلالة التي ذكروها هو نوع من المؤول بالمشتق ؛ فلا جديد في رأيهم .

(٣) وما بمعناه ؛ كفعيل في مثل : أمين ؛ بمعنى : مأمون ، وجريح « مجروح » .

(٤) انظر « ج » من ص ٤٦٥ - وانظر ص ٤٤٩ ج ١ .

(٥) في ج ١ ص ٣٤٦ م ٣٥ وفي ج ٢ ص ٢٠١ م ٧٨ وص ٣٢٨ م ٨٩ .

(٦) والأغلب أن تكون إضافتها لاسم جنس ظاهر غير مشتق . أما إضافتها لغيره فشاذة (مقصورة =

من المعنى . « وتكون نعتاً للذكرة » ^(١) ؛ نحو : أنست بصحبة عالم ذى خلق كريم ،
ومثل « ذو » فروعها : (ذواً . . . ذوى . . . ذوو . . . ذوى . . . ذوات . . .) .

(٣) الموصولات الاسمية المبدوءة بهمزة وصل ؛ مثل : الذى — التى —
اللاتى . . . و . . . ، بخلاف : « أى » الموصولة ^(٢) .

أما « من » ، و « ما » ففي النعت بهما خلاف ، والصحيح جوازه — كما سيجىء ^(٣) —
ولما كانت الموصولات معرفة وجب أن يكون منعوتها معرفة . ومن الأمثلة :
الضعيف الذى يحترس من عدوه ، أقرب إلى السلامة من القوى الذى ينخدع ، أو
يستهن . والتأويل : الضعيف المحترس من عدوه ، أقرب إلى السلامة من القوى
المنخدع . . . فمعناها معنى المشتق . . .

(٤) الاسم الجامد الدال على النسب ، قصداً ^(٤) . وأشهر صورته أن
يكون فى آخره ياء النسب ، أو : أن يكون على صيغة : « فعّال ، أو غيرها
من الصيغ ^(٥) الدالة على الانتساب قصداً كما تدل ياء النسب ، فهو يؤدى المعنى
الذى يؤديه لفظ : « المنسوب لكذا » ، نحو : أُلْمِحْ فى وجه الرجل العربى كثيراً من
أمارات الصراحة ، والشجاعة ، والكفاح . أى : المنسوب إلى العرب . ومثل :
اشتهر الرجل اليونانى بالنشاط والهجرة إلى حيث يتسع الرزق أمامه ، وفى بلادنا

= (على السماع) كأن تضاف للعلم أو للضمير العائد على اسم الجنس ، أو للجملة . . . (راجع الصبان عند
الكلام عليها فى الأسماء الستة — ج ١) .

(١) هذه عبارة التصريح على التوضيح ، ولم أرها لغيره . لكن فى بعض المراجع الأخرى ما يفيد
وقوعها نعتاً للمعرفة أيضاً .

(٢) « أى » : الموصولة معرفة ، وهى لا تقع نعتاً ، أما « أى » التى تقع نعتاً فهى نكرة ، ومنعوتها
نكرة بالتفصيل الذى سبق عند الكلام عليها فى باب الإضافة ص ١١١ و ١١٣ وما بعدهما ، والذى يجىء
أيضاً فى ص ٤٦٨ . (٣) فى ص ٤٦٦ .

(٤) إذا لم يكن النسب مقصوداً لم يكن الاسم بمعنى المشتق ، ويظل على جموده الكامل ، فلا يصلح
نعتاً ، كمن اسمه ؛ بدوى ، أو مكى . . .

(٥) ومنها صيغة : « فاعل » للمنسوب إلى شيء معين . مثل : « سائس » ، الذى ينسب اليوم لمن
يسوس الخيل ، ويتولى شئونها . ومثل : لابين ، وتامير ، لمن يشتغل باللبن والتمر ، ويتولى شؤنها . . .
— كما سيجىء فى باب النسب — ج ٤ —

جماعة منهم تمارس الحِرَف والصناعات المختلفة . فتجد بينهم التاجر ، والبقال ،
واللِّبَان ، والنجار ، والحداد و أى : المنسوب للتجارة ، والبقل ، واللبن ،
والنَّجَر (النجارة) ، والحديد وإنما ينسب إليها لأنه يلزم العمل فيها
والتفرغ لها^(١)

وهذا النوع من الأسماء الجامدة يصلح نعتاً للنكرة وللمعرفة ؛ ولا بد أن يطابقهما
تنكيراً ، وتعريفاً . تقول : ألمح في وجه الرجل العربي النبل أو : ألمح في وجه
رجل عربي النبل . —

(٥) المصغر : لأنه يتضمن وصفاً في المعنى ؛ فهو في هذا كالنسب ،
ومن ثمَّ يلحقان بالمشتق ، نحو : هذا طفلٌ رُجَيْلٌ ، في المدح ، وهذا رَجَلٌ
طُفَيْلٌ ، في الذم .

(٦) الاسم الجامد المنعوت بالمشتق : نحو : اقتديت برجلٍ رجلٍ شريفٍ
وهذا النوع من النعت هو المسمى « بالنعت الموطئ » — ، وقد سبق إيضاحه^(٢) — ومنه
قولهم الوارد عنهم : ألا ماءً ماءً بارداً

(٧) المصدر : بشرط أن يكون منكراً^(٣) ، صريحاً^(٤) ، غير ميمى ، وغير
دال على الطلب^(٥) ، وأن يكون فعله ثلاثياً ، وأن يلتزم صيغته الأصلية من ناحية

(١) وفي النعت بالمشتق وشبهه يقول ابن مالك :

وَانْعَتَ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ : وَذَرَبٌ .. وَشَبَّهَ : كَذَا ، وَذَى ، وَالْمُنْتَسِبُ
(رجل ذرب : لحاد اللسان في الخير والشر . أو الحاد مطلقاً فيما يتناوله من الأمور . « المنتسب »
هنا : المنسوب الذي يفيد النسبة إلى غيره) .

(٢) في رقم ٣ من ص ٤٥٦ وفي ج ١ باب « لا » النافية للجنس .

(٣) انظر « ١ » من الزيادة الآتية في ص ٦٤ لأهميتها ، ولم يذكر كثرة النحاة هذا النص الذي

صرح به بعضهم « كالمضرى » . والأمثلة الكثيرة المسموعة عن العرب تؤيد أصحاب النص .

(٤) أى : غير مؤول . وقد يمكن الاستغناء عن هذا الشرط وعن الذى يليه (وهو : كونه : غير

ميمى) ، بذكر كلمة : « المصدر » مطلقة من كل قيد ، والاكتفاء بها ؛ اعتماداً على ما سبق (فى هامش

ص ١٨١) وهو أن المصدر إذا أطلق لفظه (أى محلاً من التقييد) كان المراد منه « المصدر الأصلي

الصريح » وحده ، دون المبين للنوع ، أو للعدد ، ودون المؤول ، والميمى . لكن التقييد هنا أدق وأنفع .

(٥) إذا كان دالاً على الطلب (نحو : قياماً للضيف ؛ بمعنى : قم للضيف) لم يصح النعت به

كما سيبنى في رقم ٢ من ص ٤٦٦ . —

الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ (والأغلب أن تكون صيغته ملازمة الإفراد والتذكير ؛ فإن كانت كذلك في أصلها لم يجز تثنيتهما ، ولا جمعها ، ولا تأنيثها ، ولا إخراجها عن وزنها الأول)^(١) . . . تقول : رأيت في المحكمة قاضياً عدلاً ، وشهوداً صدقاً ، ونظاماً رِضاً ، وجموعاً زوراً^(٢) بين المتقاضين . . . تريد : قاضياً عادلاً - وشهوداً صادقين ، ونظاماً مرضياً ، وجموعاً زائرة بين المتقاضين . . .

فالغنى على تأويل المصدر باسم مشتق كالسابق ، ويصح أن يكون على تقدير مضاف محذوف هو النعت ، ثم حُذِفَ وحلَّ المصدر محله ، وأُعْرِبَ نعتاً مكانه . والأصل : قاضياً صاحبَ عدل - شهوداً أصحابَ صدق - نظاماً داعياً رضا - جموعاً أصحابَ زور ، (أى : أصحابَ زيارة) ، والداعى للنعت بالمصدر مباشرة وترك المشتق ، أو المضاف المحذوف على الوجه السالف - أن النعت بالمصدر أبلغ وأقوى ؛ لما فيه من جعل المنعوت هو النعت . أى : هو نفس المعنى ؛ مبالغة .

وقد اختلف رأى النحاة في وقوع المصدر نعتاً ؛ أقياسى هو أم مقصور على السماع ؟ وأكثرهم يميل إلى قصره على السماع ، مع اعترافهم بكثرته في الكلام العربى الفصيح^(٣) ، وأنه أبلغ في أداء الغرض من المشتق^(٤) . وهذا الاعتراف

(١) إلا في حالات أشهرها أن يكون المصدر مسموعاً بالتأنيث أصلاً ؛ نحو : رحمة - شفقة - فإن تاء التأنيث ملازمة لهما . أو أن يشيع الوصف بالمصدر ، ويشتهر استعماله نعتاً ، فيجوز تثنيته وجمعه قياساً ؛ لغلبة الوصف عليه كقول الشاعر :

وبايعت ليلى في الخلاء ولم يكن شهودٌ على ليلى ، عدولٌ مقانِعُ
المفرد : عدول ، بمعنى : عادل . (٢) الزور هنا : الزيارة .

(٣) وفي مقدمته القرآن الكريم - ولا سيما سورة الجن - وما ورد في غيرها كلمة : « بُور » ، بمعنى « هلاك » في قوله تعالى : (وكنتم قوماً بوراً) أى : هلاكاً ، بمعنى : هالكين وهو في أصله مصدر يوصف به المفرد ، والمثنى والجمع ، والمؤنث ، والمذكر مع تأويله في كل ذلك بالمشتق (اسم الفاعل . . .) وقيل إنه جمع : « بائر » ؛ مثل : « حائل وحُول » فيكون على هذا مشتقاً لا مصدرأ مؤولاً بالمشتق . أما في سورة الجن فقد جاء النعت بالمصدر في قوله تعالى : (إنا سمعنا قرآناً عجيباً . . .) أى عجيباً - وكلمة ؛ « عجب » مصدر - وفي قوله تعالى : (ماء غمدقاً . .) أى كثيراً وفي كلمة : « صُعداً » بمعنى صعود في قوله تعالى : (ومن يُعرضْ عن ذكرِ ربِّه يسئَلْ لُكُنه عذاباً صُعداً .) والصُّعدُ : هو الصعود بمعنى : المشقة ، وجاء كذلك في قوله تعالى : في إخوة يوسف : « وجاءوا على قميصه بدم كذِبٍ . . . » .

(٤) فقد قرر علماء البلاغة أن النعت بالمصدر يكون من باب : المبالغة ، أو : من مجاز =

بالكثرة^(١) يناقض أنه مقصور على السماع . فالأحسن الأخذ بالرأى الصائب الذى يجعله قياسياً^(٢) — بشروطه — ولا خوف من اللبس المعنوى أو خفاء المراد؛ لأن القرائن والسياق يزيلان هذا كله ، ويبقى للنعت بالمصدر مزيته السالفة التى انفرد بها دون المشتق .

(٨) اسم المصدر إذا كان على وزن من أوزان مصدر الثلاثى ؛ ككلمة «فِطِر» اسم مصدر للفعل : «أفطر» ، وهى بمعنى : مُفْطِر ، أو صاحب إفطار : تقول : هذا رجلٌ فِطْرٌ ، ورجلان فِطْرٌ ، ورجالٌ فِطْرٌ . . .

(٩) العدد ، نحو : قرأت كتباً سبعةً ، وكتبت صحفاً خمسة^(٣) .

(١٠) بعض ألفاظ أخرى جامدة مؤولة بالمشتق ، معناها بلوغ الغاية فى

= الحذف ، أو المجاز المرسل ، وأن الثلاثة قياسية . فهل يتناقض علماء لغة واحدة ؟ وهل يقول البلاغيون إن النعت بالمصدر أبلغ من النعت بالمشتق فى الوقت الذى يقول فيه بعض النحاة إن النعت بالمصدر — مع كثرته لا يصح قياساً ؟ وكيف يقولون ذلك والقرآن الكريم أفصح الكلام مشتمل عليه عدة مرات ؟ . . . إنه تناقض لا يدفعه إلا القول بقياسية النعت بالمصدر بشروطه السالفة . ويقول ابن جنى — فى كتابه المحتسب ، ج ٢ ص ٤٦ — إن النعت بالمصدر مباشرة من غير تقدير شيء محذوف أبلغ والطف من النعت بغير المصدر ، ويؤيد كلامه بالأدلة ، ويعرض الشواهد الكثيرة عليه ؛ ولأنك تجعل المنعوت هو المصدر نفسه مبالغة — وأطال الكلام فى هذا .

وفى النعت بالمصدر يقول ابن مالك بيتاً سنعيده فى ص ٤٧٥ (بعد أن تكلم ، على النعت بالجملة ، وسيأتى النعت بها فى ص ٤٧٢) .

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

أى : نعت العرب بالمصدر كثيراً فى أساليبهم ، ولم يخرجوا المصدر عن صيغته الملازمة للإفراد والتذكير ، فهو يلزمها دائماً ، ولو كان المنعوت غير مفرد وغير مذكر ، تقول : هذا أمر رضى — هذان أمران رضى — هذه أمور رضى — هذه حالة رضى ، هاتان حالتان رضى — أولئك حالات رضى . . .

(١) ولا سيما التى تؤيدها البلاغة . . .

(٢) وبهذا رأى أخذ مؤتمر الجمع اللغوى الذى انعقد بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٧١ ، وسجل

قراره بين ما اتخذته من قرارات حاسمة محررة .

(٣) يكون العدد هنا صفة إذا أريد تحقيق غرض من أغراض النعت . ويصح أن يكون بدلا

إذا أريد به تحقيق غرض من أغراض البدل المذكورة فى باب الآتى — ص ٦٦٦ وص ٦٦٧ وإذا ذكر المنعوت المعدود جاز فى النعت مطابقتها فى التأنيث والتذكير وعدم مطابقتها . وكذلك لو حذف المعدود المنعوت — كما أشرنا فى ص ٤٤٩ ، وكما يجىء فى ج ٤ باب العدد — م ١٦٥ ص ٥٠١ .

ملاحظة : — بمناسبة إعراب العدد — أحياناً — نعتاً كالوارد هنا نذكر بعض مواقع الإعرابية الأخرى =

الكمال أو النقص ، كلفظة : «كُلٌّ»^(١) مثل : عرفت العالمَ كُلَّ العالمِ .
و . . .

(١١) الجامد الذى يدل دلالة الصفة المشبهة مع قبوله التأويل بالمشتق.^(٢)
ومن أمثلته : فلانٌ رجلٌ فراشةٌ الحليم ، فرعونُ العذاب ، غربالُ الإيهاب .
فكلمة : فراشة ، وفرعون ، وغربال ... تعرب نعتاً بالمشتق ، لأنها بمعنى : أحرق ،
وقاس ، وحقير .

* * *

= فقد ذكرنا في الجزء الثانى - باب : الحال ، آخر المسألة ٨٤ - الحكم الثالث ، ونصه : من الألفاظ التى
= وقعت حالا : « (العدد من ثلاثة إلى عشرة ، مضافاً إلى ضمير المعداد ؛ نحو : مررت بالإخوان
ثلاثتهم أو : خمستهم ، أو : سبعتهم ... ، على تأويل : مثلثا إياهم ، أو : مخمسا ، أو :
مسبعاً . . . ، ويجوز إتياعه لما قبله فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيداً معنوياً بمعنى : جميعهم ،
ويضبط لفظ العدد بما يضبط به لفظ التوكيد . والصحيح أن هذا ليس مقصوراً على العدد المفرد ، بل
يسرى على المركب نحو : جاء القوم خمسة عشرهم ، بالبناء على الفتح فى محل نصب ، أو محل غيره على حسب
حالة الجملة - وبالرغم من أن العدد المركب مبنى هنا فهو مضاف إلى الضمير » (١ هـ . وجاء فى حاشية
« ياسين » على التصريح ، أول باب : التوكيد خاصاً بهذه المسألة ما نصه : « (إذا قيل : جاء فى القوم
ثلاثتهم بنصب « ثلاثتهم » فهو حال ، وإن رفع فهو توكيد ، قاله الرضى . ولا يؤكد بثلاثة وأخواتها
إلا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التوكيد وإلا كان مبتدأ) (١ هـ وانظر البيان الذى فى
ص ٥١١ .

(١) سبق الكلام فى ص ٧٢ على حكمها إذا أضيفت : ويجىء تفصيل الكلام على حكمها فى النعت
ص ٤٦٧ و ٥١٣ وفى التوكيد ص ٥٠٩ ولا يجوز فيها القطع إذا كانت نعتاً أو توكيداً .

(٢) سبق بيان هذا فى مكانه ص ٢٨٤ .

زيادة وتفصيل :

١ - سبق^(١) أن المصدر يقع نعتاً بشرط أن يكون منكراً ... و ... و ...

لكن ورد في الأساليب المسموعة وقوع المصدر نعتاً مع أنه مبدوء بـ «ال» المعرفة ، أو مضاف لمعرفة . ومن الأول كلمة : « الحق »^(٢) في مثل قول الشاعر :

إِنْ أَخَاكَ الْحَقُّ مَنْ يَسْعَى مَعَكَ وَمَنْ يَضُرُّ نَفْسَهُ لِيَنْفَعَكَ

ومن الثاني قولهم : مررت برجل حسبك^(٣) من رجل ، أو شرّعتك من رجل ، (وهما مصدران بمعنى : كافيك . . .) أو : همّك من رجل ، (بمعنى : مهمك) ، أو : نحوك من رجل (بمعنى : مماثلك ومُشابهك) فهذه المصادر كان حقها أن تتعرف بـ «ال» ، وأن تكتسب التعريف من المضاف إليه ، ولكنها لم تتعرف^(٤) ؛ بسبب أنها بمعنى المشتق الذي لا يستفيد التعريف - وقد سبق التفصيل في أول باب الإضافة^(٥) - .

ومن الأمثلة لهذا المشتق الذي لا يكتسب التعريف قوله تعالى : (هذا عارضٌ مُمطرٌنا) ، فقد وصف « عارض » بكلمة : « ممطر » المضافة إلى الضمير ؛ فلم تكتسب منه التعريف ؛ إذ لو اكتسبت منه التعريف لم يصح وقوعها نعتاً للنكرة : (عارض) وكقول الشاعر :

يَا رَبُّ غَابَطْنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مَبَاعِذَهُ مِنْكُمْ وَحَرَمَانَا

فقد دخلت « رب » على اسم الفاعل المضاف إلى الضمير ، ودخلها عليه دليل على أنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه ؛ لأن « رب » لا تدخل - في الأغلب -

(١) في ص ٤٦٠ .

(٢) انظر ما يتصل بوقوع هذه الكلمة نعتاً - في رقم ١ من هامش ص ٤٦٨ .

(٣) سبق الكلام مفصلاً على « حسب » في ص ١٤٩ .

(٤) بدليل أن منعوتها نكرة ، فلم تكن معرفة ما صح وقوعها نعتاً للنكرة .

(٥) ص ٢٤ .

.....
.....

إلا على النكرات ، ومثل قول امرئ القيس في وصف حصانه :

وقد أعتدى والطير في وكناتها بمنجرد ، قيد الأوابد ، هيكل
« فقيد » مضاف لمعرفة ، ولم يكتسب منها التعريف ؛ بدليل وصف النكرة
(منجرد) به ^(١)

ب - كذلك ورد في الأساليب المسموعة بعض أمثلة وقع النعت فيها من
أنواع غير التي سلفت ، كأن يكون مصدراً لغير الثلاثي ؛ نحو : الحازم لا يعالج
الأمر علاجاً ارتجالاً ، أو دالاً على المقدار ، نحو : اشتريت من الفاكهة الخمس
الأقوى ، أو دالاً على جنس الشيء المصنوع ، نحو : لبست الثوب الحرير ،
أو دالاً على بعض الأعيان التي يمكن تأويلها ، نحو : حصدت الحقل القمح ، أى :
المزروع قمحاً ، والأحسن الأخذ بالرأى السديد الذي يمنع القياس على هذه
الأشياء ؛ ضبطاً للأمر ؛ ومنعاً للخلط بينها وبين غيرها مما ليس نعتاً.

ج - (١) من الأسماء ما يصلح أن يكون : « نعتاً » في بعض الأساليب ؛
لاستيفائه شروط النعت ، و « منعوتاً » في أخرى ؛ لاستيفائه شروط المنعوت كذلك ،
فحكمه مختلف على حسب الدواعي الإعرابية : كأسماء الإشارة ؛ نحو : احتفيت
بالمصلح هذا ، أو : بهذا المصلح . غير أن اسم الإشارة ... - المنادى أو غير المنادى -
لا يصح وصفه باسم إشارة ^(٢) .

واسم الإشارة معرفة ؛ فلا يكون نعتاً إلا للمعرفة ؛ وإذا وقع منعوتاً وجب أن
يكون نعتة مقروناً بأل ، (والأحسن أن يكون هذا المقرون مشتقاً ؛ فإن كان جامداً
فالأفضل اعتباره بدلاً ^(٣) أو عطف بيان) . ووجب أيضاً أن يطابق منعوته في
الإفراد والتذكير وفروعهما مع عدم تفريق النعوت ^(٤) ، وألا يفصل منه

(١) راجع شرح المفصل ج ٣ ص ٥٠ .

(٢) انظر ما يتصل بهذا ويوضحه في ص ٤٨٣ .

(٣) لهذا صلة بما في ص ٦٦٥ .

(٤) لهذا تفصيل مناسب مكانه ج ٤ م ١٣٠ ص ٣٦ حيث الكلام على أحكام : « تابع المنادى »

والشروط الخاصة بكل حالة وحكم .

.....
.....

مطلقاً^(١) ، وألا يُقطع^(٢) منه في إعرابه^(٣) .

ومن هذه الأسماء الصالحة للأمرين أسماء الموصولات ... حتى (« مَنْ »
و « ما ») في الرأي الصحيح^(٤) ، نحو : وقف مَنْ خطب الفصيح ، واستمع
الحاضرون إلى ما قيل الرائع . أو : وقف الفصيح من خطب ، واستمع الحاضرون
إلى الرائع ما قيل .

(٢) ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون نعتاً ، ولا منعوتاً ؛ كالضمير ،
والمصدر الدال على الطلب^(٥) ؛ (نحو : سعيّاً في الخير ، بمعنى : اسع في الخير) ،
وكثير من الأسماء المتوغلة في الإبهام^(٦) ، كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ،
و « كم » الخبرية ، و « ما » التعجبية ، وكلمة : الآن الظرفية ، وكثير من الظروف
المبهمة ، مثل : قبل ، وبعد . . . ، ويستثنى من الأسماء المتوغلة في الإبهام
بعض ألفاظ تقع نعتاً ؛ منها : غير ، سوى ... و « من » و « ما » النكرتان التامتان .

(٣) ومنها : ما يصلح أن يكون منعوتاً ، ولا يصلح أن يكون نعتاً ، كالعَلَم ،
مثل : إبراهيم ، عليّ ، فاطمة ... وكالأجناس الباقية على دلالتها الأصلية ،
كرجل^(٧) ، ونمر ، وفيل .

(١) كما سبق في ص ٤٣٥ وكما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٤٨٧ .

(٢) سيجيء القطع وبيان أحكامه في ص ٤٨٦ و ٤٨٨ .

(٣) أما كونه جنساً لا وصفاً فأمر غالب لا لازم .

(٤) كما سبق في رقم ٣ ص ٤٥٩ (راجع الجمع ج ٢ ص ١١٨ . باب النعت .) وفي هذا الرأي

بعض تيسير . (٥) لهذا إشارة في رقم ٥ من هامش ص ٤٦٠ .

(٦) سبق شرحها في هذا الجزء ص ٢٤ و ٦٦ ، وفي ج ٢ ص ٢٢٤ م ٧٩ .

(٧) يجوز أن يكون العَلَم نعتاً وكذلك اسم الجنس إذا خرجا عن دلالتهم الأصلية ، وأريد

بهما معنى اشتراكية ؛ كدلالة حاتم على : الكرم ، والرجل على : الكامل ، والنمر على : الغادر ... و...
فعلى هذا القصد مع ما يؤيده من قرينة يصح تأويلهما بالمشتق ، ووقوعهما نعتين .

وقد تضاف كلمة : « رجل » إلى كلمة : « صدق » . أو : « سوء » ؛ فتكون بمعنى : المشتق ؛

مثل : إني أحرص أن أعرف رجلاً صدق ، (أى : صالحاً) ، وأتخاثنى رجلاً رجلاً سوء ، (أى :

فاسداً) ، وليس المراد بالصدق هنا : صدق اللسان ، ولا بالسوء الشر ، إنما المراد بالأول : الكمال والصلاح

وبالثاني : الفساد ، ويكون النعت هنا من نوع نعت : « التوطئة » (انظر رقم ٣ من ص ٤٥٦) .

(٤) ومنها ما يصلح أن يكون نعتاً ، ولا يصلح أن يكون منعوتاً ؛ وهي ألفاظ مضافة ، معناها الدلالة على بلوغ الغاية في معنى المضاف إليه . ومن أشهرها : «كُلٌّ»^(١) ، نحو : أنت الأمين كلُّ الأمين ، وذلك هو الخائن كلُّ الخائن ، بمعنى : المتناهي في الأمانة ، أو الحيانة ، ومثل قول الشاعر :

ليس الفتى كلُّ الفتى إلا الفتى في أدبه
وقول الآخر :

إن ابتداء العُرف^(٢) مجد سابق والمجد كلُّ المجد في استتمامه
والفصيح الذي يحسن الاختصار ، عليه أن يكون المضاف إليه اسماً ظاهراً ، نكرة أو معرفة ، على حسب المنعوت ، وأن يكون هذا الاسم الظاهر مماثلاً للمنعوت في لفظه ومعناه معاً — وهذا هو الأغلب — أو مماثلاً لشيء له صلة معنوية قوية به ، فمثال الأول قول الشاعر :

كم قد ذكرت لك لو أُجْزَى بذكركمو يا أشبه الناس كلُّ الناس بالقمر
فكلمة : « كل » نعت للناس . ومثال الثاني قول الآخر :

وإن كان ذنبي كل ذنب فإنه محم الذنب كلُّ المحو من جاء تائباً
فكلمة « كل » الثانية نعت لذنوب .

وإذا وقعت كلمة : « كل » نعتاً صارت من الجامد المؤول بالمشتق ، وصار معناها : « الكامل » في كذا ، وهو معنى يختلف عن معناها الآتي في التوكيد^(٣) .

(١) سبقت الإشارة إلى إضافتها في ص ٧٢ و ١١٦ ولوقوعها نعتاً في ص ٤٦٣ ، وأيضاً : سيخىء بيان عن وقوعها نعتاً ومنعوتة في ص ٥١٣ ، ومنه يعلم أنه لا يجوز فيها القطع ؛ سواء أكانت نعتاً أم توكيداً .

هذا ، ولفظ « كل » مفرد مذكر دائماً — كما قلنا في رقم ٢ من هامش ص ٧٢ — ولكن ما بعده من خبر ، أو ضمير ، أو غيرها مما يحتاج إلى مطابقة أحياناً — قد يطابق لفظه ، أو لا يطابقه ، تبعاً للبيان الآتي في ص ٥١٣ والذي يتممه ما في ص ٦٣ وما في « ج » من ص ١٦٧ .

(٢) المعروف والجميل . (٣) ص ٥٠٩ و ٥١٢ .

.....
.....

ومنها : جدّ ، وحقّ ؛ نحو : سمعنا من الخطباء كلاماً بليغاً جدّ بليغ ،
وأصغينا لهم إصغاءً حقّ إصغاءً^(١) .

ومنها : « أيّ »^(٢) بشرط أن يكون المنعوت بها نكرة ، وكذلك المضاف إليه ،
نحو : الذي بنى الهرم الأكبر عظيم أيّ عظيم . وقد سبق^(٣) بيان رأى آخر حاسم
لا يشترط هذا ، وأوضحنا هناك بإسهاب ما يشترط لوقوعها نعتاً ، وما تؤديه
حينئذ من المعنى الدقيق ، ورأى النحاة في عدم حذف منعوتها ، أو في صحة حذفه .

ومما يصلح نعتاً ولا يصلح منعوتاً الاسم المعرّف « بأل العهدية »^(٤) لأنه يشبه الضمير ،
ويقع موقعه ؛ نحو : أكرمت عالماً تقيّاً فنفعني العالم . التقدير : فنفعني ... ، والفاعل
ضمير مستتر ، فكلمة « العالم » الثانية حلّت محل الضمير الفاعل المستتر^(٥)

* * *

(١) سبق أن قلنا - في : « ا » من ص ٤٦٤ - أن كلمة : « الحق » من المصادر المسموعة التي
وقعت نعتاً وهي معرفة ؛ فلم يتحقق التنكير الذي هو شرط النعت بالمصدر (طبقاً لما تقدم في رقم ٣ من
هامش ص ٤٦٠) وعلى هذا يجوز النعت بها وهي معرفة أو نكرة .

(٢) انظر ص ١١١ و ١١٢ وما بعدها ، خاصّاً بكلمة : « أيّ النعتية » ؛ لأهميته من ناحية
الاستيفاء ، وقوة الاستدلال الحاسم . وقد سبق الكلام عليها أيضاً في ج ١ م ٢٦ ص ٢٦٣ باب :
« الموصول » عند الكلام على : « أي الموصولة » ؛ كما سبق في ج ٢ م ٧٥ ص ١٧٣ عند الكلام على :
« حذف المصدر الصريح » .

(٣) في ص ١١١ وما يليها .

(٤) في ج ١ م ٣٠ ص ٣٠٤ تفصيل الكلام على : « أل » وأنواعها التي منها : « أل العهدية » .
والمعرف بالعهدية لا ينعت . (طبقاً لما جاء في التصريح وحاشيته عند الكلام عليها - ج ١ باب : المعرف
بالأداة - بحجة أنه يشبه الضمير ويقع موقعه . .) كما يعللون .

(٥) ومما يصلح نعتاً ولا يصلح منعوتاً : « المشتق العامل » ؛ فيمتنع (على الصحيح) أن يتقدم
نعمته على المعمول ؛ أي : لا يصح أن يفصل النعت - باعتباره نعتاً - بين العامل المشتق ومعموله . أما باعتباره
شيئاً آخر - كالحال ، مثلاً - فلا مانع . وكذلك لا مانع من اعتباره نعتاً للمشتق إذا تقدم هذا المعمول
فاصلاً بين المشتق ونعمته - راجع التصريح ، باب : الحال - ومجىء الكلام من النكرة - .

« ملاحظة » : الأتباع — بفتح الهمزة — (١) :

نرى في بعض الأساليب الواردة عن العرب كلمة زائدة ، لا تنفرد بنفسها في جملة ، دون أن تسبقها — مباشرة — في هذه الجملة كلمة أخرى مسموعة (٢) تماثلها في وزنها ، وفي أكثر حروفها الهجائية (أى : أنه ليس لهذه الكلمة المتأخرة الزائدة ، المسموعة في الأسلوب الوارد استقلالاً بنفسها في جملة ما ، ولا استغناءً عن كلمة سابقة توافقها في وزنها وفي أكثر حروفها) . وأيضاً ليس لهذه الكلمة الزائدة المسموعة (٢) معنى تجليه ، ولا حكم إعرابى خاص بها (٣) توصف معه بأنها مبتدأ ، أو فاعل ، أو نعت ، أو مفعول ، أو غير ذلك . . . ، أو أنها معربة أو مبنية ؛ فهي — لكل ما تقدم — خارجة عن نطاق الاستقلال بنفسها ، وصوغها ، خالية من معنى لغوى تؤديه ، وبعيدة من الاتصاف بالإعراب أو البناء ، أو التأثير بالعوامل . وإنما تزداد لمجرد التمليح ، أو السخرية ، أو المدح ، أو محض التصويت والتنغيم . وتسمى هذه الكلمة الزائدة الواردة في الأسلوب السماعى هي ونظائرها : « الأتباع » — بفتح الهمزة — جمع : « تبّع » — بمعنى التابع (٤) — ويراد به : كل لفظ مسموع ، لا يستقل بنفسه في جملة ، وإنما يجيء بعد كلمة تسبقه مباشرة (بغير فاصل) فيسايرها في وزنها ، وفي ضبط آخرها ، ويمثلها في أكثر حروفها ، دون أن يكون له معنى خاص ينفرد به في هذه الجملة ، ولا نصيب في الإعراب أو البناء ؛ مثل « بسّن » في قولهم : « محمد

(١) ولا مانع من كسرهما ، فتكون الكلمة مصدراً ، لا جمعاً (وانظر رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية) .

(٢ و ٢) يشترط — في رأى الصحيح — أن تكون هذه الكلمة الزائدة مسموعة في أسلوب وارد عن

العرب ؛ فليست زيادتها مباحة في غيره . كما أن زيادة غيرها من الكلمات الأخرى غير الواردة عن العرب ممنوعة . فالأمر مقصور على زيادة كلمة معينة مسموعة في تركيب معين مسموع كذلك . ولا يباح القياس هنا ؛ منعاً لخلق كلمات لم يعرفها العرب ، وإبعاداً للآثار اللغوية السيئة المترتبة على وضع ألفاظ جديدة من غير الطريق السديد المعد لذلك الوضع الجديد كطريق التمريب ، ونحوه . . .

(٣) إلا في بعض المركبات التي تعرب حالاً مبنية ؛ كقولهم : تفرق الأعداء « شَفَعَرَبَغَر » . . . و . . .

(طبقاً للبيان المفصل الذى سبق في ج ٢ باب : الحال ، م ٨٤ ص ٣٦٦) .

(٤) التَّبَع — محركة — : (التابع) — والتَّبَع — يكون واحد أو جمعاً . ويجمع على أتباع . اه قاموس .

ثم قال : « (والإتباع في الكلام مثل : حَسَنَ بَسَنَ) » . اه ؛ فلا مانع من كسر الهمزة ؛ فتكون الكلمة مصدراً في حالة الكسر ، لا جمعاً .

حَسَنٌ بَسَنٌ» . ومثل : « نَيْطَان ، وَنِفْرِيْت » في قولهم : اللصّ شَيْطَانٌ نَيْطَانٌ ، أو : اللصّ عَفْرِيْتٌ نَفْرِيْتٌ وعند إعراب هذا اللفظ الزائد نقول : إنه تابع للكلمة التي قبله مباشرة ، أي : من أتباعها في الوزن ، وضبط الآخر ، والمشاركة في معظم الحروف الهجائية ، دون أن يكون لهذه التبعية العارضة بوصفها السالف علاقة بالتتابع الأصلية الأربعة المعروفة (وهي : النعت - التوكيد - العطف بنوعيه - البدل) كما سبقت الإشارة^(١) ؛ إذ لا يجرى شيء من أوصاف هذه التتابع الأربعة الأصلية وأحكامها على التابع العارض المذكور فيما سبق ؛ حيث يقتصر حكمه على أمر واحد ، هو : أنه مثل الكلمة التي قبله مباشرة في وزنها ، وأكثر حروفها ، وضبط آخرها ، دون بقية أحكامها النحوية ، أو غير النحوية^(٢)

* * *

(١) في آخر هامش ص ٤٣٤ .

(٢) ما تقدم في تعريف هذا « التابع » وحكمه هو ما تخيرناه من عدة آراء مضطربة في تعريفه وأحكامه . فلقد كثر الكلام في كل ذلك قديماً ، ووضعت كتب خاصة في « الإتياع » تتقارب أحياناً وتتباعد أخرى . ومن أشهر الكتب المؤلفة فيه وأحسنها : كتاب : « الإتياع » للإمام أبي الطيب عبد الواحد ابن علي اللغوي الحلبي المتوفى سنة ٣٥١ هـ وعليه اعتمدنا في أكثر ما نقلناه .

وقد ظهر هذا الكتاب سنة ١٩٦١ مطبوعاً ، وحققه وشرحه الأستاذ عز الدين التنوخي عضو مجمع اللغة العربية بدمشق . وكتب في صدره مقدمة نافعة تتضمن أظهر آراء المؤلف ، يعيننا منها ، ويتصل بموضوعنا قوله حرفياً - في ص ٧ - :

« (الظاهر من بحث المصنف فيما بقي من خطبة كتابه ، وفيما جرى عليه في الأبواب ، أن المعول عنده في التفريق بين « الإتياع والتوكيد » إنما هو على معنى التابع مع إمكان إفراده في الكلام ؛ ذلك أن التابع - أو اللفظة الثانية - إن لم يكن له معنى في نفسه ، أو كان له معنى المتبوع ، ولم يجز إلا لِيَتَّيِد (أي : يقوى) ما قبله ويقويه ، ثم لا يتكلم به منفرداً - كان « إتياعاً » . وإن كان يشارك اللفظة الأولى - أو المتبوع - في المعنى فأفاد في تقويتها ، وأمكن إفراد التابع في الكلام كان : « توكيداً » . وبذلك يتبين لنا أن المعول عليه عند المصنف إنما هو التابع من حيث المعنى أو عدمه مع إمكان إفراده ، وليس المعول على الواو ، كما ذهب إليه الكسائي . وأبوعُبيد في غريب الحديث . فإن قولهم مثلاً « قسيم وسيم » ليس من « الإتياع » عند أبي الطيب ، بل هو في باب « التوكيد » ؛ فإن التابع : « وسيم » يمكن إفراده ومجيئه على حدة ؛ لقولهم رجل وسيم . وقولهم : « شَرٌّ بَرٌّ » من التوكيد عند أبي الطيب مع أنه بلا واو . و « حظيت المرأة

.....

وبَظَهِيتُ* من « الإِتِّبَاع » عند المصنف مع وجود الواو ؛ لأن « بَظَهِيتُ* » لا معنى لها وسدها ، ولا تجيء في الكلام وحدها وإنما تجيء أبداً تابعة لفعل : « حَظَّيْتُ* » ؛ ولاتباعها كانت من « الإِتِّبَاع ». ومنه : « أقبل الحاج* والداج* » فهو من الإِتِّبَاع عند شيخنا الحلبي - المصنف - مع وجود الواو : لأن « الداج » مع وجود الواو من الإِتِّبَاع ؛ إذ لا صلة بين الحج والدَّاج* ، ولا يفرد عند التكلم فلا يقال : « أقبل الداج* » وإنما يقال : « أقبل الحاج* والداج* » فهي تابعة أبداً .

” (ومن أقوال المصنف تعليقاً على أمثلة « الإِتِّبَاع والتوكيد » ونذكره للاستدلال ، وعلى سبيل المثال ، قولهم : « لا بَارَكَ الله فيه ولا تَارَكَ » - في باب الإِتِّبَاع الذي أوله التاء ، وعلق عليه بقوله : فهو وإن كان (تارك) مأخوذاً من التَّركَ ، لا معنى له في هذا الموضع إلا الإِتِّبَاع ... أى : لا صلة في المعنى بين بَارَكَ وتَارَكَ ، ولا يجيء (لا تَارَكَ الله فيه) ولو أمكن إفراد هذا التابع لكان من باب التوكيد ...) “ . ١ هـ . من المقدمة .

وكل ما سبق حسن ، لكن كيف يكون للكلمة التابعة معنى المتبوعة - كما جاء في أول هذا الكلام - وتسمى تابعة على الوجه المراد من التابع هنا لا التابع الأصيل الذي يدخل في التوابع الأربعة الأصيلية التي سبق في ص ٤٣٤ ؟ هذا غير مفهوم ولا مقبول بناء على الضوابط العامة .

ب (١) — النعت بالجملة :

الجملة التي تصلح نعتاً^(١) لا بد أن تجمع الشروط الأربعة الآتية :

(١) أن يكون منعوها نكرة محضة ، مثل كلمتي « فارس وشجاع » في قولهم : « أقبل فارس يتسم ، وانتصر شجاع لا يخاف ، ويتحقق هذا بخلوها من « أل الجنسية » ، ومن كل شيء آخر يُخصَّص ويُقلَّل الشيوع ؛ كالإضافة ، والنعت ، وسائر القيود التي تفيد التخصيص^(٢) .

والنكرة غير المحضة : هي التي لم تتخلص مما سبق ؛ بأن يكون المنعوت إما : مشتملاً على « أل الجنسية » التي تجعل لفظه معرفة ، ومعناه نكرة ، كقول الشاعر :

ولقد أمرَّ على اللئيم يسبني فأعِفُّ ، ثم أقول : لا يعنيني

فجملة : « يسب » ، يصح إعرابها نعتاً في محل جر ؛ مراعاة للناحية المعنوية ، والمنعوت هو كلمة : « اللئيم » ، ويصح أن يكون حالا في محل نصب ؛ مراعاة لوجود « أل الجنسية »^(٣) . وإما : مقيداً بقيد يفيد التخصيص ؛ نحو : استمعت لمحاضرة نفيسة ألقاها عالم كبير زار بلادنا . فالنكرة هنا : (محاضرة — عالم) غير محضة ؛ لأنها مقيدة بالنعت بعدها (وهو : نفيسة — كبير) ولذلك يصح إعراب الجملة الفعلية : (ألقى X) (زار X) نعتاً بعد كل واحدة منهما^(٤)

ومما يلاحظ أن المنعوت إذا كان نكرة غير محضة ، فإن الجملة بعده — وكذا

(١٠١) سبقت « ا » في ص ٤٥٨ حيث الكلام على النعت المفرد ، ويجيء النعت بشبه الجملة في « ج » ص ٤٧٦ — وفي ص ٤٨٠ « و » الرأي في الجملة من ناحية أنها نكرة ، أو معرفة . وقد سبق (في ج ١ — م ١ هامش ص ١٥ وهامش ص ٣٣٨ م ٢٧) أن الجملة الواقعة نعتاً ، أو صلة أو خبراً ، أو غير ذلك . . . تسمى جملة باعتبار أصلها الأول حين كانت تؤدي معنى مقيداً مستقلاً . أما بعد أن صار لها محل فلا تؤدي معنى مستقلاً ، ولا تسمى جملة . . .

(٢ و ٢) في هامش الصفحة الأولى بيان واف للمراد من القيد .

(٣) للحكم السابق بيان في ج ١ ص ١٩٥ م ١٤ وفي ج ٢ باب الحال م ٨٤ ص ٣١١ .

(٤) وينطبق هذا على قوله تعالى لنبيه في شأن الكافرين : (وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَداً ...) فكلمة : « أحد » نكرة غير محضة ؛ لأنها موصوفة بالجار مع مجروره بعدها . ويليهما جملة فعلية تصلح أن تكون نعتاً أيضاً .

شبهها^(١) - لا تتعين نعتاً . وإنما يجوز أن تكون نعتاً ، وأن تكون حالا والمنعوت يصير صاحب الحال ، (وقد سبق^(٢) بيان هذا بإسهاب . . .) .

(٢) أن يكون المنعوت مذكوراً ؛ نحو : إن رجلاً يصاحب الأشرار لا بد أن يحترق بأذاهم ، وقول الشاعر :

إن في أضلاعنا أفئدةً تعشق المجد ، وتبأى أن تضاماً
ويجوز حذف المنعوت بشرط أن يكون مرفوعاً ، وبعض اسم متقدم عليه
مجرور بالحرف : « من » ، أو : « في » ، والنعت جملة أو شبهها ؛ مثل :
(نحن - الشرقيين - أصحاب مجدٍ تليدٍ ؛ منّا^(٣) سبقَ إلى كشف نظريات
العلوم الكونية ، ومنّا استخلمها في الاختراع والابتكار ، ومنّا اهتدى قبل غيره إلى
مجاهل كوكبه ، ومنّا هدى البشرية إلى أقوم السبل لإسعادها ؛ فليس فينا إلا
كشَف ، أو : اخترع ، أو : اهتدى ، أو : هدى ...) تريد : منّا فريق
سبق ، - منّا فريق استخدم ، - منّا فريق اهتدى - منّا فريق هدى ، - ليس فينا
إلا فريق كشف ... (وسيجيء الكلام مفصلاً على مواضع حذفه ، قريباً)^(٤) .

(٣) أن تكون الحملة النعتية خبرية ؛ كبعض ما سبق ، وكالتى فى قول الشاعر :

ولا خيرَ فى قوم تُذلُّ كرامُهم ويعظمُ فيهم نذلُّهم ، ويسود
فلا تصلح الإنشائية (بنوعها الطلبي وغير الطلبي) ، فلا يصح : رأيتَ
مسكيناً عاونه ، وشاهدت محتاجاً هل تساعدُه ؟ أو : لا تهنه ... ، ولا يصح
هذا كتاب بيعتكه ؛ تريد : إنشاء البيع الآن (وقت النطق) ، والموافقة عليه ،
لا أنك تخبر بأن البيع حصل قبل النطق^(٥) .

(١) كما سيجيء فى ص ٤٧٦ - وانظر « ا » فى ص ٤٧٧ . حيث البيان الخاص بهذا .

(٢) فى مواطن متفرقة ، والأصيل منها فى باب المعارف (ج ١ ص ١٤٥ م ١٧) .

(٣) مع إعراب الجار والمجرور فى هذه الأمثلة وأشباهها - هو الخبر ؛ لتكون الحملة الفعلية نعتاً - وكذا شبهها - . (٤) ص ٤٩٣ .

(٥) هذا الشرط هام ، لأن النعت يفيد منعوته إيضاحاً ، أو تخصيصاً ، أو ... أو ...
- كما سبق أول الباب - فلا بد أن يكون حاصلًا من قبل . والمعنى الإنشائي غير حاصل ، ولا معلوم من
قبل ، إذ لا وجود له فى الخارج الواقعى قبل النطق . فكيف يفيد الإيضاح ، أو التخصيص ، أو غيرها؟
وما ورد مخالفاً لهذا الشرط فهو سماعي لا يقاس عليه . وبعضهم يؤوله بحذف مشتق من القول ؛ مثل كلمة :
« مقول » تكون الحملة الإنشائية مفعولاً له . وسيجيء بيان هذا فى هامش ص ٤٧٥ .

(٤) اشتمال الحملة الخبرية على ضمير يربطها بالمنعوت^(١) ، ويطابقه في الأفراد والتذكير وفروعهما^(٢) ، ويجعل الكلام والمعنى متماسكين متصلين ؛ ولذا يسمّى : « الرابط » ، والأغلب أن يكون مذكوراً - سواء أكان بارزاً ؛ أم مستتراً^(٣) - فالمذكور البارز كالأمثلة السالفة ؛ وقوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ) ، ومثل : نصيحة يتبعها عاقل قد تجلب خيراً غامراً ، وتدفع بلاءً قاتلاً . وقول الشاعر :

كُلُّ بَيْتٍ أَنْتَ سَاكِنُهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى السُّرُجِ^(٤)

والمستتر كقول الشاعر :

وَكُلُّ أَمْرٍ يُؤَلِّي الْجَمِيلَ مُحَبَّبٌ وَكُلُّ مَكَانٍ يَنْبِتُ الْعَرْزَ طَيِّبٌ

وقول الآخر :

وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ نَشْرَ : فَضِيلَةٍ طُوِيَتْ^(٥) أَتَاحَ لَهَا لِسَانُ حَسُودٍ

وقد يكون محذوفاً^(٦) إذا كان معروفاً بقرينة من السياق ، أو غيره ، ولا لبس فيه حذفه ، كقول القائل :

وَمَا أَدْرَى أَغْيَرَهُمْ ، تَنَاءٍ وَطُولُ الدَّهْرِ ، أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

(١) سواء أكان اشتمالها عليه مباشراً أم كان في شيء من مكملاتها وتوابعها ؛ كالذي في قول الشاعر :

لَا أَذُودُ الطَّيْرَ عَنْ شَجَرٍ قَدْ جَنَيْتَ الْمَرْءَ مِنْ ثَمَرَةٍ

وفي الأمثلة الآتية صور للنوعين .

(٢) إذا كان المبتدأ ضميراً للمتكلم والخبر منعوتاً بجملة فعلية ، جاز في الضمير الرابط أن يكون للمتكلم أو للغائب ؛ نحو : أنا صادق أحب الإنصاف ، أو يحب الإنصاف . وكذلك إن كان المبتدأ ضميراً للمخاطب ؛ نحو : أنت صادق تحب الإنصاف ، أو يحب الإنصاف . ومراعاة التكلم أو الخطاب أحسن - كما سبقت الإشارة في ج ١ م ٣٥ ص ٤٢٥ باب المبتدأ والخبر - .

(٣) لأن المستتر مذكور ، ولكنه غير ظاهر في الكلام . بخلاف المحذوف ؛ فإنه غير موجود مطلقاً . وبين المستتر والمحذوف جملة فوارق وآثار أوضحناها في باب : الضمير - ج ١ م ١٨ ص ١٤٦ .

(٤) جمع : سراج ، وهو المصباح المضيء .

(٥) الرابط ضمير مستتر تقديره : هي ، نائب الفاعل .

(٦) سيجيء تفصيل الحذف في « نج » من ص ٤٧٨ .

التقدير : أصابوه . ومثل : « وما شئٌ حميتَ بمستباح »^(١) . أى : حميته .
وقول الآخر :

قال لى : كيف أنت ؟ قلتُ : عليلٌ (سهرٌ دائمٌ) (ليلٌ طويلٌ)
أى : أنا عليل ؛ سهره دائم ، وليله طويل^(٢)

(١) صدر هذا البيت المنسوب لحرير : * حَمَيْتَ حِمَى تِهَامَةٍ بَعْدَ نَجْدٍ *

(٢) وفى النعت بالجملة يقول ابن مالك :

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرًا

يريد : أن العرب نطقوا بالجملة نعتاً للمُنْكَر ، (أى : أن المنعوت بها منكر ، لا بد من تنكيره) ،
وإذا وقعت نعتاً فإنها تعطى من الحكم ما أعطيته وهى خبر . يشير إلى ضرورة الرابط الذى يربطها بالمنعوت .
وليس المقصود أنها تأخذ ، وهى نعت - جميع الأحكام التى تستحقها إذا وقعت خبراً . ذلك أن الجملة
التي تعرب خبراً تصاح أن تكون إنشاء طلبياً وغير طلبى ، (على الصحيح فيهما) ، مع أن جملة النعت
لا تصلح أن تكون إنشاء طلبياً أو غير طلبى ، ولذا تدارك الأمر فقال :

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَأَلْقَوْلَ أَضْمِرُ تُصْبِرُ

أى : امنع هنا (فى باب النعت ، لا فى باب الخبر) ، وقوع الجملة الطلبية ، وهذا تقييد قد يؤدى
إلى غير المراد ؛ إذ قد يفهم منه أن الجملة الإنشائية غير الطلبية تقع نعتاً ، مع أنها كالطلبية لا تصلح
نعتاً ؛ إذ الجملة الإنشائية بنوعها الطلبى وغير الطلبى لا تصلح هنا - كما أشرنا - أما الذى يصاح فهو
ما عداها . ولم يبق من الحمل بعدها إلا الحمل الخبرية . ثم هو يقول : إن ورد فى الكلام القديم جمل
إنشائية وقعت نعتاً - وهذه لا يصح محاكاتها ، ولا القياس عليها ؛ لندورها ، ومخالفتها الغرض من النعت -
فأولئها . والتأويلات مختلفة ، أشهرها إضمار « قول » محذوف هو النعت ، تكون الجملة الإنشائية مَقُولاً له .
ففى مثل : أكلت فاكهة ؛ هل ذقت السكر ؟ (وليس هذا من الكلام القديم المسموع) يقدر أن
الأصل : أكلت فاكهة مَقُولاً فيها : هل ذقت السكر ؟ فكلمة : « مَقُولاً » المحذوفة هى النعت . والجملة
الإنشائية بعدها فى محل نصب مفعول به للقول . ومثل : لمست ماء هل لمست الثلج ؟ أى : لمست ماء مقولاً
فيه : هل لمست الثلج ؟ . . . أما الأمثلة المسموعة فمنها البيت الذى يرددونه ؛ وهو :

حتى إذا جَنَّ الظلامَ واختلطَ جَاءُوا بِمَذْقٍ . هَلْ رَأَيْتَ الذُّئْبَ قَطُّ ؟

(قاله رجل استضافه قوم ، وطال انتظاره للطعام حتى دخل الليل ؛ فقدموا له المذق « وهو اللبن
المختلط بالمياه التى تغير لونه » . وهو يصف هذا التغير فى اللون بأنه صار فى لون الذئب) .

ثم قال ابن مالك بعد ذلك بيتاً سبق شرحه فى مكانه المناسب (ص ٤٦٢) هو :

وَنَعَتُوا بِمَضْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

وقد يغنى عنه وجوده في جملة معطوفة^(١) بالفاء ، أو : بالواو ، أو : ثم — على
الجملة النعتية الحالية منه ؛ نحو : مررت برجل تقصف الرعود ، فيرتجف ؛ أو :
ويرتجف — أو : ثم يرتجف . التقدير : « هو » في كل ذلك .

* * *

ج — النعت بشبه الجملة^(٢) :

وشبه الجملة (الظرف ، والجار مع مجروره) ، يصلح أن يكون نعتاً بشرطين :
أولهما : أن يكون تاماً ، أى : مفيداً . وإفادته^(٣) تكون بالإضافة ، أو
بتقييده بعدد ، أو غيره من القيود التي تجعله يحقق غرضاً معنوياً جديداً ؛ فلا يصح
أقبل رجل عنك — ولا أقبل رجل عوضاً . . .
ثانيها : أن يكون المنعوت نكرة محضة^(٤) ، مثل : أقبل رجل في سارة — أقبل
رجلٌ فوق الجبل . . . وقول الشاعر :

وإذا امرؤ أهدى^(٥) إليك صنيعةً من جاهه^(٦) فكأنها من ماله
فإن كانت النكرة غير محضة ؛ (بسبب اختصاصها بإضافة ، أو غيرها مما يخصها) ؛
فشبه الجملة يصلح نعتاً وحالاً^(٧) . نحو : هذا رجل وقور في سيّارة — أو : هذا رجل
وقور أمامك . . . فهو كالجملة في هذا الحكم^(٨) .

(١) راجع الصبان ج ١ باب المبتدأ عند الكلام على الخبر الجملة ، ورابطه) .

(٢) سبقت : « ١ » في ص ٤٥٨ حيث الكلام على النعت المفرد . وكذلك سبقت : « ب » في

ص ٤٧٢ حيث الكلام على النعت بالجملة .

(٣) تكرر معنى الإفادة في عدة مواضع من الكتاب (في ج ١ باب الموصول ص ٢٧٢ م ٢٧٧ ،

باب المبتدأ والخبر ص ٣٤٦ م ٣٥ ج ٢ ، باب الحال ص ٢٩٤) .

(٤) انظر « ١ » من الزيادة والتفصيل ، حيث البيان الخاص بعدم اشتراط المحضة .

(٥) الجملة الفعلية نعت ، ومنعوتها نكرة .

(٦) الجار ومجروره نعت ، والمنعوت : صنيعة .

(٧) كما سبق في ص ٤٧٣ .

(٨) تكرر بيان هذا ، أما تفصيله ففي مكانه المناسب ج ١ ص ١٤٥ م ١٧ .

زيادة وتفصيل :

(١) يجوز — عند عدم المانع — اعتبار شبه الحملة بنوعيه (الظرف ، والجار مع مجروره) صفة بعد المعرفة المحضة ؛ على تقدير متعلقه معرفة . وقد نص «الصبان» على هذا في — ج ١ أول باب : «النكرة والمعرفة» حيث قال : ”(أسلفنا عن الدماميني جواز كون الظرف — ويراد به هنا شبه الحملة بنوعيه — بعد المعرفة المحضة صفة ، بتقدير متعلقه معرفة)“ ١ هـ .

أى : أن المتعلق المعرفة سيكون هو الصفة لمطابقته الموصوف في التعريف . هذا ولا مانع أن يكون شبه الحملة نفسه — بنوعيه — هو الصفة إذا استغنيا عن ذكر المتعلق اختصاراً وتيسيراً أو تسهيلاً ، (طبقاً لما سبق^(١)) بالإيضاح والشرط المسجلين هناك .

وإذا كان شبه الحملة — بنوعيه — بعد المعرفة المحضة صالحاً لأن يُعَرَّب صفة على الوجه السالف ، وهو صالح أيضاً لأن يكون حالاً بعدها ؛ كصلاحه للحالية والوصفية بعد النكرة غير المحضة ، — أمكن وضع قاعدة عامة أساسية هي : « شبه الحملة — بنوعيه — يصلح دائماً أن يكون حالاً أو صفة بعد المعرفة المحضة وغير المحضة^(٢) ، وكذلك بعد النكرة ، بشرط أن تكون غير محضة^(٣) » ؛ أو يقال :

« إذا وقع شبه الحملة بعد معرفة أو نكرة ، فإنه يصلح أن يكون حالاً أو صفة إلا في صورة واحدة ، هي : أن تكون النكرة محضة فيتعين أن يكون صفة ، ليس غير » .

وجدير بالملاحظة أن جواز الأمرين فيما سبق مشروط بعدم وجود قرينة توجب أحدهما دون الآخر أو توجب غيرهما ، حرصاً على سلامة المعنى ، فإن وجدت القرينة وجب الخضوع لما تقتضيه ، كالشأن معها في سائر المسائل الأخرى .

(١) في ج ١ (ص ١٩٤ م ١٧ ، وفي رقم ١ من هامش ص ٣٤٧ م ٢٧ ، وهامش ص ٤٣١ م ٣٥) وفي ج ٢ (م ٨٩ رقم ٥ من هامش ص ٣٥٦) .

(٢) كالمعرف بآل الجنسية .

(٣) فإن كانت محضة تعين أن يكون نعتاً — كما سيجيء هنا — .

(ب) من أدوات الاستثناء ما يكون فعلاً فقط ؛ وهو : « ليس ، ولا يكون » ومنها ما يصلح^(١) أن يكون فعلاً تارة ، وحرف جر تارة أخرى ؛ وهو « خلا ، وعدا ، وحاشا » . والنوع الأول — وهو الذى يكون فعلاً فقط — يصح وقوع جملة الفعلية نعتاً ؛ بالتفصيل الذى سبق بيانه (فى ج م ٨٣ ص ٣٣٣ باب : الاستثناء) أما النوع الثانى الذى يصلح للفعلية والحرفية فلا يكون نعتاً .

(ح) يحذف الرابط فى الجملة النعتية بشرط أمن اللبس — كما سبق — والمحذوف قد يكون مرفوعاً مثل : بسم الله الرحمن الرحيم ، أى : هو الرحمن هو الرحيم^(٢) أو منصوباً كالأمثلة السالفة^(٣) . وقد يكون مجروراً « بنى » إذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان ؛ كقوله تعالى : « واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً » ، أى لا تجزى فيه . . . فلا يصح الحذف فى مثل : زرت حديقة رغبْتُ فيها ؛ إذ المنعوت ليس اسم زمان ؛ فلا يتضح المحذوف ؛ أهو : رغبْتُ فى هوائها — أم فى رياحينها — أم فى فواكهها ، أم فى جداولها ؟ ولا يتضح أهو : رغبْتُ فيها ، أم رغبْتُ عنها ؟ .

وقد يكون مجروراً « بيمين » بشرط أن يكون فى أسلوب تتعين فيه ؛ سواء أكان الضمير عائداً على ظرف زمان أم على غيره ؛ نحو : مرَّ صيف قضيت شهراً على السواحل ، وشهراً فى الريف . أى : قضيت شهراً منه على السواحل ، وشهراً منه فى الريف . . . ومثل : اشتريت فاكهة ، نوع بعشرين ، ونوع بثلاثين ، أى : نوع بعشرين منها ، ونوع بثلاثين منها . . .

فإن لم يكن الحرف « من » متعيناً فى الأسلوب لم يجوز حذفه ؛ لثلا يحدث لابس ؛ نحو : نفغنى شهر صمت منه ، فلو حذف الجار والمجرور لورد على الذهن احتمالات متعددة ؛ منها : صمته ، وهو معنى غير المقصود .

(د) يرى بعض النحاة أن : « أل » قد تغنى عن الضمير الرابط إذا دخلت

(١ و ١) بشرط ألا تسبقه « ما » المصدرية . وفى ص ٤٧٤ بعض أمثلة للمحذوف المنصوب .

(٢) فى ص ٤٧٤ .

(٣) على اعتبار النعت مقطوعاً . وسيجىء بيان القطع فى ص ٤٨٦ .

على الحملة الاسمية الواقعة نعتاً ؛ نحو : رأيت كتاباً ؛ الورقُ ناعمٌ مصقول ، والطباعة جيدة نظيفة^(١) ؛ والغلاف متين جذاب ، فكأنك قلت : رأيت كتاباً ورقه ناعم مصقول ، وطباعته . . . وغلافه . . . وهذا رأى حسن ، مستمد من أمثلة كثيرة مسموعة تبيح القياس عليها بشرط أمن اللبس .

(هـ) لا تُربط الحملة الواقعة نعتاً إلا بالضمير أو بما يقوم مقامه في الربط ، ويغنى عنه ، وهو « أل » كما مرّ في : « د » ولا تصلح الواو التي تسبق — أحياناً — الحملة الواقعة نعتاً أن تكون للربط ، فإنها واو زائدة تلتصق بهذه الحملة ؛ لتُقوى دلالتها على النعت ، وتزيد التصاقها بالمنعوت دون أن تصلح وحدها للربط ، ويسمونها لذلك : « واو اللصوق » ، ومن أمثلتها ، في القرآن الكريم قوله تعالى : « وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتابٌ معلوم » ، والأصل : « إلا لها كتاب معلوم » زادت الواو للغرض السالف ، ولا تفيد شيئاً أكثر منه^(٢) . وكذلك قوله تعالى : « وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم » . فقد زادت الواو قبل الحملة الاسمية الواقعة نعتاً . ومن الأمثلة قول عُروة بن الورد :

فيا للناس كيف غلبت نفسي على شيءٍ ويكرهه ضميرى

فالواو زائدة قبل الحملة المضارعية النعتية . وهى فى كل صورها التى تتعين فيها للإلصاق لا تصلح وحدها أن تكون رابطاً — كما أسلفنا — .

وقد اختلف النحاة : أزيادتها قياسية^(٣) أم سماعية ؟ والأرجح عندهم — برغم مجيئها فى القرآن — أنها سماعية ، وهذا عجيب منهم ؛ لأن معناه أن بعض التراكيب القرآنية لا يصح محاكاته ، ولا صوغ أساليبنا على نهجه ، مع اعترافهم جميعاً بأن القرآن أشمى لغة بيانية ، وأعلى كلام بليغ . نعم قد يكون الأنسب اليوم الوقوف بزيادة هذه الواو عند حد السماع ؛ تجنباً لإساءة فهمها ، والخلط بينها وبين الأنواع الأخرى ، ولا ضرر ولا تضيق فى الأخذ بهذا الرأى^(٣) . ولكن الأنسب لا يحرم غيره مما هو صحيح مباح .

(١) هذه الحملة الاسمية — التى تليها — معطوفة على الأولى ، فهى فى حكم النعت ، كالمعطوف عليه . إلا إن قامت قرينة تقضى بأنها ليست معطوفة ، وأنها شيء آخر : كأن تكون حالية ، أو مستأنفة .

(٢) راجع التصريح وحاشية ياسين ج ١ باب الحال — عند الكلام على صاحب الحال النكرة .

(٣) ومن القائلين بقياسيتها : « الزمخشري » .

وقد يكون الأنسب في عصر ليس بالأنسب في آخر ؛ وكلاهما صحيح مباح .

(و) الجملة لا تقع نعتاً إلا للنكرة . فما حكم الجملة نفسها من حيث التعريف والتنكير ؟ .

أجابوا : « يجرى على الألسنة كثيراً أنها نكرة . ولكنها تؤول بالنكرة ، قال الرضى ؛ لأن التعريف والتنكير من خواص الأسماء . والجملة من حيث هي جملة ليست اسماً ، وإن كانت تؤول به ، فنحو : جاء رجل قام أبوه ، أو أبوه قائم ... — في تأويل : جاء رجل قائم أبوه . ونحو : جاء رجل أبوه محمد ، في تأويل : كائن ذات أبيه ذات محمد ^(١) .

ويقول شارح المفصل ^(٢) ما ملخصه : (إن وقوع الجملة نعتاً للنكرة دليل على أن الجملة نفسها نكرة ، إذ لا يصح أن توصف النكرة بالمعرفة ^(٣)) اهـ .
سواء أكانت نكرة أم مؤولة بالنكرة وفي حكمها ، فالخلاف شكلي لا أثر له .
والمهم المتفق عليه أنها لا تكون نعتاً إلا للنكرة .

(ز) يقول الكوفيون : إذا وقع بعد الجملة الواقعة نعتاً لنكرة ، جملة أخرى مضارعية ، مترتبة على الجملة النعتية كترتب جواب الشرط على الجملة الشرطية — إذا وقع هذا صح في المضارع الجزم جواباً للنعت مع جملته ؛ حملاً له على المضارع المجزوم في الجملة الواقعة جواباً للشرط . ففي مثل : كل رجل يعمل الخير يرتفع شأنه يجيزون جزم المضارع : « يرتفع ^(٤) » .

لكن رأيهم في هذا الجزم ضعيف ؛ إذ لا تؤيده الشواهد القوية الكثيرة ، التي تسوغ القياس عليه . فالأحسن إهماله والاقتصار فيه على المسموع ^(٥) .

(١) راجع الصبان .

(٢) ج ٣ ص ١٤١ .

(٣) سبقت إشارة لبعض ما ذكر (في رقم ٢ من هامش ص ٢٨ وفي رقم ١ من هامش ٤٧٢)

وأيضاً (في ج ٢ ص ٢٩٤ م ؟ باب النكرة والمعرفة) وكذا (في ج ١ ص ١٤٢ م ١٧) .

(٤) وفاعله ضمير مستتر تقديره : هو . والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ : (كل) .

(٥) سبقت الإشارة لهذا في باب : « الموصول » (ج ١ م ٢٧ ص ٣٨٣ عند الكلام على صلة

الموصول والرباط) وله هناك قصة طريفة تؤيده . وسيجيء البيان في ج ٤ ص ٤٣٧ م ١٥٧ عند الكلام على جواب الشرط .

المسألة ١١٥ :

تعدد النعت ، وقطعه .

١ - تَعَدُّدُ النعت في الحالات التي يكون فيها عامله واحداً :

(١) إذا تعدد النعت ، والمنعوت غير متعدد - لأنه واحد - وجب تفريق النعوت^(١) ، مسبقة بواو العطف^(٢) أو غير مسبقة ، إلا الأول ، فلا يُسَبِّقُ بها . نحو : لا شيء يقبُح في العين كرؤية عالم مختال ، مغرور ، أو : عالم زري وضيع ، ويصح : كرؤية عالم مختال ومغرور ، أو : عالم زري ووضيع^(٣) . . .

وتمتنع واو العطف إذا كان المعنى المراد لا يتحقق بنعت واحد ، ولا يستفاد إلا من انضمام نعت إلى آخر فينشأ من مجموعهما المعنى المقصود ؛ نحو : الفصول أربعة : أطيبها الربيع البارد الحار ، أي : المعتدل في درجة حرارته وبرودته ، ولا يجوز البارد والحار ؛ لأن المعنى المراد - وهو : الاعتدال - لا يؤخذ إلا من اشتراك الاثنين في تأديته ، وانضمام كل منهما إلى الآخر ؛ فكلاهما جزء يتم نظيره ،

(١) أي : ذكرها واحداً واحداً ؛ على غير صورة المثني والجمع ؛ إذ يمتنع أن يكون النعت مثني ، أو جمعاً ، والمنعوت واحداً . وسيتكرر هنا لفظ « المفرق » ، و « التفريق » مراداً به هذا التعدد على صورة فردية ، ليس فيها علامة التثنية أو الجمع الاصطلاحيين . فإن كانت الكلمة دالة على التثنية أو على الجمع بدون تفريق الأفراد أو بتفريق فهي المتعددة . فعندنا كلمتان اصطلاحيتان ؛ هما : « تفريق » وتعدد . فالتفريق خاص بذكر الأفراد واحداً فواحداً ، والتعدد يكون مثله أو بذكرها على هيئة التثنية أو الجمع . (وانظر ما يختص بالنعت المتعدد لواحد لأهميته ، ص ٤٨٨) .

(٢) ويجوز اختيار حرف عطف غير « الواو » ، يناسب السياق ، إلا : « حتى » ، و « أم » . - كما سيجيء في ص ٤٩٧ وفيها بيان مفيد يختص بعطف النعوت ،

وإذا وقع النعت بعد الواو أو غيرها من حروف العطف المناسبة ، فإنه يترك اسم النعت وأحكامه ويصير معطوفاً يجري عليه اسم المعطوف وكل أحكامه - كما سيجيء في ص ٤٩٨ - .

(٣) ومن التعدد بغير عطف ، النعت بكلمتي : « فطن » و « فطن » في قول المتنبي :

لا يدرك المجد إلا سيد فطن لما يشق على السادات ، فعال

ويلازمه في تكوين المعنى الكامل المقصود منهما معاً . والكلمتان هنا بمنزلة كلمة واحدة ذات شطرين ؛ لا يصح أن يفصل بين شطريها حرف عطف أو غيره . ومثل : شرب المريض الدواء الحلو المرّ ، أى : المتوسط في حلاوته ومرارته . ومثل : اشتريت خُصوفاً ناعماً خشناً ، ومثل : هذا زجاج صلب هشّ ...

(٢) وإذا تعدد النعت والمنعوت متعددٌ بغير تفريق ، وبغير أن يكون اسم إشارة ، فإن كانت النعوت متحدة في لفظها ومعناها معاً وجب عدم تفريقها ، وأن تكون مثناة أو جمعاً على حسب منعوتها . نحو : ما أعجب الهرمين القديمين ! . ولا يصح : ما أعجب الهرمين القديم والقديم . ونحو : ما أجمل الزهرات اليانعات ، ولا يصح : اليانعة ، واليانعة ، واليانعة ...

فإن كانت النعوت مختلفة في لفظها ومعناها معاً أو في أحدهما وجب التفريق بالواو العاطفة ؛ فمثال الاختلاف في اللفظ والمعنى قول الشاعر :

بكِيتٌ ، وما بُكّا رجلٍ حزينٍ على ربّعينٍ ؛ مساوبٍ^(١) ، وبالِ
وقول أحد المؤرخين ... ولما انتهت الموقعة بهزيمة الأعداء بجثنا عن قادة جيشهم ، فعرفنا القادة ؛ القتل ، والجريح ، والأسير ، والمذهول من هول ما رأى وسمع ...

ومثال الاختلاف في اللفظ دون المعنى : أبصرت سيارتين : ذاهبةً ومنطلقةً - قاومت طوائفَ ؛ باغيةً ، ومعتديةً ، وظالمةً .

ومثال المختلفة في المعنى دون اللفظ : نصحت رجلين هاوياً وهاوياً^(٢)

(١) مسلوب : مأخوذ من صاحبه . والكلمة نعت . وتصلح أن تكون عطف بيان ، لكن الأفضل في المشتق أن يكون نعتاً ، وفي الجامد أن يكون عطف بيان - .

كما في صفحة ٤٦٥ ، وفي رقم ١ من هامش ص ٤٨٣ ، وكما سيأتى في بابه - ص ٥٥١ و ٥٥٢ .

(٢) وفي هذا النعت المتعدد المختلف وفي منعوته المتعدد يقول ابن مالك :

وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ فَعَاطِفًا فَرَّقُهُ لَا إِذَا اتَّخَلَفَ

أى : أن النعت المتعدد المختلف في لفظه ومعناه معاً ، أو : في أحدهما ، يجب أن تفرقه بالعطف إذا كان المنعوت متعددًا . أما إذا اتّخلف النعت (اتفق معناه ولفظه) فلا تفرقه . (فرقه عاطفياً : أى : =

فإحدى الكلمتين فعلها : « هَوَى » بمعنى : « أَحَبَّ » والأخرى فعلها : « هَوَى » بمعنى سقط على الأرض . ولا بد من قرينة تدل على هذا الاختلاف المعنى .
ومثل : عرفت رجلاً ؛ كاسية ، وكاسية ، وكاسية ، بمعنى : كاسية غير ١ .
وبمعنى : مكسوة ، وبمعنى : غنية .

وإذا كان المنعوت المتعدد اسم إشارة لم يجز في نعته المتعدد التفريق لأن نعت أسماء الإشارة لا يكون مختلفاً عنها في المطابقة اللفظية ؛ فلا يصح مررت بهذين الطويل والقصير على اعتبارهما نعتين^(١) .

(٣) إذا تعدد النعت والمنعوت متعدد متفرق فإن كانت النعوت متحدة في ألفاظها ومعانيها وجب عدم تفريقها ؛ مثل : ساف محمود ، وعلى ، وحامد .
المهندسون . وإن كانت مختلفة وجب أحد أمرين :

إمّا تقديم المنعوتات المتفرقة كلها متوالية ، يليها النعوت كلها متوالية متفرقة أيضاً ومرتبة ؛ بحيث يكون النعت الأول للمنعوت الأخير ؛ والنعت الثانى للمنعوت الذى قبل الأخير ، وهكذا ، حتى ينتهى الترتيب بأن يكون النعت الأخير للمنعوت الأول (فملخص هذه الطريقة : أن يكون كل نعت مقصوراً على أقرب منعوت إليه) .

ولما : وضع كل نعت عقب منعوته مباشرة :

فعلى الطريقة الأولى نقول : ما أعظم الثمار التى نجيبها من الكتب ، والصحف ، والمجلات ، والإذاعة ، والمؤلفين . . . البارعين ، المختارة ، الرفيعة ، الصادقة ، النافعة ، . . . فكلمة « البارعين » نعت للمؤلفين ، وكلامة « المختارة » : نعت للإذاعة و « الرفيعة » : نعت للمجلات ، و « الصادقة » : نعت للصحف ، و « النافعة » : نعت للكتب .

= حالة كونك عاطفاً ، مستعملاً في التفريق - حرف العطف ، ودو هذا : الوار ، ليس غير - كما شرحنا ، وكما يأتى فى ص ٤٩٧ .

(١) أما على اعتبارهما بدلاً ، أو عطف بيان فقد يصح ، لما أشرنا إليه - فى رقم ١ من هامش ص ٤٨٢ - من أن الأفضل فى النعت الاشتقاق ، بخلاف البدل والبيان . مع ملاحظة أن المعنى يختلف فى كل اعتبار ، إذ فائدة النعت غير فائدة البدل ، أو العطف . . .

وعلى الطريقة الثانية نقول : ما أعظم الثمار التي نجنيها من الكتب النافعة .
والصحف الصادقة ، والمجلات الرفيعة ، والإذاعة المختارة ، والمؤلفين البارعين .
وللمتكلم أن يختار من الطريقتين ما يراه أنسب للمقام بشرط أمن اللبس ، بحيث
يتعين كل نعت لمنعوته ، دون اشتباه .

• • •

زيادة وتفصيل :

مما يتصل بهذه الحالة : نعت معمولين عاملهما واحد ... والحكم - كما سطره - هو : أنه إذا اتحد عمله ونسبته المعنوية إليهما في المعنى جاز الإتيان والقطع بشرطه ^(١) ؛ كقام محمود وعلى العاقلان ، أو العاقلين . وإن اختلف العمل والنسبة ؛ - كأكرم محمود علياً العاقلين - وجب القطع . وكذا إن اختلفت النسبة المعنوية دون العمل ؛ كأعطيت الولد أباه العاقلان ^(٢) .

وإن اختلف العمل دون النسبة ؛ - نحو : مخاصمة الأخ أخاه النبلان مثله - وجب القطع على الرأي الأغلب .

فلخص الرأي أنه يجب القطع في جميع الصور إلا واحدة يجوز فيها القطع وعدمه ؛ هي : التي يتحد فيها عمل العامل ، ونسبته المعنوية إليها .

ومن أمثلة القطع الجائز ما ورد في كلام فصحاء العرب ^(٣) ، ومنه قول حاتم الطائي :

إن كنت كارهة معيشتنا هاتا ^(٤) فحلتى فى بنى بدر
الضاربون لَدَى أعنتهم والطاعنون وخيلهم تجسرى
وقول الخرنق القيسية :

لا يَبْعَدَنَّ ^(٥) قَوْمى الذين همو سمّ للمعدة ، وآفة الجُرر
النازلين بكل معترك والطيبين معاقد الأزر

* * *

(١) شرط القطع (وتفصيل الكلام على : « القطع » معروض في الصفحة التالية ، وبابعدهما) هو أن يكون المنعوت متعيناً بدون النعت ، كما سيجىء فى ص ٤٨٨ .

(٢) إن معمولين مفعولان ، ولكن أحدهما بمنزلة الفاعل فى المعنى لأنه الآخذ ، والآخر بمنزلة المفعول ؛ لأنه المأخوذ . (٣) راجع الكامل للمبرد (ج ٣ ص ٨) .

(٤) هذه . (٥) لا يبعدن : لا يهلكن . وهذا دعاء لهم بالسلامة وطول العمر .

ب - تعدد النعت ، والمنعوت ، والعامل ، وما يترتب على هذا من الإتيان^(١) والقطع :

(١) المراد بالإتيان هنا : أن يكون النعت مماثلاً للمنعوت في رفعه ، ونصبه ، وجره . أما القطع فنشهد لتوضيحه بالأمثلة الآتية - وأما أحكامه الخاصة بالنعت فستجىء في ص ٤٨٨ :

١ - في مثل : جاء محمد العالم^١ ، - بالرفع - يصح إعراب كلمة : « العالم » نعتاً مرفوعاً ، كالمنعوت ، وعلامة رفعه الضمة . ويصح لسبب بلاغى (سنعرفه في آخر هذا الهامش ، وفي ص ٤٩٢) - أن يقال : جاء محمد العالم^٢ . بالنصب - ولا يجوز الجر - وفي هذه الحالة تعرب كلمة : « العالم » : مفعولاً به لفعل محذوف تقديره : أمدح ، أو : أخص ، أو ما شاكل ذلك مما يناسب الغرض . وبهذا الإعراب الجديد تنتقل الكلمة من حالة النعت التي كانت عليها إلى حالة أخرى مخالفة لها ، ولا تسمى فيها نعتاً ، فقد انقطعت صلتها بالنعت ؛ ولهذا يسمونها « نعتاً مقطوعاً » أو « منقطعاً » . يريدون أنها كانت في أصلها الأول نعتاً ، ثم انقطعت منه ، وانصرفت عنه إلى شيء آخر ؛ فتسميتها الآن : « نعتاً » فقط تسمية غير حقيقية . وكذلك المنعوت . وإنما يصح تسميتها : « نعتاً منقطعاً » باعتبار الماضي ؛ إذ كانت نعتاً في أول أمرها ، ثم انقطعت عنه الآن . وضبطها الجديد وتغيير إعرابها السابق هما دليلان على القطع الذي قصد منه تحقيق الغرض البلاغى المشار إليه - فلا بد في القطع من ضبط جديد ، وإعراب جديد كذلك ، بحيث يختلفان عن الضبط والإعراب السابقين قبل إحداثه .

ب - وفي مثل : رأيت محمداً العالم^٣ - بالنصب - ، نعرب كلمة : « العالم » نعتاً منصوباً ؛ تبعاً لنصب المنعوت ، ويجوز : رأيت محمداً العالم^٤ - بالرفع ، وفي هذه الصورة الجديدة التي يدعو لها داع بلاغى ، نعرب كلمة : « العالم » خبراً ، لمبتدأ محذوف ، والتقدير - مثلاً - : هو العالم . ولا يصح إعراب « للعالم » المرفوعة نعتاً مطلقاً . لكن يصح تسميتها : « نعتاً مقطوعاً » ، أو : « منقطعاً » ، لما بيناه ، ولا يصح القطع إلى الجر .

ج - وفي مثل : انتفعت من محمد العالم^٥ ، - بالجر - نعرب « العالم » نعتاً مجروراً . ولكن يجوز - لسبب بلاغى - إبعاده عن النعت ؛ بأن نرفعه ، أو ننصبه - ؛ فنقول : انتفعت من محمد العالم^٦ ، أو : العالم^٧ ، على اعتباره في حالة رفعه خبراً لمبتدأ محذوف ، وفي حالة نصبه مفعولاً به لفعل محذوف ؛ فيكون الضبط والإعراب الجديدان دليلين على القطع - كما تقدم - ولا يجوز انقطع إلى الجر مطلقاً .

فوجز القول :

- ١ - أن النعت يتبع منعوته في نوع إعرابه .
- ٢ - ويجوز - لسبب بلاغى - أن يتخلى النعت عن مهمته ليغرب شيئاً آخر تشتد الحاجة إليه ، ويخالف نوع إعراب المنعوت .
- ٣ - في هذه الحالة التي يتخلى فيها ينصب باعتباره مفعولاً به لفعل محذوف ، بشرط أن يكون المنعوت السابق مرفوعاً ، أو مجروراً . وقد يرفع باعتباره خبراً لمبتدأ محذوف ، بشرط أن يكون المنعوت السابق منصوباً أو مجروراً ، أى : أن المنعوت السابق إن كان مرفوعاً فالواجب نصب النعت المقطوع ، وإن كان منصوباً فالواجب رفع النعت المقطوع ، وإن كان مجروراً جاز في النعت المقطوع الرفع أو النصب . فلا بد عند القطع من اختلاف نوع حركة النعت المنقطع عن نوع حركة المنعوت السابق ؛ =

(١) إذا تعدد النعت بغير تفريق ، وتعدد المنعوت ، والعامل ، وكانت المنعوتات المتعددة ، متفرقة ، متحدة في تعريفها وتنكيرها^(١) والعوامل المتعددة متحدة في معناها ، وعملها ، — جاز في النعوت الإتيان والقطع ؛ نحو حضر الصديق ، وحضر الضيف الطيبان . أو : الطيبين . ونحو : نظرت القمر وأبصرت المريخ المستديرين ، أو المستديران . ولا فرق في هذه العوامل بين المتحدة في ألفاظها والمختلفة — كما في المثالين — لأن المهم أن يتفقا معنى وعملاً .

ويجب القطع إن اختلفت العوامل معنى ، أو عملاً ، أو هما معاً . فمثال الاختلاف المعنوي فقط : أقبل الضيف ، وانصرف الزائر السائحين ، ونحو : جَمَدَت عينُ الحزين وجمدت عينُ القاسي المشاهدين المأساة . (إذا كانت «جمدت» الأولى بمعنى : جفت دموعها بسبب البكاء الكثير . والثانية بمعنى : لم تبك ؛ من القسوة) .

ومثال اختلافهما في العمل فقط : مررت بالضيف ولاقيت الزائر الغريبان .

= منعا للبس بين الغرض القديم والجديد ، واسترشاداً بالضبط والإعراب الجديدين على القطع .

أما السبب البلاغي للقطع فيكاد ينحصر في توجيه ذهن إلى النعت المنقطع ، وتركيزه فيه ؛ وإبراز معناه لأهمية خاصة تستدعي هذا التوجيه . ولا سيما إذا تعددت النعوت وطالت الجملة . (راجع مجمع البيان لعلوم القرآن ، ج ١ ص ٦) . بل إن القطع بحكمه وحكمته يظل باقياً إذا تعددت النعوت وفصل بينها بحرف عطف فصارت بعد هذا الفصل بالمعطف معطوفات لا نعوتاً — كما سيجيء في رقم ١٠ من ص ٦٦١ — وإذا كان النعت المنقطع في أصله مسوقاً لغرض المدح ، أو الذم ، أو الترحم ، فإن عامله المحذوف بعد القطع لا يصح ذكره ؛ لأنه من العوامل الواجبة الحذف ، سواء أكان مبتدأ ، أم فعلاً — كما سيجيء في ص ٤٩٠ — أما إن كان النعت المنقطع مسوقاً لغرض آخر غير ما سبق فإن عامله يجوز حذفه وذكره . ومن الأغراض الأخرى : أن يكون القصد من القطع تقوية التخصيص إذا كان وقوعه بعد نكرة ؛ نحو : مررت بعصفور في عشه مفرد ، أو مفرداً . أو تقوية الإيضاح إذا كان وقوعه بعد معرفة ؛ نحو : طربت للبحترى الشاعر أو الشاعر . . .

وقد تقدم في ص ٣٧ بيان الغرض الأساسي الأصيل من النعت . وكذلك سبق بيان لكل هذا بمناسبة أخرى في باب المبتدأ والخبر ج ١ ص ٣٧٥ وسيجيء له مناسبة أخرى في هذا الباب .

(١) لا امتناع أن تكون النكرة نعتاً للمعرفة أو المعرفة نعتاً للنكرة . ويشترط كذلك ألا يكون أول المنعوتات اسم إشارة ، نحو : جاء هذا وجاء على . فلا يصح العاقلان : لأن ، نعت اسم الإشارة لا يفصل منه — كما سبق في هامش ص ٤٣٨ وفي « ج » من ص ٤٦٥ — .

ومثال اختلافهما في المعنى والعمل ؛ قابلت الرسول وسلمت على الزميل
الظريفان^(١) .

أحكام خاصة بالقطع في هذا الباب :

لا يصح القطع مطلقاً ، إلا بعد تحقق شرط أساسي ؛ هو : أن يكون المنعوت
متعيناً بدون النعت ؛ سواء أكان النعت واحداً أم أكثر . وعلى هذا الأساس تقوم
الأحكام الآتية :

(١) لا يجوز القطع^(٢) إذا كان النعت وحيداً^(٣) . والمنعوت نكرة محضة ؛
لشدة حاجتها إليه ، لتخصص به . نحو : كرّمت جنوداً أبطالا .

(٢) إذا تعدّد النعت لواحد ، وكان المنعوت نكرة محضة وجب إتباع النعت
الأول لها ؛ لتستفيد به تخصيصاً هي في شدة الحاجة إليه ، ولا يجوز قطعه . أما
ما عداه فيجوز فيه الإتباع والقطع ؛ نحو : أقبل رجلٌ شجاعٌ ، أمينٌ تنقّ ؛
فيجب رفع كلمة : « شجاع » إتباعاً للمنعوت : (رجل) لأنه نكرة محضة .
ويجوز في كلمتي : « أمين » و « تنقّ » الرفع إتباعاً للمنعوت ، أو : النصب على القطع
باعتبار كل منصوب منهما مفعولاً به لفعل محذوف .

والإتباع هنا واجب في النعت الأول وحده ؛ ليقع به التخصيص - كما قلنا -
ويجوز في الباقي الأمران ، سواء أكان المنعوت قد تعين مسماه أم لم يتعين ؛ لأن
المقصود من نعت النكرة هو تخصيصها ، - لا تعيينها - وقد تحقق التخصيص
بإتباع النعت الأول لها .

(١) وفي نعت معمولين لعاملين متحدين في المعنى والعمل يقول ابن مالك مشيراً بالإتباع ، تاركاً
الحكم الثاني وهو القطع :

وَنَعْتُ مَعْمُولَيَّ وَحِيدَيَّ مَعْنَى وَعَمَلٍ - أَتْبَعُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ

يريد : أتبع بغير استثناء نعت معمول عاملين وحيدين في معنى وفي عمل معاً ، أي : متحدين فيهما .

(٢) إلا في ضرورة الشعر .

(٣) أي : منفرداً غير متعدد .

(٣) إذا تعددت النعوت لواحد معرّف فإن تعين مسماه بدونها كلها جاز لإتباعها جميعاً ، وقطعها جميعاً ، وإتباع بعضها وقطع بعض آخر^(١) ، بشرط تقديم النعت التابع على النعت المقطوع ؛ نحو : عرفت الإمام أبا حنيفة ، المجتهد : الذكي ، العبقري . . . فيصح في النعوت الثلاثة النصب على الإتيان ، والرفع على القطع ، ويجوز النصب على الإتيان في بعض منها ، والرفع على القطع في غيره ، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب تقديم النعت التابع على المقطوع .

وإن لم يتعين مسماه إلا بالنعوت كلها مجتمعة وجب إتباعها ، وامتنع القطع ؛ نحو : غاب المصري حافظ ، الضابط ، الشاعر ، الناثر ، بالرفع ؛ تبعاً للمنعوت : « حافظ » إذا كان هناك ثلاثة^(٢) غيره كل منهم اسمه : « حافظ » ، وأحدهم ضابط فقط ، والآخر شاعر فقط ، والثالث ناثر فقط ، فلا يتعين الأول تعييناً يميزه من هؤلاء الثلاثة إلا بالنعوت المتعددة مجتمعة ، وإتباعها له .

وإن تعين ببعضها دون بعض وجب إتباع الذي يتعين به ، وجاز في غيره الإتيان والقطع ، مع وجوب تقديم التابع على المقطوع^(٣) . . .

(١) يجوز في بعضها المقطوع أن يكون منه ما ينقطع إلى الرفع ، ومنه ما ينقطع إلى النصب ؛ طبقاً للبيان الآتي في رقم ٥ من ص ٤٩٠ . (٢) أو أكثر .

(٣) وفي النعوت المتعددة التي تتلو منعوتاً يفتقر إلى ذكرهن في تعيين مسماه فيجب إتباعها له ، يقول ابن مالك :

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِ هُنَّ أَتْبَعَتْ

أى : إن كثرت وتعددت النعوت التي تجيء بعد منعوت - غير معين ، لأنه غير معرفة - محتاج إليهن في تعيين مسماه ، أتبعته له ، أى : وجب إتباعها في نوع حركته الإعرابية : ثم قال :

وَاقْطَعْ أَوْ اتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ مَعِينًا بِدُونِهَا - أَوْ بَعْضُهَا ، اقْطَعْ مُعْلِنًا

أى : إن كان المنعوت معيناً بدونها كلها فاقطع أو اتبع النعوت كلها . وكذلك إن كان معيناً ببعضها فاقطع أو اتبع هذا الجزء فقط ، وأتبع ما عداه .

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان حركة النعت المقطوع وعامله فقال :

وَارْفَعْ أَوْ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ ، مَضْمِرًا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

يعنى أن المقطوع يرفع أو ينصب ؛ فالرفع ، على إضمار مبتدأ ، خبره المقطوع . والأكثر أن يكون =

(٤) إذا لم يتعدد النعت وكان المنعوت معرّفًا معلومًا بدونه جاز في النعت الإتيان والقطع ، نحو : أنت الشريك الوديع ، برفع كلمة : « الوديع » ؛ إتيانًا ، أو نصبها على القطع . — والمنعوت هنا متعين ؛ بسبب الخطاب —

ولا يجوز القطع إن كان النعت للتوكيد^(١) ، أو : كان من الألفاظ التي أكثر العرب من استعمالها نعتًا بعد كلمات معينة^(٢) ، . . . أو كان نعتًا لاسم إشارة ؛ نحو : أهلك الله بعض الأمم بالرجفة الواحدة — جاء القوم الجماء الغفير^(٣) — امتدحت هذا الوقي .

ومن الأمثلة لهذه الثلاثة أيضًا : « وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين »^(٤) — يسرني رؤية الشعري العبّور^(٥) — ما أكبر تقديرنا لهذا النابغ .

(٥) قلنا^(٦) إن النعت المقطوع لا بد أن يخالف في حركته حركة المنعوت السابق ؛ فإنه كان المنعوت مرفوعًا وأردنا قطع النعت لداع بلاغي قطعناه إلى النصب

= هذا المبتدأ المحذوف ضميرًا ، والنصب على تقدير عامل محذوف ينصبه (كالفعل مثلا) والنعت المقطوع يُعرَّب مفعولا به لهذا العامل . والعامل في الحالتين (مبتدأ كان أو فعلا) ان يظهر ، لأنه محذوف وجوباً ، واقتصر على هذا من غير أن يذكر التفصيل الذي سردناه .

(١) وقد شرحناه — في رقم ٦ من ص ٣٩٤ — ؛ لأن القطع ينافي التوكيد .

(٢) المراد : أن هناك كلمات يشيع استعمالها نعتاً لمنعوتات خاصة معينة في الغالب ؛ ككلمتي « العبّور » و « الغفير » في الأساليب الفصيحة الشائعة ؛ حيث يقول العرب : « جاء » القوم الجماء الغفير ، وسرّني الشعري العبّور . فقد وقعت الكلمتان — وما أكثر وقوعهما — نعتين لمنعوتين معينتين ، قل أن يستعملتا نعتاً لغيرهما . فليس المراد أن تلك المنعوتات لا تستعمل إلا منعوتة ، ولا أن نعتها لا يكون إلا من بين تلك الكلمات ، وإنما المراد أن تلك الألفاظ إذا وقع بعدها وصف أو ما يشبهه فهو نعت لها ، لا أنها يلزم لها النعت دائماً .

(٣) الجماء ، مؤنث الأجم ، بمعنى الكثير . الغفير : الذي يستر الأرض ويغطي وجهها بكثرتة . وهذا تعبير قديم سبق أن شرحناه . وتناولنا ذواحي التأنيث والتذكير والإعراب وغيره في ج ٢ ص ٢٧٨ م ٨٤ (باب الحال) .

(٤) النعت هنا للتوكيد ؛ لأنه يدل على التثنية ، وهي مفهومة من المنعوت ، فهو يؤكد بها .

(٥) لأن العرب تكاد تقتصر في استعمال « العبور » نعتاً للحالة التي يكون المنعوت فيها هو

كلمة : الشعري .

(٦) ص ٤٨٦ و ٤٨٨ وفيهما الشروط والتفاصيل لذلك .

مفعولاً به لفعل محذوف ، تقديره : أمدح أو أذم ، أو . . . على حسب السياق ، وإن كان المنعوت منصوباً وأردنا قطع النعت قطعناه إلى الرفع على اعتباره خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره - مثلاً - : هو . ولا يجوز القطع إلى الجر مطلقاً فيهما . وإذا كان المنعوت مجروراً واقتضى المقام التمتع قطعناه إلى الرفع أو النصب على الإعرابين السابقين . ولا بد في جميع حالات القطع أن يكون المنعوت متعيناً . - كما قلنا - .

وإذا تعددت النعوت ، وكان المنعوت المتعين مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً - جاز فيها عند قطعها أن يكون بعضها منقطعاً إلى الرفع ، وبعض آخر إلى النصب ، إذ ليس من اللازم أن تنقطع النعوت كلها إلى الرفع فقط ، أو إلى النصب فقط ؛ وإنما اللازم ألا تنقطع إلى الجر ، وألا يتفق نوع حركتها مع نوع حركة المنعوت^(١) السابق ، نحو : ما أسغت لشيء قدر أسفى لازمىل المتعلم ، المتكاسل ، الحامل ، المستهين . . . فيجوز في هذه النعوت قطعها إما إلى الرفع فقط ، وإما إلى النصب فقط . وإما توزيعها بين هذا وذاك .

وإذا كان النعت المقطوع مرفوعاً لأنه خبر مبتدأ ، أو منصوباً لأنه مفعول به لفعل محذوف - فإن هذا المحذوف واجب الحذف لا يصح ذكره بشرط أن يكون النعت في أصله لإفادة المدح ، أو : الذم ، أو : الترحم ، فإن كان في أصله لغرض آخر جاز حذف العامل وذكره^(٢) . وقد سردنا أول الباب^(٣) الأغراض المختلفة التي يؤديها النعت .

(٦) مما تجب ملاحظته أن جملة النعت المقطوع (وهي : الجملة المكونة من المبتدأ المحذوف وخبره الذي كان في أصله نعتاً ، أو من الفعل المحذوف وفاعله) - جملة مستقلة مستأنفة . وقد تسبقها «الواو» أحياناً ، وهذه «الواو» زائدة للاعتراض قبل النعت المقطوع ؛ سواء أكان مقطوعاً إلى الرفع ، أم إلى النصب .

(١) لأن تنكير الضمير وما يؤدي إليه من تغيير الإعراب هو الدال على القطع - كما عرفنا - فيمتنع اللبس بين الغرض السابق ، والغرض البلاغى الجديد - والبيان في هامش ص ٤٨٦ وما بعدها .

(٢) كما أشرنا لكل ما ذكر في رقم ٣ من هامش ص ٤٨٦ وعرضنا هناك الأمثلة الموضحة .

(٣) ص ٤٣٨ .

ويرى بعض النحاة أن هذه الجملة المشتمة على النعت المقطوع ليست مستقلة ولا مستأنفة ، وإنما هي « حال » إذا وقعت بعد معرفة محضة ، و « نعت » إذا وقعت بعد نكرة محضة ، وتصلح للأمرين إذا وقعت بعد نكرة مختصة ، فشأنها كغيرها من الجمل التي تعرب « حالا » بعد المعارف المحضة ، و « نعتاً » بعد النكرات المحضة ، وتصلح للأمرين بعد النكرة المختصة . والرأى الأول ^(١) أقوم وأحسن .

(٧) سبب القطع بلاغى محض — كما قلنا ^(٢) — هو التشويق ، وتوجيه الأذهان بدفع قوى إلى النعت المقطوع ؛ لأهمية فيه تستدعى مزيداً من الانتباه إليه ، وتعلق الفكر به ، وأنه حقيق بالتنويه وإبراز مكانته . وجعلوا الأمانة على هذا كله إضمار العامل ، وتكوين جملة جديدة ، الغرض منها : إنشاء المدح أو الذم أو الترحم ، . . . أو . . . فهي جملة إنشائية من نوع الجمل الإنشائية غير الطلبية ^(٣) .

وإذا كان سبب القطع بلاغياً — ولا بدّ من قيام هذا بالسبب — فمن البلاغة أيضاً ألا نلجأ إلى استخدام القطع مع من يجهله ؛ فيحكم بالخطأ على الضبط الحادث بسببه .

حذف النعت ، أو المنعوت ، أو هما معاً :

٢ — قد يحذف النعت — أحياناً حذفاً قياسياً — إن كان معلوماً بقرينة تدل عليه بعد حذفه ؛ كقوله تعالى : (أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر ؛ فأردت أن أعيبها ، وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا) ، والأصل : « كل سفينة صالحة » ؛ بقرينة قوله : (أن أعيبها ؛ فهي تدل على أنها قبل هذا خالية من العيب ، أى : صالحة للانتفاع بها ، وبقرينة أخرى ؛ هي : أن الملك الغاصب لا يغتصب ما لا نفع فيه .

(١) لأن هذه الجملة الجديدة إنشائية للمدح أو الذم أو غيرها — كما سيجيء بعد هذا مباشرة — والجملة الإنشائية لا تكون نعتاً — إلا مع التأويل الذى سبق فى هامش ص ٤٧٤ — ولا تكون حالا .

(٢) تقدم البيان فى رقم ٣ من هامش ص ٤٨٧ .

(٣) وقد سبقت الإشارة لهذا فى ج ١ ص ٤٦٤ م ٣٩ .

ومثل قول شاعر أخذ نصيبه من غنائم الحرب فلم يرض به :

وقد كنت في الحرب ذا تُدْرِي^(١) فلم أعط شيئاً ولم أُمْنَعِ

والتمدير : فلم أعط شيئاً نافعاً ؛ بدليل قوله : ولم أُمْنَعِ ، وبدليل الأمر التاريخي المعروف ، وهو أنه أخذ - فعلاً - نصيباً ، ولكنه لم يقنع به .

ومثل قول الشاعر يصف فتاة بالجمال :

ورب أسيلة^(٢) الخدين بكر مهففة^(٣) ، لها فرعٌ ، وجيدٌ

المراد : لها فرع فاحم^(٤) ، وجيد طويل ، والقرينة : أن مدح الفتاة بالجمال

لا يكون بأمر عام يشاركها في مثله آلاف من نظيراتها ، فليس من المدح وصفها بمجرد فرع لها ، وجيد ، فهذان أمران ملازمان كل فتاة ، وإنما يكون المدح بأوصاف وبمزايا خاصة تتحقق في كل منهما ؛ كشدة سواد الشعر ، أو نعومته ، أو طوله . . . أو . . . وكطول الجيد باعتدال ، أو استدارته ، وعدم غلظه كذلك^(٥) . . .

* * *

ب - حذف المنعوت^(٦) :

يجب حذف المنعوت في كل موضع اشتهر فيه النعت اشتهاراً يغني عن المنعوت غناءً تاماً ؛ بحيث لا يتجه الذهن إليه ؛ نحو : جاء الفارس . والأصل : جاء الرجل الفارس ؛ أي : راكب الفرس . ومثل : جاء الصاحب ، أي : الرجل الصاحب . فلا يجوز فيهما وفي أشباههما أن يقال : جاء الرجل الفارس ، ولا جاء الرجل الصاحب . والنعت في الحالة السالفة لا يسمى نعتاً ، وإنما يحل محل المحذوف في إعرابه فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو غيرهما . . . مما كان عليه المحذوف قبل حذفه .

(١) قوة ، وعدة حربية .

(٢) مصقولة ناعمة . . .

(٣) رشيقة ، ضامرة البطن ، دقيقة الخصر . (٤) أي : شديد السواد ، كلون الفحم .

(٥) ومن أمثلة حذف النعت قوله عليه السلام : « (لا صلاة لحار المسجد إلا في المسجد .) »

أي : لا صلاة كاملة ، وقول بعض العرب عن عمر : (كان والله رجلاً . . .) يريد : رجلاً عظيماً . . . وعن علي : (سمعته يخطب فكان الخطيب . . .) يريد : الخطيب البارع . . . أو ما شاكل هذا .

(٦) أشرنا في ص ٤٧٣ إلى حذف المنعوت ، وقلنا إن بسط الكلام عليه هنا .

ويجوز حذفه أيضاً - كما أوضحنا^(١) - إن كان مصدراً مبيّناً نابت عنه صفته ؛
نحو: جلست أحسن الجلوس ، وأصغيت أي^(٢) إصغاء ؛ بمعنى : جلست جلوساً أحسن
الجلوس ، وأصغيت إصغاء أي إصغاء ، والأكثر أن تضاف هذه الصفة لمصدر
كالمصدر المنعوت المحذوف .

ويجوز بكثرة حذف المنعوت - (سواء أكان النعت مفرداً ، أم جملة ،
أم شبه جملة) - بشرط أن يصلح النعت لأن يحل محل المنعوت المحذوف ؛
فيعرب إعرابه ؛ فلا يصح حذف المنعوت إن كان فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مجروراً ،
أو مبتدأ . - وكان النعت جملة أو شبهها ؛ لأن الجملة وشبهها لا تقع شيئاً
سما سبق ، فلو حذف المنعوت وهو أحد الأشياء السالفة لم يوجد في الكلام ما يصلح
أن يحل محله في إعرابه ، ولهذا لا يصح حذفه إذا كان الأمر على ما وصفنا^(٣) .

أمّا إن كان المنعوت واحداً مما سبق والنعت مفرداً ، فيجوز حذف المنعوت ،
لوجود ما يصلح أن يحل محله في إعرابه ، وهو : المفرد . ويشترط لحذفه أيضاً أن
يكون معلوماً . ومن وسائل العلم به اختصاص معنى النعت به وقصره عليه ، مثل :
أعجبتُ براكب صاهلاً ، أي : براكب فرساً صاهلاً ؛ لأن الصهيل مختص -
في اللغة - بالخيول . وبسبب هذا الاختصاص الصريح يكون الحذف واجباً عند
بعض النحاة - لا جائزاً ، ورأيهم شديد .

ومن وسائل العلم به أيضاً أن يتقدم على النعت ما يدل على المنعوت المحذوف

(١) في ص (١١٠ و ١١١ حيث البيان والتفصيل المفيد) و ٤٦٨ .

(٢) هذا التعبير صحيح حيث وقعت فيه « أي » نعتاً مضافاً لمصدر . فيجوز حذف المنعوت . وقد
سبق الكلام عليه وعلى ما يصلح للنيابة عند حذف المصدر المؤكد والمبين (وهو مسجل في موضعه من الجزء
الثاني ص ١٧٣ م ٧٥ عند الكلام على حذف المصدر الصريح . وفي ج ١ ص ٢٦٢ م ٢٦ باب الموصول ،
عند الكلام على : « أي » .) أما إن كان المضاف إليه غير مصدر فقد سبق حكمه في ص ١١١ وما بعدها .

(٣) يعبرون عن هذا : بأن النعت يكون صالحاً لمباشرة العامل ، فيكون مفرداً إن كان المنعوت
فاعلاً ، أو مفعولاً به ، مثلاً . . . ، وجملة مشتملة على الرابط إن كان المنعوت خبراً .

الذى يحقق المعنى المراد ؛ نحو : ألا ماءً ، ألا بارداً^(١) ؟ .

أو : وجود عامل نحوى يحتاج إلى المنعوت المحذوف ليكون معموله الذى يتم به المعنى الأنسب ، حيث لا يستطيع العمل المباشر فى النعت ، ولا يجد النعت عاملاً آخر ؛ كقوله تعالى : (فليضحكوا قليلاً ، وليبْكُوا كثيراً ؛ جزاءً بما كانوا يكسبون) ، والتقدير : فليضحكوا ضحكاً قليلاً ، وليبكوا بكاءً كثيراً
فالعلان فى جملتى : (يضحكوا - يبكوا) محتاجان لمعمولين يتممان هذا المعنى الأنسب ، ولا يستطيع فعل منهما أن يؤثر فى النعت الذى بعده مباشرة إلا من طريق منعوت محذوف يستقيم به المعنى . ولا يجد كل من النعتين (قليلاً - كثيراً) عاملاً له إلا الفعل اللازم قبله ، ولكن اتصاله به مباشرة غير سائغ لغوياً ؛ فلم يكن بد من تقدير المنعوت المحذوف على الوجه السالف

وأيضاً : يحذف جوازاً إن كان النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعاً وبعضاً من اسم متقدم عليه ، وهذا الاسم المتقدم مجرور « بمن » أو « فى » نحو :
الأحرار الوطنيون لا ينكر فضلهم أحداً ؛ فمنهم أنفق ماله فى سبيل وطنه ، ومنهم أفنى عمره مناضلاً فى الحفظ على حرية ، ومنهم قضى نحبه دفاعاً عنه . والأصل ؛
فمنهم فريق أنفق . . . ومنهم فريق أفنى عمره . . . ومنهم فريق قضى نحبه . . .
ومثل قولهم : لما مات عُمَرُ بنُ عبدِ العزيز لم يكن فى الناس إلا بكى أو صرخ ،
أو صرّع حزناً ، أو انعقد لسانه ، أو زاغ بصره . . . والتقدير : لم يك
فى الناس إلا إنسان بكى ، أو إنسان صرخ ، أو إنسان صرّع ، أو إنسان انعقد
لسانه ، أو إنسان زاغ بصره . . .

فالمنعوت فى الأمثلة السابقة كلها محذوف ، وهو مرفوع ، وبعض من كل مجرور بالحرف « مِنْ » أو : « فى » ؛ ذلك لأن الضمير : « هم » المجرور بِمِنْ

(١) من هذا النوع قوله تعالى فى نبيه داود : (وَأَلْنَاهُ الْحَدِيدَ أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتِ)

أى : دروعاً واسعات طويلات تصل إلى الأرض . فالسابغات فى أصلها ليست نعتاً مختصاً بشيء معين دون غيره ، وإنما تصلح لوصف كل واسع طويل . غير أن تقدم كلمة : « الحديد » قبلها جعل المراد منها فى هذا السياق مختصاً بموصوف معين هو : الدروع .

في الأمثلة الأولى «كُلَّ» والمنعوت (فريق) بعض منه ، والناس المجرور «بني» في الأمثلة الأخيرة «كل» والمنعوت المحذوف «إنسان» ، بعض منه ^(١) . . .

* * *

ج - حذف النعت والمنعوت معاً :

قد يحذفان معاً - وهذا قليل ^(٢) - إذا قامت القرينة الدالة عليهما ؛ كقوله تعالى : في الأشقي الذي يدخل النار : (ثم لا يموتُ فيها ولا يحيا) ، أى : لا يحيا حياة نافعة ^(٣) . وكقولك للمتعليم الذي لا يَنْتفع بعلمه : هذا غير متعلم ، أى : غير متعلم تعلماً مثمراً . . .

* * *

الترتيب بين النعوت المتعددة :

إن كانت النعوت المتعددة مفردة جاز تقديم بعضها على بعض من غير ترتيب محتوم ، فالأمر فيها للمتكلم ؛ يقدم ما يشاء ويؤخر ، على حسب ما يرى من أهمية . وكذلك إن كانت جُملاً ، أو أشباه جُمَل ؛ نحو : (راقى الورد النَّاضرُ ، العطرُ ، البهى - أقبل رجل (وجهه متهلل) (ثغره باسم) . - أبصرت رجلاً في سيارة ، على أريكة - .

أما إذا اختلفت أنواعها فالأغلب تقديم المفرد على شبه الجملة ، وشبه الجملة على الجملة ؛ نحو : هذا عصفور حزين ، على شجرة ، يشكو ما أصابه . . . وقوله تعالى : (وقال رجلٌ مؤمنٌ من آلِ فرعونَ يَكْتُمُ إيمانهُ . . .) ،

(١) سبقت الإشارة لهذا في ٧٣ ؛ وفي حذف النعت والمنعوت يقول ابن مالك مصرحاً بقلة حذف

النعت :

وما - من المنعوتِ والنَّعتِ - عَقِلُ يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وفي النَّعْتِ يَقِلُّ

يريد : ما عقل (أى : عُلِمَ بدليل) ، من النعت أو المنعوت يجوز حذفه . وليست درجة حذفهما متساوية في الكثرة ، فإن حذف المنعوت أكثر من حذف النعت .

(٢) وهذه القلة نسبية ، لا تمنع من القياس عليها .

(٣) لأنه لا واسطة بين الحياة والموت . ويصح أن يكون المراد : لا يموت فيها موتاً دائماً ، ولا يحيا

حياة نافعة .

وقد تتقدم الجملة أيضاً على غيرها كقوله تعالى : (وهذا كتاب أنزلناه مبارك ..)^(١) وهذا النوع من التقدم فصيح يجوز القياس عليه ؛ لوروده في أبلغ الكلام - وهو القرآن - ولكن الأول أكثر .

عطف النعوت المختلفة المعاني بعضها على بعض :

يجوز عطف النعوت بعضها على بعض مع ملاحظة ما يأتي :

(١) أن تكون النعوت المتعددة مختلفة المعاني وليست جُملاً^(٢) ؛ فلا يصح العطف في مثل : هذا رجل غني ثري ؛ لأن الثري بمعنى الغني ، ولو عطف عليه لَعُطِفَ الشيء على آخر بمعناه ، والعطف يقتضي المغايرة المعنوية ، غالباً^(٣) . ولا فرق في منع العطف في النعوت المتفقة المعاني بين أن تكون كلها تابعة في إعرابها للمنعوت ، وأن تكون مقطوعة ، وأن يكون بعضها تابعاً وبعضها مقطوعاً .

أما إذا كانت النعوت المتعددة جُملاً^(٢) فالأفضل عطفها ؛ ولا يشترط اتفاقها في المعنى أو اختلافها ؛ نحو : أحترم رجلاً يترفع عن الصغائر ، ويتوقى مواطن السوء ، ويُجَنَّبُ نفسه الهوان .

(٢) ألا يكون حرف العطف هو : « أم » ، أو : « حتى » ؛ إذ لا تُعْطَفُ النعوت بواحد منهما^(٤) .

(٣) وإذا كانت النعوت مختلفة المعاني والمنعوت مُثنى أو جمعاً ، وجب - في الأكثر - العطف بحرف الواو دون غيره - كما سبق^(٥) - نحو : تحدث الفائزان ؛

(١) وقول الشاعر في ظالم :

بغنى وللبغى سهامٌ تَنْتَظِرُ أَنْفَسَ في الأكباد من وخمز الإبر

(٢ و ٢) أما شبه الجملة ففي حكم المفرد إذا كان متعلقه مفرداً .

(٣) إلا إذا كان العطف للتفسير الذي يراد به إيضاح الغامض ، أو المجهول ، كما قد يحصل - أحياناً - ولا غامض ولا مجهول هنا .

ويحسن العطف عند تباعد المعاني المختلفة ، كقوله تعالى : (هو الأول ، والآخر ، والظاهر ، والباطن) بخلافها إذا تقاربت ؛ كقوله تعالى : (هو الله ، الخالق ، الباري ، المصور) .

(٤) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٤٨١ .

(٥) في ص ٤٨٢ .

العالم والمخترع — احترمت المتعلمات ، النائرة ، والشاعرة ، والخطيبة ، والماهرة في عملها ، والمتفنتة في نظامها . فإن كان المنعوت واحداً لم تجب « الواو » وصح أن يجيء الحرف المناسب أو لا يجيء .

وحرف العطف الذى يستخدم هنا يؤدى — مع العطف — معنى من المعانى التى اختص بتأديتها على الوجه المشروح فى باب : « العطف » من أن الواو تفيد كذا ، والفاء كذا ، وثم و

وعندما يتم عطف النعوت تصير « معطوفات » ، يَجْزَى عليها اسم « المعطوف » وأحكامه الآتية فى بابها ، وتتخلى عن اسم : « النعت » وأحكامه الخاصة به ^(١) .

تقدم النعت على المنعوت :

لا يجوز تقدم النعت على المنعوت مع بقاء إعرابه نعتاً كما كان قبل التقدم ^(٢) . فإذا تقدم زال عن كل منهما اسمه ؛ فإن كانا معرفتين ، وكان النعت صالحاً لمباشرة العامل وجب عند تقدمه إعرابه على حسب حاجة الجملة ، ويصير — فى الغالب — : « مُبْدَلاً مِنْهُ » ، ويعرب المنعوت بدلاً . ففى مثل : (استعنت بمحمد الماهر فى تذليل العقبات ؛ فأعانى ، وشاركه فى هذا على الصديق) — نجد كلمتى : « الماهر » و « الصديق » نعتين ، وهما متأخرتان ، فإذا تقدمتا وقلنا : بالماهر محمد ، والصديق على — صارتا بدكّين ، وصار المنعوتان السابقان مُبْدَلاً مِنْهُمَا .

فإذا كانا نكرتين فالغالب — إن لم يوجد مانع آخر — نصب النعت على الحال عند تقدمه ، ويزول عنه اسم النعت ؛ كما يزول عن المنعوت اسمه ، ويصير

(١) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨١ .

(٢) بل لا يجوز — فى الصحيح — تقدم النعت — معمول المنعوت إذا كان المنعوت وصفاً عاملاً ؛

نحو : ظهر بيننا مبتكر نظرية علمية عبقرى . (راجع حاشية ياسين فى باب الحال عند الكلام على صاحبها) .

اسمه الحديد : « صاحب الحال » ؛ ففي مثل : (أَيْنَعُ زَهْرٌ رَائِعٌ . وفاح عطرٌ جميل . . .) نقول : أَيْنَعٌ رَائِعًا زَهْرٌ ، وفاح جميلًا عِطْرًا^(١) . . .

(١) سبقت الإشارة (في ج ٢ م ٨٥ - هامش ص ٣٧٤ - باب : « الحال ») إلى أن نعت النكرة إذا تقدم عليها يعرب حالا - في الغالب - أي : ما لم يمنع مبانع ؛ ذلك أن المنعوت النكرة قد يكون - أحيانا - كالمنعوت المعرفة في إعراب نعت المتقدم بحسب العوامل مع إعراب المنعوت بدلا أو عطف ببيان ؛ نحو : مررت بصارخٍ طفلٍ ، واستمعت إلى خطيبٍ غلامٍ . . . والأصل قبل تقديم النعت : مررت بطفل صارخ ، واستمعت إلى غلام خطيب . فنعت النكرة المتقدم عليها إنما يعرب حالا في الغالب وليس بالواجب المطرد في جميع الاستعمالات - على الأصح - وبهذا تخرج بعض الصور الممنوعة ؛ كالتى ذكرناها . وكالتى فى قولنا : جاء رجلٌ أحمرٌ ، ونحوه بما ليس منتقلا ؛ لأنه من الصفات الثابتة . . . - راجع الصبان آخر باب النعت - .

.

زيادة وتفصيل :

متفرقات :

٢ - قد يقتضى المعنى أن يقع قبل النعت المفرد : « لا » النافية ، أو : « إِمَّا » .
 وعندئذ يجب تكرار هذين الحرفين ، مع اقترانهما بالواو العاطفة التى تعطف ما بعدهما على
 النعت الذى قبلهما ؛ نحو : زاملت أخاً لا غادراً ، ولا خائناً . . . - تخير
 مصيفاً ؛ إما ساحلياً ، وإما جبلياً^(١) . . .

ب - يجوز نعت النعت عند سيبويه ، ويمنعه آخرون . والحق أن النعت قد
 يحتاج إلى نعت أحياناً ؛ مثل : هذا ورقٌ أبيضٌ ناصعٌ ، (أى : شديد البياض) ،
 فالورق يشتمل مدلوله على جسم ولون مطلق ، والنصاعة إنما هى تحديد للونه . . .
 ونحو : هذا وجهٌ مشرقٌ أى إشراق ! ! ناضرة وجنتاهُ كاملة النضرة .

بل إن من النعت ما لا يسمى نعتاً إلا إذا كان موصوفاً ؛ وهذا هو :
 النعتُ « المَوْطِئُ » - وقد سبق الكلام عليه^(٢) - ومن أمثلته الواردة : ألا ماءٌ
 ماءً بارداً .

ح - إذا وقع النعت بعد المركب الإضافى (نحو : أقبل رسول الصديق
 العالم - هذا نجم الدين المضى . . .) ، فأين المنعوت ؟ أهو المضاف إليه ،
 أم المضاف ؟ .

سبقت الإجابة منمصلة فى مكانها الأنسب ، (وهو « ج » ص ١٦٧ من باب :
 « الإضافة ») .

د - سبق الكلام^(٣) على أحكام جليلة خاصة بالتوابع ، ومنها : حكم الفصل
 بين التوابع ومتبوعاتها ، كالفصل بين النعت والمنعوت .

* * *

(١) سبق تفصيل الكلام على مواضع تكرار : « لا » فى بابها الخاص ، آخر الجزء الأول .

(٢) ص ٤٥٦ رقم ٣ .

(٣) فى هامش ص ٤٣٥ .

المسألة ١١٦ :

ب - التوكيد^(١)

للتوكيد قسمان : معنوى ، ولفظى^(٢) .

القسم الأول : المعنوى^(٣) :

إذا سمعنا من يقول : « وصل أحد العلماء إلى القمر » ، خطر بالبال عدة احتمالات ؛ منها : أنه وصل إلى قرب القمر ، دون الوصول إلى جرمه وذاته الحقيقية ، أو : أنه وصل إلى مداره ، أو إلى أسرار العلمية والفلكية . . . ونتوهم أن المتكلم أراد أن يقول : — مثلاً — وصل أحد العلماء إلى قرب القمر ، أو إلى مدار القمر . أو إلى أسرار القمر . . . فحذف المضاف سهواً ، أو خطأً ، أو لأن حذفه هنا يؤدي إلى المبالغة أو المجاز^(٤) ، وكلاهما أبلغ وأقوى في تأدية المعنى من الحقيقة . هذا بعض ما يخطر بالبال عند سماع تلك العبارة . . .

فلو أنه قال : وصل أحد العلماء إلى القمر نفسه ، لزال — في الأغلب^(٥) — تلك الاحتمالات وغيرها ، ولم يبق مجال لتوهم المبالغة ، أو المجاز بالحذف ، أو السهو

(١) ويسمى أيضاً : التأكيد . والأول أشهر في استعمال النحاة . (كما سيجيء في ص ٥٠٤) .
وسنعرض هنا للتوكيد « الاصطلاحي » الذي يقتصر عليه النحاة ، دون الأنواع الأخرى التي قد تفيد التوكيد ؛
(مثل إن ، وأن ، والحرف الزائد ، وكالقسم وغيره .) ولكنها لا تسمى توكيداً نحويّاً اصطلاحياً .

(٢) مدلول التوكيد اللفظي ، وكذا مدلول التوكيد المعنوي بالنفس والعين ، هو ذات المؤكّد
أى : أن التابع هو عين المتبوع وذاته ، وليس أمراً عرضياً مما يطرأ على المتبوع . أما التوكيد المعنوي بلفظ :
« كل وجميع » فإن المراد منهما هو إفادة الشمول . . . و . . . (راجع الإشارة الخاصة بهذا في هامش
ص ٤٣٨ ، بعنوان : « ملاحظة هامة » .) .

(٣) سيجيء القسم الثاني اللفظي في ص ٥٢٥ .

(٤) مجاز بالحذف ، أو : مجاز مرسل .

(٥) قلنا : في « الأغلب » . . . لأن الأمر قد يحتاج في إزالة كل الاحتمال إلى تعدد التوكيد المعنوي .

أو غيره ، ولتَرَكَّزَ الفهم في معنى حقيقى واحد : هو الوصول إلى جِرْمِ القمر ذاته ، بسبب كلمة : « نفس » التى منعت أن يكون هناك لفظ مخنوف كالمضاف — مثلاً — تنشأ عن ملاحظته وتخيله احتمالات مختلفة .

كذلك إذا سمعنا من يقول : « حَفِظْتُ ديوان المتنبى » فقد يخطر على البال سريعاً أنه حَفِظَ أكثره ، أو أحسنه ، أو حِكَمَه . . . وأنه لم يقصد الشمول الحقيقى حين قال : « حَفِظْتُ ديوان المتنبى » ؛ وإنما قصد : حفظت أكثر ديوان المتنبى ، أو أحسن ديوان المتنبى ، أو أحكم ديوان المتنبى . . . فحذف المضاف سهواً ، أو : خطأ ، أولاً في حذفه هنا من مبالغة ، أو مجاز ، وكل منهما في تأدية المعنى أبلغ وأقدر . فلو أنه قال : « حَفِظْتُ ديوان المتنبى كله » ما ترك — فى الأغلب — حول الشمول الكامل مجالاً لشيء من تلك الاحتمالات ، ولا لِسَخَيْلِ شيء مخنوف ؛ كالمضاف ، ولا لمبالغة ، أو مجاز ، أو نسيان ، ونحوه ؛ بل يتجه الفهم إلى معنى واحد ؛ هو : حفظ الديوان كاملاً غير منقوص . وقد نشأ هذا التركيز والاقتصار فى الفهم على المعنى الواحد من كلمة : « كل » .

فكلمة : « نفس » فى المثال الأول وما شابهه ، وكلمة : « كل » فى الثانى وما شابهه ، — تسمى : « توكيداً معنوياً » ؛ فهو :

« تابع ^(١) يزىل عن متبوعه ما لا يراد من احتمالات معنوية تتجه إلى ذاته ^(٢) »

(١) سبى - فى ص ٤٢٤ - بيان معنى التابع . وأحكامه العامة ، وترتيبه مع نظرائه ، وكل ما يتصل به . ومن أهم أحكامه : أنه مثل متبوعه فى حركات الإعراب ، وجواز الفصل بينه وبين المتبوع على الوجه المشروح هناك ، بشرط ألا يكون المتبوع موصولاً ؛ فإنه لا يصح الفصل بتابع بين الموصول وصلته مطلقاً . . . (طبقاً لمبيان التفصيل . فى ج ١ م ٢٧ ص ٣٤٢ باب : الموصول) وأن النعت يجوز قطعه (كما تقدم فى بابه - ص ٤٨٦ -) كذا عطف البيان ؛ كما سيجىء عند الكلام عليه فى بابه ص ٥٤٢ وكذلك عطف النسق فى رأى الصحيح - وسيجىء فى ص ٥٥٥ - أما التوكيد بنوعيه فلا يجوز القطع فيه مطلقاً ؛ حتى كلمة : « كل » حين تصوير نعتاً فى بعض حالاتها التى تجىء فى ص ٥١٤ وقد أشار الصبان فى آخر « باب البدل » إلى رأى يجوز فى التوكيد القطع وهو رأى جدير بالإهمال . وأما البدل فيصح فيه القطع على الوجه الذى يأتى فى بابه (ص ٦٧٧ « ه ») .

(٢) المراد بالذات هنا : حقيقة الشيء الأصلية ، وجملته كاملة ؛ فتشمل الذات الحسية ؛ =

مباشرة ، أو إلى إفادته العموم والشمول المناسبين لمدلولة ^(١)
 وإن شئت فقل : تابع يدلّ على أن معنى متبوعه حقيقى ؛ لا دخل للمبالغة فيه ، ولا للمجاز ، ولا للسّهو ، أو النسيان ، ونحوهما
 فالغرض من التوكيد المعنوى هو إبعاد ذلك الاحتمال وإزالته ؛ إما عن ذات المتبوع ، وإما عن إفادته التعميم الشامل المناسب ^(١) لمدلولة ، فإن لم يوجد الاحتمال لم يكن من البلاغة التوكيد .

* * *

ألفاظ التوكيد المعنوى :

ألفاظه الأصلية سبعة ، وقد تلحق بها - أحياناً - ألفاظ فرعية أخرى سنعرفها ^(٢) .
 والسبعة الأصلية ثلاثة أنواع :
 الأول :

نوع يراد منه إزالة الاحتمال عن الذات فى صميمها ^(٣) ، وإبعاد الشك المعنوى عنها . وأشهر ألفاظه الأصلية : نفس ^(٤) ، وعين ^(٥) . ومن الأمثلة قول أحد الرّحّالين : (. . . رأيت الساحر الهندى نفسه - وهو المعروف بألاعيه وحيّله - يقبض على الحمرة عينها بأصابعه العارية ، ويظل كذلك دقائق كثيرة . . .) ، فكلمة : « نفس » أزلت - فى الأغلب - الشك والمجاز عن ذات الساحر ، فلم

= كالجسم ، وباقى المحسوسات ، كما تشمل الحقائق المعنوية المحضة ؛ كذات العلم ، وذات الفهم ، وذات الأدب . . . - انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٤ من هذا الهامش .

(١ و ١) المراد من العموم المناسب للمدلولة هنا : يشمل إزالة الاحتمال عن التثنية المقصودة حقيقة ، لا مجازاً ، كما يشمل إزالة الاحتمال عن الجمع المقصود حقيقة ، لا مجازاً . (ثم انظر « ب » من ص ٥٠٧) .

(٢) فى ص ٥١٧ .

(٣) أى : فى حقيقتها المادية (وهى المحسوسة - غالباً -) لا فى أمر عرضى مما يطرأ عليها .

(٤ و ٤) ليس المقصود هنا من « نفس » الشئ أو : « عين » الشئ مقصوراً على حقيقته المادية المحسوسة (أى : التى ندركها بإحدى الحواس) وإنما المقصود عام يشمل تكوينه المادى المحسوس كما يشمل تكوينه الذاتى الأصيل غير المحسوس بإحدى الحواس ، مثل : العلم - الفهم - الصدق .

ويزيد بعض النحاة توضيح هذا - كما جاء فى الخضرى عند الكلام على التوكيد بالنفس أو العين - بقوله : « (مراداً بهما جملة الشئ وحقيقته ، وإن لم يكن له نفس ولا عين حقيقة . فإن أريد بالنفس : « الدم » ، وبالعين : « الجارحة » ، كسفكت زيدا نفسه ، وفقت زيدا عينه ، لم يكونا توكيداً ؛ فهما فى المثال بدل بعض . .) » ا هـ .

- انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة - .

ترك مجالا لتوهم أن المقصود شيء آخر غيرها ؛ كخادمه ، أو صبيه ، أو : أداته .
 أو شبيهه ... وإنما المقصود هو ذاته ، دون مبالغة ، أو مجاز ، ودون إرادة شيء سواها .
 وكذلك كلمة : « عين » فإنها أفادت النص على الذات ، وأبعدت عنها - في
 الأغلب - كل احتمال يقوم على تلك المبالغة ، أو المجاز ، أو إرادة معنى لا يتصل
 بصميمها مباشرة . وهذا معنى قولهم : إن التوكيد بالنفس أو بالعين يقتصِرُ المعنى الحقيقي
 على الذات وحدها ، ويُركّزه فيها ، ويزيل - في الأغلب - كل احتمال عنها آخر .
 وإذا وقعت كلمة : « عين ، أو نفس » ، تابعة على هذا الوجه ، سميت في
 اصطلاح النحاة « توكيداً » . أو : تأكيداً : أو « مؤكّدة » - بكسر الكاف -
 والأول هو الأشهر ، وسمي متبوعها : مؤكّداً - بفتح الكاف - وهذا هو الشأن في
 جميع ألفاظ التوكيد .

حكمهما :

إذا كانتا للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكّد ، وأن تكونا مثله في الضبط الإعرابي ،
 وأن تضاف كل واحدة منهما إلى ضمير مذكور - حتماً - يطابق هذا المؤكّد
 في التذكير والإفراد وفروعهما ؛ ليربط بين التابع والمتبوع . تقول : صافحت والى
 نفسه - صافحت واليّن أنفسهما - صافحت الولاة أنفسهم - صافحت الولاية
 عينهما - صافحت الولايتين أعينهما - صافحت الولايات أعينهن . وهذا الضمير
 لا يجوز حذفه ولا تقديره^(١) . . .

فإن لم يتقدم المتبوع ، أو لم يوجد الضمير المضاف إليه ، المطابق - لم
 يصح إعرابهما توكيداً ، بل يجب إعرابهما شيئاً آخر على حسب الجملة ،
 (مبتدأ ، أو خبراً ، أو بدلاً ، أو عطف بيان ، أو مفعولاً به ، أو غيره^(٢)) . .
 ومن أمثلة المفعول به :

من عاتبَ الجهالَ أتعَبَ نفسه ومن لام من لا يعرفُ اللومَ أفسدَا

(١) في توكيد الاسم بالنفس أو بالعين مع اشتغالهما على ضمير مطابق للمؤكّد - يقول ابن مالك :

بالنفس ، أو بالعين الاسمُ أكّداً مع ضميرٍ طابقَ المؤكّداً

وهذا الضمير لا بد من ذكره هنا وفي كل نوع من أنواع التوكيد المعنوي الآتية . ولا يصح حذفه مطلقاً
 في حالة هذا التوكيد .

(٢) انظر ما يتصل بحكم « النفس والعين » عند فقد المؤكّد - في ص ٥١٥ - .

ومما يلاحظ أن المطابقة ، حين يكونُ المؤكَّد بهما جمعاً تقتضى أن يُجمعا جمع تكسير للقلة على وزن : « أَفْعُل » ، فقط ، ومنع أكثر النحاة الجموع الأخرى التي للقلة والكثرة ، فلا يصح : جاء الولاة نفوسهم ، ولا عيونهم وبناء على هذا الرأي لا بد أن تكون صيغتهما على وزن « أَفْعُل » مع إضافتهما لضمير الجمع ^(١) .

أما إذا كان المؤكَّد مثنى فالأفصح جمعهما على وزن القلة السابق وهو : « أَفْعُل » فيقال أنفسهما — أعينهما . لكن يصح إفرادهما وتثنيتهما ؛ فيقال : أنفسهما — عينهما — أو : نفساهما — عيناها ^(٢) . ومهما كان وزن الصيغة في التثنية فلا بد من إضافتهما إلى ضمير المثنى ؛ ليطابق المؤكَّد ^(٣)

(١) وفريق من النحاة يجيز في كلمة : « عين » المستعملة في التوكيد جمعها للقلة على « أعيان » لكن الكثير الفصح هو وزن : « أَفْعُل » ويحسن الاقتصار عليه ؛ متابعة للمطرّد في كلام العرب .
(٢) يفهم مما سبق صحة الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، في كلمتي : « النفس والعين » إذا وقعت إحداهما توكيداً للمثنى . ولا بد من إضافتهما للضمير

وبهذه المناسبة نذكر ضابطاً لغوياً مفيداً — (سبق تسجيله في ج ١ م ٩ بهامش ص ١١٠) — مضمونه : أن كل مثنى في المعنى ، مضاف إلى مُتَضَمِّنَةٍ (بكسر الميم الثانية المشددة ، وصيغة اسم الفاعل ، أى : إلى ما اشتمل على المضاف) يجوز فيه الإفراد ، والتثنية ، والجمع ؛ نحو : قوله تعالى : (إن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا) . ونقول : تصدقت برأس الكبشين — أو : رأسى الكبشين — أو رؤوسهما . وإنما فضل الجمع على التثنية لأن المتضاميتين كالشيء الواحد ؛ فكرهوا الجمع بين تثنيتهما ، ولأن المثنى جمع في المعنى . وفضل الجمع على الإفراد لأن المثنى جمع في المعنى ، والإفراد ليس كذلك ، فهو أقل منه دلالة على المثنى .

هذا ما نقله بعض النحاة — كالصبان ، ج ٣ والخضرى ج ٣ ، في أول باب التوكيد منهما — وينطبق ما تقدم على : « النفس والعين » المستعملتين في التوكيد ؛ خضوعاً للسماع الوارد فيهما ، لا تطبيقاً للضابط السالف ؛ فقد قال الصبان في الموضع المشار إليه : إن إضافتهما ليست لمتضمّنهما ، بل إلى ما هو بمعناهما ؛ لأن المراد منهما « الذات » . وفي ص ١٤٥ م ١١ من الجزء الأول أيضاً ضابط آخر لشارح المفصل فيه بعض المخالفة لما هنا .

(٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَأَجْمَعُهُمَا « بِأَفْعُل » إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا

أى : إن كانا تابعين (مؤكّدين) لغير الواحد ؛ وهو المثنى والجمع — فجيء بهما مجموعين على صيغة : « أَفْعُل » لتكون متبعاً للنهج الصحيح .

هذا ، ويصح التوكيد بالنفس والعين معاً ، ولكن بغير حرف عطف^(١) ،
ويجوز عليهما مجتمعتين من حكم الإضافة للضمير المطابق ، وتقدم المتبوع ،
ومسايرته في الضبط الإعرابي ، وباقي أحكام التابع - ما يجزى على إحداها
منفردة ؛ نحو : قابلت الوالى نفسه عينه - قبض الساحر على الجمرة نفسها
عينها . ويجب - فى رأى الأقوى - عند اجتماعهما تقديم النفس على
العين^(٢)

* * *

(١) لا يصح وجود حرف عطف قبل التوكيد المعنوى . لأن وجوده يستلزم معنى غير المقصود
من التوكيد ، ويزيل عما بعده اسم التوكيد . (كما سيجىء فى رقم ٣ من ص ٥٢٠) .
(٢) وقيل إن تقديم النفس على العين ليس بلام ولا لكنه حسن .

.

زيادة وتفصيل :

ا - تنفرد كلمتا : « نفس » ، و « عين » دون بقية ألفاظ التوكيد المعنوي^(١) ،
 بجواز جرهما بالباء الزائدة ؛ تقول : (ذهب الوالى نفسه ، أو بنفسه ، لمحاربة
 الخوارج) - (أبصرت الوالى نفسه ، أو بنفسه ، يحارب الخوارج) -
 (نظرت إلى الوالى نفسه ، أو بنفسه ، وهو في الميدان) . . . فكلمة ؛ « نفس »
 توكيد مجرور بالباء الزائدة في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة
 المتبوع . ويصح في الأمثلة السالفة - وضع كلمة : « عين » مكان : « نفس » فلا
 يتغير الحكم ، وتعرب مع حرف الجر مثلها ؛ توكيداً مجروراً في لفظه ، ولكنه في المحل
 تابع للمؤكد (أى : للمتبوع)^(٢) .

ب - إذا كان المتبوع (المؤكّد) كنية لوحظ في معنى التوكيد وإعرابه
 ما سبقت الإشارة إليه (فى : « ا » من ص ٤٤٤) سواء أكان بلفظ : « نفس » ، أو عين
 أو غيرهما ، مما يصلح من ألفاظ التوكيد المعنوى .

* * *

(١) سبقت الإشارة لهذا - فى ج ٢ م ٩٠ ص ٤٥٦ ، باب : « حروف الجر » - وسيجىء
 (فى ص ٥٢١) عند الكلام على ألفاظ الشمول دخول هذه الباء على « أجمع » ولكنها هناك الباء الزائدة
 وجوباً ، اللازمة ؛ كالدخلة على « أفعل » فى التعجب من جهة وجوب زيادتها ، وعدم مفارقتها . أما
 « الباء » الزائدة هنا فدخولها جائز ، وبقاؤها غير لازم .

وفى ص ٥١٢ بعض أحكام عامة تنطبق على النفس والعين .

(٢) سبقت الإشارة لهذا عند الكلام على زيادة « الباء » الجارة (ج ٢ ص ٤٥٨ م ٩٠ باب
 حروف الجر) . كما سبق بيان بعض المراجع لهذا ، ومنها : « المفتى » (- ج ١ عند الكلام على « الباء »
 المفردة) و « الصبان » عند الكلام عليها فى باب : « حروف الجر » .

الثاني :

نوع يراد به إزالة الاحتمال والمجاز عن التثنية ، وإثبات أنها هي — وحدها — المقصودة حقيقة . وله لفظان : « كِلَا » للمثنى المذكور ، و « كلتا » للمثنى المؤنث ، نحو : أفاد الخبيران كلاهما ، ونفعت الخبيرتان كلتاهما . فلو لم تُذكر « كلا » و « كلتا » لكان من المحتمل اعتبار التثنية غير حقيقية ، وأن المقصود بالخبيرين أحدهما ، وبالخبيرتين إحداهما . . . فحجىء « كِلَا » بعد المثنى المذكور ، و « كلتا » بعد المثنى المؤنث — يكاد يقطع في أصالة التثنية بفهم لا شك فيه ولا احتمال ، ويدل — في الأغلب — على أن المراد هو الدلالة على التثنية الحقيقية التي تنصب على اثنين معاً ، أو اثنتين معاً^(١) .

حكمهما :

لا بد عند استعمالهما في التوكيد أن يسبقهما « المؤكّد » ، وأن يكون ضبطهما كضبطه ، وأن تُضاف كل واحدة منهما إلى ضمير مذكور يطابقه في التثنية — ليربط بينهما — كما في الأمثلة السالفة . وهذا الضمير لا يصح حذفه ولا تقديره . فإذا تحققت الشروط ، وصارتا للتوكيد وجب إعرابهما إعراب المثنى^(٢) ، فيرفعان بالآلف ، ويُنصبان ويجران بالياء المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها ؛ نحو : أفادني الوالدان كلاهما — أحببت الوالدين كليهما — دعوت الله للوالدين كليهما . نفعني الجدّتان كلتاهما — أطعت الجدّتين كلتيهما — استمعت إلى نصيح الجدّتين كلتيهما .

ولما كان الغرض من التوكيد بكلا وكلتا هو ما سلف ، كان من المستقبح بلاغة^(٣) أن يقال : تخاصم الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما ، حيث لا مجال

(١) ولا فرق بين أن تكون التثنية على سبيل التفريق — وهذه لا تسمى تثنية اصطلاحاً — أو على غير سبيله ؛ نحو : فاز الأول والثاني كلاهما ، وفازت الأولى والثانية كلتاهما — وفاز السابقان كلاهما وفازت السابقتان كلتاهما .

(٢) هما من الألفاظ الملازمة للإضافة ، الملحقّة في إعرابها بالمثنى . وقد سبق تفصيل شامل في إعرابهما . ومن المفيد الرجوع إليه (في ص ٩٨ وما بعدها ، وفي الجزء الأول ص ٧٩ م ٩ عند الكلام على المثنى وملحقاته) . من ذلك التفصيل تبين أمور هامة ؛ في مقدمتها : أنه لا يصح إعرابهما توكيداً إلا بعد تحقق الشروط الخاصة بهذا . لكن لا يلزم من تحقق الشروط إعرابهما توكيداً ؛ فقد يعربان توكيداً أو لا يعربان على حسب ما تقضى به الدواعي الأخرى .

(٣) يغالى بعض النحاة فلا يجيزه مطلقاً .

لاحتمال التخاصم من أحدهما دون الآخر ؛ لأن التخاصم لا يتحقق معناه إلا بوقوعه من اثنين حتماً ؛ فلا فائدة من صيغة التوكيد هنا ، ومثله : تَقَاتِلِ اللِّصَانَ ، وتحاربِ العدوان ، وأشباه هذا من كل ما يخلو من الاحتمال ، ويدل على « المفاعلة » الحقيقية ، أى : المشاركة الحتمية بين شيئين

* * *

الثالث :

نوع يراد منه إفادة التعميم الحقيقى المناسب لمدلوله المقصود ، وإزالة الاحتمال عن الشمول الكامل . وأشهر ألفاظه ثلاثة : (كلّ - جميع - عامة) . وأقواها فى التوكيد ، وأكثرها أصالة ، هو : كلّ ، ثم جميع ، ثم عامة - نحو : قرأت ديوان المتنبي كلّهُ ، واستوعبت قصائده كلّها . فلو لم نأت بكلمة : « كلّ » لكان من المحتمل أن المراد من المقروء ومن المستوعب ، هو : الأكثر ، أو الأقل ، أو النصف ، أو غير ذلك ؛ إذ ليس فى الكلام ما يدل على الإحاطة الكاملة ، والشمول الوافى . فمجيء لفظ : « كلّ » ^(١) منع - فى الأغلب - الاحتمالات ، وأفاد الإحاطة والشمول بغير مبالغة ولا مجاز ^(٢)

ومثل هذا : غردت العصافير جميعها لاستقبال الصبح . فلو لم تُذكر كلمة : « جميع » لكان من المحتمل أن المراد هو تغريد أكثرها ، أو بعض منها إذ ليس فى الكلام ما يقطع بالدلالة على الإحاطة والشمول ، فلما جاءت كلمة : « جميع » أزلت - فى الأغلب - الاحتمال ، وأفادت العموم القاطع . ومثلها كلمة : « عامة » (والتاء فى آخرها زائدة لازمة لا تفارقها فى إفراد ، ولا فى تذكير . ولا فى فروعها . وهى للمبالغة ، وليست للتأنيث) ، تقول : حضر الجيش عامته - حضر الجيشان عامتهما - حضر الجيوش عامتهم - حضرت الفرقة عامتها - حضرت الفرقتان عامتهما - حضرت الفرق عامتهن حكمها :

لا بد فى استعمال كل لفظ من هذه الثلاثة فى التوكيد أن يسبقه المؤكّد ، وأن

(١) « كل » المستعملة فى التوكيد قد تفيد الدلالة على « الكل المجموعى » أو : « الكل الجميعى » طبقاً للبيان الآتى فى رقم ٦ من هامش ص ٥١٢ وهى فى الحالتين تختلف فى معناها وحكمها عن كلمة : « كل » المستعملة نعتاً . والتى سبق الكلام عليها فى رقم ٤ من ص ٤٦٦ .
(٢) انظر « الملاحظة » التى فى ص ٥١٥ بشأن المراد من « الشمول » وأحواله فى الألفاظ الدالة عليه ؛ مثل : كل - جميع - عامة

يكون المؤكّد مماثلاً له في ضبطه ، ومضافاً إلى ضمير مذكور حتماً ، يطابقه في الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ ليربط بينهما ، وأن يكون المؤكّد ، إما جَمْعاً له أفراد^(١) ، وإما مفرداً يتجزأ بنفسه ، أو بعامله^(٢) . فمثال الجمع المؤكّد : حضر الزملاءُ كلهم ، أو : جميعُهُم ، أو عامتُهُم - كرّمت الزميلات كلّهن - أه جميعتهن ، أو عامتتهن ، ومنه قول الشاعر :

لولا المشقّة سادَ النَّاسُ كُلُّهُمُ الجود يُفقر ، والإقدامُ قَتَّالُ
ومثال المفرد الذي يتجزأ بنفسه : قرأت الكتاب كلّه ، أو : جميعته ، أو : عامتته . ومثال المفرد الذي يتجزأ بعامله اشترت الحصان كله ، أو : جميعه ، أو : عامته .

لما سبق كان من المستقبح أن يقال : جاء الأخ كله - مثلاً - لعدم الفائدة من التوكيد ؛ إذ يستحيل نسبة المجيء إلى جزء منه دون آخر^(٣) . . . ومال أكثر النحاة إلى منع هذا وأمثاله ، ولم يكتفوا باستقبحه .

(١) ما الحكم في فاعل « نعم وبئس » ونظائرها إذا كان مقترناً بالأداة التي تفيده « العموم » ، وهي : « أل الجنسية ، أو العهدية » ؟ أيجوز توكيده بأحد تلك الألفاظ الدالة على الشمول الكامل والعموم الحقيقي ؟ الإجابة عن هذا السؤال الهام مفصلة في « ١ » ص ٣٦٩ ثم ص ٣٧٤ وهامشيها .

(٢) المراد بما يتجزأ بنفسه : ما يتكون من جملة أجزاء يمكن أن يستقل كل جزء منها وحده بتحقيق الفائدة منه من غير توقف على انضمامه إلى المجموع ؛ كالفضة - مثلاً - فإنها تتكون من أجزاء كل جزء منها ينفع - بنفسه - في شيء مطلوب ، وكذلك المال ، فإنه يتكون من دراهم ودنانير ، كل درهم أو دينار يؤدي منفعته من غير حاجة إلى انضمامه لنظيره . أما الذي يتجزأ بعامله فهو الذي له أجزاء لا ينفع الواحد في أداء مهمته الأساسية إلا باتصاله بجزء آخر ؛ لأن أجزاءه متأسكة متصلة ، لا يصلح واحد منها لتحقيق الفائدة الأصلية إلا حين يكون متصلاً بباقي نظرائه . لكنه يتجزأ باعتبار آخر خارج عن ذاته الأصلية ، وذلك الاعتبار حين يقع عليه أثر عامل نحوي ومعناه ، ويكون هذا المعنى مما يتجزأ . خذ - مثلاً - الحصان ؛ فإنه لا يمكن أن يتجزأ أجزاء يؤدي كل منها عمله الأصلي بعد التجزئ ، فإذا قلت : اشتريت الحصان ، أو بعت الحصان . . . فإن الحصان معمول للفعل : اشترى ، أو : باع ، وكل من الشراء والبيع يتجزأ ؛ إذ يمكن شراء نصف الحصان ، أو ربه ، أو ثلثه . . . وكذلك بيعه ، فالعامل - كما نرى - يتجزأ ؛ لهذا يصح أن يقال : اشتريت الحصان كله ، واستأجرت الخادم كله . والساقية كلها ، والسيارة كلها . . .

(٣) وفي ألفاظ الشمول الخمسة الأصلية يقول ابن مالك :

و « كُلاً » اذْكَرْ في الشُّمُولِ و « كِلاً » « كِلْتَا » ، « جَمِيعاً » بالضَّميرِ مُوصَلاً
وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلٍّ : « فاعِلَه » مِنْ : « عَم » في التوكيد ، مثلُ : النَّافِلَةُ
يريد : اذ كر عند إرادة الشمول لفظة للتوكيد الدالة على الشمول ، وهي « كل » و « كلا » و « كلتا » -

وكل واحد من الألفاظ الثلاثة لا يفيد اتحاد الوقت عند وقوع المعنى على أفرادهِ^(١)؛ ففي مثل : حضرت الوفود كلها - يصح أن يكون حضورها في وقت واحد ، أو في أوقات متباينة ، ومثل : غاب الجنود كلهم ... ، يصح أن يكون الغياب في وقت واحد ، أو في أوقات متعددة . وهكذا ، فهي في معناها تفيد العموم المطلق من غير زيادة محتومة عليه ، أما ما زاد عليه فلا يفهم إلا بقرينة أخرى .

ويلحق بهذا النوع : ألفاظ العدد التي تفيد العموم^(٢) تأويلاً ، لا صراحة ؛ وهي الأعداد المفردة (وتتركز في ٣ و ١٠ وما بينهما) فهذه الأعداد قد تضاف أحياناً إلى ضمير المعداد ، نحو : مررت بالإخوان ثلاثتهم ، أو خمستهم أو سبعتهم ، أو ... ، بالنصب في كل ذلك على الحال^(٣) ، بتأويل : مثلثاً إياهم ، أو : مخمّساً ، أو مسبعاً ...

ويصح إتباع اسم العدد لما قبله فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب تأكيداً معنوياً ، بمعنى : جميعهم ، ويضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد المعنوي ، والصحيح أن هذا ليس مقصوراً على العدد المفرد (كما يقول كثير من النحاة) ، بل يسرى على العدد المركب أيضاً ؛ نحو : جاء القوم خمسة عشرهم^(٤) بالبناء على فتح الجزأين في محل نصب . على الحال ، أو في محل آخر يطابق فيه المتبوع^(٤) .

• • •

= (وهذان لإفادة الشمول في المثنى) و « جميعاً » ، ولا بد من وصل لفظ التوكيد بالضمير المطابق . ثم قال بعد ذلك إن العرب استعملت في الدلالة على الشمول لفظاً آخر يفيد ما يفيد لفظ « كل » ؛ وهذا اللفظ الآخر على وزن : « فاعلة » من الفعل : عَمَّ ، وهو : عامة (لأنها من غير ملاحظة الإدغام - على وزن : فاعلة) ، وأراد بقوله : « مثل النافلة » ، أنها على مثال : « نافلة » في الوزن ، وفي ثبات التاء في جميع الأحوال ، تذكيراً ، وتأنيساً ، وإفراداً ، وغير أفراد . فهذه التاء لازمة لا تتغير بحال .

(١) وله في هذا نظائر مستجيء في ص ٥١٧ .

(٢) ماسند كره سبق تدوينه في باب الحال ج ٢ ص ٢٩٧ م ٨٤ - عند الكلام على الحال المعرفة - ويحيى . كذلك في ج ٤ ص ٣٩٧ .

(٣ ، ٣) وهي من المواضع التي تقع فيها الحال معرفة .

(٤) انظر ما يتصل بهذا ويوضحه ويبين مواقفه في رقم ٦ من هامش ص ٥١٢ بعنوان « ملاحظة » .

زيادة وتفصيل :

١ - في مثل قوله تعالى : (خَلَقَ لَكُمْ ما في الأرض جميعاً) ، تعرب كلمة : « جميعاً » حالا ، ولا يصح إعرابها توكيداً ؛ لعدم وجود الضمير الرابط .

وفي قراءة من قرأ قوله تعالى : (إِنَّا كُلًّا فِيهَا) ، لا يصح إعراب : « كُلًّا » توكيداً ، لعدم وجود الضمير ، وإنما تعرب بـ « نا » من الضمير « نا » اسم : « إن » بدل كل من كل . وهذا هو الإعراب الأحسن ؛ إذ لا ضعف فيه ، ولا مانع يمنع من إبدال الاسم الظاهر من الضمير الحاضر^(١) بدل كل من كل . . . - (كما سيجيء في باب البدل^(٢) ومنه : قَسَمْتُ ثَلَاثَتَكُمْ) . وبدل الكل من الكل لا يحتاج لرباط من ضمير أو غيره .

ب - إذا اجتمع أكثر من مؤكد معنوي - بشرط وجود داع بلاغي^(٣) ، يقتضى هذا الاجتماع - تقدمت^(٤) النفس على العين ، ويستحسن تأخير كلمة : « كل » عنهما ، ويليهما كلمة : « جميع » ثم كلمة : « عامة » وإذا تعددت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع وحده^(٥) ، ولا يصح - في الرأي الأنسب - اعتبار واحد منها توكيداً للتوكيد . وهذا حكم عام في جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والملحقة بها .

ج - قد تقع ألفاظ التوكيد المعنوي السبعة (وهي : نفس - عين - كلاً - كلتا - كل^(٦) - جميع - عامة) معمولة لبعض العوامل ، ولا تعرب توكيداً - لعدم وجود المؤكد - ؛ فتعرب على حسب حاجة ذلك العامل ، فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، أو خبراً . . . و . . . وبالرغم من امتناع إعرابها توكيداً -

(١) أى : ضمير المتكلم أو المخاطب .

(٢) ص ٦٨٢ .

(٣) هذا الداعي هو إزالة الاحتمالات لإزالة لاتم إلا بهذه الكثرة . فإن كانت تتم بغيرها فلا داعي لتعدد التوكيد .

(٤) وجوباً أو استحساناً : تبعاً للخلاف الذى سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٠٦ .

(٥) كما سيجيء فى رقم ٤ من ص ٥٠٣ وماقبلها مباشرة . ومنها نعلم أيضاً عدم صحة مجيء حرف عطف قبل التوكيد مادام توكيداً ، وإلا صار معطوفاً .

(٦) « ملاحظة » : قد تكون كلمة « كل » للتوكيد من غير أن تفيد الشمول والعموم =

تظل في حالتها الجديدة تؤدي معنى التوكيد كما كانت تؤديه من قبل ، مع أنها في حالتها الجديدة لا تسمى في اصطلاح النحاة توكيداً ، ولا تعرب توكيداً . وهذا كثير في : « جميع » ، و « عامة » ؛ نحو : الزائرون انصرف جميعهم ، أو : عامتهم — الزائرون رأيت جميعهم ، أو : عامتهم — الزائرون مررت بجميعهم ، أو بعاهتهم

أما : « كُلٌّ » فيكثر وقوعها — عند فقد المؤكّد — بعد عامل الابتداء ، فتكون مبتدأ ، ويقل وقوعها بعد غيره ؛ فمثال الأول : الحاضرون كلُّهم نابه . ومثال الثاني قول الشاعر :

يَمِيدُ^(١) إذا والت عليه دلائهم فيصدر عنه كلُّها ، وهو ناهل

وهذا من القليل الذي لا يحسن محاكاته ، لوقوعها فاعلا مع إضافتها للضمير^(٢) . ومن الأمثلة للثاني : الحاضرون تكلم كلُّهم — الحاضرون سمعت كلُّهم ، وأعجبت بكلهم

وكلمة : « كُلٌّ » في لفظها مفردة مذكورة دائماً^(٣) ، وإذا وقعت مبتدأ ، وأضيفت إلى نكرة — وجب في الأغلب عند المطابقة مراعاة معنى النكرة في خبر : المبتدأ : « كُلٌّ » ؛ كقوله تعالى : (كل نفس ذائقة الموت) ، وقوله تعالى : (كل حزب بما لديهم فرحون) وقول جرير :

وكل قوم لهم رأى ومختبر وليس في تغلب رأى ولا خبر

= الحقيقى ، كما في قوله تعالى (ولقد آتينا آياتنا كلها) ، فإن الله لم يطلعه على جميع آياته . وهذا لأن كلمة « كل » — كما يذكرون — قد يراد منها الكل المجموعى كالأية ، وقد يراد منها الكل الجميعى الذى يشمل الأفراد ، فرداً فرداً (كما سيجىء في رقم ٢ من هامش ٥١٧) .

(١) يَمِيدُ ، أى يضطرب : والضمير عائد على ماء البئر .

(٢) وهناك سبب آخر ؛ هو أنه قد يحدث لبساً في بعض الصور التى يحذف فيها المؤكّد الضمير (وسيأتى في ص ٥٢٢) مثل : الأسرة أكرمت كلها : أى : أكرمتها .

(٣) ولهذا إشارة في رقم ٢ من هامش ص ٧١ حيث تفصيل الكلام على إضافة « كل وما يترتب

على هذا من تعريفها أو عدم تعريفها ، وحالة النعت بعد المضاف إليه ، أياكون للمضاف أم للمضاف إليه ؟
النحو الوافى — ثالث

فإن أضيفت لمعرفة لم يلزم اعتبار المعنى ، وإنما يصح اعتباره أو اعتبار لفظ « كل » المفرد المذكور ؛ كقوله تعالى : « وكلهم آتية يوم القيامة فرداً » . وقوله عليه السلام : « كللكم راع ، وكللكم مسئول عن رعيته » ونحو : كللكم هداة للخير ، وكللكم دأون إليه . وقول الشاعر :

كلّ العداوات قد تُرجى إزالتها
إلا عداوة من عاداك من حسدٍ
وقول الآخر :

كل المصائب قد تمر على الفتى وتهون غير شماتة الحساد
وقد تقع بدلا كالتى فى الآية السابقة — ، فى ص ٥١٢ — على قراءة من قرأها (إنا كلاً فيها) . وقد سبق أن قلنا^(١) ما نصّه :

« إنها تقع نعتاً بشرط إضافتها إلى اسم ظاهر ، مماثل للمنعوت فى لفظه ، وفى معناه معاً — وهو الأغلب — أو مماثل لشيء له صلة معنوية قوية به ، فمثال الأول قول الشاعر :

كم قد ذكرتكَ لو أجزى بذكرِكمُ
يا أشبه الناسِ كلَّ الناسِ بالقمرِ
فكلمة : « كل » نعت للناس . ومثال الثانى قول الآخر :

وإن كان ذنبى كلَّ ذنب فإنه
معا الذنب كلَّ المحو من جاء تائباً
فكلمة : « كل » — فى الشطر الثانى — نعت للذنب ، وهى مضافة إلى ما له صلة معنوية بالمنعوت .

« وإذا وقعت كلمة : « كل » نعتاً صارت من الجامدة المؤول بالمشتق ، وصار معناها : « الكامل » فى كذا^(٢) . . . وهو معنى يختلف عن معناها فى التوكيد » . ٥١ .

ولا يجوز فيها القطع فى حالتها استعمالها نعتاً أو توكيداً — كما سبقت الإشارة

(١) فى ص ٤٦٧ .

(٢) راجع ما له صلة بهذا فى ص ٤٦٤ و ٤٦٧ .

لهذا^(١) — ولا داعي للأخذ بالرأى الذى يبيح استعمالها تأكيداً فى الصورة السالفة التى تضاف فيها لاسم ظاهر مماثل لما قبلها على الوجه الذى شرحناه^(٢) ، لأن فى الأخذ به خروجاً على الكثير الفصيح من كلام العرب الذى يضيفها عند التوكيد إلى ضمير مطابق للمؤكد (المتبوع) — أما المضافة للظاهر فلها معنى آخر ، وتأويل مغاير ، كما رأينا .

« ملاحظة » : يقول الصبان فى هذا الموضع من باب : « التوكيد » ما نصّه :
(« اعلم أنَّ « كُلاً » وشبهها فى إفادة شمول كل فرد ، إن كانت داخلة فى حيز النفى — بأن أُخِّرَتْ عن أدواته لفظاً ؛ (نحو : « ما كلُّ ما يتمنى المرء يدركه . . . » ، وما جاء كل القوم ، وما جاء القوم كلهم ، ولم آخذُ كلِّ الدراهم ، ولم آخذ الدراهم كلَّها . . .) أو رتبة ؛ (نحو : كلِّ الدراهم لم آخذ ، والدراهم كلها لم آخذ . . .) توجه النفى إلى الشمول خاصة ، وأفاد سلب العموم . وإلا بأن قدّمت على أدواته لفظاً ورتبة توجه النفى إلى كل فرد ، وأفاد عموم السلب ؛ كقوله عليه الصلاة والسلام : « . . . كل ذلك لم يكن . . . » . وكالنفى النهى . قال التفتازانى : « والحق أن الشق الأول أكثرى لا كلى » ؛ بدليل قوله تعالى : « والله لا يحب كل مُخْتَالٍ فَخُورٍ » . وقوله : « والله لا يحب كل كفّار أثيم » . — وقوله : « ولا تطع كل حلافٍ مهين » (١ هـ . كلام الصبان .

وأما « كلا » و « كلتا » فيكثر — عند فقد المؤكّد — وقوعهما بعد عامل الابتداء ، ويقل بعد غيره (فهما من هذه الناحية مثل : « كلٌّ ») ؛ فمثال الأول : الحاضران كلاهما^(٣) نابه — الحاضرتان كلاتهما نابهة . . . ومثال الثانى ما قاله بعض الأعراب وقد خير بين شيئين : « كليهما وتَمَرًا » . يريد : أعطنى كليهما وتَمَرًا^(٤) . وفى هذه الصور وأشباهاها يفيدان معنى التوكيد ، لكن لا يصح إعرابهما تأكيداً .

وأما « نفس » و « عين » فالصحيح — عند فقد المؤكّد وقوعهما معمولين

(١) فى رقم ١ من هامش ص ٤٦٣ وقد تقدم فى باب النعت (ص ٤٨٦ و ٤٨٧) شرح القطع بيان أحكامه .

(٢) فى هامش ص ٥٠٢ . (٣) كِلا : مبتدا ، مضاف . . .

(٤) كما جاء فى معجم : « لسان العرب » .

— أحياناً — لبعض العوامل^(١) ، وإفادتهما التوكيد المعنوي مع امتناع إعرابهما توكيداً^(٢) ، ومن الأمثلة قوله تعالى : (كتب ربكم على نفسه الرحمة)^(٣) ، ونحو : جاءني عين الكتاب . . . والعرب تقول : نزلت بنفس الجبل ، ونفس الجبل مقابلي^(٤) .

د — في جميع أنواع التوكيد المعنوي لا يصح اتحاد توكيد المتعاطفين إلا إذا اتحد عاملاهما معنى ، فلا يقال غاب المسافر ، وحضر الغائب كلاهما . فإن اتحد معنى العاملين صح اتحاد توكيد المتعاطفين ، ولو كان لفظ العاملين مختلفاً ؛ نحو : ذهب المسافر ، وانطلق الصانع كلاهما .

ه — يجوز الفصل بين المؤكّد والمؤكّد بغير أجنبي محض من العامل ؛ طبقاً للبيان الشامل الذي سلف^(٥) — ومنه قوله تعالى : (ولا يَحْزَنَنَّ ، وَيَرْضَيْنَ بما آتَيْتَهُنَّ ، كُلُّهُنَّ . . .) ، وقد اختلفت النحاة في الفصل بالحرف : « إِمَّا » ، والأحسن الأخذ بالرأى الذي يبيحه فيقول : سأسعد بالقوم إِمَّا كالهم ، وإما بعضهم . . .

و — سبقت الإشارة^(٦) إلى أنه لا يجوز — في أصح الآراء — قطع التوكيد مطلقاً^(٧) حتى كلمة : « كل » إذا صارت نعتاً وجب إتباعها ، وعدم قطعها .

* * *

-
- (١) كما جاء في معجم : « لسان العرب » .
 (٢) انظر ما سبق — في ص ٥٠٤ — متصلاً بهذا الحكم الخاص بفقد المؤكّد .
 (٣) وكذلك باقي السبعة ، كما أسلفنا في ص ٥١٢ .
 (٤) انظر الزيادة « ا » في ص ٥٠٧ — لنوع من المناسبة . . .
 (٥) في ص ٤٣٥ .
 (٦) في رقم ١ من هامش ص ٥٠٢ .
 (٧) المعنوي وغير المعنوي .

ألفاظ التوكيد الملحقة^(١) بالثلاثة :

هناك ألفاظ ملحقة بالثلاثة السالفة الدالة على الإحاطة والشمول ، وهذه الملحقة هي : أجمع - جمعاء - أجمعون - جُمعَ - .

وإنما سميت ملحقة لأن الكثير الفصيح في استعمالها أن تقع مسبقة بلفظة : « كُلٌّ » التي للتوكيد أيضاً ، ومطابقة لها ، ومقوية لمعناها^(٢) ، وذلك بأن تقع : « أجمع » بعد : « كُلٌّ » ، و « جمعاء » بعد : « كلها » ، و « أجمعون » بعد : « كلهم » ، و « جُمعَ » بعد : « كلهن » ، مثل : حصدت الحقل كله أجمع - سافرت الأسرة كلها جمعاء - أقبل الضيوف كلهم أجمعون - أقبلت الفتيات كلُّهن جُمعَ^(٣)

ومن الجائز - مع قلته^(٤) وفصاحته - أن تستقل كل واحدة من هذه الألفاظ الملحقة ، فتقع توكيداً غير مسبقة بكامة : « كل » التي أوضحناها . نحو : استوعبت النصح أجمع - استظهرت القصيدة جمعاء - صافحت الزائرين أجمعين^(٥) - أكرمت الزائرات جُمعَ .

ولاتدل كلمة : « أجمعين » وأخواتها على اتحاد الوقت عند وقوع

(١) وهي التي أشير لها في ص ٥٠٣ - والثلاثة السالفة موضحة في ص ٥٠٩ .

(٢) وقد تزيل عنها احتمال عدم الشمول الكامل ، لأن لفظة : « كل » قد يراد منها : « الكل المجموعى » وليس « الكل الجميى » على الوجه السابق الموضح لهما ، في رقم ٦ من هامش ص ٥١٢ .

(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَبَعْدَ كُلِّ أَكْدُوا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءُ ، أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ جُمِعَا

أى : بعد لفظة : « كل » التي للتوكيد استعمال العرب ٢ الألفاظ التي تجيء بعدها لتقوية التوكيد بها ، وسرد تلك الألفاظ . . علماً بأن كل واحد منها يستعمل مع مؤكد (متبوع) يخالف ما يستعمل مع الآخر . . .

(٤) قلة نسبية ، وليست قلة ذاتية تمنع القياس ، فهي قلة بالنسبة للصورة الأخرى التي لا استقلال فيها . (راجع رقم ٢ من هامش ص ٧٩ حيث إيضاح القلة بنوعها) .

(٥) من الجائز إعراب : « أجمعين » حالا ، ولكن المعنى يختلف عن إعرابها توكيداً ، فعلى إعرابها حالا يكون المعنى « مجتمعين » أى : فى حالة اجتماعهم ، وعدم تفرقهم . وعلى إعرابها توكيداً يكون المعنى على الشمول والإحاطة ، وأن الإكرام شملهم فرداً فرداً . فبين المعنيين فرق واضح ، ومن الواجب عند الإعراب ملاحظة المعنى المراد دائماً ، لأن الإعراب لا بد أن يجارى المعنى المقصود .

المعنى على الأفراد ؛ فهي مثل : « كل » وأخواتها ، فى إفادة العموم المطلق دون زيادة عليه ^(١) . فإذا قلنا : قابلت الزائرين أجمعين فقد تكون المقابلة فى وقت واحد أو فى أوقات مختلفة .

والفصيح الذى يحسن الاختصار عليه عدم تثنية : « أجمع » و « جمعاء » ، فلا يقال : أفادنى الكتابان أجمعان ، ولا أنشدت القصيدتين جمعاوين ، لأن أكثر العرب استغنوا « بكلا » و « كلتا » عن تثنية أجمع وجمعاء ^(٢)

وهناك ألفاظ أخرى للتوكيد ، تجىء — مجتمعة أو غير مجتمعة — مرتبة وجوباً بعد « أجمع » وفروعها ، وهى بمعناها ، وتُعد من الملحقات أيضاً مثلها ، وتفيد فائدتها فى تقوية معنى : « كل » — إن وُجد فى الكلام لفظ : « كل » ^(٣) — وإزالة الاحتمال عن شمولها ؛ فيجىء بعد « أجمع » لفظ بمعناه وفائدته ؛ هو : « أكتع » ، وإن شئنا الزيادة جئنا بعد « أكتع » ، بلفظ : « أبصع » ، ثم إن شئنا الزيادة جئنا بلفظ : « أبتع » أخيراً . ونأتى بعد : « جمعاء » ، بلفظ : كتعاء ، ثم بصعاء ، ثم بتعاء . ونأتى بعد : أجمعين ، بلفظ : (أكتعين ، ثم أبصعين ، ثم أبتعين) — مجموعة جمع مذكر سالماً . وبعد : « جُمع » بلفظ : (كُتِعَ — بُتِعَ — بُصِعَ . . .) مجموعة على وزن : « فُعِلَ » ^(٤) فالمثال الذى يجمع لفظ التوكيد الأصيل هو : « كُلٌّ » ويليه ملحقاته المختلفة — كاملة أو غير كاملة — مرتبة على الترتيب السالف وجوباً ، وهو : سافر الوفد كله ، أجمع ، أكتع ، أبصع ، أبتع — سافرت

(١) على الوجه المشرح فى ص ٥١٠ .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك مبيناً أن ألفاظ التوكيد الفرعية قد تستقل بنفسها ، فلا تجىء بعد لفظة : « كل » :

وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِئُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ ، أَجْمَعُونَ ، ثُمَّ جُمِعُ

ثم يذكر — بعد بيت آخر — الحكم بمنع تثنية « أجمع » ، وجمعاء ، استغناء عن تثنيتهما بكلا وكلتا :

وَإِغْنَى بِكِلْتَا فِي مُشْنَى ، وَكِلَا عَنْ وَزْنٍ «فَعْلَاءَ» وَوَزْنٍ «أَفْعَلَا»

(اغن بمعنى : استغن) . وسيجىء هذا البيت لمناسبة أخرى فى ص ٥٢٢ .

(٣) لصحة التوكيد بهذه الألفاظ ، وإن لم توجد كلمة : « كل » ، طبقاً لما تقدم .

(٤) وهذا هو الحكم الغالب — كما سيجىء فى باب المنوع من الصرف ج ٤ ص ١٩٤ م ١٤٧ — .

الكتيبة كلها جمعاء ، كتعاء ، بصعاء ، بتعاء - حضر المدعون كلهم ، أجمعون ، أكتعون ، أبصعون ، أبتعون ، وحضرت المدعوات كلهن جمع - كتع - بضع - بتع . ويقاس على هذا غيرها من الصور التي تستعمل في الأفراد والتذكير وفروعهما .

ويجب ملاحظة مايتأتى :

(١) أن جميع ألفاظ التوكيد الملحقة بالثلاثة الأصلية لاتضاف مطلقاً (لضمير ولا لغير ضمير^(١)) بخلاف ألفاظ التوكيد المعنوية الأصلية مثل : « كل » وسواها ؛ فلا بد من إضافتها لضمير مطابق للمؤكد ، كما عرفنا .

(٢) أن جميع ألفاظ التوكيد المعنوية الأصلية والملحقة - معارف ، فأما الأصلية فإنها معارف بسبب إضافتهما إلى الضمير الرابط ؛ فهي تكتسب منه التعريف . وأما الملحقة فإنها معارف بالعلمية ، لأن كل لفظ منها هو « علم جنس » يدل على الإحاطة والشمول ؛ ولهذا لا يجوز نصبه على الحال - في رأى الصحيح^(٢) - ويجب منع الصرف فى : « أجمع » و « جمعاء » و « جمع » ، وكل ما كان من تلك الملحقات على وزن : فعَل^(٣) .

(٣) أن ألفاظ التوكيد الملحقة إذا اجتمعت وجب ترتيبها على الوجه السابق ، وقبلها - فى الغالب - لفظة : « كل » ، ويجب إعراب لفظة : « كل » توكيداً للمؤكد الذى قبلها - وكذلك ببقية ما بعدها من الملحقات التى تجىء لتقويتها ، وإزالة الاحتمال عن شمولها ؛ فتعرب كل واحدة منها توكيداً معنوياً للمؤكد (المتبوع) وليس التالى توكيداً للتوكيد الذى سبقه - فى رأى الأنسب^(٤) -

(١) إلا كلمة : « أجمع » المسبوبة بالباء الجارة الزائدة لزوماً (فى مثل : حضر الضيوف بأجمعهم) كما سيجىء فى ص ٥٢١ .

(٢) إلا على رأى يميز تأويله بالمشتق ، وليس بين الأعلام الجنسية ما يصح جمعه جمع مذكر سالماً إلا ما كان منها دالاً على الشمول التوكيدى ، نحو : « أجمع » وملحقاته ، فيقال ؛ « أجمعون وأجمعين » . . . لأنه فى أصله مشتق (صفة) فهو فى أصله أفعل تفضيل أصالة (كما جاء فى الصبان ، ج ١ باب المعرب والمبنى عند الكلام على جمع المذكر) .

(٣) كما سيجىء فى باب الممنوع من الصرف ج ٤ ص ١٩٤ م ١٤٧ .

(٤) راجع الأشموفى ، وانظر ما يتصل بهذا فى « ب » من ص ٥١٢ .
وهناك رأى يجعل لفظ التوكيد بعد كلمة : « كل » تأكيداً لها ، وتقوية لإفادتها الإحاطة والشمول . وقد أشار إليه بعض الباحثين (ومنهم صاحب مجمع البيان فى علوم القرآن ج ١ ص ٣٩٩) لكن رأى الأول أحسن وأنسب .

ولا يصح عطف هذه الملحقات بعضها على بعض . أو على شيء قبلها مادامت مستعملة في التوكيد ؛ لأن جميع ألفاظ التوكيد المعنوية الأصلية والملحقة – لا يصح أن يسبقها عاطف ؛ – كما سلف^(١) – .

وكذلك لا يصح – في الرأي الأصح – الفصل بين كلمة : « كل » وما يليها من هذه الألفاظ الملحقة المستعملة في التوكيد – كما تقدم^(٢) – .

(٤) عرفنا^(٣) أن جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والملحقة إذا تعددت كانت توكيداً للمتبوع وحده ولا يصح أن يكون أحدها توكيداً للتوكيد – .

* * *

(١) في ص ٥٠٦ .

(٢) في هامش ص ٤٣٦ .

(٣) في « ب » من ص ٥١٢ وفي رقم ٣ من الهامش السابقة .

زيادة وتفصيل :

١- من الأساليب الصحيحة - كما سبقت الإشارة^(١) - جاء القوم بأجمعهم (بفتح الميم ، أو ضمها) . فكلمة : « أجمع » هذه من ألفاظ التوكيد القليلة ، ولا بد أن تضاف إلى ضمير المؤكّد ، وأن تسبقها الباء الزائدة الجارة . وهي زائدة لازمة لاتفارقها . وتعرب كلمة : « أجمع » توكيداً مجرور اللفظ بالباء الزائدة اللازمة ، في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة المؤكّد (المتبوع) . وهذا الإعراب أوضح وأيسر من إعرابها بدلاً من المتبوع ، مجرورة اللفظ بالباء في محل رفع ، أو : نصب ، أو : جر ؛ لأن صاحب هذا الإعراب لا يجعل « أجمع » هنا من ألفاظ التوكيد ، برغم أنها - عنده - تؤدي معناه وتضاف إلى ضمير مطابق للمؤكّد .

* * *

ب - تلخص أهم الأحكام السابقة الخاصة بألفاظ التوكيد المعنوي فيما يأتي :

(١) وجوب تقدم المؤكّد (المتبوع) . ومماثلة التوكيد له في الضبط
(٢) وجوب إضافة لفظ التوكيد إلى ضمير مطابق للمؤكّد إذا كان لفظ التوكيد أساسياً ، لا ملحقاً . وهذا الضمير لا يصح حذفه ولا تقديره .

(٣) وجوب تطبيق أحكام التابع التي سبق بيانها ، (في ص ٤٣٥) . على ألفاظ التوكيد .

(٤) امتناع وجود عاطف يدخل على لفظ التوكيد إذا أريد بقاؤه للتوكيد .
(٥) عدم قطعه .

(٦) إذا تعددت ألفاظ التوكيد كانت لتوكيد المتبوع وحده وروعي في تقديم بعضها عن بعض ترتيب خاص .

(٧) جميع ألفاظ التوكيد الأصلية والملحقة معارف .

(١) في هامش ، ص ٥٠٧ ورقم ١ من هامش ص ٥١٩ وفي الجزء الثاني - باب « حروف

توكيد النكرة :

ألفاظ التوكيد المعنوى معارف^(١) بذاتها ، أو بإضافتها إلى الضمير المطابق للمؤكد . (المتبوع) . والنكرة تدل على الإبهام والشيوع ؛ فهما متعارضان تعريفاً وتنكيراً .

لكن يجوز - في رأى الأصح - توكيد النكرة إذا أفادها التوكيد شيئاً من التحديد والتخصيص ؛ يقربها من التعريف نوعاً . وإلا لا يجوز ، لأنه لا فائدة منه .

وتتحقق استفادتها من التوكيد إذا اجتمع فيها أمران :

أولهما : دلالتها على زمن محدود بابتداء وانتهاء معينين معروفين ، كيوم وأسبوع ، وشهر . . . ، أو على شيء معلوم المقدار ؛ كدرهم ، ودينار . . .
وثانيهما : أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول التى عرفناها ؛ تقول عملت يوماً كله - وسافرت أسبوعاً جميعه - وتنقلت شهراً عامته . . .
وتبرعت بدينار كله . . . وكقول الشاعر^(٢) :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجبُ يا ليت عدة حوّل كله رجبُ
وعلى أساس ما تقدم لا يصح : عملت زمناً كله - ولا أنفقت مالا كله ؛ لأن النكرة غير محدودة الوقت ، ولا معلومة المقدار . كما لا يصح ؛ عملت يوماً نفسه ، أو عينه ؛ لأن لفظ التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة والشمول^(٣)

حذف المؤكد (المتبوع) توكيداً معنوياً :

منعت جمهرة النحاة حذف المؤكد (المتبوع) بحجة أن الحذف مناف

(١) سبق البيان فى رقم ٢ من ص ٥١٩ .

(٢) فى بعض الروايات .

(٣) وفى جواز توكيد النكرة التى يفيدها التوكيد يقول ابن مالك مبيناً أنه جائز إن أفاد ، وأن البصريين لا يبيحونه مطلقاً .

وإن يُفِيدُ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قَبْلَ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلُ

ثم سرد بعد هذا بيتاً سبق تسجيله وشرحه فى مكانه الأنسب (ص ٥١٨) هو :

واغْنِ بِكِلْتَا فِى مَشْنَى ، وَكِلَا عَنْ وَزْنٍ : «فَعْلَاءَ» وَوَزْنٍ : «أَفْعَلَا»

للمغرض من توكيده توكيداً معنوياً . وأجاز آخرون الحذف ، بشرط أن يكون المؤكّد (المتبوع) ضميراً رابطاً في جملة الصلة ، أو : الصفة ، أو : الخبر ؛ نحو : جاء الذى أكرمت نفسه ، أى : أكرمته نفسه - جاء قوم أكرمت كلهم ، أجمعين ، أى : أكرمتهم كلهم أجمعين - الأسرة أكرمت^(١) كلها أجمعين ، أى : أكرمتها كلها أجمعين ، وحذفه - عند هؤلاء - فى الصلة أكثر من الصفة ، وفى الصفة أكثر من الخبر .

والأحسن الاقتصار على رأى الذى يمنع الحذف جهد الاستطاعة ، لأن حجتهم أقرب إلى العقل والسمع ، ورأيهم أبعد من اللبس والشك ، ولم يستند الموافقون على الحذف - إلى الأدلة والأمثلة الماثورة التى تكفى لتأييد رأيهم .

* * *

توكيد الضمير المرفوع المتصل والمنفصل توكيداً معنوياً . . .

١- إذا أريد توكيد الضمير المتصل ، المرفوع ، (المستر أو البارز) توكيداً معنوياً يزيل الاحتمال عن الذات ، جىء بلفظ التوكيد الذى يحقق هذا الغرض ؛ وهو : « نفس » أو « عين » ، بشرط أن يفصل بينه وبين المؤكّد إما ضمير منفصل مرفوع يُعربُ توكيداً^(٢) لفظياً مناسباً للضمير السالف ، (أى : للمؤكّد) ، وإما فاصل آخر ليس ضميراً ، نحو : أسرع أنت نفسك للصارخ . ونحو : رغبت أنت نفسك فى الخير - رغبتا أنما أنفسكما فى الخير - رغبت أنتم أنفسكم فى الخير - رغبت أنن أنفسكن فى الخير . ويجوز : (رغبت - حتماً - نفسك فى الخير) - (رغبت يوم الجمعة نفسك أن تسافر) - (رغبتا - حتماً - أنفسكما فى الخير) . . وهكذا . فالفصل واجب ، ولكن الفصل بالضمير المنفصل أحسن وأفصح^(٣) . . .

(١) راجع ماسبق خاصاً بهذا المثال فى رقم ٢ من هامش ص ٥١٣ ومن المراجعة يتبين أن هذا الأسلوب صحيح ، ولكن إعراب كلمة : « كل » مختلف باختلاف الرايين ؛ فهو هنا لا يحتمل إلا التوكيد المفيد للشمول ، بسبب وجود كلمة « أجمعين » بعده الدالة على الكل « الجميع » لا المجموعى ، وقد أوضحنا نوعى « الكل » فى رقم ٦ من هامش ص ٥١٢ .

(٢) انظر إعرابه فى ص ٥٣٠ .

(٣) وقد يكون من فائدة الفصل على الوجه السالف منع احتمالات معنوية غير مقصودة - بعض =

وعلى أساس ما سبق لا يصح : " تكلم الحمدون هم أنفسهم " على اعتبار الضمير : (هم) توكيداً ، لأن المؤكّد (الحمدون) ليس ضميراً متصلاً مرفوعاً ، وإنما هو اسم ظاهر لا يؤكد الضمير توكيداً معنوياً^(١) والاسم الظاهر أقوى في الدلالة من الضمير ؛ إذ لا يحتاج إلى مرجع يفسره ، بخلاف الضمير .

أما في نحو : " الحمدون أكرمهم هم أنفسهم " فالفصل جائز لا واجب ؛ لأن المؤكّد ضمير متصل ، ولكنه ليس مرفوعاً ؛ فيؤكد الضمير بالضمير ، ويجوز : الحمدون أكرمهم أنفسهم بغير توكيد بالضمير . وأما في نحو : الحمدون قاموا كلّهم ، فالفصل جائز أيضاً لا واجب ؛ لأن لفظ التوكيد وهو : « كل » ليس : « النفس » أو « العين »^(٢)

ب- وإذا أريد توكيد الضمير بالمرفوع المنفصل ، بالنفس « أو : « بالعين » ، فحكمه حكم توكيد الاسم الظاهر بهما ؛ كلاهما لا يحتاج إلى

= الصور ، ففي مثل : خرجت البقرة ، عينا ، أو نفسها - قد يخطر بالبال أن المراد هو : روح عينا التي تبصرها ، وخروج نفسها التي بها حياتها ، وهي : الروح ، فإذا جاء الفاصل منع هذا الاحتمال ، أو أضعف شأنه - وهذا صحيح - ويقولون : حملت الصور الأخرى التي لا احتمال فيها - على هذه !! والحق أن السبب هو استعمال العرب ليس غير .

(١) في ص ٥٢٨ صورة تدل على صحة التوكيد اللفظي - لا المعنوي - بالضمير .

(٢) فيما سبق يقول ابن مالك .

وإن توكّد الضمير المتّصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيتُ ذا الرّفع ، وأكّدوا بما سواهما ، والقيدُ لنْ يلتزما

يقول : إذا أردت أن تؤكد الضمير المتصل بواحد من لفظي التوكيد : « النفس » أو « العين » صح التوكيد بأحدهما بعد أن يسبقه التوكيد اللفظي بضمير منفصل يفصل بين التابع والمتبوع . ولما كان البيت السابق لا يبين نوع الضمير المتصل الذي يراد توكيده ، أهو مرفوع ، أم غير مرفوع - تدارك الأمر في البيت الذي يليه فقال : « عنيتُ ذا الرّفع » ، أي : قصدت بالضمير المتصل صاحب الرّفع ، أي الضمير المتصل المرفوع .

وأوضح بعد ذلك جواز التوكيد المعنوي بلفظ آخر مناسب ، غير لفظي « نفس » و « عين » ، وبفاصل غير ذلك الضمير المنفصل أو بلا فاصل ، فالتقييد بالنفس والعين لازم عند توكيد الضمير ، وكذا التقييد بالفاصل غير لازم ما دام المتبوع ليس ضمير رفع متصل

فاصل ؛ تقول : أنت نفسك سافرت — أنما أنفسكما سافرتما — أنتم أنفسكم سافرتم . . . وهكذا . . .

* * *

القسم الثاني التوكيد اللفظي^(١) :

هو تكرار اللفظ السابق بنصه^(٢) ، أو بلفظ آخر مرادف^(٣) له .
والمؤكد (المتبوع) ، قد يكون اسماً ، نحو : الشمسُ الشمسُ أمُ الأرض . وقد يكون فعلاً ؛ نحو : تتحرك تتحرك الأجرام السماوية ، وقد يكون حرفاً ؛ نحو : نَعَمْ نَعَمْ أيها الداعي إلى الهدى . وقد يكون جملة فعلية ، أو : اسمية ؛ نحو : (الخير محمودُ المغبّة — تواتيك عواقبه) . (الخير محمود المغبّة — تواتيك عواقبه) . وقد يكون اسم فعل ؛ نحو :

(١) تقدم القسم الأول (المعنوي) في ص ٥٠١ . وفي رقم ٢ من هامش تلك الصفحة بيان المدلول الحقيقي للتوكيد اللفظي .

(٢) ولا يضر أن يدخل على نصه بعض تغيير يسير ، كقوله تعالى : « فَمَهْلٌ » الكافرين أمهلهم رَوْيَداً . فكلمة : « أمهل » توكيد لفظي للفعل السابق . والضمير : « هم » عائد على : « الكافرين » لا محل له من الإعراب (انظر ١) من الأحكام التي في ص ٥٢٧) ومن هذه الآية يفهم أيضاً أنه يجوز في التوكيد اللفظي الفصل بين المؤكد والمؤكد .

وشيء آخر قاله النحاة في ج ٤ : « باب تابع المنادى » عند بيت ابن مالك :

في نحو : سَعْدُ سَعْدُ الْاَوْسُ يَنْتَصِبُ ثَانٍ وَضُمٌّ وَأَفْتَحُ أَوَّلًا تُصَبُّ
إن ضُمِّت . كلمة : « سعد » الأولى كانت الثانية منصوبة ، على اعتبارها توكيداً لفظياً ، أو مفعولاً به لفعل محذوف ، أو بدلاً ، أو عطف بيان ، أو منادى . . .

ثم قالوا : كيف تعرب توكيداً لفظياً مع اتصالها بما لم يتصل به المتبوع (وتقدم مثل هذا الاعتراض في رقم ١ من هامش ص ٤٥٦) ومع اختلاف جهتي التعريف بينهما ؟ إذ تعريف المتبوع هنا بالعلمية ، أو بالنداء — على الخلاف في ذلك — وتعريف التابع بالإضافة ، لأنه لا يضاف حتى يجرّد من العلمية . . ؟ أجابوا : قد يكتفى في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف ، وإن اختلفت جهته ، وتباين المعرف ، أو اتصل به شيء (راجع حاشية الحضري عند البيت السالف . وستجىء الإشارة لهذا أيضاً في ج ٤ رقم ٢ من هامش ص ٤٠) والبحث صلة بما سيجيء في القسم الأول من أحكام البدل — ص ٦٧٦ وبالقاعدة الهامة التي في ص ٦٧٩ وتختص بعدم اتصال البدل بعامله .

(٣) المرادف هو : لفظ يؤدي معنى لفظ آخر تماماً ، ويخالفه في حروفه ، فن الأسماء الفضة واللجين — الذهب والتبر — . . . ومن الأفعال قعد وجلس . . . ، ومن الحروف : نعم وجير . . . ، ومن المرادف قولهم : أنت حقيق قَمِينٌ .. ومعنى كل من الكلمتين : جدير .
ومن هذا النوع — عند الفراء — الحرفان : ما ، وأنَّ المصدريتان ؛ في قوله تعالى : « وإنه لحقٌ مثلٌ ما أنكم تنطقون . . ») .

هي الدنيا تقول بِمَلءٍ فيها حَذَارٍ حَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَغَدْرِي
ومثال التوكيد اللفظي بالمرادف : الذهبُ التبرُّ مَحْتَبًى في صحارينا . . . هذا ،
وفي جميع صور التوكيد اللفظي وحالاته لا يصح تكرار اللفظ السابق (وهو : المؤكّد) ،
أكثر من ثلاث مرات ؛ كقول الشاعر :

أَلَا حَبْدًا ، حَبْدًا ، حَبْدًا صديق تحمّلتُ منه الأذى
وقول الآخر :

أَلَا ، يَا اسْلَمِي ، ثُمَّ ^(١) اسْلَمِي ، ثُمَّ ^(١) اسْلَمِي
ثلاثَ تحيّات ، وإنْ لَمْ تَكَلِّمِي ^(٢) . . .

الغرض منه : الغرض من التوكيد اللفظي ^(٣) ؛ أمور ؛ أهمها :
تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه ، أو سمعه ولكن لم يتبينه . وقد يكون الغرض
التهديد ؛ كقوله تعالى في خطاب المعاندين بالباطل : (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ،
ثُمَّ كَلَّا ، سَوْفَ تَعْلَمُونَ) .

وقد يكون التهويل : كقوله تعالى : (وَمَا أَدْرَاكَ ^(٤) مَا يَوْمُ الدِّينِ ^(٥) ؟
ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ؟ » .
وقد يكون التلذّذ بترديد لفظ مدلوله محبوب مرغوب فيه ، نحو : (الصحة ،
الصحة !! ، هي السعادة الحقّة الحقّة) — (الجنة الجنة !! ما أسعدّ من يفوز بها .)
— (الأمّ ، الأمّ !! أعذب لفظ ينطق به الفم ^(٦)) . .

(١ ، ١) إذا كان التوكيد اللفظي جملة مكررة جاز أن تكون مسبقة بحرف العطف « ثم » أو
« الفاء » وعندئذ لا يكونان حرفي عطف ، وإنما يخضعان للحكم الخاص بهذه الصورة ، وهو مدون في
« هـ » من ص ٥٣٦ وبهامشها هذا البيت لمناسبة هناك .

(٢) أي : وإن لم تتكلمي .
(٣) الفرق بينه وبين النعت موضح في الملاحظة الهامة (رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨) .
(٤) ما أعلمك ؟ ما أخبرك ؟ — أدري : فعل ماض ، في هذا البيت وهي في الآيتين بعده توكيد
لفظي لبعض الحروف والأسماء والأفعال والجمل ، فراجع الحكم في ص ٥٢٧ وص ٥٣٧ وما بعدهما .
(٥) يوم الجزاء والحساب ، وهو يوم القيامة .
(٦) وقد اقتصر ابن مالك فيما سبق على تعريف التوكيد بقوله :

وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِيٍّ يَجِي مُكْرَرًا : كَقَوْلِكَ : اذْرُجِي اذْرُجِي
أي : والذي هو لفظي من التوكيد يجيء مكرراً . . . فالتوكيد اللفظي عنده هو ما يجيء مكرراً سواء
أكان تكراره باللفظ والمعنى معاً أم بالمعنى مع اختلاف اللفظ .

هذا ، والأغراض السالفة هي أهم ما يميز التوكيد اللفظي بالمرادف من عطف البيان — كما سيجيء في بابه^(١)

* * *

أحكامه :

للتوكيد اللفظي أحكام تختلف باختلاف نوع المؤكّد (المتبوع) من ناحية أنه اسم ، أو فعل ، أو حرف ، أو جملة ، أو اسم فعل ، وتتلخص هذه الأحكام فيما يأتي ، (والأول منها عام ينطبق على جميع أنواع التوكيد اللفظي) ، ولا يختلف فيه نوع عن نوع) :

١ - اللفظ الذي يقع توكيداً لفظياً ، ممنوع من التأثر والتأثير ، (أى : لا تؤثر فيه العوامل ؛ — فلا يكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فاعلاً ، ولا مفعولاً به ، ولا غيره . . .) ؛ فليس له موضع ، ولا محل من الإعراب ، مطلقاً — وكذلك ليس له تأثير في غيره مطلقاً ؛ فلا يحتاج لفاعل ، أو مفعول ، أو مجرور ، أو غيره^(٢) . . .) وإنما يقال في إعرابه : « إنه توكيد لفظي لكذا . » ؛ فهو تابع له في ضبطه الإعرابي ، من غير أن يكون كالمتبوع فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، أو غير ذلك . . ومن غير أن يكون له محل من الإعراب ، أو معمول . . . ولا فرق في هذا الحكم بين أن يكون لفظ التوكيد اسماً ، أو فعلاً ، أو حرفاً ، أو جملة ، أو اسم فعل ؛ ففي مثل : إن الشمس إن الشمس قاتلة للجراثيم ، تُعرب : « إن » الثانية « توكيداً لفظياً » ، وليس لها عمل ولا محل . كما تعرب « الشمس » الثانية « توكيداً لفظياً » وليس لها عمل ولا محل ، وليست معمولة . و « قاتلة » خبر « إن » الأولى ، التي لها العمل وحدها ، وهي التي تحتاج إلى الاسم والخبر ، دون الثانية .

(١) إيضاح الفرق بينهما في ص ٥٤٢ . وسيجيء في رقم ١ و ٢ من هامش ص ٦٦٧ ما يفيد التشابه الظاهري — أحياناً — بين ألفاظ بدل الكل ، وعطف البيان ، والتوكيد اللفظي ، وطريقة التفريق بين كل منها .

(٢) سبق هذا الحكم لمناسبة أخرى في باب : « التنازع » (ج ٢ ص ١٧٩ « د » م ٧٣) ويعارضه رأي آخر مدون هناك ، ثم بيان الفیصل فی الأمر — وله إشارة أيضاً في ج ٢ م ٦٦ ص ٧٠ — .

ويصح أن يقال — كما سيجيء^(١) — : إن الشمس إنها قاتلة للجراثيم .
فكلمة « إن » الثانية تأكيد لفظي لا عمل لها ولا محل ، و « ها » ضمير عائد
على الشمس ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب ؛ فليس اسماً لـ « إن » ،
ولا لغيرها ، ولا عاملاً ، ولا معمولاً لشيء مطلقاً ؛ وإنما هو مجرد رمز يحاكي^(٢)
اسم « إن » الأولى ، ويعرب تأكيداً لفظياً له^(٣) . . . وهكذا كل رمز آخر يشبهه .
ومن الواجب مراعاة ما سبقت^(٤) الإشارة إليه ، وهو : أن المؤكّد (المتبوع)
لا يصح تكراره أكثر من ثلاث مرات .

ب — إن كان المؤكّد (وهو : المتبوع) اسماً :

(١) فإن كان اسماً ظاهراً (ومثله : اسم الفعل) . فتوكيده اللفظي يكون
بمجرد التكرار ، نحو : النجومُ النجومُ معلقة في الفضاء ، والشمسُ واحدة
منها ، والأرض الأرضُ كالحصاة الصغيرة بين آلاف من الكواكب
الأخرى . فكلمة : « النجوم » الثانية ، وكذلك كلمة : « الأرض » الثانية —
توكيد لفظي ، وكتاهما تضبط كالأولى ، لأنها تابعة لها في الضبط فقط ، من غير أن
يقال عن الثانية إنها مبتدأ ، أو خبر ؛ أو فاعل ، أو غيره مما له موقع إعرابي . . .
ويستثنى من هذا الحكم الأسماء الموصولة ، فإنها لا تؤكّد تأكيداً لفظياً
إلا بإعادة لفظها وصلته معه ، فلا يجوز تكرار اسم الموصول وحده دون تكرار
صلته . نحو : الذي سَمَكَ السماء . الذي سَمَكَ السماء — قادر على دكّ عروش
الظالمين . . .

هذا ، والأغلب أن الاسم الظاهر لا يكون توكيده اللفظي ضميراً — لما
سبق بيانه^(٥) — .

(١) في رقم ٣ من ص ٥٣٢ .

(٢) يقولون في إعراب هذا إنه جاء بقصد محاكاة الاسم السابق ، فإما المراد بالمحاكاة من الناحية
الإعرابية ؟ أم التوكيد اللفظي أم شيء غيره ؟ فإن كانت هي التوكيد اللفظي فكيف نوفق بينها وبين
ما نصوا عليه (في هذا الباب — وغيره — ص ٥٢٤) من أن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر ، إذ
الاسم الظاهر أوضح منه ، لعدم حاجته إلى مرجع يفسره ؟ أهذه الحالة مستثناة ، والقاعدة السالفة أغلبية ؟
نعم هذا الذي يفهم من كلام في حاشية ياسين على شرح التصريح في أول بحث : « التوكيد اللفظي » .

(٣) ومثله الضمير : « هم » في قوله تعالى : (فهل الكافرين أمهلهم رويداً) — انظر رقم ٢
من هامش ص ٥٢٥ .

(٤) في ص ٥٢٦ .

(٥) في ص ٥٢٤ وانظر رقم ٢ من هذا الهامش .

(٢) وإن كان المؤكّد (وهو المتبوع) ضميراً متصلاً - مرفوعاً ، أو غير مرفوع - فمن الممكن توكيده توكيداً لفظياً بضمير يماثله في معناه لا في لفظه ؛ فيكرّن توكيده بالضمير المنفصل المرفوع المناسب له في الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ نحو : أرأيت أنت^(١) الخير وافي خاملاً - يُفْرِحْك أنت وصول الحق إلى صاحبه - هل لك أنت في عمل الخير فتؤجّر ؟ . ونحو : أرأيتم أئمتنا . . . أرأيتم أئمتنا . . . أرأيتم أئمتنا . . . (أنت وفروعه) ، توكيداً لفظياً لضمير قبله متصل ، مرفوع ، أو : منصوب ، أو مجرور ؛ وفي كل حالة من الثلاث يعرب الضمير « أنت » ، وفروعه - توكيداً لفظياً مبنياً على الفتح أو غيره ، ولا يقال فيه إنه مبنى في محلّ رفع ، أو : نصب ، أو : جر ، إذ ليس للتوكيد اللفظي محلّ إعرابي ، لأنّ المحلّ الإعرابي لا يكون إلا للمبتدأ ، أو الخبر ، أو الفاعل ، أو غيرها مما له موضع إعرابي لا يقوم على التوكيد اللفظي . ومن الضمير المرفوع المتصل ما هو بارز كالأمثلة السابقة ، وما هو مستتر كالفاعل لكل من الأفعال الآتية في قوله عليه السلام : « كُلْ واشربْ ، والْبَسْ في غير مَخِيلَةٍ^(٣) ولا كِبَرٍ » . . . فكل فعل من هذه الأفعال له فاعل ضمير مستتر مرفوع ، تقديره : أنت . فإذا أريد توكيد هذا الفاعل المستتر توكيداً لفظياً فتوكيده بالضمير المرفوع البارز « أنت » ، وهو غير الفاعل المستتر . فنقول : كُلْ أنت ، واشربْ أنت ، والْبَسْ أنت ، « فأنت » الضمير الظاهر هو توكيد لفظي للمستتر ، ومثله قول الشاعر :

إذا ما بدت من صاحب لك زَلَّةً فكن أنتَ محتملاً لزلّته عُذْراً

فالضمير : « أنت » البارز توكيد لاسم : « كان » المستتر ، وتقديره : أنت ، أيضاً . والضمير : « أنت » المؤكّد ، هو في أصله أحد ضمائر الرفع البارزة فحقه أن يؤكّد الضمير المرفوع فقط ، لكنه - على الرغم من هذا - يكون أحياناً

(١) وهذا كقوله تعالى (وما تُقَدِّمُوا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً) حيث وقع الضمير المنفصل المرفوع : « هو » توكيداً لفظياً للضمير المتصل المنصوب ، وهو الهاء في آخر الفعل « تجدوه »

(٢) ومثل « هم » المؤكدة لواو الجماعة في قوله تعالى : (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين) .
(٣) اختيال - كبر .

كثيرة تأكيداً لفظياً لضمير غير مرفوع كما علمنا ، فيخالف بهذا ما يناسب أصله الأول ، ولكن هذه المخالفة مقبولة ، وقياسية قوية .

(٣) وإن كان المؤكّد (وهو : المتبوع) ضميراً متّصلاً - مرفوعاً ، أو غير

مرفوع - وأريد تأكيداً بضمير يماثله في اللفظ والمعنى معاً ، وفي الاتصال ، وفي

النوع الإعرابي^(١) - فلا بد أن يعاد مع التوكيد اللفظ الذي يتصل - مباشرة -

بالمؤكّد (المتبوع) ، أى : أنه لا بد من تماثل الضميرين (التابع والمتبوع) في

اللفظ ، وفي المعنى ، وفي الاتصال ، وفي أن يسبق كل ضمير منهما - مباشرة -

لفظ يماثل الذى يسبق الآخر في نصّه ومعناه ، نحو : (انساب حولى صوت غنائى

ساحر ، فجعلت جعلت ، أسمع أسمع ، وأصغى إليه إليه ؛ فامتألت النفس

سروراً) . ولا يصح إعادة المؤكّد (المتبوع) وحده لأن هذا يخرج عن الاتصال .

ففي الأمثلة المذكورة أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع ، وهو :

« التاء » التى فى آخر الفعل الأول : « جَعَلَ » فأكدنا هذا الضمير بمثله فى كل

ما أوضحناه ، وهو « التاء » الثانية التى هى كالأولى فى لفظها ، وفى أنها ضمير ،

متصل ، للرفع ، مسبوق بفعل كالفعل الذى سبق المؤكّد (المتبوع) . وكذلك أريد توكيد

الضمير المتصل المنصوب ؛ وهو : « الهاء » فى آخر الفعل الأول : « أسمع »

فأكدناه « بالهاء » الثانية التى تماثله فى لفظه ، ومعناه ، واتصاله ، ووقوعه بعد

فعل كالفعل الذى سبق المؤكّد (المتبوع) . وكذلك أريد توكيد الضمير المحرور ،

وهو : « الهاء » التى بعد « إلى » الأولى ، فأكدناه بالهاء الثانية التى تماثله فى

لفظه ومعناه ، واتصاله ، ووقوعه بعد حرف جو يماثل الحرف الذى قبل المؤكّد

(المتبوع) تمام المماثلة . . . (هذا ، وكل لفظ تكرر - بعد الأول - لا يكون

له محل إعرابى كما سبق)^(٢)

(١) المراد : أن يكونا معا من نوع واحد ، كأن يكونا من ضمائر الرفع التى للمتكلم ، أو التى

للمخاطب ، أو الغائب ، مع ملاحظة أن الضمير الذى للتوكيد اللفظى لا يعرب شيئاً ، ولا محل له ،

- كما شرحنا - .

(٢) فى « ١ » ص ٥٢٧ وما بعدها ، وفى توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظياً ، ووجوب أن

يعاد معه عند توكيده الاسم الظاهر المتصل به - يقول ابن مالك :

وَلَا تُعَدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَصِّلَ

ثم يقول فى آخر الباب :

= وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ أَكْذَبُ بِهِ كُلُّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

ولم يذكر ابن مالك بقية للتفاصيل .

(٤) وإن كان المؤكّد (المتبوع) ضميراً منفصلاً مرفوعاً أو منصوباً^(١) فتوكيده اللفظي يكون بتكراره بغير شرط . (أى : أن توكيده يكون بضمير مماثله لفظاً ومعنى) فمثال المرفوع : أنت أنت مفطور على حب الخير . ومثال المنصوب قول الشاعر :

وإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ^(٢) ، فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ ، وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

ويتضح من هذا أن المنفصل المنصوب لا يصح توكيده بالمنفصل المرفوع ، فلا يقال إياك أنت أكرمت ، ولا ما أكرمت إلا إياك أنت ، على اعتبار كلمة : « أنت » للتوكيد في الصورتين .

ح- إن كان المؤكّد فعلاً - ماضياً أو مضارعاً^(٣) - فإن توكيده اللفظي يكون بتكراره وحده دون تكرار فاعله^(٤) ولا يكون للفعل المؤكّد (التابع) فاعل ؛ إنما الفاعل للأول (المتبوع) كقول أعرابي ، وقد سئل : أتقول الحق ؟ فأجاب : (وهل يقول يقول غيري الحق ؟ وأنا من معشر وُلد وُلد الحق معهم ، ولم يفارقهم) . فلفظة : « يقول » الثانية، ومثلها : « وُلد » الثانية - لا محل لها من الإعراب .

د- وإن كان المؤكّد حرفاً :

(١) فإن كان حرف جواب^(٥) - يفيد الإثبات أو النفي - فتوكيده اللفظي يكون بتكراره فقط ؛ كقول أعرابي لأخيه الحزين : (فيم الأسف على ما فات

(١) ولا وجود لضمير منفصل مختص بالجر .

(٢) المجادلة بالباطل .

(٣) أما فعل الأمر فلا يمكن توكيده وحده بغير فاعله - في الأصح -

(٤) إذ لو تكرر الفاعل مع فعله نخرج الأمر من توكيد الفعل وحده توكيداً لفظياً إلى توكيده مع فاعله ، فتدخل المسألة في توكيد الجملة الفعلية كلها بجملة فعلية كاملة . ومن آثار هذا الفرق أن المضارع المنصوب أو المجزوم إذا أريد توكيده وحده توكيداً لفظياً وجب أن يكون المضارع الذي يؤكده منصوباً أو مجزوماً مثله ، في مثل : لم يتهاون^٥ الحازم ، ولن يهمل^٦ ... نقول : لم يتهاون يتهاون الحازم ، ولن يهمل يهمل ، بحزم المضارع : « يتهاون » الثاني ، تبعاً للأول ، وينصب المضارع الثاني : « يهمل » تبعاً للأول أيضاً . أما عند اعتبار الثاني مع فاعله هما جملة مؤكّدة فلا يصح متابعته للأول في الجزم ولا النصب ، وما يوضح هذا ماسيجي^٧ (في ص ٦٤٥) من بيان الفرق بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة الفعلية على الفعلية .

(٥) سيجي^٨ في الزيادة والتفصيل (ص ٥٣٥) بيان يفيد أن هذا الحكم ليس مقصوراً على =

وليس على الأرض باق ؟ نَعَمْ نعم . ليس في طول الحزن إلا إطالة الشقاء ،
 واستدامة العذاب) . . . وقول آخر ، وقد سئل : لِمَ تُحاذِر فلاناً وهو يصادقك ؟
 فأجاب : (لا . لا ؛ فليس المنافق بالصادق . ورب صداقة ظاهرة ، باطنها
 عداوة كامنة ، وهي أشد ضرراً ، وأعمق خطراً من العداوة السافرة) . . .

(٢) وإن كان المؤكَّد حرفاً غير جوابي وقد اتصل به ضمير — فتوكيد
 هذا الحرف لا يكون بتكراره وحده ، وإنما يكون بتكراره ومعه الضمير المتصل
 به . ويجب الفصل بين المؤكَّد والمؤكَّد بفاصل مَّا ؛ نحو : لك^(١) لك منزلة
 الشقيق البار ؛ وبك بُعد الله بك أستعين . . . وكقول الشاعر :

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ^(٢) . . . لَا فِي الْبُعْدِ أَنْسَاهُ
 لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ

(٣) وإن كان المؤكَّد حرفاً غير جوابي — أيضاً — وقد اتصل باسم ظاهر
 فتوكيده اللفظي يكون بتكراره ومعه الاسم الظاهر ، أو ضمير هذا الاسم الظاهر ،
 — وإعادة الضمير أفصح — ، وفي الحالتين يجب الفصل بين الحرفين ؛ المؤكَّد
 والمؤكَّد . ويصح في الفصل الاكتفاء بذلك الاسم الظاهر ، نحو : (إن العاقل
 الكريم ، إن العاقل الكريم ، أحرص على إمامة الحق من تنمية أسبابه) أو : (إن
 العاقل ، إن العاقل أحرص على إمامة الحق . . .) ، أو : (إن العاقل إنه أحرص
 على إمامة الحق . . .) ومثل : (آفة النصيح أن يكون جِهَاراً ، فليت النصيح الحكيم
 ليت النصيح الحكيم لا يعلنه) ، أو : (ليت النصيح لا يعلنه) ، أو : (ليت
 النصيح ليت لا يعلنه) ومن أمثلة الفصل بالاسم الظاهر وحده قول الشاعر :

فَتَلِكْ وَلَاَةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مَلِكُهُمْ فَحَتَّامُ^(٣) حَتَّامُ الْعَنَاءِ الْمُطَوَّلُ ؟

= حروف الجواب وحدها ، وإنما يشمل بعض حروف أخرى .

وحروف الجواب زوعان : مايجاب به للموافقة على الشيء المسئول عنه وأنه ثابت واقع ومحقق ،
 مثل نعم — أجل — جيب — إى . . . ، ومايجاب به لبيان عدم الموافقة عليه ، وأنه غير واقع ، مثل :
 لا — بلى .

(١) قد فصلت الكاف الأولى بين اللامين . والأحسن أن يكون الفاصل لفظاً غير داخل فيما تكرر .

(٢) أكرهه وأبغضه (قَلَّيْ ، يَمَقْلِي — كَرِي يَرِي — وَقَلَّيْ يَمَقْلِي كَتَعِبَ يَمَقْلِي) ،

لغة ، بمعنى : كره يكره .

(٣) أى : إلى متى . . ؟ والفاصل هو : « ما » الاستفهامية المجرورة ، التي حذفت « ألفها » وصلا .

ولو كان الحرف المؤكّد داخلا على مضاف ، فالحكم السابق أيضا فيتكرر المؤكّد (المتبوع) ومعه الاسم المضاف والمضاف إليه أو ضمير المضاف إليه : والأحسن إعادة الضمير مع الفصل بينهما في الحالتين . نحو : الكريم يود الكريم ، واللّئيم يودّ الناس على رجاء الفائدة . على رجاء الفائدة ، أو : على رجاء الفائدة على رجائها^(١)

(٤) وإن كان المؤكّد حرفًا غير جوابي - أيضًا - وقد دخل على حرف آخر فالتوكيد اللفظي يكون بتكرار الأول مع ما دخل^(٢) عليه . ومن أمثلة هذا دخول « يا » على « ليت » في قول الشاعر^(٣) :

ويا ليتني ثم^(٤) يا ليتني شهدت وإن كنت لم أشهد
هذا ، وتوكيد الحروف توكيداً لفظياً على غير الوجه السالف ضعيف ، بل شاذ ، لا يصح القياس عليه ، كقول القائل :

إنّ إنّ الكريم يحلم ما لم يرين من أجاره قد أضيماً
فقد تكرر الحرف : « إنّ » بغير فصل ولا إعادة شيء . ومثل قول الآخر :
حتى تراها^(٥) وكأنّ وكأنّ^(٦) أعناقها مشددات بقرن^(٧)

(١) في توكيد الحروف يقول ابن مالك :

كذا الحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصِلُ بِهِ جَوَابٌ ، كَنَعَمْ ، وَكَبَلَى
يشير بقوله : « كذا » إلى ماسبق في بيت قبل هذا من أن توكيد الضمير المتصل لا يكون إلا بإعادته وإعادة الاسم الذي اتصل به . وكذا الحروف لا يعاد لفظها - إن كانت لغير الجواب - إلا بإعادة الاسم الظاهر المتصل بها - أو الضمير - ، أما حروف الجواب فتعاد وحدها . ثم ختم الباب ببيت سبق تسجيله وشرحه في مكانه الأنسب (ص ٥٣٠) وهو قوله :

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ أَكْثَرُ بِهِ كُلِّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

(٢) إلا في مسألة يجيء بيانها في باب « البدل » - ص ٦٧٩ - حيث يصح إعادة حرف الجر ، وعدم إعادته ؛ طبقاً للتفصيل المدون هناك .

(٣) هو مالك بن أعين الحجازي ، المتوفى سنة ٢٤٨ هـ - كما في معجم الشعراء للمرزباني حرف العين ، ص ٢٦٨ . -

(٤) انظر ما يختص بالعطف في (هـ) ص ٥٣٦ .

(٥) الضمير : للمطايا .

(٦) أصلها : « كأن » المشددة النون ، ثم خفت نونها . (٧) بجبل .

فقد تكرر الحرف « كَأَنَّ » من غير إعادة شيء معه ، ولكن وجد فاصل بين الحرفين . وهو : « واو » العطف ، فكان الضعف هنا أخف منه في البيت السابق^(١) . ومثل قول الآخر يشكو حاله وحال أتباعه :

فلا والله لا يُلْفَى^(٢) لما بي ولا لِلِما بهم أبداً دواءً
فقد تكرر الحرف اللام (لِلِما) بغير فصل ولا إعادة شيء . والتوكيد هنا واضح الثقل ؛ لأن الحرف فَرَدِيّ ؛ فتكراره مباشرة يزيد ثقله ويوضحه^(٣) .
وأخف منه في الثقل لاختلاف الحرفين مع منعهم إياه إلا في المسموع ،
قول الشاعر :

فأصبحن لا يسألنَّه عن بِمابهِ أَصَعَّدَ في عُلُو الهوى أم تصَوَّبَا
فقد أتى « بالباء » بعد « عَن » وهما يستعملان في معنى واحد ؛ إذ يقال سألت به ، وسألت عنه^(٤) .
والحق أن هذه الأمثلة ثقيلة ، فوق أن الدافع إلى أكثرها قد يكون الضرورة الشعرية . فاستبعادها أفضل .

(١) سيجىء في الزيادة - ص ٥٣٥ - أن حرف العطف يعتبر من الفواصل المبيحة للتكرار مباشرة . لكن حرف العطف الفردي - كالواو والفاء - يعتبر مسوغاً مشوباً بالضعف . وإذا وقع حرف العطف فاصلاً في التوكيد صار مهملًا لا يعطف ، ولا أثر لوجوده غير الفصل - طبقاً للبيان الآتي في « هـ » من ص ٥٣٦ .

(٢) لا يلقى : لا يوجد .

(٣) في كتاب معاني القرآن للفراء أمثلة متعددة لتكرار الحرف الفردي وغير الفردي ج ١ ص ٦٧ .
(٤) ومن المسموع اجتماع : « كى » و « أن » المصدرية وقبلهما « اللام » في مثل : عاونت الضعيف لكى أن تشيع المودة بين الناس ، فقد أجازوا أن تكون اللام جارة و « كى » جارة ، توكيداً لها . كما أجازوا أن تكون « كى » مصدرية ، و « أن » مصدرية توكيداً لها . وما سبق بالرغم من إباحته - غير مستحسن . وسيجىء التفصيل في ج ٤ باب إعراب الفعل .

.
.

زيادة وتفصيل :

عرفنا أن توكيد الحروف الجوابية توكيداً لفظياً لا يتطلب أكثر من تكرار الحرف ، وأشرنا^(١) إلى أن هذا الحكم ينطبق على بعض حروف أخرى ؛ فقد قالوا^(٢) : لا يشترط شيء عند توكيد الحرف توكيداً لفظياً إن كان الحرف للجواب كقول الشاعر :

لا - لا - أبوح بحُبِّ بَثْنَةٍ إنها أخذت على موثقاً وعهودا
وكذلك إن كان مفصّلاً من المؤكّد بسكّنة^(٣) ؛ كقول الشاعر :

لَا يُنْسِكُ الْأَسَى نَأْسِيًا ؛ فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا^(٤)
أو : كان مفصّلاً بجملة اعتراضية ؛ نحو : إن - وأنت تعرف ما أقول -
إن شر الإخوان من يخذل أخاه عند الشدائد .
أو : كان مفصّلاً بعاطف^(٥) كقول الشاعر :

لَيْتَ شَعْرِي !! هَلْ ، ثُمَّ هَلْ آتَيْنَهُمْ أَمْ يَحُولُنَّ دُونَ ذَلِكَ حِمَامٌ ؟

(١) في رقم ٥ من هامش ص ٥٣١ .

(٢) راجع حاشية ياسين على شرح التصريح في هذا الموضع .

(٣) ترك الكلام .

(٤) تحققت السكّنة في هذا البيت بالسكوت المؤقت الذي حصل بعد قراءة الشطر الأول ، وقبل البدء في قراءة الشطر الثاني .

(٥) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٣٤ .

هـ - وإن كان المؤكَّدُ جملة اسمية أو فعلية جاز تكرارها بعطف صُورِيٍّ أو بغير عطف . والأكثر أن يكون بالعطف الصُّورِيٍّ ، وأن يكون العاطف المهمل هو الحرف « ثم » ^(١) - غالباً - . ومن الأمثلة قوله تعالى : (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ) ، وقوله تعالى : (وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ، ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ) ^(٢) . . . وقولهم للتَّيَّيُّ : (الثَّوَابُ عَظِيمٌ ، الثَّوَابُ عَظِيمٌ) . وللشَّيْ : (الحِسَابُ عَسِيرٌ ، الحِسَابُ عَسِيرٌ) .

ومما تجب ملاحظته أن العاطف هنا مهمل - لا يعطف مطلقاً ، فهو صُورِيٌّ ، أي : في صورة العاطف وشكله الظاهر ، دون حقيقة ^(٣) . . .

ويجب ترك العطف بين الجملتين إذا أوقع في لبس ، نحو : عاقب الحاكم اللصوص ، عاقب الحاكم اللصوص ، فلو قلنا ؛ عاقب الحاكم اللصوص ثم عاقب الحاكم اللصوص - لوقع في الوهم أن العقاب تكرر ، وأنه مرتان ، إحداهما بعد الأخرى . مع أن المراد : مرة واحدة .

و - نعيد هنا ما قلناه في مناسبة سابقة ^(٤) ، وهو أن توكيد المصدر لعامله نوع من التوكيد اللفظي ، فيؤكد نفس عامله إن كان مصدراً مثله ، ويؤكد مصدر عامله الذي ليس بمصدر ، ليتحد المؤكَّد والمؤكَّد معاً في نوع الصيغة ؛ تطبيقاً لشرط التوكيد اللفظي - ومنه التوكيد بالمصدر الذي نحن فيه - فمعنى

(١) الأكثر أن العاطف هو « ثم » وليس بالواجب المتعين في رأى « الرضى » الذى يبيح مجيء « الفاء » مكان « ثم » ؛ مستدلاً بقوله تعالى : (أَوَلَيْ لَكَ فَتَأُولَى ...) إذ التقدير عنده : (أَوَلَى لَكَ) ؛ فكلية : « أَوَلَى » الثانية مبتدأ حذف خبره ، والجملة الاسمية من هذا المبتدأ وخبره المحذوف توكيد لفظي للجملة الاسمية التى قبل الفاء المهمله . أما غير الرضى فيوجب الاقتصار على الحرف : « ثم » ويقول إن الآية السابقة كاملة هى : (أَوَلَى لَكَ فَأُولَى ، ثُمَّ أَوَلَى لَكَ فَأُولَى) فإ بعد الفاء جملة اسمية معطوفة عطفاً حقيقياً على الجملة الاسمية قبلها ، والجملة بعد الحرف « ثم » المهمل توكيد لفظي للجملة قبلها . ورأى الرضى أحسن .

(٢) ومثل قول الشاعر - وقد سبق فى ص ٥٢٦ - :

ألا يا اسلمى ، ثم اسلمى ، ثم اسلمى . . .

(٣) كما سيجىء فى بابه ، عند الكلام على : « الفاء » ، وكذا فى ص ٥٧٨ و . . . عند الكلام

على : « ثم » .

(٤) فى باب (المفعول المطلق ج ٢ ص ١٦٩ م ٧٤) عند الكلام على تقسيم المصدر بحسب

فائدته المعنوية .

قولك : عبرت النهر عبرا . . . هو : عبرت النهر ، أوجدت عبرا عبرا .
وهذا رأى كثرة النحاة^(١) .

* * *

حذف المؤكّد (المتبوع) فى التوكيد اللفظى^(٢) .
لا يكاد يوجد خلاف فى منع حذف المؤكّد توكيداً لفظياً ، لأن حذفه
منافٍ - حقاً - لتكراره .

(١) لكن سترتب على الأخذ بقولهم هذا صحة حذف المؤكّد فى التوكيد اللفظى ، وهذا الحذف
ينافى الغرض من التوكيد اللفظى . وفوق هذا فعامله محذوف أيضاً ؛ ففى الكلام حذف كثير . فهل يجاب
بأنه مع حذفه ملاحظ يدل عليه العامل المذكور الذى يشاركه فى الاشتقاق ، وهو : « عبرت » فهو محذوف
كالمذكور - كما قالوا - ؟

(٢) هناك مسائل يحذف فيها عامل المصدر الذى يحىء المصدر لتوكيده . وقد انعقد للحذف
بحث مستفيض ، عنوانه : حذف عامل المصدر . . فى المكان المناسب له ، وهو باب : « المفعول
المطلق » ج ٢ ص ١٧٨ م ١٧٦ .

المسألة ١١٧ :

ج - العطف بنوعيه .

العطف نوعان : عطف بيان ، وعطف نسق^(١) ، وفيما يلي بيانهما :

(١) عطف البيان .

نسوق بعض الأمثلة لإيضاحه :

(١) قال أحد المؤرخين : (طَرَقَ الحُسَيْنُ بنُ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - باب سيد كريم في قومه ؛ هو : « امرؤ القيس الكلبى » ، وخطب بنته : « الرِّبَّاب » فرحب به أبوها ، وملأت الفرحة جوانب نفسه ؛ لعلمه أن هذه المصاهرة ستربطه ببيت الرسول : « محمد » عليه السلام ، وتسجل له شرفاً خالداً على الأيام . . . وتمَّ الزواج ، وأنجبت الرِّبَّاب ، فكان من ذريتها : الأديبةُ المتفكِّهة « سَكِينَةُ » إحدى شهيرات النساء في الصدر الأول ، والتي قيل فيها^(٢) :

كانت « سَكِينَةُ » تملأُ الدُّنيا ، وتهـزأُ بالرواةِ
رَوَتِ الحديثَ ، وفَسَّرَتِ آيَ الكتابِ البيناتِ
(.)

فلو أن المؤرخ قال : طرق « الحسين » باب سيد كريم لتساءلنا : من هو « الحسين » ؟ ولشعرنا أن هذا الاسم - برغم أنه معرفة بالعلمية - يحتاج إلى مزيد من الإيضاح والتبيين يزيل عن حقيقة صاحبه ، وعن ذاته^(٣) شائبة الإبهام ،

(٢) القائل هو الشاعر : أحمد شوقي .

(١) سيجىء في ص ٥٥٥ .

(٣) المقصود بصاحبه ، أو بذاته المستقلة ، أو بحقيقته ، شىء واحد ؛ هو : ذاته الأصلية بكيانها الحسى ، أو المعنوى ، لا الأوصاف العارضة التى تطرأ على تلك الذات ، ولا يمكن أن تستقل بنفسها منفصلة عن تلك الذات . (راجع إيضاح هذا فى ص ٥٤٢ و ٥٤٣ وهما مشهما ، وكذلك رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨) .

إذ لا ندرى أهو الحسين بن علي ، أم غيره ؛ لا شراك هذا الاسم بين أفراد متعددة ، كل منها يسمى : « الحسين » . لكن حين قيل : « الحسين بن علي » زالت تلك الشائبة بسبب كلمة : « ابن » الجامدة^(١) التي وضحت المقصود ، وعينت المراد ، والتي معناها هنا معنى : « الحسين » ؛ لأن « الحسين » المقصود هو « ابن علي » ، « وابن علي » المقصود هو : « الحسين » فالمراد من الكلمتين ذات واحدة ، ولكن الثانية أوضحت الأولى — كما قلنا — مع أنها تخالفها لفظاً ، لا معنى وذاتاً .

وكذلك خطب : « بنته » فإن كلمة : « بنت » هنا معرفة ؛ بإضافتها إلى الضمير ، لكنها — بالرغم من تعريفها — مُغَشَّاة بشيء من الشيوخ والإبهام يجعلنا لاندري حين نسمعها : أيُّ بنات الرجل هي ؟ أتكون ذات « الربَّاب » أم ذات غيرها ؟ . . . فلما قال : « الرباب » — تحدد الغرض ، وتعينت ذات واحدة دون غيرها ؛ بسبب كلمة : « الرباب » الجامدة التي أزال الإبهام ، وأوضحت المراد ، وبينته بمعناها الذي هو معنى : « البنت » ؛ لأن حقيقة البنت المقصودة هنا في الكلام هي حقيقة « الرباب » وذات « الرباب » المقصودة هي ذات البنت التي يدور بشأنها الكلام . فهما مختلفتان لفظاً ، مع اتفاقهما معنى وذاتاً .

ومثل هذا يقال في كلمة « الرسول » السالفة . فحقيقة الرسول المراد ؟ وماذاته ؟ إن كلمة : « الرسول » — برغم تعريفها هنا « بآل » تحتاج إلى تعيين أكمل وإيضاح أشمل ؛ لانطباقها على عدد من الأفراد . فلما جاء اسم : « محمد »^(٢) تم به التعيين الذاتي ، وزال ما قد يحوم حول مدلول « الرسول » من شيوخ وإبهام ؛ بفضل كلمة : « محمد » التي عينت ذاته ؛ لأنها بمعناها تماماً ، والمراد منهما ذات واحدة .

ومثل هذا كلمة : « الأدبية » . فهذه الكلمة — برغم تعريفها هنا « بآل » — لا تدل دلالة دقيقة على ذات واحدة معينة دون غيرها ، وإنما تصدق على أدبيات متعددة ، فلما جاء بعدها كلمة بمعناها ، هي : « سُكِّيَّة » الجامدة تركز المراد : في ذات أدبية واحدة معينة ، لا ينصرف الذهن إلى سواها ، وهي الذات

(١) غير المشتقة .

(٢) رددنا في مناسبات مختلفة أن المشتق إذا صار علماً دخل في عداد الأسماء الجامدة ، وخضع لأحكامها وحدها .

المقصودة التي تدل عليها كل واحدة من الكلمتين .

فلاحظ مما سبق أن كل كلمة من الكلمات التي عرضناها (وهي : « ابن »
— الرباب — محمد — سُكْيَنة . . .) جامدة ، قد أزلت عن المعرفة التي قبلها
ما يشوبها من غموض ، وشيوع ، وأوضحت المقصود منها إيضاحاً لا يكاد
يترك أثراً لإبهام أو اشتراك ، وهي في الوقت نفسه بمعنى تلك المعرفة دون لفظها
فدلوهما ذات واحدة ، بالرغم من اختلاف لفظهما .

(٢) كتب أحد الأدباء إلى خطيب :

(عرفتكم قبل اليوم عذب الكلام ، حلّو الحديث ، وسمعتكم الليلة خطيباً بارعاً
عبقرياً . . . ولقد أصغيتُ إلى ما قلت ؛ فإذا كلمة ، « خطبة » استهوت الأفتدة ،
وأداء ، « تمثيل » خلّب الألباب ، وجرس ، « نغم » جسّم المعاني ، وكشف للعيون
دلالات الألفاظ ؛ حتى كدنا نراها بيننا تروح وتغدو . .)

فلو أن الكاتب كتب : « أصغيت إلى ما قلت فإذا « كلمة » . . . » لذهبت
بنا الظنون ، مذاهب عدة في الذات المرادة من هذه الكلمة المصوغة بصيغة
النكرة . أهى ذات كلمة واحدة ؟ أهى شعراً أم نثر ؟ أخطبة أم مقالة . . .
ولكن الكاتب أزال كثيراً من الظنون حين قال بعد ذلك : « خطبة » ومعناها
هنا ، والمراد من ذاتها هو معنى : « كلمة » وذاتها ؛ فتحدّد المراد من : كلمة
بعض التحديد ، وحُصِرَت النكرة في دائرة أضيق من الدائرة الأولى الواسعة الإبهام
والشيوع ، وصارت النكرة مختصة بعد أن كانت مطلقة كاملة الإبهام والشيوع .
وكذلك كلمة : « أداء » ؛ فإنها نكرة مطلقة ، قد يراد منها ذات الأداء البلاغي
في تكوين الأسلوب ، أو : ذات الأداء في الثبات ، وعدم الاضطراب ، أو :
ذات الأداء في استيفاء المعاني . . . أو . . . ؛ فجاءت بعدها كلمة : « تمثيل »
التي هي بمعناها هنا ، فحددت — بعض التحديد — المراد من حقيقة الأداء
وذاته ، وقللت الاحتمالات في فهم المراد من تلك النكرة ، أو : بعبارة أخرى :
خصّصتها ، وقيدت شمولها بعض التقييد . ومثلها كلمة : « نغم » بعد
النكرة : « جرس » .

فكل كلمة من الثلاث : (خطبة — تمثيل — نغم) — وأمثالها — هي كلمة

جامدة ، وقد خَصَّصَت النكرة التي قبلها بعض التخصيص ، وحددت شيوعها وإبهامها بعض التحديد . وهي في الوقت نفسه بمعناها ، دون لفظها ؛ فالمراد منهما ذات واحدة . وكل واحدة من هذه الثلاث ، ومن الأربعة التي سبقتها في المثال الأول — ونظائرها — تسمى : عطف بيان ، ويقولون في تعريفه :

إنه تابع^(١) جَامِد — غالباً — يخالف متبوعه^(٢) في لفظه^(٣) ، ويوافقه في معناه المراد منه الذات^(٤) ، مع توضيح الذات إن كان المتبوع معرفة ، وتخصيصها^(٥) إن كان نكرة^(٦) ...

* * *

(١) ولابد في هذا التابع : (عطف البيان) أن يكون اسماً ظاهراً ؛ — كما يأتي في رقم ٢ ، وطبقاً للبيان الآتي في ص ٥٥٠ . وقد سبق شرح معنى « التابع » وبيان أحكامه العامة وترتيبه مع نظرائه . . . أول باب النعت ، (ص ٤٣٤) . ومن أحكامه المدونة هناك جواز الفصل بين التابع والمتبوع بشيء مما أوردناه مفصلاً ، بشرط — ألا يكون المتبوع أحد الموصولات ؛ إذ لا يجوز الفصل بين الموصول وصلته بتابع مطلقاً — كما أشرنا هناك ، وكما هو مبين تفصيلاً في موضعه الخاص ج ١ م ٢٧ ص ٣٤١ . —

(٢) والصحيح أن متبوعه لا يكون ضميراً ؛ فإن جاء ضميراً وجب إعراب التابع بدلاً . وليس عطف بيان — كما سبق في رقم ١ ، وكما سيجيء في رقم ٥ من هامش ص ٥٤٣ ، وفي ص ٥٥٠ . —

(٣) لابد من المخالفة اللفظية ؛ فإما اتحاداً لفظاً ومعنى لم يصلح أن يكون عطف بيان ؛ لأن الشيء لا يوضح نفسه ، ولا يبينها .

(راجع حاشية الصبان ج ٣ عند آخر بيت في باب : « تابع المنادي » . وستجيء إشارة لهذا في ج ٤ ص ٤١ م ١٣٠) .

(٤) لأن معناه ومدلوله هو الذات نفسها لا أمر عرضي طارئ عليها — كما أوضحنا في ص ٥٢١ و ٤٢٣ —

(٥) سبق في أول باب النعت — ص ٤٣٨ — وفي غيره معنى إيضاح المعرفة ، وتخصيص النكرة ، بما ملخصه أن المعرفة تدل على معين . ولكنها — بالرغم من ذلك — قد يصيبها شيء من الشيوع بسبب تعدد مدلولها . فأحمد ، ومحمد ، وعلى ، والنابعة . . . معارف ، لكن مدلول كل منها متعدد يحتاج أحياناً — إلى ما يزيل عنه الإبهام والشيوع ، ويوضح المراد دون غيره . وهذا هو : « الإيضاح والموضح » . أما النكرة فمدلولها شائع كامل الشيوع . نحو رجل ، طائر ، حيوان . . . فما يجيء لتحديد شيوعها وتقليله يسمى : « المخصص » إلا أن الإيضاح والتخصيص يكونان في النعت بأمور معنوية عرضية طارئة على الذات ، دون الذات نفسها ، بخلافهما في عطف البيان ؛ فينصبان على الذات نفسها — كما شرحنا ، وكما سيجيء هنا ، ثم في رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤ —

(٦) وقد يكون للمدح مثل : « البيت » في قوله تعالى : (جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس . . .) .

أوجه التشابه والتخالف بين عطف البيان^(١) والتوابع الأخرى :

من التعريف السابق يتبين أن عطف البيان يشبه بعض أنواع النعت الحقيقي في إيضاح المتبوع أو تخصيصه ، على الوجه المشرح في باب النعت (وقد يشبهه في القطع) — كما أسلفنا — والفارق بينهما أن النعت الحقيقي لا بد من اشتماله على ضمير مستتر يعود على المنعوت ، وأن الغالب على النعت الحقيقي : « الاشتقاق » . وأنه لا يوضح ولا يخصص الذات الأصلية لمنعوته بلفظ يدل عليها مباشرة ، وتكون هي المرادة منه ، وإنما يوضح منعوته بصفة عرضية وأمر طارئ على الذات ، كالفهم ، والحسن ، والطول ، والقصر

أما عطف البيان فإنه يوضح أو يخصص الذات نفسها ، لا بأمر عرضي طارئ عليها^(٢) : وإنما بلفظ يدل عليها مباشرة وهو عين معناها ، فهو بمنزلة التفسير للأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في العرف والاستعمال من غير أن يتضمن حالة من الحالات العرضية التي تطرأ على الذات وتوصف بها . ولهذا يغلب أن يكون عطف البيان جامداً — أى : غير مشتق — فيكون كالعلم المجرد ، والكنية . فلا ضمير فيه ؛ لأن الغالب عليه الحمد — كما سبق — ومن الجائز ألا يتحقق فيهما هذا الفارق الأغلب إذ يصح — بقلة — وقوع النعت جامداً مؤولاً بالمشتق ، ووقوع عطف البيان مشتقاً ، ولكن الأولى مراعاة الأغلب الأوضح .

كما يتبين أن عطف البيان قد يشابه التوكيد اللفظي بالمرادف في بعض الصور مثل : (تبرُّ ذَهَبٌ) في أن كلا منهما كمتبوعه في معناه ، دون لفظه . إلا أن الغرض من عطف البيان هو : الإيضاح أو التخصيص^(٣) . أما الغرض من التوكيد اللفظي — بتكرار اللفظ أو مرادفه — فأمر آخر ، أوضحناه في باب^(٤) ، وعلى

(١) إذا كان المتبوع كنية لوحظ في عطف البيان ما سبقت الإشارة إليه في « ١ » من ص ٤٢٩ .

(٢) سبقت الإشارة الموضحة لهذا في النعت في رقم ٢ من هامش ص ٤٣٨ .

(٣) بمعناها السالف في رقم ٥ من هامش الصفحة الماضية ، والذي سيجيء أيضاً في رقم ٢

من هامش ص ٥٤٤ (وراجع ص ٧١ ج ٣ من شرح المفصل) .

(٤) ص ٥٢٥ ، وبينهما فروق أخرى ستجىء في ص ٥٥٠ منها أن عطف البيان لا يكون

فعلاً ولا جملة . . . وغير هذين مما سنذكره . . .

ملاحظة هذا الغرض الذى تدل عليه القرائن يتعين أحدهما فى موضع لا يصلح له الآخر .
 أما المشابهة بين عطف البيان وبدل الكل من الكل^(١) (من ناحية معناه ، وإعرابهما ، وقطعهما^(٢) وجمودهما ، دون لفظهما) . فغالبية^(٣) ، ويصح فى أكثر حالاتهما أن يحل أحدهما محل الآخر من غير أن يتأثر الكلام بهذا التغيير — كما سيجىء فى باب البدل — نحو : ما أعجب ملكة النحل ؛ (العسوب) . تدير مملكتهما بحزم ومهارة ، وتراقب رعيتهما بيقظة واهتمام ، ولا تستقر فى قصرها (خليتيها) ، إلا فترات قصيرة للراحة والهدوء .
 فكلمة : « العسوب » ، عطف بيان ، أو بدل كل من كل ، من النحلة ، وكلمة : « خلية » عطف بيان ، أو بدل كل من كل ، من : قصر^(٤)

حكم عطف البيان :

عطف البيان تابع يطابق متبوعه^(٥) فى أربعة أمور محتومة^(٦) ، ولا بد أن يكون اسماً ظاهراً^(٧) فى جميع أحواله :
 أولها : فى ضبطه الإعرابى (من ناحية الرفع ، والنصب ، والجر) . ويجوز فيه القطع^(٨) ، كالنعت .
 وثانيها : فى تعريفه وتنكيره^(٩) .

-
- (١) وهو الذى يكون فيه التابع مطابقاً فى المعنى لمتبوعه تمام المطابقة . . . مع اختلافهما لفظاً — فى الغالب — كما سيجىء فى بابيه . وتفصيل الكلام عليه فى ص ٥٤٦ .
 (٢) مع مراعاة ما يختص بقطع البدل ، وسيجىء فى « هـ » من ص ٦٧٧ .
 (٣) راجع التحقيق فى ص ٥٤٩ ، ٥٥٠ .
 (٤) نعيد هنا ما سبقت الإشارة إليه (فى رقم ١ من هامش ص ٥٢٧) وهو أن التشابه الظاهرى قد يقع — أحيانا — بين ألفاظ بدل الكل ، وعطف البيان ، والتوكيد اللفظى طبقاً للبيان الآتى فى رقمى ١ ، ٢ من هامش ص ٦٤٣ وفيهما طريقة التفريق .
 (٥) ويلاحظ ما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٤١ وما سيجىء فى ص ٥٥٠ وهو أن متبوعه لا يكون ضميراً — فى رأى الأصح — فإن جاء ضميراً وجب إعراب التابع بدلاً — وسيجىء هنا أيضاً — .
 (٦) وتجرى عليه فوق ذلك جميع الأحكام العامة المشتركة التى تجرى على التوابع الأربعة التى سبقت الإشارة لها فى هامش ص ٤٣٤ م ١١٤ .
 (٧) راجع الملاحظة الخاصة ببيان هذا فى ص ٥٥٠ .
 (٨) سبقت الإشارة لهذا فى هامش ص ٥٠٢ أما بيان القطع وأحكامه فى ص ٤٨٦ و ٤٨٨ .
 (٩) الصحيح أن هذا هو الأغلب ، إذ عطف البيان قد يكون نكرة كالمتبوع ، ومن أمثلته قوله =

وثالثها : في تذكيره وتأنيثه .

ورابعها : في إفراده ، وتثنيته ، وجمعه .

أى : أنه لابد أن يطابقه في أربعة أمور من عشرة^(١) . . . كما في الأمثلة التي سلفت^(٢) . . . وقد يقع عطف البيان بعد أى (بفتح الهمزة

= تعالى : (يوقدُ من شجرةٍ مباركةٍ زَيْتُونَةٍ . . .) ؛ وقوله تعالى : (وَيُسْقَى من ماءٍ ، صديدٍ) ويصح تخالفهما تعريفاً وتنكيراً بشرط أن يكون التابع هو المعرفة ، ليتحقق الغرض من « عطف البيان » وقد نص على صحة التخالف بعض النحاة - ومنهم الرضى ، كما جاء في « الصبان » آخر هذا الباب - ولكنهم لم يقيّدوا المخالفة بتعريف التابع أو تخصيصه ، وهذا الإطلاق غير مفهوم ، إلا عند من يقول : « إن النكرة تخصص متبوعها » والتخصيص نوع من البيان والإيضاح - طبقاً للبيان الذي يجيء في رقم ٢ من هامش الصفحة التالية . غير أن تمثيل الرضى ، هناك (فيما نقله عنه الصبان لحواز وقوع عطف البيان نكرة) قد يدل على أنه يقصد النكرة المختصة . وهذا هو الأحسن . ويؤيده ماورد في حاشية « ياسين » في باب « البدل » عند الكلام على منع بدل الاسم الظاهر من الضمير بدل كل من كل ؛ بحجة نقصان الاسم الظاهر في تعريفه عن الأول (المتبوع) حيث قال مانصه : (أما نقصان تعريف الثانى عن تعريف الأول فلا يضر ؛ كما في إبدال النكرة الموصوفة من المعرفة ؛ نحو : مررت بمحمد رجل عاقل ، إذ رب نكرة تفيد ما لا تفيد المعرفة ، وإن اشتملت المعرفة على فائدة التعريف التي خات عنها النكرة) ا هـ . ويلاحظ أن التمثيل جاء بنكرة مختصة ، وأن الكلام خلا من النص على اشتراط اختصاصها ، كما يلاحظ أن رأى السالف أحد آراء متعددة أشرنا إليها في هامش ص ٤٥٦ حيث يصح في المثال الذى عرضه « ياسين » أن يكون عطف بيان ، وأن يكون غير ذلك ؛ طبقاً لما هو مدون هناك .

(١) العشرة هي : علامات الإعراب الثلاث - التعريف والتنكير - التذكير والتأنيث - الإفراد والتثنية والجمع .

(٢) فيما سبق من تقسيم العطف إلى نوعين يقول ابن مالك في أول باب خاص عقده بعنوان : العطف .

العَظْفُ . إمَّا ذو بيان ، أو نسقٌ والغرض الآن - بَيَانُ مَا سَبَقُ

انظر الكلام على معنى « أو » المراد منها « إمَّا » في ص ٦١٥ - .

والذى سبق في التقسيم هو « ذو البيان » أى : صاحب البيان ويقول في تعريفه :

فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَةِ حَقِيقَةٌ الْقَصْدُ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ

يريد : أن عطف البيان تابع ، يشبه الصفة (النعت) فليس هو الصفة ؛ لأن بينهما فوارق متعددة ، منها : أن عطف البيان يبين حقيقة متبوعه ، ويكشف ذاته المقصودة . أما النعت فيبين معنى عارضاً في متبوعه ، أو في سببيه ، ففي مثل « كلمت الرجل العالم » - تبين كلمة : « العالم » ، (وهى : النعت) معنى من المعانى العارضة التي تتصف بها ذات العالم ، فقد تتصف بالعلم ، أو : بالأدب ، أو : بالاختراع . . . أو . . . أما عطف البيان فلا يبين صفة من الصفات التي تطرأ على الذات ، وإنما يبين الذات نفسها . سواء أكانت ذاتاً حسية . أم معنوية ؛ أى : يبين ما يسمى =

وسكون الياء) ، التي هي حرف تفسير^(١) ، فلا يتغير من حكمه شيء ؛ نحو :
هذا الخاتم لُجَيْنٌ ، أى : فضة . وفي هذه الصورة يتعين عطف البيان
أو بدل الكل ؛ إذ لا يقع سواهما بعد : « أى » التفسيرية .

* * *

= حقيقة الشيء ، ومادته الأصلية - كما شرحناها من قبل - في ص ٥٤٢ - فنقول كلمت الرجل ، إبراهيم
فكلمة : « إبراهيم » بينت ذات الرجل ، وحقيقته الأصيلة ، لا وصفاً طارئاً من أوصافه ، ولذا تسمى
« عطف بيان » ، لأنها بينت الحقيقة المقصودة ، أو ذات الحقيقة ، ثم قال في حكمه :

فَأَوَّلِيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

أى : أعطه من موافقة الأول (المتبوع) مثل ماتولاه النعت من موافقة منعوته ، وهو الأمور
السابقة . (فعنى : أولينه : أعطه ، ومعنى : ولي : تولى وأخذ) ، ثم نص على أن عطف البيان ومتبوعه
يماثلان تعريفاً وتنكيراً ، وأنهما يكونان من هذا النوع ، أو ذاك ، ولا يقتصران على أحدهما :

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ

وهو بهذا النص الصريح يرد على من يقول : إن عطف البيان لا يكون إلا معرفة ؛ بحجة أن الغرض
منه البيان والإيضاح ، وهما من شأن المعرفة لا النكرة ؛ إذ النكرة مجهولة ، والمجهول لا يبين المجهول
وأن مانتوهم من النكرات عطف بيان فليس به ؛ ولكنه بدل كل من كل والرأى الراجح
المقبول أنه يكون نكرة أيضاً ، لأن النكرة تخصص متبوعها ، والتخصص نوع من البيان والإيضاح .
كما سبق في رقم ٤ من الهامش السابق ؛ فعندهم أن الأخص قد يبينه ويوضحه ما ليس بأخص . هكذا
يقولون . وهو مقبول أحياناً لانطباقه على بعض الصور الواردة والأساليب الصحيحة ؛ مثل :
« يا إحصانُ رجلٌ » إذا كان « إحصان » - أو ما مثله علم من الأعلام المشتركة بين الذكور والإناث ،
فلو لم يذكر بعده كلمة : « رجل » التي توضح ذاته لوقع لبس في حقيقته ؛ أهو رجل أم امرأة . . . أو . . .

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٥٦ ورقم ٤ من هامش ص ٥٤٧ - ويصح إعراب ما يقع بعد
« أى » التفسيرية « بدل كل » إلا في المسائل التي يفترقان فيها (وسيجيء في باب البدل) .

وقد يتعين أن يكون ما بعد « أى » بدلا وليس عطف بيان ، ذلك أن عطف البيان لا يكون متبوعه
ضميراً - (كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٥٤٢ وفي رقم ١ من هامش ص ٥٤٣ وكما سيجيء في
ص ٥٣٣ -) فإذا وقع المتبوع ضميراً وجب إعراب التابع بدلا ، لا عطف بيان . (راجع حاشية يامين
في باب النسب عند الكلام على النسب إلى ما حذف فإؤه ، أو عينه . . .) .

« ويقول صاحب المغنى » عند الكلام عليها مانصه الذي نقلناه - في رقم ١ من هامش ص ٥٥٦ -
وهو : (وتقع تفسيراً للجميل أيضاً ؛ كقول الشاعر :

وترميننى بالطرف ، أى : أنت مذنب .. اهـ : والجملة التفسيرية بعدها لا محل لها من الإعراب .
النحو الوافى - ثالث

الارتباط بين عطف البيان وبدل الكل من الكل^(١) :

أشرنا^(٢) إلى أن المشابهة غالبية بين عطف البيان وبدل الكل من الكل ، في ناحية معناه ، وإعرابهما ، وقطعهما^(٣) ، وجمودهما ، دون حروفهما ، والأحسن القول بأن المشابهة بينهما كاملة فيما سبق ، لا غالبية ؛ إذ التفرقة بينهما قائمة على غير أساس سليم ، فمن الخير توحيدهما ، لما في هذا من التيسير ، ومجارة الأصول اللغوية العامة . أما الرأي الذي يفرق بينهما في بعض حالات فرأى قام على التخيل ، والحذف ، والتقدير ، من غير داع ، ومن غير فائدة ترتجى . ومن السداد إهماله وإغفاله^(٤)

على أنا نشير هنا إلى بعض الصور التي يتحتم فيها العطف البياني بناء على ذلك الرأي ؛ ويمتنع بدل الكل ، ، مُرَدِّدين بعد ذلك عدم الالتفات إلى الرأي السالف . منها^(٥) :

(١) أن يكون التابع مفرداً ، معرفة ، منصوباً ، والمتبوع منادى ، مبنياً على الضم مثل : يا صديقُ علياً^(٦) . فيجب عندهم إعراب : « عليا » عطف بيان ، ولا يصح إعرابه بدل كل ؛ لأن البدل لا بد أن يلاحظ معه في التقدير تكرار العامل الذي عمل في المتبوع ، بحيث ينصح أن يوجد هذا العامل قبل التابع وقبل المتبوع معاً ، من غير أن يترتب على هذا التكرار فساد في المعنى ، أو مخالفة لضابط نحوي . فإن ترتب عليه فساد لم يصح إعراب الكلمة « بدل

(١) قد يكون من المستحسن تأخير مبحث الارتباط بين عطف البيان وبدل الكل إلى ما بعد الانتهاء من البدل ، ولكننا في التقديم سايرنا ابن مالك حيث تعرض لهذا الارتباط وللموازنة في باب عطف البيان .

(٢) في ص ٥٤٣ . وانظر ص ٥٤٩ و ٥٥٠ .

(٣) انظر ما يختص بقطع البدل في « ه » ص ٦٧٧ .

(٤) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٣٣ حيث الرأي السديد لبعض الثقات .

(٥) انظر الزيادة والتفصيل - ص ٥٤٩ - حيث بيان الضابط العام الذي يشمل كل الصور

الممنوعة عندهم .

(٦) وهذا الإعراب بالنصب جائز في النداء - بشروط تذكر في بابه ، ج ٤ - على اعتبار

« علياً » - المنصوبة عند استيفاء الشروط - تصلح « بدلا » من كلمة « صديق » المبنية لفظاً ، المنصوبة

محلاً ؛ لأنها منادى مبنى على الضم في محل نصب .

كل « ووجب الاقتصار على إعرابها » عطف بيان « فقط . وهذا معنى قولهم : « إن البدل على نية تكرار العامل » . فتقدير الكلام في المثال السالف : يا صديق يا عليا ؛ بتكرار العامل ، وهو « يا » ووجوده قبل المتبوع حقيقة ، وقبل التابع تخيلا . وهذا التكرار يؤدي إلى خطأ النصب في كلمة « عليا » المذكورة ، لأنها في التخيل : منادى مفرد علم ؛ فيجب بناؤها على الضم ؛ طبقاً لأحكام المنادى ، ولا يجوز نصبها . إلا على اعتبارها عطف بيان^(١) ؛ لأن عطف البيان لا يلاحظ فيه تكرار العامل ، ولا أنه مقدّر قبل التابع ، وإنما يكتفى بوجوده قبل المتبوع فقط . فإعراب الكلمة المذكورة : (علياً) بدلا ، يؤدي عندهم إلى فساد نحويّ يجب توقيه ، بالعدول عن البدل إلى عطف البيان ، أو غيره إن أمكن .

(٢) أن يكون التابع خالياً من « أل » ، والمتبوع مقترناً بها مع إعرابه مضافاً إليه ، والمضاف اسم مشتق ، إضافته غير محضة^(٢) ؛ نحو : نحن المكرمو النابغة هند ؛ فيجب - عندهم - إعراب « هند » عطف بيان ، لا بدلا ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، وملاحظة وجوده قبل التابع كوجوده قبل المتبوع ، - كما أسلفنا - وعلى هذا يكون الأصل المتخيل للمثال هو : نحن المكرمو النابغة ، المكرمو هند ، فلو أعربنا كلمة : « هند » التي في المثال الأصلي بدلاً لأدى الإعراب إلى فساد ؛ هو : أن يكون المضاف مشتقاً مقترناً « بأل » ، والمضاف إليه غير مقرون بها ؛ لأن الإضافة غير محضة ؛ يمتنع فيها مثل هذا ، إلا بوجود بعض المسوغات^(٣) التي تصححها . والجملة هنا خالية من كل مسوغ - في رأيهم - .

ولا سبيل عندهم للفرار من الفساد إلا بإعراب « هند » عطف بيان ، لا بدلا ؛ إذ عطف البيان لا يشترط فيه صحة تكرار العامل^(٤)

(١) وهو منصوب مراعاة لمحل المنادى المتبوع ، لأن كلمة : « على » مبنية على الضم في محل نصب - كما قلنا .

(٢) سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها في هذا الجزء (ص ١ و ٣ . وما بعدها) .

(٣) سبق بيان هذه المسوغات في ص ١٢ .

(٤) وفي صلاحية عطف البيان لأن يكون « بدل كل من كل » إلا في الصورتين السالفتين - وأشباههما - يقول ابن مالك :

هذا رأى المانعين . وفيه ما فيه من إرهاب وتفسير بغير طائل ؛ لأن المعنى واضح على البدلية ؛ كوضوحه على عطف البيان ، وليس أحدهما أبلغ من الآخر ، ولا أكثر تداولاً واستعمالاً ، ولا مخالفاً لأصل لغوى واقعى . فقيم الحذف ، والتقدير ، والنية ، والملاحظة . . . ؟ وبخاصة مع ما سجله النحاة فى هذا الباب — وغيره — من أنه قد يغتفر فى الثانى ما لا يغتفر فى الأوائل ؛ أى : قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع^(١) . وذكروا لتأييد هذا أمثلة كثيرة فصيحة . فليس من ضرر مطلقاً ألا يصلح العامل فى بعض المواضع لوقوعه قبل التابع ، كهذا الموضع . إنما الضرر فى عدم صحة وقوعه قبل المتبوع وحده . فلم العناء ؟ وفيه التعسير ؟

= وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوٍ : يَا غَلَامُ يَغْمُرَا

وَنَحْوٍ : بَشَرٍ تَابِعِ الْبَكْرَى . وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضَى

يريد : أن عطف البيان يصلح للبدلية فى غير الصورة التى تشبه فى تركيبها : يا غلامُ يعمر — علم شخص — والألف الأخيرة زائدة للشعر —) حيث وقعت « يعمر » منصوبة مراعاة لمحل المنادى المبني على الضم فى محل نصب . فلو أعربت : « يعمر » بدلاً — لكان التقدير : يا غلام يا يعمر ؛ على نية تكرار العامل ؛ فتنصب الكلمة مع أن نصبها مع ندائها غير جائز ؛ فيتميز إعرابها عطف بيان ، فراراً من هذا الخطأ .

ويشير إلى المسألة الثانية بكلمة « بشر » التابعة لكلمة : « للبكرى » فى قول الشاعر « المرار الفقعى) :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرَى بَشَرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعَا

فالتابع هو : « بشر » والمتبوع هو : « البكرى » المضاف إليه ، المقترن « بأل » والمضاف الذى إضافته غير محضة هو : التارك (من إضافة الوصف لمفعوله) فيتميز عندهم إعراب كلمة : « بشر » ، عطف بيان ، إذ لو أعربت « بدلاً » لكان التقدير على نية تكرار للعامل هو : « أنا ابن التارك للبكرى ، التارك بشر » ، فيضاف الوصف المقرون بأل إلى غير المقرون بها وغير للصالح هنا ، وأن يكون مضافاً إليه . وهذا غير جائز فى الإضافة غير المحضة . والفرار من هذا تعرب عندهم : « بياناً » .

(١) راجع حاشية الأمير ج ١ فى الكلام على الحرف : « رب » ووجوب تنكير مجروره . وكذلك

« الجمع » ج ١ ص ٢١٥ عند الكلام على : « لدن » ، والصبيان : ج ٤ — باب عوامل الجزم — عند الكلام على نوع فعلى الشرط والجواب ، بل إن الصبيان (ج ٢ باب الإضافة ، عند الكلام على « أى ») ينقل النص التالى : « إنا نقول : يغتفر كثيراً فى الثانى ما لا يغتفر فى الأوائل » فيصرح بأن هذا الاعتذار كثير .

نعم قد تكون التفرقة بينهما سائغة في بعض صور ، ولكن من ناحية أخرى دقيقة غير تلك التي تصدى لها المانعون ؛ هي أن لعطف البيان غرضاً معنوياً هاماً ؛ هو : إيضاح الذات نفسها ، أو تخصيصها على الوجه الذي شرحناه^(١) أما بدل الكل فله غرض آخر يختلف عن هذا تماماً ؛ هو الدلالة على ذات المتبوع بلفظ آخر يساويه في المعنى ؛ بحيث يقع اللفظان على ذات واحدة ، وفرد معين واحد في حقيقته — كما سيجيء في بابه — ولا يضر أن يختلفا في المفهوم بعض الاختلاف اليسير ما دامت حقيقة الذات المقصودة واحدة . كالاختلاف الذي في نحو عرفت سعيداً أخاك^(٢) . ولا شأن لبذل الكل بالإيضاح والتخصيص ، فحيث اقتضى المقام إيضاح حقيقة الذات أو تخصيصها — والإيضاح والتخصيص هنا ذاتيان ، (أى : يقعان وينصبان على الذات) — فاللفظ عطف بيان ليس غير ، بشرط أن تجتمع فيه بقية الشروط الواجبة في عطف البيان ، ومنها : مطابقته للمتبوع في الأمور الأربعة السالفة ؛ ولهذا كانت كلمة : « سيد » الثانية عطف بيان في قول الشاعر :

إذا سيد منّا مضى لسبيله أقام عمود الدين آخر سيد

وحيث اقتضى المقام الدلالة على ذات المتبوع نفسها بلفظ آخر يساويه تماماً في المدلول فاللفظ « بدل كل من كل » . وبخاصة إذا فقد اللفظ شرطاً من شروط عطف البيان .

هذه هي ناحية التفرقة الحقة التي يجب الاقتصار عليها ؛ نزولاً على أحكام اللغة ، وتقديراً لخصائصها ، وكشفاً لأسرارها . بل إن هذه التفرقة نفسها قد يمكن رفضها^(٣) .

(١) في ص ٥٤٢ وفي رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤ . وانظر البيان كاملاً في ص ٦٧٩ .

(٢) فذات « الأخ » هي ذات « سعيد » ؛ إلا أن كلمة « أخ » تشعر في الوقت نفسه بمعنى زائد ، هو : « الأخوة » التي لا تشعر بها كلمة « سعيد » ، ولكن هذا المعنى الزائد غير مقصود مطلقاً في عطف البيان ، إذ لو قصد لصارت الكلمة نعتاً مؤولاً بالمشتق . والفرق كبير في المعنى والحكم بين النعت وعطف البيان .

(٣) وهي تفرقة دقيقة لا تكاد تدرك ، وغير مقصودة — كما أوضحنا في هامش الصفحة السالفة . =

ملحوظة : مما يمتاز به عطف البيان من بدل الكل أن عطف البيان لا يكون ضميراً^(١) ، ولا تابعاً لضمير ، ولا مخالفاً لمتبوعه في تعريف وتنكير^(٢) — على الرأى الصحيح — ولا يقع جملة ، ولا تابعاً لجملة^(٣) ، ولا فعلاً ، ولا تابعاً لفعل . ولا يكون ملحوظاً في النية إحلاله محل الأول — كما شرحنا — ، ولا يُعَدّ متبوعه في حكم الطَّرَح . ولا يُعَدّ في جملة أخرى مستقلة عن جملة متبوعه^(٤) . بخلاف بدل الكل في جميع هذا .

= ومن الممكن الاكتفاء بجعل عطف البيان وبدل الكل قسماً واحداً . ويكفي أن علماً محققاً كالارضى يقول مانصه : « أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان ، بل ما أرى عطف البيان إلا البدل ؛ كما هو ظاهر كلام سيبويه . . . » .

(راجع الصبان آخر باب عطف البيان) .

- (١) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٥ من هامش ص ٥٤١ وفي رقم ٥ من هامش ص ٥٤٣ .
- (٢) ولما كان الأغلب في عطف البيان — كما في ص ٥٤٣ — موافقته لمتبوعه في التعريف والتنكير امتنع إعراب مخصوص « حبذا » عطف بيان ؛ لورود أمثلة كثيرة منه نكرة وقد ذكرنا بعضها في رقم ٢ من هامش ص ٣٨١ .
- (٣) أى : لا يصح أن يكون متبوعه جملة مع أن البدل يصح أن يكون بدل جملة من جملة كما سيجيء في ص ٦٧٧ .
- (٤) انظر أمثلة الحالة الأولى الآتية في الزيادة .

.....
.....

زيادة وتفصيل :

الذين يمنعون البديل في المسألتين السالفتين ، وفي بعض مسائل أخرى ، ويحتمون أن تكون عطف بيان — يضعون لهذه المسائل كلها ضابطاً عاماً ينطبق عليها جميعاً . وسنعرضه فيما يلي ؛ ليتبين ما فيه من إرهاب وإعنات لا داعي لهما . يقولون : يصح في عطف البيان — إذا قصد به ما يقصد ببديل الكل — أن يعرب « بديل كل » ، إلا في حالتين :

أولاهما : ألاّ يمكن الاستغناء عن عطف البيان لما منع يحول دون صحة بديل الكل .

وثانيتها : ألاّ يمكن إحلال عطف البيان — لو صار بدلاً — محل متبوعه لما منع يحول دون البدلية ، ودون وضع البديل مكان المبدل منه . . .

(١) ومن أمثلة الحالة الأولى أن يكون الاسم (التابع) ؛ واقعاً بعد جملة تعرب خبراً ، أو : صلة ، أو : نعتاً ، وليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ ، إنما الرابط ضمير — أو نحوه — في ذلك الاسم التابع ؛ فمثاله بعد الجملة الواقعة خبراً : هند حضر صالح ولدها . فلو أعربنا كلمة : « ولد » . بدلاً — والبديل عندهم على نية تكرار العامل — لكان التقدير : هند حضر صالح ، حضر ولدها ؛ فتخلو جملة الخبر من الرابط ؛ لأن الضمير المتصل بالاسم صار في جملة أخرى مستقلة عن الجملة الخبرية ؛ إذ الكلام جملتان : الأولى هي الخبر ، ولا رابط فيها ، والثانية مستقلة عن الأولى ، استئنافية ، والضمير الذي بها لا يربط الأولى بمبتدئها .

ومثال الجملة الواقعة صلة : أجاد الذي تكلم على خاله . فلو أعربنا كلمة : خال « بدلاً » لكان التقدير : أجاد الذي تكلم على تكلم خاله ؛ فتكون الجملة الثانية مستقلة عن الجملة الأولى ، وتصير الصلة خالية من الرابط ؛ فلا تصلح أن تكون صلة .

ومثال الجملة الواقعة نعتاً : أجاد رجل تكلم على خاله ؛ فإعراب كلمة « خال » بدلاً يقتضي تكرار العامل ، وأن الأصل : أجاد رجل تكلم على

.....
.....

تكلم خاله ؛ فتكون الجملة الأولى الواقعة نعتاً (وهى تكلم على) خالية من الرابط الذى يربطها بالمنعوت ؛ وهذا غير جائز . أما الضمير المتأخر فإنه فى جملة مستقلة بنفسها لا يصلح رابطاً فى الأولى ... لاستقلال كل جملة بكيانها .

وفى الحق أن المعنى وسلامة الأسلوب لن يتغيرا بإعراب الاسم بدل كل أو عطف بيان فى صورة من الصور السابقة الممنوعة عندهم .

(٢) ومن أمثلة الحالة الثانية التى لا يصح فيها إحلال البدل محل المبدل منه ما تقدم من أن يكون التابع مفرداً معرفة منصوباً والمتبوع منادى ، مبنى على للضم . أو : أن يكون التابع خالياً من « أل » والمتبوع مقترناً بها . . . بالصورة التى شرحناها - وهذان هما الأمران المعروضان أولاً فى ص ٥٤٦ وما بعدها - .

ومن أمثلة الأمر الثانى أيضاً : أن يكون المتبوع منادى والتابع اسم إشارة ، أو مقروناً « بأل » : نحو : يا إبراهيم هذا ، أو يا إبراهيم الحسين ، إذ يترتب على إحلال البدل محل المبدل منه فى المثال الأول صحة : « يا إبراهيم يا هذا » ، مع أن الفصحح أن يكون لاسم الإشارة تابع مقرون « بأل » . ويترتب على إحلاله فى المثال الثانى صحة : « يا إبراهيم يا الحسين » ، مع أن دخول « أل » على المنادى ممنوع .

وكل هذا ، وكل ما يأتى مما هو ممنوع عندهم ، إنما يقوم على أساس توهمهم أن البدل لابد أن يكون على نية تكرار العامل . أى على أساس أن يصح وقوع البدل مكان المبدل منه .

ومنها : أن يكون التابع مثنى أو جمعاً ، مع التفريق فيهما بالعاطف ، والمتبوع غير مفرق ؛ كقول الشاعر :

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا أُعِيدُكُمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا

فيتعين كونهما عطف بيان ؛ لأن التقدير على البدلية : يا عبد شمس ونوفلا ، بنصب كلمة « نوفلا » مع أن المعطوف المفرد فى النداء لا يجوز نصبه ، وإنما يجرى عليه حكم المنادى المستقل ^(١) .

(١) لقد صرحوا أن كل عطف بيان يصلح « بدل كل من كل » ، واستثنوا من هذا الحكم مسائل ، منها المسألة التى جاء هذا البيت شاهداً لها . لكنى ألاحظ أن كلمة : « عبد » من : « عبد شمس » =

ومنها : أن يكون المنادى « أَيْ » الموصوفة بما فيه « أَل » بعدها ، وتابعه خال من « أَل » ، نحو : يأَيها القائد سعيد . فلو أعربت كلمة : « سعيد » بدلا لكان التقدير : يأَيها القائد يأَيها سعيد ، وهذا خطأ ؛ لأن تابع « أَيْ » في النداء لابد أن يكون مقروناً « بأَل » أو اسم إشارة له تابع مقرون بها

ومنها : أن يكون اسم الإشارة المنادى — أو غير المنادى — متبوعاً بما فيه « أَل » والتابع خال منها ، ولا يوجد ما يغني عنها ؛ نحو : يا ذا الرجل غلام حامد ، أو جاء هذا الرجل حامد . فلو أعرب : « غلام » أو « حامد » بدلا لكان التقدير : يا ذا الرجل يا ذا غلام حامد — وجاء هذا الرجل جاء هذا حامد ، وتابع اسم الإشارة لا يكون مجرداً من « أَل » .

ومنها : أن يكون المتبوع مضافاً إليه والمضاف هو : « كِلَا » أو « كلتا » والتابع مثنى مفروق ؛ نحو : أسرع كلا المتنافسين محمود وحامد — أسرعت كلتا المتنافستين فاطمة وزينب — فلو أعرب التابع : (وهو : محمود وفاطمة) بدلا لكان تقدير الكلام : (أسرع كلا المتنافسين ، أسرع كلا محمود وحامد) — (أسرعت كلتا المتنافستين ، أسرعت كلتا فاطمة وزينب) ، فيترتب على نية تكرار العامل إضافة كلا وكلتا للمثنى المفرق ؛ وهما لا يضافان إليه إلا شذوذاً .

ومنها : أن يكون التابع مثنى مفرقاً ، أو جمعاً مفرقاً كذلك ، والمتبوع مثنى أو جمعاً غير مفرق في الصورتين ، وهو مضاف إليه والمضاف هو : « أَيْ » . نحو : (بأى الزميلين جعفر وحسن مررت) ، فلو أعرب « جعفر » وما عطف عليه بدلا من الزميلين لكان التقدير : بأى الزميلين ، بأى جعفر وحسن

= هي بدل بعض من : « أخويننا » فلا يقع فيها اللبس بين عطف البيان وبدل الكل ؛ لأنها لا تصلح بدل كل . فما المراد من بدل الكل ؟ أيكون اللفظ وحده هو البديل الكلى أم هو مع ما عطف عليه ، ويؤيد هذا خلوه من الضمير ؛ كالشأن في بدل الكل ؟ لو صح هذا الاعتبار فلم يعربونه بدل بعض ، ويدخلونه في حكمه ؟

لم أهتم إلى من تعرض لهذا . ويبدو أنهم يعتبرونه « كُلاً » إذا نظروا له من جهة المعطوفات عليه التي تشمل كل أنواع المبدل منه كاملة . و « بعضا » إذا نظروا إليه من غير اعتبار المعطوفات التي تحصر تلك الأنواع . ومثل هذا يقال في بعض الحالات الآتية المستثناة (انظر ص ٦٦٧ و ٦٧٧)

مررت ؛ وهذا ممنوع ؛ لما فيه من إضافة : « أَيْ » للمفرد المعرفة ، وهي لاتضاف إليه إلا بالشروط التي عرفناها عند الكلام عليها في باب « الإضافة ^(١) » ، وهي غير متحققة هنا . ولا يتغير الحكم بإحلال الجمع محل المثنى في مواقع السالفة ...

ومنها : أن يضاف « اسمُ التفضيل » إلى عام ، وبعده تابعه ذو قسمين ؛ أحدهما لا يكون المفضل بعضاً منه ؛ نحو : الرسل أفضل الناس الرجال والنساء ، فلو أعرب التابع بدلاً لكان التقدير : الرسل أفضل النساء ؛ لأن اسم التفضيل إذا بقي على دلالة من التفضيل والزيادة على المضاف إليه وجب أن يكون بعضاً من هذا المضاف إليه — كما سبق في بابه — ولهذا أخطأ من قال : أنا أشعر الإنس والجن ، إذا أراد التفضيل على الوجه السالف .

إلى هنا انتهت صور من أشهر الأمثلة للنوع الثاني ، وهي — كنظيرتها من صور النوع الأول — خيالية ، مصنوعة ، أساسها توهم أن البدل لا بد أن يكون على نية تكرار العامل ، وهذه دعوى لا تستند إلى أساس قوى . والعرب — أصحاب اللغة — لا تدرى من أمرها شيئاً ؛ ولن يترتب على إهمالها ، وعدم التمسك بها فساد في المعنى ولا في التركيب ^(٢) ؛ فالجهد فيها ضائع لا محالة .

(١) ص ١٠٥ .

(٢) بل إن كثيراً من النحاة يقول : (قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع) كما سلف هنا —

ص ٥٤٨ — وفي نواح متعددة من أجزاء الكتاب .

وراجع ما سبق في ص ٥٤٦ ، ثم الرأي الحاسم الذي في رقم ٣ من هامش ص ٥٤٩ .

المسألة ١١٨ :

(٢) عطف النسق ^(١)

هو : تابع ^(٢) يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف

(١) النسق - بفتح السين وسكونها - مصدر نَسَقَت الكلام أنسَقَهُ (بفتح السين في الماضي ، وضمها في المضارع) بمعنى : واليت أجزائه ، وربطت بعضها ببعض ، ربطاً يجعل المتأخر متصلاً بالمتقدم . وكان الأفضل الاقتصار على كلمة : « النسق » بمعنى : « المنسوق » من إطلاق المصدر على المفعول . أى : الكلام المنسوق بعضه على بعض .

والنسق : اصطلاح كوفي ، وقد اشتهر حتى لا يكاد غيره يذكر . وسيبويه وكثير من البصريين يعبرون عنه في كلامهم : « بالشركة » ، وعلينا اليوم أن نساير المشهور ؛ توحيداً للاصطلاح ، وانتفاعاً بمزايا هذا التوحيد .

(٢) سبق - في أول باب : النعت ، م ١١٤ ص ٤٣٤ - معنى التابع ، وترتيبه مع تابع آخر ، وسرد أحكامه العامة الجلية - ومنها جواز الفصل أو امتناعه بينه وبين المتبوع ، وأن البناء لا ينتقل من المتبوع إلى التابع مطلقاً .

« ملاحظة » : التابع هنا - وهو المعطوف ، مفرداً أو غير مفرد - قد يتعدد ، ويتعدد معه حرف عطف لا يفيد الترتيب ، نحو : قرأت الكتاب ، والرسالة ، والمجلة ، والخطاب ، ... فيكون - (في غير الحالة التي يفيد فيها حرف العطف الترتيب ، وستأتى) - المعطوف عليه واحداً فقط ، هو الأول دائماً ؛ مهما تعددت المعطوفات وقبل كل منها حرف عطف غير مُرتَّب ، كالمثال السالف ؛ فإن المعطوفات المتعددة هي : الرسالة - المجلة - الخطاب ... وقبل كل واحد حرف عطف لا يفيد الترتيب ، والمعطوف عليه واحد ، هو : الكتاب .

ومثل قول المتنبي يفتخر :

الخيل والليلُ والبيداءُ تعرفني
والسيفُ والرمحُ والقرطاسُ والقلمُ

فالمعطوف عليه هو الأول (أى : الخيل) وما جاء بعده هو المعطوفات : (الليل - البيداء - السيف - الرمح - القرطاس - القلم) وقبل كل معطوف هنا حرف العطف : الواو - ومن الجائز أن يكون حرف العطف غير الواو أيضاً بالشروط الخاصة بكل حرف . ولا يجوز أن يتعدد حرف العطف لمعطوف واحد ، لأن حرف العطف لا يدخل مباشرة على حرف عطف آخر . ومن أمثلة المعطوفات المتعددة - وكل منها جملة - والمعطوف عليه هو الأول قوله تعالى (رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ، واحملْ عُسْرَةَ من لساني يَسْفِقْهَا وَقَوْلِي .

عشرة^(١) ، كل منها يسمى : « حرف العطف » ، ويؤدى معنى خاصاً .

= وهناك حالة لا يكون فيها عطف المعطوفات المتعددة على الأول ، وهى الحالة التى يقع فيها أحد هذه المعطوفات بعد حرف عطف يفيد الترتيب (مثل : الفاء ، وثم) فيكون المعطوف عليه هو الذى قبل العاطف مباشرة ؛ مثل : (أقبل صالح ، وحامد ، و خليل ، فحمد ، ثم إبراهيم .) فحامد و خليل معطوفان على الأول : « صالح » ، أما محمد فعطوف على : « خليل » ، وأما إبراهيم فعطوف على : « محمد » . ومن الأمثلة قول على رضى الله عنه : (من نظر فى عيوب الناس فأنكرها ، ثم رضىها لنفسه فذاك الأحق بعينه) . فالجملة من الفعل : « أنكر » وفاعله ، معطوفة على الجملة الفعلية قبلها . أما الجملة الفعلية الثانية - المكونة من الفعل : « رضى » ، وفاعله - معطوفة على الجملة الفعلية المكونة من الفعل : « أنكر » وفاعله . ومثل هذا يقال فى الجمل الفعلية المعطوفة بالفاء فى قوله تعالى : (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمراً مستتر فيها فففسقوا فيها ؛ فحق عليها القول ، فدَمَرْنَاهَا تدميراً) . وفى الشطر الأول من قول الشاعر :

نرى الشئ مما نتقى فنهابه وما لا نرى - مما يقى الله - أكبر

وجدير بالملاحظة : أنه إذا جاء بعد العاطف المرتب ومعطوفه عاطف آخر لا يفيد الترتيب - كالواو - فإن معطوفه يكون معطوفاً على المعطوف بحرف العطف المرتب الذى قبله مباشرة . (وبعبارة أخرى : يجب أن يكون المعطوف بالعاطف المفيد للترتيب هو المعطوف عليه للمعطوف بعاطف يابيه مباشرة . ولا يصح العطف مطلقاً على معطوف عليه قبل العاطف المفيد للترتيب) ؛ فى مثل : أقبل سالم ، وصالح ، ومحمود ، وحامد ، ثم حسين ، وأمين . . . ، يتعين أن يكون « أمين » معطوفاً على « حسين » ولا يصح عطفه على غيره . أما « حسين » فعطوف على « حامد » حتماً . وأما كل ما قبله فعطوف بالواو على « سالم » . وماسبق هو المراد من قول الصبان فى آخر باب : العطف : (إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول على الأصح ، وذلك مقيد بما إذا لم يكن العاطف مرتباً ؛ فإن كان مرتباً فالعطف على ما يليه ؛ كما نقل عن الكمال ابن الهمام : أنه إذا عطف بمرتب أشياء ثم عطف بغير مرتب شئ فهو على ما يليه ، كما يؤخذ من كلام المغنى فى أول الجملة الرابعة من الجمل التى لا محل لها ..) أه كلام الصبان ، ومثله فى التصريح ، وغيره . ومن الأمثلة لهذا قول الشاعر القديم (عروة بن أذينة) :

بيضاء باكرها النعيم فصاغها بلباقة ؛ فأدقها ، وأجلها

منعت تحيتها ؛ فقلت لصاحبي ما كان أكثرها لنا ، وأقلها

(١) وبعضها قد يكون حرف عطف فى الصورة لا فى الحقيقة وهو الحرف : « الفاء » والحرف :

« ثم » طبقاً للبيان الآتى فى صفحتى (٥٧٦ و ٥٧٨) .

وليس من حروف عطف النسق - عند أكثر النحاة - الحرف : « أى » - بفتح الهمزة ، وسكون الياء - الذى هو حرف تفسير ، يعرب ما بعده بدل كل ، أو عطف بيان - كما سبق الإيضاح فى باب - وليس هنالك حرف يدخل على عطف البيان - أو البدل ، ويتركه على اسمه وحكمه الإعرابى إلا « أى » ؛ فكلاهما يظل على اسمه وحكمه الإعرابى ، كما كان قبل دخول « أى » عليه .

وفيما يلي هذه الحروف ، ومعانيها ، وأحكامها ^(١) :

١ - الواو :

معناها : إفادة « مطلق الاشتراك والجمع » في المعنى بين المتعاطفين ^(٢) إن كانا مفردين ^(٣) .

= والكوفيون يعدون هذا الحرف من حروف عطف النسق ، ومعناه : « التفسير » ؛ كعنى واو العطف أحياناً ؛ فيزاد عددها واحداً . ورأيهم حسن وواضح ، لا ضرر في الأخذ به ، بل إنه يبعدنا أحياناً عن مشكلات نحوية لا سبيل للتغلب عليها إلا بالتأويل والتكلف ؛ منها : أن عطف البيان - كما سبق في رقم ١ من هامش ص ٥٤١ وفي ص ٥٥٠ - لا يكون متبوعه ضميراً ؛ فإذا جاءت أمثلة فيها المتبوع ضميراً وجب اعتبار التابع بعد « أى » بدلاً وليس عطف بيان .

(راجع حاشية ياسين على التصريح في باب : « النسب » عند الكلام على النسب إلى ما حذفت فاؤه أو عينه) .

وجاء في « المعنى » عند الكلام عليها ما نصه : « وتقع تفسيراً للجمل أيضاً ؛ كقول الشاعر : « وترميننى بالطرف ، أى : أنت مذنب ... » اهـ والجملة التفسيرية بعدها لا محل لها من الإعراب .

(١) في ص ٦٥٦ بعض أحكام أخرى عامة ومهمة - غير التى سنبدأ بها هنا - ومنها الحكم الثالث ، حكم الضمير العائد على المتعاطفين معاً ، من ناحية مطابقتها لهما ، أو لأحدهما . وكذلك حكم القطع في « عطف النسق »

(٢) هما المعطوف (وهو الذى بعد حرف المعطف مباشرة) والمعطوف عايه ، وهو المتبوع ، ولا بد أن يسبق حرف العطف ؛ وقد يكون المعطوف عليه محذوفاً - ولا سيما إذا كان العاطف هو : الواو - طبقاً لما يأتى في ص ٦٣٩ .

(٣) المفرد في باب العطف هو : ما ليس جملة ولا شبه جملة ؛ فهو كالمفرد في باب الخبر والنعت ، والحال . . . ، ويدخل في عطف المفرد هنا عطف الفعل وحده بغير مرفوعه على فعل آخر وحده . . . بخلاف عطف الفعل مع مرفوعه على فعل آخر مع مرفوعه فهو عطف جمل . وسيجىء البيان الخاص بهذا في ص ٦٤٢ م ١٢١ .

والعطف بالواو إذا كان المعطوف غير مفرد ، قد يفيد مطلق التشريك ، نحو : نبت الورد ونبت القصب . . . ، أو لا يفيد ؛ نحو : حضرت الطائرة ، ولم تحضر السيارة . أما نحو : ما قام على ولكن محمود . . . فليس من عطف المفردات ؛ وإنما هو من عطف الجمل ، وقد حذف الفعل ، - كما سيجىء في ص ٦١٦ - .

وقد تكون الواو للمعطف والمعطوف معاً فتفيد الأمرين مجتمعين ؛ وهى « الواو » التى ينصب المضارع بعدها بأن المصدرية المضرة وجوباً ؛ فإنها تجمع الأمرين : العطف والدلالة على المصاحبة والاجتماع ، أى : الدلالة على أن المعنى بعدها مصاحب فى تحققه وحصوله للمعنى قبلها ؛ فزمن تحققهما واحد (وسيجىء بيان هذا فى مكانه الأنسب ج ؛ باب النواصب -) .

والمراد من « الاشتراك المطلق والجمع المطلق » أنها لا تدل على أكثر من التشريك في المعنى العام ، فلا تفيد الدلالة على ترتيب زمني بين المتعاطفين ^(١) وقت وقوع المعنى ، ولا على مصاحبة ، ولا على تعقيب ^(٢) ، أو مهلة ، ولا على خسة ، أو شرف ^(٣)

وهي إنما تتجرد للاشتراك المطلق حيث لا توجد قرينة تدل على غيره ، وحيث لا تقع بعدها « إمّا » الثانية . فإن وجدت قرينة وجب الأخذ بما تقتضيه ، وإن وقعت بعدها « إمّا » الثانية كانت الواو لمعنى آخر غير التشريك والجمع — وسيجيء التفصيل ^(٣) — .

ففي مثل : وصل القطار والسيارة — تفيد الواو مجرد اشتراك المعطوف (وهو : السيارة) مع المعطوف عليه ؛ (وهو : القطار) في المعنى المراد ، وهو : « الوصول » من غير أن تزيد على هذا شيئاً آخر ؛ فلا تدل على : « ترتيب » زمني بينهما يفيد أن أحدهما سابق في وقته ، وأن الآخر لاحق به ، ولا على : « مصاحبة » تفيد اشتراكهما في الزمن الذي وقع فيه اشتراكهما في المعنى ^(٤) ، ولا على « تعقيب » يدل على أن المعنى تحقق في المعطوف بعد تحققه في المعطوف عليه مباشرة ، من غير انقضاء وقت طويل بينهما ، ولا على : « مهلة » تدل على أن تحققه كان بعد سعة من الوقت ، وفسحة فيه ^(٥)

(١ و ١) الترتيب الزمني : تقدّم أحدهما على الآخر وقت وقوع المعنى . والمصاحبة : تقتضي اشتراكهما في المعنى في وقت واحد . (أى : انطباق المعنى عليهما معاً في زمن واحد) . والتعقيب : وقوع المعنى على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه مباشرة ، (أى بغير مهلة ، ولا انقضاء وقت طويل عرفاً)

(٢) فالمتأخر — وهو المعطوف — قد يكون أشرف أحياناً من المتقدم (وهو المعطوف عليه) كقوله تعالى : (لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة ، أصحاب الجنة هم الفائزون) .

(٣) في ص ٦١٢ .

(٤) أى : أنها لا تفيد اشتراكهما في الزمن والمعنى معاً ، وإنما تقتصر على الاشتراك في المعنى

وحده .

(٥) ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

زاد الوشاة ، ولا والله ما تركوا قولا ، وفعلا ، وبأساء ، ونهجينا

فلم نزيد نحن في سرّ وفي علن على مقالتنا : « الله يكفيننا » =

ففي المثال السابق قد يكون وصول القطار أولاً وبعده السيارة ، وقد يكون العكس ، وقد يكون الزمن بين وصول السابق واللاحق طويلاً أو قصيراً ، وقد يكون وصولهما اصطحاباً معاً (أى : في وقت واحد) ، فلا سبق لأحدهما ولا زمن بين وصولهما . فكل هذه احتمالات صحيحة ، لا يزيلها إلا وجود قرينة تدل على واحد منها دون غيره . كأن يقال : وصل القطار والسيارة قبل ، أو بعده ، أو معه . . .

فمن أمثلة الترتيب والمهلة — بقرينة — قوله تعالى : (ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيمَ . . .) ، فقد أفادت الواو الاشتراك ، والترتيب الزمني ، والمهلة ؛ فعطفت المتأخر كثيراً في زمنه (وهو : إبراهيم) على المتقدم في زمنه ، (وهو : نوح) ، وكانت إفادتها الترتيب والإمهال مستفادة من قرينة خارجية يجب احترامها ، هي التاريخ الثابت الذي يقطع بأن زمن إبراهيم متأخر كثيراً عن زمن نوح ، ولولا هذه القرينة ما أفادت الواو الترتيب الزمني ، وفسحة الوقت . وهذه الفسحة — أو المهلة — يُقدّرُها العُرف بين الناس ، فهو — وحده — الذي يحكم على مدة زمنية بالطول ، وعلى أخرى بالقصر ، تبعاً لما يجري في العرف الشائع .

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى مخاطباً النبي محمداً عليه السلام : (كذلك يُوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم) ، فالواو قد أفادت الاشتراك والجمع في المعنى المراد ؛ وهو : الإيجاء ، وأفادت — أيضاً — الترتيب الزمني والمهلة بعطف المتقدم في زمنه على المتأخر كثيراً في زمنه بقرينة خارجية عنهما ، هي : « من قبلك » فهذا النص صريح في أن « المعطوف » سابق في زمنه على « المعطوف عليه » ولولا هذه القرينة لاقتصرت الواو على إفادة الجمع المطلق في المعنى ، والاشتراك المجرد فيه ، دون إفادة ترتيب زمني ، وأما المهلة فقد دلّ عليها التاريخ .

وكقوله تعالى في نوح عليه السلام حين ركب السفينة هو وأصحابه المؤمنون ، فراراً من الغرق بالطوفان : (فأنجيناه وأصحاب السفينة . . .) فالواو تفيد الجمع

= ومن أوضح الأمثلة للدلالة على مجرد الاشتراك المطلق في معنى الواو قوله تعالى : (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم ، وجنة عرضها السموات والأرض ، أعدت للمتقين . الذين ينفقون في السراء والضراء ، والكاظمين الغيظ ، والعافين عن الناس . والله يحب المحسنين) .

والاشتراك في المعنى ؛ وتفيد معه الاتحاد في الزمن بين المعطوف ؛ (أصحاب . . .)
والمعطوف عليه : (الهاء) فقد نجا نوح وأصحابه في وقت واحد - معاً - بدليل
النصوص القرآنية الأخرى^(١) وروايات التاريخ القاطع ؛ فلا ترتيب ولا مهلة .
ومن أمثلة الترتيب والتعقيب ؛ جرى الماء وأروى الزروع .

وإذا فُقدت القرينة الدالة على الترتيب الزمني أو على المصاحبة فالأكثر
اعتبارها للمصاحبة ، ويلى هذا اعتبارها للترتيب ؛ فيكون المعطوف متأخراً في
زمنه عن المعطوف عليه . ومن النادر العكس ، - ويراعى في هاتين الحالتين
عدم التعقيب إلا بقرينة .

وإن وقعت « واو » العطف قبل : « إما » الثانية لم تفد معنى الجمع
والتشريك ، وإنما تفيد معنى آخر يقتضيه المقام الذي لا يسايره معنى الجمع ؛
كالتخير^(٢) ؛ مثل : استرَضْ إما مشياً وإما ركوباً . . . ، وقد تكون للتخير
مباشرة بغير « إما » ؛ نحو : سافر الآن بالقطار والطائرة . وقد يكون معناها التقسيم ؛
نحو : الكلمة اسم ، وفعل ، وحرف .

أحكامها :

٢ - من أحكام « واو » العطف ، التي تشارك فيها بعض أخواتها^(٣) ، أنها
تعطف المفردات - كبعض الأمثلة السابقة - والجمل^(٤) ،

(١) القصة كاملة في سورة هود ، وفيها النص على نجاة نوح ومعه ركاب السفينة ، حيث قال تعالى :

(وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ ، وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ ،
وَقُضِيَ الْأَمْرُ ، وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودَى) .

أى : استقرت السفينة بمن فيها بعد كل ماسبق على جبل معروف : يسمى : « الجودي » .

(٢) معناه في ص ٦٠٤ - وسيجيء الكلام على « إما » ومعانيها في ص ٦١٢ - .

(٣) أنها قد تتجرد للاستئناف المحض ، ولا تصلح لغيره - وكذلك « الفاء » و « ثم » .

(٤) بنوعها . فثال الجملة الاسمية قولهم : (لا فقرَ أشدُّ من الجهل ، ولا مالَ أنفعُ من

العقل ، ولا حسَبَ كحُسْنِ الخلق . . .) وقوله تعالى : (من عمل صالحاً فلنفسه ، ومن
أساء فعليها) ، وقول الشاعر المسهد :

فلا الصبح يأتينا ، ولا الليل ينقضي ولا الريح مأذون لها بسكون =

وأشباهها^(١) . وأنها يجوز حذفها مع معطوفها بشرط أمن اللبس^(٢) ، مثل قول الشاعر :

إِنِّي مُقَسِّمٌ مَا مَلَكَتُ ، فَجَاعِلٌ قِسْمًا لآخِرَةٍ وَدُنْيَا تَنْفَعُ
أَي : وَقَسِّمَ دُنْيَا . يَرِيد : وَقَسِّمًا لَدُنْيَا . . . وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ : رَاكِبُ
النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ^(٣) . وَالْأَصْل : رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَان . (أَي :

= ومثال الفعلية قوله تعالى : (قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ، وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ
مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ ، وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ ...) . وقول الشاعر :

إِذَا صَارَ الْهَلَالُ إِلَى كَمَالٍ وَتَمَّ بِهَاوِهِ فَارْقَبْ مَحَاقَهُ
(١) فَمَثَلُ عَطْفِ الْخَارِجِ مَجْرُورِهِ عَلَى مَثَلِهِمَا قَوْلُ الشَّاعِر :

لَأَنْتَ أَحْلَى مِنَ لَذِيذِ الْكَرَى وَمِنْ أَمَانٍ نَالِهِ خَائِفُ

ومثل الآية التي في ص ٥٥٩ ؛ وهي (كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ
الْحَكِيمُ ...)

ومثال عطف الظرف على ظرف آخر قوله تعالى : (رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ ؛ وَأَنْتَ
خَيْرُ الْفَاتِحِينَ) .

(٢) كما سيجيء في ص ٦٣٦ . وكذلك يصح حذفها وحدها دون معطوفها طبقاً لما في ص ٦٤١ .
كما يصح حذف المعطوف عليه قبلها بالطريقة الموضحة في ص ٦٣٩ - والتي أشرنا إليها في رقم ٢
من هامش الصفحة الآتية -

(٣) ومثل هذا كل مبتدأ مضاف أخبر عنه بخبر مطابق في التثنية ، أو الجمع ، للمضاف
مع المضاف إليه من غير عطف . (وقد سبق إيضاح هذا لمناسبة أخرى في الجزء الأول ص ٤٩٧ م ٣٧
باب المبتدأ والخبر) .

وحذف حرف العطف مع معطوفه ليس مقصوداً على الواو مع معطوفها ، وإنما يشاركها فيه « أم »
(كما سيجيء في « ب » ص ٥٩٦ ، وفي ص ٦٣٦) وكذا « الفاء » مع معطوفها كقوله تعالى في
أحكام الصوم :

(فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) .

الأصل : فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَأَفْطَرَ فَعِدَّةً مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ - كما يجيء في رقم ٥ من
هامش ص ٥٧٥ -

وإلى هذا يشير ابن مالك في آخر الباب بقوله :

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ إِذَا لَا لَبَسَ ، وَهِيَ انْفَرَدَتْ :

بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ ؛ دَفْعًا لِيَوْهَمِ اتَّقِي
مُزَال : قَدْ حُذِفَ مِنْ مَوْضِعِهِ وَأُزِيلَ مِنْهُ . (رَاجِعْ ص ٦٣٦) =

ب - وتنفرد الواو بأحكام نحوية تكاد تستأثرُ بها (٢) :

منها : أنها الحرف المختص بعطف اسم على آخر حين لا يكتفى العامل في أداء معناه بالمعطوف عليه ؛ نحو : تقاتلَ النمرُ والفيلُ ؛ فإن العامل : (تقاتلَ) لا يتحقق معناه المراد بالمعطوف وحده ؛ فلو قلنا : « تقاتلَ النمر » ، ما تمَّ المعنى ؛ لأن المقاتلة لا تكون من طرف واحد ؛ وإنما تقتضي معه وجود طرف آخر - حتماً - كي يتحقق معناها . وكذلك : تنازعَ الظالمُ والمظلوم ، فإن المنازعة لا تقع إلا من طرفين . . ، وكذلك تصالحَ الغالب والمغلوب .

= يقول : إن الفاء قد تحذف مع معطوفها ، وكذلك الواو مع معطوفها ، بشرط ألا يترتب على الحذف في الحالتين لبس . وتنفرد الواو بأنها تعطف عاملاً محذوفاً قد بقي معموله على الوجه الذي سنشرحه في ص ٥٦٣ التالية . ويريد بقوله : « دفعوا لوهم . . . » بيان العلة في الحذف والتقدير ؛ وأنها دفع لوهم يقودنا للوقوع في خطأ .

(١) ومن تلك الأحكام : أن الضمير - ونحوه مما يحتاج للمطابقة - بعدها تجب مطابقتها - في الأصح - للمعطوف والمعطوف عليه معاً ؛ ولا يراعى فيه حالة المعطوف وحده ؛ يقال : جاء السائل والغريب فعاونتهما . وفازت فاطمة وسعاد وعائشة فهنأتهن . . . وهكذا . . . (انظر رقم ٤ من هامش ص ٦٠٥ حيث الإيضاح ، وبيان المرجع ، ثم رقم ٣ من ص ٦٥٧ .

وليس مما نحن فيه مثل قوله تعالى : (واللهُ ورسولهُ أحقُّ أنْ يَرْضَوْهُ . . .) ، وقول حسان بن ثابت :

إِنَّ شَرَّخَ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسْوَدَ وَدَ مَا لَمْ يَعَاصَ كَانَ جَنُونًا

لأن الكلام قائم هنا على حذف الخبر ، إذ المراد : واللهُ أحقُّ أن يرضوه ، ورسوله كذلك - إن شرح الشباب ما لم يعاص كان جنوناً والشعر الأسود كذلك . فهو نظير قول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ . والرأيُ مختلفُ

أى : نحن راضون بما عندنا ، وأنت راض بما عندك . . . (راجع كتاب مجمع البيان لعلوم القرآن ج ١ ص ١٧٥ و ١٩٧) .

(٢) ومنها : أنها يجوز حذفها وحدها ، كما يجوز حذف المعطوف عليه وحده دون حذفها فتصلح في هذه الصورة لأن تكون عاطفة أو غير عاطفة (بمعنى : رُبَّ) كما سبقت الإشارة في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة وسيأتى الإيضاح في مكانه المناسب ص ٦٣٩ و ٦٤١ . وله بيان في ج ٢ - باب حروف الجر عند الكلام على : رب «

ومثل : (سكنت بين النهر والحدائق^(١)) - ومثل : تضيع الكرامة بين الطمع والبخل) ، لأن معنى « بين » لا يتحقق بفرد واحد تضاف إليه^(٢) ، وهكذا غيرها من الكلمات التي تؤدي معنى نسبياً^(٣) ؛ مثل : تشارك - تعاو - اختصم - اصطف -^(٤) . . .

ومنها : اختصاصها بعطف عامل قد حذف وبقى معموله . نحو :
(قضينا في الحديقة يوماً سعيداً ؛ أكلنا فيه أشهى الطعام ، وأطيبَ الفاكهة ، وأعذبَ الماء) فكلمة : « أطيب » معطوفة على : « أشهى » ، أى : أكلنا أشهى

(١) يصح أن يقال : سكنت بين النهر وبين الحدائق ، بتكرار « بين » إذا كان المتعاطفان اسمين ظاهرين كما في المثال ، والغرض من التكرار هو تأكيد المعنى وتقويته . وهذا التكرار جائز مع العطف ، بشرط أن تكون الأولى مضافة لاسم ظاهر مفرد (أى : لا يدل على تعدد) فإن أضيفت لضمير دال على الإفراد وجب التكرار مع عطف المكررة بالواو ؛ طبقاً لما فصلناه في ج ٢ ص ٢٦٨ م ٧٩ حيث جاء فيه مانصه :

(يجوز أن يقال المال بين محمود وبين على ؛ بزيادة « بين » الثانية للتأكيد ، كما قاله ابن برى وغيره ، وبذلك يرد على منع الحريرى تكرارها - راجع حاشية « ياسين » على التصريح ، ج ٢ أول باب العطف وكذلك حاشية الصبان ج ٢ في ذلك الباب عند الكلام على واو العطف -)
ومن المسموع في هذا قول على بن أبي طالب - كما جاء في كتاب « سجع الحمام » ، في حكم الإمام « ونصه : « للمؤمن ثلاث ساعات . . . وساعة يخلى فيها بين نفسه وبين لذاتها » (١ هـ . ويؤيد ما سبق أيضاً ، ما ورد من نصوص فصيحة ، نثرية وشعرية ، وأدلة أخرى سجلناها هناك .

(٢) لهذا قالوا في بيت امرئ القيس :

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَخَوْمَلٍ

إن التقدير : بين أماكن الدخول وخومل (الدخول وخومل : موضعان) وقيل إن الرواية هي : بين الدخول وخومل . فلا تقدير .

(٣) هو المعنى الذي لا يتحقق إلا بنسبته إلى اثنين (أو أكثر) يشتركان فيه ؛ ويقع عليهما .

(٤) ومثل « استوى » في قول الشاعر يصف حاله مع أحد أقاربه :

صَبَرْتُ عَلَى مَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنِهِ وَمَا تَسْتَوِي حَرْبُ الْأَقَارِبِ وَالسَّلَامُ

ومثلها : « تَسَاوَى » بشرط أن يكون معناها - كسابقتهما - إفادة التساوى بين شيء وآخر .

هذا ، وقد تقع الواو بعد كلمة : « سواء » التي تفيد التسوية ولكن بشرط أن تقع بين اسمين ، وألا توجد همزة التسوية ، نحو : سواء على الأخ والصديق الوفي . وهذا رأى سيهويه ، أما الكلام على التسوية والمراد منها ففي ص ٥٨٥ .

الطعام ، وأكلنا أطيبَ الفاكهة . أما كلمة : « أعذب » فلا يصح - في الرأي - الأغلب - عطفها على أشهى ، إذ لا يصح أن يقال : أكلنا أعذب الماء ؛ لأن أعذب الماء لا يؤكل ، وإنما يُشرب ، ولهذا كانت كلمة : « أعذب » معمولة لعامل محذوف ، تقديره : شَرِبَ ، أى : وشربنا أعذب الماء ، والجملة بعد الواو معطوفة على الجملة التي قبلها وهي : أكلنا - ؛ فالعطف عطف جملة على جملة .

ومثل : (اشتد البرد القارس في ليلة شاتية ، فأغلقتُ الأبوابَ والنوافذَ ، وأوقدتُ ناراً للدفء ، والملابسَ الصوفية) ؛ فلا يصح عطف كلمة : « الملابس » على « الأبواب » ولا على « ناراً » لفساد المعنى على هذا العطف ؛ إذ لا يقال : أغلقتُ الملابس الصوفية ، ولا أوقدتُ الملابس ، وإنما هي معمول لعامل محذوف تقديره : ولبستُ الملابسَ الصوفيةَ ، أو أكثرُ الملابسَ الصوفيةَ ، أو نحو هذا مما يناسب الملابس ، والجملة بعد الواو معطوفة على جملة : أغلقتُ . فالعطف عطف جملة على جملة ، لا عطف مفرد على مفرد - كما سبقت الإشارة^(١) - .

ولا فرق في المعمول الباقي بين المرفوع ؛ نحو : قوله تعالى : (اسكنْ أنتَ وزوجُك الجنة) ، والمنصوب ؛ نحو : قوله تعالى : (واللذين تبوءوا^(٢) الدارَ والإيمانَ من قبلهم يُحبون من هاجرَ إليهم . . .) ، والمجرور نحو قولهم : « ما كلُّ سوداءَ فحمةٌ ، ولا بيضاءَ شحمةٌ » ، والأصل في المثال المرفوع : (اسكنْ أنتَ وليسكنْ زوجُك الجنة) ؛ إذ لا يصح عطف « زوج » على الضمير المستتر الفاعل ؛ وإلا كان فاعلاً مثله حكماً ؛ فيرتب على هذا أن يقال : اسكنْ زوجُك ، بوقوع الاسم الظاهر فاعلاً للأمر ؛ وهذا لا يصح^(٣) . كما أن الأصل في المنصوب : (تبوءوا الدارَ ، وألفوا الإيمان) ؛ لأن الإيمان لا يسكن - والأصل في المجرور : (ما كلُّ سوداءَ فحمةٌ ولا كلُّ

(١) في الجزء الثاني ، باب المفعول معه ص ٢٣٢ م ٨٠ .

(٢) سكنوا .

(٣) يبيحه فريق من النحاة بحجة : (أنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع) . وفيه تيسير .

ولا يجوز إعرابه بدلاً من الفاعل المستتر ؛ لأن للضمير لا يبدل من الضمير - كما في « ب » ص ٦٨٣ .

بيضاء شحمة) لئلا يترتب على العطف المباشر من غير تقدير المحذوف ، عطف شيئين على معمولي عاملين مختلفين بحرف عطف واحد ، وهذا ممنوع . والعاملان هما : (ما ^(١) - وكل) والمعمولان هما : (يضاء ، وشحمة) ^(٢) .

هذا ما يقوله كثير من النحاة . ولكن الصحيح أن الواو العاطفة لا تختص بهذا الحكم وحدها ، وإنما تشاركها فيه «فاء» العطف - كما سيجيء عند الكلام عليها ^(٣) - مثل : أحسن دينار فصاعداً . . . أى فاذهب صاعداً بالعدد ^(٤) . . .

ومنها جواز حذفها عند أمن اللبس ^(٥) ، نحو : زرت أقاربي في الصعيد ، وقابلت منهم : العم ، العمة ، الخال ، الخالة ، أبناءهم . . . أى : العم والعمة ، والخال والخالة ، وأبناءهم . ومثل : قرأت اليوم : الصحف اليومية - المجلات - الرسائل - المحاضرات . . . أى : الصحف اليومية - والمجلات ، والرسائل ، والمحاضرات . . .

ومثل هذا يقال في سرد الأعداد ، نحو : من الأعداد عشر ، - عشرون - ثلاثون - أربعون . . .

ومنها : عطف الشيء على مرادفه لتقوية معناه وتأكيده ^(٦) كقولهم : الصمت والسكوت عن غير السداد سداد . وقولهم : يعود البغي والطغيان وبالا على صاحبه ، فالمعطوف وهو : «السكوت» بمعنى المعطوف عليه : «الصمت» وكذلك الطغيان والبغي . . . ومن هذا قوله تعالى : (إنما أشكو بثي وحزني إلى الله) ، فكلمة ؛ «بث» معطوف عليه ؛ وكلمة : «حزن» معطوف مرادف له في المعنى .

(١) على اعتبار « ما » حجازية تعمل عمل : « ليس » .

(٢) سبق هذا المثال في آخر باب الإضافة ص ١٦١ لمناسبة هناك : وسيعاد موضحاً في آخر هذا الباب ص ٦٣٨ .

(٣) في ص ٥٧٥ .

(٤) سبق إيضاح هذا في مكانه الأنسب ج ٢ ص ٣٠٤ م ٨٦ باب الخال وحذف عامله .

(٥) الصحيح أن « الفاء » تشاركها في هذا الحكم . وكذا : « أو » ، (كما سيجيء في ص ٥٧٥ و ٦١١ و ٦٤١ . غير أن حذف الواو هو الأكثر .

(٦) قد تشاركها : « أو » في هذا أحياناً ؛ كقوله تعالى : (ومن يكسب خطيئةً أو إثماً . . .) فالخطيئة هي الإثم - ولهذا إشارة تجيء في « د » من ص ٦١١ - .

ومثل النَّأى والبُعد^(١) في قول الخطيئة :

ألا حبذا هندٌ وأرض بها هندٌ وهندٌ أتى من دونها النَّأى والبُعد^(٢)

(١) ومثل الجملتين الفعليتين : (أَقْوَى ×) و (أَقْفَر ×) في قول عنبرة :

حُيِّيتَ مِنْ طَلَلٍ تَقَادِمَ عَهْدِهِ أَقْوَى وَأَقْفَرَ بَعْدَ أُمِّ الْهَيْثَمِ ...

(٢) فيما سبق من تعريف عطف النسق يقول ابن مالك :

تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعِ عَطْفُ النَّسْقِ كَاخْصُصْ بِوَدٍّ وَثْنَاءٍ مِنْ صَدَقَ

يقول : إنه هو التالى لحرف مُتَّبِعٍ ما بعده لما قبله ، أى : مشرئ للثانى مع الأول فى الحكم الإعرابى . وساق مثلاً للتشريك فى الحكم هو : اخصص من صدق بود وثناء ، فحرف العطف هو : الواو ، والتالى المشارئ فى الحكم هو : « الثناء » . ومعنى : « تال بحرف مُتَّبِعٍ » : أنه تال (تابع) بسبب حرف يُتَّبِع ما بعده لما قبله : فليس منه « أى » المفسرة ، لأنها لا تتبع ما بعدها لما قبلها - إلا على الرأى الذى يعتبرها حرف عطف كالواو ، وهو الرأى الكوفى الحسن الذى أشرنا إليه (مفصلاً فى رقم ١ من هامش ص ٥٥٦) . ثم ساق بيتين ضمنهما أكثر حروف العطف التى سنشرحها فى المكان الأنسب ؛ هما :

فَالْعُطْفُ مُطْلَقاً بِوَائٍ - ثُمَّ - فَ - حَتَّى - أَمْ - أَوْ ؛ كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَاً
وَأَتَّبَعْتَ لَفْظاً فَحَسْبُ : بَلْ - وَلَا ... لَكِنْ ؛

ثم عاد للكلام على أحكام الواو فقال :

فَعُطِفَ بِوَائٍ سَابِقاً ، أَوْ لَاحِقاً فى الْحُكْمِ ، أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقاً
وَإِخْصُصَ بِهَا عَطْفُ الَّذِى لَا يُغْنِى مُتَّبِعُهُ ، كَاخْصُصَ هَذَا وَابْنِى

واقصر على ما سبق ، ولم يذكر بقية أحكام الواو .

زيادة وتفصيل :

١- وما انتردت به الواو غير ما سبق :

(١) عطف العام على الخاص^(١) ؛ نحو : زرت القاهرة ، والحواضر الكبرى . وقوله تعالى : (رب اغفر لي ، وليوالدي ، ولين دخل بيتي مؤمناً ، وللمؤمنين ، والمؤمنات) .

(٢) وقوعها بعد كلام منفي ، عاطفة مفرداً . وبعدها « لا » النافية ؛ نحو : شجاع النفس لا يحب الجبن ، ولا الكذب ، ولا الرياء (أى : لا يحب كل واحدة من الصفات المذكورة) . فتكرار « لا » يفيد أن النفي واقع على كل واحدة وحدها من غير توقف على غيرها . ولو لم تتكرر^(٢) « لا » لتوهمنا أنه مقصور على حالة اجتماعها مع غيرها^(٢) . فإن لم يوجد نفي قبلها ، أو قصدت المعية لم يصح مجيء « لا »^(٣) .

(٣) وقوعها بعد نهى عاطفة لمفرد ، وبعدها : « لا » النافية ؛ التي تؤكد الغرض السالف ؛ نحو : لا تصدق الحلاف ، ولا النمام ، ولا الحاسد .

(٤) جواز الفصل بينها وبين معطوفها بظرف ، أو جار مع مجروره^(٤) ، نحو : أينعت حديقتان ؛ حديقة^(٥) أمام البيت ، وخلفه حديقة^(٥) ، ومثل قوله

(١) وأما عكسه وهو : « عطف الخاص على العام » فتشاركها فيه « حتى » - كما سيجيء في « ب » ص ٥٨٤ - نحو قوله تعالى : (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) . ونحو : لا يأمن الناس الأيام حتى الملوكة . (والصلوة الوسطى : هي صلاة وسط النهار . والمراد بها : الظهر والعصر) . وكل ما سبق مشروط ألا يتطلب المعنى حرفاً آخر يفيد الترتيب أو غيره . . . - انظر ما يتصل بهذا في آخر رقم ٨ من ص ٦٦٠ .

(٢) راجع « التصريح » عند الكلام على : « لكن » العاطفة ، ثم « المغنى » عند الكلام على « الواو » .

(٣) لهذا بيان هام (في ج ١ م ٥ هامش ص ٦٢ أول الكلام على موضوع : « الحرف ») . ويتضمن - فيما يتضمن - النص على زيادة « لا » النافية ، والغرض من زيادتها ، ومعناها ، وإعرابها ..

(٤) صرح بهذا « الصبان » ولم يذكر خلافاً . لكن سيجيء في رقم ٥ ما يعارضه .

(٥) والأخذ بهذا الرأي في « الواو » أنسب من الأخذ برأى آخر يمنع الفصل مطلقاً في غير =

.....
.....

تعالى : (وجعلنا من بين أيديهم سداً ، ومن خلفهم سداً) . . .

(٥) عطف العقد^(١) على النِّسْف ، نحو : واحد وعشرون . . . - سبعة وثلاثون . . . - خمسة وأربعون . . . و . . .

(٦) اقترانها بالحرف : « لكن » ؛ كقوله تعالى : (ما كان محمدٌ أباً أحَدٍ من رجالِكم ، ولكن رسولاً^(٢) الله وخاتَمَ النَّبِيِّينَ) .

(٧) وقوعها قبل الحرف « إما » المسبوق بمثله في كلام قبله ؛ نحو : المن بالمعروف إما جهالةً ، وإما سوءُ أدب .

(٨) العطف بها في أسلوب الإغراء والتحذير ؛ نحو : الرفق والملاينة جهدَ طاقتك ، وإياك والعنف ما وجدت سبيلاً للفرار منه .

(٩) عطف النعوت المتعددة المفرقة التي منعوتها متعدد غير مفرق : نحو : تنقلت في بلاد زراعية وصناعية وتجارية . . . والواقع بعد هذه « الواو » يسمى معطوفاً ، ولا يصح تسميته - الآن - نعتاً .

(١٠) عطف المفردات التي حقها التثنية أو الجمع ، نحو قول الحجاج وقد مات

= الضرورة الشعرية بين المعطوف وحرف العطف : « الواو » أو : « الفاء » ؛ أما غير هذين الحرفين من أدوات العطف فالرأيان متفقان على جواز الفصل بالظرف أو بالجار مع مجروره . (راجع الهمع ج ٢ آخر باب العطف ، ص ١٤١) .

(١) العقد هو : العدد الذي يحىء ترتيبه عاشرأ بين الأرقام المتسلسلة المرتبة قبله . وتنحصر العقود في لفظ : عشرة - عشرين - ثلاثين - أربعين - خمسين - ستين - سبعين - ثمانين - تسعين - والصحيح تسمية : « مائة » و « ألف » ومركباتهما « عقداً » أيضاً . . .

أما « النِّسْف » فكل عدد يكون ترتيبه المتسلسل بين عقدين ؛ ومنه : أحد عشر - اثنان وعشرون - ثلاثة وثلاثون - ، خمسة وأربعون . . . و . . .

(٢) الواو هي العاطفة ، أما : « لكن » فحرف استدراك محض ، - ومعناه وأحكامه في صفحة ٦١٦ - وكلمة : « رسول » بالنصب ، خبر « كان » المحذوفة ، والجملة من « كان » ومعمولها معطوفة بالواو على الجملة الفعلية قبلها . وهذا على الرأي الأشهر القائل إن كلمة : « لكن » الاستدراكية المحضة ، المسبوق بالواو - لا يقع بعدها إلا الجملة دائماً ، ولا تكون عاطفة ؛ وإنما العاطف الواو . أما على رأي من يجيز وقوع المفرد بعدها فالواو حرف عطف وكلمة : « رسول » معطوفة على كلمة : « أباً » (انظر ص ٦١٦) .

محمد ابنه ، ومحمد أخوه : « محمد ومحمد في يوم واحد » . وقول الشاعر الفرزدق :

إن الرزية لا رزية بعدها ففقدان مثل محمد ومحمد
وقول الآخر :

أقمنا بها يوماً ، ويوماً ، وثالثاً ويوماً له يوم الترحلِ خامس
يريد : أياماً ثمانية . . .

(١١) عطف السببي على الأجنبي في : « الاشتغال » ؛ نحو : محمداً
أكرمت عمراً وأخاه^(١) . ومثل : محمد مرت بأخيك وأخيه^(١) .

(١٢) عطف كلمة : « أيّ » على مثلها^(٢) ، كقول الشاعر :

فلئن لقيتُك خاليين لتعلمن أيّ وأيّك فارس الأحراب

(١٣) عطف الظرف : « بين » على نظيره ، مثل : المال بيني وبين أهلي^(٣) .

(١٤) عطف السابق في زمنه على اللاحق ، نحو قوله تعالى : (كذلك
يُوحى إليك ، وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم) .

(١٦) المتعاطفان بالواو لا يختلفان بالسلب والإيجاب إذا كانا مفردين
فلا يصح : لا الشمس طالعة والقمر .

(١٧) وجوب الفصل بها مع إهمالها بين كلمتين مُعَيَّنَتَيْن ينشأ منهما مسموع من
التركيب المزجي (من أمثله : كَيْتٌ وَكَيْتٌ - ذَيْتٌ وَذَيْتٌ . .) بالتفصيل
والبيان الآتين في الموضع الأنسب - ج ٤ باب : « كم » م ١٦٨ ص ٥٤٠ -

(١٨) جواز عطفها عاملاً قد حذف وبقى معموله على الوجه المشروح في ص ٦١٥ .

ب - يرى الكوفيون من خصائص الواو وقوعها زائدة ؛ كالتى في قوله
تعالى : (وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا .) حتى إذا جاءوها ،

(١ و ١) الضمير راجع إلى « محمد » في المثالين .

(٢) بالتفصيل الذى سبق في « ج » من ص ١٠٧ .

(٣) راجع ما يختص بتكرار الظرف : « بين » في رقم ١ من هامش ص ٥٦٣ .

وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ، ، وقال لهم خَزَنَتُهَا : سلامٌ عليكم . . .) فالواو التي قبل : « فُتِحَتْ » زائدة عندهم^(١) . ومثل قوله تعالى : فلما أَسْلَمَ وتَلَّه . لِلْجَبِينِ . . .) أى : تَلَّه للجبين^(٢) .

والبصريون يؤولون الآيتين وشبههما — بتأويلات منها : أن الواو عاطفة أصلية وجواب « إذا » و « لما » محذوف . . . لكن التأويل عسير في قول الشاعر :

ولقد رمقتك في المجالس كلها فإذا وأنت تعين من يبغيني
والمراد : فإذا أنت . وقول الآخر :

فما بال من أَسْعَى لِأَجْبُرٍ عَظْمُهُ حِفَاطًا ، وَيَنُوى من سفاهته كَشْرَى
أى : ينوى من سفاهته .

وإنما كان التأويل هنا عسيراً لأن ما بعد إذا « الفجائية » لا يقترن بالواو . ولأن جملة (ينوى) على تأويلها بأنها حالية هي جملة مضارعية مثبتة ، وصاحب الحال هو « مَنْ » والجملة المضارعية المثبتة لا تقع حالا مقترنة بالواو إلا على تقديرها خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هي الحال . . . فهي محتاجة للتأويل والحذف . ولا داعي لهذا أو لغيره من التأويلات . فذهب الكوفيون أوضح وأقل تعسفاً ، والأخذ به هنا أيسر^(٣) ، لكن الأفضل التخفف من الزائدة قدر الاستطاعة ، والبعد عن استعمالها ؛ فراراً من اللبس ، ومن التأويل بغير داع .

ح — هل « الواو » الواقعة بعد « بل » نوع من الزائدة ؟ مثل : الصالح أمين ،

(١) مستدلين بالآية الأخرى الحالية من الواو — وكلماتها في سورة : « الزمر » — ، ونصها : (. . .) وسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُرْماً ، حتى إذا جاءوها فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا . . .)

(٢) بمعنى صرعه وألقاه على الأرض حتى لمسها جبينه . والقصة عن إبراهيم حين أراد أن يحقق رؤيا منامية ؛ مضمونها أنه يذبح ابنه . ففهم منها أن هذا إيهاء من الله يجب تنفيذه ؛ ففهم به ، ورضى الولد بقضاء الله . ولكن الله أوحى إلى نبيه تركه ، والتضحية بدله بشيء آخر .

(٣) علماً بأن اللفظ الزائد (حرفاً أو غير حرف) إنما يزداد لغرض مقصود — طبقاً لما شرحناه في ج ١ م ٥ — الزيادة والتفصيل — عند الكلام على الحرف .

بل ومحسن .. الجواب في « ح » من ص ٦٢٨ .

د - تختص همزة الاستفهام دون باقى أخواتها بالدخول على أحد ثلاثة من حروف العطف ولا تدخل على غير هذه الثلاثة ، هي : (الواو - الفاء - ثم) فثالثها قبل الواو قوله تعالى : (أَوْ لَمْ يَتَفَكَّرُوا ؟ مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جَنَّةٍ ، إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ . أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ . . . ؟) ، وقبل « الفاء » ^(١) قوله تعالى في المشركين : (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ تَبْلِيهِمْ ؟ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا ، أَفَلَا تَعْقِلُونَ . . .) ، وقبل « ثم » ^(٢) قوله تعالى : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَّاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ؟ أَتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ . . . ؟) . . . ولا بد أن يكون المعطوف بعد الثلاثة جملة .

وقد اشتهر للنحاة في هذا رأيان ^(٣) .

أولهما : وهو رأى جمهورهم - أن الهمزة تركت مكانها بعد حرف العطف ، وتقدمت عليه ، تنبيهاً على أصالتها في التصدير - كما يقولون - فالجملة بعد العاطف معطوفة على الجملة التي قبله وقبل الهمزة . ما لم يمنع من هذا العطف مانع (كأن تكون إحدى الجملتين إنشائية والأخرى خبرية ، عند من يمنع العطف بين الجملتين المختلفتين خبراً وإنشاءً ، مثل هذه الصورة . فتكون الجملة عنده بعد حرف العطف معطوفة على أخرى . محذوفة مماثلة لها في الخبرية أو الإنشائية . . .) .

ثانيهما : وهو رأى الزمخشري - أن الجملة بعد العاطف معطوفة على جملة محذوفة موقعها بين الهمزة والعاطف . والأصل مثلاً ، أنَسُوا ولم يَتَفَكَّرُوا ؟ - أغمضوا عيونهم ولم ينظروا ؟ - أقعدوا ولم يسيرا . . . ؟ - أكفرتم ثم إذا وقع

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٧٥ .

(٢) انظر « ب » من ص ٥٧٩ .

(٣) كما ستجىء الإشارة في ص ٦٣٩ .

آمنتم به . . ؟ والرأى الأول أشهر . وبالرغم من ذلك فإن كلا الرأيين معيب ؛ لقيامه على الحذف والتقدير ، أو التقديم والتأخير ، ولعدم انطباق كل منهما على بعض الصور الأخرى التى يدور حولها وحول ما سبق جدل طويل واعتراضات مختلفة ^(١) .

فما السبب فى هذا التكلف ؛ والالتجاء إلى الحذف ، والتقدير ، والتقديم ، والتأخير . وعندنا ما هو أوضح وأيسر ، وأبعد من التأويل ؟ ؛ وذلك باعتبار الهمزة للاستفهام ، وبعدها « الواو » و « الفاء » ، و « ثم » حروف استئناف داخلية على جملة مستأنفة . وقد نص النحاة على أن كل واحد من هذه الثلاثة يصلح أن يكون حرف استئناف .

ولا مانع أيضاً أن تدخل الهمزة — هنا — على حرف العطف مباشرة ؛ مسيطرة للنصوص الكثيرة الواردة فى القرآن وغيره ، ولن يترتب على أحد هذين الرأيين إخلال بمعنى ، أو تعارض مع ضابط لغوى .

« ملاحظة » فى غير الهمزة من أدوات الاستفهام يجب تقديم حرف العطف وتأخير أداة الاستفهام عنه ، لأن هذا هو قياس جميع الأجزاء فى الجملة المعطوفة ، نحو : قوله تعالى : (وكيف تكفرون وأنتم تُلَيِّ عليكم آياتُ الله وفيكم رسوله) — وقوله تعالى : (فهل يهلك إلا القومُ الفاسقون) . . .

• • •

(١) نراها فى بعض المراجع ، كالمفنى وحواشيه ، باب الهمزة .

معناها الغالب هو الترتيب بنوعيه " المعنوي " والذكري " مع التعقيب فيهما وإفادة التشريك . والمراد بالترتيب المعنوي : أن يكون زمن تحقق المعنى في المعطوف متأخراً عن زمن تحققه في المعطوف عليه ؛ نحو : (نفعنا بذر القمح للزراعة ، فإنباته ، فنضجه ، فحصاده) فزمن البذر سابق على زمن الإنبات ، والنضج ، وما بعده .

والمراد : بالترتيب الذكري : أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما في كلام سابق ، وترتيبهما فيه ، لا بحسب زمان وقوع المعنى على أحدهما ، كأن يقال لمؤرخ : حدثنا عن بعض الأنبياء ؛ كآدم ، ومحمد ، وعيسى ، ونوح ، وموسى - عليهم السلام - فيقول : أكتفى اليوم بالحديث عن محمد ، فعيسى . فوقع « عيسى » بعد الفاء لم يقصد به هنا الترتيب الزمني التاريخي ؛ لأن زمن عيسى أسبق في التاريخ الحقيقي من زمن محمد ، وإنما قصد مراعاة الترتيب الذكري (أى : اللفظي) الذي ورد أولاً في كلام السائل ، وتضمن ذكر « محمد » قبل « عيسى » (١) .

والمراد بالتعقيب : عدم المهلة - ويتحقق بقصر المدة الزمنية التي تنقضي بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف - ؛ نحو : وصلت الطائرة فخرج المسافرون . وأول من خرج النساء فالرجال . . فخرج المسافرين -

(١) ويدخل في الترتيب الذكري « عطف المفصل على المجرى » ؛ كقوله تعالى : (ونادى نوحُ ربّه ، فقال ربّ إنّ أبني من أهلي ، وإنّ وعدك الحقّ ، وأنت أحكم الحاكمين) . وقوله تعالى : (فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة) . وقوله تعالى : (فأزلهما الشيطان عنها : فأخرجهما مما كانا فيه) .

ومن الترتيب الذكري : « الترتيب الإخباري » ؛ وهو الذي يقصد به مجرد الإخبار وسرد المعطوفات بغير ملاحظة ترتيب كلامي سابق ، ولا ترتيب زمني حقيقي ، وإنما يقصد منه - بشرط وجود قرينة - ذكر المعلومات واحدة بعد واحدة ، فالفاء - في هذا - كالواو التي لطلق الجمع ؛ نحو : تغير الجو ، واشتدت الرعود ، فالبروق ، فتراكم المياه في المنحنيات ، فالأمطار . . . ونحو : هذا عالم فأبوه ، فجده . . .

— في المثال — يجيء سريعاً بعد وصول الطائرة ، وخروجُ الرجال يكون بعد خروج النساء مباشرة من غير انقضاء وقت طويل في الصورتين . . .

وقَصَرَ الوقت متروك تقديره للعُرف الشائع ؛ إذ لا يمكن تحديد الوقت القصير أو الطويل تحديداً عاماً يشمل كل الحالات . فقد يكون الوقت قصيراً في حالة معينة ، ولكنه يُعَدّ طويلاً في أخرى .

وبمناسبة إفادتها الترتيب نشير إلى قاعدة عامة سبقت^(١) ؛ هي : أن « المعطوفات » المتعددة تقتضي أن يكون لها جميعاً « معطوف عليه » واحد ، هو : الأول الذي يسبقها كلها ، وقبل كل معطوف حرف عطف خاص به . لكن إذا كان حرف العطف يفيد الترتيب ؛ (مثل : « الفاء » و « ثم ») وجب أن يكون المعطوف عليه هو السابق عليهما مباشرة ، ولو لم يكن هو الأول : نحو : تكلم في النادي الرئيس والوكيل والمحاضر ، فالناثر ثم الشاعر . فالوكيل والمحاضر معطوفان على الرئيس ، أما كلمة : « الناثر » فمعطوفة على : « المحاضر » وأما كلمة : « الشاعر » فمعطوفة على « الناثر »^(٢) . . .

وتفيد — كثيراً — مع الترتيب والتعقيب ، « التسبب » ؛ أي الدلالة على السببية^(٣) ؛ (بأن يكون المعطوف متسبباً عن المعطوف عليه) ويغلب هذا في شيئين ؛ عطف الحمل ، نحو : رمى الصياد الطائر فقتله^(٤) ، وفي المعطوف المشتق ، نحو : أنتم — أيها الجنود — واثقون بأنفسكم ، فهاجمون على عدوكم ، ففاتكون به . فنتصرون عليه . . .

ومن أحكام الفاء^(٥) :

(١) في أول الباب في رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ حيث البيان المفيد .

(٢) فإن جاء بعد ذلك عاطف لا يفيد الترتيب كان مابعد معطوفاً على الذي قبل العاطف مباشرة ،

طبقاً للبيان الهام الذي في هامش ص ٥٥٥ .

(٣) ولكنها لا تسمى اصطلاحاً في هذه الحالة « فاء السببية » إلا إذا دخلت على مضارع

منصوب « بأن المصدرية » المضمرة التي تنصبه بشروط معينة مدونة في موضعها الأنسب (وهو : باب :

« إعراب الفعل » ، أول الجزء الرابع ، ص ٦٥ ، م ١٤٩) .

(٤) ومثل قول الشاعر :

ورُبُّنَا استَحَالَ السَّعْدَ نَحْساً فذَاقَ الْمُعْتَدَى مِمَّا أَذَاقَهُ

(٥) أنها قد تتمجرد أحياناً للاستئناف المحض ولا تصلح لغيره — وكذلك : « الواو » ، و ثم —

أنها لا تنفصل من معطوفها بفاصل^(١) اختياراً ، فلا بد من اتصاها
في غير الضرورة الشعرية . وأنها تعطف المفردات^(٢) والجمل كما في الأمثلة
السالفة^(٣) ، وأنه يجوز حذفها بقريئة - كما أن « الواو » و « أو »^(٤) كذلك -
نحو : قطعت سنوات التعلم ؛ الأولى ، الثانية ، الثالثة ، الرابعة . . . ونحو :
أنفقت المال درهماً - درهماين - ثلاثة - وأنها قد تحذف مع معطوفها ؛ كالأية
التي سلفت^(٥) .

وتختص الفاء^(٦) : بأنها تعطف جملة لا تصلح صلة ، ولا خبراً ، ولا نعتاً ؛
ولا حالا - على جملة تصلح لذلك ، والعكس ، بأن تعطف جملة تصلح
لتلك الأشياء على جملة لا تصلح . (وسبب عدم الصلاحية في الصور السالفة
كلها : خلو الجملة من الرابط ، ووجوده في الجملة الصالحة)^(٧) . . . فمثال
عطفها. جملة لا تصلح صلة على جملة أخرى تصلح : (الذي عاونته ففرح
الوالد - مريض) ومثال العكس : (التي وقف القطار فساعدتها على النزول -
عجوز ضعيفة) .

(١) كما سيجيء في رقم ٤ من ص ٦٥٨ . وقد سبق - في رقم ٥ من هامش ص ٥٦٧ - رأى
يحيى الفصل بالظرف أو الجار مع مجروره بين الفاء ومعطوفها . ولكن الرأي الذي يمنع الفصل - في
غير الضرورة الشعرية - هو الصحيح إذا كانت أداة العطف هي « الفاء » ، والاقتصار عليه واجب .
(٢) المراد من المفرد في باب العطف . دون في رقم ٣ من هامش ص ٥٥٧ وله تكملة مفيدة
في ص ٦٤٢ .

(٣) في ص ٥٧٣ وهامشها . . . ، ويجوز عند عطفها الجمل أن تسبقها همزة الاستفهام - إن
اقتضى المعنى ذلك - على الوجه المشروح في « د » من ص ٥٧٠ فهي « كالواو » ، و « ثم » في هذا ،
ولا يقع من حروف العطف بعد همزة الاستفهام مباشرة غير أحد هذه الثلاثة .

(٤) انظر « ج » من ص ٦١١ ثم ص ٦٤١ .

(٥) في رقم ٣ من هامش ص ٥٦١ وهي قوله تعالى : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ
فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ . . .) أي : فأفطر ، فعدة من أيام أخر ، وفي ص ٦٣٦ أمثلة أخرى . وكذلك
يصح حذف المعطوف عليه قبلها ، طبقاً للبيان الذي في ص ٦٣٩ .

(٦) وما تختص به الفاء : أنها حرف العطف الوحيد الذي يصلح للدخول على الفعل المطاوع لأصله ؛
نحو : فتحت الباب - فانفتح - علمت الراغب فتعلم ، ولا يصح مجيء غيره من حروف العطف - طبقاً للبيان
الهام الخاص بأحكام المطاوعة - ج ٢ م ٦٦ ص ٩٨ .

(٧) وقد سبق هذا في مكانه من الأبواب الخاصة بتلك الجمل .

ومثال عطفها جملة لا تصلح خبراً على أخرى تصلح : (الحديقة يرعاها البستاني فيكثر الثمر) . ومثال (العكس : الحديقة أهمل البستاني فقل ثمرها) .

ومثال عطفها جملة لا تصلح نعتاً على أخرى تصلح : (هذا حاكم سهر على خدمة رعيته ؛ فسعدت الرعية) . ومثال العكس : (هذا حاكم شكا الناس فأزال أسباب الشكوى) .

ومثال عطفها جملة لا تصلح حالا على أخرى تصلح : (أقبل المنتصر يتהל وجهه فتشرح القلوب) ومثال العكس : (أقبل المنتصر تنشرح القلوب فيتהל وجهه) .

هذا ، والفاء كالواو في أنها تعطف عاملاً قد حذف ، وبقي معموله ؛ نحو : اشتريت الكتاب بدينار فصاعداً^(١) ، والأصل — مثلاً — : فذهب الثمن صاعداً .

« ملاحظة » : من الفاء العاطفة للمفرد : « فاء السببية » التي ينصب بعدها المضارع بأن المسترة وجوباً ، فالمصدر المؤول بعدها مفرد معطوف بها على مفرد قبلها — كما سيجيء في مكانه^(٢)

وهناك نوع من الفاء يسمى : « فاء الفصيحة » ، سيجيء الكلام عليه^(٣) . ونوع آخر تكون الفاء فيه — في بعض الآراء — حرف عطف صورة لا حقيقة ؛ فشكلها وظاهرها أنها عطف ، مع أنها في الحقيقة والواقع مهمة وليست عاطفة ، وقد سبق الكلام على هذا النوع^(٤) .

بقي حكم الضمير العائد على المتعاطفين بعد الفاء العاطفة من ناحية المطابقة وعدمها وسيجيء البيان^(٥)

٣ — ثم :

ومعناها الترتيب مع عدم التعقيب ، (أى : الترتيب مع التراخي) ؛ وهو : انقضاء مدة زمنية طويلة بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على

(١) انظر ص ٥٦٣ ورقم ١ من هامش ص ٦٣٦ .

(٢) وهو عمل « فاء السببية » باب : نواصب المضارع — ج ٤ م ١٤٩ ص ٣٣٣ .

(٣) في ص ٦٣٧ وهامشها .

(٥) في رقم ٣ من ص ٦٥٧ .

(٤) في ص ٥٣٦ .

المعطوف . وتقدير المدة الزمنية الطويلة متروك للعرف الشائع — كما رددنا^(١) — ؛ فهو وحده الذى يحكم عليها بالطول أو القصر ، ولا يمكن وضع ضابط آخر يحددها ؛ لأن ما يعتبر طويلاً فى حادثة معينة قد يكون قصيراً فى غيرها ؛ فمردّ الأمر للعرف . ومن الأمثلة : زرعت القطن ، ثم جنيته . . . — دخل الطالب الجامعة ثم تخرج ناجحاً — كان الشاب طفلاً ثم صبيّاً ، ثم غلاماً ؛ ثم شابّاً فتياً .

ومن أحكامها :

أنها تعطف المفردات والحمل ، كما فى الأمثلة السالفة^(٢) . . . وقد تدخل عليها تاء التأنيث^(٣) لتفيدها التأنيث اللفظي ؛ فتختص بعطف الحمل ، نحو : مَنْ ظَفِرَ بِحاجته ثُمَّتَ قَصْرَ فى رعايتها كان حزنه طويلاً ، وَغُصَّتْهُ شديدة .

ومنها : — وهذا قليل جائز — أنها قد تكون بمعنى واو العطف ، فتفيد مطلق الجمع والاشتراك من غير دلالة على ترتيب ، بشرط وجود قرينة ؛ نحو : لما انقضى الليل ، واستنار الكون ، ثم طلعت الشمس ، واقترب ظهور الفجر سارع الناس إلى أعمالهم^(٤) . . .

(١) فى ص ٥٧٤ .

(٢) اقتصر ابن مالك فى الكلام على « الفاء » ، و « ثم » على ما يأتى :

و « الفاء » للترتيب باتّصالٍ وَ « ثم » للترتيب بانفصالٍ

« اتصال » : أى : بغير مهلة زمنية . « بانفصال » : بمهلة زمنية ، (والمهلة هى ما يعبرون عنها بالتراخى . وعدم المهلة هو التعقيب) — وقد أوضحناهما فى ص ٥٧٣ و ٥٧٤ — ثم قال فى الفاء : .

واخصُصْ بفاءٍ عطفَ ما ليسَ صلّةً عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةُ

يريد : تختص الفاء بأنها تعطف جملة لا تصلح ان تكون صلة ؛ فخلوها من الرابط — على جملة أخرى تصلح صلة لاشتغالها على الرابط ، ولهذا الحكم أشباه وتفصيلات شرحناها (فى ص ٥٧٥) وسيدكر فى آخر الباب ص ٦٣٦ اختصاص آخر لها أشرنا إليه من قبل (فى رقم ٣ من هامش ص ٥٦١) هو أنها — كالواو — يجوز حذفها مع معطوفها .

(٣) وهذه التاء الداخلة على الحروف يجوز تسكينها أو تحريكها بالفتحة . أما كتابتهما ففتوحة (غير مربوطة) .

(٤) ومن هذا قول ابن مالك فى أول باب من ألفيته :

كلامُنا لفظٌ مفيدٌ ؛ كاستقيمٌ واسمٌ ، وفعلٌ ، ثم حرفٌ ، الكلمُ

قال الأشمونى ما نصه :

ويدخل في هذا القليل الجائز أن تكون للترتيب الذكري الإخباري ، (وهو :
الذي سبق إيضاحه^(١) في « الفاء ») نحو : بلغني ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعت
أمس أعجب . أي : ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب .

ومنه قول الشاعر :

إِنْ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ . . .

ومنها : أنها تكون بمعنى « الفاء » أحياناً فتفيد الترتيب مع التعقيب بقرينة ؛ نحو
شرب العاطش ثم ارتوى .

ومنها : أن إفادتها الترتيب توجب - عند تعدد المعطوف عليه قبلها بتفريق -
أن يكون معطوفها تابعاً لما قبلها مباشرة من المعطوفات ؛ طبقاً للبيان الذي تقدم^(٢) ؛
ففي مثل : قرأت الآية ، والقصيدة ، والخطبة . والرسالة ثم النشيد . . . يتعين
أن يكون النشيد معطوفاً بها على الرسالة ، كما يتعين أن يكون كل واحد من
المعطوفات الأخرى التي قبلها معطوفاً على الآية .

ومنها : أنها قد تكون أحياناً حرف عطف في الصورة الظاهرة دون الحقيقة
الواقعة ؛ فشكلها الظاهر هو شكل العاطفة ، ولكنها لا تعطف مطلقاً ،
وقد سبق^(٣) الكلام على هذا النوع .

= « ثم » في قوله : « ثم حرف ... ، بمعنى الواو ؛ إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام . وبكفي
في الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيمية ترتيب الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف ،
ووقوعه طرفاً . ا هـ

(١) في هامش ص ٥٧٣ .

(٢) في ص ٥٧٤ والبيان المفيد الذي في رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ .

(٣) في : ص ٥٣٦ .

زيادة وتفصيل :

١- أشار النحاة إلى وهم يقع فيه من يعرب : « ثم » حرف عطف في قوله تعالى : « أولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده . . . » لأن « ثم » لا تصلح عاطفة هنا ؛ إذ إعادة الخلق لم تقع ، وإذا لم تقع فكيف يُقرون برؤيتها ؟ لهذا كانت « ثم » للاستئناف في الآية . ويؤيد كونها للاستئناف في الآية قوله تعالى بعد ذلك : « قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق . ثم الله ينشئ النشأة الآخرة » ؛ فمن المستحيل أن يسيروا فينظروا بدء الخلق ثم إنشاء النشأة الآخرة . والاستئناف أحد المعاني التي تؤديها ثلاثة من الأحرف ؛ هي : (الواو ، والفاء ، و « ثم ») ، وحين يكون الحرف للاستئناف لا يكون للعطف . قال الفيروزبادي صاحب « القاموس المحيط » في كتابه الآخر المسمى : « بصائر ذوي التمييز » عند الكلام على معاني « ثم » ^(١) - ما نصه : (تكون للابتداء كقوله تعالى في سورة فاطر : « والذي أوحينا إليك من الكتاب هو الحق مصدقاً لما بين يديه ، إن الله بعباده خبير بصير . ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ») اهـ .

وسيجيء في الجزء الرابع - عند الكلام على « واو المعية » ، باب إعراب الفعل ، ^(٢) - ما يؤيد وقوع « ثم » للاستئناف ، ويزيد الحكم بياناً ووضوحاً .

ب- « ثم » تصلح للوقوع بعد همزة الاستفهام مباشرة إذا كان المعطوف بها جملة ، واقتضى المعنى الاستفهام على الوجه المشروح في « و » من ص ٥٧٠ فهي كالواو والفاء ^(٣) في هذا . ولا يقع بعد الاستفهام مباشرة من حروف العطف غير هذه الثلاثة .

ج- ما حكم الضمير بعد « ثم » إذا كان عائداً على « المتعاطفين » أيطابقهما أم لا يطابق ؟ الجواب في رقم ٣ من ص ٦٥٧ .

٤ - حتى :

معناها الدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية في الزيادة أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه^(١) ؛ سواء أكانت الغاية حسية أم معنوية ، محمودة أم مذمومة ؛ نحو :
لم يبيخل الغنى الزرعُ بالمال حتى الآلاف ، ولم يُقَصِّرْ في العبادة حتى التهجد^(٢) .
ومثل : حبس البخيل أمواله حتى الدرهم ، وارتضى لنفسه المعاييب حتى الاستجداء .

ولا تكون عاطفة إلا باجتماع شروط أربعة^(٣) :

١ - أن يكون المعطوف بها اسماً (فلا يصح أن يكون فعلاً ، ولا حرفاً^(٤)) ،
ولا جملة^(٥)) ، نحو : استخدمت وسائل الانتقال حتى الطائرة ، فلا يجوز

(١) بمعنى أن المعطوف عليه لو استمر متجهاً في صعوده أو في انخفاضه لكان غاية ما يصل وينتهي إليه - من شرف أو خسة ، أو قوة أو ضعف ، . . . أو نحو هذا من كل ما يفيد زيادة ونقصاً - هي الدرجة التي وصل إليها المعطوف . (وكل هذا بحسب التخييل العقلي المحض ، لا الواقع ؛ لأن الواقع الخارجي قد يعارضه - انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٨٢ - .

(٢) الصلاة بالليل .

(٣) زاد بعضهم شرطاً آخر ؛ هو : أن يكون المعطوف بها مشتركاً مع المعطوف عليه في معنى عاملها ؛ فلا يصح : صمت الأيام حتى يوم عيد الفطر : لأن يوم عيد الفطر لا يباح صومه شرعاً .
(٤) لأن الحرف - في الغالب - لا يدخل على نظيره في اللفظ والعمل إلا في التوكيد اللفظي ، أو في الضرورة الشعرية .

(٥) إذا دخلت « حتى » على جملة فعلية فعلها ماض أو على جملة اسمية ، فهي حرف ابتداء ، وهي : - كما قال الخضرى ج ٢ باب العطف عند الكلام على : « حتى » - الداخلة على جملة مضمونها غاية (أى : نهاية) لشيء قبلها ؛ مثل قول الشاعر :

ملأنا البر حتى ضاق عنا وبيحر الأرض نملؤه سفينا

- في بعض الروايات - ومثل : « المعروف يأسر القلوب ، حتى قلوب الأعداء مأسورة » به .
فإن دخلت على مضارع مرفوع فابتدائية ، أو منصوب فجارة . ولا بد في الابتدائية - ألا تنقطع الصلاة المعنوية بين ما قبلها وما بعدها ، برغم أن ما بعدها لا بد أن يكون جملة مستقلة في إعرابها . أما قول الفرزدق يذم « كملَيْباً » قبيلة الشاعر جرير :

فواعجبا !! حتى كليب تسبني كأن أباهها نهشل أو مجاشع

ونهشَل مجاشع من آباء الفرزدق - فيقول المغنى ، ج ١ عند الكلام على « حتى » مانصه : (لا بد من تقدير محذوف =

العطف في نحو : صفحت عن المسىء حتى خَجِلَ ، وتركته لنفسه حتى نَدِمَ .
ولا في قول المعمرى :

وهَوَّنتُ الخطوبَ علىَّ ، حتى كأننى صرت أَمْنَحُهَا الودادا

ب - أن يكون الاسم المعطوف بها اسماً ظاهراً لا ضميراً ، وصريحاً لا مؤولاً ؛ فلا يجوز اعتبارها حرف عطف في مثل : انصرف المدعوون حتى أنا . وقد ارتضى بعض المحققين الاستغناء عن هذا الشرط ، وأجاز المثال السالف ، وأشباهه . وفي الأخذ برأيه توسعة وتيسير . كما لا يجوز اعتبارها عاطفة في مثل : « أحب المقالات الأدبية حتى أن أقرأ الصحف » ؛ لما يترتب على هذا من وقوع معطوفها مصدراً مؤولاً . وهذا لا يصح .

ح - أن يكون المعطوف بعضاً حقيقياً^(١) من المعطوف عليه ، أو شبيهاً بالبعض^(٢) ، أو بعضاً بالتأويل^(٣) . فمثال البعض الحقيقي : بالرياضة تقوى

= قبل « حتى » في هذا البيت يكون ما بعد حتى غاية له ، أى : فواعجبا « يسبنى الناس حتى كليب تسبنى .. » اهـ .
(كما سيجىء في باب إعراب الفعل . . . - ج ٤ ص ٣١٤ م ١٤٩ حيث تفصيل الكلام على « حتى » الابتدائية - و « حتى » التي ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوباً : أما (الجارة في ج ٢ م ٩٠ - ص ٥٤٥) .

(١) البعض الحقيقي - هنا - إما أن يكون جزءاً من الكل بحيث لا يوجد الكل الكامل بغيره ؛ نحو : أفاد الدواء الجسم حتى الإصبع ، وإما أن يكون فرداً في مجموع ؛ نحو : سهر الجيش حتى القائد ، وإما أن يكون نوعاً من جنس يشمل أنواعاً كثيرة ؛ نحو : النبات نافع حتى المتسلق .
(٢) هو العَرَضُ الملازم للكل من غير أن يدخل في تكوين ذاته الأصلية ؛ كالحمال والعام ، واللون ، والخلق ، والصوت ، ونحو : راقى الخطيب حتى ابتسامته . . .

(٣) أى : بتقدير أنه كالبعض ، وافترض ذلك . والمراد به : ما يصاحب « الكل » ويرافقه في أحيان كثيرة دون أن يكون جزءاً حقيقياً منه ، ولا ملازماً له ملازمة دائمة . . . نحو : حضر القطار فنزل المسافرون ، حتى الحقائق . وهذا يقتضى أن يكون البعض التأويلي ملاحظاً في نفس المتكلم عند النطق بالكل ، وداخلاً في نيته وتقديره أنه بمنزلة البعض ؛ لأهميته وشدة اتصاله . ومن أمثلته التي عرضها للمنحاة قول شاعر يصف هارباً من مملوكه الذي أمر بقتله :

ألقى الصحيفة كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزادَ حتى نَعْلَهُ ألقاها

برواية من نصب كلمة : « نعل » على اعتبار أن ما قبلها وهو (ألقى الصحيفة . . . والزاد) في تأويل : ألقى عنه الحمل الثقيل . ونعله بعض ما يثقله ؛ فيكون معطوفاً على « الصحيفة » . وهناك روايات في ضبط تلك الكلمة لا تعيننا هنا .

الأعضاءُ حتى الرجلُ ، ومثال: الشبيه بالبعض : أعجبنى العصفور حتى لونه^(١) .
ومثال البعض بالتأويل : تمتعت الأسرة بالعيد حتى طيورها .

د- أن تكون الغاية الحسية أو المعنوية محققة لفائدة جديدة ، فلا يصح :
قرأت الكتب حتى كتاباً ، ولا سافرت أياماً حتى يوماً . . .
أحكامها :

منها : أنها لمطلق الجمع - كواو العطف عند عدم القرينة ؛ فلا تفيد الترتيب الزمني
بين العاطف والمعطوف في الحكم - نحو : أدت الفرائض الخمس حتى المغرب ، ووفيت
أركان كل صلاة حتى الركوع^(٢) ، وكقول الشاعر :

رجالى - حتى الأقدمون - تمالأوا على كل أمر يُورثُ المجدَ والحمدًا

ومنها : إعادة حرف الجر وجوباً بعد « حتى » إذا عطفَ بها آخر شيء ،
والمعطوف عليه مجرور بمثل ذلك الحرف ، ويلتبس المعنى بعدم إعادته ؛ نحو : سافرت في
الأسبوع الماضي حتى في آخره ، إذا كان المراد السفر في أوقات متقطعة من الأسبوع ،
وبعضها في آخره . فلو لم تذكر كلمة : « في » مرة ثانية بعد : « حتى » لكان من المحتمل
فهم المراد بأنه السفر المتصل من أول الأسبوع إلى آخر لحظة فيه . وهذا غير المقصود ،
فن الواجب أن يعاد بعدها حرف الجر إذا كان « المعطوف عليه » مجروراً بمثله ؛ لكيلا
تلتبس بالجار . فإن تعيّن^(٣) العطف بحيث يمتنع اللبس المعنوي كانت الإعادة جائزة
لا واجبة ، نحو : فرحت بالقادمين حتى أولادهم ، وقول الشاعر :

(١) ولا يصح : حتى : نظيره ، أو فرخه ، كما لا يصح أعجبتني الأخت حتى جارتها .

(٢) قالوا : لا يعتبر إلا الترتيب الذهني من الأضعف إلى الأقوى ، أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب
الخارجي ؛ بل واز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها سابقة على ملاسته للأجزاء الأخرى ، أو في أثنائها ،
أو معها في زمان واحد ؛ نحو مات كل أب للناس حتى آدم - ومات الناس حتى الأنبياء - وجاءني القوم
حتى عليّ ، إذا جاءوا كلهم مجتمعين وعلى أقواهم أو أضعفهم . ويؤيد ما سبق قوله عليه السلام : « كل
شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس » . لأن تعلق القضاء والقدر بهذين لا يتأخر عن غيرهما ، فالمراد من كل
ما سبق أنها تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها في الذهن حتماً ، أي : تدريجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه ،
ولو كان هذا مخالفاً لما في خارج الذهن وللواقع (راجع الحضري والصبان ، ورقم ١ من هامش ص ٥٨٠) .
(٣) ضابط تعين العطف وعدم تعينه هو : أنه متى صح إحلال الحرف « إلى » محلها كانت
محتملة للأمرين ، وإلا تعينت للعطف .

جودٌ يُمناك فاضٌ في الخلقِ حتّى بائسٌ دانٌ بالإساءةِ ديننا

ومنها : أن استعمالها عاطفة أقل من استعمالها جارة ، فيراعى هذا في كل موضع يصلح فيه الأمران ؛ نحو : قرأت الكتابَ حتّى الخاتمة ، فيجوز نصب « الخاتمة » باعتبارها معطوفة « بحتى » على : « الكتاب » . ويجوز جرّها باعتبار « حتّى » حرف جر ، والأحسن الجرّ ، لأن العطف بالحرف : « حتّى » أقل في كلام العرب ^(١) من استعمالها جارة ^(٢) .

(١) وفيما سبق خاصاً بالحرف : « حتّى » يقول ابن مالك :

بعضاً بحتّى اعطِفْ عَلَى كُلِّ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّذِي تَلَا

أى : اعطف بحتّى بعضاً على كل (فالمعطوف جزء من المعطوف عليه) ولا يكون المعطوف إلا غاية للذى تلاه . (والذى تلاه المعطوف أى : جاء بعده المعطوف هو : المعطوف عليه) . يريد ؛ أن المعطوف لا بد أن يكون غاية للمعطوف عليه في الزيادة أو النقص بحيث نتخيل المعطوف عليه يستمر في زيادته أو نقصه حتّى يصل في درجته للمعطوف .

(كما أوضحنا في رقم ١ من هامش ص ٥٨٠) .

(٢) وبسبب هذه القلة لا يوافق الكوفيون على استعمالها حرف عطف مطلقاً . . . ويستثنى

من الحالة السابقة التى يكون فيها الجر أحسن ، صورة : « الاشتغال » فى مثل : صافحت القوم حتّى طفلاً صافحته ، من كل اسم وقع تالياً « حتّى » وبعده فعل مشتغل بنصب ضمير ذلك الاسم ، كالمثال السالف . فكلمة : « طفلاً » تعرب معطوفة بالحرف « حتّى » والمعطوف عليه هو : القوم . والفعل : « صافح » الثانى ، توكيد للأول . فإن اشتغل برفع الضمير نحو : حضر القوم حتّى طفل حضر ، امتنع النصب ، وصح الرفع فى هذا المثال . وإنما كان النصب أحسن فى الحالة الأولى لتكون بين الضمير ومرجعه مشابة فى الإعراب .

.....
.....

زيادة وتفصيل :

٢- ومن أحكامها أنها لا تعطف نعتاً على نعت كما تقدم^(١) . وأنها لا تقع في صدر جملة تعرب خبراً^(٢) .

ب- أشرنا^(٣) إلى أن « حتى » العاطفة - كالواو - لمطلق الجمع عند عدم القرينة ، لا للترتيب الزمني في الحكم ، نحو : مات كل الأنبياء حتى نوح . واستدلوا على هذا بأمثلة مختلفة ؛ منها قوله عليه السلام : « كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز ، والكيس » إذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما . لكنها - في مثل هذه الحالة - تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنياً ؛ أى : تفيد تدريجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه طبقاً للبيان والتفصيل السالفين^(٤) .

وتكون كالواو أيضاً في عطفها الخاص على العام . وفي وجوب مطابقة الضمير العائد على المتعاطفين بعدها لهما^(٥)

(١) في رقم ٢ من هامش ص ٤٨١ .

(٢) طبقاً لما سبق إيضاحه وتكراره بالجزء الأول م ٣٥ هامش ص ٤٢٨ .

(٣) في ص ٥٨٢ وهامشها .

(٤) كما في رقم ١ من هامش ص ٥٨٥ .

(٥) طبقاً للبيان الذي في رقم ٣ ص ٦٥٧ .

٥- أم : نوعان^(١) ؛ متصلة ، ومنقطعة ، (أو : منفصلة) .
النوع الأول : « المتصلة » ، هي المسبوقه بكلام مشتمل على همزة التسوية^(٢) ،
أو على همزة استفهام يراد منها ومن « أم » التعيين (ويكون معناهما في هذه
الحالة هو : « أى » الاستفهامية)^(٣) . فالمتصلة قسمان^(٤) ، ولكل منهما علامة
تميزه من الآخر :

١- علامة « أم » المتصلة بهمزة التسوية أن تكون متوسطة بين جملتين
خبريتين ، قبلهما معاً همزة التسوية^(٥) ، وكلتا الجملتين صالحة لأن يحل محلها
هي والأداة التي تسبقها^(٦) مصدر مؤول من هذه الجملة ؛ فهما جملتان في تأويل
مفردين - وبين هذين المفردين « واو » عاطفة تُغنى عن « أم » ؛ كقولهم : على

(١) وكلاهما لا يعطف نعتاً على نعت . (طبقاً لما تقدم في رقم ٢ من هامش ص ٤٨١) .
(٢) سميت همزة التسوية لوقوعها بعد لفظ : « سواء » ، أو « لا أبالي » .. ، أو ما يشبههما
في دلالاته على أن الجملتين المذكورتين بعده متساويتان في حكم المتكلم - أى : في تقديره لأثرهما -
لا فرق عنده بين أن يتحقق معنى هذه أو معنى تلك ؛ إذ لا تفضل لأحدهما على الآخر ؛ فالأمران سيان
عنده ؛ نحو : لن أتخلف عن عملي : سواء على أكان الجو معتدلاً أم منحرفاً ، ونحو : لن يتخلى الشريف عن
حريته ؛ سواء عليه أيلقى الإعنات والشقاء أم يلقى الإكبار والتقدير . ومثل قول الشاعر :

أَكُرُّ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أَم سِوَاهَا

(وانظر رقم ٣ من هامش ص ٥٨٨ ورقم ٣ من هامش ص ٥٩٣) فكلمة : « أم » توسطت
بين جملتين معناهما مختلف ، وقبلهما « همزة التسوية » التي تدل على أن المعنيين المختلفين منزلتهما واحدة عند
المتكلم ، وفي تقديره ؛ فيتساوى عنده اعتدال الجو وانحرافه ، ويتساوى عنده الإعنات والشقاء ،
والإكبار والتقدير . وكذلك الموت في كتيبة يهجم عليها ، أو في غيرها .

ومما تجب ملاحظته أنها لا تحتاج إلى جواب محتم ، ومن الجائز - لا الواجب - أن يكون لها جواب
أحياناً - كما سيجىء في ص ٥٩٤ - وأن التسوية مستفادة من كلمة « سواء » أو مما يدل دلالتها ؛ مثل :
« لا أبالي » . وليست مستفادة من الهمزة ، وإنما فائدة الهمزة هي تقوية التسوية ، وتأكيدها . ويصح
الاستغناء عن هذه الهمزة بقريضة تدل عليها -
كما سيجىء في ص ٥٩٦ - .

(٣) طبقاً للإيضاح الآتى في « ب » من ص ٥٨٩ .

(٤) يجوز حذف « أم المتصلة » مع معطوفها ؛ طبقاً للبيان الآتى في ص ٦٣٦ ، كما يجوز حذف
المعطوف عليه قبلها ، بالإيضاح الذى في ص ٦٣٩ .

(٥) إذا كانت إحدى الجملتين منفية وجب تأخيرها عن « أم » كما سيجىء في رقم ١ من هامش
ص ٥٩١ وفي ص ٥٩٤ - .

(٦) الأداة هنا هي : « الهمزة » في الجملة الأولى ، و « أم » في الجملة الثانية .

العقلاء أن يعملوا برأى الخبير الأمين ، فإن العمل برأيه غنم ؛ سواءً أيوافق
الرأى هوهم أم يخالفه) . والتقدير : موافقةُ الرأى هوهم ومخالفته سواء . ومثل :
(سؤال الناس مذلة وهوان ؛ سواء أكان المسؤل قريباً أم كان غريباً) . أى :
سواءً كونُ المسؤل قريباً وكونه غريباً . فقد حل محل الجملة الفعلية الأولى في
المثالين ومعها همزة التسوية ، مصدر مؤول من الهمزة والجملة معاً ؛ هو مصدر
الفعل ^(١) المذكور فيها مع إضافته إلى مرفوعه (فاعلاً كان ، أو اسماً لناسخ ...)
وحل محل الجملة الفعلية الثانية في المثالين ومعها « أم » مصدر مؤول هو مصدر
الفعل المذكور فيها مع إضافته إلى مرفوعه كذلك ، وجاءت « الواو » بدلا من
« أم » في المثالين ؛ لتعطف المصدر الثانى المؤول على نظيره المصدر الأول .
ويعرب المصدر الأول على حسب حاجة الجملة . . . فيعرب في المثالين السالفين
خبراً ، مبتدؤه كلمة : « سواء » ، أو العكس . وقد يعرب في غيرهما مفعولاً
به ، أو . . . أو . . . على حسب الموقع . . . ويعرب المصدر المؤول الثانى
معطوفاً على الأول بالواو .

والجملتان إما فعليتان كما رأينا - وهو الأكثر ، ومنه قوله تعالى : « سواء
عليهم أنذرتهم أم لم تُنذرهم) ، والتقدير : إنذارك ^(٢) وعدمه سواء . وقوله
تعالى : (سواء علينا أجزعنا أم صبرنا) ، والتقدير : جزعنا وصبرنا سواء ^(٣)
ولما اسميتان كقول الشاعر :

(١) فإن لم يكن فى الكلام فعل أغنى عنه مشتق آخر من المشتقات ؛ كاسم الفاعل ،
واسم المفعول . . . ؛ فيصاغ المصدر المؤول عندئذ من المشتق مع مرفوعه . ويوضح هذا النوع من
الإضافة والسبك ما سبق فى ص ٢٨ و ٨٤ وكذلك ما سبق فى ج ٢ ص ٥٥ م ٦٥ وفى ج ١ ص ٣٩٥
م ٢٩ آخر باب الموصول حيث الكلام فى كل ذلك على المصدر المؤول من غير سبك . (انظر رقم
٢ و ٣ التالين) .

(٢) من الممكن بعد همزة التسوية بسبك المصدر المؤول بدون حرف سبك ؛ طبقاً للبيان الذى
تقدم فى موضعه المناسب . (وهو حروف السبك - ج ١ م ٢٩ ص ٤٧٣ و ج ٢ م ٩١ ص ٢٥٦) .
(٣) فى تأويل هذا المصدر وباقى الأمثلة المشابهة ، وإعراب الآية معه ، جدل طويل احتوته
المطولات . وقد نلصه « الخضرى » فى حاشيته تلميحاً نافعاً ، وإنا نسوقه هنا لفائدته النحوية
واللغوية . قال :

(أعرب الجمهور لفظ « سواء » - فى الآية - خبراً مقدماً ، عن الجملة التى بعده لتأويلها بمصدر .
أى : جزعنا وصبرنا سواء علينا ، أو عكسه - وهو إعراب « سواء » مبتدأ والمصدر المؤول خبره ؛ =

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالَكَا أَمَوْتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعُ

= لأن الجار والمجرور والمتعلق بلفظ « سواء » يَسَوِّغُ الابتداء به - وجعلوه (أى : لفظ سواء) من مواضع سبك الجملة بلا سبك ؛ كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ، مما أضيف فيه الظرف إلى الجملة - وقد سبقت الإشارة إليه في باب الإضافة ص ٢٨ و ٨٣ - وكقولهم : تسمع بِالسُّعَيْدِيِّ خيراً من أن تراه ، مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير : « أَنْ » . ولا يرد أن : « سواء » لاقتضاها التعدد تنافى : « أَمْ » التى لأحد الشيئين ؛ لانسلاخ « أَمْ » عن ذلك ، وتجردها للعطف والتشريك كما انساخت الهمزة - فى الآية ونظائرها - عن الاستفهام ، واستعيرت للإخبار باستواء الأمرين فى الحكم ، بجامع استواء المستفهم عنهما فى عدم التعيين ، فالكلام معها خبر لا يطلب جواباً ؛ ولذا لم يلزم تصدير ما بعدها . فجاز كونه مبتدأ مؤخرأ . وعلى هذا يمتنع بعدها العطف « بأَوْ » لعدم انسلاخها عن : الأحد ، (أى : عن أحد الشيئين) كـ « أَمْ » . التى انساخت عنه - ولذا لم ين فى المغنى قول الفقهاء : « سواء كان كذا أو كذا » . ، وصوابه : « أَمْ » . لكن نقل الدمامينى عن السيرافى ، أن « أَوْ » لا يمتنع فى ذلك إلا مع ذكر الهمزة لا مع حذفها . قال وهذا نص صريح يصحح كلام الفقهاء - راجع أيضاً رأى سيبويه فى « ب » من ص ٦١١ ، فى نهاية الكلام على : « أَوْ » العاطفة - أما التنافى المذكور فيتخلص منه بما اختاره الرضى من أن « سواء » خبر مبتدأ محذوف : أى : الأمران سواء ، والهمزة . بمعنى : « إِنَّ » الشرطية . لدخولها على أمر غير متيقن ، وحذف جوابها لوجود ما يدل عليه ، وجيء بها لبيان الأمرين ؛ أى : إن قمت أو قعدت فالأمران سواء ؛ « فَأَمْ » للأحد ، مثل : « أَوْ » فى أن الأصل فيها أن تكون لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، - كما مذكور فى « أ » ص ٦١١ وفيها بعض حالات مستثناة هناك - والجملة غير مسبوكة ونقل عن السيرافى مثله (« أَمْ » .

وواصل الحضرى كلامه قائلاً ؛ « (وإذا تأملت ذلك علمت أنه على إعراب الجمهور لا تصح « أَوْ » مطلقاً ، لما فاتها من التسوية إلا أن يدعى انسلاخها عن « الأحد » مثل « أَمْ » . أما على إعراب « الرضى » فتصح مطلقاً ؛ فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة ؛ إذ المقدركا للثابت . على أن التسوية كما قاله المصنف مستفادة من « سواء » لا من الهمزة . وإنما سميت همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل عليها ، وحينئذ فالإشكال فى اجتماع : « أَوْ » مع « سواء » لا الهمزة . (« أَمْ » . بتصرف يسير فى بعض كلمات أزيل غموضها . . .

ومثل هذا فى حاشية الصبان مع اختلاف يسير فى القاعدة . والأفضل الأخذ بما جاء فى الحضرى لأنه يسأيراً أكثر الكلام المأثور . ويدل دلالة واضحة على إباحة استعمال : « أَوْ فى كل » الحالات .

وقد صحح اجتماع « أَوْ » وهمزة التسوية بعض المحققين ، مخالفاً فى هذا رأى سيبويه المشار إليه - الآتى فى « ب » من ص ٦١١ - ومنهم صاحب حاشية الأمير على « المغنى » ج ١ عند الكلام على « أَمْ » المتصلة ، والعطف بالحرف : « أَوْ » بعد الهمزة . هذا إلى قراءة بعضهم قوله تعالى : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ » () . بدلا من : « أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ » .. ولا يقال إن هذه القراءة - عند بعضهم - شاذة ؛ لأن ما يجوز فى القرآن الكريم يجوز فى غيره من باب أولى ، كما نص عليه الثقات ، أما إعراب « الرضى » فعوضه ويسره حين تكون الجملتان فعليتين يحتاج إلى تأويل وتقدير محذوفات حين تكون الجملتان اسميتين أو مختلفتين .

والتقدير : لست أبالي بنأى^(١) موتى ووقوعه الآن . وإما مختلفتان بأن تكون الأولى (وهى المعطوف عليها) فعلية : والثانية (وهى المعطوفة) اسمية كقوله تعالى عن الأصنام : (سواء عليكم ، أدَعَوْتُهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) ، والتقدير : سواء عليكم دعاؤكم إياهم وصمتكم . أو العكس ، نحو : لا يبالى الحرّ فى إنجاز العمل أريسه حاضر أم يغيب . والتقدير : لا يبالى الحرّ حضورَ رئيسه وغيباه^(٢) . والمصدر المؤول هنا مفعول به ... والجملة بمعنى : سواء على الحرّ أريسه حاضر أم غائب .

وليس من اللازم أن تكون همزة التسوية مسبوقة بكلمة « سواء » فقد يغنى عنها ما يدل دلالتها فى التسوية ؛ نحو : « ما أبالى » . . . أو ما يشبهها من هذه الناحية^(٣) إنما اللازم أن تكون مسبوقة بكلمة : « سواء » أو بما يؤدى

= وهناك إعرابات أخرى ؛ منها : اعتبار كلمة : « سواء » متضمنة معنى المشتق ، فهى بمعنى : متساو - مثلاً - وأنها على حسب هذا التضمن مبتدأ والمصدر المؤول بعدها فاعله ، أو أنها خبر مقدم . . . كما جاء فى كتاب : العكبرى ، المسمى « إملأ مامنَّ به الرحمن » . لكن فى كلام الخضرى السابق الكفاية .

وجاء مجمع اللغة العربية - بالقاهرة فأصدر قراراً حاسماً فى الاستعمالات السالفة ، وسجل قراره فى ص ٢٢٧ من كتابه الذى أخرجه سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب فى أصول اللغة » ونص قراره تحت عنوان (« استعمال : « سواء » مع « أم » ومع « أو » بالهمزة وبغيرها ، - يجوز استعمال « أم » مع الهمزة وبغيرها وفاقاً لما قرره جمهرة النحاة ، واستعمال « أو » مع الهمزة وبغيرها كذلك على نحو التعبيرات الآتية : سواء على - أحضرت أم غبت - سواء على - حضرت أم غبت - سواء على - أحضرت أو غبت - سواء على حضرت أو غبت . والأكثر فى الفصح استعمال « الهمزة » و « أم » فى أسلوب « سواء » ا هـ .

(١) أى : بُعد مجيئه ، وتأخر زمنه .

(٢) العطف فى الآية يؤيد رأى الأرجح الذى يبيح عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس . بالطريقة الموضحة هناك (انظر ص ٦٥٥) .

(٣) يرى بعض النحاة أن الهمزة بعد : (ليت شعرى - لا أعلم - ما أدرى . . .) لطلب التعمين فقط ، لأن تلك الألفاظ ليست فى حكم : « لا أبالى » التى تكون بعدها الهمزة للتسوية ؛ فكان للقاتل يريد : لا أدرى جواب هذا الاستفهام . . . ويخالفهم آخرون ؛ فيرون الألفاظ السالفة كلها خاضعة لحكم واحد هو اعتبار الهمزة بعدها للتسوية . وخلق أن المراد من هذه الألفاظ يتوقف على القرينة - وأهمها السياق - فهى التى تحدد الغرض ؛ فيتعين نوع الهمزة ، أهى للتسوية أم للتعمين . فإن لم توجد القرينة فالرأى الأول هو الأصح . هذا ، وسيبويه يميز العطف « بأم » و « بأو » =

معناها ؛ كما في بعض الأمثلة السابقة .

هذا ، ولا شأن لهزمة التسوية بالاستفهام فقد تركته نهائياً وتمحضت للتسوية .

حكم هذا القسم :

ما سبق يتبين أن « أم » المتصلة المسبوقة بهزمة التسوية لا تعطف إلا جملة على جملة وكلتا الجملتين خبرية بمنزلة الفرد ، لأنها صالحة مع الأداة لأن محل محلها مصدر مؤول . ولا شأن لها بعطف المفردات إلا نادراً ؛ لا يقاس عليه ، ومن صور هذا النادر القليل الذي لا يقاس عليه أن تتوسط بين مفرد وجملة^(١) ؛ كقول القائل :

سواءً عليك النُفْرُ^(٢) أم بت ليلةً بأهل القباب من عُمَيْرٍ^(٣) بن عامر

* * *

ب - علامة : « أم » المسبوقة بهزمة التَّعْيِين أن تكون متوسطة بين شيئين ، ينسب لواحد غير معين منهما أمر يعلمه المتكلم . ولكنه لا يعلم - على وجه التعيين - صاحبه منهما ، وقبلهما معاً همزة استفهام ، يراد منها ومن « أم » تعيين أحد هذين الشيئين^(٤) ، وتحديد المختص منهما بالأمر الذي يعرفه المتكلم ، ويسأل

= بعد « ليت شعري ، وما أدري » إذا سبقتهما همزة . ولرأيه تكملة تجيء في « ج » من ٦٠٥ وفي « ب » من ص ٦١١ .

(١) راجع حكم عطف الجملة على المفرد في مكانه (ص ٦٥٩) ويضعف أن يكون العطف في البيت عطف ماض على مصدر (انظر ص ٦٥٠ وما بعدها) . وأحسن من هذين أن تكون الجملة بعد « أم » في تأويل مصدر معطوف على المصدر السابق عطف مفردات ، وأن تكون « أم » العاطفة بمعنى الواو ؛ طبقاً لما سبق في ص ٥٨٥ وما بعدها .

(٢) الرحيل .

(٣) في رواية أخرى : « نمير » - بالنون - طبقاً للوارد في كتاب : « معاني القرآن »

للفراء ، ج ١ ص ٤٠١ .

(٤) يكون المراد من التعيين إما طلب تعيين أحد شيئين مجسمين ، وتخصيص الأمر المعلوم للمتكلم بأحد هذين الشيئين المجسمين ؛ كما في مثال : أعمك مسافراً أم أخوك ؟ فالحكم المعلوم هو : السفر ، والمجهول المراد تعيينه هو الشخص (أي : الذات) الذي ينسب له الحكم السالف . وإما طلب تعيين أحد أمرين معنويين وتخصيصه بذات معلومة ، نحو : أسفّر أخيك أنفع أم إقامته ، فالحكم - أي : السفر - هو المجهول . والشخص (أي الذات) هو المعروف . هذا ، ويصح الاستغناء عن هذه الهمزة على الوجه المبين في ص ٥٩٦ .

عن صاحبه الحقيقى ؛ ليعرفه على وجه اليقين ، لا التردد والشك ؛ نحو : أعَمَّك مسافر أم أخوك ؟ فقد وقعت « أم » بين شيئين ، هما : « عم » و « أخ » وقبلهما همزة استفهام^(١) يريد المتكلم بها و « بأم » أن يعين له المخاطب أحد الشخصين تعييناً قاطعاً يدل على المسافر منهما دون الآخر . فالمتكلم يعلم يقيناً أن أحدهما مسافر ؛ لكن من منهما ؟ هذا هو ما يجهله المتكلم ، ويريد أن يعرفه بغير تشكك فيه ؛ إذ لا يدري ؛ أهو : العم أم الأخ ؟ ؛ ومن أجله يطلب من المخاطب أن يُعَيِّن له المسافر تعييناً مضبوطاً ، ويحدده تحديداً يؤدي إلى كشف حقيقته وذاته ، فيمكن بعد هذا إسناد السفر إليه وحده ، ونسبته إليه ، دون غيره . فالسفر المجرد — ليس موضع السؤال ، لأنه غير مجهول للمتكلم ، إنما المجهول الذى يسأل عنه ويريد أن يعرفه — هو تعيين أحدهما ، وتخصيص فرد منهما بالأمر دون الآخر .

ومن الأمثلة أيضاً : أعادل واليكم أم جائر ؟ فقد وقعت « أم » بين شيئين ؛ هما : عادل وجائر ، وقبلهما معاً همزة الاستفهام التى يريد المتكلم بها وبأم استبانة أحد هذين الشيئين ، وتحديدده ، وتعيينه ، ليقتصر المعنى عليه ، وينسب إليه وحده . ذلك أن المتكلم يقطع بأن هناك والياً ، ولا يشاك فى وجوده ، ولكن الذى يجهله ويريد أن يعرفه من المخاطب هو : تعيين هذا الوالى ، وتحديد أمره ؛ بحيث يكون واحداً محدداً من هذين الاثنين لا يتجه الفهم إلى غيره مطلقاً . وتسمى هذه الهمزة : « بالمغنية عن كلمة : أى » — لأنها مع « أم » يغنيان عن كلمة : « أى » فى طلب التعيين ، وليست الهمزة وحدها — فمعنى ؛ أعَمَّك مسافر أم أخوك ؟ هو : أيتهما المسافر ؟ ومعنى أعادل واليكم أم جائر : أى الأمرين واقع ومحقق ؟

حكم هذا القسم :

يشترط فى : « أم » هذه — كما سبق — أن تتوسط بين الشيئين اللذين يراد

(١) قال الصبان — فى باب العطف عند آخر الكلام على همزة التسوية وما يتصل بها مانصه : (« وقد تكون « هل » بمعنى « الهمزة » فيعطف « بأم » بعدها ؛ كحديث : « هل تزوجت بكراً أم ثيباً » ؟) . ١ هـ كلام الصبان . هذا وفى شعر الحسن بن مطير (وهو أموى من شعراء الحماسة ، محتج بكلامه) قوله :

هل الله عافٍ عن ذنوب كثيرة أم الله — إن لم يعف عنها — يعيدها ؟

تعيين أحدهما ؛ فيقع قبلها واحد منهما ، ويقع بعدها الآخر^(١) ؛ كما في الأمثلة^(٢) .
ولما كان التعيين والتحديد هما الغرض من الإتيان « بأم » هذه ومعها همزة الاستفهام التي قبلها - وجب أن يجيء الجواب مشتملاً على ما يحقق الغرض ؛ فيتضمن النص الصريح بذكر أحد الشئتين وحده . فيقال في المثال الأول : (العم . . .) مع الاختصار على هذا . أو : (الأخ . . .) مع الاختصار عليه . ويقال في المثال الثاني : (عادل) كذلك ، أو : (جائر) .

ولا يصح أن يقال في الإجابة عن السؤالين وأشباههما : نعم ، أو : لا ، لأن الإجابة بأحد هذين الحرفين - أو بأخواتهما من أحرف الجواب - لا تفيد تعييناً ، ولا تحديداً ، وإنما تفيد الموافقة على الشيء المسئول عنه أو المخالفة . وهذه الموافقة أو المخالفة لا تحقق الغرض المقصود من استعمال « أم » المتصلة المسبوقة بهمزة الاستفهام على الوجه الذي شرحناه^(٣) .

ولهذا القسم من قسمي « أم » المتصلة صور مختلفة ؛ منها :

(١) أن تقع بين مفردين متعاطفين بها ، وبينهما فاصل لا يسأل عنه المتكلم - وهذه الصورة هي الغالبة - كأن يقول قائل لآخر : شاهدت اليوم سباق السباحين ؛ أحمد هو الذي فاز أم محمود ؟ فالمراد من السؤال تعيين واحد من الاثنين ، وقد توسط بينهما أمر ليس بموضوع الاستفهام ، لأنه أمر معروف

(١) وإذا كان أحد الشئتين منفيًا تعين تأخيره عن « أم » دون الآخر - كما سبق في رقم ٥ من هامش ٥٨٥ وسيجيء هذا في أول ص ٥٩٤ - .

(٢) وفي « أم » المتصلة بنوعها يقول ابن مالك :

و « أم » بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ « أَيْ » مُغْنِيَةٍ
(إثر : بعد) والهمزة المغنية عن لفظ : « أَيْ » هي الهمزة التي يقصد بها وبأم التعيين على الوجه الذي شرحناه . وهذه الهمزة لا تغني وحدها عن « أَيْ » ، وإنما تغني بشرط انضمام « أم » إليها ؛ فهما معاً يغنيان عن « أَيْ » التي تسد مسدهما .

(٣) قد يجاب بالحرف : « لا » - أو غيره مما يفيد جواباً منفيًا - إذا كان المقصود من « لا » نفي وقوع أحد الشئتين ، أو الأشياء . وإظهار خطأ السائل في اعتقاده ثبوت أحد الشئتين ، أو الأشياء . وقياساً على حالة النفي السابقة ، يرى بعض النحاة أن يجاب بالحرف : « نعم » - أو غيره مما يفيد جواباً مثبتاً - إذا كان المقصود لإثبات وقوع كل من الشئتين أو الأشياء ، وإظهار خطأ السائل في اعتقاده ثبوت شيء واحد فقط .

للمتكلم ، وهو الفوز ، أما المجهول الذى يريد أن يعرفه فهو الفائز .
وقد تقع بين مفردين تعطفهما ، مع تأخر شئ عنهما لا يسأل عنه المتكلم ؛
تقول فى المثال السالف : أحمد أم محمود هو الذى فاز ؟ وكأن يقول قائل : كتاب
« العقد الفريد » كتاب أدبى نفيس ، فتقول : نعم سمعت اسمه يتردد كثيراً .
ولكن أغال أم رخيص كتاب « العقد الفريد » ؟ فأنت تسأل عن غلوّه ورخصه ،
وتطلب بسؤالك تعيين أحدهما ، ولست تسأل عن الكتاب ذاته ، فإنك تعرفه ...

ومن الأمثلة السالفة يتبين أن الذى يلى الهمزة مباشرة هو واحد مما يتجه إليه الاستفهام ،
يراد معرفته وتعيينه ، أمّا الذى لا يتجه إليه الاستفهام فيتوسط أو يتأخر ^(١) . وهذا الحكم
هو الأكثر والأولى ، ولكنه ليس بالواجب ؛ فليس من المحتم أن يلى الهمزة أحد الأمرين
الذين يتجه إليهما الاستفهام لطلب التعيين . بل يصح - عند أمن اللبس - أن يقال :
أكتاب « العقد الفريد » غال أم رخيص ؟ وهذا - بالرغم من صحته - قليل ،
ودرجته البلاغية ضئيلة ومراعاة الأكثر هى الأحسن ...

(٢) ومنها : أن تقع بين جملتين ليستا فى تأويل مصدر ^(٢) ، وتعطف ثانيتهما على
الأولى ، وهما ، إمّا فعليتان ، نحو : أزراعةً مارست ، أم زاولت التجارة ؟ وإما اسميتان ،
نحو : أضيفك مقيمٌ غداً أم ضيفك مسافرٌ ؟ وإما مختلفتان ، نحو : أنت كتبت
رسالة لأخيك الغائب أم أبوك كاتبها ؟

(٣) ومنها : أن تقع بين مفرد وجملة ؛ كقوله تعالى : (وإن ^(٣) أدري

(١) لزيادة الإيضاح قالوا : إن الشرط الذى يغلب تحققه فى الهمزة المعادلة « أم » - كما
سبق - هو أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين واحد منهما ، وأن يلى الآخر « أم » ليفهم السامع
من أول الأمر نوع الشئ الذى يطلب المتكلم تعيينه . تقول إذا استفهمت بالهمزة عن تعيين المبتدأ دون
الخبر : أعلى قائم أم سعيد ، وإن شئت قلت : أعلى أم سعيد قائم . فقد توسط الخبر (وهو قائم)
أو تأخر ؛ بسبب أنه غير المسئول عنه بالهمزة . وتقول إذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ :
أقائم سعيد أم قاعد ، وإن شئت قلت : أقائم أم قاعد سعيد ؟ فقد توسط المبتدأ (وهو : سعيد) أو
تأخر بسبب أنه غير المسئول عنه . والحكم على المتقدم أو المتأخر بأنه المبتدأ وعلى الآخر بأنه الخبر
خاضع للقرينة ؛ كالتعريف أو التنكير هنا . . . فما كان منهما معرفة فالأحسن اعتباره هو المبتدأ ولو كان
متأخراً واعتبار النكرة هى الخبر ، فإن كانا معرفتين فأقواهما فى درجة التعريف هو المبتدأ . . . وما سبق
هو الأغلب الأنصح . أما غيره - وهو جائز عند أمن اللبس . مع ضعف درجته البلاغية - فإن يقع بعد
الهمزة مباشرة ما ليس من الأمرين المراد تعيين أحدهما .

(٢) لعدم وجود ما يقتضى سبك الجملة ، وتأويلها بالمصدر .

(٣) إن حرف نفي ، بمعنى : « ما » .

أقرب أم بعيد ما تُوعِدون ، أم يجعل^(١) له ربي أمدًا .

* * *

فلخص ما يقال في « أم المتصلة » أنها تنحصر في قسمين ؛ قسم مسبق بهمزة التسوية ، ولا تعطف فيه إلا الجمل التي هي في حكم المفرد ، (لأن كل جملة منها مؤولة بالمصدر المنسبك) ، وقسم مسبق بهمزة استفهام يُطلب بها وبأم التعيين ، وتعطف فيه المفردات حينًا والجمل حينًا آخر ، أو المفرد والفعل^(٢) .

ولما سميت « أم » في القسمين : « متصلة » لوقوعها بين شيئين مرتبطين ارتباطًا كلاميًا وثيقًا ، لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، ولا يستقيم المعنى إلا بهما معًا . لأن التسوية في النوع الأول وطلب التعيين في النوع الثاني — لا يتحققان إلا بين متعدد ، وهذا التعدد لا يتحقق إلا بما قبلها وما بعدها مجتمعين .

وتسمى كذلك في هذين القسمين : « أم المعادلة » للهمزة ؛ لأنها في القسم الأول تدخل على الجملة الثانية المعادلة للجملة الأولى في إفادة التسوية ، وهذه الجملة الثانية هي التي تفيد المعادلة في التسوية^(٣) ، وليست « أم » . غير أن « أم » تعتبر معادلة للهمزة بسبب الدخول على الجملة المعادلة للأولى التي دخلت عليها الهمزة — ولا دخل للهمزة ولا « أم » في إفادة التسوية المباشرة .

ولأنها في النوع الثاني تعادل الهمزة في إفادة الاستفهام .

(١) الفعل : « يجعل » معطوف على الاسم المشتق الذي يشبهه ، وهو : « قريب » وكلمة : « أم » متوسطة بينهما ، فليس في الكلام عطف جملة على مفرد — وسيجيء الكلام على مثل هذا العطف في ص ٦٤٩ — ولا يصح أن تكون الجملة (من المضارع « يجعل » وفاعله) هي المعطوفة على زعم أنه يمكن تأويلها بمفرد يعطف على مفرد — كالذي سيجيء في رقم ٦ من ص ٦٥٩ — لا يصح هذا ، لأن « أم » التي للتعيين لا يصح تأويل إحدى جملتيها بمفرد ؛ إذ لا يوجد سابك ، أو نحوه ، كما تقدم في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة ، وكما سيجيء في ص ٥٩٥ .

(٢) نقول : « الفعل » . مراعاة لما سبق في رقم ١ من هذا الهامش .

(٣) أى : أن الكلام مشتمل على جملتين متعادلتي (متساويتين) من ناحية المراد من كل واحدة . فكأنهما كفتان متساويتان في ميزان واحد ، لا ترجح إحداهما الأخرى . أو أنهما نصفان لشيء واحد ؛ فلا بد أن يكونا متساويين . — انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٨٥ .

ويجب في النوعين أن يتأخر عنها المنى ؛ — كما أشرنا^(١) — مثل : سواء على أغضب الظالم أم لم يغضب . ولا يصح : سواء على ألم يغضب الظالم أم غضب^(١) . وفي مثل : أمطر نزل أم لم ينزل ؟ لا يصح : ألم ينزل مطر أم نزل ؟

* * *

الفرق بين قسمي « أم » المتصلة :

تختلف « أم » التي بعد همزة التسوية عن « أم » التي يراد بها وبهمزة الاستفهام التعيين في أربعة أمور :

أولها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً حتمياً^(٢) ، لأن المعنى معها على الإخبار ؛ وليس على الاستفهام ؛ فقد تركت الاستفهام إلى الإخبار بالتسوية ؛ بخلاف الأخرى ، فإنها باقية على الاستفهام . فتححتاج للجواب .

ثانيها : أن الكلام مع الواقعة بعد همزة التسوية قابل للتصديق والتكذيب^(٣) إذ هو خبر — كما أسلفنا — بخلاف الأخرى ؛ فإن الكلام معها إنشائي ؛ لا دخل للتصديق والتكذيب فيه ؛ لبقاء الاستفهام على حقيقته في الغالب .

ثالثها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا بد أن تقع بين جملتين — ومن النادر الذي لا يقاس عليه ألا تكون كذلك ، كما سبق^(٤) — أما الأخرى فقد تكون بين

(١ و ١) في رقم ٥ من هامش ص ٥٨٥ وفي رقم ١ من هامش ص ٥٩١ .

(٢) المراد : أنها لا تستحق الجواب استحقاقاً لازماً ، ولا إيماناً أن يكون لها جواب ، لأن الخبر — وهو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته ، بخلاف الإنشاء — يجوز أن يجاب ، « بنعم » تصديقاً له ، أو : « بلا » تكذيباً له ، لكن هذا جائز لا واجب — كما سبقت الإشارة في رقم ٢ من هامش ص ٥٨٥ .

(٣) ذلك أن جملة مثل ، سواء عَدَيْتُ أرضي أم سخط ، أو : لست أبالي أرضي الحقود أم سخط — وأشباهاها — تقبل التصديق والتكذيب ؛ لأنها خبر بخلاف جملة مثل : أسعدٌ مقبل أم على ؟ أو : ما أدري أشاعر خطيبنا أم ناثر ؟

وبما يلاحظ : أن مجموع : « ما أدري أشاعر خطيبنا أم ناثر » ؟ هو كلام خبري محتمل للتصديق والتكذيب ، ولكنه من غير الجملة التي في صدره وهي : — « ما أدري » — يكون إنشائياً . لأنه استفهام .

(٤) في ص ٥٨٩ .

الحمل أو المفردات ، أو بين مفرد وجملة .

رابعها : أن الحملتين اللتين تتوسطهما « أم » الواقعة بعد همزة التسوية لا بد أن تكونا في تأويل مفردين ؛ لأن كلا منهما في تأويل مصدر منسبك . بخلاف اللتين تتوسطهما « أم » الأخرى ، فلا يصح تأويل واحدة منهما بمفرد ؛ لعدم وجود سبب ولا غيره مما يجعلها في حكم المفرد^(١) . . .

* * *

زيادة وتفصيل :

١- يصح في الأسلوب المشتمل على « أم » المتصلة الاستغناء عن الهمزة بنوعيتها إن علم أمرها ، ولم يقع حذفها في لبس . فمثال حذف همزة التسوية : (سواء على الشريف راقبه الناس أم لم يراقبوه ؛ فلن يرتكب إثمًا ، ولن يقع في محذور) . والأصل : أراقبه الناس . . . ، ومثال حذف الأخرى قول الشاعر :
لَعَمْرُكَ مَا أَدْرَى - وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا -
بَسْبَعِ رَمِيمِنَ الْجَمْرِ أَمْ بِشَمَانٍ ؟
يريد : أبسبع أم بثمان ؟ وتظل حالات : « أم » وأحكامها بعد حذف الهمزة كما كانت قبل حذفها ^(١) .

ب- من النادر الذي لا يقاس عليه أن تحذف « أم » المتصلة مع معطوفها كقول الشاعر :

دعاني إليها القلب ، إني لأمره
يريد : أم غي . وقول الآخر :

أراك فلا أدري أهمُّ همته ؟
يريد : أهمُّ أم غيره ^(٢) . . . ؟

وقيل : إن الهمزة للتصديق فلا تحتاج لمعادل . - وستجىء إشارة للحذف في ص ٦٣٧ -

ويجوز حذف المعطوف عليه قبلها - كما سيجىء في موضعه المناسب ص ٦٣٩ -

ح- سبقت الإشارة (في ص ٥٨٨ ورقم ٣ من هامشها) إلى أن الهمزة الواقعة بعد : « لا أبالي » هي للتسوية بخلاف الواقعة بعد : (لا أدري ، أو لا أعلم ، أو ليت شعري) فإنها للتعيين على الأرجح ، وأن سيبويه يميز العطف بأو وأم بعد هذه الألفاظ إذا سبقتها الهمزة ^(٣) .

* * *

(١) وفي حذفها يقول ابن مالك :

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

(أسقطت : حذفت .) يريد : قد تحذف الهمزة بشرط ألا يؤدي حذفها لخفاء المعنى ، والوقوع في اللبس .

(٢) لأن حالته في التغير تنبئ أن الهم أو غيره هو سبب تغيره (كما جاء في كتاب : مجمع البيان

لعلوم القرآن ، للطبرسي - ج ٢ ص ٤٤٤ -) .

(٣) ولرأيه تكملة تجىء ، في « ب » ص ٥٩٢ .

النوع الثانى - « أم » المنقطعة ، (أو : المنفصلة) :

تعريفها : (هى التى تقع - فى الغالب - بين جملتين مستقلتين فى معناهما ، لكل منهما معنى خاص يخالف معنى الأخرى ، ولا يتوقف أداء أحدهما وتامه على الآخر ؛ فليس بين المعنيين ما يجعل أحدهما جزءاً من الثانى . وهذا هو السبب فى تسمية : « أم » بالمنقطعة ، أو : بالمنفصلة ، وفى أن يكون معناها - فى غير النادر - الإضراب دائماً^(١) فتكون فى هذا بمعنى : « بل »^(٢) . وقد تفيد معه معنى آخر أحياناً^(٣) .

علامتها :

ألا تقع - مطلقاً^(٤) - بعد همزة التسوية ، ولا بعد همزة الاستفهام التى يطلب بها ، و « بأم » التعيين - وقد شرحناها^(٥) - وإنما تقع بعد نوع مما يأتى :

(١) الخبر المحض ؛ كقوله تعالى فى الكفار : ” (وَإِذَا تُلِّى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ” ، أم يقولون افتراه) ” أى : بل يقولون افتراه ، فقد وقعت « أم » بين جملتين هما : (هذا سحر مبين) ، و (يقولون افتراه) وكل واحدة منهما مستقلة بمعناها عن الأخرى ، ومن الممكن عند الاكتفاء بها أن تؤدى معنى كاملاً . و « أم » هنا بمعنى : « بل » الدالة على الإضراب المحض الذى لا يشاركه معنى آخر .

(١) قد يكون المقصود به هنا : إبطال الحكم السابق ، ونفى مضمونه ، والقطع بأنه غير واقع ، والحكم على مدعيه بالكذب ، والانصراف عن ذلك الحكم إلى حكم آخر يجيء بعدها . وهذا هو : « الإضراب الإبطالى » ، نحو : سمعت ترجيع بلبل صداح ، أم أصغيت لإيقاع موسيقى بارع تبينت الناس حوله مجتمعين .

وقد يكون المراد به : الانتقال من غرض باق على حاله إلى آخر يخالفه . ويسمى : « الإضراب الانتقالي » ؛ نحو : فاز من حاسب نفسه ، وتدارك عيبه ، أم حسب المرء أن المجد سهل إدراكه ، قريب مناله . . . والأول هو الأكثر - وشيخىء تفصيل الكلام على الإضراب بنوعيه فى ص ٦٢٣ - .

(٢) « أم » مثل « بل » فى الإضراب المجرد . لكنهما يختلفان بعد ذلك فى أمور ؛ منها : أن الذى بعد « بل » يقين غالباً ، أما الذى بعد « أم » فظن وشك - على الوجه المشروح فى رقم ٣ من هامش ص ٦٢٩ - (وشيخىء الكلام على « بل » فى ص ٦٢٣) - وفى رقم ٢ من هامش ص ٦٢٤ .

(٣) كما سيخىء فى : « ب » ص ٦٠٠ .

(٤) أى : لا لفظاً ولا تقديراً . (٥) فى ص ٥٨٥ وما بعدها .

(٢) وقد تقع بعد أداة استفهام غير الهمزة ، كقوله تعالى : (هل يَسْتَوِي الأعمى والبصير ، أم هل تَسْتَوِي الظلمات والنور . . .)^(١) والشأن في هذه الآية كسالفها . في الدلالة على الإضراب المحض .

(٣) وقد تقع بعد همزة ليست للتسوية ولا لطلب التعيين ، وإنما هي لنوع من الاستفهام غير الحقيقي ، معناه : الإنكار والنفي ؛ كقوله تعالى في الأصنام ، (أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ، أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ، أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا ، أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا . . .) فالاستفهام هنا غير حقيقي^(٢) والمراد منه ما سبق .

(٤) وقد تقع بعد همزة استفهام غير حقيقي أيضاً ، ولكن يراد منه التقرير ، أى : الحكم على الشيء بأنه ثابت مقرر ، وأمر واقع ؛ كقوله تعالى في المنافقين : (أفي قلوبهم مَرَضٌ ، أَمْ ارْتَابُوا ، أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحْزِفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ . . .)^(٣) .

فكلمة « أم » في جميع الأنواع السالفة منقطعة بمعنى : « بل » .

ومن الأمثلة للإضراب المحض^(٤) : (هذا صوت مغنية بارعة ، أم هذا صوت مغنٍ مقتدر ، فقد تبينت لحيته وشاربه .) هنا وقعت « أم » بين جملتين تفيد الأولى منهما أن الصوت لمغنية ، وتدل الثانية على أن المتكلم أضرب ، — أى : عدل — عما قرره أولاً ، وتركه إلى معنى آخر ، هو أن الغناء لرجل ، لا لمغنية . والذي يدل على إضرابه وعدوله عن المعنى الأول إلى الثاني ، هو ذكر

(١) قلنا : إن المنقطعة لا يفارقها الإضراب إلا في النادر ، ولكنها قد تفيد معه استفهاماً حقيقياً أو غير حقيقى ؛ (طبقاً لما سيجىء في : « ب » من ص ٦٠٠) و « أم » هنا في الآية لا تفيد استفهاماً حقيقياً أو غير حقيقى . لأن أداة الاستفهام لا تدخل على أداة استفهام . — كما سيجىء في ص ٦٠١ — .

(٢) الاستفهام الحقيقي : هو الذى يقصد به السؤال عن شيء مجهول للمتكلم حقيقة ، ويريد أن يعرفه .

(٣) وكقوله تعالى في المعارضين : ” (أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا) ” .

(٤) في ص ٦٠٠ أمثلة أخرى غير الآتية .

اللحية والشارب ، فهما قرينة على الإضراب . وأداة الإضراب هي : « أم » .

ومن الأمثلة : (استيقظت في الصباح الباكر فرأيت ورق الشجر مُبْتَلا
فقد سقط المطر ليلا ، أم تكاثر الندى عليه ؛ فإني أجد الطرق والمسالك جافة ؛
لا أثر فيها للمطر) . فهنا وقعت « أم » بين جملتين ؛ الأولى منهما تفيد أن بلل
الورق من سقوط المطر ، وتدل الثانية منهما على أن سبب البلل شيء آخر ؛
هو : الندى ، فعدّل المتكلم على المعنى الأول ، وانصرف عنه إلى الثاني ؛
بدليل يؤيده ؛ هو : جفاف الطرق والمسالك . والأداة المستعملة في الإضراب
هي : « أم » ^(١)

حكمها :

الرأى الراجع أن « أم » المنقطعة ليست عاطفة ، وإنما هي حرف ابتداء
يفيد الإضراب ، فلا تدخل إلا على الجمل ، أما الرأى المرجوح فإنها حرف
عطف لا يعطف إلا الجمل . والأخذ بالرأى الأول أنسب وأيسر .

* * *

(١) وفي « أم » المنقطعة يقول ابن مالك :

وَبِانْقِطَاعٍ ، وَبِمَعْنَى : « بَلْ » وَفَتْ إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ
يريد : أن « أم » تكون منقطعة إذا خلت مما قيدت به في النوع السابق ، إذ قيدت فيه بأن
يسبقها همزة التسوية : أو همزة مغنية عن لفظ « أي » فإذا خلت من هذا التقييد وفّت بالانقطاع .
بمعنى وفّت به ، وكانت كافية فيه ، مفيدة له . وإذا أفادت الانقطاع كانت بمعنى « بل » ؛ أي :
لزم ، وترتب على ذلك أن تكون بمعنى : « بل » (وهذا معنى قولهم : العطف في قول ابن مالك :
« وبمعنى بل » هو عطف شيء لازم على ملزومه) .

زيادة وتفصيل :

١- من نوع المنقطعة « أم » الواقعة بعد همزة الاستفهام الحقيقي ، بشرط أن يكون ما بعدها نقيض ما قبلها : نحو : أفاكهة عندك أم لا ؟ لأن المتكلم لو اقتصر على الجملة الأولى لكان المعنى المستقل كافياً مستغنياً عن معنى الجملة الثانية - كالشأن في : « أم » المنقطعة - ، ولكن الجواب : نعم ، أو : لا ، ونحوهما ، على حسب المراد من غير حاجة إلى المعنى الثانى . وإنما ذكر ما بعدها لبيان أن المتكلم عرض له ظن الانتفاء فاستفهم عنه ، ضارباً عن الثبوت ، ولولا ذلك لضاع قوله : « أم لا » بغير فائدة^(١) فإن لم يكن الثانى نقيض الأول ؛ نحو : أفاكهة أكلت أم خبزاً ، كانت « أم » محتملة للاتصال والانقطاع ، فإن كان السؤال عن تعيين المأكول مع تيقن وقوع الأكل على أحدهما فتصلة - طبقاً لما شرحناه^(٢) عند الكلام عليها - . وإن كان السائل قد عرض له الظن بأن المأكول هو الخبز بعد ظنه أن المأكول هو الفاكهة ، فاستفهم عن الثانى مُضرباً عن الأول فهى منقطعة . فلاحتمال إنما يقع عند عدم القرينة الدالة على أحدهما ، وهى القرينة التى تعين الاتصال وحده ، أو الإضراب وحده ، فإذا وجدت وجب الأخذ بها ، وامتنع الاحتمال^(٣) .

ب- قلنا^(٤) إن : « أم » المنقطعة لا يفارقها معنى الإضراب ، إلا نادراً . . . لكنها قد تفيد معه استفهاماً حقيقياً ، وفى هذه الصورة تفيد الإضراب والاستفهام الحقيقى معاً من غير وجود همزة استفهام معها . كأن ترى كوكباً يضطرب ويهتر فتقول : هذا كوكب المريخ . ثم تعدل عن هذا رأى لسبب يداخلك ، فتقول : « هذا كوكب المريخ . أم هو كوكب سهيل » ؛ فإن هذه أمارات سهيل التى تعرفها أنت ؟ فقد قررت أولاً أن هذا هو المريخ ، ثم عدلت عنه إلى كوكب آخر أردت أن تستوثق من اسمه ؛ فكأنك قلت : بل أهو كوكب سهيل ؟ ومثل هذا قول العربى حين رأى أشباحاً بعيدة حسبها إبلا ، ثم عدل عن رأيه إلى رأى آخر .

(١) نص على هذا سيبويه .

(٢) فى ص ٥٨٥ .

(٣) راجع الحضرى . ومثل هذه الأساليب لا يخلو من لبس أحياناً ، فالأحسن للبدول

(٤) فى ص ٥٩٧ .

قدر الاستطاعة .

هو : أنها شاء^(١) ، وأراد أن يستوثق من رأيه الحديد ، فقال : (إنها لإبل ، أم شاء) ؟ يريد : إنها لإبل ، بل أهي شاء ؟ والهمزة داخلة على مبتدأ محذوف ، لأن « أم » المنقطعة لا تدخل — في الغالب — إلا على جملة — كما أسلفنا^(٢) .

وقد تفيد مع الإضراب استفهاماً إنكارياً^(٣) بغير أن تسبقها أداة استفهام ؛ كقوله تعالى : (أم له البناتُ ولكم البنون) ، أى : بل أله البنات ولكم البنون ؟ لأنها لو كانت للإضراب المحض الذى لا يتضمن الاستفهام الإنكارى لكان المعنى محالاً ، إذ يترتب عليه الإخبار بنسبة البنات إلى المولى جل شأنه .

وقد تتجرد للإضراب المحض الذى لا يتضمن استفهاماً مطلقاً ؛ لاحقياً ولا إنكارياً ؛ كالأمثلة الأولى^(٤) التى منها قوله تعالى : (هل يستوى الأعمى والبصير ؟ أم هل تستوى الظلمات والنور) ، أى : بل هل تستوى الظلمات ؛ ولا يصح أن يكون التقدير : بل أهل تستوى الظلمات ، لأن أداة الاستفهام لا تدخل على أداة استفهام — كما أسلفنا^(٥) .

ومثل الآية فى الإضراب المحض قول الشاعر :

فليت سليمى فى الممات ضجيعتى هنالك أم فى جنة^(٦) أم جهنم

(١) جمع شاة ، وهى الواحدة من الغنم ، يقال للمذكر والمؤنث . ويرى بعض النحاة : أن كلمة : « شاء » جمع لا واحد له من لفظه . ولا داعى للعدول عن الرأى الأول . (٢) فى ص ٥٩٧ . (٣) الاستفهام الإنكارى ويسمى : « الإبطالى » هو : ما كان مضمونه غير واقع ، ولا يمكن أن يحصل ، ومدعيه كاذب ، وهو بمعنى النفى ، فأداته بمنزلة أداة النفى ، والكلام للذى دخلت عليه نفى ، كقوله تعالى : (ومن أصدق من الله قيلاً) — وقد سبقت الإشارة إليه فى ج ٢ ص ٢٣٤ م ٨١ . (٤) وبعضها فى صفحتى ٥٩٨ و ٥٩٩ .

(٥) فى رقم ١ من هامش ص ٥٩٨ . . ومثل هذا يقال فى بيت قُتَيْبَةَ بنت النضر ترى أباهما المقتول :

فَلَيْسَ سَمْعَنُ النَّضْرِ إِنْ نَادَيْتَهُ أَمْ كَيْفَ يَسْمَعُ مَيِّتٌ لَا يَنْطِقُ

(٦) لما كانت « أم » المنقطعة غير عاطفة فى الرأى الأرجح ، وأنها حرف ابتداء للإضراب = لا يدخل إلا على جملة ، وجب إعراب « فى جنة » متعلقة بمحذوف ، والتقدير : ليتها ضجيعتى فى جنة ، ووجب لهذا أيضاً تقدير الحرف : « فى » قبل « جهنم » . هذا ، وفى بعض الروايات : « فى المنام » بدلا « من الممات » التى هى أكثر مسايرة لمعنى البيت وما فى آخره من جنة وجهنم .

أى : بل فى جهنم ، ولا يصح التقدير : بل أفى جهنم ، إذ لا معنى للاستفهام هنا ؛ لأن الغرض من الكلام التمنى .

وقد تتجرد — نادراً — للاستفهام الحالى من الإضراب كقول الشاعر :

كذبتك عينك ، أم رأيت بدواسيط^(١) غلَس الظلام من الرباب خيالاً ؟

إذ المراد : هل رأيت ؟ وهذا أقل استعمالاتها . ومن المستحسن عدم القياس عليه ؛ لغموض المراد معه .

ح — يجوز أن تجاب « أم » المنقطعة . وجوابها يكون بحرف من أحرف الجواب ؛ مثل : نعم ، أو : لا ، أو : أخواتهما ... فى نحو قوله تعالى فى الأصنام : « ألهم أرجل يمشون بها ، أم لهم أيدي يبطشون بها ... » يكون الجواب عند عدم الموافقة وعدم التصديق « لا » ، أو ما يدل دلالتها . وفى مثل : قوله تعالى : (أم له البنات ولكم البنون) يكون الجواب عند المخالفة : « لا » أو ما يدل دلالتها .

وإذا تكررت « أم » المنقطعة متضمنة فى كل مرة استفهاماً ، بحيث تتوالى بها الاستفهامات — كان الجواب للأخير ؛ مراعاة للانصراف إليه ، لأن المتكلم أضرب عما سبقه ، وانصرف إليه تاركاً ما قبله .

د — تقسيم « أم » إلى المتصلة والمنقطعة هو المشهور^(٢) . وزاد بعضهم نوعاً ثالثاً ؛ هو الزائدة ؛ كقول الشاعر :

يا ليت شعرى ولا منجى من الهرم — أم هل على العيش بعد الشيب من ندم — وهذا نوع لا يقاس عليه .

ه — حكم الضمير الواقع بعد « أم » العائد على المتعاطفين — من ناحية المطابقة وعدمها — موضح فى رقم ٣ من ص ٦٥٦

* * *

(١) بلد فى العراق .

(٢) وكلاهما لا يصح أن يعطف نعمتاً على نعمت — كما أسلفنا فى رقم ٢ من ص ٤٩٧ و ١ من ص ٥٨٤ .

٦ - أو :

حرف يكون في أغلب استعمالاته عاطفياً ؛ فيعطف المفردات والحمل .
فمن عطفيه المفردات قول أحد الأدباء : طلع علينا فلان طلوع الصبح المنير ،
أو الشمس المشرقة ، وأقبل كال الدنيا المواتية ، أو السعادة المرتجاة .

فقد عطف الحرف « أو » كلمة : الشمس ، على كلمة : الصبح ، كما
عطف كلمة : السعادة ، على كلمة : الدنيا ، وكل هذه المعطوفات وما عطفت
عليه مفردات^(١) ، وأداة العطف هي : « أو » .

ومثال عطفه الحمل قول الشاعر :

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ أَمْرٍ يُزَيِّنُ لِي شَتَمَ الْعَشِيرَةِ ، أَوْ يُدْنِي مِنَ الْعَارِ
فالجملة المضارعية المكونة من الفعل : « يُدْنِي » وفاعله ، معطوفة على
نظيرتها السابقة : (المكونة من المضارع : يُزَيِّنُ وفاعله) والعاطف هو : « أو »^(٢) ...
معناه :

لهذا الحرف معان واردة قياسية ، يحددها السياق وحده ، فيعين المعنى
المناسب لكل موضع ، ومن ثم اختلفت المعاني القياسية للحرف : « أو » باختلاف
التركيب والقرائن ، وبما يكون قبله من جملة طلبية أمرية^(٣) ، أو غير أمرية ،
أو جملة خبرية على الوجه الذي يجيء^(٤) :

١ - فمن معانيه : « الإباحة » ، و « التخيير » ، بشرط أن يكون الأسلوب
قبلهما مشتملاً على صيغة دالة على الأمر^(٣) . فمثال الإباحة : تمتع بمشاهدة

(١) ومن عطف المفردات عطف الفعل وحده - دون فاعله - على الفعل وحده كذلك ؛ نحو : إن
تنصر ضعيفاً فعمل مشكور ، أو تتركه فإساءة منكورة . فالمضارع « تترك » معطوف وحده على المضارع « تنصر » .
ولهذا جزم مثله . ولو كان العطف عطف جمل ماصح جزم المعطوف - وسيجيء البيان في ص ٦٤٥ - .

ومن عطف المفردات دخول « أو » على المضارع المنصوب بأن مضمرة ، أو ظاهرة فيكون المصدر
المؤول من « أن وما دخلت عليه » معطوفاً على شيء قبلها .

(وسيجيء تفصيل الكلام على « أو » التي ينصب بعدها المضارع بأن في باب : « النواصب »
ج ٤ م ١٤٩ ص ٣٠٧) . (٢) ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :

لعل انخدار الدمع يُعقب راحةً من الوجد ، أو يشفي نجيّ البلباب
(النجى : الحديث الخفى سرّاً - البلباب : الهموم) .

(٣ و ٣) سبب الاقتصار على « الأمر » أن الإباحة والتخيير لا يتأتيان في الاستفهام ولا في
باقى الأنواع الطلبية - على الرأى الراجح - وفي كثير من المراجع : « الطالب » . بدلا من « الأمر » ،
لكن في حاشية ياسين ما يمنع هذا . ولا فرق بين معنى الأمر الذي تدل عليه صيغة فعل الأمر ، والذي تدل عليه
أداة أخرى ؛ مثل : لام الأمر الداخلة على المضارع . ولا فرق كذلك بين الأمر الملفوظ والملاحظ - كما سيجيء -
في رقم ١ من هامش ص ٦٠٥ - (٤) ومنه ما في الزيادة ص ٦١١ .

آثار الفراعين في «الصعيد الأعلى»^(١) ، أو : «الجيزة»^(٢) ، وانعمَ بشتاء
«أسوان»^(٣) ، أو : «حُلوان»^(٢) .

ومعنى الإباحة : ترك المخاطب حرّاً في اختيار أحد المتعاطفين^(٤) فقط ،
أو اختيارهما معاً ، والجمع بينهما إذا أراد

ففي المثال السالف يصح أن يختار زيارة آثار «الصعيد الأعلى» فقط ، أو
آثار «الجيزة» فقط ، أو يجمع بين زيارتهما من غير أن يقتصر على واحدة .
وكذلك أن ينعمَ بشتاء «أسوان» وحدها ، أو «حُلوان» وحدها ، أو ينعمَ بالشتاء
في هذه وفي تلك . فالإباحة ترك للمخاطب كامل الحرية في أن يختار أحد
المتعاطفين ، ويقتصر عليه ، وفي أن يجمع بينهما .

ومثال التخيير : من أتم دراسته الثانوية العلمية فليدخل كلية الطب أو
الهندسة ، لإتمام تعلمه بالجامعة .

ومعنى التخيير : ترك المخاطب حرّاً يختار أحد المتعاطفين^(٤) فقط ، ويقتصر
عليه ، دون أن يجمع بينهما ؛ لوجود سبب يمنع الجمع^(٥) ، ففي المثال السالف
يدخل الطالب ليتعلم في إحدى الكليتين المذكورتين دون الأخرى . وليس له أن
يدخلهما معاً للتعليم ؛ لوجود ما يمنع الجمع ؛ وهو أن القوانين الجامعية الحالية تُحرّمُ
هذا ، وتَمْنَعُه .

ومن أمثلة التخيير أن يقول الوالد لابنه : هاتان أختان نيلتان ؛ فتزوج
هذه أو تلك . فعنى «أو» هنا : الترخيص له بزواج إحداهما فقط ، ولا يجوز
التزوج بالاثنتين ، لوجود سبب يمنع الجمع بينهما ؛ هو أن الدين يُحرّمُ الجمع
بين الأختين في الحياة الزوجية القائمة^(٦) .

وقد سبق أن الواو العاطفة تكون أحيانا مثل «أو» في إفادة التخيير ؛
كالذى في قول الشاعر :

(١) الأقاليم الجنوبية من البلاد المصرية (٢ و ٢) بلد من ضواحي القاهرة إلى الجنوب منها .

(٣) بلد مصري على الحدود المصرية الجنوبية . (٤ ، ٤) هما : المعطوف والمعطوف عليه .

(٥) لا فرق في هذا بين المانع العقلي ، أو العرفي المأخوذ به ، أو الشرعي

(٦) بل إنه يحرم - عند أبي حنيفة - مجرد العقد على الأخت الثانية إذا سبقها الأولى إلى

عقد الزواج مع هذا الرجل ولم يطلقها .

وقالوا: نَأَتْ؛ فاختر لها الصبر والبكا فقلت: البكا أشفى - إذا - لغليلى والدليل على الاختيار المجرد، وعدم الجمع...: هو إجابة السامع، وأن البكا والصبر لا يجتمعان في وقت واحد، ولا يتلاقيان معاً.

وما تقدم يتبين أن الإباحة والتخير لا يكونان إلا بعد صيغة دالة على الأمر^(١) دون غيره، كما يتبين وجه الشبه والتخالف بين الإباحة والتخير؛ فهما يتشابهان في أن كلا منهما يجيز للمخاطب أن يختار أحد المتعاطفين، ويختلفان في أن التخير يمنع الجمع بين المتعاطفين، أما الإباحة فلا تمنع.

ب - ومن معانيه: الشك من المتكلم في الحكم، بشرط أن يكون قبل «أو» جملة خبرية^(٢)؛ نحو: قضيت في السباحة ثلاثين دقيقة، أو أربعين.

ح - ومن معانيه: الإبهام^(٣) من المتكلم على المخاطب، بشرط أن يكون قبله جملة خبرية أيضاً: كمن يسأل: متى تسافر لأشاركك؟ فإذا كنت لا ترغب في مصاحبته أجبت: قد أسافر يوم الخميس أو الجمعة، أو السبت...، وإذا سألك: أين كنت يوم الأحد - مثلاً -؟ أجبت: كنت في البيت، أو المتجر، أو الضيعة، تقول هذا عند الرغبة في إخفاء المكان عنه. فالشك والإبهام إنما يقعان لغرض مقصود، حيث تكون «أو» بعد جملة خبرية^(٤).

د - وهناك معان أخرى غير التي سبقت في: (أ، ب، ح) ولا يشترط

(١) قلنا في رقم ٣ من هامش ص ٦٠٣: إنه لا فرق بين الأمر بصيغته الخاصة الصريحة، وهي صيغة «فعل الأمر» وأداة أخرى تؤدي معناه؛ كلام الأمر الداخلة على المضارع. ولا فرق كذلك في الأمر بين أن يكون ملفوظاً، ومقدراً ملحوظاً. ومثال المقدّر قوله تعالى للحجاج: (فَنَـكَانَ كَانِ مِنْكُمْ مَرِيضًا، أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ نُسُكٍ) أي: فمكة تُقدّم فدية من صيام، أو صدقة، أو نسك...

(٢) الخبر: هو الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٥٩٤ -.

(٣) المراد به: أن يخفى المتكلم الحقيقة المعروفة له، ويكتمها عن المخاطب بطريقة خاصة. قد يكون القصد منها عدم إثارتها، أو إقلاقه، أو الكذب عليه... فالحكم عند الإبهام معلوم للمتكلم دون المخاطب؛ بخلاف الشك؛ فإن المتكلم والمخاطب مستويان في شأن الأمر المشكوك فيه. (والشك: هو ما ينشأ في النفس من تعارض دليلين في أمر واحد، بغير ترجيح لأحدهما. وقد سبق إيضاحه في ج ٢ ص ٥٥ م ٦٠).

(٤) ملاحظة: الغالب الفصيح - بل قيل: الواجب - في الضمير ونحوه مما يحتاج للمطابقة =

لتتحقق هذه المعانى الأخرى أن تكون : « أو » مسبوقه بنوع معين من الجمل ، فقد يتحقق المعنى والجملة السابقة طلبية مطلقاً ، أو خبرية .

ومن هذه المعانى : التفصيل^(١) بعد الإجمال (أى : التقسيم ، وبيان الأنواع) ؛ نحو : الكلمة : اسم ، أو فعل ، أو حرف . والاسم : مشتق ، أو جامد . والفعل : ماض ، أو مضارع ، أو أمر ومن هذا النوع قول القائل : اجتمع فى النادى ثلاث طوائف ممن يمارسون أعمالاً حرة مختلفة يحبونها . فسألتهم

= بعد « أو » التى للشك أو الإبهام ، أن يكون مفرداً ؛ مثل : أبصرت ثعلباً أو ذئباً يجرى ، ونحو : محمد أو على أو محمود لم أقابلهم . فإن كانت « أو » للتنويع (أى : لبيان الأنواع والأقسام كالتى سيجىء فى : « د ») فالغالب - وقيل : الواجب - فى الضمير بعدها المطابقة ؛ كالضمير بعد واو العطف ؛ - وقد سبق فى رقم ١ من هامش ص ٥٦٢ - كقوله تعالى : (إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما) . (راجع : شرح التصريح ، وحاشية ياسين فى الجزء الأول ، « باب : ظن » عند الكلام على : « زعم » حيث نص على وجوب المطابقة وأن هذا الوجوب هو الحق - وكذا فى حاشية ياسين فى « باب النسب » إلى ما حذفنا فإؤه أو عينه ، والمعنى ج ٢ فى مبحث الجملة الثانية وهى المعترضة - إحدى الجمل التى لا محل لها من الإعراب - فى الموضع الرابع من مواضعها) .

لكن جاء فى الجزء الأول من كتاب : « معانى القرآن » للفرأ - طبعة دار الكتب سنة ١٩٥٥ م فى أول سورة النساء ، عند قوله تعالى : (وإن كان رجلٌ يورثُ كلاًّ ، أو امرأةً ، وله أخٌ أو أختٌ ، فإكلٌ واحدٌ منهما السدسُ . . .) مانصه :

(لم يقل : « ولهما » وهذا جائز إذا جاء الحرفان فى معنى (أى : حُكُمَ) واحد « بأو » أسندت التفسير إلى أيهما شئت . وإن شئت ذكرتهما فيه جميعاً ، تقول فى الكلام : من كان له أخٌ أو أختٌ فليصله ، تذهب إلى : « الأخ » ، و« فليصلها » تذهب إلى : « الأخت » وإن قلت : « فليصلهما » فذلك جائز . وفى قراءتنا : « إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما » وفى إحدى القراءتين (فالله أولى بهما) ذهب إلى الجمع ؛ لأنهما اثنان غير موقتين . وفى قراءة عبد الله (والذين يفعلون منكم فأذوهما . .) فذهب إلى الجمع لأنهما اثنان غير موقتين ، وكذلك فى قراءته (والسارقون والسارقات فاقطعوا أيماهما) اهـ . ولعل الأخذ بهذا رأى أنسب لقوته وتيسيره . هذا ، والمسألة السالفة اتصال بما سيجىء فى رقم ٣ ص ٦٥٨ .

(١) وهى فى هذا المعنى مثل « إما » التى يأتى الكلام عليها فى ص ٦١٢ وقد طال الجدل بين بعض النحاة فى معنى : « التقسيم والتفصيل » ؛ أيهما مترادفان ، أم هما واحد ، أم لكل منهما معنى وكذلك بين : « التقسيم والتفريق » ولا داعى اليوم للرجوع إلى هذا الجدل ، ولا إلى ما يذكرونه من أن التفصيل تبين للأمور المجملة بلفظ واحد ؛ كواو الجماعة فى المثال الثانى ، وفى قوله تعالى : (وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا) أى : قالت اليهود : كونوا هوداً ، وقالت النصارى كونوا نصارى ، ولا ما يذكرونه من أن التقسيم تبين لما دخل تحت حقيقة واحدة ، فى الآية جمعت اليهود والنصارى فى لفظ واحد ؛ وهو الضمير (واو الجماعة) الذى هو فاعل الفعل : « قال » وهو الفعل الذى جمع فى لفظه ما نطق به اليهود والنصارى . . . إلى غير هذا مما أثاروه من جدل عنيف يغنينا عنه رأى القوى الذى لا يفرق بينهما ، ويرى أن المسألة هنا اصطلاحية محضة ؛ فلا ضرر فى توحيد معناهما وجعلهما مترادفين .

ما أفضل الأعمال الحرة للشباب ؟ قالوا : أفضلها الزراعة ، أو التجارة ، أو الصيدلة ، فالجملة الفعلية : (قالوا) جملة خبرية ، مكونة من الفعل : « قال » الدال على القول ، من غير تفصيل للكلام الذى قيل ، ومن الضمير : (واو الجماعة) العائد على الطوائف المعدودة بالثلاث^(١) ، وهو ضمير مجمل يدل على مرجعه دلالة خالية من التفصيل . وبسبب الإجمال فى دلالة الفعل وفى الضمير جاء بعدهما التفصيل الذى يعدّ طوائفهم ، وأنهم زراعيون . وتجاريون ، وصيادلة ، كما يبين كلام كل طائفة ؛ أى : قال الزراعيون : أفضلها الزراعة ، وقال التجاريون : أفضلها التجارة ، وقال الصيادلة : أفضلها الصيدلة .

ومن هذه المعانى أيضاً : الإضراب^(٢) ، ومن أمثله : أن يتهيأ المرء للخروج ، وتبدو عليه أماراته ، ثم يعدل عنه ، قائلاً : (أنا أخرج . أو أقيم) . فينطق بالجملة الأولى ، ولا يلبث أن يغيّر رأيه ، وينصرف عما قرره ، فيسارع إلى إردافها بقوله : أو : « أقيم » ويجلس جلسة المقيم ، فيكون جلوسه قرينة على أن معنى « أو » هو : الإضراب . فكأنه قال : (أخرج ، لا ، بل أقيم) . ومثله قول القائل : (أقيم فى البيت ، أو أخرج) ، فإن ورأى عملاً لا مناص من إنجازه الآن فى الخارج) . فقد أخبر بالإقامة فى البيت ، ثم بدا له أن ينصرف عن هذا الرأى ويخرج ، فكأنه قال : « لا . بل أخرج الآن » ومثل قول الشاعر يتغزل :
بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَا وصورتِها . أو أنتِ فى العين أُمْلَحُ
يريد : بل أذت أُمْلَحُ .

ويحسن فى الأسلوب المشتعل على : « أو » التى تفيد الإضراب أن يحتوى أمرين معاً ، أولهما : أن يسبقها نفي أو نهى^(٣) . وثانيهما : تكرار العامل ، نحو :

(١) يعود على الطوائف باعتبار المعنى ، إذ المراد من الطوائف هنا : أفرادها من الرجال .

(٢) سبق شرحه فى رقم ١ من هامش ص ٥٩٧ .

(٣) ويترتب على هذا ما يأتى فى : « ١ » من الزيادة والتفصيل ص ٦١١ . ويرى بعض النحاة

أن وجود النفي أو النهى قبلها شرط أساسى فى إفادتها للإضراب . ويرى آخرون أنه ليس بشرط . ومن هؤلاء : الفراء ، مؤيداً رأيه بقوله تعالى : « (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون) » . أى : بل يزيدون ، لأن « أو » هنا للإضراب ، فلا تصلح لمعنى آخر كالشك . لأن الشك ونحوه محال على الله ، والحق : أن تقدم النفي والنهى مستحسن فقط .

(ما زارنى عمى ، أو : ما زارنى أخى) . (ولا يخرج حامد ، أو : لا يخرج إبراهيم) . والمراد : بل ما زارنى أخى - بل لا يخرج إبراهيم . ونحو : (لا ترجئ عملك الناجز ، أو : لا تهمل عملك) . ونحو : (ليس المنافق صاحباً ، أو : ليس مأموناً على شيء .) . والمراد : بل لا تهمل - بل ليس مأموناً . . .

وإذا كانت «أو» للإضراب فالأحسن اتباع الرأى الذى يعتبرها حرفاً لمجرد الإضراب لا للعطف ، فما بعدها جملة مستقلة عما قبلها . شأنها فى هذا شأن «أم» المتجردة للإضراب وحده ؛ فليست عاطفة - فى الرأى الراجح ، كما أسلفنا^(١) -

ويرى فريق آخر أنهما مع الإضراب يعربان حرفى عطف ، فما بعدهما معطوف على ما قبلهما . . . والخلاف شكلى ، ولكن الأول أوضح وأنسب .

وقد يكون معنى الحرف : «أو» الدلالة على الاشتراك ومطلق الجمع^(٢) بين المتعاطفين ؛ فكأنه الواو العاطفة فى هذا ، وبصح أن يحل محله الواو^(٣) ، كقول الشاعر :

وقالوا لنا : ثنتان لا بدّ منهما صدور رماحٍ أُشْرِعت^(٤) ، أو سلاسل^(٥)

ونحو : جلس الضيف بين صاحب الدار أو ابنه . أى : جلس بين صاحب الدار وابنه : لأن كلمة : «يُن» إذا أضيفت لاسم ظاهر اقتضت - فى الغالب -

(١) فى ص ٥٩٩ .

(٢) سبق شرحه فى ص ٥٥٨ . وانظر رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية .

(٣) وما يصلح لهذا قول شوقى فى قصيدة يخاطب ويصف فيها الرسول عليه السلام :

وإذا رحمتَ فأنت أمٌ أو أبٌ هذان فى الدنيا هما الرحماءُ

- راجع : «الملاحظة» التى فى رقم ٤ من هامش ص ٦٠٥ ؛ لصلتها القوية بما نحن فيه - . . .

(٤) وجهت وصوبت نحو العدو ، يقصد الطعن بها فى صدور الأعداء .

(٥) يريد السلاسل التى تقيد الأسرى . وهذا كناية عن هزيمة الأعداء ، ووقوعهم فى الأسر ،

وتقييدهم بهذه السلاسل .

ويرى المرزوقى (شارح ديوان الحماسة - ج ١ ص ٤٦ من طبعة لجنة للتأليف والترجمة والنشر ،

بالقاهرة) أن : «أو» هنا للتخيير ، وأن المراد من قول الشاعر فى صدر البيت :

« لا بدّ منهما » أنه لا بدّ منهما على طريق التعاقب ، لا على طريق الجمع بينهما . وهذا المعنى

مقبول ، ولكن الأول أقوى منه ، وأنسب ، إذ لا معنى للتخيير بين القتال والأسر ، لأن الأسر

نتيجة من نتائج القتال ، ومسبب عنه . هذا إلى أن صدر البيت يؤيد هذا فى صراحة حيث يقول

« لا بدّ منهما » .

أن يكون ما بعدها متعدد الأفراد ، وهذا التعدد لا يتحقق « بأو » إلا إذا كانت بمعنى الواو الدالة على الجمع والمشاركة
ومثل قول الشاعر :

وقد زَعَمْتَ ليلي بَأَنِّي فاجرٌ لنفسى تُقَاهَا .أو عليها فجورُها
وقول الآخر يمدح أحد الخلفاء :

نال الخلافة أو كانت له قَدَرًا كما أتى ربّه موسى على قَدَرٍ
فلا بد من محاسبة النفس على التقى والفجور معاً ، دون الاختصار على أحدهما
ولا تتحقق الخلافة إلا مع قضاء الله وقدره ^(١) . . .

* * *

وملخص ما سبق ^(٢) من معاني « أو » ، أن هذه المعاني المتعددة القياسية خاضعة في إدراكها للسياق والقرائن خضوعاً تاماً ، كي يتميز ويتحدد كل نوع منها ، وأن التخيير والإباحة ^(٣) لا يكونان إلا بعد أمر ، وأن الشك والإبهام لا يكونان إلا بعد جملة خبرية . أما المعاني الأخرى التي تخالف ما سبق (كالتفصيل ، والإضراب ، ومعنى الواو . . .) فتكون بعد الحمل الخبرية ، والطلبية والأفضل في الإضراب أن يسبقه نفي أو نهى . وأن يتكرر العامل معه ^(٤) . . .

(١) ورد « قليلاً في المسموع وقوع » أو « بعد » هل — ولقنته لا يقاس عليه — ومنه ما جاء في صحيح مسلم (ج ١٢ ص ١٠٦ كتاب : الجهاد .) وهو حديث يتضمن ما دار من كلام بين هرتل وأبي سفيان ، جاء فيه ما نصه عن المسلمين : « هل يزيدون أو ينقصون . . . » .

(٢) انظر ما يزيد عليه في ص ٦١١ وفيها إشارة إلى أن الصلة والارتباط بين حرفي العطف . « أو — وأم » معروض في ص ٥٨٨ .

(٣) إذا كانت « أو » للإباحة جاز للمخاطب أن يختار أحد المتعاطفين ويقتصر عليه . وجاز له أن يجمع بينهما ، ويختارهما معاً — كما شرحنا في ص ٦٠٤ — وإذا جاز الجمع في حالة « أو » التي للإباحة فما الفرق بينه وبين الجمع في حالة « أو » التي بمعنى « واو » العطف ؟ .

الفرق أن « أو » التي بمعنى واو العطف لا بد فيها من الجمع كالواو ، ولا يصح الاختصار على واحد ، بخلاف الجمع في حالة الإباحة فإنه جائز .

(٤) وفي معاني : « أو » يقول ابن مالك :

خَيْرٌ ، أْبَحْ ، قَسَمٌ بِأَوْ ، وَأَبْهَمُ . وَاشْكُكْ ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نَسِمُ .
النحو الواقي —

.....

= (نَمَى ، أَى : نَسَبَ إِلَيْهَا ، بِمَعْنَى أَنَّهَا تُؤَدِّيهِ) وَقَدْ تَضَمَّنَ الْبَيْتُ سِتَّةَ مَعَانٍ ؛ هِيَ : (التَّخْيِيرُ - الْإِبَاحَةُ - التَّقْسِيمُ - الْإِبْهَامُ - الشُّكُّ - الْإِضْرَابُ) . وَسَيَجِيءُ فِي الْبَيْتِ لِلتَّالِي مَعْنَى سَابِعٍ ؛ هُوَ : أَنَّهَا تَكُونُ بِمَعْنَى الْوَاوِ .

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا لَمْ يُلَفَّ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِّ مَنفَذًا
(يَلَفَ : يَجِدُ . ذُو النُّطْقِ : الْمُتَكَلِّمُ) . يَقُولُ : « أَوْ » تَعَاقَبَ الْوَاوُ (أَى : يَصِحُّ أَنْ تَحُلَّ مَحَلَّهَا وَتُؤَدِيَ مَعْنَاهَا - وَهُوَ مُطْلَقُ الْجَمْعِ وَالِاشْتِرَاكِ) بِشَرَطِ أَلَّا يَجِدَ الْمُتَكَلِّمُ مَنفَذًا لِلِالْتِبَاسِ ، أَى : بِشَرَطِ أَلَّا يَكُونَ اسْتِعْمَالُهَا مَوْقَعًا فِي الْبَسِّ ؛ بِسَبَبِ خَفَاءِ مَعْنَاهَا الْمُرَادِ ، وَعَدَمِ إِدْرَاكِ السَّامِعِ أَنَّهَا بِمَعْنَى الْوَاوِ .

زيادة وتفصيل :

١ - الأصل في « أو » أن تكون لأحد الشيئين أو الأشياء^(١) لكنها إذا وقعت بعد نفي أو نهى كانت للنفي العام الذي يشمل كل فرد مما في حيز النفي قبلها وبعدها ، وللنهي العام الذي ينصب على كل فرد كذلك : فمثالها بعد النفي : (لا أحب منافقاً أو كاذباً) . ومثالها بعد النهي قوله تعالى : (ولا تطع منهم أثماً أو كفوراً)^(٢) ...

ب - يقول سيبويه : إذا ذكرت همزة التسوية بعد كلمة : « سواء » فلا بد من مجيء « أم » العاطفة ، لا فرق في هذا الحكم بين أن يكون بعد الهمزة اسمان أو فعلاق ؛ نحو : (سواء علتى أمقيم ضيفى أم هو مرتحل - سواء على أبقي الضيف أم ارتحل) ، فإن كان بعد : « سواء » فعلاق بغير همزة التسوية عطف الثاني منهما على الأول بالحرف : « أو » . نحو : (سواء علينا رضى العدو أو سخط) ورأيه هذا مخالف لما نقلناه - فى رقم ٣ من هامش ص ٥٨٨ وما يتصل بها - عن بعض المحققين الذين يجيزون مجيء « أم » والصواب معهم . وفى تلك الصفحة أيضاً بيان الصلة والارتباط بين الحرفين : « أو » و « أم » .

وإن كان بعدها اسمان بغير همزة التسوية عطف الثاني على الأول بالواو ، ولو كان الاسمان مصدرين ؛ نحو سواء على حمزة وعامر ، ونحو : سواء علينا اعتدال الجو وانحرافه^(٣)

ج - يصح حذف « أو » عند أمن اللبس^(٤) ؛ نحو : وسائل السفر متنوعة ؛ يتخير منها كل امرئ ما يناسبه ؛ فسافر بالطيارة - القطار - الباخرة - السيارة ...

د - وقد تعطف الشيء على مرادفه^(٥) كقوله تعالى : (ومن يكسب خطيئة أو إثماً) فالإثم هو : الخطيئة

(١) سبقت الإشارة لهذا رأى مع تفصيلات أخرى فى رقم ٣ من هامش ص ٥٨٦ لمناسبة هناك .
(٢) ومن أمثلة وقوعها فى حيز للنهى قول الشاعر - فى البيت الأول - :

لا تُظهرن لعاذل أو عاذر حالئك فى السراء والضراء

فلرحمة المتوجعين حرّازة فى القلب مثل شماتة الأعداء

(٣) راجع الجزء الثانى من الهمع باب العطف ؛ عند الكلام على « أو » . (وقد سبقت الإشارة لرأيه فى ج من ص ٥٩٦ .

(٤) كما سبقت الإشارة فى ص ٥٧٥ وكما سيجىء فى ص ٦٤١ .

(٥) وقد سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٦ من هامش ص ٥٦٥ .

٧ - إمّا :

يرى بعض النحاة أن كلمة : « إمّا » الثانية في مثل « امنح السائل إمّا درهماً وإمّا درهماً » - حرف عطف بمعنى : « أو » ، وأنها تشارك « أو » في خمسة من معانيها^(١) . هي :

التخير والإباحة ، بشرط أن تكون « إمّا » الثانية مسبقة بكلام يشتمل على أمر .
« والشكُّ والإبهامُ » ، بشرط أن تكون مسبقة بجملة خبرية .

« والتفصيل^(٢) » بعد الخبر أو الطلب .

ولا تكون « إمّا الثانية » عند هؤلاء - للإضراب ، ولا بمعنى « واو » العطف ؛
فبهذين المعنيين تختص : « أو » دونها .

والمعاني الخمسة السابقة هي لكلمة : « إمّا » الثانية ، وتشاركها الأولى فيها وتسايرها ؛ لأنهما حرفان^(٣) متلازمان - في الأغلب - معنى واستعمالاً^(٤) ،
غير أن الأولى لا تكون للعطف مطلقاً - كما سنعرف -

فمن أمثلة الشك : احتجبت الشمس وراء الغمام إمّا ساعتين ، وإمّا ثلاثاً .
ومن الإبهام قوله تعالى : (وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ . إمّا يُعَذِّبُهُمْ
وإمّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ)^(٥) . والتخير كقوله تعالى : (إمّا أَنْ تُعَذِّبَ ، وإمّا
أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا) ؛ والإباحة ، نحو : إمّا أَنْ تزرع فاكهةً
وإمّا قصباً . والتفصيل ، كقوله تعالى في الإنسان : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ ؛
إمّا شاكراً وإمّا كَفُوراً) .

وإذا كانت « إمّا » الثانية عندهم حرف عطف « فالواو » التي قبلها زائدة
لازمة لها . والأولى لا عمل لها في عطف أو غيره .

ويرى آخرون : أن « إمّا » الثانية والأولى متشابهتان في الحرفية ، وفي تأدية

(١) سبق شرح المراد من كل معنى من الخمسة عند الكلام على : « أو » ص ٦٠٣ - وما بعدها .

(٢) انظر معنى « التفصيل » في رقم ١ من هامش ص ٦٠٦ .

(٣) راجع حاشية الأمير على المغنى - ج ١ - عند الكلام على الحرف : « إمّا » .

(٤) راجع البيان والتفصيل في « ا » من ص ٦١٤ .

(٥) يتعين الإبهام في الآية ؛ مراعاة لما سبق في تحديد معناه - رقم ٣ من هامش ص ٦٠٥ - .

معنى من تلك المعاني الخمسة ، وأن كلا منهما ليس حرف عطف ، لأن الأولى لا يسبقها معطوف مطلقاً ، ولأن الثانية تقع دائماً بعد الواو العاطفة بغير فاصل بينهما . ومن المقرر أن حرف العطف لا يدخل على حرف العطف مباشرة^(١) ، إذ لا يصح أن يتوالى حرفان للعطف من غير فاصل . والفريقان متفقان على أن الأولى ليست عاطفة^(٢) وأنها حرف — لا خلاف في حرفيته — يفصل بين عامل قبله ومعمول يليه^(٣) . ولكن الخلاف في الثانية .

والرأى الأرجح الذى يجدر الأخذ به هو : أن الثانية كالأولى في المعنى والحرفية ، وفي أنها ليست حرف عطف لأن العاطف هو الواو^(٤) .

* * *

(١) كما ستجىء الإشارة في ص ٦٢٠

(٢) للسبب السالف ؛ وهو أنها لا يسبقها عاطف مطلقاً .

(٣) لهذا يعرب ما بعد « إما » ، الأولى على حسب حاجة العوامل التي قبلها ؛ فقد يكون فاعلاً في مثل : غاب إما حامد وإما محمود . وقد يكون مفعولاً به في مثل : يركب المسافر إما قطارا وإما سيارة ، وقد يكون حالا في مثل قوله تعالى : « إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا » . وقد يكون بدلا كما في قوله تعالى : « حتى إذا رأوا ما يُوعَدُونَ إما العذاب وإما الساعة » وهكذا .

(٤) انظر ما يتصل بهذه « الواو » التي قبل « إما » الثانية في ص ٥٦٠ .

.

زيادة وتفصيل :

١- ليس من اللازم أن تتكرر « إِمَّا » ، ولكن الأغلب تكرارها ، فقد تحذف الثانية ؛ لوجودها يغنى عنها . ويغلب أن يكون أحد شيئين : (وإلا) - (أو) .
 فثال الأول : إما أن يتكلم المرء ليُحْمَدَ وإلا فليسكت . ومنه قول الشاعر :

فإِذَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصَدَقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَنًى مِنْ سَمِينِي
 وَإِلَّا فَاطْرَحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

ومثال الثاني قول الشاعر :

وقد شَفَّنِي أَلَّا يَزَالُ يَرَوْعُنِي خَيَالُكَ إِمَّا طَارِقًا أَوْ^(١) مُعَادِيَا

وقد يستغنى عن الأولى اكتفاء بالثانية كقول الشاعر :

تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا
 أى : إِمَّا بِدَارٍ . . . والفراء يقيس هذا الاستغناء ، فيجيز : فيضآن النهر معتدل وإمّا خطير .

و « إِمَّا » السالفة تختلف عن « إِمَّا » المركبة من : « إن » الشرطية التي تجزم فعلين ، ومن : « ما » الزائدة ، في مثل : إِمَّا يَعْدِلُ الْوَالِي تَجْتَمِعُ حَوْلَهُ الْقُلُوبُ . أى : إنْ يَعْدِلُ . . . كما تختلف اختلافًا واسعًا عن « أَمَّا » الشرطية التي سيجيء الكلام عليها^(٢) في باب خاص بها .

ب - من اللهجات النادرة أن يقال « أَيْمًا » بدلا من « أَمَّا » ، وكذلك

(١) ومن هذا جاء بيت ابن مالك في أول باب العطف من الألفية - رقم ٢ من هامش ص ٥٤٤ ونصه : « العطف إما ذو بيان أو نسق . . . » وكذلك وردت في كلام من يحتج بكلامهم ؛ ودنهم خالدين صفوان (أموى ، توفى حول سنة ١٣٣ هـ) فقد جاء على لسانه في قصة أحد الملوك مانصه : (إما أن تقيم في ملكك فتعمل بطاعة ربك . . . أو تضع تاجك وتلبس أمساحك وتعبد ربك في هذا الجبل . . .) والقصة كاملة في كتاب « الجمان في تشبيهات القرآن » لابن ناقييا البغدادى . - ص ٣٠٦ -

(٢) في ج ٤ ص ٤٧٠ م ١٦١ .

حذف وآو العطف قبل « إِمَّا » الثانية^(١) ، وقد اجتمع النادران في قول الشاعر :

يا ليتما أمنا شالت^(٢) نعامتها أيما إلى جنة ، أيما إلى نار

ومن المستحسن اليوم عدم محاكاة هذه اللغات القليلة .

جـ - الفرق بين « إِمَّا » و « أَوْ » في المعاني الخمسة السالفة أن « إِمَّا »

مكررة ؛ فبدل الكلام معها من أول النطق بها على الغرض الذي جاءت من أجله ؛ أهو شك ، أم تخيير ، أم غيرهما . بخلاف « أَوْ » فإن الكلام معها يدل أولا على الجزم واليقين ، ثم تجيء « أَوْ » فتدل على المعنى الذي جاءت من أجله .

د - حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين من ناحية المطابقة

وعدمها ملون في رقم ٣ من ص ٦٥٧

* * *

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك :

ومثل « أَوْ » في القَصْدِ « إِمَّا » الثانية في نحو : إِمَّا ذِي ، وإِمَّا النَّائِيَةُ

أي : اقصد - مثلاً - إما هذه البلدة وإما النائية . أي . البعيدة .

(٢) شالت : بمعنى ارتفعت - النعامة : باطن القدم . وارتفاع النعامة كناية عن عدم الموت ؛

لأن من يموت ترتفع - في الغالب - قدماءه ، وينخفض رأسه ، فتظهر نعামته .

٨ - لكن :

حرف عطف معناه الاستدراك^(١) ؛ نحو : ما صاحبت الحائن لكن^٥ الأمين ؛ « فالأمين » معطوف على « الحائن » .
ولا يكون عاطفاً إلا باجتماع شروط ثلاثة :

أولها : أن يكون المعطوف به مفرداً^(٢) ، لا جملة ، مثل : ما قطفت الزهر لكن^٥ الثمر . فإن لم يكن مفرداً وجب اعتبار « لكن » حرف ابتداء واستدراك معاً ، وليس عاطفاً ، ووجب أن تكون الجملة بعده مستقلة في إعرابها عن الجملة التي قبله ، نحو : ما قطفت الزهر لكن^٥ قطفت الثمر فكلمة : « لكن » حرف ابتداء واستدراك معاً ، ولا يفيد عاطفاً ، والجملة بعدها مستقلة في إعرابها ؛ لأن « لكن^٥ » الابتدائية لا تدخل إلا على جملة جديدة مستقلة من الناحية الإعرابية^(٣) .
ثانيها : ألا يكون مسبقاً بالواو مباشرة ؛ نحو : ما صافحت المسيء لكن^٥ المحسن . فإن سبقته الواو مباشرة لم يكن حرف عطف واقتصر على أن يكون حرف استدراك وابتداء كلام ، ووجب أن تقع بعده جملة (فعلية أو اسمية) تُعْطَف بالواو على الجملة التي قبلها ؛ فمثال الفعلية : ما صافحت المسيء ولكن^٥ صافحت المحسن ، وقول الشاعر :

إذا ما قضيت الدين بالدين لم يكن قضاءً ؛ ولكن^٥ كان غُرماً على غُرْم...

(١) الاستدراك : « تعقيب الكلام بإزالة بعض الخواطر والأوهام التي ترد على الذهن بسببه » . وهو يقتضى أن يكون ما بعد أداة الاستدراك مخالفاً لما قبلها في الحكم المعنوي ؛ نحو : ما قطعت الزهر . فعنى هذه الجملة نفي القطف عن الزهر . فقد يتسرب إلى الذهن من هذا المعنى أن الثمر لم يقطف أيضاً ، فإزالة هذا الوهم واستبعاده نأى بأداة تبعده ، مثل : « لكن » ؛ فنقول : ما قطعت الزهر ، لكن^٥ الثمر . فكلمة : « لكن » أداة من أدوات الاستدراك . أزالت ذلك الوهم ، وأثبتت أن الثمر قُطِف (وقد سبق إيضاحه وتفهيمه في الكلام عليه في ج ١ ص ٤٧٢ م ٥١ . وفي رقم ٢ من هامش ص ٤٢٨ م ٣٥ -) كما سبق هناك أن الحرف الدال على « الاستدراك » (وهو : « لكن » بنوعها ، مشددة النون وساكنها) لا تقع في صدر جملة تعرب خبراً . . .

(٢) طبقاً للرأى الأقوى والأشهر .

(٣) ومن أمثلة الجملة الفعلية بعدها قول الشاعر :

وما نيل المطالب بالتدنى ولكن^٥ تؤخذ الدنيا غلابا

وقول الآخر يصف حياته :

حياة مشقات . ولكن^٥ - لبُعدها عن الدلّ - تصفو للآبئ وتَعُذُّب

ومثال الاسمية :

وليس أخى من وذنّى رأى عينه ولكن أخى من وذنّى وهو غائب
« فالواو » حرف عطف . « لكن » ، حرف استدراك وابتداء كلام . والجملة بعدها
معطوفة بالواو على الجملة التى قبلها ^(١) .

ثالثها : أن تكون مسبقة ^(٢) بنفى ، أو نهى ؛ كما فى الأمثلة السابقة . ونحو : لا تأكل
الفاكهة الفجة لكن الناضجة . فإن لم تسبق بذلك كانت حرف ابتداء واستدراك
لا عاطفة ، ووجب أن يقع بعدها جملة مستقلة فى إعرابها ، نحو : تكثر الفواكه شتاء ،
لكن يكثر العنب صيفاً .

ويؤخذ مما سبق أن الحرف « لكن » حرف استدراك دائماً ؛ سواء أكان عاطفاً أم غير
عاطف . وأنه لا يعطى إلا بشروط ثلاثة مجتمعة ، فإن فُقد منها شرط أو أكثر لم
يكن عاطفاً ، ووجب دخوله على الجمل ، واعتباره حرف استدراك وابتداء معاً .

والاستدراك يقتضى أن يكون ما بعد أدواته مخالفاً لما قبلها فى حكمه المعنوى ؛
كما فى الأمثلة السالفة ، وكما فى نحو : (لا أصحاب المنافق لكن الشهم . —
لا تجالس الأشرار لكن الأخيار) . فعنى الجملة التى قبل « لكن » منى ، أو
منهى عنه ، وهذا المعنى فى الجملة التى بعدها مثبت وغير منهى عنه ؛ فهما
مختلفان فيه نفيّاً وإيجاباً ، ونهياً وغير نهى .

ولما كان الكلام قبل « لكن » العاطفة نفيّاً دائماً ، أو منهيّاً عنه ، ووجب أن يكون
ما بعدها مثبتاً دائماً ، وغير منهى عنه ^(٣) ، فالمعنى بعدها مناقض للمعنى قبلها ^(١) . . .

(١) لهذا إشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٥٦٨ .

(٢) وهذا الشرط هو الأرجح والأقوى .

(٣) أما غير العاطفة ، أو « لكن » المشددة فقد يكون الأول فهما هو المثبت ، والمتأخر هو
المنى ، أو العكس — كما سبق فى ج ١ من ص ٥٧١ — فالذى يجب مراعاته مع أداة الاستدراك (« لكن »
— ولكن) هو مخالفة ما قبلها لما بعدها فى الحكم نفيّاً وإيجاباً ، وغيرهما .

وفى ما سبق يقول ابن مالك بيتاً يشتمل بإيجاز على حكم : « لكن » و « لا » العاطفتين (وسيجىء
الكلام على « لا ») .

وأول « لكن » نفيّاً ، أو نهياً . « ولا » نداءً ، أو أمراً ، أو اثباتاً تلاً =

٩ - لا :

حرف عطف يفيد نفي الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه ؛
 نحو : يفوز الشجاعُ لا الجبانُ . فكلمة : « لا » حرف عطف ونفي .
 و « الجبان » معطوف على الشجاع ، والحكم الثابت للمعطوف عليه هو :
 فوز الشجاع ، وقد نُفِيَ الفوز عن المعطوف (الجبان) بسبب أداة النفي :
 « لا » . ومثل هذا يقال في « لا » التي في الشطر الثاني من قول الشاعر :

القلب يدرك ما لا عينَ تدركه والحسنُ ما استحسنته النفسُ لا البصرُ

فهى حرف عطف ونفي ، و « البصر » معطوف على النفس ، والحكم الثابت
 للمعطوف عليه هو نسبة الاستحسان إلى النفس (أى : إسناده إليها) مع نفي
 هذا الاستحسان عن البصر .

ولا يكون هذا الحرف عاطفياً إلا باجتماع خمسة شروط :

أولها : أن يكون المعطوف مفرداً - لا جملة^(١) - كالأمثلة السالفة ، وكقول
 الشاعر :

قلْ لِبِإِنٍ بِقَوْلٍ رُكْنٍ مَمْلُكَةٍ على الكتائبِ يُبْنَى المُلْكُ ، لا الكُتُبِ
 « فالكتب » معطوفة على : « الكتائب » ، وهذا المعطوف ليس جملة . فإن لم

= « أول لكن نفياً » : اجعلها والية نفياً وواقعة بعده ، وذلك بأن يتقدم النفي وتليه لكن* ، أى
 تجيء بعده . هذا كل ما تعرض له البيت . وهو تعرض مبتور ، أما بآقيه فليس خاصاً بملكن :

حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين من ناحية المطابقة وعدمها ، موضح في رقم ٣

ص ٦٥٧ .

(١) الجملة المنوعة هنا هى التى ليس لها محل من الإعراب . قال الصبان (يشترط في « لا »
 العاطفة إفراد معطوفها ، ولو تأويلاً ؛ فيجوز : قلت على قائم ، لا على « قاعد » ؛ أخذاً من قول
 الهمع : ولا يعطف بها جملة لا محل لها على الأصح . . .) اهـ . يريد أن المعنى : على قائم لا قاعد ،
 فالجملة المعطوفة بمنزلة خبر مفرد . وبما يلحق بالمفرد : شبه الجملة إذا اعتبرنا متعلقه مفرداً ، نحو : حساب
 العمر بالأعمال لا بالأعوام ، وعند الله حسن الجزاء ، لا عند الناس . وقولهم : « سمو المرء بالعمل
 لا بمجرد الأمل » .

يكن المعطوف مفرداً لم يصح اعتبار « لا » عاطفة ؛ وعندئذ يجب اعتبارها حرف نفي فقط ، والجملة بعدها مستقلة في إعرابها ، ليست معطوفة ؛ نحو : تصان الممالك بالجيوش والأعمال ، لا تصان بالخطب والآمال .

ثانيها : أن يكون الكلام قبله موجباً لا منفيّاً ويدخل في الموجب — هنا — الأمر والنداء ؛ كقول بعضهم : (الملقّ وضاعة لا وداعة ، وخسّة لا كياسة . فكن أيباً لا ذليلاً ، مصوناً لا متبذلاً . يابن الغرّ البهاليل^(١) لا السفلة^(٢) الأوغاد^(٣) : إن الكرامة في الإباء ، والعزة في التّصون ، ولا مسعادة بغير عِزة وكرامة . . .)

ثالثها : ألا يكون أحد المتعاطفين داخلاً في مدلول الآخر ، ومعدوداً من أفرادها التي يصدق عليها لفظه (اسمه) ؛ فلا يصح : مدحت رجلاً لا قائداً ؛ لأن الرجل (وهو المعطوف عليه) ينطبق على أفراد كثيرة تشمل المعطوف (وهو القائد) وتشمل غيره ، ولا يصح أكلت تفاحاً لا فاكهة ، لأن الفاكهة (وهي المعطوف) تشمل المعطوف عليه (وهو : التفاح) ويصدق اسمها عليه . . . وهكذا . لكن يصح : مدحت رجلاً لا فتاة وأكلت فاكهة لا خبزاً ؛ إذ لا يصدق أحد المتعاطفين على الآخر^(٤) . . .

(١) جمع : بُهْلَمُول ، وهو : السيد الجامع لكل خير .

(٢) أراذل الناس وأسافلهم .

(٣) جمع : وَغِيد ، وهو الرجل الدنيء الحقير .

(٤) وقد أشار ابن مالك إلى حكم « لا » في جزء من بيت سبق في هامش ص ٦١٧ ينضمين حكمها وحكم « لكن » ، هو :

وَأَوَّلُ « لَكِنْ » نَفْيًا ، أَوْ نَهْيًا . وَ « لَا » نِدَاءٌ ، أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا نَلَا

وقد سبق شرح الجزء الخاص بالحرف : « لكن » . أما الخاص بالحرف « لا » فتقدير كلامه : « لا » ، تلا نداء ، أو أمراً ، أو إثباتاً : فكلمة : « لا » مبتدأ — ولا يصح أن يكون معطوفاً على : لكن ، منعاً لفساد المنى — خبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل « تلا » وفاعله . يريد : أن حرف « لا » العاطف يتلو النداء ، أو الأمر ، أو الإثبات . ويحىء بعد واحد من هذه الأشياء ، ولا يكون عاطفاً إلا إذا وقع بعد أحدها . وفي البيت قصور ونقص .

رابعها : ألا تقترن كلمة « لا » بعاطف — لأن حرف العطف لا يدخل على حرف العطف ^(١) مباشرة — فإن اقترنت به كان العطف به وحده وتمحضت هي للنفي الخالص ^(٢) ، نحو : أسابيع الشهر ثلاثة ، لا بل أربعة ، فالعاطف هو « بَلْ » ^(٣) ، وقد عطف أربعة على ثلاثة . أما « لا » فليست هنا عاطفة ، وإنما هي مجرد حرف نفي لإبطال المعنى السابق وردّه . ومثل هذا : (سبقت السيارة لا بل القطار) فليست « لا » هنا بعاطفة وإنما هي حرف نفي يساب الحكم السابق ويزيله ويرده ، و « بل » هي العاطفة ^(٤)

خامسها : ألا يكون ما يدخل عليه مفرداً صالحاً لأن يكون صفة لموصوف

(١) طبقاً لما تردد من قبل ، ومنه البيان الذي في ص ٦١٣ .

(٢) ونفيها الخالص قد يكون تأسيساً ؛ كالذي في نحو : جاءني على ، لا بل محمود . وقد يكون تأكيداً كالذي في نحو : ماجاء على ولا محمود . فالعاطف هو « بل » و « الواو » في الصورتين ، والمعطوف فيهما هو محمود . والمعطوف عليه هو على . أما كلمة « لا » فيهما فلمجرد النفي المحض ، تأسيساً في المثال الأول ، وتأكيداً في الثاني .

« ملاحظة » : النفي التأسيسي هو الذي تجلبه الأداة الخاصة بالنفي ، ولا يكون في الكلام ما يدل على هذا النفي ويشعر به سواها ؛ كالمثال الأول : جاء على لا محمود . فلو لا الحرف النافي : « لا » ما وجد في الجملة ما يدل على معنى النفي . أما النفي التأكيدى فلا تجلبه معها أداة النفي ؛ وإنما يكون موجوداً قبل مجيئها ؛ فتجىء هي لتوكيده وتقويته ؛ كالمثال الثاني : (ماجاء على ولا محمود) فنفي المجيء عن محمود مفهوم بغير مجيء حرف النفي « لا » وبدون ذكره ، فلما جاء الحرف أكده وقواه .

(٣) في مثل : سافر الأخ بل الوالد — ونحوه من كل كلام موجب ، والمعطوف مفرد — تفيد كلمة : « بل » الإضراب عن الحكم السابق ، كأنه لم يكن ، والسكوت من غير حكم على صاحبه مع إثبات هذا الحكم السابق لما بعدها ؛ فالذي سافر في المثال السالف هو الوالد ، أما الأخ فسكوت عنه لا يتحدث عنه بشيء من سفر أو غيره — كما سيجيء تفصيل هذا عند الكلام على « بل » (ص ٦٢٣ و . . .) — وقياساً على هذا يكون المراد في المثال : أسابيع الشهر أربعة . . . ؛ إلا أن وجود : « لا » يجعل الحكم منفيّاً صراحة لا مسكوتاً عنه . وفي هذا يقول الصبان مانصه :

(اعلم أن « لا » بعد الإيجاب هي لنفي الإيجاب ، وصيرورته نصاً في النفي ، بعد صيرورته بحرف الإضراب — لولاها — كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره . . .) ٥١ .

(٤) ومن صور اقترانها بالعاطف : ماجاءني محمد ولا على . وهي في هذه الصورة زائدة ، توافق نوعاً من الزيادة الموضحة في البيان الهام الذي سبق في ج ١ م ٥ ص ٦٢ أول الكلام على الحرف ، وسبقت الإشارة إليه في رقم ٣ من هامش ص ٥٦٧ ؛ متضمنة أنه يحوى الكلام على زيادة « لا » النافية ، والغرض من زيادتها ، ومعناها ، وإعرابها

مذكور ، أو لأن يكون خبراً^(١) ، أو حالا . فإن صلح لشيء من هذا كانت للنفي المحض ، وليست عاطفة ، ووجب تكرارها ؛ فمثال المفرد الصفة : هذا بيتٌ لا قديمٌ ولا جديدٌ . فكلمة : « لا » نافية — « وقديم » نعت لبيت . ومثال الخبر : الغلامُ لا صبيٌّ ولا شابٌّ ، والشابُّ لا غلامٌ ولا كهلاً^(١)
ومثال الحال . عرفت العاقل لا نافعاً ولا منتفعاً

* * *

(١ و ١) لا فرق في الحكم بين خبر المبتدأ — كالأمثلة المعروضة هنا — وخبر غيره من النواسخ كالذي في قول الشاعر :

فإن أنتمو لم تحفظوا لمودتي ذمّاماً فكونوا لا عليها ولا لها

.....

زيادة وتفصيل :

١- اختلف النحاة في وقوع « لا » العاطفة بعد الدعاء والتحضيض ،
 نحو : (أطال الله عمرَكَ لا عُمُرُ الأعداء ، وحرسَتِكَ عنايته لا عناية
 الناس) . . . ونحو : (ألا تُكسِّمُ النَّابِهَ لا الحامل ، وهَلَا تُقَدِّرُ الذكيَّ
 لا الغبيَّ) . . . والأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيح هذا ؛ تيسيراً وموافقة للمأثور .

ويزيد بعضهم فيبدي اطمئنانه لصحة وقوع « لا » العاطفة بعد الاستفهام
 أيضاً ، نحو : أفرغْتَ من كتابة الرسالة لا الخطبة ؟ ولا بأس بهذا الاطمئنان .

ب- إذا كانت « لا » عاطفة فقد يجوز حذف المعطوف عليه ، نحو :
 عودت نفسى أن أتكلم . . . لا شراً ، وأن أنفع . . . لا قليلاً^(١) . . .
 والأصل : أن أتكلم خيراً لا شراً - وأن أنفع كثيراً لا قليلاً .

ج- لا يجوز تكرار « لا » العاطفة ؛ فلا يقال : حضر هاشم ، لا محمود
 - لا أمين - لا حامد - ، بل يجب الإتيان بالواو العاطفة قبل المكرر ، ليكون
 العطف بهذه الواو وحدها ، وتقتصر « لا » على توكيد النفي ، دون أن تكون عاطفة .

د- حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين ، من ناحية المطابقة
 وعدمها مدون فى رقم ٣ من ص ٦٥٧

* * *

حرف يختلف معناه وحكمه باختلاف ما يجيء بعده من جملة أو مفرد .
 ١ - فإن دخل على جملة فهو حرف ابتداء فقط ، ومعناه إما : « الإضراب
 الإبطالي » ، وإما : « الإضراب الانتقالي » . فالإبطالي^(١) : هو الذى يقتضى
 نفي الحكم السابق ، فى الكلام قبل « بل » ، والقطع بأنه غير واقع ، وقدعيه كاذب ،
 والانصراف عنه واجب إلى حكم آخر يجيء بعدها . نحو : الأجرام السماوية ثابتة ،
 بل الأجرام السماوية متحركة . فالحرف « بل » (بمعنى « لا » النافية) أفاد
 الإضراب الإبطالى الذى يقتضى نفي الثبات ونفي عدم الحركة عن الأجرام
 السماوية ؛ لأن هذا الثبات أمر غير حاصل ، ومن يدعيه كاذب ، فكأن المتكلم قال :
 (الأجرام السماوية ثابتة . لا ، فالأجرام السماوية متحركة وليست ثابتة) ؛ فأبطل
 الحكم الأول ونفاه ، وعرض بعده حكماً جديداً . ومن الأمثلة قوله تعالى فى
 المشركين : (وقالوا اتخذ الرحمنُ ولداً - سُبْحَانَهُ - بل عبادٌ مُكْرَمُونَ) ،
 أى : بل هم^(٢) عبادٌ مُكْرَمُونَ . فقد أبطل الحكم السابق ، ونفاه ، وأثبت حكماً
 آخر بعده ؛ فكأن الأصل : (وقالوا اتخذ الرحمنُ ولداً . لا ؛ فإن الذين اتخذهم
 هم عباد مُكْرَمُونَ) . ومثل قوله أيضاً ترديداً لما يقوله الكفار عن الرسول عليه السلام :
 (أمْ يقولون به جِنَّةٌ^(٣)) . بل جاءهم بالحق) .

والانتقالى هو : الذى يقتضى الانتقال من غرض قبل الحرف : « بل »
 إلى غرض جديد بعده ، مع إبقاء الحكم السابق على حاله ، وعدم إلغاء ما يقتضيه .
 كقوله تعالى : (قد أَفْلَحَ من تَزَكَّى^(٤) وذكرَ اسمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بَلْ
 تُؤْثِرُونَ^(٥) الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ، وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى ...)

فالغرض الذى يدور حوله الكلام قبل : « بل » هو : الطاعة ، (بالطهارة من
 الذنوب ، وعبادة الله ، وبالصلاة . .) ، والغرض الجديد بعدها هو حب

(١) سبقت الإشارة إلى معناه فى رقم ١ من هامش ص ٥٩٧ .

(٢) الدليل على أن الحرف : « بل » داخل على جملة اسمية ، المبتدأ فيها محذوف - د : رفع
 كلمة : « عباد » إذ لا وجه لإعرابها وهى مرفوعة غير ماسلف ، وهو الذى يقتضيه المعنى أيضاً . ومثل هذا
 يقال فى كلمة : « أحياء » المرفوعة فى قوله تعالى : (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ
 أَمْوَاتًا . بل أحياءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ...) ، أى : بل هم أحياء .

(٣) جنون . (٤) تَطَهَّرَ . (٥) تفضلون وتختارون .

الدنيا ، وتفضيل الآخرة عليها . . . وكلا الغرضين مقصود باق على حاله .
وكقوله تعالى : (وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ ، وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ .
بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ ^(١)) . . .)

وكقولهم : (ليس من المروءة أن يتخلى الشريف عن أصدقائه ساعة الشدة :
بل يقيهم بماله ، ويدفع عنهم بنفسه) .

وحكم الحرف : «بل» الداخل على الجملة أنه حرف ابتداء محض يفيد الإضراب ^(٢) —
كما أسلفنا — ولا يصح اعتباره حرف عطف ولا شيئاً آخر غير الابتداء ، فالجملة بعده
مستقلة في إعرابها عما قبلها ، ولا يصح إعرابها خبراً ولا غير خبر عن شيء سابق عليه ^(٣) . . .

(١) غفلة ، أو انهماك في الباطل ، ووُصِفَت القلوب بهذا مسايرة لاعتقاد العرب أن القلب هو
مقر العقل والغرائز ، ومصدر الخير والشر .

(٢) سبقت إشارة — في رقم ٢ من هامش ص ٥٩٧ — إلى فروق بين « أم » المنقطعة حين تكون
للإضراب ، و « بل » — منها : أن الذي بعد « بل » يقين غالباً ، أما الذي بعد « أم » فظن . . . ،
جاء في كتاب : « المحتسب » لابن جني — ج ٢ ص ٢٩١ — في الآية الكريمة من سورة الطور : (أم هم
قوم طاغون .) وقراءة من قرأها : (بل هم قوم طاغون) مانصه : (« قال أبو الفتح : هذا هو الموضع
الذي يقول أصحابنا فيه : إن « أم » المنقطعة بمعنى : « بل » ، للترك والتحول ، إلا أن ما بعد « بل »
متيقن ، وما بعد « أم » مشكوك فيه ، مسئول عنه ، كقول علقمة بن عبيدة :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم ؟ أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم ؟
كأنه قال : بل أحبلها إذ نأتك اليوم مصروم ؟ ويؤكد قوله بعده :
أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأوبة يوم البين مشكوم
— مشكوم : مجازي . . .

ألا ترى إلى ظهور حرف الاستفهام وهو : « هل » في قوله : أم هل كبير بكى . . . حتى كأنه قال :
بل هو كبير . . . ترك الكلام الأول وأخذ في استئناف مستأنف .

وقد توالى « أم » هذه في هذا الموضع من هذه السورة ؛ وقال تعالى : (أم يقولون شاعرٌ نثر بَصٌّ به
رَبِّ الْمَسْنُونِ) أي : بل يقولون ذلك . وقوله تعالى : (أم تأسرهم أحلامهم بهذا ، أم هم قوم طاغون ؟)
أي : بل أم هم قوم طاغون ؟ .. أخرجه مُخْرِج الاستفهام ، وإن كانوا عند تعالى قوماً طاغين ؛ تَلَعَّباً بهم
وتهكما عليهم . وهذا كقول الرجل لصاحبه الذي لا يشك في جهله : أجاهل أنت ؟ توبيخاً له ،
وتقبيحاً عليه . ومعناه : إني قد نهيتك على حالك فانتبه لها ، واحتط لنفسك منها ، قال صخر :

أرائح أنت يوم البين أم غادى ولم تُسَلِّمْ على ريحانة الوادي

ليس يستفهم نفسه عما هو أعلم به ؛ ولكنه يقبح هذا الرأي لها ، وينعاه عليها ، «) اهـ .

(٣) يقول السيوطي في اللمع — ج ١ ص ٩٦ — ما نصه خاصاً بالخبر : « لا يسوغ الإخبار
بجملة ندائية ؛ نحو : زيد يا أخاه ، ولا مصدرية بلكن ، أو : بل ، أو : حتى .. — بالإجماع
في كل ذلك » .

ب- وإن دخل على مفرد فحكمه أنه : حرف عطف ؛ يختص بعطف المفردات وحدها . أما معناه هنا فيختلف باختلاف ما قبله من كلام مثبت ، أو مشتمل على صيغة أمر ، أو كلام منفي ، أو مشتمل على صيغة نهى .

(١) فإن تقدم على : « بل » كلام موجب أو صيغة أمر^(١) - نحو : (أعددتُ الرسالة بل القصيدة - لبست المعطف بل الثياب) - (عاون المحتاج بل الضعيف - ساعف الصديق بل الصارخ) . - كان معنى « بل » أمرين معاً ، أساسيين :

أولهما : الإضراب عن الحكم السابق ؛ بنى المراد منه نفيًا تاماً ، وإبطال أثره كأن لم يكن ، وسلبه عن صاحبه ، وترك صاحبه مسكوتاً عنه مهملاً ؛ أى غير محكوم عليه بشيء مطلقاً بمقتضى هذا الكلام الذى أزال عنه الحكم السالف ، وتركه بغير حكم جديد يقع عليه . وإن شئت فقل : إن الكلام السابق على « بل » صار كأنه لم يذكر^(٢) .

ثانيهما : نقل الحكم الذى قبل « بل » نقلاً تاماً إلى ما بعدها من غير تغيير شيء فى هذا الحكم الذى أزيل عما قبلها ، واستقر لما بعدها ، فى الأمثلة السابقة يقع الإضراب على إعداد الرسائل ، فيبنى الإعداد لها ، ولكنه يثبت للقصيدة بعدها . ويقع الإضراب على لبس المعطف ، فلا يلبس ، وإنما ينتقل اللبس إلى الثياب . وكذلك ينصب الإضراب على معاونة المحتاج ؛ فلا يحصل ؛ وإنما تنتقل المعاونة إلى الضعيف وتثبت له . وأيضاً تلغى المساعفة للصديق ولكنها تثبت للصارخ ، وهكذا .

(٢) وإن تقدم على « بل » كلام منفي ، أو مشتمل على صيغة نهى ، نحو :

(١) يراد بها ما يدل على الأمر صراحة ، كفعل الأمر ، ولام الأمر الداخلة على المضارع . لكن أيلحق بالأمر هنا التمنى ، والترجى ، والعرض ، والتخصيص ، أم لا يلحق ؟
رأيان بينهما خلاف واسع . والأحسن التيسير بقبول رأى الذى يلحقها - كما سيجىء فى هامش
عن ٦٢٧ - .

(٢) فى الأمثلة السابقة ماذا جرى للرسالة ، والمعطف ، والمحتاج ، وللصديق ، بعد أن سلبنا الحكم الواقع على كل منها ؟

ليس فى الكلام ما يدل على حكم جديد بعد الحكم المسلوب الذى نفينا . فكل واحد منها بمنزلة كلمة مفردة نطقنا بها وحدها من غير أن نسند إليها شيئاً .

(ما زرعت القمح بل القطن — ما أسأت مظلوماً بل ظالماً) — (لا يتصدر مجلسنا جاهلٌ بل عالم — لا تصاحب الأحمق بل العاقل) — لم يكن معنى « بل » الإضراب ، وإنما المعنى أمران معاً .

أولهما : إقرار الحكم السابق ، وتركه على حاله من غير تغيير فيه .

ثانيهما : إثبات ضده لما بعد « بل » . .

ففي المثال الأول : حكم منقً ، قبل كلمة « بل » هو نفي زراعتي القمح ، وأقررنا هذا الحكم المنقً ، وتركناه على حاله ، وفي الوقت نفسه أثبتنا بعدها حكماً آخر ، هو ، زرع القطن . . . ، وأيضاً نفينا قبلها حكماً ، هو وقوع الإساءة على المظلوم ، وأثبتنا بعدها وقوعها على الظالم . وكذلك نهينا قبلها عن تصدر الجاهل لمجلسنا ، وأمرنا بعدها بهذا التصدر للعالم . ونهينا عن مصاحبة الأحمق ، وأمرنا بها للعاقل ، وهكذا . . .

فالحكم الأول في كل الأمثلة السالفة — ونظائرها — باقٍ على حاله ، لم يقع عليه إضراب ، أو تغيير ، والحكم بعد « بل » مضاد لما قبلها ، فالحكمان متضادان ؛ ما يُنفى أو يُنهي عنه قبل « بل » يثبت أو يؤمر به بعدها ^(١) . . .

* * *

(١) في حكم « بل » يقول ابن مالك :

و « بَلْ » ك « لَكِنْ » بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَلِمَ أَكَنْ فِي مَرْبَعٍ ، بَلْ تَيْهًا

(المراد بالمصحوبين : النفي والنهي ، « والمَرْبَع » : المكان الذي ينزل فيه القوم زمن الربيع ، والتهاء : هي التيهاء ؛ (أى : الصحراء) يقول : إن « بل » بعد النفي مثل « لكن » في أنها تقرر ما قبلها ، وتركه على حاله ، وتثبت ضده لما بعده ، فلا تفيد معهما إضراباً . لكنها بعد الكلام الموجب وبعد صيغة الأمر تفيد الإضراب عن الأول ، وتنقل حكمه إلى الثاني ، حتى يصير الأول مسكوتاً عنه مهملًا . وفي حالي للإيجاب والأمر يقول ابن مالك متممًا كلامه السالف عن « بل » :

وَأَنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

أى : الصريح في دلالة على الأمر ؛ كفعل الأمر ، والمضارع المسبوق بلام الأمر . وهذا عند ابن مالك ومن وافقه . وهنالك من يلحق التمني ، والترجى ، والعرض ، والتعريض . . — بالصريح كما قلنا في رقم ٢ من هامش ص ٦٢٥ وقد سبق الكلام على « لكن » في ص ٦١٦ .

زيادة وتفصيل :

أ- لا يجوز العطف بالحرف « بل » ، بعد كلام فيه استفهام ؛ فلا يصح أحفظت قصيدة بل خطبة ؟

ب - تقع « لا » النافية قبل « بل » ^(١) بنوعيتها ؛ العاطفة (وهى المستوفية للشروط ^(٢)) ؛ وفى مقدمتها الدخول على المفرد) وغير العاطفة (وهى غير المستوفية للشروط ؛ كالداخلة على الجملة) فإذا دخلت على العاطفة المسبوقة بكلام مثبت ، أو بصيغة أمر - كان معنى « لا » النافية : تقوية الإضراب المستفاد من « بل » ، وتوكيده . وإن دخلت على العاطفة المسبوقة بنى أو نهى كان معنى « لا » تقوية النفى والنهى المستفادين من « بل » . فمثالها بعد كلام مثبت قول الشاعر :

وجهك البدرُ ، لا ، بل الشمس لولم يُقْضَ للشمس كسفةً وأقولُ
ومثال وقوعها بعد النفى : ما عاقنى البرد ، لا بل المطر .

ومثالها بعد النهى : لا تُغفِلِ الرياضة ، لا بل طول القعود .
وإن دخلت على غير العاطفة كان معناها تقوية الإضراب المستفاد من :
« بل » وتوكيده ؛ كقول الشاعر :

وما هجرتك ، لا ، بل زادنى شغفاً هجرٌ ، وبُعْدُ تَرَاحٍ لا إلى أجلٍ

ج - ورد قليلاً فى المسموع الفصيح ^(٣) زيادة « الواو » بعد « بل » كالتى فى قول على رضى الله عنه : « إنما يحزن الحسدة أبداً ؛ لأنهم لا يحزنون لما ينزل بهم من الشر فقط ، بل ولما ينال الناس من الخير » اهـ ^(٤) .
والأحسن عدم القياس على هذا ، لندرته البالغة .

د - حكم الضمير بعدها إذا كان عائداً على المتعاطفين من ناحية المطابقة وعدمها مدون فى رقم ٣ ص ٦٥٧ .

(١) كما أشرنا فى ص ٦٢٩ .

(٢) بيان هذه الشروط فى ص ٦٢٥ .

(٣) أما فى غيره من كلام المولدين الذين يستأنس بكلامهم ولا يستشهد به ، فكثيرة الورد فيه كثرة لا تغير الحكم السالف .

(٤) ورد هذا النص فى ص ١٢٨ من كتاب : « سجع الحمام ، فى حكم الإمام » - إخراج وتحقيق على الجندى وزميليه - .

ملخص حروف العطف ، وبيان ما يقتضى التشريك ،
وما لا يقتضيه .

من كل ما تقدم من الكلام على أدوات العطف يتبين :

(١) أنها حروف .

(٢) وأنها فى أغلب الحالات - تشرك المعطوف مع المعطوف عليه فى الضبط الإعرابى^(١) (رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، وجزماً) وهذا هو التشريك اللفظى .

أما من جهة التشريك المعنوى فبعضها يشركه أيضاً فى معنى المعطوف عليه ؛ وينحصر هذا فى أربعة حروف : (الواو - الفاء - ثم - حتى) ؛ فهذه الأربعة تشرك المعطوف مع المعطوف عليه فى المعنى ، كما تشركه فى اللفظ إشراكاً إعرابياً - فى الغالب - كما أسلفنا .

وبعضها يشركه فى اللفظ دون المعنى ، فيثبت للمعطوف ما انتفى عن المعطوف عليه ، وهو : (بل - لكن) ، أو العكس ، فيثبت للمعطوف عليه ما انتفى عن المعطوف ، وهو : (لا) .

وبعض ثالث هو (أو^(٢) - أم) يشركان فى اللفظ كما يشركان فى المعنى ولكن بشرط ألا يقتضيا إضراباً^(٣) .

(١) وهناك حالات لا تشريك فيها فى الضبط الإعرابى ، كعطف الماضى على المضارع وعكسه . وعطف أحدهما على المشتق والعكس - كما سيجىء فى ص ٦٤٢ و ٦٤٩ و

(٢) وتشبهها «إما» من وجوه أوضحناها عند الكلام عليها - فى ص ٦١٢ - . لكن الصحيح اعتبارها غير عاطفة .

(٣) قالوا فى بيان هذا التشريك المعنوى : (إن القائل : أحمد فى الدار أم محمود - يعرف أن الذى فى الدار هو أحد المذكورين ، ولكنه لا يعلم - على وجه التعيين - من هو . فالذى بعد «أم» مساو للذى قبلها فى صلاحه لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه . وحصول المساواة إنما هو بواسطة «أم» . فقد أشركتهما فى المعنى كما أشركتهما فى اللفظ . وكذلك : «أو» تشرك ما بعدنا لما قبلها . فيما جاءت لأجله من شك ، أو تخيير ، أو غيرها . فإن اقتضيا إضراباً كانا مفيدين للتشريك فى اللفظ لا فى المعنى . . .) - راجع : «شرح التصريح» ، أول باب : «العطف» - .

(٣) وأن المتعاطفين إذا تكررا كان « المعطوف عليه » واحداً هو الأول :
إلا إذا كان حرف العطف يفيد الترتيب (مثل : الفاء ، وثم) ، فإن « المعطوف
عليه » واحد ، هو ما قبل حرف العطف مباشرة^(١) .

(١) ويترتب على هذا أنه لو جاء بعد العاطف المفيد للترتيب وبعد معطوفه عاطف آخر
لا يفيد الترتيب - كالواو - لوجب أن يكون المعطوف عليه لهذا العاطف الذي لا يفيد الترتيب ٥ والمعطوف
الذي قبله مباشرة والذي أداة عطفه مفيدة للترتيب . (طبقاً للبيان الذي في رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥
ورقم ٣ من هامش ص ٦٤٩ .

المسألة ١١٩ :

الفصل بين المتعاطفين

يجوز عطف الاسم الظاهر على مثله أو على الضمير ، ويجوز عطف الضمير على مثله أو على اسم ظاهر . لكن بعض هذه الصور يكون فيه الفصل بين المتعاطفين واجباً ، وبعض آخر يكون الفصل فيه مستحسنًا راجحاً ، وفي غير ما سبق يكون جائزاً^(١)

فأما الفصل الواجب في حالتين ، سبقت إحداهما^(٢) . وملخصها : أنه إذا عطف على المبتدأ الذي خبره نوع من الأنواع المقرونة بالفاء – وقد ذكرت هناك – أو على ما يتصل به من صلة ، أو صفة ، أو نحوهما وجب تأخير المعطوف عن الخبر ، إذ لا يجوز الفصل بين هذا الخبر ومبتدئه بالمعطوف ؛ ففي مثل : الذي عندك فؤدب – لا يصح أن يقال : الذي عندك والخادم فؤدب ، أو فؤدبان ، وهكذا

• والحالة الثانية التي يجب فيها الفصل – تبعاً لأرجح الآراء – هي التي يكون فيها المعطوف عليه مصدرًا له معمولات ؛ فلا يجوز العطف عليه إلا بعد استيفائه كل معمولاته ، نحو : ما أحسن تقدير الأمة العاملين المخلصين لها ، وإكبارهم .

(١) ملاحظة : من الحالات الجائزة بعض صور بليغة تقدمت في ص ٤٣٥ ويشترط في الفصل الجائز ألا يكون بفواصل طويلة ، ولم يحدد النحاة هذا الطول الذي يسترشد فيه بما جاء في كتاب : « المحتسب » ، لابن جني – ج ٢ ص ٢٩٧ – حيث الكلام على معطوف مفصول من المعطوف عليه بثلاث جمل ، ونص كلامه في هذا العطف : (« قال أبو حيان : هذا بعيد ؛ لطول الفصل بجمل ثلاث ؛ وبعيد أن يوجد مثل هذا التركيب في كلام العرب ، نحو : أكلت خبزاً ، وضربت فلاناً ، وإن يجيء فلان أكرمه ، ورحل إلى بني فلان – و « لحما » ؛ فيكون « ولحماً » معطوفاً على « خبزاً » ، بل لا يوجد مثله في كلام العرب » . ا . هـ .

(٢) تفصيلها الذي لا غنى عن الرجوع إليه ، وبيان فروعها المختلفة – في ج ١ م ٤١ ص ٣٩١ (باب المبتدأ والخبر) .

وأما الحالتان اللتان يستحسن فيهما الفصل ويرجح^(١).

١ فالأولى : أن يكون المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً ، سواء أكان مستتراً أم بارزاً ؛ فيستحسن عند العطف عليه فصله بالتوكيد^(٢) اللفظي أو المعنوي أو بغيرهما أحياناً . فالفصل بالتوكيد اللفظي يتحقق بضمير مرفوع منفصل مناسب^(٣) نحو : (لقد كنت أنت ورفاقك طلائع الإصلاح ، وكنتم أنتم والسباقون إليه موضع الإعجاب والتقدير) . فكلمة : « رفاق » معطوفة على : « التاء » وهي الضمير المتصل المرفوع البارز بعد توكيد لفظه بالضمير المرفوع المنفصل : « أنت » . وكذلك كلمة : « السباقون » معطوفة على الضمير البارز (التاء والميم) ، في « كنتم » بعد توكيده توكيداً لفظياً بالضمير المرفوع المنفصل : « أنتم » .

ومثال العطف على الضمير المتصل المرفوع المستتر مع الفصل : انتفع أنت وإخوانك^(٤) بتجارب السابقين .

والفصل بالتوكيد المعنوي يتحقق بوجود لفظ من ألفاظه بين المتعاطفين ؛ ومن الأمثلة قول الشاعر :

ذُعِرْتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِيكُمْ بَرُوثِنَا ، وكنا الظافرينا
ويُغْنِي عن التوكيد بنوعيه — كما أسلفنا — وجود فاصل آخر أى فاصل بين المتعاطفين ؛ كالضمير « ها » في قوله تعالى في المؤمنين الصالحين : (جنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ ...) . . . ومثل « لا » النافية

(١) عند البصريين . أما الكوفيون . فلا يتمسكون بالفصل ولا يرون في خلل الكلام منه عيباً ولا ضعفاً .

(٢) راجع حاشية التصريح ج ٣ باب : العطف ، عند الكلام على عود الخافض ...

(٣) لا فرق في هذا بين أن يكون المعطوف اسماً ظاهراً أو ضميراً .

(٤) كلمة : « إخوان » ، معطوفة على الفاعل المستتر وتقديره : « أنت » . أما كلمة « أنت » ضمير المخاطب المذكورة فتوكيد لفظي للفاعل المستتر ؛ ولا يصح إعرابها فاعلاً : لأن فعل الأمر للواحد لا يرفع ضميراً بارزاً . ولا يصح إعرابها بدلاً عن الفاعل المستتر : لأن الضمير لا يبدل من الضمير — كما في ب من ص ٦٨٣ —

وهناك إعراب آخر يفضلُه النحاة على هذا ، وقد سبق في ص ٥٦٤ حيث البيان والإيضاح ، ويجيء أيضاً في ص ٦٣٨ .

في قوله تعالى : (سيقولُ الذينَ أشركوا لو شاءَ اللهُ ما أشركنا ولا آباؤنا » ،
وقد اجتمع الفصل بالتوكيد اللفظي وبحرف النفي « لا » في قوله تعالى : (وعُلِّمْتُمْ
ما لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ ولا آباؤكم . . .) ،

ومن غير المستحسن في النثر — مع جوازه — العطف على الضمير المستتر
المرفوع بغير فاصل على الوجه السالف ، نحو : (قَتَاوِمٌ وَنَظْرَاؤُكَ أَعْوَانُ السَّوْءِ) ،
فقد عُطِفَت كلمة : « نظراء » على الفاعل الضمير المستتر : (أنت) بغير فاصل ؛
ومنه العبارة المأثورة^(١) : « مررت برجل سواء والعدم » . أى : متساو هو والعدم ،
فكلمة ، « سواء » اسم بمعنى المشتق ، وهي متحملة للضمير المرفوع . والعدم (بالرفع)
معطوفة على الضمير المستتر بغير فاصل بينهما^(٢) . أما الشعر فقد يجوز
فيه عدم الفصل ، اضطراراً ؛ مراعاة لقيوده الكثيرة التي قد تقهر الشاعر
على ترك الفصل . . ومن الأمثلة قول جرير يهجو الأخطل :

وَرَجَا الْأَخِيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبْ لَهُ لَيْنَالَا

فقد عطف كلمة « أب » على اسم « يكن » المرفوع المستتر بغير فاصل بينهما^(٣) .
ومثله قول الآخر :

مَضَى وَبَنُوهُ ، وَانْفَرَدْتُ بِمَدْحِهِمْ وَأَلْفٌ إِذَا مَا جُمِعَتْ وَاحِدٌ فَرْدٌ

فقد عطف كلمة : « بنوه » على الضمير المرفوع المستتر في : « مضى » بغير فاصل .

(١) وقد رواها سيبويه .

(٢) وهي مما استشهد به سيبويه على صحة ترك الفصل في النثر .

(٣) وفيما سبق من العطف على الضمير المرفوع المتصل مع الفصل بين المتعاطفين يقول ابن مالك :

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ عَطِفْتَ فَأَفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ
أَوْ فَاصِلٍ مَّا . وَبِإِلَّا فَصْلٍ يَرِدُ فِي النَّظْمِ فَاشِياً . وَضَعْفُهُ اعْتَقِدْ

وملخص البيتين : افصل بالضمير المنفصل بين المتعاطفين إذا كان المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً
متصلاً . ولا يتعين أن يكون الفصل بالضمير وإنما يكفي الضمير أو غيره . ثم بين أن عدم الفصل فاش
(أى : كثير) في الشعر ، وأنه مع كثرتة ضعيف لا يقاس عليه .

لكن كيف يكون كثيراً وفاشياً والقياس عليه ضعيف ؟ إن الكثرة تعارض الضعف ؛ ولذا كان
القياس هنا سائغاً في الشعر بغير ضعف ، خلافاً لابن مالك .

والثانية : أن يكون المعطوف عليه ضميراً مجزوراً بحرف أو بإضافة ؛ فيستحسن عند أمن اللبس إعادة عامل الجر مع المعطوف ، ليفصل بين المتعاطفين ، فمثال المعطوف المجزور بحرف جر^(١) مَعَاد : ما عليك وعلى أضرابك من سبيل إن أدتكم الواجب . فكلمة : « أضراب » معطوفة على الضمير الكاف المجزور بالحرف : « عَمَلِي » . وقد أعيد هذا الحرف مع المعطوف . والأصل ما عليك وأضرابك ، ومثل هذا قوله تعالى عن نفسه : (ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ^(١) ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً : قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ) . فكلمة : « الأرض » معطوفة على الضمير : « ها » المجزور باللام ، وقد أعيدت اللام مع المعطوف : والأصل : فقال لها والأرض . ومثله إعادة اللام في قول الشاعر :

فما لي وللأيام - لا درّ درّها - تشرق بي طوراً ، وطوراً^(٢) تغربُ

ومثال إعادة عامل الجر وهو اسم مضاف^(٣) قوله تعالى : (قالوا نعبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ...) . فكلمة : « آباء » معطوفة في الأصل على الضمير المضاف إليه ، وهو : « الكاف الأولى » ، فأعيد المضاف وهو : « إله » وذكر قبل المعطوف . وأصل الكلام : نعبُدُ إِلَهَكَ وَآبَائِكَ . . .

هذا هو الكثير . وترك الفصل جائز أيضاً ، ولكنه لا يبلغ في قوته وحُسْنُه البلاغى درجة الكثير . ومن هذا قراءة قوله تعالى : (واتقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِِ الْأَرْحَامَ) . والتقدير : الذي تساءلون به وبالأرحام . أى : تستعطفون به وباسمه ، وبالأرحام ؛ بعطف كلمة : « الأرحام » على الضمير المجزور بالباء ؛ وكقول الشاعر :

(١ و ١) الرأى المختار أنه إذا أعيد عامل الجر فالمعطوف هو الجار والمجزور معاً ، وليس المجزور على المجزور ، لئلا يلزم إلغاء عامل ، أى : تركه زائداً مهملاً ، لا أثر له إلا مجرد الفصل . ومن الأمثلة - أيضاً - لإعادة الجار في المعطوف ، اللام في قوله تعالى : (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ، وَإِنْ دَخَلْتُ بَيْتَ مُؤْمِنَةٍ ، وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ) .

(٢) سبق هذا البيت للمناسبة السالفة في ج ٢ م ٨٠ ص ٢٤٦ .

(٣) إنما يعاد العامل الاسمى (وهو المضاف) بشرط ألا توقع إعادته في لبس ، فإن أوقعت في لبس لم يجز إعادته ، نحو : جاءتنى سيارتك وسيارة محمود ، وأنت تريد سيارة واحدة مشتركة بينهما . وهذا المنع إذا لم توجد قرينة تزيل اللبس .

اليوم قد بَتَّ^(١) تهجونا وتشتُمنا فاذهبْ ، فمابِكَ والأَيامِ من عَجَبِ
 أى : وبالأَيامِ . وقول بعض العرب : ما فى الدار غيرُه وفرسِه ، يجر
 كلمة : « فرس » المعطوفة على الهاء من غير إعادة الجار وهو الاسم المضاف^(٢) .

(١) فى رواية أخرى : اليوم قربت . . .

(٢) يقول ابن مالك فى تكرار الخافض مع المعطوف إذا كان المعطوف عليه ضميراً مجروراً :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ لَازِماً قَدْ جُعِلَا

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِماً : إِذْ قَدْ أَتَى فى النُّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُشَبَّهَا

يقول : « جعل عود الخافض على المعطوف الذى وصفناه - أمراً لازماً عند النعامة ، ولكنه ليس بلازم فى رأيى وحكمى ؛ لأن عدم إعادته أمر ثابت تحقق فى النظم والنثر للواردين عن العرب . أى : أمر تؤيده الأمثلة الصحيحة نظماً ونثراً ، وثبت أن إعادته ليست باللازمة .

المسألة ١٢٠ :

صور من الحذف في أسلوب العطف .

حذف بعض حروف العطف مع معطوفها :

من حروف العطف ثلاثة يختص كل منها بجواز حذفه مع معطوفه بشرط أمن اللبس . — كما سبق عند الكلام عليها^(١) — وهذه الثلاثة هي : الواو ، والفاء ، وأم المتصلة . فمثال حذف الواو مع معطوفها للدليل : أنقذت الغريق ولم يكن بين الموت إلا لحظات . أى : لم يكن بين الموت وبينه

وقول الشاعر :

إني مقسمٌ ما ملكْتُ ؛ فجاعلٌ قِسْماً لآخرةٍ ، ودنيا تنفع ...

يريد : وقسم — دنيا ، أى : وقسماً لدنيا . ومثل قول الآخر :

فما كان بين الخير لو جاء سالماً أبو حُجْر^(٢) إلا ليالٍ قلائلُ

أى : بين الخير وبينى . ومما يصلح لهذا أيضاً قول بعض العرب : (راكبُ الناقة طليحان^(٣)) ، والتقدير : راکبُ الناقة والنَّاقة طليحان .

ومثال حذف الفاء مع معطوفها للدليل قوله تعالى : (وأوحينَا إلى موسى إذ استسْقاه قومه^(٤) — أن اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ^(٥) منه اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا) ، الأصل : فضرب فأنبجست^(٦) . وقوله تعالى :

(١) ص ٥٥٧ و ٥٧٤ و ٥٨٦ — مع ملاحظة أن المحذوف قد يترك معمولاً مذكوراً في الكلام أحياناً (كبعض الأمثلة التي في ص ٥٦٣ « ا » و ٥٧٦ وغيرها من الأمثلة المعروضة عند الكلام على أحكام تلك الأحرف) أو لا يترك معمولاً له ؛ كالأمثلة المعروضة هنا .

(٢) كنية رجل اسمه : النعمان بن الحارث .

(٣) أصابهما التعب والإعياء . (وقد سبقت الإشارة هذا في ص ٥٦٢) .

(٤) طلبوا منه الماء للسق . (٥) تفجرت .

(٦) هذه الجملة الفعلية المكونة من الفعل : « انبجس » وفاعله ، معطوفة على الجملة الفعلية

المكونة من الفعل : « ضرب » المحذوف . وإنما لم يكن العطف على الأول (أوحينا) لما سبق =

(وإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ ، فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا . .) ، أَى : فَضْرِبْ فَانْفَجَرَتْ ، وتسمى هذه الفاء المذكورة فى الكلام ، والتى تعطِفُ ما بعدها على الفاء المحذوفة مع معطوفها : « فاء الفصيحة ^(١) » .

ومثال حذف « أم » المتصلة ومعها معطوفها بدليل — وحذفهما ، قليل — قول الشاعر :

وقال ، صَحَابِي : قَدْ غُبِنْتَ ، وَخِلْتُنِي
غُبِنْتُ . فما أَدْرِ أَشْكُلُكُمْ ^(٢) شَكْلِي ؟ ...
والأصل : أَشْكُلُكُمْ شَكْلِي أم غيرُهُ ، ؟ وكقول الآخر :
دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ ، إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ، فما أَدْرِ : أَرُشِدُ طِلَابُهَا ؟
والتقدير : أَرُشِدُ طِلَابُهَا أم غَيٌّ ^(٣) ؟

* * *

حذف المعطوف :

تنفرد الواو بجواز عطفها عاملاً قد حذف وبقى معموله المرفوع أو المنصوب أو المجرور ، فمثال الم معمول المرفوع قوله تعالى لآدم : « اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ » فكلمة : « زوج » فاعل بفعل محذوف ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور معطوفة على الجملة الأمرية المكونة من فعل الأمر : « اسْكُنْ »

= تقريره رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ وفى رقم ٣ من هامش ص ٦٤٩) من أن المعطوفات المتعددة يكون معطوفها واحداً هو الأول . إلا إذا كان حرف العطف يقتضى الترتيب ، فيكون المعطوف عليه هو ما قبله مباشرة .

(١) وهذا النوع هو الذى سبقت (فى ص ٥٧٦) الإشارة والإحالة على ما جاء خاصاً به هنا . وسميت « فاء الفصيحة » لأنها أفصح ، (أَى : بينت) وكشفت عن المحذوف ، ودلت عليه وعلى مانشأ عنه . ولأنها — أحياناً — تفصح عن جواب شرط مقدر ؛ ففى الآية الأولى دلت الفاء على المحذوف وعلى أن الضرب كان سبباً فى الانبجاس . أوى قال : إن كان موسى قد أطاع الأمر وضرب الحجر فماذا تم بعد ذلك ؟ فالجواب : انبجست منه اثنتا عشرة عيناً .

(٢) طريقكم .

(٣) وقيل إن الهمزة للتصديق ، فلا تحتاج إلى معادل .

وفاعله . والتقدير : اسكنْ أنت ، وليسكن زوجك^(١) . والسبب في هذا أننا لو أعربنا كلمة : « زوج » معطوفة بالواو على الفاعل المستتر لفعل الأمر لكان العامل في المعطوف (زوج) هو العامل في المعطوف عليه ، أى : في الفاعل المستتر . فيكون الفعل : « اسكنْ » عاملاً في فاعله ، وفي كلمة : « زوج » ، فهو الذى رفع كلمة « زوج » وهى بمنزلة الفاعل بسبب عطفها على الفاعل ويترتب على هذا أن يكون فاعل الأمر اسماً ظاهراً مع أن فعل الأمر لا يرفع الظاهر .

هذا تعليلهم . وهو تعليل مرفوض ، يعارضه ما يردونه كثيراً من أنه : « قد يُغْتَفَرُ فى التابع مالا يُغْتَفَرُ فى المتبوع » ، أو : « قد يغتفر فى الثانى مالا يغتفر فى الأوائل » . فإذا امتنع أن يقع الاسم الظاهر فاعلاً لفعل الأمر مباشرة فلن يمتنع أن يكون المعطوف على هذا الفاعل اسماً ظاهراً ، لأنه تابع أو ثان ينطبق عليه ما سبق من التوسع والتيسير ؛ فلا داعى للتكلف والتقدير

ومثال المعمول المنصوب قوله تعالى فى أنصار الدين (والذين تَبَوَّءُوا الدارَ والإيمانَ من قبلهم يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ . . .) ، ومعنى تَبَوَّءُوا الدارَ أعدوها للسكنى . وهذا المعنى مناسب للدار ؛ لكنه غير مناسب للإيمان ، إذ لا يقال على سبيل الحقيقة : هيثوا الإيمان للسكنى ؛ ومن ثم أعربت كلمة : « الإيمان » مفعول لفعل محذوف تقديره : « أَلِفُوا » وهذه الجملة الفعلية المحذوفة معطوفة بالواو على الجملة الفعلية التى قبلها . ومنه قول الشاعر :

إذا ما الغانياتُ برزْنَ يوماً وزَجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا

أى : وكحلن العيون ؛ لأن الترجيج (وهو ترقيق الحاجب بأخذ بعض الشعر منه كى يصير منحنياً كالقوس) لا يصلح للعيون .

ومثال المعمول المجرور قولهم : ما كلُّ سوداء فحمةً ، ولا بيضاء شحمةً . فكلمة : « بيضاء » مجرورة بمضاف محذوف معطوف على « كلُّ » ، والأصل « ولا كلُّ بيضاء شحمة » . والداعى للتقدير هنا هو الفرار من العطف على معمولى عاملين مختلفين .

(١) قد سبق (فى رقم ٣ من هامش ص ٥٦٤) إعراب آخر لبعض النحاة ، بمقتضاه تكون . . .

« زوجك » معطوفة على الضمير المستتر الفاعل . وأنه لا يصح إعرابه بدلا من الفاعل المستتر ، وتجيء له مناسبة فى ص ٦٥٧ .

وإيضاح^(١) هذا أن كلمة : « سوداء » مضاف إليه فهي معمول ، عامله هو المضاف ؛ (لفظه : « كُـلَّ » المذكورة) وأن « فحمة » خبر « ما » الحجازية فهي معمول ، عامله : « ما » ، فالعاملان مختلفان ، وكذلك المعمولان . فلو عطفنا « بيضاء » على « سوداء » ، و « شحمة » على « فحمة » لزم العطف بعاطف واحد (هو : الواو) على معمولين مختلفين لعاملين مختلفين — كما يقولون — وهذا لا يبيحه كثرة النحاة ... إذ يجب أن يكون العامل في المتعاطفين واحداً ، لا أكثر . وهذا الرأي أحق بالاتباع^(٢) ...

ملاحظة : من موضوعات الحذف الهامة : « حذف الموصول » وقد سبق تفصيل الكلام عليه^(٣) .

* * *

حذف المعطوف عليه ، (أى : المتبوع) :

يصح عند أمن اللبس — حذف المعطوف عليه وحده إذا كانت أداة العطف هي : [الواو ، أو : الفاء ، أو : أم المتصلة ، أو : « لا » العاطفة^(٤)] . . .

فمثال حذفه مع بقاء الواو^(٥) أن يقول قائل : مرحباً بك . فتجيب : وبك وأهلاً وسهلاً ؛ أى : ومرحباً بك وأهلاً وسهلاً . فالجار والمجرور : (بك) متعلقان بكلمة : مرحباً « المحذوفة » . « وأهلاً » : الواو حرف عطف ، « أهلاً » ، معطوفة على : « مرحباً » المحذوفة ، فالمعطوف عليه محذوف . و « سهلاً » « الواو » حرف عطف . « سهلاً » معطوفة على « مرحباً » المحذوفة فالمعطوف عليه هو المحذوف^(٦) .

(١) سبق — فى ص ١٥٩ — بيان شاف لهذا فى باب الإضافة ، عند الكلام على حذف المضاف ، وله مناسبة أخرى فى ص ٥٦٤ . (٢) وفى مواضع الحذف السالفة يقول ابن مالك مقتصرأ على بعضها : « والفاء » قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ « والواو » ، إِذْ لَا لَبْسَ . وَهِيَ انْفَرَدَتْ : بِعَظْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ ، دَفْعًا لَوْ هُمِ اتَّقَى (عامل مزال ، أى : أزيل عن مكانه ، والمراد حذف) وقد بين فى البيت الثانى أن الداعى لتقدير المحذوف دفع وهم لا يستقيم الأمر إلا بدفعه وإزالته .

(٣) فى الجزء الأول م ؟ بعنوان : حذف الموصول الأسمى (٤) انظر : « ب » من ص ٦٢٢ .

(٥) انظر « الملحوظة » التى فى الصفحة الآتية متعلقة بصورة من صور حذف المعطوف « بالواو » ، مع بقاء الواو .

(٦) ون الأمثلة أيضاً لحذف المعطوف عليه مع بقاء حرف العطف (الواو) قوله تعالى : « أَوْ لَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ » ، ولم يك شيئاً .. ؟) أى أنسى ولا يذكّر . . . ؟ فالمعطوف عليه المحذوف هو الفاعل : نَسِيَ .

ومثال الحذف مع بقاء الفاء قوله تعالى (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا) كيف كان عاقبة الذين من قبلهم) . والتقدير : أمكثوا فلم يسيروا^(١) . . .
ومثال الحذف مع بقاء « أم » المتصلة قوله تعالى : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ . . .) . والتقدير : أعلمتكم أن دخول الجنة يسير أم حسبتم أن تدخلوا الجنة .

ومثال الحذف قبل « لا » العاطفة : (عاهدت نفسي أن أعمل الخير . . . لا قليلاً ، وأن أقول الحق . . لا بعض الأوقات) والأصل : أن أعمل الخير كثيراً لا قليلاً ، وأن أقول الحق كل الأوقات لا بعض الأوقات .

« ملحوظة » - من أمثلة حذف المعطوف عليه مع بقاء حرف العطف : « الواو » ، ما سجله ابن جني في كتابه المسمى : « تفسير أرجوزة أبي نُوَّاس في تقرير الفضل بن الربيع^(٢) » . قال عند شرحه بيت أبي نُوَّاس :

(وبلدة فيها زور صعراء تحظى في صعر)

ما نصه الحرفي : « (قوله : وبلدة) .. قيل في هذه الواو قولان ، أحدهما : أنها للعطف ، والآخر : أنها عوض من « رَبِّ » ؛ فكأنهم إنما هربوا من أن يجعلوها عاطفة لأنها في أول القصيدة ، وأول الكلام لا يعطف . ولا يمتنع العطف على ما تقدم من الحديث والقصص ؛ فكأنه كان في حديث ، ثم قال : وبلدة . فكأنه وكل الكلام إلى الدلالة في الحال . ونظير هذا قوله تعالى : (إنا أنزلناه في ليلة القدر . . .) فالضمير (الهاء) يراد به القرآن ، وإن لم يجر للقرآن ذكر .

(١) قد سبق إيضاح الكلام على الحذف في هذه الآية وأشباهاها (من هامش ص ٥٧١) وأن فيها رأيين ؛ أحدهما : يرى الفاء قد عطفت جملة فعلية مذكورة على أخرى محذوفة بعد الهمزة في مكانها الأصلي . والثاني : يرى أن الهمزة تقدمت من تأخير ، للتنبيه على أصالتها في التصدير ، ومحلها الأصلي بعد الفاء . والتقدير : فلم يسيروا . . . والجملة بعد العاطف معطوفة على أخرى مماثلة لها خبراً وإنشاء ، محذوفة ، ومكانها قبل الهمزة والعاطف . وفي الحذف المذكور يقول ابن مالك بيتاً نصفه الأول هو الذي يتصل بالحذف ، ونصفه الثاني يتعلق بقاعدة أخرى سيذكر معها في ص ٦٤٤ .

وَحَذَفَ مَتَّبِعُ بِدَا هُنَا اسْتَبِيحَ وَعَطَفَكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

(٢) ص ٩ من الطبعة التي أخرجها وحققها الأستاذ بهجة الأثرى .

وكذلك قوله تعالى : « (حتى توارت بالحجاب) » يعنى الشمس ؛ فأضمـرها وإن لم يجر لها ذكر . وهذا فى كلام العرب واسع فاش) « اه كلام ابن جنى ^(١) . . .

* * *

حذف حرف العطف وحده :

أشرنا من قبل ^(٢) إلى أنه يجوز حذف العاطف وحده ولا يكون هذا إلا فى الواو ، والفاء ، وأو . فمثال الواو قوله عليه السلام : « تصدقَ رجل ، من ديناره ، من درهمه ، من صاع برّه ، من صاع تَمْرِهِ . . . » ، وما نقل من قول بعض العرب : أكلتُ خبزاً ، لحمًا ، تمرًا ، وقول الشاعر :

كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟ مِمَّا يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ
ومثال الفاء : قرأت الكتاب بابًا بابًا ، وادخلوا الغرفة واحدًا واحدًا .
والتقدير بابًا فبابًا ، وواحدًا فواحدًا .

ومثال « أو » : أعطِ الرجلَ درهمًا ، درهمين ، ثلاثة . . .

* * *

تقديم المعطوف على المعطوف عليه :

ورد فى المسموع تقديم « المعطوف » بالواو — دون غيرها — على المعطوف عليه ، وهو تقديم شاذ — لا يجوز القياس عليه ^(٣) — ومنه قول الشاعر :

وأنت غريم لا أظن قضاءه (ولا العنزى القارظ - الدهر -) جائيًا
أى : جائيًا هو ، ولا العنزى . وقول الآخر ^(٤) :

أيا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السَّلام

(١) ويوضحه بل يؤيده ويقويه ما جاء فى « المغنى » - ج ٢ - عند كلامه فى الباب الأول على :

« حرف الواو المفردة » ، ومنها : الواو الجارة .

بقى أن نسأل : هل هناك ما يمنع من صحة اعتبار « الواو » للاستئناف فى بيت أبي نواس ؟ لا أرى مانعاً .

(٢) فى ص ٥٧٥ .

(٣) لهذا إشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٥٥٧ وفى رقم ٥ من ص ٦٥٨ .

(٤) هو : الأحوص .

المسألة ١٢١ :

عطف الفعل على الفعل أو على ما يشبهه ، والعكس ،
وعطف الجملة على الجملة ^(١) .

١ - عطف الفعل وحده على الفعل كذلك :

عرفنا فيما سبق أن عطف الاسم وحده على الاسم يُعَدُّ من عطف المفردات ^(٢)
بعضها على بعض ، كقول الشاعر :

وكلُّ زادٍ عُرضَةٌ للنفْسِ غيرِ التَّقَى ، والبرِّ ، والرَّشَادِ

وكما يجوز عطف الاسم وحده على نظيره في الاسمية عطف مفردات - يجوز
عطف الفعل - وحده من غير مرفوعه ^(٣) - على الفعل وحده عطف مفردات أيضاً ؛
محو : « إذا تعرضَ وتصدَّى المرءُ لكشف معائب الناسِ مَرَّقُوهُ بسهام
أقوالهم وأعمالهم . وهي سهام لن يستطيعَ أو يقدرَ أحدٌ على احتمالها ^(٤) » . فالفعل :
« تصدَّى » معطوف وحده على الفعل : « تعرض » وكذا الفعل : « يقدر »
معطوف وحده على الفعل « يستطيع ^(٥) » وكل هذا من عطف المفردات ؛ إذ لم
يشارك الفاعل - هنا - مع فعله في العطف . فلو اشترك معه لكان العطف عطف
جملة فعلية على جملة فعلية ^(٦)

ويشترط لعطف الفعل على الفعل أمران :

- (١) أما عطف الاسم المفرد على الجملة والعكس ، فيجىء في رقم ٦ من ص ٦٥٩ .
- (٢) سبقت (الإشارة في رقم ٣ من هامش ص ٥٥٧) إلى أن المفرد هنا : ما ليس جملة ،
ولا شبه جملة .
- (٣) لأن الفعل مع مرفوعه جملة ، سواء أكان مرفوعه فاعلاً أم نائب فاعل . . .
- (٤) راجع ما يتصل بهذا في الزيادة ص ٦٤٥ . وبيان نوع العطف فيه .
- (٥) بدليل نصب المضارع المعطوف (وهو : يقدر) إذ لو كان العطف جملة على أخرى لوجب رفع
هذا المضارع - وسيجىء الإيضاح في ص ٦٤٥ - .
- (٦) والفرق كبير - لفظياً ومعنوياً - بين عطف الفعل وحده على الفعل وحده وعطف الجملة
على الفعلية - كما سيجىء هنا -

أولهما : اتحادهما في الزمن ^(١) ؛ بأن يكون زمنهما معاً ماضياً ، أو حالاً ، أو مستقبلاً ؛ سواء أكانا متحدين في النوع (أى : ماضيين ، أو : مضارعين ^(٢)) أم مختلفين ؛ فلا يمنع من عطف أحدهما على الآخر تخالفهما في النوع ^(٣) . إذا اتحدا زماناً . فمثال اتحادهما زماناً ونوعاً ، قوله تعالى : (وَإِنْ تَوَمَّنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ . . .) ^(٤) . وقول الشاعر في مدح عالم :

سَعَى وَجَرَى ^(٥) لِلْعَلَمِ شَوْطًا يَرُوقُهُ فَادْرَكَ حَظًّا لَمْ يَنْلُهُ أَوَائِلُهُ

ومثال اتحادهما زماناً مع اختلافهما نوعاً : عطف الماضي على المضارع في قوله تعالى بُشَّانَ فِرْعَوْنَ : (يَقْدُمُ ^(٦) قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأُورِدَهُمُ النَّارَ) ، فالفعل : « أوردَ » ماض ، معطوف بالفاء على الفعل المضارع : « يقدم » وهما مختلفان نوعاً ، لكنهما متحدان زماناً ؛ لأن مدلولهما لا يتحقق إلا في المستقبل (يوم القيامة) ^(٧)

ومثال عطف المضارع على الماضي قوله تعالى : (تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ

(١) كما سبق في الجزء الأول عند الكلام على زمن المضارع - أما اختلافهما في الزمن فقد يجعل العطف عطف جملة على جملة ، بشرط الاتحاد خبراً وإنشاء ، كما سيجيء في عطف الجملة الفعلية ص ٦٣٠ .

(٢) أما فعل الأمر بدون فاعله فلا يكون معطوفاً ، ولا معطوفاً عليه ؛ لأنه لا يفارق فاعله ، ولا ينفصل أحدهما عن الآخر ، لا لفظاً ولا تقديرًا ؛ كأفعال الأمر التي فاعلها ضمير ظاهر أو مستتر في الآية الكريمة الآتية ، وهي : (« رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا . رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ . رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ ، وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ ») - كما سيجيء الإشارة في رقم ١ من هامش ص ٦٤٩ - ويفهم من كلام « الصبان » جواز عطف فعل الأمر وحده ، وهذا بعيد . والرأي الأول هو السديد .

(٣) راجع مايتصل بهذه المسألة الهامة في ج ١ ص ٣٩ م ٤ .

(٤) انظر الزيادة ص ٦٤٥ كى يتضح منها أن العطف هنا عطف فعل وحده على فعل وحده ، لا جملة فعلية على جملة فعلية .

(٥) يصلح العطف هنا أن يكون عطف فعل ماض وحده على نظيره ، وأن يكون عطف جملة ماضوية على نظيرتها (انظر البيان في ص ٦٤٥) .

(٦) يتقدم .

(٧) ومثل هذا قوله تعالى : (« وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتُزْعَمَنُ فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ ») ...

شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ، جَنَّتْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ،
وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا . . .) فالفعل : « يجعل » مضارع مجزوم ؛ لأنه
معطوف على الفعل الماضي : « جَعَلَ » المبني في محل جزم^(١) ؛ لأنه جواب
الشرط . وصحَّ العطف لاتحاد زمانيهما الذي يتحقق فيه المعنى^(٢) ، وهو الزمن
المستقبل . . .

ثانيهما : اتحادهما إن كانا مضارعين في العلامة الدالة على الإعراب - (من
حركة أوسكون ، أو غيرهما) - ويتبع هذا اتحاد معنيهما في النفي والإثبات ؛ فإذا
كان « المعطوف عليه » مضارعاً مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجزوماً ، وجب
أن يكون المضارع « المعطوف » كذلك . وأن يكون معنى المعطوف كالمعطوف
عليه في النفي والإثبات ؛ فكما يتبعه في علامات الإعراب يتبعه فيهما معنى .
فمثال المرفوعين : يفيضُ فيغدقُ نهرُنا الخيرَ على الوادي .

ومثال المنصوبين : لن يفيضَ النهر فيغرقَ الساحل . ومثال المجزومين :
لم يفيضَ نهرنا فيغرقَ ساحله^(٣)

(١) طبقاً للقاعدة الخاصة بهذا (في باب الجوازم - ج ٤ م ١٥٧ ص ٣٤٧) وتقضى بأن
الماضي الواقع في جواب الشرط يكون مبنياً في محل جزم ، وأنه وحده الجواب ، لا الجملة الفعلية المركبة منه
ومن فاعله معاً .

(٢) كان الزمن مستقبلاً مع أن المعطوف عليه فعل ماضٍ - وهو فعل الشرط - لأن أداة
الشرط الجازمة تقتضي حتماً أن يكون زمن فعل الشرط والجواب مستقبلاً ؛ فإذا كان أحدهما فعلاً ماضياً في
لفظه وجب أن يكون زمنه مستقبلاً .

(٣) وقد اكتفى ابن مالك في الكلام على عطف الفعل على الفعل بالشرط الثاني من البيت الذي
سبق عرضه في ص ٦٤٠ لمناسبة أخرى تضمنها صدره ؛ يقول :

وَحَذَفَ مَتَّبِعٌ بَدَأَ هُنَا اسْتَبِيحَ وَعَظْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِيحُ

(بدا = ظهر ، والمراد أنه مذكور في الكلام) (استبح = اجعله مباحاً) . (يصيح : أصلها :

يصحّ ، - بالتشديد مع التسكين - وخففت الحاء الساكنة لوزن الشعر) .

زيادة وتفصيل :

نصب المضارعين معاً ، أو جزمهما معاً بغير تكرار الناصب والجازم قبل الفعل المضارع المعطوف ، دليل قاطع على أن العطف عطف فعل وحده بغير مرفوعه على فعل وحده كذلك ، وليس عطف جملة على جملة ؛ لأن عطف الجملة الفعلية على الفعلية بغير تكرار أداة النصب أو الجزم يستلزم - حتماً - أن يكون المضارع المعطوف غير منصوب ولا مجزوم ؛ إذ نصبه أو جزمه يوجب أن يكون عطف فعل وحده على فعل كذلك .

أما رفع المضارعين معاً - في مثل : يشتدُّ البرد فتُهَاجِرُ طيور كثيرة إلى بلاد دافئة - فلا دليل معه على أن العطف عطف مضارع مفرد على نظيره المفرد ، أو عطف جملة مضارعية على جملة مضارعية (أى : عطف مضارع مع فاعله ، على مضارع مع فاعله) ، فمثل هذا الكلام صالح للأمرين عند عدم القرينة التي تعينه لأحدهما^(١) . . . وكذلك العطف في قول الشاعر :

قد يُنعم الله بالبلوَى - وإن عظُمتْ - وَيَتَلَيَّ اللهُ بعضَ القومِ بالنعَمِ

فيصح أن يكون المعطوف هنا جملة مضارعية هي : « يتلى الله » ، والمعطوف عليه جملة مضارعية كذلك ، هي : « ينعم الله » ؛ ويصح أن يكون المتعاطفان مفردين هما المضارعان ، ومثل هذا يقال في الماضي في نحو : (إذا تعرضَ وتصدَّى المرء لكشف معائب الناس مزقوه بسهام أقوالهم وأفعالهم . . .)^(٢) . حيث يجوز الأمران ، لعدم وجود قرينة تعين نوع العطف ؛ أهو عطف فعل ماضٍ وحده على ماضٍ وحده أم عطف جملة

(١) ومنه قول الشاعر :

وإني لمشتاق إلى ظل صاحبٍ يرقّ ويصفو إن كدِرتُ عليه

(٢) وكذلك قول الشاعر :

قد هوّن الصبرُ عندي كلّ نازلة ولين العزمُ حدَّ المركب الخشن

ماضوية على جملة مثلها ؟ بخلاف العطف في قوله تعالى عن الكافرين :
(وكذبوا واتبعوا أهواءهم . . .) حيث يتعين أن يكون عطف جملة ماضوية على
جملة ماضوية ، لوجود فاعل غير مستقل هو الضمير المتصل - لكل فعل
ماض منهما (١) . . .

ومما سبق يتبين الفرق اللفظي بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة
الفعلية على الفعلية (٢) ، وهو فرق دقيق خفي على بعض العلماء المشتغلين بالنحو
قديماً ، فقد نُقل عن أحدهم قوله : إني لا أتصور لعطف الفعل على الفعل مثلاً ؛
لأن نحو : قام على وقعد حامد (٣) - يكون فيه المعطوف جملة لا فعلاً ، وكذا :
قام وقعد على ، لأن في أحد الفعلين ضميراً ؛ فيكون فاعلاً له ، ويكون
الاسم الظاهر فاعلاً للآخر ؛ ففي الكلام جملتان معطوفتان . فقبل له : ماذا
ترى في مثل : يعجبني أن تقوم وتخرج ؛ بنصب المضارعين ، وفي مثل :
لم تقم وتخرج ؛ بجزمهما . وفي مثل : يعجبني أن يقوم محمود ويخرج
حليم ، وفي مثل : لم يقم محمود ويخرج حليم . . . ؟ فالفعل في الأمثلة

(١) ولهذا السبب نفسه يتعين أن يكون العطف عطف جملة مضارعية على جملة مضارعية في
قوله تعالى : (الذين يُنْفِقُونَ أموالَهُمْ في سبيلِ الله ثم لا يُتَّبِعُونَ ما أنفقوا مِنَّا ولا أذى ؛ لهم أجرٌ هم
عند ربهم ، ولا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون ..) - لوجود فاعل غير مستقل هو ضمير متصل لكل من
المضارعين : ينفقون ويتبعون . وفي الآية أنواع أخرى من العطف .

(٢) ستجىء لهذا إشارة في « البدل » أيضاً ، ص ٦٦١ .

(٣) وقد اجتمع عطف الفعل وحده على الفعل وحده ، وعطف الجملة المضارعية على المضارعية في قوله
تعالى يخاطب المؤمنين الأولين في أمر أهل النفاق والغدر ونقض العهود ؛ فيقول : « قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللهُ
بأيديكم ، وَيُخْزِيهِمْ ، وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ ، وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ، وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ .
وَيَتُوبُ اللهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ... » فقد جزمت الأفعال : (يُخْزِي - يَنْصِر - يَشْفِ - يذْهِب)
لأنها معطوفة على المضارع « يعذب » المجزوم في جواب الأمر . أما المضارع « يذْهِب » فرفوع ؛ لأنه مع فاعله
معطوف على المضارع « يعذب » مع فاعله ، فهو عطف جملة مضارعية على مضارعية ، ولا يصح أن يكون
عطف مضارع وحده على مضارع وحده ؛ وإلا وجب أن يكون المعطوف مجزوم اللفظ كالمعطوف عليه .
هذا ، ويصح أن تكون الواو للاستئناف ، لا للعطف .

السالفة منصوب أو مجزوم ؛ فما الذى نصبه أو جزمه ؟ فقلوا أن العطف للفعل وحده لم يمكن نصبه أو جزمه . . .

ومما هو جدير بالملاحظة أن الفرق اللفظى فى عطف الفعل على الفعل ، يترتب عليه فرق معنوى كبير من ناحية النفى والإثبات . فالفعل إذا كان هو « المعطوف » وحده فإنه يتبع الفعل « المعطوف عليه » فيهما ؛ كما يتبعه فى الإعراب ؛ طبقاً لما سبق^(١) وهذه التبعية فى النفى قد تفسد المعنى المراد — أحياناً — لو جعلنا الكلام عطف جُمْلٍ ؛ فعطفنا كل فعل مع فاعله على الآخر مع فاعله ، أى : أن المعنى قد يختلف كثيراً باختلاف نوعى العطف ، أهو عطف فعل وحده على آخر ، أم جملة فعلية على مثلتها الجملة الفعلية ؟ يتضح هذا من المثال التالى : لم يحضر قطارٌ ويسافر يوسف . يعطف « يسافر » على « يحضر » عطف فعل مفرد على نظيره المفرد ، فيكون « يسافر » مجزوماً . والمعنى نفي حضور القطار ، ونفي سفر يوسف أيضاً ، فالحضور لم يتحقق ، وكذلك السفر ، فالأمران لم يتحققا قطعاً .

أما إن كان الفعل : « يسافر » مرفوعاً فيتعين أن يكون العطف عطف جملة فعلية على جملة فعلية ؛ تحقيقاً لنوع من الربط والاتصال بينهما . ويتعين أن يكون المعنى عدم حضور القطار . أما يوسف فسفره يحتمل أمرين باعتبارين مختلفين ، فعند اعتبار الجملة الثانية مثبتة لم يتسرب إليها النفي من الأولى يكون يوسف قد سافر . وعند اعتبارها منفية لتسرب النفي إليها من الأولى يكون مقيماً لم يسافر . والقرينة هى التى تعين سريان النفي من الأولى إلى الثانية ، أو عدم سريانه^(٢) . ومن أمثلة فساد المعنى الذى يترتب على عطف الفعل وحده على الفعل وحده

(١) فى ص ٦٤٢ .

(٢) ويصح أن تكون الواو للاستئناف ؛ فالجملة بعدها مستقلة ، لا علاقة لها بما قبلها فى الإعراب . . . ولا فى النفى والإثبات . ويصح أن تكون الواو للحال والمضارع بعدها مرفوع عند من يميز للربط بها وحدها — كما تقدم فى باب الحال ، ح ٢ — فالجملة بعدها فى محل نصب ، ولا يسرى إليها للنفي من الأولى . ولا يصح الالتجاء إلى أحد هذه الأوجه — أو غيرها — إلا إذا وافق المعنى ، وسائر

.....

— لا عطف جملة فعلية على جملة فعلية — قولك : (الطالب النابغة لا يتأخر مكانه عن المقام الأول ، أو يكون في المقام الثاني . . .) إذا كان المراد أنه في المقام الأول أو الثاني . فلو عطفنا المضارع « يكون » على المضارع « يتأخر » لصار منفيًا حتمًا مثل المعطوف عليه قطعًا ، ولصار المعنى : لا يتأخر عن المقام الأول ، أو لا يكون في المقام الثاني ، وهذا غير المراد ، أما عطف الجملة الثانية كاملة على الأولى كاملة فلا يستلزم نفي الثانية فيجوز أن تبقى مثبتة المعنى إن اقتضى الأمر الثبوت برغم أن الأولى منفية — كما في هذا المثال — .

ومما سبق يتبين أن عطف الفعل على الفعل يوجب سريان النفي من المتبوع إلى التابع ، فهما يشتركان في النفي كما يشتركان في الإثبات ؛ وفي علامات الإعراب . بخلاف عطف الجملة على الجملة ؛ فإن النفي فيه لا يسرى من المتبوع إلى التابع إلا بقريضة .

ب - عطف الفعل وحده^(١) على ما يشبهه ، والعكس :

يجوز عطف الفعل الماضي بغير مرفوعه ، وكذا المضارع بغير مرفوعه^(١) -
على اسم يشبههما في المعنى ، كما يجوز العكس . والاسم الذي يشبههما هو اسم
الفعل - في بعض حالاته^(٢) - والمشتقات العامة ، (ومنها : اسم الفاعل ، واسم
المفعول . . .) وكذلك يجوز عطفهما على المصدر الصريح أيضاً ، فمثال عطف
الماضي على اسم الفعل الماضي : هيهاتَ وابتعدتُ الغايةُ أمامَ العاجز . والعكس
نحو : افرق وشتان ما بين الكمال والنقص .

ومثال عطف الماضي على اسم الفاعل : هذا مصاحبنا بالأمس وأعاننا على
تحقيق بُغْيَتِنَا^(٣) . والعكس نحو : هذا أعاننا بالأمس ومصاحبنا في احتمال
المشقات . ومثال عطف المضارع على اسم الفاعل أنت مشاركونا في الخير ،
وتستجيب لندائنا^(٤) ، والعكس : أنت تستجيب لندائنا ومشاركونا في الخير ؛

(١ و ١) ولا يجوز عطف فعل الأمر وحده عطف مفردات - كما أوضحناه في رقم ٢ من هامش
ص ٦٤٣ - ؛ إذ لا يترك أحدهما الآخر ، ولا ينفصل منه مطلقاً .

(٢) لأنه لا يشبههما في بعض آخر من حالاته ؛ كجموده الدائم الذي يعم جميع أنواعه ،
وكقبوله بعض علامات الأسماء (مثل : التنوين) وكخالفته أحياناً - للفعل الذي بمعناه في التعدى
واللزم . . . إلى غير هذا مما هو مدون في الباب الخاص به بالجزء الرابع (باب أسماء الأفعال ١٤١
ص ١٠٨) .

(٣) ومنه قوله تعالى في الخيل وعدوها : (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ، فَأَثَرَنَّ بِهِ نَقْعًا)

فالفعل : « أثار » معطوف على : « المغيرات » وليس معطوفاً على كلمة : « العاديات » التي في أول
الكلام - لما تقرر من أن المعطوفات المتعددة تكون على « المعطوف عليه » الأول ، ما لم تكن المعطوفات
المتعددة واقعة بعد حرف عطف يقتضي الترتيب ؛ فعندئذ يكون العطف على « المعطوف » الذي قبل هذا
الحرف مباشرة (كما سبق البيان في رقم ٢ من هامش ص ٥٥٥ - والكلام الذي قبل الآية ، هو :

(وَالْعَادِيَاتِ صُبْحًا ، فَالْمُورِيَّاتِ قَدْحًا ، فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا . . .) .

وكقوله تعالى في آية أخرى :

(إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا . . .) .

(٤) ومنه قوله تعالى :

ومنه قوله تعالى : (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَخُورِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ...) (١)
ومثال عطف الماضي على المصدر الصريح : إني سعيد بإنقاذ الغريق ،
وقدّمت له الإسعاف المناسب .

= (أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَاتٍ ، وَيَقْبِضْنَ ، مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا
الرَّحْمَنُ) .

فالفعل المضارع « يقبض » معطوف على اسم الفاعل : « صافات » . (ومعنى صافات : ناشرات
أجنحتهن في الجو - ومعنى يقبضن : يجمعن الأجنحة إلى الأجسام ، ولا ينشرنها) .
فكانه قال : وقابضات ... ، وقول المعري :

كتابك جاء بالنعمى بشيراً ويعرض فيه عن خبري سؤال ...

فالفعل : « يعرض » معطوف على « بشيراً » (بمعنى : مبشر) فكانه قال : جاء بشيراً وعارضاً ،
ومثله : عطف المضارع على الصفة المشبهة في قوله تعالى لمريم :

(إِنْ اللَّهُ يُبَشِّرُ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ، وَجِيهًا فِي
الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ، وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ ، وَكَهْلًا ...) .

حيث عطف المضارع : « يكلم » على : « وجيهاً » ، فكانه قال : وجيهاً ، ومكلماً ...
(١) ومنه قول الشاعر :

بَاتَ يُعَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرٍ

أى : بات يعشى إبله - لا زوجته ، كما قال الصبان والحضري - بضرها بالعضب (وهو : السيف البتار)
يوجهه إلى سيقانها ، لينحرها للأكليين ، بدلا من أن يعشها بالعلف .

(والأسواق : جمع : ساق - ويقصد أى : يعدل بينها بالضرب ، وهو من القصد ، بمعنى :
الاعتدال - وجائر ، أى : ظالم) .

وقد عطف كلمة : « جائر » على المضارع : « يقصد » وهو عطف الاسم المشتق على الفعل .
ويقول « الصبان والعيني » : إن الذى سهل العطف كون « جائر » بمعنى : يجر . ويقول الحضري : إن
كلمة : « جائر » معطوفة على : « يقصد » الواقعة هنا في محل جر ، صفة ثانية لعضب ، في تأويل
« قاصد » ؛ لأن الأصل في الوصف الإفراد ، وليست حالا بدليل جر المعطوف عليه ...

هذا كلامه . وفيه بعض تساهل ؛ لأن النعت هنا هو جملة فعلية مركبة من المضارع : « يقصد »
وفاعله ماع . فكيف تكون كلمة : « جائر » معطوفة على الجملة الفعلية مع أن المطلوب هو عطف الاسم
المشتق وحده على الفعل وحده ؟ فلعل غرضه أن المعطوف عليه هو الفعل « يقصد » وحده .

ومثال عطف المضارع على المصدر الصريح . الكدحُ وأُدركَ غابتي خير
من الراحة مع الإخفاق^(١)

(١) عطف المضارع على المصدر الصريح يقتضى نصب هذا المضارع بأن مضمره أو مظهره
على التفصيل الذى سيجىء فى مكانه من آخر باب إعراب الفعل . ج ٤
وفى سبق يقول ابن مالك فى عطف الفعل على الفعل ، وعلى اسم يشبهه ، أو العكس :
وَأَعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شَبَّهِ فِعْلٍ فِعْلاً وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدُهُ سَهْلاً

زيادة وتفصيل :

ما إعراب الفعل إذا عطف على اسم يشبهه ؟ كالفعل : « أثار » للمعطوف على « المغيرات » في : الآية السابقة ، وهي قوله تعالى : (فالمغيرات صبحاً ، فأثرن به نقعاً) ، وكالفعل : أقرضَ في قوله تعالى في الآية الأخرى : (إنَّ المُصَدِّقِينَ والمُصَدِّقَاتِ ، وأقرضوا الله ...) فإنه معطوف على المُصَدِّقِينَ .

وكذلك ما إعراب الاسم الذي يشبه الفعل إذا كان معطوفاً على الفعل كالأمثلة التي عرضناها هناك ^(١) ؟

لم أجد رأياً صريحاً شافياً في هذا ، ورأيت اعتراضات كثيرة ، ودفاعاً لم تنته إلى حكم حاسم . ومن هذه الاعتراضات : كيف يُعطف الفعل « أثار » على : « المغيرات » والمعطوف عليه مجرور مع أن المعطوف فعل ، والفعل لا يدخله الجر ؟ وقد سبق ^(٢) أن أول الآيات هو : « (والعاديات صبحاً ، فالموريات قدحاً ، فالمغيرات صبحاً ...) » .

قال الفخر الرازي في تفسيره : إن الفعل هنا معطوف على فعل محذوف حل محله في معناه الاسم المشتق من مصدره ، والأصل : فأغررن صبحاً فأثرن نقعاً

وهذه الإجابة تخرج المسألة من وضعها الأصلي وتنقلها إلى وضع آخر لا علاقة لنا به ، إذ تجعلها عطف فعل على فعل أو مشتق على مشتق . وهذا غير موضوع البحث ... ولو أخذنا به لكان حسناً ، وناجحاً في التغلب على كل اعتراض ، ونائباً من العيب . ورأيت مثله في تفسير الزمخشري ، وفي بعض الحواشي الأخرى .

أما إذا لم نأخذ به ، وتمسكنا بذلك النوع من العطف الذي لم أجد لحكمه نصاً واضحاً صريحاً يتناول المتعاطفين تفصيلاً ... — فإن الغموض يظل باقياً والاعتراضات قائمة ، ما لم نجعل المعطوف غير تابع للمعطوف عليه في الإعراب ، وتكون فائدة العطف هي الربط المجرد بين معنى الحملتين ؛ كالذي سبق في عطف الماضي على المضارع وعكسه — بالإيضاح الذي سلف ^(٣) .

(١) في ص ٦٤٩ و ٦٥٠ و هامشها .

(٢) في رقم ٣ هامش ص ٦٤٩ وهناك بيان السبب في العطف على : « المغيرات » .

(٣) في ص ٦٤٢ و ٦٤٣ .

ح - عطف الجملة على الجملة .

يجوز عطف الجملة الاسمية على نظيرتها الاسمية ؛ نحو : الرياضة نافعة ،
والمداومة المحمودة عليها لازمة . وقولهم : « رأى الصادق أمانة ، وكتماه عند الحاجة
إليه خيانة : » وقول الشاعر :

الصدق يألفه الكريم المرتجى والكذب يألفه الدنى الأخيب^(١)
كما يجوز عطف الفعلية على الفعلية^(٢) - بشرط اتفاقهما خبراً أو إنشأ -
ولو اختلف زمان الفعلين فيهما^(٣) ؛ فمثال اتحاد الزمن فيهما : وصلت الطائرة
وفرح المسافرون بالوصول سالمين^(٤) - يفرح المنتصر ويفرح أهله وأعوانه^(٥)

(١) فالجملة الاسمية المكونة من المبتدأ : (الكذب) ومن خبره الجملة المضارعية بعده معطوفة
على الجملة الاسمية التي في صدر البيت وقد تكون الجملة الاسمية مصدرة بحرف ناسخ في المتعاطفين ؛
أوفى أحدهما ؛ كقوله تعالى في المرسلين : (« إنهم لهم المنصورون ، وإن جندنا لهم الغالبون . . . »)
وقول قيس بن زهير :

وإن سبيل الحرب وعرٌ مُضِلَّةٌ وإن سبيل السِّلْمِ آمنة سهل

فالشر الثاني من البيت معطوف على الشر الأول ، والآية الثانية معطوفة على الأولى .

(٢) سبق في ص ٦٤٣ بيان الفرق الهام اللفظي والمعنوي بين عطف الفعل وحده على الفعل وحده
وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية - وكما في آخر رقم ٣ من هامش الصفحة التالية - وقد اجتمع
عطف الجملة الفعلية الماضوية على نظيرتها الفعلية الماضوية وكذلك الجملة الاسمية على نظيرتها الاسمية
في قول الشاعر يصف روضته :

رَقَّتْ حواشيها ، ورقَّ نسيمُها وبدت محاسنها ، وطاب زمانها

وكانَّ أيام الصِّبا أيامها وكانَّ أزمان الهوى أزمانها

كما اجتمع عطف الماضوية على الماضوية ، والمضارعية على المضارعية في قوله تعالى : (إن الذين كذبوا
بآياتنا ، واستكبروا عنها ، لا تُفَتِّحُ لهم أبوابُ السماء ، ولا يدخلون الجنة)

(٣) ولا يمنع من عطفهما كذلك أن تكون إحداهما موجبة (مُبَشِّرَةٌ) ، والأخرى منفية ؛ كالتى
في رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية .

(٤) وقوله تعالى : (الذين آمنوا ، وهاجروا ، وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ،
أعظمُ درجةً عندَ الله . وأولئك هم الفائزون) .
(٥) وقوله تعالى : (. . . . تؤمنون بالله ورسوله ، وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ؛
ذلكم خيرٌ لكم إن كنتم تعلمون) .

كل واشرب ، والبس ، في غير مَخِيلَة ^(١) ولا كِبَر ^(٢) . . .

ومثال اختلاف الزمن : وصل اليوم الغائب ويسافر غداً — يحاسب المرء على عمله يوم الحساب ، ورأى المسىء عاقبة ما كان منه .

أما الجملة الفعلية الأمرية ^(٣) — أو غيرها من الجمل الإنشائية الأخرى — فلا تُعطف إلا على جملة فعلية متحدة معها في الزمن ، نحو قوله تعالى للصائمين : (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) ، وقوله تعالى : (قل سيروا في الأرض ثم انظروا كيف كان عاقبة المكذبين) . . .

وبهذه المناسبة نذكر أن النحاة اختلفوا في جواز عطف الجملتين المختلفتين إنشاءً وخبراً ، وعطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس .

فأما عطف المختلفتين إنشاءً وخبراً فالأحسن اتباع الرأي الذي يمنع ^(٤) :
لوضوح هذا الرأي ، وبعده من التكلف ، وخلوه من الحذف والتقدير :

(١) اختيال ، وكبر .

(٢) وقول الشاعر :

إذا ما فعلت الخير فاجعله خالصاً لربك ، وازجر عن مديحك ألسنا
وقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ، وابتنوا إليه الوسيلة ، وجاهدوا في سبيله ،
لعلكم تفلحون .) ومثل قول الشاعر : — وهذا من عطف الجملة — الأمرية على المضارعية التي
توافقها زمناً — :

لا تنظرنَّ للمبس ، وانظر إلى ما تحته من فطنة وبيان

(٣) لا بد في فاعل فعل الأمر أن يكون ضميراً متصلاً — مستتراً ، أو بارزاً — ، فلا يمكن
في الرأي الأصح — أن يستقل بنفسه عن فعله . لهذا لا يصح عطف فعل الأمر وحده بغير فاعله ، على فعل
الأمر وحده بغير فاعله ؛ بل يتعين أن يكون العطف بينهما عطف جملة فعلية أمرية على جملة فعلية أمرية ؛
ومنه قوله تعالى : (ربنا اغفر لنا ذنوبنا ، وكفرنا عنا سيئاتنا ، وتوفنا مع الأبرار) وقوله
تعالى : (كلوا واشربوا هنيئاً بما أسلفتم في الأيام الخالية) . . . وقوله تعالى : « يا أيها الذين
آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً ، يصلح لكم أعمالكم ، ويغفر لكم ذنوبكم .. » طبقاً للبيان
السابق في رقم ٢ من هامش ص ٦٤٣ ورقم ١ من هامش من ص ٦٤٩ —

(٤) وهو رأى البلاغيين وكثير من النحاة .

فلا يصح عطف الثانية على الأولى في مثل : داومٌ على الطاعات ، وداومٌ أهلك . ولا في مثل : هداً البحر وانزلٌ للوم فيه .

وأما عطف الاسمية على الفعلية والعكس فجائز^(١) - في أرجح الآراء - إن لم يختلفا خبراً وإنشاءً ؛ فيصح عطف الثانية على الأولى في مثل : أحب الزراعة ، والصناعةُ تفيدُنِي^(٢) . ومثل : الصناعة مفيدةٌ لنا وأحبّ الزراعة . ومن الأمثال المأثورة : (للباطل جولة ، ثم يضمحلّ)^(٣) ؛ فالجملة المضارعية معطوفة على الجملة الاسمية قبلها . و . . .

أما عطف الجملة على المفرد ، والعكس فسيجيء^(٣) . . .

(١) انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٨٦ .

(٢) ومن هذا قوله تعالى : (ويوم نبعثُ من كلِّ أمةٍ شهيداً ، ثم لا يؤذَنُ للذين كفروا ولا هم يُستَعْتَبُونَ) حيث عطف الجملة الاسمية (لاهم يستعتبون) على الجملة الفعلية (لا يؤذن لهم) ولا يصح عطفها على الجملة الفعلية الأولى (وهي : نبعث من كل أمة . . .) مراعاة للقاعدة التي سبقت (في ص ٥٥٥ و ٦٢٨ وفي رقم ٣ من هامش ص ٦٤٩) والتي تقضى عند تعدد المعطوفات عليها . . . أن يكون المعطوف عليه هو الذي قبل العاطف مباشرة إذا كان العاطف مما يفيد الترتيب مثل : « ثم » .

وفي الآية شاهد آخر هو عطف الجملة الفعلية المنفية (لا يُؤذَنُ لهم ...) على الجملة الفعلية الموجبة (نبعث X) كما سبقت الإشارة .

وما يصلح شاهداً لعطف الجملة الاسمية المنفية على الفعلية المنفية قوله تعالى في سورة السجدة : (. . . قل يومَ الفتح لا يَنفَعُ الذين كفروا إيمانُهُم ، ولا هم يُنظَرُونَ . . .) فالجملة الاسمية المنفية : « لا هم يُنظَرُونَ » معطوفة على الفعلية المنفية : « لا ينفع » . . .

(٣) في ص ٦٥٩ .

المسألة ١٢٢ :

بعض أحكام - فع العطف - عامة متفرقة^(١).

(منها : - شرط صحة العطف - تقدير العامل بعد العاطف - الضمير العائد على المتعاطفين - الفصل بين الفاء والواو ومعطوفيهما - تقدم المعطوف - عطف الجملة على المفرد والعكس ، وقد سبق^(٢) بيان المراد من المفرد - العطف على التوهم - المغايرة بين المتعاطفين - معنى المعطوف وحكمه إذا كان المعطوف عليه كنية - جواز القطع في عطف النسق - عطف الزمان على المكان ، وعكسه).

(١) يشترط لصحة العطف أن يكون المعطوف صالحاً بنفسه ، أو بما هو بمعناه لمباشرة العامل المذكور - أى : للوقوع بعده مباشرة ، من غير أن يمنع من ذلك مانع نحوي^(٣) - فمثال الأول : دخل سعيد وسليم ؛ إذ يصح دخل سليم . والثاني قام سعيد وأنا ، فالضمير « أنا » لا يصلح فاعلاً للفعل : « قام »^(٤) ولكن « قاء » المتكلم التي هي ضمير بمعناه تصلح ؛ فتقول : قمت .

فإن لم يصلح المعطوف ولا شيء بمعناه لمباشرة العامل المذكور أضمر له عامل مُقَدَّرٌ يناسبه ، وصار مع عامله المقدر جملة معطوفة على الجملة السابقة ، (أى : صار الكلام عطف جمل .) وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع الذى يعرب فاعلاً لمضارع مبدوء بالهمزة أو بالنون أو بتاء المخاطب ، أو بتاء التأنيث ، وكالمعطوف على الفاعل المستتر لفعل الأمر ، ومن الأمثلة لكل ما سبق : أتعاون أنا والجار - نتعاون نحن والجيران - تتعاون أنت والجار - تتعاون فاطمة والجار - أسكن أنت وزوجك الجنة . فكل معطوف من هذه المعطوفات لا يصلح لمباشرة العامل (إذ لا يقال : أتعاون الجار - نتعاون الجيران - تتعاون

(١) راجع الأشموني وحاشيته ج ٣ آخر باب العطف ، والصبيان ج ٢ آخر باب الظرف .

(٢) فى رقم ٤ من هامش ص ٥٥٦ وفى رقم ٢ من هامش ص ٦٤٢ .

(٣) بهذا التقييد تختلف هذه الحالة عن الآتية بعدها فى رقم ٢ .

(٤) إذ لا يقال : قام أنا .

الجارُ - : تتعاون الجارُ - اسكنْ زوجك ...) فلما كان المعطوف غير صالح لمباشرة العامل المذكور في الكلام وجب أن يُقَدَّر له عامل آخر يناسبه ؛ كأن يقال : أتعاون أنا ويتعاون الجار ... اسكن أنت وليسكن زوجك الجنة ...

هذا كلام كثير من النحاة ، وفيه تعقيد وتكلف لا داعي له ، ولا يتفق مع قولهم : « قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل » ... (وردت هذه القاعدة هنا وفي أبواب أخرى) ^(١) فمن الخير الأخذ بها والعطف المباشر على الفاعل المستتر ، وعدم الالتفات هنا إلى التقدير ، والحذف والتضييق بغير فائدة أو دفع ضرر لإلجاء الحيال ^(٢) .

(٢) لا يشترط من الوجهة المعنوية ^(٣) صحة تقدير العامل بعد العاطف ، فمن الصحيح أن تقول : تخاصم المأمون والأمين ، مع أنه لا يصح من الوجهة ^(٣) المعنوية أن يقال تخاصم المأمون وتخاصم الأمين ، إذ الفعل : « تخاصم » لا يقع إلا من متعدد ؛ فلا يكتفى بأن يقع بعده واحد . ولا تعدد هنا بعد كل فعل من الفعلين .

(٣) كل ضمير يعود على المعطوف والمعطوف عليه معاً يجب مطابقته : لهما ؛ بشرط أن تكون أداة العطف هي : « الواو » ، أو « حتى » ؛ نحو العم والأخ حضراً - الجسم حتى الأظافر اعتنيت بنظافتهما ^(٤) ...

فإن كان حرف العطف هو : « الفاء » ، أو « ثم » وكان الضمير في الخبر عائداً على المعطوف والمعطوف عليه جاز حذف الخبر من أحدهما ؛ نحو : محمود فحامد قام ، ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثاني ؛ نحو : محمود قام فحامد ، ويجوز مطابقة الضمير بغير حذف ، نحو : محمود فحامد قاما ... و « ثم » كالفاء فيما سبق .

(١) وكذلك لا يتفق مع قولهم الآتي - في رقم ٢ - إنه لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف ...

(٢) سبقت إشارة لهذا في ص ٦٣٨ .

(٣ و ٣) بهذا التقييد تختلف هذه الحالة عن سابقها التي في رقم ١ - كما أشرنا هناك - .

(٤) لما تقدم إشارة في « ب » ص ٥٨٤ .

فإن لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة ، نحو : جاءني الوالد والعم
فقمت لهما ، وأقبل عليّ وسليم وهما صديقان

وأما : « لا » ، و « بل » ، و « أو »^(١) ، و « أم » ، و « لكن » ، و « إما »
(عند من يعتبرها عاطفة) ، فمطابقة الضمير معها وعدم المطابقة راجعة إلى قصد
المتكلم ، فإن قصد أحد المتعاطفين — وذلك واجب في الإخبار — وجب إفراد الضمير ؛
نحو : الأخ لا الصديق جاءني — الأخ بل الصديق خرج — أمسعود أم
منصور زارك ؟ إسماعيل أو فاطمة حيّاني ، إذ المعنى : حيّاني أحدهما .
ويراعى تغليب المذكر . أما في غير الإخبار فتقول : زارني إما العم وإما الحال
فأكرمه — أصديقاً قابلت أم عدواً فركته — ما جاءني أحمدٌ لكن سليمٌ
فاستقبلته خير استقبال .

وإن قصدتهما معاً وجبت المطابقة ؛ نحو : حسنٌ لاحسّين جاءني
مع أني دعوتهما — وعاصم أو سليم دعاني حين ذهبت إليهما . . . (وقد سبقت
الإشارة لهذا) .

(٤) لا يجوز الفصل بين الفاء ومعطوفها إلا في الضرورة الشعرية^(٢) ،
فلا يقال : فلان ورثه أبوه مالا ففى القوم جاهاً . وإنما يقال : فلان ورثه أبوه
مالاً فجاهاً في القوم . ويصح الفصل بين غيرها ومعطوفه بالظرف أو الجار والمجرور
(ويدخل القسم في هذا) ، نحو : تعبت ثم عندك جلست — نزل المطر ثم
والله طلعت الشمس — ما أهنت أحداً لكن في البيت المسبىء . . .

أما الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فقد سبق^(٣) بيانه .

(٥) لا يتقدم المعطوف على المعطوف عليه إلا شذوذاً فيقتصر فيه على
المسموع ، وقيل يجوز في الضرورة الشعرية . والأولى إهمال هذا الرأي ؛ ومنه
قول القائل :

أيا نخلةً من ذات عرقٍ عليك — ورحمةُ الله — السلامُ

(١) للحكم الخاص بها المعروض هنا ما يتمه في رقم ١ من هامش ص ٥٠٦ و . . .

(٢) كما سبق في ص ٥٧٤ .

(٣) في هامش ص ٤٣٥ .

يريد : عليك السلام ورحمة الله . . . وقد سبقت الإشارة لهذا^(١) .

(٦) قد تُعْطَفَ الحملة على المفرد - أحياناً - أو العكس ، إذا كانت الحملة في الحالتين بمنزلة المفرد ؛ لأنها مؤولة به ، كأن تكون : نعتاً، أو : حالا، أو : خبراً ، أو : مفعولاً لظن وما في حكمها . . .

فمن عطف المفرد على الحملة ما ورد من مثل : أَلْفَيْتَ الشَّجَاعَ يَهْزِمُ خَصْمَهُ وَفَاتِكَاً بِهِ . فكلمة : « فَاتِكَاً » منصوبة ؛ لأنها معطوفة على الحملة الفعلية (المركبة من المضارع « يَهْزِمُ » وفاعله) وهذه الحملة بمنزلة المفرد المنصوب ، لأنها المفعول الثاني للفعل : « أَلْفَى » . ومن هذا كلمة : « مُصَدِّقًا » الثانية في قوله تعالى : (وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ ، وَأَتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ، وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ . . .) فالحملة الاسمية : (فيه هدى) في محل نصب ، حال من الإنجيل ، وكلمة : « مُصَدِّقًا » التي بعدها معطوفة عليها ، منصوبة ؛ مراعاة لمحل المعطوف عليه . . .^(٢) ومثل هذا قول الشاعر :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَاسِبِيلاً

فالحملة الاسمية (لهم جزاء) في محل نصب ، لأنها المفعول الثاني للفعل : « وجد » وقد روعي هذا المحل فجاء المعطوفان (جنات وعيناً) منصوبين تبعاً لذلك المحل^(٣) . ومن عطف الحملة على المفرد قوله تعالى : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا^(٤) أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) ، أى : قائلين^(٥) .

ومن عطف المفرد على شبه الحملة قوله تعالى (وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِيْدًا ، أَوْ قَائِمًا) فقاعداً عطف على « لِجَنْبِهِ » ؛ لتأويل شبه الحملة بمفرد ، هو : مجنوب .

(١) في رقم ٣ من هامشي ص ٥٥٦ و ٦٤١

أما عطف الفعل على الفعل أو على ما يشبهه ، والعكس ، وعطف الحملة على الحملة - فقد تقدم في ص ٦٤٢

(٢ و ٣) راجع مجمع البيان ، لعلوم القرآن (ج ٣ ص ٣٤٠ و ٤٠٢) . وقد عرض « الهمع » لبعض هذه الأحكام في آخر باب : عطف النسق (ج ٢ ص ١٤٠)

(٣) ليلا .

(٤) مستريحون وقت القيلولة : وهي وسط النهار عند اشتداد الحر .

ومن عطف شبه الجملة على المفرد قولهم : لا يصح مخالفة القاعدة المطردة إلا شذوذاً أو في ضرورة^(١) .

(٧) هناك نوع من العطف ، يرتضيه بعض النحاة ، ويسميه : « العطف على التوهم » . ومن أوضح أمثله عندهم - العطف « بفاء السببية » على معطوف مأخوذ من مضمون الجملة التي قبلها . ذلك أن « فاء السببية » تقتضي عطف المصدر المؤول بعدها على مصدر صريح قبلها ، وهذا المصدر الصريح قد يكون مذكوراً صراحة قبلها ؛ نحو : ما الشجاعة تهوراً فتهمل الحذر ، وقد يكون غير مذكور فيتّصّد ؛ نحو : ما أنت مسيء فنسيء إليك . أى : ما تكون منك إساءة يترتب عليها أن نسيء لك .

فإن لم يوجد قبل فاء السببية مصدر صريح ولا ما يصلح أن يتّصّد منه المصدر - (كالجملة الاسمية التي يكون فيها الخبر جامداً ؛ نحو : ما أنت عُمَرُ فنهايتك) - فبعض النحاة يمنع نصب المضارع ، وبعض آخر يجيز تصيد مصدر من مضمون الجملة السابقة التي فيها الخبر جامداً ؛ ويكون الكلام عطف جملة على جملة ، ومن لازم معناها ؛ كأن يقال في المثال السالف : ما يثبت كونك عُمَرُ ، فهيبتنا إياك^(٢)

(٨) يقول النحاة : إن « المغايرة » هي الأصل الغالب في عطف النسق بين المتعاطفين . يريدون : أن يكون المعطوف مغايراً للمعطوف عليه في لفظه وفي معناه معاً ؛ فلا يعطف الشيء على نفسه . هذا هو الأصل الغالب ، لكن العرب قد

(١) جاء في التوضيح (لابن هشام ، آخر باب : « الإدغام » ، نهاية الجزء الثاني) ما نصه : (قد يُلَفك الإدغام في ذلك شذوذاً . . . أو في ضرورة . .) اهـ وهنا جاء في الحاشية على التصريح ما نصه : (يمكن أن يكون قوله : « في ضرورة » معطوفاً على : « شذوذاً » على تقدير الحالية أيضاً ، والتقدير : وقد يُلَفك الإدغام في غير ذلك ، حالة كون ذلك شاذاً ، أو كائناً في ضرورة . وقال الدنوشري : (قوله : « في ضرورة » - معطوف على قوله : « شذوذاً » . وينظر أهذا العطف صحيح أولاً ؟ اهـ والظاهر الصحة وهو عطف على المعنى ؛ لأن قوله : « شذوذاً » في معنى : « في شذوذ » اهـ المنقول عن الحاشية

(٢) لهذا إشارة في ج ١ ص ٥٥٢ م ٤٩ أما الإيضاح الكامل في مكانه الأنسب وهو الكلام على : « فاء السببية » من باب : « إعراب الفعل » ونواصب المضارع - ج ٤ ص ٣٣٧ م ١٤٩ - .

تعطف - لغرض بلاغى - الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان ؛ كقولهم . . . « وألقى قولها كذِبًا ومِينًا » فقد عطفوا المين على الكذب (ومعناها واحد ، واللفظان مختلفان) لغرض بلاغى هو تقوية معنى المعطوف عليه وتأكيده . وهذا النوع من العطف - على قلته - قياسى ^(١)

وقد يعطفون الخاص على العام وعكسه لغرض بلاغى كذلك ؛ فمن الأول قوله تعالى فى سورة البقرة : (« حافظوا على الصلوات ، والصلوة الوسطى . . . ») فقد عطف «الصلوة الوسطى» - ومن معانيها : صلاة العصر . . . - على «الصلوات» ، والمعطوف خاص ؛ لأنه نوع بعض المعطوف عليه العام الذى يشمله مع غيره من الأنواع الأخرى .

ومن الثانى قوله تعالى : (« والذين إذا فَعَعَلُوا فاحشةً ، أو ظَلَمُوا أنفسهم ذكروا اللهَ فاستغفروا الذنوبهم . . . ») . فقد عطف الجملة الفعلية : « ظلموا » على الجملة الفعلية : « فَعَعَلُوا » والمعطوف هنا عام ، والمعطوف عليه خاص ؛ لأنه داخل فى مضمون المعطوف الذى يشمله وغيره . . . ^(٢)

(٩) إذا كان المعطوف عليه كنية لوحظ فيه وفى المعطوف ما سبقت الإشارة إليه فى « ١ » من ص ٤٤٤ .

(١٠) الصحيح جواز « القطع ^(٣) » فى المعطوف عطف نسق ؛ كما أشرنا من قبل ^(٤) - وهو كثير فى المعطوفات المتعددة التى كانت فى أصلها نعتاً ، ثم فُصِّل بينها بحرف العطف ؛ فصارت معطوفات بعد أن كانت نعتاً . وحجة القائلين بصحته وقوعه فى أفصح الكلام . ومن الأمثلة كلمة : « الصابرين » من قوله تعالى فى سورة البقرة : (ليس البرَّ أن تولَّوا وجوهكم قبلَ المشرق والمغرب . ولكن البرَّ من آمنَ بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين ،

(١) راجع حاشية ياسين على التصريح - ج ٢ باب الإضافة عند الكلام على « الإضافة غير

المحضة » وإضافة الاسم إلى ما يتحد معه فى المعنى - وسبقت لهذا إشارة فى ص ٤٩ .

(٢) انظر ما يتصل بهذا فى رقم ١ من ص ٥٦٧ .

(٣) فى هامش ص ٤٨٦ تفصيل الكلام على القطع ، ومعناه ، وحكمه ، وكل ما يتصل به .

(٤) فى هامش ص ٤٣٥ .

وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوَى الْقُرْبَى ، وَالْيَتَامَى ، وَالْمَسَاكِينَ ، وَابْنَ السَّبِيلِ
وَالسَّائِلِينَ فِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤَفُّونَ بَعْدَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا ،
وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ . . .) فَقَدْ نَصَبْتُ كَلِمَةً :
« الصَّابِرِينَ » بِسَبَبِ « الْقَطْعِ » وَلَوْ كَانَتْ مَعْطُوفَةٌ لَرَفَعْتُ كَسَاثِرَ الْمَعْطُوفَاتِ
الْمَرْفُوعَةِ الَّتِي قَبْلَهَا ، وَمِثْلُ كَلِمَةٍ : « الْمُقِيمِينَ » مِنْ قَوْلِهِ : فِي سُورَةِ النِّسَاءِ :
(لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ ، وَالْمُؤْمِنُونَ ، يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ،
وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ، وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ، وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ، وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ، وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ ، أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا) ، وَمِثْلُ كَلِمَةٍ : « الْقَائِلُونَ » فِيمَا أُنْشَدَهُ
الْكِسَائِيُّ لِبَعْضِ فَصَحَاءِ الْعَرَبِ :

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرًا مَرَّ مَرَشِدُهُمْ إِلَّا نُسَيْرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا
الظَّاعِنِينَ ، وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَدًا وَالْقَائِلُونَ لِمَنْ دَارُ نُخْلِيهَا ؟

وَمِثْلُ : مَا أُنْشَدَهُ الْفَرَاءُ لِبَعْضِهِمْ كَذَلِكَ :

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرَمِ^(١) وَابْنِ الْهَمَامِ وَلَيْثَ الْكِتَابَةِ فِي الْمَزْدَحَمِ
وَذَا الرَّأْيَ حِينَ تَغْمُ الْأُمُورُ بِذَاتِ الصَّلِيلِ^(٢) ، وَذَاتِ اللَّجْمِ^(٣)

فَقَدْ نَصَبْتُ كَلِمَتِي : « لَيْثٌ » وَ « ذَا » عَلَى الْإِعْتِبَارِ السَّابِقِ^(٤)

(١١) هَلْ يَصِحُّ عَطْفُ الزَّمَانِ عَلَى الْمَكَانِ وَعَكْسُهُ ؟ الْأَحْسَنُ الْأَخْذُ
بِالرَّأْيِ الَّذِي يَجِيزُهُ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ ؛ نَحْوُ قَابِلَتِكَ أَمَامَ بَيْتِكَ هَذَا وَيَوْمَ الْخَمِيسِ
أَوْ : قَابِلَتِكَ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَأَمَامَ بَيْتِكَ^(٥) .

(١) السِّيدُ الْعَظِيمُ .

(٢) ذَاتُ الصَّلِيلِ : السِّیُوفُ .

(٣) ذَاتُ اللَّجْمِ : الْخِیُولُ .

(٤) رَاجِعْ تَفْسِيرَ الْقُرْطُبِيِّ فِي آيَةِ « الْبَقَرَةِ وَالنِّسَاءِ » ، وَكِتَابِ : « مَجْمَعُ الْبَيَانِ لَعُلُومِ الْقُرْآنِ »
لِلطَّبْرِسِيِّ - ج ١ ص ٦ - حَيْثُ الْأَمْثَلَةُ السَّابِقَةُ وَغَيْرُهَا ، وَإِضَاحُ الْحُكْمِ الْقَطْعِ فِي عَطْفِ النَّسَقِ .

(٥) عَرَضَ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ « الصَّبَّاحُ » فِي الْجُزْءِ الثَّانِي مِنْ حَاشِيَتِهِ ، آخِرُ بَابِ : « الظَّرْفُ » قَائِلًا
مَا نَصَهُ الْحَرْفُ :

= « (هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؟ قال في المغنى : أجاز الفارسي في قوله تعالى : «وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً» ، ويوم القيامة » . - أن يكون « يوم القيامة » معطوفاً على محل هذه . ا هـ . قال الدماميني : إن أريد بالدنيا الأزمنة السابقة ليوم القيامة فلا إشكال في عطفه عليها ؛ لأن كلا منهما زمان . وإن أريد بها هذه الدار من حيث هي مكان ، ففيه عطف زمان على مكان ، وفي الكشف ما يقتضي منعه ؛ فإنه لما تكلم في تفسير قوله تعالى : - (لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ، ويوم حنين . . .) - قال : فإن قلت : كيف عطف الزمان على المكان ، وهو يوم حنين على المواطن ؟ قلت معناه : وموطن يوم حنين ، أو : في أيام كثيرة ، ويجوز أن يراد بالمواطن : «الوقت» ؛ كقتل الحسين ، ا هـ . ووجه بعض الأفاضل بأن الفعل مقتض لظرف الزمان اقتضاءه لظرف المكان ؛ فلا يجوز جعل أحدهما تابِعاً للآخر ؛ فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ، ولا المفعول على الفاعل ، ولا المصدر على شيء من ذلك ، وبأن ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقاً ، بخلاف ظرف المكان ؛ فإنه يشترط فيه الإبهام . فلما اختلفا من هذه الجهة لم يجز عطف أحدهما على الآخر . ولعدم سماع عطف أحدهما على الآخر .

« لكن جوزه بعضهم ؛ لاشتراكهما في الظرفية ؛ تقول ضربت زيداً يوم الجمعة وفي المسجد ، أو : في المسجد ويوم الجمعة ؛ . . . وعليه جرى ابن المنير في الانتصاف مناقشاً به صاحب الكشف () » ، انتهى كل ما قاله الصبان فيما سبق حرفياً ، وأردفه بأنه نقله باختصار .

وهذا الرأي الأخير هو الأنسب . إلا أن المثال الذي ساقه خال من بيان الطريقة في إعرابه . ثم هو لا يخلو من لبس ؛ إذ لا دلالة معه على أن الضرب الذي وقع يوم الجمعة ، أهو الذي وقع في المسجد أم هو ضرب آخر . فلا بد من قرينة .

- وقد سبق للمسألة السالفة إشارة موجزة في باب : « الظرف » ، ج ٢ م ٧٨ في آخر الكلام على أحكام الظرف بنوعيه -

المسألة ١٢٣ :

د - البذل^(١)

تعريفه : يتضح تعريفه مما يأتي :

لو سمعنا من يقول : « عدل الخليفة » - لفهمنا المراد ، وكادت الفائدة المعنوية تتم ، لولا ما يشوبها من بعض النقص الواضح ؛ إذ تتطلع النفس إلى معرفة هذا الخليفة ، واسمه ، وتعدد الخواطر بشأنه ؛ أبو بكر هو ، أم عمر ، أم عثمان ، أم علي ... و ... ؟ .

فلو أن المتكلم قال : عدل الخليفة « عمر » - مثلاً - ما شعرنا بذلك النقص المعنوي ؛ لأن « عمر » هو المقصود الأساسي بالحكم الذي في هذه الجملة ، (أي : هو الذي ينسب العدل إليه) ، فليس لفظ « الخليفة » هو المقصود الأصل بهذا الحكم ، وبهذه النسبة .

وكذلك لو قلنا : اتسع مجال الحضارة في زمن : « ابن الرشيد » ، لكانت الجملة مفيدة . لكن السامع - بالرغم من هذه الإفادة - يشعر بنقص معنوي كبير تدور بسببه أسئلة متعددة : من ابن الرشيد هذا ؟ ما اسمه ؟ ما زمنه ؟ ... أهو الأمين ، أم المأمون ، أم غيرهما ؟ ... ؟

فإذا قلنا : اتسع مجال الحضارة في زمن ابن الرشيد المأمون - اكتملت الإفادة من هذه الناحية المعينة ، وزال النقص بسبب ذكر : « المأمون » ، الذي هو المقصود الأصل من الحكم السابق ، ومن نسبة اتساع المجال إليه .

فكلمة : « « عمر » تسمى : « بدلاً » ، وكذلك كلمة : « المأمون » ، وأشباههما من كل كلمة تكون هي المقصودة في الجملة بالحكم بعد كلمة سبقتها ؛ لتُمهّد الذهن للمتأخّر عنها ، وتوجه الخاطر إليها ، وليس بين الكلمتين

(١) هذا هو الاسم المشهور . ويرد - - أحياناً - في بعض المراجع القديمة ، وعلى لسان بعض النحاة الأوائل باسم : « الترجمة » ، أو : التبيين ، أو : التكرير . . . ولا قيمة لهذا الاختلاف القائم على مجرد الاصطلاح المختلف - أحياناً - باختلاف العصور .

رابط لفظي يتوسط بالربط بينهما . ولهذا يقولون في تعريف البديل :
 « إنه التابع ^(١) المقصود وحده بالحكم المنسوب إلى تابعه ، من غير أن تتوسط
 — في الأغلب ^(٢) — واسطة لفظية بين التابع والمتبوع » .

ومن هذا التعريف يتضح الفرق بين البديل والتابع الأخرى : فالنعت والتوكيد وعطف ^(٣)
 البيان ، ليست مقصودة بالحكم ، وإنما هي مكملة له بوجه من الوجوه التي سبقت
 في أبوابها . وعطف النسق لا بد فيه من الواسطة ، وهي أداة العطف . هذا إلى أن
 ما بعد هذه الأداة قد يكون مخالفاً في الحكم لما قبلها فلا يكون مقصوداً به ، وقد يشاركه
 في الحكم ولكنه لا ينفرد به . فلا يكون هو المقصود وحده ^(٤) ...

والأغلب في « البديل » أن يكون جامداً ، ومن القليل الجائز أن يكون مشتقاً ^(٥) .
 فإذا أمكن إعراب المشتق شيئاً آخر يصلح له ، كان أولى ^(٦) .

* * *

(١) سبق في أول باب النعت ص ٤٣٤ بيان معنى التابع والمتبوع ، والأحكام المهمة الخاصة
 بالتابع ، ومنها : الفصل بينه وبين المتبوع إلا إن كان المتبوع أحد الموصولات ؛ إذ لا يفصل بين
 الموصول وصلته بتابع مطلقاً — طبقاً للبيان الذي سبق في ج ١ م ٢٧ ص ٣٤٨ باب الموصول —
 ومنها : عدم انتقال البناء من المتبوع إلى التابع مطلقاً .

(٢) يلاحظ أن عدم الواسطة اللفظية في البديل هو الأغلب ، لأن البديل من المجرور يجوز
 أن يكون بواسطة إعادة العامل وهو حرف الجر الداخل على البديل منه ، كاللام الجارة في قوله تعالى :
 (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله ...) . وقوله تعالى

(ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا ...) .

فقد أعيدت اللام مع كلمتي : « مَن » و « أولنا » وهذه الإعادة في البديل أمر جائز ، لا واجب ، وهي مختصة
 بحروف الجر وحدها . وسيجيء لها بيان مناسب في ص ٦٥٥ .

(٣) الموازنة بين البديل وعطف البيان مدونة في ص ٥٤٦ .

(٤) ويتضح من التعريف السابق أيضاً : أن الحرف وحده لا يقع بدلاً ؛ لأنه لا يصلح
 للحكم . فالبديل والمبديل منه إما اسمان معاً ، وإما فعلان معاً ، وإما اسم وفعل ، وإما جملتان معاً ،
 وإما أحدهما جملة والآخر غير جملة . . . كل ذلك على حسب البيان الذي سيجيء ،

ويقول ابن مالك في تعريف البديل :

التَّابِعُ الْمُقْصُودُ بِالْحُكْمِ بَدَلًا وَاسِطَةٌ هُوَ الْمُسَمَّى : « بَدَلًا »

(٥) راجع الصبان — ج ٢ أول باب : الإضافة ، عند الكلام على : « الإضافة غير المحضة » .

(٦) يتصل بهذا ويوضحه ما سبق في : « ج » من ص ٤٦٤ وما سيجيء في ج ٤ م ١٣٠ أحكام

تابع المنادى ، ووصف اسم الإشارة :

الغرض من البديل :

الغرض الأصيل هو - في الغالب - تقرير الحكم السابق وتقويته بتعيين المراد ، وإيضاحه ، ورفع الاحتمال عنه . لأن هذا الحكم يُنسب أولاً للمتبوع فيكون ذكر المتبوع تمهيداً للتابع الذي سيجيء ، وتوجيهاً للنفس لاستقباله بشوق ولهفة . فإذا استقبلته وعرفته استقبلت معه الحكم وعرفته أيضاً ؛ فكأن الحكم قد ذكر مرتين ؛ وفي هذا تقوية للحكم وتوكيد^(١) . ولأجل تحقيق هذا الغرض لا يصح أن يتحد لفظ البديل والمبدل منه إلا إذا أفاد الثاني زيادة بيان وإيضاح ؛ فلا يصح في مثل : يا سعد سعد أنت زعيم موفق - إعراب : كلمة « سعد » الثانية بدلاً^(٢) .

* * *

أقسام البديل الأربعة المشهورة - وكل منها هو المقصود وحده بالحكم - :

أولها : بديل كل من كل^(٣) ، ويسمى « بديل المطابقة » ، أو : « بديل المطابق من مطابقه » . وضابطه : أن يكون الثاني مطابقاً - أى : مساوياً -

(١) لهذا يقولون إن البديل في حكم تكرير العامل . أما قولهم : إن المبدل منه في حكم المطروح (أى : المهمل الذي يمكن الاستغناء عنه) فالمراد منه أن هذا شأنه - الغالب - من جهة المعنى لا من جهة اللفظ - بدليل صحة : ضربت الرجل يده ، إذ لو لم يعتد بالرجل أصلاً ما كان للضمير مرجع (راجع شرح التصريح) .

وقال الزمخشري في المفصل : « مرادهم بكون البديل في نية طرح الأول - أى : في نية طرح المبدل منه - هو أنه مستقل بنفسه ، لا متمم لمتبوعه ؛ (فليس كالتأكيد ، والصفة ، والبيان) . لا إهدار الأول . ألا ترى أنك لو أهدرت الأول في نحو : محمد رأيت غلامه رجلاً صالحاً - لم يستقم كلاماً » ا هـ . كلام صاحب المفصل نقلاً عن حاشية الصبان آخر عطف البيان . - ثم قال الصبان بعد المثال السالف : بخلافه في البيان . ا هـ .

ويؤيد هذا ما سيجيء في رقم « و » من ص ٦٧٨ .

(٢) (راجع حاشية الصبان في آخر باب تابع المنادى . وسيجىء إشارة لهذا في « ج » من ص ٦٧٧

وفي ج ٤ ص ٤١ م ١٣٠) وكذلك لا يصح أن يكون البديل أو المبدل منه حرفاً - كما تقدم - .

(٣) من بديل الكل نوع اسمه : « بديل التفصيل » سيجىء في ص ٦٨٤ وله بعض أحكام في

« ا » من ص ٦٧٧ .

وإذا كان « المبدل منه » كنية لوحظ فيه وفي « البديل » ما سبق في « ا » من ص ٤٤٤ .

للاول في المعنى تمام المطابقة مع اختلاف لفظيهما في الأغلب^(١) فهما واقعان على ذات واحدة ؛ وأمر واحد - نحو : (أشرقت الغزالة ، الشمس ؛ فأنارت الدنيا) ، فالشمس بدل كل من كل ، والمبدل منه : هو الغزالة ، ومعنى الثاني - هنا - معنى الأول تماماً . ومثله : (الدينار من تبر ؛ ذهب ، والدرهم من لحسين فضة) ، فكلمة : « ذهب » بدل مطابق من « تبر » ، وكلمة : « فضة » بدل مطابق من : « لحسين » . وهذا النوع من البديل لا يحتاج لرابط يربطه بالمتبوع^(٢) .. ومن الأمثلة أيضاً : قوله تعالى : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ...) ، فكلمة : « صِرَاط » الثانية بدل كل من كل من الأولى لأن صراط الذين أنعم الله عليهم هو عينه الصراط المستقيم ؛ فالكلمتان بمعنى واحد تماماً . وقول الشاعر :

(١) الأغلب اختلافهما في اللفظ . وقد يتفقان بشرط أن يفيد الثاني زيادة بيان وإيضاح

- كما تقدم في الصفحة السالفة ، وكما يجيء في : « ج » ص ٦٧٧ - ومن أمثلة اتفاقهما قوله تعالى :

(اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ...) .

وقوله تعالى : في سورة الشورى : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ، صِرَاطِ اللَّهِ

الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ...) وبسبب توافق اللفظين يتشابه بدل الكل والتوكيد

اللفظي في الصورة اللفظية الظاهرة ، وقد يصعب التفريق بينهما أحياناً في الصورة اللفظية الظاهرة . غير أن

الصعوبة تزول ويتيسر تمييز أحدهما من الآخر بأمرين مجتمعين معاً :

أولهما : الغرض المعنوي الذي ينفرد بتأديته كل منهما ، وهذا الغرض ترشد إليه وتعينه القرائن وتحدده .

وثانيهما : الأحكام الأخرى التي يختص بها كل منهما دون صاحبه . . .

وقد يكون « البديل » عاماً في ظاهره ولكنه خاص في المراد منه ؛ كما في الاستثناء التام غير الموجب

حيث يجوز في المستثنى النصب والبديل ، نحو : ما تخلف السباقون إلا واحداً ، أو واحداً . فإذا تقدم

المستثنى « البديل » فإن الحكم يتغير ؛ فيزول عنه اسمه ، ويعرب على حسب حاجة الجملة ؛ ويفقد

المستثنى منه الذي تأخر اسمه ، ويعرب « بدلاً » من الاسم السابق ، ويصير الكلام : ما تخلف إلا واحد

السباقون . فالسباقون : « بدل » من واحد ، وهو بدل « كل من كل » ؛ لأن المتأخر عام أريد به خاص -

كما أسلفنا - وبيان هذه المسألة وتفصيل الكلام عليها مدون في مكانها المناسب ؛ وهو باب الاستثناء ج ٢

- رقم ٤ من هامش ص ٢٩٨ م ٨١ ، عند الكلام على المستثنى بإلا . -

(٢) الأمثلة الثلاثة السالفة صالحة لبديل الكل ، ولعطف البيان ، وللتوكيد اللفظي بالمرادف ،

وإنما تكون التفرقة بينها بالغرض المراد تحقيقه من كل ، طبقاً لما سلف من الأغراض المدونة في أبوابها

وبملاحظة الفوارق والأحكام التي تميز كل نوع ، وتختص به - كما سبقت الإشارة هنا في رقم ١ -

إن النجومَ نجومَ الأفق أصغرُها في العين أذهبُها في الجو إصعادا
فكلمة : « نجوم » الثانية بدل كل من كل ، من الأولى ، لأن المراد من
نجوم الأفق هو عين المراد من كلمة : « نجوم » الأولى . ومثل هذا قول الآخر :
إن الأسود أسود الغاب هممتُها يوم الكريمة في المسلوب لا السلب^(١)
وقد تقدم الارتباط بين بدل الكل وعطف البيان^(٢)

ثانيها : بدل بعض من كل ، (أو : بدل جزء من كل) . وضابطه : أن
يكون البديل جزءاً حقيقياً^(٣) من المبدل منه (سواء أكان هذا الجزء أكبر من
باقي الأجزاء ، أم أصغر منها ، أم مساوياً) وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه ؛
فلا يفسد المعنى بحذفه^(٤) نحو : أكلت البطيخة ثلثها ، والبرتقالة ثلثيها .
ونحو : اعتنيت بوجه الطفل ، عينيه . ونظمت فمه ، أسنانه .

والأعم الأكثر أن يشتمل هذا البديل على رابط يربطه بالمتبوع ، وأهم
الروابط هو « الضمير »^(٥) فإن كان الرابط الضمير واجب أن يطابق المتبوع
في الإفراد والتذكير وفروعهما^(٦) ومن الجائز — مع قلته — الاستغناء عن
هذا الضمير في إحدى حالات ثلاث .

(١) الغنيمة التي يأخذها الغالب من المغلوب . (٢) في ص ٥٤٦ .
(٣) جزء الشيء هو الذي يدخل في تكوين هذا الشيء دخولا أساسياً ، لا عرضياً ، بحيث لا يوجد
الكل كاملاً بغير جزئه ، كالرأس ، أو العنق ، أو : القلب ، ... بالنسبة للإنسان ، وكالعين ،
أو : الفم أو : الجهة . . . بالنسبة للوجه ، وكالشفيتين ، أو : الأسنان . . . بالنسبة للفم . . .
و . . . أما الأمور العرضية والأوصاف الطارئة . . . فكالعلم ، أو الفهم ، أو : البياض ، أو : الحمرة .
وبسبب الجزئية الأصلية يختلف بدل « البعض » عن « بدل » الاشتمال — كما سيحىء في ص ٦٧٠ .
(٤) يشترط لصحة بدل البعض — كما يقول الصبان — صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه فيصح
جدع السارق أنفه ، ولا يصح : قطع السارق أنفه ؛ لأنه لا يقال : قطع السارق . على معنى قطع أنفه ،
وإرادة هذا المعنى . فلا بد في البديل الجزئي من دلالة ما قبله دلالة إجمالية . يوضح هذا صاحب
« الهمع » بأنه لو حذف البديل لأمكن الاهتداء إليه مما قبله من غير أن يختل الكلام بحذفه — وقد أشرنا
لهذا في : « و » من ص ٦٧٨ — .

(٥) لأنه أقوى في الإيضاح ، وكشف المراد ، وإبعاد اللبس ، وهذه أسمى خصائص اللغة .
(٦) ولا فرق بين أن يتصل الضمير بالبديل مباشرة — كالأمثلة المتقدمة — وأن يتصل بلفظ
آخر له صلة بالبديل ؛ نحو : احتفيت بالفائزين ؛ ثلاثة منهم .

ا- وجود « أل » التي تغنى عنه في إفادة الربط ، وتقوم مقامه عند أمن اللبس ، نحو: إذا رأيت الوالد فقَبَلْهُ ، اليد، أى : فقَبَلْهُ يده، أو اليد منه^(١)...

ب- أن يكون البدل بعضاً والمبدل منه هو المستثنى منه في كلام تام غير موجب ، (حيث يصح في المستثنى : إما النصيب على الاستثناء ، وإما الإتيان على البدلية من المستثنى منه - كما تقدم في باب المستثنى-^(٢)) ؛ نحو : ما تعب السباحون إلا واحداً أو واحداً ؛ فوجود « إلا » يغنى عن الرابط ؛ لدلالاتها على أن المستثنى بعض من المستثنى منه^(٣) .

ج- أن يحىء بعد البدل سرد بقية أجزاء المبدل منه ، بحيث يكون سردها وافيًا يشملها جميعاً ، ويستوفى كل أجزاء المتبوع ؛ مثل : الكلمة أقسام ثلاثة ؛ اسم ، وفعل ، وحرف ، فلفظة : « اسم » بدل بعض من ثلاثة ، أو من أقسام . وهذا البدل خال من الرابط ؛ لأن البدل وما بعده قد جمع كل أجزاء المبدل منه ، وذكرت في الكلام مستوفاة^(٤) . ومن الأمثلة قول الشاعر :

أداوى جحود القلب بالبر والتقى ولا يستوى القلبان : قاسٍ وراحمٍ

فكلمة : « قاس » بدل خال من الرابط ؛ لأنه مع ما بعده يشتمل على كل ما للمبدل منه . وليس للمبدل منه هنا سوى هذين النوعين .

ثالثها : بدل الاشتمال ، ولتوضيحه نسوق المثال التالي :

إذا قلتُ : أعجبتني الوردة ، جاز للسامع أن ينسب الإعجاب إلى لونها أو رائحتها ، أو تنسيق أوراقها - أو ... لأن الإعجاب يحتمل هذه المعاني العَرَضِيَّة مفردة ، ومجموعة ، ويشتمل عليها ضمناً . فإذا قلت : أعجبتني الوردة رائحتها . ، تعيَّن معنى واحد من تلك المعاني العَرَضِيَّة التي يتضمنها العامل :

(١) انظر ما يتصل بهذا في رقم ٢ من هامش ص ٦٧٦ . (٢) في ج ٢ م ٨١ ص ٢٩٧ .

(٣) راجع حاشية الصبان ، أول باب الاستثناء .

(٤) وقيل : إن الضمير مقدر ، والتقدير : اسم منها ، وفعل منها ، وحرف منها . ولا أثر

للخلاف بين الرأيين . لأن نتيجهما واحدة : هي خلو التابع من رابط ظاهر في الكلام .

« ملاحظة » إذا كان المبدل منه متعددًا والبدل غير واف بالعدد تعين قطع البدل بالتفصيل الذي سنذكره

في « هـ » من ص ٦٧٧ . (راجع الصبان في أول باب عطف البيان) .

(أعجَبَ) ، واتجه القصد إلى هذا المعنى دون باقى المعانى التى يشتمل عليها العامل إجمالاً ، والتى تنطبق على الوردية وتتصل بها ، من غير أن يدخل واحد منها فى ذات الوردية ، وفى تكوينها المادى (الجسمى) ، أى : من غير أن يكون واحد منها جزءاً حتميةً أساسيةً لا توجد الوردية إلا به ، فليست رائحة الوردية جزءاً أصيلاً فى تكوينها المادى يتوقف عليه وجود الوردية ، وليس لونها ، أو تنسيق ورقها جزءاً أساسيةً كذلك ، وإنما هى أمور عَرَضية طارئة على ذاتها المادية ، قد تلازم الذات أولاً تلازمها . وبقاء الذات أو فناؤها ليس متوقفاً عليها ؛ فمن الممكن أن توجد الوردية وأن تبقى من غير أن يكون لها رائحتها ، أو لونها ، أو تنسيق ورقها ، أو غير هذا من المعانى والأوصاف الطارئة التى تندمج تحت لفظ العامل : « أعجَبَ » .

فالرائحة فى الأسلوب السابق هى التى تسمى : « بدل اشتمال » و « المبدل منه » هو : « الوردية » ، والعامل هو : « أعجَبَ » . ويقولون فى بدل الاشتمال :

« إنه تابع يُعَيَّنُ أمراً عَرَضيةً ، ووصفاً طارئاً من الأمور والأوصاف المتعددة التى تتصل بالمتبوع ، ويشتمل عليها معنى عاملة إجمالاً بغير تفصيل ^(١) » .

ومن هذا التعريف يتبين أن بدل الاشتمال مقصود لتعيين أمر فى متبوعه ، وأن هذا الأمر عَرَضى طارئ ، وليس جزءاً أصيلاً من المتبوع ^(٢) . وأن أساس الاشتمال وموضعه الحق هو « العامل » بمعناه ، لا التابع ولا المتبوع .

ومن الأمثلة لهذا البدل : بهرنى عمرُ عدله — راقى معاويةُ حلمه — سرتنى عائشةُ علمها ودينها . فالكلمات : عدل : حلم — علم ... بدل اشتمال كل واحدة منها تُعَيَّنُ أمراً خاصاً فى المتبوع . وهو أمر عَرَضى لا يدخل فى تكوين الذات تكويناً مادياً أصيلاً . وهذا الأمر العَرَضى الطارئ يندرج

(١) وهذا الاشتمال قد يكون فى أمر مكتسب ؛ كالعلم ، أو غير مكتسب مع ملازمته لصاحبه زمناً ، كالحسن ، أو عدم ملازمته : كالكلام . وأيضاً قد يكون الاشتمال تارة اشتمال الظرف على المظروف ؛ كالشوب ، وتارة لا يكون ، كالفرس .

(٢) وبسبب هذا يختلف بدل الاشتمال عن بدل البعض اختلافاً واسعاً .

مع أمور عَرَضِيَّة أخرى تحت العامل ، ويشتمل عليها معنى هذا العامل إجمالاً .

ولا بد في بدل الاشتمال من ضمير يطابق المتبوع في الإفراد والتذكير وفروعهما ، وهذا الضمير قد يكون مذكوراً كما في الأمثلة السالفة ، وقد يكون مقدراً ؛ كقوله تعالى : (قَتِيلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ^(١)) ، النار ذات (الْوَقُودِ) ، والتقدير : « النار فيه » . فحذف الجار والمجرور ، والمجرور هو الضمير الرابط ، ويصح أن يكون التقدير : ناره ذاتِ الوقود . ثم حذف الضمير ، ونابت عنه « أل » في الربط^(٢) .

وبدل الاشتمال — كبديل البعض — لا بد لصحته من صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه وعدم فساد المعنى بحذفه^(٣) .

رابعها : البدل المبين للمبدل منه — ويسمى : « بدل المبينة » — وهو ثلاثة أنواع لا بد في كل منها أن يكون هو المقصود بالحكم^(٤) ، وأن يقوم دليل (أى : قرينة) يوضح المراد منه ، ويمنع اللبس^(٥) . وهذا القسم بأنواعه الثلاثة لا يحتاج إلى ضمير — أو غيره — يربطه بالمتبوع .

٢ — بدل الغلط : وهو الذى يذكر فيه المبدل منه غلطاً لسانياً ، ويجيء البدل بعده لتصحيح الغلط . وذلك بأن يجرى اللسان بالمتبوع من غير قصد ،

(١) أصل الأخدود : الشق أو الحفرة فى الأرض . ويراد به هنا : شق أحدثه قبل الإسلام بعض الملوك الطغاة فى الفرس واليمن والشام ليحرقوا فيه من يخالفهم ، ويخرج من دينهم إلى النصرانية ، أو غيرها من الأديان السماوية .

(٢) ما الداعى لأن يقال : حذف الضمير ، ونابت عنه « أل » فى الربط ؟ أليس الأفضل أن نتبع رأى الذى يجعل الرابط هو الضمير ؛ وأنه قد يصح الاستغناء « بأل » أو غيرها ، كما سبق البيان فى ص ٦٦٩ ؟ على أن هذا الاختلاف شكلى يسير .

(٣) لهذا بيان فى حاشية : « ياسين » على التصريح ، مضمونه : أنه يشترط فى بدل الاشتمال تحقق أمرين ، أحدهما : إمكان فهم معناه عند حذفه ؛ ومن ثم كان « أعجبني على أخوه » ، بدل إضراب ، لا بدل اشتمال ، إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول .

وثانيهما : حسن الكلام واستقامته على تقدير حذفه ، وافترض أن البدل غير مذكور ، ولهذا امتنع : « أسرجت عليا فرسه » لأنه — بالرغم من فهم معناه فى الحذف — لا يستعمل مثله ، ولا يحسن . فلو ورد مثل هذا الكلام لكان بدل غلط ؛ فبدل الاشتمال كبديل الجزء فى هذا ، — كما أشرنا فى ص ٦٧٨ — . (٤) وهذا هو الشأن فى كل نوع من أنواع البدل .

(٥) انظر ما يختص بمنع اللبس فى الصفحة الآتية .

ثم ينكشف هذا الغلط والخطأ للمتكلم سريعاً ؛ فيذكر البديل ، ليتدارك به الخطأ اللساني ويصححه . فالغلط إنما هو في ذكر المبدل منه ، لا في البديل ، نحو : (أعظم الخلفاء العباسيين : « المأمون » بن « المنصور » ، « الرشيد » .) فالحقيقة : أن « المأمون » هو ابن « الرشيد » ، ولكن المتكلم جرى لسانه بالخطأ ، فذكر أنه ابن المنصور ؛ فأسرع وأصلح الخطأ بذكر الصواب ، قائلاً : « الرشيد » . فالرشيد ؛ بدل من المتبوع ، الذي ذكر خطأ لسانياً . وليس « الرشيد » هو : الغلط ؛ وإنما هو تصحيح للغلط الكلامي السالف الذي ذكر بغير قصد ولا تنبه . فكلمة : « الرشيد » بدل من « المنصور » بدل غلط ، أى : بدلا مقصوداً من شيء غير مقصود ذكر غلطاً — كما أوضحنا — ولا يحتاج هذا البديل إلى ضمير يربطه بالمتبوع^(١) ولا ورود لهذا النوع في القرآن الكريم منسوباً إلى الله^(٢)

ب- بدل النسيان : هو الذي يذكر فيه المبدل منه قصداً ، ويتبين للمتكلم فساد قصده : فيعدل عنه ، ويذكر البديل الذي هو الصواب ؛ نحو : (صليت أمس العصر ، الظهر ، في الحقل) ، فقد قصد المتكلم النص على صلاة العصر ، ثم تبين له أنه نسي حقيقة الوقت الذي صلاه ، وأنه ليس العصر ؛ فبادر إلى ذكر الحقيقة التي تذكرها ؛ وهى : « الظهر » فكلمة : « الظهر » بدل مقصود من كلمة ؛ « العصر » بدل نسيان . والفرق بين هذا البديل وسابقه أن الغلط يكون من اللسان ، أما النسيان فمن العقل .

وهذا النوع كسابقه لا يحتاج إلى ضمير يعود على المتبوع ، ولا إلى رابط آخر^(٣) ولا ورود لهذا النوع في القرآن الكريم منسوباً إلى الله^(١)

ح- بدل الإضراب^(٣) : وهو الذي يذكر فيه المبدل منه قصداً ، ولكن

(١ و ١) انظر الملاحظة التى فى ص ٦٧٢ .

(٢ و ٢) إذ يستحيل وقوع « الغلط والنسيان » من المولى — جل شأنه — ويستحيل نسبة أحدهما إليه ؛ لبطان هذه النسبة بداهة .

(٣) يسمى أيضاً : بدل « البداء » — بفتح الباء والـ دال — أى : الظهور . لأن المتكلم بعد أن ذكره أولاً — بدا له (أى : ظهر له) أن يذكر الثانى . والإضراب المقصود هنا هو : الإضراب الانتقالى — وقد سبق شرحه فى ص ٦٢٣ — .

يُضْرَبُ عَنْهُ الْمُتَكَلِّمُ (أَى : يَنْصَرَفُ عَنْهُ وَيَتْرَكُهُ مَسْكُوتًا عَنْهُ) مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَعَرَّضَ لَهُ بِنَفْيٍ أَوْ إِثْبَاتٍ — كَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ — وَيَتَجَهَّ إِلَى الْبَدَلِ . نَحْوُ : سَافِرٌ فِي قِطَارٍ ، سَيَّارَةٌ . فَقَدْ نَصَّ الْمُتَكَلِّمُ عَلَى الْقِطَارِ أَوَّلًا ، ثُمَّ أَضْرَبَ عَنْهُ تَارِكًا أَمْرَهُ ، وَنَصَّ عَلَى السَّيَّارَةِ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَهِيَ بَدَلٌ مَقْصُودٌ مِنَ الْقِطَارِ . وَلَا يَحْتَاجُ هَذَا الْبَدَلُ إِلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى الْمُتَبَوِّعِ ، وَلَا إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الرُّوَاطِطِ ... (١)

(١) وَفِي الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ السَّابِقَةِ يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ :

مُطَابِقًا ، أَوْ : بَعْضًا ، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُأْفَى ، أَوْ : كَمَعْطُوفٍ بِبَلٍ

(تَقْدِيرُ الْبَيْتِ : يَلْفِي الْبَدَلُ مُطَابِقًا ، أَوْ بَعْضًا ، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ ، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلٍ) وَقَدْ تَضَمَّنَ هَذَا الْبَيْتُ بَدَلَ الْمِطَابَقَةِ بِالنَّصِّ الصَّرِيحِ وَهُوَ : « مُطَابِقًا » . وَبَدَلَ الْبَعْضِ بِالنَّصِّ الصَّرِيحِ ، وَهُوَ : « بَعْضًا » كَمَا تَضَمَّنَ بَدَلَ الْإِشْتِمَالِ بِقَوْلِهِ : « أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ . » (وَكَلِمَةُ : مُطَابِقًا مَفْعُولٌ ثَانٍ لِيَلْفِي) .

يُرِيدُ : أَوْ : شَيْئًا يَشْتَمِلُ عَلَى الْبَدَلِ إِشْتِمَالًا مَعْنَوِيًّا (وَهُوَ يُرِيدُ : الْعَامِلُ وَالْمُتَبَوِّعُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي شَرَحْنَاهُ) . وَيُرِيدُ بِالْمَعْطُوفِ بِالْحَرْفِ الَّذِي يَشْبَهُ « بَلٍ » : بَدَلَ الْمُبَايَنَةِ ؛ لِأَنَّهُ بِأَنْوَاعِهِ الثَّلَاثَةِ لَا يَخْلُو مِنَ الْإِضْرَابِ الْإِنْتِقَالِ لَا الْإِبْطَالِ . (وَقَدْ سَبَقَ شَرْحُ الْاِثْنَيْنِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى « بَلٍ » الْعَاطِفَةِ — ص ٦٢٣ — وَأَوْضَحْنَا أَنَّ الْإِنْتِقَالَ هُوَ الَّذِي يَفِيدُ الْإِنْتِقَالَ مِنْ غَرَضٍ إِلَى غَرَضٍ آخَرَ) وَيَبِينُ ابْنُ مَالِكٍ الْمُرَادَ مِنْ شَبْهِ « بَلٍ » فَيَقُولُ :

وَذَا لِلْإِضْرَابِ اعْزُ إِِنْ قَصْدًا صَحِبَ وَدُونِ قَصْدٍ غَلَطَ . بِهِ سُلِبَ

(ذَا ، أَى : هَذَا الَّذِي يَشْبَهُ : « بَلٍ » — اعز : انْسَبَ) .

يُرِيدُ : انْسَبَ الَّذِي يَشْبَهُ « بَلٍ » إِلَى الْإِضْرَابِ إِنْ صَحِبَهُ الْقَصْدُ ، وَكَانَ الْمُتَكَلِّمُ مُرِيدًا لَهُ ، (وَالْإِضْرَابُ هُنَا هُوَ : الْإِضْرَابُ الْإِنْتِقَالِي) . وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ الْمُتَكَلِّمُ فَهُوَ « بَدَلٌ غَلَطٌ » . وَقَدْ بَيَّنَّ بَعْدَ هَذَا أَنَّ الْبَدَلَ نَفْسَهُ لَيْسَ بِمَوْضِعِ الْغَلَطِ ، وَإِنَّمَا جَاءَ لِيَسْلُبَ الْغَلَطَ وَيُزِيلَهُ . (وَالتَّقْدِيرُ : وَغَلَطَ دُونَ قَصْدٍ سُلِبَ بِالْبَدَلِ) . وَاقْتَصَرَ ابْنُ مَالِكٍ عَلَى تَوْعِينِ مِنَ الْبَدَلِ الْمُبَايَنِ : هُمَا : « الْغَلَطُ » ، وَالْإِضْرَابُ ، وَتَرَكَ « النِّسْيَانُ » وَلَكِنَّ الْبَيْتَ التَّالِيَ الْمَشْتَمِلَ عَلَى مِثَالٍ لِكُلِّ نَوْعٍ — قَدْ يَتَسَعُ لِلنِّسْيَانِ ، قَالَ :

كَزْرَهُ خَالِدًا ، وَقَبْلَهُ الْيَدَا وَاعْرِفَهُ حَقَّهُ ، وَخُذْ نَبْلًا مُدَى

(خَالِدٌ : اسْمُ رَجُلٍ — النَّبْلُ : جَمْعُ : نَبْلَةٍ ، وَهِيَ : السَّهْمُ الَّذِي يَصَادُ بِهِ الطَّيُورُ وَغَيْرُهَا مِنَ النَّاسِ وَسَائِرِ الْحَيَوَانِ . الْمُدَى : جَمْعُ مَدْيَةٍ ، وَهِيَ : السَّكِينُ .) « فَخَالِدٌ » بَدَلٌ كُلٌّ مِنَ الْهَاءِ الَّتِي فِي الْفِعْلِ قَبْلَهُ مُبَاشَرَةٌ . وَ« الْيَدَا » : بَدَلٌ جُزْءٌ مِنَ الْهَاءِ الَّتِي قَبْلَهُ فِي الْفِعْلِ (أَى : يَدُهُ ، أَوْ أَلْيَدُ مِنْهُ) وَ« حَقٌّ » بَدَلٌ إِشْتِمَالٌ مِنَ الْهَاءِ الَّتِي قَبْلَهُ مُبَاشَرَةٌ ، وَمُدَى : بَدَلٌ غَلَطٌ ، أَوْ نِسْيَانٌ ، مِنْ « نَبْلًا » . فَالْبَدَلُ هُنَا يَحْتَمِلُ الثَّلَاثَةَ .

والأحسن عدم الالتجاء إلى هذا النوع من البدل قدر الاستطاعة ؛ لأن احتمال اللبس فيه كبير^(١)

« ملاحظة » : سبق أن أنواع البدل المباين الثلاثة تحتاج إلى قرينة توضح وتمنع اللبس . وأحسن منها أن يتقدم على كل نوع — مباشرة — حرف العطف « بل » المفيد للإضراب . لأن وجود هذا الحرف يؤدي إلى إعراب ما بعده معطوفاً لا بدلاً . وبهذا يمتنع احتمال أنه نعت ، ذلك الاحتمال الذي قد يتسرب إلى الوهم قبل مجيء الحرف : « بل » وبمجيئه تنتقل المسألة من البدل إلى العطف .

(١) سبق تفصيل الكلام عليه في ص ٦٢٢ من « باب العطف » .

زيادة وتفصيل :

١- المشهور من أنواع البدل هو الأربعة التي شرحناها . وزاد بعض النحاة نوعاً خامساً سماه : « بدل الكل من البعض » ، واستدل له بأمثلة متعددة تؤيده ، منها قوله تعالى في التائبين الصالحين : « (. . .) فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ، وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ، جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ . .) » ، فجنت بدل كل من الجنة ، والأولى جمع ، والثانية مفرد ، ولهذا كان البدل كلاً والمبدل منه بعضاً . ومنه قول الشاعر :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانِ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

فكلمة : طلحة « بدل كل » من « أعظم » التي هي جزء من « طلحة » ، وكذلك قول الشاعر :

كَأَنِّي غَدَاةَ^(١) الْبَيْنِ^(٢) يَوْمَ تَحْمَلُوهَا^(٣) لَدَى سَمُرَاتِ^(٤) الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلٍ^(٥)
فكلمة « يوم » بدل كل من « غداة » مع أنه يشملها ، وهي جزء منه^(٦) . . .

ب - حكم البدل :

البدل أحد التوابع ؛ فلا بد أن يوافق متبوعه في حركات الإعراب ، وفي بعض الأشياء المشتركة التي سبق النص عليها^(٧) . أما موافقته إياه في غير ذلك فيجوز فيها التفصيل الآتي :

(١) فمن جهة التنكير والتعريف لا يلزم أن يوافق متبوعه فيهما ؛ فقد يكونان

(١) أول النهار . (٢) الفراق . (٣) سافروا وارتحلوا .

(٤) جمع « سَمُرَة » - بفتح فضم ، ففتح - وهي شجرة الطلح (نوع من شجر الموز) .

(٥) أي : جامع حنظل . وجامعه تدمع عيناه .

(٦) قال صاحب الهمع - ج ٢ ص ١٢٧ - ما نصه : « والمختار - خلافاً للجمهور - إثبات

بدل الكل من البعض ؛ لوروده في الفصح « ا هـ . وسرد لتأييد رأيه الأمثلة السالفة .

(٧) في ص ٤٣٤ .

— معاً — معرفتين ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : (كتابٌ أنزلناهُ إليكَ لتُخرجَ الناسَ من الظلماتِ إلى النورِ بإذنِ ربِّهمْ إلى صراطِ العزيزِ الحميدِ ؛ الله الَّذي له ما في السمواتِ وما في الأرضِ ...) بجر كلمة . « الله » ؛ على اعتبارها بدلاً من كلمة : « العزيز » . وقد يكونان نكرتين ؛ كقوله تعالى : (إنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً ^(١) ، حدائقَ وأعْناباً ...) . وقد تُبدل المعرفة من النكرة كقوله تعالى : (وإنَّكَ لتَهْدِي إلى صراطٍ مُسْتَقِيمٍ ؛ صراطِ الله ...) .

وقد تُبدل النكرة من المعرفة ، كقوله تعالى : (لَنَسْفَعَنَّا بِالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةً كَاذِبَةً ^(٢)) . والمفهوم من كلامهم أن تكون هذه النكرة مختصة — لا محضة — لأن النكرة المختصة الحالية من فائدة التعريف — نحو : مررت بمحمد رجل عاقل — قد تفيد ما لا تفيده المعرفة المشتملة على فائدة التعريف ^(٣) . ومما يؤيد هذا أن الغرض من البدل — كما عرفناه فيما سبق — لا يتحقق بالنكرة المحضة .

(٢) ومن جهة الأفراد والتذكير وفروعهما ، فإن بدل الكل من الكل يطابق متبوعه فيها جميعاً . . . ما لم يمنع مانع من التثنية أو الجمع ، كأن يكون أحدهما مصدراً لا يثنى ولا يجمع ؛ كالمصدر الميمى ^(٤) ؛ مثل : قوله تعالى في الآية السالفة : (مَفَازاً ، حدائق ...) وكقصد التفصيل ، في قول الشاعر :

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ ^(٥)

وأما غيره من أنواع البدل فلا يلزم موافقته فيها ^(٦) .

والغالب أن البدل يرتبط به ما بعده ويعتمد عليه ؛ فيطابقه في حالتي التذكير

(١) فوزاً ، أو : مكان فوز .

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٤٥٦ .

(٣) راجع حاشية ياسين في آخر باب البدل .

(٤) سبقت الإشارة لهذا في ٢٣١ .

(٥) بطلت حركتها ، ووقفت .

(٦) انظر ص ٥٤٦ وما بعدها ، وص ٦٦٨ ، عند الكلام على : « ثانيها » .

.....
.....

والتأنيث وغيرهما ؛ نحو : إن الغزال عينه جميلة ، وإن الفتاة جفنها فاتر ، بتأنيث خبر « إن » في المثال الأول ، وتذكيره في الثاني ، ولولا أن الملاحظ هو البديل لوجب التذكير في الأول والتأنيث في الثاني . ولا بد في مراعاة ذلك الغالب من عدم وجود قرينة تمنع منه ، وتدل على غيره ^(١) . ومن غير الغالب قول الشاعر :

إِنَّ السِّيفَ غَدَوْهَا وَرَوَّاحَهَا تَرَكْتَ هَوَازِينَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْصَبِ ^(٢)

فقد جاء الفعل « ترك » مؤنثاً مراعاة للمبدل منه ، (وهو اسم « إن » لا للبديل .

ح - قلنا ^(٣) - إنه قد يتحد ^(٤) لفظ البديل والمبدل منه إذا كان في لفظ البديل زيادة بيان وإيضاح ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : (وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً ^(٥)) كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا . . .) بنصب كلمة : « كل » الثانية ؛ فقد اتصل بها معنى زائد ، ليس في المبدل منه ؛ هو بيان سبب الجثو ، وهو استدعاء كل أمة لتقرأ كتابها . ومن الأمثلة : شاهدنا الجنودَ ، فرحة ، الجنودَ التي انتصرت على أعدائها ، ورأينا الأمة تخرج لاستقبالهم ، الأمة التي أنجبتهم ...

د - قد يحذف المبدل منه ويستغنى عنه بالمبدل بشرط أن يكون المبدل منه في جملة وقعت صلة موصول ؛ نحو : أحسن إلى الذي عرفت المحتاجَ ، أي : الذي عرفته المحتاجَ . فكلمة : « المحتاج » يصح أن تكون بدلاً من الضمير المحذوف ^(٦)

هـ - يصح الإتيان والقطع في البديل إذا كان المبدل منه مذكوراً مجملاً ، مضمونه أفراد وأقسام متعددة ، تذكر بعده مفصلة - بأن يشتمل الكلام بعده على جميع أقسامه كاملة - نحو : مررت برجال ، طويل ، وقصير ،

(١) والأحسن التعبير عن هذا المعنى بأسلوب آخر لا يوهم ولا يقع في لبس .

(٢) الحيوان المكسور قرنه .

(٣) في ص ٦٦٧ وهامشها .

(٤) راجع في الحكم الثالث : « ج » وما بعده « الأسموف » . آخر باب : « البديل » .

(٥) قاعدة معتمدة في القعود على ركبتيها .

(٦) يصح في كلمة : « المحتاج » النصب على البدلية من الضمير المحذوف ، والجر على البدلية

من اسم الموصول ، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ، تقديره : هو .

وربّعة^(١) . . . بالرفع ، أو النصب ؛ أو الجر في هذا المثال .

فإن كان الكلام غير مستوف أقسام المبدل منه تعين في البذل القطع^(٢) نحو : مررت برجال طويلا وقصيرا ، أو : طويل وقصير ، بالرفع أو النصب في الكلمتين . إلا عند نية معطوف محذوف ، فلا يتعين القطع وإنما يصح الأمران - كما صح في الأول - وهما : البذل والقطع . ومن الأمثلة لهذا قوله عليه السلام : « اجتنبوا الموبقات ، الشرك والسحر » بنصبهما . والتقدير : وأخواتيهما بدليل ذكر هذا المعطوف في حديث آخر .

فإن كان البذل خالياً من التفصيل جازفيه الأمران أيضاً : الإتيان والقطع ؛ نحو : فرحت بعلّ أخوك أو أخاك على القطع فيهما . أو : أخيك على البذل وسيجيء - في ص ٦٨٤ وما بعدها - إيضاح آخر لبذل التفصيل ، وأنه نوع من بدل الكل .

أما تفصيل الكلام على القطع وطريقته فقد سبق في باب النعت . ومن المستحسن التخفف من استعماله قدر الاستطاعة .

و - يشترط^(٣) في بدل البعض وبدل الاشتمال أن يصح في كل منهما الاستغناء بالمبدل منه ، وعدم فساد المعنى أو اختلال التركيب لو حذف البذل ، أو اتصل به عامله اتصالاً لفظياً ظاهراً ومباشراً ، فلا يجوز : (قطعت اللص أنفه ، ولا لقيت كل أصحابك أكثرهم ، ولا أسرجت القوم دابتهم ،) لعدم صحة الاستغناء بالمبدل منه عن البذل . وكذلك لا يصح مررت بمحمد أبيه ، إذ لا يصح أن يقال في هذا المثال - وأشباهه - عند إظهار عامل

(١) متوسط بين الطويل والقصير .

(٢) لكيلا يكون بدل بعض من كل مع خلوه من الرابط ، وما يغني عن الرابط - كما سبق في ص ٦٤٤ وفي رقم ٤ من هامشها .

(٣) الشرط الآتي هو ما سبقت الإشارة إليه في رقم ٤ من هامش ص ٦٦٨ عند الكلام على « بدل البعض » نقلاً عن الصبان ، وكذا في ص ٦٦٩ عند الكلام على « بدل الاشتمال » نقلاً عن ياسين وقلنا في الموضعين السالفين إن مجال الكلام عليه سيكون هنا . ويتصل بهذا ما في رقم ١ من هامش ص ٦٦٦ .

البدل — وهو مررت ، أو الباء — وتسليطه على البدل مباشرة : مررت أبيه ،
بنوعية الفعل اللازم ، كما لا يقال مررت بأبيه ، من غير مرجع للضمير .

ز — الأغلب أن البدل على نية تكرار العامل^(١) ، وليس على تكراره حقيقة .
بيان هذا : أن العامل في « البدل منه » هو العامل في « البدل » لكن هذا العامل المشترك
بينهما واجب الإظهار والتلفظ به قبل المتبوع وحده . ولا يصح إعادته وتكراره ظاهراً
صريحاً قبل التابع . وإنما يكفي تخيل وجوده قبل البدل مباشرة . وملاحظة أنه موجود
قبله في النية والتقدير ؛ لا في الحقيقة والواقع . مع استقامة الأسلوب ، وسلامة المعنى
بغير حاجة إلى إعادته وتكراره صريحاً ظاهراً في الكلام .

والسبب في منع التكرار الحقيقي — لا الخيالي — أنه يؤدي إلى تأثير العامل
المتكرر في « البدل » تأثيراً جديداً يزعزعه عن « البدلية » ويدخله في عداد
معمولات أخرى لا تصلح « بدلاً » ؛ ففي مثل : نظف الرجل فمه أسنانه ،
يكون المبدل منه هو « الفم » ، والمبدل هو : « أسنان » وعاملهما هو :
« نظَّفَ » المذكور صريحاً قبل المتبوع . وتخيلاً وتقديراً — دون تكراره —
قبل التابع ، وعلى أساس هذا التخيل المجرد ، والتقدير الخاضع لفتراض أن نفترض
أن أصل الكلام هو : نظَّفَ الرجل فمه — نظف الرجل أسنانه . وهذا الافتراض
لم يفسد المعنى ولا التركيب ، وإنما أدّى إلى توضيح المراد : فلو اعتبرنا العامل
الثاني ، الملاحظ تخيلاً وتقديراً — وهو هنا : « نظَّفَ » — عاملاً معاداً حقيقة ،
وتكراراً للأول لأدى هذا إلى إيجاد تركيب جديد ، خال من البدل ، ولوجب إعراب
كلمة : « أسنان » شيئاً آخر غير البدل ؛ فتكون هنا على الاعتبار الجديد « مفعولاً
به » ، ولا تصلح بدلاً ، ويترتب على هذا التغيير الإعرابي تغيير معنوي معروف
ينشأ من الفرق المعنوي بين البدل ، والمفعول به ، إذ لكل منهما مهمة تختلف عن
مهمة الآخر .

ويستثني من الحكم السالف صورة يضح فيها الأمران ؛ إما تكرار العامل
تكراراً لفظياً ، وإعادة التلفظ به مرة ثانية ، وإما الاكتفاء بتخيل وجوده قبل البدل

(١) سبق إيضاح المراد من أن البدل في حكم تكرار العامل ، وأن المبدل منه في حكم المطروح

(في رقم ١ من هامش ص ٦٦٤ — وله إشارة موجزة في ص ٥٤٧) .

والاقتصار على ملاحظته في النية والتقدير^(١). وهذه الصورة الجائزة - لا الواجبة ، كما أسلفنا^(٢) - هي التي يكون فيها العامل حرفاً من حروف الجر ؛ كاللام الجارة في قوله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر . . .) ، وفي قوله تعالى : (ربنا أنزل علينا مائدة من السماء ، تكون لنا عيداً ، لأولنا وآخرنا . . .) ومثل : « من » في قوله تعالى : (ولا تكونوا من المشركين ، من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً . . .) ؛ فقد تكررت اللام وأعيدت صريحة في الآية الأولى (. . . لكم - لمن . . .) ، وكذلك في الآية الثانية (. . . لنا - لأولنا) كما تكررت « من » في الآية الثالثة (من المشركين - من الذين . . .) وهكذا . . .

لكن ما إعراب حرف الجر المكرر ؟ وما إعراب الاسم المجرور بعده ؟ قيل : إن حرف الجر المكرر أصلي ، باق على عمله ، وإنه هو الذي جر الاسم الواقع « بدلاً » بعده . دون الحرف الأول المتقدم ، ودون حرف آخر مقدر ، أو ملحوظ متخيل . بحجة أنه لا داعي للتقدير في هذه الصورة مع وجود عامل مذكور ، منطوق به صراحة ؛ فإن التخيل أو التقدير إنما يكون في غير هذه الصورة التي ظهر فيها العامل المتكرر ، ووقع تحت الحس ؛ فلا يمكن إغفاله ، ولا إنكار وجوده . ولا المطالبة بأن يكون العامل في المبدل منه هو العامل في البديل ، إذ لا داعي للتمسك بهذا الحكم حين يكون العامل المتكرر حرف جر ، بعده البديل مباشرة ..

بقي الاعتراض بشيء آخر ، هو أن حرف الجر الأصلي لا يجر البديل ؛ لأن عمله مقصور على شيء واحد ؛ هو جر الاسم جرّاً مجرداً ، لا يصح معه اعتبار ذلك الاسم المجرور بدلاً أو غير بدل .
قد يندفع هذا الاعتراض بواحد من ثلاثة :

أولها : وهو أقواها وأحسنها - صحة اعتبار المجرور في هذه الصورة وحدها « بدلاً » ؛ بالرغم مما هو مقرر أن التوكيد اللفظي لا يؤثر في غيره ، ولا

(١) راجع حاشية ياسين على التصريح ، باب البديل . عند الكلام على بدل الاشتمال .

(٢) في رقم ٢ من هامش ص ٦٦٤ .

.....

يتأثر به ؛ فلا يصلح عاملاً ولا معمولاً^(١) .

ثانيها : اعتبار العامل المتكرر توكيداً لفظياً محضاً (أى : لا يؤثر ولا يتأثر ؛ طبقاً لما سبق تقريره) . وأن الاسم المجرور بعده مجرور بالعامل الأول الذى له التأثير فى المبدل منه ؛ فهو - أى : العامل الأول - وحده - مؤثر فى التابع والمتبوع معاً ، عملاً بالرأى الذى يقول : إن المبدل ليس على نية تكرار العامل ، وإنما العامل فى المبدل منه وفى المبدل واحد ، لا تكرار له ، ولا تخيل لإعادته .

ثالثها : اعتبار المبدل على نية تكرار العامل ، وأن حرف الجر المتكرر هو توكيد لفظى محض ؛ وليس تكراراً للعامل المتقدم . وبالرغم من وجوده مكرراً واعتباره توكيداً لفظياً خالصاً يكون الجر بعده بعامل آخر غير ظاهر ولكنه ملحوظ فى النية والتقدير .

ولاشك أن الآراء الثلاثة يشوبها الضعف ؛ لمخالفة كل منهما للضوابط العامة ، ولاعتمادها على النية ، والتقدير ، والتأويل ، ولكن الأول أخفها ضعفاً ؛ ولذا كان أنسبها قبولا .

(١) بيان هذا فى ص ١٥ ص ٢٧ حيث الكلام على أحكام التوكيد النحوى .

المسألة ١٢٤ :

إبدال الظاهر من الظاهر أو من المضمهر ، والعكس في كل حالة...

١- يجوز إبدال الظاهر من الظاهر ، كالأمثلة السابقة بأحكامها المختلفة .
ويصح إبدال الظاهر من ضمير الغائب بدل كل ، أو بعض ، أو : اشتغال ،
أو مباينة^(١) . نحو : وقفت أمام الدار أتربق القادمين . فلما أقبلوا الضيوف
صافحتهم في بشر وابتهاج . فكلمة « الضيوف » بدل كل من كل : « هو
الفاعل^(٢) » ، واو الجماعة . ونحو : وقفت أتربق الأضياف الخمسة فأقبلوا أربعة
منهم فكلمة « أربعة » بدل بعض ، أى : من الفاعل^(٣) « واو الجماعة » .
أو : فأقبلوا حقائبهم . . « فحقائب » بدل اشتغال من الواو أو : فأقبلوا
حقائبهم . على اعتبار أن « حقائب » بدل غلط ، أو نسيان ، أو إضراب -
فالبديل بأنواعه المختلفة يقع صحيحاً من ضمير الغائب ، ولا مانع يمنع منه .

فإن لم يكن الضمير لغائب بأن كان لحاضر (أى : لتكلم ، أو لمخاطب)
جاز مجيء البديل منه بشرط أن يكون الاسم الظاهر إما بدل كل من كل يفيد
الإحاطة والشمول والبيان كقوله تعالى : (رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ
تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ...)^(٣) ، فكلمة « أول » بدل « كل » من
الضمير « نا » المجرور باللام ، ولذلك أعيد جوازاً مع البديل عامل الجر ، وهو
هنا : « اللام » ، مجازة للمبدل منه . ومثله : تسابقتم ثلاثكم . فكلمة : « ثلاثة »
بدل كل من كل ، من التاء^(٤)

(١) في ص ٦٧١ تفصيل الكلام على « الإبدال المباين » .

(٢ و ٣) وهذا على اعتبار واو الجماعة ضميراً فاعلاً ، طبقاً للرأى الأغلب ، وليست مجرد حرف
يعتبر علامة للجمع .

(٣) لأن معنى : (لأولنا وآخرنا . . .) هو : لجميعنا ، على عادة العرب من ذكرهم طرف
الشيء ، يريدون بهما : جميعه كاملاً . ومن هذا قولهم : « سبحان الله بكرة وأصيلا » أى : كل
وقت : - وقد سبقت الآية لمناسبة أخرى في هامش ص ٦٦٤ وفي ص ٦٨٠ .

(٤) سبقت الإشارة لهذا في ص ٥١١ و ٦٨٠ .

وإما بدل بعض من كل ؛ كقول المريض بأذنه مثلاً : عاجلني الطبيب
أذني . فكلمة « أذن » بدل بعض من كل ، (هو : ياء المتكلم) ونحو
أعجببتني أسنانك . فكلمة : « أسنان » بدل بعض من ضمير المخاطب (التاء) .

وإما بدل اشتمال كقول الشاعر :

بلغنا السماء مجدنا وثناؤنا وإنا لنرجو فوق ذلك مظهراً

فكلمة : « مجدنا » بدل اشتمال من ضمير المتكلمين : « نا » ؛ ونحو :
أرضيتني كلامك ، « فكلام » بدل اشتمال من ضمير المخاطب (التاء) .

ب- ولا يجوز إبدال ضمير من ضمير ، ولا ضمير من ظاهر^(١) ،
فالضمير : أنت في مثل « قمت » أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت -
يُعرب تأكيداً لفظياً ، وكذلك يعرب الضمير « إياك » في مثل : رأيتك إياك .
ولا يصح في مثل : رأيت محمداً إياه ، إعراب الضمير « إياه » بدلاً من الاسم
الظاهر ؛ لأن هذا التركيب فاسد في رأى النحاة ؛ إذ لم يسمع له عن العرب
نظير^(٢)

(١) في بعض فروع هذه المسألة خلاف طويل ولا حاجة لنا به ؛ لأنه خلاف جدلي ، لا يقوم
على الاستشهاد بالكلام العربي الفصيح .

(٢) هذا ما يقولون . وقد اقتصر ابن مالك في الحالات السابقة (ا ، ب) على حالة إبدال
الاسم الظاهر من ضمير الحاضر . قال :

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تُبدله إلا ما إحاطة جلاً

أو اقتضى بعضاً أو اشتمالاً كأنك ابتهاجك استمالاً

(إحاطة جلاً : أى : جلاً وأظهر إحاطة) .

يقول : لا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر إلا إذا أظهر البديل إحاطة (أى : دل عليها بأن كان بدل
كل من كل) أو : اقتضى بعضاً . (أى : دل على البعضية) أو : دل على اشتمال ، وساق مثلاً لبديل
الاشتمال هو : إنك ابتهاجك استمال القلوب إليك ، وجذبها نحوك .

المسألة ١٢٥ :

البدل من المضمّن الاستفهام ، أو الشرط ،

وبيان : بدل التفصيل .

قد يكون « المبدّل منه » اسم استفهام ، (ويسمى : « المضمّن معنى همزة الاستفهام »^(١)) وقد يكون اسم شرط (ويسمى : المضمّن معنى حرف الشرط . « إن ») فإذا اقتضى الأمر بدلا يُفصل ذلك المضمون المعنوي المجمل ظهر في الحالة الأولى مع البدل حرف الاستفهام : « الهمزة » ، وفي الحالة الثانية حرف الشرط : « إن » ليوافق البدل المبدّل منه في تأدية المعنى . وهذا بشرط ألا يظهر حرف الاستفهام ولا حرف الشرط مع المبدّل منه

والاستفهام الذى يتضمنه المتبوع قد يكون عن الكمية^(٢) ، أو عن الذات ، أو عن معنى من المعانى . فمثال الاستفهام عن الكمية : كم كتبت ؟ أمائة أم مائتان ؟ « فمائة » بدل من « كم » بدل تفصيل للمعنى العددي .

ومثال الاستفهام عن الذات : من شاركت ؟ أكاملا أم منصورا ؟ « فكاملا » بدل تفصيل من كلمة : « من » .

(١) معنى تضمنه همزة الاستفهام : أنه اسم استفهام يؤدي معنى همزة الاستفهام ، وأنه - وهو لفظ واحد - يشمل كثيراً من الأنواع والأفراد غير المذكورة في الكلام صراحة ، فهو يحتويها إجمالاً من غير أن تذكر بعده مفصلة صريحة . فإذا أريد بعد الإجمال الذى ينطوى عليه المبدّل منه ، النص الصريح على بعض أنواع أو أفراد مما يدخل في الإجمال ، جرى بهذا المطلوب مذكوراً صريحاً في « البدل » بعد الهمزة مباشرة من غير فاصل بينهما (وهذا المذكور بعد الهمزة ليس إلا نوعاً أو فرداً يدخل ضمناً لا صراحة في اسم الاستفهام (المبدّل منه) .

ومثل هذا يقال في الغرض من « إن » الشرطية التفصيلية . وليس لهذه علاقة بهمزة الاستفهام فلا تسبقها هذه الهمزة . وسيجيء في آخر ص ٦٨٥ أن البدل المضمّن (بدل التفصيل) نوع من بدل الكل .

(٢) أى : عن عدد . وكذا ما يتصل بالعدد من المقادير .

ومثال الاستفهام عن المعنى : ما تقرأ ؟ أجيداً أم رديئاً ؟ فجيداً بدل تفصيل من : « ما » .

ولأنما تضمنَ البدل همزة الاستفهام ليوافق متبوعه الذى هو اسم يتضمن معنى همزة الاستفهام من غير تصريح بأداة الاستفهام الحرفية — كما أسلفنا — ؛ فلا تجيء الهمزة فى مثل : هل أحد جاءك ؛ محمد أو على ، بسبب التصريح بحرف الاستفهام .

والشرط الذى يتضمنه المتبوع قد يكون للعاقل أو غيره ، وللزمان أو المكان .
فمثال الشرط للعاقل : مَنٌ يجاملنى — إنٌ صديقٌ وإنٌ عدوٌ — أجامله .
فكلمة : « صديق » بدل تفصيل من كلمة « مَن » الشرطية . وإن « الشرطية الظاهرة فى الكلام ليس لها من الشرط إلا اسمه ؛ فلا تجزم ، ولا تعمل شيئاً ، وإنما تفيد مجرد التفصيل ؛ ولذا تسمى : « إنٌ التفصيلية » .

ومثال الشرط لغير العاقل : ما تقرأ ، إنٌ جيداً وإنٌ رديئاً ، تتأثر به نفسك .
فكلمة : « جيداً » بدل من كلمة : « ما » و « إنٌ » المذكورة فى الجملة لا أثر لها إلا فى إفادة التفصيل ، كما سبق .

ومثال الشرط الدال على الزمان : متى تترننى — إنٌ غداً وإنٌ بعد غد — أسعد بقلائك . فكلمة « غداً » بدل من « متى » ، وكلمة : « إنٌ » للتفصيل .

ومثال الشرط الدال على المكان : حيثما تجلس — إنٌ فوق الكرسي وإنٌ فوق الأريكة — تجد راحة ... فكلمة : « فوق » بدل من : حيثما . وكلمة : « إنٌ » للتفصيل .

ولأنما قرن البدل فى كل ما سبق بالحرف : « إنٌ » ليكون موافقاً لاسم الشرط المتبوع الذى يتضمن معنى هذا الحرف من غير أن يذكر صريحاً^(١) .
فلا يصح مجيء « إنٌ » فى مثل : إن تساعد أحداً محمداً أو علياً أساعده .
هذا وبدل التفصيل^(٢) نوع من بدل الكل من الكل لا يحتاج إلى رابط .

(١) ستجىء إشارة إلى « إن » التفصيلية (فى باب الجوازم ج ٤ ص ٣٢٨ م ٥٥) تبين حكمها ، وطريقة إعرابها . وقد اقتصر ابن مالك على الكلام على البدل بما ضمن همزة الاستفهام ، قال :

وَبَدَلُ الْمُضْمَنِ الِهْمَزُ يَلِي هَمْزاً كَمَنْ ذَا . أَسْعِيدُ أَمَّ عَلَى

أى : أن البدل من المضمن همزة الاستفهام لا بد أن تسبقه الهمزة ، كالمثال الذى ساقه .

(٢) فى « ه » من ص ٦٧٨ بعض الأحكام الخاصة ببدل التفصيل .

المسألة ١٢٦ :

بدل الفعل من الفعل ، والجملة من الجملة .

١- بدل الفعل من الفعل :

١- يُبَدَّلُ الفعل من الفعل بدل كل من كل بشرط اتحادهما في الزمان ولو لم يتحدا في النوع^(١) ، وأن يستفيد المتبوع من ذلك زيادة بيان ؛ كقوله تعالى^(٢) : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ) . فالفعل : «يضاعف» بدل كل من الفعل : «يلق» لأن مضاعفة العذاب هي البيان الذي يزيد معنى الفعل : «يلق» وضوحاً ، ويكشف المراد منه .

وجزمُ الفعل : «يُضَاعَفُ» دليل على أنه البدل وحده دون فاعله ، وأن البدل بدل مفردات ، لا جُمْلٍ^(٣) .

٢- ويُبَدَّلُ الفعل من الفعل للدلالة على الجزئية : إن تُصَلِّ تَسْجُدُ لله بِرَحْمَتِكَ . فالفعل : «تسجد» بدل من تُصَلِّ ، والسجود جزء من الصلاة لا تتحقق إلا به .

٣- ويُبَدَّلُ الفعل من الفعل بدل اشتغال ؛ مثل : إني لن أسيء إلى الحيوان

(١) فيصح : إن جئتني تزرفي أكرمك . ويجرى عليهما في البدل ما يجري عليهما في العطف مما سردناه في ص ٦٤٢ وما يليها .

(٢) في العاصي الذي أتى نوعاً من المحرمات والكبائر المذكورة قبل هذه الآية مباشرة .

(٣) لأن المضارع في الجملة الفعلية إذا كانت هي التابعة بجزأها معاً ، لا يصح نصبه ولا جزمه تبعاً لمضارع منصوب ، أو مجزوم في الجملة المتبوعة ؛ فإذا كانت الجملة المضارعية كلها هي التابعة (أي : هي البدل ، أو المعطوفة بالحرف ، أو . . .) وجب استقلال مضارعها بنفسه في إعرابه ، فلا يتبع إعراب المضارع في الجملة المتبوعة . ولا يصح نصبه أو جزمه تبعاً للمضارع الذي في الجملة المتبوعة إلا حين يكون البدل بدل فعل مضارع وحده من مضارع وحده أيضاً .

وكذلك حين يكون العطف عطف مضارع وحده على مضارع وحده حيث يكون المعطوف تابعاً للمعطوف عليه في رفعه ، ونصبه وجزمه . - كما سبق الإيضاح في ص ٦٤٢ وما يليها ، ولا سيما

الأليف ، أزعجه . فالفعل « أزعج » بدل اشتغال من « أسيء » . ومثله :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايِعَا^(١) تَوَّخَذَ كَرُهَا أَوْ تَجَلَّى طَائِعَا

فالفعل : « تَوَّخَذَ » بدل اشتغال من : « تُبَايِعَ » ، لأن الأخذ كَرُهَا هو صفة من صفات كثيرة تشملها المبايعة .

٤- وَيُبْدَلُ الْفَعْلُ مِنَ الْفَعْلِ لِلْإِضْرَابِ ، أَوْ الْغَلْطِ ، أَوْ النِّسْيَانِ ، فِي مِثْلِ :
إِنْ تُطْعِمِ الْمَحْتَاجَ ، تَكْسُهُ ثَوْبًا ، يَحْرُسُكَ .

والذي يدل في كل ما سبق - وأشباهه - على أن البديل بدل مفردات لا بدل جمل ، هو مشاركة الفعل التابع لمتبوعه في نصبه أو جزمه^(٢) .

ب- أما الجملة فتبدل من الجملة بدل كل من كل - على الصحيح - بشرط أن تكون الثانية أوفى من الأولى في بيان المراد ، وتأديته ... نحو : اقْطَعْ قَمْحَ الْحَقْلِ ، احْصُدْهُ .

وَتُبْدَلُ بَدَل « جُزْءٍ مِنْ كُلِّ » لِإِفَادَةِ الْبَعْضِيَّةِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ، أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ) ، فَجُمْلَةٌ : « أَمَدَّكُمْ » الثَّانِيَةُ أَخْصَصَ مِنَ الْأُولَى ؛ لِأَنَّ « مَا تَعْلَمُونَ » يَشْمَلُ الْأَنْعَامَ ، وَالبَنِينَ ، وَالجَنَّاتِ ، وَالْعُيُونِ ، وَغَيْرَهَا .

وتبدل بدل اشتغال ؛ كقول الشاعر :

أَقُولُ لَهُ أَرْحَلُ . لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

فجملة : « لَا تُقِيمَنَّ » بدل اشتغال من جملة « أَرْحَلُ » ؛ لما بينهما من المناسبة ؛ إِذْ يُلْزَمُ مِنَ الرَّحِيلِ عَدَمُ الْإِقَامَةِ .

وتبدل بدل غلط ؛ مثل : اجلس ، قف

(١) أصل الفعل : تبائع ، والألف زائدة للشعر .

(٢) من الممكن الاستعانة على إيضاح هذا بما سبق في العطف ص ٦٤٣ .

وفي بدل الفعل من الفعل يقول ابن مالك من غير تفصيل

وَيُبْدَلُ الْفَعْلُ مِنَ الْفَعْلِ كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعَنُّ

ولا يشترط في بدل الجملة بأنواعه المختلفة ولا في بدل الفعل من الفعل أن يشتمل على ضمير ؛ إذ من المتعذر أن يعود ضمير على جملة، كما يتعذر في بدل الفعل وحده من الفعل .

هذا وقد أشرنا إلى أن الفعل التابع يتبع المبدل منه في إعرابه لفظاً وتقديراً . أما الجملة فتتبع المتبوعة في محلها إن كان لها محل . فإن لم يكن للمتبوعة محل فتسمية الجملة الثانية بالتابعة هي تسمية مجازية ، أساسها التوسع فقط وقد تبدل الجملة من المفرد ، والعكس ، بدل كل من كل - وهذان النوعان نادران - كقول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فجملة : « كيف يلتقيان » بدل من : « حاجة » ؛ لأنّ كيفية الالتقاء هي الحاجة التي يشكو منها . وإنما صح البدل هنا لأن الجملة بمنزلة المفرد^(١) إذ التقدير : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر اجتماعهما ؛ فلا بد من تأويل الجملة بالمفرد ليتمكن إعرابها بدلا . ومثال العكس : « الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ، ولم يجعل له عوجاً قيماً » ، فكلمة : قيماً بدل من جملة : « لم يجعل عوجاً » ، لأنها في معنى المفرد ، أي : جعله مستقيماً .

زيادة وتفصيل :

- ا- يرى بعض النحاة أنه يجوز إبدال الفعل من اسم يشبهه ، والعكس ويمثل لهذا بنحو : "محمد" متَّقٍ ، يَخَافُ ربه . أو محمد يخاف ربه متَّقٍ ، لكن الأوضح اعتبار هذا خبراً بعد خبر^(١) . ما لم يمنع مانع آخر .
- ب- سبق الكلام على الفصل بين التوابع ومتبوعاتها - ومنها البذل والمبادل منه - في أول النعت^(٢) .

(١) لكي نفر من الحذف والتقدير ؛ إذ يجوز أن يكون الاسم المتبوع مجروراً فكيف يكون الفعل تابعاً والفعل لا يكون مجروراً ؟ ويحسن الاستئناس في هذا بما ورد في نظيره من عطف الفعل على ما يشبهه ، والعكس (ص ٦٢٦) فما يقال في تذليل الصعوبة هناك يقال هنا .

(٢) ص ٤٢٠ .

رقم الإيداع	١٩٧٦/٥١٦٥
الترقيم الدولي	ISBN ٩٧٧-٢٤٦-٥٥٧-٤

النَّحْوُ الْوَالِي

مَعَ رَبْطِهِ بِالْأَسَالِيبِ الرَّفِيعَةِ، وَالْحَيَاةِ اللُّغَوِيَّةِ الْمُتَجَدِّدَةِ

الجزء الثالث

القسم الموجز لطلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات
والمفصل للأساتذة والمتخصصين
مشملاً على الضوابط والأحكام التي قررتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية

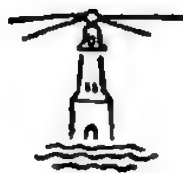
تأليف

عباس حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة
ورئيس قسم النحو والصرف والعروض

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

الطبعة الرابعة



دارالمحراف بمصر

النحو الوافى :

أربعة أجزاء ، تستوعب جميع الأبواب النحوية والصرفية . وفى صدر الجزء الأول : « مقدمة الكتاب » ، ودستور تأليفه .

ومن مواد هذا الدستور : إعداد كل مسألة إعداداً محكماً ، مستقلاً ، يناسب طلبة الدراسات النحوية والصرفية ، ومناهجها بالجامعات ، ثم تعقيب كل مسألة بعد ذلك مباشرة - قبل الانتقال إلى مسألة جديدة - « بزيادة وتفصيل » يناسبان الأساتذة والمتخصصين ، مع العناية فى أكثر المسائل ، بتسجيل أرقام الصفحات التى تشتمل على ماله صلة بالمسألة المروضة ، وتدوين تلك الأرقام فى الهوامش ؛ لىتميسر للراغب جمع ما تفرقت من أحكامها فى مواضع متعددة ، لدواعٍ ومناسبات مختلفة .

وتتبعين صفحات « الزيادة والتفصيل » برز فى أعلاها ؛ يدل عليها وحدها ، ويميزها من غيرها ؛ هو : سطر ، أو : سطران ، من النقط الأفقية المتقاربة .

* * *

الفهرس

٢ - بيان الأبواب العامة التي يشتمل عليها هذا الجزء :

رقم الصفحة :	عنوان الباب :	رقم الصفحة :	عنوان الباب :
٢٨١	الصفة المشبهة .	١٦٩	وصف مجمل للكتاب .
٣١٨	اسم الزمان والمكان .		الإضافة
٣٣٣	اسم الآلة .		المضاف لياء المتكلم ،
٣٣٩	التعجب .		وحكمه .
٣٦٧	ألفاظ المدح والذم :	١٨١	أبنية المصادر ،
(نعم وبش . . . و . .)			أقسام المصدر . ١
٣٨٤	الأفعال التي تجرى مجراها .	١٨٦	المصدر الصناعي ٢
٣٩٤	أفعل التفضيل	٢٠٧	إعمال المصدر ، واسم المصدر
٤٣٤	التوابع الأربعة :		(تعريفهما ، وأحكامهما . . . و . .)
٢	أ - النعت .	٢١٠	اسم المصدر أيضاً
٥٠١	ب - التوكيد .	٢٢٠	إعماله .
٥٣٨	ج - العطف بنوعيه :	٢٢٥	المصدر الدال على المرة ،
١	١ - عطف البيان .		والدال على الهيئة .
٥٥٥	٢ - (عطف النسق) .	٢٣١	المصدر الميمى .
٦٦٤	د - البدل .	٢٣٨	اسم الفاعل .
		٢٧١	اسم المفعول .

ب - تفصيل المسائل والموضوعات التي تشتمل عليها الأبواب العامة السابقة . مع ملاحظة أن العناوين المكتوبة في الفهرس بخط صغير هي بعض موضوعات : « الزيادة ، والتفصيل ، والهوامش »

* * *

باب الإضافة .

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
١	المسألة ٩٣ :	٨	الثاني : حذف نون المثني وجمع المذكر السالم - وملاحقاتهما - من المضاف .
	الإضافة	٩	ما يحذف مع النون عند الإضافة لياء المتكلم .
	تقسيمها إلى محضة وغير محضة .	١٠	حالة يجوز فيها حذف النون وعدم حذفها .
	الأسماء الأخرى لكل واحدة ،	١٢	الثالث : حذف التنوين .
	وسبب التسمية .		الرابع : حذف «أل» من المضاف ، إلا في بعض صور معدودة . .
٣	إيضاح معنى الإضافة . النسبة الأساسية والنسبة التقييدية ، أو : الفرعية ... الأغلب في المضاف أن يكون اسماً عربياً ، وقد يكون اسماً مبنياً .	١٣	متى توجد «أل» في الإضافة غير المحضة ؟
٣	أنواع المحضة	١٤	رأى الكوفيين في إبقاء «أل» . . .
	إشارة إلى « الشبيه بالمضاف » .		الرأى في بعض أمثلة مسموعة وغير مسموعة فيها «أل» . . .
	إضافة المصدر قد تكون محضة أو غير محضة . . .	١٦	الخامس : اشتغال الإضافة المحضة على حرف جر أصلي مُتَّخِذَةً ، وأنواعه ، والغرض منه ، وجواز التصريح به
٦	الأحكام الواجبة المترتبة على الإضافة :	١٨	الإضافة التي على معنى : «من»
٧	الأول : جر المضاف إليه .	١٩	نوع إضافة الأعداد والمقادير .
	الإضافة الظاهرة ، والإضافة المقدرة .		أوجه إعرابية أخرى إذا كانت الإضافة على معنى : «من» .
	عوامل الجر في الاسم .		
٨	الرأى في الجر باليوم ، وبالمجاورة .		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٠	الإضافة التي على معنى : « في » ، و « اللام » .	٤٠	إضافة المنعوت إلى نعته ، إضافة النعت إلى منعوته ، إضافة المسمى إلى الاسم ،
٢١	إضافات لا يصح التصريح فيها بحرف الجر : « اللام » .	٤٢	الكلام على : الإضافة البيانية والتي للبيان ، وعلى : « ذات مرة » و « ذات ليلة » . . . وعلى كلمة : « رجب » من ناحية الصرف وعدمه .
٢٣	السادس : تعرّف المضاف أو تخصصه من المضاف إليه ، بشرط أن تكون الإضافة محضة .	٤٤	إضافة الموصوف إلى اسم قائم مقام الصفة .
	منع إضافة المعرفة للمعرفة وللنكرة .	٤٥	إشارة إلى السبب في إضافة العلم ، . . . إضافة المؤكّد إلى المؤكّد .
٢٤	جواز إضافة العلم في بعض الحالات . . . ألفاظ مسموعة ملازمة للتنكير ، وهي الألفاظ المتوغلة في الإبهام ، ومنها : « غير » - وهل تتعرف بالإضافة ؟ هل تدخلها « أل » ؟	٤٦	إضافة الملقب إلى المعتبر ، والعكس - الإضافة في قولهم : « لا أبا لفلان » . إضافة صدر المركب المزجي لعجزه .
٢٨	المضاف إليه إذا كان جملة كان في حكم المفرد . . .	٤٧	الجدل الدائر حول الأنواع السابقة ، والفصل فيه .
٢٩	عودة إلى الإضافة غير المحضة .	٥١	الرأى في مثل : استرحنا من عناء التعب . . . ، ونعمنا برغد الرخاء . . .
٣٠	إشارة إلى أنواع من المحضة ؛ (كالمصدر ، وبعض المشتقات المهملة . .)	٥٣	السابع :
٣٣	أثر الإضافة غير المحضة .		عدم الفصل بين المتضاميين .
٣٧	معنى الإضافة المجازية ، (أى : التي على نية الانفصال) .		٢ - مواضع الفصل في السعة .
٣٩	لمحة عابرة عن بعض المشتقات . (اسم الفاعل - اسم المفعول . .) .		المراد بالسعة والضرورة . التيسير في الشعر دون النثر .
٤٠	الاستمرار الدوامي ، والاستمرار التجديدي .	٥٥	ب - مواضع الفصل في الضرورة .
	أنواع من الإضافة غير المحضة . (وهي الملحقات بها) .		مواضع أخرى للفصل في الضرورة .
		٦٠	الثامن : استفادة المضاف من المضاف إليه التصدير .
			التاسع : وجوب تقديم المضاف .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :
٦١ - العاشر :	استفادة المضاف من المضاف إليه المصدرية
الحادي عشر :	استفادته الظرفية
٦١	الأحكام الأربعة غير الحتمية ، وهي :
٦٣	الثاني عشر : استفادته التأنيث .
	المراد من جزء الشيء ، ومثل جزئه .
٦٥	القلة الذاتية والنسبية (انظر ص ٧٩)
٦٦	الثالث عشر : استفادته التذكير .
	حكم « أحد ، وإحدى » المضافتين من جواز التذكير والتأنيث .
	الرابع عشر : استفادته البناء . (ويدخل في هذا : المضاف من أسماء الزمان المبهمة) .
٦٨	الخامس عشر : جواز حذف تاء التأنيث منه .
٧٠	ملخص الأحكام السالفة كلها

٧١	المسألة ٩٤ :
	تقسيم الاسم من ناحية وقوعه مضافاً ، وعدم وقوعه .
	ما تجوز إضافته . ما تجب إضافته أربعة أقسام .
	تفصيل الكلام عليها :
	أولها : ما يضاف وجوباً للظاهر والضمير ، مع جواز قطعه عن الإضافة لفظاً فقط .
٧٢	نوع التنوين في كلمتي : « كل وبعض » إذا لم يضافا ... حكمهما من ناحية التعريف والتذكير ، هل يصح اقترانهما « بآل » المعرفة ؟
٧٣	حكم لفظة : « كل » ومطابقة ما بعدها لها .
٧٣	ثانيها : ما يضاف وجوباً ولا يجوز قطعه لفظاً ، وهو أربعة أنواع . . .
٧٨	ثالثها : ما يضاف وجوباً إلى الجملة ، وحكمه ، « حيث ، إذ » ، وتفصيل الكلام عليهما .
	الجملة الواقعة « مضافاً إليه » في حكم المفرد . شروطها .
	أ - حيث .
	الاسم الواجب إضافته للجملة لا يكون إلا مبنياً .
٧٩	عودة إلى بيان القلة الذاتية والنسبية . (انظر ص ٦٤) .
٨٠	ب - « إذ » : إعرابها ومعانيها . . .
	المراد من اسم الزمان .
٨٤	الجملة الواقعة مضافاً إليه في حكم المفرد . شروطها . تأويلها .
٨٥	فائدة الإضافة للجملة .
٨٧	حكم : « بين » المحتومة « بالآلف الزائدة ، أو : « ما » للزائدة ، ووجوب صدارتها .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٨٨	ما يشبه : « إذ » .	١٠٥	لفظ « أي » ، ومعناها ، وما يراعى عند المطابقة .
٨٩	إضافة بعض أسماء الزمان المهمة للجملة ، وتفصيل هذا .	١٠٩	تفصيل الكلام على « أي » الشرطية
٩٣	رابعها : ما يضاف وجوباً للفعالية وحدها — « إذا — لَمَّا » ... ،	١١٠	« أي » الموصولة .
	جميع أدوات الشرط الجازمة (أي : الشرط غير الامتناعي) تجعل زمن الفعل الماضي الذي في شرطها وجوابها مستقبلاً .	١١١	« أي » التي تقع نعتاً .
٩٤	ب — ألقاظ غير زمانية تشبه الزمانية في الحكم ، (منها : آية . ذى تسلم ...) .	١١٣	الرأى في مثل : « اشترِ أيّ كتاب » و . . .
٩٧	جدول لكل أقسام المضاف والمضاف إليه .	١١٧	« أي » التي تقع حالاً .
	***	١١٨	جدول يشتمل على ملخص لكل أنواع « أي » وأحكامها .
٩٨	المسألة ٩٥ :	١١٩	لدُنْ — عند .
	أسماء أخرى واجبة الإضافة : (كلا — كلتا — أي — لدن ومع — غير ، ونظائرها .)		معنى : الغاية الزمانية ، والمكانية ، ومبدأ الغاية ، وبعض أحكام خاصة بالغاية .
٩٩	المثنى لفظاً ومعنى ، ومعنى فقط .		الفرق بين كلمتي : « ابتداء » و « مِن » الجارة التي للابتداء .
١٠١	تفصيلات في إعراب : « كلا وكلتا »	١٢٠	مواضع الاختلاف بين كلمتي : « لدن » و « عند » .
١٠٤	أي ، وأقسامها ، واستعمال كل .	١٢٤	رفض الإعراب على « التوهم » ، وعلى « المجاورة » .
	المراد من الإضافة لفظاً ومعنى ، ومعنى فقط .	١٢٥	مع . معانيها .
	تفصيل الكلام على : « أي » الاستفهامية .	١٢٩	الكلام على : « مع » ، و « جميع » .
١٠٥	أنواع التعدد .	١٣١	غير : معناها ، وحالاتها الإعرابية الأربع (انظر ص ٢٤ و ٢٥) يقال : « ليس غير ، ولا غير » .
		١٤١	نظائر : « غير » وتقسيمها من ناحية ما يفيد الظرفية والتصرف ، وما لا يفيدهما .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :
١٤١	ظروف « الغاية » : (قبل — بعد ، دون — الجهات الست وما بمعناها . . .)
	معنى : « الغاية » هنا .
١٤٢	الظرف المتصرف وغير المتصرف ، ومعنى : « من » الجارة الداخلة على الظرف المجرور بها .
	معنى الأسماء التامة وغير التامة .
١٤٣	قبل .
١٤٥	بعد .
١٤٦	فوق .
١٤٧	دون .
١٤٧	عَلَّ .
١٤٨	حكم « لدَى » المضافة
١٤٩	حسب .
١٥٠	الدليل على أن : « حسب » ليس اسم فعل .
١٥١	أول .
١٥٤	استعمالات لغوية مختلفة في : « أول » ومنها : أول أمس . . .
١٥٦	ملخص يبين تقسيم الأسماء من ناحية إضافتها ، وعدم إضافتها
	* * *
١٥٧	رقم الصفحة : الموضوع :
١٥٧	المسألة ٩٦ :
	حذف المضاف . حذف المضاف إليه . نعت أحدهما .
	٢ — حذف المضاف ومواضعه القياسية .
١٦٢	حكم الضمائر العائدة على المضاف المحذوف ، وكذلك غير المحذوف .
١٦٣	حذف أكثر من مضاف ، وبيان ما يترتب على الحذف .
١٦٥	ب — حذف المضاف إليه .
	عودة لبيان الأسماء التامة وغير التامة .
١٦٧	ح — حكم النعت بعد المركب الإضافي (ومنه : العلم الكنية) .
	* * *
١٦٩	المسألة ٩٧ :
	المضاف لياء المتكلم ، وحكمه تعريف صحيح الآخر ، ومعتل الآخر ، والمعتل الشبيه بالصحيح ، وحكم كل عند إضافته لياء .
	متى تضبط ياء المتكلم بالفتح أو بالسكون ، وإعرابها ؟
١٧٠	كيفية إضافة الاسم المختوم بياء مشددة .
١٧٢	متى يجوز حذف ياء المتكلم أوقابها ألفا .
	متى تحذف ياء المتكلم في الإضافة .
١٧٣	عودة إلى الإضافة الظاهرة ، والمقدرة .
	حكم الأسماء الخمسة عند إضافتها لياء المتكلم .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :
١٧٤	إضافة الاسم المعتل الآخر بالواو إلى ياء المتكلم .
١٧٥	طريقة إضافة : « ايم » .
	الوقوف على ياء المتكلم .
١٧٧	مواضع تسكين آخر المضاف ، وبناء الياء على الفتح .
	متى تضبط ياء المتكلم بالفتح ؟
	عودة إلى : « لدى » .
	نوع من نيابة حرف عن حركة
	* * *
١٨١	المسألة ٩٨ :
	أبنية المصادر — أقسام المصدر الثلاثة (أصلي — ميمي — صناعي) وتعريف كل قسم ، وإيضاحه . إشارة إلى الموضوع الذي يضم أحكام المصدر المؤول ، سبب تقديم هذا الباب على باب عمل المصدر .
	معنى الجمود والاشتقاق ومكان المصدر منهما . تقسيم الجامد والمشتق . . .
١٨٢	أصل المشتقات وأنواعها ، وملحقاتها — إذا صار المشتق علماً صار في حكم الجامد ، وفقد أحكام المشتق .
١٨٣	أسماء المعاني وأسماء الذوات ، والاشتقاق منها ، وقواعده .
	الفرق بين « الاشتقاق والأخذ » .
١٨٤	قواعد الاشتقاق من الجامد .
١٨٥	اشتقاق « فَعَلَّ » من العضو للدلالة على إصابته .
١٨٦	المصدر الميمي .
	المصدر الصناعي .
	تاء التأنيث ، وتسمى تاء النقل .
١٨٨	كيف وضعت الضوابط لأبنية المصدر .
	كلمة عن القياس والسماع عامة ، وعن قياسية المصدر ، وجموع التكسير .
١٨٩	قيمة الفراء اللغوية ، ورأيه في القياس هنا ؛ وكذا ابن جني .
١٨٩	عدم السماع لا يقتضي عدم الاطراد مع وجود القياس .
١٩١	هل يخضع اللفظ للقياس مع ورود سماع خاص فيه ؟
١٩٣	أوزان المصدر الأصلي .
	أوزان مصدر الثلاثي المتعدى واللازم .
١٩٨	مصادر ، على وزن : « مفعول » : مصادر الماضي غير الثلاثي ، مصادر الرباعي .
١٩٩	قلب الهمزة ياء جوازاً في مثل : تبرىء قلبها واوا في مثل : مقروه .
	نوع : « التفعال » . بفتح التاء وكسرها .
٢٠١	نوع « فعلال » المضعف ، وبيان ما يجوز فيه .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٢٦	لكل فعل ثلاثة أنواع من المصادر .
٢٢٨	يجب فتح ما قبل تاء التأنيث .

* * *

المسألة ١٠١ :

٢٣١	المصدر الميمى .
	معناه ، مزيته ، صوغه .

* * *

المسألة ١٠٢ :

٢٣٨	اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة . تعريف كل ، وصوغه ، وإعماله .
٢٤٠	اسم الفاعل : تعريفه . « أفعل التفضيل » يدل على الدوام .
٢٤٢	صوغ اسم الفاعل . دفع توهم أن بعض الأفعال الثلاثية المتصرفة لا يكون لها اسم فاعل . القرائن هي التي تدل على أن صيغة : « فاعل » قد يراد بها الصفة المشبهة . من تلك القرائن إضافة اسم الفاعل لفاعله خروج اسم الفاعل عن بابه ودخوله في باب الصفة المشبهة ، وما يصحب هذا من إضافة اسم الفاعل لفاعله .
٢٤٥	صوغه من مصدر الماضي غير الثلاثي .
٢٤٦	زيادة تاء التأنيث في آخر اسم الفاعل . كسر ما قبل الآخر قد يكون حقيقة أو حكماً .

رقم الصفحة :	الموضوع :
--------------	-----------

٢٠٢	مصادر الحماسى
	مصادر السداسى .

٢٠٣	ملحقات « التفعّل » .
٢٠٤	تلخيص لكل أبنية المصادر القياسية .

* * *

المسألة ٩٩ :

٢٠٧	إعمال المصدر واسمه .
	تعريف آخر للمصدر - أمثلة .

٢٠٨	إيضاح لاسم المصدر .
-----	---------------------

٢٠٩	تعريف موجز لاسم المصدر .
-----	--------------------------

	الفرق بينه وبين المصدر - لفظاً ومعنى .
--	--

٢١٠	المصدر أصل المشتقات .
-----	-----------------------

٢١١	عمل المصدر .
-----	--------------

	ما يخالف فيه المصدر فعله .
--	----------------------------

٢١٢	نوع من الفرق بين « أن » و « وما » المصدريتين .
-----	---

	وبين : « أن » الناصبة للمضارع والمخففة .
--	--

٢١٣	أنواع من المصادر تعمل بغير تحقق للشروط .
-----	---

٢١٤	شروط أخرى لإعماله .
-----	---------------------

٢١٥	أقسام المصدر العامل .
-----	-----------------------

٢٢٠	إعمال اسم المصدر .
-----	--------------------

٢٢٣	أقسام اسم المصدر العامل مع إشارة عابرة للمصدر الميمى .
-----	---

* * *

المسألة ١٠٠ :

٢٢٥	المصدر الدال على المرة ،
-----	--------------------------

	والدال على الهيئة .
--	---------------------

	فائدة المصدر الدال على إحداها .
--	---------------------------------

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش »

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٤٦	إعماله :	٢٦٦	تحويل اسم الفاعل من المتعدى إلى
٢٤٧	٢ — إن كان مجرد آمن « أل » .	٢٦٧	الصفة المشبهة . . .
	عودة إلى الاستمرار الدوام والاستمرار	٢٦٩	معنى الفعل اللازم هنا وما يشبه اللازم
	التجددى .		صيغة : « فعَّال » للنسب .
٢٤٨	ملخص ما تقدم .		* * *
٢٥١	يصح تعلق شبه الجملة بالمشتق الذى لا يعمل .	٢٧١	المسألة ١٠٣ :
٢٥٢	الاعتماد هنا وفى باب المبتدأ والخبر ، والفرق بينهما .		اسم المفعول — تعريفه — صوغه
	شروط أخرى فى الوصف .	٢٧٣	فتح ما قبل الآخر تقديرأ .
	اسم الفاعل لا يعود فاعله الضمير المستتر إلا على الغائب .		زيادة تاء التانيث فى آخره .
٢٥٤	ب — اسم الفاعل المقترن « بأل » —	٢٧٤	صيغ سماعية تؤدى معناه ، وتنوب عنه .
	بعض أحكام اسم العامل الفاعل ومنها : إضافته إلى مفعوله .		صيغة : « مفعول » قد يراد بها المصدر .
٢٥٥	عدم صحة إضافة المتعدى إلى فاعله .	٢٧٥	إعماله : إضافته إلى مرفوعه ،
٢٥٦	الفرق بين المصدر واسم الفاعل العاملين .		إضافته إلى مفعوله .
٢٥٧	التزامه الإفراد والتذكير أحياناً .	٢٧٧	متى يصير صفة مشبهة ؟
٢٥٧	صيغة المبالغة :	٢٨٠	طريقة إضافته لمرفوعه .
٢٥٨	قد تكون صيغة : « فعَّال » للنسب .		* * *
٢٥٨	أشهر أوزانها —	٢٨١	المسألة ١٠٤ :
٢٥٩	أوزان أخرى ؛ منها : « فعَّيل »		الصفة المشبهة — تعريفها ودلالاتها ،
٢٦٣	حكم تقديم معمولات اسم الفاعل وصيغ المبالغة .	٢٨٤	أنواعها ، وطريقة صوغ كل نوع .
٢٦٤	إعمال اسم الفاعل وهو محذوف .	٢٨٥	تفصيل الكلام على النوع الأول .
	ما الحكم إذا كانت صيغة اسم الفاعل دالة على الثبوت . ؟	٢٨٦	تشديد الياء وعدم تشديدها فى مثل
	معنى الربط السببى .		كلمة : « شَجِيى . . . »
		٢٨٩	الصيغ السماعية ، وحكمها .
		٢٨٩	باب عقده ابن مالك بعنوان : أبنية
			أسماء الفاعلين والمفعولين ، والصفات المشبهة بها .
		٢٩١	الرد على من يمنع قياس الصفة المشبهة .
		٢٩٢	قد تدل الصفة المشبهة نصاعلى الحدوث .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات «: الزيادة والنفصيل والهامش»

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٩٣	عودة إلى تحول اسم الفاعل للصفة المشبهة	٣٢٦	صوغ « مفعلة » من الثلاثي
٢٩٤	إعمالها .		الجامد الحسي (أى : من
٢٩٥	الصور الصحيحة ، والصور		أسماء الأعيان ، الثلاثية)
	الممنوعة .		المراد من الكثرة والأغلبية .
٢٩٨	طريقة أخرى لبيان الصور بنوعها	٣٢٩	مخالفة صيغة الزمان والمكان
	* * *		— أحيانا — لبعض ضوابط
٣٠٠	المسألة ١٠٥ :		الإعلال والإبدال .
	أوجه التشابه والتخالف بينها .	٣٣١	ما يخص لبعض المشتقات السالفة .
	وبين اسم الفاعل المتعدى		* * *
	ليواحد .		المسألة ١٠٧
	٢ — أوجه المشابهة : (أى :	٣٣٣	اسم الآلة :
	الأحكام المشتركة بينهما .)		تعريفه . صوغه .
	مطابقة الصفة المشبهة وعدم مطابقتها ..	٣٣٤	حكمه .
٣٠٦	ب — أوجه المخالفة : (أى	٣٣٦	ألفاظ شاذة — بعض مسائل أخرى
	الأحكام الخاصة بالصفة المشبهة)		تتعلق بصوغه وقياسيته .
٣٠٩	متى تجب السببية ؟		* * *
٣١٢	أمور وأحكام أخرى تنفرد بها الصفة	٣٣٩ ✓	المسألة ١٠٨ :
	المشبهة .		التعجب : معناه والغرض منه .
	* * *		أسلوبه : (نوعاه .)
	المسألة ١٠٦ :	٣٤١	صيغته القياسيةتان ، وإعرابهما .
٣١٨	اسم الزمان واسم المكان —		من المحتم أن يكون أصل مفعوله فاعلا
	الغرض منهما — صيغتهما .		في المعنى .
٣٢٣	ألفاظ مسموعة يجوز فيها الأمران .	٣٤٢	معنى النكرة التامة وغير التامة .
٣٢٤	هل يجوز تطبيق القياس على اللفظ		متى تدل الجملة التعجبية على زمن ؟
	المسموع ؟	٣٤٧	الكلام على همزة الصيغتين . الكلام
٣٢٥	ألفاظ مسموعة مؤنثة ، وغير مؤنثة ،		على عنيهما .
	حكمها .		معنى المتعجب منه . صيغ أخرى للتعجب .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٣٤٩	شروط الفعل الذى يبنى منه الصيغتان .	٣٦٩	نوع فاعلهما .
٣٥٠	إشارة إلى دلالة الجملة التعجبية على زمن . هل يبنيان من المبني للمجهول ؟ هل هناك أفعال ملازمة للبناء للمجهول ؟	٣٧٠	متى يحتاج فاعلهما إلى التمييز ، وحكم هذا التمييز .
٣٥٣	كيفية التعجب مما لم يستوف الشروط .	٣٧٢	« ما » التى هي معرفة تامة أو ناقصة ، والنكرة الناقصة . أنواع « مَن » .
٣٥٧	الأحكام الخاصة بالتعجب . الفعل الجامد لا يتقدم عليه معدوله — فى الأغلب ، (انظر ص ٤٠٠)	٣٧٤	الكلام على « أل » وإعراب : « ما » .
٣٦١	عودة للكلام على الزمن فى الجملة التعجبية .	٣٧٥	ما المراد مما فيه قولان أو أكثر ؟
٣٦٣	زيادة : « كان » أو الفرض أمها .	٣٧٧	المخصوص .
٣٦٤	لغدية صيغة التعجب بحرف جر معين . صيغة التعجب من المتعدى لواحد ، أو لأكثر من واحد .	٣٧٨	حذف المخصوص .
٣٦٧	المسألة ١١٠ :	٣٨٠	إعراب المخصوص .
٣٦٧	ألفاظ المدح والذم : (نِعَم وبُشْ . . .)	٣٨٠	حبذا ، ومخصوصها .
٣٦٨	أحكام : « نِعَم وبُشْ . » معنى المدح العام ، والذم العام . جمودهما ، تجردهما من الزمن .	٣٨٤	المسألة ١١١ :
		٣٨٤	الأفعال التى تجرى مجرى :
		٣٨٥	« نِعَم » و « بُشْ » . .
		٣٨٥	شرط تحويل الفعل . أحكامه .
		٣٨٨	ما ينفرد به فاعل هذا الفعل .
		٣٩٤	المسألة ١١٢ :
		٣٩٥	أفعال التفضيل .
		٣٩٥	تعريفه ، دلالاته على الدوام .
		٣٩٦	طريقة صياغته :
		٣٩٦	استعمال كلمتي : « خير » ، « شر » فى التفضيل .
		٣٩٧	بعض صيغ شاذة . صوغه من اسم العين .
		٣٩٨	سداد المذهب الكوفى فى صياغة الألوان .
		٤٠٠	الجامد لا يتقدم عليه شيء من معمولاته .
		٤٠٠	— فى الأغلب — (انظر ص ٤٠٠)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٠١	أقسامه وأحكامها .	٤٣٤	المسألة ١١٤ :
	القسم الأول : المجرد من أل والإضافة .	٤٣٥	التوابع الأربعة الأصيلة - النعت .
٤٠٢	الأحكام الخاصة بمن ومجرورها (كحذفهما ، وتقديمهما ، ووصلهما ...)		كلمة عن التوابع ، (بيان التابع والمتبوع من ناحيتهما اللفظية)
٤٠٦	معنى المشاركة .	٤٣٧	بعض أحكام للتوابع ، الاتفاق في نوع الإعراب ، صحة القطع . . الفصل بين التابع والمتبوع ، وبعض أحكام أخرى جلية ؛ كترتيب التوابع واتصالها ،)
٤٠٧	بعض أساليب شائعة يخفى فيها معنى التفضيل ،	٤٣٧	التابع والمتبوع من ناحيتهما المعنوية .
	تصحيح عين « أفعل » .	٤٣٨	تعريف النعت .
	الكلام على : « آخر » .	٤٤٠	الغرض منه .
٤١٢	القسم الثاني : المقترن بأل .		النعت قد يتمم الفائدة الأساسية في الجملة .
٤١٣	السماع والقياس في « أفعل » التفضيل المقترن بأل .	٤٤١	تقسيم النعت باعتبار معناه إلى : حقيقي وسببي .
	جمعه على : أفاعل .		الحقيقي . علامته .
	صوغ مؤنثه على : فُعُلَى	٤٤٣	حكمه .
٤١٦	القسم الثالث : المضاف .	٤٤٤	حكم خاص - لفظي ومعنوي - بالمنعوت
٤٢١	العطف على « أفعل التفضيل » المضاف للنكرة .		المضاف ، كالكنية .
٤٢٥	ملخص الأقسام الثلاثة السالفة	٤٤٥	أنواع من المطابقة .
	* * *	٤٤٦	ما يستثنى من المطابقة الحتمية .
٤٢٧	المسألة ١١٣ :	٤٤٧	نعوت مسموعة وغير مسموعة لا مطابقة فيها
	عمل أفعل التفضيل .		مسائل يشترك فيها الحال والخبر والنعت في عدم المطابقة .
	تعاق شبه الجملة به .	٤٥٠	صحة نعت جمع المؤنث السالم العاقل بالمفردة .
	أولاً : عمله للرفع .	٤٥١	عودة إلى الخبر بالمجاورة ، والتوهم .. « د » .
٤٢٢	ثانياً : عمله للنصب .		المثنى المفرق والجمع المفرق .
	ثالثاً : عمله الجر .	٤٥٢	النعت السببي ، وحكمه .
	تعدي أفعل التفضيل بحرف الجر .	٤٥٤	ملخص ما سبق .
	* * *	٤٥٦	تقسيم النعت باعتبار معناه إلى مؤنس ، ومؤكدة ، وموطىء .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش »

رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٥٨	تقسيم النعت باعتبار لفظه ..
٤٥٩	١- النعت المفرد، والأشياء التي تصلح له، وملحقاتها، والنعت ببعض الألفاظ الجامدة، ومنها :
	« العدد » و...
٤٦٠	تفصيل الكلام على النعت بالمصدر .
٤٦٤	أنواع أخرى من النعت المسموع .
	الأفضل في النعت الاشتقاق، وفي عطف البيان والبدل الجمود .
٤٦٥	ما يصلح نعتاً ومنعوتاً وما لا يصلح .
	نعت اسم الإشارة وشروطه . ما يصلح نعتاً في بعض الأساليب ومنعوتاً في أخرى .
٤٦٦	ما يصلح أن يكون منعوتاً لا نعتاً .
	ما لا يصلح أن يكون نعتاً ولا منعوتاً .
	ألفاظ مضافة للدلالة على الغاية (منها : كل - جد - حق - أي -)
٤٦٩	ما يصلح أن يكون نعتاً لا منعوتاً ، والعكس .
٤٦٩	الاتباع (بفتح الهمزة ، أو ...) .
٤٧٢	ب- النعت بالجملة ، وشروطها ، وحكمها .
	متى يصح تسمية الجملة جملة ؟
٤٧٦	شبه الجملة ، وشروطه ، وحكمه .
٤٧٨	تفصيل الكلام على حذف الرابط .
	ما يغني عنه .
٤٧٩	واو اللصوق . حكمها ،
٤٨٠	حكم الجملة نفسها من حيث التعريف والتذكير . « و »
	جزم المضارع في جواب النعت ...
	* * *
٤٨١	المسألة ١١٥ :
	تعدد النعت وقطعه
٤٨٢	٢ - تعدده والعامل واحد .
	الأفضل في النعت أن يكون مشتقاً وفي عطف البيان أن يكون جامداً (انظر ص ٤٦٥ ورقم ١ من هامش ص ٤٨٣ و ...) .
٤٨٦	ب - تعدد النعت والمنعوت ، والعامل ، وما يترتب على هذا من الإتيان والقطع .
	معنى الإتيان والقطع ... و
	طريقة الإعراب معهما .
٤٨٧	سبب القطع .
	حالات يجب فيها حذف عامل المقطوع .
	جواز القطع بين المعطوفات التي كانت في أصلها نعوتاً . (انظر ص ٦٦١) .
	متى يذكر عامل المقطوع ؟
	نعت الإشارة لا يفصل منه .
٤٨٨	أحكام خاصة بالقطع . شروطه .
٤٩١	متى يجب حذف عامل المقطوع ومتى يجوز ؟
٤٩٢	حذف النعت ، أو المنعوت ، أو هما معاً .
	١ - حذف النعت ؛
٤٩٣	ب - حذف المنعوت .
٤٩٤	عودة إلى : « أي » التي تقع نعتاً .
	معنى الصلاح لمباشرة العامل .
٤٩٦	ج - حذف النعت والمنعوت معاً .
	النحو الوافي - ثالث

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش »

رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٩٦	الترتيب بين النعوت المتعددة .
٤٩٧	عطف النعوت المختلفة بعضها على بعض .
٤٩٨	تقدم النعت على المنعوت .
٥٠٠	متفرقات :
	وقوع : « لا النافية » أو : « إمتا » قبل النعت .
	نعت النعت - حكم النعت بعد المركب الإضافي .
	حكم الفصل بين التابع والمتبوع .

٥٠١	المسألة ١١٦ :
	التوكيد ، نوعاه ، تعريف المعنوي . بيان الغرض منه .
٥٠٣	ألفاظه السبعة ، وتقسيمها .
	(١) ما يزيل الشك عن الذات : « نفس ، وعين » .
٥٠٦	لا يصح وجود عاطف قبل التوكيد المعنوي .
٥٠٧	ما تنفرد به : « نفس ، وعين » . جواز دخول باء الجر الزائدة .
	حكم المتبوع إذا كان كنية
٥٠٨	(٢) ما يزيل الاحتمال عن التثنية ؛ « كلا وكلتا »
٥٠٩	(٣) ما يفيد التعميم : (كل - جميع - عامة ..)
٥١١	ألفاظ العدد التي تفيد العموم تأويلا .
	ألفاظ تعرب حالا ، أو بدلا ، ولا تعرب توكيدا .
٥١٢	قد تعرب ألفاظ التوكيد المعنوي إعراباً آخر مع إفادتها التوكيد .
٥١٣	ترتيب ألفاظ التوكيد . وقوعها نعتاً وبدلاً . ربما لا تفيد كلمة : « كل » الشمول .
٥١٥	مطابقة الضمير العائد إلى كلمة : كل ، وعدم مطابقتها . وكذلك الخبر . . .
٥١٦	ألفاظ الشمول ومتى تشمل كل فرد . أوجه إعرابية أخرى لكلا وكلتا .
	في جميع أنواع التوكيد المعنوي لا يصح اتحاد توكيد المتعاطفين إلا بعد اتحاد العاملين .
	يجوز الفصل بين المؤكّد والمؤكّد . لا يجوز في التوكيد المعنوي القطع .
٥١٧	ألفاظ التوكيد الملحقة بالثلاثة . الكل المجموعي والكل الجمعي .
٥١٩	ملاحظات .
٥٢١	الكلام على نحو : جاء القوم بأجمعهم ملخص أحكام التوكيد المعنوي .
٥٢٢	توكيد النكرة .
	حذف المؤكّد (المتبوع) توكيداً معنوياً
٥٢٣	توكيد الضمير المرفوع - بنوعيه - توكيداً معنوياً .
٥٢٥	ب - التوكيد اللفظي . تعريفه ، قد يخالف المؤكّد أحياناً ، وقد يفصل منه .
٥٢٦	الغرض منه .
٥٢٧	أحكامه :
	١ - عدم التأثر والتأثير .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش »

رقم الصفحة :	الموضوع :
٥٤٢	الغالب عليه أن يكون جامداً ، وعلى النعت أن يكون مشتقاً .
٥٤٣	حكمه .
٥٤٤	الفرق بينه وبين النعت
	« أي » التفسيرية ووقوع عطف البيان بعدها .
٥٤٦	الارتباط بينه وبين بدل الكل .
	صور يتعين فيها عطف البيان ، ولا تصلح بدلاً .
٥٤٧	حقيقة الرأي القائل : إن البدل على نية تكرار العامل .
٥٤٨	قد يغتفر في التتابع ما لا يغتفر في المتبوع . صورة أخرى ومناقشتها .
٥٥١	ضابط عام لنوع البدل في بعض المسائل .
	* * *
٥٥٥	المسألة ١١٨ :

(٢) عطف النسق : (الشركة)

تعريفه .

تعدد المعطوفات ، متى تكون على المعطوف عليه الأول ، ومتى تكون على غيره ؟

عدم تعدد العاطف لمعطوف واحد .

٥٥٦ بعض حروف العطف قد تكون للعطف الصوري (غير الحقيقي) .

عودة للكلام على : « أي » التفسيرية .

٥٥٧ / المراد في باب العطف من المفرد ، والجملة ، وشبهها .

رقم الصفحة :	الموضوع :
٥٢٨	ب — حكم المؤكّد إذا كان اسماً .
٥٣١	ح — حكم المؤكّد إذا كان فعلاً .
	فعل الأمر لا يؤكّد وحده بغير فاعله .
	د — حكم المؤكّد إذا كان حرفاً .
	— إشارة إلى أحرف الجواب ، ودلالاتها .
٥٣٦	ه — المؤكّد جملة اسمية أو فعلية .
	حرف العطف الصوري : (ثم — الفاء) .
٥٣٧	حذف المؤكّد في التوكيد اللفظي .

* * *

٥٣٨ المسألة ١١٧ :

ح — العطف بنوعيه

(١) عطف البيان

٥٣٩ المشتق إذا صار علماً دخل في اعداد الجوامد .

٥٤١ — تعريفه .

٥٤٢ أوجه التشابه والتخالف بينه وبين التتابع الأخرى .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش »

رقم الصفحة : الموضوع :

٥٧٩ وقوعها بعد همزة الاستفهام مباشرة .

٥٨٠ (٤) حتى : معناها

« حتى » حرف ابتداء .

معنى الغاية هنا ، والكل ، والجزء ،

والبعض . وشبهها . . .

٥٨٢ أحكامها .

« حتى » العاطفة « كالواو »

لمطلق الجمع .

متى تتمين للعطف ؟

٥٨٥ (٥) « أم » بنوعيتها :

١ - المتصلة :

(١) المسبوقة بهمزة التسوية .

معنى التسوية . سواء .

٥٨٦ سبك المصدر المؤول بدون حرف سالك .

انسلاخ « أم » عن التسوية .

الصلة بين « : أو » و « أم » . . .

٥٨٧ رأى سيوبه .

التعيين بالهمزة وأم

٥٨٧ الاستعمال الصحيح فيما سبق .

٥٩٠ وقوع « أم » بعد « هل » الاستفهامية .

٥٩١ وجوب تأخير أحد الأمرين إذا كان

منفياً .

متى تتمين الإجابة بالحرف : « نسم »

وأخواته ؟

٥٩٢ صور من « أم » عند طلب

التعيين .

رقم الصفحة : الموضوع :

٥٥٧ (١) الواو : معناها . . .

٥٥٨ معنى الترتيب ، المصاحبة ، التعقيب .

معنى المفرد وغيره هنا .

أحكامها : مطابقة الضمير

بعد الواو .

٥٦٢ حذفها .

ما تنفرد به الواو .

٥٦٣ تكرار الظرف : « بين » .

المراد من المعاني النسبية .

٥٦٤ حكم الضمير ونحوه بعد الواو

٥٦٨ معنى العقد والنيف . وحكمها .

٥٧٠ هل تقع « الواو » بعد « بل » ؟ (وانظر

« ج » ص ٦٠٧) ؟

وقوع همزة الاستفهام قبل ثلاثة من

حروف العطف . حكمها .

٥٧٣ (٢) الفاء : معناها .

المراد من الترتيب المعنوي ، والذكرى ،

والإخباري ، والتعقيب .

٥٧٤ أحكام « الفاء » العاطفة ،

٥٧٦ فاء « الفصيحة » .

ومنها : أن تكون للعطف

الصورى ، لا الحقيقى ،

٥٧٦ (٣) ثم ،

معناها ؛

٥٧٧ أحكامها .

اتصال تاء التأنيث بها

٥٧٩ قد تكون حرفاً عاطفاً صورياً ، لا حقيقياً .

قد تكون للاستئناف .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش »

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٥٩٣	سبب التسمية بالمتصلة .	٦١٤	تكرار « إما » . حذفها .
٥٩٤	الفرق بين قسمي أم المتصلة .		الفرق بينها وبين « إما » الشرطية المركبة ... ، إشارة إلى أنواع أخرى .
٥٩٦	الاستغناء عن الهمزة بنوعيتها .		حذف الواو قبلها - « أيما » .
	حذف « أم » .	٦١٥	الفرق بين : « إما » و « أو » .
٥٩٧	ب - « أم » المنقطعة (المنفصلة)		حكم للضمير بعدها ...
	معناها ، علامتها .	٦١٦	(٨) لكن : معناها
	معنى : « الإضراب » بنوعيه		شروط عملها .
	نوع من الفرق بين : « أم » و « بل »		معنى : الاستدراك
	صور أخرى من : « أم » المنقطعة .	٦١٨	(٩) لا :
٦٠٠	إعراب المنقطعة .		معناها ، شروط عملها .
٦٠١	صورة تصلح للاتصال والانقطاع -	٦٢٠	النفي التأسيسي ، والتأكيد .
	تجربتها للإضراب .	٦٢٢	وقوع « لا » بعد الدعاء والتحضيض ، والاستفهام .
	إفادتها للإضراب ومعها معنى آخر .		حذف المعطوف عليه - تكرار « لا » .
٦٠٢	تجربتها للاستفهام المحض .	٦٢٣	(١٠) بل :
	جواب « أم » المكررة ، « أم » الزائدة .		معناه وحكمه .
	حكم للضمير العائد على المتعاطفين بعد : « أم »		الإضراب الإبطالي والانتقالي .
٦٠٣	(٦) « أو » : (عملها ، ومعناها)	٦٢٧	حكم « بل » بعد الاستفهام ... -
٦٠٥	الفرق بين الإبهام والشك ،		« وقوع » لا « للنافية » قبل « بل »
	حكم الضمير - ونحوه - بعد « أو » ،		وقوع الواو بعد « بل » . ونوع هذه الواو ...
٦٠٦	معنى التقسيم ، والتفصيل ، والتفريق .		حكم للضمير للعائد على المتعاطفين بعد « بل »
	إحلال « الواو » محل : « أو » .	٦٢٨	ملخص حروف العطف ،
٦٠٩	وقوع : « أو » بعد « هل » سماعاً .		وبيان ما يقتضي التشريك ،
	الفرق بين « أو » التي للإباحة ، وواو العطف التي للجميع .		وما لا يقتضيه .
٦١١	صور تتعين فيها « أو » للشمول الكامل .		المراد من التشريك المعنوي .
	حذف « أو » .		• • •
	عطفها الشيء على مرادفه .	٦١٢	(٧) إمّا : معانيها ،
٦١٣	العاطف لا يدخل على العاطف		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل والهامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٦٤٣	أداة الشرط الجازمة تخلص فعلها وجوابها للمستقبل - كما سبق في ص ٩٣ -	٦٣٠	المسألة ١١٩ :
٦٤٤	الفرق بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية .		الفصل بين المتعاطفين
٦٤٥	ب - عطف الفعل وحده على ما يشبهه ، والعكس .		حالتان يكون فيهما الفصل
٦٥٢	ح - عطف الجملة على الجملة	٦٣٣	واجبا . حالتان يستحسن فيهما
	* * *		إعراب الجار مع مجروره بعد العاطف .
	* * *	٦٣٥	المسألة ١٢٠ :
٦٥٥	المسألة ١٢٢ :		صور من الحذف في أسلوب
	بعض أحكام - في العطف -		العطف .
	عامة ، متفرقة .		حذف العاطف والمعطوف معاً
	(١) صلاحية المعطوف لمباشرة	٦٣٦	معنى : « فاء الفصيحة » .
	العامل .		حذف المعطوف .
٦٥٦	(٢) لا يشترط صحة تقدير	٦٣٨	حذف المعطوف عليه .
	العامل . . .	٦٤٠	حذف حرف العطف وحده .
	(٣) مطابقة الضمير العائد		تقديم المعطوف على المعطوف
	على المتعاطفين .		عليه .
٦٥٧	(٤) الفصل بين العاطف		* * *
	ومعطوفه .	٦٤١	المسألة ١٢١ :
	(٥) تقدم المعطوف .		عطف الفعل على الفعل ،
٦٥٨	(٦) عطف الجملة على المفرد		أو على ما يشبهه ، والعكس .
	والعكس . عطف المفرد على		عطف الجملة على الجملة .
	شبه الجملة ، والعكس		٢ - عطف الفعل وحده على
٦٥٩	(٧) العطف على التوهم .		الفعل كذلك .
	(٨) المغايرة بين المتعاطفين .	٦٤٢	فعل الأمر لا ينفصل عن فاعله .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات : « الزيادة والتفصيل بالهامش » .

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٦٦٠	(٩) حكم المعطوف إذا كان المعطوف عليه كُنية .	٦٧٦	اتحاد البديل والمبدل منه في اللفظ ، وارتباط ما بعده . . .
	(١٠) حكم القطع في المعطوف		حذف المبدل منه . الإتيان والقطع في البديل .
٦٦١	(١١) هل يجوز عطف الزمان على المكان ، وعكسه ؟	٦٧٧	يشترط في بدل البعض وبدل الاشتمال صحة الاستغناء عن المبدل منه .
	* * *	٦٧٨	البديل على نية تكرار العامل — في الأغلب —
٦٦٣	المسألة ١٢٣ :		* * *
	البديل	٦٨١	المسألة ١٢٤ :
	تعريفه .		إبدال الظاهر من الظاهر ومن الضمير ، والعكس في كل حالة .
	الغالب في البديل أن يكون جامداً .		* * *
٦٦٥	الغرض منه .	٦٨٣	المسألة ١٢٥ :
	المراد من أن المبدل منه في حكم المطروح .		البديل من المضمن الاستفهام أو الشرط .
	أقسامه :		بدل التفصيل .
	أولها : بدل كل من كل ..	٦٨٤	« إن » الشرطية التي لمجرد التفصيل .
٦٦٦	(الإشارة إلى الارتباط بينه وبين عطف البيان)		* * *
٦٦٧	ثانيها : بدل بعض من كل .	٦٨٥	المسألة ١٢٦ :
٦٦٨	قد تنوب « أل » عن الرابط		بدل الفعل من الفعل ، والجملة من الجملة .
٦٦٨	ثالثها : بدل الاشتمال		٢ — بدل الفعل من الفعل
٦٧٠	رابعها : البديل المبين .	٦٨٦	بدل الجملة
٦٧٠	١ — بدل الغلط .	٦٨٧	إبدال الجملة من المفرد ، والعكس .
	ب — بدل النسيان .	٦٨٨	إبدال الفعل من اسم يشبهه ، والعكس .
	ج — بدل الإضراب .		الفصل بين التوابع ومتبوعاتها .
٦٧٤	بدل الكل من البعض ، وأحكام أخرى للبديل من حيث المطابقة وعدمها . . .		(ومنها البديل والمبدل منه)